الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر
للعلوم الإسلامية
قسنطينة

كلية أصول الدين
قسم الكتاب والسنة

الرقم الترتيبي: ...../ ٢٠١٢

رقم التسجيل للطالب: ..../....

منهج النّقد الحديثي عند الحافظ الناقد أبي يعلى الخليلي دراسة تحليلية نقدية مقارنة من خلال كتابه الإرشاد في معرفة علماء الحديث

بحث مقدم إلى المجلس العلمي لنيل درجة دكتوراه علوم في السُنَّة وعلومها

من إعداد الطالب:
سامي رياض بن شعلال

تحت إشراف:
د/ أبو بكر كافي

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	عضوية اللجنة
أ.د حسان موهوبي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر	رئيسا
د. بوبكر كافي	أستاذ محاضر – أ –	جامعة الأمير عبد القادر	مشرفا ومقررا
أ.د مصطفى حميداتو	أستاذ التعليم العالي	جامعة الحاج لخضر باتنة	عضوا
أ.د سلمان نصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر	عضوا
أ.د محمّد اسطنبولي	أستاذ التعليم العالي	جامعة أدرار	عضوا
د. خالد ذويبي	أستاذ محاضر – أ –	جامعة الحاج لخضر باتنة	عضوا

السنة الجامعية ٢٠١١/٢٠١٢

شكر تقدير

يقول ﷻ: ﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ﴾ [إبراهيم:٧]. فالشكر لله ﷻ على توفيقه لإكمال هذا البحث.

ويقول رسول ﷺ: «**لا يشكر الله من لا يشكر النّاس**»[1].

استجابة لهدي رسول ﷺ، أتقدّم بوافر الشكر والامتنان إلى الأستاذ المشرف سعادة الدكتور أبو بكر كافي وفقه الله، الذي أمدني بنصائحه وتوجيهاته وإرشاداته القيّمة، ولا يفوتني أن أنوّه بتعاونه التام معي من أجل إنجاز هذا البحث، وإتمامه على هذا الوجه.

كما أشكر أيضا أصحاب الفضيلة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقراءة بحثي ومناقشته وتصويب أخطائه.

والشكر موصول لأساتذتي الكرام بقسم الكتاب والسنة، الذين زكّوا هذا الموضوع، وأمدّوني بملحوظاتهم وتوجيهاتهم القيّمة التي أفدتُ منها كثيرا، وأخصّ بالذكر منهم: أ.د. نصر سلمان، وأ.د. حسان موهوبي، وأ.د. مختار نصيرة، ود. حميد قوفي، و.د صالح عومار، ود. حكيمة حفيظي.

كما أتقدّم بجزيل الشكر والعرفان إلى القائمين على جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة العامرة، لإتاحتهم لي فرصة إكمال الدراسة.

إلى هؤلاء جميعا وغيرهم أقول: جزاكم ﷲ خيرا.

---

[1] أخرجه البخاري في الأدب الفرد، باب: من لم يشكر الناس، حديث رقم: [٢١٨]، وأبو داود في سننه كتاب الأدب، باب: في شكر المعروف حديث رقم: [٤٨١١]، وغيرهما عن أبي هريرة ﷺ. وينظر سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني حديث رقم: [٤١٦].

الإهداء

إلى من أمرني الله تعالى ببرهما وطاعتهما والإحسان إليهما

إلى والدي الكريمين حفظهما تعالى....

إلى شقيقاتي العزيزات...

إلى علماء الأمة وورثة الأنبياء...

إلى شيخي وأستاذي الأوّل... من دلّنا على النهج القويم... وأرشدنا إلى سبيل الأئمة الأوّلين... حمزة عبدالله المليباري حفظه تعالى...

إلى حماة الدّين وحرّاس العقيدة...

إلى الجيل المسلم الصاعد...

إلى محبي سنة رسول الله ﷺ ...

إلى زوجتي المكرمة أم عبدالرحمن...

إلى أبنائي عبدالرحمن وعبدالرحيم وعبدالغفور وعبدالمحسن...

إلى الأخ الفاضل أبي بكر عبدالحكيم شوغي المصري...

إلى الأخ المحترم أحمد ضياء الأفغاني القائم على مكتبة المنتدى الإسلامي بالشارقة...

إلى الأخ الكريم عبدالله الوزير الموظف بالمنتدى الإسلامي بالشارقة...

إلى كل من أحبّني وأحببته في الله أهدي هذا العمل المتواضع، سائلا المولى ﷻ أن يجعله خالصا لوجهه الكريم، وأن يأتي شفيعا للعبد المذنب يوم لا ينفع مال ولا بنون، إنّه ولي ذلك، وهو حسبي ونعم الوكيل.

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة:

الحمد لله ربّ العالمين، حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، كما يحب ربنا ويرضى، القائل سبحانه وتعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل:٤٤]، والصلاة والسلام على سيّدي وحبيبي ومولاي محمّد بن عبدالله، النّبيّ الأميّ، القائل: "**ألا إنّي أوتيتُ الكتاب ومثله معه**"، وعلى جميع من صحبه وآمن به من المهاجرين والأنصار، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم القرار.

أمّا بعد: فإنّ من أعظم المنن التي امتنّ الله تعالى بها على عباده أن أنزل كتابه العزيز هداية لهم، يحقق لهم السعادة في الدنيا والآخرة، ثمّ أنعم عليهم بحفظ هذا الكتاب من التحريف والتبديل، فقال ﷻ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحِجر:٩].

ولم تكن هذه المزية للكتب السابقة، ذلك أنّ الله تعالى أوكل حفظها إلى علمائهم، قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ۚ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ لِلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُوا۟ عَلَيْهِ شُهَدَآءَ﴾ [المائدة:٤٤][(١)].

فالقرآن الكريم إذًا محفوظ عن كلّ ما لا يليق به من تحريف وتصحيف، وزيادة ونقصان، تكريما وتشريفا لحبيبه ومصطفاه محمّد ﷺ.

إلى جانب ذلك فقد أعطى الله ﷻ لنبيّه محمّد ﷺ الحكمة، وهي السنة النّبويّة المطهّرة مبيّنة وشارحة للكتاب، ومبيّنة لمقاصده ومعانيه، كما قال الله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾.

وقال الله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر:٧].

---

(١) قال العلاّمة صدّيق حسن خان رحمه الله في قوله تعالى: ﴿بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة:٤٤]: "الباء للسببية، ومِن للبيان، والمعنى: أمروا بالحفظ، أي أمرهم الأنبياء بحفظ التوراة عن التغيير والتبديل". فتح البيان في مقاصد القرآن: (٤٢٧/٣).

وقال ﷺ: «**ألا إنّي أوتيت الكتاب ومثله معه...**» الحديث[1].

فالسنة النّبويّة -إذًا - وحيٌ من الله تعالى، كما قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم:٣-٤].

لذلك أمرنا رسول الله ﷺ بالأخذ بهديه واتّباعه، فقال عليه السلام: "**أوصيكم بتقوى الله، والسمع والطاعة وإن عبدا حبشيا، فإنّه من يعش منكم بعدي، فسيرى اختلافا كثيرا، فعليكم بسنّتي وسنّة الخلفاء المهديين الراشدين، وتمسكوا بها وعضّوا عليها بالنواجذ...**"[2].

وقد قيّض الله تعالى للسنّة المطهّرة – باعتبارها وحيا – الجهابذة من النقّاد عبر العصور والأزمان، يحفظونها من تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، فنبغ في كل عصر ومصر علماء عباقرة، امتازوا عن غيرهم بقوّة الذاكرة، وسعة الحفظ، ودقة الفهم والاستنباط، فخبروا الرواة وأحوالهم، وعرفوا مواطن الوهم عندهم، وميّزوا المقبول والمردود، والمؤتلف والمختلف، والمتفق والمفترق، وغير ذلك من أنواع علوم الحديث، وصنفوا في ذلك كتب العلل، والجرح والتعديل نصرة لسنة الحبيب المصطفى ﷺ.

وبهذا العمل الجبّار الذي قام به الأئمة النقّاد سَلِمت السنة النّبوية من زيغ أهل البدع، ومن أوهام الرواة، وبرز علم نقد الرجال، وعلم علل الحديث لحماية السنة المطهرة وصيانتها من الأوهام والأخطاء.

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه كتاب السنة، باب: لزوم السنة حديث رقم: [٤٦٠٤]، وأحمد في المسند برقم: [١٧٣٠٦] من حديث المِقْدَامِ بن مَعْدِي كَرِبَ الْكِنْدِيِّ ﷺ، والحديث في صحيح أبي داود للألباني: (١١٧/٣). يقول العلاّمة خليل أحمد السّهارنفوري رحمه الله: "أي ومثل الكتاب معه وهو الحديث، لأنّه الوحي غير المتلو، والمماثلة في وجوب العمل والاعتقاد بهما، لأنّ الحديث إذا سمع من رسول الله ﷺ فهو قطعي مثل القرآن". بذل المجهود في حل سنن أبي داود: (١٤/١٣).

(٢) أخرجه من حديث العرباض بن سارية ﷺ أبو داود في سننه كتاب السنة، باب: في لزوم السنة [٤٦٢٣]، والترمذي بنحوه في كتاب العلم، باب: ما جاء في الأخذ بالسنّة واجتناب البدع [٢٦٧٦٠]، وابن ماجة في المقدمة، باب: اتباع سنّة الخلفاء [٤٣]، وغيرهم.

ومن هؤلاء العلماء الذين أسهموا في هذين العلمين الجليلين الإمامُ أبو يعلى الخليل بن عبدالله ابن أحمد بن الخليل الخليلي القزويني (ت: ٤٤٦هـ)، صاحب كتاب الإرشاد في معرفة علماء الحديث، الذي يقول عنه الحافظ الذهبيّ رحمه الله: "كان ثقة حافظا، عارفا بالرجال والعلل، كبير الشأن"(١).

ولّما كان الحافظ الخليلي رحمه الله معروفا بهذه المرتبة العلمية، أشار علي فضيلة الدكتور المشرف أبو بكر كافي وفقه الله أن يكون موضوع أطروحتي للدكتوراه حول منهج النقد الحديثي عند هذا الحافظ الناقد، وقد تناولت الدراسة الجانب النقدي للروايات، دون التعرض لمنهجه في نقد الرجال، وذلك لوفرة كلام الحافظ الخليلي حول الرواة جرحا وتعديلا، ممّا يؤدي إلى طول الأطروحة، كما زكّى هذا الموضوع وشجعني على البحث فيه أساتذتي بقسم الكتاب والسنة بجامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية، فجزاهم الله عنّي خير الجزاء.

وسأحاول في أطروحتي هذه الكشف عن منهج الحافظ الخليلي في تعليله للروايات، من خلال تتبعي لما أعلّه من مرويات في كتاب الإرشاد، مع الاجتهاد في بيان مواطن الخلل التي وقع فيها رحمه الله إن وجدت، ومقارنة ذلك بما عند غيره من الأئمة، حيث قال الذهبي رحمه الله: "كان ثقة حافظا، عارفا بالرجال والعلل، كبير الشأن، **وله غلطات في إرشاده**"(٢).

عنوان البحث:

ولذلك ناسب أن يكون عنوان البحث كما يأتي:

"منهج النّقد الحديثي عند الحافظ الناقد أبي يعلى الخليلي دراسة تحليلية نقدية مقارنة من خلال كتابه الإرشاد في معرفة علماء الحديث".

أهميّة الموضوع:

لا شكّ أنّ أهميّة الموضوع ترجع إلى أهميّة كتاب الإرشاد، فقد اعتنى به العلماء، ونال قبولا عندهم، حتّى أصبحت أقوال الإمام أبي يعلى الخليلي رحمه الله عند علماء الحديث معتمدة.

ثمّ إنّ المتتبع لكتاب الإرشاد يقف على استقلال الإمام أبي يعلى برأيه في كثير من المسائل، إضافة إلى بعض المصطلحات الخاصة به، التي تستحق الدراسة والتتبع، وكذلك بما تفرد به من أحكام على بعض الروايات، ممّا جعل الكتاب مصدرا هاما من كتب النقد الحديثي.

---

(١) سير أعلام النبلاء: (٦٦٦/١٧).

(٢) المصدر نفسه.

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة تبيّن منهج الحافظ أبي يعلى الخليلي رحمه الله في مجال النقد الحديثي رغم البحث المطوّل، وسؤال الأساتذة والمختصين، والاتصال بالهيئات الأكاديمية، إلاّ ما ورد في مقدمة تحقيق الإرشاد للدكتور محمد سعيد عمر إدريس من إشارات مقتضبة إلى بعض الجوانب النقدية، وهذا ممّا لا ريب لا يكفي لبيان منهجه رحمه الله إلاّ بدراسة معمقة.

ولقد أطلعني فضيلة الدكتور المشرف وفقه الله على مشروع رسالة دكتوراه مسجلة بجامعة الملك سعود بالرياض، عنوانها: (**الأحاديث المعلة بالاختلاف في الإرشاد**)، للطالة مها بنت سعدون العتيبي، و لم تناقش بعد، وقد اطلعت على خطتها، فوجدتها تختلف تماما عن موضوعي، إذ اقتصرت على دراسة الأحاديث التي وقع فيها اختلاف بين الرواة ممّا أورده الخليلي في الإرشاد، دون استيعاب لباقي الأحاديث المعلة، ودون تعرض لمنهج الخليلي في النقد.

أسباب اختيار الموضوع

ترجع أسباب ودوافع اختيار هذا الموضوع إلى بعض الأمور، منها:

أ – حبي للحديث وأهله، ممّا أكد عندي الرغبة في مواصلة البحث في هذا المجال.

ب – عدم وجود دراسة علمية أكاديمية يبيّن منهج الحافظ أبي يعلى الخليلي رحمه الله وشخصيته الحديثية من خلال دراسة مستفيضة، فأحببت أن أبرز منهجه النقدي من خلال دراسة آمل أن تكون معمّقة.

ج – ما حظي به الإمام أبي يعلى الخليلي رحمه الله وكتابه الإرشاد من اهتمام العلماء في نقلهم أقواله النقدية.

د – حاجة الباحثين في الحديث وعلومه إلى العناية بمناهج المحدثين للوقوف على مناهجهم في مؤلفاتهم، والاستفادة من آرائهم وترجيحاتهم.

إشكالية البحث:

تنطلق إشكالية هذا البحث للإجابة على بعض التساؤلات، وهي كالآتي:

ما معالم المنهج النقدي الذي سلكه الحافظ الناقد الإمام الخليلي في نقده لمرويات السنة في كتاب الإرشاد، وما مدى تأثره بمدرسة المحدثين النقاد أو مدرسة الفقهاء والأصوليين، وإلى أيّ مدى يعتدّ بأقوال هذا الناقد ويحتجّ بها؟

وما هي حقيقة الأوهام التي صدرت من الحافظ الخليلي، ممّا جعل الحافظ الذهبي يقول عن كتاب الإرشاد: "وله فيه أوهام جمّة كأنّه كتبه من حفظه"(١).

وللإجابة على هذه التساؤلات وما تفرّع عنها، لابد من دراسة شخصية هذا الإمام العلمية، وتحليل أقواله النقدية للوقوف على الأسس والقواعد العلمية التي يتبعها في ذلك.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على أسلوب الحافظ أبي يعلى الخليلي رحمه الله في استخدام المصطلحات والألفاظ التي لها صلة بالنقد، ثمّ شرحها في ضوء منهجه، ومقارنة ذلك بالمنهج العام عند أئمة الحديث ونقاده، لمعرفة مدى موافقته لأئمة النقد المتقدمين أو مخالفته لهم، ومن ثَمَّ معرفةُ مدى أصالة أقواله في النقد الحديثي.

كما يهدف البحث إلى تتبع بعض الانتقادات التي وجهها الإمام الذهبي للحافظ الخليلي ومحاولة الوقوف على مدى صحتها.

وهذا فيما أرى – والله أعلم – كفيل بأن يحل إشكالية مطروحة على الساحة العلمية عند بعض من الباحثين، وهي التعامل مع نصوص الأئمة ومصطلحاتهم بطريقة غير منضبطة بمنهج علمي، فيحملونها على غير محملها، ممّا جرّهم إلى الاعتراض على أحكام الأئمة، أو الاستدراك عليهم بعيدا عن منهجهم.

منهجية البحث:

إنّ طبيعة هذه الدراسات تستدعي من الباحث أن يتّبع المنهج الاستقرائي، ثمّ التحليلي والمقارن، إذ لا يمكن الوصول إلى الصواب إلاّ بتحليل كلام العَلَم وفهمه ضمن المنهج العام الذي سار عليه، ثمّ مقارنة ذلك مع الواقع الحديثي عند الأئمة النقاد، وعليه سأقوم بإذن الله

(١) تذكرة الحفاظ: (١١٢٤/٣).

تعالى باستقراء كلام الحافظ الخليلي وأحكامه على الروايات، ثمّ تخريجها وتحليلها للوقوف على حيثيات أحكامه، وبمقارنتها بأحكام غيره من الأئمة النقاد.

وقد التزمت في بحثي هذا ببعض الأمور أذكرها في النقاط الآتية:

- خرّجتُ ما ذُكر من آيات كريمات بعزوها إلى سورها، وقد اعتمدتُ على المصحف الشريف برواية حفص عن عاصم.

- خرّجتُ الأحاديث بعزوها إلى مصادرها من كتب السنة، فأذكر الكتاب والباب ورقم الحديث، وقد أقتصر على رقم الحديث في بعض الأحيان.

- ترجمتُ للأعلام المحتاج إليهم في دراسة الأحاديث، وقد أهملت ترجمة المعروفين منهم، وكذا من وردت أسماؤهم عرضا، وذلك لكثرة الأعلام ممّن لا فائدة من ذكر تراجمهم.

- اكتفيتُ في عزو النصوص بالإحالة إلى اسم الكتاب ومؤلفه فحسب، على أن تؤخر بياناته الكاملة إلى فهرس المصادر والمراجع، بغية اختصار الهوامش وتخفيفها.

- في حالة تعدد طبعات الكتب المعزو إليها أشير إلى الطبعة عند العزو.

- ألحقتُ بالبحث فهارسا تساعد على الوقوف على المراد، وهي:

فهرس الآيات القرآنية، وقد رتبتها حسب تسلسل السور في المصحف الكريم.

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة، والآثار المروية، وقد رتبتها حسب الأطراف على تسلسل الحروف الألفبائية.

فهرس الأعلام المترجم لهم، وقد رتبتها حسب التسلسل الألفبائي أيضا.

فهرس المصادر والمراجع مرتب على التسلسل نفسه.

فهرس محتويات البحث.

الخطة الإجمالية للبحث:

المقدمة:

الباب الأول: عصر الحافظ الخليلي والتعريف به وبكتابه الإرشاد.

الفصل الأول: عصر الحافظ الخليلي.

الفصل الثاني: ترجمة الحافظ الخليلي.

الفصل الثالث: نشأة النقد الحديثي وكتبه إلى عصر الحافظ الخليلي.

الفصل الرابع: التعريف بكتاب الإرشاد.

الباب الثاني: أجناس العلل عند الحافظ الخليلي في كتاب الإرشاد.

الفصل الأوّل: أجناس العلل التي ذكرها الحاكم وأمثلتها عند الخليلي.

الفصل الثاني: أجناس العلل الخفية في الأسانيد وأمثلتها عند الحافظ الخليلي.

الفصل الثالث: أجناس العلل الخفية في المتون والعلل الظاهرة وأمثلتها عند الخليلي.

الباب الثالث: ألفاظ التعليل عند الحافظ الخليلي.

الفصل الأوّل: لفظ النكارة.

الفصل الثاني: التعليل بألفاظ الخطأ والوضع والمعلول والتضعيف وما دلّ عليه.

الفصل الثالث: ألفاظ الغرابة والتفرد.

الباب الرابع: قرائن التعليل والترجيح عند الخليلي.

الفصل الأوّل: قرائن التعليل عند الحافظ الخليلي.

الفصل الثاني: المتابعات والقرائن وأثرهما في الترجيح عند الحافظ الخليلي.

الخاتمة وقد ضمنتها أهم نتائج البحث وتوصياته ومقترحاته.

وقد اعترضني بعض الصعوبات في إنجاز هذا البحث، منها:

صعوبة علم العلل ودقته، التي لا تخفى على كلّ ممارس لهذا العلم، إضافة إلى انعدام الدراسات العلمية حول الحافظ الخليلي ومنهجه، التي تساعد الباحث وتعينه على المضي فيه، وقد منّ الله ووفقني على تجاوز هذه الصعوبات بفضله وكرمه، فالشكر والحمد له، والشكر موصول لكل من أعانني في إنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد، وصلّى الله على نبيّنا محمّد، وعلى آله وصحبه.

الباب الأول

عصر الحافظ الخليلي والتعريف به وبكتابه

ويتضمن أربعة فصول:

الفصل الأول: عصر الحافظ الخليلي.

الفصل الثاني: ترجمة الحافظ الخليلي.

الفصل الثالث: نشأة النقد الحديثي وكتبه إلى عصر الحافظ الخليلي.

الفصل الرابع: التعريف بكتاب الإرشاد.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الأول: عصر الحافظ الخليلي

ويتضمن مبحثين:

المبحث الأول: الحالة السياسية والاجتماعية في عصره.

ويشتمل على:

المطلب الأوّل: الدولة البويهية.

المطلب الثاني: الدولة السلجوقية.

المطلب الثالث: الوضع الاجتماعي.

المبحث الثاني: الحالة العلمية في عصره.

ويشتمل على:

المطلب الأوّل: تشجيع الأمراء وأعيان الدولة العلم والعلماء.

المطلب الثاني: بناء المدارس والمكتبات.

المطلب الثالث: وجود العلماء.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

لقد جرت عادة الباحثين عند تناولهم بالدراسة لشخصية من الشخصيات المهمّة ذات الأثر العميق في المسار العلمي، أن يقدّموا بين يدي تلك الدراسة لمحة موجزة لعصر تلك الشخصية، فإنّ الظروف التي تحيط بالعَلَم، والبيئة التي يترعرع في ظلالها لهما الأثر الكبير في تكوين شخصيته وميوله الفكري، وذلك على تفاوت بين العباد من حيث عمق هذا التأثر أو ضعفه.

ومن الشخصيات التي كان شأنها عظيما في مجال النقد الحديثي الحافظ أبو يعلى الخليلي رحمه الله تعالى، فقد شهد النصف الثاني من القرن الرابع، والنصف الأوّل من القرن الخامس الهجري، وكانت البلاد الإسلامية آنذاك تعيش تحت ظل الخلافة العباسية.

لذلك كان لزاما عليّ أن أتعرّض بإيجاز إلى عصره الذي عاش فيه رحمه الله، وظروف بيئته في الأحوال الآتية:

أوّلا: الحالة السياسية.

ثانيا: الحالة الاجتماعية.

ثالثا: الحالة العلمية.

وقد تحدثت عن هذه الأحوال في مبحثين، وهما:

المبحث الأول: الحالة السياسية والاجتماعية.

عاش الحافظ الخليلي رحمه الله من الفترة الممتدة من النصف الثاني من القرن الرابع إلى منتصف القرن الخامس الهجري، أي بين سنتي (٣٦٧هـ) و(٤٤٦هـ)، وكان ذلك في ظل الخلافة العباسية إبّان انحطاطها، وتفككها، وضعفها، واضمحلالها، وهو ما يسمّى في المنظومة السياسية بالعصر العباسي الثالث[(١)]؛ فقد كان الخلفاء العباسيون لا يملكون القرار فيما يتعلق بشؤون العباد والبلاد، بل كان الواحد منهم لا يملك إلاّ أن يطيع وينصاع لأمر الأمير البويهي[(٢)]، فلم تكن الخلافة العباسية في تلك الفترة الزمنية إلاّ كيانا مفرغا من ركائزه ومضامينه.

---

(١) ينظر تاريخ الدولتين الأموية والعباسية وظهور فكر الخوارج: (ص/٩٧).

(٢) سيأتي التعريف بدولتهم ونَسَبِهم.

يقول الإمام ابن الأثير رحمه الله واصفا حال خلفاء بني العباس في تلك الفترة الزمنية وما قبلها: "... وتغلّب أصحاب الأطراف، وزالت عنهم الطاعة، و لم يبق للخليفة غير بغداد وأعمالها... ليس للخليفة حكم"(١).

ولا شكّ أنّ هذه الأوضاع السياسية المتردية كانت السبب في تمزّق وحدة المسلمين إلى أن صارت دويلات مستقلة بسلطانها، و لم يكن ولاء بعض هذه الدويلات للخلافة العباسية في بغداد، إلاّ من أجل اكتساب الشرعية أمام عامة المسلمين(٢).

والمتتبع لتلك الفترة الزمنية يلاحظ أنّ دولتين تقاسمتا السلطة الفعلية على الخلافة العباسية، وهما دولة البويهيين، ثمّ دولة السلاجقة التي قضت على البويهيين، وورثت نفوذهم، لذلك رأيت من المناسب أن أسلط الضوء على جانب من الحياة السياسية للدولتين(٣).

المطلب الأوّل: الدولة البويهية:

لقد كان ظهور بني بويه(٤) فجأة على مسرح الأحداث في أوائل القرن الرابع الهجري في بلاد الديلم شمال قزوين(٥)، فما زال أمرهم في ازدياد، وشوكتهم في قوة منذ ظهورهم سنة

---

(١) الكامل في التاريخ: (١٢٣/٧).

(٢) ينظر موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد للدكتور أكرم ضياء العمري: (ص/١٥).

(٣) صحيح أنّ الحافظ الخليلي رحمه الله توفي قبل سيطرة الدولة السلجوقية على بغداد بسنة فقط، إلاّ أنّه يجدر بنا أن نقف على أهم الأحداث التي ميّزت دولتهم، فإنّها كانت على نقيض ما كانت عليه في دولة البويهيين من جهة – كما سيأتي بيانه بإذن الله – ومن جهة أخرى، فإنّ أوّل ظهور لدولة السلاجقة كان سنة (٤٣٠هـ)، أي في زمن حياة الخليلي رحمه الله.

وإلى جانب ذلك فقد قامت دويلات كثيرة كالدولة الغزنوية في أفغانستان، واستمرت من سنة (٣٥١هـ) إلى سنة (٥٨٢هـ)، والدولة العبيدية (الفاطمية) من سنة (٢٩٨هـ) إلى سنة (٣٦١هـ) في المغرب، ثمّ انتقلت إلى مصر سنة (٣٦٢هـ) واستمرت إلى سنة (٥٦٤هـ)، وغيرها من الدول، إلاّ أنها لم تصل إلى ما وصلت إليه دولة البويهيين والسلاجقة من السيطرة على بغداد.

(٤) اختلف المؤرخون في نسب البويهيين، فمنهم من أرجع نسبهم إلى بهرام جور أحد ملوك ساسان، وقال بعضهم إنّهم من دهماء الناس، وينسبهم بعضهم إلى بني ضبة من العرب، والراجح أنّ نسبهم يرجع إلى بويه بن فناخسرو الديلمي الفارسي. ينظر تاريخ الإسلام لحسن إبراهيم حسن: (٤٣/٣)، وعصر الدولتين الأموية والعباسية: (ص/٩٧)، ودولة السلاجقة: (ص/٣٥)، كلاهما للدكتور علي الصلابي.

(٥) الديلم هم أهل طبرستان وضواحيها. ينظر: دولة السلاجقة: (ص/٢٧٥) هامش رقم: (٨).

⇦

(٣٢٠هـ)، إلى أن دخلوا عاصمة الخلافة العباسية بغداد، فأخضعوا الخليفة عبدالله المستكفي بالله (ت ٣٣٨هـ)[١] لسلطانهم، وكان ذلك سنة (٣٣٤هـ).

وقد أكثر البويهيون من النهب، والسلب[٢]، والتعدي على حرمات النّاس، فتدهور الوضع، وساء النظام، وانتشر الفساد، وانعدم الأمن، فقامت الثورات، وتطلع النّاس إلى نهاية مأساتهم، إلى أن جاء السلاجقة وأنهوا حكم البويهيين، وقضوا على دولتهم سنة (٤٤٧هـ)[٣].

وكانت دولة البويهيين شؤما على الإسلام والمسلمين وبلادهم، حتّى قال الحافظ الذهبي رحمه الله: "ضاع أمر الإسلام بدولة بني بويه، وبني عبيد الرافضة، وتركوا الجهاد، وهاجت نصارى الروم، وأخذوا المدائن، وقتلوا وسبوا"[٤].

وأمّا قزوين فهي مدينة تقع إلى الشمال الغربي من طهران عاصمة دولة إيران، عند خط الطول (٥٠) شرقا وخط العرض (٣٦) شرقا، وعلى ارتفاع (٤١٦٥) قدما عن سطح البحر، ومدينة قزوين تبعد عن طهران (٩٠) ميلا. وقد فتحت قزوين في عهد أمير المؤمنين عثمان بن عفان ﷺ على يد البراء بن عازب ﷺ سنة (٢٤هـ). ينظر معجم البلدان لياقوت الحموي: (٣٩٠/٤)، وموجز دائرة المعارف الإسلامية: (٧٧٤٥/٢٥). وقد أرفقت آخر البحث خريطة توضح موقع مدينة قزوين.

(١) هو عبدالله بن علي بن المعتضد أبو القاسم، من خلفاء بني العباس بالعراق، بويع له بالخلافة سنة (٣٣٣هـ)، ولقب نفسه: (إمام الحق)، ولّما استولى معز الدولة أحمد بن بويه الديلمي على أمور الدولة، بعث إليه من جنوده من سمل عينيه وعذّبه حتى الموت. ينظر ترجمته: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي: (٧٦/١٤)، والبداية والنهاية: (٢٠١/١٥)، والوافي بالوفيات: (١٧٤/١٧)، وسير أعلام النبلاء: (١١١/١٥)، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي: (٢٨٥/٣)، والأعلام للزركلي: (١٠٤/٤).

(٢) ينظر دولة السلاجقة للدكتور علي الصلابي: (ص/٣٨) للوقوف على مدى ظلم البويهيين وتعسفهم.

(٣) ينظر البداية والنهاية: (١١/ ٢٢٦)، (٢٣٤/١١-٢٣٥)، (٢٤٥/١١)، والتاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، للدكتور حسن إبراهيم: (٥٠/٣).

(٤) سير أعلام النبلاء: (٢٣٢/١٦). وقال رحمه الله: "فلقد جرى على الإسلام في المائة الرابعة بلاء شديد بالدولة العبيدية بالمغرب، وبالدولة البويهية بالمشرق، وبالأعراب القرامطة، فالأمر لله تعالى". (٢٥٢/١٦). وهذا ليس بغريب على الرافضة، فقد فعلوا أعظم من ذلك، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "وكثير منهم يُواد الكفار من وسط قلبه أكثر من موادته للمسلمين، ولهذا لما خرج الترك والكفار من جهة المشرق فقاتلوا المسلمين وسفكوا دماءهم ببلاد خراسان والعراق والشام والجزيرة وغيرها، كانت الرافضة معاونة لهم على قتال المسلمين، ووزير بغداد المعروف بالعلقمي هو وأمثاله كانوا من أعظم الناس معاونة لهم على المسلمين، وكذلك الذين كانوا بالشام بحلب ⇦

وجدير بالذكر أنّ البويهيين كانوا من الرافضة أيضا، فقد قاموا بنصر مذهبهم بشكل كبير، حتى نصّ الإمام ابن الأثير رحمه الله في أحداث سنة (٣٥٢هـ) على الآتي:

قال رحمه الله: "في هذه السنة عاشر المحرّم أمر معزّ الدولة[١] النّاس أن يغلقوا دكاكينهم، ويبطلوا الأسواق والبيع والشراء، وأن يظهروا النياحة، ويلبسوا قبابا عملوها بالمسوح، وأن يخرج النساء منشرات الشعور، مسودات الوجوه، قد شققن ثيابهنّ، يدرن في البلد بالنوائح، ويلطمن وجوههن على الحسين بن علي رضي الله عنهما، ففعل الناس ذلك، و لم يكن للسنّية[٢] قدرة على المنع منه لكثرة الشيعة، ولأنّ السلطان معهم"[٣].

وبالإضافة إلى ذلك فقد كان البويهيون على جانب كبير من الحيلة والمكر، فعلى الرغم من نصرتهم لمذهب الرفض، إلاّ أنهم لم يقوموا بنقل الخلافة من بني العباس إلى العلويين، وفي ذلك يقول الإمام ابن الأثير رحمه الله: "وصارت الوزارة لمعزّ الدولة يستوزر لنفسه من يريد، وكان من أعظم الأسباب في ذلك، أنّ الديلم يتشيّعون ويغالون في التشيّع، ويعتقدون أنّ العباسيّين قد غصبوا الخلافة وأخذوها من مستحقيها، فلم يكن عندهم باعث ديني يحثهم على الطاعة، حتّى لقد بلغني أنّ معزّ الدولة استشار جماعة من خواص أصحابه في إخراج الخلافة من العباسيين،

وغيرها من الرافضة كانوا من أشد الناس معاونة لهم على قتال المسلمين، وكذلك النصارى الذين قاتلهم المسلمون بالشام كانت الرافضة من أعظم أعوانهم، وكذلك إذا صار لليهود دولة بالعراق وغيره تكون الرافضة من أعظم أعوانهم، فهم دائما يوالون الكفار من المشركين واليهود والنصارى ويعاونونهم على قتال المسلمين ومعاداتهم". منهاج السنة النبوية: (٣/٣٧٧).

(١) هو أبو الحسين أحمد بن بويه بن فناخسرو الديلمي الفارسي، الذي قتل الخليفة المستكفي كما تقدّم، وقد عمل على إقرار نفوذه في البلاد التابعة للدولة العباسية، وكان يتشيع، وقيل تاب وترضى عن الصحابة ﷺ، وندم على ظلمه، مات سنة (٣٥٦هـ). ينظر: السير: (١٦/١٨٩-١٩٠)، والوافي بالوفيات: (٦/٢٧٨-٢٧٩)، والنجوم الزاهرة: (٤/١٤-١٥)، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي: (٣/١٨).

(٢) المقصود أهل السنة والجماعة.

(٣) الكامل في التاريخ: (٧/٢٧٩). قال الحافظ الذهبي رحمه الله: "وهذا أوّل يوم نِيح عليه ببغداد". تاريخ الإسلام: حوادث سنة (٣٥٢هـ) ص/١١. وينظر أيضا دولة السلاجقة: (ص/٣٩) للوقوف على مدى مناصرة البويهيين لحركة التشيع، وإثارة التفرقة والنعرات الضيقة.

والبيعة للمعزّ لدين الله العلوي[١]، أو لغيره من العلويين، فكلّهم أشار عليه بذلك ماعدا بعض خواصه فإنّه قال: ليس هذا برأي؛ فإنّك اليوم مع خليفة تعتقد أنت وأصحابك أنّه ليس من أهل الخلافة، ولو أمرتهم بقتله لقتلوه مستحلين دمّه، ومتى أجلست بعض العلويين خليفة كان معك من تعتقد أنت وأصحابك صحة خلافته، فلو أمرهم بقتلك لفعلوه، فأعرضَ عن ذلك"[٢].

ولقد كان البويهيون على صلة بالقرامطة، ففي حوادث سنة (٣٦٠هـ) استولت القرامطة على دمشق بقيادة رئسهم الحسين بن أحمد بهرام، وكان ذلك في شهر ذي القعدة، فقاموا بقتل جعفر بن فلاح نائب دمشق[٣]، وكان عز الدولة[٤] ابن معزّ الدولة البويهي قد أمد ابن بهرام القرمطي من بغداد بالسلاح وعددٍ من الجنود[٥].

إلاّ أنّ سنة الله تعالى في الظالمين والطغاة لا تتغير، فقد دبّ الانقسام والتنازع بين بني بويه، ونشبت بينهم حروب، وبخاصة الحروب التي دارت بين أبناء بني أبي كاليجار التي أدّت إلى ضعفهم، ممّا صرفهم عن مواجهة الخطر الخارجي، والمتمثل في الكيان السلجوقي المتربص بهم،

---

(١) هو أبو تميم معد بن إسماعيل محمّد بن عبيدالله، ولد بالمهدية بتونس سنة (٣١٩هـ)، وهو الخليفة الرابع للعبيديين في شمال إفريقية، وامتد له ملكه من سبتة بالمغرب إلى مكة المكرمة، واستمر مسيطرا على مصر لمدة سنتين ونصف، حتى هلك سنة (٣٦٥هـ) بالقاهرة. ينظر: الكامل لابن الأثير: (٣٦٠/٧)، وسير أعلام النبلاء: (١٦٣/١٥-١٦٤)، والدولة الفاطمية للدكتور علي الصلابي: (ص/٦٨).

(٢) الكامل في التاريخ: (٢٠٨/٧). إلى جانب ذلك فإنّ نقل الخلافة من العباسيين إلى العلويين يودي إلى إثارة العامة على العلويين ممّا يؤدي إلى ضعفهم كما مرّ.

(٣) هو جعفر بن فلاح الكُتَامي أبو علي، كان نائبا من جهة المعزّ العبيدي (الفاطمي)، كان شجاعا مظفرا، وهو أوّل من رفع (حيّ على خير العمل في الآذان)، ودخل مصر غازيا مع جوهر الصقلي، ثمّ أرسله جوهر إلى فلسطين، فامتلك مدينة الرملة سنة (٣٥٨هـ)، ثمّ دمشق سنة (٣٥٩هـ)، وقتله بها ابن بهرام القرمطي بعد سنة واحدة. ينظر: البداية والنهاية: (٣٢٧/١٥)، ووفيات الأعيان: (١١٣/١)، والنجوم الزاهرة: (٥٨/٤)، والأعلام للزركلي: (١٢٦/٢).

(٤) هو بختيار بن أحمد بن بويه بن فناخسرو الديلمي الفارسي أبو منصور، تسلطن بعد أبيه، وخالف سياسته، وانصرف إلى اللهو واللعب ومعاشرة النساء، وكان مسرفا مبذرا، شديد البأس، توفي سنة (٣٦٧هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء: (٢٣١/١٦-٢٣٢)، والوافي بالوفيات: (٨٤/١٠-٨٦)، والنجوم الزاهرة: (١٢٩/٤)، وشذرات الذهب: (٥٩/٣)، وتاريخ الإسلام السياسي: (٥١/٣-٥٣).

(٥) ينظر البداية والنهاية: (٣٢٧/١٥). يقول الدكتور علي الصلابي وفقه الله معلقا على هذا التعاون البغيض: "ومن هنا يتضح لنا درس مهمّ، وهو: حقيقة استعدادهم للتحالف والتعاون فيما بينهم مع الاختلاف في العقائد، ومع ذلك يتحالفون مع العدو المشترك". دولة السلاجقة: (ص/٣٨). ولا شك أنّ عدوهم المشترك هم أهل السنة.

والذي كانت نهاية البوهيين على يديهم بعد ذلك، فمكّن الله تعالى للسلطان السلجوقي طغرل بك من دخول بغداد، والقضاء على آخر ملوك بني بويه الملك الرحيم أبي نصر خسرو، وكان ذلك سنة (٤٤٧هـ)، فأزال الله ملكهم، وأراح المسلمين من شرهم[١].

المطلب الثاني: الدولة السلجوقية:

لقد تعددت أقوال المؤرخين في أصل السلاجقة، إلاّ أنّ أكثرهم يُرجع أصلهم إلى الأتراك الغزّ، وهم قوم سكنوا سهول أوراسيا التابعة للجمهوريات الإسلامية الحالية، والتي عرفت قبل ذلك بالاتحاد السوفياتي، أو الصين الشعبية[٢].

وأمّا نسب السلاجقة، فيُرجعه كثير من المؤرخين إلى سُلجوق بنِ دُقاق[٣] الذي هرب مع جماعة من قومه إلى بلاد الإسلام فرارا من ملك الترك، الذي عزم على قتل سلجوقا خوفا من أن ينقلب عليه، فأسلم سلجوق بن تقاق وحسن إسلامه، وقام بغزو بلاد الترك فضمّها إلى البلاد الإسلامية[٤].

ويُعدّ طغرل بك بن ميكائيل بن سلجوق[٥] الرجل الذي أكمل مسيرة السلاجقة، فقد استولى على نيسابور سنة (٤٢٩هـ)[٦]، ثمّ جرجان وطبرستان سنة (٤٣٣هـ)[٧]، ثمّ همذان

---

(١) ينظر تاريخ الإسلام السياسي: (٣/٦٧-٧٠)، دولة السلاجقة: (ص/٤٥).

(٢) ينظر السلاجقة تاريخهم السياسي والعسكري للدكتور محمّد عبد العظيم أبي النصر: (ص/٢٧-٣١)، ودولة السلاجقة لعلي الصلابي: (ص/٢٠).

(٣) هو سلجوق ابن الأمير دقاق التركي، ويقال: تقاق، رباه والده تربية عسكرية، واشتهر بالفروسية والشجاعة، وكان قائدا لجيش ملك الترك (بيغو)، ثمّ فرّ منه خوفا من البطش به، وأقام بالقرب من سمرقند من بلاد المسلمين، حيث اعتنق الإسلام، وبدأ تحول السلاجقة إلى دين الإسلام. توفي سنة (٤٣٢هـ). ينظر: الكامل لابن الأثير: (٨/٢٣٩)، والسلاجقة تاريخهم السياسي والعسكري: (ص/٣٩-٤٠).

(٤) ينظر: سير أعلام النبلاء: (١٨/١٠٧)، والبداية والنهاية: (١٢/٥١)، والسلاجقة تاريخهم السياسي والعسكري: (ص/٣٦).

(٥) هو ركن الدّين أبو طالب أوّل ملوك السلجوقية، قال عنه الحافظ الذهبي رحمه الله: "تحبب إلى الرعية بعدل مشوب بجور، وكان في نفسه ينطوي على حلم وكرم، وقيل: كان يحافظ على الجماعة، ويصوم الخميس والإثنين، ويبني المساجد، ويتصدق". ينظر السير: (١٨/١٠٧). يراجع ترجمته المنتظم: (٨/١٩٠)، والوافي بالوفيات: (٥/١٠٢)، والنجوم الزاهرة: (٥/٧٣)، وشذرات الذهب: (٣/٢٩٤).

(٦) ينظر: الكامل لابن الأثير: (٨/١٤)، والبداية والنهاية: (١٢/٤٦).

(٧) ينظر الكامل: (٨/٣٠)، والبداية والنهاية: (١٢/٥٣).

وما حولها سنة (٤٣٧هـ)[١]، وما زال يتسع سلطانه إلى أن ملك بغداد سنة (٤٤٧هـ)، وهي السنة الفاصلة في تاريخ السلاجقة[٢].

وقد حقق السلاجقة انتصارا عظيما، فقد امتد ملكهم حتى بلغ حدود الصين شرقا إلى أقاصي بلاد الشام غربا، ثمّ إلى جنوب بلاد اليمن، وقضوا على دولة البويهيين كما سبق بيانه، وانتصروا على العبيديين – الفاطميين – فحرروا بيت المقدس، وتغلّبوا على الروم في عقر دارهم، وقضوا على الفتن الداخلية، وأعادوا الهيبة للدولة العباسية[٣]، وفتحوا البلاد، وعاملوا الناس والرعية بالإحسان.

وممّا لا شكّ فيه أنّ هذه ميزات هامة، وقد أحسن الدكتور حسن إبراهيم حسن حينما قال: "وإلى السلاجقة يرجع الفضل في تجديد قوّة الإسلام، وإعادة تكوين وحدته السياسية"[٤].

فهذا تصوّر موجز على الأحوال السياسية التي ميّزت القرنين الرابع والخامس داخل الدولة الإسلامية، وإلاّ فإنّ هذه الفترة الزمنية كانت مليئة أيضا بالحروب بين الدول الإسلامية والروم البيزنطيين[٥].

ومن الجدير بالذكر أنّه قد تولّى الخلافة في الفترة الزمنية التي عاش فيها الخليلي رحمه الله ثلاثة من الخلفاء العباسيين، وهم:

---

(١) ينظر الكامل: (٨/٤١).

(٢) ينظر كتاب: أيعيد التاريخ نفسه؟ لمحمّد العبدة: (ص/٨٦).

(٣) يقول الدكتور أكرم ضياء العمري حفظه الله: "ورغم اعتراف السلاطين السلاجقة بشرعية الخلافة العباسية – لكونهم سنة على المذهب الحنفي– واحترامهم للخلفاء العباسيين، وإعطائهم بعض الصلاحيات في اختيار وزرائهم والتصرف بأموالهم، فإنّ السلطة الحقيقية كانت بيد السلطان السلجوقي وليس الخليفة العباسي، ولكن ينبغي الاعتراف بالدور الإيجابي للسلاطين السلاجقة الثلاثة: (طغرل بك، وألب أرسلان، وملكشاه) في حماية الخلافة العباسية من السقوط على يد الفاطميين، وفي التصدي للروم، واكتساح آسيا الصغرى... وفي رعايتهم العلوم والآداب والفنون، حيث يتألق اسم وزيرهم نظام الملك مؤسس المدارس النظامية ببغداد ونيسابور". موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد: (ص/١٦-١٧).

(٤) تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي: (٤/٧).

(٥) ينظر المرجع نفسه: (٤/٢٢٢-٢٢٣).

١ – الطائع لله أبو بكر عبد الكريم بن المطيع لله الفضل بن المقتدر جعفر بن المعتضد العباسي، المتوفى سنة (٣٩٣هـ)[١].

٢ – القادر بالله أبو العباس أحمد بن الأمير إسحاق بن المقتدر جعفر بن المعتضد العباسي البغدادي، المتوفى سنة (٤٢٢هـ)[٢].

٣ – القائم بأمر الله أبو جعفر عبدالله بن القادر بالله أحمد بن إسحاق بن المقتدر جعفر العباسي البغدادي، المتوفى سنة (٤٦٧هـ)[٣].

المطلب الثالث: الوضع الاجتماعي.

لاحظنا عند دراستنا للحالة السياسية ما آل إليه الوضع من حدّة الخلافات، وكثرة الانقسامات، ممّا كان له الأثر البالغ على الحالة الاجتماعية.

فلقد أدّى التراع بين الأمراء الطامعين في السلطة، وحدوث الاقتتال والحروب بينهم، إلى ظهور الأزمات الاقتصادية، وتردي أحوال النّاس، وتفشي الغلاء الشديد، حتّى أكلوا بالعراق الكلاب والحُمُر[٤]، بل وصل الأمر في خراسان أن أكل الناس بعضهم بعضا، وربما صاح البعض منهم قائلا الخبز الخبز، ويموت[٥].

كما أنّ الجو المشحون بالتوتر أدّى إلى ظهور اللصوص الذين قاموا بعمليات النهب والسلب، فأغاروا على البيوت أمام أنظار الناس فأخذوا ذخائرها[٦]، ونهبوا المتاجر[٧]، حتى قال

(١) ينظر ترجمته: المنتظم لابن الجوزي: (٦٦/٧)، وتاريخ بغدادي للخطيب البغدادي: (٧٩/١١)، والكامل: (٦٣٧/٨)، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي: (٢٠٨/٤)، وسير أعلام النبلاء للذهبي: (١١٨/١٥)، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي: (١٤٣/٣).

(٢) ينظر ترجمته: تاريخ بغداد: (٣٧/٤)، والمنتظم لابن الجوزي: (١٦٠/٧)، والكامل لابن الأثير: (٨٠/٩)، والنجوم الزاهرة: (١٦٠/٤)، والسير للذهبي: (١٢٧/١٥)، وشذرات الذهب: (٢٢١/٣).

(٣) ينظر ترجمته: تاريخ بغداد: (٣٣٩/٩)، والمنتظم: (٢١٦/١٥)، (١٦٨/١٦)، والكامل: (٤١٧/٩)، والسير: (١٣٨/١٥)، وشذرات الذهب: (٣٢٦/٣).

(٤) ينظر شذرات الذهب: (١٩٢/٣).

(٥) يراجع الكامل لابن الأثير: (٢٥٤/٧-٢٥٥).

(٦) يراجع على سبيل المثال وقائع وأحداث سنة (٤١٠هـ) في شذرات الذهب: (٢٠٤/٣).

(٧) ينظر شذرات الذهب: (٢٢٦/٣). ويراجع الكامل لابن الأثير: (٣٢٣/٧)، و(٧٩/٨).

ابن العماد رحمه الله واصفا أحداث سنة (٤٢٦هـ) في بغداد: "فيها زاد بلاء الحرامية، وجاهدوا بأخذ الأموال، وبإظهار الفسق والفجور، والفطر في رمضان"[١].

وإلى جانب ذلك، فقد أدّت الأوبئة والزلازل والقحط إلى تدهور الأحوال، وحدوث النكبات[٢].

كما قام البويهيون بإفساد الجو الاجتماعي بتشجيعهم الخلافات بين السنة والرافضة[٣]، حتّى استولى السلاجقة على زمام الحكم، فعملوا على نشر الأمن، و"إعادة الهدوء والاستقرار والاطمئنان إلى ربوع الخلافة الإسلامية، والقضاء على الفتن والعصبيات الممقوتة"[٤].

ولقد كانت المجتمعات الإسلامية في الفترة الزمنية التي عاش فيها الحافظ الخليلي تتألف من طبقتين:

الطبقة الأولى تمثل طبقة الخاصة من رجال الخليفة ومن لهم صلة بالدولة.

والطبقة الثانية تمثل طبقة العامة، وهم باقي أفراد المجتمع.

وكانت تلك المجتمعات تتركب من جنسيات وعرقيات مختلفة، كالعرب، والأتراك، والفرس، والأكراد، والهنود، وغيرهم[٥].

---

(١) شذرات الذهب: (٣/٢٣٠).

(٢) كالزلزلة العظيمة التي وقت في مدينة تبريز سنة (٤٣٤هـ)، فقد هدّمت قلعتها وسورها ودورها وأسواقها وأكثر دار الأمير كما في الكامل: (٨/٣٦)، وأخرى أصابت بغداد والموصل حتى وصل أثرها إلى همذان سنة (٤٥١هـ)، فخربت منازل كثيرة، وهلك فيها الجمّ الغفير، كما في الكامل أيضا: (٨/٨٧).
وكالوباء العظيم الذي أصاب البصرة سنة (٣٧٨هـ)، فمات خلق كثير حتى امتلأت بهم الشوارع [الكامل:٧/١٣٦]، وفي سنة (٤٤٠هـ) حدث ببغداد والموصل وباءً شديدا مات فيه كثير من الناس، حتى خلت الأسواق، وارتفع ثمن العلاج [الكامل:٨/٤٦].
وكالقحط الذي أصاب العراق بسبب تأخر الأمطار سنة (٣٧٧هـ) فغلت الأسعار [الكامل: ٧/١٣٤].

(٣) لقد وقعت فتن كثيرة بين السنة والرافضة، فمن ذلك فتنة سنة (٣٧٩هـ) [الكامل: ٧/٢٣٩]، ثم فتنة سنة (٤٤٣هـ) [الكامل: ٨/٥٩]، وأخرى سنة (٤٤٥هـ) [الكامل: ٨/٦٥]، وغيرها كثير، وكل هذه الفتن كانت ببغداد.

(٤) الإمام الجويني للدكتور محمّد الزحيلي: (ص/٢٦).

(٥) يراجع المرجع نفسه: (ص/٢٦-٢٧).

المبحث الثاني: الحالة العلمية.

إنّ من فضل الله تعالى على المسلمين في زمن الحافظ الخليلي رحمه الله أنّ الحركة العلمية لم تتوقف رغم التصدّع والوهن الذي أصاب الدولة الإسلامية كما مرّ معنا(١).

يقول الدكتور أكرم ضياء العمري حفظه الله: "إنّ تيار الحضارة بكل مجالاتها الروحية والفكرية والمادية لا يعرف التوقف، سواء وضعت السلطة أمامه الحواجز أم رفعتها، رغم أنّه لا يمكن إهمال تأثير وضع أو رفع الحواجز"(٢).

وفي نظري فإنّ مَرَدَّ نشاط الحركة العلمية في تلك الفترة الزمنية يرجع إلى بعض العوامل، نقف عليها من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأوّل: تشجيع بعض الأمراء وأعيان الدولة العلم والعلماء.

وهذا العامل في الحقيقة يمثل مكانة العلم في نفوس بعض القادة في ذلك الزمان رغم اشتغالهم بأمور الحكم وتلهّفهم عليها.

وممّن قام بتشجيع العلم والعلماء الخليفتان: القادر بالله وابنه القائم بأمر الله، بل شاركا في إثراء المكتبة الإسلامية بالتأليف أيضا.

قال الخطيب البغدادي رحمه الله في ترجمة الخليفة القادر بالله: "كان من الستر والديانة، وإدامة التهجّد بالليل، وكثرة البر والصدقات على صفة اشتهرت عنه وعرف بها عند كلّ أحد، مع حسن المذهب وصحة الاعتقاد، وكان صنّف كتابا في الأصول ذكر فيه فضائل الصحابة على ترتيب مذهب أصحاب الحديث"(٣).

وقال الإمام ابن الجوزي رحمه الله في ترجمة الخليفة القائم بأمر الله: "كانت للقائم عناية بالأدب، ولم يكن يرتضي أكثر ما ينشأ من الديوان حتى يصلح فيه أشياء"(٤).

---

(١) وإن كان العطاء العلمي في القرن الرابع أوفر من القرن الخامس. ينظر: موارد الخطيب للدكتور أكرم ضياء العمري: (ص/١٨).

(٢) موارد الخطيب: (ص/١٨).

(٣) تاريخ بغداد: (٣٧/٤). وينظر السير: (١٢٧/١٥).

(٤) المنتظم: (٢١٨/١٥). وينظر السير للذهبي: (١٣٨/١٥). ولقد كان السلطان المجاهد محمود بن سُبُكْتِكِين (ت٤٢١هـ) من فقهاء السادة الحنفية، وقد ألّف كتابا سمّاه "التفريد على مذهب أبي حنيفة"، كما له تصانيف في ⇦

المطلب الثاني: بناء المدارس والمكتبات:

لقد لعبت المدارس والمكتبات العامة دورا كبيرا في تنشيط الحركة العلمية، ممّا أدّى إلى إنجاب ثلة كبيرة من علماء وجهابذة في مختلف العلوم والفنون، وهذا جانب من ذلك(١):

أوّلا: المدارس:

من أساليب إنعاش العلم في ذلك العصر: بناء المدارس، كما فعل وزير السلاجقة نظام الملك الحسن بن علي الطوسي (ت٤٨٥هـ)(٢)، فقد قام رحمه الله ببناء مدارسة ببغداد وأماكن متعددة من البلاد الإسلامية(٣).

ولا تُعَدُّ المدارس النظامية أوّل عهد المسلمين بالمدارس في ذلك العصر في بغداد(٤)، فقد سبقتها مدارس أخرى ومراكز فكرية كثيرة تابعة لمختلف المذاهب الفقهية(٥).

الحديث والخطب، وله شعر جيّد، حتّى عُدَّ فريد العصر في البلاغة والفصاحة. ينظر الجواهر المضية في طبقات الحنفية للمحي الدّين أبي محمّد عبد القادر القرشي: (٣/٤٣٨-٤٣٩). وقد ذكر الحافظ الذهبي رحمه الله أنّ نظام الملك كان شافعيا كما في السير: (١٩/٩٦).

(١) أريد أن أشير هنا إلى أنّ المدارس كانت تتخذ من المساجد مقرا لها. ينظر مصادر الخطيب البغدادي للعمري: (ص/٢٢).

(٢) هو الوزير الكبير نظام الملك قوام الدين أبو علي الحسن بن علي بن إسحاق الطوسي. كان عاقلا، متديّنا، مجلسه عامرا بالفقهاء والقرّاء. وكان وزيرا للسلطان ألب آرسلان، ثم لابنه ملكشاه، وقد دبر أمور الملك على أتم ما ينبغي، وخفف المظالم، ورفق بالرعايا، وكان فيه خير وتقوى، وميل إلى الصالحين، وقد قتل صائما رحمه الله. بنظر: السير: (١٩/٩٤)، والوافي بالوفيات: (١٢/١٢٣)، والنجوم الزاهرة: (٥/١٣٦)، وشذرات الذهب: (٣/٣٧٣).

(٣) وتعرف بالمدارس النظامية. قال الذهبي رحمه الله: "بنى أيضا بمرو مدرسة، وبهراة مدرسة، وببلخ مدرسة، وبالبصرة مدرسة، وبأصبهان مدرسة".السير: (١٩/٩٦).

(٤) كما أنّ مدارس البصرة والكوفة لعبت دورا هاما في إنعاش الحركة الفكرية والمسيرة العلمية. وهنا يلاحظ الأساتذة الأفاضل أنني لم أتعرض لمدارس الشام ومصر وبلاد الحرمين والمغرب العربي، وذلك لأنني أردت أن تكون الدراسة مقتصرة على عاصمة الخلافة بغداد، وكذا الإشارة إلى المدن القريبة من مسقط رأس الخليلي رحمه الله قزوين، والتي تعد من أهم المراكز الفكرية.

(٥) يراجع الدارس في تاريخ المدارس لعبد القادر النعيمي للوقوف على الكم الهائل من المدارس التي أنشئت في ذلك العصر. ويقول الدكتور أكرم ضياء العمري في معرض كلامه عن المدرسة التي أسسها أبو سعد المستوفي الملقب شرف الملك بغداد التابعة لفقهاء الحنفية: "وقد ضارعت المدرسة النظامية في أهميتها رغم أنّ المصادر تكلمت عن ⇦

كما تُعتبر مدينة نيسابور مركزا مهما من مراكز العلم، التي اشتهرت بمدارسها ومؤسساتها العلمية[١]، مثل مدرسة إبراهيم بن محمود بن حمزة القطان المالكي (ت٢٩٩هـ)[٢]، ومدرسة أبي بكر الصبغي (ت٣٤٢هـ) المشهورة بدار السنة[٣].

وقد وُجد في عصر الحافظ الخليلي رحمه الله مراكز فكرية أخرى في أقصى المشرق الإسلامي، "وتقف همذان وأصبهان والريّ ومرو وبلخ وقزوين في مقدمة مدن المشرق، حيث ترجم الخليلي لأعداد حسنة من علماء هذه المدن سوى أصبهان، ومعظمهم عاشوا في القرنين الرابع والخامس الهجريين"[٤].

ثانيا: المكتبات العامة:

المقصود بالمكتبات العامة: الأماكن الذي كان يرتادها الطلاّب للتزوّد من الكتب في مختلف العلوم والمعارف[٥]، وقد ساهمت تلك المكتبات أو الخزائن أو الدور في ازدهار الحركة العلمية في ذلك العصر، وهذا ذكرٌ لبعضها:

النظامية أكثر لاعتبارات شتّى، سياسية وإدارية، ممّا جعل شهرتها تطغى على مؤسسات العلم الأخرى المعاصرة التي خمل ذكرها بسبب سكوت المصادر عنها". موارد الخطيب: (ص/٢٢-٢٣).

(١) ولعلّ مدينة نيسابور سبقت مدينة بغداد في إنشاء المدارس. قال المقريزي رحمه الله: "أوّل من حفظ عنه أنّه بنى مدرسة في الإسلام أهل نيسابور". الخطط: (٣٦٣/٢).

(٢) قال الحاكم النيسابوري رحمه الله: "لم يكن بعده بنيسابور للمالكية مدرس". السير: (٨٠/١٤). وإبراهيم القطّان هو شيخ المالكية بنيسابور أبو إسحاق إبراهيم بن محمود بن حمزة. كان يصوم النهار ويقوم الليل، ولا يدع الجهاد في كل ثلاث سنين. توفي رحمه الله سنة (ت٢٩٩هـ). ينظر ترجمته: السير: (٧٩/١٤)، وتاريخ دمشق لابن عساكر: (١٥٥/٧). ويراجع موارد الخطيب للعمري: (ص/٢٤).

(٣) ينظر طبقات الشافعية للسبكي: (١٥٩/٤). والصِّبغي هو الإمام العلاّمة المفتي المحدث شيخ الإسلام أبو بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب بن يزيد النيسابوري الشافعي المعروف بالصبغي. جمع وصنف، وبرع في الفقه، وتميز في علم الحديث، وكان الخليلي يعظمه جدا. توفي رحمه الله تعالى سنة (٣٤٢هـ). ينظر ترجمته: النجوم الزاهرة: (٣١٠/٣)، والسير: (٤٨٣/١٥)، والوافي بالوفيات: (٢٣٩/٦)، وشذرات الذهب: (٣٦١/٢).

(٤) الدكتور أكرم ضياء العمري، ينظر موارد الخطيب: (ص/٢٥).

(٥) وقد سمّاها بعضهم بدار الكتاب كما في الكامل: (٣٢٤/٧). وذكر الدكتور يحيى وهيب الجُبُوري أن هذه المكتبات عُرِفت بـ (بيت الحكمة) أو (خزانة الحكمة)، وأنّ أوّلها كان يُنسب إلى أمير المؤمنين معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما. ينظر الكتاب في الحضارة الإسلامية: (ص/١٦٩).

– خزانة المدرسة النظامية التي أسسها نظام الملك السالف الذكر سنة (٤٥٩هـ)، ثمّ خُصِّص في هذه المدرسة بناء جُعلت فيه الكتب، عُرفت باسم (دار الكتب)، وكان نظام الملك يهتم بها ويرعاها شخصيا، ثمّ قام الخليفة العبّاسي النّاصر لدين الله[١] بتجديدها بسبب حريق شبّ فيها، وأضيفت إليها كتب أخرى حتى بلغت الآلاف[٢].

– خزانة كتب عبدالسلام القزويني (ت٤٨٨هـ)[٣]، وكانت تحوي على كمّ هائل من الكتب لم يملك في زمانه أحد مثلها.

قال أبو الفداء القرشي رحمه الله: "حصّل كتبا لم يملك أحد مثلها، حصّلها من مصر وغيرها، وبيعت كتبُه في سنين، زادت على أربعين ألف مجلد"[٤].

– دار العلم التي أنشأها سابور بن أردشير في بغداد سنة (٣٨١هـ)[٥]، وقد ذكر الإمام أبو الفرج ابن الجوزي رحمه الله أنّ سابورا ابتاع دارا[٦]، "وحمل إليها كتب العلم من كلّ فن، وسمّاها دار العلم، وكان فيها أكثر من عشرة آلاف مجلد"[٧].

---

(١) هو الخليفة العبّاسي الناصر لدين الله أبو العباس أحمد بن الحسن بن يوسف بن محمّد بن أحمد الهاشمي البغدادي. كان شديد الاهتمام بالملك، خطب له أبوه بولاية العهد قبل موته بثمانية أيام، وبويع له بعد موته في غرة ذي القعدة، سنة (٥٧٥هـ)، وتوفي سنة (٦٢٢هـ). ينظر: مختصر تاريخ الدبيثي: (١/١٧٩-١٨٠)، ومضمار الحقائق وسر الخلائق لمحمّد تقي الدّين الأيّوبي: (ص/٤)، ومرآة الجنان وعبرة اليقظان لليافعي: (٤/٤٠).

(٢) ينظر المنتظم لابن الجوزي: (١٧/١٤٥)، و الكامل لابن الأثير: (٨/٢٧٦)، والنجوم الزاهرة: (٦/١٣٢).

(٣) هو شيخ المعتزلة أبو يوسف عبد السلام بن محمد بن يوسف القزويني المفسر الحنفي نزيل بغداد. سمع من القاضي عبد الجبار الهمذاني وأخذ عنه الاعتزال، وسمع من أبي نعيم الأصبهاني وطائفة. صنف تفسيرا سماه (حدائق ذات بهجة). توفي سنة (٤٨٨هـ). ينظر ترجمته: المنتظم: (١٧/٢١)، والنجوم الزاهرة: (٥/١٥٦)، والجواهر المضية لأبي الوفاء القرشي: (٢/٤٢١)، والسير: (١٨/٦١٦)، وطبقات السبكي: (٥/١٢١)،.

(٤) الجواهر المضية: (٢/٤٢٢).

(٥) هو الوزير البويهي أبو نصر سابور بن أردشير بن فيروزبه الجوزي الملقب ببهاء الدولة. كان شهما مهيبا جوادا. والأصل في اسمه (شاه بور) فعُرِّب، لأن الشاه بالعجمي: الملك، وبور: ابن، فكأنه قال: ابن الملك، وعادة العجم تقديم المضاف إليه على المضاف. توفي سنة (٤١٦هـ). ينظر ترجمته: المنتظم: (١٥/١٧٢)، والكامل: (٧/٣٢٤)، والسير: (١٧/٣٨٧)، والوافي بالوفيات للصفدي: (١٥/٧١).

(٦) ذكر الصفدي رحمه الله أنّه ابتاع مائة دارا. ينظر الوافي بالوفيات: (١٥/٧٣).

(٧) ينظر المنتظم لابن الجوزي: (١٥/١٧٢)، والكامل لابن الأثير: (٧/٣٢٤). ويراجع الكتاب في الحضارة الإسلامية ليحيى الجبوري: (ص/١٨٦).

فهذه أسماء بعض المدارس والمكتبات التي كان لها أثرها في ازدهار الثقافة والعلوم بشكل عام، والعلوم الإسلامية بشكل خاص، وللوقوف على المزيد من أسماء المكتبات التي وجدت في عصر الإمام الخليلي وما قلبه وما بعده، يراجع كتاب (الكتاب في الحضارة الإسلامية) للدكتور يحيى وهيب الجُبُوري، الأستاذ بجامعة آل البيت بالأردن.

المطلب الثالث: وجود العلماء:

لقد كان للعلماء رحمهم الله في عصر الحافظ الخليلي دورا هاما في دعم المسيرة العلمية، وذلك من خلال المجالس التي كانت تعقد في المساجد وبيوت العلماء[١].

ولقد برز عدد كبير من العلماء في جميع الفنون والعلوم، وسأذكر عددا ممّن كان مشتغلا بعلم الحديث[٢]، مع الإشارة إلى عدد من علماء بعض العلوم الأخرى.

أوّلا: علماء الحديث:

من أشهر علماء الحديث في ذلك العصر:

- أبو الحسن الدارقطني رحمه الله (ت٣٨٥هـ).
- أبو سليمان الخطّابي رحمه الله (ت٣٨٨هـ).
- أبو طاهر المخلّص رحمه الله (ت٣٩٣هـ)[٣].
- أبو نصر الكلاباذي رحمه الله (ت٣٩٨هـ)[٤].

---

(١) يراجع كتاب التراث والمعاصرة للدكتور أكرم ضياء العمري: (ص/٥٥).

(٢) وليس هذا تنقيصا لباقي العلوم، وإنّما لكون الحافظ الخليلي رحمه الله من علماء الحديث.

(٣) هو محمّد بن عبد الرحمن بن العباس بن عبد الرحمن بن زكريا البغدادي، المعروف بابن الذهبي. سمع أبا القاسم البغوي وغيره، وكان مسندِ وقته،صالحا، ثقةً. والمخلص: الذي يخلص الذهب من الغش. توفي رحمه الله سنة (٣٩٣هـ). ينظر تاريخ بغداد: (٣٢٢/٢)، والمنتظم: (٢٢٥/٧)، والسير: (٤٧٨/١٦)، الوافي بالوفيات: (٢٣٠/٣)، والشذرات: (١٤٤/٣).

(٤) هو الإمام الحافظ أبو نصر أحمد بن محمد بن الحسين البخاري الكلاباذي. وكلاباذ محلة من بخارى. سمع أبا جعفر البغدادي الجمال، وعبد المؤمن بن خلف النسفي، ومحمد بن محمود بن عنبر، وغيرهم. وروى عنه الدارقطني، ⇦

- أبو مسعود الدمشقي رحمه الله (ت٤٠١هـ)[١].

- أبو عبدالله الحاكم النيسابوري رحمه الله (٤٠٥هـ).

- أبو محمّد عبدالغنيّ الأزدي المصري رحمه الله (٤٠٩هـ)[٢].

- أبو بكر البرقاني رحمه الله (ت٤١٥هـ)[٣].

- أبو العبّاس المُسْتغفري رحمه الله (ت٤٣٢هـ)[٤].

- أبو عبدالله الصُّوري رحمه الله (ت٤٤١هـ)[٥].

- أبو نصر السجْزِي رحمه الله (ت٤٤٤هـ)[٦].

والحاكم، وغيرهما. كان حسن الفهم والمعرفة، عارفا بصحيح البخاري، متقنا، ثبتا. صنّف كتابا في رجال صحيح البخاري. ينظر ترجمته: تاريخ بغداد: (٤/٤٣٤)، والسير: (١٧/٩٤)، وشذرات الذهب: (٣/١٥١).

(١) هو أبو مسعود إبراهيم بن محمّد بن عبيد الدمشقي، صاحب كتاب الأطراف تضمن أطراف الصحيحين، برز في علم الحديث، وكانت له عناية بصحيح البخاري، وكان صدوقا ورعا ديّنا، ومن مؤلفاته أيضا جزء فيه أحاديث معللة، تنبئ بحفظه. ينظر: تاريخ بغداد: (٧/١١٢)، وتذكرة الحفاظ للذهبي: (٣/١٠٦٨-١٠٦٩).

(٢) هو الإمام الحافظ الحجة محدّث الديار المصرية أبو محمّد عبد الغنيّ بن سعيد بن علي الأزدي المصري. سمع من الدارقطني، وغيره. وروى عنه الخلق الكثير، وكان من كبار الحفّاظ، إمام زمانه في العلم، متقنا، ثقة، مأمونا. صنّف كتاب "المؤتلف والمختلف"، وكتابا بيّن فيه أوهام كتاب "المدخل إلى الصحيح". ينظر ترجمته: المنتظم: (١٥/١٣٠)، والنجوم الزاهرة: (٤/٢٤٤)، والسير: (١٧/٢٦٨)، والشذرات: (٣/١٨٨).

(٣) هو الإمام العلاّمة أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد الخوارزمي، ثم البرقاني الشافعي. سمع من أبي بكر القطيعي، وغيره، وروى عنه أبو بكر البيهقي، والخطيب البغدادي، وغيرهما. كان إماما، حافظا، ثبتا، ثقة، فقيها، فهما، ورعا. ينظر ترجمته: تاريخ بغداد: (٤/٢٧٣)، والمنتظم: (١٥/٢٤٢)، والنجوم الزاهرة: (٤/٢٨٠)، والسير: (١٧/٤٦٤).

(٤) هو الحافظ أبو العبّاس جعفر بن محمد بن المعتز المستغفري النسفي. سمع من جعفر بن محمد البخاري، وغيره. وروى الخلق الكثير. صنّف كتاب معرفة الصحابة، وكتاب الدعوات، وكتاب دلائل النبوة، وغيرها. ينظر ترجمته: الوافي بالوفيات للصفدي: (١١/١٤٩)، والنجوم الزاهرة: (٥/٣٣)، والسير: (١٧/٥٦٤)، والشذرات: (٣/٢٤٩).

(٥) هو الحافظ أبو عبد الله محمد بن علي بن عبد الله الشامي الساحلي الصوري. سمع أبا بكر البرقاني، وغيره. وروى عنه الخطيب البغدادي، وخلق كثير. كان إماما، حافظا، عارفا، بارعا، حجة، ثقة، متقنا، عابدا. ينظر ترجمته: تاريخ بغداد: (٣/١٠٣)، والمنتظم: (١٥/٣٢٢)، والنجوم الزاهرة: (٥/٤٨)، والسير: (١٧/٦٢٧).

(٦) هو شيخ الحرم الحافظ أبو نصر عبيد الله بن سعيد بن حاتم الوائلي البكري نزيل مصر. سمع من الحاكم النيسابوري، وغيره. روى عنه خلق كثير، وكان متقنا، واسع الرحلة، بصيرا بالحديث. صنّف كتاب (الإبانة الكبرى) في بيان أن القرآن غير مخلوق. ينظر ترجمته: السير: (١٧/٦٥٤)، والعبر: (٢/٢٨٥)، وشذرات الذهب: (٣/٢٨١).

- أبو بكر البيهقي رحمه الله (ت٤٥٨هـ).

- أبو بكر الخطيب البغدادي رحمه الله (ت٤٦٣هـ).

ثانيا: علماء القراءات:

- أبو الحسن القزويني المقرئ رحمه الله (ت٣٨١هـ)[١].

- أبو أحمد الفرضي رحمه الله (ت٤٠٦هـ)[٢].

- أبو الحسن الحمامي رحمه الله (ت٤١٧هـ)[٣].

وللوقوف على المزيد من أسماء أئمة القراءات في عصر الحافظ الخليلي رحمه الله يراجع كتاب **"القراء الكبار على الطبقات والأعصار"** للحافظ الذهبي رحمه الله.

ثالثا: علماء الفقه والأصول:

- أبو الحسين ابن أبي بكر الحنفي المعروف بالقُدُوري رحمه الله (ت٤٢٨هـ)[٤].

- أبو الحسن ابن القصّار المالكي رحمه الله (ت٣٩٧هـ أو بعد بسنة)[٥].

---

(١) ستأتي ترجمته عند الكلام على شيوخ الخليلي رحمه الله.

(٢) هو شيخ العراق الإمام أبو أحمد عبيد الله بن محمد بن أحمد البغدادي الفرضي المقرئ. سمع من يوسف بن البهلول الأزرق، وحضر مجلس أبي بكر بن الأنباري. كان ثقة، ورعا، دينا، إماما من الأئمة. ينظر ترجمته: تاريخ بغداد: (٣٨٠/١٠)، والسير: (٢١٢/١٧)، ومعرفة القراء الكبار: (٣٦٤/١)، والشذرات: (١٨١/٣).

(٣) هو الإمام المحدث مقرئ العراق أبو الحسن علي بن أحمد بن عمر بن الحمامي البغدادي. سمع جمع من الأئمة، وتلا على النقاش، وغيره. وحدّث عنه الخطيب البغدادي، والبيهقي، وغيرهما، وتلا عليه خلق كثير. كان صدوقا، دينا، فاضلا، تفرد بأسانيد القراءات وعلوها في وقته. ينظر ترجمته: تاريخ بغداد: (٣٢٩/١١)، والسير: (٤٠٢/١٧)، ومعرفة القراء الكبار: (٣٧٦/١)، والشذرات: (٢٠٨/٣).

(٤) هو الإمام المشهور شيخ الحنفية أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد البغدادي القدوري. انتهت إليه رئاسة أصحاب أبي حنيفة بالعراق، وكان فقيها صدوقا. صنّف (المختصر) المشهور، وكتاب (مسائل الخلاف) بين الحنفية، وشرح (مختصر الكرخي)، وغيرها. ينظر ترجمته: تاريخ بغداد: (٣٧٧/٤)، والسير: (٥٧٤/١٧)، والنجوم الزاهرة: (٢٤/٥)، والجواهر المضية في طبقات الحنفية: (٢٤٧/١).

(٥) هو الإمام أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي المالكي، المعروف بابن القصار. كان من كبار تلامذة القاضي أبي بكر الأبهري، ثقة، أصوليا نظارا. صنّف كتاب (عيون الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء الأمصار). ينظر: تاريخ بغداد: (٤١/١٢)، والديباج المذهب: (١٠٠/٢)، وشجرة النور الزكية: (ص/٩٢).

- أبو حامد الإِسْفَراييني الشافعي رحمه الله (ت٤٠٦هـ)[١].

- القاضي أبو يعلى الحنبلي رحمه الله (ت٤٥٨هـ).

- أبو محمّد بن حزم الظاهري رحمه الله (ت٤٥٦هـ).

وللوقوف على مزيد من أسماء الفقهاء خلال الفترة الزمنية التي عاش فيها الحافظ الخليلي رحمه الله، يراجع كتب طبقات الفقهاء.

رابعا: علماء في علوم مختلفة.

ومن العلماء الذين برزوا أيضا في غير ما تقدّم من العلوم:

شيخ الأدب أبو منصور عبدالملك بن محمّد بن إسماعيل النيسابوري الثعالبي رحمه الله (ت٤٣٠)، صاحب كتاب (**يتيمة الدهر في محاسن أهل الدهر**)، و(**فقه اللغة**)، وغيرهما[٢].

وبرز في علم التاريخ محمّد بن أحمد أبو ريحان البيروني رحمه الله (ت٤٤٠هـ)، صاحب كتاب (**الآثار الباقية عن القرون الخالية**)[٣].

وفي العقائد والفِرق برز أبو منصور عبدالقاهر البغدادي رحمه الله (ت٤٣٠هـ)، صاحب كتاب (**الفَرق بين الفِرق**)[٤].

وبرز في الطب والمنطق والفلسفة أبو علي ابن سينا (ت٤٢٨هـ)، صاحب كتاب (**القانون**)[٥].

---

(١) هو الإمام العلاّمة شيخ الإسلام أبو حامد أحمد بن أبي طاهر محمد بن أحمد شيخ الشافعية ببغداد. أخذ الفقه على أبي الحسن بن المرزبان وغيره، وسمع السنن من الدارقطني. كان ثقة، بارعا في الفقه. ينظر ترجمته: تاريخ بغداد: (٣٦٨/٤)، والمنتظم: (١١٢/١٥)، وطبقات السبكي: (٦١/٤)، والسير: (١٩٣/١٧).

(٢) ينظر ترجمته: السير للذهبي: (٤٣٧/١٧)، وشذرات الذهب لابن العماد: (٢٤٦/٣)، ومعجم الشعراء لكامل سلمان الجبوري: (٣٢١/٣).

(٣) ينظر ترجمته: الوافي بالوفيات: (١٣٨/٨)، ومعجم المؤلفين لكحّالة: (٢٤١/٨)، والأعلام للزركلي: (٣١٤/٥).

(٤) ينظر ترجمته: مرآة الجنان لليافعي: (٥٢/٣)، والسير: (٥٧٢/١٧)، وطبقات الشافعية للسبكي: (١٣٦/٥).

(٥) ينظر ترجمته: السير: ١٧/ ٥٣١) والوافي بالوفيات: (٣٩١/١٢)، والنجوم الزاهرة: (٢٥/٥)، والشذرات: (٢٣٤/٣)، وغيرها.

ولاشكّ أنّ هؤلاء الأعلام وغيرهم يعتبرون أصدق شاهد على ازدهار الحركة العلمية في العصر الذي عاش فيه الحافظ الخليلي رحمه الله تعالى، وهم بلا شك ولا ريب مفخرة ذلك العصر.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثاني: ترجمة الحافظ الخليلي

المبحث الأول: اسمه ونسبه ومولده.

المطلب الأوّل: اسمه ونسبه.

المطلب الثاني: مولده.

المبحث الثاني: أسرته.

المبحث الثالث: شيوخه.

المطلب الأوّل: شيوخه في قزوين.

المطلب الثاني: شيوخه أثناء الرحلة العلمية.

المطلب الثالث: شيوخه الذين روى عنهم بالإجازة.

المبحث الرابع: تلاميذه.

المبحث الخامس: عقيدته ومذهبه الفقهي.

المطلب الأوّل: عقيدته.

المطلب الثاني: مذهبه الفقهي.

المبحث السادس: مؤلفاته.

المبحث السابع: رحلاته العلمية.

المبحث الثامن: وفاته وثناء العلماء عليه.

المطلب الأوّل: وفاته.

المطلب الثاني: ثناء العلماء عليه.

جامعة الإمام عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأول: اسمه ونسبه ومولده.

المطلب الأوّل: اسمه ونسَبه.

هو الإمام الحافظ القاضي أبو يعلى الخليل بن عبدالله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل بن جعفر ابن محمّد الخليلي القزويني[١]، وقد اشتهر بالحافظ الخليلي نسبة إلى جدّه الأعلى الخليل بن جعفر[٢].

المطلب الثاني: مولده.

وأمّا مولد الحافظ الخليلي رحمه الله، فلم ينصّ عليه أحدٌ ممّن ترجمه له، غير أنّ الحافظ الذهبي رحمه الله ذكر أنّ عند وفاته كان من أبناء الثمانين[٣].

وقد استنتج الدكتور محمّد سعيد بن عمر إدريس – محقّق الإرشاد – من هذا الذي ذكره الذهبي، ومن بعض المعطيات، وهي:

– كون الحافظ الخليلي رحمه الله أوّل من سمع منه مطلقا هو عبدالعزيز بن ماك رحمه الله (ت٣٧٢هـ)[٤] – مع العلم أنّ السنّ الذي حددّه أكثر المحدثين في صحة تحمّل السماع هو خمس سنوات –، ممّا يوحي لنا أنّه الحافظ الخليلي كان قد ولد قبل موت ابن ماك بخمس سنوات.

---

(١) ينظر ترجمته: الفيصل في علم الحديث للحافظ أبي بكر الحازمي: (٦٥٥/٢)، والإكمال لابن ماكولا: (١٧٤/٣)، والتدوين في أخبار قزوين للرافعي: (٥٠١/٢)، ومعجم البلدان لياقوت الحموي: (٣٤٤/٤)، والوافي بالوفيات: (٣٩٥/١٣، والسير: (٦٦٦/١٧)، والعبر: (٢٨٩/٢)، وتذكرة الحفاظ: (١١٢٣/٣)، ومرآة الجنان وعبرة اليقضان لليافعي: (٦٣/٣)، وقلادة النحر في وفيات أعيان الدهر لأبي محمّد الطيّب الهجراني: (٤٣٥/٣)، وشذرات الذهب: (٢٧٤/٣)، وغيرها.

(٢) ينظر فتح المغيث للسخاوي: (٨/٢)، والرسالة المستطرفة للكتّاني: (ص/١٢٩).

(٣) سير أعلام النبلاء للذهبي: (٦٦٧/١٧).

(٤) قال الخليلي في عند ترجمة ابن ماك: "أدركته وأنا صغير، وقرئ لي عليه ورقتان، وهو أوّل من سمعت منه". الإرشاد: (٧٤١/٢). وأمّا ابن ماك، فهو أبو القاسم عبد العزيز بن أحمد بن محمّد بن عبد العزيز بن ماك الشافعي القزويني. كان ثقة فقيها. توفي رحمه الله سنة (٣٧٢هـ). ينظر ترجمته: الإرشاد: (٧٤٠/٢)، والتدوين في أخبار قزوين: (١٨٦/٣)، وطبقات الشافعية للسبكي: (٣٣٤/٣).

- كون وفاة الحافظ الخليلي رحمه الله كانت بالاتفاق سنة (٤٤٦هـ).

فانطلاقا من هذا تبيّن للدكتور أنّ ولادة الحافظ الخليلي كانت سنة (٣٦٧هـ)، وأنّه عاش (٧٩) عاما، وأنّ مقصود الإمام الذهبي رحمه الله بقوله: "من أبناء الثمانين" أنّه توفي في حدودها[١].

لا شك أنّ هذا الذي ذكره الدكتور وجيه، إلاّ أنّه لا مانع من حمل قول الحافظ الذهبي على ظاهره، فيكون المراد منه: أنّ الحافظ الخليلي رحمه الله مات وله من العمر ثمانون، وذلك أنّ الذهبي قال في ترجمة الإمام الكبير أبي إسحاق الفزاري (ت١٨٦هـ) عند ذكر وفاته: "من أبناء الثمانين هو، أو جاوزها بقليل"[٢].

وقال أيضا في ترجمة الإمام القدوة الربّاني أبي إسحاق العنبري رحمه الله: "موته تخمينا بعد الثمانين ومائتين، وكان من أبناء الثمانين، أو دونها بيسير"[٣].

وقال في ترجمة الحافظ أحمد بن الحسن بن خراش رحمه الله: "توفي سنة اثنتين وأربعين ومائتين، وهو من أبناء السبعين، لا بل ابن ستين سنة إلاّ عشرين يوما"[٤].

---

(١) يراجع الإرشاد: (١/١٧-١٨).

(٢) السير: (٨/٥٤١). والفزاري هو: الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن الحارث الفزاري الكوفي نزيل الشام. حدّث عن أبي إسحاق السبيعي، وهشام بن عروة، والأعمش، وغيرهم. وروى عنه الكبار: ابن المبارك، والأوزاعي والثوري - وهما من شيوخه - وغيرهم. كان من أئمة الحديث، فقيها، ثقة، مأمونا، صالحا، صاحب سنة. ينظر ترجمته: التاريخ الكبير: (١/٣٢١)، والجرح والتعديل: (١/٢٨١)، وتهذب الكمال: (٢/١٦٧)، والسير: (٨/٥٣٩).

(٣) المصدر نفسه: (١٣/٣٧٧). وقال في التذكرة: (٢/٦٧٩): "توفي قبل التسعين ومائتين". وهو الإمام الحافظ أبو إسحاق إبراهيم ابن إسماعيل العنبري الطوسي. سمع من ابن راهويه، وقتيبة بن سعيد، ومحمّد بن أسلم، وغيرهم، وسمع منه خلق كثير، وكان محدّث عصره بطوس. وينظر أيضا: تاريخ دمشق: (٦/٣٥٥)، وشذرات الذهب: (٢/٢٠٥).

(٤) المصدر نفسه: (١٢/١٥٨). وابن خراش هو: أحمد بن الحسن أبو جعفر البغدادي، حدّث عن ابن مهدي، ووهب بن جرير، وغيرهما، وروى عنه مسلم والترمذي، وغيرهما، وكان ثقة. ينظر أيضا: الجرح والتعديل: ⇦

فلو كان مراد الذهبي أنّ الحافظ الخليلي رحمه الله توفي في حدود الثمانين لبيّنه كما بيّن ذلك في التراجم المذكورة، وعليه، فإذا طرحنا ثمانين عاما من سنة وفاة الخليلي (٤٤٦هـ)، تبيّن أنّ تاريخ ولادته هو سنة (٣٦٦هـ)، والله أعلم.

المبحث الثاني: أسرته.

لقد نشأ الحافظ أبو يعلى الخليلي رحمه الله في أسرة ذات فضل وعلم، وقد ترجم رحمه الله لبعضهم في الإرشاد، فذكر اهتمامهم بالعلم والرحلة في سبيل تحصيله.

والظاهر أنّ أصل أسرة الخليلي يرجع إلى الريّ، فقد قال في الإرشاد عند ترجمة والد جدّه أبي إسحاق إبراهيم بن الخليل: "ولد بالريّ... وحمله أبوه إلى قزوين سنة خمس وثلاثين ومائتين فأقام بها"[(١)].

ولم يذكر الخليلي رحمه الله سبب انتقال والد جدّه إلى قزوين، إلاّ أنّ هذه الأسرة عرفت بعد ذلك بها بالعلم والمعرفة.

فوالد جدّه هو أبو إسحاق إبراهيم بن الخليل. ولد بالريّ، وسمع محمّد بن عاصم الرازي، ومحمّد بن عبدالله بن أبي جعفر، توفي رحمه الله سنة (٣٠٥هـ)[(٢)].

وجدّه هو أبو عبدالله أحمد بن إبراهيم بن الخليل. لم يكثر من الرواية، وسمع من الإمام ابن ماجة القزويني صاحب السنن، والحسين بن موسى الطنافسي، وموسى بن هارون بن حيان، ورحل إلى همذان، فسمع من ابن دَيْزِيل، وعبدالله بن هشام القوّاس، وغيرهما، ورحل أيضا إلى نهاوند، فسمع من إبراهيم بن نصر، وتوفي رحمه الله سنة (٣٢٧هـ)[(٣)].

وأبوه هو عبدالله بن أحمد بن إبراهيم الخليلي. سمع علي بن مهرويه، وسليمان بن يزيد، وغيرهما. لم يترجم له ابنه في الإرشاد، إلاّ أنّه أكثر في الرواية عنه. وقد توفي رحمه الله سنة (٣٧٨هـ) أو نحوها[(٤)].

(٤٨/٢)، وتهذيب الكمال: (٢٩٣/١). وقال الحافظ الذهبي أيضا في السير: (٥٥١/١٧) عند ترجمة أبي بكر محمد ابن عوف المزني: "كان من أبناء التسعين أو دونها".

(١) الإرشاد: (٧٦٥/٢).

(٢) ينظر ترجمته في الإرشاد: (٧٦٥/٢) برقم: [٦٣٠]، والتدوين في أخبار قزوين للرافعي: (١١١/٢).

(٣) ينظر ترجمته في الإرشاد: (٧٦٥/٢) برقم: [٦٣١]، والتدوين: (١٣٤/٢).

(٤) ينظر ترجمته في التدوين: (٢١٥/٣-٢١٦).

وقد كان للحافظ الخليلي عمّان مشهوران في قزوين بالعلم، فالأوّل: محمّد بن أحمد بن إبراهيم الخليلي أبو علي. كان من الحفّاظ، وسمع بقزوين من والده، ومحمّد بن هارون بن الحجاج، وابن مهرويه، ثمّ رحل إلى همذان، وبغداد، والكوفة فسمع من بعض الشيوخ. توفي رحمه الله وهو شاب سنة (٣٤٧هـ)[١].

وأمّا عمّه الآخر فهو إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم الخليلي. كان عالما بالفرائض، وسمع والده، وابن مهرويه، وغيرهما. توفي رحمه الله سنة (٣٦٨هـ)[٢].

كما أنّ للحافظ الخليلي رحمه الله أخٌ اسمه إسماعيل بن عبدالله بن أحمد الخليلي. كان حافظا، عارفا بالحديث، وأجاز له الحاكم النيسابوري، وجماعة[٣].

جدّه من أمّه وقد روى عنه الخليلي قليلا في الإرشاد، وهو محمّد بن علي بن عمر. حدّث عن علي بن أحمد بن مهرويه، وغيره[٤].

المبحث الثالث: شيوخه.

لقد تلقى الحافظ الخليلي رحمه الله العلم عن شيوخ كثيرين من أئمة عصره في بلده قزوين وأثناء رحلته إلى بعض البلاد الإسلامية، وقد ألّف رحمه الله في ذلك كتابا ذكر فيه أسماء شيوخه[٥].

وسأترجم لعدد منهم ضمن ثلاث مجموعات:

الأولى: الشيوخ الذين أخذ عنهم في بلدته قزوين.

---

(١) ينظر ترجمته في الإرشاد: (٢/٧٦٥-٧٦٦) برقم: [٦٣١]، والتدوين: (١/١٦٩).

(٢) ينظر ترجمته في الإرشاد: (٢/٧٦٦)، والتدوين: (٢/٩٧). وقد ذكر الخليلي رحمه الله أنّ لعمّه إبراهيم ولد كانت له مشاركة في السماع من بعض الشيوخ.

(٣) ينظر ترجمته في التدوين: (٢/٢٩٦).

(٤) لم أقف على ترجمة له، إلاّ ما ذكر الذهبي أنّه سمع من ابن مهرويه، وما نقل الرافعي عن الحافظ الخليلي أنّه جدّه لأمّه. ينظر التدوين: (٤/١٩١)، والسير: (١٥/٣٩٦). وممّن اشتهر من عائلة الخليلي ابنه واقد، وستأتي ترجمته عند ذكر تلامذته.

(٥) يراجع التدوين للرافعي: (٢/٥٠١)، والرسالة المستطرفة للكتاني: (ص/١٤١).

والثانية: الشيوخ الذين أخذ عنهم في أثاء رحلته.

والثالثة: الشيوخ الذين روى عنهم بالإجازة.

المطلب الأول: شيوخه في قزوين.

المقصود ذكر أسماء الشيوخ الذين أخذ عنهم الحافظ الخليلي بمدينة قزوين، ولو كانوا من بلد آخر ووفدوا إلى قزوين، منهم:

١ – شيخ القرَّاء بقزوين الإمام أبو الحسن عليّ بن أحمد بن صالح بن حمّاد القزويني، المعروف ببياع الحديد.

ولد سنة (٢٨٣هـ)، وأخذ علم القراءات بإتقان عن أبي عبدالله الحسين بن علي بن حمّاد الأزرق، والعبّاس بن الفضل بن شاذان.

سمع من يوسف بن عاصم الرازي، ومحمّد بن مسعود الأسدي، ولقي ابنَ مجاهد ببغداد وناظره. توفي رحمه الله سنة (٣٨١هـ)[(١)].

٢ – الإمام أبو سليمان محمّد بن سليمان بن يزيد الفامي القزويني. ولد سنة (٢٩٧هـ)، وسمع محمّد بن جمعة بن زهير، والحسن بن حَمَك الرَّيَّاش، وابنَ أبي حاتم، وغيرهم، وقد سمع منه الحافظ الخليلي كثيرا. توفي رحمه الله سنة (٣٨٦هـ)[(٢)].

٣ – أبو محمّد الحسن بن عبدالرزّاق بن محمّد بن علي بن خسروماه الشاهد.

سمع الكثير من ابن مهرويه، وسليمان بن يزيد الفامي، وغيرهما، وروى عنه الخليلي الكثير أيضا. كان كثير العبادة والتهجّد، وتوفي رحمه الله سنة (٣٩٢هـ)[(٣)].

---

(١) ينظر ترجمته في الإرشاد: (٧٤٥/٢) برقم: [٥٨٣]، والتدوين للرافعي: (٣٣٠/٣)، ومعرفة القراء الكبار للذهبي: (٣٤٠/١)، وتذكرة الحفّاظ: (٩٧٥/٣).

(٢) ينظر ترجمته في الإرشاد: (٧٣٦/٢) برقم: [٥٦٢]، والتدوين: (٢٩٨/١)، وتاريخ الإسلام للذهبي: حوادث وفيات (٣٨١-٤٠٠هـ) (ص/١٢٦).

(٣) ينظر ترجمته في الإرشاد: (٧٢٠/٢) ترجمة رقم: [٥٣٦]، والتدوين: (٤١٣/٢).

٤ – الإمام أبو عبدالله محمّد بن أحمد بن عبدالأعلى بن القاسم الأندلسي القزويني، المعروف بالورشي.

كان رحمه الله صالحا، رأسا في علم القرآن، وسمع بقزوين عليَّ بنَ أحمد بن صالح، ورحل إلى مصر والشام والعراق وأصبهان، وغيرها من البلاد الإسلامية. توفي رحمه الله سنة (٣٩٣هـ)[١].

٥ – الإمام الشريف أبو يعلى حمزة بن محمّد بن حمزة بن محمّد بن أحمد بن جعفر بن محمد ابن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ﷺ القزويني.

كتب الحديث كثيرا، وكان فقيها أديبا، رحل إلى مكة، وبغداد، ودمشق، وغيرها من البلاد الإسلامية.

سمع من محمّد بن جعفر الأنباري، وعلي بن أحمد بن موسى الدقيقي، ومحمّد بن أحمد الغطريفي، وغيرهم. توفي رحمه الله سنة (٤٠١هـ)[٢].

المطلب الثاني: شيوخه أثناء الرحلة العلمية.

أوّلا: من روى عنهم في نيسابور.

فمنهم:

١ – مسند خراسان أبو الحسين أحمد بن محمّد بن عمر النيسابوري الخفّاف القنطري. كانت سماعاته صحيحه بخطّ أبيه من أبي العبّاس السرّاج وأقرانه، وبقي واحد عصره في علوّ الإسناد.

حدّث عنه الحاكم النيسابوري، وعبدالله بن محمّد بن حسكويه، وأبو المظفّر محمّد بن إسماعيل الشُّجاعي، وغيرهم. كان إماما، عابدا، زاهدا، مجابَ الدعوة. توفي سنة (٣٩٥هـ)، وصلّى عليه تلميذه الحاكم النيسابوري رحم الله الجميع[٣].

---

(١) ينظر ترجمته في تاريخ نيسابور (طبقة شيوخ الحاكم): (ص/٣٦٤) ترجمة رقم: [٦٠٢]، والتدوين: (١/١٨٤)، وتاريخ الإسلام للذهبي: حوادث وفيات (٣٨١-٤٠٠هـ) (ص/٢٩٠).

(٢) ينظر ترجمته في التدوين: (٢/٤٧٧)، وتاريخ دمشق: (١٧/١٦٧) برقم: [1763].

(٣) ينظر ترجمته: تاريخ نيسابور: (ص/١٦٩) برقم: [١١٧]، وتاريخ الإسلام للذهبي حوادث وفيات (٣٨١-٤٠٠هـ) (ص/٣١٢)، السير: (١٦/٤٨١)، وشذرات الذهب: (٣/١٤٥).

٢ – الإمام أبو بكر محمد بن أحمد بن عبدوس بن أحمد النيسابوري. كان أديبا نحويا فقيها، سمع أبا عمرو الحيري، ومكي بن عبدان، وعمه إبراهيم بن عبدوس. أثنى عليه الحاكم النيسابوري كثيرا.

وروى عنه أبو القاسم القشيري، وأبو يعلى بن الصابوني، وغيرهما. وقد توفي رحمه الله سنة (٣٩٦هـ)[١].

٣ – الإمام أبو صالح شعيب بن محمّد بن شعيب بن محمّد بن إبراهيم العجلي البيهقي. ولد سنة (٣٠٩هـ)، وسمع من أبي نعيم عبدالملك بن عدي، وأبي بكر الأنباري، ومحمد بن حمون، وغيرهم.

كان والده من أئمة الشافعية في عصره، وتوفي شعيب رحمه الله سنة (٣٩٦هـ)[٢].

٤ – الإمام أبو عبدالله محمّد بن عبدالله بن محمّد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم بن البيّع الضبي الطهماني النيسابوري الشافعي، المعروف بالحاكم النيسابوري. ولد سنة (٣٢١هـ). سمع محمد بن يعقوب الأخرم، والحسن بن محمّد الحليمي، محمّد بن عبدالله الجوهري، وغيرهم.

كان من بحور العلم، صالحا، فاضلا، عارفا، حافظا، ثقة، وقد أثنى عليه الخليلي كثيرا. اتهم بالرفض وليس كذلك، وإنّما كان يتشيع قليلا، توفي رحمه الله سنة (٤٠٥هـ)[٣].

ثانيا: من روى عنهم بالريّ.

فمنهم:

١ – الإمام أبو عبدالله الحسين بن علي بن جعفر بن عبدالله الحنبلي الأصبهاني.

حدّث عن عبدالله بن الحسن بن بندار المديني، وأبي جعفر بن أبي أترجة الضرير، وعلي بن أحمد بن عبدالله المقدسي، وغيرهم[٤].

---

(١) ينظر ترجمته في تاريخ نيسابور (طبقة شيوخ الحاكم): (ص/٣٧٤) ترجمة رقم: [٦٣٧]، وتاريخ الإسلام للذهبي حوادث وفيات (٣٨١-٤٠٠هـ) (ص/٣٣٧)، والسير: (٥٧/١٧).

(٢) ينظر ترجمته في تاريخ نيسابور: (ص/٢٦٢) ترجمة رقم: [٣٢٤]، وتاريخ الإسلام للذهبي حوادث وفيات (٣٨١-٤٠٠هـ) (ص/٣٣٢)، وطبقات الشافعية للسبكي: (٣٠٣/٣).

(٣) ينظر ترجمته في تاريخ بغداد: (٤٧٣/٥)، والمنتظم: (٢٧٤/٧)، والسير: (١٦٢/١٧)، والبداية والنهاية: (٣٥٥/١١). ويراجع طبقات الشافعية للإمام السبكي: (١٦٧/٤) للوقوف على براءة الحاكم رحمه الله من تهمة الرفض.

(٤) لم أقف إلاّ على هذا القدر من ترجمته في تاريخ بغداد: (٧٧/٨).

٢ – الحافظ أبو الفتح عبدالصمد بن أحمد بن خنبش الخولاني الحمصي.

ولد سنة (٣١٨هـ)، ورحل إلى دمشق، ومصر، وبغداد، وسمع أحمد بن بهزاد بن مهران السِّيرافي، وعثمان بن محمّد بن أحمد السمرقندي، وأبا طالب عبيد الله بن أحمد بن يعقوب الأنباري، وغيرهم.

روى عنه أبو القاسم التنّوخي، وأبو علي محمّد بن وشّاح، وعبدالغنيّ بن سعيد، وغيرهم. توفي رحمه الله سنة (٣٨٣هـ)[(١)].

٣ – الإمام أبو الحسين علي بن محمّد بن يعقوب المرزي[(٢)]. أصله من قزوين وأكثر الإقامة بالريّ. كان من المكثرين عن ابن أبي حاتم، وروى أيضا عن أحمد بن خالد الحروري، وابنِ أبي سعدان البغدادي. وثقه الخليلي، وروى عنه كثيرا، وتوفي رحمه الله سنة (٣٩٠هـ)[(٣)].

٤ – الإمام أبو نصر محمّد بن أحمد بن محمّد بن موسى بن جعفر البخاري، المعروف بالملاحمي.

ولد سنة (٣١٢هـ)، وكان من جلّة المحدثين وحفّاظهم، ثقةً، فقيها على مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان رحمه الله.

روى عن سهل بن السَّريِّ، والهيثم بن كُلَيب، وعلي بن قريش، وغيرهم، وروى عنه الحاكم النيسابوري، ومحمّد بن أحمد بن النَّرسي، وغيرهم. توفي رحمه الله سنة (٣٩٥هـ)[(٤)].

ثالثا: من روى عنهم بهذان.

فمنهم:

١ – أبو بكر محمّد بن عمر بن خزر بن الفضل بن الموفَّق الزاهد الهمذاني.

---

(١) ينظر ترجمته في تاريخ بغداد: (٤٢/١١)، والإكمال لابن ماكولا: (٣٤٢/٢)، وتاريخ دمشق: (١٥٥/٣٨) برقم: [٤١٦٣]، وتاريخ الإسلام حوادث وفيات (٣٨١-٤٠٠هـ) (ص/٦٥)، وتوضيح مشتبه لابن ناصر الدين الدمشقي: (٤٦٥/٣).

(٢) هكذا في الإرشاد، وقال الرافعي والذهبي: المروزي.

(٣) ينظر ترجمته الإرشاد: (٧٣٠/٢) ترجمة رقم: [٥٤٩]، والتدوين: (٣٩٦/٣)، وتاريخ الإسلام حوادث وفيات (٣٨١-٤٠٠هـ) (ص/٢٠١).

(٤) ينظر ترجمته في تاريخ بغداد: (٣٥٠/١)، والمنتظم: (٣٧/١٥)، والسير: (٨٦/١٧)، والعبر: (١٨٧/٢)، وشذرات الذهب: (١٤٥/٣)ا.

كان صدوقا، روى عن أحمد بن عبدالله الهَرَوي، وإبراهيم بن محمّد بن فيرة الطيان الأصبهاني، وغيرهما. وروى عنه أبو سُهَيْل بن زيرك، وحمد بن سهل المؤدِّب، وقيل الدارقطني الإمام أيضا. توفي رحمه الله سن (٣٩٠هـ)[١].

٢ – أبو سعيد عبدالرحمن بن محمد بن خيران الشيباني المقرئ الهمذاني. ولد سنة (٣٠١هـ)، وكان ثقة.

روى عن أحمد بن محمّد بن أَوْس، وإبراهيم بن عمروس، وأبي ذر ابن الباغندي، وغيرهم. وروى عنه محمّد بن عيسى، وعبدالرحمن الصائغ، وغيرهما. توفي رحمه الله سنة (٣٩٠هـ)[٢].

٣ – أبو بكر عبدالله بن محمّد بن رُوزْبَة الفارسي الكسروي.

كان ثقة صدوقا، سمع القاسم بن أبي صالح الجلاب، ومحمّد بن عبدالواحد بن شاذان، وعلي بن قرقور، ومحمّد بن العبّاس بن وصيف الغزّي السّمّان، وغيرهم. توفي سنة (٣٩٢هـ) رحمه الله[٣].

رابعا: من روى عنهم ببغداد.

فمنهم:

١ – الإمام أبو حفص عمر بن إبراهيم بن كثير البغدادي المقرئ، المعروف بالكتّاني ولد سنة (٣٠٠هـ) وكان ثقة، قرأ القرآن على بن مجاهد، ومحمّد الحربي، وعلي بن سعيد بن ذؤابة، وغيرهم. وروى الحديث عن أبي القاسم البغوي، وأحمد بن إسحاق بن البهلول التنوخي، ويحيى ابن محمد بن صاعد، وغيرهم. وحدّث عنه الحسن بن محمّد الخلاّل، وأبو القاسم التنّوخي، وأحمد بن هَزَارْمَرْد، وغيرهم. توفي رحمه الله سنة (٣٩٠هـ)[٤].

---

(١) ينظر ترجمته الإكمال لابن ماكولا: (٤٥٦/٢)، وتاريخ الإسلام حوادث وفيات (٣٨١-٤٠٠هـ) (ص/٢١٨)، وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر: (٤٢٨/١). وقال الذهبي رحمه الله: "أبو بكر الصوفي الهمذاني الخبّاز، المعروف بابن جزر".

(٢) ينظر ترجمته: غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري: (٣٤٠/١)، وتاريخ الإسلام للذهبي حوادث وفيات (٣٨١-٤٠٠هـ) (٢٠٠/٢٧).

(٣) ينظر ترجمته تاريخ دمشق: (١٢٥/٣٤) برقم: [٣٥٨٦]، وتاريخ الإسلام حوادث وفيات (٣٨١-٤٠٠هـ) (٢٦٥/٢٧).

(٤) ينظر ترجمته: تاريخ بغداد: (٢٦٩/١١)، والمنتظم: (٢١/١٥)، والسير: (٤٨٢/١٦)، ومعرفة القراء الكبار: (٣٥٦/١)، وشذرات الذهب: (١٣٤/٣).

٢ – مسند بغداد الإمام أبو طاهر محمّد بن عبدالرحمن بن العبّاس بن زكريّا البغدادي الذهبي. ولد سنة (٣٠٥هـ)، وكان ثقة صدوقا من الصالحين. سمع أبا القاسم البغوي، ومحمّد بن إبراهيم بن نيروز الأنماطي، وأبا جعفر أحمد بن إسحاق بن البُهلول، وغيرهم. روى عنه الخليلي، وهبة الله بن الحسن اللالكائي، وإبراهيم بن محمّد الشروي، وأبو نصر محمّد بن محمّد الزيني، وخلق كثير. توفي رحمه الله سنة (٣٩٣هـ)[١].

٣ – أبو المكارم ناصر بن محمّد الصوفي المروزي ثمّ البغدادي. تقلدّ القضاء بفلسطين، وروى عن أبي بكر الشبلي، وأبي إسحاق إبراهيم بن المولد الرقي، وأبي حفص عمر بن محمد بن عبدالله السويطي، وغيرهم. وروى عنه الخليلي، وأبو بكر محمد بن إسماعيل المؤذن، وغيرهما[٢].

المطلب الثالث: شيوخه الذين روى عنهم بالإجازة.

فمنهم:

١ – محدّث سمرقند الحافظ أبو سعد عبدالرحمن بن محمد بن محمد بن عبدالله بن إدريس بن الحسن بن متويه الإستراباذي نزيل سمرقند، المعروف بالإدريسي.

رحل في العلم وعني بالحديث، وكان ثقة حافظ وقته بسمرقند. حدّث عن أبي العبّاس محمّد ابن يعقوب الأصمّ، وأبي نعيم محمّد بن حمّويه الإستراباذي، وأبي سهل هارون بن أحمد بن هارون، وخلق كثير.

روى عنه أبو مسعود أحمد بن محمّد البجلي، والقاضي أبو العلاء محمّد بن علي الواسطي، وأبو سعد محمّد بن عبدالرحمن الكَنْجَروذي، وآخرون.

---

(١) ينظر ترجمته في تاريخ بغداد: (٣٢٢/٢)، والمنتظم: (٤١/١٥)، والسير: (٤٧٨/١٦)، والنجوم الزاهرة: (٢٠٨/٤)، وشذرات الذهب: (١٤٤/٣). لم أقف على سند في الإرشاد ذكر فيه الخليلي سماعه من أبي طاهر ببغداد، ولكن الظاهر أنّه سمع منه أثناء رحلته إليها، والله أعلم.

(٢) ينظر ترجمته في تاريخ بغداد: (٤٣٨/١٣)، وتاريخ دمشق: (٢٩٢/٦٤). كما روى الخليلي رحمه الله بالدينور عن عيسى بن أحمد بن زيد، وبقرميسين عن أبي حفص عمر بن أحمد بن حمدان، إلاّ أنّني لم أقف على ترجمتهما رغم طول بحث.

صنّف تاريخ إستراباذ، وتاريخ سمرقند وعرضه على الدارقطني فاستحسنه. توفي رحمه الله بسمرقند سنة (٤٠٥هـ)[١].

٢ – شيخ العراق أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين البغدادي الواعظ، المعروف بابن شاهين.

ولد سنة (٢٩٧هـ)، وارتحل بعد الثلاثين، وكان ثقة أمينا. سمع من أبي بكر محمّد بن محمّد الباغندي، وشعيب بن محمّد الذارع، وأبي علي محمّد بن سليمان المالكي، وغيرهم.

روى عنه رفيقه أبو بكر محمّد بن إسماعيل الورّاق، والحسن بن محمّد الخلال، وأبو القاسم التنّوخي، وخلق كثير. صنّف كتاب التفسير كلّه بالأسانيد. توفي رحمه الله سنة (٣٨٥هـ)[٢].

٣ – الإمام الناقد الحافظ المقرئ أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار الدارقطني البغدادي.

ولد سنة (٣٠٦هـ)، وكان من بحور العلم، ومن أئمة الدنيا، وواحدَ عصره في الحفظ والفهم والورع، انتهت إليه معرفة علل الحديث وأسماء الرجال.

سمع من أبي بكر بن أبي داود، ومحمّد بن نيروز الأنماطي، وأبي عمر محمّد بن يوسف بن يعقوب القاضي، وخلق كثير. قرأ القرآن على أبي بكر النقّاش، وأبي الحسين ابن بويان، وعلي ابن سعيد بن ذؤابة، وغيرهم.

حدّث عنه الحاكم النيسابوري، وأبو مسعود الدمشقي، وأبو نعيم الأصبهاني، وخلق كثير سواهم.

له التصانيف البديعة، وصنّف في آخر حياته في القراءات السبع، وسار ذكره في الدنيا، وتوفي رحمه الله سنة (٣٨٥هـ)[٣].

---

(١) ينظر ترجمته في تاريخ بغداد: (٣٠٢/١٠)، والمنتظم: (١٠٧/١٥)، والسير: (٢٢٦/١٧)، والنجوم الزاهرة: (٢٣٧/٤)، وشذرات الذهب: (١٧٥/٣).

(٢) ينظر ترجمته في تاريخ بغداد: (٢٦٥/١١)، والمنتظم: (٣٧٨/١٤)، والسير: (٤٣١/١٦)، والنجوم الزاهرة: (١٧٢/٤)، وشذرات الذهب: (١١٧/٣).

(٣) ينظر ترجمته في تاريخ بغداد: (٣٤/١٢)، والمنتظم: (٣٧٨/١٤)، والسير: (٤٤٩/١٦)، والقراء الكبار: (٣٥٠/١)، والنجوم الزاهرة: (١٧٢/٤)، وشذرات الذهب: (١١٦/٣).

٤ – أبو القاسم نصر بن أحمد بن الخليل الموصلي، المعروف بالمَرجي نسبة إلى مرج بالموصل. كان خاتمة من روى عن أبي يعلى الموصلي. وروى عنه أبو الحسن علي بن عبيدالله الهمـــذاني، وعبيدالله بن أحمد بن عبدالأعلى الرَّقّي، وقاضي الموصل أبو جعفر محمّد بن أحمـــد الـــسِّمْناني، وخلق كثير. قال الحافظ الذهبي رحمه الله: "ما علمتُ فيه جرحا، وبقـــي إلى ســـنة تـــسعين وثلاثمائة"(١).

٥ – القاضي الكبير أبو الفضل محمّد بن الحسين المروزي، المعروف بالحدّادي نسبة إلى عمل الحديد. كان فقيها فاضلا من أصحاب الرأي، وشيخَ أهل مرو في الحفظ والحديث والقضاء في عصره.سمع محمد بن علي بن إبراهيم، وإسحاق بن إبراهيم التاجر، وعبدالله بن محمود السعدي، وغيرهم. وروى عنه الحاكم النيسابوري، ومحمد بن إبراهيم الوَبَري الخُوارزمي، وأبو بكر محمد ابن أبي الهيثم التُّرَابي، وغيرهم. توفي رحمه الله في حدود الثمانين والثلاثمائة(٢).

المبحث الرابع: تلاميذه.

إنّ الحافظ الخليلي رحمه الله ممّن طال عمره، واشتُهِرَ بعلم الحديث والكلام في علله، لـــذلك كثرت الرحلة إليه، وطلب الاستفادة من علمه، فزاد بذلك عدد تلاميذه، وليس الغرض من هذه الأطروحة إحصاؤهم، من أجل ذلك سأكتفي بترجمة أشهرهم ممّن ذكرهم الذهبي رحمه الله في سيره لعدم الإطالة، فمنهم:

١ – شيخه الإمام أبو بكر أحمد بن علي بن أحمد بن محمّد بن الفـــرج بـــن لال الهمـــذاني الشافعي. ولد سنة سبع أو ثمان وثلاثمائة، وكان ثقة، إماما، مفتيا.

حدّث عن عبد الرحمن الجلاّب، وعبد الله بن جعفر الزعفراني، وأبي نصر محمّد بن حمدويـــه المروزي، وغيرهم.

---

(١)السير: (١٧/١٧). ويراجع توضيح المشتبه لابن ناصر الدين الدمشقي: (٦٤/٨)، ومعجم البلدان: (١٠١/٥)، والأنساب للسمعاني: (٢٥٤/٥).

(٢) ينظر ترجمته في الأنساب للسمعاني: (١٨٢/٢)، والسير: (٤٧٠/١٦). وسيأتي ذكر أسماء من سمع منهم خلال الرحلة، و لم أترجم لهم لورود أسمائهم عرضا.

روى عنه أبو مسعود أحمد بن محمّد بن البجلي، وأحمد بن عيسى بن عبّاد، وحُميد بن المأمون، وخلق آخرون.

له مصنفات في علوم الحديث، كالسنن، ومعجم الصحابة، إلاّ أنّه كان مشهورا بالفقه. توفي رحمه الله تعالى سنة (٣٩٨هـ)[١].

٢ – ابنه أبو زيد واقد بن الخليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم الخليلي الخطيب. كان فقيها مفتيا، صادقا فاضلا، عارفا بالحديث، محسنا لأطراف من الأدب والشعر.

حدّث عن أبيه الحافظ أبي يعلى، والزبير بن محمّد الزبيري، وأبي الحسن علي بن الحسن بن إدريس، وغيرهم.

روى عنه أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي، وأبو نصر أحمد بن عمر الغازي، وأبو غالب محمد بن إبراهيم بن محمد الصقلي، وغيرهم. توفي رحمه الله سنة (٤٧٩هـ)[٢].

٣ – القاضي أبو الفتح إسماعيل بن عبد الجبّار بن محمّد بن ماك الماكي (نسبة إلى جدّه ماك).

سمع من أبي يعلى الخليلي وروى عنه كتاب الإرشاد[٣]، وروى بالإجازة عن أبي الحسن محمّد بن عمر بن زاذان.

سمع منه أبو طاهر السِّلفي كثيرا، ويحيى بن عبد الوهّاب بن منده، وغيرهما. توفي رحمه الله سنة (٥٠٣هـ)[٤].

---

(١) ينظر ترجمته في تاريخ بغداد: (٣١٨/٤)، والسير: (٧٥/١٧)، وطبقات الشافعية للسبكي: (١٩/٣)، وشذرات الذهب: (١٥١/٣).

(٢) ينظر ترجمته في تاريخ قزوين: (٢٠٢/٤)، والتقييد لمعرفة رواة السنن والأسانيد لابن نقطة: (٢٨٦/٢)، وتاريخ الإسلام للذهبي حوادث (٤٧١-٤٨٠) (ص/٢٨٤)، وميزان الاعتدال: (٣٣٠/٤).

(٣) وهو من روى عنه كتاب الفوائد أيضا.

(٤) ينظر ترجمته في تاريخ قزوين: (٢٩٥/٢)، وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدّين الدمشقي: (١٩/٨)، وتبصير المنتبه لابن حجر: (١٣٣٩/٤).

المبحث الخامس: عقيدته ومذهبه.

المطلب الأوّل: عقيدته.

لم ينص أحد ممّن ترجم للحافظ الخليلي رحمه الله على عقيدته، والذي ظهر لي من خلال بعض النصوص في الإرشاد، أنّه على عقيدة أهل الحديث، وهو ما كان عليه سلف الأمة من الصحابة ﷺ، ومن تبعهم بإحسان ممّن جاء بعدهم من الأئمة الأعلام، كابن شهاب، والأوزاعي، والسفيانين، وأبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، وغيرهم رحمة الله عليهم أجمعين.

فنجده عند ترجمة أبي عبدالله أحمد بن نصر الخزاعي، يقول: "المقتول في الله ظلما"(١)، وقد قتل رحمه الله شهيدا لامتناعه عن القول بخلق القرآن الكريم، وممّا لا شك فيه أنّ هذا يوحي بأنّ الخليلي على العقيدة التي استشهد الخزاعي من أجلها، وأنّ القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق، كما هي عقيدة السلف وأصحاب الحديث(٢).

وعند ترجمة الحكم بن عبدالله البلخي، يشير الحافظ الخليلي إلى أنّه على مذهب أهل السنة، وهم أهل الحديث أتباع السلف كما هو معلوم، فيقول رحمه الله: "روى عن مالك، وكان مرجئيا، وهو صالح في الحديث، إلاّ أنّ أهل السنة أمسكوا عن رواية حديثه"(٣).

وعند ترجمة القاضي أبي يوسف، صاحب الإمام أبي حنيفة رحمهما الله، يصحح الحافظ الخليلي مذهب أهل الحديث في الاعتقاد، ممّا يدل على أنّه على عقيدتهم، فيقول رحمه الله: "روى عن الليث بن سعد فأكثر، وهو صحيح المذهب، وكان شديدا على الجهمية"(٤).

---

(١) الإرشاد: (٢٤٨/١).

(٢) ينظر تاريخ بغداد: (٤٠٠/٦)، والسير: (١٦٧/١١)، وطبقات الشافعية الكبرى: (٥١/٢-٥٢). وما أعظم ما قاله السبكي رحمه الله في الشهيد أحمد بن نصر: "وأمّا الأستاذ أحمد بن نصر الخُزاعي، ذو الجنان واللسان والثبات، وإن اضطرب المهنّد والسنان والوثبات، وإن ملأت نار الفتنة كلّ مكان، فإنّه كان شخا جليلا، قوّالا بالحق، أمّارا بالمعروف، نهّاءً عن المنكر... وكانت محنته على يدّ الواثق".

(٣) المصدر السابق: (٢٧٦/١).

(٤) المصدر نفسه: (٤٠٣/١).

ومعلوم عند أهل العلم وطلبته الخلاف القديم[١] بين الإمام أبي حنيفة النعمان والأئمة الثلاثة – مالك والشافعي وأحمد–، وغيرهم، فيما يقع عليه اسم الإيمان، فاتفق الأئمة الثلاثة وسائر أهل الحديث على أنّ العمل يدخل في مسمّى الإيمان، واقتصر أبو حنيفة رحمه الله وبعض أصحابه على التصديق والقول[٢]، ولهذا قال أبو زرعة الرازي رحمه الله: "كان أبو حنيفة جهميا، وكان محمّد بن الحسن جهميا، وكان أبو يوسف سليما من التجهم"[٣].

وعند ترجمة عمر ويعلى ومحمّد أبناء عبيد الطنافسيون، قال رحمه الله: "ومحمّد فيه تشيّع، وهو صدوق... ويعلى سُنِّيٌّ، وعمر مذهبه عجيب، كان يقول: معاوية أعدلُ في القتال من علي!!"[٤].

وسببه تعجب الحافظ الخليلي رحمه الله من مذهب عمر بن عبيد: هو أنّ المعروف تاريخيا أنّ عليا ﷺ كان أقرب للحق من معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما فيما وقع بينهما من الفتنة والاقتتال، وهي عقيدة أهل الحديث قاطبة، ولا شكّ أنّ الخليلي يذهب مذهبهم[٥].

هذه بعض النصوص تدل على أنّ الحافظ الخليلي كان على عقيدة أهل السنة والجماعة، وهناك عبارات أخرى أطلقها الخليلي توحي بذلك أيضا، وليس الغرض عرضها كلّها، وإنّما ذكرت أهمّها لكونها تميّز أهل السنة على غيرهم، وفي ذلك كفاية بفضل الله، والله أعلم[٦].

---

(١) هو خلاف صوري كما ذكر ابن أبي العز في شرح الطحاوية: (ص/٤٦٢)، ولعلّ الشدة التي وجدت نحو أبي حنيفة من بعض أئمة الحديث، إنما كانت لسدّ ذريعة القول بمذهب الجهمية، وإلاّ فإنّ الإمام أبا حنيفة من أئمة السنة والجماعة، يقول بما يقولون، ويعتقد ما يعتقدون، فرحم الله الجميع.

(٢) قال ابن أبي العز الحنفي رحمه الله: "اختلف الناس فيما يقع عليه اسم الإيمان اختلافا كثيرا، فذهب مالك والشافعي وأحمد والأوزاعي وإسحاق بن راهويه، وسائر أهل الحديث، وأهل المدينة رحمهم الله، وأهل الظاهر، وجماعة من المتكلمين إلى أنّه – أي الإيمان –: تصديق بالجنان، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان. وذهب كثير من أصحابنا إلى ما ذكره الطحاوي: أنّه الإقرار باللسان، والتصديق بالجنان. ومنهم من يقول: إنّ الإقرار باللسان ركن زائد ليس بأصلي، وإلى هذا ذهب أبو منصور الماتريدي رحمه الله، ويُروى عن أبي حنيفة ﷺ". شرح العقيدة الطحاوية: (ص/٤٥٩-٤٦٠).

(٣) ينظر تاريخ بغداد: (٣٧٢/١٦). وقال الإمام ابن حبان رحمه الله: "كان شيخا متقنا، لم يكن يسلك مسلك صاحبيه إلاّ في الفروع، وكان يباينهما في الإيمان والقرآن". الثقات: (٦٤٥/٧).

(٤) المصدر السابق: (٥٦٣/٢).

(٥) ينظر شرح العقيدة الطحاوية: (ص/٧٢٣-٧٢٤).

(٦) ومن ذلك قوله رحمه الله عند ترجمة أحمد بن منيع الإمام: "يقارب ابن حنبل في العلم، وهو الذي روى الاعتقاد عن أحمد بن حنبل". الإرشاد: (٦٠٠/١). ولا شكّ أنّ كلامه هذا خرج مخرج المدح. وينظر: (٦٣٩/٢)، و(٦٨٧/٢)، و(٧٢٩/٢)، و(٧٦١/٢).

المطلب الثاني: مذهبه الفقهي.

لم ينص أحد ممّن ترجم للخليلي على مذهبه الفقهي[١]، وإنّما ذكروا أنّه من أئمة الحديث، ولذلك لم أستطع تعيين مذهبه الفقهي، وكنت قبل هذه الدراسة أظنه شافعيا، باعتبار مذهب عدد من شيوخه، منهم الحاكم النيسابوري رحمه الله، ولِمَا كان للمذهب الشافعي من انتشار بتلك البلاد الإسلامية أيضا، وفي هذا يقول العلامّة عبدالرحمن بن خلدون رحمه الله: "وأمّا مذهب الشافعي فمقلدوه بمصر أكثر ممّا سواها، وقد انتشر مذهبه بالعراق، وخراسان، وما وراء النهر"[٢].

إلاّ أنّني وجدت الخليلي رحمه الله يروي عن شيخٍ له فيقول: "حدّثني جعفر بن محمّد الأندلسي الحافظ من أصحابنا"[٣]. والعادة أنّ هذه الكلمة تطلق على أصحاب المذاهب الفقهية، وبالرجوع إلى مصادر ترجمة شيخ الخليلي جعفر بن محمّد الأندلسي[٤]، نجدها عارية من ذكر مذهبه الفقهي، إلاّ أنّ كونه أندلسيا يوحي باحتمال كونه مالكيا، وذلك لانتشار المذهب المالكي بالأندلس والمغرب العربي عموما في ذلك الوقت، فعلى فرض اعتباره مالكيا، يكون الخليلي أيضا مالكيا، وبخاصة أنّه أخذ أيضا عن علماء مالكية[٥]، ومن جهة أخرى فإنّ أطول ترجمة ذكرها الخليلي هي لإمام دار الهجرة: مالك بن أنس رحمه الله، والله أعلم[٦].

---

(١) كما بحث عن ترجمته في كتب أصحاب طبقات الفقهاء، كالسبكي، وابن قاضي شهبة، وأبي يعلى، وغيرهم، فلم أجد له ترجمة، ولعل من أجل اشتهاره بعلم الحديث.

(٢) التاريخ: (٥٦٧/١). وجدير بالذكر أنّ المذهب الحنفي كان موجودا أيضا في بلاد ما وراء النهر، إلاّ أن الغالب على علماء الحديث انتسابهم لمذهب الإمام الشافعي رحمه الله.

(٣) الإرشاد: (٤٣٤/١).

(٤) هو جعفر بن محمّد بن الربيع المعافري الأندلسي أبو القاسم. له ترجمة في جذوة المقتبس للحميدي: (ص/١٨٧)، والصلة لابن بشكوال: (٢١٠/١).

(٥) منهم أبو سعيد ابن زيد المالكي. ينظر الإرشاد: (٧٤٦/٢).

(٦) لم أجزم بكونه مالكيا لوجود مذاهب أخرى بالأندلس أيضا، كمذهب الظاهرية، ومذهب الإمام الأوزاعي، ومن ذلك قول الحميدي عند ترجمة صعصعة بن سلام: "أندلسي، فقيه من أصحاب الأوزاعي، وهو أوّل من أدخل الأندلس مذهب الأوزاعي". جذوة المقتبس: (ص/٢٤٤)، وقال الحافظ الذهبي رحمه الله: "وكان له – أي الإمام الأوزاعي – مذهب مستقل مشهور، عمل به فقهاء الشام مدّة، وفقهاء الأندلس، ثمّ فني". السير: (١١٧/٧).

المبحث السادس: مؤلفاته.

إنّ المتتبع لترجمة الحافظ الخليلي رحمه الله من خلال كتب التاريخ والتراجم يلحظ عبارة يرددها أكثرهم، وهي قولهم: **مصنّف كتاب الإرشاد**، وهو من دون شكّ الكتاب الذي اشتهرت نسبته للحافظ الخليلي رحمه الله.

ومن خلال تصفحي لعدد من الكتب، وقفت له على مصنفات أخرى، وكانت كلّها في الحديث وتواريخ الرواة والبلدان(١).

وهي كالآتي:

١ – (تاريخ قزوين).

وهو كتاب مختصر، قال الرافعي رحمه الله عند كلامه على كتب تاريخ البلدان: "لم أر من هذا الضرب تاريخا لقزوين إلاّ المختصر الذي ألّفه الحافظ الخليل بن عبد الله رحمه الله، وإنّه غير واف بذكر من تقدّمه"(٢).

وممّن نسب كتاب التاريخ للخليلي: الحافظُ ابنُ حجر رحمه الله في لسان الميزان، والحافظ السّخاوي في الإعلان بالتوبيخ لمن ذمّ التاريخ، وحاجي خليفة في كشف الظنون(٣).

٢ – (فضائل قزوين).

جمع فيه أحاديث فضل مدينة قزوين وخصائصها، وقد نقل منه الرافعي رحمة الله عليه في التدوين(٤).

والظاهر أنّ (فضائل قزوين) مستقل عن كتاب (تاريخ قزوين)؛ فبعدما ذكر الرافعي كتاب التاريخ المتقدّم تكلّم على من ألف في فضائل قزوين، فقال: "وقد ألّف وجمع فيها الإمام المشهور عبد

---

(١) الظاهر أنّ مؤلفات الخليلي رحمه الله أكثرها قد ضاع؛ فقد قال الرافعي رحمه الله عند ترجمة الخليلي: "إمام مشهور، كثير الجمع والرواية والتأليف". التدوين: (٢/٥٠١).

(٢) التدوين في أخبار قزوين: (١/٣).

(٣) يراجع لسان الميزان: (٧/٣٠٧)، والإعلان بالتوبيخ لمن ذمّ التاريخ: (ص/٢٧٠)، وكشف الظنون: (١/٣٠٠) وقد سمّاه حاجي خليفة: (الإرشاد في أخبار قزوين) في موضع آخر: (١/٧٠).

(٤) ينظر: (١/٤) منه. وقد روي في فضائل قزوين أخباراً لا تصحُ عند الحُفَاظ النقاد.ينظر معجم البلدان لياقوت الحموي: (٤/٣٤٣).

الرحمن بن أبي حاتم، رأيت فهرست كتبه التي وقفها وتصدق بها في جملة ما سماها من مصنفاته الصغيرة والكبيرة، وجزء في فضائل قزوين، وجمع فيها أيضا إسحاق بن محمّد بن يزيد بن كيسان، وبعدهما الحافظ علي بن أحمد بن ثابت البغدادي، ثمّ **الحافظ الخليل بن عبد الله**"[١].

ولعلّ ذلك يتأكد بقول الرافعي أيضا، فقد قال رحمه الله عند ترجمة الخليلي: "إمام مشهور، كثير الجمع والرواية والتأليف، وصنف كتاب الإرشاد وتاريخ قزوين وفضائلها، ومعجم شيوخه"[٢]. والله أعلم.

٣ – معجم مشايخه.

سبقت الإشارة إلى هذا المؤلف عند الكلام على شيوخ الخليلي رحمه الله، وقد ذكره كلّ من الرافعي والكتّاني[٣].

ومعجم الشيوخ هو: ما تذكر فيه الأحاديث على ترتيب الشيوخ الذين لقيهم وسمع منهم، أو من أجازوه و لم يلقهم من مختلف الأمصار والأقطار.

وبما أنّ الخليلي رحمه الله تلقى العلم عن عدد كبير من العلماء، فالظاهر أنّ كتاب المشيخة هذا كبير إلى حدّ ما.

٤ – جزء ذكر فيه مشايخ أبي الحسن علي بن إبراهيم بن سلمة القطان راوي السنن عن ابن ماجة، وقد نقل منه الذهبي رحمه الله في سيره[٤].

٥ – جزء جمع فيه طرق حديث الأعمى الذي وقع في البئر. ذكره ابن حجر رحمه الله تعالى في التلخيص الحبير: (٢٠٣/١) حديث رقم: [١٥٣].

٦ – الفوائد. وقد نقل منه الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في بعض مصنفاته، كالفتح: (٢٢٠/١٣)، ولسان الميزان: (٣٣٨/١)، والقول المسدّد: (٨٥/١).

---

(١) التدوين: (٤/١).

(٢) المصدر نفسه: (٥٠١/٢).

(٣) يراجع المصدر نفسه، والرسالة المستطرفة: (ص/١٤١).

(٤) يراجع السير: (١٩٠/١٣)، (٨٨/١٤).

وقد صدر هذا الكتاب باسم (فوائد أبي يعلى) عن دار ماجد عسيري سنة (١٤٢٢هـ)، بتحقيق أبي مصعب طلعت بن فؤاد الحلواني.

هذه أسماء مصنفات الحافظ الخليلي رحمه الله التي وقفت عليها، وقد أضاف الدكتور محمد سعيد بن عمر إدريس إلى هذه القائمة كتاب (**طبقات الصحابة**)، لكنّ هذا الكتاب لا يمكن أن نجزم بأنّ الخليلي رحمه الله قد ألّفه، وذلك أنّه قال في الإرشاد: "وتحرّيت فيه أسامي التابعين فمن بعدهم، **وسأضع كتابا مفردا في طبقات الصحابة إن شاء الله**"(١).

وبمراجعتي لعديد من الكتب لم أجد من نسب كتاب الطبقات هذا للحافظ الخليلي، ولا من أحال عليه، فلعله توفي رحمه الله و لم يؤلفه.

المبحث السابع: رحلاته العلمية.

لم يرحل الإمام أبو يعلى الخليلي رحمه الله في طلب العلم والحديث إلاّ بعد أن سمع من شيوخ بلده قزوين والوافدين إليها، وهذا هو المنهج الذي سار عليه المحدثون.

وقد سبقت الإشارة إلى أنّه رحمه الله أخذ عن جمع من الأئمة أثناء رحلته، وسأورد أسماء البلدان التي رحل إليها ونصّ عليها في الإرشاد والفوائد، وهي:

١ – **همذان**. سمع بها من أبي بكر أحمد بن علي بن لال(٢)، والقاضي شعيب بن علي بن شعيب(٣)، وأبي القاسم عبد الرحمن بن عيسى الداودي(٤)، ومحمّد بن عمر بن خزر بن الفضل الزاهد(٥)، وغيرهم.

٢ – **نيسابور**. سمع بها من أبي صالح شعيب بن محمد بن شعيب البيهقي(٦)، وأبي الحسن علي بن إبراهيم بن محمد بن يحيى(٧)، والحاكم النيسابوري، وغيرهم.

---

(١) (١/١٥٦).
(٢) ينظر الإرشاد: (٢/٦٣٠)، والفوائد: (ص/٣٧).
(٣) ينظر الفوائد: (ص/٥٤).
(٤) ينظر المصدر نفسه: (ص/٦١).
(٥) ينظر الإرشاد: (١/٣٨٩).
(٦) ينظر الفوائد: (ص/٥٣).
(٧) ينظر المصدر نفسه: (ص/٦٥).

٣ – **قرميسين**. سمع بها من أبي محمّد عبد الله بن سعد بن اليمان بن سليمان الـــشروطي[١]، وأبي حفص عمر بن أحمد بن حمدان[٢]، وعمر بن إبراهيم البيع[٣]، وغيرهم.

٤ – **الريّ**. سمع بها من الحافظ عبد الصمد بن أحمد الخولاني[٤]، والفضل بن جعفر بن زنجلة الأصبهاني[٥]، وأبي الحسن علي بن عمر بن العبّاس[٦]، وغيرهم.

٥ – **بغداد**. حدث بها عن عمر بن إبراهيم بن كثير المقرئ[٧]، وعبيد الله بن إســـحاق[٨]، ومحمّد بن عبد الرحمن السبّاك[٩]، وغيرهم.

٦ – **الدينور**. سمع بها من عيسى بن أحمد بن زيد[١٠].

فهذه أسماء بعض المدن التي نصّ الحافظ أبو يعلى الخليلي رحمه الله أنّه سمع بها.

المبحث الثامن: وفاته وثناء العلماء عليه.

المطلب الأوّل: وفاته.

توفي الحافظ الخليلي رحمه الله في مدينة قزوين في آخر سنة (٤٤٦هـــ)، وقد بلغ ثمانين سنة أو أزيد قليلا، وهذا متفق عليه بين من أرخ له رحمه الله.

وقد كتب الإمام أبو حفص هبة الله بن زاذان إلى أبي زيد واقد بن الخليل يعزيـــه في والـــده فقال: "كتبت والمدامع منهلة، وقوى النّفس منحلة، والعزاء مغلوب، والصبر مسلوب، والجزع

---

(١) ينظر الفوائد: (ص/٥٧).

(٢) ينظر الإرشاد: (١/٤٣٨-٤٤٠).

(٣) ينظر المصدر نفسه: (٢/٦٥٨).

(٤) ينظر الفوائد: (ص/٦٤).

(٥) ينظر المصدر نفسه: (ص/٦٦).

(٦) ينظر الإرشاد: (٢/٦٩١).

(٧) ينظر المصدر نفسه: (١/١٦٨-٣٠٣-٤٣٣-٤٦٠).

(٨) ينظر المصدر نفسه: (١/٤٠٧).

(٩) ينظر المصدر نفسه: (٣/٨٩٠).

(١٠) ينظر المصدر نفسه: (١/٤٠١).

أليف، والهلع حليف، والسلوان عازب، والحزن غالب، والفكر مدخول، والخاطر مذهول بالنبأ العظيم ولرزء المقعد المقيم... فيا لها من رزية نكأت لي قرحا، بل زادت على جروحي التي أصبت بها جرحا، ونقضت عروة الإسلام وثيقة، وأحرقت منه روضة وحديقة، فإنّا لله وإنّا إليه راجعون، ولحكمه تعالى مستسلمون، وبقضاء المعلوم له سبحانه راضون"(١).

المطلب الثاني: ثناء العلماء عليه.

لقد تبوأ الحافظ الخليلي مكانة عالية عند العلماء، فأثنوا عليه بما يدلّ على رفيع منزلته عندهم، ويأتي في طليعة من أثنى عليه شيخُه الحاكم النيسابوري رحمه الله(٢).

وقال عنه تلميذه هبة الله بن زاذان: "كان بقية الكبار في عصر الشيوخ ذوي الأقدار، أفنى العمر العزيز في العلم وتحصيله على جمله وتفصيله، ثمّ عني بأدقّ أصنافه وأشرف أجناسه في أوصافه وهو علم الحديث، فكان به يميّز الصحيح من الخبيث، وينقض الغبار عن وجه الآثار بالحفظ الثاقب والاعتبار"(٣).

وقال عنه الكياشيرويه: "كان الخليل حافظاً فريد عصره في الفهم"(٤).

وقال الرافعي رحمه الله: "إمام مشهور، كثير الجمع والرواية والتأليف... كان حافظا لطرق الحديث، معتنيا بجمعها عارفا بالرجال"(٥).

وقال الحافظ الذهبي رحمه الله: "كان ثقة، حافظا، عارفا بكثير من علل الحديث ورجاله، عالي الإسناد، كبير القدر، ومن نظر في كتابه عرف جلالته"(٦).

---

(١) التدوين للرافعي: (٥٠١/٢).

(٢) يراجع الإرشاد: (٨٥٣/٣)، والتدوين للرافعي: (٥٠١/٢).

(٣) ينظر التدوين: (٥٠٣/٢).

(٤) ينظر المصدر نفسه: (٥٠١/٢).

(٥) ينظر المصدر نفسه.

(٦) تذكرة الحفاظ: (١١٢٣/٣).

ولقد صدق والله الحافظ الذهبي رحمه الله، فإنّ الناظر في كتاب الإرشاد يرى العلم، والصدق، والورع، والخشية، وكلَّ خصال حميدة، فأيّ بركة أعظم من الاشتغال بالوحي: الكتاب والحكمة.

وممّا سبق في هذا المبحث تتجلى لنا شخصية الحافظ الخليلي العلمية المتفننة، مما يبوئه مقام من يعتمد على قوله.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثالث: نشأة النقد الحديثي وكتبه إلى عصر الحافظ الخليلي

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: تعريف النقد لغة واصطلاحا .

المطلب الأوّل: تعريف النقد لغة .

المطلب الثاني: تعريف النقد اصطلاحا .

المبحث الثاني: وظيفة الناقد ومقصده من النقد .

المطلب الأوّل: وظيفة الناقد .

المطلب الثاني: مقصد الناقد من النقد .

المبحث الثالث: نشأة النقد وتطوره حتى عصر الخليلي .

المطلب الأوّل: نشأة النّقد وتطوره في عصر الصحابة .

المطلب الثاني: النقد في عصر التابعين وتابعيهم .

المطلب الثالث: البقد بعد عصر الأتباع إلى عصر الخليلي .

المبحث الأوّل: تعريف النقد لغة واصطلاحا.

المطلب الأوّل: تعريف النقد لغة.

قال الإمام ابن منظور الإفريقي رحمه الله: "النقد والتَّنقاد: تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها... ونقدت الدراهم، وانتقدتها، إذا أخرجت منها الزيف"(١).

وقال الزَّبيدي رحمه الله: "النقد: تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها، كذا تمييز غيرها كالتَّنْقَادِ والتَّنْقُّدِ، وقد نقدها ينقدها نقدا وانتقدها وتنقدها إذا ميز جيدها من رديئها"(٢).

فتبيّن من هذين النصين لإمامين من أئمة اللغة أنّ النّقد في أصل اللغة هو تمييز الدراهم، وتخليصها من الزيف، ليظهر الجيّد منها والرديء، ثمّ نقل هذا المعنى إلى تمييز كلّ جيّد عن كلّ رديء.

المطلب الثاني: تعريف النقد اصطلاحا.

عرّف الدكتور مصطفى الأعظمي حفظه الله النقد من جهة الاصطلاح بأنّه "تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، والحكم على الرواة توثيقا وتجريحا"(٣).

وقد اشتمل هذا التعريف على عنصرين:

العنصر الأول: تمييز المقبول من المردود، وهذا يتعلق بالمرويات، وهو ما يعرف بعلم العلل.

والعنصر الثاني: الجرح والتعديل الموصل، وهذا العنصر يتعلق بالرواة.

وكلّ من العنصرين، أي علم العلل، وعلم الجرح والتعديل، يشكلان ركني النقد الحديثي.

المطلب الأول: وظيفة الناقد.

إنّ مهمة الناقد هي إظهار أحوال الرواة جرحا وتعديلا للوقوف على حكم الروايات التي رويت لنا من طريقهم، وبيان المقبول منها من المردود، وفي هذا تخليص للسنّة النبوية الشريفة من الشوائب التي علقت بها، وتجريدها من الدخيل المنحول.

---

(١) لسان العرب: (٤٢٥/٣). ويراجع الصحاح للجوهري: (٥٤٤/٢).

(٢) تاج العروس: (ص/٢٣٠٢).

(٣) منهج النقد عند المحدثين:(ص/٥). ويراجع مقدمة تحقيق كتاب تاريخ ابن معين للدكتور أحمد محمد نور سيف: (٦/١).

ولا يمكن للناقد أن يصل إلى هذه النتيجة المرضية إلاّ بتتبع الروايات في مظانّها، وجمع طرقها، ثمّ مقابلتها ونقدها، مع تتبعٍ أيضا لأحوال الرواة.

فوظيفة الناقد إذًا هي عملية جمع ونظر ومقارنة وتحليل، ثم حكم على الروايات، انطلاقا من معرفة دقيقة، وخبرة فائقة، وعلم تام بالواقع الحديثي، وهذا لم يتحقق إلاّ عدد قليل من النقـــاد الجهابذة الأفذاذ.

قال العلاّمة عبد الرحمن المعلّمي رحمه الله: "ليس نقد الرواة بالأمر الهيّن، فإنّ الناقد لابد أن يكون واسع الاطلاع على الأخبار المروية، عارفا بأحوال الرواة السابقين وطرق الرواية، خبيرا بعوائد الرواة ومقاصدهم وأغراضهم، وبالأسباب الداعية إلى التساهل والكذب، والموقعـــة في الخطأ والغلط.

ثمّ يحتاج إلى أن يعرف أحوال الرواة، متى ولد؟ وبأيّ بلد؟ وكيف هو في الدين، والأمانـــة، والعقل، والمروءة، والتحفظ؟ ومتى شرع في الطلب، ومتى سمع، وكيف سمع، ومع مـــن سمـــع، وكيف كتابه؟

ثمّ يعرف مرويات الناس عنهم، ويعرض عليها مرويات هذا الراوي، ويعتبر بها، إلى غير ذلك ممّا يطول شرحه... **وهذه المرتبة بعيدة المرام، عزيزة المنال، لم يبلغها إلاّ الأفذاذ**"(١).

المطلب الثاني: مقصد الناقد من النقد.

إنّ مقصد الناقد من عملية النقد هو تمييز الأخبار الثابتة من ضدّها، وبخاصة إذا تعلّق الأمـــر بأحاديث رسول الله ﷺ، وفي ذلك حفاظ لشريعة الله تعالى من التبديل والتحريف.

قال الخطيب البغدادي رحمه الله: "قد أخبر النّبيّ ﷺ بأنّ في أمته ممن يجيء بعـــده كـــذابين، فحذر منهم، ونهى عن قبول رواياتهم، وأعلمنا أن الكذب عليه ليس كالكذب علـــى غـــيره، فوجب بذلك النظر في أحوال المحدثين، والتفتيش عن أمور الناقلين، **احتياطا للدّين، وحفظـــا للشريعة من تلبيس الملحدين**"(٢).

---

(١) مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (ص/ ب،ج). وينظر تذكرة الحفاظ: (١/٤-٥).

(٢) الكفاية في علو الرواية: (١/١٤١).

فلم يتكلم الأئمة النقاد في أحوال نقلة الأخبار إلاّ من باب الشعور العميق بالمسؤولية في بيان الصحيح من غيره.

قال محمّد بن بندار الجرجاني[١] رحمه الله: "قلت لأحمد بن حنبل: إنّه ليشتدّ عليّ أن أقول: فلان ضعيف، فلان كذّاب. فقال أحمد: إذا سكتّ أنت، وسكتّ أنا، فمتى يعرف الجاهلُ الصحيحَ من السقيمِ"[٢].

وقد سأل أبو بكر ابن خلاد[٣] شيخه يحيى بن سعيد القطان، فقال له: "أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءَك عند الله تعالى؟"، قال: قال: "لأن يكون هؤلاء خصمائي أحبّ إليّ من أن يكون خصمي رسول الله ﷺ، يقول: لِمَ حدثتَ عني حديثا ترى أنّه كذب"[٤].

ولم يكنِ الأئمة يحابون في سنة رسول الله ﷺ أحدا، ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم، فقد سئل الإمام علي بن المديني سئل عن أبيه، فقال رحمه الله: "سلوا عنه غيري". فألحوا عليه في المسألة، فأطرق ثمّ رفع رأسه، فقال: "هو الدّين، إنّه ضعيف"[٥].

وسئل يحيى بن معين رحمه الله عن علي بن قرين[٦]، فقال رحمه الله: "كذّاب"، فقيل له: يا أبا زكريا، إنّه ليذكر أنّه كثير التعاهد لكم. فقال يحيى بن معين: "صدق، إنّه ليكثر التعاهد لنا، ولكنّي أستحي من الله أن أقول إلاّ الحقّ، هو كذّاب"[٧].

---

(١) هو أبو عبدالله محمّد بن بندار السباك الجرجاني، روى عن الإمام أحمد، وإسحاق بن راهويه، وأحمد بن أبي طيبة، وروى عنه إسماعيل الكسائي، وعمران الأزدي. ينظر ترجمته: تاريخ جرجان: (ص/٣٣٦) ترجمة رقم: [٦٣١]، وطبقات الحنابلة لأبي يعلى: (٢/٢٧٧).

(٢) الكفاية: (١/١٧٨-١٧٩). ويراجع شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي: (١/٤٦ عتر).

(٣) هو أبو بكر محمّد بن خلاّد بن كثير الباهلي البصري. روى عن سفيان بن عيينة، وعبدالرحمن بن مهدي، ويحيى ابن سعيد القطان، وغيرهم. وروى عنه: مسلم، وأبو داود، وابن ماجة، وغيرهم. توفي سنة (٢٣٩هـ) أو بعدها بسنة. ينظر: التاريخ الكبير: "(١/٨٦)، والجرح والتعديل: (٧/٢٤٧) تهذيب الكمال: (٢٥/١٦٩).

(٤) المدخل إلى الصحيح للحاكم: (ص/١١١)، والكفاية للخطيب: (١/١٧٤).

(٥) يراجع كتاب المجروحين لابن حبان: (٢/١٥).

(٦) ينظر الجرح والتعديل: (٦/٢٠١)، والكامل لابن عدي: (٥/٢١٤)، والضعفاء الكبير للعقيلي: (٣/٢٤٩).

(٧) يراجع تاريخ بغداد: (١٢/٥١).

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله: "وأما أهل العلم والمعرفة والسنة والجماعة فإنما يذكرون علل الحديث نصيحة للدين وحفظاً لسنة النبي ﷺ، وصيانة لها، وتمييزاً مما يدخل على رواتها من الغلط والسهو والوهم، ولا يوجب ذلك عندهم طعناً في غير الأحاديث المعللة"(١).

وهكذا باقي الأئمة والنقاد، كانوا متصفين بالورع، والخشية، والتراهة، كيف لا وهم الذين عاشوا بأرواحهم وجوارحهم مع سنة رسول الله ﷺ وأحاديثه.

المبحث الثالث: نشأة النقد وتطوره حتى عصر الخليلي.

إنّ الكلام في الرجال وتتبع أحوالهم ما كان ليظهر في الأمة الإسلامية إلاّ من بعد أن وقعت الفتنة، فظهر الكذب على رسول الله ﷺ، وتخلل – إلى جانب ذلك- الوهن إلى ضبط بعض الرواة نتيجة الغفلة والنسيان.

يقول الدكتور أحمد نور سيف وفقه الله: "اختلفت العوامل التي أدّت إلى ظهور النّقد في مراحله الأولى والتالية.

ففي المرحلة الأولى، وهي تمثل الفترة التي سبقت ظهور الفتن والبدع، ويقف وراء النّقد – في هذه الفترة – عامل واحد، وهو ما جُبِل الإنسان من الوهم والنسيان والخطأ، والنّاس يختلفون في ذلك، ويتفاوتون بحسب ما منحهم الله من نعمة الحفظ واليقظة والتذكر، كما يعتري الإنسان حالات من التغيّر من النشاط والضعف والقوة وكبر السن، وما يصاحب ذلك أحيانا من الذهول والنسيان.

وفي المرحلة التالية يقف إلى جانب العامل الأول عامل آخر كان وراء حركة النقد – في هذه المرحلة -، وهو الكذب"(٢).

وقبل بيان مراحل النقد الحديثي، أودّ التنبيه على أنّ ما وقع في زمن رسول الله ﷺ من البحث والتنقيب في أحاديثه، لم يكن في حينه سوى سؤال النّبيّ ﷺ نفسه، ومن ذلك أنّ رجلا

(١) شرح علل الترمذي: (٢/٨٠٧-٨٠٨ عتر).

(٢) مقدمة تاريخ ابن معين: (١/٧).

جاء إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا محمّد! أتانا رسولك، فزعم لنا أنّك تزعم أنّ الله أرسلك؟ قال: «**صدق**»... الحديث[(١)].

"وهذا الاستفسار كان على نطاق ضيّق جدا، إذِ الصحابة ما كانوا يَكذبون، ولا يُكذّب بعضهم بعضا، بل كان غاية البحث في ذلك الوقت هو التدقيق، بل هو نوع من التوثيق للطمأنينة القلبية، ولهم في ذلك أسوة في سيرة أبي الأنبياء عليه السلام: ﴿**وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى**﴾ [البقرة: ٢٦٠]"[(٢)].

المطلب الأوّل: نشأة النقد وتطوره في عصر الصحابة رضي الله عنهم.

سبق أنّ الصحابة رضي الله عنهم كانوا يرجعون مباشرة إلى رسول الله ﷺ فيستفسرون منه ليحصل لهم الاطمئنان القلبي، وعلى هذه الشاكلة استمرّ النقد والتصحيح بينهم بعد وفاة رسول الله ﷺ، إلى أن ظهرت البدع والضلالات، فتكلّم بعض الصحابة في أهلها بما ينفّر النّاس من بدعهم، ككلام عبد الله بن عمر رضي الله عنهما في القدرية الآتي، وعليه سيكون الكلام في هذا المطلب حول نقد الصحابة بعضهم لبعض من جهة، ونقدهم لأهل البدع من جهة أخرى.

أوّلا: النّقد بين الصحابة رضي الله عنهم أنفسهم.

إنّ حركة النقد التي وجدت بين الصحابة رضي الله عنهم لم تكن لتبرز فيها ألفاظ التجريح التي وجهت لأهل البدع وغيرهم، كالكذب، والوضع، وسرقة الحديث، ذلك أنّ الصحابة رضي الله عنهم محال أن يكذبوا على النّبيّ ﷺ.

قال أنس رضي الله عنه: "لولا أنّي أخشى أن أخطئ لحدثتكم بأشياء سمعتها من رسول الله ﷺ، أو قالها رسول الله ﷺ، وذلك أنّي سمعته يقول: **من كذب عليّ متعمدا، فليتبوأ مقعده من النار**"[(٣)].

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ الإمام مسلم في صحيحه من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، كتاب الإيمان، باب: السؤال عن أركان الإسلام، حديث رقم: [١٢]. قال الإمام النووي رحمه الله: "فقوله (زعم) و(تزعم) مع تصديق رسول الله ﷺ إياه، دليل على أنّ زعم ليس مخصوصا بالكذب والقول المشكوك فيه، بل يكون أيضا في القول المحقق والصدق الذي لا شكّ فيه... وقد أكثر سيبويه، وهو إمام العربية في كتابه الذي هو إمام كتب العربية من قوله: زعم الخليل، زعم أبو الخطاب، يريد بذلك القول المحقق". شرح صحيح مسلم: (١/١٢٣-١٢٤).

(٢) الأعظمي، منهج النقد: (ص/٧).

(٣) أخرجه الدارمي في سننه، باب اتقاء الحديث عن النّبيّ ﷺ والتثبت فيه. (١/٦٧).

فممّا لا شكّ فيه أنّ صحابة رسول الله ﷺ كلّهم عدول، ليس فيهم مجـــرح ولا مخـــدوش، "ثبتت عدالة جميعهم بثناء الله ﷻ عليهم، وثناء رسوله ﷺ، ولا أعدل ممّن ارتضاه الله لصحبة نبيّه ونصرته، ولا تزكية أفضل من ذلك، ولا تعديل أكمل منه"(١).

قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة:١٠٠].

"وليس المراد بعدالتهم ثبوتَ العصمةِ لهم، واستحالةَ المعصية منهم، وإنّما المرادُ قبولُ رواياتهم من غير تكلُّفٍ لبحث عن أسباب العدالة، وطلب التزكية، إلاّ إن ثبت ارتكاب قادح، و لم يثبت ذلـــك ولله الحمد، فنحن على استصحاب ما كانوا عليه في زمن رسول الله ﷺ حتّى يثبت خلافه"(٢).

ومن المستحسن أن نقف على بعض النصوص النقدية الثابتة عن جمع من الصحابة ﷺ، ليتبيّن لنا مرادهم من ذلك، وهذه النصوص بعضها يراد منه التثبت والاطمئنان والتصحيح لا غـــير، وبعضها الآخر ظاهره فيه تجريح وباطنه غير ذلك.

والملاحظ أنّ عملية النقد لدى الصحابة ﷺ تارة كانت موجهة لثبوت الحديث عن الـــنّبيّ ﷺ، وتارة أخرى وجهت للتثبت في فهم الحديث، ولا شك أنّ الأمرين يهدفان إلى الحفـــاظ على الدين من التحريف والتغيير.

– فمن النوع الأوّل، وهو ما كان المراد منه مزيد التثبت والاطمئنان، قول أبي سعيد الخدري ﷺ: "كنت في مجلس من مجالس الأنصار، إذ جاء أبو موسى كأنّه مذعور، فَقَالَ: اســـتأذنت عمر ثَلاَثًا فلم يؤذن لي، فرجعت، فقال: ما منعك؟ قلت: استأذنت ثلاثا فلم يؤذن لي فرجعت، وقال رسول الله ﷺ: «**إذا اسْتَأْذَنَ أحدكم ثَلاَثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ، فَلْيَرْجِعْ**»، فقال: والله لتُقـــيمنّ

(١) ينظر الاستيعاب لابن عبد البر رحمه الله: (ص/١٥). وما أحسن قول الدكتور أكرم ضياء العمري: "ولا شـــكّ أنّ تعلّق الصحابة بالإسلام وما بذلوه من تضحيات جسام في النفس والمال والأولاد يقطع بإخلاصهم، ونزاهتـــهم، وصدقهم، وإخلاصهم". بحوث في تاريخ السنة المشرفة: (ص/١٣).

(٢) من كلام ابنِ الأنباري رحمه الله، ينظر فتح المغيث للسخاوي: (٤٠/٤).

عليه بيّنة. أمنكم أحد سمعه من النّبيّ ﷺ؟" فقال أُبي بن كعب: والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم، فكنت أصغرَ القوم، فقمت معه فأخبرت عمر أنّ النّبيّ ﷺ قال ذلك(١).

وقد بيّن عمر رضي الله عنه سبب طلب الشاهد على ما روى أبو موسى رضي الله عنه، فقال في روايةٍ لمسلم(٢): "سبحان الله! إنّما سمعت شيئا، فأحببت أن أتثبّت".

وفي رواية الموطأ(٣) وغيره أنّ عمر رضي الله عنه قال لأبي موسى رضي الله عنه: "أما إنّي لم أتهمك، ولكنّي خشيت أن يتقوّل الناس على رسول الله ﷺ".

يقول الحافظ الذهبي رحمه الله: "أحبّ عمر أن يتأكّد عنده خبر أبي موسى بقول صاحب آخر، ففي هذا دليل على أنّ الخبر إذا رواه ثقتان كان أقوى وأرجح ممّا انفرد به واحد، وفي ذلك حض على تكثير طرق الحديث، لكي يرتقي عن درجة الظنّ إلى درجة العلم"(٤).

فهذا المثال نموذج يعبر عن مدى حرص الصحابة رضي الله عنهم على التأكد والاطمئنان لثبوت الحديث عن رسول الله ﷺ.

ومن الأمثلة على وقوع النقد بين الصحابة بسبب الفهم الخاطئ للحديث، ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه(٥) بسنده إلى عبد الله بن أبي مُلَيْكَةَ قال: "توفيت ابنةٌ لعثمان بنِ عفان بمكة، قال: فجئنا لنشهدها، قال: فحضرها ابنُ عمر وابنُ عباس، قال: وإنّي لجالس بينهما، قال: جلست إلى أحدهما، ثمّ جاء الآخرُ فجلس إلى جنبي، فقال عبد الله بن عمر لعمرو بن عثمان وهو مواجهه: ألا تنهى عن البكاء؟ فإنّ رسول الله ﷺ قال: «**إنّ الميّت ليُعَذَّبُ ببكاء أهله عليه**». فقال ابن عباس: قد كان عمر يقول بعض ذلك، ثمّ حدَّث، فقال: صدرتُ مع عمرَ مِن مكة، حتى إذا كنا بالبيداء إذا هو بركب تحت ظل شجرة، فقال: اذهب فانظر من هؤلاء

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الاستئذان، باب: التسليم والاستئذان ثلاثا، حديث رقم: [٦٢٤٥] واللفظ له، ومسلم في صحيحه كتاب الآداب، باب: الاستئذان، حديث رقم: [٥٥٩١]، وغيرهما.

(٢) برقم: [٥٥٩٨].

(٣) كتاب الجامع، باب الاستئذان، فقرة رقم: [٣٥٤٠ أعظمي].

(٤) تذكرة الحفاظ: (١/٦-٧).

(٥) كتاب الجنائز، باب: الميّت يعذّب ببكاء أهله عليه، حديث رقم: [٩٢٧].

الركب؟ فذهبتُ فنظرتُ فإذا هو صهيب، قال: فأخبرته، فقال: ادعُهُ لي، فرجعت إلى صهيب، فقلت: ارتحِل فَالْحَقْ أمير المؤمنين، فلما أن أصيب عمرُ، دخل صهيب يبكي يقول: وا أخاه! وا صاحباه! فقال عمر: يا صهيب! أتبكي عليّ؟ وقد قال رسول الله ﷺ: **إنّ الميت يعذب ببعض بكاء أهله عليه**. فقال ابن عباس: فلما مات عمر ذكرت ذلك لعائشة، فقالت: يرحم الله عمر، لا والله! ما حدّث رسول الله ﷺ: إنّ الله يعذب المؤمنَ ببكاء أحد، ولكن قال: «**إنّ الله يزيد الكافر عذابا ببكاء أهله عليه**»".

وفي رواية[١]: أنّ ابنَ أبي مليكة قال: حدّثني القاسم بن محمد قال: لّما بلغ عائشةَ قولُ عمرَ وابنِ عمر، قالت: إنّكم لَتُحَدِّثُوني عن غير كاذِبَين ولا مُكذَّبين، ولكن السمع يُخطئ".

فهذا النوع من النقد "كان لا بد من وجوده، حيث إنّ الضبط والحفظ لا مدخل لها في العدالة، فالصحابة – رضوان الله عليهم أجمعين – عدول كلّهم بتعديل الله سبحانه لهم، أمّا الضبط والحفظ فشيء آخر، فقد حفظ منهم من حفظ، ونسي من نسي، وكان بعضهم أحفظ من بعض، ولهذا كلّه نشأ النقد، فهذا الحديث الشريف هو دينهم، وهم مكلفون بتأديته وتبليغه كما سمعوه، فهي أمانة وأيّ أمانة، ومن أحقّ من الصحابة بحملها، وهم الذين بذلوا النفس والنفيس من أجل إعلاء كلمة الله في الأرض، فرضي الله عنهم وأرضاهم"[٢].

– ومن النوع الثاني: وهو ما كان ظاهر النقد غير مراد الآتي:

أ/ أخرج الإمام أحمد في المسند[٣] عن قتادة، عن أبي حسّان الأعرج أنّ رجلين دخلا على عائشة رضي الله عنها، فقالا إنّ أبا هريرة يحدّث أنّ نبيّ الله ﷺ كان يقول: «**إنّما الطيرة في المرأة والدابة والدار**». قال: فطارت شِقَّة منها في السماء، وشقة في الأرض، فقالت: والذي أنزل القرآن على أبي القاسم ما هكذا كان يقول، ولكن نبيّ الله ﷺ كان يقول: «**كان أهل الجاهلية يقولون: الطيرة في المرأة والدار والدابة**». ثمّ قرأت أم المؤمنين رضي الله عنها:

(١) أي عند مسلم في الموضع السابق، حديث رقم: [٩٢٩].

(٢) الدكتور خلدون الأحدب. أسباب اختلاف المحدثين: (٤٢/١).

(٣) (١٩٧/٤٣) حديث رقم: [٢٦٠٨٨].

﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد:٢٢].

وفي رواية عند ابن عبد البر في التمهيد، وابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث، قالت عائشة رضي الله عنها: "كَذَب والذي أنزل الفرقان على أبي القاسم، مَن حدّث عنه بهذا؟ ولكن رسول الله ﷺ كان يقول: **كان أهل الجاهلية يقولون: الطيرة في المرأة والدار والدابة...**"(١).

قال الحافظ ابن عبد البر رحمه الله: "أمّا قول عائشة في أبي هريرة: **كذب والذي أنزل الفرقان**. فإنّ العرب تقول: كذبت بمعنى غلطت فيما قدرت، وأوهمت فيما قلت، و لم تظن حقا، ونحو هذا، وذلك معروف من كلامهم، موجود في أشعارهم كثيرا"(٢).

ب / أخرج الإمام ابن جبان في صحيحه بسنده عن ابن محيريز، قال: "جاء رجل إلى عبادة ابن الصامت، فقال: يا أبا الوليد، إنّي سمعت أبا محمّد الأنصاري يقول: الوتر واجب. فقال عبادة: كذب أبو محمّد، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**خمس صلوات افترضهن الله على عباده، فمن جاء بهن وقد أكملهن ولم ينقصهن استخفافا بحقهنّ، كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة، ومن جاء بهن وقد انتقصهن استخفافا بحقهن، لم يكن له عند الله عهد، إن شاء عذبه، وإن شاء رحمه**». ثمّ قال رحمه الله معلقا على الحديث: "قول عبادة: كذب أبو محمد، يريد به أخطأ، وكذلك قول عائشة حيث قالت لأبي هريرة. وهذه لفظة مستعملة لأهل الحجاز إذا أخطأ أحدهم يقال له: كَذَبَ، والله جل وعلا نزَّه أقدارَ أصحاب رسول الله ﷺ عن إلزاق القدح بهم حيث قال: ﴿يَوْمَ لَا يُخْزِى ٱللَّهُ ٱلنَّبِىَّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ﴾ [التحريم:٨]. فمن أخبر الله جلّ وعزّ أنّه لا يخزيه في القيامة فالبحريِّ أن لا يُجَرَّح"(٣).

---

(١) ينظر التمهيد: (٢٨٩/٩)، وتأويل مختلف الحديث: (ص/١٧٠).

(٢) التمهيد: (٢٨٩/٩).

(٣) صحيح ابن حبان: (٢٣/٥-٢٤) حديث رقم: [١٧٣٢]. ويراجع معالم السنن للإمام أبي سليمان الخطّابي: (١٣٤/١-١٣٥)، ولسان العرب لابن منظور: (٧٠٨/١). وقال ابن حبان رحمه الله: "والرجل الذي سأل عبادة هذا: هو أبو رُفيع المُخْدجي".

ومن الجدير بالذكر أنّ هذا الاحتياط الذي درج عليه الصحابة، لم يكن في رواية من تقدّم في العلم من الصحابة الكرام ﷺ.

يقول الإمام البيهقي رحمه الله: "روينا عن عبدالله بن عمر بن الخطّاب أنّ سعد بن أبي وقّاص أخبره عن رسول الله ﷺ أنّه مسح على الخفين، وأنّ ابن عمر سأل عمر عن ذلك، فقال: نعم إذا حدّثك سعد عن رسول الله ﷺ شيئا، فلا تسأل غيره[(١)].

وحين أخبره المغيرة بن شعبة عن النّبيّ ﷺ في القضاء في الجنين بغرة عبد أو أمة، مع خبر حمل ابن مالك بن النابغة بمثل ذلك، فقال للمغيرة: ائتني بمن يشهد معك! فشهد محمّد بن مسلمة[(٢)].

وفي ذلك دلالة على أنّه كان يرجّح رواية سعد بن أبي وقاص لتقدّمه وعلمه على رواية من هو أقلّ درجة، فلا يطلب مع خبره خبر غيره، ويجب الاحتياط في خبر غيره بالاستظهار فيه.

وكذلك فيما رويناه عن عليّ بن أبي طالب ﷺ من استحلافه من حدّثه عن النّبيّ ﷺ دون أبي بكر الصدّيق[(٣)]، لما كان عنده من تقدّم أبي بكر الصدّيق، وزيادة فضله وعلمه"[(٤)].

ثانيا: نقد الصحابة ﷺ لغيرهم.

لا شكّ أنّ عصر الصحابة ﷺ كان أنقى العصور من البدع والانحرافات، إلاّ أنّ بعد وقوع الفتنة، وقتل أمير المؤمنين عثمان بن عفّان ﷺ، كان من أعظم الآثار "افتراق الأمّة، وظهور بعض الأحزاب – لا سياسية فحسب، بل عقدية سياسية –، عندها بدأت دواعي التقوّل على النّبيّ ﷺ تظهر نصرة للمذهبي الاعتقادي"[(٥)]، فما كان من الصحابة ﷺ – وبخاصة الذين

(١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، حديث رقم: [٢٠٢].

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحدود، باب: دية الجنين ووجوب الدية في القتل الخطأ: (١١/١٨٠ نووي).

(٣) أخرج أحمد في فضائل الصحابة: (ص/١٩٦) بسنده إلى علي ﷺ أنّه قال: "كنت إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثا نفعني الله بما شاء منه، فإذا حدثني به غيري استحلفته، فإذا حلف لي صدّقته، وإنّ أبا بكر حدثني وصدق أبو بكر...".

(٤) المخل إلى السنن الكبرى: (١/١٣-١٥).

(٥) الشريف حاتم العوني. المنهج المقترح لفهم المصطلح: (ص/٢٨).

امتدّت أعمارهم – إلاّ أن تصدوا لتلك الأراجيف، وتكلموا في رواتها بأشدّ لهجة، تنفيرا من بدعهم، وجرحا لهم.

فقد أخرج مسلم في صحيحه[١] بسنده عن يحيى بن يعمر، قال: "كان أوّل من قال بالقدر بالبصرة معبدٌ الجهني، فانطلقت أنا وحُميد بن عبدالرحمن الحميري حاجين – أو معتمرين –[٢]، فقلنا: لو لقينا أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ فسألناه عمّا يقول هؤلاء في القدر، فوُفّق لنا عبدالله بن عمر بن الخطاب داخلا المسجد... فقلت: يا أبا عبدالرحمن، إنّه قد ظهر قِبَلنا ناسٌ يقرؤون القرآن ... وأنّهم يزعمون أن لا قدر، وأنّ الأمر أُنُفٌ[٣]. قال: إذا لقيت أولئك فأخبرهم أنّي بريء منهم، وأنّهم برآءُ منّي، والذي يحلف به عبدالله بن عمر، لو أنّ لأحدهم مثل أُحُد ذهبا فأنفقه ما قَبِل الله منه حتّى يؤمن بالقدر..." الحديث.

فلا شكّ أنّ كلام عبدالله بن عمر رضي الله عنهما في معبد الجهني خرج مخرج الذم والقدح والتجريح.

ومن هذا النوع أيضا، ما رواه البخاري في صحيحه[٤] من حديث معاذة بنت عبدالله العدوية، أنّ امرأة[٥] قالت لعائشة رضي الله عنها: أتجزي إحدانا صلاتها إذا طهرت؟ قالت: أحرورية أنت[٦]؟ كنّا نحيض مع النّبيّ ﷺ، فلا يأمرنا به".

---

(١) كتاب الإيمان، باب: بيان الإيمان والإسلام والإحسان، حديث رقم: [٩٣]. وهو حديث جبريل الطويل.

(٢) قال الإمام أبو العباس أحمد بن عمر القرطبي رحمه الله: "كذا الرواية الصحيحة بـ (أو) التي للشكّ، فكأنّه عرض له شكّ في حالهما، هل كانا حاجين أو معتمرين، وأجيب بأنّه وقع في بعض النسخ: حاجين ومعتمرين بالواو الجامعة على أنّهما كانا قارنين، وفيه بعدٌ، والصحيح الأوّل، والله أعلم". المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: (١/١٣٣).

(٣) قال الإمام النووي رحمه الله: "أي مستأنف لم يُسبق به قدر ولا علم من الله تعالى، وإنّما يعلمه بعد وقوعه... وهذا القول قول غلاتهم وليس قول جميع القدرية، وكذب قائله وضلّ وافترى". شرح صحيح مسلم: (١/١٥٦).

(٤) كتاب الحيض، باب: لا تقضي الحائض الصلاة، حديث رقم: [٣٢١].

(٥) قال الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله: "بيّن شعبة في روايته عن قتادة أنّها هي معاذة الراوية". فتح الباري: (١/٤٢١).

(٦) نسبة إلى حروراء وهو موضع قريب من الكوفة، نزل به الخوارج الذي خالفوا علي بن أبي طالب ﷺ، فنسبوا إليها. يراجع معجم البلدان لياقوت الحموي: (٢/٢٤٥).

فقول عائشة رضي الله عنها للمرأة: "أحرورية أنت؟" استفهام استنكار(١)، وفي هذا تنبيه لها وتنفير من مسلك الحرورية، "وهم الخوارج، فإنّه قد قيل: إنّ بعضهم كان يأمر بذلك، وقيل: إنّها أرادت أنّ هذا من جنس تنطع الحرورية وتعمقهم في الدّين حتّى خرجوا منه"(٢).

وهذا الإنكار من أم المؤمنين رضي الله عنها، يعتبر من جهة تصحيحا لفهم خاطئ وقعت فيه المرأة السائلة، ومن جهة أخرى يعتبر دليلا آخر على طعنها في أهل البدع بما يخرم عدالتهم، وهذا هو المنهج الذي سلكه الصحابة ﷺ في دفاعهم عن الدين، وحفاظهم عن معالمه من التغيير(٣).

المطلب الثاني: النقد في عصر التابعين وتابعيهم.

أوّلا: النقد في عصر التابعين.

لقد سار أئمة التابعين على خطى الصحابة ﷺ، وفي هذه الحقبة الزمنية تتابعت الفتن، وبدأت تظهر الدعوة إلى البدع، والكذب على رسول الله ﷺ، ممّا دفع بأئمة هذا العصر من النقاد لمواجهة هذه الحالة الحادثة، تحت شعار عظيم: (**إنّما هذه الأحاديث دين، فانظروا عمّن تأخذونها**)(٤)، فكانوا بحقّ أمناء الله تعالى على حديث رسول الله ﷺ(٥)، فاستحقوا بذلك تأييد الله تعالى لهم بروح القدس(٦).

---

(١) فتح الباري لابن حجر: (٤٢٢/١).

(٢) ابن رجب الحنبلي، فتح الباري شرح صحيح البخاري: (١٣٢/١).

(٣) ينظر مثالا آخر عند ابن عبدالبر في التمهيد: (٤٣/١).

(٤) ممّن قال ذلك: الإمام ابن سيرين رحمه الله، كما أخرجه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: (١٥/٢)، وابن حبان في المجروحين: (٢٨/١)، وابن عبدالبر في التمهيد: (٤٦/١).

(٥) هذه مقولة النسائي في شعبة ومالك ويحيى القطان. يراجع التمهيد لابن عبد البر: (٥١/١).

(٦) قال الإمام ابن حبّان رحمه الله معلقا على قوله ﷺ: «يا حسّان أجب عنّي، اللهم أيّده بروح القدس»: "في هذا الخبر كالدليل على الأمر بجرح الضعفاء... فإنّما أمره أن يذب عنه ما كان يتقول عليه المشركون، فإذا كان في تقوّل المشركين على رسول الله ﷺ يأمر أن يذب عنه وإن لم يضر كذبهم المسلمين، ولا أحلّوا به الحرام، ولا حرّموا به الحلال، كان من كذب على رسول الله ﷺ من المسلمين الذين يحل الحرام ويحرم الحلال بروايتهم أحرى أن يأمر بذب ذلك الكذب عنه ﷺ، وأرجو أنّ الله تارك وتعالى يؤيد من فعل ذلك بروح القدس، كما دعا لحسّان بذب الكذب عنه". كتاب المجروحين: (١٩/١).

قال ابن سيرين رحمه الله: "كان في الزّمان الأوّل لا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة سألوا عن الإسناد، لكي يأخذوا حديث أهل السنة، ويدعوا حديث أهل البدع"(١).

والمقصود بزمن وقوع الفتنة أيّام المختار بن أبي عبيد الثقفي الكذّاب، فقد روى الإمام أحمد ابن حنبل رحمه الله بسنده عن إبراهيم النخعي أنّه قال: "إنّما سئل عن الإسناد أيّام المختار"(٢).

يقول الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله معلقا على كلام النخعي هذا: "وسبب هذا أنّه كثر الكذب على عليّ في تلك الأيّام، كما روى شريك، عن أبي إسحاق: سمعتُ خزيمة بن نصر العبسي أيّام المختار وهم يقولون ما يقولون من الكذب – وكان من أصحاب علي –، قال: مالهم قاتلهم الله، أيّ عصابة شانوا، وأيّ حديث أفسدوا"(٣).

من أجل ذلك أولى أئمة التابعين رحمهم الله تعالى اهتماما كبيرا بالسند والبحث في أحوال الرجال، وظهر النقد بوضوح أكثر ممّا كان عليه من قبل تبعا لازدياد الحاجة إليه، فقبلوا حديث العدول، وردّوا روايات المجروحين، حفاظا عن الدّين، ودفاعا عن سنّة رسول الله ﷺ.

يقول الإمام ابن حبان رحمه الله: "ولو لم يكن الإسناد وطلب هذه الطائفة له، لظهر في هذه الأمة من تبديل الدّين ما ظهر في سائر الأمم، وذاك أنّه لم يكن أمّة لنبيّ قطّ حفظت عليه الدّين عن التبديل ما حفظت هذه الأمة، حتّى لا يتهيّأ أن يُزداد في سنّة من سنن رسول الله ﷺ ألفٌ ولا واوٌ، كما لا يتهيّأ زيادة مثله في القرآن، لحفظ هذه الطائفة السنن على المسلمين، وكثرة عنايتهم بأمر الدّين، ولولا هم لقال من شاء ما شاء"(٤).

ومن الجدير بالذكر أنّ ظهور الكذب في الحديث لم يكن متفشيا في زمن التابعين، "وذلك لقرب العهد بالسراج المنير عليه وعلى آله أفضل الصلاة والتسليم"(٥)، كما أنّ عبارات التجريح كانت قليلة أيضا في هذا العصر(٦).

---

(١) أخرجه الترمذي في العلل الصغير، يراجع شرح العلل لابن رجب الحنبلي: (١/٥١).

(٢) ينظر شرح علل الترمذي: (١/٥٢ عتر).

(٣) المصدر نفسه.

(٤) كتاب المجروحين: (١/٣٠).

(٥) المعلمي. علم الرجال وأهميته: (ص/١٩).

(٦) ينظر: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي: (ص/١٥٩-١٦٢).

ومن الجدير بالذكر أيضا أنّ أئمة النقد في عصر التابعين كانوا تابعين لمدارس ترأّسها عدد من صحابة رسول الله ﷺ. ففي مكّة المكرمة كان حبر الأمة عبدالله بن عباس رضي الله عنهما أحدَ الأصحاب الذين تتلمذ على يديه أئمة النقد من كبار التابعين، منهم: سعيد بن جبير، وطاووس ابن كيسان، وغيرهما.

وفي المدينة النبوية برز من الأئمة النقاد: سعيد بن المسيّب، وسالم بن عبدالله بن عمر، وابن شعاب الزهري، وغيرهم(١).

وبالعراق تكلّم غير واحد من أئمة التابعين في الرجال، وفتشوا في الروايات، منهم: الحسن البصري، وإبراهيم النخعي، وعامر الشعبي، وغيرهم(٢).

ثانيا: النقد في عصر أتباع التابعين.

إذا كانت حركة النقد الحديثي في عصر ما قبل أتباع التابعين على الصفة المذكورة آنفا، فقد أقبل "عصر أتباع التابعين فما بعده، فكثر الضعفاء، والمغفلون، والكذّابون، والزنادقة"(٣)، وبسبب ذلك انتقل النقد إلى طور جديد، فازدادت عناية أئمة أتباع التابعين بالنّقد، فنهضوا لتبيين أحوال الرواة، وتزييف ما لا يثبت من الأحاديث.

ومن الأمور المستجدة في هذا العصر في مجال النقد الحديثي انتشار النقد إلى أماكن أخرى من البلاد الإسلامية، ممّا أدى إلى ظهور مراكز علمية لم تكن موجودة من ذي قبل، والتي قصدت من طرف أهل العلم وطلبته في رحلاتهم (٤).

فالإمام الزهري على سبيل المثال – وهو من أئمة التابعين النقاد بالمدينة النبوية – قدم إليه الناس من مختلف البلاد الإسلامية من أتباع التابعين، منهم: عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي

(١) ينظر كتاب المجروحين لابن حبان: (١/٣٩-٤٠).

(٢) ينظر منهج النقد عند المحدثين للأعظمي: (ص/١٢).

(٣) علم الرجال وأهميته للمعلمي: (ص/٢٠)، ولمعرفة مدى نشاط الفرق الضالة، كالرافضة وغيرها، من أجل وضع الأحاديث انتصارا لمواقفهم السياسية والعقدية، يراجع بحوث في السنة النبوية للدكتور أكرم ضياء العمري: (ص/١٤-٣٩).

(٤) ينظر منهج النقد عند المحدثين للأعظمي: (ص/١٤-١٥).

الشامي من بيروت، والليث بن سعد من أرض الكنانة بمصر، وسفيان بن عيينة من مكة المكرمة، ومالك بن أنس من المدينة النبوية، وغيرهم خلق كثير(١).

ومن الأمثلة على تحري أئمة هذا العصر: ما رواه ابن أبي حاتم الرازي عن أبيه، قال: أخبرنا محمّد بن يزيد الأسفاطي، قال: أخبرنا يحيى بن كثير العنبري، قال: أخبرنا شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر أنّ النّبيّ ﷺ **نهى عن نبيذ الجر**. قال شعبة: فقلت لقتادة: ممّن سمعته؟ فقال: حدثنيه أيّوب السختياني. قال شعبة: فأتيت أيّوبَ فسألته، فقال: حدثنيه أبو بشر. قال شعبة: فأتيت أبا بشر فسألته، فقال: أنا سمعت سعيد بن جبير، عن ابن عمر، عن النّبيّ ﷺ أنّه **نهى عن نبيذ الجر**"(٢).

ومن أمثلة كلامهم في علل الحديث: ما رواه ابن أبي حاتم أيضا بسنده إلى أبي داود الطيالسي أنّه قال: "سمعت خالد بن طليق يسأل شعبة فقال: يا أبا بسطام حدِّثْني حديث سماك بن حرب في اقتضاء الورِق من الذهب حديث ابن عمر، فقال: أصلحك الله، هذا حديث ليس يرفعه أحد إلاّ سماك. قال: فترهب أن أروي عنك؟ قال: لا، ولكن حدثنيه قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن ابن عمر و لم يرفعه. وأخبرنيه أيّوب، عن نافع، عن ابن عمر و لم يرفعه. وحدثني داود بن أبي هند، عن سعيد بن جبير و لم يرفعه، ورفعه سماك، فأنا أفرقه"(٣).

المؤلفات في النقد الحديثي في هذا العصر:

قبل إنهاء الكلام عن النقد في هذا العصر، أودّ التنبيه على أنّ التأليف في مجال النقد وعلوم الحديث بدأ في منتصف القرن الثاني، حيث ظهرت أوّلا بعض المؤلفات في نقد الرجال، والتي جمعت بين الرواة الثقات وغيرهم، ثم كتب الضعفاء وحدهم(٤).

---

(١) يراجع شرح علل الترمذي للحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله: (٤٧٨/١ عتر). وهكذا غيره من الأئمة، ينظر كتاب المجروحين لابن حبان: (٣٩/١-٥٠). وقد قسم الحافظ الذهبي من يعتمد كلامه في الرجال إلى زمن الخليلي إلى اثني عشرة طبقة. ينظر رسالة: ذِكرُ من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: (ص/١٧٥-٣١٣).

(٢) الجرح والتعديل: (١٦٩/١).

(٣) المصدر نفسه: (١٥٨/١).

(٤) يراجع مقدمة تاريخ ابن معين للدكتور أحمد نور سيف: (٩/١)، للوقوف على مراحل التدوين في علم النقد الحديثي.

يقول الدكتور محمّد بن مطر الزهراني: "أقدم هذه المصنفات ظهورا – ممّا وقفت عليه -: الجمع بين الثقات والضعفاء، حيث صنّف في ذلك إمام أهلِ مصر في زمانه الليثُ بنُ سعد الفهمي (ت ١٧٥هـ) كتابَ **التاريخ**، وألّف إمام المشرق عبدالله بن المبارك (ت ١٨١هـ) كتاب **التاريخ** أيضا، وكذلك ألّف الوليد بن مسلم (ت ١٩٥هـ) كتابَ **التاريخ**... ثمّ ظهرت كتب الضعفاء، وأقدم مصنف في ذلك – فيما اطلعت عليه -: **الضعفاء** للإمام الناقد يحيى بن سعيد القطان (ت ١٩٨هـ)..."[١].

وأمّا في مجال نقد الروايات في هذا العصر، فلم أجد إلا كتابين:

الأول للإمام يحيى بن سعيد القطّان، وقد ذكره ابن رجب في شرح علل الترمذي[٢] قائلا: "وقد صُنِّفَ في هذا العلم كتب كثيرة غير مرتّبة كترتيب كتاب البخاري وأبي حاتم وأبي زرعة، **منها ما هو منقول عن يحيى بن سعيد القطان**".

وأمّا الكتاب الثاني فهو العلل لسفيان بن عيينة برواية الإمام علي بن المديني عنه. وقد نسبه لسفيان الحافظ السخاوي في فتح المغيث[٣]، إلاّ أنّ الحاكم النيسابوري رحمه الله تعالى قال: "سمعتُ الشريف القاضي أبا الحسن محمّد بن صالح الهاشمي قاضي القضاة يقول: هذه أسامي مصنفات علي بن المديني...: كتاب علل ابن عيينة ثلاثة عشر جزءً"[٤].

فالظاهر من كلام القاضي أنّ الكتاب هو للإمام علي بن المديني ذكر فيه العلل الواردة في حديث شيخه ابن عيينة، ولعل ما يرجح هذا: أنّ الحاكم أورد نص القاضي أبي الحسن عند كلامه على النوع العشرين من علوم الحديث، وهو معرفة فقه الحديث، فذكر عددا من نقاد الحديث الذين كانوا

---

(١) علم الرجال نشأته وتطوره: (ص/١٢٩-١٣٠). ويراجع منهج الإمام أحمد في التعليل وأثره في الجرح والتعديل للدكتور أبي بكر كافي: (ص/٣٩).

(٢) (١/٣٣ عتر).

(٣) (٣/٣٢٣).

(٤) معرفة علوم الحديث: (ص/٢٦١-٢٦٢).

من الفقهاء، ومنهم سفيان بن عيينة، و لم ينسب له هذا المؤلف، وإنّما أورده ضمن مؤلفات ابن المديني[١]، وعليه فإنّ الكتاب يصنف ضمن الكتب التي ألفت في القرن الثالث.

المطلب الثالث: النقد بعد عصر أتباع التابعين إلى عصر الحافظ الخليلي.

تبدأ هذه المرحلة من القرن الثالث الهجري، ولقد وصفه بعض أهل العلم بالعصر الذهبي، وبخاصة في مجال السنّة النبوية ونقدها، فإنّ "علوم الحديث في هذا العصر قد توطَّد مُلكُها، وعلا عرشُها"[٢].

يقول الدكتور محمّد أبو زهو: "كان القرن الثالث الهجري هو أزهى عصور السنة وأحفلها بخدمة الحديث، ففيه ظهر أفذاذ الرجال من حفّاظ الحديث وأئمة الرواية، وفيه ظهرت الكتب الستة التي لم تغادر من الحديث الصحيح سوى الترر اليسير، وفيه اعتنى أئمة السنة بالكلام على الأسانيد وتواريخ الرجال ومترلتهم في الجرح والتعديل"[٣].

"وقد افتتح هذا العصر بشيوخ الإسلام الثلاثة، وأئمة المحدثين قاطبة: الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤٢هـ)، ويحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)، وعليّ بن المديني (ت ٢٣٤هـ).

وانفرط العِقدُ عن انتظامِ نجومٍ وبدورٍ وشموسٍ، زيّنت – و لم تزل – سماءَ العلم وأُفقَ المعرفة، من أمثال: الحميدي عبدالله بن الزبير (ت ٢١٩هـ)، وسعيد بن منصور المروزي (ت٢٢٧هـ)، وأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)، ومحمّد بن سعد (ت ٢٣٠هـ)، وأبي خيثمة زهير بن حرب (ت ٢٣٤هـ)، ومحمّد بن عبد الله بن نمير (ت ٢٣٤هـ)، وأبي بكر بن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ)، وإسحاق بن راهويه (ت ٢٣٨هـ)، وخليفة بن خياط

---

(١) ولعلي أستأنس بما ذكره محققا فتح المغيث تعليقا على نسبة السخاوي الكتاب لابن عيينة: "يبدو أنّ هذا الكتاب مفقود، إذ لا ذكر له في (تاريخ التراث العربي) لفؤاد سزكين، حين تحدّث عن آثار ابن عيينة في (ص/١٧٨) من قسم (علوم القرآن والحديث)". وقد عدّ إكرام الله إمداد الكتاب من مؤلفات ابن المديني في كتابه (الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال) (ص/٢٧٤). وأمّا فضيلة الدكتور أبو بكر كافي، فقد عدّه من مؤلفات ابن عيينة في منهج الإمام أحمد في التعليل: (ص/٤٥).

(٢) الشريف حاتم العوني. المنهج المقترح لفهم المصطلح: (ص/٥٧-٥٨).

(٣) الحديث والمحدثون: (ص/٤٢٣).

العُصفُري (ت ٢٤٠هـ)، ودُحيْم عبدالرحمن بن إبراهيم الدمشقي (ت ٢٤٥هـ)، وأحمد بن صالح المصري (ت ٢٤٨هـ)، وعَمرو بن علي الفلاس (ت ٢٤٩هـ)، وعبدالله بن عبدالرحمن الدارمي (ت ٢٥٥هـ)، وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني الدمشقي (ت ٢٥٦هـ)، ومحمّد بن يحيى الذهلي (ت ٢٥٨هـ).

ثمّ قف عند الإمام الكبير، شيخ الصنعة: محمّد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، وأبي زرعة عبيدالله بن عبدالكريم الرازي (ت ٢٦٤هـ)، والعجلي أحمد بن عبدالله بن صالح (ت٢٦١هـ)، وأبي حاتم محمّد بن إدريس الرازي (ت ٢٧٧هـ)، ومسلم بن الحجّاج (ت٢٦١هـ) صاحب ثاني أصح كتاب بعد كتاب الله ﷻ، ويعقوب بن شيبة (ت٢٦٢هـ)، وأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، وأبي عيسى الترمذي محمّد بن عيسى (ت ٢٧٩هـ)، ومحمّد بن يزيد بن ماجه (ت٢٧٥هـ)، ويعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧هـ)، وأحمد بن زهير بن حرب المعروف بابن أبي خيثمة (ت ٢٧٩هـ)، فأبي زرعة الدمشقي عبدالرحمن بن عمرو (ت ٢٨١هـ)، وابن أبي عاصم أحمد بن عمر النبيل (ت٢٨٧هـ)، وعبدالله بن أحمد بن حنبل (ت ٢٩٢هـ)، وصالح بن محمّد جزرة (ت٢٩٣هـ)، وأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبدالخالق البزار (ت ٢٩٢هـ)، ومحمّد بن نصر المروزي (ت ٢٩٤هـ)...

فهؤلاء وأقرانهم عمدة الشريعة، الذين حفظ الله بهم الدّين"[(١)]، وقد "أمعنوا في الحفظ، وأكثروا في الكتابة، وأفرطوا في الرحلة، وواظبوا على السنّة والمذاكرة، والتصنيف والمدارسة، حتّى أخذ عنهم من نشأ بعدهم... هذا المذهب، وسلكوا هذا المسلك، ولولا هم لدرست الآثار، واضمحلت الأخبار، وعلا أهل الضلال والهوى، وارتفع أهل البدع والعمى، فهم لأهل البدع قامعون، وبالسنن شأنهم دامغون"[(٢)]، فكانوا بحق هم الذروة في مجال النقد الحديثي[(٣)].

---

(١) الشريف حاتم العوني. المنهج المقترح لفهم المصطلح: (ص/٥٦-٥٧).

(٢) الإمام ابن حبان. كتاب المجروحين: (١/٥٨).

(٣) أودّ التنبيه على أنّ تصنيف العلماء بحسب القرون إنّما هو راجع إلى تاريخ الوفاة، وإلاّ فإنّ علماء القرن الثالث مثلا لابد أن يكونوا قد عاصروا علماء القرن الثاني، وهكذا الذين قبلهم والذين بعدهم، فالمعتبر في التصنيف ضمن مختلف الطبقات هو تاريخ الوفاة.

المؤلفات في النقد الحديثي في هذا العصر:

ومن آثار رسوخ النقد وتكامله في هذا العصر المؤلفات الكثيرة التي جمعها أئمة الحديث ونقاده. فمنها ما كان في الرجال، ومنها ما ذكر العلل الواردة في الأحاديث، ومنها ما جمع بين ذكر أحوال الرجال والكلام في علل الأخبار.

أوّلا: كتب الرجال.

فمنها "ما أُفرد في الضعفاء... ومنها في الثقات فحسب... ومنها ما جُمع فيه بين الثقات والضعفاء"(١).

- فمن أشهر ما أفرد في الضعفاء المؤلفات التالية:

«الضعفاء» لأبي زكريا يحيى بن معين رحمه الله (ت ٢٣٣هـ)(٢).

«الضعفاء» لأبي الحسن علي بن المديني رحمه الله (ت ٢٣٤هـ)(٣).

«الضعفاء» لأبي عبدالله محمّد بن عبدالله بن البرقي رحمه الله (ت ٢٥٦هـ)(٤).

«الضعفاء الكبير» و«الضعفاء الصغير» لأبي عبدالله محمّد بن إسماعيل البخاري رحمه الله (ت ٢٥٦هـ)، وقد طبعا ولله الحمد.

«الضعفاء والمتروكون» لأبي زرعة عبيدالله بن عبدالكريم الرازي رحمه الله (ت ٢٦٤هـ)، وهو مطبوع أيضا.

«الضعفاء» لأبي حاتم محمّد بن إدريس الرازي رحمه الله (ت ٢٧٧هـ)(٥).

---

(١) الحافظ ابن الصلاح. معرفة أنواع علم الحديث، المعروف بمقدمة ابن الصلاح: (ص/٤٩١).

(٢) ذكره الحافظ الذهبي في المغني في الضعفاء: (١/٣٥ عتر).

(٣) وهو كتاب مفقود، ذكره الحاكم النيسابوري في معرفة علوم الحديث: (ص/٢٦١)، والخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: (٢/٤٦٥) فقرة رقم: [١٩٨٩].

(٤) ينظر سير أعلام النبلاء: (١٣/٤٦).

(٥) ذكره الحافظ الذهبي في المغني في الضعفاء: (١/٣٥ عتر). ويراجع علم الرجال نشأته وتطوره للدكتور محمّد ابن مطر الزهراني: (ص/١٣٧-١٣٨).

– ومن أشهر ما أفرد في الثقات المؤلفات التالية:

«الثقات والمتثبّتون» لعلي بن المديني رحمه الله[١].

«معرفة الثقات» لأبي الحسن أحمد بن عبدالله العجلي رحمه الله (ت ٢٦١ هـ)[٢].

– ومن أشهر المؤلفات التي جمعت بين الثقات وغيرهم ما يلي:

«الطبقات الكبرى» لأبي عبدالله محمّد بن سعد المعروف بكاتب الواقدي رحمه الله (ت ٢٣٠هـ)[٣].

«التاريخ» لأبي زكريا يحيى بن عبدالله بن بُكير رحمه الله (ت ٢٣١هـ)[٤].

«التاريخ» ليحيى بن معين رحمه الله.

«التاريخ» لأبي بكر عبدالله بن محمّد بن أبي شيبة رحمه الله (ت ٢٣٥هـ).

«التاريخ» لأبي عمرو خليفة بن خيّاط العصفريُّ الملقب بشباب رحمه الله (ت ٢٤٠هـ)[٥].

«التاريخ» لأبي حفص عمرو بن علي الفلاّس رحمه الله (ت ٢٤٩هـ).

«التاريخ» لأبي عبدالله محمّد بن يزيد بن ماجه صاحب السنن رحمه الله (ت ٢٧٣هـ).

«التاريخ» لأبي جعفر محمّد بن عثمان بن أبي شيبة رحمه الله (ت ٢٩٧هـ)[٦].

---

(١) ذكره الحاكم النيسابوري في معرفة علوم الحديث: (ص/٢٦٢)، والحافظ ابن رجب الحنبلي في شرح علل الترمذي: (٢١٦/١).

(٢) وقد طبع بترتيب الإمام أبي الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي، والإمام تقي الدّين أبي الحسن علي بن عبدالكافي السبكي.

(٣) وقد ذكر له الذهبي رحمه الله كتاب الطبقات الصغير أيضا. السير: (٦٦٤/١٠).

(٤) كان مدلول كلمة التاريخ يشمل علم الرجال ونقد الروايات، ثم استقر مدلوله بعد ذلك على الوقائع والأحداث التاريخية. يراجع مقدمة تاريخ ابن معين للدكتور أحمد نور سيف: (١١/١-١٢).

(٥) وذكر له الحافظ الذهبي كتاب الطبقات أيضا. سير أعلام النبلاء: (٤٧٣/١١).

(٦) وهناك مصنفات أخرى عنيت بذكر تراجم الرواة وما يتعلق بهم من أحوال الجرح والتعديل، ككتب التاريخ الخاصة بالبلدان، مثل تاريخ قزوين لابن ماجه، وتاريخ رجال الحديث في مرو للإمام أبي علي محمّد بن علي الفراهيناني. وككتب الأسماء والكنى، ومن أشهرها: الأسامي والكنى للإمام علي بن المديني، والكنى للبخاري، والكنى والأسماء للإمام مسلم. وككتب معاجم الشيوخ، ومنها: مشيخة أبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي رحمه الله.

⇦

ثانيا: كتب العلل.

لقد أُلفت في هذا العصر الذهبي مؤلفات في نقد الروايات امتازت "بالعمق والأصالة في النّقد والتمحيص، إذ أنّ أصحابها من الأئمة الكبار... كما أنّها تمثل الاهتمام المزدوج لنقاد الحديث، إذ لم يقتصر عملهم على تمحيص الأسانيد، ونقد الرواة فحسب، بل عنوا بنقد الرواة والمرويات معا"(١).

وكانت لهم طرق مختلفة في مؤلفات العلل، قال ابن رجب رحمه الله: "قد ذكرنا في كتاب العلم فضل علم علل الحديث، وشرفه وعزته، وقلة أهله المتحققين به من بين الحفاظ والمحدثين، وقد صنّفت فيه كتب كثيرة مفردة، بعضها غير مرتبة... وبعضها مرتبة، ثمّ منها ما رتّب على المسانيد... ومنها ما رتّب على الأبواب، وكتاب العلل للترمذي أوله مرتب وأواخر غير مرتب"(٢).

ومن أهمّ المصنفات في العلل:

- كتاب المسند المعلل ليحيى بن معين رحمه الله(٣).
- ومؤلفات علي بن المديني رحمه الله (ت ٢٣٤هـ) في العلل، ومنها:

علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ(٤).

وعلل المسند.

يراجع علم الرجال نشأته وتطوره للدكتور محمّد بن مطر الزهراني: (ص/١٧٠-١٨٧-٢٢٠). كما أنّ من المصنفات ما جمع بين ذكر علل الأحاديث والكلام في الرجال جرحا وتعديلا، ومنها على سبيل المثال: العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل رحمه الله (ت ٢٤١هـ).

(١) من كلام الدكتور أبي بكر كافي. يراجع منهج الإمام أحمد في التعليل: (ص/٤٩).

(٢) شرح علل الترمذي: (٢/٨٠٥-٨٠٦ عتر).

(٣) ذكره الحافظ ابن رجب رحمه الله في شرح علل الترمذي: (١/٤١ عتر).

(٤) ذكره بهذا الاسم الحافظ ضياء الدّين محمّد بن عبد الواحد المقدسي في ثبت مسموعاته: (ص/٢١٩)، وسمّاه الحافظ ابن رُشَيْد الفهري في السنن الأبين: (ص/١٦٩)، والحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب: (٨/٣٣٩): (التاريخ والعلل)، وسمّاه ابن رجب في شرح العلل: (٢/٦٤٦ عتر)، وابن حجر في النكت: (٢/٥٩٦): (العلل)، ولعل الراجح من ذلك تسمية الضياء المقدسي، لأن ذلك أكثر الأسماء دلالة على محتوى الكتاب ومضمونه، ولأنّه ذكره في معرض التعريف بالكتاب. للمزيد ينظر مقدمة علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ بتحقيق الدكتور مازن السرساوي: (ص/٣٧).

وعلل حديث ابن عيينة.

والعلل المتفرقة[١].

- العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل رحمه الله برواياته المختلفة[٢].

- كتاب التمييز، وكتاب العلل، وأوهام المحدثين، لمسلم بن الحجاج رحمه الله[٣].

- المسند المعلل ليعقوب بن شيبة السدوسي رحمه الله (ت ٢٦٢هـ)[٤].

- وكتاب العلل الكبير والصغير، لأبي عيسى الترمذي رحمه الله.

- والمسند الكبير المعلل، المعروف بالبحر الزخار، لأبي بكر البزار رحمه الله (ت ٢٩٢هـ).

وإلى جانب هذه المصنفات وغيرها ممّا ذكرت العلل بالدرجة الأولى، فقد صنّفت في ذلك العصر بعض المصنفات ذكرت العلل تبعا، ككتب التاريخ، ومنها كتاب التاريخ للبخاري، وكتب السؤالات، كسؤالات ابن الجنيد أبي إسحاق إبراهيم بن عبد الله الختلي ليحيى بن معين[٥]، وسؤالات أبي بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم لأحمد بن حنبل[٦].

كما أنّ الكتب المصنفة في جمع السنة في ذلك العصر ذكرت جملة من العلل، كصحيح مسلم[٧]، وسنن الترمذي، وغيرهما.

---

(١) ذكر الكتب الثلاثة الأخيرة الحافظ الذهبي رحمه الله في السير: (١١/٦٠)، ثمّ قال: "قال أبو بكر الخطيب: فجميع هذه الكتب انقرضت، رأينا منها أربعة كتب أو خمسة".

(٢) قال الدكتور أبو بكر كافي حفظه الله: "ورد لهذا الكتاب عدة تسميات هي: العلل ومعرفة الرجال، العلل، التاريخ، التاريخ والمسائل، التاريخ والعلل، التاريخ الكبير. ولا نستطيع الجزم بالتسمية التي وضعها الإمام أحمد لكتابه، لعدم قيام الأدلة الكافية على ذلك". منهج الإمام أحمد في التعليل: (ص/١٠٩).

(٣) يراجع تذكرة الحفاظ للذهبي: (٢/٥٩٠).

(٤) يراجع شذرات الذهب: (٣/٢٧٥).

(٥) طبع بمكتبة الدار بالمدينة المنورة بتحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف.

(٦) طبع بمطبعة الفاروق الحديثة بالقاهرة بتحقيق أبي عمر محمد بن علي الأزهري. وقد ذكر الذهبي في تذكرة الحفاظ: (٢/٥٩٠) أنّ للإمام مسلم سؤالات أيضا طرحها على الإمام أحمد.

(٧) يراجع عبقرية الإمام مسلم، وكتاب ما هكذا تورد يا سعد الإبل، كلاهما للدكتور حمزة المليباري حفظه الله.

ومن الجدير بالذكر هنا أنّ هذا العصر وإن وصف بأنّه ذهبيا إلاّ أنّه قد شهد بداية التناقص والضعف أيضا في أواخره، ليُقبل القرن الرابع الهجري، "وهو بالغ الثراء بذلك الإرث العظيم الذي خلّفه له القرن الثالث... وقد تزيّن هذا القرن – وهو القرن الرابع الهجري – بأمثال أبي علي الحسين بن علي بن يزيد النيسابوري (ت ٣٤٩هـ)، وأبي حاتم محمّد بن حبّان البستي (ت٣٥٤هـ)، وأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، وأبي محمّد الحسن بن عبدالرحمن بن خلاّد الرامهرمزي (ت ٣٦٠هـ)، وأبي بكر حسين بن أحمد الآجرّي (ت٣٦٠هـ)، وأبي أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، وأبي الشيخ عبدالله بن محمّد ابن جعفر بن حيان الأصبهاني (ت ٣٦٩هـ)، وأبي بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي (ت ٣٧١هـ)، وأبي أحمد محمّد بن محمّد بن أحمد الحاكم الكبير (ت ٣٧٨هـ)، وحافظ الدنيا الناقد أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، وأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين (ت٣٨٥هـ)، وأبي عبدالله محمّد بن إسحاق بن محمّد بن يحيى بن منده (ت٣٩٥هـ) "[(١)].

وقد ظهرت في هذا العصر أيضا بعض المؤلفات التي عنيت بالكلام في الرجال ونقد مروياتهم.

فمن المصنفات في الرجال:

-كتاب الضعفاء الكبير لأبي جعفر محمّد بن عمرو العقيلي (ت٣٢٢هـ) رحمه الله.

- كتاب الثقات لابن حبان البستي رحمه الله، وكتاب المجروحين له أيضا.

- كتاب الضعفاء والمتروكين للدارقطني رحمه الله.

- الكامل في الضعفاء للإمام ابن عدي الجرجاني رحمه الله.

ومن المصنفات في نقد الروايات والأخبار الآتي:

- كتاب العلل للعقيلي صاحب كتاب الضعفاء الكبير[(٢)].

- كتاب العلل لأبي محمّد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧ هـ) رحمه الله[(٣)].

---

(١) الشريف حاتم العوني. المنهج المقترح لفهم المصطلح: (ص/٦١-٦٢).

(٢) ذكره رحمه الله في كتاب الضعفاء: (١٤٦٩/٤) عند ترجمة الهيثم بن الأشعث تحت رقم: [١٩٦٢].

(٣) وقد تبع فيه الإمامَ الترمذي في صنيعه في كتاب العلل الصغير. يراجع مقدمة تاريخ ابن معين: (١٤/١).

- كتاب المسند المعلل لأبي علي الحسين بن علي النيسابوري رحمه الله[١].

- كتب العلل التي صنّفها الإمام ابن حبان البستي، ومنها:

علل أوهام المؤرخين.

علل مناقب الزهري.

علل حديث مالك.

علل ما أسند أبو حنيفة[٢].

- كتاب العلل لأبي أحمد الحاكم الكبير النيسابوري رحمه الله[٣].

- كتاب العلل للدارقطني رحمه الله.

ثمّ يمضي القرن الرابع ليترك مكانه للقرن الخامس الهجري، وقد برزت أسماء لجمع من علماء الحديث، كان لهم نصيب معتبر في النقد الحديثي تدريسا وتأليفا.

ويأتي في طليعة هؤلاء:

الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن عمرو السليماني البيكندي البخاري رحمه الله (ت ٤٠٤ هـ).

والحاكم أبو عبدالله النيسابوري رحمه الله (ت ٤٠٥ هـ).

والحافظ عبدالغنيّ بن سعيد الأزدي المصري رحمه الله (ت ٤٠٩ هـ).

والحافظ أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي رحمه الله (ت ٤١٨ هـ).

والحافظ أبو القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم القرشي السهمي رحمه الله (ت ٤٢٧ هـ).

والحافظ أبو نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني رحمه الله (ت ٤٣٠ هـ).

والحافظ أبو محمد الحسن بن محمد بن الحسن البغدادي الخلال رحمه الله (ت ٤٣٩ هـ).

---

(١) ذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ: (٩٥٦/٣).

(٢) يراجع سير أعلام النبلاء: (٩٥/١٦).

(٣) ينظر المصدر نفسه: (٣٧٢/١٦).

والحافظ أبو يعلى الخليل بن عبدالله الخليلي القزويني رحمه الله.

والحافظ أبو بكر أحمد بن علي بتن ثابت، المعروف بالخطيب البغدادي رحمه الله (ت ٤٦٣ هـ)، وغيرهم رحمهم الله تعالى كثير(١).

فأمّا المصنفات التي عنيت بذكر أحوال الرجال وطبقاتهم، والكلام على الروايات في هذا العصر فهي أقل ممّا وجد في العصر الذي قبله(٢).

فمن أهمها في علم الرجال:

- **الضعفاء** للحاكم أبي عبدالله النيسابوري رحمه الله(٣).

- **تاريخ نيسابور** للحاكم أيضا(٤).

---

(١) يراجع (ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل) للذهبي: (ص/٢١٠-٢١٥) للوقوف على أسماء الأئمة النقاد في القرن الخامس.

(٢) ذكرت هنا أنواع المصفات في الرجال دون تصنيفها مراعيا تاريخ وفاة المصنف. مع العلم أيضا أنني لن أذكر كل أنواع المصنفات في الرجال، ككتب الكنى والأسماء، ومنها كتاب: الكنى والألقاب للحاكم، والاستغناء في معرفة الكنى للإمام ابن عبدالبر، وكتب المؤتلف والمختلف، ككتاب المؤتلف والمختلف للإمام عبدالغني الأزدي، والمؤتلف والمختلف في الأسماء لأبي حامد المامائي الأصبهاني (ت ٤٣٦ هـ)، وكتب المتفق والمفترق والمشتبه، ككتاب المتفق والمفترق للخطيب البغدادي، وكتب تاريخ الوفيات، ككتاب الوفيات لأبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم السرخسي المعروف بالقراب (ت ٤٢٩ هـ)، وكتب معاجم الشيوخ، كمعجم شيوخ الحاكم النيسابوري، وغيرها كثير. وللمزيد يمكن مراجعة كتاب علم الرجال للدكتور محمّد بن مطر الزهراني.

(٣) ذكره بهذا الاسم الذهبي في مقدمة المغني في الضعفاء: (٣٥/١)، وميزان الاعتدال: (٢/١)، والحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب: (٥٢٥/١)، والسخاوي في فتح المغيث: (٤٣٢/٤). وقد يكون جزءً من المدخل إلى الصحيح، باعتبار أنّ بعض الذين ترجم لهم الذهبي وابن حجر ذكرهم الحاكم في المدخل، إلاّ أنّ هذا لا يمنع أن يكون للحاكم كتاب مستقل في ذكر الضعفاء أورد أسماءهم في المدخل أيضا. ومن جانب آخر فقد قال الذهبي رحمه الله في المغني (٣٥/١): "وقد جمعت في كتابي هذا أُمما لا يحصون، فهو مغن عن مطالعة كتب كثيرة في الضعفاء، فإنّي أدخلت فيه – إلاّ ما ذهلت عنه – الضعفاء لابن معين، وللبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والنسائي، وابن خزيمة، والعقيلي، وابن عدي، وابن حبان والدارقطني، والدولابي، والحاكمين، والخطيب، وابن الجوزي، وزدت على هؤلاء ملتقطات من أماكن متفرقات...". فالظاهر من كلامه أن كل واحد من الأئمة الذين ذكرهم قد ألف كتابا مستقلا في ذكر الضعفاء، وهو واقع الحال.

(٤) قال الإمام تاج الدين السبكي رحمه الله متحدثا عن مدينة نيسابور ومنوها بجلالة كتاب تاريخ نيسابور: "وقد عمل لها الحافظ أبو عبد الله الحاكم تاريخا تخضع له جهابذة الحفاظ، وهو عندي سيد التواريخ". طبقات الشافعية: ⇦

- **تاريخ جرجان** لحمزة بن يوسف السهمي رحمه الله (ت ٤٢٧ هـ).

- **المنتهى في الكمال في معرفة الرجال** لأبي الفضل علي بن الحسين الهمذاني رحمه الله (ت ٤٢٧ هـ)[١].

- **أخبار أصبهان** لأبي نعيم الأصبهاني رحمه الله.

- **الإرشاد في معرفة علماء الحديث** للحافظ أبي يعلى الخليلي رحمه الله.

- **الضعفاء** للخطيب البغدادي رحمه الله تعالى[٢].

- **تاريخ بغداد** للخطيب أيضا.

- **التعديل والتجريح لمن أخرج له البخاري في الجامع الصحيح** لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي رحمه الله (ت ٤٧٤ هـ).

وأمّا الكتب المصنفة في علل الأخبار، فمنها الآتي:

- **العلل** للحاكم النيسابوري رحمه الله[٣].

- **مختصر في علل الحديث** لأبي محمّد ابن حزم الأندلسي رحمه الله (ت ٤٥٦ هـ)[٤].

بالإضافة إلى بعض المصنفات التي سبق ذكرها، وقد جمعت بين ذكر أحوال الرجال والكلام في الروايات، كالإرشاد للخليلي، وتاريخ بغدادي للخطيب.

هذه أبرز الجهود التي بذلها علماء الحديث ونقاده في العصور التي سبقت الحافظ الخليلي، ولا شكّ أنّه قد استفاد منها وبنى عليها عمله، وكمّلها بكتابه الإرشاد.

(٣٢٤/١). ومع الأسف الشديد، فإنّ الكتاب مفقود، و لم يصلنا إلاّ المختصر. يراجع موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد للدكتور أكرم ضياء العمري: (ص/٢٦٩).

(١) يراجع العبر للذهبي: (٢٥٦/٢).

(٢) ذكر الذهبي أيضا في المغني في الضعفاء: (٣٥/١).

(٣) ذكره الذهبي في السير: (١٧٠/١٧)، وابن خلكان في وفيات الأعيان: (٢٨٠/٤)، وغيرهما.

(٤) ذكره الذهبي في المصدر نفسه: (١٩٥/١٨).

الفصل الرابع: التعريف بكتاب الإرشاد

ويشتمل على ستة مباحث:

المبحث الأول: عنوان الكتاب.

المبحث الثاني: أهمية الكتاب.

المبحث الثالث: مضامين الكتاب.

المبحث الرابع: مصادر الكتاب.

المبحث الخامس: استفادة العلماء من كتاب الإرشاد.

المبحث السادس: أوهام الخليلي في الإرشاد.

المبحث الأول: عنوان الكتاب.

اتفق أهل التراجم والسير على نسبة كتاب الإرشاد للإمام أبي يعلى الخليلي رحمه الله تعالى، إلاّ أنّهم اختلفوا في تسمية الكتاب اختلافا يسيرا.

فمنهم من سمّاه (**الإرشاد**) على سبيل الاختصار، كالرافعي في التدوين في أكثر من موضع.

ومنهم من سمّاه (**الإرشاد في معرفة المحدثين**)، كالذهبي في السير: (٦٦٦/١٧) وتذكرة الحفاظ: (١١٢٣/٣)، والصفدي في الوافي بالوفيات: (٣٨٦/٤)، وابن العماد في الشذرات: (٢٧٣/٣)، وكحّالة في معجم المؤلفين: (١٢١/٤).

ومنهم من سمّاه (**الإرشاد في معرفة الرجال**)، كابن نقطة في التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد: (ص/٢٠٠).

ومنهم من سمّاه (**الإرشاد في معرفة علماء الحديث**)، كابن خلّكان في وفيات الأعيان: (١٤٢/٦).

ومنهم من سمّاه (**الإرشاد في علماء البلاد**) كحاجي خليفة في كشف الظنون: (٧٠/١)، والزركلي في الأعلام: (٣١٩/٢)، والكتاني في الرسالة المستطرفة: (ص/١٣٠).

وقد ذكر الدكتور محمّد سعيد عمر إدريس أنّ الرَّوداني سمّاه (**الإرشاد في معرفة أحوال الرواة**)، كما في مقدمة تحقيق الإرشاد: (٦٣/١).

وهذا الاختلاف في تسمية الكتاب يدل على أنّها تسميات بما في مضمون الكتاب كما ذكر الدكتور محمّد سعيد، والظاهر فإنّ هذه العناوين من وضع بعض النسّاخ، ممّا يجعلني أميل إلى أنّ التسمية التي رجحها الدكتور محمد سعيد، وهي (**الإرشاد في معرفة علماء الحديث**) ليست من وضع الإمام أبي يعلى الخليلي نفسه، إذ لو كانت كذلك لما وقع هذا الاختلاف، ولوصلت إلينا عبارته كما وصلت إلينا عبارات الكتاب نفسه، والله أعلم.

المبحث الثاني: أهميّة الكتاب.

ترجع أهمية كتاب الإرشاد في نظري إلى ما يلي:

أوّلا – وبالدرجة الأولى –: المستوى العلمي الرفيع، الذي عرف به الإمام الخليلي رحمه الله في الأوساط العلمية، قديما وحديثا.

ثانيا: كون كتاب الإرشاد عظيم القدر جدا بين أهل العلم.

ثالثا: قرب عصر الحافظ الخليلي رحمه الله من عصور أئمة الحديث والنقد، ممّا جعله ينهج نهجهم، ويتبع سبيلهم كما سيتبيّن ذلك من خلال هذه الأطروحة بإذن الله تعالى.

رابعا: تظهر أهمية الإرشاد أيضا في المصطلحات التي برزت فيه والتي تحتاج إلى بيان المراد منها، ومن ذلك مصطلح الشاذ، وقوله: "صحيح معلول".

خامسا: المقدمة العلمية التي تخص مصطلح الحديث.

سادسا: أنّ كتاب الإرشاد جاء دعما للحركة العلمية في ذلك الوقت، وإثراءً للمكتبة الإسلامية إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

المبحث الثالث: مضامين الكتاب.

لقد تضمّن كتاب الإرشاد على مباحث عديدة، فقد اشتمل على مقدمة نفيسة تعرض فيها لمصطلحات مهمة في علوم الحديث ثمّ قام بشرحها والتمثيل لها.

كما ذكر رحمه الله في الكتاب أسماء المشهورين بالرواية من أهل العلم مع ذكر أقوال أئمة الجرح والتعديل فيهم، ثم ذكر من حدَّث بعدهم إلى وقته الذي كان يعيش فيه.

وكان منهجه في ذلك ترتيب الأعلام على البلاد، فبدأ بذكر علماء المدينة المنورة؛ لكونها دار هجرة النبي ﷺ وبها قبره، ولأن الفقهاء الذين صارت إليهم الفتيا بعد الصحابة ﷺ كانوا من أهلها.

كما حوى الكتاب على عدد كبير من التراجم بلغ عددها (٩١٤) ترجمة، وبلغ عدد النصوص الواردة بالكتاب (٢٥٧) نصًّا مسندًا، وهي تتنوع بين أحاديث مرفوعة، وآثار موقوفة على الصحابة والتابعين.

واشتمل الكتاب أيضا على أقوال الأئمة المتقدمين كأحمد وابن معين وغيرهما، والمعاصرين للخليلي كالدارقطني والحاكم وغيرهما في الجرح والتعديل.

المبحث الرابع: مصادر كتاب الإرشاد.

لقد تعددت مصادر الحافظ الخليلي رحمه الله تعالى في كتابه "الإرشاد"، ممّا يدل على اطلاعه الواسع، ووقوفه على كثير من كتب أهل العلم.

وقبل البدء في عرض قائمة المصادر التي اعتمد عليها رحمه الله، أودّ التذكير بأنّ كتاب الإرشاد الذي بين أيدينا اليوم هو منتخب من الأصل، وإذا اعتبرنا هذا الانتخاب اختصارا[(١)]، فمن الممكن أن تكون بعض المصادر حذفت لعدم الحاجة إليها اكتفاءً بما ذكر.

ومن الجدير بالذكر أيضا – باعتبار الخليلي من النقّاد– أنّ الناقد يعتمد على مصدرين أساسيين، وهما: أوّلا: أقوال الأئمة الذين سبقوه، التي ينقلها بالسند عنهم[(٢)]، ثانيا: الدراسة الخاصة به، القائمة على الجمع والمقارنة والتمحيص.

يقول الدكتور أحمد نور سيف وفقه الله: "يعتمد الناقد في عمله على مصدرين:

الأوّل: حصيلة من قبله من النقّاد، وهذه تشكّل المادة الأساسية عنده، فقد استخلصها مَن قبله مِن دراستهم للرواة، ومروياتهم، وبها يستطيع متابعة تلك الدراسة لأولئك الرواة الذين لم يدركهم، مع ما ينضمّ إلى ذلك من نتائج يتوصّل إليها من تجميع تلك المادة عنده من مصادرها المختلفة.

---

(١) وهذا ما يوحي إليه قول الحافظ الذهبي رحمه الله في وصف كتاب الإرشاد: "هو كتاب كبير انتخبه الحافظ السلفي، سمعنا المنتخب". السير: (٦٦٦/١٧).

(٢) ومن ذلك ما رواه بسنده عن الحاكم، قال: سمعت محمّد بن علي، يحكي عن عبدالله بن أحمد بن حنبل، قال: قلت لأبي: يا أبت! رأيتَ عبدَالمنعم بن بشير في السوق؟ فقال: يا بنيّ! وذاك الكذاب يعيش". الإرشاد: (١٥٨/١-١٥٩). ومنها قوله: "سمعتُ الحاكم يقول: سمعتُ علي بن الحسين الجراحي ببغداد، يقول: سمعتُ المحاملي، يقول: سمعتُ أبي يقول: سألتُ بعضَ أصحاب مالك عن أبي حُذافة، فقال: كان يحضر معنا العرض على مالك". (٢٣٠/١). وينظر: (٨٤٣/٣-٨٤٤)، و(٩٠٩/٣-٩١٠).

وربما نقل الخليلي أقوال الأئمة تعليقا من دون سند، كقوله: "قال ابن خزيمة: "لولا بُخلة العلم لنا احتجتُ أن أدخل العراق ومصر". (٨٢٥/٣).

الثاني: دراسته الخاصة، القائمة على جمعه الأحاديث والمقارنة بينها، ودراستها، وتمحيصها، مع دراسة أحوال الرواة، وتتبع أخبارهم، بالإضافة إلى ما يقف عليه عند النقاد المعاصرين"[(١)].

كما أنّ الخليلي كثيرا ما ينقل عن شيخ الحاكم النيسابوري، ومن ذلك:

قوله رحمه الله عند ترجمة الحسين بن الفضل البلخي: "سمعتُ الحاكم أبا عبدالله يقول: هو من العلماء..." [(٢)].

وقوله عند ترجمة عامر بن خداش النيسابوري: "سمعتُ الحاكم أبا عبدالله يقول: هو ثقة مأمون"[(٣)].

وفيما يلي قائمة بالكتب المصنفة التي اعتمدها الخليلي في إرشاده، وقد يصرح باسم الكتاب وهو الأكثر، وربما يذكر كلام الإمام دون الإشارة لاسم الكتاب[(٤)]، والقائمة كالآتي:

- الأفراد للإمام الدارقطني رحمه الله[(٥)].
- الإكليل للحاكم النيسابوري رحمه الله[(٦)].
- تاريخ نيسابور للحاكم رحمه الله[(٧)].

---

(١) - يحيى بن معين وكتابه التاريخ: (٦٩/١). ويراجع منهج الإمام أحمد في التعليل للدكتور أبي بكر كافي: (ص/١١٥-١١٦).

(٢) الإرشاد: (٨١١/٢).

(٣) المصدر نفسه: (٨٢٨/٣). وينظر: (٨٣٣/٣-٨٣٥-٨٤٠-٨٤٣-٨٤٦-٨٥٠-٨٥٦-٨٧٢-٩٧٣).

(٤) من ذلك قولة في: (٤٢٢/١) عند ذكر أحمد بن محمّد بن الحجاج بن رشدين "قال ابن أبي حاتم: كتبت عنه وتركته، لا أروي عنه، لما أطبق أهل مصر على ضعفه". وفي الجرح والتعديل: (٧٥/٢) كلام قريب من هذا. وقوله في حديث رفع اليدين في الصلاة: "رواه الشافعي وغيره من الأئمة". (٢٠٣/١)، وقد أخرج الإمام الشافعي هذا الحديث في كتاب الأم: (٢٣٤/٢) برقم: [١٩٩-٢٠٠].

(٥) ذكره في (٥٣٢/٢).

(٦) ذكره في (٨٥٤/٣). وللإكليل مدخل من تصنيف الحاكم رحمه الله، سماه: المدخل إلى كتاب الإكليل، وهو مطبوع، ومن طبعاته: طبعة دار الدعوة بالإسكندرية، بتحقيق الدكتور فؤاد عبدالمنعم أحمد.

(٧) ذكره في (٧٤٩/٢)، و(٨٣٤/٣-٨٥٣).

- التاريخ الكبير للإمام البخاري رحمه الله[١].
- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي رحمه الله[٢].
- سنن أبي داود السجستاني رحمه الله[٣].
- صحيح الإمام البخاري رحمه الله[٤].
- صحيح الإمام مسلم رحمه الله[٥].
- صحيح محمّد بن إسحاق السراج رحمه الله[٦].
- كتاب الأمر للإمام الشافعي رحمه الله[٧].
- كتاب المصابيح لابن أبي داود رحمه الله[٨].
- مسند أبي داود الطيالسي رحمه الله[٩].
- موطأ الأمام مالك بن أنس رحمه الله[١٠].

المبحث الخامس: استفادة العلماء من كتاب الإرشاد.

لقد كان لكتاب الإرشاد تأثيرا كبيرا في الأوساط العلمية منذ القرن الخامس إلى يومنا هذا، ويظهر ذلك فيما يأتي:

---

(١) ذكره في المواضع الآتية: (١/١٥٥)، (٢/٦٧٠-٧٨٧)، (٣/٩٤٧).

(٢) ذكره في المواضع الآتية: (٢/٦٣٦-٦٤٥-٦٧٣).

(٣) ذكره في: (١/٤١٩).

(٤) ذكره في المواضع الآتية: (١/٤٠١-٤٠٤)، (٢/٥١٥-٦٠٣-٦٣٩)،

(٥) ذكره في (١/٤٠٤)، (٢/٥٠٠-٦٠٣-٦٠٦).

(٦) ذكره في: (٢/٥٢٩). لعله المستخرج على صحيح مسلم؛ فقد ذكر الحافظ الذهبي عن أبي علي ابن الأخرم الشيباني أنّه قال: "استعان بي السراج في التخريج على صحيح مسلم". السير: (١٤/٣٩٤).

(٧) ذكره في (١/٢٠٣).

(٨) ذكره في (١/٤١٩).

(٩) ذكره في (١/١٦٩).

(١٠) ذكره في (١/١٦٤-٢٢٠-٤٤٢)، (٢/٥٢٢-٥٢٣).

أولا: إكثار العلماء من الاقتباس من الكتاب والاستفادة منه، فإنّ كتبهم لا تكاد تخلو من ذكر أقوال الإمام الخليلي رحمه الله تعالى، وأذكر بعضهم على سبيل المثال: ابن نقطة في التقييد[١]، والرافعي في التدوين[٢]، والنووي في التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النّذير[٣]، وابن القيم في المنار المنيف[٤]، والذهبي في السير، وتذكرة الحفاظ، والتاريخ[٥]، والمزي في تهذيب الكمال[٦]، وابن حجر في أكثر من كتاب، منها: هدي الساري، وفتح الباري، وتهذيب التهذيب في مواضع كثيرة، ولسان الميزان، والتلخيص الحبير[٧]، والسخاوي في المقاصد الحسنة[٨]، والسيوطي في اللآلئ المصنوعة[٩]، والزركشي في اللآلئ المنثورة[١٠]، وغيرهم.

ثانيا: اهتمام أهل العلم بكتاب الإرشاد سماعًا وإسماعًا، وقد ذكر الإمام الرافعي رحمه الله في التدوين أسماء تسعة عشر رجلا – حسب تتبعي– من القزوينيين ممّن سمعوا الإرشاد من مشايخهم، فضلًا عن السماعات الكثيرة المثبتة على الأصل كما بيّن الدكتور محمّد سعيد، والتي منها سماعات لكبار الأئمة والحفاظ، ومنهم الإمام الحافظ أبو طاهر السّلفي رحمة الله على الجميع.

---

(١) ينظر على سبيل المثال: (ص/٩٧-١٧٣-٢٢٦-٣٩٦-٤٢٦-٤٤٤-٤٩١).

(٢) ينظر على سبيل المثال: (١/٧٩-٩٨-١١٥)، (٢/٤٦-٥٣-١٥٧-٤٢٦)، (٣/١٢٥-٢١٩-٣٤٧).

(٣) ينظر: (ص/٤٠-١١١).

(٤) ينظر: (ص/٧٧).

(٥) سيأتي ذكر بعض الأمثلة عند الحديث عن أوهام الخليلي رحمه الله في المبحث الآتي.

(٦) ينظر على سبيل المثال: (١/٣٨٣)، (٢/٢٥٤)، (٣/٥٦)، (٨/٤١٠)، (٩/٢٥١).

(٧) سيأتي ذكر بعض الأمثلة من تهذيب التهذيب عند الحديث عن أوهام الخليلي رحمه الله في المبحث الآتي.

(٨) ينظر على سبيل المثال: (ص/١٧٣-٣٢٩-٣٤٧).

(٩) ينظر على سبيل المثال: (١/١٣٩-٢٩٣)، (٢/٣٣٤).

(١٠) ينظر: (ص/٩٢).

ثالثا: اعتناء بعض الأئمة بالكتاب، فمنهم من انتخبه، كالإمام أبي طاهر السلفي، وهو الكتب المتداول اليوم، ثمّ تلقاه عنه تلامذته.

ومنهم من أعاد ترتيبه على حروف المعجم، كالحافظ قاسم بن قطلوبغا رحمه الله، كما في تاج التراجم في طبقات الحنفية له: (ص/٨٥)[١].

المبحث السادس: أوهام الخليلي في الإرشاد.

لقد أشار الحافظ الذهبي رحمه الله إلى أنّ الحافظ الخليلي وقعت منه أوهام في كتاب الإرشاد، والظاهر أنّه – أي الذهبي – قرأ الكتاب قراءة نقدية، فقد قال رحمه الله: "وله فيه أوهام جمّة، كأنّه كتبه من حفظه"[٢]، وفي هذا دليل على تتبعه للكتاب بعناية، ولقد تنوعت هذه الأوهام التي أشار إليها الذهبي حسب ما ظهر لي، فمنها ما كان في تأريخ ولادة ووفيات الرجال، ومنها ما كان في عزو حديث للصحيحين، ومنها ما كان في احتجاج الشيخين أو أحدهما براوٍ من الرواة، ومنها عكس ذلك، وهو ما كان من وهم في نفي الشيخين أو أحدهما في الاحتجاج براوٍ من الرواة، ومنها ما كان في أسماء رجال السند، ومنها ما كان في كلامه في الرواة، ومنها ما كان في متون الأحاديث[٣]، وسأذكر عددا من كل نوع، وقد قسمتها إلى سبعة أقسام:

القسم الأول: ما كان من وهم في تاريخ ولادة الرجال أو وفاتهم.

القسم الثاني: ما كان من وهم في عزو الحديث للصحيحين.

---

(١) من الجدير بالذكر أنّ كتاب الإرشاد طبع ثلاث طبعات، أوّلها طبعة الدكتور محمّد سعيد بن عمر إدريس، ثمّ طبع بعناية الشيخ عامر أحمد حيدر، وأخيرا طبع بتحقيق وليد متولي محمّد، وللجميع الثواب من الله تعالى. وقد حدث في طبعة الدكتور محمّد سعيد بعض السقط والتصحيف، نبه عليه الشيخ عامر، واستدركه وليد متولي في طبعته، ولذلك كانت طبعته – أي وليد بن متولي – في نظري أحسن الطبعات، ولو قام بترقيم الأحاديث والآثار لكان أفيد، ومع الأسف وصلتني هذه الطبعة في نهايات إعداد هذه الأطروحة، ولذلك اعتمدت على طبعة الدكتور محمّد سعيد لكونها أحسن إخراجا، مع التنبيه على مواطن السقط والتصحيف فيما يخص التعليل.

(٢) تذكرة الحفاظ: (١١٢٤/٣). وقال في السير: (٦٦٦/١٧): "وله غلطات في إرشاده".

(٣) اهتديت إلى كثير من الأوهام من خلال تتبع الدكتور محمّد سعيد بن عمر إدريس في دراسته للإرشاد. وأريد التنبيه هنا على أنني نبهت على جملة من الأوهام أثناء الدراسة، كما سنقف عليها في موضعها.

القسم الثالث: ما كان من وهم في احتجاج الشيخين أو أحدها براو من الرواة.

القسم الرابع: ما كان من وهم في نفي احتجاج مسلم براو من الرواة.

القسم الخامس: ما كان من وهم في أسماء رجال السند.

القسم السادس: ما كان من وهم في جرح الرواة.

القسم السابع: ما كان من وهم أدى إلى قلب بعض الأسانيد.

وفيما يأتي تفصيل ذلك:

المطلب الأول: أوهام الخليلي في تاريخ ولادة الرواة ووفاتهم.

ومن ذلك الآتي.

قال رحمه الله في تأريخ مولد وكيع بن الجراح: "مولده سنة تسع وثلاثين ومائة"(١)، بينما ذكر الإمام أحمد أنّه ولد سنة (١٢٩هـ) (٢)، وقال غيره: ولد سنة (١٢٨هـ) (٣).

وقال رحمه الله في تأريخ وفاة أبي عبيد القاسم بن سلاّم رحمه الله: "مات بمكة سنة سبع عشرة ومائتين"(٤)، بينما تذكر مصادر ترجمته أنّ وفاته كانت سنة (٢٢٤هـ) بمكة المكرمة(٥).

المطلب الثاني: أوهام الخليلي في عزو الأحاديث للصحيحين.

قال رحمه الله: "حدّثنا أبو علي الخِضر بن أحمد الفقيه، وَمحمّد بن عبدالله الحافظ بنيسابور، قالا: حدّثنا ابنُ عبدالله الأصبهاني نزيل نيسابور، حدّثنا أحمد بن علي الأبّار، حدّثنا أحمد بن شبيب بن سعيد، حدّثني أبي، عن يونس بن يزيد، عن الزهري، قال: سمعتُ ذاك الفتى مالك بن أنس، يحدّثُ عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة، حدّثتني زينب بنت كعب بن عجرة،

---

(١) الإرشاد: (٢/٥٧٠).

(٢) ينظر سير أعلام النبلاء: (٩/١٤١).

(٣) ينظر المصدر نفسه، وهو قول خليفة بن خياط، وهارون بن حاتم.

(٤) المصدر السابق: (٢/٦٠٧).

(٥) ينظر: الطبقات الكبر: (٩/٣٥٩)، والتاريخ الكبير: (٧/١٧٢)، والتاريخ الصغير للبخاري: (٢/٣٢١)، وتاريخ بغداد: (١٤/٤٠٧)، وسير أعلام النبلاء: (١٠/٥٠٧).

وللوقوف على أوهامه رحمه الله في تاريخ الوفيات، يراجع على سبيل المثال أرقام التراجم التالية مع هوامشها: [٣٢١-٣٢٤-٣٥٢-٣٦٩-٤٢٧-٦٨٣-٨٠٤].

عن فُرَيعة بنت مالك، قالت: خرج زوجي في طلب أعلاجٍ له. الحديث. وهو مخرّج في الصحيحين من حديث مالك"[١].

وهذا غير موجود في الصحيحين، وإنّما أخرجه غير الشيخين كما ذكر الدكتور محمّد سعيد ابن عمر.

وقال رحمه الله: "حديث عمرو بن دينار، عن جابر بن عبدالله، عن النّبيّ ﷺ: «**إذا دخل أحدُكم المسجد، فلا يجلس حتّى يُصلّي ركعتين**». أخرجه الشيخان من حديث حماد بن زيد، وابن عيينة"[٢].

قال الدكتور محمّد سعيد بن عمر معلقا على كلام الخليلي: "لم أجده في الصحيحين من رواية حماد بن زيد وابن عيينة بهذا اللفظ".

وهذا صحيح؛ فإنْ كان قصدُ الحافظ الخليلي بعزو هذا اللفظ إلى الشيخين، فهو من دون شك وهم، لأنّ الشيخان أخرجا حديث حماد وسفيان بلفظ آخر، وسبب وروده دخول رجل من الصحابة ﷺ المسجد يوم الجمعة والنّبيّ ﷺ يخطب، فجلس ولم يركع ركعتين، فقال له النّبيّ ﷺ: أصليت أو أركعت يا فلان؟ فقال الرجل: لا، فقال النّبيّ ﷺ: قم فصلّ أو فاركع ركعتين[٣].

ومما يؤكد على وقوع الحافظ الخليلي في الوهم: أنّ الشيخين أخرجا لفظ الحديث الذي عزاه إليها الخليلي من حديث أبي قتادة الأنصاري ﷺ لا من حديث جابر[٤].

المطلب الثالث: أوهام الخليلي في احتجاج البخاري ومسلم ببعض الرواة.

ومن ذلك الأمثلة الآتية:

---

(١) المصدر السابق: (١/٢٢١-٢٢٢).

(٢) المصدر السابق: (١/٣٣١).

(٣) هذا ليس لفظ الحديث، وإنما حاولت جمع ألفاظ الصحيحين لبيان اختلاف ما ورد فيهما مع ما عزاه الخليلي لهما، وإلاّ فإنّ حديث حماد بن زيد، عن عمرو بن دينار، عن جابر أخرجه: البخاري في كتاب الجمعة، حديث رقم: [٩٣٠]، ومسلم في كتاب الجمعة أيضا برقم: [٨٧٥]، وأمّا حديث سفيان بن عيينة، فقد أخرجه البخاري في الكتاب نفسه برقم: [٩٣١]، ومسلم في الموضع السابق.

(٤) ينظر البخاري كتاب الصلاة، باب: إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين، حديث رقم: [٤٤٤]، وأبواب التهجد، باب: ما جاء في التطوع مثنى مثنى، برقم: [١١٦٣]، ومسلم في كتاب الصلاة، باب: استحباب تحية المسجد بركعتين، حديث رقم: [٧١٤].
وينظر مثالا آخرا في الإرشاد: (٢/٥٥٥) مع الهامش رقم: (١).

قال رحمه الله: "أبو الوليد هشام بن عمار: روى عن مالك أحاديث، وهو مخرّج في الصحيحين"(١)، بينما تفرّد البخاري بالاحتجاج به، قال الذهبي رحمه الله: "وحدّث عنه من أصحاب الكتب: البخاري، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجة، وروى الترمذي عن رجل عنه، ولم يلقَهُ مسلم، ولا ارتحل إلى الشام، وَوَهِم من زعم أنّه دخل دمشق"(٢).

وقال رحمه الله: "أبو زكريا يحيى بن عبدالحميد الحِمَّاني: حافظ، سمع مالكا، وقيس بن الربيع، وشريكا. رضيه يحيى بن معين، وضعفه غيره، مخرّج في الصحيحين"(٣).

هذا وهم، فلم يحتج به الشيخان، نعم "قد تواتر توثيقه عن يحيى بن معين، كما قد تواتر تجريحه عن الإمام أحمد... ولا رواية له في الكتب الستة، تجنّبوا حديثه عمدا، لكن له ذكر في صحيح مسلم في ضبط اسم"(٤).

بالإضافة أنّ البخاري ترجم له في التاريخ الكبير(٥)، فقال رحمه الله: "يتكلمون فيه، رماه أحمد وابن نمير"(٦).

المطلب الرابع: ما وهم فيه الخليلي من نفي احتجاج مسلم بأحد الرواة.

قال رحمه الله في ترجمة بكر بن وائل الكوفي: "وهو ثقة، غير مخرّج في الصحيحين"(١)، بينما احتجّ به الإمام مسلم في صحيحه، وروى له حديثا واحدا(٢)، ولهذا قال الحافظ المزّي رحمه الله: "روى له الجماعة سوى البخاري"(٣).

---

(١) المصدر السابق: (١/٢٦٧-٢٦٨).

(٢) سير أعلام النبلاء: (١١/٤٢٢).

(٣) المصدر السابق: (٢/٥٧٧-٥٧٨).

(٤) الحافظ الذهبي، سير أعلام النبلاء: (١٠/٥٣٧). وينظر صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب: ما يقول إذا دخل المسجد، حديث رقم: [٧١٣].

(٥) (٨/٢٩١)، ترجمة رقم: [٣٠٣٧].

(٦) لعلّ الاسم قد التبس على الحافظ الخليلي، فإنّ البخاري قد احتج بأبي يحيى الحماني، وهو عبدالحميد بن عبدالرحمن الكوفي، وقد روى له حديثا أخرجه في كتاب فضائل القرآن، باب: حسن الصوت بالقراءة للقرآن، برقم: [٥٠٤٨]، وروى له مسلم في مقدمة صحيحه، باب: بيان أنّ الإسناد من الدّين. وهذا أيضا وثقه ابن معين، ممّا يقوي احتمال التباس الاسم على الحافظ الخليلي رحمه الله. ينظر: تاريخ الدوري: (٣/٢٦٩-٥١٦)، والتاريخ الكبير: (٦/٤٥)، والجرح والتعديل: (٦/١٦)، وتهذيب الكمال: (١٦/٤٥٤)، وتقريب التهذيب: (ص/٣٣٤). وللوقوف على مزيد من الأوهام من هذا القسم، ينظر على سبيل المثال أيضا التراجم الآتية من الإرشاد: [١٣٩-٢٩٨-٣١٠-٤٦٩-٥٩٢].

المطلب الخامس: ما كان من وهم في أسماء رجال السند.

ومن ذلك الأمثلة الآتية:

قال رحمه الله: "أسدُ بنُ موسى، يُلقّب بخيّاط السنة، لأنّه كان خيّاط الكفن للسنّة"(٤)، أي لأهل السنة والجماعة، وهذا وهم منه رحمه الله، فإنّ الملقب بخياط السنة إنّما هو: الإمام الحافظ أبو عبدالرحمن زكريا بن يحيى بن إياس السجزي نزيل دمشق رحمه الله(٥)، وأمّا أسد بن موسى البصري المصري، فلقبه: أسد السنة(٦).

وقال رحمه الله: "أبو طيبة عيسى بن مسلم"(٧)، فقد انفرد الخليلي رحمه الله كما نبّه على ذلك الدكتور محمّد سعيد بن عمر في والد عيسى هذا، وهذا وهم منه رحمه الله، فهو عيسى بن سليمان بن دينار الدارمي الجرجاني(٨).

المطلب السادس: ما كان وهما في جرح راوٍ.

لقد وهم الحافظ الخليلي في حكاية جرح أهل الحديث للإمام سحنون المالكي، حيث قال رحمه الله: "سُحنون القيرواني: روى عن مالك، وله في الفقه ذكرٌ، لم يرض أهل الحديث حفظه"(٩)، وقد تفرد الخليلي بما ذكره عن سحنون، بل أثبته الإمام ابن حبان في ثقاته(١٠)، وكأنّ الحافظ ابن حجر أشار إلى تفرد الخليلي بذلك في قوله: "تكلّم فيه أبو يعلى الخليلي،

---

(١) الإرشاد: (١٩٦/١).

(٢) في كتاب النذر، باب: الأمر بقضاء النذر، حديث رقم: [١٦٣٨].

(٣) تهذيب الكمال: (٢٣١/٤).

(٤) المصدر السابق: (٢٦٣/١-٢٦٤).

(٥) ينظر الثقات لابن حبان: (٩١/٩) عند ترجمة محمّد بن عبدالله العمري، وتاريخ بغداد: (٢٨/٥) عند ترجمة ابن الحداد، والسير: (٥٠٧/١٣)، ويراجع تعليق الدكتور محمّد سعيد بن عمر على الموضع نفسه من الإرشاد.

(٦) ينظر: التاريخ الكبير: (٤٩/٢)، والثقات لابن حبان: (١٣٦/٨)، ويراجع تعليق الدكتور محمّد سعيد بن عمر.

(٧) المصدر السابق: (٧٨٩/٢).

(٨) ينظر التاريخ الكبير: (٤٠٢/٦)، والجرح والتعديل: (٢٧٨/٦)، والكامل: (٢٥٦/٥).

(٩) الإرشاد: (٢٦٩/١).

(١٠) (٢٩٩/٨).

فقال: لم يرض أهل الحديث حفظه"، ثمّ أعقبه بقوله: "وأثنى عليه أبو العرب[١] كثيرا، فقال: انتشرت إمامته، وسلّم له أهل عصره، وأجمعوا على فضله وتقدّمه"[٢]، نعم ذكر الذهبي رحمه الله أنّه لم يتوسع في الحديث كما توسع في الفروع[٣]، إلا أنّ أحدا لم يتكلم في حفظ الإمام سحنون بشيء.

المطلب السابع: ما كان من وهم في قلب الأسانيد.

ومن ذلك الأمثلة الآتية:

قوله رحمه الله: "جُوَيْرِيةُ بن أسماء... والبخاري كلّما يجد من رواية جويرية، عن مالك، لا يعدل إلى غيره. روى في الصحيح عن عبدالله بن محمّد بن أسماء، عن عمّه جويرية، عن مالك، عن الزهري: **حديث السقيفة، وغيره**"[٤].

هذا وهم منه رحمه الله، فإنّ حديث السقيفة أخرجه البخاري في صحيحه من حديث عروة ابن الزبير، عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها[٥]، وأمّا السند الذي ذكره الخليلي رحمه الله، يعني: عبدالله بن محمّد بن أسماء، عن عمّه جويرية، عن مالك، عن ابن شهاب الزهري، فقد أخرجه البخاري في بيعة أمير المؤمنين عثمان بن عفان ﷺ[٦]، ممّا يدل على حصول التباس بين الحديثين عند الحافظ الخليلي رحمه الله[٧].

---

(١) أبو العرب هو: الحافظ المؤرخ محمّد بن أحمد بن تميم المغربي، كان حافظا لمذهب مالك، مفتيا، وقد غلب عليه علم الحديث والرجال، ومن مصنفاته: فضائل سحنون. توفي رحمه الله سنة (٣٣٣هـ). ينظر تذكرة الحفاظ للذهبي: (٨٨٩/٣-٨٩٠)

(٢) لسان الميزان: (١٦/٤). وينظر السير: (٦٩/١٢).

(٣) ينظر السير للذهبي: (٦٤/١٢).

(٤) المصدر السابق: (٢٣٩/١).

(٥) أخرجه في كتاب فضائل الصحابة، باب: لو كنت متخذا خليلا، حديث رقم: [٣٦٦٧].

(٦) أخرجه في كتاب الأحكام، باب: كيف يبايع الإمامُ الناسَ، حديث رقم: [٧٢٠٧].

(٧) يراجع تعليق الدكتور محمّد سعيد بن عمر على الموضع السابق من الإرشاد.

وقال رحمه الله أيضا: "حدّثنا جدّي وابن علقمة، قالا: حدّثنا عبدالرحمن بن أبي حاتم، حدّثنا عمر بن شبّه، حدّثنا أحمد الزبيري[١]، حدّثنا سفيان، عن عبدالأعلى، عن أبي عبيدة، عن أبيه عبدالله، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنّ الله تعالى يغار لعبده المؤمن، فليغر**»"[٢].

هذا الحديث وهم الحافظ الخليلي رحمه الله في إسناده، وإنّما رووه عن أبي أحمد الزبيري، عن سفيان الثوري، عن عبدالأعلى، عن أبي عبيدة، عن أمّه، عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه[٣].

فهذه بعض الأوهام تسجل على الحافظ الخليلي رحمه الله، وهي لا تخرج – حسب تتبعي – عن هذه الأنواع، وإذا ما اعتبرنا احتمال كون الخليلي أملى كتابه من حفظه، كما تقدم عن الحافظ الذهبي، فإنّ في ذلك دليل على غزارة علمه، وتمكنه من استحضار الأسانيد، والكلام في الرجال جرحا وتعديلا، من دون الرجوع على كتاب، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإنّ هذه الأوهام لا تأثير لها في منهجه النقدي، فإننا سنقف فيما يأتي من فصول الأطروحة ومباحثها على حسن تحريره لقواعد الأئمة النقاد.

وما ذكر في هذا المبحث يؤكد على أهمية كتاب الإرشاد وكونه مصدرا مهما من مصادر الرجال والعلل، اعتمده الأئمة والحفاظ، ولم يعكر صفوه تلك الأوهام اليسيرة الموجودة في الكتاب، فإنّه لم يسلم من الخطأ إمام من الأئمة، والعبرة بكثرة الصواب وتحري الحق.

(١) سقط هنا [أبو]، ففي المخطوط: أبو أحمد الزبيري، كما نبه على ذلك وليد متولي في نسخته: (ص/٢٢٠). وهو كذلك عند الدارقطني في العلل: (٣٠٧/٥).

(٢) الإرشاد: (٥٥٩/٢).

(٣) ينظر علل الدارقطني: (٣٠٦/٥-٣٠٧).

الباب الثاني

أجناس العلل عند الخليلي في كتاب الإرشاد

ويشتمل على مقدمة تمهيدية في تعريف العلة، وثلاثة فصول:

الفصل الأول: أجناس العلل التي ذكرها الحاكم النيسابوري.

الفصل الثاني: أجناس العلل الخفية في الأسانيد عند الخليلي التي لم يذكرها الحاكم.

الفصل الثالث: أجناس العلل الخفية في المتون والعلل الظاهرة وأمثلتها عند الخليلي.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مقدمة تمهيدية

أوّلا: تعريف العلة لغة.

لقد أحسن فضيلة المشرف الدكتور أبو بكر كافي حفظه الله حينما نقل تعريف العلة في اللغة عن الإمام ابن فارس رحمه الله، ثم ربط بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي.

وملخص ذلك: أنّ لكلمة (علَّ) ثلاثة أصول صحيحة، وهي:

١/ التكرار أو التكرير، والعلاقة بين هذا الأصل والمعنى الاصطلاحي: أنّ الكشف على العلة يكون بالنظر في الرواية مرة بعد أخرى.

٢/العائق الذي يعوق، والعلاقة بين هذا الأصل الثاني وبين المعنى الاصطلاحي: أنّ الحديث المعلل هو ما عاقته العلة، فلم يعد صالحا للاحتجاج به.

٣/المراد منه المرض أوالضعف في الشيء، والعلاقة بين هذا الأصل الثالث: أنّ العلة متى طرأت على الرواية أعلّتها فصارت ضعيفة[(١)].

ولعلّ أقرب هذه الأصول للمعنى الاصطلاحي هو المعنى الثالث؛ فإنّ الحديث الذي ظاهره الصحة، إذا كشف الناقد فيه علة، فإنّ ذلك يمنع الحكم عليه بالصحة، ويكون معلولا[(٢)].

ثانيا: تعريف العلة اصطلاحا.

من المعلوم لدى أهل علم الحديث وطلبته أنّ الأئمة النقاد لم يعتنوا بتحرير المصطلحات، بحيث يكون تعريف المصطلح جامعا مانعا، وإنّما كان اهتمامهم متوجها إلى الناحية التطبيقية، وذلك بسبب وضوح تلك المصطلحات لديهم، فإنّها لم تكن بمعزل عن المعنى اللغوي، بل

---

(١) ينظر منهج الإمام أحمد في التعليل: (ص/١٤٣-١٤٥). ويراجع معجم مقاييس اللغة: (٤/١٢-١٣)، والقاموس المحيط مع شرحه تاج العروس: (٨/٣٢).

(٢) ينظر أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء للدكتور ماهر ياسين فحل: (ص/١٢). لقد استعمل طائفة من أئمة الحديث وحفاظه لفظ: (معلول) في نقد الروايات، ومنهم لخليلي كما سيأتي بيانه، والتحقيق جواز استعماله لغة على خلاف من منعه، ينظر في ذلك ما كتبه الدكتور أبو بكر كافي، فقد أجاد وأفاد. منهج الإمام أحمد في التعليل: (ص/١٤٥-١٥١). ويراجع الحديث المعلول للدكتور المليباري حفظه الله: (ص/٩).

مرتبطة به ارتباطا وثيقا، ومن جانب آخر فإنّ الحدود والتعريفات المنطقية في عصرهم لم تظهر بعد، وإلى هذا أشار الإمام ابن الوزير اليماني رحمه الله بقوله: "وذِكرُ الحدود المحقَّقَةِ أمرٌ أجنبيٌّ عن هذا الفن"(١).

إلاّ أنّ مفهوم العلة كان واسعا عند الأئمة النقاد، فأطلقوها على كل سبب غامض يزحزح الحديث عن القبول إلى الردّ، ويقدح في صحته والاحتجاج به، كما شملت العلة عندهم أحاديث الثقات – وهي الأغلب – والضعفاء(٢).

وفي الواقع إنّ ذكر قيد الغموض هنا يدعو إلى طرح السؤال الآتي، وهو: "إنّ ضعف الراوي سبب ظاهر، فكيف يدخل في المعلول ما رواه الضعيف؟... فيجاب بأنّ العلة هي عبارة عن سبب غامض يدل على وهم الراوي، ثقة كان أم ضعيفا، وخطأ الراوي الضعيف فيما رواه لا يدرك إلاّ بالبحث عن القرائن التي تدل على إصابته أو خطئه، وعليه فالدال على خطأ الضعيف أمر غامض، ولا تكون رواية الضعيف دالةً بمجردها على خطئه ووهمه، فقد يصيب الضعيف ويخطئ، فالوقوف على ذلك ليس أمرا هيّنا"(٣).

فالأصل أنّ العلة سبب غامض، وقد يصعب الوقوف عليها إلاّ على الأئمة النقاد الكبار، وإعلال رواية الضعيف لا يرجع لحاله، وإنّما لقرائن دلت على وجود خطأ في روايته، تمّ الوقوف عليه بالمقارنة.

ولعلّ أوّل من عرّف العلة من الناحية الاصطلاحية هو أبو عبدالله الحاكم النيسابوري شيخ الخليلي، حيث قال رحمه الله في النوع السابع والعشرين من كتابه معرفة علوم الحديث(٤): "معرفة علل الحديث: هو علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل... وإنّما يُعلل الحديث من

(١) تنقيح الأنظار مع شرحه توضيح الأفكار: (١/١٥٨). وينظر نظرات جديدة في علوم الحديث للدكتور حمزة المليباري: (ص/١٦).

(٢) وهذا واضح في كتبهم المصنفة في العلل.

(٣) الدكتور حمزة المليباري، الحديث المعلول قواعد وضوابط: (ص/١٠-١١). وينظر منهج الإمام أحمد للدكتور أبي بكر كافي: (ص/١٥٧-١٦٠).

(٤) (١/٣٥٩-٣٦٠).

أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإنّ حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات، أن يحدّثوا بحديث له علة، فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديث معلولا".

فمن الواضح من كلام الحاكم أن مفهوم العلة قد ضاق مدلوله عنده، فلا يشمل حديث الضعفاء، وما كانت علته ظاهرة، كحديث من جرح بالغفلة، وسوء الحفظ، وغير ذلك من أنواع الجرح، ولهذا كانت أجناس العلل التي ذكرها في معرفة علوم الحديث من العلل الخفية كما سيأتي بيانه(١).

وهذا التعريف الذي ذكره الحاكم تبناه جمع من الأئمة المتأخرين، كالحافظ ابن الصلاح ومن اقتفى أثره، وفي المقابل توسّع جماعة من علماء الغرب الإسلامي، فاستعملوا العلة استعمالا واسعا، بحيث شمل كلّ ما يقدح في صحة الرواية وقبولها، وسواء كان هذا السبب ظاهرا أم خفيا(٢).

ولا شكّ أنّ العلة بمعنى السبب الغامض الذي يدل على الخطأ والوهم من الراوي – ثقة كان أم ضعيفا – هو المبثوث في كتب العلل، والمنقول عن الأئمة الأعلام، ولهذا فمن ضيق من مفهوم العلة أو وسّع فيها، فقد خالف ما كان عليه أئمة الحديث ونقاده.

يقول الدكتور حمزة المليباري حفظه الله: "من تتبع كتب العلل وأمعن النّظر في محتواها، وجد معنى العلّة في هذه الكتب يدور على نقطة واحدة، وهي خطأ الراوي، سواء أكان ثقة أم ضعيفا، سواء أكان الوهم فيما يتعلق بالإسناد أم في المتن، وذلك لأنّ هذه الكتب كانت متركزّة على ذكر الأحاديث التي أخطأ فيها الثقة والضعيف غير الوضاع، سواء بسواء، وبالتّالي يمكن تحديد معنى العلة في ضوء عمل النقّاد بأنّه: عبارة عن خطأ الراوي، وأنّه لا ينبغي حصر العلة في أحاديث الثقات وحدها، إذ تنطبق العلة على ما رواه الضعيف أيضا، غير أنّ خطأ

(١) لا شكّ أنّ العلة قد وقعت في أحاديث الثقات أكثر من أحاديث الضعفاء، وهذا لا يعني إهمالها في أحاديث الضعفاء. وأمّا الحافظ الخليلي فلم يعرّف العلة، وإنّما ذكر أنّها صور متعددة لا يمكن حصرها، وسيأتي ذكر أمثلة على ذلك عند الكلام على ألفاظ التعليل عنده.

(٢) ينظر تفصيل الكلام حول تعريف العلة في الاصطلاح: الحديث المعلول للدكتور حمزة المليباري: (ص/١٠-١٢)، ومنهج الإمام أحمد للدكتور أبي بكر كافي: (ص/١٥١-١٦٠).

الراوي يكون أغمض وأخفى من خطأ الضعيف، وذلك واضح وجليّ إذا اعتبرنا الأمر الغالب فيهما، وهو بالنّسبة إلى الثقة كثرة الصواب، وبالنّسبة إلى الضعيف كثرة الخطأ"[١].

ومن خلال تتبعي لكاب الإرشاد، فقد وقفت على أحاديث أعلّها الخليلي بسبب ظاهر، كضعف الراوي، أو غفلته، أو جهالته، كما سيأتي بيانه[٢].

(١) نظرات جديدة في علوم الحديث: (ص/١٠٧).

(٢) إن كان الأئمة قد أطلقوا العلة على خطأ الراوي الضعيف، فإنّ ذلك ليس نظرا لحاله فقط، وإنّما لدلالة الواقع الحديثي على خطئه، وإلاّ فقد صححوا أحاديث رواه ضعفاء، دلّ الواقع أيضا على صوابهم فيها.

الفصل الأوّل: أجناس العلل التي ذكرها الحاكم وأمثلتها عند الخليلي.

ويتضمن سبعة مباحث:

المبحث الأوّل: أن يكون ظاهر السند الصحة، وفيه من لا يُعرف بالسماع ممّن روى عنه.

ويشتمل على: المطلب الأوّل: مثاله عند الحاكم النيسابوري.

المطلب الثاني: أمثلة هذا الجنس من العلل عند الخليلي.

المبحث الثاني: أن يكون الحديث مرسلا من وجه رواه الثقات الحفاظ، ويُسند من وجه آخر ظاهره الصحة، وله علة تمنع صحة المسند.

ويشتمل على: المطلب الأوّل: مثاله عند الحاكم النيسابوري.

المطلب الثاني: أمثلة هذا الجنس من العلل عند الخليلي.

المبحث الثالث: أن يكون الحديث محفوظا عن صحابي، فيُروى عن غيره لاختلاف بلاد رواته.

ويشتمل على: المطلب الأوّل: مثاله عند الحاكم النيسابوري.

المطلب الثاني: أمثلة هذا الجنس من العلل عند الخليلي.

المبحث الرابع: أن يكون الحديث مروي بالعنعنة وقد سقط منه رجل كشف عنه طريق آخر محفوظ.

ويشتمل على: المطلب الأوّل: مثاله عند الحاكم النيسابوري.

المطلب الثاني: أمثلة هذا الجنس من العلل عند الخليلي.

المبحث الخامس: أن يكون الراوي عن شخص أدركه وسمع منه، لكن لم يسمع منه أحاديث معينة، فإذا رواها عنه من غير ذكر الواسطة ظهرت علتها، وهي عدم سماع تلك الأحاديث.

ويشتمل على: المطلب الأوّل: مثاله عند الحاكم النيسابوري.

المطلب الثاني: أمثلة هذا الجنس من العلل عند الخليلي.

المبحث السادس: أن يكون ثمّ طريق معروفة، ويروي أحد رجالها حديثا من غير تلك الطريق، فيقع الراوي عنه في الوهم، فيرويه من الطريق المعروفة.

ويشتمل على: المطلب الأوّل: مثاله عند الحاكم النيسابوري.

المطلب الثاني: أمثلة هذا الجنس من العلل عند الخليلي.

المبحث السابع: أن يروى الحديث مرفوعا من وجه، وموقوفا من وجه.

ويشتمل على: المطلب الأوّل: مثاله عند الحاكم النيسابوري.

المطلب الثاني: أمثلة هذا الجنس من العلل عند الخليلي.

ذكر الحاكم النيسابوري رحمه الله تعالى أمثلة لعشرة أجناس من العلل في كتابه معرفة علوم الحديث من دون التصريح بها، ثم قال بعد ذلك: "فقد ذكرنا علل الحديث على عشرة أجناس، وبقيت أجناس لم نذكرها، وإنّما جعلتها مثالا لأحاديث كثيرة معلولة، ليهتدي إليها المُتَبَحّرُ في هذا العلم، فإنّ معرفة علل الحديث من أجلّ هذه العلوم"(١).

وسأذكر أمثلة كل جنس عند الحاكم، ثم أتبعها بما وجدته من أمثلة على كل جنس عند الحافظ الخليلي(٢).

المبحث الأوّل: الجنس الأوّل: أن يكون ظاهر السند الصحة، وفيه من لا يُعرف بالسماع ممّن روى عنه:

المطلب الأوّل: مثاله عند الحاكم النيسابوري:

قال رحمه الله: "حدّثنا أبو العباس محمّد بن يعقوب، قال: حدّثنا محمّد بن إسحاق الصَّغاني، قال: حدّثنا حجّاج بن محمّد، قال: قال ابن جريج، عن موسى بن عقبة، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ، قال: «**من جلس مجلسا كَثُرَ لَغَطُهُ، فقال قبل أن يقوم: سبحانك اللهم وبحمدك، لا إله إلاّ أنت، أستغفرك وأتوب إليك، إلاّ غُفِرَ له ما كان في مجلسه ذلك**».

هذا الحديث من تأمله لم يشك أنّه من شرط الصحيح، وله علّة فاحشة: حدّثنا أبو نصر أحمد ابن محمّد الوراق، قال: سمعتُ أبا حامد أحمد بن حمدون القصّار، يقول: سمعتُ مسلم بن الحجّاج، وجاء إلى محمّد بن إسماعيل البخاري، فقبّل بين عينيه، وقال: دعني حتّى أقبّل رجليك، يا أستاذ الأُستاذِين، وسيِّد المحدّثين، وطبيب الحديث في علله، حدّثَكَ محمّد بن سلام، قال:

---

(١) (ص/٣٧٤). وقد نقل هذه الأجناس البلقيني في محاسن الاصطلاح: (ص/٢٦٣)، والسيوطي في تدريب الراوي: (٤٢٢/١)، ولخصها الصنعاني في توضيح الأفكار: (٢٩/٢)، وأحمد شاكر في الباعث الحثيث: (٢٠٥/١). يراجع منهج الإمام أحمد في التعليل للدكتور أبي بكر كافي: (ص/١٦٢-١٨٩). وقد اعتمدت عناوين الدكتور أبي بكر وفقه الله في ذكر هذه الأجناس لكونها أكثر توضيحا لمراد الحاكم رحمة الله على الجميع.

(٢) قد ترد بعض الأمثلة لبعض الأجناس نقلا من الخليلي عن أحد شيوخه مباشرة كالحاكم، أو نقلا بسنده عن الأئمة المتقدمين، ولا شكّ أنّ الخليلي ذكرها للاستدلال بها على وجود العلة.

حدّثنا مُخْلِد بن يزيد الحراني، قال: أخبرنا ابن جريج، عن موسى بن عقبة، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ في كفارة المجلس، قال محمّد بن إسماعيل: هذا حديث مليح، ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث، إلاّ أنّه معلول. حدّثنا به موسى بن إسماعيل، قال: حدّثنا وُهَيْبٌ، قال: حدّثنا سهيل، عن عون بن عبدالله قوله... هذا أولى، فإنّه لا نذكر لموسى ابن عقبة سماعا من سهيل"(١).

وقد أورد الخليلي تعليل البخاري للحديث بسياق مغاير، فقال عند ترجمته: "فقرأ عليه إنسان حديث حجاج بن محمّد، عن ابن جريج، عن موسى بن عقبة، حدّثني سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ قال: «**كفارة المجلس واللغو إذا قام العبد أن يقول: سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلاّ الله، أستغفرك وأتوب إليك**».

فقال له مسلم: في الدنيا أحسن من هذا الحديث! ابن جريج، عن موسى بن عقبة، عن سهيل. يُعرفُ بهذا الإسناد حديث في الدنيا؟! فقال محمّد بن إسماعيل: إلاّ أنّه معلول. قال مسلم: لا إله إلاّ الله – وارتعد – أخبرني به. قال: استر ما ستر الله، هذا حديث جليل، روى عن حجاج بن محمّد الخلقُ، عن ابن جريج، فألحّ عليه، وقبّل رأسه، وكاد أن يبكي، فقال: اكتب وإن كان ولا بد: حدّثنا موسى بن إسماعيل، حدّثنا وُهَيْبٌ، حدّثنا موسى بن عقبة، عن عون بن عبدالله، قال رسول الله ﷺ. فقال له مسلم: لا يبغضك إلاّ حاسد، وأشهد أن ليس في الدنيا مثلك"(٢).

فممّا أورده الخليلي يتبيّن لنا الآتي:

أولا: أنّ ما نقله الحاكم عن البخاري من قوله: "ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث" بعيد، والصحيح ما ذكره الخليلي من قول مسلم: "يُعرفُ بهذا الإسناد حديث في الدنيا"(٣).

---

(١) معرفة علوم الحديث: (ص/٣٦١-٣٦٤).

(٢) الإرشاد: (٣/٩٦٠-٩٦١).

(٣) وقد استنكر الحافظ العراقي رحمه الله عبارة البخاري كما أوردها الحاكم، ونسب الحافظ ابن حجر الخطأ للحاكم في هذه العبارة في معرفة علوم الحديث، بدليل أنّ البيهقي ذكرها في المدخل على الصواب، ثمّ نقل العبارة ⇦

والفرق بين العبارتين: أنّ عبارة الحاكم تفيد عدم ورود الحديث من غير هذا الوجه، بينما الصحيح وروده من أوجه أخرى، وأما عبارة الخليلي، فتفيد مجرد استحسان الإسناد والتعجب منه من هذا الوجه، والله أعلم(١).

ثانيا: أنّ الحاكم نقل عن البخاري تصحيح وقف حديث كفارة المجلس من قول عون بن عبدالله ابن عتبة. بينما الذي نقله الخليلي عن البخاري تصحيح الحديث مرسلا، قال: حدّثنا موسى بن إسماعيل، حدّثنا وُهَيْبٌ، حدّثنا موسى بن عقبة، عن عون بن عبدالله، قال رسول الله ﷺ.

والظاهر أنّ ما ذكره الحاكم رحمه الله هو الأصح للأدلة الآتية:

١ – أنّ ما أورده الحاكم عن البخاري هو ما ذكره البخاري نفسه في مؤلفاته:

قال رحمه الله في التاريخ الكبير: "قال لي ابن سلام **أنا** مخلد بن يزيد، **أنا** ابن جريج، أخبرني موسى بن عقبة، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ... وقال موسى، عن وهيب، **نا** سهيل، عن عون بن عبدالله بن عتبة قوله، و لم يذكر موسى بن عقبة سماعا من سهيل، وحديث وهيب أولى"(٢).

وقال رحمه الله في التاريخ الصغير بعدما روى حديث أبي هريرة بالسند المتقدم: "حدّثنا موسى، عن وهيب، قال: حدّثنا سهيل، عن عون بن عبدالله بن عتبة قوله، وهذا أولى"(٣).

٢ – أنّ ما أورده الحاكم هو ما أعلّ به الحديثَ غيرُ البخاري من الأئمة:

– قال ابن أبي حاتم رحمه الله: "سألتُ أبي وأبا زرعة عن حديث رواه ابن جريج، عن موسى بن عقبة، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ: «من جلس

عن الخليلي، وقال: "فهذا اللفظ أولى بأن يعزى إلى البخاري من اللفظ المعزو له في كلام الحاكم في علوم الحديث". النكت على ابن الصلاح: (٢/٧٢٠)، ويراجع التقييد والإيضاح: (ص/١١٥).

(١) ينظر النكت لابن حجر: (٢/٧١٨-٧١٩).

(٢) التاريخ الكبير: (٤/١٠٥).

(٣) التاريخ الصغير: (٢/٤٠). وقد ورد في المطبوع: موسى بن وهيب، ولا شكّ أنّ هذا خطأ في الطباعة.

مجلسا كثر فيه لغطه، ثم قال قبل أن يقوم: سبحانك اللهم وبحمدك...» الحديث. فقالا: هـذا خطأ، رواه وهيب، عن سهيل، عن عون بن عبدالله موقوف. وهذا أصح"(١).

- قال الإمام الدارقطني رحمه الله بعدما ذكر روايات جماعة رووه من حديث أبي هريرة ﷺ: "وخالفهم وهيب بن خالد: رواه عن سهيل، عن عون بن عبدالله بن عقبة قوله. وقال أحمد ين حنبل: حدّث به ابن جريج، عن موسى بن عقبة وفيه وهم، والصحيح قول وهيب... والقـول كما قال أحمد"(٢).

ثالثا: جاء في كلام البخاري عند الحاكم قوله: "حدّثنا به موسى بن إسماعيل، قال: حـدّثنا وهيب، قال حدّثنا سهيل، عن عون بن عبدالله قوله".

بينما ذكره الخليلي رحمه الله بزيادة موسى بن عقبة في السند، فقال: "حدّثنا موسـى بـن إسماعيل، حدّثنا وُهَيْبٌ، حدّثنا موسى بن عقبة، عن عون بن عبدالله، قال رسول الله ﷺ"(٣).

والصحيح ما ذكره الحاكم، وهو ما رواه البخاري نفسه كما سبق، وهو ما جاء أيـضا في كلام الأئمة النقاد السابق ذكرهم(٤).

فالصحيح عند النقاد أنّ هذا الحديث بهذا السند موقوف على عون بن عبدالله، وليس كمـا نقل الخليلي عن البخاري تصحيح السند مرسلا.

---

(١) العلل: (٥/٤٠٦-٤٠٧) مسألة رقم: [٢٠٧٨].

(٢) العلل: (٨/٢٠١-٢٠٤). وفيه أنّ هذا أيضا قول الإمام أحمد رحمه الله. ولا شكّ أن ما ورد هنا: "عن عون بن عبدالله بن عقبة" خطأ. ويراجع الضعفاء الكبير للعقيلي: (٢/١٥٦).

(٣) وقد أشار إلى هذا الخلاف ابن رشيد الفهري رحمه الله في السنن الأبين: (ص/١٤٤).

(٤) قال الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله: "فيا عجبا من الحاكم! كيف يقول هنا: إنّ له علة فاحشة، ثمّ يغفل عنـه، فيخرج الحديث بعينه في المستدرك، ويصححه. والدليل على أنّه كان غافلا في حال كتابته في المستدرك عمّا كتبه في علوم الحديث: أنّه عقبه في المستدرك بأن قال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، إلاّ أنّ البخاري أعلّه برواية وهيب، عـن موسى بن عقبة، عن سهيل، عن أبيه، عن كعب الأحبار. انتهى. وهذا الذي ذكره لا وجود له عن البخاري، وإنّما الذي أعلّه البخاري في جميع طرق هذه الحكاية هو الذي ذكره الحاكم أولا". النكت على ابن الصلاح: (٢/٧١٨).

المطلب الثاني: أمثلة هذا الجنس من العلل عند الخليلي.

لقد أعلّ الحافظ الخليلي رحمه الله بعض الروايات بهذه العلة، ومن أمثلتها الآتي:

المثال الأول:

قال رحمه الله: "قال ابنُ عُلَيَّة: لمّا حدّثني ابنُ جريج، عن سليمان بن موسى، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، عن النّبيّ ﷺ: **أيّما امرأة نُكِحت بغير وليّ، فنِكاحها باطل**... الحديث[١].

قال ابنُ جريج: فلقيتُ الزهري بعد ذلك، فسألته، فلم يحفظه[٢]... وأنا ممّن لا يتّهم سليمان...[٣].

وفي هذا الحديث اختلاف كثير من حديث عروة، فقد رواه زَمعة بن صالح، وصدقة، وغيرهما، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، و لم يتابعهم الأئمة من أصحاب هشام[٤].

ورواه حجاج بن أرطاة، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة. ويقال: إنّ الحجاج لم يسمع من الزهري. والحجاج يدلس"[٥].

فالذي يعنينا من هذا النص، هو قوله رحمه الله: "ورواه حجاج بن أرطاة، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة. ويقال: إنّ الحجاج لم يسمع من الزهري. والحجاج يدلس".

---

(١) وتمام الحديث: «**فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فإن دخل بها فالمهر لها بما أصاب منها، فإن تشاجروا فالسلطان وليّ من لا وليّ له**». أخرجه: أبو داود في سننه: كتاب النكاح، باب في الولي، حديث رقم: [٢٠٨٣]، والترمذي في السنن: كتاب النكاح، باب: ما جاء لا نكاح إلاّ بولي، حديث رقم: [١١٠٢]، وابن ماجة في السنن: كتاب النكاح، باب: لا نكاح إلاّ بولي، حديث رقم: [١٨٧٩]، والدارقطني في السنن: كتاب النكاح (٣١٣/٤) حديث رقم: [٣٥٢٠]، وغيرهم.

(٢) وعند الترمذي في السنن: (٤٠١/٣ فؤاد): "فسألته، فأنكره".

(٣) ينظر للفائدة الكامل لابن عدي: (٢٦٥/٣-٢٦٦).

(٤) ينظر العلل الكبير للترمذي: (ص/١٥٨).

(٥) الإرشاد: (٣٤٩/١-٣٥٠).

والحجاج هو القاضي الحجاج بن أرطاة بن ثور بن هبيرة بن شراحيل بن كعب النخعي الكوفي أبو أرطاة. كان فقيها، ومن أهل الفتوى بالكوفة، قال عنه الخليلي أيضا: "عالم، ثقة، كبير، ضعفوه لتدليسه"(١).

فرواية الحجاج بن أرطاة معلولة عند الخليلي رغم أنّ ظاهرها الصحة، ووجه التعليل عنده أنّ الحجاج لم يسمع من الإمام الزهري، وبخاصة أنّه كان يدلس.

قال الإمام ابن عدي رحمه الله: "والحجاج بن أرطاة إنّما عاب الناس عليه تدليسه عن الزهري وعن غيره، وربّما أخطأ في بعض الروايات، فأمّا أن يتعمّد الكذب فلا، وهو ممّن يُكتب حديثه"(٢).

وممّن نصّ من الأئمة على عدم سماع الحجاج من الزهري:

الإمام يحيى بن معين:

قال رحمه الله: "لم يسمع حجاجا من الزهري شيئا"(٣).

الإمام أحمد رحمه الله:

قال حرب بن إسماعيل رحمه الله: "قلت لأبي عبدالله – يعني أحمد بن حنبل –: حديث الحجاج عن الزهري؟ قال: يقولون لم يلق الزهري، وكان يروي عن رجال لم يلقهم. وكأنّه ضعفه"(٤).

الإمام البخاري رحمه الله:

قال الترمذي رحمه الله: "سألتُ محمّدا، فقلتُ له: الحجاج بن أرطاة سمع من عمرو بن دينار؟ قال: لا أعلمه. فقلتُ: ممّن سمع الحجاج؟ فقال: سمع من عطاء بن أبي رباح، والحكم بن عتيبة،

---

(١) المصدر السابق: (١٩٥/١). ويراجع ترجمته: الطبقات الكبرى: (٣٥٩/٦)، والتاريخ الكبير: (٣٧٨/٢)، والجرح والتعديل: (١٥٤/٣)، وكتاب المجروحين: (٢٢٥/١)، والسير: (٦٨/٧)، وتهذيب الكمال: (٤٢٠/٥).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال: (٢٢٩/٢).

(٣) ينظر المصدر نفسه: (٢٢٥/٢).

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (١٥٦/٣).

والشعبي. ولم يسمع الحجاج من عكرمة، ولا من الزهري. قلتُ: فإنّهم يروون عن الحجاج: قال سألتُ الزهري. قال: لا شيء. يُروى عن هشيم قال: قال لي الحجاج: صف لي الزهري"[١].

الإمام أبو حاتم الرازي رحمه الله:

قال ابنه عبدالرحمن: "سمعتُ أبي يقول: حجاج بن أرطاة صدوق يدلس عن الضعفاء يكتب حديثه، وإذا قال: حدّثنا، فهو صالح لا يرتاب في صدقه وحفظه إذا بين السماع، ولا يحتج بحديثه، لم يسمع من الزهري، ولا من هشام بن عروة، ولا من عكرمة"[٢].

المثال الثاني:

قال رحمه الله: "حدّثنا محمّد بن عمر بن خَزَر بن الفضل بن الموفق الزاهد بهمذان – وكان قد نيف على المائة – حدّثنا إبراهيم بن محمّد بن الحسن الطيّان الأصبهاني، حدّثنا الحسين بن القاسم الزاهد الأصبهاني، حدّثنا إسماعيل بن أبي زياد الشامي، عن جويبر، عن الضحاك، عن ابن عبّاس التفسير كلّه.

والضحاك بن مزاحم لم يسمع من ابن عبّاس. قال علماء الكوفة: إنّه سمعه من عكرمة أيّام المختار بن أبي عبيد"[٣].

فقد نفى الخليلي سماع الضحاك بن مزاحم من عبدالله بن عباس رضي الله عنهما، فروايته عنه منقطعة بالرغم من أنّ السند ظاهره الصحة.

وقد نص جمع من الأئمة النقاد على عدم سماع الضحاك من ابن عباس، منهم:

شعبة بن الحجاج رحمه الله:

قال يحيى بن سعيد القطان رحمه الله: "كان شعبة ينكر أن يكون الضحاك بن مزاحم لقي ابن عباس قط"[٤].

---

(١) العلل الكبير: (ص/٣٨٧).

(٢) الجرح والتعديل: (١٥٦/٣). ويراجع علل الدارقطني للوقوف على اختلاف الرواة على عروة والزهري: (١١/١٥).

(٣) الإرشاد: (٣٨٩/١). ويراجع: (٣٢٣/١).

(٤) ينظر المراسيل لابن أبي حاتم: (ص/٩٥) فقرة رقم: [٣٤٢]، والجرح والتعديل: (١٣١/١) (٤٥٨/٤)، والكامل لابن عدي: (٩٥/٤).

أحمد بن حنبل رحمه الله:

قال ابن هانئ رحمه الله: "سمعتُ أبا عبدالله يُسألُ: لقي الضحاكُ ابنَ عباس؟ فقال: ما علمتُ. فقيل: فممّن سمع التفسير؟ قال: يقولون سمعه من سعيد بن جبير"(١).

أبو زرعة الرازي رحمه الله:

قال ابن أبي حاتم الرازي رحمه الله: "سئل أبو زرعة عن الضحاك: سمع من ابن عباس؟ قال: لا. قيل له: ولا شيئا. قال: ولا شيئا"(٢).

ابن حبان رحمه الله:

قال: "لقي جماعة من التابعين، ولم يشافه أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ، ومن زعم أنّه لقي ابن عباس فقد وهم"(٣).

والضحاك بن مزاحم هو أبو القاسم – ويقال: أبو محمّد، والأول أصح – الهلالي الخراساني، كان من أوعية العلم، وثقه يحيى بن معين، وأحمد، وأبو زرعة، والعجلي، والدارقطني، وضعفه يحيى بن سعيد القطان، وقال الحافظ: كثير الإرسال. مات رحمه الله سنة خمس ومائة، وقيل: سنة اثنتين، وقيل: سنة ست ومائة(٤).

ومن الجدير بالذكر هنا أنّ من استدلالات الأئمة النقاد على ضعف رواية ما: غرابة سندها، فيعبرون عن الغرابة بعدم سماع الراوي عمّن روى عنه، وبخاصة إذا كان الراوي معروفا بكثرة

---

(١) ينظر المراسيل لابن أبي حاتم: (ص/٩٦) فقرة: [٣٤٣]. وسواء سمع الضحاك تفسير ابن عباس من سعيد بن جبير كما ذكر الإمام أحمد وغيره، أم سمعه من عكرمة كما نقل الخليلي عن علماء الكوفة، فالذي يعنينا أنّ الخليلي أعلّ تفسير الضحاك عن ابن عباس بعدم السماع منه.

(٢) المراسيل: (ص/٩٦-٩٧) فقرة رقم: [٣٤٦]. وينظر الجرح والتعديل: (٤/٤٥٩).

(٣) الثقات: (٦/٤٨٠).

(٤) ينظر: الطبقات الكبرى لابن سعد: (٨/٤١٧)، والتاريخ الكبير للبخاري: (٤/٣٣٢)، والجرح والتعديل: (٤/٤٥٨)، ومعرفة الثقات للعجلي: (١/٤٧٣")، والكامل لابن عدي: (٤/٩٥)، وسير أعلام النبلاء: (٤/٥٩٨)، وتهذيب الكمال: (١٣/٢٩١)، وتقريب التهذيب: (ص/٤٥٩)، وموسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله: (١/٣٣٢) ترجمة رقم: [١٧٠٢].

الرواية والآخذين عنه، "ثمّ لا تجيء روايته... إلاّ من طريق غريبة، يتفرد بها من ليس معروفا بالحفظ، أو ليس من أصحابه الملازمين له، والعارفين بحديثه... فإنّ الأئمة لا يقصدون في هذه المواضع إعلال الحديث بالانقطاع... وإنّما العلة عندهم ممّن دون هذا الراوي، فهو لم يثبت حتّى يُعل بعدم سماعه من شيخه"(١).

وقد وقفت على مثالين عبّر فيهما الخليلي رحمه الله بعدم السماع ومراده بيان الغرابة أو الخطأ، وهما كالآتي:

المثال الأوّل:

قال رحمه الله: "حدّثنا أبو علي عبدالملك بن محمّد بن مهدي، حدّثنا عبدالله بن إسحاق، حدّثنا موسى بن الحسن الثقفي، حدّثنا حفص بن عمر الحَوْضي، حدّثنا شعبة، عن أبي الزبير، عن جابر: **أنّ النّبيّ ﷺ نهى عن اشتمال الصّمَّاء في الصلاة، وأن يُحتبي الرجلُ بثوبه ليس بينه وبين السماء شيء.**

شعبة لا يروي عن أبي الزبير شيئا، وهذا خطأ من موسى بن الحسن هذا"(٢).

فهذا الحديث يرى الحافظ الخليلي أنّه وهم من موسى بن الحسن، إذ أنّه رجع فرواه على الوجه الصحيح، قال الخليلي بعد كلامه السابق: "سألتُ عنه عبدالله بن محمّد القاضي؟ فقال: حدّثنا إسماعيل بن الصفّار، حدّثنا موسى بن الحسن، حدّثنا حفص بن عمر، حدّثنا شعبة به.

ثم قال إسماعيل الصفّار: حدّثنا به موسى كذا، ثمّ رجع إلينا في المجلس الثاني معه كتابه، فقال: أخطأتُ، إنّما حدّثنا حفصُ بن عمر، عن هشام الدستوائي، عن أبي الزبير، عن جابر"(٣).

يقول الشيخ طارق عوض الله حفظه الله: "فواضح جدا من كلام الخليلي؛ أنّه لا يقصد من قوله: **شعبة لا يروي عن أبي الزبير شيئا** إعلالَ الحديث بالانقطاع؛ وإلاّ فما معنى قوله: **هذا خطأ من موسى بن الحسن**، لاسيما؛ وأنّ شعبة لا يحدّث إلاّ بما كان مسموعا له.

---

(١) من كلام الشيخ طارق عوض الله وفقه الله. الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات: (ص/٢٧٣). وينظر الكتاب نفسه للوقوف على أمثلة على ذلك من صنيع الأئمة النقاد: (ص/٢٧٧-٢٨١). وهذا النوع من العلل جنس مختلف عن غيره، فأردت ذكره في هذا الموضع لبيان الفرق بينه وبين ما يعل بعدم السماع.

(٢) الإرشاد: (٢/٤٩٥).

(٣) المصدر نفسه. ويراجع علل الدارقطني: (١٣/٣٤٤).

وإنّما مراده: أنّ موسى بن الحسن أخطأ حيثُ جعل الحديث من حديث شعبة عن أبي الزبير، وأنّ الصواب أنّ الحديث من حديث غيره – وهو الدستوائي – عن أبي الزبير، واستدلّ على وقوع هذا الخطأ بأنّ **شعبة لا يروي عن أبي الزبير شيئا**، فغرابة الإسناد دليله على خطأِ الراوي الذي جاء به، فلا شأن للانقطاع هاهنا"[(١)].

وممّا يدل أيضا على أنّ هذا هو المراد من كلام الخليلي، أنّه روى بعد هذا الحديث حديثا آخر عن شعبة، عن أبي الزبير، ولم يشر إلى عدم صحة سماع شعبة من أبي الزبير، وإنّما أعلّه بوقوع الخطأ من الراوي عن شعبة.

قال رحمه الله: "حدّثنا الحسن بن عبد الرزاق وَجماعة، قالوا: حدّثنا علي بن إبراهيم القطان، حدّثنا محمّد بن يونس، حدّثنا محمّد بن الحارث العَتكي، حدّثنا شعبة، عن أبي الزبير، عن جابر: أنّ النّبيّ ﷺ قال: «**اللهمّ اغفر للمحلّقين**». قيل: يا رسول الله! والمقصّرين؟ فأعاد، فقال: «**اللهمّ اغفر للمحلّقين**». فقيل: يا رسول الله! والمقصرين؟ يقول ذلك ثلاثا، ثمّ قال في الرابعة: «**والمقصّرين**». هذا انفرد به هذا الشيخ عن شعبة، وليس هو بالمشهور من أصحابه"[(٢)].

فواضح جدا من كلامه رحمه الله تخطئة هذا الشيخ، وهو محمّد بن الحارث في جعله الحديث من حديث شعبة بن الحجاج من هذا الوجه[(٣)].

وقد عدّ الإمام العقيلي حديث شعبة، عن أبي الزبير من منكرات محمّد بن الحارث، فقال رحمه الله: "لا يتابع عليه... هذا يروى بغير هذا الإسناد من غير هذا الوجه بأسانيد جياد"[(٤)].

---

(١) الإرشادات: (ص/٢٧٤-٢٧٥).

(٢) الإرشاد: (٤٩٦/٢).

(٣) أجمع الأئمة على ضعف محمّد بن الحارث، ومنهم من قال: مجهول. ينظر: الجرح والتعديل: (٢٣١/٧)، والضعفاء الكبير: (٤٧/٤)، وميزان الاعتدال: (٥٠٤/٣)، ولسان الميزان: (٤٢/٧-٤٣).

(٤) الضعفاء الكبير: (٤٧/٤). وقد أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الحج، باب: الحلق والتقصير عند الإحلال، حديث رقم: [١٧٢٧] من حديث مالك، عن نافع، عن ابن عمر. ومسلم في كتاب الحج، باب: تفضيل الحلق على التقصير وجواز التقصير، حديث رقم: [١٣٠١] من حديث مالك وغيره، عن نافع، عن ابن عمر، وأخرجه من حديث أبي هريرة ﷺ حديث رقم: [١٣٠٢].

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "والمحفوظ عن شعبة بغير هذا السند"(١).

المثال الثاني:

قال رحمه الله: "أخبرني أبو بكر ابن عبدان الحافظ فيما كتب إليَّ، حدّثنا عبدالله بن شاهين، حدّثنا محمّد بن يزيد السّلمي، حدّثنا الحسين بن الوليد، حدّثنا أبو حنيفة، عن سُهَيْل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال النّبيّ ﷺ: «**من كان مصليّا بعد الجمعة، فليصلّ بعدها أربعا**». هذا **خطأ أخطأ فيه من روى عن الحسين**، ولا يعرف لأبي حنيفة عن سهيل.

سمعتُ أبا علي عبدالرحمن بن محمّد النيسابوري يقول: لمّا سمعتُ من ابن عبدان حديث أبي حنيفة، عن سهيل، رجعتُ إلى البصرة، فقال لي علي بن محمّد بن موسى (غلام عُبَيْدٍ بالبصرة): يا أبا علي! سمعتَ من ابن عبدان حديث أبي حنيفة، عن سُهيل؟ فقال: نعم. فتبسّم، وقال: قال لي أبو العباس ابن عُقْدَة: إنّما وقع هذا **الغَلَطُ** على من روى عن الحسين بن الوليد؛ فلم يلقَ الحسينُ أبا حنيفةَ، فهذا لا يُفرَحُ به"(٢).

لم أقف – رغم طول بحث – على هذه الرواية، ولكن الشاهد منها أنّ الخليلي رحمه الله "لا يعلُّ الحديث بالانقطاع بين أبي حنيفة وسهيل، وإن كان استغرب روايته عنه؛ وذلك لقوله: أخطأ فيه من روى عن الحسين، فقوله هذا يدل على أنّ الخطأ عنده ممّن دون موضع الانقطاع... وقول ابن عقدة: **لم يلق الحسينُ أبا حنيفة** – مع أنّ الحسينَ صرّح بالسماع من أبي حنيفة في الحديث – يدلّ على أنّه لم يقصد إعلال الحديث بالانقطاع، بل هو يوهِّمُ من روى الحديث عن الحسين، ويراه خطأ في موضعين:

الأوّل: في روايته الحديث عن أبي حنيفة، عن سهيل.

والثاني: في روايته له عن الحسين بن الوليد، عن أبي حنيفة.

---

(١) لسان الميزان: (٤٣/٧). وقد أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الحج، باب: تفضيل الحلق على التقصير، حديث رقم: [١٣٠٣] عن شعبة، عن يحيى بن الحصين، عن جدّته: أنّها سمعت النّبيّ ﷺ في حج الوداع دعا للمحلقين ثلاثا، وللمقصرين مرّة.

(٢) الإرشاد: (٨٠٣/٢).

وقد استدلّ على وقوع الخطأ في الموضعين، بعدم معرفة الراوي بالأخذ عمّن فوقه في الإسناد"[١].

المبحث الثاني: الجنس الثاني: أن يكون الحديث مرسلا من وجه رواه الثقات الحفاظ، ويُسند من وجه آخر ظاهره الصحة، وله علة تمنع صحة المسند:

المطلب الأوّل: مثاله عند الحاكم النيسابوري:

قال رحمه الله: "حدّثنا أبو العباس محمّد بن يعقوب، قال حدّثنا العباس بن محمّد الدوري، قال: حدّثنا قبيصة بن عقبة، عن سفيان، عن خالد الحذّاء وعاصم، عن أبي قلابة، عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**أرحم أمتي أبو بكر، وأشدّهم في دين الله عمر، وأصدقهم حياء عثمان، وأقرأُهم أُبَيْ بن كعب، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل، وإنّ لكل أمة أمينا، وإنّ أمين هذه الأمة أبو عبيدة**»... وهذا من نوع آخر علته، فلو صحّ بإسناده لأُخرج في الصحيح. إنّما روى خالد الحذّاء، عن أبي قلابة أنّ رسول الله ﷺ قال: «**أرحم أمتي**» مرسلا، وأسند ووصل: «**إنّ لكلّ أمّة أمينا، وأبو عبيدة أمين هذه الأمة**». هكذا رواه البصريّون الحفّاظ عن خالد الحذّاء وعاصم جميعا، فأُسقط المرسل من الحديث، وخُرِّج المتصل بذكر أبي عبيدة في الصحيحين"[٢].

المطلب الثاني: أمثلة هذا الجنس من العلل عند الخليلي.

لقد أعلَ الخليلي رحمه الله جملة من الأحاديث بهذه العلة، أذكر منها الأمثلة الآتية:

المثال الأوّل:

قال رحمه الله عند ترجمة أبي عاصم النبيل – وهو ثقة إمام –[٣]: "حدثني محمّد بن سليمان ابن يزيد الفامي، حدثنا محمّد بن صالح بن عبدالله الطبري، حدثنا ابنُ الجَهْضَمي، قال: قالوا لأبي

(١) الإرشادات: (ص/٢٧٥-٢٧٧). وأخرجه الخليلي من حديث سفيان عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة. الإرشاد: (٩٢٩/٣). ويراجع علل الدارقطني: (١٩١/٨).

(٢) معرفة علوم الحديث: (ص/٣٦٥-٣٦٦). ويراجع المستدرك على الصحيحين: كتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم (٥١٩/٣) حديث رقم: [٥٨٥٤]، ومسند البزار (البحر الزخار): (٢٥٩/١٣) حديث رقم: [٦٧٨٦]، والسنن الكبرى للبيهقي: (٢١٠/٦)، وفتح الباري لابن حجر: (٩٣/٧)، وأحاديث معلة ظاهرها الصحة للشيخ مقبل الوادعي: (ص/٥٧).

(٣) لقد ذكر رحمه الله تعليل الحديث المسند مختصرا: (١٦٥/١-١٦٦) وسأورد منه ما أحتاجه لبيان العلة.

عاصم في حديثه عن مالك، عن الزهري، **عن سعيد بن المسيّب وأبي سلمة**، عن أبي هريرة **أنّ النّبيّ ﷺ قضى بالشفعة فيما لم يقسم**: إنّ الناس يخالفونك عن مالك لا يقولون: عن أبي هريرة؟ فقال: سمعته من مالك حين قدم علينا مكة، فسألوا أبا جعفر المنصور أن يسأل مالكا يُحدِّثهم، فأمره أن يحدّثنا، هاتوا من سمع معي في ذلك الوقت[(١)]. **هذا في الموطأ مرسل، وأسنده أبو عاصم**"[(٢)].

ثمّ ذكر رحمه الله الرواية المتصلة بأسانيد مختلفة إلى أبي عاصم أنّه قال: حدثنا مالك بن أنس، عن الزهري، **عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة**، قال: **قضى النّبيّ ﷺ بالشفعة فيما لم يقسم، فإذا حدت الحدود فلا شفعة**.

ثمّ قال رحمه الله: "زاد محمّد بن حماد، عن أبي عاصم، قال: حديث سعيد مرسل، وحديث أبي سلمة مسند[(٣)].

وهذا في الموطأ من جميع الروايات مرسل".

ثمّ ذكر متابعتين لأبي عاصم في رواية الحديث مسندا، إحداهما متابعة **عبدالملك بن عبدالعزيز بن أبي سلمة الماجشون**، والثانية متابعة **يحيى بن إبراهيم بن أبي قُتَيْلة**.

---

(١) الإرشاد: (٢/٥٢١-٥٢٤). وقد روى هذه القصة بصورة أوضح الإمام البيهقي في السن الكبرى: (٦/١٠٤) بسنده إلى علي بن نصر بن علي – وهو الجَهضَمي –، قال: قالوا لأبي عاصم في حديثه عن مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيّب وأبي سلمة، عن أبي هريرة في الشفعة، فقال: هاتوا مَن سمعه مِن مالك في الوقت الذي سمعته أنا، قدم علينا أبو جعفر المنصور بمكة، فاجتمع إليه الناس وسألوه أن يأمر مالكا أن يحدثهم، فأمره فحدّث بمكة، فسمعنا من مالك في ذلك الوقت". في التمهيد لابن عبد البر: (٧/٤٠) أنّ الذي سأل أبا عاصم هو الإمام علي ابن المديني رحمه الله، وأنّ أباصم سمع من مالك أيام أبي جعفر المنصور بمنى.

(٢) أخرجه مالك في الموطأ كتاب الشفعة، باب: ما تقع فيه الشفعة: (٤/١٠٣١) برقم: [٢٦٣٣ أعظمي].

(٣) هذا أحد الأسانيد التي ذكرها، قال: "وحدثنا محمّد بن إسحاق الكيساني، حدثنا العباس بن الفضل بن شاذان الرازي، حدثنا محمّد بن حماد الطّهراني، حدثنا أبو عاصم". الإرشاد: (٢/٥٢١-٥٢٤). ويراجع سنن الترمذي: (٤/١٢٥) كتاب الشفعة باب: إذا وقعت الحدود فلا شفعة، والسنن الكبرى للبيهقي كتاب الشفعة، باب: الشفعة فيما لم يقسم: (٦/١٠٤).

ثمّ أشار إلى أنّ الإمام البخاري رحمه الله أخرج حديث الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر بن عبدالله – رضي الله عنهما –"(١).

هذا الحديث حديث الزهري، وقد اختلفَ عليه أصحابُه اختلافا شديدا، ورواه مالك عنه واختُلِف عليه أيضا كما ذكر الخليلي.

والظاهر أنّه يميل إلى تصحيح إرسال حديث الزهري من رواية مالك مطلقا لا ذكر فيه لأبي هريرة؛ لأنّه بعدما ذكر قصة الاعتراض على أبي سلمة، قال عقبها: "**هذا في الموطأ مرسل، وأسنده أبو عاصم**"، ثم لما أورد الرواية المتصلة بمختلف طرقها، قال في بعضها: "زاد محمّد بن حماد عن أبي عاصم، قال: حديث سعيد مرسل، وحديث أبي سلمة مسند. **وهذا في الموطأ من جميع الروايات مرسل**".

وفي هذا إشارة منه رحمه الله إلى أنّ ما ذكره من روايات مسندة مخالفة لما أخرجه الإمام مالك نفسه في الموطأ، ويؤكد ذلك أنّ "**الأثبات من أصحاب مالك رحمة الله عليهم إنّما رووه عن مالك منقطعا**، لم يرفعوه إلى أبي هريرة رضي الله عنه"(٢).

ولذلك قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "اختلف على الزهري في هذا الإسناد، فقال مالك: عنه، عن أبي سلمة، وابن المسيّب مرسلا، كذا رواه الشافعي وغيره.

ورواه أبو عاصم، والماجشون عنه، فوصله بذكر أبي هريرة... ورواه ابن جريج عن الزهري كذلك، لكن قال: عنهما، أو عن أحدهما...

والمحفوظ روايته عن أبي سلمة عن جابر موصولا، وعن ابن المسيّب عن النّبيّ ﷺ مرسلا، وما سوى ذلك شذوذ ممّن رواه"(٣).

---

(١) الإرشاد: (٢/٥٢١-٥٢٤).

(٢) من كلام الإمام أبي جعفر الطحاوي رحمه الله. شرح معاني الآثار: (٤/١٢١). وقد ذكر الدارقطني ممّن رواه مرسلا عن سعيد وأبي سلمة من أصحاب مالك: أبا مصعب الزهري، والقعنبي، والشافعي، وابنَ وهب، ووكيعا، والحجبي عبدالله بن عبدالوهاب، والنفيلي عبدالله بن محمّد بن علي، وسعيد بن منصور. وممّن رواه من أصحابه مرسلا عن أبي سلمة وحده: محمّد بن الحسن. وممّن رواه عنه من أصحابه مرسلا عن سعيد بن المسيّب وحده: أحمدَ ابنَ يونس، ومنجاب بن الحارث، وعمرو بن مرزوق، وأبا عامر العقدي، وروح بن عبادة، وأبا أحمد الزنبيري. إلاّ أنّه رجّح رواية الرفع. ينظر كتاب العلل: (٩/٣٣٩-٣٤٠).

(٣) فتح الباري: (٤/٤٣٦-٤٣٧).

وهذا الذي ذكره الحافظ يتفق مع صنيع الخليلي، فبعدما ذكر الخلاف على حديث مالك، قال: "والبخاري أخرج في الصحيح حديثَ الزهري عن أبي سلمة عن جابر، وهو متفق عليه"(١).

وليس مراده أنّ الحديث أخرجه البخاري ومسلم، إذ هو من أفراد البخاري دون مسلم بهذا اللفظ(٢)، بل المقصود أنّ حديث مالك فيه اضطراب واختلاف(٣)، وأمّا حديث جابر فقد اتفق الأئمة على روايته من حديث **معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر بن عبدالله** رضي الله عنهما، قال: **قضى النّبيّ ﷺ بالشفعة فيما لم يقسم، فإذا حدت الحدود فلا شفعة**(٤).

وهذا التعليل موافق لما ذكره رحمه الله قبل ذلك، حيث قال: "**هذا ممّا يتفرد به أبو عاصم مسندا مجودا، والناقلون**(٥) **رووه عن مالك، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة مرسلا عن النّبي ﷺ، ليس فيه أبو هريرة**. وتابع على ذلك أبا عاصم عبدُالملك بن الماجشون، ويحيى بنُ أبي قتيلة، من أهل مصرَ **وليسا بذاك**... **ورواه معمر بن راشد، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر، عن النّبيّ ﷺ، وهو المحفوظ المخرج في صحيح البخاري وغيره**"(٦).

---

(١) الإرشاد: (٢/٥٢٣).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب البيوع، باب: الشفعة: (٢/٤٦ نووي) عن أبي الزبير عن جابر ﷺ، قال: "قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كلّ شِرْكة لم تُقْسَم رَبْعةٍ أو حائطٍ، لا يَحِلُّ له أن يبيع حتى يُؤذن شريكه، فإن شاء أخذ، وإن شاء ترك، فإذا باع و لم يؤْذِنه فهو أحقّ به".

(٣) قال الإمام البيهقي رحمه الله: "فالذي يعرف بالاستدلال أنّ من هذه الروايات – أي الروايات المرسلة والمرفوعة المتقدمة – أنّ ابن شهاب الزهري ما كان يشك في روايته عن أبي سلمة عن جابر عن النّبيّ ﷺ، كما رواه عنه معمر وصالح بن أبي الخضر، وعبد الرحمن بن إسحاق، ولا في روايته عن سعيد بن المسيّب عن النّبيّ ﷺ مرسلا، كما رواه عنه يونس بن يزيد الأيلي. وكأنّه كان يشك في روايته عنهما عن أبي هريرة، فمرة أرسله عنهما، ومرة وصله عنهما، ومرة ذكره بالشكّ في ذلك". السنن الكبرى: (٦/١٠٤).

(٤) قال الشيخ الألباني رحمه الله: "فلعله من أجل ذلك – أي الاختلاف – أعرض الشيخان عن روايته من طريق مالك بسنده عن أبي هريرة". إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: (٥/٣٧٣).

(٥) وقع تصحيف هنا، ففي طبعة عامر أحمد: (ص/٩)، ووليد متولي: (ص/٣٣) "والباقون".

(٦) المصدر السابق: (١/١٦٥-١٦٦). ويراجع علل ابن أبي حاتم: (٤/٢٩٤-٢٩٥) فقد حكم على شطر الحديث الثاني وهو قوله: "فإذا وقعت الحدود فلا شفعة" بالإدراج.

وقد أخرج الخليلي الحديث من طريق عكرمة بن عمار، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا وقعت الحدود فلا شفعة**»، ثم قال رحمه الله: "تفرد به عكرمة، عن يحيى، ليس إلاّ هكذا، وفي الصحيح: من حديث معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر"(١).

المثال الثاني:

قال رحمه الله: "حديث سوق الجنة: يرويه هشام بن عمّار، عن ابن أبي العشرين، عن الأوزاعي، عن عبدة، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ... الحديث بطوله.

ورواه أصحاب الأوزاعي، عن الوليد بن يزيد وغيرِه مرسلا، يقول: نبئتُ أنّ أبا هريرة.

ولا يتابع ابن أبي العشرين عن الأوزاعي بالاتصال إلى النّبيّ ﷺ"(٢).

الظاهر أنّ هذا من أوهام الحافظ الخليلي رحمه الله؛ فقد روى الأئمة الحديثَ في مصنفاتهم عن عبدالحميد بن حبيب بن أبي العشرين، عن الأوزاعي، عن حسان بن عطية، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة رضي الله عنه(٣).

وبغض النظر عن وهم الخليلي، فإنّه رحمه الله أعلّ هذه الرواية التي ظاهرها الصحة، فقد تفرد ابن أبي العشرين بروايتها عن الأوزاعي متصلة، وقد وثقه أحمد، وأبو زرعة، وأبو حاتم الرازي

---

(١) المصدر السابق: (٨١٢/٢). قال البخاري: "مضطرب في حديث يحيى بن أبي كثير". وقال أبو داود عن عكرمة: "ثقة، وفي حديثه عن يحيى بن أبي كثير اضطراب". وقال النسائي: "ليس به بأس إلاّ في حديثه عن يحيى بن أبي كثير". وقال أبو حاتم الرازي: "في حديثه عن يحيى بن أبي كثير بعض الأغاليط". ينظر الجرح والتعديل: (١٠/٧)، والكامل لابن عدي: (٢٧٢/٥)، وتهذيب الكمال: (٢٦١/٢٠)

(٢) المصدر نفسه: (٤٤٧/١).

(٣) أخرجه الترمذي في السنن في أبواب صفة الجنة، باب: ما جاء في سوق الجنة: (٣٠٨/٤) حديث رقم: [٢٥٤٩]، وابن ماجة في السنن كتاب الزهد، باب: صفة الجنة حديث رقم: [٤٣٣٦]، وابن حبان في صحيحه، كتاب إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة، باب: وصف الجنة وأهلها: (٤٦٦/١٦) حديث رقم: [٧٤٣٨]، والعقيلي في الضعفاء: (٧٩٨/٣) فقرة رقم: [١٠٠٠].

في رواية، وذكره ابن حبان في الثقات[١]. بينما رواها غير ابن أبي العشرين مرسلة، وهو ما رجحه الخليلي[٢].

المثال الثالث:

قال رحمه الله: "حدّثنا محمّد بن سليمان بن يزيد الفامي، حدّثني أبي، حدّثنا محمّد بن صالح الأشج الهمداني، حدّثنا عبدالصمد بن حسان، حدّثنا سفيان الثوري، عن إبراهيم بن ميسرة، عن طاووس، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لم يُرَ للمتحابّين مثلُ النكاح**»[٣]. هذا جوّده عبدُالصمد والمؤمّلُ بن إسماعيل، عن سفيان. ورواه غيرهما عن سفيان، عن طاووس[٤] مرسلا. ورواه محمّد بن مسلم الطائفي، عن إبراهيم مجوّدا"[٥].

وقال في موضع آخر: "هذا أسنده عبدالصمد ومؤمّل بن إسماعيل وغيرهما. رواه سفيان، عن إبراهيم، عن طاووس مرسلا. ورواه محمّد ين مسلم الطائفي، عن إبراهيم مسندا، كرواية عبدالصمد، ومؤمل عن سفيان"[٦].

---

(١) وقد ضعفه دُحيم، وقال ابن معين والعجلي: لا بأس به. وقال البخاري: ربما يخالف في حديثه. وقال النسائي: ليس بالقوي. ينظر ترجمته: سؤالات ابن الجنيد لابن معين: (ص/٣٠٦)، والتاريخ الكبير: (٤٥/٦)، والجرح والتعديل: (١١/٦)، والثقات لابن حبان: (٤٠٠/٨)، وتهذيب الكمال: (٤٢٠/١٦).

(٢) ينظر علل الدارقطني: (٢٧٥/٧) فقرة رقم: [١٣٤٨].

(٣) أخرجه هكذا مسندا من حديث عبد الصمد بن حسان: أبو الحسين محمّدُ بنُ أحمد الصيداوي في معجم الشيوخ: (ص/٢٤٤) ترجمة رقم: [٢٠٠]، وأبو القاسم يوسف بن محمّد المهرواني في الفوائد المنتخبة (المهروانيات): (ص/٢٥٣) حديث رقم: [١٦٥].

وأخرجه مسندا من حديث مؤمّل بن إسماعيل: البزّارُ في المسند: (١٣١/١١) حديث رقم: [٤٨٥٧].

(٤) هنا سقط قوله: "عن إبراهيم، عن طاووس". كما في طبعة عامر أحمد: (ص/٢١٤)، ووليد متولي: (ص/٢٦٧).

(٥) الإرشاد: (٦٥٣/٢).

(٦) المصدر نفسه: (٩٤٧/٣). هكذا ورد النص في النسخة التي حققها الدكتور محمّد سعيد عمر إدريس، والظاهر أنّ فيها سقط، لأنّه لا يؤدي المعنى الذي أراده المصنف رحمه الله، وعليه فينبغي أن يزاد في النص كلمة (عن) فيكون هكذا: "هذا أسنده عبدالصمد ومؤمّل بن إسماعيل. وغيرهما رواه عن سفيان عن إبراهيم، عن طاووس مرسلا". وهذا يؤكده النص الأوّل. بالإضافة إلى أنّ في كثير من نصوص الكتاب تغيّر المعنى بسبب وضع علامات التنقيط في غير محلّها، فلعلّه أن يكون خطأ مطبعيا.

فهذا الحديث رواه عبدالصمد ومؤمّل، وقد وثقهما جمع من الأئمة[١]، فأسنداه ولكنهما أخطآ في ذلك، وقد بيّن الحافظ الخليلي رحمه الله خطأهما بالإشارة إلى الرواية المرسلة المحفوظة عن سفيان، عن إبراهيم بن ميسرة، عن طاووس مرسلا[٢].

قال الخطيب البغدادي رحمه الله: "لم يَروِ هذا الحديث كذا موصولا عن سفيان الثوري إلاّ عبدُالصمد بن حسان، وتابعه مؤمّلُ بنُ إسماعيل. ورواه غيرهما عن سفيان مرسلا، ولم يذكر ابن عباس في إسناده، وهو الصواب"[٣].

هذه بعض الأمثلة من كلام الحافظ الخليلي لهذا الجنس من العلل التي ذكرها شيخه الحاكم النيسابوري، وقبل الحديث عن الجنس الثالث من العلل عند الحاكم، أوّد بيان منهج الحافظ الخليلي عند تعارض الوصل مع الإرسال، لما لهذه الجزئية من صلة بمسألة زيادة الثقة، فأقول:

إنّ هذا الجنس الثاني من أجناس العلل هو في حقيقة الأمر فرع من فروع زيادة الثقة[٤]، وبتتبعي لصنيع الحافظ الخليلي تبيّن لي أنّه لا يرجح ما وصله الثقة مطلقا، وهذا يعني أنّه لا

---

(١) فأمّا عبدالصمد بن حسان فهو أبو يحيى الخراساني، ويقال له: خادم سفيان. ، وثقه: العجلي، وقال أبو حاتم الرازي: صالح الحديث صدوق، وذكره ابنُ حبان في الثقات، وقيل تركه أحمد، ولا يصح. توفي رحمه الله سنة إحدى أو ثنتي عشرة ومائتين. ينظر ترجمته: الطبقات الكبرى: (٣٧٩/٩)، والتاريخ الكبير: (١٠٥/٦)، والجرح والتعديل: (٥١/٦)، وميزان الاعتدال: (٦٢٠/٢)، والسير: (٥١٧/٩).

وأمّا مؤمّل بن إسماعيل، فهو أبو عبدالرحمن مولى آل عمر بن الخطاب ﷺ وأصله من البصرة. وثقه ابن معين وبخاصة في الثوري، والعجلي وقال: كثير الغلط، وقال أبو حاتم: صدوق شديد في السنة كثير الخطأ يكتب حديثه، وأثنى عليه أبو داود مع نسبته إلى بعض الوهم، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما أخطأ. توفي رحمه الله سنة (٢٠٦هـ). ينظر ترجمته: الطبقات الكبرى: (٦٣/٨)، والجرح والتعديل: (٣٧٤/٨)، والثقات: (١٨٩/٩)، وسير أعلام النبلاء: (١١٠/١٠).

(٢) رواها عن سفيان مرسلة: أبو خيثمة كما عند أبي يعلى في المسند: (١٣٢/٥) حديث رقم: [٢٧٤٧]، والحميديُّ كما عند العقيلي في الضعفاء: (١٢٧٧/٤)، وقال: "هذا أولى"، وأحمدُ بنُ أبان كما عند البزار في المسند: (١٣٢/١١) حديث رقم: [٤٨٥٨]، وقال البزار رحمه الله: "والحديث إنّما هو مشهور لمحمّد بن مسلم، عن إبراهيم، عن طاووس، عن ابن عباس، عن النّبيّ ﷺ. وحديث مؤمل لا نعلم أحدا رواه عن الثوري غيره موصولا فيما اتصل بنا عن رجل ثقة". ولعل الحافظ الخليلي أشار إلى اشتهار الحديث عن محمّد بن مسلم عندما أورد روايته.

(٣) تخريج الفوائد المنتخبة (المهروانيات): (ص/٢٥٤).

(٤) يقول الدكتور حمزة عبدالله المليباري وفقه الله: "هذه المسألة قائمة على زيادة الثقة بقدر كبير؛ ذلك أنّه إذا كان الثقة هو الذي وصل الإسناد المرسل، فإنّ وصله يعدّ زيادة في السند حيث رواه غيره مرسلا، وكذلك إذا روى ⇦

يصحح زيادة الثقة مطلقا، وإنّما تارة يرجّح الوصل، وتارة يرجّح الإرسال، وتارة أخرى يصحح الوجهين، وكلّ ذلك قائم على القرائن، والدليل على ذلك الآتي:

قال رحمه الله تعالى: "... فالعلة تقع للأحاديث من أنحاء شتى لا يمكن حصرها، فمنها: أن يرويَ الثقاتُ حديثا مرسلا، وينفرد به ثقةٌ مسندا. فالمسند صحيح وحجة، ولا تضره علّة الإرسال".

هذا النص ظاهره يفيد ترجيح الرواية المتصلة مطلقا، إلاّ أنّ المثال الذي ذكره لا يؤيد هذا الظاهر فيما ظهر لي، وهو الحديث الآتي:

روى أصحاب مالك في الموطأ[(١)]، عن مالك، قال: بلغنا عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ قال: «**للمملوك طعامه وشرابه، ولا يُكلَّفُ من العمل ما لا يطيق**». ورواه إبراهيمُ بنُ طهمان الخراساني، والنعمانُ بنُ عبدالسلام الأصبهاني، عن مالك، عن محمّد بن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ. حدّثناه الحسينُ بنُ حَلْبَس، حدّثنا عبدالله بن محمّد بن زياد النيسابوري ببغداد – قال الخليلي: وهو ثقة حافظ فقيه، أخذ العلم عن إسماعيل بن يحيى المزني وغيره من أصحاب الشافعي، وكان الدارقطني يفتخر به – حدّثنا أحمد بن حفص، حدّثنا أبي، حدّثنا إبراهيم بن طهمان، حدّثنا مالك، عن محمّد بن عجلان.

وحدّثناه محمّد بن علي بن عمر، والقاسم بن علقمة، قالا: حدّثنا عبدالرحمن بن أبي حاتم، حدّثنا محمّد بن عامر بن إبراهيم، حدّثنا أبي، حدّثنا النعمان بن عبدالسلام، حدّثنا مالك، عن محمّد بن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ... الحديث.

فقد صار الحديث بتبيين الإسناد صحيحا يُعتمد عليه، وهذا من الصحيح المبيّن بحجة ظهرت"[(٢)].

الحديث الموقوف مرفوعا، فيكون رفعه زيادة في السند إذا رواه غيره موقوفا على الصحابي". زيادة الثقة في كتب مصطلح الحديث: (ص/٤٣-٤٤).

(١) في الاستئذان، باب: الأمر بالرفق بالمملوك: (٥/١٤٢٧) برقم: [٨٠٩ أعظمي]، ولكن بلفظ: «للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف، ولا يُكلَّف من العمل إلاّ ما يطيق». ولعلّ هذا من أوهام الخليلي التي أشار إليها الذهبي.

(٢) الإرشاد: (١/١٦٠-١٦٥). وهذا الحديث رواه الإمام مالك متصلا من وجه آخر. قال حافظ المغرب أبو عمر ابن عبدالبر رحمه الله تعالى: "وهذا الحديث محفوظ مشهور من حديث أبي هريرة، وقد رواه مالك مسندا عن ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة". التمهيد: (٢٤/٢٨٣). وليس مقصود ابن عبدالبر أنّ مالكا رواه مسندا في الموطأ، ⇦

فتبّين – إذن – أنّ الخليلي رحمه الله صحح الرواية التي أوصلها النعمان بن عبدالسلام وإبراهيم بن طهمان وهما ثقتان[١]، بناء على منهج علمي، وأدلة صحيحة يشهد لها الواقع الحديثي، بعيدا عن إطلاق ترجيح الوصل على الإرسال لمجرد ثقة الراوي المسنِد للرواية.

ثمّ إنّ قول الخليلي: "وكان مالك رحمه الله يرسل أحاديث لا يبيّن إسنادها، وإذا استقصى عليه مَن يتجاسر أن يسأله، ربّما أجابه إلى الإسناد". فيه أنّ إرسال الإمام مالك للحديث ووصله إنّما هو اختيار منه، وليس أنّ من زاد فرواه مسندا يكون مخالفا، إذ الكل ثابت عنه رحمه الله، ولعل هذا أيضا تفسير لقوله قبل ذلك: "فالمسند صحيح وحجة، ولا تضره علة الإرسال"[٢].

وإنّما مراده أنّ جماعة رووه عن مالك بالسند المتصل خارج الموطأ كما سيأتي عن الحاكم النيسابوري، وقد ذكر الخليلي منهم: إبراهيم بن طهمان الخراساني، والنعمان بن عبدالسلام الأصبهاني (١/١٦٤).

(١) فأمّا النعمان فهو: الإمام مفتي أصبهان أبو المنذر النعمان بن عبدالسلام بن حبيب الأصبهاني وأصله من نيسابور. وثقه الحاكم النيسابوري، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتم الرازي: محله الصدق. توفي رحمه الله سنة ثلاث وثمانين ومائة. ينظر ترجمته: التاريخ الكبير: (٨/٨٠) ترجمة رقم: [٢٢٥١]، والجرح والتعديل: (٨/٤٤٩) ترجمة رقم: [٢٠٦١]، والثقات لابن حبان: (٩/٢٠٩)، والمستدرك على الصحيحين كتاب النكاح: (٨/٢٠٢) حديث رقم: [٢٧٦٩]، والسير: (٨/٤٤٩)، وتهذيب الكمال: (٢٩/٤٥١).

وأما إبراهيم بن طهمان فهو أبو سعيد الخراساني الهروي. وثقه ابن المبارك، وابن راهويه، وابن معين، وأحمد، وأبو حاتم، وأبو داود، وغيرهم. وذكره ابن حبان في الثقات ولكن توقف فيه. وقال الحافظ: ثقة يغرب.. من السابعة. رمي بالإرجاء وقيل رجع عنه، وذكر أبو الصلت عبدالسلام بن صالح الهروي أنّه لم يرد بالإرجاء المذهب الخبيث أنّ الإيمان قول بلا عمل، وأن ترك العمل لا يضر بالإيمان، وإنما أراد أنّه يرجو لأهل الكبائر الغفران. توفي ابن طهمان رحمه الله سنة بضع وستين ومائة. ينظر ترجمته: تاريخ ابن معين برواية الدوري: (٤/٣٥٥) فقرة رقم: [٤٧٤٩]، والتاريخ الكبير: (١/٢٩٤) ترجمة رقم: [٩٤٥]، والثقات: (٦/٢٧)، والضعفاء الكبير للعقيلي: (١/٥٦)، وتهذيب الكمال: (٢/١٠٨)، وتقريب التهذيب: (ص/٩٠) ترجمة رقم: [١٨٩].

(٢) وهذا يذكرنا بقول حافظ المغرب أبي عمر ابن عبدالبر رحمه الله في معرض كلامه عن مرسلات الموطأ، قال رحمه الله: "والإرسال قد تبعث عليه أمور لا تضيره: مثل أن يكون الرجل سمع ذلك الخبر من جماعة عن المُعزى إليه الخبر، وصحّ عنده، ووقر في نفسه، فأرسله عن ذلك المعزى إليه، علما بصحة ما أرسله. قد يكون المُرسِلُ للحديث نسي من حدّثه به، وعرف المُعزى إليه الحديث، فذكره عنه فهذا أيضا لا يضر، إذا كان أصل مذهبه أن لا يأخذ إلاّ عن ثقة، كمالك وشعبة. و تكون مذاكرة فربما ثقل معها الإسناد وخفّ الإرسال، إمّا لمعرفة المخاطَبين بذلك الحديث واشتهاره عندهم، أو لغير ذلك من الأسباب الكائنة في معنى ما ذكرناه". التمهيد: (١/١٧).

فتصحيح الخليلي للرواية المتصلة مبني على صحة ثبوتها عن الإمام مالك رحمه الله، قال أبو داود رحمه الله: "هذا الحديث إنّما يرويه ابن عجلان، عن بكير بن عبدالله بن الأشج، عن ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة. ولكن هكذا قال مالك".

وتعقبه ابن عبدالبر رحمه الله بقوله: "هو كما قال أبو داود، إلاّ أنا قد وجدنا الثوري تابع مالكا على ذلك.

حدّثنا سعيد بن نصر، حدّثنا أحمد بن دحيم، حدّثنا يحيى بن محمّد بن صاعد، حدّثنا الحسين ابن الحسن المروزي، حدّثنا ابن المبارك، أخبرنا سفيان، عن محمّد بن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ، قال: «**للمملوك طعامه وكسوته، ولا يكلف من العمل إلاّ ما يطيق**»"[(١)].

فمقصود الخليلي رحمه الله أنّ الرواية المرسلة لا تضر،ولا تكون سببا لإعلال الرواية المتصلة، والقدح في صحتها، لأنّ كليهما ثابت عن الإمام مالك رحمه الله[(٢)].

والدليل على أنّ كلامه ينبغي أن يحمل على هذا المعنى، أنّه رحمه الله ذكر مباشرة بعد حديث مالك مثالا أعل فيه ما أوصله الثقة، وهو ما سبق ذكره كمثال ثالث للجنس الثاني من أجناس العلل[(٣)].

---

(١) التمهيد: (٢٨٣/٢٤). وقول أبي داود رحمه الله مقتبس منه أيضا.

(٢) وفي كلام ابن عبدالبر ما يشعر بضعف رواية مالك، وأنّ المحفوظ حديث ابن عجلان، عن بكير، عن عجلان، عن أبي هريرة ﷺ. ينظر التمهيد: (٢٨٥/٢٤)، ويراجع علل الدارقطني: (١٣٣/١١).

(٣) وهنا في حقيقة الأمر يُمكن أن يُطرح إشكالٌ وهو أنّه قال في المثال المشار إليه: "ومثله أيضا"، أي ومثل حديث مالك في المملوك، حديث أبي عاصم النبيل أن وصله للحديث مقبول ما دام أنّه ثقة إمام، فكيف يقال أنّه أعلّ الحديث و لم يقبل زيادة هذا الإمام العظيم؟ والجواب كالآتي: إنّ الخليلي في مقدمة كتابه ضرب أمثلة ليستدل بها على غيرها كما قال رحمه الله، فمثل بحديث مالك لقبول وصل الثقة وقد أرسله غيره من الثقات، ومثّل بحديث أبي عاصم النبيل لرد ما زاد فيه الثقة مخالفا لغيره من الثقات. ثمّ إنّه لّما أورد متابعة لحديث أبي عاصم من رواية عبدالملك ابن الماجشون، ويحيى بن أبي قتيلة، قال: "وليسا بذاك". وهذا دليل على رده للرواية المرسلة من الثقة، وبخاصة أنّه قال بعد ذلك: "ورواه معمر بن راشد، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر، عن النّبيّ ﷺ ، وهو المحفوظ المخرّج في صحيح البخاري وغيره". والمحفوظ عند نقاد الحديث يقابل كل ما فيه خطأ، فمن الصعوبة بمكان حمل كلامه على تصحيح الزيادة مع وجود ألفاظ التعليل التي ذكرها. فيكون معنى قوله هنا: "ومثله أيضا" أي ومثله أيضا في وجود العلة في الحديث، والله أعلم.

ومن الأدلة أيضا قوله رحمه الله: "حدّثنا جدّي، وابن علقمة، وعلي بن عمر الفقيه، قالوا: حدّثنا عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، حدّثنا محمّد بن عبدالله بن ميمون الإسكندراني، حدّثنا الوليد بن مسلم، حدّثنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر: **أنّ النّبيّ ﷺ رأى في بعض مغازيه امرأةً مقتولةً فأنكر ذلك، ونهى عن قتل النساء والصبيان.**

لم يُسنده عن ابن عمر من حديث مالك إلاّ الوليدُ بنُ مسلم، وإسحاقُ بنُ سليمان الرازي، والناقلون رووه في الموطأ عن مالك، عن نافع، عن النّبيّ ﷺ مرسلا"(١).

وقال في موضع آخر عند ترجمة الوليد بن مسلم أنّه يتفرد بحديث، ثم ذكر الحديث نفسه بالسند ذاته، ثم قال: "تابع الوليدَ إسحاقُ بن سليمان الرازي، وفي الموطأ عن مالك، عن نافع، عن النّبيّ ﷺ مرسل"(٢).

فالظاهر من كلامه رحمه الله أنّه أعلّ الرواية التي أسندها الوليد بن مسلم، وإسحاق بن سليمان وهما – ثقتان –(٣)، وذلك لمخالفتهما أكثر رواة الموطأ.

---

(١) الإرشاد: (٢٦٥/١). روى الحديث مسندا الإمامُ محمّد بن الحسن الشيباني رحمه الله في موطئه: (ص/٢٨٢) حديث رقم: [٨٦٨]، وقد جاءت الرواية مرفوعة أيضا في الموطأ برواية يحيى الليثي بتحقيق فؤاد عبدالباقي، في كتاب الجهاد، باب: النهي عن قتل النساء والصبيان في الغزو برقم: [٩]، وهذا خطأ، والصحيح ما أثبته الأعظمي في موطأ يحيى الليثي بتحقيقه: (٦٣٥/٣) برقم: [١٦٢٦]. قال الإمام ابن عبدالبر رحمه الله: "هكذا رواه يحيى عن مالك، عن نافع مرسلا". التمهيد: (١٣٥/١٦). وينظر الاستذكار: (٥٨/١٤).

(٢) المصدر نفسه: (٤٤٢/١). وينظر غرائب حديث مالك لأبي الحسين ابن المظفر: (ص/٢١٦-٢١٨).

(٣) فأمّا الوليد بن مسلم، فهو: أبو العبّاس القرشي الدمشقي. كان عالما بحديث الأوزاعي، وثقه ابن سعد، وأبو مسهر، والعجلي، ويعقوب بن شيبة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتم: صالح الحديث. إلاّ أنّه قد عيب على الوليد التدليس، فإذا صرح بالتحديث فهو حجة. توفي رحمه الله سنة خمس وتسعين ومائة. ينظر: الطبقات الكبرى: (٤٧٥/٩)، والتاريخ الكبير: (١٥٣/٨)، والجرح والتعديل: (١٦/٩)، والثقات: (٢٢٢/٩)، وتهذيب الكمال: (٨٦/٣١)، والسير: (٢١١/٩)، وشرح علل الترمذي: (٦٠٨/٢).

وأمّا إسحاق بن سليمان، فهو: أبو يحيى الكوفي الرازي. وثقه ابن سعد، وأحمد، والعجلي، والنسائي، والحاكم، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتم: صدوق لا بأس به. توفي رحمه الله سنة تسع وتسعين ومائة. ينظر ⇦

ومن الأمثلة أيضا، قوله رحمه الله: "حدّثني عليُّ بن أحمد بن صالح المقرئ، حدّثنا الحسنُ بن علي الطوسي، حدّثنا الفضل بن خُرَّم اليشكري الهروي، حدّثنا مالك بن سليمان، حدّثنا شعبة وَإسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، قال: قال النّبيّ ﷺ: «**لا نكاح إلاّ بوليّ**»(١). لم يُسنده عن شعبة إلاّ مالك، ويزيد بن زُريع(٢)، والنعمان بن عبدالسلام(٣)، ومؤمّل ابن إسماعيل(٤) **جميعا** بين شعبة وسفيان، وأسنداه، فأمّا الباقون من كبار أصحاب سفيان وشعبة رووا عنهما، عن أبي بردة، عن النّبيّ ﷺ مرسلا"(٥).

ترجمته: الطبقات الكبرى: (٣٨٥/٩)، والتاريخ الكبير: (٣٩١/١)، والجرح والتعديل: (٢٢٣/٢)، ومعرفة الثقات للعجلي: (ص/٢١٨)، والثقات: (١١١/٨)، وسؤالات السجزي للحاكم: (ص/١٨٨)، وتهذيب الكمال: (٤٢٩/٢).

(١) أخرج الحديثَ مرفوعا من طرق مختلفة عن أبي إسحاق أحمدُ: (٣٩٤،٤١٣/٤)، وأبو داود في السنن: كتاب النكاح: باب في الولي، حديث رقم: [٢٠٨٥]، والترمذي في السنن أيضا: كتاب النكاح، باب: ما جاء لا نكاح إلاّ بوليّ، حديث رقم: [١١٠١]، والحاكم في المستدرك: (٢٠٢/٢) برقم: [٢٧٦٩]، وغيرهم.

(٢) أخرجه الدارقطني في السنن: (٣١٣/٤) حديث رقم: [٣٥١٨] عن شعبة وحده.

وقد سبق بيان أنّ النعمان بن عبدالسلام، ومؤمّل بن إسماعيل ثقتان. وأمّا يزيد بن زريع، فهو الإمام أبو معاوية البصري. وثقه يحيى القطان، وابن سعد، وابن معين، وأحمد، وأبو حاتم، وأبو زرعة وغيرهم. توفي رحمه الله سنة اثنتين وثمانين ومائة. ينظر الطبقات الكبرى: (٢٩٠/٩)، وتاريخ ابن معين برواية الدارمي: (ص/٦٤)، والتاريخ الكبير: (٣٣٥/٨)، والثقات: (٦٣٢/٧)، والجرح والتعديل: (٢٦٣/٩)، وتهذيب الكمال: (١٢٧/٣٢). وأمّا مالك ابن سليمان، فهو الهروي قاضي هراة. وصفه الخليلي بأنّه كبير، وقال الذهبي: صدوق، بينما لم يعرفه أبو حاتم الرازي، وضعفه الدارقطني، وقال العقيلي: فيه نظر، وقال ابن حبان: واه. ينظر: الجرح والتعديل: (٢١٠/٨)، والضعفاء الكبير: (١٧٣/٤)، والثقات: (١/٩)، والمغنى في الضعفاء: (١٤٠/٢)، وميزان الاعتدال: (٤٢٧/٣). وقد طنّ الحافظُ ابنُ حجر رحمه الله مالكَ بنَ سليمان هو النهشلي فأخطأ، وسبب خطئه ما ورد عند ابن حبان في الثقات من نسبة النهشلي إلى هراة. ينظر: الثقات: (١٦٥/٩)، ولسان الميزان: (٤٤٠/٦)، وطبقات المدلسين لابن حجر: (ص/٥٧).

(٣) عند الحاكم في المستدرك: (٢٠٢/٢)، والبيهقي في السنن الكبرى: (١٠٩/٧) عن شعبة وسفيان. وقال الحاكم رحمه الله: "قد جمع النعمان بن عبدالسلام بين الثوري وشعبة في إسناد هذا الحديث ووصله عنهما، والنعمان بن عبدالسلام ثقة مأمون، وقد رواه جماعة من الثقات عن الثوري على حدة، وعن شعبة على حدة فوصلوه، وكل ذلك مخرّج في الباب الذي سمعه مني أصحابي".

(٤) أخرجه الروياني في مسنده: (٣٠٣/١) حديث رقم: [٤٤٨] عن سفيان وحده. قال الإمام البيهقي رحمه الله: "وقد روي عن مؤمل بن إسماعيل، وبشر بن منصور، عن الثوري موصولا، ويزيد بن زريع عن شعبة موصولا، والمحفوظ عنهما غير موصول". السنن الكبرى: (١٠٩/٧). ويراجع علل الدارقطني: (٢٠٧/٧-٢٠٨).

(٥) الإرشاد: (٨٧١/٣). الظاهر من كلام الخليلي هذا أنّ روايتي شعبة وسفيان أسندهما مالك بن سليمان، ويزيد ابن زريع، والنعمان بن عبدالسلام، ومؤمّل بن إسماعيل. إلاّ أنّ هذا ليس مراد الخليلي رحمه الله، وإنّما مراده أن حديث شعبة رواه مالك ويزيد، وأمّا حديث الثوري فرواه النعمان ومؤمل. وهذا هو الواقع والمخرج في كتب ⇦

و لم أقف – فيما بين يدي من مراجع – على من أخرج الحديثَ بالسند الذي ذكره الخليلي إلاّ الحافظُ ابنُ المقرئ في معجمه عن شعبة وحده، والحافظ أبو عمر ابن عبدالبر قارنا بين إسرائيل وسفيان، والخطيبُ البغدادي في تاريخه جمعا بين شعبة وإسرائيل بن يونس كما عند الخليلي.

قال الحافظ أبو بكر ابن المقرئ رحمه الله: "حدّثنا أحمد بن محمّد بن الليث أو نصر الهروي بمكة، ثنا أبو العباس الفضل بن عبدالله اليشكري، ثنا مالك بن سليمان، ثنا شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى أنّ النّبيّ ﷺ قال: **لا نكاح إلاّ بوليّ**"(١).

وقال الدارقطني رحمه الله: "حدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا ابن أبي دليم. **وحدثنا** عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قالا: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا موسى ابن معاوية، قال: حدثنا وكيع، عن **إسرائيل وسفيان**، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة بن موسى(٢)، عن أبيه، عن النّبيّ ﷺ ...". الحديث(٣).

وقال الخطيب البغدادي رحمه الله: "أخبرنا محمّد بن علي بن يعقوب الواسطي، قال: أخبرنا محمّد بن الحسن بن جعفر بن محمّد البَحِيري النيسابوري... قال: حدثنا أبو العباس محمّد بن محمّد بن سعيد البَحِيري، قال: حدثنا الفضل بن عبدالله، قال: حدثنا مالك بن سليمان، قال: حدثنا **شعبة وإسرائيل**، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة بن أبي موسى، عن أبيه، عن النّبيّ ﷺ...". الحديث(٤).

الأئمة، بالإضافة أنّ الخليلي قال بعد ذلك: "وأسنداه"، أي أنّ النعمان بن عبدالسلام ومؤمل بن إسماعيل أسندا رواية الثوري وحده دون شعبة، ولو كان مقصوده أنّ هؤلاء الأربعة كلهم رواه عن شعبة والثوري معا، لقال: وأسندوه. وبهذا يُعلم أن كلمة (جميعا) الواردة في النص المحقق خطأ، وإنما الصحيح أن تكون: (جمعا) ليعود الضمير على النعمان ومؤمل. وفي نظري أن هذا اللبس في فهم كلام الخليلي رحمه الله إنما يرجع إلى سوء استعمال علامات التنقيط، والله أعلم.

ومن الجدير بالذكر أنّني لم أقف على كتاب جمع بين شعبة والثوري من حديث مؤمل، بل رواه عن مؤمل وحده عن الثوري الروياني في مسنده، كما سبق.

(١) المعجم: (ص/١١٣) حديث رقم: [٥٨٤].

(٢) الصحيح: ابن أبي موسى كما هو ظاهر.

(٣) التمهيد: (١٩/٨٨).

(٤) تاريخ بغداد: (٢/٦١٨) ترجمة رقم: [٥٩٧].

هذا الحديث هو حديث الإمام أبي إسحاق السبيعي رحمه الله تعالى، رواه عنه بعض الأئمة مسندا عن أبي بردة، عن أبيه أبي موسى الأشعري ﷺ، عن النّبي ﷺ.

ورواه عنه آخرون مرسلا عن أبي بردة، عن النّبيّ ﷺ.

فممّن رواه عنه مسندا: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، وأبوه يونس بن أبي إسحاق، وشريك بن عبدالله، وقيس بن الربيع، وزهير بن معاوية، وغيرهم.

وممّن رواه عنه مرسلا: شعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري، وهو الصحيح عنهما.

قال الإمام أبو عيسى الترمذي رحمه الله: "وروى شعبة والثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن النّبيّ ﷺ: **لا نكاح إلاّ بوليّ**.

وقد **ذكر بعض أصحاب سفيان**: عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى. **ولا يصح**"(١).

وقال الإمام الدارقطني رحمه الله: "رواه شعبة واختلف عنه، فرواه النعمان بن عبدالسلام، ويزيد بن زريع – واختلف عنه – عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى...

وخالفهم محمّد بن المنهال، والحسين المروزي، وغيرهما، فرووه عن يزيد بن زيع، عن شعبة مرسلا. وكذلك قال أصحاب شعبة عنه، **وهو المحفوظ**...(٢)

واختلف عن الثوري، فرواه النعمان بن عبدالسلام، وبشر بن منصور، وجعفر بن عون، ومؤمل بن إسماعيل، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى.

وأرسله أصحاب الثوري عن الثوري، منهم: أبو نعيم، وغيره"(٣).

فالصحيح المحفوظ عن شعبة والثوري ما رواه الأثبات من أصحابهما عن أبي بردة مرسلا، وإسناد الحديث عنهما خطأ من بعض الرواة، وهذا ما عبّر عنه الخليلي بقوله: "لم يُسنده عن شعبة إلاّ مالك، ويزيد بن زُريع.

---

(١) السنن: (٢/٣٩٤).

(٢) وهو قول البخاري وابن مهدي. ينظر سنن البيهقي: (٧/١٠٨)، والتمهيد لابن عبدالبر: (١٩/٨٩).

(٣) العلل: (٧/٢٠٧-٢٠٨)..

والنعمان بن عبدالسلام، ومؤمل بن إسماعيل **جميعا** بين شعبة وسفيان وأسنداه.

فأمّا الباقون من كبار أصحاب سفيان وشعبة رووا عنهما، عن أبي بردة، عن النّبيّ ﷺ مرسلا".

وأمّا رواية إسرائيل بن يونس، عن أبي إسحاق فهي مسندة عند الخليلي من دون شكّ[١]، ولهذا لّما ذكر الحديث مقرونا بينه وبين شعبة تكلم في رواية شعبة دون رواية إسرائيل.

فالخلاصة: أنّ الحديثَ مسندٌ عند الخليلي من رواية إسرائيل بن يونس، عن جدّه أبي إسحاق السبيعي، عن أبي بردة، عن أبيه أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، عن النّبيّ ﷺ[٢].

وأمّا من رواية شعبة بن الحجاج وسفيان الثوري، فالصحيح عنهما: عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن النّبيّ ﷺ مرسلا.

ولا شكّ أنّ الحافظ الخليلي رحمه الله إنّما أعلّ رواية شعبة وسفيان بالإرسال، لدلالة القرائن على ذلك، وسلامة رواية إسرائيل مسندة من أيّ قادح، فلو كان رحمه الله يرى قبول زيادة الثقة مطلقا لرجح الرواية المسندة[٣].

---

(١) قال الحاكم النيسابوري رحمه الله: "فأمّا إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق الثقة الحجة في حديث حدّه أبي إسحاق، فلم يختلف عنه في وصل هذا الحديث". المستدرك: (٢/٢٠٢).

(٢) يراجع سنن الترمذي: (٢/٣٩٣-٣٩٤)، والمستدرك للحاكم: (٢/٢٠٢-٢٠٣) للوقوف على صحة حديث إسرائيل.

(٣) قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: "ومن تأمل ما ذكرته عرف أنّ الذين صححوا وصله لم يستندوا في ذلك إلى كونه زيادة ثقة فقط، بل للقرائن المذكورة المقتضية لترجيح رواية إسرائيل الذي وصله على غيره". فتح الباري: (٩/١٨٢). والحقيقة أنّ مسألة الوصل والإرسال في هذا الحديث محتملة، إلاّ أنّ القصد من إيراد هذا المثال هو للدلالة على أنّ الخليلي قد يضعف ما زاده الراوي وإن كان ثقة، ولعل في هذا أيضا رد على أستاذنا الدكتور حمزة المليباري في نسبة القول بقبول زيادة الثقة مطلقا للخليلي. ينظر الحديث المعلول: (ص/١٧-١٨).

المبحث الثالث: الجنس الثالث: أن يكون الحديث محفوظا عن صحابي، فيُروى عن غيره لاختلاف بلاد رواته:

إنّ "اختلاف بلدان الرواة ليس جنسا بحدّ ذاته، بل هو سبب من أسباب العلة والـــوهم"(١)، وممّا اطرد أنّ رواية أهل بلد ما بعضهم عن بعض تكون أتقن من رواية الغرباء عنهم، فالمدنيون مثلا إذا رووا عن الكوفيين زلقوا، كما قال الحاكم النيسابوري رحمه الله(٢).

المطلب الأوّل: مثاله عند الحاكم النيسابوري.

وقد مثّل الحاكم لهذا الجنس من العلل بالآتي:

قال رحمه الله: "حدّثنا أبو العباس محمّد بن يعقوب، قال: حدّثنا محمّد بن إسحاق الصّغاني، قال: حدّثنا ابن أبي مريم، قال: حدّثنا محمّد بن جعفر بن أبي كثير، عن موسى بن عقبة، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبيه: أنّ رسول الله قال: «**إنّي لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم مائة مرّة**»... وهذا إسناد لا ينظر فيه حديثي إلاّ علم أنّه من شرط الصحيح، والمدنيون إذا رووا عن الكوفيون زلقوا.

حدّثنا أبو جعفر محمّد بن صالح بن هانئ، قال: حدّثنا يحيى بن محمّد بن يحيى، قال: حـــدّثنا أبو الربيع، قال: حدّثنا حماد بن زيد، عن ثابت البناني، قال: سمعت أبا بردة يُحدّث عن الأغـــرّ المزني(٣) – وكانت له صحبة – قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنّه ليُغانُ على قلبي، فأستغفر الله في اليوم مائة مرّة**»... رواه مسلم بن الحجاج في الصحيح عن أبي الربيع، وهو الصحيح المحفوظ، ورواه الكوفيون أيضا: مسعر وشعبة وغيرهما، عن عمرو بن مرّة، عن أبي بردة هكذا"(٤).

---

(١) الدكتور أبو بكر كافي. منهج الإمام أحمد في التعليل: (ص/١٦٧-١٦٨).

(٢) ينظر معرفة علوم الحديث: (ص/٣٦٦).

(٣) ويقال الجهني. وقد جزم الإمام أبو عمر ابن عبدالبر بأنّ الأغر المزني والجهني واحـــد. كمـــا في الاســـتيعاب: (ص/٦٤). وينظر: طبقات ابن سعد: (١٧١/٨)، والتاريخ الكبير: (٤٣/٢)، ومعجم الصحابة للبغوي: (١٢٤/١)، ومعجم الصحابة لابن قانع: (٥٠/١)، وأسد الغابة: (٢٥٩/١)، والإصابة: (١٩٦/١).

(٤) معرفة علوم الحديث: (ص/٣٦٦-٣٦٧). ويراجع التاريخ الكبير: (٤٣/٢-٤٤)، وعلل الدارقطني: (٢٦/٢-٢٧)، و(٢١٦/٧-٢١٧).

المطلب الثاني: أمثلة هذا الجنس من العلل عند الخليلي.

ومن الأمثلة على هذا الجنس من العلل عند الخليلي الآتي:

المثال الأوّل:

قال رحمه الله: "حدّثني محمّد بن عبدالله بن النّديم الرازي الفقيه – من أصحاب ابن أبي هريرة–، حدّثنا عبدالصمد بن علي، حدّثنا عبدالله بن أحمد بن حنبل، حدّثنا أبو بكر ابن خلاّد، عن يحيى بن سعيد، قال: كان سفيان الثوري إذا أخطأ واحد في حديث يقول: تَعِسْتَ! فحدّثنا يوما عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر: أنّ النّبيّ ﷺ قال: «**لا تصحبُ الملائكةُ رُفقةً فيها جرس**». فقلتُ: تعستَ! فقال: وما ذاك يا فتى؟ قلتُ: حدّثنا عبيدالله، عن نافع، عن أبي الجرَّاح[(١)]، عن أم حبيبة، عن النّبيّ ﷺ بذلك. فقال: صدقتَ يا أبا سعيد صدقتَ"[(٢)].

ففي هذا بيان لوهم وقع فيه سفيان الثوري رحمه الله، إذ جعل الحديث من مسند ابن عمر، وقد خالفه يحيى القطان، ومحمّد بن بشر العبدي، وإبراهيم بن طهمان، وعلي بن مسهر، وإسماعيل بن زكريا، فرووه عن أبي الجراح، عن أم حبيبة رضي الله عنها[(٣)].

المثال الثاني:

قال رحمه الله: "مكي بن إبراهيم أبو السكن البلخي: ثقة متفق عليه... وأخطأ مكي بالريّ في حديث حدّثنيه القاسم بن علقمة، حدّثنا ابن أبي حاتم، حدّثنا محمّد بن عمّار بن الحارث، حدّثنا مكي **ح** وحدّثني عبدالصمد بن أحمد بن خَنْبَش الخولاني الحمصي، حدّثنا أحمد بن زكريا المقدسي، حدّثنا محمّد بن حماد الطهراني، حدّثنا مكيّ بن إبراهيم، عن نافع، عن ابن عمر: **أنّ النّبيّ ﷺ صلّى على النجاشي، فكبّر عليه أربعا.**

---

(١) وقيل الجراح. ينظر علل الدارقطني: (٢٨٢/١٥).

(٢) الإرشاد: (٢٣٦/١-٢٣٧).

(٣) ينظر علل الدارقطني: (٢٨٣/١٥). وقد ذكر أنّ القطان، والعبدي، وابن طهمان رووه عن عبيدالله، عن نافع، عن سالم، عن أبي الجراح، عن أم حبيبة. بينما أسقط علي بن مسهر، وإسماعيل بن زكريا سالما.

وهذا أخطأ فيه مكيّ من حفظه بالريّ، قاله أبو زرعة الرازي[١]. وصوابه: مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ"[٢].

فهذا الحديث كما هو واضح من كلام الخليلي رحمه الله محفوظ عن أبي هريرة ﷺ، وقد وهم مكي بن إبراهيم فجعله من مسند عبدالله بن عمر رضي الله عنهما[٣].

المثال الثالث:

قال رحمه الله: "في حديث الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ: «**لا تسبّوا أصحابي**» اختلاف.

قد رواه شريكٌ، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن رجل من أصحاب النّبيّ ﷺ.

ورواه أبو الأحوص، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد، عن النّبيّ ﷺ، وكذلك جريرُ ابن عبدالحميد، ويقدمان على شريك، والحديث حديثهما. والذي رواه عن أبي هريرة فهو خطأ"[٤].

في هذا المثال ذكر الخليلي رحمه الله الخلاف على الأعمش، وصحح رواية أبي الأحوص وجرير عنه، عن أبي صالح، عن أبي سعيد، ومن جعله في مسند أبي هريرة أو غيره من الصحابة ﷺ فقد أخطأ[٥].

---

(١) ينظر علل ابن أبي حاتم: (٥٦٦/٣) مسألة رقم: [١٠٩١].

(٢) المصدر السابق: (٢٧٤/١-٢٧٥).

(٣) ينظر علل الدارقطني: (٣٥٣/٩)، (٣٢٢/١٢)، وقد ذكر الخطيب البغدادي رحمه الله أنّ مكي بن إبراهيم رجع فرواه عن مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة ﷺ. ينظر تاريخ بغداد: (٢١٢/٩)، (١٧١/١٠)، (١٤٥/١٥). وسيأتي بيان اعتماد الخليلي على قرينة سلوك الجادة للدلالة على الخطأ عند الكلام على قرائن التعليل.

(٤) الإرشاد: (٥٦٢/٢).

(٥) ينظر علل ابن أبي حاتم: (٣٥٤/٦) مسألة رقم: [٢٥٨٥]، وعلل الدارقطني: (١٠٦/١٠-١٠٧)، (١٥١/١١). هذا ما رجّحه الخليلي، ولعلّه يقصد بقوله: "والذي رواه عن أبي هريرة فهو خطأ" مسلم بن الحجاج؛ فإنّه أخرج الحديث في صحيحه: كتاب فضائل الصحابة، باب: تحريم سبّ الصحابة، حديث رقم: [٢٥٤٠] مسندا من رواية أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، أبي هريرة ﷺ مرفوعا. قال المزّي رحمه الله: "رواه مسلم عن يحيى ابن يحيى، وأبي بكر، وأبي كريب، ثلاثتهم عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، ووهم عليهم ⇦

المثال الرابع:

قال رحمه الله: "حدثنا محمّد بن عبدالله الحاكم، حدّثنا الحسن بن محمّد بن عمران الصّغاني بِمَرْو، حدّثنا أبو رجا محمّد بن حمدويه، حدّثنا حامد بن آدم، حدّثنا أبو غانم يونس بن نافع، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «**العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه**».

لم نكتبه من حديث أبي الزبير إلاّ بهذا الإسناد، وليس هذا بالحجاز من حديث أبي الزبير. سألتُ عنه الحاكم، فقال: عندي أنّه خطأ، وإنّما يُعرف هذا من حديث ابن عباس، عن النّبيّ ﷺ.

أخرجه البخاري من حديث أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس(١)، ورواه عن أيوب: الثوريُّ وغيرُه. وبعض أصحاب الثوري رواه عنه، عن أيّوب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس. والصحيح المحفوظ عن عكرمة"(٢).

فهذا الحديث يرى الحافظ الخليلي رحمه الله أنّه محفوظ عن ابن عباس رضي الله عنهما برواية عكرمة عنه، وليس هو من حديث جابر رضي الله عنه.

وهو أيضا ما ذهب إليه أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان، فقد قالا رحمهما الله جوابا على سؤال ابن أبي حاتم لهما: عن حديث سفيان، عن أيوب، عن سعيد بن جبير: "هذا خطأ، أخطأ فيه قبيصة؛ إنّما هو: أيّوب، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النّبيّ ﷺ"(٣).

في ذلك، إنّما رووه عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد، كذلك رواه الناس عنهم... ومن أدلّ دليل على أنّ ذلك وهم وقع منه في حال كتابته لا في حفظه: أنّه ذكر أوّلا حديث أبي معاوية، ثمّ ثنّى بحديث جرير، وذكر المتن وبقية الإسناد عن كل واحد منهما، ثمّ ثلّث بحديث وكيع، ثمّ ربّع بحديث شعبة، ولم يذكر المتن ولا بقية الإسناد عنهما –(أي عن وكيع وشعبة)–، بل قال: عن الأعمش بإسناد جرير وأبي معاوية بمثل حديثهما... فلولا أنّ إسناد جرير وأبي معاوية عنده واحد لما جمعهما جميعا في الحوالة عليهما. والوهم يكون تارة في الحفظ، وتارة في القول، وتارة في الكتابة، وقد وقع الوهم منه ههنا في الكتابة، والله أعلم". تحفة الأشراف: (٣/٣٤٣-٣٤٤). وقد جزم جمعٌ من الأئمة بأنّ حديث أبي هريرة وهمٌ. ينظر فتح الباري لابن حجر: (٧/٣٥).

(١) أخرجه في كتاب الحيل، باب: في الهبة والشفعة، حديث رقم: [٦٩٧٥].

(٢) الإرشاد: (٣/٩١٣-٩١٤).

(٣) العلل: (٦/٦٢٨-٦٢٩). ولم أقف على حديث جابر رضي الله عنه الذي أورده الخليلي رحمه الله رغم طول بحث.

المبحث الرابع: الجنس الرابع: أن يكون الحديث روي بالعنعنة وقد سقط منه رجل كشف عنه طريق آخر محفوظ.

المطلب الأوّل: مثاله عند الحاكم النيسابوري.

قال رحمه الله: "حدّثنا أبو العباس محمّد بن يعقوب، قال: حدّثنا بحر بن نصر، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: أخبرني يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، عن علي بن الحسين، عن رجال من الأنصار: **أنّهم كانوا مع رسول الله ﷺ ذات ليلة، فرُمي بنجم فاستنار**، فذكر الحديث بطوله... علة هذا الحديث: أنّ يونس بن يزيد – على حفظه وجلالة محلّه – قصَّر به، وإنّما هو عن ابن عباس، قال: حدّثني رجال من الأنصار. هكذا رواه ابنُ عيينة، ويونس في سائر الروايات، وشعيبُ بن أبي حمزة، وصالح بن كيسان، والأوزاعي، وغيرهم عن الزهري، وهو مخرّج في الصحيح"(١).

المطلب الثاني: مثال هذا الجنس من العلل عند الخليلي.

ومثال هذا الجنس من العلل عند الخليلي الآتي:

قال رحمه الله عند ترجمة أبي الأحوص محمّد بن حيان البغوي: "ثقة... يتفرد بحديث عن مالك، عن هشيم. حدّثناه محمّد بن الحسين بن الفتح الصفّار، وعمر بن إبراهيم بن كثير المقرئ، قالا: حدّثنا عبدالله بن محمّد بن عبدالعزيز البغوي، حدّثنا جدّي أحمد بن منيع، حدّثنا أبو الأحوص محمّد بن حيان، حدّثنا مالك، عن هشيم بن أبي حازم، عن يعلى بن عطاء، عن عمارة ابن حديد: أنّ النّبيّ ﷺ قال: «**اللهمّ بارك لأمتي في بكورها**». هكذا مرسلا، وإنّما هو: عن عمارة، عن صخر الغامدي. والحديث حديث يعلى، رواه عنه شعبة، وغيره من الكبار"(٢).

فالخليلي رحمه الله يرى بأنّ أبا الأحوص – مع كونه ثقة – قد تفرد برواية هذا الحديث من دون ذكر الصحابي صخر بن وَدَاعة الغامدي ﷺ، والصحيح عنده أنّ الحديث من مسنده(٣).

---

(١) معرفة علوم الحديث: (ص/٣٦٨).

(٢) الإرشاد: (٢٥١/١).

(٣) ينظر المصدر نفسه: (١٥٩/١)، والمعجم الأوسط للطبراني: (٧١/٧). يقول الإمام أبو حاتم الرازي رحمه الله: "لا أعلم في «اللهم بارك لأمّتي في بكورها» حديثً صحيحً، وفي حديث يعلى، وفيه: عُمارة بن حديد، وهو مجهول، وصخر الغامدي، ليس كلّ أصحاب شعبة يقول: صخر الغامدي، إلاّ رجلان يقولان: عن صخر، وكانت له صحبة، ⇦

وقد أشار الخليلي إلى أنّ شعبة بن الحجاج وغيره من الأئمة قد رووه بزيادة صخر الغامدي ﷺ. فقد رواه شعبة(١)، وهشيم بن أبي حازم(٢)، وسفيان الثوري(٣)، والنعمان بن ثابت(٤): عن يعلى، عن عمارة، عن صخر ﷺ مرفوعا(٥).

المبحث الخامس: الجنس الخامس: أن يكون الراوي عن شخص أدركه وسمع منه، لكن لم يسمع منه أحاديث معينة، فإذا رواها عنه من غير ذكر الواسطة ظهرت علتها، وهي عدم سماع تلك الأحاديث.

المطلب الأوّل: مثاله عند الحاكم النيسابوري.

فأمّا مثال هذا الجنس عند الحاكم فهو كالآتي:

قال رحمه الله: "حدّثنا أبو العباس محمّد بن يعقوب، قال: حدّثنا محمّد بن إسحاق الصّغاني، قال: حدّثنا رَوْحُ بن عبادة، قال: حدّثنا هشام بن أبي عبدالله، عن يحيى بن أبي كثير، عن أنس ابن مالك: أنّ النّبيّ ﷺ كان إذا أفطر عند أهل بيتٍ، قال: «**أفطر عندكم الصائمون، وأكل**

ولا تعلم له حديثً غير هذا الحديث". العلل لابنه: (٦/٤٠-٤١) مسألة رقم: [٢٣٠٠/أ]. والملاحظ أنّ الإمام أبو حاتم استعمل هنا لغة ربيعة بحذف ألف التنوين، كما نبه على ذلك فريق تحقيق العلل، وهذه اللغة استعملها الإمام أبو حاتم الرازي في مواضع عديدة من كتاب العلل.

(١) أخرجه أحمد في المسند: (٢٤/٣٢٥) رقم: [١٥٥٥٨]، (٣٢/١٦٩) برقم: [١٩٤٣٠]، (٣٢/٢٢٧) برقم: [١٩٤٨٠-١٩٤٨١]، وابن حبان في صحيحه: باب: ذكر ما يستحب للمرء أن يكون إنشاؤه الحرب وابتداؤه الأمور في الأسباب بالغدوات تبركا بدعاء المصطفى ﷺ: (١١/٦٣) حديث رقم: [٤٧٥٥]، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب السير، باب: الابتكار في السفر: (٩/١٥١)، والطبراني في الكبير: (٨/٢٨) برقم: [٧٢٧٥].

(٢) أخرجه أحمد في مسنده: (٢٤/١٧٧) برقم: [١٥٤٤٣]، و(٢٤/٣٢٥) برقم: [١٥٥٥٧]، و(٣٢/٢٢٧) برقم: [١٩٤٧٩]، والترمذي في سننه، كتاب: البيوع، باب: ما جاء في التبكير بالتجارة، حديث رقم: [١٢١٢]، وأبو داود في سننه، كتاب الجهاد، باب: في الابتكار في السفر، حديث رقم: [٢٦٠٦]، وابن ماجة كتاب التجارات، باب: ما يرجى من البركة في البكور، حديث رقم: [٢٢٣٦]، وغيرهم.

(٣) أخرجه القضاعي في مسند الشهاب: (٢/٣٤٣) حديث رقم: [١٤٩٣]. وقال الترمذي رحمه الله: "وقد روى سفيان الثوري، عن شعبة، عن يعلى بن عطاء هذا الحديث". (ص/٢١٦).

(٤) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير: (٨/٢٩) برقم: [٧٢٧٧].

(٥) ينظر العلل لابن أبي حاتم: (٦/٤١-٤٢)، وتاريخ بغداد :(٢/٢٩٩)، وفتح الباري لابن حجر: (٦/١١٤).

طعامَكم الأبرارُ، ونزلت عليكم السكينة»... قد ثبت عندنا من غير وجه رؤية يحيى بن أبي كثير أنس بن مالك، إلاّ أنّه لم يسمع منه هذا الحديث، وله علّة:

أخبرنا أبو العباس القاسم بن القاسم السياري وأبو محمّد الحسن بن حَليم المروزيان بمَرْو، قالا: حدّثنا أبو الموجه، قال: أخبرنا عبدان، قال: أخبرنا عبدالله، قال: أخبرنا هشام، عن يحيى ابن أبي كثير، قال: حُدِّثتُ عن أنس أنّ النّبيّ ﷺ كان إذا أفطر عند أهل بيت، قال: «**أفطر عندكم الصائمون، وأكل طعامَكم الأبرارُ، وصلّت عليكم الملائكة**»"[(١)].

المطلب الثاني: أمثلة هذا الجنس من العلل عند الخليلي.

وأمّا أمثلة هذا الجنس من العلل عند الخليلي فمنها الآتي:

المثال الأوّل:

قال رحمه الله: "حديث محمّد بن إسحاق، عن الزهري، عن محمّد بن جبير بن مُطعم، عن أبيه: أنّ النّبيّ ﷺ قال: «**نضَّر الله عبدا**...» [(٢)]. فيه علل واضطراب.

رواه يعلى ومحمّد أبناء عبيد، ويحيى بن سعيد الأموي، ومحمّد بن يزيد الواسطي، وأحمد بن خالد الوهبي، عن ابن إسحاق، عن الزهري نفسه.

ورواه عبدالله بن نُمَيْر، عن محمّد بن إسحاق، عن عبدالسلام بن حرب، عن الزهري.

ورواه يونس بن بكير، عن محمّد بن إسحاق، عن عمرو بن أبي عمرو المدني، عن محمّد بن جبير بن مطعم، عن أبيه.

فقد بان أنّ محمّد بن إسحاق لم يسمع هذا من الزهري، وإنّما دلّس فيه، ورواه صالح بن كيسان، عن الزهري"[(٣)].

---

(١) معرفة علوم الحديث: (ص/٣٧١). ويراجع علل الدارقطني: (٣٧/٨)، (١٥١/١٢). وقد ذكر غير واحد من أئمة النقد أنّ يحيى بن أبي كثير رأى أنسا ﷺ و لم يسمع منه شيئا. ينظر المراسيل لابن أبي حاتم: (ص/٢٤٠).

(٢) أخرجه ابن ماجة في مقدمة السنن، حديث رقم: [٢٣١]، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: (١٠/٢-١١)، وابن حبان في كتاب المجروحين: (٤/١-٥).

(٣) الإرشاد: (٢٩٠/١-٢٩١).

فقد بيّن الخليلي رحمه الله أنّ محمّد بن إسحاق لم يتلق هذا الحديث من الزهري مباشرة، لأنّ طريق عبدالله بن نمير كشفت أنّ بين محمّد بن إسحاق والزهري: عبدالسلام بن حرب(١).

المثال الثاني:

قال رحمه الله: "روى ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النّبيّ ﷺ: «**ليس على المنتهب، ولا على المختلس، ولا على الخائن قطع**». ويقال: إنّ هذا لم يسمعه من أبي الزبير، لكنّه أخذه عن ياسين الزيات – وهو ضعيف جدا – عن أبي الزبير، وابن جريج يدلس في أحاديث، ولا يخفى ذلك على الحفاظ"(٢).

فهذه إشارة من الخليلي على وهم من ذكر سماع ابن جريج من أبي الزبير.

وقد نص غير واحد من أئمة النقد على أنّ ابن جريج إنّما سمع الحديث عن الزيات وأسقطه.

قال أبو داود رحمه الله بعدما روى حديث ابن جريج من طريقين: "هذان الحديثان لم يسمعهما ابن جريج من أبي الزبير، وبلغني عن أحمد بن حنبل أنّه قال: إنّما سمعهما ابن جريج من ياسين الزيات"(٣).

وقال ابن أبي حاتم الرازي رحمه الله: "سألتُ أبي وأبا زرعة عن حديث رواه ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبدالله، عن النّبيّ ﷺ: «**ليس على مختلس، ولا خائن، ولا منتهب قطع**»؟ فقالا: لم يسمع ابن جريج هذا الحديث من أبي الزبير، يقال: إنّه سمعه من ياسين الزّيّات، عن أبي الزبير. فقالا: قال زيد بن حُباب، عن ياسين: أنا حدّثتُ به ابن جريج، عن أبي الزبير"(٤).

---

(١) قال الدارقطني رحمه الله: "وقال عبدالله بن نمير: عن ابن إسحاق، عن عبدالسلام، عن الزهري، عن محمّد بن جبير، عن أبيه. وقول ابن نمير أشبهها بالصواب". العلل: (٤١٩/٣).

(٢) المصدر السابق: (٣٥٢/١-٣٥٣).

(٣) السنن: كتاب الحدود، باب: القطع في الخُلسة، عقب حديث رقم: [٤٣٩٣]..

(٤) العلل: (١٨٨/٤-١٨٩). وينظر: السنن الكبرى للنسائي: (٣٩/٧) حديث رقم: [٤٧٢١]. و وقد صحح بعض الأئمة رواية ابن جريج، ينظر سنن الترمذي: (١١٨/٣) حديث رقم: [١٤٤٨]، وعلل الدارقطني: (٢١٧/١).

المثال الثالث:

قال رحمه الله[١]: "سمعتُ عبدالله بن محمّد بن علي بن زياد السِّمِّذي النيسابوري: الثقة الرضا، يقول: سمعتُ محمّد بن يعقوب الأموي، يقول: سمعتُ عبدالله بن أحمد بن حنبل، يقول: قلتُ لأبي: إنّ سفيان بن عيينة حدّث عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «**ما نفعني مالُ أحدٍ ما نفعني مالُ أبي بكر**». فأنكره، وقال: من حدَّثك به؟ قلتُ: يحيى بن معين حدّثنا عن سفيان، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة. وقال يحيى: قال رجل لسفيان: من ذكره؟ قال: وائل. قال أبي: نرى وائلا لم يسمع من الزهري، إنّما رواه عن ابنه بكر بن وائل. فأنكره أبي أشدّ الإنكار، وقال: هذا خطأ.

ثمّ حدّثنا أبي، عن عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيّب، قال: قال رسول الله ﷺ... فذكر الحديثَ[٢].

مثل هذا يُحمل على خطأ الشيوخ؛ إنّ وائلا أخطأ فيه. وقد رُويَ هذا عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة[٣].

وحدّثني جدّي، حدّثنا علي بن محمّد بن مهرويه، حدّثنا أحمد بن أبي خيثمة، حدّثنا يحيى بن معين، حدّثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة أنّ النّبيّ ﷺ، قال: «**ما نفعني مال، ما نفعني مال أبي بكر**». فأتبعه ابنُ شيبة صديق له، فقال: هذا الحديث سمعتَه من الزهري؟ قال: لا؛ ولكن حدّثني به وائل بن داود.

قال يحيى بن معين: ووائل بن داود لم يسمعه من الزهري، وإنّما سمعه من ابنه بكر بن وائل. وكان بكر قد رأى الزهري، فصار الحديث معلولا"[٤].

---

(١) هذا المثال في حقيقة الأمر نقل عن الإمامين أحمد وابن معين، وقد مثلت به على هذا الجنس من العلل لحكم الخليلي أيضا على الحديث بالعلة نفسها.

(٢) ينظر العلل ومعرفة الرجال: (٢/٢٤٥).

(٣) أخرجه ابن ماجة في سننه: المقدمة، باب: في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ حديث رقم: [٩٤]، وأحمد في المسند: (١٢/٤١٤) حديث رقم: [٧٤٤٦ الرسالة]، والنسائي في الكبرى: كتاب المناقب، باب: مناقب أصحاب رسول الله ﷺ من المهاجرين والأنصار والنساء، حديث رقم: [٨٠٥٦].

(٤) الإرشاد: (١/٣٧٠-٣٧١). ويراجع علل الدارقطني: (٤/١١٦-١١٧).

بيّن الخليلي رحمه الله من خلال هذه النصوص أنّ حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها معلول بالرغم من أنّ ظاهره الصحة.

ويفهم ممّا أورده أنّ العلة انكشفت بتصريح ابن عيينة تدليسه الحديث عن الزهري، وأنّ وائلا هو مَن ذكره عن الزهري، فأعلّ الإمامان ابن معين وأحمد الحديث بعدم سماع وائل بن داود من الزهري، والصحيح روايته عن ابنه بكر بن وائل.

وبالإضافة إلى هذا الأمر، فقد أشار الخليلي – بما نقل عن الإمام أحمد – إلى أنّ رواية ابن عيينة منكرة ومخالفة لما هو ثابت ومحفوظ من حديث الإمام الزهري، فالصحيح: عن عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيّب مرسلا[١].

المثال الرابع:

قال رحمه الله: "حديث ابن عيينة، عن عبدالملك بن عمير، عن ربعي، عن حذيفة، عن النّبيّ ﷺ: «**اقتدوا باللذين من بعدي**...». رواه عنه الأئمة: الشافعي وغيره.

يقال: سمعه من زائدة، عن عبدالملك، والحديث صحيح معلول؛ لأنّ في بعض الروايات عن عبدالملك، عن مولى لربعي، عن ربعي. وقد رواه مِسْعَرٌ، والثوري، وغيرهما عن عبدالملك"[٢].

فالخليلي يشير إلى أنّ ابن عيينة لم يتلق الحديث من عبدالملك بن عمير مباشرة، وإنما عن زائدة، عنه، وقد ذكر الترمذي رحمه الله في العلل الكبير[٣] أنّ ابن عيينة يروي هذا الحديث، ولا يذكر فيه زائدة في كل وقت.

وقال في السنن[٤]: "كان سفيان بن عيينة يدلّس في هذا الحديث، فربما ذكره عن زائدة، عن عبد الملك بن عمير، وربما لم يذكر فيه عن زائدة".

---

(١) ينظر منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث للدكتور بشير علي عمر: (٦١٧/٢). وقد ذكر الإمام الدارقطني رحمه الله أنّ رواية الزهري عن عروة، عن عائشة محفوظة أيضا. ينظر العلل: (١١٧/١٤).

(٢) المصدر السابق: (١/ ٣٧٨).

(٣) (ص/٣٧١).

(٤) عقب حديث رقم: [٣٦٦٢].

إضافة إلى ذلك، فقد رواه مسعر والثوري، عن عبدالملك، عن مولى لربعي، عن ربعي، عن حذيفة، عن النّبيّ ﷺ – وهو الصحيح –، وهذا يكشف أيضا عن سقوط راو من السند، وهو مولى ربعي[(١)].

وقد أخرج الخليلي حديث الثوري، فقال رحمه الله: "حدّثني حمد بن عبدالله بن محمّد المعدّل بالري، حدّثنا محمّد بن أحمد بن حَنْبَش الرازي، حدّثنا أبو سهل موسى بن نصر، حدّثنا حَكَّام ابن سَلْم، عن سفيان الثوري وَعنبسة بن سعيد، عن عبد الملك بن عُمير، عن ربعي، عن حذيفة... الحديث"[(٢)].

و لم يعلق الخليلي على هذه الرواية، والظاهر أنّه أوردها لبيان علتها، فإنّني لم أجد من أخرج الحديث من رواية عنبسة بن سعيد عن عبد الملك بن عمير، فتكون هذه الرواية من أمثلة ما أعلّه الخليلي رحمه الله بجمع الشيوخ، والله أعلم.

المثال الخامس:

قال رحمه الله: "حدّثنا أحمد بن محمّد بن الحسين الحافظ، حدّثنا عصمة بن محمود بن إدريس البيكندي ببخارى، حدّثنا إسحاق بن إبراهيم بن عمار، وعلي بن الحسين البخاريان، قالا: حدّثنا إسحاق بن حمزة، حدّثنا عيسى بن موسى غنجار، عن خرجة بن مصعب، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة: أنّ رسول الله ﷺ، قال: «**كلّ كلام لا يُبدأُ فيه بحمد الله فهو أقطع**».

هذا لم يسمعه الأوزاعي عن الزهري، وإنّما سمعه من قرّة بن عبدالرحمن بن حيْوئيل. هكذا رواه عن الأوزاعي: ابنُ المبارك، وأبو المغيرة، وابنُ أبي العشرين، وعبيدُالله بن موسى. و لم يروه عن خارجة إلاّ غنجار، وخارجة فيه لين"[(٣)].

---

(١) ينظر علل ابن أبي حاتم: (٦/٤٣٥)، و(٦/٤٤٤)، وسنن الترمذي: (٦/٤٤)، والضعفاء الكبير للعقيلي: (٢/١٥١).

(٢) الإرشاد: (٢/٦٦٥).

(٣) الإرشاد: (٣/ ٩٦٦). وينظر: (١/٤٤٨).

فقد بينّ الخليلي رحمه الله أنّ هذا الحديث الذي رواه الأوزاعي عن الزهري قد سقط منه راو كشفت عنه رواية ابن المبارك وغيره(١).

المبحث السادس: الجنس السادس: أن يكون ثمّ طريق معروفة، ويروي أحد رجالها حديثا من غير تلك الطريق، فيقع الراوي عنه في الوهم، فيرويه من الطريق المعروفة.

المطلب الأوّل: مثاله عند الحاكم النيسابوري.

قال رحمه الله: "أخبرنا أبو جعفر محمّد بن محمّد بن عبدالله البغدادي، قال: حدّثنا يحيى بن عثمان بن صالح السهمي، قال: حدّثنا سعيد بن كثير بن عُفَيْر، قال: حدّثني المنذر بن عبدالله الحزامي، عن عبدالعزيز بن أبي سلمة، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر: أنّ رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاة، قال: «**سبحانك اللهم، تبارك اسمك، وتعالى جدُّك**» وذكر الحديث بطوله. لهذا الحديث علة صحيحة، والمنذر بن عبدالله أخذ طريق المجرَّة فيه.

حدّثنا أبو جعفر محمّد بن عبيدالله العلوي النقيب بالكوفة، قال: حدّثنا الحسين بن الحكم الحِبَري، قال: حدّثنا أبو غسان مالك بن إسماعيل، قال: حدّثنا عبدالعزيز بن أبي سلمة، قال: حدّثنا عبدالله بن الفضل، عن الأعرج، عن عبيدالله بن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب، عن النّبيّ ﷺ **أنّه كان إذا افتتح الصلاة**، فذكر الحديث... وهذا مُخرَّج في صحيح مسلم"(٢).

وقول الحاكم رحمه الله: "أخذ طريق المجرّة" هو للتعبير على هذا الجنس من العلل، وربما قالوا أيضا: "لزم فلان الطريق"(٣)، أو"هذا الطريق كان أسهل عليه"(٤)، أو "جرى على العادة المستمرة"(٥).

---

(١) وقد صحح الدارقطني رواية وكيع، عن الأوزاعي، عن قرة، عن الزهري مرسلا. ينظر العلل: (٣٠/٨)، والسنن: (٤٢٧/١) حديث رقم: [٨٨٣]. ويراجع إرواء الغليل للعلاّمة الألباني: (٢٩/١).

(٢) معرفة علوم الحديث: (ص/٣٧٢-٣٧٣).

(٣) ينظر على سبيل المثال: علل ابن أبي حاتم أرقام المسائل الآتية: [٤٦-٢٨٨-٥٨٢-١٢٨٦-١٨٢٣-٢١٦٢-٢٢٣٧-٢٢٩٦]. ويراجع شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي: (٧٢٦/٢ عتر).

(٤) ينظر على سبيل المثال: الكامل لابن عدي: (٢٠١/١)، (٤١٨/٣)، (٧٨/٤)، (٢٢٩/٦- ٢٨٦). ويراجع معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد للدكتور محمّد ضياء الرحمن الأعظمي: (ص/١١٢).

(٥) استعمل هذه العبارة الخطيب البغدادي رحمه الله. ينظر تاريخ بغداد: (١٠٢/١١).

وهو "أن يكون طريقه معروفة يروي أحد رجالها حديثا من غير تلك الطريق، فيقع مَن رواه مِن تلك الطريق – بناءً على الجادة – في الوهم"(١).

ومن الجدير بالذكر أنّ الحافظ الخليلي رحمه الله لم يستعمل مصطلح سلوك الجادة وما في معناه كقرينة على العلة، وإنّما سلك في ذلك مسلك كثير من الأئمة النقاد، والمتمثل في تفسير الخطأ بذكر الطريق الذي سلك فيه الجادة، ثم إعلاله بالطريق المخالف للجادة.

المطلب الثاني: أمثلة هذا الجنس من العلل عند الخليلي.

ومن أمثلة هذا الجنس من العلل عند الخليلي الآتي:

المثال الأوّل:

قال رحمه الله عند ترجمة يحيى بن سُلَيْم الطائفي: "روى يحيى أيضا عن عبيدالله، وإسماعيل بن أميّة، عن نافع، عن ابن عمر: **أنّ النّبيّ ﷺ نهى عن بيع الولاء، وعن هبته**. وأخطأ فيه، لأنّ هذا رواه عبيدالله وغيره، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، وليس هذا من حديث نافع"(٢).

فالخليلي رحمه الله بيّن خطأ الطائفي برواية الحديث من الطريق المشهورة: نافع، عن ابن عمر، بينما الثابت هو رواية عبدالله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

قال الإمام أبو عيسى الترمذي رحمه الله بعدما أخرج الحديث: "هذا حديث حسن صحيح، لا نعرفه إلاّ من حديث عبدالله بن دينار، عن ابن عمر... وقد روى يحيى بن سُليم هذا الحديث عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن النّبيّ ﷺ أنّه نهى عن بيع الولاء وهبته، وهو وَهْمٌ وَ فيه يحيى بن سُليم.

وروى عبدالوهاب الثقفي، وعبدالله بن نمير، وغير واحد، عن عبيدالله بن عمر، عن عبدالله ابن دينار، عن ابن عمر، عن النّبيّ ﷺ. وهذا أصح من حديث يحيى بن سُليم"(٣).

---

(١) السيوطي، تدريب الراوي: (١/٣٠٦-٣٠٧).

(٢) الإرشاد: (١/ ٣٨٦-٣٨٧).

(٣) السنن: أبواب البيوع، باب: ما جاء في كراهية بيع الولاء وهبته، حديث رقم: [١٢٣٦]. وينظر العلل الكبير: (ص/١٨٢) مسألة رقم: [٣١٨]. وقال الإمام البيهقي رحمه الله: "قال أبو عيسى فيما بلغني عنه: سألتُ عنه ⇦

المثال الثاني:

قال رحمه الله: "حدّثني عثمان بن إسماعيل بن خزيمة الإستراباذي بقزوين، حدّثنا أبو نعيم عبدالملك بن محمّد بن عدي، حدّثنا عمّار بن رجاء، حدّثنا أحمد بن أبي طيبة، حدّثنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «**مفاتيح الغيب خمسٌ لا يعلمهنّ إلاّ الله، ثمّ قرأ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ﴾** [لقمان:٣٤] **الآية**».

لم يروه عن مالك، عن نافع غير أحمد. ورواه أصحاب مالك عنه، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر ، وهو المشهور"(١).

فالحافظ الخليلي رحمه الله يشير هنا أيضا إلى أنّ أحمد بن أبي طيبة روى الحديث من الطريق المشهورة، وهو: مالك، عن نافع، عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما، مخالفا في ذلك الأثبات من أصحاب الإمام مالك، فقد رووه عنه، عن عبدالله بن دينار، عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما، عن النّبيّ ﷺ(٢).

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "قال الدارقطني: ورواه أحمد بن أبي طيبة، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، فوهم فيه إسنادا ومتنا"(٣).

المثال الثالث:

قال رحمه الله عند ترجمة عمّار بن عبد الجبّار المروزي: "روى عن شعبة، عن قتادة، عن أنس ابن مالك: **أُمر بلالٌ أن يشفع الأذان، ويوتر الإقامة**. وهو حديثٌ يُعرف بعبدالملك بن إبراهيم الجُدّي، عن شعبة، ويتفرد به، وخطؤوه في ذلك، فتابعه عمّار هذا فأنكروه عليه.

البخاري، فقال: يحيى بن سُليم أخطأ في حديثه، إنّما هو عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر". السنن الكبرى: (٢٩٣/١٠). ويراجع: علل ابن أبي حاتم: (٥٦٦/٤) مسألة رقم: [١٦٤٥]، والكامل لابن عدي: (٨/٦-٩)، وعلل الدارقطني: (٦١/١٣)، وشرح علل الترمذي: (٣٤١/١ عتر)، وفتح الباري لابن حجر: (٤٣/١٢).

(١) الإرشاد: (٢/ ٧٨٩-٧٩٠).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب: قوله ﴿ٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تَحۡمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ ٱلۡأَرۡحَامُ﴾ [الرعد:٨]، حديث رقم: [٤٦٩٧]. وينظر التمهيد لابن عبدالبر: (٣٧٩/٢٤).

(٣) فتح الباري: (٣٧٥/٨). والمقصود بالخطأ في السند: سلوك الجادة.

حدّثنيه محمّد بن عبد الله الحافظ، حدّثنا علي بن محمّد الحبيبي، حدّثنا عمّار بن عبدالجبّار، عن شعبة به"[١].

فالخليلي رحمه الله يشير إلى أنّ عبد الملك الجدي سلك في هذا الحديث الجادة، فرواه من الطريق المشهورة، وهو: قتادة، عن أنس، وقد تبع عبد الملك على خطئه عمّارُ بن عبدالجبّار، فرواه أيضا على الجادة.

وقد بيّن الخليلي خطأ عبد الملك الجدي في كتاب الفوائد[٢]، فقال رحمه الله: "حدّثنا أبو عبدالله الزبير بن محمّد بن أحمد بن عثمان الزبيري، حدّثنا علي بن محمّد بن مهرويه القزويني، حدّثنا أبو هارون موسى بن محمّد بن كثير الجدي بمدينة السرين، حدّثنا عبدالملك بن إبراهيم الجدي، حدّثنا شعبة، عن قتادة، عن أنس ﷺ، قال: **أُمر بلالٌ أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة**.

لم يروه من حديث شعبة، عن قتادة إلاّ الجُدي، وإنّما المحفوظ من حديث شعبة، عن خالد الحذّاء، وأيّوب عن أبي قِلابة، عن أنس.

وقد روي عن عمّار بن عبد الجبار، عن شعبة، عن قتادة من طريق غير معتبر".

فعبدالملك الجُدي وعمّار بن عبد الجبّار قد سلكا الجادة، بينما الصحيح الثابت من حديث شعبة: عن خالد الخذاء وأيوب السختياني، عن أبي قلابة، عن أنس ﷺ[٣].

قال ابن أبي حاتم الرازي رحمه الله: "سألتُ أبي عن حديث رواه محمّد بن منصور الحوّاز، عن عبدالملك الجُديِّ، عن شعبة، عن قتادة، عن أنس: **أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة؟** قال: هذا خطأ؛ إنّما هو: شعبة، عن خالد،عن أبي قلابة، عن أنس"[٤].

---

(١) المصدر السابق: (٨٩٧/٣).

(٢) (ص/٥١) حديث رقم: [١٤].

(٣) أخرج حديث خالد الحذّاء البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب: الإقامة واحدة إلاّ قوله: قد قامت الصلاة، حديث رقم: [٦٠٦-٦٠٧]. وأخرج حديث أيوب البخاري أيضا في صحيحه، كتاب الأذان، باب: الأذان مثنى مثنى، حديث رقم: [٦٠٥].

(٤) العلل: (٢٥٨/٢-٢٦٠) مسألة رقم: [٣٥٩]. وينظر الكامل لابن عدي: (٢٩٢/٦)، وعلل الدارقطني: (٢٤٣/١٢)، وفتح الباري لابن حجر: (٨٢/٢-٨٤).

المبحث السابع: الجنس السابع أن يروى الحديث مرفوعا من وجه، وموقوفا من وجه آخر.

المطلب الأوّل: مثاله عند الحاكم النيسابوري.

قال رحمه الله: "أخبرنا أحمد بن علي بن الحسن المقرئ، قال: حدّثنا أبو فَرْوَة يزيد بن محمّد ابن يزيد بن سنان الرُّهاوي، قال: حدّثنا أبي، عن أبيه، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، عن النّبيّ ﷺ قال: «**من ضحِك في صلاته يعيد الصلاة، ولا يعيد الوضوء**»... لهذا الحديث علّة صحيحة.

أخبرنا أبو الحسين علي بن عبدالرحمن السّبيعي بالكوفة، قال: حدّثنا إبراهيم بن عبدالله العبسي، قال: حدّثنا وكيع، عن الأعمش، عن أبي سفيان قال: سئل جابر عن الرجل يضحك في الصلاة، قال: يعيد الصلاة، ولا يعيد الوضوء"[(١)].

---

(١) معرفة علوم الحديث: (ص/٣٧٤). وقال الإمام الدارقطني رحمه الله: "يزيد بن سنان... ضعيف الحديث جدا، وابنه ضعيف أيضا، وقد وهم في هذا الحديث في موضعين: أحدهما: في رفعه إياه إلى النّبيّ ﷺ، والآخر في لفظه، والصحيح عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر من قوله... كذلك رواه عن الأعمش جماعة من الرفعاء الثقات، منهم: سفيان الثوري، وأبو معاوية الضرير، ووكيع، وعبدالله بن داود الخريبي، وعمر بن علي المُقدَّمي وغيرهم. وكذلك رواه شعبة وابن جريج، عن يزيد أبي خالد، عن أبي سفيان، عن جابر". سنن الدارقطني: (١/٣١٥) حديث رقم: [٦٤٧]، وينظر السنن الكبرى للبيهقي: (١/١٤٥).

هذا، وقد لفت انتباهي تعقيب محقق معرفة علوم الحديث على الحاكم إدراج هذا المثال ضمن العلل، وحجته في ذلك أنّ الدارقطني نقل عن أبي بكر النيسابوري أنّ الحديث منكر لا يصح، فقال الأستاذ المحقق: "وعليه فذكر الحاكم هذا الحديث في العلل لا يستقيم، لأنّ رواية الرهاوي منكرة، فهو ضعيف، والعلة لا تكون إلاّ في حديث الثقات".!! فالأستاذ المحقق – وفقه الله – اعترض على الحاكم لما استقرّ في ذهنه من معلومات مسلّمة، وهي أنّ المنكر ما خالف فيه الضعيف، وسيأتي مزيد بيان لهذه المسألة عند الكلام على ألفاظ التعليل عند الخليلي، وإلاّ فإن ميدان العلل كما هو ظاهر في كتب العلل يشمل رواية الثقات والضعفاء على حدّ سواء. ينظر الحديث المعلول للدكتور حمزة المليباري وفقه الله: (ص/١٠-١١).

المطلب الثاني: أمثلة هذا الجنس من العلل عند الخليلي.

وأمّا أمثلة هذا الجنس من العلل عند الحافظ الخليلي، فمنها الآتي:

المثال الأوّل:

قال رحمه الله: "حديث عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ: «**من كتم علما ألجم يوم القيامة بلجام من نار**»[(١)]. معلول، لم يتفقوا عليه.

رواه عن عطاء: مالكُ بن دينار، وعمارة، وعلي بن الحكم، وجماعة، والناس يجمعون طرقه، ولم يروه عنه المتفق عليهم من أصحابه، والمحفوظ من حديث أبي هريرة موقوف"[(٢)].

فهذا الحديث أشار الخليلي إلى ما وقع فيه من خلاف، وصحح وقفه على أبي هريرة رضي الله عنه، والغرض من إيراده هو للتمثيل على هذا الجنس من العلل عنده، وإلاّ فإنّ ما رجّحه لا يُسلَّم به، فقد قال الدارقطني رحمه الله: "يرويه عمارة بن زاذان، وقد اختلف عنه.

فرواه يحيى بن إسحاق السيلحيني، عن عمارة بن زاذان، عن علي بن الحكم، عن محمّد بن زياد، عن أبي هريرة، ووهم فيه.

وإنّما رواه عمارة بن زاذان، عن علي بن الحكم، عن عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة. وكذلك رواه مالك بن دينار، وليث بن أبي سليم، وسعيد بن راشد، ومعاوية الضال[(٣)]، والعلاء بن خالد، عن عطاء، عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ، وهو المحفوظ.

وكذلك رواه حماد بن سلمة، عن علي بن الحكم، عن عطاء، وهو المحفوظ.

---

(١) أخرجه من حديث عطاء عن أبي هريرة رضي الله عنه: ابن أبي شيبة في المصنف: (٤٦٧/١٣) برقم: [٢٦٩٨٤]، وأحمد في المسند: (٢٩٣/١٦) برقم: [١٠٤٨٧]، و(٣٥١/١٦) برقم: [١٠٥٩٧]، والطبراني في الأوسط: (١٠٨/٥) برقم: [٤٨١٥].

(٢) الإرشاد: (١/ ٣٢١-٣٢٢).

(٣) هو معاوية بن عبد الكريم المعروف بالضال أبو عبد الرحمن البصري. سمي بالضال، لأنّه ضل في طريق مكة، وقد وثقه أحمد وابن معين وغيرهما، وقال أبو حاتم الرازي: "صالح الحديث، محله الصدق، ولا يحتج به، أدخله البخاري في كتاب الضعفاء... يحول منه". الجرح والتعديل: (٣٨١/٨-٣٨٢)، ويراجع: الضعفاء الصغير للبخاري: (ص/١١٣)، وتاريخ ابن معين برواية الدوري: (٨٠/٤)، والثقات: (٤٧٠/٧)، والكاشف: (٢٧٦/٢).

واختلف عن ليث بن أبي سليم، فرفعه عنه أبو الأحوص، ووقفه عنه أبو شهاب عبد ربه بن نافع. ورواه سليمان التيمي، عن عطاء، عن أبي هريرة مرفوعا"(١).

والملاحظ أيضا على كلام الخليلي أنّ عمارة بن زاذان الصيدلاني لم يرو الحديث عن عطاء مباشرة، وإنّما رواه عن علي بن الحكم عنه، ولعل هذا من أوهامه التي أشار إليها الحافظ الذهبي.

المثال الثاني:

قال رحمه الله: "حدّثنا عبد الصمد بن أحمد الحافظ، حدّثنا خيثمة بن سليمان، حدّثنا محمّد ابن يونس، حدّثنا بكر بن فرقد، عن محمّد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ، قال: «**أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الإمام أن يحوّل الله رأسه رأس حمار**»(٢).

هذا خطأ، والمحفوظ: محمّد بن عمرو، عن مليح بن عبد الله، عن أبي هريرة: «**إنّ الذي يرفع رأسه قبل الإمام ويخفضه، فإنّما ناصيته بيد شيطان**». ويتفرد به محمّد بن مليح، والأئمة وقفوه عن محمّد بن مليح، عن أبي هريرة.

وروي عن حماد بن زيد، عن محمّد بن مليح موقوفا ومرفوعا، والوقف أصح.

والصحيح من هذا الحديث: حديث محمّد بن زياد، عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ، رواه عنه الأئمة: شعبةُ، وحمادُ بن سلمة، وحمادُ بن زيد، والخلقُ... وهو مخرج في الصحيحين(٣).

وروي عن حماد بن سلمة، عن عمار بن أبي عمار، عن أبي هريرة، وهو من الأفراد"(٤).

فهذا الحديث ذكر فيه الخليلي علتين:

---

(١) العلل: (١٠/٦٧-٦٩).

(٢) أخرجه الطبراني في الأوسط: (٣/٢٥) حديث رقم: [٢٣٥٥] بسنده عن محمّد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما يأمن الذي يرفع رأسه قبل الإمام ويضعه أن يحوّل الله رأسه رأس حمار».

(٣) ينظر الإرشاد: (٣/٩٢٣).

(٤) المصدر نفسه: (١/٣٤٢-٣٤٣). وقال رحمه الله: "حديث مِسعر عن محمّد بن زياد، عن أبي هريرة: يتفرد به أبو الزّنباع روح بن الفرج، عن زيد بن حبّان، عن مسعر، ولا يصحّ ذلك، ولا يتابعه أحد". (٢/٥٦٤). وينظر أيضا: (٣/٨٧٥-٩٢٣).

الأولى: أنّ قوله ﷺ: «**أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الإمام أن يحوّل الله رأسه رأس حمار**» ليس من حديث محمّد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرةرضي الله عنه، عن النّبيّ ﷺ، وإنّما رواه الأئمة البخاري، ومسلم، وغيرهما، عن محمّد بن زياد، عن أبي هريرةرضي الله عنه، عن النّبيّ ﷺ(١).

الثانية: أنّ المحفوظ من حديث محمّد بن عمرو ما رواه عن مليح بن عبدالله، عن أبي هريرة قوله: «**إنّ الذي يرفع رأسه قبل الإمام ويخفضه، فإنّما ناصيته بيد شيطان**»، وأما الرواية المرفوعة من حديث محمّد بن عمرو فإنّها لا تصح.

قال حافظ المغرب أبو عمر ابن عبدالبر رحمه الله: "هكذا رواه مالك موقوفا لم يختلف عليه فيه، ورواه الدراوردي، عن محمّد بن عمرو، عن مليح، عن أبي هريرة، عن النّبيّ عليه السلام مرفوعا، ولا يصحّ إلاّ موقوفا بهذا الإسناد، والله أعلم"(٢).

المثال الثالث:

قال رحمه الله: "حدّثنا عبد الرحمن بن أحمد الأنماطي الفقيه بهمذان، حدّثنا أبو طلحة أحمد بن محمّد بن عبد الكريم الوساوسي، حدّثنا عبد الله بن أبي رومان الإسكندراني، حدّثنا عبد الله بن وهب، حدّثنا مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «**دع ما يريبك إلى ما يريبك، فلن تجد فقدَ شيء تركته لله عزّ وجلّ**».

الصحيح فيه عن ابن عمر قوله، وأسنده ابن أبي رومان، وهو من غير هذا الوجه مرفوع من حديث النعمان بن بشير وغيره"(٣).

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب: إثم من رفع رأسه قبل الإمام، حديث رقم: [٦٩١]، ومسلم في كتاب الصلاة، باب: تحريم سبق الإمام بركوع أو سجود ونحوهما، حديث رقم: [٤٢٧].

(٢) التمهيد: (٥٩/١٣). ويراجع: (٣٦٥/٢٤) منه، ومسند الحميدي: (٢٠٥/٢) حديث رقم: [١٠١٩]، وفتح الباري لابن حجر: (١٨٣/٢). وقال الخليلي أيضا عند ترجمة أحمد بن عبد الله الهروي: "كذّاب، يروي عن الأئمة أحاديث موضوعة، عن مالك والثوري وابن جريج وغيرهم... روى أحمد عن شقيق البلخي، عن إبراهيم بن أدهم، عن محمّد بن زياد، عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ: أما يخشى الذي يرفع رأسه. فأخذه شيخ بمصر وخُذِل فيه، فجعله: سفيان الثوري، عن إبراهيم بن أدهم". الإرشاد: (٨٧٥/٣-٨٧٦).

(٣) الإرشاد: (٤١٦/١-٤١٧).

فهذا الحديث – كما هو واضح من كلام الخليلي – خالف فيه عبدالله بن محمّد بن أبي رومان الإسكندراني، فتفرد بروايته عن ابن عمر مرفوعا.

وفي هذا يقول الخطيب البغدادي رحمه الله بعدما أخرج الحديث من رواية قتيبة، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النّبيّ ﷺ: "وهذا باطل عن قتيبة، عن مالك، وإنّما يُحفظُ من حديث عبدالله بن أبي رومان الإسكندراني، عن ابن وهب، عن مالك، تفرّد واشتهر به ابن أبي رومان، وكان ضعيفا"(١).

بقي التنبيه على أنّ قول الخليلي رحمه الله: "وهو من غير هذا الوجه مرفوع من حديث النعمان بن بشير، وغيره" وهمٌ منه، ولعلّ هذه من أوهامه التي أشار إليها الذهبي كما تقدّم، وّإنّما المرفوع هو حديث ريحانة النّبيّ ﷺ الحسن بن علي رضي الله عنهما(٢).

المثال الرابع:

قال رحمه الله عند ترجمة حفص بن عمر الصبَّاح الرقّي: "ينفرد برفع حديث، وهو ما حدّثناه جدّي وعبدالله بن محمّد القاضي، قالا: حدّثنا عبدالرحمن بن حمدان الهمداني، حدّثنا حفص بن عمر الصبّاح الرقّي، حدّثنا موسى بن مسعود النّهدي أبو حذيفة، حدّثنا سفيان الثوري، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن جرير بن عبدالله، قال: قال رسول الله ﷺ: «**أسرع الأرضين خرابا يُمناها ثمّ يسراها**».

وحدّثنا جدّي وعبدالله بن محمّد القاضي، قالا: حدّثنا عبدالرحمن بن حمدان، حدّثنا هلال بن العلاء الرقي، حدّثنا أبو حذيفة، حدّثنا سفيان، عن إسماعيل، عن قيس، عن جرير موقوفا، وهذا أصح"(٣).

---

(١) تاريخ بغداد: (٦٧٣/٣). ويراجع علل الدارقطني: (١٣/١٠٠-١٠١)، وحلية الأولياء: (٣٥٢/٦)، والعلل المتناهية لابن الجوزي: (٨١٧/٢). وقال الدارقطني رحمه الله: "وهذا إنّما يروى من قول ابن عمر، غيره يرويه عن مالك، من قول مالك".

(٢) أخرجه الترمذي في السنن أبواب الزهد: (٢٨٦/٤) برقم: [٢٥١٨]، والنسائي في الكبرى: كتاب الأشربة، باب: الحث على ترك الشبهات، حديث رقم: [٥٢٠١]، وأحمد في المسند: (٢٤٨/٣) برقم: [١٧٢٣]، وابن حبان في صحيحه: (٤٩٨/٢) برقم: [٧٢٢]، وغيرهم. وقال الترمذي: حديث صحيح. ويراجع إرواء الغليل للألباني: (١٥٥/٧).

(٣) الإرشاد: (٤٧٤/٢).

فهذا الحديث يرويه إسماعيل بن أبي خالد، ورواه عنه حفصُ بن عمر الرقيّ مرفوعا، وخالفه يحيى ابن سعيد القطان، وهلال بن العلاء الرقيّ، وغيرهما، فرووه من قول جرير ﷺ، وهو الصواب(١).

المثال الخامس:

قال رحمه الله عند ذكره لإبراهيم بن يوسف البلخي: "دخل على مالك يسمع منه وقتيبة – أي ابن سعيد البلخي – حاضر، فقال لمالك: إنّ هذا يرى الإرجاء! فأمر أن يُقام من المجلس، ولم يسمع من مالك إلاّ حديثا واحدا. قال: سئل عن المسكر، فقال: حدّثنا نافع، عن ابن عمر: **كلّ مسكر خمر، وكلّ خمر حرام**.

روى هذا عن إبراهيم جماعةٌ، منهم من يوقفه، ومنهم من يُسنده، والصحيح الموقوف من حديث مالك"(٢).

وقد أورد هذه القصة في موضع قبل هذا بلفظ مختلف، فقال رحمه الله: "إبراهيم بن يوسف البلخي: رئيسها وشيخها، وقعت له قصة: دخل على مالك بن أنس، فقام قتيبة بن سعيد البلخي، فقال: هذا رجل يرى رأي العراقيين في الإرجاء، فأمر مالك أن يخرج ويؤخذ بيده.

ويروي عن مالك حديثا واحدا، قال: سئل مالك عن الطلاء، فقال: حدّثنا نافع، عن ابن عمر: **كلّ مسكر خمر، وكلّ مسكر حرام**"(٣).

فالظاهر أنّ الخليلي رحمه الله يرى أنّ الصحيح من حديث مالك عن نافع الوقف، كما أنّه أشار من خلال الروايتين أنّ لفظ الحديث عن مالك يختلف.

وهذا ما رجّحه الإمام الدراقطني، فقال رحمه الله: "روى هذا الحديث مالك بن أنس، واختلف في رفعه وفي لفظه:

فرفعه ابن الصباح الدولابي، عن روح، عن مالك، وتابعه أبو قلابة، عن بشر بن عمر.

---

(١) ينظر علل الدارقطني: (١٣/٤٦٢-٤٦٣)، والعلل المتناهية لابن الجوزي: (٢/٣٧٠). وهناك أمثلة أخرى، ينظر الإرشاد: (١/٢٠٣-٤٣٣)، و(٢/٤٩٩-٥٥٣-٥٦٠)، و(٣/٨٥٦-٨٧٢).

(٢) المصدر السابق: (٣/٩٣٧). وينظر سير أعلام النبلاء: (١١/٢٠-٦٣).

(٣) المصدر نفسه: (١/٢٧٧).

وتابعه أبو الأسود المروزي – وهو محمّد بن عبدالله بن منصور –، عن إبراهيم بن يوسف البلخي كلّهم، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعا: **كلّ مسكر حرام، وكلّ مسكر خمر.**

ووقفه أصحاب الموطأ وغيرهم عن مالك.

ورواه يحيى بن محمّد الجاري – لا بأس به –، عن مالك، فرفعه وزاد فيه ألفاظا لم يأت بها غيره في حديث ابن عمر، وهي قوله: ما أسكر كثيره، فالحسوة منه حرام. وليس هذا اللفظ بمحفوظ عن نافع. والصحيح عن مالك الموقوف"[١].

وقال حافظ المغرب الإمام ابن عبد البر رحمه الله: "رواه مالك، عن نافع، عن ابن عمر موقوفا، والحديث ثابت مرفوع، لا يضر تقصير من قصر في رفعه، لرفع الحفاظ الأثبات له، ولاجتماع الجماعة من رواة نافع على رفعه، منهم: أيّوب، وموسى، وسائر من ذكرنا"[٢].

وفي كلامه هذا إثبات صحة ما رجّحه الحافظ الخليلي رحمة الله على الجميع[٣].

ثمّ إنّ الحافظ الخليلي ربّما أورد المرفوع والموقوف دون أن يرجح أحدهما صراحة، وإنّما يكتفي بالإشارة إلى من أوقفه، ومن الأمثلة على ذلك الآتي:

المثال الأوّل:

قال رحمه الله: "حدّثنا جدّي ومحمّد بن إسحاق الكيساني، قالا: حدّثنا أحمدُ صاحبُ أبي صخرة ببغداد، حدّثنا عمرو بن علي الصيرفي، حدّثنا معتمر بن سليمان، قال: سمعتُ أبي يقول: حدّثنا أبو عمرو الشيباني، عن عبدالله بن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: «**سبُّ – أو سباب – المسلمِ فسقٌ – أو فسوق –، وقتاله كفر**».

قال عمرو بن علي: حدّثنا يحيى بن سعيد القطان، حدّثنا سليمان التيمي، حدّثنا أبو عمرو، عن عبد الله، و لم يرفعه"[٤].

---

(١) العلل: (١٣/٨٦-٨٧).

(٢) التمهيد: (١/٢٥٤).

(٣) وسيأتي الكلام على هذا الحديث عند ذكر قرائن الترجيح عند الخليلي.

(٤) الإرشاد: (٢/٥٤٢). وقد سئل الدارقطني عن حديث أبي عمرو الشيباني هذا، فقال: "يرويه سليمان التيمي، عن أبي عمرو ورفعه عنه ابنه معتمر، ووقفه يحيى القطان وحماد بن سلمة، ورفعه صحيح". العلل: (٥/٣٣٥).

المثال الثاني:

قال رحمه الله: "حدّثنا أحمد بن محمّد العامري، حدّثنا عبدالله بن أبي داود، حدّثنا هارون بن زيد بن أبي الزرقاء، حدّثنا أبي، حدّثنا شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن أبيه، عن عبدالله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ: «**رِضى اللهِ تعالى في رضى الوالد، وسخط الله تعالى في سخط الوالد**». هذا جوّده عن شعبة: زيدُ بنُ أبي الزرقاء، وسهلّ بنّ حماد، وأوقفه غيرهما"(١).

وقد بقيت ثلاثة أجناس ذكرها الحاكم ومثّل لها، و لم أقف عليها عند الحافظ الخليلي، وهي:

أوّلا: أن يكون الحديث محفوظا عن صحابي، ويروى عن تابعي، ويقع الوهم بالتصريح بما يقتضي صحبته، ولا يكون معروفا من جهته(٢).

ثانيا: أن يُروى الحديثُ مسندا متصلا، مُصرّحا فيه بذكر الوسائط، لكن المحفوظ عدم ذكر الوسائط(٣).

ثالثا: الاختلاف على راو في تسمية شيخه أو تجهيله(٤).

فهذه هي أجناس العلل التي ذكرها الحاكم النيسابوري وأمثلتها عند تلميذه أبي يعلى الخليلي، والذي يظهر من خلال البحث والتتبع والمقارنة بين الإمامين الحاكم والخليلي، أنّ هذا الأخير قد

---

(١) المصدر السابق: (٢/٦١٧-٦١٨). وينظر: (٢/٨٠٥). قال الترمذي رحمه الله بعدما روى الحديث بسنده إلى خالد ابن أبي الحارث، عن شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن أبيه، عن عبدالله بن عمرو مرفوعا: "حدّثنا محمّد بن بشّار، قال: حدّثنا محمّد بن جعفر، عن شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن أبيه، عن عبدالله بن عمرو نحوه و لم يرفعه، وهذا أصح. وهكذا روى أصحاب شعبة، عن شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن أبيه، عن عبدالله بن عمرو موقوفا، ولا نعلم أحدا رفعه غيرَ خالد بن الحارث، عن شعبة". السنن: أبواب البر والصلة، باب: ما جاء من الفضل في رضى الوالدين، حديث رقم: [١٨٩٩]. وقال الإمام البزار رحمه الله: "وهذا الحديث لا نعلم أحدا أسنده إلاّ خالد ابن الحارث، عن شعبة. وسمعتُ بعض أصحابنا يذكره عن سهل بن حماد، عن شعبة مرفوعا، وأنكرته عليه". المسند: (٦/٣٧٧) حديث رقم: [٢٣٩٤]. ولعل من أجل ذلك أخرجه البخاري موقوفا في الأدب المفرد: (١/٤) حديث رقم: [٢].

(٢) ينظر: معرفة علوم الحديث: (ص/٣٦٧) حديث رقم: [٢٧٨].

(٣) ينظر المصدر نفسه: (ص/٣٦٩). ويراجع تاريخ دمشق: (٤/٤).

(٤) ينظر المصدر نفسه: (ص/٣٧٠). ويراجع الضعفاء الكبير: (١/١٥٩) وعلل الدارقطني: (٨/٤٧).

استوعب جلّ الأجناس التي ذكرها الحاكم، وزادها عليها أجناسا لم يذكرها، وستأتي مفصلة في الفصول الآتية.

وسأذكر أجناس العلل التي لم يذكرها الحاكم وأمثلتها عند الخليلي أيضا في الفصل الآتي.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثاني: أجناس العلل الخفية في الأسانيد وأمثلتها عند الحافظ الخليلي

ويضمن ستة مباحث:

المبحث الأوّل: زيادة راوٍ في الإسناد أو حذفه.

ويشتمل على: المطلب الأوّل: المثال الأوّل.

المطلب الثاني: المثال الثاني.

المبحث الثاني: أن يكون المتن مشهورا عن رسول الله ﷺ بإسناد معيّن، فيخطئ بعضُ الرواة، فيرويه بإسناد آخر.

ويشتمل على: المطلب الأوّل: النوع الأوّل من هذا الجنس من العلل وأمثلته عند الخليلي.

المطلب الثاني: النوع الثاني من هذا الجنس من العلل وأمثلته عند الخليلي.

المبحث الثالث: الخطأ في أسماء الرواة أو كناهم أو أنسابهم، بالتقديم أو التأخير أو التصحيف ونحو ذلك.

ويشتمل على: المطلب الأوّل: المثال الأوّل.

المطلب الثاني: المثال الثاني.

المطلب الثالث: المثال الثالث.

المطلب الرابع: مثال على ما له صلة بهذا الجنس وهو المؤتلف والمختلف.

المبحث الرابع: جمع الشيوخ في سند واحد وجعل المتن واحدا.

المبحث الخامس: إبطال السماع المتوهم بالعنعنة:

ويشتمل على: المطلب الأوّل: اتصال السند.

المطلب الثاني: مثال على هذا الجنس من العلل عند الخليلي.

المبحث السادس: اضطراب الراوي في الحديث.

سبق في الفصل المتقدم ذكر أجناس العلل التي أوردها الحاكم النيسابوري في معرفة علوم الحديث، والتمثيل لها أيضا بما ذكره الخليلي في الإرشاد، وسأذكر هنا أجناسا أخرى لم يذكرها الحاكم وقد علل بها الخليلي جملة من الروايات، وهي كالآتي:

المبحث الأوّل: زيادة راو في الإسناد أو حذفه.

هذا الجنس من العلل من أهمّ علوم السنة، و لم تثبت فيه إلاّ أقدام الأئمة النقاد الحذّاق الكبار، "ويدرك بالاتساع في الرواية، والجمع لطرق الحديث، مع المعرفة التامة، والإدراك الدقيق"(١).

و لم يتعامل الأئمة النقاد مع هذا الجنس من العلل وفق قاعدة مطردة، وإنّما الترجيح عندهم مبني على دارسة عميقة، ومعرفة تامة بالقرائن التي حفت بالرواية، "فتارة تكون الزيادة راجحة، بكثرة الراوين لها، أو لضبطهم وإتقانهم، أو لغير ذلك من المرجحات، وتارة يحكم أنّ راوي الزيادة وَهِمَ فيها، تبعا لما يقتضيه الترجيح والنقد... وقد يجيء الحديث من طريقين في أحدهما زيادة راو في الإسناد، ولا توجد ثمة قرينة ولا نص على ترجيح أحدهما على الآخر، فيُحمل على أنّ هذا الراوي سمعه من شيخه مباشرة، وسمعه بالواسطة، فرواه مرة هكذا ومرة هكذا، وقد يظهر ذلك ظهورا بيّنا فيحكم به، وقد يتوقف فيه لكونه محتملا لكلّ من الأمرين"(٢).

وقد وقفت على مثالين عند الخليلي رحمه الله، وسأذكرهما ضمن مطلبين:

المطلب الأوّل: المثال الأوّل.

قال رحمه الله: "حدّثني جدّي، حدّثنا عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، حدّثنا محمّد بن سعيد ابن غالب العطّار ببغداد، حدّثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عروة، عن أربع نِسوة بعضهنّ أسفل من بعض، وهو: عن زينب بنت أبي سلمة، عن حبيبة، عن أمّها أم حبيبة، عن زينب بنت جحش، قالت: دخل عليَّ رسول الله ﷺ – وهو محمرّ وجهه –، فقال: «**ويلٌ للعرب من شرٍّ قد اقترب**»، قلتُ: يا رسول الله أنهلك وفينا الصالحون؟ قال: «**نعم، إذا كَثُرَ الخبثُ**»... هذا لم يجوِّده أحدٌ كما جوّده سفيان.

---

(١) الحافظ العلائي، جامع التحصيل: (ص/١٢٥).

(٢) الدكتور أبو بكر كافي، منهج الإمام أحمد في التعليل: (ص/١٩٢-١٩٣).

ورواه صالح بن كيسان، ويونس، وعقيل، وجماعة من أصحاب الزهري، فلم يذكروا أمَّ حبيبة، وجوّده ابن عيينة"[١].

فقد بيّن الخليلي رحمه الله وقوع الخلاف على الزهري في هذا الحديث، فرواه عنه جماعة منهم: سفيان بن عيينة، وزاد في الإسناد أمّ حبيبة مخالفا نفرا من أصحاب الزهري الذين لم يذكروها، والظاهر أنّه يعلّ هذه الرواية بذلك.

وهذا الحديث قد أوردته للتمثيل على هذا الجنس من العلل عنده، وإلاّ فإنّ نقد الحديث بزيادة أم حبيبة فيه نظر؛ فقد أخرج الإمام مسلم الحديث في صحيحه من رواية ابن عيينة وفيه النسوة الأربع[٢].

ثمّ إنّ الإمام الدارقطني ذكر هذا الحديث في كتاب العلل، وأورد طرقا أعلّها، فيها زيادة حبيبة أو زينب بنت جحش، وليست أمّ حبيبة، قال رحمه الله بعدما ذكر من رواه عن ابن عيينة فذكر النسوة الأربع: "ورواه مسدد، وسعيد بن منصور، وأبو بكر ابن أبي شيبة، وجماعة... عن ابن عيينة، عن الزهري، عن عروة، عن زينب، عن أمّ حبيبة، وأسقطوا من الإسناد: حبيبة. وأظنّ أن ابن عيينة كان ربّما أسقطها، وربما ذكرها.

ورواه صالح بن كيسان، وعقيل بن خالد، والنعمان بن راشد، وشعيب بن أبي حمزة، ومحمّد ابن أبي حفصة، عن الزهري، عن عروة، عن زينب، عن أمّ حبيبة، عن زينب بنت جحش. ذكروا فيه ثلاث نسوة، و لم يذكروا حبيبة...

وقيل: عن سعدان بن نصر، عن ابن عيينة، عن الزهري، عن عروة، عن زينب بنت أبي سلمة، عن حبيبة، عن أمّها أم حبيبة زوج النّبيّ ﷺ، عن النّبيّ ﷺ. لم يذكروا فيه زينب بنت جحش"[٣].

---

(١) الإرشاد: (١/٣٧٣-٣٧٤).

(٢) كتاب الفتن، باب: اقتراب الفتن وأشراط الساعة، وفتح ردم يأجوج ومأجوج. حديث رقم: [٢٨٨٠].

(٣) العلل: (١٥/٣٨٢-٣٨٣). ويراجع التمهيد لابن عبد البر: (٢٤/٣٠٤-٣٠٧). وقد أخرجه الطبراني في الكبير: (٢٤/٥١) من رواية عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن زينب بنت أبي سلمة، عن زينب بنت جحش. دون ذكر حبيبة وأمها.

المطلب الثاني المثال الثاني.

أشار الخليلي رحمه الله في هذا المثال إلى الخلاف الواقع في زيادة راو مع ترجيح الزيادة.

قال رحمه الله: "روى شعبة، عن علقمة بن مرثد، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبدالرحمن السلمي، عن عثمان، عن النّبيّ ﷺ: «**خيركم من تعلّم القرآن وعلّمه**»(١).

وسفيان الثوري، والخلق رووه عن علقمة، عن أبي عبدالرحمن نفسه(٢).

والبخاري أخرجه من حديث شعبة، ومن حديث سفيان، كما ذكرتُ.

ويحيى القطان – وهو إمام وقته – جمع بين الثوري، وشعبة، وجعل فيه سعد بن عبيدة"(٣).

كلام الخليلي هذا فيه إشارة – كما سبق – إلى الخلاف في زيادة راوٍ في سند هذا الحديث، وهو سعد بن عبيدة، والظاهر أنّه يصحح الزيادة والنقص، فهما محفوظان عنده جميعا، والدليل على ذلك عنده: بصنيع الإمام البخاري رحمه الله في صحيحه.

وقد اعترض الدارقطني على البخاري إخراجه رواية شعبة التي وردت فيها زيادة سعد بن عبيدة في السند، فقال رحمه الله: "وقد تابع شعبة على زيادته في الإسناد سعد بن عبيدة مَن لا يُحتجّ به... وتابع الثوري جماعات ثقات، منهم: مِسْعَر، وعمرو بن علي المُلائي، وأبو اليسع، وغيرهم"(٤).

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن، باب: خيركم من تعلم القرآن وعلمه، برقم: [٥٠٢٧]، وأبو داود في السنن، كتاب الوتر، باب: في ثواب قراءة القرآن، برقم: [١٤٥٢]، والترمذي في السنن، كتاب فضائل القرآن، باب: ما جاء في تعليم القرآن، برقم: [٢٩٠٧]، وابن ماجة في مقدمة السنن، باب: فضل من تعلم القرآن وعلمه، برقم: [٢١١]، وغيرهم.

(٢) ليس مقصوده أنّ سفيان ومن معه رووه موقوفا على أبي عبد الرحمن السلمي كما قد يتبادر إلى الذهن، وإنما المقصود أنهم رووه عن علقمة، عن السلمي، عن عثمان ذي النورين ﷺ، عن رسول الله ﷺ، وهو واقع الروايات المروية في مصنفات الأئمة. وينظر الإرشاد: (٥٥٢/٢). وقد أخرج رواية سفيان هذه: الترمذيُّ في الموضع السابق برقم: [٢٩٠٨].

(٣) الإرشاد: (٤٩٦/٢-٤٩٧).

(٤) جزء فيه بيان علل أحاديث في صحيح البخاري: (ص/٩٢). وهذا النص دلني عليه فضيلة الدكتور المشرف أبو بكر كافي جزاه الله خيرا.

وقد أجاب الحافظ ابن حجر على اعتراض الدارقطني، فقال رحمه الله: "قلتُ: قد قـــدّمنا أن مثل هذا يُخرجه البخاري على الاحتمال، لأنّ رواية الثوري عند جماعة من الحفاظ هي المحفوظة وشعبة زاد رجلا، فأمكن أن يكون علقمة سمعه من سعد بن عبيدة، عن أبي عبدالرحمن، ثمّ لقي أبا عبدالرحمن فسمعه منه"(١).

وجواب الحافظ هذا هو ظاهر مذهب الخليلي، لأنّه بعدما ذكر الخلاف بين روايتي شـــعبة والثوري، استدل بصنيع البخاري – كما سبق –، ثمّ أكّد صحة الروايتين بما ذكر عن يحيى بن سعيد القطان(٢).

واعتراض الدارقطني على البخاري ذكره أيضا في كتاب التتبع، فقال رحمه الله: "وأخـــرج أيضا حديث الثوري وشعبة، عن علقمة: «**خيركم من تعلّم القرآن وعلّمه**» على اختلافهما.

وقال سعيد بن سالم عن الثوري كما قال يحيى القطان، وخالفهما ابن المبارك، ووكيع، وأبو نعيم، وعبدالرزّاق، ومحمّد بن بشر، وغيرهم.

وقال قيس، وعبدالله بن عيسى، ومحمّد بن جحادة، وموسى بن قيس الحضرمي، والنضر بن إسحاق السلمي، ومحمّد بن جابر، وغيرهم، عن علقمة كقول شعبة، إلاّ أنّ عبدالله بن عيـــسى يختلف عنه في رفعه.

وقال عمرو بن قيس، ومِسعر، وأبو اليسع، وعمر بن النعمان، ومحمّد بن طلحة، وأبو حماد، وحفص بن سليمان، وأيّوب بن جابر، وسلمة الأحمر، وغياث، كقول الثوري، لم يذكروا فيه سعد بن عبيدة"(٣).

إلاّ أنّ ما ذكره الدارقطني في كتاب العلل يختلف مع نص التتبع جزء العلل المتقدم، فقد رجّح رواية شعبة، وسأورد كلامه في الخلاف بين رواية شعبة والثوري دون غيرهما تجنبا للإطالـــة، ولعدم تعلق نص التتبع وجزء العلل برواية غيرهما.

---

(١) هدي الساري: (ص/٣٩٣).

(٢) اعتماد الخليلي على جمع يحيى القطان بين شعبة والثوري صحيح من حيث المبدأ، إلاّ أنّ الحفاظ نصّوا علـــى أنّ هـــذا الجمع خطأ من القطان. ينظر الكامل لابن عدي: (٣٩٨/٣)، و(٤٥/٦). وهذا أيضا تنبيه من سعادة المشرف وفقه الله.

(٣) الإلزامات والتتبع: (ص/٢٧٥-٢٧٦).

قال رحمه الله: "هو حديث يرويه علقمة بن مرثد، وسعد بن عبيدة، وعبدالملك بن عمير، وسلمة بن كهيل، وعاصم بن بهدلة، والحسن بن عبيدالله، وعبدالكريم، وعطاء بن السائب – واختلف عنه –، عن أبي عبدالرحمن السلمي.

واختلف عن علقمة بن مرثد، فرواه موسى بن قيس الفرّاء من رواية أبي نعيم عنه، وعمرو ابن قيس المُلائي، ومِسعر، وأبو اليسع[(١)]، والجراح بن الضحّاك، وعمرو بن النعمان، ومحمّد بن طلحة، وأبو اليمان، وعبدالله بن عيسى – إلاّ أنّه وقفه –، عن علقمة بن مرثد، عن أبي عبدالرحمن، عن عثمان.

ورواه سفيان الثوري، واختلف عنه: فرواه موسى بن أعين، وقبيصة، ووكيع، وابن مهدي، وأبو أسامة، ومؤمّل بن إسماعيل، ويحيى بن اليمان، وعبدالله بن وهب، وغيرهم، عن الثوري، عن علقمة بن مرثد، عن أبي عبدالرحمن، عن عثمان[(٢)].

وخالفهم يحيى القطان، فرواه عن الثوري، عن علقمة بن مرثد، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبدالرحمن، عن عثمان.

وكذلك قال سعيد بن سالم القداح، عن الثوري، ومحمّد بن أبان، عن علقمة، عن سعد بن عبيدة.

وكذلك رواه شعبة، وقيس بن الربيع، وغيرهما، عن علقمة بن مرثد، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبدالرحمن... **وأصحها حديث علقمة بن مرثد، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبدالرحمن، عن عثمان، عن النّبيّ ﷺ**"[(٣)]. فالظاهر أنّ الدارقطني اختلف اجتهاده في هذه المسألة[(٤)].

---

(١) ينظر الإرشاد: (٦٢٩/٢).

(٢) وقد أخرجه الخليلي بسنده إلى أسباط بن محمّد، قال: حدّثنا سفيان الثوري، عن علقمة بن مرثد، عن أبي عبدالرحمن السلمي، عن عثمان بن عفان ﷺ مرفوعا. الإرشاد: (٥٥٢/٢). وأسباط بن محمّد أبو محمّد القرشي مولاهم الكوفي (ت ٢٠٠هـ)، ثقة ضُعِّف في الثوري. ينظر: الطبقات الكبرى: (٥١٦/٨)، والجرح والتعديل: (٣٣٢/٢)، والكاشف للذهبي: (٢٣٢/١)، وتهذيب الكمال: (٣٥٤/٢).

(٣) العلل: (٥٣/٣-٥٩).

(٤) لا شكّ أنّ المسألة ممّا اختلف فيها الأئمة رحمهم الله، ولست بصدد الترجيح وإنّما أردت بيان مراد الخليلي. وللمزيد، ينظر: سنن الترمذي: (٣٢/٥ بشار)، وحلية الأولياء: (١٩٤/٤)، وفتح الباري: (٧٤/٩-٧٥)، والإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات لأبي معاذ طارق عوض الله: (ص/٢٦٤-٢٦٥).

من خلال ما تقدّم نرى أنّ الحافظ الخليلي رحمه الله رجح في المثال الأول الطريق الناقصة، ورجح في المثال الثاني زيادة راوٍ في السند، ولا شكّ أنّ هذا الترجيح عنده مردّه إلى القرائن والمرجحات.

المبحث الثاني: أن يكون المتن مشهورا عن رسول الله ﷺ بإسناد معيّن، فيخطئ بعضُ الرواة، فيرويه بإسناد آخر.

وهذا الجنس من العلل يسمّيه المحدثون المقلوب، وربما عبروا عنه بقولهم: لا أصل له بهذا الإسناد، أو بقولهم: هذا منكر بهذا الإسناد، وربما قالوا أيضا: لا أصل له، أو: هذا منكر، وقصدهم من هذا الإطلاق الكلام على سند بعينه، فيكون بمعنى لا أصل له بهذا الإسناد، ومنكر بهذا الإسناد(١).

وقد أفرز تتبع الأئمة للأحاديث على نوعين من هذا الجنس من العلل، وهما كالآتي:

المطلب الأوّل: النوع الأول من هذا الجنس من العلل وأمثلته عند الخليلي.

أن لا يقع القلب في السند جميعه، وإنّما يقع الخطأ بتغيير الإسناد دون مخرج الحديث(٢).

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في تعريف هذا الجنس من العلل بنوعيه:

"وحقيقته: إبدال مَن يُعرف بروايةٍ بغيره. فيدخل فيه إبدال راوٍ أو أكثر من راوٍ، حتّى الإسناد كلّه"(٣).

ومن أمثلة هذا النوع عند الخليلي رحمه الله الآتي:

المثال الأوّل:

قال رحمه الله عند كلامه على حديث رواه عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد: "أخطأ في الحديث الذي يرويه مالك والخلق، عن يحيى بن سعيد الأنصاري قاضي المدينة، عن محمّد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص، عن عمر بن الخطّاب، عن النّبيّ ﷺ: «**الأعمال بالنيّة**».

---

(١) ينظر الإرشادات لأبي معاذ: (ص/٣٢٦).

(٢) ينظر المرجع نفسه، ومنهج الإمام أحمد في التعليل للدكتور أبي بكر كافي: (ص/٢٠٣-٢٠٤).

(٣) النكت: (٢/٨٦٤).

وهذا أصل من أصول الدّين، ومداره على يحيى بن سعيد، فقال عبدالمجيد – وأخطأ فيه –: أخبرنا مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، عن النّبيّ ﷺ: «**الأعمال بالنيّة**».

رواه عنه نوح بن أبي حبيب، وإبراهيم بن عتيق، وهو غير محفوظ من حديث زيد بن أسلم بوجه"[(١)].

وقال رحمه الله عند ترجمة عبد المجيد: "ثقة، لكنّه أخطأ في أحاديث.

أخبرنا محمّد بن إسحاق الكيساني، حدّثنا أبي، وأحمد بن الهيثم اليماني، وعلي بن مهرويه، قالوا: حدّثنا محمّد بن إسحاق الصغاني، حدّثنا نوح بن أبي حبيب –وكان ثبتا – حدّثنا عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد، حدّثنا مالك بن أنس، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال النّبيّ ﷺ: «**إنّما الأعمال بالنيّة**»"[(٢)].

فعبد المجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد لم يخالف في أنّ الحديث حديث مالك، وإنّما خالف فيمن فوقه من الإسناد، فقال: عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري.

وقد أعلّ جمع من الأئمة النقاد هذا الحديث، مستعملين في ذلك عبارات مختلفة كما سبق التنبيه على ذلك:

قال الإمام أبو حاتم الرازي رحمه الله: "هذا حديث باطل ليس له أصل؛ إنّما هو: مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمّد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقّاص، عن عمر، عن النّبيّ ﷺ"[(٣)].

وقال الإمام أبو سليمان الخطّابي رحمه الله: "ولا أعلم خلافا بين أهل الحديث في أنّ هذا الخبر لم يصحّ مُسندا عن النّبيّ ﷺ إلاّ من رواية عمر بن الخطّاب رضي الله عنه، وقد غَلِطَ بعض الرواة فرواه من طريق أبي سعيد الخدري، عن النّبيّ ﷺ". ثم روى حديث ابن أبي رواد بسده، ثمّ قال: "وهذا

(١) الإرشاد: (١/١٦٧).

(٢) المصدر نفسه: (١/٢٣٣).

(٣) العلل: (٢/٢٦٤) مسألة رقم: [٣٦٢]. وقد أخرجه عن مالك الإمام محمّد بن الحسن الشيباني في الموطأ بروايته، باب النوادر: (ص/٣٢١) حديث رقم: [٩٨٣]. ومن طريق الإمام مالك أخرجه البخاري في صحيحه برقم: [٥٤-٥٠٧٠]، ومسلم: برقم: [١٩٠٧].

عند أهل المعرفة بالحديث مقلوب، وإنما هو إسناد آخر أُلصِقَ بهذا المتن، ويقال: إنّ الغلط إنّما جاء فيه مِن قِبل نوح بن حبيب البذشي"(١).

وقال الإمام الدارقطني رحمه الله: "وروى هذا الحديث مالك بن أنس، واختلف عنه: فرواه عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد، عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، ولم يتابع عليه. وأمّا أصحاب مالك الحفاظ عنه، فرووه عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمّد بن إبراهيم، عن علقمة بن وقاص، عن عمر، وهو الصواب"(٢).

وقال الحافظ أبو نعيم الأصفهاني رحمه الله: "غريب من حديث مالك، عن زيد؛ تفرّد به عبد المجيد، ومشهوره وصحيحه: ما في موطأ مالك، عن يحيى بن سعيد"(٣).

وقال الحافظ ابن عبدالبر رحمه الله: "روى – أي عبدالمجيد – عن مالك أحاديث أخطأ فيها، أشهرها خطأً أنّه روى عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري: أنّ رسول الله ﷺ قال: «**إنّما الأعمال بالنيّات**» الحديث. وهذا خطأ لا شكّ فيه عند أحد من أهل العلم بالحديث، وإنّما حديث الأعمال بالنيّات عند مالك: عن يحيى بن سعيد، عن محمّد بن إبراهيم، عن علقمة بن وقاص، عن عمر. ليس له غير هذا الإسناد، وكذلك رواه الناس عن يحيى بن سعيد"(٤).

المثال الثاني:

قال رحمه الله: "حدّثنا عبدالله بن محمّد الحافظ، وعبدالصمد بن أحمد الخولاني، ومحمّد بن عبدالله النديم في آخرين، قالوا: حدّثنا أبو سهل أحمد بن محمّد بن زياد النحوي ببغداد، حدّثنا الحسن بن

---

(١) أعلام الحديث: (١/١١٠-١١١). وقد تعقب الحافظ العراقيُّ الخطّابيَّ بقوله: "وقول الخطّابي إنّه يقال: إنّ الغلط إنّما جاء من قبل نوح بن حبيب الذي رواه عن ابن أبي رواد فليس بجيّد من قائله، فإنّه لم ينفرد به نوح عنه، بل رواه غيره عنه، وإنّما الذي تفرّد به ابن أبي رواد كما قال الدارقطني وغيره". طرح التثريب في شرح التقريب: (٤/٢).

(٢) العلل: (٢/١٩٣-١٩٤). وينظر: (١١/٢٥٣).

(٣) حلية الأولياء: (٦/٣٤٢).

(٤) التمهيد: (٢١/٢٧٠).

مُكْرَم، حدّثنا يزيد بن هارون، عن محمّد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**الأرواح جنود مجندة، فمال تعارف منها ائتلف، وما تناكر منها اختلف**».

ليس هذا بمحفوظ من حديث محمّد بن عمرو، لا يُعلم رواه عن يزيد غيرُ ابن مكرم – وهو ثقة –، تفرّد به عنه أبو سهل – وهو ثقة –، وربما دخل حديث في حديث.

فالمعروف هذا من حديث يزيد وغيره، عن حماد بن سلمة، عن سُهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ"[(١)].

فالخليلي رحمه الله يرى بأنّ أبا علي الحسن بن مكرم البزّار مع كونه ثقة قد أخطأ في هذا الحديث، وتفرّد بروايته من حديث محمّد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ، وهو غير محفوظ من هذا الوجه.

وإنّما المحفوظ ما رواه الأئمة في مصنفاتهم من حديث سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ، عن رسول الله ﷺ[(٢)].

وقد أخرجه أيضا مقلوبا بالسند نفسه الحافظُ أبو نعيم الأصبهاني في أخبار أصبهان، والبغوي في شرح السنّة، وابن عساكر في معجم شيوخه[(٣)].

والظاهر أنّ الحافظ ابن عساكر قد اغترّ بظاهر السند، فقال رحمه الله: "محفوظ من حديث محمّد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة"[(٤)].

---

(١) الإرشاد: (٣٤٣/١-٣٤٤).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب: الأرواح جنود مجندة، حديث رقم: [٢٦٣٨]، وأحمد في المسند: (٣١٩/١٣) برقم: [٧٩٣٥]، و(٤٨٢/١٦) برقم: [١٠٨٢٤]، وابن حبان في صحيحه: (٤٢/١٤) حديث رقم: [٦١٦٨]، وغيرهم.

(٣) ينظر أخبار أصبهان: (٢٣٨/١)، وشرح السنة: (٥٧/١٣) حديث رقم: [٣٤٧١]، ومعجم الشيوخ لابن عساكر: (٦٠٢/٢) حديث رقم: [٧٤٠]. ولم يخرجه أبو داود بهذا السند خلافا لمحقق الإرشاد محمّد سعيد.

(٤) معجم الشيوخ: (٦٠٢/٢).

المثال الثالث:

قال رحمه الله: "حدّثنا أبو حفص عمر بن أحمد بن حمدان البيع بقرْميسين –وكان قد أقعد، ونيّف على المائة–، حدّثنا محمّد بن إبراهيم بن زياد الطيالسي الرازي بقرميسين، حدّثنا إسحاق ابن عمرو الرازي، حدّثنا معاوية بن هشام، حدّثنا سفيان الثوري، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: «**ذكاة الجنين ذكاة أمّه**».

هذا لا يُروى في الدنيا من حديث سفيان إلاّ من حديث محمّد بن إبراهيم الطيالسي هـذا، وإنّما المحفوظ من حديث: الحسن بن بشر، عن زهير بن معاوية، عن أبي الزبير. وحديث: حمّاد ابن شعيب، عن أبي الزبير"(١).

هذا الحديث يرى الخليلي رحمه الله أنّه قد انقلب على راويه، وقد اتّهم محمّدَ بنَ إبراهيم الطيالسي بذلك، وروايته على غير وجهه المحفوظ، وقال عنه: "طُعِنَ عليه، وليس بمرضي عند الحفاظ"(٢).

ورواية الثوري أخرجها ابن عدي في الكامل عن الطيالسي عند ترجمة معاوية بن هشام القصار الكوفي، فقال رحمه الله: "سمعتُ محمّد بن إبراهيم بن زياد الطيالسي، يقول: حدّثنا محمّد ابن عبدالله بن أبي النوادر، حدّثنا معاوية بن هشام، عن الثوري، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «**ذكاة الجنين ذكاة أمّه**». وهذا الحديث لا يرويه عنه غير معاوية"(٣).

---

(١) الإرشاد: (٤٣٨/١-٤٣٩).

(٢) المصدر نفسه: (٤٣٩/١). ويراجع الضعفاء والمتروكون للدارقطني: (ص/٢٢٣) ترجمة رقم: [٤٨٩]، وتاريخ بغداد: (٣٠٠/٢-٣٠١)، وكتاب الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي: (٣٨/٣) ترجمة رقم: [٢٨٦٥]، والمغني في الضعفاء: (١٥٠/٢) ترجمة رقم: [٥٢٢١]، والسير: (٤٥٨/١٤)، ولسان الميزان: (٤٧٣/٦).
ويرى الإمام ابن حبان البستي أنّ إسحاق بن عمرو الرازي، الراوي عن معاوية بن هشام هو مَن قلب الحديث، قال رحمه الله: "إسحاق بن عمرو بن حصين الرازي... لم أر في حديثه ما في القلب منه إلاّ حديثا واحدا. روى عن معاوية بن هشام، عن الثوري، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «ذكاة الجنين ذكاة أمّه»". الثقات: (١١٩/٨).

(٣) الكامل: (٤٠٨/٦). لم أقف على من اسمه محمّد بن عبد الله بن أبي النوادر من شيوخ الطيالسي، ولم أجد من ترجم له، ولا من روى حديثه غير ابن عدي، وممّن روى عن معاوية بن هشام: محمّد بن عبد الله بن نمير، وهو ثقة درة العراق. ينظر: تهذيب الكمال: (٢١٩/٢٨).

وأخرجها أيضا الحافظ أبو نعيم في الحلية من طريق الطيالسي، فقال رحمه الله: "حدّثنا محمّد ابن عيسى الأديب، حدّثنا محمّد بن إبراهيم بن زياد، حدّثنا إسحاق بن عمرو الرازي، حدّثنا معاوية بن هشام، حدّثنا سفيان، عن أبي الزبير، عن جابر: أنّ رسول الله ﷺ قال: «**ذكاة الجنين ذكاة أمّه**». تفرد به معاوية، عن الثوري، وعنه إسحاق"(١).

و لم أقف على رواية الثوري عند غير ابن عدي وأبي نعيم، ويتأكد من روايتيهما أنّ الحديث من رواية الثوري لم يصدر إلاّ من الطيالسي، كما قال الخليلي رحمه الله: "هذا لا يروى في الدنيا من حديث سفيان إلاّ من حديث محمّد بن إبراهيم الطيالسي هذا".

وفي المقابل يرى الخليلي رحمه الله أنّ الحديث محفوظ من رواية الحسن بن بشر، عن زهير بن معاوية، عن أبي الزبير. ومن حديث حماد بن شعيب، عن أبي الزبير.

ولعلّ مراد الخليلي رحمه الله أنّ الحديث معروف عمّن ذكر، ولا يريد بذلك الصحة، فإنّ الأئمة النقاد كثيرا ما يطلقون كلمة محفوظ، ويكون مقصودهم إثبات نسبة المروي إلى من رواه، بغض النّظر عن كونه حفظ أم أخطأ فيما روى(٢).

ذلك أنّ الحسن بن بشر بن سلم أحسن أحواله أنّه صدوق يخطئ، وقد تردد في الحكم عليه أحمد بن حنبل، وقال عنه: "روى عن زهير أشياء مناكير"(٣).

وقال ابن عدي رحمه الله: "حديث زهير عن أبي الزبير ليس يرويه غير الحسن"(٤).

وأمّا حمّاد بن شعيب، فهو أبو شعيب الحماني التميمي الكوفي، أجمع الأئمة على ضعفه، وقال عنه الإمام ابن حبان رحمه الله: "يقلّب الأخبار، ويرويها عن غير جهتها"(٥).

---

(١) حلية الأولياء: (٩٢/٧).

(٢) ينظر قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ لنادر بن السنوسي العمراني: (٦٤/١-٧١). وهذا المعنى ذكره الحاكم في المستدرك، فقد قال رحمه الله عن حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: "وإنّما يعرف من حديث ابن أبي ليلى وحماد بن شعيب، عن أبي الزبير". المستدرك على الصحيحين: (٢١٧/٤) حديث رقم: [٧١٨٩].

(٣) ينظر: الجرح والتعديل: (٣/٣)، وتهذيب الكمال: (٣٦/٦).

(٤) الكامل: (٣٢٠/٢).

(٥) كتاب المجروحين: (٢٥١/١). ويراجع: التاريخ الكبير: (٢٥/٣)، والجرح والتعديل: (١٤٢/٣)، والكامل لابن عدي: (٢٤٢/٢).

وحديثه قال عنه ابن عدي رحمه الله: "ليس يرويه عن أبي الزبير مسندا غير حماد بن شعيب، وزهير بن معاوية، وعن زهير الحسن بن بشر وحده"(١).

ولهذا قال الإمام ابن حبان رحمه الله عن حماد بن شعيب: "هو الذي روى عن أبي الزبير، عن جابر... أنّ النّبيّ ﷺ قال: «**ذكاة الجنين ذكاة أمّه إذا أشعر**»... والحديث... ليس له أصل إلاّ من حديث يونس بن أبي إسحاق، عن أبي الوداك، عن أبي سعيد"(٢).

وبغض النظر عن مقصود الحافظ الخليلي رحمه الله، فإن هذا الحديث من دون شك مثال على هذا الجنس من العلل عنده.

المثال الرابع:

قال رحمه الله: "حدّثنا محمّد بن سليمان بن يزيد الفامي – من أصل كتابه بخط أبيه – حدّثنا عبدالله بن محمّد بن خالد الرازي – قاضي قزوين سنة إحدى عشرة وثلاثمائة- حدّثنا جعفر بن حمدون بن عمارة ببغداد، قال: حدّثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري، حدّثنا يزيد بن هارون، حدّثنا شعبة العياب، عن محمّد بن جُحَادة، عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تطرحوا الدر في أفواه الخنازير – يعني العلم –**».

هذا أنكروه من حديث شعبة، لا يُعرف أنّه روى عنه إلاّ هذا الذي رواه عن إبراهيم بن سعيد، وإبراهيم صالح، لكن الحمل على من بعده... ولا يُعرف من حديث شعبة إلاّ من هذا الوجه، وإنّما يُعرف هذا من حديث يحيى بن عقبة بن أبي العَيزار، عن محمّد بن جحادة، ويحيى ضعيف.

حدّثنا عمر بن إبراهيم المقرئ إملاءً، حدّثنا عبدالله بن محمّد البغوي، حدّثنا محمّد بن بكار بن الريّان، حدّثنا يحيى بن عقبة بن أبي العيزار، عن محمّد جحادة، عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تطرحوا الدر في أفواه الكلاب**». قال ابن بكار: أظنّه العلم"(٣).

فهذا الحديث يرى الخليلي رحمه الله تخطئة من رواه من حديث شعبة، وإنّما هو من حديث يحيى بن عقبة بن أبي العيزار، عن محمّد بن جحادة، عن أنس ﷺ، عن رسول الله ﷺ.

---

(١) الكامل: (٢/٢٤٣).

(٢) المصدر السابق: (١/٢٥١).

(٣) الإرشاد: (٢/٤٩٢-٤٩٤).

قال الإمام ابن حبان رحمه الله في كتاب المجروحين: "علي بن سعيد بن شهريار... كثير الخطأ، فاحش الوهم، ممّن يروي عن الثقات المقلوبات، وعن الأثبات الملزقات، لا يجوز الاحتجاج به عندي لكثرة روايته الأباطيل والمجاهيل...

روى عن يزيد بن هارون، عن شعبة، عن محمّد بن جحادة، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تلقوا الدر في أفواه الكلاب**».

أخبرناه محمّد بن أيّوب بن مُشكان بطبرية، قال: حدّثنا علي بن الحسن بن علي بن شهريار، قال: حدّثنا أبي، قال: حدّثنا يزيد بن هارون، قال: حدّثنا شعبة.

وهذا لم يحدّث به شعبة، ولا يزيد بن هارون، وإنّما هو من حديث يحيى بن عقبة بن أبي العيزار، عن محمّد بن جحادة"(١).

وهنا إشكال ظاهر؛ فقد رواه الخليلي من حديث إبراهيم بن سعيد الجوهري، وبرّأه من الوهم، بينما رواه الإمام ابن حبان من حديث علي بن سعيد الرقي واتّهمه به.

والظاهر أنّ الوهم من الخليلي رحمه الله؛ فقد علل الأئمة الحديث بالقلب من رواية علي بن سعيد الرقي كما ذكر الإمام ابن حبان رحمه الله.

قال الحافظ أبو نعيم الأصبهاني رحمه الله عند ترجمة علي بن سعيد الرقي: "روى عن يزيد بن هارون الأنصاري حديثين مقلوبين"(٢).

وقال الحاكم النيسابوري رحمه الله: "روى عن يزيد بن هارون الأنصاري حديثين قد قلبهما وسرقهما"(٣).

إلى جانب هذا، فإني لم أقف على من نص على سماع إبراهيم بن سعيد الجوهري من يزيد ابن هارون الأنصاري، ثمّ إنّ أبا إسحاق إبراهيم بن سعيد الجوهري كان إماما، حافظا، ثقة،

---

(١) كتاب المجروحين: (٢/١١٦-١١٧).

(٢) الضعفاء: (ص/١١٨). هذا إحداهما، وثانيهما رواه أيضا عن يزيد بن هارون الأنصاري، وهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النّبيّ ﷺ قال: «**الأرواح جنود مجندة**...». الحديث. ينظر كتاب المجروحين لابن حبان: (٢/١١٦).

(٣) المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم: (ص/١٨٦). ويراجع لسان الميزان: (٥/٥٤٤).

ثبتا[١]، وأمّا علي بن سعيد بن شهريار الرقي فقد أجمع الأئمة على ضعفه، وقد عرف بقلب الروايات كما تقدم عن أبي نعيم الأصبهاني والحاكم رحمهما الله.

ومهما يكن الأمر، فإنّ الحديث عند الخليلي مقلوب، وإنّما هذا يعرف من حديث يحيى بن عقبة بن أبي العيزار الكوفي، ومع هذا فإنّ الحديث لا يثبت عنده رحمه الله؛ فإنّ يحيى هذا ليس بثقة، وقد تفرّد بالحديث.

قال الإمام أبو الفرج ابن الجوزي رحمه الله بعدما روى الحديث من طريق يحيى هذا: "قال الدارقطني: تفرّد به يحيى بن عقبة... قلتُ: وهو المتهم به"[٢].

وقد روى الإمام ابن عدي رحمه الله هذا الحديث في الكامل، ثمّ قال: "وليحيى بن عقبة غير ما ذكرتُ، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه"[٣].

المثال الخامس:

قال رحمه الله: "حدّثنا جدّي، وَمحمّد بن إسحاق الكيساني، وَعبدالرحمن بن خيران الهمذاني، وَشعيب بن علي القاضي، وَأحمد بن علي الفقيه، قالوا: حدّثنا أحمد بن أوس المقرئ، حدّثنا عبدالحميد بن عصام الجرجاني، حدّثنا شعبة، عن عبد الملك بن عمير، عن جابر بن سُمرة، قال: خطبنا عمر بن الخطاب بالجابية[٤]، فقال: قام فينا رسول الله ﷺ مقامي فيكم، فقال: «**أكرموا أصحابي، ثمّ الذين يلونهم، ثمّ الذين يلونهم، ثمّ يجيء أقوامٌ يشهدون قبل أن يُستشهدوا، ويحلفون قبل أن يُستحلفوا، ويفشو فيهم الكذب، فمن أراد بحبوحة الجنّة فليلزم الجماعة، فإنّ الشيطان مع الواحد، وهو مع الاثنين أبعد، ألاّ لا يخلُوَنَّ رجلٌ بامرأةٍ، فإنّ ثالثهما الشيطان، ومن سرته حسنته، وساءته سيئته فهو مؤمن**». لم يروه عن أبي داود، عن شعبة غيرُ عبدُ الحميد بن عصام. ورواه غيرُه عن أبي داود، عن جرير بن حازم، وهو الأشبه"[٥].

---

(١) وقد تكلّم فيه حجاج بن الشاعر بلا وجه. ينظر ترجمته: الجرح والتعديل: (١٠٤/٢)، وتاريخ بغداد: (٩٣/٦)، وسير أعلام النبلاء: (١٤٩/١٢)، والرواة الثقات الذين المتكلم فيهم بما لا يوجب: (ص/٤٣)، وتهذيب الكمال: (٩٥/٢).

(٢) الموضوعات: (٢٣٢/١).

(٣) الكامل: (٢٢٤/٧).

(٤) قرية قريبة من دمشق. ينظر معجم البلدان: (٩١/٢).

(٥) الإرشاد: (٦٤٥/٢-٦٤٦).

فهذا الحديث يرى الحافظ الخليلي رحمه الله أنّه ليس من حديث شعبة، وقد أخطأ عبدالحميد ابن عصام الجرجاني في روايته عنه.

قال الإمام الطبراني رحمه الله: "لم يرو هذا الحديث عن شعبة إلاّ أبو داود، تفرد به عبدالحميد"(١).

وقد رجّح الحافظ الخليلي رحمه الله رواية أبي داود عن جرير بن حازم؛ وهي كذلك عنده في مسنده:

قال أبو بشر يونس بن حبيب راوي المسند: "حدّثنا أبو داود، حدّثنا جرير بن حازم، حدّثنا عبدالملك بن عمير، عن جابر بن سمرة، قال: خطبنا عمر بن الخطاب ﷺ بالجابية..." الحديث(٢).

المطلب الثاني: النوع الثاني من هذا الجنس من العلل وأمثلته عند الخليلي.

أن يقع الخطأ من الراوي فيقوم بتغيير السند كاملا بما في ذلك مخرج الحديث.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله عن القلب: "وحقيقته: إبدال مَن يُعرف بروايةٍ بغيره. فيدخل فيه إبدال راوٍ أو أكثر من راوٍ، حتّى الإسناد كلّه"(٣).

"وذلك بأن يأتي إلى حديث معروف بإسناد معيّن، ورجال معيّنين، فإذا به يروي نفس الحديث، ولكن بإسناد آخر، لا يتفق مع الإسناد الأوّل في رجل من رجاله.

وهذا الخطأ؛ هو الذي يعبّر عنه الأئمة غالبا بقولهم: دخل عليه حديث في حديث، أو إسناد في إسناد"(٤).

---

(١) المعجم الأوسط: (٢٠٤/٣) حديث رقم: [٢٩٢٩]. وأخرجه في الصغير، ينظر الروض الداني إلى المعجم الصغير للطبراني: (١٥٨/١) حديث رقم: [٢٤٥].

(٢) مسند أبي داود الطيالسي: (٣٤/١) حديث رقم: [٣١]. وقد رواه النسائي في السنن الكبرى من حديث إسحاق بن إبراهيم، عن جرير بن حازم، حديث رقم: [٩١٧٥-٩١٧٦]، ومن حديث هشام بن حسان، عن جرير، حديث رقم: [٩١٧٧]. وروي الحديث أيضا من طرق أخرى فيها اضطراب. ينظر العلل الكبير للترمذي: (ص/٣٢٣)، وعلل الحديث لابن أبي حاتم: (٢١٧/٥) مسألة رقم: [١٩٣٣]، و(٢٧٠/٥) مسألة رقم: [١٩٧٥]، و(٣٥٢/٦) مسألة رقم: [٢٥٨٣]، وعلل الدارقطني: (٦٥/٢).

(٣) النكت: (٨٦٤/٢). ويراجع الإرشادات: (ص/٣٢٩)، ومنهج الإمام أحمد في التعليل: (ص/١٩٦).

(٤) طارق عوض الله. الإرشادات: (ص/٣٢٩).

وقد أعلّ الخليلي رحمه الله جملة من الأحاديث بهذه العلة، وهي كالآتي:

المثال الأوّل:

قال رحمه الله: "تفرّد يوسف بن أسباط، عن الثوري، عن محمّد بن المنكدر بحديث: حدّثناه محمّد بن الحسن بن الفتح الصفّار، حدّثنا عبدالله بن أبي داود السجستاني، حدّثنا المسيِّب بن واضح، حدّثنا يوسف بن أسباط، حدّثنا سفيان الثوري، عن محمّد بن المنكدر، عن جابر بن عبدالله، قال: قال رسول الله ﷺ: «**مداراة النّاس صدقة**».

غريب، تفرّد به يوسف، وهو زاهد، إلاّ أنّه لم يُرضَ حفظُه، وقيل: اشتُبه عليه، وإنّما هو: سفيان، عن أبي مالك الأشجعي، عن ربعي، عن حذيفة: أنّ النّبيّ ﷺ، قال: «**كلّ معروف صدقة**»"[(١)].

بيّن الحافظ الخليلي رحمه الله أنّ يوسف بن أسباط أخطأ في روايته حديث «**مداراة النّاس صدقة**» عن الثوري، عن ابن المنكدر، عن جابر رضي الله عنه مرفوعا، وهذا لا يعرفه أهل الحديث إلاّ من رواية يوسف بن أسباط.

قال الإمام أبو حاتم الرازي رحمه الله: "هذا حديث باطل لا أصل له، ويوسف بن أسباط دفن كتبه"[(٢)].

وقال الإمام ابن عدي رحمه الله: "وهذا يعرف بالمسيّب بن واضح، عن يوسف، عن سفيان بهذا الإسناد، وقد سرقه منه جماعة ضعفاء رووه عن يوسف، ولا يرويه غير يوسف عن الثوري"[(٣)].

كما أشار الحافظ الخليلي إلى أنّ الحديث انقلب على يوسف بن أسباط لخلل في حفظه، وهو ما أشار إليه أيضا ابن أبي حاتم بقوله المتقدم: "يوسف بن أسباط دفن كتبه".

وقال إمام الصنعة محمّد بن إسماعيل البخاري رحمه الله: "قال صدقة: دفن يوسف كتبه، فكان بعدُ يُقلَب عليه، فلا يجيء كما ينبغي"[(٤)].

---

(١) الإرشاد: (١/٣١١-٣١٢).

(٢) علل ابن أبي حاتم: (٦/١٠٣) مسألة رقم: [٢٣٥٩].

(٣) الكامل: (٧/١٥٧). ويراجع حلية الأولياء: (٨/٢٤٦)، وأطراف الغرائب والأفراد للدارقطني للإمام ابن طاهر المقدسي: (١/٣١٥) مسألة رقم: [١٦٩٦]، والعلل المتناهية: (٢/٧٢٩) حديث رقم: [١٢١٥].

(٤) التاريخ الكبير: (٨/٣٨٥) ترجمة رقم: [٣٤١٤]. ويراجع التاريخ الأوسط له: (٤/٨٢٧) ترجمة رقم: [١٣٠٠].

وقال العقيلي رحمه الله في يوسف بن أسباط: "كان من العابدين، دفن كتبه فحدّث بعدُ من حفظه بأحاديث، منها ما لا أصل له، ومنها ما يخطئ فيه"(١).

وقال ابن عدي رحمه الله: "ويوسف هذا هو عندي من أهل الصدق، إلاّ أنّه لمّا عَدِمَ كتبه كان يحمل على حفظه فيغلط ويشتبه عليه، ولا يتعمّد الكذب"(٢).

والذي يميل إليه الخليلي: أنّ يوسف بن أسباط اشتبه عليه الأمر في السند والمتن جميعا، فقال رحمه الله: "وإنّما هو: سفيان، عن أبي مالك الأشجعي، عن ربعي، عن حذيفة: أنّ النّبيّ ﷺ قال: «**كلّ معروف صدقة**»".

وقد أخرج الإمام مسلم هذا الحديث في صحيحه بالسند نفسه، فقال رحمه الله: "حدّثنا قتيبة ابن سعيد، حدّثنا أبو عوانة **ح** وحدّثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدّثنا عبّاد بن العوّام، كلاهما عن أبي مالك الأشجعي، عن ربعي بن خراش، عن حذيفة – في حديث قتيبة – قال: قال نبيّكم ﷺ، وقال ابن أبي شيبة: عن النّبيّ ﷺ، قال: «**كلّ معروف صدقة**»"(٣).

وقد رواه من حديث سفيان الثوري، عن أبي مالك الأشجعي، عن ربعي، عن حذيفة رضي الله عنه، عن النّبيّ ﷺ أبو داود في سننه(٤)، فقال رحمه الله: "حدّثنا محمّد بن كثير، أخبرنا سفيان، عن أبي مالك الأشجعي، عن ربعي بن خراش، عن حذيفة، قال: قال نبيّكم ﷺ: «**كلّ معروف صدقة**»".

فمقصود الحافظ الخليلي رحمه الله أنّ يوسف بن أسباط انقلب عليه الحديث عن سفيان الثوري، فليس هو سفيان، عن محمّد بن المنكر، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، وإنّما هو: سفيان، عن أبي مالك الأشجعي، عن ربعي بن خراش، عن حذيفة رضي الله عنه.

كما اشتبه على يوسف بن أسباط متن الحديث، فليس هو: «**مداراة النّاس صدقة**»، وإنّما هو: «**كلّ معروف صدقة**».

---

(١) الضعفاء الكبير: (١٥٥٦/٤). وذكر أنّ يوسف بن أسباط دفن كتبه بواسط.

(٢) الكامل: (١٥٩/٧).

(٣) صحيح مسلم: كتاب الزكاة، باب: بيان أنّ اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف، حديث رقم: [١٠٠٥].

(٤) كتاب الأدب، باب في المعونة للمسلم، حديث رقم: [٤٩٤٧].

هذا ما ذكره الحافظ الخليلي رحمه الله، ولا شكّ أنّ يوسف بن أسباط انقلب عليه الأمر كما ذكر الخليلي، إلاّ أنّ الأولى أن يكون قد انقلب عليه حديث جابر نفسه، فبدلا من أن يكون متنه: «**كلّ معروف صدقة**»، اشتبه الأمر على ابن أسباط، فقال: «**مداراة النّاس صدقة**».

بالإضافة إلى ذلك، لم أجد من أخرج الحديث من رواية سفيان، عن محمّد بن المنكدر، عن جابر ابن عبدالله ﷺ، وإنّما أخرجه البخاري في صحيحه، فقال رحمه الله: "حدّثنا علي بن عيّاش ، حدّثنا أبو غسّان، قال حدّثني محمّد بن المنكدر، عن جابر بن عبدالله رضي الله عنهما، عن النّبيّ ﷺ قال: «**كلّ معروف صدقة**»"(١)، فيكون القلب بذلك حدث في السند والمتن جميعا، والله أعلم.

المثال الثاني:

قال رحمه الله: "سمعتُ محمّد بن عبدالله الحافظ بنيسابور، يقول: سمعتُ محمّد بن محمّد بن إسحاق الكرابيسي الحافظ، يقول: قال لي أبو عروبة بحران: يا أبا أحمد! بلغني أنّ ببغداد شيخا يَروي عن محمّد بن يحيى القطيعي، عن عاصم بن أبي هلال البَارقي، عن أيّوب، عن نافع، عن ابن عمر: أنّ النّبيّ ﷺ قال: «**لا طلاق ولا عِتق فيما لا يملك**». فقلتُ: نعم؛ حدّثنا يحيى بن محمّد بن صاعد الحافظ، حدّثنا محمّد بن يحيى به. فقال لي: يا أبا أحمد! لم تعمل شيئا، لو كان هذا الحديث عند أيوب، عن نافع، لاحتجّ به الناس منذ مائتي سنة. عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه.

حدّثنا أبو حفص عمر بن إبراهيم بن كثير المُقرئ ببغداد – وأنا سألتُه –، حدّثنا يحيى بن صاعد به. قال ابن صاعد: هذا حديث لا أعرف له علة"(٢).

---

(١) صحيح البخاري: كتاب الأدب، باب: كلّ معروف صدقة، حديث رقم: [٦٠٢١]. وقد أخرجه عن أبي غسّان، عن ابن المنكدر ابنُ حبان في صحيحه: (١٧٢/٨) باب: ذكر كتبة الله جلّ وعلا الصدّقة بكلّ معروف يفعله قولا وفعلا، حديث رقم: [٣٣٧٩]، والطبراني في الصغير: (٢٤٠/١)، والبغوي في شرح السنة: (١٤٢/٦) حديث رقم: [١٦٤٢]. وأخرجه أحمد: (١٦١/٢٣) حديث رقم: [١٤٨٧٧]، والترمذي في سننه: كتاب البر والصلة، باب: ما جاء في طلاقة الوجه وحسن البِشر: (٥١٥/٣) حديث رقم: [١٩٧٠ بشار]، والبيهقي في السنن الكبرى: كتاب الشهادات، باب: ما جاء في إعطاء الشعراء: (٢٤٢/١٠)، من طرق عن ابن المنكدر به.

(٢) الإرشاد: (٤٥٩/١-٤٦٠).

فهذا النص الذي أورده الخليلي رحمه الله فيه أنّ متن الحديث: «**لا طلاق ولا عِتق فيما لا يملك**» معروف من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه، كذا رواه الأئمة في كتبهم الأئمة بألفاظ مختلفة(١).

و"لو كان هذا الحديث ثابتا بهذا الإسناد: عن أيّوب، عن نافع، عن ابن عمر، لما تركه الناس واحتجوا في هذا الباب بما هو دونه في الصحة، أي: بإسناد عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه.

وهذا يدلّ على أنّه ليس له أصل من حديث أيّوب، ولا من حديث نافع، ولا ابن عمر، وإنّما إسناده الذي يُروى به ويُعرف به، هو: عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه"(٢).

ولهذا لّما روى الإمام الترمذي الحديث عن عمرو بن شعيب، قال بعده: "سألتُ محمّدًا عن هذا الحديث، فقلتُ: أيّ حديث في هذا الباب أصحّ في الطلاق قبل النّكاح؟ فقال: حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه"(٣).

وأمّا قول الحافظ الخليلي رحمه الله: "قال ابن صاعد: هذا حديث لا أعرف له علة"، فقد ذكره أيضا الناقد الكبير ابن عدي في الكامل(٤) بلفظ قريب، فقال رحمه الله: "قال لنا ابن صاعد:... ولا أعرف له علة فأذكرها"، ثمّ كشف عن سبب وقوع الخطأ بقوله: "هكذا ذكر لنا ابن صاعد، فذكرتُه لأبي عروبة، فأخرج إليّ فوائد القطيعي، فإذا فيها حديث عمرو بن شعيب الذي ذكره ابن صاعد، وبِعَقِبِه: حدّثنا عاصمُ بن هلال، عن أيّوب، عن نافع، عن ابن عمر، عن النّبيّ ﷺ ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [المطفّفين:٦]. فعلى ما تبيّن لنا في كتاب أبي عروبة أنّه دخل لابن صاعد حديث في حديث، و﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ مشهور عن أيّوب".

---

(١) أخرجه الترمذي في السنن، كتاب الطلاق واللعان، باب: ما جاء لا طلاق قبل النكاح، حديث رقم: [١١٨١]، وفي العلل الكبير كما سيأتي، وابن ماجة في السنن، كتاب الطلاق، باب: لا طلاق قبل النكاح، حديث رقم: [٢٠٤٧].

(٢) من كلام الشيخ طارق عوض الله. الإرشادات: (ص/٣٥٦).

(٣) العلل الكبير: (ص/١٧٣).

(٤) (٥/٢٣٢-٢٣٣). وينظر الإرشادات: (ص/٣٥٥-٣٥٦).

المثال الثالث:

قال رحمه الله عند ترجمة محمّد بن يوسف الفريابي: "آخر من روى عنه... بالشامِ عبدُالله بن محمّد بن سعيد بن أبي مريم. ويتفرد عنه ابن أبي مريم بحديث، وهو ما حدثناه جدّي، حدّثنا سليمان بن أحمد بن أيّوب الطبراني، حدّثنا عبدُالله بن محمّد بن سعيد بن أبي مريم، حدّثنا الفريابي، حدّثنا سفيان الثوري، عن شعبة، عن يعلى بن عطاء بن السائب، عن عُمارة بن حديد، عن صخر الغامدي، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تسبّوا الأموات، فتُؤذوا الأحياء**».

لم يروه عن الفريابي إلاّ ابن أبي مريم هذا، وإنّما المحفوظ بهذا الإسناد: «**بورك لأمتي في بكورها**»"[(١)].

يرى الحافظ الخليلي رحمه الله أنّ ابن أبي مريم أخطأ حيث روى حديث : «**لا تسبّوا الأموات، فتُؤذوا الأحياء**» عن الفريابي، فجعله من رواية الثوري، عن شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن عمارة، عن صخر الغامدي مرفوعا، بينما المشهور بهذا السند هو قوله ﷺ: «**بورك لأمتي في بكورها**».

وقد بيّن الإمام ابن عدي سبب هذا الخطأ، فقال رحمه الله عند ترجمة ابن أبي مريم: "مصري يحدّث عن الفريابي وغيره بالبواطيل.

حدّثنا محمّد بن الفضل البزاز بحلب، ثنا عبدالله بن محمّد بن سعيد بن أبي مريم، ثنا الفريابي، عن سفيان الثوري، عن شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن عمارة بن حديد، عن صخر الغامدي: أنّ النّبيّ ﷺ قال: «**لا تسبّوا الأموات، فتُؤذوا الأحياء**».

ويروي شعبة هذا الحديث عن الأعمش، عن مجاهد، عن عائشة، عن النّبيّ ﷺ[(٢)]، فأحسن ظننا بابن أبي مريم أنّه دخل له حديث في حديث إن لم يكن تعمّد، وإنّما بهذا الإسناد: «**بارك لأمتي في بكورها**»"[(٣)].

---

(١) الإرشاد: (٢/٤٧٢-٤٧٣).

(٢) أخرجه بهذا السند البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب: ما ينهى من سبّ الأموات، حديث رقم: [١٣٩٣]، وأحمد في المسند: (٤٢/٢٩٦) حديث رقم: [٢٥٤٧٠]، وغيرهما، بلفظ: «**لا تسبّوا الأموات، فإنّهم قد أفضوا إلى ما قدّموا**».

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال: (٤/٢٥٥-٢٥٦). وقال الإمام الطبراني رحمه الله: "لم يروه عن سفيان إلاّ الفريابي، تفرّد به ابن أبي مريم". المعجم الصغير: (١/٢١٢).

المثال الرابع:

قال رحمه الله عند ترجمة الإمام الهمام أبي يوسف القاضي: "أخطأ في حديث رواه عن سليمان التيمي، عن أنس: **أنّ النّبيّ ﷺ كان يقرأ في صلاة الفجر ما بين الستين إلى المائة**[(١)].

وإنّما روى هذا الحديث التيمي، عن سيار بن سلامة أبي المنهال، عن أبي برزة، عن النّبيّ ﷺ. والحديث مخرّج في الصحيحين[(٢)] من حديث سليمان التيمي وغيره، عن أبي المنهال، عن أبي برزة"[(٣)].

فهذا الحديث انقلب على القاضي أبي يوسف رحمه الله فرواه بسند آخر غير مشهور به، وهو: سليمان التيمي، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النّبيّ ﷺ.

يقول الإمام الدارقطني رحمه الله: "يرويه شعبة، ومبارك بن فضالة، وغيرهما عن أبي المنهال.

ورواه سليمان التيمي، واختلف عنه، فرواه الحفاظ عنه... عن أبي المنهال، عن أبي برزة. وخالفهم أبو يوسف القاضي، فرواه عن سليمان التيمي، عن أنس بن مالك، عن النّبيّ ﷺ، ووهم فيه، والصواب: عن أبي المنهال، عن أبي برزة"[(٤)].

المبحث الثالث: الخطأ في أسماء الرواة أو كناهم أو أنسابهم، بالتقديم أو التأخير أو التصحيف ونحو ذلك:

إنّ "أشدّ ما يكون التصحيف في الأعلام: أسماء، وكنى، وأنسابا، وألقابا؛ وأثره كبير وخطير، حيث يؤدي في بعض الأحيان إلى الخلط بين الثقات والضعفاء، وأحيانا أخرى إلى إيهام تعدد رواة الحديث، بينما هو من رواية واحد فقط"[(٥)].

---

(١) أخرجه بهذا السند الإمام ابن خزيمة في صحيحه: (٢٦٥/١) حديث رقم: [٥٣٢]، وقال رحمه الله: "روى هذا الخبر من ليس الحديث صناعته، فجاء بطامة: رواه عن سليمان التيمي، فقال: عن أنس بن مالك، عن رسول الله ﷺ... وهذا خطأ فاحش، والخبر إنّما هو سليمان، عن أبي المنهال سيار بن سلامة، عن أبي برزة. كذا رواه هؤلاء الحفاظ الذين الحديث صناعتهم".

(٢) أخرجه البخاري في مواقيت الصلاة، باب: وقت الظهر عند الزوال، حديث رقم: [٥٤١]، وينظر: [٥٤٧-٥٦٨-٥٩٩-٧٧١]، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: القراءة في الصبح، حديث رقم: [٤٦١].

(٣) الإرشاد: (٥٦٩/٢).

(٤) العلل: (٣٠٥/٦-٣٠٦). وينظر أمثلة أخرى على القلب في الإرشاد: (٤٣٤/١)، و(٥٥٤/٢).

(٥) من كلام الشيخ طارق عوض الله. الإرشادات: (ص/١٧٧).

"وهذا الجنس يندرج ضمن المقلوب، وإن كان أخص من سابقه، إذ في الجنس السابق يتمّ استبدال راو براو آخر وهما وخطأً، وفي هذا الجنس يقع الخطأ في الاسم، أو الكنية فقط، أو النسبة فقط بالتقديم والتأخير أو التصحيف"(١).

وهذا الجنس من العلل والذي قبله – المقلوب –، والذي سيأتي من نوع المدرج يطلق عليه الأئمة النقاد الخطأ أو الوهم أو النكارة أو الغرابة، كما سيأتي في الأمثلة عند الخليلي رحمه الله، وقليلا ما يقولون: مقلوب أو مصحف أو مدرج(٢).

وقد وقفت على ثلاثة أمثلة عند الحافظ الخليلي على هذا الجنس من العلل، ذكرها ضمن ثلاثة مطالب:

المطلب الأوّل: المثال الأوّل.

قال رحمه الله: "حدّثنا القاسم بن علقمة، حدّثنا ابن أبي حاتم، حدّثنا المنذر بن شاذان، حدّثنا يعلى بن عبيد، حدّثنا سفيان الثوري، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، عن النّبيّ ﷺ: «**البيعان بالخيار، وكلّ بيعين لا بيع بينهما حتّى يتفرقا إلاّ بيع الخيار**».

وهذا خطأ وقع على يعلى بن عبيد، وهو ثقة متفق عليه، والصواب فيه: عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، هكذا رواه الأئمة من سفيان، عنه، عن عبدالله بن دينار"(٣).

فهذا الحديث أخطأ فيه يعلى بن عبيد الطنافسي بقوله: عمرو بن دينار، وإنّما هو: عبدالله بن دينار، كما رواه أصحاب الثوري، منهم: أبو نعيم الفضل بن دكين، ومحمّد بن يوسف الفريابي، ومخلد بن يزيد، وغيرهم.

قال الإمام الدارقطني رحمه الله: "يرويه الثوري وشعبة، واختلف عنهما:

فروي عن أبي عبد الرحمن المقرئ، عن أبيه، عن شعبة، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر.

---

(١) من كلام فضيلة الدكتور المشرف أبي بكر كافي. منهج الإمام أحمد في التعليل: (ص/٢٠٩).

(٢) ينظر الحديث المعلول للدكتور حمزة المليباري حفظه الله: (ص/٩٠).

(٣) الإرشاد: (١/٣٤١).

وكذلك رواه يعلى بن عبيد، عن الثوري، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، وكلاهما وهم، والصحيح: عن الثوري، وعن شعبة، عن عبدالله بن دينار"[(١)].

المطلب الثاني: المثال الثاني.

قال رحمه الله: "حدّثنا شعيب بن محمّد القاضي البيهقي بنيسابور، حدّثنا مكيّ بن عبدان، حدّثنا عبد الله بن هاشم، حدّثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان الثوري، عن سالم أبي النضر، عن بُسر بن سعيد، قال: أرسلني زيد بن خالد إلى أبي جُهيم أسأله ما سمع من النّبيّ ﷺ يقول في الذي يمرّ بين يدي المصلي؟ فقال: **أن يقوم أربعين خيرٌ له من أن يمرّ بين يديه، لا أدري أربعين سنة، أو شهرا، أو يوما، أو ساعة**[(٢)].

رواه ابن عيينة، عن سالم أبي النضر، عن بُسر بن سعيد، قال: أرسلني أبو جُهيم[(٣)] إلى زيد ابن خالد أسأله... الحديث. قال الحفاظ: إنّما هو أبو جهيم، وغلط ابن عيينة لمّا قال: أبو جهيم[(٤)]، وإنّ الحديث: أنّ زيدا بعث إلى أبي جهيم. هكذا رواه الثوري وأقرانه عن سالم"[(٥)].

هذا الحديث يرى الخليلي رحمه الله أنّ سفيان بن عيينة وهم فيه، فرواه مقلوبا مخالفا الأثبات الذين رووه عن سالم، عن بسر: أنّ زيد بن خالد أرسله إلى أبي جهيم.

---

(١) العلل: (١٦٨/١٣). وينظر الإرشادات: (ص/١٨٤).

(٢) أخرجه مقلوبا الحميدي في مسنده: (٦٢/٢) حديث رقم: [٨٣٦]، وأحمد في المسند: (٢٨٦/٢٨) حديث رقم: [١٧٠٥١ أرنؤوط]، وابن ماجة في سننه: كتاب إقامة الصلاة، باب: المرور بين يدي المصلي، حديث رقم: [٩٤٤] وفيه أنّ بسر بن سعيد قال: "أرسلوني إلى زيد بن خالد" من دون تعيين من أرسله، والطبراني في الكبير: (٢٤٧/٥) حديث رقم: [٥٢٣٦].

(٣) في طبعة عامر أحمد حيدر: (ص/٩١)، ووليد متولي: (ص/١٢٩): "أبو الجهم".

(٤) والصحيح: إنما هو زيد بن خالد، كما يدل عليه سياق الكلام، وإلاّ لم يُخطّئ الخليلي ابن عيينة. وفي الطبعتين المشار إليهما هنا أيضا "أبو جهم"، فيكون ابن عيينة أخطأ في اسم الصحابي، مع انقلاب السند عليه. والظاهر أنّ الصحيح في الموضعين: "أبو جهيم". ينظر الإصابة لابن حجر: (١٢٠/١٢-١٢١).

(٥) الإرشاد: (٣٧٦/١-٣٧٧).

وممّن رواه على وجهه الصحيح الإمام مالك، عن أبي النضر مولى عمر بن عبيدالله، عن بسر ابن سعيد: **أنّ زيد بن خالد الجهني أرسله إلى أبي جهيم، يسأله ماذا سمع من رسول الله ﷺ في المارّ بين يدي المصلي**(١).

وقد سئل يحيى بن معين عن حديث ابن عيينة المقلوب، فقال رحمه الله: "خطأ، إنّما هو زيد إلى أبي جهيم كما روى مالك"(٢).

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله: "لم تختلف الرواة عن مالك في شيء من هذا الحديث، وروى ابن عيينة هذا الحديث مقلوبا عن أبي النضر، عن بسر بن سعيد. جعل في موضع زيد بن خالد أبا جهيم، وفي موضع أبي جهيم زيدَ بنَ خالد. والقول عندنا قول مالك، وقد تابعه الثوري وغيره"(٣).

المطلب الثالث: المثال الثالث.

هذا المثال ينقله الخليلي عن شيخه أبي القاسم، فيقول رحمه الله: "سمعتُ أبا القاسم ابن ثابت الحافظ، يقول: أملى علينا أبو الحسن ابن حرارة الحافظ بأردبيل، حدّثنا عن أبيه، عن عبيد بن عبدالواحد بن شريك البزار، عن سليمان بن عبدالرحمن، عن سعيد بن يحيى، عن يحيى بن سعيد، عن علقمة بن مرثد، عن أبي عبدالرحمن السلمي، عن عثمان، قال: قال رسول الله ﷺ: «**خيركم**

---

(١) الموطأ: كتاب الصلاة، باب: التشديد في أن يمرّ أحد بين يدي المصلي، حديث رقم: [٥٢٥ أعظمي]، ومن طريقه أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الصلاة، باب: إثم المار بين يدي المصلي، حديث رقم: [٥١٠]، ومسلم: كتاب الصلاة، باب: منع المار بين يدي المصلي، حديث رقم: [٥٠٧].

(٢) ينظر التمهيد: (١٤٨/٢١).

(٣) المصدر نفسه: (١٤٦/٢١-١٤٧). وقد ردّ ابن القطان تخطئة الأئمة لابن عيينة، فقال رحمه الله: "وليس خطؤه بمتعيّن، لاحتمال أن يكون أبو جهيم بعث بسر بن سعيد إلى زيد بن خالد، وزيد بن خالد بعثه إلى أبي جهيم بعد أن أخبره بما عنده، يستثبته فيما عنده، وأخبر كلّ واحد منهما بمحفوظه... واجتمع ذلك كلّه عند أبي النضر، وحدّث به الإمامين، فحفظ مالك حديث أبي جهيم، وحفظ سفيان حديث زيد بن خالد، والله أعلم". بيان الوهم الإيهام: (١٠٧/٢). فتعقّبه الحافظ بقوله: "تعليل الأئمة للأحاديث مبني على غلبة الظنّ، فإذا قالوا أخطأ فلان في كذا لم يتعيّن خطؤه في نفسه الأمر، بل هو راجح الاحتمال فيعتمد، ولولا ذلك لما اشترطوا انتفاء الشاذ". فتح الباري: (٥٨٥/١). ويراجع الإصابة في تمييز الصحابة: (١٢٠/١٢-١٢١)، والنكت على كتاب ابن الصلاح: (٨٨١/٢-٨٨٢).

من تعلّم القرآن وعلّمه». وقال[١]: هذا حديث غريب من حديث يحيى بن سعيد الأنصاري، عن علقمة. فلمّا خرجتُ إلى الدينور، وعرضته على عمر بن سهل، فقال: ويحك! غلِط شيخك مع حفظه، وشيخ شيخك. حدّثناه عبيد بن عبد الواحد، وإنّما هو: يحيى بن شعيب أبو اليسع، وصحّف من قال: يحيى بن سعيد.

فكتبتُ ذلك إلى ابن حرارة، فقال: جزاك الله يا أبا حفص عنّا خيرا، ورجع إلى قوله"[٢].

وقد ذكر الإمام الدارقطني رحمه الله مجموعة من الرواة ممّن روى الحديث عن علقمة بن مرثد، وذكر منهم أبا اليسع هذا[٣].

المطلب الرابع: مثال رابع على ما له صلة بهذا الجنس من العلل، وهو (المؤتلف والمختلف).

ممّا له صلة بهذا الجنس من العلل ما نبّه عليه الحافظ الخليلي، حيث أوجب الاعتناء بالمؤتلف والمختلف من أسماء الرجال، فقال رحمه الله: "الأسامي ليس على القياس، يحتاج فيه إلى السماع، ويجب أن يُعرف من الأسامي: المؤتلف والمختلف"[٤].

وعلم المؤتلف والمختلف "فنٌّ واسع مهم"[٥]، وهو "يعين على ضبط أسماء الرواة على وجه لا تشتبه فيه ببعضها؛ وذلك يعين على معرفة أعيانهم، فلا يُشتبه علينا راو بآخر، حتّى يُحكم عليهم بما يليق بهم جرحا وتعديلا. فعلم المؤتلف والمختلف يقوم بأداء الهدف الذي من أجله قام

---

(١) القائل هو: أبو القاسم بن ثابت، وليس الخليلي كما هو ظاهر، فقد قال الخليلي قبل هذه الرواية: "سمعت أبا القاسم بن ثابت الحافظ يقول: لم أرَ مثل عمر بن سهل الدينوري الحافظ في الديانة"، ثم ذكر الرواية، ثم قال: "فكتبت ذلك إلى ابن حرارة، وهو من روى عنه أبو القاسم".

(٢) الإرشاد: (٦٢٩/٢).

(٣) العلل: (٥٣/٣). وأبو اليسع هو يحيى بن شعيب الكوفي المكفوف. ينظر الكنى للبخاري: (ص/٨٢)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٤٥٨/٩)، والثقات لابن حبان: (٢٥٠/٩)، وسؤالات السلمي للدارقطني: (ص/٣٣٠)، والإكمال لابن ماكولا: (٤٢٧/٧).

(٤) المصدر السابق: (٤١٠/١).

(٥) من كلام الإمام الذهبي رحمه الله. ينظر الموقظة: (ص/٧٠عمرو عبدالمنعم).

علمٌ آخر، وهو علم المتفق والمفترق، - وهو علم من اتّفقت أسماؤهم وافترقت أعيانهم – من منع الوقوع في أوهام الجمع أو التفريق بين الرواة"[١].

ومثال هذا النوع عند الخليلي الآتي:

قال رحمه الله: "ومثاله: حَيان وحبان، وخِيار وجبّار، هم في الهجاء واحد، وفي المعنى نختلف.

حدّثني أبو علي عبدُ الرحمن بن محمّد بن فُضالة النيسابوري الحافظ، قال: سألتُ أبا الحسن الدارقطني الحافظ رحمه الله – وكان به سلس البول يقوم ويرجع – قلتُ: **حديث تزويج فاطمة**[٢] الذي يرويه عبد الملكُ بن حيان ابن عم يحيى بن معين، وكان قد قام فرجع، وقال: ويحك يا رجل، تلقنّي خطأ! هو عبد الملك بن خِيار ابن عم يحيى بن معين"[٣].

المبحث الرابع: جمع الشيوخ في سند واحد وجعل المتن واحدا.

"من العلل التي تعلّ بها الروايات في حالة دون أخرى: أن يكون الراوي ليس له من الضبط ما يقبل منه أن يروي حديثا واحدا عن عدد من الشيوخ، ثمّ يسوقه سياقا واحدا، وذلك أنّ الحديث الواحد إذا رواه عدد من الشيوخ، فلا بد أن يقع بطبيعة الحال بعض الاختلافات في ألفاظهم بين شيخ وآخر، لتصرفهم في لفظ الحديث، فإذا جاء راوٍ وروى الحديث عنهم، و لم يميّز لفظ هذا من ذاك، فإنّ ذلك مشعر بأنّه قد حمل لفظ بعضهم على بعض، وبالتالي يقع الخطأ والوهم لا محالة"[٤].

وهكذا الأمر عند الحافظ الخليلي ليس في جميع الرواة، فقد يكون بعض الرواة ممّن عرف بالحفظ والإتقان ما يمكنّه من التمييز بين ألفاظ الشيوخ.

---

(١) من كلام الدكتور الشريف حاتم العوني حفظه الله. ينظر شرح موقظة الذهبي: (ص/٢٦٣-٢٦٤).

(٢) هو ما أخرجه الإمام ابن الجوزي رحمه الله في كتاب الموضوعات: (٢/٢٢٠) برقم: [٧٧٥] من حديث أنس ابن مالك رضي الله عنه، قال: "بينما أنا عند النّبيّ ﷺ إذ غشيه الوحي، فلمّا سُرّيّ عنه، قال لي: «يا أنس! تدري ما جاءني به جبريل من عند صاحب العرش جلّ وعزّ؟» قلت: بأبي وأمّي ما جاءك به جبريل؟ قال: «**إنّ الله تعالى أمرني أن أزوّج فاطمة من علي**...» الحديث بطوله. ثمّ ابن الجوزي رحمه الله: "هذا حديث موضوع".

(٣) الإرشاد: (١/٤١٣-٤١٤). ويراجع تاريخ دمشق: (٣٧/١٣).

(٤) من كلام الدكتور بشير علي عمر. منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث: (١/٣٧١). ويراجع العلل في الحديث للدكتور همام عبد الرحيم سعيد: (ص/١٤٧).

قال رحمه الله: "ذاكرتُ يوما بعض الحفّاظ، فقلتُ: البخاري لم "يخرِّج حماد بن سلمة في الصحيح، وهو ثقة زاهد؟ فقال: لأنّه جمع بين جماعة من أصحاب أنس، فيقول: حدّثنا قتادة وثابت وعبد العزيز، وربما يخالف في بعض ذلك.

فقلتُ: أليس ابنُ وهب اتّفقوا عليه، وهو يجمع بين أسانيد، فيقول: حدّثنا مالك وعمرو بن الحارث والليث بن سعد والأوزاعي بأحاديث، ويجمع بين جماعة غيرهم؟ فقال: ابنُ وهب أتقن لما يرويه وأحفظ"(١).

وهذا ما قرره أيضا الحافظ ابن رجب بعدما أورد مذاكرة الخليلي هذه، فقال رحمه الله: "ومعنى هذا أنّ الرجل إذا جمع بين حديث جماعة، وساق الحديث سياقة واحدة، فالظاهر أنّ لفظهم لم يتفق، فلا يقبل هذا الجمع إلاّ من حافظ متقن لحديثه، يعرف اتفاق شيوخه واختلافهم، كما كان الزهري يجمع بين شيوخ له في حديث الإفك وغيره، وكان الجمع بين الشيوخ يُنكر على الواقدي وغيره، ممّن لا يضبط هذا، كما أُنكر على ابن إسحاق وغيره، وقد أنكره شعبة أيضا على عوف الأعرابي"(٢).

هذا ما وقفت عليه عند الخليلي رحمه الله، ولا شكّ أنّ هذا مجرد إشارة منه على هذا الجنس من العلل، ويمكن الرجوع إلى ما كتبه فضيلة الدكتور أبو بكر كافي حفظه الله، في كتابه: منهج الإمام أحمد في التعليل(٣) للوقوف على أمثلة هذا الجنس، عند الإمام أحمد وغيره من النقاد رحمهم الله.

(١) الإرشاد: (١/٤١٧-٤١٨).

(٢) شرح علل الترمذي: (٢/٦٧٦-٦٧٧).

(٣) (ص/٢١٢-٢١٤).

المبحث الخامس: إبطال السماع المتوهم بالعنعنة:

المطلب الأوّل: اتصال السند.

اتفق أكثر النقاد على وجوب اتصال السند لقبول الروايات، ومن عباراتهم في ذلك الآتي:

قال الإمام الشافعي رحمه الله بعد ذكر الشروط الواجبة التوفر في الراوي: "ويكون هكذا من فوقه ممّن حدّثه حتّى يُنتَهَى بالحديث موصولا إلى النّبيّ ﷺ، أو إلى من انتُهِيَ به إليه من دونه، لأنّ كلّ واحد منهم مُثبت لمن حدّثه، ومثبت على من حدّث عنه..."(١).

وقال الإمام الحافظ محمّد بن يحيى الذُّهلي رحمه الله: "لا يجوز الاحتجاج إلاّ بالحديث الموصل غير المنقطع، الذي ليس فيه رجل مجهول، ولا رجل مجروح"(٢).

وقال ابنه يحيى بن محمّد بن يحيى الذُّهلي رحمه الله: "لا يُكتب الخبر عن النّبيّ ﷺ حتّى يرويه ثقة عن ثقة، حتى يتناهى الخبر إلى النّبيّ ﷺ بهذه الصفة"(٣).

ومرادهم باتصال السند: "أن يكون كلّ راو من روّاة الإسناد أخذ الحديث ممّن فوقه مباشرة، وذلك بصيغة من صيغ التحمّل الصريحة بالسّماع، كأن يقول: سمعت فلانا، أو الصريحة بالاتصال دون سماع، كالمكاتبة من الشيخ للتلميذ بخطّ موثوق به، أو المحتملة للسّماع احتمالا راجحا، كالعنعنة ممّن انتفت عن روايته عن شيخه شبهة الانقطاع بتدليس أو إرسال"(٤).

فهذه الصيغ تعدّ أصلا في معرفة اتصال السند وانقطاعه على وجه العموم، إلاّ "أنّه قد تعتريها بعض الحالات تجعل تلك الصيغ غير مُعوَّل عليها لدى النقّاد في معرفة الاتصال... لاسيما في حالة وجود نصّ صريح من أولئك الأئمة النقّاد على انقطاع السند"(٥).

---

(١) الرسالة: (ص/٣٧٠-٣٧٢) فقرة رقم: [١٠٠٢]. وتعريف الإمام الشافعي للحديث الصحيح يعدّ أقدم تعريف مدون يصلنا، كما أفاد الدكتور نور الدين عتر. ينظر شرح علل الترمذي: (١/٣٤٥) هامش: (١).

(٢) الكفاية للخطيب: (١/٩٣).

(٣) المصدر نفسه.

(٤) تحرير علوم الحديث للجديع: (٢/٧٩٤-٧٩٥). ومن الجدير بالذكر أنّ العنعنة ليست لفظا للأداء، وسبب إدخالها ضمن صيغ الأداء المعبرة على الاتصال بالقيد المذكور، لأنّها تورد في سياق الإسناد كألفاظ الأداء ونيابة عنها. ينظر الخبر الثابت ليوسف بن هاشم بن عابد اللحياني: (ص/١٧).

(٥) من كلام الدكتور حمزة المليباري. ينظر علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد: (ص/٥١).

وقد أشار الحافظ الخليلي إلى أنّ الأمر يحتاج إلى "الإتقان والحفظ ومعرفة الرجال... ثمّ يتأمل في الرجال، فيميّز بين الصحيح والسقيم، ثمّ يعرف التواريخ، وعمر العلماء، حتّى يعرف من أدرك ممّن لم يدرك، ويعرف التدليس للشيوخ"(١).

المطلب الثاني: مثال على هذا الجنس من العلل عند الخليلي.

وقفت على مثال واحد لهذا الجنس من العلل عند الحافظ الخليلي نفى فيه السماع المتوهم بالعنعنة، وهو كالآتي:

قال رحمه الله: "حدّثني جدّي، حدّثنا عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، حدّثنا محمّد بن مسلم ابن واره وَجماعة، قالوا: حدّثنا أبو عاصم، قال: لقيتُ جعفر بنَ محمّد في الأطناب – ناحية من نواحي مكة – فقلتُ: يا ابنَ رسول الله! حدِّثني بحديث واحد. فقال: حدّثني أبي، عن عبدالرحمن بن عوف أنّ رسول الله ﷺ قال في المجوس: «**سُنُّوا بهم سُنَّةَ أهلِ الكتابِ**»... هذا مرسل؛ فإنّ أباه محمّدا لم يلق عبدالرحمن"(٢).

فقد نفى الحافظ الخليلي السماع المتوهم بالعنعنة في هذه الرواية، ذلك أنّ محمّد بن علي بن أبي طالب ﷺ – المعروف بابن الحنفية، وكان تابعيا صالحا ثقة – روى عن جمع من الصحابة الكرام ﷺ، منهم: أبوه علي بن أبي طالب، وعثمان بن عفان، وعبدالله بن عباس، ومعاوية بن أبي سفيان، وأبو هريرة، وعمار بن ياسر، إلاّ أنّه لم يلق عبدالرحمن بن عوف ﷺ ولم يسمع منه(٣).

وقد نفى أيضا سماع محمّد بن علي من عبد الرحمن بن عوف الحافظُ ابنُ عبدالبر عند شرحه لحديث مالك، عن جعفر بن محمّد، عن أبيه: أنّ عمر بن الخطاب ذكر المجوس، فقال: ما أدري كيف أصنع في أمرهم، فقال عبدالرحمن بن عوف: أشهدُ لسمعتُ من رسول الله ﷺ

(١) الإرشاد: (٤٠٨/١).

(٢) المصدر نفسه: (٣١٧/١) حديث رقم: [٥٢].

(٣) ينظر تهذيب الكمال: (١٤٨/٢٦).

يقول...الحديث. قال ابن عبد البر رحمه الله: "هذا حديث منقطع، لأنّ محمّد بن علي لم يلق عمر، ولا عبد الرحمن بن عوف"(١).

المبحث السادس: اضطراب الراوي في الحديث.

إنّ الاضطراب نوع من أنواع العلل، وهو مشعر بوقوع الخلل في ضبط الراوي وحفظه، والضبط شرط من شروط قبول الأخبار(٢).

ولقد وقفت على مثال واحد أيضا لهذا الجنس من العلل، ذكره الحافظ الخليلي في الإرشاد، وهو كالآتي:

قال رحمه الله: "حدّثني شعيب بن محمّد البيهقي بنيسابور، حدّثنا مكيّ بن عبدان، حدّثنا عبدالله بن هاشم، حدّثنا يحيى بن سعيد القطان، قال: كان شعبة يحدّث بحديث ابن أبي ليلى –يعني عيسى، عن أبيه، عن أبي أيّوب في العطاس –.

قال يحيى بن سعيد: وحدّثنا ابن أبي ليلى، فقال: حدّثني أخي، عن أبي، عن علي، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا عطس أحدُكم، فليقل: الحمد لله على كلّ حال، ويقال له: رحمكم الله، وليقل: يهديكم الله ويصلح بالكم**». قال يحيى: رددتُ على ابن أبي ليلى غيرَ مرّة، فقال: عن علي"(٣).

فمراد الحافظ الخليلي رحمه الله بيان الاضطراب في الحديث، وقد أشار بإيراد هذا المثال أنّ الاضطراب من محمّد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى.

قال الإمام الترمذي رحمه الله: "كان ابن أبي ليلى يضطرب في هذا الحديث، يقول أحيانا: عن أبي أيّوب، عن النّبيّ ﷺ، ويقول أحيانا: عن علي، عن النّبيّ ﷺ"(٤).

---

(١) التمهيد: (١١٤/٢). ويراجع علل الدارقطني: (٢٩٩/٤)، وتنقيح التحقيق في أحاديث التعليق لابن عبدالهادي: (٦١٨/٤)، والبدر المنير لابن الملقن: (٦١٧/٧)، والدراية في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر: (١٣٤/٢)، ونصب الراية للزيلعي: (٤٤٨/٣).

(٢) ينظر الحديث المعلول للدكتور حمزة المليباري: (ص/٩٢)، وأثر العلل في اختلاف الفقهاء للدكتور ماهر ياسين فحل: (ص/١٩٨).

(٣) الإرشاد: (٥٤٩/٢). ويراجع الجرح والتعديل: (٢٣٧/١).

(٤) السنن: (٤٥٧/٤) حديث رقم: [٢٧٤١].

وقال الدارقطني رحمه الله: "والاضطراب فيه من ابن أبي ليلى، لأنّه كان سيء الحفظ"(١).

وقال الحاكم النيسابوري رحمه الله: "وقد روي عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ في الباب حديثان تفرّد بروايتهما محمّد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن آبائه".

ثم روى بسنده حديث شعبة، ثم قال: "هذا من أوهام محمّد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى الفقيه الأنصاري القاضي رحمه الله تعالى، فلولا ما ظهر من هذه الأوهام، لما نسبه أئمة الحديث إلى سوء الحفظ"(٢).

هذا، وقد حكم الخليلي رحمه الله على حديث بالاضطراب، ومراده بذلك الاختلاف الناتج عن تعمّد الراوي تدليس الحديث، وليس عن سوء الحفظ.

قال رحمه الله: "حديث محمّد بن إسحاق، عن الزهري، عن محمّد بن جبير بن مُطعم، عن أبيه: أنّ النّبيّ ﷺ قال: «**نضَّر الله عبدا**...». فيه علل واضطراب.

رواه يعلى ومحمّد أبناء عبيد، ويحيى بن سعيد الأموي، ومحمّد بن يزيد الواسطي، وأحمد بن خالد الوهبي، عن ابن إسحاق، عن الزهري نفسه.

ورواه عبدالله بن نُمَيْر، عن محمّد بن إسحاق، عن عبدالسلام بن حرب، عن الزهري.

ورواه يونس بن بكير، عن محمّد بن إسحاق، عن عمرو بن أبي عمرو المدني، عن محمّد بن جبير بن مطعم، عن أبيه.

فقد بان أنّ محمّد بن إسحاق لم يسمع هذا من الزهري، وإنّما دلّس فيه"(٣).

فمراده واضح، وهو أنّ هذا الاختلاف الواقع في الروايات كَشَفَ عن تدليس محمّد بن إسحاق، وأنّ الراجح منها ما أخذه ابن إسحاق بالواسطة عن الزهري.

---

(١) العلل: (٣/٢٧٧).

(٢) المستدرك على الصحيحين: (٤/٣٩٩). وقال الإمام النسائي رحمه الله: "محمّد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى ليس بالقوي في الحديث، سيئ الحفظ، وهو أحد الفقهاء". السنن الكبرى: (٩/٩٠).

(٣) المصدر السابق: (١/٢٩٠-٢٩١).

وهذا يكشف لنا عن منهج الخليلي، وأنّه يسير على خطى من تقدّمه من الأئمة، "الذين يطلقون المضطرب مع الترجيح والتصويب... ممّا يدلّ على أنّ شرط وقيد التكافؤ في التعريف الذي ذكره المتأخرون غير صحيح، و لم يراعه المتقدمون"(١).

وقد عبر الإمام الدارقطني في العلل عن هذا الاضطراب الذي ذكره الخليلي بالاختلاف، مع ترجيح أحد الطرق، فقال رحمه الله: "يرويه محمّد بن إسحاق، واختلف عنه: فرواه يعلى بن عبيد، وأحمد بن خالد الوهبي، عن محمّد بن إسحاق، عن الزهري، عن محمّد بن جبير، عن أبيه...

وقال عبدالله بن نمير: عن ابن إسحاق، عن عبدالسلام، عن الزهري، عن محمّد بن جبير، عن أبيه. وقول ابن نمير أشبهها بالصواب"(٢).

فقد تبيّن من خلال هذا الفصل أيضا، أنّ الحافظ الخليلي رحمه الله يسير على قواعد الأئمة النقاد في التعامل مع الروايات، وأنّ الكلام على كل حديث إنّما هو انطلاقا من الواقع الحديثي.

(١) الدكتور الشريف حاتم العوني. شرح موقظة الذهبي: (ص/١٣٨).

(٢) العلل: (٤١٩/١٣). وقد وصف الخليلي بعض الأحاديث بالاختلاف مع الترجيح، ينظر: (٣٤٩/١) حديث رقم: [٧٨]، و(٥٦٢/٢) حديث رقم: [١٧١].

الفصل الثالث: أجناس العلل الخفية في المتون والعلل الظاهرة وأمثلتها عند الخليلي.

ويتضمن أربعة مباحث:

المبحث الأول: ما كانت علته إدراج كلام آخر في الحديث.

ويشتمل على: المطلب الأوّل: المثال الأوّل.

المطلب الثاني: المثال الثاني.

المبحث الثاني: ما كانت علته زيادة في متن الحديث.

ويشتمل على: المطلب الأوّل: ذكر المثال على هذا الجنس من العلل عند الخليلي.

المطلب الثاني: ذكر مثال آخر على زيادة في المتن لم يبيّن الخليلي موقفه منها.

المبحث الثالث: ما كانت علته رواية متون لا تُعرف.

ويشتمل على: المطلب الأوّل: كلام بعض الأئمة في ذلك.

المطلب الثاني: مثال هذا الجنس من العلل عند الخليلي.

المبحث الرابع: أجناس العلل الظاهرة.

ويشتمل على: المطلب الأوّل: ما كانت علته تفرد الراوي الضعيف.

المطلب الثاني: ما كانت علته تفرد الراوي المتروك.

المطلب الثالث: ما كانت علته تفرد الراوي المجهول.

المطلب الرابع: ما كانت علته تفرد الراوي الكذاب أو المتهم بالكذب.

لقد عني الأئمة النقاد بدارسة متون الأحاديث، ونقدها وفق منهج علمي لا ينفك عن منهج نقد الأسانيد، بخلاف ما يردده المستشرقون ومن لا معرفة لهم بالمنهج النقدي عند نقاد الحديث، وإنّ دراستهم لمتون الأحاديث كشفت عن أجناس وأنواع من العلل دخلت على الروايات، منها: ما كانت علته إحالة المعنى كليا أو جزئيا، ومنها ما كانت علته تحريفا في لفظ من ألفاظ الحديث، ومنها ما كانت علته تغييرا في سياق متن الحديث، ومنها ما كانت علته انقلابا في بعض ألفاظ المتن بتقديم أو تأخير(١).

ولقد وقفت على بعض الأجناس من العلل الخفية في المتون والعلل الظاهرة عند الحافظ الخليلي رحمه الله، وهي كالآتي:

المبحث الأول: ما كانت علته إدراج كلام آخر في الحديث.

وصورة هذا الجنس من العلل: أن يدرج الراوي في الحديث "ما ليس منه، سواء أكان من كلام الراوي أم من حديث آخر مرفوع، من غير أن يفصل بينهما، بحيث يتوهم أنه طرف من الحديث الذي رواه(٢).

فالمدرج نوع من أنواع المعلول لأنّ الإدراج خطأ، ولا يعرف خطأ الإدراج في الحديث إلاّ بالجمع والمقارنة والحفظ والمعرفة، إضافة إلى رصيد معتبر من الخلفيات الحديثية"(٣).

وقد أعلّ الحافظ الخليلي رحمه الله جملة من الأحاديث بالإدراج، أوردها ضمن المطالب الآتية:

المطلب الأوّل: المثال الأول.

قال رحمه الله: "وما تفرّد به غير حافظ يُضعّف من أجله وإن لم يُتّهم بالكذب، فمثاله:

ما حدّثنا به حدّي وَابن علقمة، قالا: حدّثنا ابن أبي حاتم، حدّثنا سليمان بن داود القزّاز، حدّثنا محمّد بن الحسن بن زَبَالة المخزومي المدني، حدثنا مالك بن أنس، عن هشام بن عروة،

---

(١) ينظر أمثلة على هذه الأجناس مجموعة منهجَ الإمام أحمد في التعليل: (ص/٢٢٣-٢٤٠).

(٢) ومن هنا يظهر الفرق بين الإدراج وزيادة الثقة، و"هو أنّ لفظ المدرج ليس من أصل الحديث، وزيادة الثقة جزء من الحديث روي من بعض الطرق و لم يرو من بعضها الآخر" منهج الإمام أحمد: (ص/٢٢٨)، كما أنّ زيادة الثقة راويها ثقة، والإدراج غالبا ما يكون من ضعيف لسوء حفظه.

(٣) الدكتور حمزة المليباري. نظرات جديدة في علوم الحديث: (ص/٢١٧)، والحديث المعلول قواعد وضوابط: (ص/٨١).

عن أبيه، عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «**افتتحت البلاد بالسيف، وافتتحت المدينة بالقرآن**». لم يروه عن مالك إلاّ محمّد بن الحسن بن زبالة وليس بالقوي، لكن أئمة الحديث قد رووا عنه هذا، وقالوا: هذا من كلام مالك بن أنس نفسه.

فعساه قرئ على مالك حديث آخر عن هشام بن عروة، فظنّ هذا أنّ ذلك من كلام النّبيّ ﷺ، فحمله على ذلك، ومثل هذا يقع لمن لا معرفة له بهذا الشأن"(١).

فالخليلي رحمه الله يرى أنّ هذا الحديث أخطأ فيه محمّد بن الحسن حينما رواه عن النّبيّ ﷺ، وهذا الخطأ ناتج عن ضعفه وعدم معرفته بالصناعة الحديثية، والحديث عنده على كلّ حال لا يثبت عن النّبيّ ﷺ، وإنّما هو من قول الإمام مالك رحمه الله.

و لم يستبعد الخليلي أنّ يكون الحديث ممّا أدرجه محمّد بن الحسن هذا، ومن أجل ذلك مثلت به على هذا الجنس من العلل، إلاّ أنّني لم أقف على من أعلّه بالإدراج من أئمة النقد، وإنّما كذّبوه في هذا الخبر(٢)، وقال بعضهم: "كان ممّن يسرق الحديث، ويروي عن الثقات ما لم يسمع منهم من غير تدليس عنهم"(٣).

قال الإمام يحيى بن معين رحمه الله: "محمّد بن الحسن بن زبالة المديني ليس بشيء، روى عن مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «**فتحت المدينة بالقرآن، وفتحت المدائن بالسيف**». قال قال يحيى: هذا كذّاب، ليس بشيء، أصحاب مالك يروونه من كلام مالك"(٤).

---

(١) الإرشاد: (١/١٦٩-١٧٠).

(٢) ينظر التاريخ الكبير: (١/٦٧)، والجرح والعديل: (٧/٢٢٧)، وكتاب المجروحين لابن حبان: (٢/٢٧٤)، والضعفاء والمتروكون للنسائي: (ص/٢١٨)، وتهذيب الكمال: (٢٥/٦٠) وفيه المدني بدل المديني.

(٣) ينظر كتاب المجروحين لابن حبان: (٢/٢٧٥).

(٤) سؤالات ابن الجنيد: (ص/٣٩٠) فقرة رقم: [٤٨٦]. وينظر التاريخ برواية الدوري: (٣/٢٢٧)، والتاريخ برواية الدارمي: (ص/٢١٢)، والمنتخب من العلل للخلال: (ص/١٤٠)، وكتاب المجروحين لابن حبان: (٢/٢٧٥)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٧/٢٢٨)، والضعفاء الكبير للعقيلي: (٤/١٢١٩).

وقال الإمام أحمد رحمه الله: "هذا منكر، لم يُسمع من حديث مالك، ولا من حديث هشام، إنّما هذا قول مالك لم يروه عن أحد، قد رأيتُ هذا الشيخ – يعني محمّد بن الحسن – كان كذّابا"(١).

فإذا كان الأمر كذلك، فإنّ هذا المثال يصلح للتمثيل به على جنس آخر من أجناس العلل، وهو ما كانت علته تهمة راويه بالكذب، الذي يندرج ضمن أجناس العلل الظاهرة الآتية(٢).

ولا يبعد أن يكون محمّد بن الحسن سرق الحديث، ثمّ رواه عن الإمام مالك، وبخاصة أنّه وصف بسرقة الحديث كما سبق، والذي دعاني إلى احتمال وقوع هذا الأمر: أنّ محمّد بن الحسن لم ينفرد برواية هذا الحديث عن الإمام مالك كما نص على ذلك الحافظ الخليلي.

قال الإمام الدارقطني رحمه الله – وقد سئل عن الحديث–: "يرويه مالك بن أنس، واختلف عنه:

فرواه محمّد بن الحسن بن زبالة المخزومي، وأبو غسان محمّد يحيى، عن مالك، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة مرفوعا.

وغيرهم يرويه عن مالك من قوله بغير إسناد، وهو الصواب"(٣).

---

(١) الموضوعات لابن الجوزي: (٢١٧/٢). هكذا أورد الحافظ ابن الجوزي رحمه الله كلام أحمد، و لم أقف عليه عند غيره، وقد يكون اطلع على المنتخب من العلل للخلال فجمع بين كلام ابن معين وأحمد من دون أن يفصل بينهما، فقد جاء في المنتخب: (ص/١٤٠) الآتي: "قال مهنّا: سألتُ أحمدَ، قلتُ: حدّثني أبو خيثمة: ثنا محمّد بن الحسن المديني، ثنا مالك بن أنس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «فتحت المدائن بالسيف، وفتحت المدينة بالقرآن»؟ فقال: هذا منكر. قلتُ: لم تَسمع هذا من حديث مالك، ولا من حديث هشام؟ قال: لا. وسألتُ يحيى بن معين عنه، فقال: ليس بصحيح، قد رأيتُ أنا هذا الشيخ – يعني محمّد بن الحسن – وكان كذّابا، وكان رجلا سخيا. قلتُ: يُروى عنه هذا الحديث؟ قال: لا، هو كذّاب. وقال: إنّما كان هذا قول مالك، و لم يكن يرويه أحد".

(٢) وقد أورده فضيلة الدكتور المشرف حفظه الله ضمن ما كانت علته تهمة الراوي بالكذب. ينظر منهج الإمام أحمد في التعليل: (ص/٢٥٣).

(٣) العلل: (٥٧/١٥). وأبو غسان هذا هو: محمّد بن يحيى بن علي بن عبدالحميد الكناني المدني. روى له البخاري، وأدخله ابن حبان في ثقاته، وقال: ربما خالف، وقال عنه أبو حاتم: شيخ،؟ وقال النسائي: ليس به بأس، وقال الدارقطني: حجة، وقال الذهبي: صدوق. ينظر: الجرح والتعديل: (١٢٣/٨)، وكتاب الثقات: (٧٤/٩)، وسؤالات الحاكم للدارقطني: (ص/٢٧٢)، والكاشف للذهبي: (٢٣٠/٢)، وتهذيب الكمال: (٦٣٦/٢٨).

⇦

ورواه أيضا عن مالك أبو غزية محمّد بن موسى بن مسكين قاضي المدينة، قال ابن حبان رحمه الله عند ترجمته: "يروي عن مالك... كان ممّن يسرق الحديث ويحدّث به، يروي عن الثقات أشياء موضوعات... روى عن مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «**كلّ البلاد فتحت بالسيف والرمح، وفتحت المدينة بالقرآن، وفيها قبري ومهاجري، وحقّ على كلّ مسلم حفظُ جيراني من بعدي**». حدّثناه أحمد بن محمّد بن عبد الكريم بجرجان، قال: حدّثنا سليمان بن داود القزاز، قال: حدّثنا أبو غزية، قال: حدّثنا مالك"(١).

وعلى كلّ حال، فالحديث مستنكر جدا عند أئمة النقد، وإنّما هو عندهم قولٌ للإمام مالك ابن أنس رحمه الله(٢).

المطلب الثاني: المثال الثاني.

هذا المثال ذكره الحافظ الخليلي بعد حديث محمّد بن الحسن بن زبالة المتقدّم مباشرة، فقال رحمه الله: "ومثل هذا قد يقع لمن لا معرفة له بهذا الشأن ولا إتقان، وقد وقع لشيخ زاهد ثقة بالكوفة، يقال له: ثابت بن موسى، دخل على شريك بن عبدالله القاضي، فكان يُقرأ عليه

وحديث أبي غسان أخرجه: ابن المقرئ في معجمه: (ص/٣٩) حديث رقم: [٣٠]، وأبو طاهر السِّلَفي في الطيوريات: (٨٤٠/٣) حديث رقم: [٧٥٣] كلاهما من طريق الزبير بن بكار، عن محمّد بن يحيى أبي غسان، عن مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، عن النّبيّ ﷺ.

(١) كتاب المجروحين: (٢٨٩/٢-٢٩٠). وأبو غزية هذا لم أجد من وثقه إلا الحاكم النيسابوري. والأئمة على تضعيفه، وقد أغلظ القول فيه ابنُ حبان كما هو ظاهر من كلامه. ينظر: التاريخ الكبير: (٢٣٨/١-٣٩٢)، والجرح والتعديل: (٨٣/٨)، والكامل لابن عدي: (٢٦٥/٦)، وسؤالات السجزي للحاكم: (ص/٢٢٠) فقرة رقم: [٢٨٢].

(٢) ينظر علل الدارقطني: (٥٧/١٥)، والكامل لابن عدي: (١٧١/٦)، والضعفاء الكبير للعقيلي: (١٢٢٠/٤). ومن طريف ما قرأته في مجال نقد محمّد بن الحسن وحديثه: قول الإمام ابن حزم، حيث قال رحمه الله عند كلامه على التفاضل بين مكة والمدينة – زادهما الله شرفا-: "واحتجوا بأخبار موضوعة، يجب التنبيه عليها، والتحذير منها، منها: خبر رويناه عن النّبيّ عليه السلام، قال في ميّت رآه: «**دفن في التربة التي خلق منها**». قالوا: والنّبيّ عليه السلام دفن بالمدينة فمن تربتها خلق، وهو أفضل الخلق، فهي أفضل البقاع، وهذا خبر موضوع، لأنّ في أحد طريقيه محمّد بن الحسن بن زبالة، وهو ساقط بالجملة... وهو بالجملة متفق على اطراحه... ومنها: «**افتتحت المدائن بالسيف، وفتحت المدينة بالقرآن**». وهذا أيضا من رواية محمّد بن الحسن بن زبالة المذكور بوضع الحديث، وهذا من وضعه بلا شك... ومثل هذا الشارع العجيب لا يجوز أن يسلك إليه إلاّ مثل هذه الزبالة". المحلى: (٢٨٦/٧).

حديثٌ عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، عن النّبيّ ﷺ. فلمّا بصر به ورأى عليه أثر الخشوع، قال: **من كَثُرت صلاتُه بالليل، حسُنَ وجهُه بالنهار**.

فظنّ ثابتٌ أنّ ما تكلّم شريكٌ من قِبَلِ نفسه هو حديثٌ عن النّبيّ ﷺ بهذا الإسناد، فرواه عن شريك بعده، وسمع منه الكبار، وسرقه جماعة من الضعفاء، فرروه عن شريك، وصار هذا حديثا... الأصل فيه ما شرحناه"(١).

فهذا الحديث انتقده الخليلي على ثابت بن موسى الكوفي الزاهد، إذ لا معرفة له ولا إتقان لهذا العلم فيخطئ كثيرا، ولأنّه هو وأمثاله يحدثون عن كلّ مَن يلقون، ولا تمييز لهم فيه(٢).

قال محمّد بن عبدالله بن نمير: "باطل، شُبِّه على ثابت، وذلك أنّ شريك كان مزّاحا، وكان ثابت رجلا صالحا، فيشتبه أن يكون ثابت دخل على شريك، وكان شريك يقول: الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، عن النّبيّ ﷺ. قال: فالتفت، فرآني ثابت، فقال يمازحه: من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار، فظنّ ثابت – لغفلته – أنّ هذا الكلام الذي قال شريك هو من الإسناد الذي قرأه فحمله على ذلك، وإنّما ذلك قول شريك، والإسناد الذي قرأه متن حديث معروف"(٣).

كما أشار الخليلي رحمه الله إلى أنّ جماعة من الضعفاء سرقوا حديث ثابت بن موسى، ورووه عن شريك، وقد ذكر ابن عدي وابن الجوزي رحمهما الله روايات بعضهم(٤).

---

(١) الإرشاد: (١/١٧٠-١٧١).

(٢) وقد حكم على الحديث بالوضع جمع من الأئمة. ينظر العلل لابن أبي حاتم: (٢/٣٦) فقرة رقم: [١٩٦]، والكامل لابن عدي: (٢/٩٩)، وكتاب المجروحين لابن حبان: (١/٢٠٧)، والموضوعات لابن الجوزي: (٢/١٠٩).

(٣) الكامل لابن عدي: (٢/٩٩).

(٤) منهم: عبد الحميد بن بحر الكوفي، وعبدالله بن شبرمة الشريكي، وإسحاق بن بشر الكاهلي، وموسى بن محمّد أبو طاهر، والحسن بن علي بن راشد، وموسى بن محمّد بن عطاء. ينظر الكامل: (٢/٩٩)، والموضوعات لابن الجوزي: (٢/١٠٩-١١٠).

المبحث الثاني: ما كانت علته زيادة في متن الحديث.

اختلفت أنظار علماء الإسلام حول الزيادة في المتن، والذي يعنينا من ذلك مذهب الأئمة النقاد، وما كان عليه صنيع الخليلي في إرشاده.

فأمّا مذهب النقاد فحكاه الحافظ ابن حجر بعدما ذكر مذهب غيرهم، فقال رحمه الله: "اشتهر عن جمع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقا من غير تفصيل، ولا يتأتى ذلك على طريق المحدثين الذين يشترطون في الصحيح أن لا يكون شاذا، ثمّ يفسرون الشذوذ بمخالفة الثقة من هو أوثق منه، والعجب ممّن أغفل ذلك منهم، مع اعترافه باشتراط انتفاء الشذوذ في حدّ الحديث الصحيح وكذا الحسن.

والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين: كعبدالرحمن بن مهدي، ويحيى القطان، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والنسائي، والدارقطني، وغيرهم، اعتبارُ الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها، ولا يُعرف عن أحد منهم إطلاق قبول الزيادة"[(١)].

المطلب الأوّل: ذكر مثال على هذا الجنس من العلل عند الخليلي.

وقفت على حديث واحد عند الخليلي أعلّ زيادة وردت فيه، وهو كالآتي:

قال رحمه الله عند ترجمة محمّد بن ميمون السُّكّري: "يزيد في هذا الحديث: حديث الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ: «**الإمام ضامن، والمؤذن مؤتمن، اللهمّ أرشدِ الأئمةَ، واغفِر للمؤذنين**»[(٢)]. قلنا: يا رسول الله! تركتنا نتنافس في الأذان. قال: «**يكون في**

(١) نزهة النظر: (ص/٦٩-٧٠).

(٢) أخرجه بهذا السند: أبو داود في السنن، كتاب الصلاة، باب: ما يجب على المؤذن من تعاهد الوقت، حديث رقم: [٥١٧]، والترمذي في أبواب الصلاة، باب: ما جاء أنّ الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن، حديث رقم: [٢٠٧]، وأحمد في المسند: (٨٩/١٢) برقم: [٧١٦٩]، و(٢٢٢/١٣) برقم: [٧٨١٨]...، وغيرهم. وقد وهم الحافظ أبو نعيم الأصفهاني فنسبه للصحيحين. ينظر حلية الأولياء: (٨٧/٧). وقد روى بعضهم الحديث عن أبي صالح، عن أبي هريرة، كما ذكر الخليلي، ونقل الترمذي عن البخاري أنّ هذا أصح، ورواه بعضهم عن أبي صالح عن عائشة، ونقل الترمذي أيضا تضعيف علي بن المديني للروايتين. ينظر للفائدة سنن الترمذي الموضع السابق.

آخر الزمان مؤذّنون سَفَلَتُهم». هذه اللفظة لا تُروى إلاّ من رواية أبي حمزة، وربّما هذا من قول بعض الرواة، ولا يصحّ عن النّبيّ ﷺ"[١].

فهذا الحديث يرى الخليلي أنّ فيه زيادة تفرد بروايتها أبو حمزة السكري، وهي: "قلنا: يا رسول الله! تركتنا نتنافس في الأذان. قال: «**يكون في آخر الزمان مؤذنون سفلتهم**».

قال الإمام البزار رحمه الله: "قد روى صدره عن الأعمش جماعةٌ على اضطرابهم فيه وفي إسنادهم، وتفرّد بآخره أبو حمزة، و لم يتابع عليه"[٢].

وقال الإمام الدارقطني رحمه الله: "رواه أبو حمزة السكري، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة. وزاد فيه ألفاظا لم يأت بها غيرُه، وهي: فقال رجل: يا رسول الله تركتنا نتنافس في الأذان. قال: «**إنّ بعدكم زمانا سفلتهم مؤذنوهم**». وليست هذه الألفاظ محفوظة"[٣].

ومن الجدير بالذكر أنّ الخليلي يوثّق أبا حمزة السكري، ومع هذا أعلّ زيادته في الحديث، ممّا يؤكد لنا أنّه يسير على منهج الأئمة النقاد، فلا يصحح زيادة الثقة مطلقا كما سبق بيانه[٤].

وما ذكره من احتمال كون هذه الألفاظ من قول بعض الرواة غير ظاهر، ذلك أنّ الأئمة النقاد اعتبروا هذه الألفاظ زيادة في الحديث من أبي حمزة نفسه وأنكروها عليه، كما أنّ لفظة: قلنا يا رسول الله... يوحي بأنها زيادة منه لما له صلة بقول الصحابي راوي الحديث، ولا يمكن أن تكون من قول بعض رواة الحديث، وبخاصة أنّ في الحديث إخبار بما سيحدث في الزمن القادم.

---

(١) الإرشاد: (٣/٨٨٤-٨٨٥).

(٢) ينظر كشف الأستار: (١/١٨١).

(٣) العلل: (١٠/١٩٦). وينظر الكامل لابن عدي: (٥/٢٥٨)، والرد على ابن القطان للذهبي: (ص/٦١). وقد روى هذه الزيادة الطحاوي في شرح مشكل الآثار: (٥/٤٤٣) حديث رقم: [٢١٩٩]، وأبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان: (٣/١٥٦) برقم: [٤٢٨]، والبيهقي في السنن الكبرى: (١/٤٣٠) وابن عبدالبر في التمهيد: (١٩/٢٢٥)، وابن الجوزي في العلل المتناهية: (١/٤٣٣).

(٤) ينظر الإرشاد: (٣/٨٨٤) ترجمة رقم: [٨٠٤]. وقد وثق السكري ابنُ معين، والنسائي، وذكره ابن حبان في الثقات. ينظر سؤالات ابن الجنيد: (ص/٣٣٥)، والثقات: (٧/٤٢٠)، وسير أعلام النبلاء: (٧/٣٨٦).

ثمّ إنّ قول الخليلي رحمه الله: "ولا يصحّ عن النّبيّ ﷺ"، ربما قصد بذلك الزيادة، دون ما تقدّم من لفظ الحديث، وهو قوله: «**الإمام ضامن، والمؤذن مؤتمن، اللهمّ أرشدِ الأئمــةَ، واغفِــر للمؤذنين**»، وهذا قول طائفة من أئمة الحديث.

وربّما قصد تضعيف الحديث من أساسه، وعدم صحته عن النّبيّ ﷺ، وهذا أيضا قــال بــه بعض الأئمة رحم الله الجميع(١).

المطلب الثاني: ذكر مثال آخر على زيادة في المتن أعلت لم يتبين موقف الخليلي منها.

إلى جانب ما تقدّم، ذكر الحافظ الخليلي حديثا آخر زيد في متنه، لم يتبيّن لي موقفــه مــن الزيادة، وما زيد فيه، وهو كالآتي:

قال رحمه الله عند ترجمة أبي تُمَيْلة يحيى بن واضح المروزي: "صدوق مشهور، يزيد في مــتن قوله: «**إنّ من الشعر حكمةً، وإنّ من البيان لسحرا، وإنّ من القول عِيالا**».

حدّثنيه القاسم بن علقمة الأبهري، حدّثنا ابن أبي حاتم الرازي، حدّثنا أبو زرعة، حدّثنا سعيد ابن محمّد الجَرْمِي، حدّثنا أبو تُمَيْلة يحيى بن واضح، عن صخر بن عبدالله بن بُرَيدة بالحديث"(٢).

لم يبيّن لنا الخليلي رحمه الله الزيادة التي زادها أبو تميلة في متن الحديث المذكور، وقد أخرجه أبو داود وغيره من حديث أبي تميلة نفسه بذكر الزيادة.

قال الإمام أبو داود رحمه الله: "حدّثنا محمّد بن يحيى بن فارس، حدّثنا سعيد بن محمّد، حدّثنا أبو تُميلة، قال: حدّثني أبو جعفر النّحوي عبدالله بن ثابت، قال: حدّثني صخر بن عبدالله بــن بُريدة، عن أبيه، عن جدّه، قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**إنّ من البيان سحرا، وإنّ مــن العلم جهلا، وإنّ من الشعر حكما، وإنّ من القول عيالا**»(٣).

---

(١) أعلّ بعض الأئمة الحديث بالوقف، وصحّح بعضهم حديث أبي هريرة ﷺ، وبعضهم صحّح حديث عائشة رضي الله عنها في الباب، وبعضهم ضعف الحديث بالانقطاع. ينظر: تاريخ ابن معين: (٤٩٧/٣)، والتاريخ الكبير: (٧٨/١)، والعلل لابن أبي حاتم: (٦١/٢)، والعلل الكبير للترمذي: (ص/٦٥)، والسنن له: أبواب الصلاة، باب: ما جاء أنّ الإمــام ضــام والمؤذن مؤتمن، حديث رقم: [٢٠٧]، وصحيح ابن حبان: (٥٥٩/٤)، وعلل الدارقطني: (١٩١/١٠)، والكامــل لابــن عدي: (٢٣٥/٦)، وفتح الباري لابن رجب الحنبلي: (٢٩٥/٥)، وتنقيح التحقيق لابن عبدالهادي: (٥٠٤/٢).

(٢) الإرشاد: (٨٩٨/٣-٨٩٩).

(٣) السنن: كتاب الأدب، باب: ما جاء في الشعر، حديث رقم: [٥٠١٢].

فظهر بهذه الرواية أنّ مقصود الخليلي بالزيادة قوله: «**وإنّ من العلم جهلا**»[(١)].

فالخليلي رحمه الله لم يبيّن موقفه من هذه الزيادة، وقد رواها أيضا غيرُ أبي تميلة كما في الهامش، والحديث فيه اختلاف كثير[(٢)].

المبحث الثالث: ما كانت علته رواية متون لا تُعرف.

المطلب الأوّل: كلام بعض الأئمة في ذلك.

هذا الجنس من العلل دليل على عناية أئمة الحديث ونقاده بنقد المتون وعدم الاعتماد على ظاهر السند في النقد فقط، فكما أنّهم أنكروا أسانيد لا تعرف عمّن رويت عنهم، كذلك أنكروا متونا لا تعرف، وهذا معروف من منهجهم عند أهل العلم وطلبته.

ومن ذلك قول الإمام الترمذي رحمه الله: "سمعتُ أحمد بن الحسن، يقول: كنا عند أحمد بن حنبل، فذكروا من تجب عليه الجمعة، فذكر فيه عن بعض أهل العلم من التابعين وغيرهم، فقلت: فيه عن النّبيّ ﷺ حديث. فقال: عن النّبيّ ﷺ؟! قلتُ: نعم، حدّثنا حجاج بن نُصير **أنا** المُعارك بن عبّاد،

---

(١) وقد روى حديثَ أبي تميلة أبو زرعة في فوائده كما في العلل لابن أبي حاتم: (١١٦/٦)، والبيهقي في المدخل إلى السنن: (ص/٣٦٤) حديث رقم: [٦١٣]، وابن عبدالبر في التمهيد: (١٨٠/٥)، وابن عساكر في تاريخ دمشق: (٨٣/٢٤) كلهّم بإثبات عبدالله بن ثابت بين أبي تميلة وصخر بن عبدالله بن بريدة كما عند أبي داود.
وأخرجه القضاعي في مسند الشهاب: (٩٨/٢) حديث رقم: [٩٦١]، وابن عساكر في تاريخ دمشق: (٨٢/٢٤)، وأبو طاهر السِّلَفِي في الطيوريات: (٥٥٨/٢) حديث رقم: [٤٧٧] كلهم من حديث شعبة، عن عمارة بن أبي حفصة، عن ابن بريدة، عن صعصعة بن صَوْحان، عن علي ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «إنّ من البيان سحرا، وإنّ من الشعر حِكَماً، وإن من القول عيالا، وإنّ من طَلَبِ العلم جهلا». قال الدارقطني رحمه الله: "يرويه عمارة بن أبي حفصة، واختلف عنه: فروى عن شعبة، عن عمارة، عن عبدالله بن بريدة، عن صعصعة، عن علي، عن النّبيّ ﷺ. قال ذلك مغيرة بن عبدالرحمن الحراني، عن يحيى بن السكن، عن شعبة. وخالفه يحيى بن أبي طالب، رواه عن يحيى بن السكن، عن أبي جزي، عن عمارة، عن ابن بريدة، عن صعصعة مرسلا. وكذلك قال مسعود بن جويرية، عن إسماعيل بن زياد، عن أبي جزي". العلل: (٢٤٣/٣-٢٤٤).
(٢) ينظر علل ابن أبي حاتم: (١١٦/٦-١١٨)، وعلل الدارقطني: (٢٤٣/٣-٢٤٤). وقد أخرج البخاري في صحيحه: كتاب الأدب، باب: ما يجوز من الشعر حديث رقم: [٦١٤٥] من حديث أبي بن كعب ﷺ أنّ النّبيّ ﷺ قال: «**إنّ من الشعر حكمة**».

عن عبدالله بن سعيد المَقبُري، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**الجمعة على من آواه الليل إلى أهله**». قال: فغضب أحمد، وقال: استغفِرْ ربَّك، استغفِرْ ربَّك مرتين.

قال أبو عيسى: وإنّما فعل أحمد هذا لأنّه لم يصدِّق هذا عن النّبيّ ﷺ لضعف إسناده، ولأنّه لا يعرفه عن النّبيّ..."(١).

وقال الإمام ابن مهدي رحمه الله: "سئل شعبة: حديثُ مَن يُتْرَكْ؟ قال: من يكذب في الحديث، ومن يُكثر الغلط، ومن يخطئ في حديث مجتمع عليه، فيقيم على غلطه ولا يرجع، ومن روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون"(٢).

وقال الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله: "سألتُ أَبي عن حديث رواه أحمد بن اليَسَع، قال: حدّثني أبو مرحوم الأَرْطَباني، عن عاصم بن سليمان الأَحْول، عن شيخ حدّثه: أنّ عمر بن الخطاب مرَّ في سكّة المدينة، فإذا هو برجل يكلّم امرأة سِرًّا، فضربه بدِرته، فقال الرجل: مالي ولك يا أمير المؤمنين! امرأتي وربِّ الكعبة، تضربني ظلما؟ فقال له عمر: رحمك الله! فهلاّ إذا كانت امرأتك كلمتها في بيت، أو خلف شيء، أو استترت بحائط؟! قال: يا أمير المؤمنين، كانت إليها حاجة، فلم أحب أن يعلم أحدٌ بسرّي، فانطلق عمر باكيا نادما، حين عَجِلَ على الرجل، فضربه من قبل أن يسأله، فأتى منزل أُبَيّ بن كعب، فاستأذن عليه، فخرج إليه ابنه، فقال: أبوك ثَمّ؟ قال: نعم، فأذن له، فدخل عليه، فلمّا رآه أُبَيّ، قال: مرحبا يا أمير المؤمنين، فألقى إليه وِسادة من آدم حَشوها ليف، فقال: يا أُبَيّ! ليس لهذا جئتُ، قال: اجلس يا أمير المؤمنين؛ فإنّي سمعتُ النّبيّ ﷺ يقول: «**أيُّما رجل مسلم دخل على أخيه المسلم، فرفعه من الأرض، غفر الله له**»، فجلس عمر... فذكر الحديث؟ وذكر أُبَيّ حديثا في فضيلة عمر بن الخطاب، وفضل أبي بكر، عن النّبيّ ﷺ؟

قال أبي: هذا حديث باطل، لا أصل له، غير معروف"(٣).

---

(١) شرح علل الترمذي: (١/٧١ عتر).

(٢) المصدر نفسه: (١/١١٠-١١١).

(٣) العلل: (٦/٤٥٥-٤٥٦) فقرة رقم: [٢٦٦٢].

المطلب الثاني: مثال هذا الجنس من العلل عند الخليلي.

وقفتُ على مثال واحد من هذا الجنس من العلل عند الحافظ الخليلي، وهو كالآتي:

قال رحمه الله عند ترجمة خلف بن محمّد بن إسماعيل البخاري: "كان له حفظ ومعرفة، وهو ضعيف جدا، روى في الأبواب تراجم لا يُتابع عليها، وكذلك متونا لا تُعرف... حدّثني محمّد ابن عبدالله الحاكم، أخبرنا خلف بن محمّد بن إسماعيل البخاري، حدّثنا أبو هارون سهل بن شاذويه، حدّثنا نصر بن الحسين، أخبرنا غُنجاَر، حدّثنا عبيدالله العَتَكي أبو مُنيب المروزي، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: **نهى رسول الله ﷺ عن المواقعة قبل الملاعبة**. سمعتُ الحاكم بعقب هذا الحديث يقول: خُذِل خلف بهذا وبغيره"(١).

فكلام الحافظ الخليلي رحمه الله ظاهر في إعلال الحديث بعدم اشتهار المتن، وهذا المتن لم يروه الأئمة في كتبهم، فلو كان الخليلي يعتمد على ظاهر الإسناد في التعليل فقط، لأعل الحديث بعنعنة أبي الزبير كما فعل محقق الإرشاد، ولكن القوم يعتمدون على الملابسات والقرائن التي تحتف بالأخبار أيضا.

وهذا المتن أعلّه أيضا كلٌّ من الذهبي وابن حجر رحمهما الله بما نقلاه عن الحافظ الخليلي(٢).

وبنهاية هذا المبحث يتبين مدى اهتمام الأئمة النقاد بنقد متون الأحاديث، فإنّ فحصهم ودراساتهم شاملة للسند والمتن جميعا، وأنّ صنيع الحافظ الخليلي رحمه الله يؤكد على التزامه بمنهجهم، الذي لا يفرق بين السند والمتن في النقد، كما يروجه من لا دراية له بمنهج النقد عند الأئمة النقاد.

---

(١) الإرشاد: (٣/٩٧٢-٩٧٣).

(٢) ينظر ميزان الاعتدال: (١/٦٦٢)، ولسان الميزان: (٣/٣٧٢). ويراجع سير أعلام النبلاء: (١٦/٢٠٤).

المبحث الرابع: أجناس العلل الظاهرة.

تقدّم أنّ "العلّة عبارة عن سبب غامض، يدلّ على وهم الراوي سواء أكان ثقة أم ضعيفا، سواء أكان الوهم فيما يتعلق بالإسناد أو فيما يتعلق بالمتن، وخطأ الراوي الثقة ووهمه أغمض وأخفى من خطأ الضعيف ووهمه، إذ إنّ الثقة يجعل القلب يميل إلى الاعتماد عليه"(١).

وتقدّم أيضا أنّ "خطأ الراوي الضعيف فيما رواه لا يدرك إلاّ بالبحث عن القرائن التي تدل على إصابته أو خطئه، وعليه فالدال على خطأ الضعيف أمر غامض، ولا تكون رواية الضعيف دالةً بمجردها على خطئه ووهمه، فقد يصيب الضعيف ويخطىء، فالوقوف على ذلك ليس أمرا هيّنا...

وجدير بالذكر أنّ معنى قولهم: فلان ضعيف، أنّه إذا تفرّد بشيء عن شيخه لا يحتج به لغلبة احتمال الخطأ عليه، وعدم اطمئنان القلب إليه... فما أخطأ الراوي الضعيف لا يكون ظاهرا إلاّ لمن درس روايته دراسة علمية، ووازنها موازنة موضوعية، وعليه نقول: فإنّ ما أخطأ فيه الضعيف معلول، وداخل في تعريف العلة، ومن هنا كان نقاد الحديث يذكرون في كتب العلل أحاديث الضعفاء الذين أخطؤوا في روايتها سندا ومتنا"(٢).

هذا... وقد حكم الحافظ الخليلي رحمه الله على جملة من الرواة بالجرح، وأرجع ضعف ما رووه إلى حالهم، ومن ذلك الآتي:

قال رحمه الله عند ترجمة الإمام يحيى بن سعيد الأنصاري: "وما يرويه الضعفاء عنه، مثل: إبراهيم ابن أبي يحيى(٣)، وإبراهيم بن صِرْمَةَ(٤).....

(١) الدكتور حمزة عبدالله المليباري. الحديث المعلول قواعد وضوابط: (ص/١٠).

(٢) المرجع نفسه: (ص/١٠-١١). وينظر منهج الإمام أحمد في التعليل للدكتور أبي بكر كافي: (ص/٢٤١).

(٣) هو إبراهيم بن محمّد بن أبي يحيى سمعان الأسلمي المدني. تركه الأئمة، واتهمه بعضهم بالكذب، ورموه بالقدر، وكان يحيى بن سعيد شديدا عليه. ينظر: سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني: (ص/١٢٤)، والعلل ومعرفة الرجال: (٢/٢٩٠-٥٣٥)، وسؤالات أبي داود لأحمد: (ص/٢٢٥-٣٦٢)، وتاريخ الدوري: (٣/٩٥-١٦٥)، والتاريخ الكبير: (١/٣٢٣)، والكامل لابن عدي: (١/٢١٧).

(٤) هو الأنصاري المدني صهر يحيى بن سعيد الأنصاري، ضعفه الدارقطني وغيره، وقال أبو حاتم الرازي: "شيخ"، وقال ابن عدي: "وعامة أحاديثه إمّا أن تكون مناكير المتن، أو تنقلب عليه الأسانيد، وبيّن على أحاديثه ضعفه". ينظر: الجرح والتعديل: (٢/١٠٦)، والكامل: (١/٢٥٢)، والضعفاء والمتروكون للدارقطني: (ص/١١٠).

وسليمان بن أرقم[١]، وأمثالهم فلا يحتجّ به من أجلهم"[٢].

وقال أيضا: "عمر بن قيس أخو حُميد بن قيس المدني، عن عمرو بن دينار، لا يحتجّ به؛ لأنّهم ضعّفوه"[٣].

وقال أيضا: "الحارث بن مسلم الرازي: كبير، سمع زياد بن ميمون، والثوري، وبَحْرَ بنَ كنيز السقا. ولبحر نسخة يرويها حارث، وهو ثقة إلا فيما يرويه عن الضعفاء، كزياد بن ميمون[٤]، والحمل فيه على زياد؛ لأنّه يروي عن أنس المناكير التي لا يُتابع عليها"[٥].

وقال أيضا: "أبو عبدالله محمّد بن أشرس: كبير معروف. سمع عبدالصمد بن حسان، وعامر ابن خداش، لكنّه يروي عن الضعفاء: سليمان بن عيسى السجزي[٦] وغيره، فما يقع في حديثه من المناكير فمنهم لا منه"[٧].

وقد وقفت على جملة من الأحاديث أعلّها الحافظ الخليلي رحمه الله بسبب يرجع إلى جرح رواتها، ويمكن تصنيفها ضمن الأجناس الآتية:

---

(١) هو أبو معاذ البصري، تركه الأئمة وأسقطوا حديثه، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه. ينظر: العلل ومعرفة الرجال: (٢/٦٧-٣٩٣)، والتاريخ الكبير: (٤/٢)، والجرح والتعديل: (٤/١٠٠)، والكامل: (٢٥٠).

(٢) الإرشاد: (١/٢٠٧-٢٠٨).

(٣) المصدر نفسه: (١/٣٣١). هو عمر بن قيس المكي، ونسبته إلى المدينة وهم، وقد أجمع الأئمة على ضعفه، ينظر تاريخ الدوري: (٢/٤٣٣)، والتاريخ الكبير: (٦/١٨٧)، والجرح والتعديل: (٦/١٣٠)، وكتاب المجروحين لابن حبان: (٢/٨٥)، وميزان الاعتدال: (٣/٢١٨).

(٤) هو أبو عمارة البصري الثقفي، أجمع الأئمة على ضعفه، وتركه بعضهم. ينظر: التاريخ الكبير: (٣/٣٧٠-٣٧١)، والضعفاء الصغير للبخاري: (ص/٤٩)، والجرح والتعديل: (٣/٥٤٤)، وسؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي: (٢/٥٠٧، والكامل: (٣/١٨٥)، وكتاب المجروحين: (١/٣٠٥).

(٥) المصدر السابق: (٢/٦٦٤).

(٦) هو سليمان بن عيسى بن إسحاق السجزي أبو يحيى، كان يضع الحديث، كذبه أبو حاتم الرازي و الدارقطني وغيرهما. ينظر: الجرح والتعديل: (٤/١٣٤)، والكامل: (٣/٢٨٩)، وسؤالات السلمي للدارقطني: (ص/١٨٠)، والكاشف: (١/١٣١).

(٧) المصدر السابق: (٣/٨٢٧).

المطلب الأوّل: ما كانت علته تفرد الراوي الضعيف.

لم يبلغ جرح رواة هذا الجنس من العلل إلى حدّ الترك عند الخليلي، وإنّما جرحهم ناتج عن سوء الحفظ، وزيادة في الوهم والخطأ، وفيما يأتي أمثلة على ذلك:

المثال الأوّل:

قال رحمه الله: "وما تفرّد به غير حافظ يُضَعَّفُ من أجله – وإن لم يُتّهَم بالكذب– فمثاله:

ما حدثنا به جدّي وَابن علقمة، قالا: حدّثنا ابن أبي حاتم، حدّثنا سليمان بن داود القـــزّاز، حدّثنا محمّد بن الحسن بن زبالة المخزومي المدني، حدّثنا مالك بن أنس، عن هشام بن عـــروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «**افتتحت البلادُ بالسّيف، وافتتحت المدينـــة بالقرآن**». لم يروه عن مالك إلاّ محمّد بن زبالة، وليس بالقوي"[(١)].

سبق الكلام على هذا الحديث عند مبحث الإعلال بالإدراج، والذي يهمنا منه هنا هو بيان أنّ الخليلي أرجع ذلك إلى تفرد راوٍ ضعيف في الإسناد وهو محمّد بـــن الحـــسن بـــن زبالـــة المخزومي، وقد قال عنه أيضا: "روى عن مالك مناكير، وهو ضعيف"[(٢)].

المثال الثاني:

قال رحمه الله: "الوليد بن محمّد الموقَّري الحمصي: يروي عن الزهري، قالوا: ليس بـــالقوي، ويتفرد بأحاديث أنكروها.

حدّثنا محمّد بن الحسن بن الفتح الصوفي، وَعمر بن إبراهيم الكتّاني، قالا: حدّثنا عبدالله بـــن محمّد بن عبدالعزيز المنيعي، حدّثنا حاجبُ بنُ الوليد الأعور، حدّثنا الوليد بن محمّـــد المـــوقري الحمصي، عن الزهري، عن أنس بن مالك: أنّ النّبيّ ﷺ قال: «**مثل المؤمن المريض إذا صحَّ من مرضٍ كمثل البَردة تقع في صفائها ولونها**». لم يروه غير الوليد، عن الزهري"[(٣)].

(١) المصدر السابق: (١/١٦٩-١٧٠).

(٢) المصدر نفسه: (١/٢٢٩).

(٣) المصدر نفسه: (١/٤٥٥).

هذا الحديث أنكره الحافظ الخليلي لأنّه من رواية الوليد بن محمّد هذا وقد تفرّد به، وقد سبق إنكاره للحديث قوله في الوليد: قالوا ليس بالقوي، فلوجود راوٍ ضعيف في إسناد لم يعرف الحديث إلا من جهته أعلّه الحافظ الخليلي.

قال الإمام العقيلي رحمه الله في الوليد الموقري بعدما روى له الحديث الذي ذكره الخليلي: "وله عن الزهري مناكير لا يتابع عليها، ولا تعرف إلاّ به"(١).

المثال الثالث:

قال رحمه الله: "حدّثنا عبدالله بن محمّد الحافظ، وَأحمد بن علي الفقيه، وَعبيدالله بن محمّد، قالوا: حدّثنا أحمد بن يحيى الأدمي، حدّثنا محمّد بن أبي العوام الرِّياحي، حدّثنا عبدالعزيز بن أبان، حدّثنا سفيان الثوري، عن أيوب، عن محمّد بن سيرين، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «**من مسّ فرجه فليتوضأ**».

هذا منكر بهذا الإسناد، لا يصحّ من حديث أيّوب، ولا من حديث سفيان، والحمل فيه على عبدالعزيز بن أبان الكوفي، فإنّهم ضعفوه"(٢).

فهذا الحديث أنكره الحافظ الخليلي رحمه الله، وضعّف نسبته لأيوب وسفيان، ثمّ بيّن أنّ علة هذا الحديث هي وجود راوٍ ضعيف في السند وتفرده به، وهو عبدالعزيز بن أبان الكوفي(٣).

---

(١) الضعفاء الكبير: (٣١٨/٤). وينظر كتاب المجروحين لابن حبان: (٧٧/٣).

(٢) الإرشاد: (٤٨٥/٢).

(٣) هو أبو خالد القرشي، تركه أحمد وغيره، وقال عنه يحيى بن معين: "كذاب خبيث، يضع الحديث". سؤالات ابن الجنيد: (ص/٢٩٣). وينظر: التاريخ الكبير: (٣٠/٦)، وتاريخ الدوري: (٢٧٦/٣)،والجرح والتعديل: (٣٧٧/٥)، والضعفاء والمتروكون للنسائي: (ص/١٦٨)، والكامل: (٢٨٨/٥).

وقال الإمام الدارقطني رحمه الله: "وروي عن ابن سيرين، عن ابن عمر من قوله. وروي عن أيوب، عن ابن سيرين، عن ابن عمر، عن النّبيّ ﷺ، قاله ابن أبي العوام، عن أبي خالد الأموي، عن الثوري، والصحيح الموقوف". العلل: (٣٥٦/١٢).

المثال الرابع:

قال رحمه الله: "حدّثنا محمّد بن سليمان بن يزيد الفامي – من أصل كتابه بخط أبيه – حدّثنا عبدالله بن محمّد بن خالد الرازي – قاضي قزوين سنة إحدى عشرة وثلاثمائة- حدّثنا جعفر بن حمدون بن عمارة ببغداد، قال: حدّثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري، حدّثنا يزيد بن هارون، حدّثنا شعبة العياب، عن محمّد بن جُحَادة، عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تطرحوا الدر في أفواه الخنازير – يعني العلم –**».

هذا أنكروه من حديث شعبة، لا يُعرف أنّه روى عنه إلاّ هذا الذي رواه عن إبراهيم بن سعيد، وإبراهيم صالح، لكن الحمل على من بعده... ولا يُعرف من حديث شعبة إلاّ من هذا الوجه، وإنّما يُعرف هذا من حديث يحيى بن عقبة بن أبي العَيزار، عن محمّد بن جحادة، ويحيى ضعيف.

حدّثنا عمر بن إبراهيم المقرئ إملاءً، حدّثنا عبدالله بن محمّد البغوي، حدّثنا محمّد بن بكار ابن الريّان، حدّثنا يحيى بن عقبة بن أبي العيزار، عن محمّد جحادة، عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تطرحوا الدر في أفواه الكلاب**». قال ابن بكار: أظنّه العلم"(١).

لقد سبق الكلام على الحديث أيضا، والذي يعنينا منه هنا أنّ الخليلي يرى أنّ هذا الحديث لا يعرف من حديث شعبة، عن محمّد بن جحادة، عن أنس، وإنّما يعرف من حديث يحيى بن عقبة، وقد أعلّ حديثه لتفرده به، وهو ضعيف(٢).

المثال الخامس:

قال رحمه الله: "...وبالبصرة محمّد بن ثابت آخر يقال له: العبدي، قال ابن معين: ليس بشيء، أنكروا عليه حديث نافع عن ابن عمر: **أنّ النّبيّ ﷺ مرّ به رجلٌ فسلّم عليه، فتيمّم ثمّ ردّ عليه**. وهذا منكر لا يتابع عليه"(٣).

---

(١) الإرشاد: (٢/٤٩٢-٤٩٤).

(٢) يحيى بن عقبة هو: أبو القاسم الكوفي، أجمع الأئمة على ضعفه، وقال البخاري: منكر الحديث. ينظر التاريخ الكبير: (٨/٢٩٧)، وأجوبة أبي زرعة على سؤالات البرذعي: (٢/٤٣٣)، والجرح والتعديل: (٩/١٧٩)، والكامل: (٧/٢٢٣)، وميزان الاعتدال: (٤/٣٩٧).

(٣) المصدر السابق: (٣/٨٨٢-٨٨٣).

فهذا الحديث أنكره الحافظ الخليلي رحمه الله، وسبب إنكاره للحديث وجود راوٍ ضعيف نقل عن ابن معين قوله فيه: ليس بشيء، وهو محمّد بن ثابت العبدي(١)، وقد تفرد به، وهو مدلول قول الخليلي: لا يتابع عليه.

والحديث – كما يظهر – ذكره الحافظ الخليلي على وجه الاختصار، وقد أخرجه أبو داود في سننه على وجه التمام، ونقل عن الإمام أحمد إنكار الحديث أيضا، فقال رحمه الله: "حدّثنا أحمد بن إبراهيم الموصلي أبو علي، أخبرنا محمّد بن ثابت العبدي، أخبرنا نافع، قال: انطلقتُ مع ابن عمر في حاجة إلى ابن عبّاس، فقضى ابن عمر حاجته، فكان من حديثه يومئذ أن قال: مرّ رجلٌ على رسول الله ﷺ في سكّة من السكك – وقد خرج من غائط أو بول – فسلّم عليه، فلم يردّ عليه، حتّى إذا كاد الرجل أن يتوارى في السكّة، ضرب بيديه على الحائط ومسح بهما وجهه، ثمّ ضرب ضربة أخرى فمسح ذراعيه، ثمّ ردّ على الرجل السلام، وقال: «**إنّه لم يمنعني أن أردّ عليك السلام إلاّ أنّي لم أكن على طُهر**».

ثمّ قال أبو داود: "سمعتُ أحمد بن حنبل يقول: روى محمّد بن ثابت حديثا منكرا في التيمّم"(٢).

وقال الإمام أبو سليمان الخطابي رحمه الله: "قالوا: وحديث ابن عمر لا يصحّ لأنّ محمّد بن ثابت العبدي ضعيف جدا، لا يحتجّ بحديثه"(٣).

---

(١) وقد ضعفه البخاري، ويحيى بن معين، وأبو حاتم الرازي، والنسائي، والدارقطني، وغيرهم. ينظر التاريخ الكبير: (٥٠/١)، والضعفاء الصغير للبخاري: (ص/١٠٢)، وتاريخ ابن معين برواية الدوري: (١١٢/٤-٢٠٥) – وقال في رواية عند الدوري أيضا: (٥٠٧/٢): "ليس به بأس" –، والجرح والتعديل: (٢١٦/٧)، والمجروحين لابن حبان: (٢٥١/٢)، والضعفاء والمتروكون للنسائي: (ص/٢١٣)، والكامل لابن عدي: (١٣٤/٦)، وتهذيب الكمال: (٥٥٤/٢٤).

(٢) السنن، كتاب: الطهارة، باب: التيمم في الحضر، حديث رقم: [٣٣٠]. ويراجع سؤالات أبي داود للإمام أحمد: (ص/٣٣٩).

(٣) معالم السنن: (١٠١/١).

وقال الحافظ ابن عبدالبر رحمه الله: "رواه محمّد بن ثابت العبدي، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعا، وأنكروه عليه وضعّفوه من أجله... وهذا لم يروه عن نافع أحد غير محمّد بن ثابت هذا وبه يعرف، ومن أجله يضعّف، وهو عندهم حديث منكر، لا يعرفه أصحاب نافع"(١).

المطلب الثاني: ما كانت علته الراوي المتروك.

لقد أعلّ الخليلي رحمه الله بعض الأحاديث رواها متروكون، وفيما يأتي أمثلة على ذلك:

المثال الأوّل:

قال رحمه الله: "أبو حُذَافَةَ أحمد بن إسماعيل السّهميّ المدنيّ نزيل بغداد: متروك الحديث، ضعيف، آخر من روى عن مالك، لم يروِ عنه من الثقات إلاّ نفرٌ ذوو عدد، كأبي عبدالله المحاملي القاضي وغيره، وليموا عليه.

وهو الذي روى عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر حديث المغفر، ولا أصل له.

سمعتُ الحاكم يقول: سمعتُ علي بن الحسين الجراحي ببغداد يقول: سمعتُ المحاملي يقول: سمعتُ أبي يقول: سألتُ بعضَ أصحاب مالك عن أبي حذافة، فقال: كان يحضر معنا العرض على مالك.

قال الحاكم: وهذا غير مُحتمل؛ لأنّ أبا حذافة **متروك الحديث**، لا يختلف فيه أحد"(٢).

فهذا الحديث أعلّه الحافظ الخليلي رحمه الله بعلة ظاهرة، وهي حالة أبي حذافة التي بلغت عنده إلى حدّ الترك، ثمّ تفرده بالخبر الذي لا أصل له.

وإلى جانب هذا، فقد نقل الخليلي عن شيخه الحاكم النيسابوري ما يدفع عن أبي حذافة صحة سماعه من الإمام مالك.

---

(١) التمهيد: (٢٨٧/١٩). هذا رأي ابن عبدالبر رحمه الله من جهة ثبوت رواية محمّد بن ثابت، وأمّا اختياره الفقهي فقد رجّح الضربتين. قال رحمه الله: "لّما اختلفت الآثار في كيفية التيمم وتعارضت، كان الواجب في ذلك الرجوع إلى ظاهر الكتاب، وهذا يدل على ضربتين: للوجه ضربة، ولليدين أخرى إلى المرفقين، قياسا على الوضوء، واتباعا لفعل عمر رحمه الله، فإنّه من لا يدفع علمه بكتاب الله؛ ولو ثبت شيء عن النّبيّ ﷺ في ذلك، وجب الوقوف عنده". التمهيد: (٢٨٧/١٩). ويراجع الاستذكار: (١٦٥/٣).

(٢) الإرشاد: (٢٣٠/١).

هذا حكم الخليلي وشيخه الحاكم، وما ذكره عن شيخه من الاتفاق على ترك أبي حذافة فيه نظر؛ فإنّ أبا حذافة لم يكن يتعمّد، وإنّما كانت فيه غفلة فيما حدّث عن الإمام مالك بن أنس.

قال الإمام الدارقطني رحمه الله: "أبو حذافة قوي السماع عن مالك... إلاّ أنّه قد لحقته غفلة، قرأتُ عليه[١] أحاديث ليست عنده"[٢].

وقال الخطيب البغدادي رحمه الله: "كان أبو حذافة قد أُدخل عليه عن مالك أحاديث ليست من حديثه، و لم يكن ممّن يتعمّد الباطل، ولا يُدفع عن صحة السماع من مالك"[٣].

وقال الذهبي رحمه الله: "ولم ينقم على أبي حذافة متن، بل إسناد، و لم يكن ممّن يتعمّد"[٤].

المثال الثاني:

قال رحمه الله عند ترجمة إبراهيم بن محمّد بن أبي يحيى الأسلمي: "لا يروي عن إبراهيم من يزكّيه إلاّ الشافعي، فإنّه يقول: الثقة في حديثه، المتّهم في دينه[٥].

وإنّما كان يرى القدر، وكان مالك ينهى عن الأخذ عنه.

---

(١) لعلّها: "قُرئت عليه أحاديث"، كما نبه على ذلك فضيلة المشرف وفقه الله.

(٢) سؤالات البرقاني للدارقطني: (ص/٨٠-٨١).

(٣) تاريخ بغداد: (٤١/٥). وقال رحمه الله في الموضع نفسه: "سألتُ البرقاني عن أبي حذافة، فقال: كان الدارقطني حسن الرأي فيه، وأمرني أن أخرج حديثه في الصحيح". وينظر سير أعلام النبلاء: (٢٦/١٢).

لا شك أنّ أبا حذافة ضعيف عند الدارقطني، ولعلّ مراد ما ذكره البرقاني عن الدارقطني: إخراج حديثه الذي أصاب فيه ما دام لا يصل إلى حدّ الترك عنده؛ فقد قال الخطيب أيضا: "قرأتُ في كتاب الدارقطني بخطّه، ثمّ حدّثنيه أحمد ابن محمّد العتيقي عنه، قال: أحمد بن إسماعيل السهمي أبو حذافة ضعيف الحديث، كان مغفلا، روى الموطأ عن مالك مستقيما، فأُدخِلَت عليه أحاديث عن مالك في غير الموطأ فقبلها، لا يحتجّ به". تاريخ بغداد: (٤١/١٢).

وممّن حكم على أبي حذافة بالضعف دون الترك: الإمام ابن حبان في المجروحين: (١٤٧/١)، وابن عدي في الكامل: (١٧٥/١). ويراجع أيضا: تهذيب الكمال: (٢٦٦/١)، والسير: (٢٤/١٢).

(٤) ميزان الاعتدال: (٨٣/١).

(٥) ينظر المجروحين لابن حبان: (١٠٥/١)، والكامل لابن عدي: (٢٢٠/١).

وقد روى عنه ابن جريج حديثا – مع جلالته – ودلّس به، فقال: إبراهيم بن أبي عطاء، عن موسى بن وردان، عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ قال: «**من مات مريضا مات شهيدا**»(١). وهو متروك"(٢).

فهذا الحديث أعلّه الخليلي بعلّتين، الأولى: التدليس وهي علة خفية(٣)، والثانية: ضعف الراوي الذي ثمّ تعمية اسمه، وقد أوصل ضعفه إلى حدّ الترك، وهي علة ظاهرة.

والذي يعنينا في هذا المقام هو طعن الخليلي في ثبوت الحديث بسبب وجود راوٍ متروك، وهو إبراهيم بن محمّد بن أبي يحيى.

قال الإمام البخاري رحمه الله: "كان يرى القدر وكلام جهم، عن يحيى بن سعيد: تركه ابن المبارك، والناس"(٤).

وقال الإمام ابن حبان رحمه الله: "كان مالك وابن المبارك ينهيان عنه، وتركه يحيى القطان وابن مهدي"(٥).

هذا... وقول الخليلي رحمه الله: "لا يروي عن إبراهيم من يزكّيه إلاّ الشافعي، فإنّه يقول: الثقة في حديثه، المتّهم في دينه" فيه نظر؛ فقد قال الإمام ابن عدي رحمه الله: "سألتُ أحمد بن محمّد بن سعيد، فقلت: تعلم أحدا أحسن القول في إبراهيم بن أبي يحيى غير الشافعي؟ فقال لي: نعم، حدّثنا أحمد بن يحيى الأودي، قال: سألتُ حمدان ابن الأصبهاني – يعني محمّد – فقلت: أتدين بحديث إبراهيم بن أبي يحيى؟ فقال: نعم... ثمّ قال لي أحمد بن محمّد بن سعيد: نظرتُ في حديث إبراهيم بن أبي يحيى كثيرا، وليس هو بمنكر الحديث... وهذا الذي قاله كما قال، وقد نظرتُ أنا أيضا في حديثه

---

(١) أخرجه من هذا الوجه: ابن ماجة في السنن، كتاب الجنائز، باب: ما جاء فيمن مات مريضا، حديث رقم: [١٦١٥]، وأبو يعلى في مسنده: (٥/١١) حديث رقم: [٦١٤٥]، وابن عدي في الكامل: (٢٢١/١).

(٢) الإرشاد: (٣٠٨/١).

(٣) ينظر تاريخ ابن معين برواية الدوري: (١٥٦/٣)، والعلل لابن أبي حاتم: (٥٢٨/٣)، وعلل الدارقطني: (٣٢٠/٨).

(٤) التاريخ الكبير: (٣٢٣/١).

(٥) كتاب المجروحين: (١٠٥/١). وقال ابن معين رحمه الله: "كان رافضيا قدريا". التاريخ برواية الدوري: (١٥٦/٣). وقال أحمد بن حنبل: "كان قدريا معتزليا جهميا، كلّ بلاء فيه". تهذيب الكمال: (١٨٦/٢).

الكثير، فلم أجد فيه منكرا إلاّ عن شيوخ يحتملون، وقد حدّث عنه ابن جريج، والثوري، وعباد بن منصور، ومندل، وأبو أيّوب، ويحيى بن أيّوب المصري، وغيرهم من الكبار"(١).

ولفظ الحديث الذي أورده الخليلي خطأ؛ قال الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله: "سألتُ أبي عن حديث رواه ابن جريج، عن إبراهيم بن محمّد بن أبي عطاء، عن موسى بن وردان، عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ قال: «**من مات مريضا مات شهيدا، وَوُقي فتّان القبر**»؟ قال أبي: هذا خطأ؛ إنّما هو: «**من مات مرابطا**»، غير أنّ ابن جريج هكذا رواه، وإبراهيم بن محمّد هو عندي: ابن أبي يحيى. وسئل أبو زرعة عن هذا الحديث؟ فقال: الصحيح: «**من مات مرابطا**»"(٢).

المثال الثالث:

قال رحمه الله: "روى بعض الكذّابين عن سفيان، عن محمّد بن المنكدر، عن جابر: أنّ النّبيّ ﷺ قال: «**دَفنُ البناتِ من المُكرمات**».

وهذا لا أصل له من حديث سفيان وغيره، إنّما يُروى عن ابن عطاء الخراساني، عن أبيه، عن النّبيّ ﷺ مرسلا، وابن عطاء متروك"(٣).

فهذا الحديث ذكر له الحافظ الخليلي رحمه الله علتين:

العلة الأولى: أنّ الحديث منكر من حديث سفيان وغيره، وإنّما هو من رواية ابن عطاء الخراساني، وهذه علة خفية(٤).

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال: (٢٢٠/١). وأمّا الإمام ابن حبان فقد قال رحمه الله: "إبراهيم بن أبي يحيى روى عنه ابن جريج والشافعي، فأمّا ابن جريج فإنّه يكني عنه ويسميه إبراهيم بن محمّد بن أبي عامر، وإبراهيم بن أبي عطاء، وإبراهيم بن محمّد بن أبي عطاء، ولم يروِ عنه إلاّ الشيء اليسير. وأمّا الشافعي فإنّه كان يجالسه في حداثته، ويحفظ عنه حفظ الصبي، والحفظ في الصغر كالنّقش في الحجر، فلمّا دخل مصر في آخر عمره، فأخذ يصنّف الكتب المبسوطة احتاج إلى الأخبار – ولم تكن معه كتبه – فأكثر ما أودع الكتب من حفظه، فمن أجله ما روى عنه، وربّما كنى عنه ولا يسميه في كتبه". كتاب المجروحين: (١٠٧/١).

(٢) العلل: (٥٢٨/٣-٥٢٩).

(٣) الإرشاد: (٣١٨/١).

(٤) لم أقف على حديث جابر رضي الله عنه هذا رغم طول بحث، وإنّما وقفت على حديث ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم. ينظر سلسلة الأحاديث الضعيفة للعلاّمة الألباني رحمه الله: (٣٣٧/١-٣٣٩). حديث رقم: [١٨٥].

وأريد أن أنبّه هنا إلى أنّني لم أعثر على الرواية المرسلة التي ذكرها الحافظ الخليلي رحمه الله، وإنّما هو من حديث عراك بن خالد بن يزيد، عن ابن عطاء الخراساني، عن أبيه، عن عكرمة، عن ابن عبّاس رضي الله عنهما، قال: لمّا عزي رسول الله ﷺ على ابنته رقية امرأة عثمان بن عفان، قال: «**الحمد لله، دفن البنات من المكرمات**».

قال الإمام الطبراني رحمه الله: "لا يُروى هذا الحديث عن رسول الله ﷺ إلاّ بهذا الإسناد"(١).

العلة الثانية: حال ابن عطاء الخراساني غير المرضية بالمرّة عند الخليلي، والتي وصلت عنده إلى حدّ الترك، وقد تفرد بالحديث، وقد ترجم له قبل هذا الموضع من الإرشاد، فقال رحمه الله: "هو عطاء بن ميسرة، وكنية ميسرة: أبو مسلم، إلاّ أنّ مالكا روى عنه، وقال: عطاء بن عبدالله. وقيل له الخراساني، لأنّه انتقل إلى خراسان، وتولّى القضاء بها، وهو غير متفق عليه"(٢).

فتبيّن من هذا وذاك أنّ الخليلي يميل إلى إسقاط ابن عطاء الخراساني، ومن أجل ذلك أعلّ حديث دفن البنات لوجوده في السند، فهو متروك عنده(٣).

المطلب الثالث: ما كانت علته الراوي المجهول.

نصّ الحافظ الخليلي على أنّ غرضه من تأليف كتاب الإرشاد ذكر أسماء الرواة المشهورين بالرواية فقط دون المجاهيل، وقد سجّل مع ذلك عدم رضاه عن المؤلفات التي وضعها غيره من الأئمة الذين سبقوه في أحوال الناقلين.

---

(١) المعجم الأوسط: (٣٧٢/٢) حديث رقم: [٢٢٦٣]. أي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) المصدر السابق: (٢٢١/١). وقال ابن الجنيد في سؤالاته لابن معين: (ص/٣٩٣).: "سألتُ يحيى بن معين عن عثمان بن عطاء الخراساني؟ فقال: ضعيف الحديث. فقلتُ: هو عطاء بن ميسرة الخراساني؟ قال: نعم".

(٣) لا شكّ أنّ الحديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، وقد قيل بوضعه، إلاّ أنّ الأئمة اختلفوا في حال ابن عطاء، فمنهم من تركه كأبي حفص الصيرفي، وعلي بن الجنيد وابن حبان، ومنهم من أحسن الظن به كدحيم، ومنهم من ضعّفه كيحيى بن معين والبخاري والدارقطني وغيرهم، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. ينظر: التاريخ الكبر: (٢٤٤/٦)، وسؤالات ابن الجنيد: (ص/٣٩٣)، والجرح والتعديل: (١٦٢/٦)، وكتاب المجروحين: (١٠٠/٢)، والسير: (١٤٠/٦)، وسلسلة الأحاديث الضعيفة: (٣٣٧/١) حديث رقم: [١٨٥].

قال رحمه الله: "وصنّف الأئمة فيها، غير أنّي وجدتهم بين رجل وضع تاريخا، وذكر أسامي يسيرة، وقلّ مَن يعرف مِن الأئمة إلاّ وقد عمِل ذلك، فلا تكثر فائدته، وبين رجل وضع الأسامي الكثيرة من المشهورين، ومَن لا يُعرف بالرواية من المغمورين، فلا يَنتفع به إلاّ مبرّزٌ متوسِّع في هذا الشأن، وذلك كتصنيف الإمام أبي عبدالله محمّد بن إسماعيل البخاري، وابن أبي خيثمة، وعبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، فرأيتُ أن أملي كتابا أضع فيه أسامي المشهورين بالرواية، وأبيّن قولَ الأئمة في الثقات والمجروحين..."(١).

وقد التزم الخليلي بهذا القيد إلاّ عند ترجمة راوٍ واحد فقط – حسب ما وقفتُ عليه – وهو: محمّد بن سالم الأفطس، فقد قال رحمه الله: "مجهول لا يعرفه أهل بخارى"(٢).

هذا... وقد أعلّ الخليلي جملة من الأحاديث لوجود رواة مجاهيل في السند ممّن ليسوا من تراجم الكتاب، وفي ما يأتي أمثلة على ذلك:

المثال الأوّل:

قال رحمه الله: "حدّثنا علي بن أحمد بن صالح، وَمحمّد بن إسحاق، وَمحمّد بن سليمان، قالوا: حدّثنا محمّد بن صالح الطبري، حدّثنا أبو حُمّة محمّد بن يوسف، حدّثنا عبدالرحمن الطاوسي – من ولد طاوس–، حدّثنا محمّد بن عبدالله بن طاوس، عن أبيه، عن جدّه، عن ابن عبّاس في قوله تعالى: ﴿فَٱقْرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ﴾ [المزّمل:٢٠]، قال: مائة آية. لم يُروَ عن طاوس إلاّ من هذا الوجه، وعبدالرحمن هذا مجهول، لا يبالى به"(٣).

فالحافظ الخليلي رحمه الله أعلّ هذا الحديث بجهالة عبدالرحمن الطاوسي لانعدام شرط العدالة، وقد تفرد به، وأوقفه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

---

(١) الإرشاد: (١/١٥٥-١٥٦).

(٢) المصدر نفسه: (٣/٩٥٦).

(٣) المصدر نفسه: (١/٣٢٢-٣٢٣).

وقد أخرج الحديثَ الطبرانيُّ عن ابن عباس مرفوعا[١]، وقال عنه الحافظ ابن كثير: "وهـذا حديث غريب جدا، لم أره إلاّ في معجم الطبراني رحمه الله"[٢].

وقال الهيثمي رحمه الله: "رواه الطبراني، وفيه عبدالرحمن بن طاوس، و لم أعرفه"[٣].

المثال الثاني:

قال رحمه الله: "حدّثنا علي بن أحمد بن إبراهيم بن ثابت الحافظ، حدّثنا إبراهيم بن عبـدالرزاق الأنطاكي، حدّثنا عبدالله بن محمّد القَلْزُمي، حدّثنا عبدالله بن محمّد بن يوسف بن أبي عبيد الطائفي، حدّثنا سفيان الثوري، عن عمرو بن دينار، عن أنس بن مالك: أنّ النّبيّ ﷺ قال: «**من قاد أعمـى أربعين خطوةً فله الجنّة**». عبدالله بن محمّد الطائفي مجهول، والحديث منكر بهذا الإسناد غريب"[٤].

فهذا الحديث ذكر له الحافظ الخليلي علتين:

العلة الأولى: وجود راوٍ مجهول في سند الحديث، وهو عبدالله بن محمّد بن يوسف بـن أبي عبيد الطائفي، وقد تفرد به.

العلة الثانية: النكارة والغرابة في السند؛ فإنّ الحديث ضعيف ولا يثبت منه شيء، كما بيّن الحافظ ابن حجر رحمه الله[٥].

وهذا التعليل من حيث الأصل صحيح لا غبار عليه، إلاّ أنّه ظهر لي أنّ الحافظ الخليلي قـد وقع في بعض الوهم من جهتين:

---

(١) المعجم الكبير: (٢٩/١١) حديث رقم: [١٠٩٤٠].

(٢) التفسير: (١٧٣/١٤). وقد أورده ابن أبي حاتم من حديث ابن عباس مرفوعا من دون ذكر السند. ينظر تفسير ابن أبي حاتم: (٣٣٨١/١٠).

(٣) بغية الرائد في تحقيق مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: (٢٧٦/٧).

(٤) الإرشاد: (٣٣٨/١-٣٣٧).

(٥) ينظر معجم شيوخ الذهبي: (ترجمة رقم: ٧٣١]، والمطالب العالية: (٥٧٢/١١). وقد تحرف يغنم بن سالم إلى نعيم بن سالم عند الذهبي، فقد رواه من طريق أبي طاهر المخلص، وقد سبق أنّ أبا طاهر أخرجه من رواية يغنم بـن سالم. كما أخطأ محقق الكتاب في ذكر اسم يغنم، فقال: نعيم بن سالم ونسبه إلى الحافظ في اللسان، بالرغم من أنّ الحافظ أشار إلى التصحيف وقع من ابن القطّان. ينظر لسان الميزان: (٢٨٩/٨).

الجهة الأولى: الوهم في اسم الراوي المجهول عن سفيان الثوري، وهو: عبدالله بن محمّد بن يوسف بن أبي عبيد الطائفي؛ ذلك أنّ الراوي عن الطائفي كما رواه الخليلي هو: عبدالله بن يوسف القلزمي، وهو عبدالله بن محمّد بن يوسف بن الحجاج بن مصعب بن سُليم العبدي المكي أبو غسان نزيل القُلزم(١)، وهو من شيوخ ابن عدي، وقد روى عنه هذا الحديث، فقال رحمه الله: "ثنا عبدالله بن محمّد بن يوسف بن الحجاج بن مصعب بن سليم العبدي المكي، ثنا عبدالله بن أبان بن عثمان بن حذيفة بن أوس الثقفي يُكنى أبا عبيد بالطائف، ثنا سفيان الثوري، حدّثني عمرو بن دينار، عن ابن عباس: أنّ رسول الله ﷺ قال: «**من قاد مكفوفا أربعين ذراعا أدخله الله الجنة**»"(٢).

فعبدالله بن محمّد القلزمي روى هذا الحديث عن عبدالله بن أبان الثقفي أبي عبيد، فوهم الخليلي في اسمه، فقال: عبدالله بن محمّد بن يوسف بن أبي عبيد الطائفي، فعبدالله بن محمّد بن يوسف هو القلزمي، وأبو عبيد هو عبدالله بن أبان، والظاهر أنّ الاسمين قد تداخلا على الخليلي.

قال عدي رحمه الله بعدما روى حديث ابن أبان هذا: "وهذا الحديث بهذا الإسناد باطل، وكان عند هذا الشيخ عن عبدالله عن محمّد بن يوسف أحاديث للثوري غير هذا مشاهير، وهذا الحديث منكر عن الثوري بهذا الإسناد، والشيخ مجهول"(٣).

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله عند ترجمة محمّد بن أبان الثقفي: "لا يعرف، وخبره منكر باطل عن سفيان الثوري، عن عمرو، عن ابن عباس رضي الله عنها مرفوعا: «**من قاد مكفوفا أربعين ذراعا دخل الجنة**»"(٤).

الجهة الثانية: أنّ الحديث بهذا السند مروي عن ابن عباس رضي الله عنهما كما تقدم عند ابن عدي في الكامل، وليس عن أنس بن مالك ﷺ كما ذكر الخليلي رحمه الله(٥).

---

(١) ينظر لسان الميزان: (٤/٥٩٠). والقَلْزُم بلدة على ساحل البحر، وينسب إليها بحر القلزم المعروف الآن بالبحر الأحمر، وهي من مدن مصر. ينظر الأنساب للسمعاني: (٤/٥٣٦)، واللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير: (٣/٥١).

(٢) الكامل: (٤/٢٢٩).

(٣) المصدر نفسه: (٤/٢٢٩-٢٣٠).

(٤) لسان الميزان: (٤/٤١٩).

(٥) حديث أنس بن مالك ﷺ أخرجه الطبراني في الأوسط: (٤/٥٥) برقم: [٣٥٩٤]، والبيهقي في الشعب: (١٠/٩٧) برقم: [٧٢٢٣] من طريق أحمد بن منيع، عن يوسف بن عطية الصفار، عن سليمان التيمي، عن أنس ⇦

وعليه فالصحيح أنّ الحديث تفرد بروايته عن سفيان الثوري عبدالله بن أبان الثقفي، وهو مجهول لا يعرف، ومن المحال أن يروي هذا المجهول عن إمام من أئمة الحديث المشهورين حديثا، لا يرويه عنه الثقات من أصحابه ممّن لازمه(١).

المثال الثالث:

قال رحمه الله: "حدّثنا جدّي وَالقاسم بن علقمة، قالا: حدّثنا عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، حدّثنا حُميد بن الربيع اللخمي، حدّثنا هُشَيْم، حدّثنا أبو الجهم، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله: «**امرؤ القيس قائد لواء الشعراء إلى النّار يوم القيامة**».

أبو الجهم لا يُعرف ولا يُسمّى، ولم يروِ عنه غير هشيم. وهذا الحديث رواه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين عن هشيم"(٢).

ابن مالك ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «من قاد أعمى أربعين ذراعا كان له كعتق رقبة». وقد ذكره ابن الجوزي في الموضوعات: (١٧٧/٢)، وأورده الحافظ ابن حجر – مع حديث ابن عمر في ذلك – في المطالب العالية: (٥٦٨/١١-٥٧٢)، ثمّ قال رحمه الله: "هذان الحديثان ضعيفان جدّا، ولا يثبت من هذا شيء". ويراجع إتحاف الخيرة المهرة: (٥١٨/٥-٥١٩).

(١) وقد أخرج الحديثَ من رواية أنس بن مالك ﷺ الطبرانيُّ، والبيهقيُّ من طريق أحمد بن منيع، عن يوسف بن عطية الصفار، عن سليمان التيمي بلفظ: «**من قاد أعمى أربعين ذراعا، كان له كعتق رقبة**». ينظر المعجم الأوسط: (٥٥/٤) حديث رقم: [٣٥٩٤]، وشعب الإيمان: (٩٧/١٠) حديث رقم: [٧٢٢٣]، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات: (١٧٧/٢).

وأخرجه أيضا من حديث أنس بن مالك ﷺ أبو طاهر المخلّص من رواية عيسى بن مساور، عن يغنم بن سالم بن قنبر خادم علي بن أبي طالب ﷺ، قال: قال لي أنس بن مالك: قال لي رسول الله ﷺ: «**من قاد أعمى أربعين خطوة لم تمسَّ وجهَه النار**». ينظر المخلصيات: [ح: ٢٩٢٨-٣١٠٣]. قال ابن أبي حاتم رحمه الله: "يغنم بن سالم البصري، روى عن أنس بن مالك، روى عنه عيسى بن المساور الجوهري، قال حدّثنا يغنم بن سالم بن قنبر، قال لي أنس بن مالك. سمعتُ أبي يقول ذلك، ويقول: هو مجهول ضعيف الحديث". الجرح والتعديل: (٣١٤/٩). وقال ابن حبان: "شيخ يضع الحديث على أنس بن مالك، روى عنه نسخة موضوعة، لا يحلّ الاحتجاج به، ولا الرواية عنه إلاّ على سبيل الاعتبار". كتاب المجروحين: (١٤٥/٣)، وقال ابن عدي رحمه الله: "أحاديث يغنم عامتها غير محفوظة". الكامل: (٢٨٥/٧). ويراجع سلسلة الأحاديث الضعيفة: (١٣٩/١٠).

(٢) الإرشاد: (٥٨٢/٢).

فهذا الحديث أعلّه الحافظ الخليلي لوجود راوٍ لا يعرف، وهو أبو الجهم الأيادي؛ فإنّه لم يرو عنه غير هشيم، ولا يعرف إلاّ بهذا الحديث.

وقد سئل الإمام أحمد بن حنبل عن هذا الحديث، فأجاب رحمه الله: "ما تصنع بأبي جهم؟ أبو جهم مجهول"(١).

وقال ابن عدي رحمه الله عند ترجمة أبي جهم هذا: "صبيح بن عبدالله، وقيل: صبيح بن القاسم أبو الجهم الأيادي: حدّث عنه هُشيم، شيخ مجهول، ويقال: لا يُعرف له اسم". ثمّ روى الحديث بسنده من طريق أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، ثمّ قال: "وهذا منكر بهذا الإسناد، ولا يرويه غير أبي الجهم هذا، ولا يروي عن أبي الجهم غير هُشيم، ولا أعرف لأبي الجهم عن الزهري وغيره غير هذا الحديث... والأصحّ في ذكر أبي الجهم هذا أنّه لا يعرف له اسم، وهو مجهول لم يحدّث عنه غير هُشيم، وليس له إلاّ الحديث الواحد، وقد ذكرته في آخر هذا الكتاب في أسامي من يُعرف بالكنية، لأنّ الأشهر من أمره أنّه يُعرف بالكنية، ولا يعرف له اسم"(٢).

المثال الرابع:

قال رحمه الله عند ترجمة الحسن بن علي بن زكريا العدوي: "روى عن شيوخ ثقات مناكير... وروى عن صاحب بن عون، وإبراهيم بن أبي سويد، وشيوخ مجهولين مناكير وكلّ طامة... وروى عن إبراهيم بن البراء شيخ مجهول، عن شعبة، عن ثابت، عن أنس، عن النّبيّ ﷺ: «**عليكم بالوجوه الملاح والحَدَق السود، فإنّ الله يستحي أن يُعذّب الوجه المليح بالنّار**»(٣). نعوذ بالله منه"(٤).

---

(١) الجرح والتعديل: (٩/٣٥٤-٣٥٥). وقال الأزدي رحمه الله أيضا: "ضعيف مجهول". ينظر كتاب الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي: (٣/٢٢٩)

(٢) الكامل: (٤/٨٥-٨٦). وينظر: (٧/٣٠٠) منه.

(٣) قال الإمام أبو الفرج ابن الجوزي رحمه الله بعدما روى الحديث من طرق عن العدوي هذا: "هذا حديث موضوع، والمتهم به أبو سعيد الحسن بن علي بن زكريا بن صالح بن عاصم بن زفر العدوي، وإنّما يدلّسه الرواة لئلا يُعرف، وهذه جناية قبيحة منهم على الإسلام، ففي الإسناد الأول: الحسن بن صالح، وفي الثاني: أبو سعيد الحسن بن علي، وفي الثالث: الحسن بن علي بن زفر. ولقد كان جريئا على الله ﷻ". الموضوعات: (١/١٦١).

(٤) الإرشاد: (٢/٥٣١).

فهذا الحديث أعلّه الخليلي لما فيه من مناكير في متن الحديث من جهة، فلا يستقيم هذا المعنى وإيماننا راسخ أنّ من مات كافرا دخل النار خالدا فيها، وما أكثر الإفرنج مَن هذا حاله[١].

ومن جهة أخرى فإنّ إبراهيم بن البراء مجهول عند الخليلي، وقد تفرد به، وهو إبراهيم بن البراء بن النضر بن أنس بن مالك الأنصاري صحاب رسول الله ﷺ.

إلاّ أنّني لم أجد من وصف إبراهيم هذا بالجهالة، فقد عُلم حاله، فهو ضعيف جدا، وقيل متروك الحديث.

قال ابن حبان رحمه الله: "شيخ كان يدور بالشام، ويحدّث عن الثقات بالأشياء الموضوعات، وعن الضعفاء والمجاهيل بالأشياء المناكير، لا يجوز ذكره في الكتب إلاّ على سبيل القدح فيه"[٢].

وقال ابن عدي رحمه الله: "ضعيف جدا، حدّث عن شعبة، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد، وغيرهم من الثقات بالبواطيل... وإبراهيم بن البراء هذا أحاديثه التي ذكرتها وما لم أذكرها كلّها مناكير موضوعة، ومن اعتبر حديثه علم أنّه ضعيف جدا، وهو متروك الحديث"[٣].

المثال الخامس:

قال رحمه الله: "حدّثني محمّد بن عبدالله الحاكم، حدّثنا محمّد بن علي بن عمر المذكر، حدّثنا محمّد بن سالم الأفطس، حدّثنا عيسى غنجار، حدّثنا أبو حمزة، وَحَجْوَة بن مدرك، وَمحمّد بن الفضل، وَيزيد بن يحيى، وَهشام بن عروة، عن أبيه، عن عبدالله بن عمرو، عن النّبيّ ﷺ: **إنّ الله لا يقبض العلم**... الحديث. محمّد بن سالم الأفطس مجهول لا يعرفه أهل بخارى"[٤].

فهذا الحديث أعلّه الخليلي لوجود راوٍ مجهول عنده، وهو محمّد بن سالم الأفطس، وقد تفرد به، وهذا الرجل لم أعثر عليه إلاّ عند ابن حجر، وقد نقل كلام الخليلي فيه[٥].

---

(١) ينظر الموضوعات لابن الجوزي رحمه الله: (١/١٦١).

(٢) كتاب المجروحين: (١/١١٧-١١٨). وهذا قريب من قول الخليلي في الحسن بن علي بن زكريا العدوي.

(٣) الكامل: (١/٢٥٥).

(٤) الإرشاد: (٣/٩٥٥-٩٥٦).

(٥) ينظر لسان الميزان: (٧/١٤٩).

المطلب الرابع: ما كانت علّته الراوي الكذّاب أو المتّهم بالكذب.

إنّ الكذب والتهمة به من أشنع ما يوصف به الراوي، وهما من الأسباب الظاهرة التي أعلّ بهما الخليلي رحمه الله جملة من الأحاديث.

وقد ذكر الخليلي أنّ أحاديث هذا الصنف من الرواة تروى لبيان حالها، فقال رحمه الله: "ومن لا معرفة له إذا نظر إلى نسخ الضّعاف الكذّابين، الذين وضعوا الأحاديث، ووجدها قريبة الإسناد ظنّها ممّا يُعبأُ به، وأنّ جماعة كذّابين رووا عن أنس ولم يروه، كأبي هُدْبَةَ إبراهيم ابن هدبة(١)، ودينار(٢)، وموسى الطويل(٣)، وخُرَّاش(٤)... وهذا وأمثاله لا يدخله الحفّاظ في كتبهم، وإنّما يكتبون اعتبارا ليميّزوه عن الصحيح.

قال أحمد بن حنبل ليحيى بن معين – وهما بصنعاء، يحيى يكتب عن عبدالرزّاق، عن معمر، عن أبان بن أبي عيّاش-: تكتبُ نسخة أبان ابن أبي عياش، وتعلم أنّه كذّاب يضع الحديث؟! فقال: يرحمك الله يا أبا عبدالله، أكتبه حتّى لو جاء كذّاب يرويه عن معمر، عن ثابت، عن أنس، أقول له: كذَبتَ، ليس هذا من حديث ثابت، إنّما هو من حديث أبان"(٥).

---

(١) كذبه علي بن المديني، ويحيى بن معين، وأبو حاتم الرازي، وقال النسائي والدارقطني: متروك، وقال ابن حبان رحمه الله: "دجال من الدجاجلة، وكان راقصا بالبصرة، يُدعى إلى الأعراس فيرقص فيها، فلما كبر جعل يروي عن أنس، ويضع الحديث". كتاب المجروحين: (١/١١٤-١١٥)، وينظر: الجرح والتعديل: (٢/١٤٤)، والمتروكون للنسائي: (ص/٤١)، والكامل: (١/٢٠٨)، والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي: (١/٥٨).

(٢) هو دينار بن عبدالله أبو مِكْيَس الحَبَشي، قال الخطيب البغدادي: "كان يزعم أنّه خادم أنس بن مالك". وقال عنه ابن عدي: منكر الحديث، وقال: ضعيف ذاهب، وقال: شبه المجهول. ينظر: الكامل: (٣/١٠٩-١١٢)، وتاريخ بغداد: (٩/٣٥٩)، والضعفاء لابن الجوزي: (١/٢٧٣).

(٣) هو موسى بن عبدالله الطويل أبو عبدالله الفارسي، يحدّث عن أنس بن مالك ﷺ المناكير، قال ابن حبان: "شيخ كان يزعم أنّه سمع أنس بن مالك... روى عن أنس أشياء موضوعة، كان يضعها أو وضعت له، لا يحل كتابة حديثه إلاّ على جهة التعجب"، وقال ابن عدي: "مجهول". ينظر كتاب المجروحين: (٢/٢٤٣)، والكامل: (٦/٣٥١).

(٤) هو ابن عبدالله، كان يزعم أنّه خادم أنس بن مالك ﷺ. قال ابن حبان: "لا يحل الاحتجاج به، ولا كتابة حديثه إلاّ على جهة الاعتبار"، وقال ابن عدي: "مجهول ليس بمعروف، وما أعلم حدّث عنه ثقة أو صدوق إلاّ الضعفاء". ينظر كتاب المجروحين: (١/٢٨٨)، والكامل: (٣/٧٦)، والضعفاء لابن الجوزي: (١/٢٥٣).

(٥) الإرشاد: (١/١٧٧-١٧٩).

ومن الأمثلة على التعليل بوجود الراوي الكذاب عند الخليلي الآتي:

المثال الأوّل:

قال رحمه الله: "حديث حدّثناه محمّد بن عبدالله الحاكم، حدّثنا أحمد بن علي المقرئ، حدّثنا أزهر بن زفر المصري، حدّثنا عبد المنعم بن بشير، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر أنّ النّبيّ ﷺ قال: «**اللهمّ بارك لأمّتي في بكورها**». هذا وضعه عبد المنعم، وهو وضّاع على الأئمة.

سمعتُ الحاكم يقول: سمعتُ محمّد بن علي يحكي، عن عبدالله بن أحمد بن حنبل، قال: قلتُ لأبي: يا أبَتِ رأيتُ عبد المنعم بن بشير في السوق، فقال: يا بُنيّ، وذاك الكذّاب يعيش[(١)]؟

وهذا الخبر بهذا الإسناد لا أصل له عن مالك، ولا عن نافع، وإنّما رواه صخر الغامدي، عن النّبيّ ﷺ، وهو من الأفراد"[(٢)].

أنكر الحافظ الخليلي رحمه الله هذا الحديث من هذا الوجه، واتّهم عبدَالمنعم بنَ بشير أبا الخير المصري، لما عرف بكذبه وافتعال الأحاديث عن الثقات، وقد تفرد به.

قال ابن الجنيد رحمه الله: "قلتُ ليحيى بن معين: بلغني أنّك كتبت عن عبدالمنعم الذي بمصر؟ فقال: أتيته فأخرج إلينا أحاديث أبي المودود نحو مائتي حديث كذب. قال: فقلتُ له: يا شيخ! أنت سمعتَ هذه من أبي المودود؟ قال: نعم. قال: ورأيت شيخ له هيبة مدني. قال: فقلتُ لـــه: اتق الله، فإنّ هذه كذب، وقمتُ و لم أكتب عنه شيئا"[(٣)].

وقال الإمام ابن حبّان رحمه الله: "منكر الحديث جدا، يأتي عن الثقات بما ليس من حـــديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به بحال"[(٤)].

---

(١) ذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله أنّ سؤال عبدالله لأبيه موجود في العلل، و لم أجده رغم طول بحث. ينظر لسان الميزان: (٢٨٢/٥).

(٢) المصدر السابق: (١٥٨/١-١٥٩).

(٣) سؤالات ابن الجنيد: (ص/٤٧١) فقرة رقم: [٨٠٧].

(٤) كتاب المجروحين: (١٥٨/٢). وينظر الكامل لابن عدي: (٣٣٧/٥).

المثال الثاني:

قال رحمه الله: "حدّث بعد الثلاثمائة جماعةٌ وضعوا بأسانيد مفتعلة أحاديث موضوعة على الأئمة، منها حديث نسبوه إلى ذي النون المصري، عن مالك بن أنس، عن الزهري، عن أنس أنّ النّبيّ ﷺ قال: «**علامة حبِّ الله حبُّ ذكرِ الله، وعلامة بغضِ الله بغضُ ذكرِ الله**»(١).

وهذا منكر، لا أصل له من حديث مالك، ولا من حديث الزهري، وذو النون لا يصحّ لقاؤه مالكا، وهو موضوع على ذي النون، وأصل هذا رواه كذّاب يقال زياد عن أنس – و لم يلق أنسا –(٢)، وهذا يُعرف بما صحّ من حديث مالك، عن الزهري؛ فإنّه معدود بحفظة الحفّاظ، وكذلك من حديث الزهري"(٣).

أنكر الحافظ الخليلي هذا الحديث عن مالك والزهري، لأنّه من رواية ذي النون المصري عن مالك و لم يلقه(٤)، فهو منسوب إليه كذبا، هذا من جهة.

---

(١) رواه من حديث ذي النون أبو طاهر السلفي في معجم السفر: (ص/٣١٤) حديث رقم: [٦١٧]، ثمّ نقل عن خلف الواسطي الحافظ قوله: "هذا حديث غريب من حديث الزهري عن أنس، وغريب من حديث مالك عنه، وغريب من حديث ذي النون بن إبراهيم عن مالك". وينظر كتر العمال: (٤٤٦/١) حديث رقم: [١٩٢٦].

(٢) قال محمود بن غيلان: قلتُ لأبي داود الطيالسي: زياد بن ميمون؟ فقال: لقيته أنا وعبدالرحمن بن مهدي، فسألناه، فقال: عدّوا أنّ النّاس لا يعلمون أنّي لم ألق أنسا، ألا تعلمان أنّي لم ألق أنسا؟ ثمّ بلغنا أنّه يروي عنه، فأتيناه، فقال: عُدُّوا رجلا أذنب ذنبا، فيتوب، ألا يتوب الله عليه؟ قلنا: نعم. قال: فإنّي أتوب، ما سمعتُ من أنس قليلا ولا كثيرا. فكان بعد ذلك يبلغنا عنه أنّه يروي عنه، فتركناه". المراسيل لابن أبي حاتم: (ص/٦٢-٦٣). وينظر الجرح والتعديل: (٥٤٤/٣)، ومقدمة صحيح مسلم: (ص/٢٩).

(٣) الإرشاد: (٤٠٩/١).

(٤) قيل اسمه: ثوبان بن إبراهيم، وقيل: فيض بن أحمد، وقيل: فيض بن إبراهيم. قال الدارقطني رحمه الله: "روى عن مالك أحاديث فيها نظر، وكان واعظا". وروى الخطيب البغدادي بسنده إلى محمّد بن الحسين السلمي، قال: سألتُ علي بن عمر – يعني الدارقطني – عن ذي النون، فقال: إذا صحّ السند إليه فأحاديثه مستقيمة، وهو ثقة. ينظر المؤتلف والمختلف للدارقطني: (٩٩٩/٢)، وتاريخ بغداد: (٣٧٣/٩)، ويراجع تاريخ دمشق: (٤٠٤/١٧)، والسير: (٥٣٢/١١-٥٣٣).

ومن جهة أخرى فإنّ الحديث مذكور عن رجل اسمه: زياد بن ميمون الثقفي من أهل البصرة، ويقال له: زياد ابن أبي عمّار، وزياد ابن أبي حسان، وقد تفرد به، وكذّبه غير واحد من الأئمة وتركوا حديثه(١).

قال ابن عدي رحمه الله بعدما ذكر الحديث بسنده عن يوسف بن ميمون، عن زياد بن ميمون، عن أنس ﷺ: "وبهذا الإسناد أربع أحاديث مع ما ذكره مناكير أخر لا يتابع عليها... ولزياد أبي عمار(٢) غير ما ذكرت من الحديث عن أنس، ولا أعرف له عن غير أنس، وأحاديثه مقدار ما يرويه لا يتابعه أحد عليها"(٣).

المثال الثالث والرابع:

قال رحمه الله: "**حديث الطّير** وضعه كذّاب على مالك، يقال له: صخر الحاجبي من أهل مرو، وهو مشهور بذلك – وهو الذي وضع حديثا بروايته عن أنس بن مالك: أنّ النّبيّ ﷺ قال: «**الشيخ في أهله، كالنّبيّ في قومه**»(٤) – وضعه مرّة على الليث بن سعد، ثمّ جعله على مالك بن أنس، وما روى في حديث الطير ثقة.

---

(١) كذبه يحيى بن معين، ويزيد بن هارون، وأبو حاتم الرازي. ينظر: التاريخ الكبير: (٣/٣٧١)، وأجوبة أبي زرعة على أسئلة البرذعي: (ص/٥٠٧)، والجرح والتعديل: (٣/٥٤٥)، العلل لابن أبي حاتم: (٥/٢٠٥-٤٩٠)، وكتاب المجروحين لابن حبان: (١/٣٠٥)، والضعفاء الكبير للعقيلي: (٢/٧٨).

(٢) كناه البخاري والنسائي أبا عُمارة. ينظر التاريخ الكبير: (٣/٣٧٠)، والضعفاء الصغير: (ص/٤٨)، والضعفاء والمتروكون للنسائي: (ص/١١٣).

(٣) الكامل: (٣/١٨٦). قال الإمام البيهقي رحمه الله: "وجاء عنه ﷺ قال: «**علامة حبّ الله حبّ ذكر الله، وعلامة بغض الله بغض ذكره**». وهذا إنّما بلغنا بإسناد فيه ضعف، أخبرناه علي بن أحمد بن عبدان، أخبرنا أحمد بن عبيد الصفار، حدّثنا أبو بكر عمر بن المعلى النرسي، حدّثنا المعلى بن مهدي، حدّثنا يوسف بن ميمون، عن أنس ابن مالك، قال: سمعتُ النّبيّ ﷺ يقول... وروي من وجه آخر عن زياد بن ميمون، وزياد منكر الحديث". شعب الإيمان: (٢/١٣).

(٤) اعتبرت هذه جملة اعتراضية لأنّ باقي الكلام له تعلق بحديث الطير، ثم الحديث الذي مثل به على الموضوعات هو من رواته عن الليث الذي أشار الخليلي أنّه وضعه عليه مرة وعلى مالك مرة أخرى.

رواه الضعفاء مثل إسماعيل بن سلمان الأزرق وأشباهه، ويردّه جميع أئمة الحديث، ولأهل الكوفة من الضعفاء ما لا يمكن عدُّهم"[١].

فأمّا المثال الثالث، فهو قوله: "**حديث الطّير** وضعه كذّاب على مالك، يقال له: صخر الحاجبي من أهل مرو، وهو مشهور بذلك... وضعه مرّة على الليث بن سعد، ثمّ جعله على مالك بن أنس، وما روى في حديث الطير ثقة".

وقد ذكر رحمه الله ما وضعه على الليث بن سعد قبل هذا الموضع، فقال: "فأمّا الموضوعات: فمثل صخر بن محمّد الحاجبي، عن الليث، عن الزهري، عن أنس، عن النّبيّ ﷺ حديث الطير لعليّ بن أبي طالب رضي الله عنه.

فمن نظر إليه ممّن لا معرفة له حكم بصحتّه، لأنّه عن الزهري، ويعرف ذلك من رزقه الله حظّا في هذا الشأن، بمعرفة كل رجل بعينه إلى أن يبلغوا إلى الإمام الذي يكون عليه مدار الحديث، ويبحث عن أصل كلّ حديث، ومن أين مخرجه؟ فيميّز بين الخطأ والصواب"[٢].

فالخليلي أعلّ هذا الحديث لسقوط صخر الحاجبي بسبب الكذب، وافتعال الأحاديث، والإتيان بالمناكير عن مالك والليث، وقد تفرد به.

وصخر هذا كذّبه ابن طاهر المقدسي، وقال عنه الحاكم النيسابوري: "أبو حاجب صخر بن محمّد الحاجبي، الذي يروي عن أنس بن مالك، وهو شيخ من أهل مرو، ذاهب الحديث بالمرّة"[٣].

وقال ابن عدي رحمه الله: "يضع الحديث، وقد حدّث عنه قومٌ فكنّوه، فقالوا: أبو حاجب الضرير، حدّث عن الثقات بالبواطيل... وعامة ما يرويه مناكير أو من موضوعاته على من يرويه عنهم، ورأيتُ أهلَ مرو مجمعين على ضعفه وإسقاطه"[٤].

---

(١) الإرشاد: (٤٢٠/١). لم أجد حديث إسماعيل هذا، وهو إسماعيل بن سلمان الكوفي الأزرق، مجمع على ضعفه، وتهوين حديثه، وقد تركه بعض الأئمة. ينظر: الجرح والتعديل : (١٧٦/٢)، وكتاب المجروحين لابن حبان: (١٢٠/١)، وميزان الاعتدال: (٢٣٢/١).

(٢) المصدر نفسه: (٢٠٤/١-٢٠٥).

(٣) سؤالات السجزي للحاكم: (ص/٩١-٩٢) فقرة رقم: [٥٧]. وقد تركه الدارقطني، وقال: "يضع الحديث على مالك والليث وغيرهما من الثقات". ينظر لسان الميزان: (٣٠٩/٤).

(٤) الكامل: (٩٢/٤-٩٣).

والحديث بالسند الذي ذكره الخليلي لم أقف عليه، وإنّما وجدته عند الترمذي في السنن والعلل الكبير، وعند النّسائي في السنن الكبرى، وعند أبي يعلى الموصلي في المسند، جميعهم من رواية إسماعيل السدّي، عن أنس بن مالك ﷺ(١).

قال الترمذي رحمه الله في السنن: "هذا حديث غريب، لا نعرفه من حديث السدّي إلاّ من هذا الوجه، وقد روي من غير وجه عن أنس"(٢).

وقال رحمه الله في العلل الكبير(٣): "سألتُ محمّدا عن هذا الحديث، فلم يعرفه من حديث السدّي عن أنس، وأنكره، وجعل يتعجب منه".

ووجدته أيضا عند الحاكم النيسابوري في المستدرك من رواية محمّد بن أحمد بن عياض، عن يحيى ابن حسان، عن سليمان بن بلال، عن يحيى بن سعيد، عن أنس بن مالك ﷺ في حديث طويل(٤).

قال الحاكم رحمه الله: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه"، فتعقبه الحافظ الذهبي رحمه الله بقوله: "ابن عياض لا أعرفه، ولقد كنت زمانا طويلا أظنّ أنّ حديث الطير لم يجسر الحاكم أن يودعه في مستدركه، فلمّا علقت هذا الكتاب رأيتُ الهولَ من الموضوعات التي فيه، فإذا حديث الطير بالنسبة إليها سماء"(٥).

وأمّا المثال الرابع:

فقوله رحمه الله: "وهو الذي وضع حديثا بروايته عن أنس بن مالك: أنّ النّبيّ ﷺ قال: «**الشيخ في أهله، كالنّبيّ في قومه**»".

---

(١) ينظر سنن الترمذي: كتاب المناقب، حديث رقم: [٣٧٢١]، والعلل الكبير: (ص/٣٧٤) حديث رقم: [٦٩٨]، وهو بلفظ: «اللهمّ ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي هذا الطير» فجاء علي فأكل معه.
ورواه النسائي في السنن الكبرى: كتاب الخصائص، باب: ذكر منزلة علي بن أبي طالب ﷺ من الله عزّ وجلّ، حديث رقم: [٨٣٤١]، وأبو يعلى في المسند: (١٠٥/٧) حديث رقم: [٤٠٥٢] وفيه قول أنس بن مالك ﷺ: "فجاء أبو بكر فردّه، وجاء عمر فردّه، وجاء علي فأذِن له".

(٢) ينظر موضعه في السنن كما في التخريج المتقدم.

(٣) (ص/٣٧٤-٣٧٥).

(٤) المستدرك على الصحيحين: كتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم، حديث رقم: [٤٧١٣].

(٥) تلخيص المستدرك بهامش المستدرك: (١٥٢/٣). وينظر ميزان الاعتدال: (٤٦٥/٣).

هذا الحديث أعلّه الحافظ الخليلي أيضا بسبب ظاهر وهو راويه السالف الذكر صخر بن محمّد الحاجبي الكذّاب، وقد تفرد به.

وهذا لم أقف عليه من حديث أنس بن مالك ﷺ من رواية صخر هذا، وقد ذكر السيوطي رحمه الله أنّ الخليلي أخرجه في مشيخته من حديث أبي رافع ﷺ(١).

وقد أخرجه من حديث أنس بن مالك ﷺ من رواية صخر الحاجبي الإمامُ ابنُ الجوزي في كتاب الموضوعات بلفظ مغاير، فقال رحمه الله: "أنبأنا محمّد بن عبد الملك، قال: أنبأنا الجوهري، عن الدارقطني، عن أبي حاتم البستي، قال: أنبأنا عبدالله بن محمّد السعدي، قال: حدّثنا صخر بن محمّد الحاجبي، عن الليث بن سعد، عن الزهري، عن أنس بن مالك، عن النّبيّ ﷺ قال: «**بجلوا المشايخ، فإنّ تبجيل المشايخ من تبجيل الله**»"(٢).

المثال الخامس:

قال رحمه الله: "أحمد بن عبد الله المعروف بالجُوبَاري الهروي: كذّاب، يروي عن الأئمة أحاديث موضوعة، عن مالك، والثوري، وابن جريج وغيرهم، وكان يضع لأبي عبدالله محمّد ابن كرّام الزاهد الهروي أحاديث مصنوعة، وكان ابن كرّام يسمعها منه، وكان مغفلا.

---

(١) ينظر الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير: (١٨٥/٢). ويراجع كتر العمال: (٦٦٤/١٥)، وأخرجه أيضا ابن عساكر في معجم الشيوخ برقم: [٨٧١].

(٢) كتاب الموضوعات: (١٨٢/١). والحديث مروي عن ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ: «الشيخ في بيته، كالنّبيّ في قومه». رواه عبد الله بن عمر بن غانم القاضي. قال ابن حبان بعدما ذكر حديثه هذا: "يروي عن مالك ما لم يحدّث به قط، لا يحلّ ذكر حديثه ولا الرواية عنه في الكتب إلاّ على سبيل الاعتبار". كتاب المجروحين: (٣٩/٢)، وقال أبو حاتم الرازي: "مجهول". الجرح والتعديل: (١١٠/٥)، إلاّ أنّ الرجل قد وثقه ابن يونس، ووصف أبو داود أحاديثه بالمستقيمة، ولهذا لما أورد الحافظ ابن حجر قول ابن حبان في ابن غانم وحديثه، تعقّبه بقوله: "وهذا موضوع، ولعلّ ابن حبان ما عرف هذا الرجل، لأنّه جليل القدر ثقة لا ريب فيه، ولعلّ البلاء في الأحاديث التي أنكرها ابن حبان ممّن دونه". تهذيب التهذيب: (٣٩١/٢). ويراجع ميزان الاعتدال: (٤٦٤/٢)، وسلسلة الأحاديث الضعيفة: (٢٤٠/٨).

وقد روي الحديث أيضا بلفظ: «الشيخ في قومه، كالنّبيّ في أمّته»، وبلفظ: «الشيخ في جماعته، كالنّبيّ في قومه». ينظر: الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة للشيخ ملا علي القاري: (ص/٢٣١)، وسلسلة الأحاديث الضعيفة: (٢٤٠/٨).

وروى أحمد، عن شقيق البلخي، عن إبراهيم بن أدهم، عن محمّد بن زياد، عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ: **أما يخشى الذي يرفع رأسه**... فأخذه شيخ بمصر وخُذِل فيه، فجعله: الثوري، عن إبراهيم بن أدهم"(١).

فهذا الحديث أعلّه الحافظ الخليلي بسبب ظاهر وهو راويه الكذّاب: أحمد بن عبدالله بن خالد الهروي الجوباري، ويقال: الجُوَيْباري، ويعرف بستُّوق، وقد تفرد به.

والجوباري هذا قال عنه الإمام النّسائي رحمه الله: "كذّاب ليس بثقة"(٢).

وقال الإمام ابن حبان رحمه الله: "دجّال من الدجاجلة كذّاب، يروي عن ابن عيينة، ووكيع، وأبي ضمرة، وغيرهم من الثقات أصحاب الحديث، ويضع عليهم ما لم يحدّثوا، وقد روى عن هؤلاء الأئمة ألوف حديث ما حدّثوا بشيء منها، كان يضعها عليهم، لا يحلّ ذكره في الكتب إلاّ على سبيل الجرح فيه، ولو أنّ أحْدَاث أصحاب الرأي بهذه الناحية خفي عليهم شأنه لم أذكره في هذا الكتاب، لشهرته عند أصحاب الحديث قاطبة بالوضع على الثقات ما لم يحدّثوا"(٣).

وأمّا حديث الجوباري الذي أعلّه الخليلي فلم أعثر عليه عند غيره، وعلى كلّ فهو ممّن يُضرب المثل بكذبه، فقد وضع أكثر من ألف حديث، والمقصود من إيراد هذا الحديث التمثيل على ما أعلّه الخليلي بسبب ظاهر(٤).

فهذه هي أجناس العلل بسبب ظاهر التي وردت في كتاب الإرشاد للخليلي، فكان منها ما سببه ضعف الراوي، ومنها ما كان سببه جهالة الراوي، ومنها ما كان سببه كذب الراوي، ومنها ما يرجع التعليل إلى المتروك، وربما تعددت الأسباب الظاهرة كما مرّ في الأمثلة السابقة.

وينبغي التأكيد أيضا على أنّه ليس لمجرد كون رواتها كذلك فحسب أعلت أحاديثهم، بل لتفردهم وكونهم ممن لا يحتمل تفردهم لضعفهم الشديد أو تركهم أو جهالتهم أو كذبهم أو

---

(١) الإرشاد: (٣/٨٧٥-٨٧٦).

(٢) الضعفاء والمتروكون: (ص/٥٩).

(٣) كتاب المجروحين لابن حبان: (١/١٤٢). وينظر سؤالات السلمي للدارقطني: (ص/١٢٦)، والكامل لابن عدي: (١/١٧٧).

(٤) ينظر لسان الميزان: (١/٤٩٥).

تهمتهم بذلك، وهذا مما يجعل التعليل بالظاهر ليس أمرا مقصورا على ظاهر السند، وخـــصوص الرواية الواحدة، بل متوقف على جمع الطرق، واستيعابها، ومعرفة حال الرواية من حيث التفرد والموافقة والمخالفة، وهذا هو وجه إدراج الأئمة لهذا النوع من العلل في كتبهم[1].

(١) هذا التنبيه من إرشادات فضيلة المشرف وفقه الله.

الباب الثالث

ألفاظ التعليل ومدلولاتها عند الخليلي

ويتضمن ثلاثة فصول:

الفصل الأول: لفظ النكارة.

الفصل الثاني: التعليل بألفاظ الخطأ والوضع والمعلول والتضعيف وما دلّ عليه.

الفصل الثالث: ألفاظ الغرابة والتفرد.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الأوّل: لفظ النكارة

ويتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: إطلاقات الخليلي للفظ النكارة.

ويشتمل على:

المطلب الأوّل: الإطلاق المجرد وأمثلة على ذلك.

المطلب الثاني: إطلاق لفظ النكارة مقرونا بما يفسره.

المبحث الثاني: معنى المنكر عند الحافظ الخليلي.

ويشتمل على:

المطلب الأوّل: نماذج من رواة ضعفاء أطلق الخليلي النكارة على رواياتهم.

المطلب الثاني: نماذج من رواة ثقات أطلق الخليلي النكارة على بعض ما رووه.

المطلب الثالث: حكم الحافظ الخليلي على جملة من الروايات بالنكارة.

المبحث الثالث: مفهوم المنكر عند أئمة النقد وما استقر عند الأئمة المتأخرين.

ويشتمل على:

المطلب الأوّل: مفهوم المنكر عند من تقدّم الخليلي من النقاد.

المطلب الثاني: مفهوم المنكر عند من عاصر الخليلي من النقاد.

المطلب الثالث: مفهوم المنكر عند الأئمة المتأخرين.

المبحث الأوّل: إطلاقات الخليلي للفظ النكارة.

لقد أطلق الحافظ الخليلي رحمه الله ألفاظا كثيرة ومتنوعة في معرض تعليل الأخبار، ولكي نتمكّن من فهم منهجه في التعليل، لابد من عملية تتبع واستقراء لتلك الألفاظ، وتفسير مدلولاتها مع التحليل والمقارنة.

ومن أهم تلك الألفاظ والألقاب التي علل بها الخليلي الأخبار: لفظ النكارة، والغرابة، والتفرد، والوضع، والخطأ، والعلة، والمعلول.

بالإضافة إلى عبارات أطلقها للتعبير على نوع خاص من العلل، ومن ذلك: القلب، والاضطراب، والاختلاف.

ومن جهة أخرى فقد أعلّ الحافظ الخليلي مجموعة من الروايات بعبارات تدل على عدم صحة الرواية، أو عدم اشتهار الخبر عمّن نسب إليه.

كما أطلق رحمه الله بعض العبارات لترجيح رواية على أخرى، فتكون تلك العبارات دالة بالضرورة على أنّ الرواية المقابلة معلولة، ومن ذلك قوله: "ليس هذا من حديث فلان، وإنّما من حديث فلان"، أو قوله: "إنّما هو"، أو قوله: "إنّما الحديث معروف"، أو قوله: "إنّما الحديث يعرف من حديث فلان"، وغيرها من الألفاظ.

وسأحاول من خلال هذا الباب معرفة مدلول الألفات التي أعلّ بها الخليلي الروايات من خلال الإطلاقات المختلفة، مستعينا بفهوم العلماء لبعض تلك الألفاظ، وبخاصة لفظ الشذوذ، ومراد الخليلي منه.

وبما أنّني اتّبعت في هذه الأطروحة منهج التحليل والمقارنة، فسأقوم بمقابلة تلك الألفاظ التي استعملها الخليلي في تعليل الروايات بالألفاظ نفسها عند الأئمة النقاد المتقدمين، وعند العلماء المعاصرين له أيضا، ثم مقارنة ذلك بم استقرت عليه المصطلحات في كتب علوم الحديث ومصطلحه، لنقف أخيرا على مدى موافقة أو مخالفة الخليلي للأئمة النقاد من جانب، ولنسجل الأمر نفسه على كتب مصلح الحديث وعلومه.

لقد استعمل الحافظ الخليلي لفظ النكارة في نقده لجملة من الأحاديث، وكلامه في جملة من الرواة، فتارة يستعمل اللفظ مجردا، فيقول: "منكر من حديث فلان"، أو يقول: "منكر جدا".

ومن استعمالات الخليلي لهذا اللفظ قرنه بما يدل على تفسير معناه، ومن ذلك: قوله: "منكر بهذا الإسناد، ما له أصل من حديث فلان"، أو قوله: "منكر من حديث فلان، والمحفوظ من حديث فلان"، أو قوله: "منكر بهذا الإسناد غريب"، أو قوله: "حديث فرد منكر"، أو قوله: "منكر موضوع من حديث فلان"، أو قوله: "منكر لا أصل له من حديث فلان"، أو قوله: "منكر بهذا الإسناد، لا يصحّ من حديث فلان"، أو قوله: "منكر لم يتابع عليه"، أو قوله: "منكر لا يُعرف من حديث فلان".

كما استعمل الخليلي بعض التصريفات اللغوية لِلَفظ النكارة، منها قوله: "أنكروه من حديث فلان" وقوله: "أنكروه عليه".

إلى جانب ذلك، فقد استعمل لفظة مناكير في معرض كلامه على أحاديث جملة من الرواة، كقوله: "روى عن فلان مناكير"، وقوله: "يجيء بأحاديث مناكير"، وقوله: "صاحب مناكير"، وقوله: "روى عن شيوخ ثقات – أو مجاهيل – مناكير"، وقوله: "روى مناكير لا يتابع عليها"، وقوله في وصف بعض الكتب: "يخالف روايات غيره فيه مناكير".

وقوله في موضع واحد: "وهذا أنكره الحفاظ قاطبة من حديث فلان"[(١)].

وسأتناول هذه الإطلاقات بالتحليل والمقارنة بصنيع الأئمة النقاد، وبمعاصري الحافظ الخليلي كشيخه الحاكم النيسابوري، وبما هو مقرر في كتب علوم الحديث التي دوّنت المصطلحات وحدّدت لها معنى لا تحيد عنه.

وقبل بدأ الكلام حول إطلاقات الخليلي للنكارة يحسن بنا الوقوف على معناها اللغوي، إذ ممّا لا شكّ أن وصف أئمة النقد لرواية بالنكارة راجع إلى معنى في اللغة لهذه اللفظة، وبالرجوع إلى معاجم اللغة نجد المعاني الآتية:

---

(١) ينظر الإرشاد: (١/٣٤٥).

قال الإمام الجوهري رحمه الله: "النَّكِرَةُ ضدّ المعرفة. وقد نَكِرتُ الرجل بالكَسْرِ نُكْرا ونُكورا، وأنكرتُه، واستنكرتُه بمعنى... وقد نكّره فتَنَكَّر، أي غيَّره فتغيَّر إلى مجهول"(١).

وقال الإمام ابن فارس رحمه الله: "النون والكاف والراء أصل صحيح يدلّ على خلاف المعرفة التي يسكن إليها القلب. ونَكِرَ الشيء وأنكره: لم يقبله قلبه، و لم يعترف به لسانه... والباب كلّه راجع إلى هذا... والإنكار: خلاف الاعتراف"(٢).

وقال الإمام ابن منظور الإفريقي رحمه الله: "المنكر من الأمر: خلاف المعروف، وقد تكرّر في الحديث الإنكار والمنكر، وهو ضد المعروف"(٣).

فالنكارة إذن هي: الجهالة وعدم التعرف على الشيء، وأصل إنكار الشيء راجع إلى عدم قبول القلب له، وعليه فالمنكر في اللغة هو: المجهول وغير المعروف أو غير المعهود.

والمنكر بهذا المعنى ورد في القرآن كريم في مواضع، منها:

قول تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَآ أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ﴾ [هود:٧٠]، أي: "أنكرهم، تقول: نَكِرتُكَ، وأَنْكَرتُكَ، واستَنْكَرتُكَ: إذا وجدتَهُ على غير ما عهدته.

قال الشاعر:

وأَنْكرتني وما كان الذي نَكِرَتْ من الحوادثِ إلاّ الشيبَ والصَّلَعا"(٤).

وقوله تعالى: ﴿وَجَآءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ﴾ [يوسف:٥٨]، أي: "لا يعرفونه"(٥).

---

(١) الصحاح: (٢/٨٣٦-٨٣٧).

(٢) معجم مقاييس اللغة: (٥/٤٧٦).

(٣) لسان العرب: (٥/٢٣٢) مادة (نكر).

(٤) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (١١/١٦٢-١٦٣). قال الزمخشري رحمه الله: "قيل: نكر أبلغ من أنكر. وقيل: نكر بالقلب، وأنكر بالعين". أساس البلاغة: (٢/٣٠٣).

(٥) تفسير الجلالين: (ص/٢٤٢).

وقوله سبحانه وتعالى: ﴿إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَقَالُوا۟ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات:٢٥]، أي: "لا نعرفهم"(١).

لقد حكم الحافظ الخليلي رحمه الله على جملة من الأحاديث بالنكارة بلغت (٢١) حديثا، كما وصف أحاديث بعض الضعفاء بأنها مناكير، وقد أحصيتُ من ذلك (١٠) مواضع.

كما أنّ ما حكم عليه الخليلي بالنكارة من الروايات على صنفين: صنف أطلق عليه لفظ النكارة المجرد، وصنف أطلق عليه لفظ النكارة مقرون بما يفسره.

المطلب الأوّل: الإطلاق المجرد.

وهذا الإطلاق المجرد الذي لم يقرنه بتفسير على نوعين أيضا: أحدهما الوصف بالنّكارة، والثاني المبالغة في الوصف الرواية بذلك(٢).

النوع الأوّل: الوصف بالنكارة فقط وأمثلة على ذلك:

١/ قال رحمه الله: "أخبرنا نصرُ بن أحمد بن الخليل الموصلي في كتابه إليّ، حدّثنا عمران بن فضالة، حدّثنا إسحاق بن وهب الطُّهُرْمُسِي، حدّثنا ابنُ وهب، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال النّبيّ ﷺ: «**لردّ دانق من الحرام أفضل عند الله من سبعين حجة مبرورة**». منكر من حديث مالك وابن وهب، وإنّما الحمل فيه على الطهرمسي"(٣).

---

(١) المصدر السابق: (ص/٥٢٢). ولمن أراد التوسع ينظر: منهج الإمام أحمد للدكتور أبي بكر كافي: (ص/٢٦١)، ومنهج الإمام أحمد في إعلال الحديث للدكتور بشير عمر علي: (٧٨٢/٢)، والحديث المنكر عند الإمام أبي حاتم الرازي لقاسم محمد غانم وأحمد عبدالله أحمد، ضمن مجلة الجامعة الإسلامية بغزة، العدد الأول سنة (٢٠٠٢)، ومقدمة الحديث المنكر عند نقاد الحديث لعبدالرحمن بن نويفع.

(٢) قد ينقل الخليلي عن غيره من الأئمة إنكار حديث متبنيا لحكمهم، كأن يقول: أنكره الحفاظ كما سيأتي، فأدرجت هذا التعبير ضمن إطلاقاته للفظ النكارة المجردة.

(٣) الإرشاد: (٤١٥/١-٤١٦). قال الإمام ابن عدي رحمه الله: "إسحق بن وهب الطهرمسي... روى عن ابن وهب بأحاديث مناكير، وما أظنّه رآه"، ثم روى بسنده حديث ابن عمر الذي أنكره الخليلي، ثمّ قال: "وهذا الحديث – مع حديثين آخرين – حدّث به إسحاق بن وهب، عن ابن وهب، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر. وهذه الأحاديث بواطيل". الكامل: (٣٤٤/١).

ومراد الخليلي بالنكارة هنا استغراب الحديث، لتفرد هذا المتروك عن مثل عبدالله بن وهب في كثرة أصحابه، واشتهار حديثه.

٢/قال رحمه الله: "هشام بن سعد المدني: قالوا إنّه واهي الحديث، يروي عن الزهري، عن أبي سلمة في **قصة المُوَاقِع في رمضان**.

وهذا أنكره الحفاظ قاطبة من حديث الزهري، عن أبي سلمة؛ لأنّ أصحاب الزهري كلّهم اتفقوا عن الزهري، عن حُميد بن عبدالرحمن بن عوف، أخي أبي سلمة، وليس هو من حديث أبي سلمة"(١).

ومراد الخليلي بالنكارة هنا أيضا استغراب الحديث، لتفرد هذا الراوي الضعيف بهذا الحديث عن مثل الزهري مع كثرة أصحابه، واشتهار حديثه في البلاد الإسلامية.

٣/ قال رحمه الله: "أبو الأزهر أحمد بن الأزهر... روى عن عبدالرزاق حديثا أنكروه عليه. قال أبو الأزهر: كنتُ ببغداد في جماعة، فاطَّلع يحيى بن معين، فقال: أيّ كذّاب فيكم روى عن عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة، عن ابن عبّاس، عن النّبيّ ﷺ أنّه قال لعليّ: «**أنت سيد في الدنيا، سيَد في الآخرة...**»(٢) الحديث، فقلتُ: أنا، فقال: ويحك جئت بطامة. قال خرجتُ يوما مع عبدالرزاق إلى الصحراء، فحدّثني بهذا الحديث"(٣).

---

(١) المصدر السابق: (١/٣٤٤-٣٤٥). قال الإمام ابن عدي رحمه الله بعدما روى حديث هشام بن سعد، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة: "وقال كريب: عن وكيع، عن هشام بن سعد، عن أنس. والروايتان جميعا خطأ، فأمّا رواية ابن أبي فديك، عن هشام، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، رواه الثقات عن الزهري، عن حميد بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة. ورواية أبي كريب، عن وكيع، عن هشام، عن الزهري، عن أنس. وعن أنس لا أصل له، وخالف هشام بن سعد فيه الناس... والحديث حديث حميد بن عبدالرحمن". الكامل: (٧/١٠٩-١١٠). وينظر: التاريخ الكبير: (١/٥٦)، وكتاب المجروحين لابن حبان: (١/١٩٣).

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين: كتاب معرفة الصحابة ﷺ: (٣/١٤٨-١٤٩) حديث رقم: [٤٧٠٣]، وابن عدي في الكامل: (١/١٩٢)، و(٥/٣١٢)، وابن الجوزي في العلل المتناهية برقم: [٣٤٨].

(٣) الإرشاد: (٢/٨١٣-٨١٤). وينظر: (٣/٨٣٨). قال أبو حامد ابن الشرقي رحمه الله: "هذا حديث باطل، والسبب فيه أنّ معمرا كان له ابن أخ رافضي، وكان معمر يمكّنه من كتبه فأدخل عليه هذا الحديث". تاريخ بغداد: (٥/٦٩). وينظر الكامل: (١/١٩٢)، (٥/٣١٢)، وتهذيب الكمال: (١/٢٥٩-٢٦١). وسيأتي توثيق الأئمة لأبي الأزهر عند ذكر أمثلة من الرواة الثقات الذي حكم الخليلي على رواياتهم بالنكارة.

⇦

كما أنّ الخليلي وصف حديث ابن المنكدر ممّا لا يتابع عليه من رواية الضعفاء بالنكارة، وجعل هذا الوصف كالقاعدة في ذلك، حيث قال رحمه الله: "المنكدر بن محمّد بن المنكدر: ليس في الحديث بذلك القويّ، لم يرضوا حفظه، وهو الذي يروي عن أبيه، عن جابر، عن النّبيّ، عن جبريل، عن الله تعالى: «**إنّ هذا الدّين الذي ارتضيته لنفسي، ولن يصلحه إلاّ السخاء وحسن الخلق، فأكرموه بهما ما صحبتموه**». تفرّد به هو، وابن عمّه عبدالله بن أبي بكر بن المنكدر عنه، ولم يتابعا عليه.

فإذا رُوي عن ابن المنكدر حديثٌ منكر، فيكون الحمل على من يروي عنه من الضعفاء"(١).

وبيّن مراده بالنكارة بقوله: "حدّثنا الحاكم أبو عبدالله، وَعلي بن إبراهيم المزكّى وغيرهما، قالوا: حدّثنا أحمد بن محمّد بن سلمة، حدّثنا محمّد بن أشرس، حدّثنا عبدالصمد بن حسان، حدّثنا سفيان الثوري، عن محمّد بن المنكدر، عن جابر بن عبدالله، عن النّبيّ ﷺ، عن جبريل، عن الله تعالى قال: «**إنّ هذا الدّين الذي ارتضيته لنفسي، ولن يصلحه إلاّ السخاء وحسن الخلق، فأكرموه بهما ما صحبتموه**».

وهذا من حديث سفيان عن ابن المنكدر لا يعرف، وإنّما معروف برواية عبدالله بن أبي بكر، عن ابن المنكدر وهو ضعيف، ولا يُدرَى على من يُحمل هذا، فعبدالصمد لا يُعرف بمثل هذا"(٢).

ومراد الحافظ الخليلي رحمه الله بالنكارة هنا هو انقلاب الحديث على أحد الرواة، فرواه عن سفيان عن ابن المنكدر، ممّا لا يعرفه أصحابه الملازمون له.

ومن الجدير بالذكر هنا أنّ الحاكم النيسابوري أخرج الحديث في المستدرك، ثمّ رحمه الله: "صحيح على شرط الشيخين، وأبو الأزهر بإجماعهم ثقة، وإذا تفرّد الثقة بحديث فهو على أصلهم صحيح". فتعقبه الذهبي بقوله: "هذا وإن كان رواته ثقات فهو منكر ليس ببعيد من الوضع، وإلاّ لأيّ شيء حدّث به عبدالرزاق سرّا، ولم يجسر أن يتفوه به لأحمد وابن معين والخلق الذين رحلوا إليه". ينظر المستدرك على الصحيحين: (١٤٩/٣) حديث رقم: [٤٧٠٣]. وفي هذا دليل آخر على مخالفة الخليلي شيخه الحاكم في كثير من الأحاديث وسيره مع صنيع الأئمة النقاد. والعجيب أنّ الحكيم أورد قصة أبي الأزهر مع عبدالرزاق وتكذيب ابن معين لها.

(١) الإرشاد: (٣١٠/١-٣١١).

(٢) المصدر نفسه: (٨٢٧/٣). وينظر العلل لابن أبي حاتم: (٣١٢/٦-٣١٣) مسألة رقم: [٢٥٥٤]، وكتاب المجروحين: (١٣٤/٢)، والكامل لابن عدي: (١٨٩/٤-١٩٠).

النوع الثاني: المبالغة في الوصف بالنكارة وأمثلة على ذلك:

١/ قال رحمه الله: "روى جعفر بن عبد الواحد الهاشمي قاضي البصرة حديثا أنكر عليه جدا، وله شيخ تفرّد به، ذكر الحفّاظ أنّه هو الذي عمل فيه.

روى حديث الصرف عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس. وهو منكر جدا"(١).

٢/ قال رحمه الله عند ترجمة روّاد بن الجرّاح العسقلاني: "يتفرد بحديث ضعّفه الحفاظ في ذلك الحديث، وهو: ما حدّثنا به محمّد بن إسحاق الكيساني، وَمحمّد بن سليمان الفامي، قالا: حدّثنا إسحاق بن محمّد الكيساني، حدّثنا العبّاس بن عبدالله التُّرقفي، حدّثنا رواد بن الجراح، عن سفيان الثوري، عن منصور، عن ربعي، عن حذيفة بن اليمان قال: قال رسول الله ﷺ: «**خيركم بعد المائتين كلّ خفيف الحاذ**» قيل: يا رسول الله! وما الخفيف الحاذ؟ قال: «**الذي لا أهل له ولا ولد**». وهذا لا يُعرف من حديث سفيان إلاّ من هذا الوجه، وقد خطّؤوه فيه.

ورواه إبراهيم بن الهيثم البلدي عن شيخ مجهول، يقال له: الحسن بن حماد الخراساني، عن سفيان بإسناده مثله، وزاد فيه: «**لَأَن يُربّي أحدُكم بعد المائتين جرو كلبٍ خير له من أن يربيَ ولدا من صلبه**». وهذا منكر جدا"(٢).

المطلب الثاني: إطلاق لفظ النكارة مقرون بما يفسره.

أطلق الحافظ الخليلي رحمه الله لفظ النكارة على جملة من الروايات قارنا إياه بما يفسره، ومبيّنا وجه إنكار الرواية، ويمكن تصنيف تلك الألفاظ إلى الأنواع الآتية:

---

(١) المصدر السابق: (١/٣٣٠).

(٢) المصدر نفسه: (٢/٤٧١). سقط قوله: "منكر جدا" كما في طبعة عامر حيدر: (ص/٤٧)، ووليد متولي: (ص/٧٩). وقال أبو حاتم الرازي في خبر روّاد: "هذا حديث باطل". العلل لابنه: (٥/١٦٧)، وقال الذهبي: "غريب جدا تفرد به روّاد". السير: (١٣/١٤)، وقال في المغني في الضعفاء عند ترجمة روّاد: "له خبر منكر عن سفيان، عن منصور، عن ربعي، عن حذيفة رفعه: «خيركم في المائتين الخفيف الحاذ»". (١/٣٣٨).

النوع الأول: أن يقرن لفظ النكارة بما يدل على أنّه لا أصل له لمن نسب إليه، أو على أنّه لا يعرف من حديث من نسب إليه.

والأمثلة على ذلك كالآتي:

١/ قال رحمه الله: "فأمّا من الأفراد الذي ينفرد به ضعيف وضعه على الأئمة والحفاظ: فهو كما حدّثنا به عليّ بن أحمد بن صالح، وَمحمّد بن إسحاق، قالا: حدّثنا الحسن بن علي الطوسي، حدّثنا محمّد بن عبدالرحمن بن غزوان ببغداد، حدّثنا مالك بن أنس وَإبراهيم بن سعد كلاهما عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك، قال: قال النّبيّ ﷺ: «**أهل القرآن أهل الله وخاصته**».

وهذا منكر بهذا الإسناد، ما له أصل من حديث ابن شهاب، ولا من حديث مالك، والحمل فيه على ابن غزوان، وإنّما رواه أبو داود الطيالسي عن شيخ من أهل البصرة، عن أبيه، عن أنس"(١).

٢/ قال رحمه الله: "يعيش بن الجهم: من أهل عسقلان، يروي عن مالك، ليس بمشهور، صاحب مناكير.

حدّثنا عبد الله بن محمّد القاضي، حدّثنا عبدالرحمن بن علي بن رمضان المصري بالبصرة، حدّثنا أحمد بن جَمهور العسقلاني، حدّثنا يعيش بن الجهم، قال: كنتُ عند أنس بن مالك، فجاءه رسول أمير المؤمنين: أن لا تحدّث بحديث السفرجلة، فقرأ: ﴿**إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ**﴾ [البقرة:١٥٩] لأحدّثنَّ به الساعة.

حدّثني نافع، عن ابن عمر: أنّ النّبيّ ﷺ أُهديَ إليه سفرجلات من الطائف، فأعطاهنّ معاوية، وقال: «**تلقاني بها في الجنة**». منكر من حديث مالك(٢).

---

(١) المصدر السابق: (١٦٩/١). قال أبو نعيم الأصفهاني رحمه الله: "غريب من حديث مالك، تفرد به محمّد بن عبدالرحمن ابن غزوان". حلية الأولياء (٣/١٠). والشيخ البصري الذي أشار الخليلي لروايته هو: عبدالرحمن بن بديل العقيلي البصري. يراجع روايته في حلية الأولياء: (٦٣/٣). وقد وفسر النكارة في هذا الحديث بالوضع أيضا: (٤٠٦/١).

(٢) الظاهر أنّ الخليلي رحمه الله وهم في اسم راوي الحديث عن مالك، فهو يعيش بن هشام القرقساني، وليس يعيش ابن الجهم الحديثي، فالقرقساني هو المذكور برواية الحديث عن مالك والمتهم بوضعه.

⇦

ورواه إبراهيم بن زكريا – ضعيف – من أهل البصرة، فقال: عن مالك، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر. فقال الحفاظ: لا أصل للحديثين"[(١)].

٣/ قال رحمه الله: "محمّد بن عبدالعزيز بن المبارك الدَّينوري:... ضعّفوه جدا فسقط[(٢)]، وروى عن عمرو بن مرزوق، عن شعبة، عن قتادة، عن أنس قال: **كان نقش خاتم رسول الله ﷺ: صدق الله**. وهذا منكر لم يتابعه أحدٌ عن عمرو، ولا يُعرف من حديث شعبة"[(٣)].

النوع الثاني: أن يقرن لفظ النكارة بما يدل على نفي صحة الرواية.

وقد وقفت على مثال واحد لهذا اللفظ، وهو كالآتي:

قال رحمه الله: "حدّثنا عبدالله بن محمّد الحافظ، وَأحمد بن علي الفقيه، وَعبيدالله بن محمّد، قالوا: حدّثنا أحمد بن يحيى الأدمي، حدّثنا محمّد بن أبي العوام الرِّياحي، حدّثنا عبدالعزيز بن أبان، حدّثنا سفيان الثوري، عن أيوب، عن محمّد بن سيرين، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «**من مسّ فرجه فليتوضأ**».

وقد أخرج ابن عساكر الحديث من رواية أحمد بن جمهور، عن يعيش بن هشام، عن مالك، وضعّف يعيش هذا. ينظر: تاريخ دمشق: (٩٧/٥٦)، والجرح والتعديل: (٣١٠/٩)، والكامل لابن عدي: (٢٨٦/٧)، والمغني في الضعفاء: (٤٣٤/٢)، ولسان الميزان: (٥٤١/٨-٥٤٢).

(١) الإرشاد: (٢٧٠/١-٢٧١). قال الإمام ابن حبان عن إبراهيم بن زكريا هذا: "روى عن مالك بن أنس، عن عبدالله ابن دينار، عن ابن عمر أنّ جعفر بن أبي طالب أهدى إلى النّبيّ ﷺ سفرجل، فأعطى معاوية منها ثلاثة، قال: «**تلقاني بهنّ في الجنة**»... وهذا شيء موضوع لا أصل له من حديث رسول الله ﷺ، ولا ابن عمر رواه، ولا عبدالله بن دينار حدّث به، ولا مالك ذكره بهذا الإسناد". كتاب المجروحين: (١١٦/١). وينظر الكامل لابن عدي: (٢٥٧/١)، وكتاب الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي: (٦٣/١)، وميزان الاعتدال: (٣١/١)، ولسان الميزان: (٢٨٢/١).

(٢) ذكر الرافعي رحمه الله أن الحافظ الخليلي ترجم لمحمّد بن عبدالعزيز هذا في تاريخه وقال عنه: لم يكن بذاك القوي. ينظر التدوين في أخبار قزوين: (٣٢٢/١).

(٣) المصدر السابق: (٦٢٥/٢-٦٢٦). قال الذهبي عند ترجمة الدينوري هذا: "منكر الحديث ضعيف... ومن موضوعاته: عن قتادة، عن أنس: كان نقش خاتم النّبيّ ﷺ: صدق الله". ميزان الاعتدال: (٦٢٩/٣). ويراجع: الكامل لابن عدي: (٢٨٩/٦)، والكشف الحثيث للحلبي: (ص/٢٣٨)، ولسان الميزان: (٣٠٦/٧).

هذا منكر بهذا الإسناد، لا يصحّ من حديث أيّوب، ولا من حديث سفيان، والحمل فيه على عبدالعزيز بن أبان الكوفي، فإنّهم ضعفوه"(١).

النوع الثالث: أن يقرن لفظ النكارة ببيان الوجه الصحيح.

ومن أمثلته الآتي:

١/ قال رحمه الله: "حدّثنا عبدالله بن محمّد القاضي، حدّثنا الحسن بن محمّد بن عثمان الفارسي بالبصرة، حدّثنا يعقوب بن سفيان الفسوي، حدّثنا يحيى بن صالح، حدّثنا مالك، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه **أنّ النّبيّ ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يمشون أمام الجنازة.**

وهذا منكر من حديث مالك، والمحفوظ من حديث ابن عيينة عن الزهري، وقيل إنّ سفيان أخطأ فيه"(٢).

٢/ قال رحمه الله: "حدّثنا محمّد بن سليمان بن يزيد الفامي – من أصل كتابه بخط أبيه – حدّثنا عبدالله بن محمّد بن خالد الرازي – قاضي قزوين سنة إحدى عشرة وثلاثمائة- حدّثنا جعفر بن حمدون بن عمارة ببغداد، قال: حدّثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري، حدّثنا يزيد بن هارون، حدّثنا شعبة العياب، عن محمّد بن جُحَادة، عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تطرحوا الدر في أفواه الخنازير – يعني العلم –**».

هذا أنكروه من حديث شعبة، لا يُعرف أنّه روى عنه إلاّ هذا الذي رواه عن إبراهيم بن سعيد، وإبراهيم صالح، لكن الحمل على من بعده... ولا يُعرف من حديث شعبة إلاّ من هذا الوجه، وإنّما يُعرف هذا من حديث يحيى بن عقبة بن أبي العَيزار، عن محمّد بن جحادة، ويحيى ضعيف.

---

(١) الإرشاد: (٢/٤٨٥). وقد يكون مراد الخليلي من نفي صحة هنا اتهام عبدالعزيز بن أبان بوضع الحديث، فقد تركه الأئمة، وقال يحيى بن معين: "كذاب خبيث يضع الحديث" سؤالات ابن الجنيد: (ص/٢٩٣)، وقال ابن عدي بعدما ذكر له أحاديث منكرة: "وله عن الثوري غير ما ذكرت من البواطيل وعن غيره". الكامل: (٥/٢٨٨). وسيأتي مزيد كلام حول هذا الحديث عند الكلام على ألفاظ التضعيف.

(٢) المصدر نفسه: (١/٢٦٧).

حدّثنا عمر بن إبراهيم المقرئ إملاءً، حدّثنا عبدالله بن محمّد البغوي، حدّثنا محمّد بن بكار ابن الريّان، حدّثنا يحيى بن عقبة بن أبي العيزار، عن محمّد جحادة، عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تطرحوا الدر في أفواه الكلاب**». قال ابن بكار: أظنّه العلم"(١).

٣/ قال رحمه الله: "أخبرني عبدالرحمن بن محمّد بن إدريس الإدريسي الحافظ في كتابه إليّ، أخبرني علي بن أحمد بن عبدالعزيز الجرجاني بنيسابور، قال: حدّثنا أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم المعدّل، حدّثني عبدالرحيم بن حازم أبو محمّد البلخي، حدّثنا نوفل بن سليمان البلخي، حدّثنا عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**عمر بن الخطاب سراج أهل الجنة**». منكر بهذا الإسناد، لا يُعرف من حديث عبيدالله إلاّ من هذه الرواية، وإنّما روى هذا الحديث الغفاريُّ، عن عبدالرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر. ورُويَ عن مالك بإسناد ضعيف من حديث المصريين"(٢).

النوع الرابع: أن يقرن لفظ النكارة بما يدل على وصفه بالوضع.

ومن أمثلته الآتي:

١/ قال رحمه الله: "حدّثنا عليّ بن أحمد بن صالح المقرئ، حدّثنا أحمد بن محمّد بن الحسن الذهبي البلخي، حدّثنا محمّد بن عبدالرحمن بن غزوان ببغداد (ح) وحدّثنا محمّد بن إسحاق الكيساني وَمحمّد بن سليمان الفامي، قالا: حدّثنا الحسن بن علي الطوسي، حدّثنا محمّد بن عبدالرحمن بن غزوان، حدّثنا مالك بن أنس وَإبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «**أهل القرآن أهل الله وخاصته**».

منكر موضوع من حديث مالك، وحديث الزهري، لم يروه غير ابن غزوان، وهو ضعيف له مثل هذا وغيره، وإنّما الحديث يُعرف من حديث عبدالله بن بُديل، عن أنس"(٣).

---

(١) المصدر السابق: (٢/٤٩٢-٤٩٤). وينظر سلسلة الأحاديث الضعيفة للعلاّمة الألباني: (١٠/٣٢٧)،.

(٢) المصدر نفسه: (٣/٩٥٠-٩٥١). ويراجع الكامل لابن عدي: (٤/١٩٢).

(٣) المصدر نفسه: (١/٤٠٦-٤٠٧). وقد سبق ذكر هذا الحديث في ما أطلق عليه لفظ النكارة وقرن معه ما يدل على أنّه لا أصل له لمن نسب له، وهنا جمع بين هذا التفسير وما يدل على وضع الحديث.

٢/ قال رحمه الله: "حدّث بعد الثلاثمائة جماعةٌ وضعوا بأسانيد مفتعلة أحاديث موضوعة على الأئمة، منها: حديث نسبوه إلى ذي النون المصري، عن مالك بن أنس، عن الزهري، عن أنس أنّ النّبيّ ﷺ قال: «**علامة حبِّ الله حبُّ ذكرِ الله، وعلامة بغضِ الله بغضُ ذكرِ الله**».

وهذا منكر، لا أصل له من حديث مالك، ولا من حديث الزهري، وذو النون لا يصحّ لقاؤه مالكا، وهو موضوع على ذي النون، وأصل هذا رواه كذّاب يقال له زياد عن أنس – ولم يلق أنسا –، وهذا يُعرف بما صحّ من حديث مالك، عن الزهري؛ فإنّه معدود بحفظة الحفّاظ، وكذلك من حديث الزهري"(١).

النوع الخامس: أن يقرن لفظ النكارة بما يدل على الغرابة.

ومثاله الحديث الآتي:

قال رحمه الله: "حدّثنا علي بن أحمد بن إبراهيم بن ثابت الحافظ، حدّثنا إبراهيم بن عبدالرزاق الأنطاكي، حدّثنا عبدالله بن محمّد القَلْزُمي، حدّثنا عبدالله بن محمّد بن يوسف بن أبي عبيد الطائفي، حدّثنا سفيان الثوري، عن عمرو بن دينار، عن أنس بن مالك: أنّ النّبيّ ﷺ قال: «**من قاد أعمى أربعين خطوةً فله الجنّة**». عبدالله بن محمّد الطائفي مجهول، والحديث منكر بهذا الإسناد غريب"(٢).

---

(١) المصدر السابق: (٤٠٩/١). ينظر الكامل لابن عدي: (١٨٦/٣).

(٢) المصدر نفسه: (٣٣٨/١-٣٣٧). وقد تقدم بيان وهم الخليلي في اسم الطائفي عند الكلام على المطلب الثالث من أجناس العلل الظاهرة. كما أطلق الحافظ الخليلي يعلى حديث فرد لفظَ النكارة، فقال رحمه الله: "حدّثني عبدالله بن محمّد القاضي الحافظ، حدّثني محمّد بن جعفر الواسطي الحافظ، حدّثني محمّد بن سعيد ين يزيد الكاتب، حدّثنا أبو هشام الرفاعي، قال: قال وكيع: رأيتُ سفيان الثوري مقبلا، فقمتُ له، فأنكر قيامي، فقلتُ: أتُؤَنّبني على قيامي لك؟! وأنت حدّثتني عن عمرو بن دينار، عن أنس بن مالك: أنّ النّبيّ ﷺ قال: «من إجلال الله إجلال ذي الشيبة المسلم». لم يروه غير محمّد بن سعيد الكاتب، وهو حديث فرد منكر". الإرشاد: (٣٣٨/١).

النوع السادس: أن يقرن لفظ النكارة بما يدل على عدم المتابعة.

ومثاله الحديث الآتي:

قال رحمه الله: "وبالبصرة محمّد بن ثابت آخر يقال له: العبدي، قال ابن معين: ليس بشيء، أنكروا عليه حديث نافع عن ابن عمر: **أنّ النّبيّ ﷺ مرّ به رجلٌ فسلّم عليه، فتيمّم ثمّ ردّ عليه.** وهذا منكر لا يتابع عليه"(١).

فهذه إطلاقات الحافظ الخليلي رحمه الله للفظ النكارة على بعض الروايات المنفردة، كما أطلق لفظ النكارة على مجموع روايات بعض الرواة الضعفاء.

المبحث الثاني: معنى المنكر عند الحافظ الخليلي.

تلك هي إطلاقات الحافظ الخليلي رحمه الله للفظ النكارة مجردا ومقترنا بغيره من الألفاظ التي تفسر معناه، ولا شكّ أنّ المعنى عنده هو الحديث غير المعروف عن مصدره، أو ما لا يعرف له أصل لمن نسب له، فتارة ينفي صحة الخبر لمن روي عنه، وتارة ينكر الحديث عمّن روي عنه فيتّهم من رواه بالوضع، وتارة ينكر الحديث عمّن نسب له ويستغربه، وتارة يستنكره ويأتي بالعبارة الدالة على تفرد الراوي في نسبة الحديث لمن روي عنه.

وفيما يلي نماذج من رواة أطلق الخليلي النكارة على رواياتهم، وقد قسمتها إلى مجموعتين ضمن مطلبين:

المطلب الأوّل: المجموعة الأولى: نماذج من رواة ضعفاء أطلق الخليلي النكارة على رواياتهم:

١/ قال رحمه الله: "محمّد بن الحسن بن زَبالة المخزومي المدني: روى عن مالك مناكير، وهو ضعيف"(٢).

---

(١) المصدر السابق: (٣/٨٨٢-٨٨٣). قال الحافظ ابن عبدالبر رحمه الله: "رواه محمّد بن ثابت العبدي، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعا، وأنكروه عليه وضعّفوه من أجله... وهذا لم يروه عن نافع أحد غير محمّد بن ثابت هذا وبه يعرف، ومن أجله يضعّف، وهو عندهم حديث منكر، لا يعرفه أصحاب نافع". التمهيد: (١٩/٢٨٧). كما وصف الخليلي أحاديث بعض الرواة بأنها مناكير لا يتابع عليها، ينظر: (٣/٩٠٦-٩٥٢٩٨٣).

(٢) المصدر نفسه: (١/٢٢٩).

وقد استنكر له الخليلي حديثا تفرد به عن مالك، فقال رحمه الله:

"وما تفرّد به غير حافظ يُضعّف من أجله وإن لم يُتّهم بالكذب[١]، فمثاله: ما حدّثنا به جدّي وَابن علقمة، قالا: حدّثنا ابن أبي حاتم، حدّثنا سليمان بن داود القزّاز، حدّثنا محمّد بن الحسن بن زَبَالة المخزومي المدني، حدثنا مالك بن أنس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «**افتتحت البلاد بالسيف، وافتتحت المدينة بالقرآن**». لم يروه عن مالك إلاّ محمّد بن الحسن بن زبالة وليس بالقوي، لكن أئمة الحديث قد رووا عنه هذا، وقالوا: هذا من كلام مالك بن أنس نفسه"[٢].

٢/ محمّد بن عبدالرحمن بن غزوان، ضعّفه واستنكر له حديثين، وقال رحمه الله عنه: "يروي عن مالك المناكير"[٣].

٣/ يعيش بن الجهم (أو ابن هشام)، فهو صاحب مناكير عنده، وإن كان الإمام أبو حاتم الرازي قد وثقه[٤].

٤/ جعفر بن عبدالواحد الهاشمي، ذكر له حديث الصرف واستنكره جدا. وجعفر هذا من ولد العباس بن عبد المطلب، كان ممّن يسرق الحديث، ويقلب الأخبار، منكر الحديث عن الثقات، وقد كذّبه الدارقطني[٥].

قال ابن عدي رحمه الله بعدما روى له جملة من المناكير: "وهذه الأحاديث التي ذكرتها عن جعفر بن عبدالواحد كلّها بواطيل، وبعضها سرقه من قوم، وله غير هذه الأحاديث من المناكير، وكان يتهم بوضع الحديث، وأحاديث جعفر إمّا تكون تُروى عن ثقة بإسناد صالح ومتن منكر،

(١) وقد اتهمه غير واحد من الأئمة بالكذب. ينظر: تاريخ ابن معين برواية الدوري: (٢٢٧/٣)، والتاريخ الكبير: (٦٧/١)، والجرح والتعديل: (٢٢٨/٧)، وكتاب المجروحين: (٢٧٤/٢).

(٢) المصدر السابق: (١٦٩/١-١٧٠).

(٣) المصدر السابق: (٢٤٩/١).

(٤) المصدر نفسه: (٢٧٠/١)، ويراجع الجرح والتعديل: (٣١٠/٩).

(٥) ينظر المصدر نفسه: (٣٢٩/١)، (٥١١/٢). ويراجع الجرح والتعديل: (٤٨٣/٢)، والمجروحين لابن حبان: (٢١٥/١)، وسؤالات حمزة السهمي للدارقطني: (ص/١٨٩).

فلا يكون إسناده ولا متنه محفوظا، وإمّا أن يكون سرق الحديث من ثقة يكون قد تفرّد به ذلك الثقة عن الثقة، فيسرق منه فيرويه عن شيخ ذلك الثقة، وإمّا أن يجازف إذا سمع بحديث لشعبة أو مالك أو لغيرهم، ويكون قد تفرد عنهم رجل، فلا يحفظ الشيخ ذلك الرجل، فيلزقه على إنسان غيره، ولا يكون لذلك الرجل في ذاك الحديث ذكر ولا يرويه"(١).

٥/ إسحاق بن وهب الطهُرْمُسي المصري، روى له حديثا واستنكره. والطهرمسي هذا قال عنه الدارقطني رحمه الله: "كذّاب متروك، يحدّث بالأباطيل عن عبدالله بن وهب وغيره"(٢).

٦/ عبد العزيز بن أبان الكوفي، روى له حديثا واستنكره، وقال: "ضعفوه"(٣).

٧/ محمّد بن عبدالعزيز بن المبارك الدينوري: استنكر له حديثا، وقال رحمه الله عنه: "ضعفوه جدا، فسقط"(٤).

٨/ قال رحمه الله: "أصرم بن حوشب أبو هشام الكِندي: روى عن هُشل، عن الضحاك، عن ابن عباس مناكير... ويروي عن مالك وعن الثقات مناكير. روى عنه الأئمة، وذكروا ضعفه، وتركوه"(٥).

٩/ محمّد بن ثابت العبدي البصري: روى له حديثا واستنكره، وقال رحمه الله: "قال ابن معين: ليس بشيء(٦).

---

(١) الكامل: (١٥٥/٢).

(٢) الضعفاء والمتروكون: (ص/١٤٩٧) ترجمة رقم: [١٠١]. وقال ابن عدي رحمه الله: "روى عن ابن وهب بأحاديث مناكير، وما أظنّه رآه". الكامل: (٣٤٤/١).

(٣) يراجع العلل ومعرفة الرجال: (٥٠/٢)، (٢٩٨/٣)، والتاريخ الكبير: (٣٠/٦)، والجرح والتعديل: (٣٧٧/٥)، والضعفاء والمتروكون للنسائي: (ص/١٦٨)، والكامل لابن عدي: (٢٥٨/٥)، وعلل الدارقطني: (١٩٣/٦).

(٤) الإرشاد: (٦٢٥/٢-٦٢٦).

(٥) المصدر نفسه: (٦٣٢/٢). وينظر: التاريخ الكبير: (٥٦/٢)، والجرح والتعديل: (٣٣٦/٢)، وكتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي: (ص/٥٩)، وكتاب المجروحين لابن حبان: (١٨١/١)، والكامل لابن عدي: (٤٠٣/١).

(٦) المصدر نفسه: (٨٨٢/٣).

١٠/ قال رحمه الله: "علي بن محمّد، يُعرف بقوذان، روى ببلخ مناكير لا يتابع عليها، ولا يشتغل بذكره"[١].

١١/ قال رحمه الله: "محمّد بن عبد بن عامر الذي ورد بلادنا من أهل صُغْد، ينسب إلى سمرقند لقربها منه، روى عن شيوخ ثقات مناكير لا يتابع عليها. وروى عن عصام البلخي وقتيبة، وقال الحفاظ: لم يُدرك عصاما... وروى الموضوعات عن الثقات، سكتوا عنه[٢]... وأطبق الحفاظ على أنّ حديثه متروك"[٣].

المطلب الثاني: المجموعة الثانية: نماذج من رواة ثقات أطلق الحافظ الخليلي النكارة على بعض ما رووه:

وقفت على راويين عند الخليلي ممّن وُثّقوا، ووصَفَ بعض مروياتهم بالنكارة، وهما كالآتي:

١/ قال رحمه الله: "بقية بن الوليد الحمصي: روى عن مالك وهو كبير، اختلفوا فيه، قال أحمد، وابن معين: لا بأس به إذا روى عن المشاهير، فإذا روى عن المجهولين فيجيء بأحاديث مناكير"[٤].

(١) المصدر السابق: (٩٥٢/٣). لم أجد له ترجمة.

(٢) أودّ التنبيه هنا على أنّ الخليلي استعمل كلمة (سكتوا عنه) للدلالة على الجرح البليغ والطعن في الراوي، متبعا في ذلك اصطلاح بعض الأئمة كالبخاري رحمه الله وغيره. قال الإمام الذهبي رحمه الله: "أمّا قول البخاري (سكتوا عنه) فظاهرها أنّهم ما تعرضوا له بجرح ولا تعديل، وعلمنا مقصده بها بالاستقراء، أنّها بمعنى: تركوه". الموقظة: (ص/٨٣). قال الدكتور الشريف حاتم العوني حفظه الله معلقا على كلام الذهبي: "يريد أن يبيّن رحمه الله بعض الاصطلاحات الخاصة؛ ومن بين هذه الاصطلاحات قول البخاري: (سكتوا عنه). وفي ظاهر اللغة تدلّ على أنّه لم يُتكلم فيه، لا جرحا ولا تعديلا، لكن الذهبي يقول: وجدنا بالاستقراء أنّ البخاري يقصد بها الجرح الشديد، وأنّهم تركوه. وقد يظنّ بعضهم أنّ هذا التقرير من الذهبي يقتضي أن يكون هذا اصطلاحا خاصا للبخاري، وليس هذا مراد الذهبي، بل واضح من عبارة الذهبي ومن سياقه أنّه يريد أن يبيّن أنّ هذه العبارة بمقتضى اللغة تدل على معنى، لكن باصطلاح البخاري تدل على معنى آخر مخالف للدلالة اللغوية، و لم يتعرض لاصطلاح غيره هل يوافقه أو يخالفه، وإنّما خصّ البخاري بالذكر؛ لأنّه أكثر من استخدام هذه العبارة، بينما قلّ من استخدمها سواه كالبزرا". شرح موقظة الذهبي: (ص/٢٣٨-٢٣٩). وقد استعمل الخليلي هذه اللفظ في موضع آخر بمعنى الجرح الشديد أيضا، فقال رحمه الله: "سَلْم بن سالم البلخي: أجمعوا على ضعفه. رأيتُ في أصل عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي من حديث الحسن بن عرفة حديثين للحسن، عن سلم بن سالم. قال عبدالرحمن: اضربوا عليها، فإنّي لا أروي حديث سلم بن سالم... وسكتَ عنه الشيوخ كلّهم إلاّ مَن كان مِن ضعفاء بلخ، و لم يكن مِن صنعته هذا الشأن". الإرشاد: (٩٣١/٣-٩٣٢).

(٣) المصدر نفسه: (٩٨٣/٣-٩٨٤).

(٤) المصدر نفسه: (٢٦٦/١).

فالخليلي رحمه الله ذكر الخلاف في بقية بن الوليد، وقد نقل عن أحمد وابن معين توثيقهما له إذا ما روى عن المشاهير، والظاهر أنّه يتبنى هذا الرأي.

قال ابن سعد رحمه الله: "بقية بن الوليد، ويُكنى أبا يُحمِد، وكان ثقة في روايته عن الثقات"(١).

وقال العجلي رحمه الله: "بقية بن الوليد الحمصي أبو يُحمِد، ثقة ما روى عن المعروفين، وما روى عن المجهولين فليس بشيء"(٢).

وقد روى الإمام ابن حبان بسنده إلى الإمام أحمد قوله: "توهمت أنّ بقية لا يحدّث المناكير إلاّ عن المجاهيل، فإذا هو يحدّث المناكير عن المشاهير"(٣).

إلاّ أنّ الإمام ابن حبان أرجع الوهن في حديث بقية إلى بعض تلاميذه، الذين كانوا يسقطون الضعفاء من حديثه ويسوونه، فاتهم بقية بذلك(٤).

وعلى كلّ حال، فإنّ بقية بن الوليد ثقة عند جمهور أهل العلم، وما جاء من نكارة في مروياته فترد، سواء كانت منه أو من غيره، ولا شكّ أنّ هذا رأي الخليلي فيه.

٢/ قال رحمه الله: "يحيى بن صالح الحمصي الوحاظي: ثقة يروي عنه الأئمة، وروى حديثا عن مالك لا يتابع عليه.

حدّثنا عبدالله بن محمّد القاضي، حدّثنا الحسن بن محمّد بن عثمان الفارسي بالبصرة، حدّثنا يعقوب بن سفيان الفسوي، حدّثنا يحيى بن صالح، حدّثنا مالك، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه: **أنّ النّبيّ ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يمشون أمام الجنازة**. وهذا منكر من حديث مالك، والمحفوظ من حديث ابن عيينة عن الزهري، وقيل إنّ سفيان أخطأ فيه"(٥).

---

(١) الطبقات الكبرى: (٩/٤٧٤).

(٢) معرفة الثقات: (١/٢٥٠).

(٣) كتاب المجروحين: (١/٢٠٠).

(٤) ينظر المصدر نفسه: (١/٢٠٠-٢٠١)، ويراجع أيضا الكامل لابن عدي: (٢/٨٠).

(٥) المصدر السابق: (١/٢٦٧).

يحيى بن صالح الوحاظي هو أبو زكريا أو أبو صالح الدمشقي، ويقال الحمصي كسابقه. "وثقه جماعة، وتُكلّم فيه لأجل بدعته. قال العقيلي: حمصي جهمي. وقال أحمد بن حنبل: كأنّه يميل إلى رأي جهمّ، أخبرني إنسان عنه، أنّه قال: لو ترك أصحاب الحديث عشرة أحاديث – يعني التي في الرؤية –"(١).

والظاهر من كلام الخليلي رحمه الله إنكار الحديث من طريق مالك بن أنس مطلقا، وقد أوردت هذا الحديث للتمثيل به على ما أطلق عليه لفظ النكارة من رواية الراوي الثقة، إلاّ أنّ الأئمة ذكروا أنّ الحديث محفوظ من رواية مالك عن الزهري مرسلا.

قال الإمام الترمذي رحمه الله: "سألتُ محمّدا عن هذا الحديث؟ فقال: الصحيح: عن الزهري **أنّ النّبيّ ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يمشون أمام الجنازة**"(٢).

وقال الدارقطني رحمه الله: "رواه مالك بن أنس، واختلف عنه: فقال: عن يحيى بن صالح الوحاظي، وعبدالله بن عون الخزّاز، ومعلّى بن الفضل – من أهل البصرة، ليس له عن مالك غير هذا – عن مالك، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن النّبيّ ﷺ، ووهموا فيه على مالك، والصحيح عن مالك: ما رواه القعنبي وأصحاب الموطأ عنه، عن الزهري: كان رسول الله ﷺ يمشي أمام الجنازة، وعبدالله بن عمر، والخلفاء هلمّ جرّا"(٣).

---

(١) الذهبي، تذكرة الحفاظ: (٤٠٨/١). وقد وثقه يحيى بن معين وقال أبو حاتم الرازي: صدوق. ينظر: العلل ومعرفة الرجال: (٥٢٥/١-٥٢٦)، والتاريخ الكبير: (٢٨٢/٨)، والجرح والتعديل: (١٥٨/٩)، والثقات لابن حبان: (٢٦٠/٩)، وسير أعلام النبلاء: (٤٥٣/١٠)، وتهذيب الكمال: (٣٧٥/٣١).

(٢) العلل الكبير: (ص/١٤٤).

(٣) العلل: (٢٨٥/١٢-٢٨٦). والرواية المرسلة أخرجها مالك في الموطأ من رواية يحيى بن يحيى الليثي، كتاب الجنائز، باب: المشي أمام الجنازة، حديث رقم: [٢٥٦]، وأبو مصعب الزهري في روايته، كتاب الجنائز، باب: ما جاء في المشي أمام الجنازة، حديث رقم: [١٠٢٤]، ومحمّد بن الحسن الشيباني في روايته، كتاب الجنائز، باب: المشي بالجنائز والمشي معها، حديث رقم: [٣٠٧]. قال الإمام ابن عبدالبر رحمه الله: "هكذا هذا الحديث في الموطأ مرسل عند الرواة عن مالك للموطأ، وقد وصله عن مالك قومٌ، منهم: يحيى بن صالح الوحاظي، وعبدالله بن عوف الخراز، وحاتم بن سالم القزاز... الصحيح فيه عن مالك الإرسال، ولكنّه قد وصله جماعة ثقات من أصحاب ابن شهاب، منهم: ابن عيينة، ومعمر، ويحيى بن سعيد، وموسى بن عقبة، وابن أخي ابن شهاب، وزياد بن سعد، وعباس ابن الحسن الجزري على اختلاف عن بعضهم". التمهيد: (٨٣/١٢-٨٥).

ومن هنا يتبيّن أنّ المنكر عند الحافظ الخليلي هو غير المعروف عن مصدره، أي أنّ المنكر يقابله المعروف، سواء كان الراوي ثقة أم صدوقا أم ضعيفا، وهذا عين مذهب الأئمة النقاد، فإنّهم لم يكونوا يحصرون المنكر بما كان من رواية الضعيف، وإن كان "أكثر استعمال له في كلام النقاد إنّما هو فيما تفرد به الضعيف، وليس له أصل، أو خالف فيه الثقات، وقد يستعملون هذا اللفظ في الأحاديث الواهية الساقطة، التي يرويها مهجور الحديث أيضا... ولكثرة استعمال المحدثين لكلمة (منكر) فيما رواه الضعيف، استقر لدى بعض المتأخرين أنّ المنكر هو ما رواه الضعيف مخالفا الثقات، كما حرر ذلك الحافظ ابن حجر في كتابه النكت ونخبة الفكر، وتبعه جل اللاحقين"(١).

المطلب الثالث: حكم الحافظ الخليلي على جملة من الروايات بالنكارة.

بعد هذا البيان، فهل الخليلي رحمه الله يطلق لفظ النكارة على ما تفرد به الراوي مع المخالفة، أم أنّه يطلقها على تفردٍ غير محتمل ولو ليس فيه مخالفة؟

وقد تتبعت ما أعله رحمه الله بالنكارة، فوجدت أكثر الأحاديث حكم عليها بالنكارة لتفرد الراوي بما لا يحتمل، وليس في حديثه مخالفة لغيره، ووجدتُ حديثا أنكره لما فيه من التفرد والمخالفة، وسأذكر مثالا على كل نوع، وهي كالآتي:

أوّلا: مثال على ما أنكر من أجل تفرد الراوي الضعيف.

قال رحمه الله: "فأمّا من الأفراد الذي ينفرد به ضعيف وضعه على الأئمة والحفاظ: فهو كما حدّثنا به عليّ بن أحمد بن صالح، وَمحمّد بن إسحاق، قالا: حدّثنا الحسن بن علي الطوسي، حدّثنا محمّد بن عبدالرحمن بن غزوان ببغداد، حدّثنا مالك بن أنس وَإبراهيم بن سعد كلاهما عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك، قال: قال النّبيّ ﷺ: «**أهل القرآن أهل الله وخاصته**». وهذا

(١) الدكتور حمزة المليباري. علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد: (ص/١٣٩-١٤٠). ويراجع المنهج المقترح لفهم المصطلح للشريف حاتم: (ص/٢٣٤-٢٣٥).

منكر بهذا الإسناد، ما له أصل من حديث ابن شهاب، ولا من حديث مالك، والحمل فيه على ابن غزوان، وإنّما رواه أبو داود الطيالسي[١] عن شيخ من أهل البصرة، عن أبيه، عن أنس"[٢].

وقال في موضع آخر: "حدّثنا علي بن أحمد بن صالح المقرئ، حدّثنا أحمد بن محمّد بن الحسن الذهبي البلخي، حدّثنا محمّد بن عبدالرحمن بن غزوان ببغداد (ح) وحدّثنا محمّد بن إسحاق الكيساني وَمحمّد بن سليمان الفامي، قالا: حدّثنا الحسن بن علي الطوسي، حدّثنا محمّد بن عبدالرحمن بن غزوان، حدّثنا مالك بن أنس وَإبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «**أهل القرآن أهل الله وخاصته**». منكر موضوع من حديث مالك وحديث الزهري، لم يروه غير ابن غزوان، وهو ضعيف له مثل هذا وغيره، وإنّما الحديث يُعرف من حديث عبدالله بن بُديل عن أنس"[٣].

هذا الحديث تفرد بروايته عن الإمامِ مالك وإبراهيمَ بنِ سعد: محمّدُ بنُ عبدالرحمن بن غزوان المعروف بابن قراد، وهو ضعيف، و لم يقبل الأئمة النقاد حديثه لضعفه وعدم احتمال التفرد منه.

قال الإمام ابن عدي رحمه الله: "وابن قراد هذا له أحاديث عن ثقات الناس بواطيل، روى عن مالك وإبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن أنس: قال النّبيّ ﷺ: «**إنّ لله ﷻ أهلين من الناس، هم أهل القرآن**»"[٤].

---

(١) أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده: (٥٨٩/٣) حديث رقم: [٢٢٣٨]، وابن ماجة في سننه، كتاب المقدمة، باب: فضل من تعلم القرآن وعلمه، حديث رقم: [٢١٥]، والبزار في مسنده: (٥٢٠/١٣) حديث رقم: [٧٣٦٩]، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب فضائل القرآن، باب: أهل القرآن، حديث رقم: [٧٩٧٧]، والحاكم في المستدرك، كتاب فضائل القرآن، حديث رقم: [٢٠٩٨]، وأبو نعيم في الحلية: (٦٣/٣) و(٤٠/٩)، والبيهقي في شعب الإيمان: (٢٢٦/٤) حديث رقم: [٢٤٣٤].

وأخرجه الدارمي في سننه، كتاب فضائل القرآن، باب: فضل من قرأ القرآن، حديث رقم: [٣٣٦٩] من رواية الحسن بن أبي جعفر، عن بديل، عن أنس ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنّ لله أهلين من الناس**». قيل: من هم يا رسول الله؟ قال: «أهل القرآن».

(٢) الإرشاد: (١٦٩/١).

(٣) المصدر نفسه: (٤٠٦/١-٤٠٧).

(٤) الكامل: (٢٩٠/٦).

وقال الإمام الدارقطني رحمه الله: "تفرّد به ابن غزوان، وكان كذابا، فلا يصحّ عن مالك ولا عن الزهري... وإنّما يُروى هكذا عن بُديل بن ميسرة عن أنس"(١).

وقال الحاكم النيسابوري رحمه الله: "روى عن مالك وإبراهيم بن سعد أحاديث موضوعة"(٢).

ويلاحظ أنّ الخليلي حكم على رواية ابن غزوان بالنكارة وليس فيها مخالفة، وإنّما هو تفرد غير محتمل، وفسر الخليلي سبب النكارة بأنّ ابن غزوان يضع الأحاديث على الأئمة، وقد أشار إلى ذلك شيخه الحاكم النيسابوري.

وقد ذكر الخليلي رحمه الله أنّ هذا الحديث يُعرف من رواية عبدالله بن بُديل عن أنس بن مالك ﷺ، والمقصود عبدالله بن بديل، عن أبيه، عن أنس، ومهما يكن فهذا خطأ، وإنّما هو من رواية عبدالرحمن بن بديل العقيلي، عن أبيه، عن أنس، كما عند أبي داود الطيالسي وغيره(٣).

وقوله رحمه الله: "وإنّما الحديث يُعرف من حديث عبدالله بن بُديل عن أنس"، يحتمل أن يكون مراده تضعيف هذه الرواية أيضا؛ فقد قال في الموضع الثاني: "وإنّما رواه أبو داود الطيالسي عن شيخ من أهل البصرة، عن أبيه، عن أنس". ولا شكّ أنّ مراده بالشيخ البصري هنا هو عبدالله بن بُديل – يعني عبدالرحمن بن بُديل كما مرّ –، وفي كلام الإمام الدارقطني المتقدم ما يوحي بتهوين رواية عبدالرحمن بن بديل.

وفي كلام الحاكم النيسابوري ما يشهد لهذا أيضا، حيث قال رحمه الله بعدما روى الحديث من رواية عبدالرحمن بن بديل العقيلي: "قد روي هذا الحديث من ثلاثة أوجه عن أنس، هذا أمثلها"(٤).

---

(١) ينظر تاريخ بغداد: (٣/٥٤٠).

(٢) ينظر لسان الميزان: (٧/٢٩٦).

(٣) الظاهر أنّ هذا سبق لسان فيما أملاه الحافظ الخليلي رحمه الله، فإنّ لبُديل بن ميسرة ولدان: عبدالرحمن وعبدالله، وكلاهما روى عن أبيه. ثمّ كلّ الروايات جاءت عن عبدالرحمن. ينظر المؤتلف والمختلف للدارقطني: (١/١٦٨)، وتهذيب الكمال: (٤/٣٢).

(٤) المستدرك: (١/٧٥٥).

ثانيا: مثال على ما أنكر من أجل تفرد الراوي الضعيف ومخالفته.

سبق الكلام على حديث محمّد بن الحسن بن زبالة في فتح المدينة النبوية على ساكنها أفضل الصلاة وأزكى التسليم، وإنّما أذكره مجددا في هذا الموضع للتمثيل به على ما أنكره الخليلي من أجل تفرد الراوي الضعيف ومخالفته لغيره من الأثبات.

ووجه إنكار الأئمة النقاد – ومنهم الخليلي – رواية ابن زبالة هذا "أمران: **الأوّل**: تفرّده به عن مالك بن أنس، عن هشام بهذا السند المشهور، ومعلوم أنّ الإمام مالكا إمام حافظ مكثر، له أصحاب حفاظ قد جمعوا حديثه وضبطوه، أمثال: ابن مهدي، وابن القطان، والشافعي، وابن وهب، والقعنبي، وأمثالهم. فكون ابن زبالة – على ضعفه، وعدم اعتنائه بحديث مالك – يتفرد به عن مالك من دون أصحابه، موجب لإنكاره، واتهامه به. **والثاني**: أنّ غيره من الحافظ من أصحاب مالك إنّما رووه من قول مالك نفسه، فهذه مخالفة تزيد في الإنكار، وتؤكد اتهامه به"[(١)].

ثالثا: مثال على ما أنكر من أجل تفرد ومخالفة الراوي الصدوق.

قال رحمه الله: "وبالبصرة محمّد بن ثابت آخر يقال له: العبدي، قال ابن معين: ليس بشيء، أنكروا عليه حديث نافع عن ابن عمر: **أنّ النّبيّ ﷺ مرّ به رجلٌ فسلّم عليه، فتيمّم ثمّ ردّ عليه**. وهذا منكر لا يتابع عليه"[(٢)].

قد تقدّم أنّ الخليلي رحمه الله ذكر هذا الحديث مختصرا، ولكي نقف على المخالفة الواردة في الرواية، رأيت من المناسب أن أعيد ذكر الرواية التامة هنا.

فقد أخرج الإمام أبو داود وغيره من حديث محمّد بن ثابت العبدي أنّه قال: "أخبرنا نافع، قال: انطلقتُ مع ابن عمر في حاجة إلى ابن عباس، فقضى ابن عمر حاجته، فكان من حديثه يومئذ أن قال: مرَّ رجلٌ على رسول الله ﷺ في سكّة من السكك – وقد خرج من غائط أو بول –، فسلّم عليه، فلم يردّ عليه، حتّى إذا كاد الرجل أن يتوارى السكّة ضرب بيديه على

(١) من كلام الشيخ طارق عوض الله. ينظر منتخب العلل للخلال: (ص/١٤١-١٤٢) هامش رقم: (٢).

(٢) الإرشاد: (٣/٨٨٢-٨٨٣).

الحائط، ومسح بهما وجهه، ثمّ ضرب ضربة أخرى فمسح ذراعيه، ثمّ ردّ على الرجل السلام، وقال: «**إنّه لم يمنعني أن أردّ عليك السلام، إلاّ أنّي لم أكن على طهر**»"(١).

فهذا الحديث أنكره الأئمة النقاد على محمّد بن ثابت العبدي، كما نقل عنهم الحافظ الخليلي رحمه الله، والعبدي هذا، قال عنه الإمام علي بن المديني رحمه الله :"صالح، ليس بالقوي"(٢).

وقال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: "ليس به بأس، لكن روى حديثا منكرا في التيمم، لا يتابع عليه"(٣).

وقال الإمام يحيى بن معين في تاريخه برواية الدوري(٤): "ليس بشيء". وقال في رواية الدارمي(٥): "ليس به بأس".

والظاهر أنّ يحيى بن معين يُضعّف محمّد بن ثابت العبدي، فقد جاء في موضع آخر من التاريخ برواية الدوري(٦): "محمّد بن ثابت الذي يحدّث عن نافع، عن ابن عمر، عن النّبيّ ﷺ في التيمّم، بصري وهو ضعيف. قلت ليحيى: أليس قلتَ مرّة: ليس به بأس؟ قال: ما قلتُ هذا قط".

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه: كتاب الطهارة، باب: التيمم في الحضر، حديث رقم: [٣٣٠]، والطبراني في الأوسط: (٦/٨) حديث رقم: [٧٧٨٤]، والدارقطني في سننه: كتاب الطهارة، باب التيمم، حديث رقم: [٦٧٦]، والبيهقي في السنن الكبرى: كتاب الطهارة، باب: البداية بالوجه ثمّ اليدين: (٢١٥/١)، وفي معرفة السنن والآثار: (٨/٢) حديث رقم: [١٥٣٧]، وغيرهم.

(٢) ينظر سؤالات محمّد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني: (ص/٦٤)، فقرة رقم: [٣٥].

(٣) سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل: (ص/٣٣٩) فقرة رقم: [٥٠٤]. وينظر سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب: التيمم في الحضر، حديث رقم: [٣٣٠].

(٤) (١١٢/٤-٢٠٦).

(٥) (٢١٦/).

(٦) (٥٠٧/٢). لعل الإمام يحيى بن معين نسي ما قال في محمّد بن ثابت العبدي، وأنّ القول بضعفه هو ما استقر عليه رأيه فيه؛ فإنّ معاوية بن صالح نقل أيضا عن يحيى بن معين قوله في العبدي: "ليس به بأس، ينكر عليه حديث ابن عمر في التيمّم لا غير". ينظر الضعفاء الكبير للعقيلي: (١٢٠٥/٤). وقد جاء فيه قول يحيى: الحسن بن ثابت العبدي، وهذا خطأ.

وقال الإمام البخاري رحمه الله: "يخالف في بعض حديثه"(١).

وقال أبو حاتم الرازي رحمه الله: "ليس هو بالمتين، يكتب حديثه"(٢).

وقد لخص الحافظ ابن حجر قول الأئمة في محمّد بن ثابت، فقال رحمه الله: "صدوق، لـيّن الحديث"(٣).

هذه أقوال بعض الأئمة في محمّد بن ثابت العبدي، وأمّا أقوالهم في حديثه فمنها الآتي:

قال أبو داود رحمه الله بعد ما روى حديث محمّد الثابت المتقدّم: "سمعتُ أحمد بـن حنبـل يقول: روى محمّد بن ثابت حديثا منكرا في التيمّم"(٤).

وقد سأل الإمام أبو بكر أحمد بن محمّد بن هانئ الأثرم رحمه الله أيضا الإمامَ أحمد عن هـذا الحديث، فأجابه الإمام أحمد بقوله: "هذا حديث منكر، ليس هو مرفوعا"(٥).

وقال الإمام البخاري رحمه الله: "روى عن نافع، عن ابن عمر مرفوعا في التيمم، وخالفـه أيّوب، وعبيدالله، والنّاس، فقالوا: عن نافع، عن ابن عمر فعله"(٦).

وقال ابن أبي حاتم الرازي رحمه الله: "سألتُ أبا زرعة عن حديث رواه محمّد بن ثابت، عن نافع، عن ابن عمر، عن النّبيّ ﷺ في التيمّم ضربتين؟ قال: هذا خطأ، إنّما هو موقوف"(٧).

---

(١) التاريخ الكبير: (٥٠/١). وقال رحمه الله: "يقال: في حديثه شيء". كتاب الضعفاء الصغير: (ص/١٠٣).

(٢) الجرح والتعديل: (٢١٦/٧).

(٣) تقريب التهذيب: (ص/٤٧١) ترجمة رقم: [٥٧٧١]. وأمّا محمّد بن سليمان – لوين – فقـد وثقـه. ينظـر: الكامل لابن عدي: (١٣٥/٦).

(٤) ينظر الموضع السابق من سننه. ويراجع المغني لابن قدامة: (٣٢٢/١).

(٥) ينظر شرح علل ابن أبي حاتم لابن عبدالهادي: (ص/١٢٧).

(٦) التاريخ الكبير: (٥١/١)، وينظر كتاب الضعفاء الصغير: (ص/١٠٢). وقد روى ابـن عـدي في الكامـل: (١٣٤/٦) عن يحيى بن معين مثل قول البخاري هذا تماما. وقد أخرج الحديثَ موقوفا على ابن عمر مـن طريـق أيّوب، عن نافع: عبدالرزاق في المصنّف: [٨١٨]، وابن أبي شيبة في مصنفه أيضا: [١٦٨٤]. وأخرجه من روايـة عبيدالله، عن نافع ابنُ المنذر في الأوسط: (٤٨/٢-٤٩).

(٧) علل ابن أبي حاتم: (٦٠٣/١) فقرة رقم: [١٣٦].

وقال أبو داود رحمه الله بعد روايته للحديث: "لم يتابع محمّد بن ثابت في هذه القصة على ضربتين عن النّبيّ ﷺ، ورووه فعلَ ابنِ عمر"(١).

فسبب إنكار الخليلي لحديث محمّد بن ثابت العبدي – إذا – هو تفرده برواية الحديث على وجه لا يُعرف، مخالفا في ذلك الأثبات الذين رووا الحديث موقوفا على ابن عمر رضي الله عنهما(٢).

رابعا: مثال على ما أنكر من أجل تفرد الثقة بما لا يتابع عليه.

قال رحمه الله: "يحيى بن صالح الوحاظي: ثقةٌ يروي عنه الأئمة، وروى حديثا عن مالك لا يتابع عليه: حدّثنا عبدالله بن محمّد القاضي، حدّثنا الحسن بن محمّد بن عثمان الفارسي بالبصرة، حدّثنا يعقوب بن سفيان الفسوي، حدّثنا يحيى بن صالح، حدّثنا مالك، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه **أنّ النّبيّ ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يمشون أمام الجنازة.**

وهذا منكر من حديث مالك، والمحفوظ من حديث ابن عيينة عن الزهري، وقيل إنّ سفيان أخطأ فيه"(٣).

وقد تقدّم الكلام حول هذا الحديث، فلا داعي لإعادته هنا، إلاّ أنّ الغرض من إيراده في هذا الموضع للدلالة على أنّ الخليلي أطلق النكارة على حديث الثقة المتفرد بما لا يتابع عليه ولو لم يخالف، وممّا سبق ذكره أيضا أنّ الصحيح ثبوت الحديث من طريق مالك عن الزهري مرسلا، فيكون الحديث منكرا لمخالفة يحيى بن صالح الوحاظي غيره من الثقات في روايته موصولا(٤).

فهذه بعض الأمثلة أطلق الخليلي رحمه الله من خلالها وصف النكارة، لنسجل النتيجة الآتية:

أوّلا: أنّ الخليلي أطلق لفظ النكارة على رواة ضعفاء ورواة ثقات على السواء.

---

(١) ينظر الموضع السابق من سننه. ويراجع الكامل لابن عدي: (١٣٤/٦)، وكتاب المجروحين لابن حبان: (٢٥١/٢).

(٢) ينظر فتح الباري لابن حجر: (٤١/٢)، وإرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه لابن كثير: (٧٣/١).
أمّا الحافظ البيهقي فقد قال رحمه الله: "أنكر محمّد بن إسماعيل البخاري على محمّد بن ثابت رفع هذا الحديث، ورفعه غير منكر". معرفة السنن والآثار: (٩/٢). فتعقبه الحافظ ابن عبدالهادي بقوله: "وفي تصليحه لحديث محمّد ابن ثابت العبدي وغيره من الأحاديث التي أنكرها الأئمة في هذا الباب نظر من وجوه كثيرة". تعليقة على علل ابن أبي حاتم: (ص/١٦٨).

(٣) الإرشاد: (٢٦٧/١)، وسيأتي مزيد توضيح حول هذا الحديث عند الكلام على لفظة الخطأ.

(٤) يراجع المطلب الثاني من هذا المبحث.

ثانيا: أنّ الخليلي أطلق لفظ النكارة على ما تفرد به راويه من دون مخالفة، كما أطلقه على ما تفرد به راويه مع المخالفة.

ولا شكّ أنّ هذا صنيع الأئمة النقاد من قبله، فإنّ "معنى المنكر عندهم: كلّ حديث غير معروف عن مصدره، سواء أكان من رواية الثقة أم الضعيف، سواء تفرد به الراوي مع المخالفة أو بدون مخالفة"(١).

المبحث الثالث: مفهوم المنكر عند أئمة النقد، وبعض معاصري الخليلي، وما استقر عند الأئمة المتأخرين.

إنّ المتتبع لمبحث المنكر في كتب مصطلح الحديث وعلومه عند الأئمة المتأخرين، يجد أغلبها قد فسرت المنكر عند النقاد بما خالف فيه الضعيف الثقة، وإذا ما قلبنا النظر في كتبهم – أعني كتب الأوائل – نجدهم يصفون أحاديث رواها ثقات بالنكارة، سواء خالفوا فيها أم لم يخالفوا، كما أنّهم وصفوا أحاديث الضعفاء – وهو الأغلب – بالنكارة أيضا.

فما هو حقيقة تفسير المنكر عند الأئمة النقاد، وكيف فهم المتأخرون من كلام النقاد حصرهم المنكر فيما خالف فيه الضعيف الثقة، فاستقرّ مصطلح المنكر عند المتأخرين على هذا المعنى؟

---

(١) الدكتور حمزة المليباري. نظرات جديدة في علوم الحديث: (ص/٢٠١). وممّا قال أيضا حفظه الله في الموضع نفسه: "وللنقاد ألفاظ أخرى يعبرون بها عن معنى المنكر، وهي: خطأ، وهم، غير محفوظ، غير صحيح، لا يشبه، غريب، لا يثبت، لا يصح. وهذه الكلمات هي أكثر استعمالا بالنسبة إلى كلمة المنكر". وستأتي هذه العبارات عند الخليلي رحمه الله ومدلولها عنده".

هذا... وقد استعمل الحافظ الخليلي رحمه الله عبارة لها علاقة بعلم الجرح والتعديل، وهي قوله: "تعرف وتنكر"، وهذه العبارة استعملها الأئمة النقاد من قبله، وقد أطلقها الخليلي رحمه الله في أربعة مواضع من الإرشاد: (٣/٩٣٠-٩٤٥-٩٤٦-٩٥٤)، وهي عبارة جرح تضمنت نوع تعديل، ومعناها: أنّ من قيلت فيه يأتي بالحديث على وجهه الصحيح أحيانا، ويخالف أحيانا أخرى، وهذا يدل أنّه لم يكن متقنا. ينظر تحرير علوم الحديث: (١/٦٠١)، والحديث المنكر عند نقاد الحديث لعبدالرحمن بن نويفع بن فالح: (١/١٥١).

وسأبدأ بعرض مفهوم المنكر عند نقاد الحديث، ثمّ أعقبه بمفهومه عند الأئمة المتأخرين، مع الإجابة على التساؤلات المتقدمة[١].

المطلب الأوّل: مفهوم المنكر عند نقاد الحديث.

سأقوم بذكر جملة من تفسيرات الأئمة النقاد للمنكر، مكتفيا بذلك عن تفسيرات غيرهم من الأئمة، وذلك أنّ مصطلحاتهم لم يختلف معناها في الغالب، ومنها مفهوم المنكر كما سيأتي، وسأبين ذلك من خلال عرض بعض الأمثلة ممّا أنكره كل إمام، لنصل في نهاية العرض إلى مراده وتفسيره للمنكر.

أوّلا: مفهوم المنكر عند الإمام يحيى بن معين رحمه الله:

لقد وقفت على أحاديث أنكرها الإمام ابن معين، بعضها في كتاب التاريخ برواية الدوري، وبعضها في التاريخ برواية الدارمي، وبعضها نقلها تلاميذه كأبي داود في سننه، فتبيّن لي أنّه يطلق لفظ النكارة على ما كان وهما وخطأ، سواء من رواية الثقة، أو من دونه، أو الضعيف، خالف غيره أم لا، والدليل الأمثلة الآتية:

المثال الأوّل:

قال عباس الدوري رحمه الله: "سمعتُ يحيى وسألتُه عن حديث حكيم بن جبير، حديث ابن مسعود رضي الله عنه: «**لا تحلّ الصدقة لمن كان عنده خمسون درهما**»[٢]. يرويه أحدٌ غير حكيم؟ فقال

---

(١) سبق لعدد من الأساتذة والباحثين تناول هذا الموضوع، منهم: الدكتور حمزة عبدالله المليباري في كتابه نظرات جديدة في علوم الحديث: (ص/٢٠٠-٢١٠)، وفي كتابه: علوم الحديث: (ص/١٣٩-١٤٦)، وفي كتابه: الحديث المعلول: (ص/٦٧-٧٧)، الدكتور أبو بكر كافي في كتابه: منهج الإمام أحمد في التعليل: (ص/٣٠٧-٣٢٢)، وعبدالرحمن بن نويفع في كتابه: الحديث المنكر عند نقاد الحديث: (١/٣٧-٩٦)، وعبدالجواد حمام في كتابه: التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله أو ردّه: (ص/٤١٨-٤٩٨)، الشيخ طارق عوض الله في كتابه شرح لغة المحدّث: (ص/٤٠٤-٤١٤)، وكانت نتيجة دراساتهم ملاحظة: ١/ توسع الأئمة في إطلاق النكارة على حديث الثقة وغيره، سواء حدثت المخالفة أم عُدمت، ٢/ تباين منهجهم مع منهج كثير من المتأخرين. وقد استفدت عددا من الأمثلة من مجموع هذه الدارسات.

(٢) لم أجده بهذا اللفظ، وقد أخرج أبو داود في السنن، كتاب الزكاة، باب من يُعطى من الصدقة وحدّ الغنى، حديث رقم: [١٦٢٦]، وابن ماجة في السنن أيضا، كتاب الزكاة، حديث رقم: [١٨٤٠]، والنسائي في السنن، ⇦

يحيى بن معين: نعم يرويه يحيى بن آدم، عن سفيان، عن زُبَيدٍ، ولا نعلم أحدا يرويه إلاّ يحيى بن آدم، وهذا وهمٌ، لو كان هذا هكذا لحدّث به الناس جميعا عن سفيان، ولكنّه حديث منكر"(١).

هذا الحديث يرى ابن معين أنّ حكيم بن جبير قد تفرّد بروايته عن محمّد بن عبدالرحمن بن يزيد، عن أبيه، عن عبدالله بن مسعود ﷺ(٢).

وقد حدّث به عن حكيم بن جبير على هذا الوجه: سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وشريك، وإسرائيل، وحماد بن شعيب(٣).

ورواه يحيى بن آدم بن سليمان أبو زكريا – وكان ثقة ثبتا وبخاصة في الثوري كما قال ابن معين نفسه –(٤)، عن سفيان الثوري، عن زُبيد بن الحارث اليامي، عن محمّد بن عبدالرحمن، عن أبيه، عن عبدالله بن مسعود ﷺ(٥).

وهذه الرواية – أعني رواية يحيى بن آدم – أنكرها الإمام يحيى بن معين، واعتبرها وهم وخطأ من يحيى، حجته أنّ هذه الرواية لو كانت محفوظة لذكرها أصحاب سفيان الثوري مثل ما رووا طريق حكيم بن جبير.

كتاب الزكاة، باب: حدّ الغنى، حديث رقم: [٢٥٩٢]، وأحمد في المسند: (٢٥٩/٧) برقم: [٤٢٠٧]، كلهّم عن يحيى بن آدم، عن سفيان، عن حكيم بن جبير، عن محمّد بن عبدالرحمن بن يزيد، عن أبيه، عن عبدالله بن مسعود ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «من سأل وله ما يغنيه، جاءت يوم القيامة خُمُوش – أو خُدُوش، أو كُدُوح – في وجهه». فقال: يا رسول الله! وما الغنى؟ قال: «خمسون درهما أو قيمتها من الذهب». قال أبو داود رحمه الله: "قال يحيى: فقال عبدالله بن عثمان لسفيان: حِفظي أنّ شعبة لا يروي عن حكيم بن جبير، فقال سفيان: حدّثناه زُبيد، عن محمّد بن عبدالرحمن بن يزيد". وينظر العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد: (٢٤١/١).

(١) التاريخ برواية الدوري: (٣٤٦/٣) فقرة رقم: [١٦٧١]. وينظر الكامل لابن عدي: (٢١٦/٢).

(٢) حكيم بن جبير ضعفه الأئمة وترك شعبة الرواية عنه من أجل هذا الحديث، وروايته للحديث يسيرة فيها منكرات. ينظر: العلل ومعرفة الرجال: (٣٩٦/١)، والتاريخ الكبير: (١٦/٣)، والجرح والتعديل: (١٣٩/١)، والضعفاء والمتروكون للنسائي: (ص/٨١)، والكامل: (٢١٦/٢).

(٣) ينظر العلل للدارقطني: (٢١٦/٥).

(٤) ينظر ترجمته: معرفة الثقات: (٣٤٧/٢)، والجرح والتعديل: (١٢٨/٩)، وثقات ابن حبان: (٢٥٢/٩)، وتذكرة الحفاظ: (٣٥٩/١)، وشرح علل الترمذي: (٢٧٤/١).

(٥) ينظر سنن النسائي، وسنن ابن ماجه الموضع المتقدم من التخريج.

المثال الثاني:

قال الدوري رحمه الله: "سمعتُ يحيى يقول – وذكر محمّد بن الصباح الذي يترل جَرْجَرايا – فقال: حدّث بحديث منكر عن علي بن ثابت، عن إسرائيل، عن ابن أبي ليلى، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «**صنفان ليس لهما في الإسلام نصيب: المرجئة، والقدرية**»[(١)]. ولم أرَ يحيى ذكره بسوء"[(٢)].

محمّد بن الصباح هذا هو أبو جعفر التاجر مولى عمر بن عبدالعزيز، المعروف بالجرجائي، وثقه أبو زرعة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتم الرازي: "صالح الحديث"، وأمّا ابن معين فلم يذكره بسوء فيما ذكر الدوري، بل روى الخطيب البغدادي بسنده إلى ابن معين أنّه سئل عنه، فقال: "ليس به بأس"، ولخص القول فيه الحافظ ابن حجر، فقال رحمه الله: "صدوق"[(٣)]، فعلى هذا يكون الإمام يحيى بن معين قد أنكر حديثا رواه صدوقا.

وقد بيّن الحافظ يعقوب بن شيبة سبب استنكار الإمام ابن معين حديث ابن الصباح، فقال رحمه الله: "وهذا حديث منكر من هذا الوجه جدا كالموضوع، وإنّما يرويه علي بن نزار شيخ ضعيف واهي الحديث عن ابن عباس، ولم يذكر يحيى بن معين محمّد بن الصباح هذا بسوء"[(٤)].

فالمعروف إذن هو رواية هذا الضعيف، تفرد به عن ابن عباس، وأما الرواية التي أنكرها ابن معين فليست بمحفوظة، وعليه يكون ابن معين قد أطلق لفظ النكارة على رواية الصدوق ولو لم يخالف.

المثال الثالث:

قال عبدالله بن أحمد رحمهما الله: "سألتُ يحيى عن مغيرة بن زياد الموصلي، فقال: ليس به بأس. سألتُ أبي، فقال: هو مضطرب الحديث.

---

(١) أخرجه ابن عدي في الكامل: (٢٩١/١)، وفيه: علي بن ثابت، عن إسماعيل بن أبي إسحاق، وهو أبو إسرائيل، ولعل هذا هو الصواب. وينظر العلل المتناهية لابن الجوزي: (١٥٨/١).

(٢) التاريخ: (٣٨٥/٤) فقرة رقم: [٤٩٠٦].

(٣) ينظر: الجرح والتعديل: (٢٨٩/٧)، والثقات: (١٠٣/٩)، وتاريخ بغداد: (٣٤٧/٣)، وتهذيب الكمال: (٣٨٤/٢٥)، وتقريب التهذيب: (ص/٤٨٤) ترجمة رقم: [٥٩٦٥]. وأمّا ابن حبان فقال عنه: "الجرجاني".

(٤) ينظر تاريخ بغداد: (٣٤٦/٣).

سمعتُ يحيى يقول: مغيرة له حديث واحد منكر، فقلتُ لأبي: كيف؟ قال: روى عن عطاء، عن ابن عباس: **في الرجل تمرّ به الجنازة، قال: يتيمم ويصلي**. قال: وهذا رواه ابن جريج وعبدالله، عن عطاء قوله، ليس فيه ابن عباس، وهؤلاء أثبت منه. قال: وروى عن عطاء، عن عائشة: **من صلّى ثنتي عشرة ركعة**. قال: والناس يروونه عن عطاء، عن عنبسة، عن أم حبيبة. قال: وروى عن عطاء، عن عائشة: **أنّ النّبيّ ﷺ كان يقصر في السفر ويُتمّ**. قال: وهذا يرويه الناس عن عطاء، عن رجل آخر ليس هو عن عائشة. سمعتُ أبي يقول: كلّ حديث رفعه مغيرة ابن زياد فهو منكر"[(١)].

فحديث التيمم للجنازة أنكره الإمام ابن معين على مغيرة بن زياد، والظاهر أنّه لم يرَ في مروياته حديثا منكرا غيره، فلم يشدد القول فيه. وأمّا الإمام أحمد فيراه مضطرب الحديث لكثرة مخالفته الأثبت منه، من وصل لمقطوع، ورفع لموقوف، وقلب في الأسماء.

ومهما يكن من حال محمّد بن الصباح، فالغرض التمثيل لما أطلق عليه الإمام يحيى بن معين لفظ النكارة، ولا شكّ أن موقفه من ابن الصباح أخف، ولهذا قال الحافظ فيه: "صدوق له أوهام"[(٢)].

المثال الرابع:

قال الإمام أبو داود السجستاني رحمه الله: "حدّثنا النُّفَيْلي، حدّثنا علي بن ثابت، حدّثني عبدالرحمن بن النعمان بن معبد بن هَوْذَةَ، عن أبيه، عن جدّه، عن النّبيّ ﷺ: أنّه أمر بالإثمد

---

(١) العلل ومعرفة الرجال: (٣/٢٨-٢٩) فقرات رقم: [٤٠٠٩-٤٠١٠-٤٠١١-٤٠١٢]. ويراجع: (١/٤٠٤).

(٢) تقريب التهذيب: (ص/٥٤٣) ترجمة رقم: [٦٨٤٣]. اختلف الأئمة في حال المغيرة بن زياد، منهم من وثقه كوكيع، والعجلي، ويعقوب بن سفيان، ويحيى بن معين في رواية، وغيرهم ضعفه كأحمد، والبخاري، وابن حبان، والحاكم. وقد قال الحاكم رحمه الله: "صاحب مناكير، لم يختلفوا في تركه". ولا شك أنّ هذا تشدد من الحاكم النيسابوري رحمه الله؛ فالرجل مختلف في حاله كما تقدّم، وقد أدخله البخاري في الضعفاء، فقال أبو حاتم الرازي: "يحوّل اسمه من كتاب الضعفاء". وقد أحسن ابن عدي رحمه الله حينما قال: "عامة ما يرويه مغيرة بن زياد مستقيم، إلاّ أنّه يقع في حديثه كما يقع هذا في حديث مَن ليس به بأس من الغلط، وهو لا بأس به عندي". ينظر: التاريخ الكبير: (٧/٣٢٦)، والضعفاء الصغير: (ص/١١٢) ترجمة رقم: [٣٤٨]، والثقات للعجلي: (٢/٢٩٢)، وتاريخ ابن معين برواية الدوري: (٤/٤١٢)، والجرح والتعديل: (٨/٢٢٢)، وكتاب المجروحين لابن حبان: (٣/٦)، والكامل لابن عدي: (٦/٣٥٥)، وسؤالات السجزي للحاكم: (ص/١٤٤)، وتهذيب الكمال: (٢٨/٣٥٩).

المُروَّحِ عند النوم، وقال: «**ليتَّقه الصائم**». قال أبو داود: قال لي يحيى بن معين: هو حديث منكر، يعني حديث الكحل"[١].

هذا الحديث تفرد بروايته عبدالرحمن بن النعمان، عن أبيه، عن جدّه، وهو ضعيف عند ابن معين فلا يحتمل تفرده، وقد أنكره ابن معين نظرا لحال عبدالرحمن، ولأنّ هذا الحديث غير معروف[٢].

المثال الخامس:

قال ابن الجنيد رحمه الله: "سألتُ يحيى بن معين عن الهذيل بن الحكم؟ فقال: قد رأيته بالبصرة وكتبتُ عنه، ولم يكن به بأس. قلتُ: ما روى عن عبدالعزيز بن أبي رواد، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النّبيّ ﷺ: «**موت الغريب شهادة**»[٣]. قال يحيى: "هذا حديثه الذي كان يسأل عنه، ليس هذا الحديث بشيء، هذا حديث منكر"[٤].

هذا الحديث تفرّد به الهذيل بن الحكم الأزدي - ويقال المسعودي — وبه يعرف، وقد ضعفه البخاري وغيرُه، وحديث الغريب لا يعرف عند غيره، ولا شكّ أنّ حال الهذيل لا يحتمل معها مثل هذا التفرد، ولأجل هذا أنكره يحيى بن معين وغيره[٥].

---

(١) السنن: كتاب الصوم، باب: في الكحل عند النوم للصائم، حديث رقم: [٢٣٧٧].

(٢) ينظر الجرح والتعديل: (٢٩٤/٥)، والضعفاء والمتروكون لابن الجزوي: (ص/١٠١)، وتنقيح التحقيق لابن عبدالهادي: (٢٤٦/٣)، وتهذيب الكمال: (٤٥٨/١٧). وقال أبو حاتم الرازي في عبدالرحمن هذا: "صدوق"، وأدخله ابن حبان في ثقاته: (٨١/٧).

(٣) أخرجه ابن عدي في الكامل: (١٢٤/٧).

(٤) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين:(ص/٣٢٧-٣٢٨) فقرة رقم: [٢١٨]. ويراجع الضعفاء الكبير للعقيلي: (١٤٨٠/٤)، والكامل لابن عدي: (١٢٤/٧)، وعلل الدارقطني: (٣٦٧/١٢).

(٥) ينظر التاريخ الأوسط للبخاري: (١٤٠/٢)، والجرح والتعديل: (١١٣/٩)، وتهذيب الكمال: (١٥٩/٣٠). وأمّا الإمام ابن حبان فلم تتبيّن له حال الهذيل هذا، فقد قال رحمه الله: "منكر الحديث جدا، فلستُ أدري السبب الموجب للمناكير في حديثه، كان منه أو من عبدالعزيز بن أبي رواد؟ لأنّ عبدالعزيز ليس في الحديث بشيء، وإذا روى رجل مجهول لم يعرف بالعدالة عن ضعيف شيئا منكرا، لا يتهيأ إلزاق القدح بأحدهما دون الآخر إلاّ بعد السبر، على أنّ مجانبة ما روى أحرى حتّى توجد له رواية عن الثقات بما يوافق الأثبات، متعرية عن المناكير، فلم يدخل في جملة أهل العدالة، ويلزق ذلك الحديث المنكر الذي روى عن ذلك الضعيف بالضعيف دونه". كتاب المجروحين: (٩٥/٣).

هذا ما وقفت عليه من النصوص عن الإمام يحيى بن معين في إطلاق لفظ النكارة، ولعلّه أقدم من استعمل هذا اللفظ، وقد تبيّن – من خلال الأمثلة المتقدمة – أنّه أطلق النكارة على رواية الثقة والضعيف، وفي بعضها جاءت مخالفة.

ثانيا: مفهوم المنكر عند الإمام علي بن المديني رحمه الله:

لم يختلف مفهوم المنكر عند ابن المديني على ما سبق عند ابن معين، وقد وقفت على أحاديث أنكرها ابن المديني تدل على ذلك، ومنها الأمثلة الآتية:

المثال الأوّل:

روى الإمام أحمد بن حنبل وغيره من حديث سفيان، عن الأعمش، عن خيثمة البصري، عن الحسن، عن عمران بن حصين ﷺ: أنّه مرّ على قاصٍّ قرأ ثمّ سأل، فاسترجع، وقال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**من قرأ القرآن فليسأل الله به، فإنّه سيجيء قومٌ يقرؤون القرآن يسألون الناس به**»(١).

قال علي بن المديني رحمه الله: "حديث أوّله كوفي وآخره بصري، رواه الأعمش عن خيثمة ابن أبي خيثمة، ورواه منصور عن خيثمة، هذا أصله بصري، وإنّما يروي عنه أهل الكوفة، وإسناده ضعيف، وهو حديث منكر، وإنّما أوتي من طريق خيثمة عن الحسن"(٢).

فهذا الحديث أنكره ابن المديني لأنّه لا يعرف من حديث عمران بن الحصين ﷺ إلاّ من طريق خيثمة بن أبي خيثمة، ومثل هذا لا يحتمل تفرده، فقد ضعفه يحيى بن معين، وقال فيه: "ليس بشيء"(٣).

---

(١) أخرجه أحمد في المسند: (٣٣/١١٦-١٦٧) [١٩٨٨٥-١٩٩٤٤]، والترمذي في السنن: كتاب فضائل القرآن، باب: (٢٠) حديث رقم: [٢٩١٧]، وابن أبي شيبة في المصنف: كتاب فضائل القرآن، باب: من كره أن يتأكل بالقرآن، حديث رقم: [٣٠٦٢٤]، والطبراني في الكبير: (١٨/١٦٦) برقم: [٣٧٠-٣٧١] وسماه حثمة ابن أبي حثمة، وفي رواية أنّ القارئ كان أعمى يقرأ سورة يوسف، وغيرهم. وقال الترمذي رحمه الله: "قال محمود –هو شيخه محمود بن غيلان – وهذا خيثمة البصري الذي روى عن جابر الجعفي، وليس خيثمة بن عبدالرحمن، وخيثمة هذا شيخ بصري يكنى أبا نصر".

(٢) العلل: (ص/٥٨).

(٣) التاريخ برواية الدوري: (٢/١٥٠). وواضح هنا أنه تفرد راو تكلم فيه، ولا وجود لمخالفة.

المثال الثاني:

قال علي بن المديني رحمه الله: "حديث أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ: «**إذا أكل أحدُكم، فليأكل بيمينه**». رواه نعمان بن راشد، عن ابن شهاب، عن سعيد، عن أبي هريرة(١).

ورواه معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه(٢).

ورواه ابن عيينة وَصالح بن كيسان، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيدالله، عن ابن عمر.

ورواه عبدالرحمن بن إسحاق، كما رواه ابن عيينة.

ورواه جويرية، عن مالك، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيدالله، عن ابن عمر(٣).

فما رواه معمر عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيدالله مرسل، وحديث النعمان منكر، لم يتابعه عليه أحد، وحديث مالك كحديث جويرية قديم، وكان يسنده"(٤).

الذي يعنيها من كلامه هذا قوله رحمه الله: "وحديث النعمان منكر، لم يتابعه عليه أحد". فإنّ هذا الحديث تفرد بروايته من حديث أبي هريرة رضي الله عنه النعمانُ بنُ راشد، وقد خالف في ذلك الأثبات الذين رووه عن ابن شهاب من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

والنعمان بن راشد هو أبو إسحاق الجزري من أهل الرقة، كان ضعيف الحديث، كثير الخطأ والوهم في الزهري خاصة، مضطرب الحديث، يروي أحاديث مناكير(٥).

---

(١) أخرجه أحمد في المسند: (١٤/٥٩) برقم: [٨٣٠٦]، و(١٤/٢٥٠) برقم: [٨٥٩٠]. وجاء في الموضع الأول: النعمان بن أبي شهاب، وصوبه محققا المسند.

(٢) أخرجه الإمام الترمذي في السنن، كتاب الأطعمة، باب: ما جاء في النهي عن الأكل والشرب بالشمال، حديث رقم: [١٨٠٠].

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الأشربة، باب: آداب الطعام والطعام وآدابهما، برقم: [٢٠٢٠]، وأبو داود في السنن، كتاب الأطعمة، باب: الأكل باليمين، برقم: [٣٧٧٦]، والترمذي في السنن، كتاب الأطعمة، باب: ما جاء في النهي عن الأكل والشرب بالشمال، برقم: [١٧٩٩].ومالك في الموطأ، كتاب الجامع، باب: النهي عن الأكل بالشمال، حديث رقم: [٢٦٧١ أعظمي]، وعند مالك: عن الزهري، عن أبي بكر بم عبدالله، وهذا خطأ، ينظر التمهيد لابن عبدالبر: (١١/١٠٩-١١٠).

(٤) العلل: (ص/٧٥) فقرة رقم: [١١٤].

(٥) ينظر التاريخ الكبير: (٨/٨٠)، والجرح والتعديل: (٨/٤٤٨)، والضعفاء والمتروكون للنسائي: (ص/٢٣٤) ترجمة رقم: [٦١٥]. نعم أكثر الأئمة على جرح النعمان بن راشد، إلاّ أنّ ابن حبان ذكره في ثقاته، وقد اعترض ⇦

وحديثه هذا أنكره أيضا البخاري، قال الإمام الترمذي رحمه الله: "قلتُ له –أي للبخاري-: فإنّ ابن جريج روى هذا الحديث عن النعمان بن راشد، عن الزهري، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة. قال: هذا ليس بمحفوظ"(١).

وقال الدارقطني رحمه الله: "يرويه الزهري، واختلف عنه، فرواه ابن جريج، واختلف عنه، فرواه هشام بن سليمان، وَأبو عاصم، وَروح، عن ابن جريج، عن النعمان بن راشد، عن الزهري، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة... ووهم فيه النعمان على الزهري... وإنّما رواه الزهري عن أبي بكر بن عبيدالله بن عبدالله، عن ابن عمر، عن عمر، عن النّبيّ ﷺ. وقيل: عن عبدة، عن عبيدالله، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن عمر، وهو وهم. والمحفوظ: عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيدالله، عن ابن عمر، عن النّبيّ ﷺ"(٢).

المثال الثالث:

قال الإمام ابن أبي شيبة رحمه الله: "حدّثنا محمّد بن سابق، قال: حدّثنا إسرائيل، عن الأعمش، عن إبراهيم عن علقمة، عن عبدالله، قال: قال رسول الله ﷺ: «**ليس المؤمن بالطعّان، ولا اللعّان، ولا بالفاحش، ولا بالبذيء**»(٣).

أبو حاتم الرازي على البخاري إدخاله النعمان كتاب الضعفاء، لأنّ أصله صدوق وإن كثر خطؤه، وأمّا يحيى بن معين، فقد نقل الدوري عنه تضعيفه وتوثيقه للنعمان، ولعل من أجل هذا قال ابن عدي رحمه الله: "النعمان بن راشد قد احتمله الناس، روى عنه الثقات، مثل حماد بن زيد، وجرير بن حازم، ووهيب بن خالد وغيرهم من الثقات، وله نسخة عن الزهري، ولا بأس به"، ولخص القول فيه الحافظ، فقال رحمه الله: "صدوق سيء الحفظ". يراجع: تاريخ الدوري: (٤/٢٥٢-٣١٠-٤١٢)، وسؤالات ابن الجنيد: (ص/٤٤١)، والثقات لابن حبان: (٧/٥٣٢)، والكامل: (٧/١٤)، وتهذيب الكمال: (٢٩/٤٤٥)، وتقريب التهذيب: (ص/٥٦٤).

(١) العلل الكبير: (ص/٣٠٠).

(٢) العلل: (٩/١٩٤-١٩٥). ويراجع: (٢/٤٦-٤٧).

(٣) المصنف: كتاب الإيمان والرؤيا، باب: ما قالوا فيما يُطوى عليه المؤمن من الخلال: (١٥/٥٩٠) حديث رقم: [٣٠٩٧٤]. وأخرجه أيضا بهذا السند: أحمد في المسند: (٦/٣٩٠) حديث رقم: [٣٨٣٩]، والترمذي في السنن، كتاب: البر والصلة، باب: ما جاء في اللعنة، حديث رقم: [١٩٧٧]، والنسائي في الكبرى، كتاب الشهادات، حديث رقم: [٤٣٥٢]، وغيرهم.

قال علي بن المديني رحمه الله: "هذا منكر من حديث إبراهيم عن علقمة، وإنّما هذا من حديث أبي وائل، من غير حديث الأعمش"(١).

هذا الحديث تفرد بروايته محمّد بن سابق بهذا السند، قال الإمام البزار رحمه الله: "هذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش إلاّ إسرائيل، ولا نعلم رواه عن إسرائيل إلاّ محمّد بن سابق"(٢).

وقال الإمام الطبراني رحمه الله: "لم يروِ هذا الحديث عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة إلاّ إسرائيل، تفرّد به محمّد بن سابق"(٣).

فالحديث – إذن – لم يروه من هذا الوجه، أي: عن إسرائيل بن يونس، عن الأعمش، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة بن قيس النخعي إلاّ محمّد بن سابق، وهو أبو جعفر الفارسي الكوفي نزيل بغداد، ضعفّه يحيى بن معين، ووثقه العجلي، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال النسائي وغيره: لا بأس به. والظاهر أن ابن سابق كما وصفه يعقوب بن شيبة: "كان صدوقا ثقة، وليس ممّن يوصف بالضبط للحديث"(٤).

وقد أنكره ابن المديني هذا الحديث، لأنّه لا يعرف من هذا الوجه، وإنّما المحفوظ من حديث أبي وائل، عن ابن مسعود ﷺ(٥).

---

(١) أخرجه الخطيب البغدادي بسنده في تاريخ بغداد: (٢٩٥/٣).

(٢) المسند: (٣٣٠/٤) حديث رقم: [١٥٢٣]. وقال رحمه الله: "حديث الأعمش عن إبراهيم لا نعلم حدّث به عن الأعمش إلاّ إسرائيل، ولا حدّث به عن إسرائيل متصلا إلاّ محمّد بن سابق". (١٧٧/٨) حديث رقم: [٣٢٠٧].

(٣) المعجم الأوسط: (٢٢٦/٢) حديث رقم: [١٨١٤].

(٤) ينظر تاريخ بغداد: (٢٩٦/٣)، وتهذيب الكمال: (٢٣٦/٢٥). وقد لخص الحافظ ابن حجر حال ابن سابق، فقال رحمه الله: "صدوق". تقريب التهذيب: (ص/٤٧٩).

(٥) قال الدارقطني رحمه الله عن حديث أبي وائل: "يرويه زبيد عن أبي وائل، واختلف عنه، فرفعه خالد بن عبدالله من رواية إبراهيم بن زكريا عنه، عن ليث، عن زبيد. ووقفه زهير ومعتمر عن ليث. وروي عن فضيل بن عياض، عن ليث مرفوعا وموقوفا، والموقوف أصح". العلل: (٩٢/٥-٩٣).

وقد أخرج الحاكم النيسابوري حديث ابن سابق، ثمّ قال رحمه الله: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، فقد احتجا بهؤلاء الرواة على آخرهم، ثمّ لم يخرجاه، وأكثر ما يمكن أن يقال فيه: إنّه لا يوجد عند أصحاب الأعمش، وإسرائيل بن يونس السبيعي كبيرهم وسيّدهم، وقد شارك الأعمش في جماعة من شيوخه، فلا ينكر له التفرد عنه بهذا الحديث". المستدرك: كتاب الإيمان، حديث رقم: [٢٩]. فهذا اعتراف من الحاكم بأنّ الحديث لا يعرف من ⇦

المثال الرابع:

أخرج العقيلي وغيره من حديث الجارود بن يزيد، عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جدّه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**أَتَرِعُون عن ذكر الفاجر؟ اذكروه بما فيه، كي يعرفه الناس، ويحذره الناس**»(١).

روى الخطيب البغدادي رحمه الله بسنده إلى عبدالله بن علي بن المديني، قال: "سمعتُ أبي يقول: جارود بن يزيد شيخ خراساني، روى عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جدّه مرفوعا، حديثا ذكره، وهذا منكر، وضعّف الجارود"(٢).

فهذا الحديث أنكره ابن معين، وأنكره أيضا جمع من الأئمة، منهم: أحمد، والفلاس، وابن حبان، والعقيلي، وابن عدي، وغيرهم(٣).

وسبب إنكار ابن المديني وغيره من الأئمة هذا الحديث، هو تفرد الجارود بن يزيد بروايته عن بهز بن حكيم، وكان الجارود "بيّن الأمر في الضعف"(٤)، "يتفرد بالمناكير عن المشاهير، ويروي عن الثقات ما لا أصل له"(٥).

مرويات الأعمش، ولا شكّ أنّ إسرائيل بن يونس إمام فحل، ولكن هذه الرواية أخطأ فيها ابن سابق كما مرّ. وقول الخطيب البغدادي رحمه الله معقبا على كلام ابن المديني المتقدّم: "رواه ليث بن أبي سُلَيْم، عن زُبيد اليامي، عن أبي وائل، عن عبدالله، إلاّ أنّه لم يرفعه. ورواه إسحاق بن زياد العطار الكوفي – وكان صدوقا –، عن إسرائيل، فخالف فيه محمّد بن سابق". ثم رواه بسنده إلى إسحاق بن زياد العطار من كتابه، عن إسرائيل، عن محمّد بن عبدالرحمن، عن الحكم، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله بن مسعود ﷺ. ينظر تاريخ بغداد: (٢٩٥/٣).

(١) الضعفاء الكبير: (٢١٩/١) ترجمة رقم: [٢٤٨]، والمعجم الكبير للطبراني: (٤١٨/١٩) برقم: [١٠١٠]، والكامل لابن عدي: (١٧٣/٢)، وكتاب المجروحين لابن حبان: (٢٢٠/١)، والسنن الكبرى للبيهقي، كتاب الشهادات، باب: الرجل من أهل الفقه يسأل عن الرجل من أهل الحديث (٢١٠/١٠)، وغيرهم.

(٢) تاريخ بغداد: (١٩٧/٨).

(٣) ينظر: الضعفاء الكبير: (٢١٩/١)، الكامل: (١٧٣/٢)، وكتاب المجروحين: (٢٢٠/١)، وتاريخ بغداد: (١٩٤/٨)، والسنن الكبرى للبيهقي: (٢١٠/١٠). وقد ضعف الخليلي الجارود وأعل حديثه هذا. ينظر الإرشاد: (٨٠٦/٢-٨٠٧).

(٤) ابن عدي رحمه الله. ينظر الكامل: (١٧٤/٢).

(٥) ابن حبان رحمه الله. ينظر كتاب المجروحين: (٢٢٠/١).

قال العقيلي رحمه الله: "ليس له من حديث بهز أصل، ولا من حديث غيره، ولا يتابع عليه"(١).

وقال الخطيب البغدادي رحمه الله: "قد رُوي أيضا عن سفيان الثوري، والنضر بن شُمَيْل، ويزيد بن أبي حكيم عن بهز، ولا يثبت عن واحد منهم ذلك، والمحفوظ أنّ الجارود تفرّد برواية هذا الحديث"(٢).

فالإمام علي بن المديني –إذن – أنكر هذا الحديث، الذي هو من رواية ضعيف تفرد به، و لم يكن فيه مخالفة لغيره.

المثال الخامس:

أخرج الطبراني رحمه الله من حديث يحيى بن أبي بردة بريد بن عبدالله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن أبيه: أنّه أتى النّبيّ ﷺ وهو رث الهيئة، فقال: «**هل لك من مال**»؟ قال: بلى من كلّ المال، قد أتاني الله من الإبل والبقر والغنم، قال: «**من كان له مال فلِيُرَ عليه**»(٣).

قال علي بن المديني رحمه الله: "حديث يحيى بن أبي بردة، عن إسماعيل، عن قيس، عن أبيه: أنّه أتى النّبيّ ﷺ وهو رثّ الهيئة. هو حديث منكر، إنّما هو حديث أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن أبيه، وقد سمعته من يحيى بن أبي بردة"(٤).

هذا الحديث أنكره يحيى بن معين لتفرد يحيى بن أبي بريدة به من هذا الوجه، ومخالفته للأثبات الذين رووه من حديث أبي إسحاق السبيعي، عن أبي الأحوص.

---

(١) الضعفاء الكبير: (١/٢٢٠).

(٢) تاريخ بغداد: (٨/١٩٥-١٩٦). وينظر السلسلة الضعيفة للعلاّمة الألباني: (٢/٥٢) حديث رقم: [٥٨٣]، و(٦/١٤٠) حديث رقم: [٢٦٣٢].

(٣) المعجم الكبير: (٨/٣٠-٣١) حديث رقم: [٧٢٨٢]، وأخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة: (٤/١٨٩٣) حديث رقم: [٤٧٦٦]، والخطيب البغدادي في تاريخه: (١٦/١٨١) ترجمة رقم: [٧٤٠٧].

(٤) ينظر تاريخ بغداد: (١٦/١٨١).

ويحيى بن أبي بردة هذا، قال عنه "أحمد ويحيى: ضعيف، وقال ابن المديني: روى أحاديث منكرة، وقال أبو زرعة: واهي الحديث، وقال الدارقطني: ليس بالقوي في الحديث"(١).

قال الإمام ابن عدي رحمه الله: "وهذا عن إسماعيل، عن قيس بن أبي حازم، عن أبيه لا يرويه عنه غير يحيى بن بريد هذا، وإنّما يروى هذا عن أبي الأحوص صاحب ابن مسعود، عن أبيه... فيحيى بن بريد قلب ذلك الإسناد إلى هذا الإسناد"(٢).

فبعد هذه الأمثلة، تبيّن أنّ المنكر عند الإمام علي بن المديني رحمه الله: هو ما أخطأ فيه راويه المتفرد به، ثقة كان أم ضعيفا، خالف غيره أم لم يخالف.

ثالثا: مفهوم المنكر عند الإمام محمّد بن عبدالله بن نُمير رحمه الله:

وقفتُ على ثلاثة أحاديث أنكرها درة العراق الإمام الحافظ ابن نمير، وهي كالآتي:

المثال الأوّل:

قال الإمام ابن أبي حاتم الرازي رحمه الله: "سمعتُ أبي يقول: كتبتُ عن ثابت بن موسى، عن شريك، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، عن النّبيّ ﷺ قال: «**من صلّى بالليل، حسُن وجهُه بالنهار**». قال أبي: فذكرته لابن نمير، فقال: الشيخ لا بأس به، والحديث منكر. قال أبي: الحديث موضوع"(٣).

هذا الحديث أنكره ابن نمير على ثابت بن موسى، لأنّه لا أصل له، ولا يعرف إلا به، وثابت بن موسى كذّبه يحيى بن معين، وضعّفه أبو حاتم الرازي، وأمسك هو وأبو زرعة عن الرواية عنه(٤).

وأمّا ابن نمير فقد اعتذر عن ثابت، فقال رحمه الله: "شبّه على ثابت... وكان ثابت رجلا صالحا، فيشتبه أن يكون ثابت دخل على شريك، وكان شريك يقول: الأعمش، عن أبي

---

(١) الحافظ ابن الجوزي رحمه الله. ينظر الضعفاء والمتروكون: (١٩٢/٣) ترجمة رقم: [٣٦٩٥]. ويراجع الجرح والتعديل: (١٣٢/٩)، والضعفاء الكبير للعقيلي: (١٥٢١/٤)، والكامل لابن عدي: (٢٢٥/٧)، وميزان الاعتدال: (٣٦٥/٤).

(٢) الكامل: (٢٢٥/٧-٢٢٦).

(٣) العلل: (٣٦/٢) مسألة رقم: [١٩٦]. وينظر: الجرح والتعديل: (٣٢٧/١)، والكامل لابن عدي: (٩٩/٢).

(٤) ينظر: الجرح والتعديل: (٤٥٨/٢)، وميزان الاعتدال: (٣٦٧/١)، وتهذيب الكمال: (٣٧٧/٤).

سفيان، عن جابر، عن النّبيّ ﷺ، قال: فالتفت، فرآني[١] ثابتٌ، فقال يمازحه: من كثرت صلاته... فظنّ ثابت لغفلته أنّ هذا الكلام الذي قال شريك هو من الإسناد الذي قرأه، فحمله على ذلك، وإنّما ذلك قول شريك، والإسناد الذي قرأه متن حديث معروف"[٢].

فهذا الحديث – إذن – أنكره ابن نمير لأنّه ممّا تفرد به مغفّل ضعّف بسبب ذلك، و لم يكن في حديثه مخالفة لغيره.

المثال الثاني والثالث:

قال الإمام الحافظ صالح جزرة رحمه الله: "سألتُ ابنَ نمير عن جُبارة بن مُغَلّس[٣]؟ فقال: ثقة. فقلت: إنّه حدّثنا عن ابن المبارك، عن حميد، عن ابن الورد[٤]، عن أبيه، قال: رأى النّبيُّ ﷺ رجلا أحمرَ، فقال: «**أنت أبو الورد**». فقال ابن نمير: هذا منكر.

قال: وقلت: حدّثنا عن حماد بن زيد، عن إسحاق بن سويد، عن يحيى بن يعمر، عن ابن عمر: أنّ رجلا نادى النّبيّ ﷺ، فقال: «**لبيك**». قال: وهذا منكر"[٥].

فهذان حديثان أنكرهما ابن نمير، وهما من رواية جُبارة بن مُغَلّس الحِمَّاني الكوفي المالكي، وقد وثقه ابن نمير كما نقل عنه هنا صالح جزرة، وروى عنه الحضرمي أنّه قال: "صدوق"[٦]، وقال أبو زرعة الرازي رحمه الله: "قال ابن نمير: ما هو عندي ممّن يكذب. قلتُ: كتبت عنه؟

---

(١) هكذا في جميع الطبعات المحققة، ولعلّ الصواب: "فرأى ثابتا".

(٢) ينظر الكامل: (٢/٩٩). وقد سبق قول الخليلي رحمه الله: "ومثل هذا قد يقع لمن لا معرفة له بهذا الشأن ولا إتقان، وقد وقع لشيخ زاهد ثقة بالكوفة، يقال له ثابت بن موسى". الإرشاد: (١/١٧٠). وواضح أنّ مراد الخليلي من هذا العدالة الدينية، وإلاّ لما قال: "لا معرفة له بهذا الشأن ولا إتقان" أي بعلم الحديث.

(٣) كتب في هذا الموضع : "جُباوة" بالواو، وهو من دون شك خطأ مطبعي.

(٤) ورد في معجم الصحابة لابن قانع: عن ابن أبي الورد، قال: "حدّثنا محمّد بن بِشر بن مطر، نا جُبارة، نا ابن المبارك، عن حميد الطويل، عن ابن أبي الورد، عن أبيه، قال: رآني رسول الله ﷺ وأنا رجل أحمر، فقال: «**أنت أبو الورد**». (٢/١٨٦-١٨٧) ترجمة رقم: [٦٨٠].

(٥) كتاب المجروحين: (١/٢٢١).

(٦) ينظر الكامل لابن عدي: (٢/١٨٠).

قال: نعم. قلتُ تحدّث عنه؟ قال: لا. قلتُ: ما حاله؟ قال: كان يوضع له الحديث، فيحدّث به، وما كان عندي ممّن يتعمّد الكذب"(١).

والظاهر أنّ مراد ابن نمير من توثيق جُبارة نفي تعمّد الكذب عنه، والأصل أنّ جبارة صدوق، "أفسده يحيى الحماني، حتّى بطل الاحتجاج بأحاديثه المستقيمة، لما شابها من الأشياء المستفيضة عنه التي لا أصول لها، فخرج بها عن حدّ التعديل إلى الجرح"(٢).

قال صالح جزرة: "ثمّ قال – يعني ابن نمير –: وأظنّ بعض جيرانه أفسد عليه كتبه. فقلتُ له: تعني يحيى الحماني؟ فقال: لا أسمي أحدا"(٣).

فلا شكّ أنّ جبارة بن مغلّس خرج من حدّ التعديل إلى حدّ الجرح عند ابن نمير، وقد أستنكر له حديثين لتفرده بهما، و لم يكن في أحدهما مخالفا لغيره.

قال ابن عدي رحمه الله: "ولجبارة أحاديث يرويها عن قوم ثقات، وفي بعض حديثه ما لا يتابعه أحد عليه، غير أنّه كان لا يتعمّد الكذب، إنّما كانت غفلة فيه، وحديثه مضطرب كما قال البخاري"(٤).

رابعا: مفهوم المنكر عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله:

يقول الدكتور أبو بكر كافي حفظه الله: "مِن تتبع النصوص التي أطلق فيها الإمام أحمد النكارة نَلحَظُ أنّه أطلقها على رواية الضعيف، كما أطلقها على رواية مهجور الحديث ومتروكه فيما يرويه من الأحاديث الواهية جدا والساقطة، كما أطلقها على بعض روايات الثقات التي أخطؤوا فيها، أو تفردوا بها"(٥).

---

(١) الجرح والتعديل: (٥٥٠/٢). وقد ضعفه ابن سعد، وقال البخاري مضطرب، وكذبه ابن معين. ينظر: طبقات ابن سعد: (٥٤٠/٨)، والتاريخ الأوسط للبخاري: (٣٤٥/٢)، والجرح والتعديل: (٥٥٠/٢)، والضعفاء الكبير للعقيلي: (٢٢٥/١)، والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي: (١٦٥/١)، والسير: (١٥٠/١١)، وتهذيب الكمال: (٤٨٩/٤).

(٢) من كلام الإمام ابن حبان. ينظر: كتاب المجروحين: (٢٢١/١).

(٣) ينظر الموضع السابق.

(٤) الكامل: (١٨٢/٢).

(٥) منهج الإمام أحمد في التعليل: (ص/٢٧٢).

فممّا أطلقه الإمام أحمد على الراوي الضعيف الآتي:

المثال الأوّل: أنكر رحمه الله حديثا رواه علي بن مَسْعَدَة الباهلي، فقد جاء في كتاب المنتخب من العلل للخلال الآتي:

"أخبرني عصمة، نا حنبل، حدّثني أبو عبدالله، نا زيد بن حُباب، حدّثني علي بن مَسْعَدَة، عن قتادة، عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ قال: «**كلّ بني آدم خطّاء، وخير الخطّائين التوّابون**». قال أبو عبدالله: هذا حديث منكر"(١).

وعلي بن مسعدة هو أبو حبيب الباهلي البصري "كان ممّن يخطئ على قلة روايته، وينفرد بما لا يتابع عليه، فاستحقّ ترك الاحتجاج بما لا يوافق الثقات من الأخبار"(٢).

قال الإمام الترمذي رحمه الله عقب إخراج الحديث: "هذا حديث غريب، لا نعرفه إلاّ من حديث علي بن مسعدة عن قتادة"(٣).

"وهذا وجه إنكار أحمد لهذا الحديث، وهو تفرد علي بن مسعدة هذا به عن قتادة، لأنّه رجل ليس بالقوي، وفي حفظه ضعف، ومثله لا يحتمل التفرد، لاسيما وأنّه تفرد عن قتادة، وهو حافظ مكثر، له أصحاب حفاظ أثبات قد جمعوا حديثه وحفظوه، أشهرهم وأثبتهم فيه: سعيد ابن أبي عروبة، وهشام الدستوائي، وشعبة، فلو كان هذا الحديث محفوظا عن قتادة لرواه واحد

---

(١) (ص/٩٢) حديث رقم: [٣٧]. والحديث أخرجه أحمد في مسنده: (٣٤٤/٢٠) حديث رقم: [١٣٠٤٩]، وابن ماجة في سننه، كتاب الزهد، باب: ذكر التوبة، حديث رقم: [٤٢٥١]، والترمذي في السنن، كتاب صفة القيامة، باب: ٢٤٩٩]، والحاكم في المستدرك: كتاب التوبة والإنابة: (٣٧٤/٤) حديث رقم: [٧٦٩٨] كلهم من طرق بهذا السند. قال الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه"، وتعقبه الذهبي بقوله: "علي ليّن".

(٢) ابن حبان، كتاب المجروحين: (١١١/٢). وقال ابن معين: ليس به بأس، وقال مرة: صالح، وقال البخاري: فيه نظر، وقال أبو حاتم الرازي: لا بأس به، وضعفه أبو داود السجستاني، وقال النسائي: ليس بالقوي. ينظر: التاريخ لابن معين برواية الدوري: (٢٠٧/٤)، والتاريخ الكبير: (٢٩٥/٦)، والجرح والتعديل: (٢٠٤/٦)، وسؤالات أبي عبيد لأبي داود: (ص/٣٠٥)، وتهذيب الكمال: (١٢٩/٢١).

(٣) ينظر موضع التخريج.

من هؤلاء على الأقل، فلمّا لم يروه واحد من أصحاب قتادة المتثبتين فيه، – وإنّما تفرد به عنه علي بن مسعدة هذا على ما فيه من ضعف– ، دلّ ذلك على أنّ هذا الحديث منكر عن قتادة، ليس له أصل من حديثه"(١).

المثال الثاني:

أنكر الإمام أحمد حديثا رواه سعيد بن محمّد الورّاق، فقد قال تلميذه الخصيص به أبو بكر المروذي رحمه الله: "سئل أبو عبدالله عن سعيد الورّاق؟ فقال: لم يكن بذاك، وقد حكوا عنه حديثا منكرا. قلتُ: أَيش هو؟ قال: عن يحيى بن سعيد، عن عروة، عن عائشة: **شيء في السخاء**"(٢).

وسعيد بن محمّد الورّاق، هو أبو الحسن الثقفي الكوفي، تكلّم فيه أحمد وليّنه، وأغلب الأئمة على ضعفه، وتركه الدارقطني، و لم أرَ من وثقه إلا ابن حبان وبعده الحاكم النيسابوري(٣).

وأمّا حديث سعيد بن محمّد الوراق، عن يحيى، عن عروة، عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها فلم أقف على مَن رواه مِن هذا الوجه الذي أعله الإمام أحمد، وإنّما وجدته عند الطبراني في الأوسط عن سعيد بن محمّد الورّاق، عن يحيى بن سعيد، عن محمّد بن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول... الحديث(٤).

---

(١) من كلام فضيلة الشيخ طارق عوض الله وفقه الله. ينظر المنتخب من العلل للخلال: (ص/٩٢) هامش رقم: (١). وقال الإمام ابن عدي رحمه الله: "ولعلي بن مسعدة غير ما ذكرت عن قتادة، وكلّها غير محفوظة". الكامل: (٢٠٧/٥).

(٢) ينظر: تاريخ بغداد: (١٠٣/١٠)، وتهذيب الكمال: (٤٨/١١)، وموسوعة أقوال الإمام أحمد في رجال الحديث وعلله: (٣٧٠/٤). فقرة رقم: [٤١٩٢].

(٣) ينظر: الطبقات الكبرى لابن سعد: (٥٢٢/٨)، والعلل ومعرفة الرجال برواية المروذي: (ص/١٢٢)، والتاريخ ليحيى بن معين برواية الدوري: (٢٦٣/٣)، والتاريخ الكبير: (٥١٥/٣)، والجرح والتعديل: (٥٨/٤-٥٩)، والضعفاء والمتروكون للنسائي: (ص/١٢٨)، والضعفاء الكبير للعقيلي: (٤٨١/٢)، والثقات لابن حبان: (٣٧٤/٦)، وتاريخ بغداد: (١٠٢/١٠)، وتهذيب الكمال: (٤٧/١١). و لم أقف على توثيق الحاكم للورّاق، وإنّما ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب: (٤٠/٢)، وقال العلاّمة المعلمي: "غفل الحاكم، فقال: ثقة". الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني: (ص/٨٤) هامش رقم: (٣).

(٤) المعجم الأوسط: (٢٧/٣) حديث رقم: [٢٣٦٣]. وقال الطبراني رحمه الله: "لم يرو هذا الحديث عن يحيى، عن محمّد، عن أبيه، عن عائشة إلاّ سعيد بن محمّد". والظاهر أنّ الحافظ السخاوي أيضا لم يقف على رواية عروة، فقد ⇦

وقد روى الحديث جمعٌ من الأئمة بألفاظ فيها اختلاف يسير مِن طرق، عن سعيد بن محمّد الورّاق، عن يحيى بن سعيد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ قال: «**السخي قريب من الله، قريب من الجنة، قريب من الناس، بعيد من النار. والبخيل بعيد من الله، بعيد من الجنة، بعيد من الناس، قريب من النار. ولجاهل سخي أحبّ إلى الله من ﷻ من عابد بخيل**»(١).

قال ابن أبي حاتم الرازي رحمه الله: "هذا حديث منكر"(٢).

وقال الترمذي رحمه الله: "هذا حديث غريب، لا نعرفه إلاّ من حديث يحيى بن سعيد، عن الأعرج، عن أبي هريرة إلاّ من حديث سعيد بن محمّد، وقد خولف سعيد بن محمّد في رواية هذا الحديث عن يحيى بن سعيد، إنّما يروى عن يحيى بن سعيد، عن عائشة شيء مرسل"(٣).

ومهما يكن، فليس للحديث أصل من حديث يحيى بن سعيد، ولا من حديث غيره، ولهذا قال ابن عدي رحمه الله: "وهذا اختُلف فيه على يحيى بن سعيد، وكل الاختلاف فيه عليه ليس بمحفوظ"(٤).

المثال الثالث:

أنكر الإمام أحمد حديثا رواه إبراهيم بن عيينة، فقد قال ابنه عبدالله: "حدّثتُ أبي بحديث إبراهيم بن عيينة، عن مسعر وسفيان وشعبة، عن محارب، عن جابر: أنّ النّبيّ ﷺ قال: «**نعم الإدام الخل**». فأنكره"(٥).

قال رحمه الله: "رواه سعيد بن محمّد الوراق أيضا عن يحيى بن سعيد، عن محمّد بن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن عائشة، أخرجه الطبراني في الأوسط، وقيل: عن الوراق، عن يحيى، عن عروة، عن عائشة، وسعيد ضعيف". المقاصد الحسنة: (ص/٢٣٩) حديث رقم: [٥٥٧].

(١) أخرجه: الترمذي في السنن، كتاب البر والصلة، باب: ما جاء في السخاء، حديث رقم: [١٩٦١]، والطبري في تهذيب الآثار: (٤/١٠٠ مسند عمر)، وابن عدي في الكامل: (٣/٤٠٣)، والعقيلي في الضعفاء الكبير: (٢/٤٨١).

(٢) العلل لابنه: (٦/٩٨) فقرة رقم: [٢٣٥٣].

(٣) ينظر الموضع السابق من السنن.

(٤) الكامل: (٣/٤٠٣). وقال الدارقطني بعدما ذكر طرق الحديث عن يحيى بن سعيد: "ولا يثبت منها شيء على وجه". العلل: (١٤/٣٦٩). ويراجع الضعفاء الكبير للعقيلي: (٢/٤٨١).

(٥) العلل ومعرفة الرجال: (٣/٢١١-٢١٢).

وإبراهيم بن عيينة هو أبو إسحاق أخو سفيان الإمام، ضعّفه الإمام أحمد بن حبل، قال المروذي: "عرضتُ على أبي عبدالله كتابا فيه الأسماء الإخوة، فيه: عمران بن عيينة، وإبراهيم بن عيينة، ومحمّد بن عيينة. فقال: كان محمّد شيئا عجبا، وكان بعد سفيان... وكان إبراهيم بن عيينة حدّث بأحاديث أنكرها، وليّن القول فيه"(١).

وسبب إنكار الإمام أحمد رواية إبراهيم بن عيينة أنّ الحديث من رواية محارب بن دثار لا يعرف إلاّ من طريق حفص بن سليمان المقرئ.

قال الإمام الطبراني رحمه الله بعدما روى الحديث من طريق حفص بن سليمان، عن محارب ابن دثار: "لم يرو هذا الحديث عن محارب إلاّ حفص"(٢).

– وأمّا ما أطلق عليه الإمام أحمد رحمه الله لفظ النكارة من حديث الراوي المتروك، فمنها الأمثلة الآتية:

المثال الأوّل:

أنكر الإمام رحمه الله حديثا رواه أوس بن عبدالله بن بريدة، فقد جاء في المنتخب من العلل للخلال الآتي:

"أخبرني موسى، نا حنبل، ثنا أبو عبدالله، ثنا حسن بن يحيى – من أهل مرو – ثنا أوس بن عبدالله بن بريدة، حدّثني سهل بن عبدالله، عن أبيه، عن جدّه، قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**ستكون بعدي بعوث كثيرة، فكونوا في بَعث خراسان، ثمّ انزلوا مدينة مرو، فإنّه بناها ذو القرنيين ودعا لها بالبركة، ولا يضر أهلَها سوءٌ**». قال أبو عبدالله: هذا حديث منكر"(٣).

---

(١) العلل برواية المروذي: (ص/١٦٦) فقرة رقم: [٢٩٣]. وقال ابن معين: "كان مسلما صدوقا، و لم يكن من أصحاب الحديث"، وقال أبو حاتم الرازي: "شيخ يأتي بالمناكير". وقال النسائي: "ليس بالقوي"، وقال العجلي: "صدوق"، وذكره ابن حبان في الثقات. ينظر الجرح والتعديل: (١١٩/٢)، وثقات العجلي: (٢٠٤/١)، والثقات لابن حبان: (٥٩/٨)، وسير أعلام النبلاء: (٤٧٥/٨)، وتهذيب الكمال: (١٦٣/٢).

(٢) المعجم الأوسط: (١٩٥/١) حديث رقم :[٦٢١]. وقد أعلّ الخليلي أعلّ حديث إبراهيم بن عيينة أيضا. ينظر الإرشاد: (٨١٥/٢).

(٣) المنتخب من العلل للخلال: (ص/٦٨) حديث رقم: [١٧].

وأوس بن عبدالله بن بريدة هو ابن الحُصيب الأسلمي المروزي، قال عنه البخاري: "فيه نظر"، وقال النسائي: "ليس بثقة"، وقال ابن عدي: "في بعض أحاديثه مناكير"، وقال الدارقطني: "متروك"(١).

وهذا الحديث استنكره الإمام أحمد "على أوس بن عبدالله بن بريدة هذا، فإنّه المنفرد به عن أخيه سهل، وهو رجل متروك"(٢).

المثال الثاني:

قال مهنّا بن يحيى الشامي رحمه الله: "سألتُ أبا عبدالله عن الطلحي يعقوب، نكتب عنه؟ قال: ليس هو موضعا للكتاب، ولم يحمده، ولم يرضه.

وسألتُه عن إسحاق بن يحيى الطلحي؟ فقال: ليس بشيء. وقال أيضا: متروك الحديث. قلتُ: بلغني عن يحيى بن سعيد في إسحاق بن يحيى، قال: ذاك شبه لا شيء. قال أحمد: نعم، هو كذاك.

قلتُ: حدّثني يعقوب بن يوسف الطلحي، قال: حدّثني عبدالرحمن بن مهدي بن حسان بن دينار المهلبيُّ، قال: سمعتُ إسحاق بن يحيى بن طلحة، قال: سمعتُ عمّي عيسى بن طلحة، قال: أرسلني أبي أدعو له معاويةَ، فوجدته مشغولا بشيء من أمر النساء – وذكر الحديث –، إلى أن قال: فلمّا نظر إليه مقبلا، قال: أما إنّي سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إنّه لموفَّقٌ، أو رشيد الأمر**». فقلتُ لأبي يوسف: الشك منك؟ فقال: لا، كذا قال عبدالرحمن؟ فقال أحمد: إن كان قال لك: حدّثني عبدالرحمن، فقد كذب؛ لأنّ عبدالرحمن لم يكن يحدّث عن إسحاق بن يحيى؛ لأنّه متروك الحديث. قلتُ: فمن أين كان إسحاق؟ قال: كوفي. قلتُ: وما شأنه؟ قال: منكر الحديث"(٣).

---

(١) يراجع التاريخ الكبير: (١٧/٢)، والضعفاء والمتروكون للنسائي: (ص/٥٧)، والكامل لابن عدي: (٤١٠/١)، والضعفاء والمتروكون للدارقطني: (ص/١٥٧). وأمّا الإمام ابن حبان فقد ذكره في الثقات، واتّهم أخاه سهل بن عبدالله بما في حديثه من مناكير، ومنها الحديث الذي أنكره الإمام أحمد. ينظر الثقات: (١٣٥/٨).

(٢) من كلام فضيلة الشيخ طارق عوض الله. ينظر المنتخب من العلل للخلال: (ص/٦٨) هامش رقم: (٢).

(٣) المنتخب من العلل للخلال: (ص/٢٣١-٢٣٢) فقرة رقم: [١٣٩]. وقال في العلل ومعرفة الرجال: "شيخ متروك الحديث". (٤٨٣/٢) ترجمة رقم: [٣١٧٣]. وينظر: سؤالات محمّد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني: (ص/١٤٢)، فقرة رقم: [١٨٩]، والتاريخ الكبير: (٤٠٦/١)، والضعفاء الصغير للبخاري: (ص/٢١) ترجمة رقم: [٢١]، والجرح والتعديل: (٢٣٦/٢)، والضعفاء والمتروكون للنسائي: (ص/٥٣) ترجمة رقم: [٤٩]، والكامل لابن ⇦

المثال الثالث:

قال عبدالله بن أحمد: "سألتُ أبي عن حديث حدّثنا به خلف بن هشام البزار، قال: حدّثنا عُبَيْس بن ميمون، عن ثابت البناني، عن أنس بن مالك، قال: سمعتُ النّبيّ ﷺ يقول: «**أيُّما امرأة قامت نفسها على ثلاث بنات لها إلاّ كانت معي في الجنة، وأهوى بأصبَعيه، وأيّما رجل أنفق على ثلاث أو مثلهنّ من الأخوات كان معي في الجنة**». هكذا وأهوى بأصبعيه. قال أبي: هذا حديث منكر"(١).

وعُبيس بن ميمون هذا هو أبو عبيدة العطار التميمي البصري، كان كثير الخطأ والوهم، فترك الأئمة حديثه، وعامة أحاديثه منكرة غير محفوظة، ولهذا قال عبدالله بن أحمد رحمه الله: "سمعتُ أبي يقول: أحاديث عبيس أحاديث مناكير"(٢).

وقال الإمام ابن حبان رحمه الله: "كان شيخا مغفلا، يروي عن الثقات الأشياء الموضوعات توهما لا تعمدا، فإذا سمعها أهل العلم، سبق إلى قلوبهم أنّه كان المتعمد لها"(٣).

- كما أنكر الإمام أحمد رحمه الله أحاديث رواها ثقات، منهم من وصف بالحفظ والإتقان، ومنهم مَن هو دونهم، وهذه بعض الأمثلة:

عدي: (٣٣٢/١). وقد توسط الإمام ابن حبان في أمر إسحاق بن يحيى، فقال رحمه الله: "يخطئ ويهم، قد أدخلنا إسحاق بن يحيى هذا في الضعفاء لما كان فيه من الإيهام، ثمّ سبرتُ أخباره، فإذا الاجتهاد أدّى إلى أن يترك ما لم يتابع عليه، ويحتجّ بما وافق الثقات، بعد أن استخرنا الله تعالى فيه". الثقات: (٤٥/٦).

(١) العلل ومعرفة الرجال: (٤٥٨/٣) فقرة رقم: [٥٩٥٢]. وينظر المنتخب من العلل للخلال: (ص/٥١-٥٢) فقرة رقم: [٩].

(٢) المصدر نفسه: (٤٥٩/٣) فقرة رقم: [٥٩٥٤]. وينظر: التاريخ الكبير: (٧٩/٧)، والتاريخ الأوسط للبخاري: (١٦٧/٢)، والتاريخ لابن معين برواية الدارمي: (ص/١٨٩) فقرة رقم: [٦٨٩]، وسؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني: (ص/٣٢٣) فقرة رقم: [٥٠٠]، والجرح والتعديل: (٣٤/٧)، والضعفاء الكبير للعقيلي: (١١١٠/٣)، والكامل لابن عدي: (٣٧٣/٥)، والسير: (٢٧٦/٨)، وتهذيب الكمال: (٢٧٦/١٩).

(٣) كتاب المجروحين: (١٨٦/٢). ويراجع السلسلة الضعيفة: (٤٩٤/٥) حديث رقم: [٢٤٧٢].

المثال الأوّل:

قال أبو بكر المروذي رحمه الله: "ذكرتُ له حديث زهير بن محمّد، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا كان نصف شعبان، فلا صوم**»(١). فأنكره وقال: سألتُ ابن مهدي عنه، فلم يحدّثني به، وكان يتوقاه. ثمّ قال أبو عبدالله: هذا خلاف الأحاديث التي رويت عن النّبيّ ﷺ"(٢).

والعلاء هو ابن عبدالرحمن بن يعقوب المدني أبو شبل مولى الحُرَقَة، وثقه الإمام أحمد وغيره. قال الإمام أبو داود رحمه الله: "سمعتُ أحمد، قيل له: العلاء بن عبدالرحمن، أليس ثقة؟ قال: بلى هو ثقة"(٣).

ومع كون العلاء ثقةً عند الإمام أحمد، فقد أنكر حديثه هذا لتفرّده به، بينما الأدلة الصحيحة تخالف هذا الحكم الوارد في الحديث.

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله: "اختلف العلماء في صحة هذا الحديث، ثمّ في العمل به. فأمّا تصحيحه فقد صححه غير واحد، منهم: الترمذي، وابن حبان، والحاكم، والطحاوي، وابن عبدالبر، وتكلّم فيه مَن هو أكبر من هؤلاء وأعلم، وقالوا: هو حديث منكر، منهم: عبدالرحمن بن مهدي، والإمام أحمد، وأبو زرعة الرازي، والأثرم. وقال الإمام أحمد: لم يروِ

(١) أخرجه: أبو داود في السنن، كتاب الصوم، باب: في كراهية ذلك – أي أن يصل شعبان برمضان –، حديث رقم: [٢٣٣٧]، وابن ماجة في كتاب الصيام، باب: ما جاء في النهي عن أن يتقدم رمضان بصوم إلاّ من صام صوما فوافقه، حديث رقم: [١٦٥١]، وأحمد في المسند: (٤٤١/١٥) برقم: [٩٧٠٧].

(٢) العلل ومعرفة الرجال برواية المروذي وغيره: (ص/١٥٩) فقرة رقم: [٢٧٨]. وقال البرذعي: "شهدتُ أبا زرعة ينكر حديث العلاء بن عبدالرحمن: «إذا انتصف شعبان». وزعم أنّه منكر". كتاب الضعفاء لأبي زرعة وأجوبته على أسئلة البرذعي: (ص/٣٨٨).

(٣) سؤالات أبي داود للإمام أحمد: (ص/٢١٧) فقرة رقم: [١٨٧]. وينظر العلل ومعرفة الرجالة برواية عبدالله: (٤٨٣/٢) فقرة رقم: [٣١٧١]. وقد وثقه العجلي كما في ثقاته: (١٥٠/٢)، وذكره ابن حبان في الثقات: (٢٤٧/٥)، وقال أبو حاتم الرازي: "صالح". الجرح والتعديل: (٣٥٧/٦). وقد ذكر بعض الأئمة – كأبي زرعة – مقالا في العلاء. ينظر ترجمته: تاريخ ابن معين برواية الدوري: (ص/١٧٣) ترجمة رقم: [٦٢٣]، والضعفاء الكبير للعقيلي: (١٠٤٩/٣) ترجمة رقم: [١٣٧٢]، والكامل لابن عدي: (٢١٧/٥)، وكتاب الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي: (١٨٧/٢) ترجمة رقم: [٢٣٤٤]، وتهذيب الكمال: (٥٢٠/٢٢).

العلاءُ حديثا أنكر منه، وردّه بحديث: «**لا تقدّموا رمضان بصوم يوم أو يومين**»(١)، فإنّ مفهومه جواز التقدّم بأكثر من يومين. وقال الأثرم: الأحاديث كلّها تخالفه؛ يشير إلى أحاديث صيام النّبيّ ﷺ شعبان كلّه ووصله برمضان، ونهيه عن التقدّم على رمضان بيومين، فصار الحديث شاذا مخالفا للأحاديث الصحيحة"(٢).

والحديث أعلّه أيضا الحافظ الخليلي، فقد قال رحمه الله عند ترجمة العلاء بن عبدالرحمن: "مدني مختلف فيه، لأنّه يتفرد بأحاديث لا يتابع عليها، كحديث عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ: «**إذا كان النصف من شعبان، فلا صوم حتى رمضان**». وقد أخرج مسلم في الصحيح المشاهير من حديثه، دون هذا والشواذ"(٣).

المثال الثاني:

قال عبدالله بن أحمد: "سألتُ أبي عن حديث إسحاق بن يوسف الأزرق، عن سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، قالت: **ما رأيتُ أحدا قط أشدّ تعجيلا لصلاة الظهر من رسول الله ﷺ؟** فقال: الحديث حديث حكيم بن جبير، ليس هذا من حديث منصور، وحدثناه الأزرق، عن سفيان، عن حكيم، عن سعيد بن جبير، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، أخطأ لنا فيه. وقال مرّة: الأزرق، عن سفيان، عن حكيم بن جبير، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة. وأنكر أبي أن يكون هذا من حديث منصور"(٤).

---

(١) أخرجه من حديث أبي هريرة ﷺ: والبخاري في الصحيح، كتاب الصوم، باب: لا يتقدمنّ رمضان بصوم يوم ولا يومين، حديث رقم: [١٤١٩]، ومسلم في صحيحه واللفظ له، كتاب الصيام، باب: لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين، حديث رقم: [١٠٨٢].

(٢) لطائف المعارف فيما للمواسم من وظائف: (ص/٢٦٠). ثمّ قال رحمه الله في الموضع نفسه: "وقال الطحاوي: هو منسوخ، وحكى الإجماع على ترك العمل به. وأكثر العلماء على أنّه لا يعمل به، وقد أخذ به آخرون، منهم: الشافعي وأصحابه، ونهوا عن ابتداء التطوّع بالصيام بعد نصف شعبان لمن ليس له عادة، ووافقهم بعض المتأخرين من أصحابنا".

(٣) الإرشاد: (٢١٨/١-٢١٩). وهنا أيضا أنبه على أنّ الخليلي خالف شيخه الحاكم الذي صحح الحديث كما مرّ في كلام الحافظ ابن رجب، كما أنّ الخليلي أطلق الشذوذ على ما قيل فيه: منكر، وسيأتي عند الكلام على ألفاظ التعليل.

(٤) العلل ومعرفة الرجال: (٣٠٣/٣) فقرة رقم: [٥٣٤٩]. وينظر: (٥٨/٣) فقرة رقم: [٤١٥٩].

فالإمام أحمد رحمه الله حكم على حديث إسحاق بن يوسف الأزرق الواسطي بالنكـــارة، رغم كونه ثقة عنده، فقد سئل عنه – كما نقل أبو داود السجستاني –: "إسحاق الأزرق ثقة؟ قال: إي والله ثقة"(١).

وسبب حكم الإمام أحمد على حديث الأزرق بالنكارة، أنّه أخطأ في نسبة الحديث لمنصور مخالفا غيره من الثقات(٢).

المثال الثالث:

قال حنبل رحمه الله: "حدّثني أبو عبدالله، ثنا عبدالله بن أبي شيبة، ثنا حفص بن غياث، عـــن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبدالله، قـــال: قـــال رســـول الله ﷺ: «**إنّ الإسلام بدأ غريبا وسيعود غريبا كما بدأ، فطوبى للغرباء**». قيل: ومن الغرباء؟ قال: «**النُّزَّاعُ من القبائل**». قال أبو عبدالله: هذا حديث منكر"(٣).

لم تبيّن رواية الخلال على من أنكر الإمام أحمد الحديث، بينما روى أبو بكر الأثرم أنّ الإمام أحمد أنكر الحديث على الأعمش.

قال الخطيب البغدادي رحمه الله: "أخبرنا بُشرى بن عبدالله، قال: أخبرنا أحمد بن جعفر بن حمدان، قال: حدّثنا محمّد بن جعفر الراشدي، قال: حدّثنا أبو بكر الأثرم، قال: سمعـــتُ أبـــا عبدالله وجرى ذكر محمّد بن معاوية الذي كان بمكة، فقال رأيتُ أحاديثه موضوعة... قلـــتُ لأبي عبدالله: وروى عن أبي الأحوص، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبدالله، عـــن

---

(١) سؤالات أبي داود للإمام أحمد: (ص/٣٢٢) فقرة رقم: [٤٣٩]. وقد وثقه يحيى بن معين، والعجلي، وقال أبـــو حاتم الرازي: "هو صحيح الحديث، صدوق، لا بأس به"، وذكره ابن حبان في الثقات. ينظر: تاريخ ابن معين برواية الدارمي: (ص/٧٠) ترجمة رقم: [١٣٩]، والجرح والتعديل: (٢٣٨/٢)، ومعرفة الثقـــات للعجلـــي: (٢٢١/١)، والثقات لابن حبان: (٥٢/٦)، وتاريخ بغداد: (٣٢٤/٧)، والسير: (١٧١/٩)، وتهذيب الكمال: (٤٩٦/٢).

(٢) ينظر علل الدارقطني: (٧٣/١٥).

(٣) المنتخب من العلل للخلال: (ص/٥٧) فقرة رقم: [١١]. قال الإمام أبو سليمان الخطّابي رحمه الله: "النّزّاع جمع نزيع، وهو الغريب الذي قد نُزع من أهله وعشيرته... وامرأة نزيعة إذا زوّجت من غير قبيلتها... قال الأصـــمعي: والنزائع من الإبل: الغرائب التي تُنُقّذت من أيدي الغرباء. ونرى – والله أعلم – أنّه أراد بذلك المهـــاجرين الـــذين هجروا ديارهم وأوطانهم إلى الله ﷻ". غريب الحديث: (١٧٥/١-١٧٦).

النّبيّ ﷺ: «**بدأ الإسلام غريبا**». فتبسّم كالمتعجّب، ثمّ قال: إنّما هذا زعموا أنّ حفصا رواه عن الأعمش، عن أبي إسحاق، وأرى الأعمش أخطأ فيه، وأبو الأحوص إنّما هو كتاب عن أبي إسحاق، من أين يحتمل مثل هذا"[(١)].

فالإمام أحمد – إذن – أنكر هذا الحديث على الأعمش وهو من أئمة الحديث الفحول، وحفاظه الكبار[(٢)].

فالمنكر عند الإمام أحمد – إذن – هو ما أخطأ فيه راويه المتفرد به، ثقة كان أم ضعيفا، خالف غيره أم لم يخالف[(٣)].

خامسا: مفهوم المنكر عند الإمام البخاري رحمه الله:

وقفت على جملة من الروايات أنكرها الإمام البخاري رحمه الله، ومنها الآتي:

المثال الأوّل:

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله: "روى حسين الجُعفي، عن ابن جابر[(٤)]، عن أبي الأشعث، عن أوس بن أوس، عن النّبيّ ﷺ حديث: «**أكثروا عليّ من الصلاة يوم الجمعة...**»

---

(١) تاريخ بغداد: (٤٤١/٤). وينظر العلل الكبير للترمذي: (ص/٣٣٨) حديث رقم: [٦٢٨]. وأبو الأحوص الراوي عن أبي إسحاق هو: سلام بن سليم، والراوي عن ابن مسعود ﷺ هو عوف بن مالك.

(٢) يراجع الحديث المنكر عند نقاد الحديث لعبدالرحمن بن نويفع: (١٥٩/١-١٦٩) فقد أجاد وأفاد في دراسة هذا الحديث. وأمّا الشيخ الفاضل أبو معاذ طارق عوض الله فقد رجح سبب إنكار الإمام أحمد الحديث لتفرد حفص بن غياث وذلك محتمل، إلاّ أنّ ما رواه أبو بكر الأثر عن أحمد نص صريح في تحميل الإمام أحمد الخطأ للأعمش. ويراجع أيضا منهج الإمام أحمد في التعليل للدكتور أبي بكر كافي: (ص/٢٧٨-٢٩٠)، ومنهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث للدكتور بشير علي عمر: (٧٨٣/٢-٧٩٥) ففيهما المزيد من الرواة الثقات والضعفاء ممّن أنكر الإمام أحمد بعض رواياتهم.

(٣) ذهب بعض أهل العلم إلى أنّ مراد الإمام أحمد بالمنكر مطلق التفرد، وقد بيّن فضيلة المشرف الدكتور أبو بكر كافي حفظه الله خطأ هذا التفسير. ينظر: منهج الإمام أحمد في التعليل: (ص/٢٩١-٣٠٨). ويراجع أيضا أطروحة الدكتور بشير علي عمر في ذلك: (٧٩٦/٢-٨٠١).

(٤) هو عبدالرحمن بن يزيد بن جابر الدمشقي.

الحديث[١]. فقالت طائفة: هو حديث منكر، وحسين الجُعفي سمع من عبدالرحمن بن يزيد بن تميم الشامي، وروى عنه أحاديث منكرة، فغلط في نسبته، وممّن ذكر ذلك: البخاري، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وأبو داود، وابن حبان، وغيرهم، وأنكر ذلك آخرون، وقالوا: الذي سمع منه حسين هو ابن جابر... وقد ذكرنا هذا الحديث والكلام عليه في أوّل كتاب الجمعة، وقد استنكر البخاري روايات الكوفيين جملة عن ابن جابر. قال الترمذي في علله: قال البخاري: أهل الكوفة يروون عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر أحاديث مناكير، وإنّما أرادوا عندي عبدالرحمن بن يزيد بن تميم، وهو منكر الحديث، وهو بأحاديثه أشبه منه بأحاديث عبدالرحمن ابن يزيد بن جابر"[٢].

فالراجح عند الإمام البخاري أنّ حسين الجُعفي – وهو ثقة – إنّما روى هذا الحديث عن عبدالرحمن بن يزيد بن تميم الشامي، وأخطأ في روايته عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر[٣].

يقول الإمام البزار رحمه الله: "يقال إنّ عبدالرحمن بن يزيد هذا هو عبدالرحمن بن يزيد بن تميم، ولكن أخطأ فيه أهل الكوفة: أبو أسامة[٤]، والحسين الجُعفي، على أنّ عبدالرحمن بن يزيد لا نعلم روى عن أبي الأشعث، وإنّما قالوا ذلك لأنّ عبدالرحمن بن يزيد بن جابر ثقة،

---

(١) أخرجه النسائي في السنن الصغرى، كتاب الجمعة، باب: إكثار الصلاة على النّبيّ ﷺ يوم الجمعة، حديث رقم: [١٣٧٣]، وفي الكبرى: كتاب الجمعة، باب: الأمر بإكثار الصلاة على النّبيّ ﷺ يوم الجمعة، حديث رقم: [١٦٧٨]، وابن أبي شيبة في المصنف: (٤٠/٦، حديث رقم: [٨٧٨٩].

(٢) شرح علل الترمذي: (٦٨١/٢-٦٨٤). وينظر العلل الكبير للترمذي: (ص/٣٩٢) فقرة رقم: [١٠٢]. وفيه: "وإنّما أرادوا عندي: عن عبدالرحمن...". قال رحمه الله: "عبدالرحمن ابن يزيد بن جابر، لا أعلم أحدا من أهل العراق يحدّث عنه، والذي عندي: أنّ الذي يروي عنه أبو أسامة وحسين الجُعفي واحد، وهو عبدالرحمن بن يزيد ابن تميم". العلل لابنه: (٥٢٧/٢).

(٣) قال أبو حاتم الرازي رحمه الله: "وأمّا عبدالرحمن بن يزيد بن تميم: فهو ضعيف الحديث، وعبدالرحمن بن يزيد بن جابر ثقة". العلل لابنه: (/٥٢٩-٥٣٠).

(٤) هو حماد بن أسامة بن زيد القرشي الكوفي. وثقه الأئمة، وكان ثبتا لا يكاد يخطئ، يعدّ من حكما أصحاب الحديث. ينظر: التاريخ الكبير: (٢٨/٣)، والجرح والتعديل: (١٣٢/٣)، وثقات العجلي: (٣١٨/١)، والثقات لابن حبان: (٢٢٢/٦)، وتهذيب الكمال: (٢١٧/٧).

وعبدالرحمن بن يزيد بن تميم لين الحديث، فكان هذا الحديث فيه كلام منكر عن النّبيّ، فقالوا: هو لعبدالرحمن بن تميم أشبه"(١).

فالخلاصة أنّ أحاديث الكوفيين – والحسين الجُعفي منهم – عن ابن جابر مستنكرة مطلقا عند البخاري، ثمّ هذا الحديث أخطأ فيه حسين الجُعفي فرواه عن ابن جابر، وإنّما سمع حسين من ابن تميم، فيكون هذا المثال ممّا أنكره البخاري على الثقة تفرد به، فأخطأ(٢).

المثال الثاني:

قال الإمام البخاري رحمه الله عند ترجمة صدقة بن يزيد: "قال الوليد: **نا** صدقة، **نا** العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ في الحج: منكر"(٣).

مقصود الإمام البخاري: ما رواه الوليد بن مسلم الدمشقي، عن صدقة بن يزيد، عن العلاء بن عبدالرحمن، عن أبيه وهو عبدالرحمن بن يعقوب الحُرقي، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النّبيّ ﷺ قال: «**قال الله عز وجل: إنّ عبدا أصححتُه، ووسعتُ عليه، لم يزرني في كلّ خمسة أعوام لمحروم**»(٤).

هذا الحديث تفرّد به صدقة بن يزيد، عن العلاء بن عبدالرحمن، وقد وهم في روايته عنه، وإنّما يروى عن خلف بن خليفة، عن العلاء بن المسيّب، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النّبيّ ﷺ، ولذلك أنكره الإمام البخاري.

---

(١) المسند: (٤١١/٨) حديث رقم: [٣٤٨٥]. وقد رواه من حديث شداد بن أوس بدلا من أوس بن أوس.

(٢) قال الحافظ رحمه الله: "وقع لأبي أسامة حماد بن أسامة الكوفي أحد الثقات، عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، وهو من ثقات الشاميين، قدم الكوفة، فكتب عنه أهلها، و لم يسمع منه أبو أسامة، ثمّ قدم بعد ذلك الكوفةَ عبدُالرحمن بن يزيد بن تميم، وهو من ضعفاء الشاميين، فسمع منه أبو أسامة، وسأله عن اسمه، فقال: عبدالرحمن بن يزيد، فظنّ أبو أسامة أنّه ابن جابر، فصار يحدّث عنه، وينسبه من قِبَل نفسه، فيقول: حدّثنا عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، فوقعت المناكير في رواية أبي أسامة عن ابن جابر وهما ثقتان، فلم يفطن لذلك إلاّ أهل النقد، فميّزوا ذلك، ونصّوا عليه كالبخاري، وأبو حاتم، وغير واحد". النكت على كتاب ابن الصلاح: (٧٤٧/٢-٧٤٨). وقد يكون حدث ذلك مع حسين الجُعفي أيضا، إلاّ أنّ هذا الذي ذكره الحافظ رحمه الله يحتاج إلى تحقيق، فقد سبق أنّ أبا حاتم الرازي ذكر أنّه لا يعلم أحدا روى عن ابن جابر من أهل العراق.

(٣) التاريخ الكبير: (٢٩٥/٤) ترجمة رقم: [٢٨٨٢]، والتاريخ الأوسط: (١٨٤/٢).

(٤) أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير: (٥٩١/٢) ترجمة رقم: [٧٣٨]، وابن عدي في الكامل: (٧٨/٤)، والبيهقي في السنن الكبرى: كتاب الحج، باب: فضل الحج والعمرة: (٢٦٢/٥)، وغيرهم.

قال أبو حاتم الرازي رحمه الله: "هذا عندي وهم؛ إنّما هو كما رواه خلف بن خليفة، عن العلاء بن المسيّب، عن أبيه، عن أبي سعيد، عن النّبيّ ﷺ، ومنهم من يقفه"(١).

وقال ابن عدي رحمه الله: "فلعلّ صدقة هذا سمع بذكر العلاء، فظنّ أنّه العلاء بن عبدالرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة، وكان هذا الطريق أسهل عليه، وإنّما هو: العلاء بن المسيّب، عن أبيه، عن أبي سعيد"(٢).

وصدقة بن يزيد هذا خراساني الأصل، نقل الإمام البخاري عن أحمد تضعيف حديثه، ثمّ أنكر ما رواه عن العلاء بن عبدالرحمن كما تقدّم، فهو مجروح عنده، وقد تفرد برواية الحديث عن العلاء بن عبدالرحمن، مع مخالفة الرواية المعروفة(٣).

المثال الثالث:

قال البخاري رحمه الله: "عمر بن مساور – أو مسافر –، عن أبي جمرة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النّبيّ ﷺ: «**بارك لأمّتي في بكورها**». منكر... وقال معلى: حدّثنا عمر بن مسافر العتكي، عن أبي جمرة في البصريين لا يتابع عليه"(٤).

هذا الحديث ذكره البخاري مختصرا، وقد أخرجه البزار تاما، فقال رحمه الله: "حدّثنا إسماعيل ابن سيف أبو إسحاق القطعي، قال: نا عمرو بن مساور(٥)، عن أبي جمرة، عن ابن عباس

(١) العلل لابنه: (٣/٢٦٤-٢٦٥). وينظر: (٣/١٨٣) مسألة رقم: [٧٨٨]، و(٣/٢٨٢) مسألة رقم: [٨٦٩]. وحديث خلف بن خليفة رواه عبدالرزاق في المصنف: (٥/١٣) حديث رقم: [٨٨٢٦] وفيه: عن العلاء بن المسيّب، عن أبيه – أو عن رجل –، وقال: «فلم يفد إليّ في كلّ أربعة أعوام لمحروم»، وأبو يعلى في مسنده: (٢/٣٠٤) حديث رقم: [١٠٣١]، وابن حبان في صحيحه: (٩/١٦) حديث رقم: [٣٧٠٣]، والبيهقي في السنن الكبرى: (٥/٢٦٢)، وغيرهم.

(٢) الكامل: (٤/٧٨). يعني أن صدقة سلك الجادة.

(٣) وصدقة، وثقه أبو زرعة الدمشقي، وقال أبو حاتم: صالح، وضعّفه النسائي، وقال ابن حبان: لا يجوز الاشتغال بحديثه، وذكر ابن عدي أنّه إلى الضعف أقرب. ينظر: الجرح والتعديل: (٤/٤٣١)، والضعفاء والمتروكون للنسائي: (ص/١٣٩) ترجمة رقم: [٣٢٤]، والكامل: (٤/٧٩)، وكتاب المجروحين: (١/٣٧٤).

(٤) التاريخ الكبير: (٦/١٩٩).

(٥) هكذا (عَمرو) بفتح العين، وكذلك عند الطبراني في الكبير. وقال ابن عدي رحمه الله: "اختلفوا في هذا الاسم، فقال بعضهم: عمر بن مسافر، وقال: عمرو بن مسادر – لعله ابن مسافر؛ فلم أقف على من ذكره بهذا الاسم–، ⇦

رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «**اللهمّ بارك لأمّتي في بكورها يوم خميسها**». قال ابن عباس: لا تسألنّ رجلا حاجة بليل، ولا تسأل رجلا أعمى حاجة، فإنّ الحياء في العينين"(١).

وعمر بن مساور هذا الذي أنكر البخاري حديثه هو العتكي المنقري، ضعّفه أبو حاتم وسماه ابن مسافر(٢)، وقال ابن معين: "ليس حديثه بشيء"(٣).

والحديث أنكره الإمام البخاري لتفرد عمر بن مسافر بروايته عن أبي جمرة، ولا شكّ أنّ تفرد من هذا حاله غير محتمل.

قال الإمام البزار رحمه الله: "لا نعلم رواه عن أبي جمرة إلا عمرو، وعمرو روى عنه عفان وجماعة من أصحاب الحديث، ولم يكن بالقوي"(٤).

فهذا مثال لما أنكره الإمام البخاري رحمه الله بسبب تفرد الراوي الضعيف، ولم تقع مخالفة لغيره من الرواة.

المثال الرابع:

قال البخاري رحمه الله: "قال إسحاق بن أبي إسرائيل: حدّثنا عبدالقدّوس بن حبيب الكلاعي، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النّبيّ ﷺ بحديث منكر"(٥).

وقالوا: عمر بن سافر، وقال: عمر مساور كما أمليتُ وبيّنت، وصواب هذا كما ذكرتُ في الترجمة: عمر بن مساور". الكامل: (٦٢/٥). وقد ترجم البخاري لشخصين بهذا الاسم: عمر بن مساور العتكي وهو هذا الذي أنكر حديثه، وعمر بن مساور آخر عجلي، وهذان جعلهما ابن حبان وحدا. ينظر التاريخ الكبير: (١٩٨/٦-١٩٩)، وكتاب المجروحين: (٨٥/٢). وترجم البخاري أيضا لعمرو بن مساور أو ابن مسور. (٣٧١/٦). قال الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله: "جعله البخاري - أي ابن مساور - ثلاثة أنفس، فتعقّب ذلك عليه الخطيب". لسان الميزان: (١٤٥/٦)، ولم أقف عليه في كتب الخطيب التي بين يدي.

(١) المسند: (٤٤٨/١١) حديث رقم: [٥٣١٢].

(٢) ينظر الجرح والتعديل: (١٣٤/٦).

(٣) ينظر لسان الميزان: (١٤٥/٦).

(٤) المسند: (٤٤٩/١١). وقد سبق ذكر الخلاف في اسمه واسم أبيه.

(٥) التاريخ الكبير: (١٢٠/٦). وينظر التاريخ الأوسط: (١٨٥/٢)، وتاريخ دمشق: (٤١٨/٣٦).

مراد البخاري ما أخرجه ابن الجوزي رحمه الله وغيره من حديث إسحاق بن أبي إسرائيل، قال: حدّثنا عبدالقدّوس بن حبيب، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**يا إخواني تناصحوا في العلم، ولا يكتم بعضكم بعضا، فإنّ خيانة الرجل في علمه أشدّ من خيانته في ماله**»(١).

وعبد القدّوس بن حبيب، هو أبو سعيد الشامي، مجمع على ترك حديثه، ضعّفه يحيى بن معين، وأحمد، وأبو زرعة(٢)، وقال أبو حاتم الرازي والنسائي: "متروك الحديث"(٣)، وقال مسلم بن الحجاج: "ذاهب الحديث"(٤)، وكان ابن المبارك يقول: "لأن أقطع الطريق أحبّ إليّ من أن أروي عن عبدالقدّوس بن حبيب الشامي"(٥).

وحديثه أنكره الإمام البخاري لتفرده بروايته عن عكرمة، وقد عُلم من حاله ما لا يحتمل تفرده، "ولعبدالقدّوس، عن عكرمة، عن ابن عباس غير حديث منكر... وهو منكر الحديث إسنادا ومتنا"(٦).

---

(١) كتاب الموضوعات: باب: بذل العلم لطلبته: (٢٣١/١). وقد رواه الطبراني في الكبير: (٢٧٠/١١) حديث رقم: [١١٧٠١] عن شيخيه: محمّد بن عبدالله الحضرمي، ومحمّد بن عثمان بن أبي شيبة، قالا: حثنا عبيد بن يعيش، ثنا مصعب بن سلام، عن أبي سعد، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النّبيّ ﷺ. وأبو سعد هذا هو عبدالقدوس بن حبيب الذي أنكر البخاري حديثه. قال العلامّة الألباني رحمه الله: "وقد جزم السيوطي في اللآلي: (٢٠٧/١-٢٠٨) بأنّه سعيد بن المرزبان البقّال، قال: "صدوق مدلس"... بل هو عبدالقدوس بن حبيب أبو سعيد الكلاعي، ومن الحجة على ذلك: أنّ الحديث من رواية الطبراني عن الحضرمي (وهو مُطيّن)، ومحمّد بن أبي شيبة معا، وقد روى الخطيب قصة الخلاف بينهما في هذا السند، وخلاصة ذلك أنّ مُطينا قال فيه: "عن أبي سعد" يريد البقّال. وقال ابن أبي شيبة: "عن أبي سعيد" يريد عبدالقدّوس بن حبيب. وحكى الخطيب عن أبي نعيم عبدالملك بن محمّد بن عدي أنّ الصواب رواية ابن أبي شيبة، لأنّ أبا نعيم هذا سمع الحديث من مُطيّن بهذا السند، قال فيه: "أبي سعيد". السلسلة الضعيفة: (١٩٩/٢-٢٠٠). وينظر تاريخ بغداد: (٧٠/٤-٧١).

(٢) ينظر الجرح والتعديل: (٥٥/٦)، والكامل: (٣٤٢/٥).

(٣) المصدر نفسه: (٥٦/٦)، والضعفاء والمتروكون: (ص/١٦٤) ترجمة رقم: [٣٩٨].

(٤) الكنى والأسماء: (٣٦٧/١) ترجمة رقم: [١٣٤٨]. وينظر تاريخ دمشق: (٤١٩/٣٦)، والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي: (١١٣/٢).

(٥) الضعفاء الكبير: (٨٤٧/٣)، وكتاب المجروحين: (١٣١/٢).

(٦) من كلام ابن عدي في الكامل: (٣٤٣/٥). وفيه عناية الأئمة النقاد بنقد الإسناد والمتن جميعا.

فهذه بعض الأحاديث أنكرها البخاري، وهي من رواية الثقة والضعيف، وقد ظهر في بعضها المخالفة للغير(١).

سادسا: مفهوم المنكر عند الإمام أبي حاتم الرازي رحمه الله:

وقفتُ على جملة من الأحاديث أنكرها الإمام أبو حاتم الرازي، ذكرها ابنه في العلل، فكان منها ما رواه الضعيف، ومنها ما رواه المجهول(٢)، ومنها ما رواه المتروك، ومنها ما رواه الثقة مخالفا لغيره، وسأذكر مثالا على كل راو تجنبا للإطالة، وهي كالآتي:

المثال الأوّل:

قال ابن أبي حاتم رحمه الله: "سألتُ أبي عن حديث رواه الحارث بن وجيه، عن مالك بن دينار، عن محمّد بن سيرين، عن أبي هريرة: أنّ النّبيّ ﷺ قال: «**تحت كلّ شعرة جنابة، فاغسلوا الشّعر وأنقوا البّشّر**»(٣). قال أبي: هذا حديث منكر، والحارث ضعيف الحديث"(٤).

---

(١) رأيت الاقتصار على هذه الأمثلة دون غيرها طلبا للاختصار، وقد تحقق من خلالها المراد، وهو توسع الإمام البخاري كغيره من الأئمة النقاد في إطلاق المنكر على رواية الثقة وغيره، سواء وجدت المخالفة، أم لا. وينظر أمثلة أخرى: التاريخ الكبير: (٨٦/٢)، (٩١/٣)، (٦/٤)، (٣٠٦/٤)، (٨٤/٥)، (٢٤٥/٦)، (٤٠٢/٦)، (١١٤/٧)، (١١٠/٨)، (١٢٩/٨).

(٢) وقد أنكر الإمام أحمد والبخاري وغيرهما من الأئمة أحاديث المجاهيل، يمكن مراجعتها في مصادرها متقدمة الذكر. ينظر على سبيل المثال: منتخب العلل للخلال: (ص/٤٤) رقم: [٥]، والعلل ومعرفة الرجال: (٤٦٣/٣)، والتاريخ الكبير: (٨٦/٢)، و(٩١/٣)، و(٢٤٥/٦)، و(١١٤/٧).

(٣) أخرجه أبو داود السنن، كتاب الطهارة، باب: في الغسل من الجنابة، برقم: [٢٤٨]، والترمذي في سننه، أبواب الطهارة، باب: ما جاء أنّ تحت كل شعرة جنابة، برقم: [١٠٦]، وأبو نعيم في الحلية: (٣٨٨/٢)، وغيرهم. وقال أبو داود رحمه الله: "الحارث بن وجيه حديثه منكر، وهو ضعيف". وهذا مثال أيضا على إطلاق أبي داود المنكر على رواية الضعيف، وسيأتي بيان ذلك عند ذكر مفهوم المنكر عنده.

(٤) العلل: (٤٧٥/١-٤٧٦) مسألة رقم: [٥٣].

فهذا الحديث تفرّد بروايته عن مالك بن دينار الحارثُ بنُ وجيه، وهو أبو محمّد البصري، مجمع على ضعفه، وقال فيه أبو حاتم الرازي: "ضعيف الحديث، في حديثه بعض المناكير"(١)، و"كان قليل الحديث، ولكنّه يتفرد بالمناكير عن المشاهير في قلّة روايته"(٢).

قال الإمام الترمذي رحمه الله: "حديث الحارث بن وجيه حديث غريب، لا نعرفه إلاّ من حديثه، وهو شيخ ليس بذاك... وقد تفرّد بهذا الحديث عن مالك بن دينار"(٣).

وقد أنكر الإمام أبو حاتم الرازي هذا الحديث لتفرد الحارث به، ومخالفته لغيره، يقول الإمام الدارقطني رحمه الله: "يرويه الحارث بن وجيه، عن مالك بن دينار، عن محمّد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ. وغيره يرويه عن مالك بن دينار، عن الحسن مرسلا. ورواه أبان العطار، عن قتادة، عن الحسن، عن أبي هريرة، ولا يصحّ مسندا، والحارث بن وجيه من أهل البصرة ضعيف"(٤).

المثال الثاني:

قال ابن أبي حاتم رحمه لله: "سألتُ أبي عن حديث رواه هشام بن عمّار، عن البَخْتَري بن عبيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ قال: «**إذا توضأتم، فأشربوا أعينَكم من الماء، ولا**

---

(١) الجرح والتعديل: (٩٢/٣). وقال يحيى بن معين: "ليس حديثه بشيء" وقال: "ليس بشيء"، وقال البخاري: "فيه بعض المناكير". ينظر: تاريخ الدوري: (٨٦/٤) ترجمة رقم: [٣٢٦٧]، وسؤالات ابن الجنيد: (ص/٤٧٦) ترجمة رقم: [٨٣١]، والتاريخ الكبير: (٢٨٤/٢).

(٢) من كلام الإمام ابن حبان. ينظر كتاب المجروحين: (٢٢٤/١).

(٣) ينظر السنن كما في تخريج الحديث المتقدم.

(٤) العلل: (١٠٣/٨-١٠٤). وربما أطلق أبو حاتم النكارة على حديث الراوي الضعيف دون أن ينصّ على ضعفه، ومن ذلك قول ابن أبي حاتم رحمه الله: "سألتُ أبي عن حديث رواه عبدالحميد الحِمَّاني، عن أبي بكر الهُذَلي، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن ابن عبّاس، قال: كان رسول الله ﷺ إذا حضر شهرُ رمضان أطلق كلّ أسير، وأعطى كلّ سائل. قال أبي: هذا حديث منكر". العلل: (٢٠/٣-٢١) مسألة رقم: [٦٦١]. هذا الحديث تفرد به أبو بكر الهذلي، وهو سُلمى بن عبدالله، قال عنه أبو حاتم: "ليس بقوي، ليّن الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به"، وكذبه غندر، قال عنه البخاري: "ليس بالحافظ"، وقال يحيى بن معين: "ليس بشيء". ينظر: التاريخ الكبير: (١٩٨/٤)، والجرح والتعديل: (٣١٣/٤)، والكامل لابن عدي: (٣٢١/٣)، وكتاب المجروحين: (٣٥٩/١). وهذه عادة الأئمة النقاد، ينكرون الحديث ولا ينصون على تضعيف الراوي.

تَنْفُضُوا أيديَكم من الماء؛ فإنّها مراوح الشيطان»[١]. فقال أبي: هذا حديث منكر، والبختري ضعيف الحديث، وأبوه مجهول"[٢].

وقال عند ترجمة البختري بن عبيد: "سألتُ عنه أبي، فقال: هو ضعيف الحديث ذاهب"[٣].

فهذا الحديث تفرّد به البختري بن عبيد، عن أبيه عبيد بن سلمان الشامي، ولا يعرف إلاّ من هذا الوجه، وحالهما لا تحتمل هذا التفرد؛ فإنّ البختري مجمع على ضعفه[٤]، وأبوه من المجاهيل، وقد "روى عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ قدر عشرين حديثا، عامتها مناكير"[٥].

قال الإمام ابن حبان رحمه الله: "يروي عن أبيه، عن أبي هريرة نسخة فيها الأعاجيب، لا يحلّ الاحتجاج به إذا انفرد، لمخالفته الأثبات في الروايات، مع عدم تقدّم عدالته"[٦].

فهذا مثال على ما أنكره أبو حاتم الرازي من حديث الضعيف والمجهول معا، وليس فيه مخالفة لغيرهما.

المثال الثالث:

قال ابن أبي حاتم: "سمعتُ أبي وذكر الحديث الذي رواه سليمان بن شُرَحْبيل، عن الحَكَم بن يعلى بن عطاء، عن محمّد بن طلحة بن مُصَرِّف، عن أبيه، عن أبي معمر – يعني عبدالله بن سَخْبَرةَ – عن أبي بكر الصدِّيق، عن رسول الله ﷺ، قال: «**من بنى مسجدا ولو كَمَفْحَصِ**

---

(١) أخرجه ابن حبان في كتاب المجروحين: (٢٠٣/١، وابن عدي في الكامل: (٥٧/٢)، وابن الجوزي في العلل المتناهية: (٣٤٨/١).

(٢) العلل: (٥٠٥/١-٥٠٦) مسألة رقم: [٧٣].

(٣) الجرح والتعديل: (٤٢٧/٢).

(٤) ينظر: المصدر نفسه: (٤٢٧/٢)، وسنن الدارقطني: (١٨٠/١) حيث قال رحمه الله: "البختري بن عبيد ضعيف، وأبوه مجهول"، وتهذيب الكمال: (٢٤/٤).

(٥) من كلام ابن عدي، ينظر الكامل: (٥٧/٢).

(٦) كتاب المجروحين: (٢٠٢/١-٢٠٣).

قَطَاةٍ، بنيتُ له بيتا في الجنّة»(١). فسمعتُ أبي يقول: هذا حديث منكر، والحكم بن يعلى متروك الحديث، ضعيف الحديث"(٢).

هذا الحديث تفرد بروايته من هذا الوجه الحَكَم بن يعلى بن عطاء، وَمحمّد بن عبدالرحمن بن طلحة القرشي(٣)، وهما غاية في الضعف من جانب، وقد خالفا غيرهما من جانب آخر، ولذلك أنكره أبو حاتم الرازي رحمه الله.

فأمّا الحكم بن يعلى، فهو أبو محمّد المحاربي الكوفي نزيل دمشق، ويعرف بالدَّغْشي، قال عنه أبو حاتم الرازي أيضا: "منكر الحديث"، وقال أبو زرعة الرازي: "ضعيف الحديث، منكر الحديث"(٤).

وقد بالغ الأئمة في جرح هذا الرجل، حتى قال الإمام ابن حبان رحمه الله: "يروي عن العراقيين والشاميين المناكير الكثيرة، التي يسبق إلى القلب أنّه المعتمد لها، لا يحتجّ بخبره"(٥).

وأمّا محمّد بن عبدالرحمن بن طلحة، فهو أبو عبدالله أو أبو القاسم العبدي القرشي، قال عنه ابن عدي: "يسرق الحديث، ضعيف"(٦)، وقال الدارقطني: "متروك"(٧).

---

(١) أخرجه من هذا الوجه العقيلي في الضعفاء الكبير: (٢٨٠/١) ترجمة رقم: [٣١٧]، وابن عدي في الكامل: (١٩٢/٦)، وأبو نعيم في الحلية: (٢٤/٥)، ورواه ابن عساكر في تاريخ دمشق: (٩٠/١٥) بلفظ: «**بُنِيَ له بيتٌ في الجنة**». وهذه الرواية التي أوردها ابن أبي حاتم تقتضي أن يكون في الكلام تقدير، وهو: "عن رسول الله ﷺ، قال: قال الله تعالى"، والظاهر أنّ هذا خطأ، فلا وجود لهذا اللفظ في دواوين السنة. ينظر تعليق فريق التحقيق على علل ابن أبي حاتم: (٣٠٨/٢) هامش: [٢].

(٢) العلل: (٣٠٧/٢-٣٠٨).

(٣) أخرج روايته ابن عدي في الكامل: (١٩٢/٦). وقد أشار رحمه الله أنّ الحديث حديث الحكم بن يعلى وبه يُعرف، وقد سرقه منه محمّد بن عبدالرحمن بن طلحة القرشي، وهذا ما ذكره أبو نعيم الأصفهاني، قال رحمه الله: "غريب من حديث طلحة، تفرد به الحكم". الحلية: (٢٤/٥).

(٤) الجرح والتعديل: (١٣٠/٣-١٣١).

(٥) كتاب المجروحين: (٢٥١/١). وقال سليمان بن عبدالرحمن: "عنده عجائب". ينظر الكامل: (٢١٠/٢). ويراجع: التاريخ الكبير: (٣٤٢/٢)، والتاريخ الأوسط: (٢٣٠/٢)، وميزان الاعتدال: (٥٨٣/١).

(٦) الكامل: (١٩٢/٦).

(٧) سؤالات البرقاني: (ص/٦٠) ترجمة رقم: [٤٤٤]. وأمّا أبو حاتم فسكت عنه تبعا للبخاري، وقد وثّقه ابن حبان. ينظر: التاريخ الكبير: (١٥٥/١)، والجرح والتعديل: (٣٢٣/٧)، والثقات: (٤٢٢/٧)، وتهذيب الكمال: (٦١١/٢٥).

وأمّا المخالفة التي حصلت من الحكم بن يعلى ومن أجلها أنكر أبو حاتم الحديث، هي رفع الحديث وقد أوقفه غيره، يقول الإمام الدارقطني رحمه الله: "رواه الحكم بن يعلى بن عطاء المحاربي، ومحمّد بن عبدالرحمن بن طلحة القرشي، عن محمّد بن طلحة، عن أبيه، عن أبي معمر، عن أبي بكر، عن النّبيّ ﷺ. ورواه غيرهما عن محمّد بن طلحة بن مصرف موقوفا غير مرفوع، وهو أشبه بالصواب"(١).

فيكون هذا الحديث مثالا لما أنكره الإمام أبو حاتم الرازي من رواية المتروك خالف فيه غيره.

المثال الرابع:

قال ابن أبي حاتم رحمه الله: "سألتُ أبي عن حديثٍ رواه زيد بن أبي الزّرقاء، عن سفيان الثوري، عن أبي مسكين، عن هُزَيْل بن شُرَحْبيل، عن عبدالله بن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لَيَنْهَكَنَّ أحدُكم أصابعَه قبل أن تَنْهَكُه النار**»؟ فسمعتُ أبي يقول: رفعُه منكر"(٢).

هذا الحديث أنكر أبو حاتم رحمه الله رفعه، وقد أخطأ فيه زيد بن أبي الزرقاء، وهو أبو محمّد التغلبي الموصلي، وثقه أبو حاتم الرازي وغير واحد من الأئمة، فخالف من هو أثبت منه في سفيان الثوري(٣).

قال الإمام الدارقطني رحمه لله: "يرويه أبو مسكين الأودي – واسمه الحر –، عن هزيل، عن عبدالله، واختلف عنه، فرفعه زيد بن أبي الزرقاء، عن الثوري إلى النّبيّ ﷺ. وتابعه أبو عوانة من رواية شيبان بن فروخ عنه فرفعه أيضا. ورواه أصحاب الثوري وأبي عوانة عنهما موقوفا، وكذلك رواه زائدة وزهير وأبو الأحوص، عن أبي مسكين موقوفا، وهو الصواب"(٤).

---

(١) العلل: (١/٢٦٣-٢٦٤).

(٢) العلل: (٢/٢٢) مسألة رقم: [١٨٦].

(٣) ينظر الجرح والتعديل: (٣/٥٧٥) [وقد سماه زيد بن يزيد أيضا، وقال البخاري: "زيد بن بريد أو ابن يزيد". التاريخ الكبير: (٣/٣٨٨)]، وقد وثقه يحيى بن معين في تاريخه برواية الدوري: (٤/٤٦٠)، وقال مرة: "ليس به بأس" كما في سؤالات ابن الجنيد: (ص/٤٦٢)، وذكره ابن حبان في الثقات: (٨/٢٥٠) وقال: "يُغرب"، ووثقه الخليلي في الإرشاد: (٢/٦١٧)، ويراجع السير: (٩/٣١٦)، وتهذيب الكمال: (١٠/٧٠).

(٤) المصدر السابق: (٥/٢٨٢).

وقال الإمام ابن عبدالهادي رحمه الله: "والظاهر أنّه وَهِمَ في رفع هذا الحديث؛ فإنّ عبدالرزّاق قد خالفه، وهو أثبت منه. وقد رواه ابن أبي شيبة، عن أبي الأحوص، عن أبي مسكين موقوفا أيضا"(١).

فهذا مثال لما أنكره أبو حاتم الرازي رحمه الله من رواية الثقة، مع مخالفة غيره ممّن هو أوثق منه(٢).

سابعا: مفهوم المنكر عند الإمام أبي داود السجستاني رحمه الله:

أنكر الإمام أبو داود رحمه الله مجموعة من الروايات في سننه، وسأعرض نماذج من ذلك، للدلالة على إطلاقه المنكر على رواية الثقة ومن دونه، وهي كالآتي:

المثال الأوّل:

قال رحمه الله: "حدّثنا نصر بن علي، عن أبي علي الحنفي، عن همّام، عن ابن جريج، عن الزهري، عن أنس، قال: **كان النّبيّ ﷺ إذا دخل الخلاء وضع خاتمه**... هذا حديث منكر، وإنّما يُعرف عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن أنس: أنّ **النّبيّ ﷺ اتّخذ خاتما من وَرِق، ثمّ ألقاه**. والوهم فيه من همّام، و لم يروه إلاّ همّام"(٣).

فهذا الحديث أنكره الإمام أبو داود، لأنّه غير معروف من هذا الوجه، فقد تفرّد به همّام بن يحيى العَوْذي البصري عن ابن جريج(٤). قال الإمام النسائي رحمه الله: "وهذا الحديث غير محفوظ"(١).

---

(١) شرح علل ابن أبي حاتم: (ص/٢٥٦). وقد ذكر رحمه الله أنّ هذا الحديث لم يخرجه أحد من أصحاب السنن. وينظر مصنف عبدالرزّاق: (٢٢/١) حديث رقم: [٦٨]، ومصنف ابن أبي شيبة: (١٩/١) حديث رقم: [٨٦].

(٢) ينظر منهج الإمام أحمد للدكتور أبي بكر كافي، فقد ذكر وفقه الله مجموعة من روايات الثقات الذين أنكر أبو حاتم رواياتهم، و لم يخالفوا غيرهم. (ص/٣١٥-٣١٧).

(٣) السنن: كتاب الطهارة، باب: الخاتم يكون فيه ذكر الله تعالى يُدخل به الخلاء، حديث رقم: [١٩]. وقال أيضا: "هذا حديث منكر، لم يجيء به إلاّ همّام، وَهم فيه همّام". سؤالات أبي عبيد الآجرّي: (٨٩/٢) فقرة رقم: [١٢٢٠].

(٤) يرى الحافظ ابن القيّم رحمه الله أنّ همّام بن يحيى تفرد بالحديث على هذا الوجه، مع مخالفة غيره، فقد قسّم التفرد إلى نوعين: نوع من دون مخالفة ومثّل له، ثمّ قال رحمه الله: "وتفرد خولف فيه المتفرد، كتفرد همّام بهذا المتن على هذا الإسناد، فإنّ الناس خالفوه فيه، وقالوا: إنّ النّبيّ ﷺ اتّخذ خاتما من وَرِق... الحديث. فهذا هو المعروف عن ابن ⇦

وعليه، فهذا مثال للحديث المنكر عند الإمام أبي داود رحمه الله تفرد به همّام بن يحيى، وهو أحد الثقات المشهورين(٢)، وكان كتابه أصح من حفظه، ولعلّ هذا الحديث وهم فيه لأنّه من حفظه(٣).

المثال الثاني:

قال أبو داود رحمه الله: "حدّثنا أحمد بن عبيدالله الغُدَاني، حدّثنا الوليد بن مسلم، حدّثنا سعيد بن عبدالعزيز، عن سليمان بن موسى، عن نافع، قال: سمع ابن عمر مزمارا، قال: فوضع إصبعيه على أذنيه، ونأى عن الطريق، وقال لي: يا نافع! هل تسمع شيئا؟ قال: فقلت: لا. قال:

جريج، عن الزهري". حاشيته على أبي داود مع هامش عون المعبود للعلاّمة أبي الطيّب محمّد شمس الحق العظيم آبادي: (٣٩/١). والظاهر أنّ همّام خالف غيره كما قال ابن القيّم خلافا لفضيلة الدكتور أبي بكر كافي وفقه الله، فقد مثل بهذا الحديث على ما أنكره أبو داود على الثقة و لم يخالف؛ فإنّ أبا داود أنكر الحديث لتفرد همام ابن يحيى من جهة، ولخطئه ووهمه فيه من جهة أخرى، والله أعلم. وينظر مثالا آخر عند أبي داود خالف فيه الثقة غيره مع المخالفة: سنن أبي داود كتاب الصلاة، باب: من لم يَرَ الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم، حديث رقم: [٧٨٥].

(١) السنن الكبرى، حديث رقم: [٩٤٧٠]. وقال الإمام البيهقي رحمه الله: "وهذا هو المشهور – يعني حديث أنس ابن مالك ﷺ في اتخاذ النّبيّ ﷺ خاتم من ورق، ثمّ ألقاه – عن ابن جريج دون حديث همام". ثم روى بسنده إلى أبي المتوكل البصري، عن ابن جريج، عن الزهري، عن أنس: أنّ رسول الله لبس خاتما نقشه (محمّد رسول الله) فكان إذا دخل الخلاء وضعه. ثمّ قال رحمه الله: "وهذا شاهد ضعيف". السنن الكبرى: كتاب الطهارة، باب: وضع الخاتم عند دخول الخلاء: (٩٥/١). وقد ذكر الدارقطني رحمه الله أنّ الصحيح المحفوظ عن ابن جريج: ما رواه عن زياد ابن سعد، عن الزهري، عن أنس ﷺ: أنّه رأى في يدّ النّبيّ ﷺ خاتما من ذهب، فاضطرب الناس الخواتيم، فرمى به النّبيّ ﷺ، وقال: «لا ألبسه أبدا». ينظر علل الدارقطني: (١٧٦/١٢).

وقد صوّب الحافظ ابن حجر قول النسائي، وقدّمه على قول أبي داود، استنادا على ما تقرر عنده أن المنكر ما تفرد به الضعيف، وهمام بن يحيى من رجال الصحيح كما ذكر، فلابد أن يكون الحديث شاذا على ما ذكر أيضا، وقد اصطلح الحافظ وغيره من المتأخرين على وصف الشاذ بأنّه غير محفوظ. ولا شكّ أنّ هذا تضييق لما وسعه الأئمة، فإنّهم يصفون المنكر بأنّه غير محفوظ، ويصفونه أيضا بأنّه غير معروف. ينظر النكت: (٦٧٧/٢).

(٢) قال أبو داود: "سمعتُ أحمد بن حنبل، قال: همّام عندي أحفظ من أيّوب أبي العلاء". سؤالات الآجري: (٣٦٣/١) فقرة رقم: [٦٥٥]. وينظر: التاريخ الكبير: (٢٣٧/٨)، والجرح والتعديل: (١٠٧/٩)، ومعرفة الثقات للعجلي: (٣٣٤/٢)،والثقات لابن حبان: (٥٨٦/٧)، والسير: (٢٩٦/٧)، وتهذيب الكمال: (٣٠٢/٣٠).

(٣) قال أبو حاتم الرازي رحمه الله: "ثقة صدوق، في حفظه شيء". الجرح والتعديل: (١٠٩/٩)، وينظر: شرح علل الترمذي: (٥٨٨/٢-٥٨٩).

فرفع إصبعيه من أذنيه، وقال: كنتُ مع النّبيّ ﷺ، فسمع مثل هذا، فصنع مثل هذا. قال أبو علي اللؤلؤيُّ: سمعتُ أبا داود يقول: هذا حديث منكر"(١).

هذا الحديث أنكره الإمام أبو داود رحمه الله، وقد تفرد بروايته سعيد بن عبدالعزيز التنّوخي الدمشقي، - وكان "لأهل الشام كمالك بن أنس في التقدّم، والفضل، والفقه، والأمانة"(٢)، وثقه الأئمة، وقدّمه بعضهم على الأوزاعي الإمام(٣) — عن سليمان بن موسى، وهو الأشدق أو ابن الأشدق الدمشقي أبو أيّوب، أثنى عليه ابن جريج وعطاء بن أبي رباح وأحمد، ووثقه ابن سعد، ويحيى بن معين في الزهري، ولم يرضه البخاري والنسائي، ولذلك قال أبو حاتم الرازي: "محله الصدق، وفي حديثه بعض الاضطراب"(٤).

قال الإمام ابن عدي رحمه الله: "هذا الحديث يُعرف بسليمان بن موسى، عن نافع، وعن سليمان سعيد بن عبدالعزيز... وهو فقيه راوٍ، حدّث عنه الثقات من الناس، وهو أحد علماء أهل الشام، وقد روى أحاديث يتفرد بها لا يرويها غيره، وهو عندي ثبت صدوق"(٥).

فالظاهر أنّ الإمام أبا داود أنكر هذا الحديث لتفرد سليمان بن موسى بروايته، ولا يوجد عند غيره، فيكون بذلك هذا الحديث مثالا على ما أنكره من رواية الثقة أو الصدوق ولم يخالف.

---

(١) السنن، كتاب الأدب، باب: كراهية الغناء والزَّمْرِ، حديث رقم: [٤٩٢٤]. وقد روي عن سعيد بن عبدالعزيز، عن نافع، عن ابن عمر، وهذا خطأ. ينظر علل الدارقطني: (٩٨/١٣).

(٢) من كلام الحاكم النيسابوري. سؤالات السجزي: (ص/٢٠٨) ترجمة رقم: [٢٦٦].

(٣) منهم أبو مُسْهِر. ينظر: طبقات ابن سعد: (٤٧٢/٩)، العلل ومعرفة الرجال: (٥٣/٣)، والتاريخ الكبير: (٤٩٧/٣)، تاريخ الدوري: (٢٠٣/٢)، ومعرفة الثقات: (٤٠٣/١)، والجرح والتعديل: (٤٢/٤)، وثقات ابن حبان: (٣٦٩/٦)، والسير: (٣٢/٨)، وتهذيب الكمال: (٥٣٩/١٠). وقد اختلط رحمه الله في آخر عمره. ينظر الكواكب النيّرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات لأبي البركات ابن الكيّال: (ص/٢١٣).

(٤) الجرح والتعديل: (١٤٢/٤). وينظر: الطبقات الكبرى: (٤٦٠/٩)، والعلل ومعرفة الرجال: (٥٦٤/٢)، (١٩٥/٣)، وتاريخ ابن معين برواية الدارمي: (ص/٤٦-١١٧)، والتاريخ الكبير: (٣٨/٤)، والتاريخ الأوسط: (٣٤٠/١)، والضعفاء والمتروكون للنسائي: (ص/١٢٠) ترجمة رقم: [٢٦٧]، ويراجع: كتاب من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث للذهبي: (ص/٢٤٦)، وتهذيب الكمال: (٩٢/١٢).

(٥) الكامل: (٢٦٩/٣).

المثال الثالث:

قال رحمه الله: "حدّثنا العباس بن عبدالعظيم، حدّثنا عبدالرحمن بن هانئ أبو نعيم النخعي، أخبرنا شريك، عن إبراهيم بن مهاجر، عن زياد بن حُدَيْر، قال: قال عليٌّ: لئن بقيت لنصارى بني تغلب، لأقتلنَّ المقاتلة، ولأسبِيَنَّ الذريّةَ، فإنّي كتبتُ الكتاب بينهم وبين النّبيّ ﷺ: **على أن لا يُنَصِّروا أبناءهم**. قال أبو داود: هذا حديث منكر، بلغني عن أحمد أنّه كان ينكر هذا الحديث إنكارا شديدا. قال أبو علي: و لم يقرأه أبو داود في العرضة الثانية"(١).

وفي نسخة قال أبو داود رحمه الله بعد ما نقل إنكار أحمد للحديث: "وهو عند بعض الناس شبْه المتروك، وأنكروا هذا على عبدالرحمن بن هانئ"(٢).

هذا الحديث أنكره الإمام أبو داود على عبدالرحمن بن هانئ النخعي، وقد تفرد به، وعبدالرحمن هذا وثّقه العجلي(٣)، وذكره ابن حبان في الثقات(٤)، وقال أبو حاتم الرازي: "لا بأس به يكتب حديثه"(٥)، وسكت عنه البخاري(٦).

وفي المقابل ضعفه جمع من الأئمة كأحمد ويحيى بن معين والنسائي، وكذّبه يحيى في رواية، وترك الدارقطني حديثه(٧)، وقال ابن عدي: "عامة ما يرويه لا يتابعه عليه الثقات"(٨).

---

(١) السنن: كتاب الخراج، باب: في أخذ الجزية، حديث رقم: [٣٠٤٠].

(٢) حديث رقم: [٣٠٤٢]. طبعة دار الكتاب العربي بيروت، ويراجع سنن أبي داود بأحكام الألباني: (ص/٥٤٥).

(٣) معرفة الثقات: (٢/٩٠) ترجمة رقم: [١٠٨٤].

(٤) (٨/٣٧٧). وقال رحمه الله: "ربّما أخطأ، في القلب [منه] لروايته عن الثوري، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النّبيّ ﷺ: «من قتل ضِفدعا، فعليه شاة مُحرما كان أو حلالا»". قوله: [منه] ليست من كتاب الثقات، وإنما نقلها عنه المزي في تهذيب الكمال: (١٧/٤٦٦)، ومعنى كلام ابن حبان يقتضيها.

(٥) الجرح والتعديل: (٥/٢٩٨).

(٦) ينظر التاريخ الكبير: (٥/٣٦٢). وقد ذكر محقق تهذيب الكمال أنّ البخاري قال فيه: "فيه نظر، وهو صدوق في الأصل". و لم أقف على هذا الكلام.

(٧) ينظر العلل ومعرفة الرجال: (٣/٣٨٦)، وسؤالات ابن الجنيد: (ص/٤٠٥-٤٨٣)، وعلل الدارقطني: (١٤/٢٢٤)، والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي: (٢/١٠١)، والمغني في الضعفاء: (٢/٣٨٨)، وتهذيب الكمال: (١٧/٤٦٧).

(٨) الكامل: (٤/٣١٥).

والذي يعنينا هو موقف أبي داود من عبدالرحمن بن هانئ، فقد نقل الحافظ المزّي أنّه ممّن ضعفه[١]، فيكون هذا الحديث مثالا على ما أنكره الإمام أبو داود من رواية الراوي الضعيف، ولا شكّ أن حاله عنده لا تحتمل مثل هذا التفرد.

المثال الرابع:

قال أبو داود رحمه الله: "حدّثنا محمّد بن عبدالعزيز بن أبي رِزْمة، أخبرنا الفضل بن موسى، عن حسين بن واقد، عن أيّوب، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «**وَددْتُ أنّ عندي خبزةً بيضاء من بُرّة سمراءَ، مُلبَّقةً بسمن ولبن**». فقام رجل من القوم، فاتّخذه فجاء به، فقال: «**في شيء كان هذا**»؟ قال: في عُكَّة ضب. قال: «**ارفعه**»... هذا حديث منكر... وأيّوب ليس هو السختياني"[٢].

هذا الحديث أنكره الإمام أبو داود، والظاهر أنّه أنكره لتفرد أيوب الراوي عن نافع به، وهو أيوب بن خُوطٍ أبو أُميَّة البصري، ويقال له الحَبَطي، قال عنه أبو داود: "ليس بشيء"[٣]، وقد أجمع الأئمة على ترك حديثه؛ لكونه كثير الوهم والغلط[٤].

قال ابن أبي حاتم الرازي رحمه الله: "سألتُ أبي عن حديث رواه حسين بن واقد، عن أيّوب، عن نافع، عن ابن عمر: أنّ النّبيّ ﷺ قال: «**لوَددْتُ أنّ عندي خبزةً بيضاء من بُرّة سمراءَ، مُلبَّقةً بسمن ولبن**...» الحديث؟ قال أبي: هذا حديث باطل، ولا يشبه أن يكون من حديث أيّوب السَّختياني، ويشبه أن يكون من حديث أيّوب بن خوط... قلت: فأيّوب بن خوط روى عن نافع؟ قال: نعم! وهو متروك الحديث"[٥].

---

(١) ينظر تهذيب الكمال: (١٧/٤٦٧).

(٢) السنن: كتاب الأطعمة، باب: في الجمع بين لونين من الطعام، حديث رقم: [٣٨١٨].

(٣) سؤالات أبي عبيد الآجرّي: (١/٣٥٨) ترجمة رقم: [٦٣٢].

(٤) ينظر: التاريخ الكبير: (١/٤١٤)، والأوسط: (٢/٢٤٢)، الضعفاء الصغير: (ص/٢٢) للبخاري، وتاريخ الدوري: (٤/١٤٤)، وأحوال الرجال للجوزجاني: (ص/١٦٣)، والجرح والتعديل: (٢/٢٤٦)، والضعفاء والمتروكون للنسائي: (ص/٤٦)، وكتاب المجروحين: (١/١٦٦)، والكامل: (١/٣٤٨).

(٥) العلل: (٤/٤١٧-٤١٨) مسألة رقم: [١٥٣١]. وقال في الجرح والتعديل: "سألتُ أبي عن أيوب بن خوط، فقال: ضعيف الحديث، واهي متروك، تركه ابن المبارك، لا يكتب حديثه". (٢/٢٤٦).

وعليه، فإنّ هذا الحديث مثال على ما أنكرة الإمام أبو داود من رواية المتروك، تفرد بـــه و لم يخالف غيره[١].

فهذه بعض الأمثلة من الأحاديث أنكرها الإمام أبو داود، فكان منها ما رواها الثقة خـــالف غيره، ومنها ما تفرد بروايتها الثقة و لم يخالف فيها، ومنها ما رواها الضعيف والمتروك، وفي هذا دليل على أنّ أبا داود – كغيره من الأئمة – يتوسع في إطلاق المنكر على رواية الضعيف والثقة، سواء وجدت المخالفة أم لا.

وفي هذه الأمثلة التي أوردها عمّن تقدّم من الأئمة النقاد كفاية للدلالة علـــى منـــهجهم في إطلاق المنكر، وأنّه مبني على التوسع في مدلول هذا اللفظ، بحيث يشمل روايـــات الـــضعفاء بالدرجة الأولى، وبعض الروايات التي أخطأ فيها بعض الثقات ومن وصفوا بالصدق، وســـواء حدثت مخالفة أم لا[٢].

المطلب الثاني: مفهوم المنكر عند بعض الأئمة المعاصرين للخليلي.

ممّا سبق تبيّن أن الخليلي رحمه الله سلك مسلك الأئمة النقاد، من حيث التوسع في إطـــلاق المنكر على رواية الضعيف والثقة، خالف أم لم يخالف، وهذا يدل أنّ المنكر عندهم هو الخطـــأ والوهم يأتي من قِبَل راوي الحديث.

وقبل أن ننتقل إلى بيان مفهوم المنكر عند الحفاظ المتأخرين، يحسن بنا أن نعرج على مفهومه عند بعض الأئمة الذين عاصرهم الحافظ الخليلي، وقد اخترت من بينهم أئمة ثلاثـــة بـــرزوا في مجال النقد، وهم: الإمام الدارقطني، والحاكم النيسابوري، والإمام ابن عبدالبر.

---

(١) وقد عدّ بعض أهل العلم هذا الحديث من منكرات حسين بن واقد، منهم: الإمام أحمد، والعقيلي، وابن حبان، وابن رجب، والذهبي. ينظر: الضعفاء الكبير: (٢٧٠/١)، والثقات لاين حبان: (٢١٠/٦)، وشرح علل الترمـــذي: (٦٩٢/٢)، والسير: (١٠٤/٧). وحسين بن واقد ثقة له أوهام، وعلى هذا الاعتبار يكون حديثه هذا مثالا آخر على ما أنكر على الثقة لم يخالف غيره، والله أعلم.

(٢) ينظر مفهوم المنكر عند مسلم، والترمذي، والبرديجي، والنسائي منهجَ الإمام أحمد في التعليل للدكتور أبي بكـــر كافي: (ص/٣٠٨-٣٢٠). فلم يختلف على مفهوم المنكر عند من تقدم ذكرهم من الأئمة رحمهم الله.

أوّلا: مفهوم المنكر عند الإمام الدارقطني رحمه الله:

وقفت على جملة من الأحاديث أنكرها الإمام الدارقطني، ومنها الآتي:

المثال الأوّل:

قال رحمه الله: "حدّثنا جعفر بن محمّد بن نُصير ومحمّد بن أحمد بن الحسن، قالا: حدّثنا محمود بن محمّد المروزي، حدّثنا سهل بن العباس الترمذي، حدّثنا إسماعيل بن عُلَيَّة، عن أيّوب، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «**من صلّى خلف الإمام، فقراءة الإمام له قراءة**». هذا حديث منكر، وسهل بن العباس متروك"(١).

وقد بيّن في كتاب العلل وجه إنكار هذا الحديث، فقال رحمه الله: "يرويه الحسن بن صالح، عن جابر الجعفي، عن أبي الزبير، عن جابر. وعن ليث، عن أبي الزبير، عن جابر مرفوعا، ولا يصحّ رفعه.

وحدّث به شيخ، يعرف بسهل بن العباس الترمذي – وكان ضعيفا –، عن ابن عليّة، عن أيّوب، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النّبيّ ﷺ ووهم فيه، وإنّما رواه ابن عليّة، عن أيّوب، عن نافع، عن ابن عمر قوله. وكذلك رواه أحمد بن حنبل وغيره عن ابن عليّة، وحديث سهل بن العباس، عن ابن عليّة لا أصل له"(٢).

فهذا الحديث أنكره الإمام الدارقطني لتفرد سهل بن العباس به، وهو ضعيف متروك عنده، وقد خالف غيره من الثقات فرفعه، والصحيح موقوف، فيكون بهذا مثالا على ما أنكره من رواية المتروك، وقد خالف غيره.

المثال الثاني:

قال رحمه الله: "حدّثنا الحسين بن إسماعيل، حدّثنا علي بن شعيب (ح) وحدّثنا عثمان بن جعفر اللبّان، حدّثنا محمّد بن إسماعيل الأَحْمَسي، قالا: حدّثنا عمر بن شَبيب المُسْلِيُّ، حدّثنا عبدالله بن عيسى بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن عطية العوفي، عن عبدالله بن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ:

(١) السنن: كتاب الصلاة، باب: ذكر نيابة الإمام عن قراءة المأمومين، حديث رقم: [١٥٠١]

(٢) العلل: (١٣/٣٤١-٣٤٢).

«**طلاقُ الأَمَةِ اثنتان، وعِدّتها حيضتان**»... تفرد به عمر بن شَبيب مرفوعا، وكان ضعيفا، والصحيح عن ابن عمر: ما رواه سالم ونافع من قوله... حدّثنا أبو بكر، حدّثنا أبو الأزهر، حدّثنا عبدالله بن نمير، حدّثنا عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر في الأَمَةِ تكون تحت الحرّ، تَبين بطلقتين، وتعتدُّ حيضتين، وإذا كانت الحرّة تحت العبد، بانت بطلقتين، وتعتدُّ ثلاثَ حِيَض.

وكذلك رواه الليث بن سعد، وابن جريج، وغيرهما، عن نافع، عن ابن عمر موقوفا، وهذا هو الصواب، وحديث عبدالله بن عيسى، عن عطية، عن ابن عمر، عن النّبيّ ﷺ منكرٌ غير ثابت من وجهين: أحدهما: أنّ عطية ضعيف، وسالم ونافع أثبت منه وأصحّ رواية، والوجه الثاني: أنّ عمر بن شبيب ضعيف، لا يحتجّ بروايته، والله أعلم"(١).

فهذا الحديث أنكره الإمام الدارقطني أيضا لتفرد الراوي الضعيف برفعه، وقد خالف في ذلك الأثبات الذين رووه موقوفا.

المثال الثالث:

سئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن حديث أم كلثوم بنت عقبة – والدة حميد بن عبدالرحمن ابن عوف –، عن النّبيّ ﷺ: «**ليس بكاذب من أصلح بين الناس فقال خيرا، أو نمى خيرا**»(٢). فقال: "يرويه الزهري، واختلف عنه: فرواه أيّوب، ومعمر، ومالك، وعبيدالله بن أبي زياد، وعبدالرحمن بن إسحاق، وسفيان بن حسين، وابن عيينة، وعبدالرحمن بن يزيد بن أبي حبيب، عن الزهري... وروى هذا الحديث عبدالوهاب بن أبي بكر، عن الزهري، عن حميد، عن أمّه: أنّها سمعتْ النّبيّ ﷺ لا يرخص في شيء من الكذب، إلاّ في ثلاث كان النّبيّ ﷺ لا يعدّ كذبا. وذكر الثلاثة. وهذا منكر، ولم يأت بالحديث المحفوظ الذي عند الناس"(٣).

---

(١) السنن: (٥/٦٨-٦٩-٧٠)، كتاب الطلاق وغيره، حديث رقم: [٣٣٩٤] و[٤٠٠٠].

(٢) أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار: (٧/٣٥٨-٣٥٩) حديث رقم: [٢٩١٦-٢٩١٧]، والطبراني في الكبير: (٢٥/٧٤-٨٠) وقد روى طرقا كثيرة.

(٣) العلل: (١٥/٣٥٨-٣٥٩).

فهذا الحديث أنكره الدارقطني لتفرد عبدالوهاب بن أبي بكر بروايته من هذا الوجه، وقد خالف ما رواه الناس كما هو ظاهر من لفظ حديثه[١]. وأبو بكر اسمه رُفَيْع، فهو عبدالوهاب بن رُفَيْع المدني، وكيل الزهري بضيعته، وثقه أبو حاتم الرازي، والنسائي، وذكره ابن حبان في الثقات[٢].

فيكون هذا الحديث مثالا على ما أنكره الحافظ الدارقطني رحمه الله من حديث الثقة، وقد خالف غيره من الثقات.

المثال الرابع:

قال رحمه الله: "حدّثنا أحمد بن بُهلول، حدّثنا الحسين بن عمرو العَنْقَزيُّ، حدّثنا أبي، حدّثنا عبدالله بن بُدَيْل.

وحدّثنا أبو بكر النيسابوري، حدّثنا الحسن بن محمّد الصبّاح، حدّثنا عمرو بن محمّد العنقزي، حدّثنا عبدالله بن بديل، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، عن عمر: أنّه سأل النّبيّ ﷺ عن اعتكاف له، فأمره أن يعتكف ويصوم. تفرّد به ابن بديل عن عمرو، وهو ضعيف الحديث.

حدّثنا الحسين بن إسماعيل، وابن عيّاش، قالا: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى بن سعيد، حدّثنا أبو عامر، حدّثنا عبدالله بن بُدَيْل، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر: أنّ عمر قال للنّبيّ: إنّي نذرتُ أن أعتكف يوما. قال: «**اعتكف وصم**». سمعتُ أبا بكر النيسابوري يقول: هذا حديث منكر؛ لأنّ الثقات من أصحاب عمرو بن دينار لم يذكروه، منهم: ابن جريج، وابن عيينة، وحماد بن سلمة، حماد بن زيد وغيرهم، وابن بديل ضعيف الحديث"[٣].

هذا الحديث أعله الإمام الدارقطني بتفرد الراوي الضعيف، وأكّد ذلك باستنكار شيخه أبي بكر النيسابوري، ولا يعرف هذا الحديث عند الثقات من أصحاب ابن دينار.

---

(١) أخرج حديثه الطبراني في الكبير: (٢٥/٧٧-٧٨).

(٢) ينظر التاريخ الكبير: (٦/٩٦)، والجرح والتعديل: (٦/٧١)، والثقات لابن حبان: (٧/١٣٢)، وتهذيب الكمال: (١٨/٤٩١-٤٩٢). وقد خطّأ الدارقطني من قال إنّه عبدالوهاب بن بخت المكي. ينظر: سؤالات السلمي للدارقطني: (ص/٢٢٣-٢٢٤) ترجمة رقم: [٢٤٣].

(٣) السنن: كتاب الصيام، باب: الاعتكاف، حديث رقم: [٢٣٦٠ و٢٣٦١].

فيكون هذا الحديث مثالا على ما أنكره الإمام الدارقطني من رواية الضعيف، تفرد بـــه و لم يخالف غيره من جهة، ومن جهة أخرى يكون مع ما تقدم من أمثلة دليلا على توسع الدارقطني في إطلاق المنكر على رواية الثقة وغيره، وجدت المخالفة أم عُدمت.

ثانيا: مفهوم المنكر عند الحاكم النيسابوري رحمه الله:

وأمّا الحاكم النيسابوري رحمه الله، فوجدته يكاد يطلق النكارة واشتقاقاتها اللغوية على رواية الضعيف – عنده – ومن دونه خاصة، ومن ذلك الأمثلة الآتية:

المثال الأول:

قال رحمه الله: "عبدالرحمن بن قيس أبو معاوية الزّعفراني: روى عن محمّد بن عمرو، وحماد ابن سلمة وغيرهما أحاديث منكرة، منها: حديثه عن محمّد بن عمرو، عـــن أبي ســـلمة، عـــن الزهري، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**من كرامة المؤمن على الله تعالى أن يغفـــر لمُشَيِّعيه**»[(١)]. وهذا عندي موضوع، ورواه عنه أبو مسعود الأصبهاني – وهو ثقة –، ولـــيس الحمل فيه إلاّ على عبدالرحمن بن قيس"[(٢)].

هذا الحديث تفرد به عبدالرحمن بن قيس وبه يعرف، وهو أبو معاوية الضبي الزعفراني، أجمع الأئمة على ضعفه وترك حديثه، لأنّ عامة ما يرويه لا يتابعه عليه الثقات[(٣)].

المثال الثاني: قال رحمه الله: "عبدالله بن عيسى الفَرْوي[(٤)] أبو علقمة المدني الأصم: روى عن عبدالله بن نافع، ومُطَرِّف بن عبدالله، وغيرهما أحاديث مناكير.

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ ابن حبان في كتاب المجروحين: (٢/٥٩-٦٠)، وأخرجه ابن عدي في الكامل: (٤/٢٩٢) بلفـــظ: «كرامة المؤمن على الله أن يغفر لمشيّعيه». وينظر: معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة لابن القيسراني: (ص/١٩٧).

(٢) المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم: (ص/١٧١) ترجمة رقم: [٩٩].

(٣) ينظر كتاب المرجوحين لابن حبان: (٢/٥٩)، والكامل لابن عدي: (٢٩١). وعبدالرحمن بن قيس كذبه أبـــو زرعة وغيره. ينظر: العلل ومعرفة الرجال: (١/٣٨٤)، و(٢/٣٧٤)، والتـــاريخ الكـــبير: (٥/٣٣٩)، والـــضعفاء والمتروكون للنسائي: (ص/١٥٩)، وأجوبة أبي زرعة على سؤالات البرذعي: (ص/٥٠٠-٥٠٧)، والجرح والتعديل: (٥/٢٧٨)، والضعفاء لأبي نعيم: (ص/١٠٣).

(٤) هذه نسبة إلى الجد الأعلى، وقال ابن حبان: "القروي" بالقاف. ينظر كتاب المجروحين: (٢/٤٥)، والأنـــساب للسمعاني: (٩/٢٨٨).

وروى عن مطرّف، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر: أنّ رسول الله ﷺ قال: «**سافروا تصحّوا – أو تغنموا–**»[(١)]. وليس هذا من حديث مالك، ومطرّف ثقة، وليس الحمل فيه إلاّ على أبي علقمة"[(٢)].

أنكر الحاكم النيسابوري رحمه الله هذا الحديث، لأنّه لا يعرف من حديث مالك بن أنس رحمه الله، وسبب إنكار الحديث هو تفرد الفروي بروايته، وحاله لا تحتمل من هذا التفرد، فقد أجمع الأئمة على ضعفه[(٣)].

لم أقف إلا على هذين الحديثين أطلق عليهما الحاكم رحمه الله النكارة، وكثيرا ما يحكم على روايات الضعفاء بالنكارة عند ترجمتهم، ومن ذلك الآتي:

١/ قال رحمه الله: "الهيثم بن عدي الطائي: حدّث عن جماعة من الثقات أحاديث منكرة"[(٤)].

والهيثم هذا هو المَنْبَجي الكوفي أبو عبدالرحمن، مجمع على ضعفه وترك حديثه، وقد كذّبه يحيى بن معين، والعجلي، وأبو داود، قال ابن عدي رحمه الله: "ما أقلّ ما له من المسندات، وإنّما هو صاحب أخبار وأسمار ونسب وأشعار"[(٥)].

ومن مناكيره ما أخرجه ابن عدي عنه، عن شعبة والركين بن الربيع، قالا: حدّثنا عدي بن ثابت الأنصاري، عن سالم بن أبي الجعد، عن ثوبان، قلتُ: يا رسول الله! ما يكفيني من الدنيا؟

---

(١) أخرجه ابن حبان في كتاب المجروحين: (٢/٤٥) بلفظ: «سافروا تصحوا وتسلموا»، وله ألفظ كثيرة، ينظر كشف الخفاء للعجلوني: (١/٥٠٧) حديث رقم: [١٤٥٥].

(٢) المدخل إلى الصحيح: (ص/١٦٨) ترجمة رقم: [٩٥].

(٣) قال ابن حبان رحمه الله: "يروي عن ابن نافع ومطرّف بن عبدالله بن الأصم العجائب، ويقلّب على الثقات الأخبار"، ثم أعل هذا الحديث، فقال رحمه الله: "ليس من حديث نافع، ولا ابن عمر، ولا مالك، وليس يحفظ إلاّ من حديث موسى بن عبيدة الزّبذي فقط". كتاب المجروحين: (٢/٤٥-٤٦). وينظر الضعفاء لأبي نعيم: (ص/١٠٠)، وميزان الاعتدال: (٢/٤٧٠).

(٤) المدخل إلى الصحيح: (ص/٢٣٤) ترجمة رقم: [٢٢٠].

(٥) الكامل: (٧/١٠٤). وينظر: تاريخ الدوري: (٣/٣٦٣)، والتاريخ الكبير: (٨/٢١٨)، والجرح والتعديل: (٩/٨٥)، ومعرفة الثقات: (٢/٣٣٧)، والضعفاء الكبير: (٤/١٤٦٩)، وكتاب المجروحين: (٣/٩٣)، والمغني في الضعفاء: (٢/٣٧٧).

قال: «**ما سدّ جَوْعَتَك، ووارى عورتك، فإن كان لك بيت يظلك فذاك، وإن كانت لك دابة تركبها فبخ**»[(١)].

٢/ قال رحمه الله: "يحيى بن هاشم السّمسار: بغدادي، وهو أبو زكريا، روى عن الأعمش، ومِسْعَر، وهشام بن عروة أحاديث منكرة"[(٢)].

ويحيى بن هاشم السّمسار، هو أبو زكريا الغساني البغدادي، مجمع على ضعفه، وترك بعض الأئمة حديثه، وقد اتُهم بالكذب ووضع الحديث وسرقته أيضا[(٣)].

ومن مناكيره ما حدّث به الإمام العقيلي عن موسى بن إسحاق، حدّثنا يحيى بن هاشم السمسار، حدّثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة ، قالت: قال رسول الله ﷺ: «**لا تكون الضنيعة إلاّ عند ذي حسب ودين، وكما أنّ الرياضة لا تصلح إلاّ في نجيب**»[(٤)].

٣/ قال تلميذ الحاكم مسعود بن علي السّجزي رحمه الله: "وسألته عن محمّد بن عُلاثة الشامي، الذي يروي عن عبدالكريم الجَزَري؟ فقال: هو محمّد بن عبدالله بن عُلاثة الشامي أبو اليسير القاضي، ذاهب الحديث بمرّة، له مناكير عن الأوزاعي، وغيره من أئمة المسلمين"[(٥)].

وابن عُلاثة هذا مختلف فيه، كذبّه أبو الفتح الأزدي[(٦)]، وقال البخاري: " في حفظه نظر"، وقال أبو حاتم: "يُكتب حديثه، ولا يحتج به"، وقال ابن حبان: "كان ممّن يروي الموضوعات

---

(١) قال ابن عدي: "وهذا من حديث شعبة لا يعرف إلاّ من رواية الهيثم بن عدي". (١٠٤/٧). وينظر الضعفاء الكبير: (١٤٧٠/٤).

(٢) المدخل إلى الصحيح: (ص/٢٣٨) ترجمة رقم: [٢٢٧].

(٣) ينظر: الجرح والتعديل: (١٩٥/٩)، والضعفاء والمتروكون للنسائي: (ص/٢٥٢) ترجمة رقم: [٦٦٩]، والضعفاء الكبير: (١٥٣٩/٤)، وكتاب المجروحين: (١٢٥/٣)، والكامل لابن عدي: (٢٥١/٧)، والضعفاء والمتروكون للدارقطني: (ص/٣٩٥) ترجمة رقم: [٥٨٢].

(٤) الضعفاء الكبير: (١٥٤٠/٤) وقال رحمه الله: "لا يصح في هذا شيء". وقال ابن عدي: " وهو يروي أيضا عن إسماعيل بن أبي خالد، وأبي حنيفة وغيرهم بالمناكير يضعها عليهم، ويسرق حديث الثقات، وهو متّهم في نفسه أنّه لم يلقَ هؤلاء وغيرهم، إنّما هو مناكير وموضوعات مسروقات، وهو في عداد من يضع الحديث". الكامل: (٢٥٣/٧).

(٥) سؤالات السجزي للحاكم: (ص/٢١٥-٢١٦) فقرة رقم: [٢٧٨].

(٦) قال الخطيب البغدادي رحمه الله: "قد أفرط أبو الفتح في الميل على ابن عُلاثة، وأحسبه وقعت إليه روايات لعمرو ابن الحصين عن ابن عُلاثة، فنسبه إلى الكذب لأجلها، والعلة في تلك من جهة عمرو بن الحصين، فإنّه كان كذابا، وأمّا ابن عُلاثة فقد وصفه يحيى بالثقة، و لم أحفظ لأحد من الأئمة فيه خلاف ما وصفه به يحيى". تاريخ بغداد: (٣٨١/٣).

عن الثقات، ويأتي بالمعضلات عن الأثبات، لا يحلّ ذكره في الكتب إلاّ على جهة القدح فيه، ولا كتابة حديثه إلاّ على جهة التعجب"، وتركه الدارقطني(١).

وفي المقابل وثّقه ابن سعد، ويحيى بن معين، وقال ابن عدي رحمه الله: "حسن الحديث، وأرجو أنّه لا بأس به"(٢).

والذي يعنينا أنّ الحاكم رحمه الله جرّح ابن عُلاثة بشدّة، لأنّه يروي المناكير عن الأئمة، وممّا أُنكِرَ من حديثه: ما رواه عن ثور ين يزيد، عن خالد بن معدان، قال: سمعتُ عبدالملك بن مروان يحدّث، عن أبيه مروان بن الحكم، عن زيد بن ثابت، قال: شكوتُ إلى رسول الله ﷺ أرقا أصابني، فقال: «**قل: اللهمّ غارت النجوم، وهدأت العيون، وأنت حيّ قيّوم، لا تأخذك سنة ولا نوم، يا حيّ يا قيّوم اهْدِ ليلي، وأنِمْ عيني**». فقلتُها، فأذهب الله عنّي ما كنتُ أجد(٣).

هذا... وقد سأل السجزيُّ الحاكمَ عن محمّد بن ثابت البُناني، أثقة هو؟ فقال: "لا بأس به، فإنّه لم يأت بحديث منكر، لكنّ الشيخان لم يخرجاه"(٤).

---

(١) ينظر التاريخ الكبير: (١/١٣٢-١٣٣)، والجرح والتعديل: (٧/٣٠٢)، والضعفاء الكبير: (٤/١٢٤٩)، وكتاب المجروحين: (٢/٢٧٩)، وسنن الدارقطني: كتاب الحيض، باب: ما جاء في وقت النفاس، حديث رقم: [٨٥٨]، والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي: (٣/٨٠)، وتهذيب الكمال: (٢٥/٥٢٤).

(٢) الكامل: (٦/٢٢٣). وينظر: الطبقات الكبرى: (٩/٣٢٥-٤٨٩)، وتاريخ الدوري: (٢/٥٢٤)، وتاريخ الدارمي: (ص/٢١٦) ترجمة رقم: [٨٠٨].

(٣) ينظر كتاب المجروحين: (٢/٢٨٠). وهذا الحديث عدّه الإمام ابن عدي من منكرات عمرو بن حصين الكلابي، وقد رواه عن ابن عُلاثة كما عند ابن حبان، وقد تحرف عند ابن عدي إلى ابن علاقة. الكامل: (٥/١٥٠)، وهنا أُذكّر بقول الخطيب البغدادي المتقدم في ردّه على أبي الفتح الأزدي: "وأحسبه وقعت إليه روايات لعمرو بن الحصين عن ابن عُلاثة، فنسبه إلى الكذب لأجلها، والعلة في تلك من جهة عمرو بن الحصين، فإنّه كان كذابا، وأمّا ابن عُلاثة فقد وصفه يحيى بالثقة". والظاهر أنّ الحاكم أيضا قد أفرط في جرح ابن عُلاثة، فحاله لا تصل إلى ما وصفه به، فإنّ الرجل – أعني ابن عُلاثة – وقعت في بعض أحاديثه أخطاء أنكرها الأئمة، وذكر جملة منها ابن عدي عند ترجمة ابن عُلاثة، ولم يكن بالكذاب، ولا بذاهب الحديث، والله أعلم.

(٤) سؤالات السجزي: (ص/٧٧) فقرة رقم: [٣٣]. وقال الحاكم في سؤاله للدارقطني: "قلتُ: فسليمان بن بنت شرحبيل؟ قال: ثقة. قلتُ: أليس عنده مناكير؟ قال: يحدّث بها عن قوم ضعفاء، فأمّا هو، فهو ثقة". (ص/٢١٧-٢١٨) فقرة رقم: [٣٣٩]. وهذا يوحي أن الحاكم يرى أنّ غير الثقة هو الذي يكون في حديثه مناكير، والله أعلم.

وهنا أيضا لا يعني أنّه يطلق النكارة على حديث المقبول عنده، وإنّما مراد كلامه أنّ محمّد ابن ثابت البُناني لو أتى بحديث منكر لكانت حاله أقل ممّا وصفه به الحاكم، ولتزحزح عن مرتبة القبول(١).

فهذه بعض الأحاديث أطلق عليها الحاكم النيسابوري رحمه الله النكارة، والملحوظ أنّ رواتها كلّهم متكلّم فيهم عنده، ممّا جعلني أزعم أنّ الغالب في إطلاقه لفظ النكارة إنّما كان على رواية الضعيف.

هذا هو الغالب على تصرف الحاكم في مصنفاته، إلاّ أنّني وجدتُه ينقل عن بعض شيوخه – أو عن شيوخ شيوخه – إطلاق النكارة على حديث الثقة، ممّا يوحي أنّه ربما يطلقها على حديثه أيضا، ولكن بشكل نادر:

أوّلا: روى الحاكم عن شيخ من شيوخه الثقات العدول، الذين كان يبالغ في تعظيمه، وهو علي بن حَمْشاذ أبو الحسن النيسابوري(٢)، فقال رحمه الله: "حدّثنا علي بن حمشاذ العدل، وعلي بن محمّد المستملي في آخرين، قالوا: ثنا محمّد بن إسحاق بن خزيمة، ثنا محمّد بن العلاء أبو كريب، ثنا أبو خالد، عن شعبة، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس، قال: لا يُحرم بالحج إلاّ في أشهر الحجّ، فإنّ من سنة الحج أن يحرم بالحج في أشهر الحج. هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، و لم يخرجاه.

وقد جرت فيه مناظرة بيني وبين شيخنا أبي محمّد السبيعي، فإنّه أنكره، وقال: إنّما رواه الناس عن أبي خالد، عن الحجاج بن أرطاة، عن الحكم، فمن أين جاء به شيخكم عن شعبة؟ فقلتُ: تأمل ما تقول، فإن شيخنا أتى بالإسنادين جميعا، فكأنّما ألقمته حجرا"(٣).

---

(١) ومحمّد بن ثابت مجمع على ضعفه سوى ما نقل عن يحيى بن معين في رواية أنّه قال: "صالح الحديث". ينظر تاريخ الدوري: (٤/٢٠٥-٢٧٦)، والتاريخ الكبير: (١/٥٠)، والجرح والتعديل: (٧/٢١٧)، وسؤالات الآجري لأبي داود: (١/٣٦٣)، والضعفاء الكبير: (٤/١٢٠٦)، وكتاب المجروحين: (٢/٢٥٢)، وتهذيب الكمال: (٢٤/٥٤٧).

(٢) قال عنه الذهبي رحمه الله: "العدل الثقة الإمام شيخ نيسابور". السير: (١٥/٣٩٨). ويراجع: المنتظم لابن الجوزي: (٦/٣٦٤)، وتذكرة الحفاظ: (٣/٨٥٥)، وطبقات المفسرين للأدنروي: (ص/٧٢).

(٣) المستدرك على الصحيحين: كتاب المناسك: (١/٦١٧) حديث رقم: [١٦٤٤]. وينظر صحيح ابن خزيمة: (٤/١٦٢) حديث رقم: [٢٥٩٦].

ثانيا: روى رحمه الله من طرق عن جماعة من شيوخه، عن أبي الأزهر يحدّث عن عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: نظر النّبيّ ﷺ إلى علي، فقال: «**يا علي! أنت سيّد في الدنيا سيّد في الآخرة، حبيبك حبيبي، وحبيبي حبيب الله، وعدوّك عدوّي، وعدوّي عدوّ الله، والويل لمن أغضك بعدي**». صحيح على شرط الشيخين، وأبو الأزهر بإجماعهم ثقة، وإذا تفرّد الثقة بحديث فهو على أصلهم صحيح.

سمعتُ أبا عبدالله القرشي، يقول: سمعتُ أحمد بن يحيى الحلواني، يقول: لما ورد أبو الأزهر من صنعاء وذاكر أهل بغداد بهذا الحديث، أنكره يحيى بن معين، فلمّا كان يوم مجلسه، قال في آخر المجلس: أين هذا الكذّاب النيسابوري الذي يذكر عن عبدالرزاق هذا الحديث؟ فقام أبو الأزهر، فقال: هو ذا أنا، فضحِك يحيى بن معين من قوله وقيامه من المجلس، فقربه وأدناه، ثمّ قال له: كيف حدّثك عبدالرزاق بهذا، و لم يحدّث به غيرك؟ فقال: اعلم يا أبا زكريا أنّي قدمتُ صنعاء وعبدالرزاق غائب في قرية له بعيدة، فخرجت إليه وأنا عليل، فلمّا وصلتُ إليه سألني عن أمر خراسان، فحدّثته بها، وكتبتُ عنه وانصرفت معه إلى صنعاء، فلمّا ودعته قال لي: قد وجب عليَّ حقك، فأنا أحدّثك بحديث لم يسمعه منّي غيرك، فحدّثني والله بهذا الحديث لفظا، فصدّقه يحيى بن معين، واعتذر إليه"[(١)].

فممّا تقدّم يتبيّن أنّ الغالب في تصرف الحاكم إطلاق النكارة على حديث الضعيف، وقد يطلق لفظ النكارة على حديث الثقة والمقبول عنده[(٢)]، والله أعلم.

ثالثا: مفهوم المنكر عند الحافظ أبي عمر ابن عبدالبر رحمه الله:

لقد تتبعت كتابين هما من أعظم ما ألف الإمام أبو عمر رحمه الله، فوجدته حكم على جملة من الأحاديث بالنكارة، و لم يختلف منهجه في ذلك عمّا كان عليه الأئمة النقاد، فقد وصف

---

(١) المستدرك على الصحيحين: كتاب معرفة الصحابة ﷺ: (٣/١٤٨-١٤٩) حديث رقم: [٤٧٠٣]. وقال الذهبي رحمه الله: "هذا وإن كان رواته ثقات، فهو منكر ليس ببعيد من الوضع، وإلاّ لأيّ شيء حدّث به عبدالرزاق سرّا، و لم يجسر أن يتفوّه به لأحمد وابن معين والخلق الذين رحلوا إليه".

(٢) هذه الجزئية تحتاج في حقيقة الأمر إلى مزيد بحث.

بالنكارة حديث الثقة والضعيف، و لم يعلق الحكم بالنكارة على وجود المخالفة، وإنّما النكـــارة عنده ما لم يكن معروفا عمّن روي عنه، وهذه بعض الأمثلة على ذلك:

المثال الأوّل:

ذكر رحمه الله تعالى حديثا رواه ابن وهب، قال: أخبرني يحيى بن أيّوب، عن زيد بن جَبِيرة، عن داود بن الحصين، عن نافع، عن ابن عمر: أنّ رسول الله ﷺ قـــال: «**لا يـــصلى في ســـبع مواطن: في المزبلة، والمجزرة، والمقبرة، ومحجة الطريق، والحمام، ومعاطن الإبل، وفوق بيـــت الله ﷻ**»(١). وهذا حديث انفرد به زيد بن جبيرة، وأنكروه عليه؛ ولا يُعرف هـــذا الحـــديث مسندا إلاّ من رواية يحيى بن أيّوب، عن زيد بن جبيرة؛ وقد كتب الليث بن سعد إلى عبدالله بن نافع مولى ابن عمر، يسأله عن هذا الحديث؟ فكتب إليه عبدالله بن نافع: لا أعلم من حدّث بهذا عن نافع إلاّ قال عليه الباطل... فصحّ بهذا وشبهه أنّ الحديث منكر"(٢).

هذا الحديث أنكره الإمام ابن عبدالبر، لأنّه غير محفوظ، وقد تفرد به زيد بن جبيرة، وهو أبو جبيرة الأنصاري الأوسي المدني، ضعّفه الأئمة، وتكلموا فيه من قِبَل حفظه، وعامة ما يرويه لا يتابعه عليه الأثبات، وكان يروي المناكير عن المشاهير، فتركوا حديثه(٣).

فهذا مثال على ما أنكره الحافظ ابن عبدالبر من رواية الضعيف المتروك تفرد به(٤).

المثال الثاني:

قال رحمه الله: "...فإن قيل: إنّ الأعمش روى عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن الـــنّبيّ ﷺ حديث المواقيت، وفيه: **أنّ أوّل وقت المغرب حين تغرب الشمس، وآخرها حـــين يغيـــب**

(١) أخرجه الترمذي في السنن، أبواب الصلاة، باب: ما جاء في كراهية ما يُصلَّى إليه وفيه، حديث رقم: [٣٤٦]، وفيه: «وقارعة الطريق»، وقال الترمذي رحمه الله: "وحديث ابن عمر إسناده ليس بذاك القوي، وقد تُكُلِّمَ في زيـــد ابن جبيرة من قبل حفظه".

(٢) التمهيد: (٢٢٥/٥-٢٢٦).

(٣) ينظر: التاريخ الكبير: (٣٩٠/٣)، وسؤالات ابن الجنيد: (ص/٢٧٩)، والجرح والتعديل: (٥٥٩/٣)، والضعفاء الكبير: (٧٩/٢)، وكتاب المجروحين: (٣٠٩/١)، وميزان الاعتدال: (٩٩/٢)، وتهذيب الكمال: (٣٤/١٠)، وتحفة الأشراف للمزي ومعه النكت الظراف لابن حجر: (٩٥/٦) و(٧٣/٨).

(٤) قال ابن المنذر في الأوسط: (١٩٠/٢-١٩١): "هذا الحديث غير ثابت، لأنّ الذي رواه زيد بن جبيرة".

الشفق. قيل له: هذا الحديث عند جميع أهل الحديث حديث منكر، وهو خطأ، لم يروه أحد عن الأعمش بهذا الإسناد إلاّ محمّد بن فضيل، وقد أنكروه عليه.

حدّثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدّثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدّثنا محمّد بن وضاح، قال: قال لنا محمّد بن عبدالله بن نمير: هذا الحديث حديث محمّد بن فضيل، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة في المواقيت، خطأ لا أصل له.

وقال عباس: سمعتُ يحيى بن معين يقول: حديث الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة أنّ رسول الله ﷺ قال: «**إنّ للصلاة أولا وآخرا**» رواه الناس كلّهم عن الأعمش، عن مجاهدا مرسلا، ورواه محمّد بن فضيل عن الأعمش فأخطأ فيه، وهو حديث ضعيف، ليس بشيء، إنّما هو عن الأعمش، عن مجاهد مرسل"[(١)].

هذا الحديث أنكره الإمام ابن عبدالبر لتفرد محمّد بن فضيل بروايته متصلا، وقد أخطأ وخالف غيره ممن روه مرسلا[(٢)].

ومحمّد بن فضيل هو الضَّبِّيُّ مولاهم أبو عبدالرحمن الكوفي، وثّقه يحيى بن معين، والعجلي، وقال أحمد: "حسن الحديث"، وقال أبو زرعة: "صدوق"، وقال أبو حاتم الرازي: "شيخ"، إلاّ أنّه كان شيعيا، منحرفا عن أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه[(٣)].

---

(١) التمهيد: (٨/٨٦-٨٧). وكلام ابن معين ذكره بالمعنى، فقد قال عباس الدوري رحمه الله: "سمعتُ يحيى يضعّف حديث محمّد بن فضيل، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة. أحسب يحيى يريد: للصلاة أولا وآخرا، وقال: إنّما يروى عن الأعمش، عن مجاهد". التاريخ: (٣/٣٩٣).

(٢) قال أبو حاتم الرازي رحمه الله: "هذا خطأ؛ وَهِمَ فيه ابنُ فُضيل؛ يرويه أصحاب الأعمش عن الأعمش، عن مجاهد قوله". العلل: (٢/١٤٥) مسألة رقم: [٢٧٣]. وينظر العلل الكبير للترمذي: (ص/٦٢).

(٣) وقال الدارقطني رحمه الله: "كان ثبتا في الحديث، إلاّ أنّه كان منحرفا عن عثمان – رضي الله عن عثمان – بلغني أنّ أباه ضربه من أوّل الليل إلى آخره؛ ليترحم على عثمان، فلم يفعل". سؤالات السلمي للدارقطني: (ص/٢٨٣). قلتُ: ولعلّ من أجل هذا قال الإمام أبو داود رحمه الله: "كان ابن فضيل شيعيا محترقا". سؤالات الآجري: (١/١٧٤). والظاهر أنّ ابن فضيل كان لديه مجرد إفراط في موالاة علي رضي الله عنه، فإنّه كان معظما للشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما. ينظر تذكرة الحفاظ: (١/٣١٥). ويراجع: معرفة الثقات للعجلي: (٢/٢٥٠)، وأحوال الرجال للجوزجاني: (ص/٨٧)، وتاريخ الدارمي: (ص/١٥٧)، والجرح والتعديل: (٨/٥٨)، والسير: (٩/١٧٣)، وتهذيب الكمال: (٢٦/٢٩٣).

فهذا مثال على ما أنكره الإمام ابن عبدالبر من رواية الثقة أو الصدوق خالف غيره من الثقات.

المثال الثالث:

قال رحمه الله في معرض كلامه عن مسائل الحج: "واحتجوا بحديث عبدالرزّاق، عن الثوري، عن سليمان الشيباني، عن يزيد بن الأصم، عن ابن عباس: أنّ رجلا سأل النّبيّ ﷺ، فقال: أحجّ عن أبي؟ قال: «**نعم إن لم تزده خيرا، لم تزده شرا**». أمّا هذا الحديث فقد حملوا فيه على عبدالرزاق، لانفراده به عن الثوري من بين سائر أصحابه، وقالوا: هذا حديث لا يوجد في الدنيا عند أحد بهذا الإسناد إلاّ في كتاب عبدالرزاق، أو في كتاب من أخرجه من كتاب عبدالرزاق[(١)]، ولم يروه أحد عن الثوري غيره[(٢)]، وقد خطأوه فيه، وهو عندهم خطأ، فقالوا: هذا لفظ منكر، لا تشبهه ألفاظ النّبيّ ﷺ أن يأمر بما لا يدري هل ينفع أم لا ينفع". ثمّ روى بسنده إلى عبيد بن محمّد الكشوري أنّه قال: "لم يرو حديث الشيباني، عن يزيد بن الأصم، عن ابن عباس أحدٌ غير عبدالرزاق، عن الثوري، ولم يروه عن الثوري لا كوفي، ولا بصري، ولا أحد".

ثمّ قال ابن عبدالبر: "أمّا ظاهر إسناد هذا الحديث فظاهر جميل، لأنّ الشيباني ثقة، وهو سليمان بن أبي سليمان... وكذلك يزيد بن الأصم ثقة، ولكنّه حديث لا يوجد عند أصحاب الثوري، الذين هم أعلم بالثوري من عبدالرزاق، مثل القطان، وابن مهدي، وابن المبارك، ووكيع، وأبي نعيم، وهؤلاء جلة أصحاب الثوري في الحديث، وعبدالرزاق ثقة"[(٣)].

هذا الكلام قمة في الروعة، ويعبّر تماما عن منهج الأئمة النقاد في تعليل الروايات، وهو مثال على إطلاق الإمام ابن عبدالبر لفظ النكارة على ما تفرد به الثقة، ولم يقع في روايته مخالفة، بل هو مجرد تفرد أخطأ فيه[(٤)].

---

(١) الحديث لم أجده في مصنفه، وقد أخرجه الطبراني في الكبير: (٢٤٥/١٢) برقم: [١٣٠٠٩] عنه، عن الثوري بهذا السند. وينظر سلسلة الأحاديث الضعيفة للعلاّمة الألباني: (٩٤٠/١٢).

(٢) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه عن علي بن مسهر، عن الشيباني، عن يزيد بن الأصم، عن ابن عباس من قوله. (٦٢٥/٨) حديث رقم: [١٥٣٤٨].

(٣) التمهيد: (١٢٩/٩-١٣٠).

(٤) وقد وصف الحافظ ابن حجر هذا الحديث بالشذوذ، وذلك لما استقرّ عند المتأخرين أنّ مخالفة الثقة لغيره من الثقات شذوذ ولا يطلقون عليه وصف النكارة، كما هو عند الأئمة النقاد. ينظر فتح الباري: (٧٠/٤).

المثال الرابع:

قال رحمه الله في الاستذكار[١]: "لا خلاف بين العلماء أنّ التختّم بالذهب جائز للنّساء، وقد جاء في كراهيته للنساء حديث شاذ منكر، ذكرته في التمهيد".

وقال رحمه الله في التمهيد[٢]: "النهي عن لباس الحرير وتختّم الذهب، إنّما قصد به الرجال دون النساء... ولا نعلم خلافا بين علماء الأمصار في جواز تختّم الذهب للنساء، وفي ذلك ما يدلّ على أنّ الخبر المروي من حديث ثوبان، ومن حديث أخت حذيفة عن النّبيّ ﷺ في نهي النساء عن التختّم بالذهب، إمّا أن يكون منسوخا بالإجماع، بأخبار العدول في ذلك... أو يكون غير ثابت. فأمّا حديث ثوبان، فإنّه يرويه يحيى بن أبي كثير، قال: حدّثنا أبو سلام، عن أبي أسماء الرحبي، عن ثوبان، ولم يسمعه يحيى بن أبي كثير، ولا يصح.

وأمّا حديث أخت حذيفة، فيرويه منصور، عن ربعي بن خراش، عن امرأته، عن أخت حذيفة، قالت: قام رسول الله ﷺ، فحمد الله وأثنى عليه، ثمّ قال: «**يا معشر النساء! أما لكنّ في الفضة تحلينه، أما إنّكنّ ليس منكنّ امرأة تحلي ذهبا تظهره، إلاّ عُذّبت به**». والعلماء على دفع هذا الخبر؛ لأنّ امرأة ربعي مجهولة، لا تعرف بعدالة".

فهذان الحديثان أعلّهما الحافظ ابن عبدالبر رحمه الله، ومهما يكن الحديث الذي عناه في كتاب الاستذكار، فالغرض هو بيان أنّه أطلق الشذوذ والنكارة على حديث لم يصح عنده.

ولا شكّ أن هذا التحرير هو ما كان عليه الأئمة النقاد، فإنّهم "يطلقون المنكر على معنى غير معروف، وغير محفوظ، وغير صحيح، أو الخطأ والوهم"[٣].

وبعد... فمن خلال ما تقدّم، تبيّن أنّ الحافظ ابن عبدالبر يطلق المنكر على ما تفرد به الضعيف ومن دونه، سواء وجدت المخالفة أم لا، وعلى رواية المقبول وإن لم يخالف، وربما وصف ما لا يصح بالمنكر والشاذ معا[٤].

---

(١) (٢٦/٣٥٣).

(٢) (١٦/١١٥).

(٣) من كلام الدكتور حمزة عبدالله المليباري حفظه الله. ينظر الحديث المعلول قواعد وضوابط: (ص/٧٣).

(٤) وهذا ما درج عليه الإمام البيهقي رحمه الله في مصنفاته. ينظر إطلاقه للمنكر على رواية الثقة السنن الكبرى: (١/٩٥)، (٨/٢٩٨)، (٩/٨٥)، ومعرفة السنن والآثار: (٨/٣٠٨-٣١٢)، و(١٤/٤٠٦-٤٠٧).

المطلب الثالث: مفهوم المنكر عند الأئمة المتأخرين:

أقبل عصر الأئمة المتأخرين، ليكون بداية نقطة تغيّر وتطوّر في مفهوم المنكر، وأعني بعصر المتأخرين: زمن الحافظ ابن الصلاح وما بعده، وقد سجلت لنا كتب المصطلح وعلوم الحديث اتجاهين للمفهوم الجديد.

الاتجاه الأوّل: كان على رأسه الحافظ ابن الصلاح رحمه الله، ثمّ تبعه بعض الأئمة ممّن جاء بعده وتبنّوا رأيه، كالنووي، والعراقي، وابن دقيق العيد، وابن كثر[١].

وفكرة هذا الاتجاه مبنية على أساسين: الأول: التسوية بين المنكر والشاذ، والثاني: تقسيم المنكر إلى قسمين[٢].

فيكون المنكر عند أصحاب هذا الاتجاه قسمان أيضا: "**الأوّل**: وهو المنفرد المخالف لما رواه الثقات... **والثاني**: الفرد الذي ليس في روايته من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده"[٣].

الاتجاه الثاني: يمكن اعتبار هذا الاتجاه ما استقرّ عليه الاصطلاح بعد الحافظ ابن الصلاح، وكان على رأسه الحافظ ابن حجر ومن تبعه: كابن جماعة[٤]، والسخاوي[٥]، والسيوطي[٦]،

---

(١) ينظر: التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير للنووي: (ص/٤١)، والاقتراح لابن دقيق العيد: (ص/٢١٢)، وشرح التبصرة والتذكرة للعراقي: (١/٢٥١-٢٥٢)، واختصار علوم الحديث لابن كثير مع الباعث الحثيث: (١/١٨٣).

(٢) قال ابن الصلاح رحمه الله: "المنكر ينقسم قسمين على ما ذكرناه في الشاذ، فإنّه في معناه". علوم الحديث: (ص/٨٠ عتر)، وقال ملخصا مبحث الشاذ: "فخرج من ذلك أنّ الشاذ المردود قسمان: أحدُهما: الحديث الفردُ المخالف، والثاني: الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابرا لما يوجبه التفرد والشذوذ من النكارة والضعف". (ص/٧٩).

(٣) من كلام الدكتور أبي بكر كافي حفظه الله. ينظر منهج الإمام أحمد في التعليل: (ص/٣٢١).

(٤) ينظر المنهل الروي: (ص/٥٠).

(٥) ينظر فتح المغيث: (٢/١٣). وهو أيضا الظاهر من تصرف الذهبي في الموقظة. ينظر شرح موقظة الذهبي للدكتور الشريف حاتم العوني حفظه الله: (ص/٩٣).

(٦) ينظر تدريب الراوي: (١/٢٧٩).

وزكريا الأنصاري[١]، واللكنوي[٢]، وغيرهم من المعاصرين: كالقاسمي[٣]، وطاهر الجزائري[٤]، ومحمود الطحان[٥]، وغيرهم.

ومفهوم المنكر عند هؤلاء الأئمة هو: ما رواه الضعيف مخالفا فيه غيره من الثقات، فقد ذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله أنّ "بين الشاذ والمنكر عموما وخصوصا من وجه؛ لأنّ بينهما اجتماعا في اشتراط المخالفة، وافتراقا في أنّ الشاذّ راويه ثقة أو صدوق، والمنكر راويه ضعيف"[٦].

والذي يلاحظ: "أنّ معنى المنكر عند ابن الصلاح وغيره... أوسع من ممّا ذكره الحافظ ابن حجر... ومع وجود ذلك الخلاف المنهجي بينهم، يكون ابن الصلاح أقربهم إلى منهج النقاد في مفهوم المنكر، حين ألحق حديث الثقة الذي خالفه فيه الثقات بالمنكر"[٧].

"غير أنّ جميع المتأخرين اتفقوا على أنّ ما ينفرد به الثقة أو الصدوق يكون مقبولا مطلقا، وهي نقطة خلاف حقيقية بين المتأخرين والمتقدمين عموما"[٨].

وبعد... تلك هي مفاهيم المنكر عند أئمة الحديث من المتقدمين والمتأخرين، وقد تبيّن أن الحافظ الخليلي رحمه الله أطلق النكارة على الروايات بمفهومها الذي كان شائعا زمن الأئمة النقاد، وهو الحديث الغير معروف عن مصدره، ونسبة الحديث لغير مصدره ناتج عن خطأ

---

(١) ينظر فتح الباقي: (١/١٩٧-١٩٨).

(٢) ينظر ظفر الأماني: (ص/٣٩٦).

(٣) ينظر قواعد التحديث: (ص/١٣١).

(٤) ينظر توجيه النظر: (١/٥١٥).

(٥) ينظر تيسير مصطلح الحديث: (ص/٩٤).

(٦) نزهة النظر: (ص/٧٠). وينظر النكت: (٢/٦٧٤-٦٨٠).

(٧) من كلام الدكتور حمزة المليباري. ينظر علوم الحديث في ضوء تطبيقات النقاد: (ص/١٤٠). وقال حفظه الله أيضا: "ولكثرة استعمال المحدثين لكلمة (منكر) فيما رواه الضعيف، استقرّ لدى بعض المتأخرين أنّ المنكر: هو ما رواه الضعيف مخالفا للثقات".

(٨) من كلام الدكتور أبي بكر كافي. منهج الإمام أحمد في التعليل: (ص/٣٢٢).

ووهم من الراوي، وهذا يشمل الراوي المقبول والمجهول والضعيف ومن دونه، والنكارة في حديث الراوي الضعيف أشهر(١).

وستأتي مصطلحات أخرى أطلقها الحافظ الخليلي للتعبير على معنى المنكر، مثل قوله: "لا يتابع عليه"، و"غريب".

(١) وللتوسع في معرفة تغير مفهوم المنكر عند المتأخرين يرجى مراجعة دراسات الأساتذة المذكورة في مطلع المطلب الثالث من هذا المبحث.

الفصل الثاني: التعليل بألفاظ الخطأ والوضع والمعلول والتضعيف وما دلّ عليه

ويتضمن خمسة مباحث:

المبحث الأوّل: التعليل بلفظ "الخطأ" .

ويشتمل على: المطلب الأوّل: تعريف الخطأ .

المطلب الثاني: إطلاقات الخليلي للفظ الخطأ .

المبحث الثاني: التعليل بلفظ "الوضع" .

ويشتمل على: المطلب الأوّل: تعريف الوضع والبطلان .

المطلب الثاني: إطلاق الخليلي لهذين اللفظين .

المبحث الثالث: التعليل بلفظ "معلول" .

ويشتمل على: المطلب الأوّل: إطلاق الخليلي لِلَفظ العلة .

المطلب الثاني: جمع الخليلي الخليلي بين العلة والصحة في الحكم على الروايات .

المبحث الرابع: التعليل بلفظ التضعيف وما دلّ عليه .

ويشتمل على تمهيد يذكر فيه علاقة الحديث الضعيف بالحديث المعلول، ومطلبين:

المطلب الأوّل: نماذج من إطلاق الخليلي لألفاظ التضعيف .

المطلب الثاني: موقف الخليلي من رواية الضعفاء .

المبحث الخامس: ألفاظ غير ما تقدّم دالة على العلة .

ويشتمل على: المطلب الأوّل: قوله (لا أصل له) .

المطلب الثاني: قوله (ليس من حديث فلان) .

المبحث الأوّل: التعليل بلفظ "الخطأ".

من عبارات التعليل التي استعملها الحافظ الخليلي رحمه الله في نقد الأحاديث لفظ الخطأ بمختلف تصريفاته اللغوية، كما استعمل هذا اللفظ عند كلامه على الرواة، وقبل بيان مدلول هذه العبارة عنده، يحسن الوقوف على معناها اللغوي، لمعرفة العلاقة بين المعنى اللغوي والإطلاق الاصطلاحي.

المطلب الأوّل: تعريف الخطأ لغة.

قال ابن فارس رحمه الله: "الخاء والطاء والحرف المعتل والمهموز يدل على تعدي الشيء، والذهاب عنه. يقال: خَطوتُ أخطو خَطْوة، والخُطْوة ما بين الرِّجلين. والخَطْوة: المرة الواحدة.

والخطاءُ من هذا؛ لأنّه مجاوزة حدّ الصواب. يقال: أخطأ إذا تعدّى الصواب. وخطئ يَخطأُ إذا أذنب، وهو قياس الباب؛ لأنّه ترك الوجه الخيرَ"(١).

وقال ابن منظور رحمه الله: "الخطأ والخطاء: ضد الصواب، وقد أخطأ. وفي التنزيل: ﴿**وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ أَخْطَأْتُم بِهِۦ**﴾ [الأحزاب:٥]. عدّاه بالباء، لأنّه بمعنى: عثرتم أو غَلِطْتُمْ... وأخطأ وتخطّأ بمعنى... وأخطأ الطريق: عدل عنه، وأخطأ الرامي الغَرَضَ: لم يُصِبْهُ... وخَطَّأَهُ تَخْطِئَةً وتَخْطِيئا: نسبه إلى الخطأ، وقال له: أخطأتَ... والخطأ: ما لم يُتَعَمَّد، والخِطْءُ: ما تُعُمِّدَ... وأخطأ يُخطئ إذا سلك سبيل الخطأ عمدا وسهوا، ويقال: خطئَ بمعنى أخطأ، وقيل خطِئَ إذا تعمّد، وأخطأ إذا لم يتعمّد. ويقال لمن أراد شيئا ففعل غيره أو فعل غير الصواب: أخطأ"(٢).

وقال الفيومي رحمه الله: "الخطأ مهموز بفتحتين: ضد الصواب، ويقصر ويمد، وهو اسم من أخطأ، فهو مخطئ.

قال أبو عبيدة: خَطِئَ خَطَأ من باب علم وأخطأ بمعنى واحد لمن يُذنب على غير عمد، وقال غيره: خطِئَ إذا تعمّد ما نُهي عنه، فهو خاطئ، وأخطأ إذا أراد الصواب فصار إلى غيره، فإن أراد غير الصواب وفعله، قيل: قصده وتعمّده... وخطّأتُه بالتثقيل: قلتُ له أخطأتَ أو جعلتُه مخطئا، وأخطأه الحق إذا بعد عنه، وأخطأه السهم تجاوزه و لم يصبه"(٣).

---

(١) معجم مقاييس اللغة: (١٩٨/٢) مادة : [خطوأ].

(٢) لسان العرب: (ص/١١٩٣-١١٩٤).

(٣) المصباح المنير: (٢٣٨/١-٢٣٩).

فهذه التعريفات اتفقت على أنّ معنى الخطأ هو خلاف الصواب، وعدول عن الحقيقة وابتعاد عنها، وارتكاب الغلط الذي هو عكس الصواب، سواء حصل ذلك سهوا أم عمدا(١).

المطلب الثاني: إطلاقات الخليلي لِلَفظ الخطأ.

استعمل الحافظ الخليلي رحمه الله ألفاظا مختلفة من تصريفات لفظ الخطأ لتعليل الأخبار والكلام في الرواة، وهذه الألفاظ هي: (الخطأ)، (خطأ)، (أخطأ)، (يخطئ)، (خطؤوه) (٢).

اللفظ الأوّل: (الخطأ).

فأمّا عبارة: (الخطأ) فقد أطلقها في موضع واحد من الإرشاد، عند كلامه عن أحد الرواة، فقال رحمه الله: "روى عنه – أي الإمام ابن أبي ذئب – الأئمة، ويروي عنه يحيى بن يمان الكوفي، وهو ثقة، إلاّ أنّه كثير الخطأ"(٣).

اللفظ الثاني: (خطأ).

هذا اللفظ أطلقه الحافظ الخليلي لتعليل الأحاديث، فيقوم بإيراد الخطأ، ثمّ التعقيب عليه بذكر الصواب، والأمثلة على ذلك الآتي:

١/ قال رحمه الله: "حدّثنا القاسم بن علقمة، حدّثنا ابن أبي حاتم، حدّثنا المنذر بن شاذان، حدّثنا يعلى بن عبيد، حدّثنا سفيان الثوري، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، عن النّبيّ ﷺ: «**البيعان بالخيار، وكلّ بيعين لا بيع بينهما حتّى يتفرقا إلاّ بيع الخيار**».

---

(١) هذا مراد الحافظ الخليلي من إطلاقهم لفظ الخطأ على الرواة ومروياتهم، كما سيأتي بيانه من خلال الأمثلة. ومن الجدير بالذكر أنّ الأئمة النقاد استعملوا كلمات أخرى للتعبير على الخطأ، كقولهم: "هذا وهم"، و"ووهم فيه فلان"، و"هذا من أوهام فلان". والوهم في اللغة يأتي على معنيين: أحدهما: ما يسبق إليه القلب مع إرادة غيره. والثاني: الغلط. وهذا المعنى الأخير هو مراد الأئمة رحمهم الله. ينظر: معجم مقاييس اللغة: (١٤٩/٦)، والمصباح المنير: (٩٢٩/٢). والوهم بمعنى الغلط لم يرد في كلام الخليلي إلاّ فيما نقله عن سالم أنّه قال في نافع: "وَهِمَ العبدُ على أبي". وذلك في حديث إتيان النساء في أدبارهم، كما سيأتي بيانه. ينظر الإرشاد: (٢٠٣/١-٢٠٤).

(٢) الغرض من هذه الأطروحة هو بيان منهج الحافظ الخليلي رحمه الله في تعليل الأخبار، ولهذا لم أهتم بألفاظ لم يستعملها للتعليل، كقوله في صالح بن كيسان عند ترجمته: "كان حافظا إماما، مخرّج في الصحيحين، جمع الفقه والحديث والمروءة... أكثر عنه إبراهيم بن سعد، وحديث إبراهيم عنه مخرج في الصحاح، ليس فيه خطأ". الإرشاد: (٢٩٦/١). ولا شكّ أن هذه العبارة خرجت مخرج المدح، ولا علاقة لها بالتعليل.

(٣) الإرشاد: (٢٨٥/١).

وهذا خطأ وقع على يعلى بن عبيد، وهو ثقة متفق عليه، والصواب فيه: عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، هكذا رواه الأئمة من سفيان، عنه، عن عبدالله بن دينار"(١).

٢/ قال رحمه الله: "حدّثنا عبد الصمد بن أحمد الحافظ، حدّثنا خيثمة بن سليمان، حدّثنا محمّد بن يونس، حدّثنا بكر بن فرقد، عن محمّد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ، قال: «**أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الإمام أن يحوّل الله رأسه رأس حمار**».

هذا خطأ، والمحفوظ: محمّد بن عمرو، عن مليح بن عبد الله، عن أبي هريرة: «**إنّ الذي يرفع رأسه قبل الإمام ويخفضه، فإنّما ناصيته بيد شيطان**». ويتفرد به محمّد بن مليح، والأئمة وقفوه عن محمّد بن مليح، عن أبي هريرة.

وروي عن حماد بن زيد، عن محمّد بن مليح موقوفا ومرفوعا، والوقف أصح.

والصحيح من هذا الحديث: حديث محمّد بن زياد، عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ، رواه عنه الأئمة: شعبةُ، وحمادُ بن سلمة، وحمادُ بن زيد، والخلقُ... وهو مخرج في الصحيحين"(٢).

٣/ قال رحمه الله: "في حديث الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ: «**لا تسبّوا أصحابي**» اختلاف.

قد رواه شريكٌ، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن رجل من أصحاب النّبيّ ﷺ.

ورواه أبو الأحوص، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد، عن النّبيّ ﷺ، وكذلك جريرُ بن عبدالحميد، ويقدمان على شريك، والحديث حديثهما. والذي رواه عن أبي هريرة فهو خطأ"(٣).

---

(١) الإرشاد: (٣٤١/١).

(٢) المصدر نفسه: (٣٤٢/١-٣٤٣).

(٣) المصدر نفسه: (٥٦٢/٢). ولا شكّ أنّ الخليلي رحمه الله لم يطلق الخطأ دون بيان الوجه الصحيح، وإنّما ذكر أنّ أبا الأحوص، وجرير بن عبدالحميد، يقدمان عند اختلافهما مع شريك، وقد روياه من حديث أبي سعيد ﷺ وهو حديثهما، فمن باب أولى من رواه من حديث أبي هريرة ﷺ، وهذا من قرائن الترجيح عنده، كما سيأتي بيانه في موضعه.

٤/ قال رحمه الله: "أبو عامر قَبيصة بن عقبة: ثقة إلاّ في حديث سفيان، فإنّه سمع وهو صغير، مع أنّ الأئمة رووا عنه حديث سفيان، ويُكثر البخاري عنه عن سفيان.

وتفرّد عنه أبو حاتم الرازي بحديث عن سفيان، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر: **أنّ النّبيّ ﷺ نهى عن بيع الولاء وهبته**. وهذا ممّا نُقم على ابن أبي حاتم، فليس هذا من حديث نافع، عن ابن عمر، إنّما هو عند سفيان، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر.

ورواه عبيدالله بن عمر، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر. ونافع هاهنا خطأٌ... وقد حدّث به غيرُ أبي حاتم، عن قبيصة، عن سفيان، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر على الصواب"(١).

٥/ قال رحمه الله: "أخبرني أبو بكر ابن عبدان الحافظ فيما كتب إليَّ، حدّثنا عبدالله بن شاهين، حدّثنا محمّد بن يزيد السّلمي، حدّثنا الحسين بن الوليد، حدّثنا أبو حنيفة، عن سُهَيْل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال النّبيّ ﷺ: «**من كان مصليّا بعد الجمعة، فليصلّ بعدها أربعا**». هذا **خطأ أخطأ فيه من روى عن الحسين**، ولا يعرف لأبي حنيفة عن سهيل.

سمعتُ أبا علي عبدالرحمن بن محمّد النيسابوري يقول: لمّا سمعتُ من ابن عبدان حديث أبي حنيفة، عن سهيل، رجعتُ إلى البصرة، فقال لي علي بن محمّد بن موسى (غلام عُبَيْدٍ بالبصرة): يا أبا علي! سمعتَ من ابن عبدان حديث أبي حنيفة، عن سُهيل؟ فقال: نعم. فتبسّم، وقال: قال لي أبو العباس ابن عُقْدَة: إنّما وقع هذا **الغَلَطُ** على من روى عن الحسين بن الوليد؛ فلم يلقَ الحسينُ أبا حنيفةَ، فهذا لا يُفرَحُ به"(٢).

٦/ قال رحمه الله: "حدّثني أحمد بن محمّد الزاهد، حدّثنا أبو حامد الشرقي، حدّثنا علي بن الحسن بن أبي عيسى، حدّثنا عبد الله بن يزيد المقرئ، حدّثنا هَمّام، حدّثنا سفيان وَمنصور وزياد ابن سعد وَبكر بن وائل، كلّهم يذكر أنّه سمعه من الزهري يُحدِّثُ، أنّ سالما أخبره، أنّ أباه أخبره **أنّه رأى النّبيّ ﷺ وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنازة**.

---

(١) المصدر السابق: (٢/ ٥٧١-٥٧٣) وسيأتي بيان أن ابن أبي حاتم لم يتفرد بروايته عن قبيصة، وأنّ قبيصة هو من وهم في رواية الحديث من هذا الوجه، ينظر المثال الثالث من التفرد وأثره في التعليل.

(٢) المصدر نفسه: (٢/٨٠٣).

غير أنّ بكرا وحده لم يذكر عثمان، وذكر الآخرون عثمان. قال أبو حامد: لم يكن هذا عند محمّد بن يحيى الذهلي، ولا يعرف عثمان إلاّ هاهنا.... ومن حديث بكر بن وائل لا يعرف إلاّ من حديث همّام عنه، وقد رواه بعض الضعفاء عن سفيان، عن زياد بن سعد، وذلك خطأ فاحش، وإنّما رواه عن همّام عمرو بنُ عاصم الكلابي البصري، ومن حديث عبد الله بن يزيد المقرئ، عن همام ضعيف جدا"(١).

اللفظ الثالث: (**أخطأ**).

هذا اللفظ أطلقه الحافظ الخليلي في معرض الحكم على الأحاديث.

ومن أمثلته الآتي:

١/ قال رحمه الله: "روى عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد المكي، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النّبيّ ﷺ: «**الشفعة فيما لم يقسّم**...». وقد أخطأ فيه عبدالمجيد، فإنّ غيره من الثقات رووه عن أبي الزبير، عن جابر، عن النّبيّ ﷺ أنّه قال: «**إذا باع أحدكم أرضا، فليستأذن شريكه**». وعبدالمجيد صالح، محدّث ابن محدّث... لكنّه يُخطئ... وقد أخطأ في الحديث الذي يرويه مالك والخلق، عن يحيى بن سعيد القطان قاضي المدينة، عن محمّد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص، عن عمر بن الخطاب، عن النّبيّ ﷺ: «**الأعمال بالنّية**»... ومداره على يحيى بن سعيد، فقال عبدالمجيد – وأخطأ فيه –: أخبرنا مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، عن النّبيّ ﷺ: «**الأعمال بالنيّة**». رواه عنه نوح بن أبي حبيب، وإبراهيم بن عتيق، وهو غير محفوظ من حديث زيد بن أسلم بوجه، فهذا ممّا أخطأ فيه الثقة عن الثقة"(٢).

٢/ قال رحمه الله: "حديث مالك، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه **أنّ النّبيّ ﷺ كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة، وإذا ركع، وإذا رفع رأسه من الركوع**.

وهذا صحيح متفق عليه من حديث الزهري، وقد صحّ أيضا عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر مثلَه قولَه. رواه عنه الشافعي وغيره من الأئمة.

---

(١) المصدر السابق: (٢/٨١٧-٨١٨).

(٢) المصدر نفسه: (١/١٦٦-١٦٧).

وقد أخطأ فيه رزقُ الله بنُ موسى – وهو صالح – من حديث يحيى بن سعيد القطان، عن مالك. حدّثناه محمّد بن إسحاق الكيساني، ومحمّد بن سليمان الفامي، قالا: حدّنا الحسن بن علي الطوسي، حدّثنا رزق الله بن موسى، حدّثنا يحيى بن سعيد، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النّبيّ ﷺ به مجوّدا، وتابعه على خطئه داودُ بن عبدالله..."(١).

كما أطلق رحمه الله هذا اللفظ بصيغة البناء للمجهول:

ومن أمثلة ذلك الآتي:

أ/ قال رحمه الله: "عبدالملك بن قُرَيْب البصري: روى عنه مالك، ويقال: إنّه أخطأ في اسمه؛ قال أهل البصرة: هو عبدالملك بن قُرَيْر"(٢).

ب/ قال رحمه الله: "حدّثني جدّي، حدّثنا أحمد بن الحسين بن الجنيد، حدّثنا حُميد بن الربيع، حدّثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، قال: **رأيتُ النّبيّ ﷺ وأبا بكر**

(١) المصدر السابق: (١/٢٠٢-٢٠٣). كما نقل عن بعض الأئمة إطلاق هذا اللفظ في التعليل، كشيخه الحاكم: (١/٢٠٣)، ويحيى بن معين: (٢/٥٢٧)، والبخاري وأبي حاتم الرازي: (١/٤١٤-٤١٥)، وأبي زرعة الرازي: (١/٢٧٤-٢٧٥)، وأبي علي النيسابوري: (٣/٨٤٣-٨٤٤)، وعن الأئمة بالعموم: (١/٣٧٨-٣٧٩).

(٢) المصدر نفسه: (١/٢١٤-٢١٥). عبدالملك بن قريب هو الإمام لسان العرب الأصمعي، وقد ذكر يحيى بن معين أنّ الإمام مالكا روى عنه ووهم في نسبته، فقال: عبدالملك بن قُرَيْر. قال الدوري رحمه الله: "سمعتُ يحيى يقول: قد روى مالك بن أنس عن شيخ يقال له: عبدالملك بن قريب، وهو الأصمعي، ولكن في كتاب مالك: عبدالملك بن قرير، وهو خطأ، إنّما هو الأصمعي". التاريخ: (٣/٢١٥). وقد نسب الوهمَ للإمام مالك أيضا: البخاريُّ كما في التاريخ الكبير: (٥/٤٢٨)، وابنُ حبان في ثقاته: (٨/٣٨٩). إلاّ أنّ مالكا لم يسمع من الأصمعي عبدالملك بن قريب، وإنّما سمع من آخر بصري اسمه: عبدالملك بن قرير. قال الإمام أبو حاتم الرازي رحمه الله: "روى مالك هذا الحديث: عن عبدالملك بن قرير البصري، عن محمّد بن سيرين: أنّ رجلا جاء إلى عمر بن الخطّاب، فقال: إنّي أصبتُ ضبيا وأنا مُحرم.... كانوا يظنّون قديما أنّ رواية مالك، عن عبدالملك بن قرير وَهْمٌ، وإنّما سمع من عبدالعزيز ابن قرير البصري، كان يسكن عسقلان". الجرح والتعديل: (٥/٣٦٤). وقال الإمام الدارقطني رحمه الله: "عبدالملك ابن قرير: حدّث عنه مالك بن أنس... وذكر يحيى بن معين أنّ مالكا روى عن عبدالملك بن قريب الأصمعي، ووهم في نسبه، والوهم من ابن معين لا من مالك". المؤتلف والمختلف: (٤/١٨٩٦). وقال ابن ناصر الدّين الدمشقي رحمه الله: "وقد نُسب مالك إلى التصحيف في نسب الأصمعي، ومالك على الصواب". توضيح المشتبه: (٧/١٩٥). وقد ذهب أبو عمر ابن عبدالبر رحمه الله إلى أنّ عبدالملك هذا رجل مجهول. ينظر الاستذكار: (١٣/٢٧٥-٢٧٧).

وعمرَ يمشون أمام الجنازة. فقيل لسفيان: إنّ معمرا وأصحاب الزهري يخالفونك فيه، فقال: الزهري حدّثنيه سمعته من فيه، يعيدُه ويبديه مرارا، ألستُ أحصيه عن سالم عن أبيه؟

يقال: أخطأ ابن عيينة في هذا الحديث حيث رفعه، وأصحاب الزهري وقفوه عن ابن عمر: أنّه رأى أبا بكر وعمرَ يمشيان أمام الجنازة"[(١)].

اللفظ الرابع والخامس: (يخطئ وخطؤوه):

من تصريفات لفظ الخطأ التي استعملها الحافظ الخليلي في تعليل الأخبار قوله: يخطئ وخطؤوه، وقد استعمل اللفظين في موضع واحد عند ترجمة روّاد بن الجرّاح العسقلاني، فيما نقله عن الأئمة النقاد.

قال رحمه الله: "قال الحفاظ: كثيرا ما يُخطئ... يتفرد بحديث ضعّفه الحفاظ في ذلك الحديث، وهو: ما حدّثنا به محمّد بن إسحاق الكيساني، وَمحمّد بن سليمان الفامي، قالا: حدّثنا إسحاق بن محمّد الكيساني، حدّثنا العبّاس بن عبدالله التُّرقفي، حدّثنا رواد بن الجراح، عن سفيان الثوري، عن منصور، عن ربعي، عن حذيفة بن اليمان قال: قال رسول الله ﷺ: «**خيركم بعد المائتين كلّ خفيف الحاذ**» قيل: يا رسول الله! وما الخفيف الحاذ؟ قال: «**الذي لا أهل له ولا ولد**». وهذا لا يُعرف من حديث سفيان إلاّ من هذا الوجه، وقد خطّؤوه فيه".

هذه استعمالات الحافظ الخليلي للفظ الخطأ وتصريفاته اللغوية، وقد خرجت مخرج التعليل، وهذا ما يؤكد "أنّ الحديث المعلول: هو الحديث الذي وقع فيه الخطأ... من راويه، ثقة كان أو ضعيفا، في سنده أو في متنه، منفردا كان أو مخالفا"[(٢)].

المبحث الثاني: التعليل بلفظ "الوضع".

من عبارات التعليل التي استعملها الحافظ الخليلي رحمه الله في نقد الأحاديث أيضا: ألفاظ دالة على الوضع والبطلان، وقد كان استعماله لألفاظ الوضع أكثر، وفيما يلي تحديد مدلول تلك الألفاظ لغة واصطلاحا، وبيان مراد الخليلي من إطلاقه لتلك الألفاظ.

---

(١) المصدر السابق: (٣٥١/١). وقال في موضع آخر: "هذا منكر من حديث مالك، والمحفوظ من حديث ابن عيينة، عن الزهري. وقيل: إنّ سفيان أخطأ فيه". الإرشاد: (٢٦٧/١). وهذا فيه أيضا التعبير على المنكر بالخطأ.

(٢) من كلام الدكتور أبي بكر كافي. ينظر منهج الإمام أحمد: (ص/٣٣٢).

المطلب الأول: تعريف الوضع والبطلان لغة واصطلاحا.

أوّلا: تعريف الوضع في اللغة.

الوضع "اسم مصدر من وضع يضع، ويأتي وضع في اللغة لمعان عدّة، منها:

الإسقاط كوضع الجناية عنه، أي: أسقطها، وكوضع الأمر أو الشيء عن كاهله، أي: أسقطه.

ويأتي بمعنى الترك، ومنه: إبل موضوعة، أي: متروكة في المرعى.

ويأتي بمعنى الافتراء والاختلاق، كوضع فلان هذه القصة، أي: اختلقها وافتراها"(١).

ويأتي الوضع بمعنى الإلصاق أيضا. قال الحافظ أبو الخطّاب ابن دحية الكلبي رحمه الله: "وضع فلان على فلان عارا إذا ألصقه به، والوضع أيضا: الحطّ والإسقاط"(٢).

ثانيا: تعريف الوضع في الاصطلاح.

قال الإمام ابن الصلاح رحمه الله: "هو المختلق المصنوع"(٣).

فالحديث الموضوع هو كلّ افتُريَ على رسول الله ﷺ، ولذلك عرّفه الدكتور حمزة عبدالله المليباري حفظه الله بقوله: "ما أضيف إلى النّبيّ ﷺ كذبا، من قول أو فعل أو تقرير"(٤).

"ووجه المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي ظاهرة، إذ أنّ الموضوع كذب مختلق مفترى، وصاحبه يلصقه بالنّبيّ ﷺ، ويسمّى أيضا موضوعا لانحطاط رتبته، من وضع الشيء أي: حطّه"(٥).

---

(١) من كلام الدكتور أبي بكر كافي. منهج الإمام أحمد: (ص/٣٣٣). وقال العلاّمة ابن منظور الإفريقي رحمه الله تعالى: "وضع الشيء وضعا: اختلقه". لسان العرب: (٣٩٧/٨). وينظر: القاموس المحيط: (٩٢/٣)، وترتيب القاموس المحيط: (٦٢٣/٤-٦٢٤).

(٢) أداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب: (ص/١٤٨). وقال ابن حجر معلقا على تعريف أبي الخطاب: "والأول – يعني الإلصاق – أليق بهذه الحيثية". النكت: (٨٣٨/٢).

(٣) المقدمة: (ص/٥٨).

(٤) علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد: (ص/١٧٢).

(٥) من كلام الدكتور أبي بكر كافي. منهج الإمام أحمد: (ص/٣٣٤).

وقد أوضح هذه المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي الحافظ أبو الخطاب ابن دحية حينما عرّف الموضوع بقوله: "هو ما وُضِع على رسول الله ﷺ، أي ألصق به و لم يقله، يقال: وضع فلانٌ على فلان عارا إذا ألصقه به، والوضع أيضا الحطُّ والإسقاط، فكأنّ هؤلاء الفسقة وضعوا على رسول الله ﷺ أحاديث وهي ساقطة عنه، إذ هي كلام غيره"(١).

ثالثا: تعريف البطلان في اللغة.

قال إمام اللغة الخليل بن أحمد الفريهيدي رحمه الله: "بَطَلَ الشيء يَبْطُلُ بُطْلا، أي: ذهب باطلا. والباطل: نقيض الحق... وأبطلتُه: جعلتُه باطلا، وأبطلتُ: جئتُ بكذب، وادّعيتُ غير الحقّ"(٢).

وقال الإمام أبو الحسن ابن سيّده رحمه الله: "بَطَلَ الشَّيءُ يَبْطُلُ بُطلا، وبُطُولا، وبُطلانا: ذهب ضياعا وخسرا... والباطل نقيض الحقّ"(٣).

قال الزبيدي رحمه الله: "بطل الشيءُ بُطْلا وبُطُولا وبُطْلانا بضمّهنّ: ذهب ضياعا وخُسرا، ومنه قوله تعالى: ﴿ يَعْمَلُونَ ﴾ [الأعراف:١١٨]... وقولهم: ذهب دَمه بُطْلا: أي هَدَرًا... والإبطال: يُقال في إفساد الشيء وإزالته... والباطل: ضدّ الحقّ، وهو ما لا ثبات له عند الفحص عنه... وأبطل الرجل: جاء به أي بالباطل، وادّعى غير الحق"(٤).

"فمعاني الباطل – إذن – تدور على الفساد والسقوط والضياع والخسران، والباطل هو الشيء الفاسد أو الساقط، أو الذي ضاع وخسر، أو المخالف للحق، وكلّ هذه المعاني اللغوية للباطل تستقيم مع استعمال المحدثين لمصطلح (الباطل)، إذ هو الخبر الفاسد، والساقط عن رتبة القبول والاعتبار، والكذب المخالف للحق"(٥).

---

(١) أداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب: (ص/١٤٨-١٤٩).

(٢) كتاب العين: (٧/٤٣٠-٤٣١).

(٣) المحكم والمحيط الأعظم : (٩/١٧٧-١٧٨).

(٤) تاج العروس: (٢٨/٨٩-٩٠).

(٥) من كلام الدكتور أبي بكر كافي. منهج الإمام أحمد: (ص/٣٣٤-٣٣٥).

وقد ذكر ابن دحية معنى لغويا يقرب من المعاني التي سبقت، قال رحمه الله: "... وذلك أنّ قوما رووا عن كذّابين وضعفاء، وهم يعلمونهم ودلّسوا أسماءهم، والكذب من أولئك المجروحين، والخطأ والقبيح من هؤلاء المدلّسين، فبطل حديثهم أي ذهب، يقال: بطل الشيءُ يبطُلُ بُطلا وبُطلانا إذا ذهب"(١).

رابعا: الباطل في الاصطلاح.

ذكر الدكتور أبو بكر كافي حفظه الله أنّ المحدثين لم يصطلحوا على ذكر تعريف للحديث الباطل، وإنّما استخلص من تصرفاتهم في كتبهم، أنّ مرادهم بالحديث الباطل: المكذوب أو الموضوع(٢).

وكأنّ في النّص المتقدم عن ابن دحية رحمه الله في تعريف الباطل ذكرٌ للمناسبة بين التعريف اللغوي ومراد الأئمة بالحديث الباطل الذي ذكره الدكتور أبو بكر كافي، ذلك أنّ الحديث الباطل يرويه مجروحون تعمّدوا الكذب، ومدلّسون تعمّدوا الخطأ.

وقد روى الحافظ الخليلي عن أبي علي النيسابوري وصف حديث واحد بأنّه باطل، وذلك في موضع واحد من الإرشاد، وهو أيضا بمعنى المكذوب والمفتعل، وسيأتي ذكره في المطلب الآتي.

المطلب الثاني: إطلاق الخليلي لهذه الألفاظ.

أوّلا: إطلاق ألفاظ الوضع والكذب.

أ/ إطلاق لفظ الوضع وتصريفاته اللغوية:

أطلق الحافظ الخليلي لفظ الوضع وبعض تصريفاته اللغوية في معرض تعليل الأحاديث في سبعة مواضع من الإرشاد، وكان منها ما أعلّه بنفسه، ومنها ما نقل الوضع عن أحد الأئمة.

---

(١) أداء ما وجب في بيان وضع الوضاعين في رجب: (ص/١٤٨). وقد ذكر رحمه الله أنّ من معاني الباطل لغة: الشيطان، و لم أورده لعدم تعلقه بموضوع العلل.

(٢) ينظر المرجع السابق: (ص/٣٣٥).

الموضع الأوّل: أطلق فيه الحكم بالوضع مع بيان المتهم بذلك والوجه الصحيح:

قال رحمه الله: "حديث حدّثناه محمّد بن عبدالله الحاكم، حدّثنا أحمد بن علي المقرئ، حدّثنا أزهر بن زفر المصري، حدّثنا عبد المنعم بن بشير، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر أنّ النّبيّ ﷺ قال: «**اللهمّ بارك لأمّتي في بكورها**». هذا وضعه عبد المنعم، وهو وضّاع على الأئمة.

سمعتُ الحاكم يقول: سمعتُ محمّد بن علي يحكي عن عبدالله بن أحمد بن حنبل، قال: قلتُ لأبي: يا أبَتِ رأيتُ عبد المنعم بن بشير في السوق، فقال: يا بُنيّ، وذاك الكذّاب يعيش؟

وهذا الخبر بهذا الإسناد لا أصل له عن مالك، ولا عن نافع، وإنّما رواه صخر الغامدي عن النّبيّ ﷺ، وهو من الأفراد"(١).

الموضع الثاني والثالث: أطلق فيهما الحكم بالوضع مع بيان المتهم والوجه الصحيح عنده أيضا:

قال رحمه الله: "فأمّا من الأفراد الذي ينفرد به ضعيف وضعه على الأئمة والحفاظ: فهو كما حدّثنا به عليّ بن أحمد بن صالح، وَمحمّد بن إسحاق، قالا: حدّثنا الحسن بن علي الطوسي، حدّثنا محمّد بن عبدالرحمن بن غزوان ببغداد، حدّثنا مالك بن أنس وَإبراهيم بن سعد كلاهما عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك، قال: قال النّبيّ ﷺ: «**أهل القرآن أهل الله وخاصته**».

وهذا منكر بهذا الإسناد، ما له أصل من حديث ابن شهاب، ولا من حديث مالك، والحمل فيه على ابن غزوان، وإنّما رواه أبو داود الطيالسي عن شيخ من أهل البصرة، عن أبيه، عن أنس"(٢).

وقال رحمه الله في موضع آخر: "حدّثنا عليّ بن أحمد بن صالح المقرئ، حدّثنا أحمد بن محمّد ابن الحسن الذهبي البلخي، حدّثنا محمّد بن عبدالرحمن بن غزوان ببغداد (ح) وحدّثنا محمّد بن إسحاق الكيساني وَمحمّد بن سليمان الفامي، قالا: حدّثنا الحسن بن علي الطوسي، حدّثنا محمّد ابن عبدالرحمن بن غزوان، حدّثنا مالك بن أنس وَإبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «**أهل القرآن أهل الله وخاصته**».

---

(١) الإرشاد: (١/١٥٨-١٥٩).

(٢) المصدر نفسه: (١/١٦٩).

منكر موضوع من حديث مالك، وحديث الزهري، لم يروه غير ابن غزوان، وهو ضعيف له مثل هذا وغيره، وإنّما الحديث يُعرف من حديث عبدالله بن بُديل، عن أنس"(١).

الموضع الرابع: أطلق فيه الوضع مع بيان المتهم ووجه الوضع:

قال رحمه الله: "حدّث بعد الثلاثمائة جماعةٌ وضعوا بأسانيد مفتعلة أحاديث موضوعة على الأئمة، منها: حديث نسبوه إلى ذي النون المصري، عن مالك بن أنس، عن الزهري، عن أنس أنّ النّبيّ ﷺ قال: «**علامة حبِّ الله حبُّ ذكرِ الله، وعلامة بغضِ الله بغضُ ذكرِ الله**».

وهذا منكر، لا أصل له من حديث مالك، ولا من حديث الزهري، وذو النون لا يصحّ لقاؤه مالكا، وهو موضوع على ذي النون"(٢).

الموضع الخامس: أطلق الوضع مع بيان المتهم دون بيان وجه الوضع:

قال رحمه الله: "**حديث الطّير** وضعه كذّاب على مالك، يقال له: صخر الحاجي من أهل مرو، وهو مشهور بذلك.... وضعه مرّة على الليث بن سعد، ثمّ جعله على مالك بن أنس، وما روى في حديث الطير ثقة"(٣).

وقال في الموضع نفسه عن صخر الحاجي هذا: "وهو الذي وضع حديثا بروايته عن أنس بن مالك: أنّ النّبيّ ﷺ قال: «**الشيخ في أهله، كالنّبيّ في قومه**».

الموضع السادس: أطلق الوضع مع بيان المتهم دون بيان وجه الوضع كسابقه:

قال رحمه الله: "حدّثني عبدالله بن محمّد القاضي، حدّثنا عبدالباقي بن قانع، قال: سألتُ أبا يحيى الساجي عن حديث إسرائيل أبي موسى، عن الحسن، عن عبدالرحمن بن سَمُرَة: «**لا تسأل الإمارة**». فقلتُ: سمعتُه من الصَّلْت بن مسعود؟ فقال: هذا حديث وضعه زكريا، فسرقه منه زكريا. أراد بزكريا الأوّل(٤): موسى بن زكريا التستري، وبالثاني: محمّد بن زكريا الغَلابِي.

---

(١) المصدر السابق: (١/٤٠٦-٤٠٧).

(٢) المصدر نفسه: (١/٤٠٩).

(٣) المصدر نفسه: (١/٤٢٠).

(٤) هنا وقع تصحيف، ففي طبعة عامر أحمد: (ص/١٥٦-١٥٧)، ووليد متولي: (ص/٢٠١) "وضعه زكويه، فسرقه زكويه، أراد بزكويه...".

والحديث حدّثنا عبدالله بن محمّد القاضي الحافظ، حدّثنا عبدالباقي بن قانع، وَالحسن بن محمّد بن أبي ذر بالبصرة وَغيرهما، قالوا: حدّثنا محمّد بن زكريا الغَلابِي وَموسى بن زكريا التستري، قالا: حدّثنا الصلت بن مسعود، حدّثنا سفيان بن عيينة، عن إسرائيل أبي موسى، عن الحسن، عن عبدالرحمن بن سَمُرة: أنّ النّبيّ ﷺ قال له: «**يا عبدالرحمن! لا تسأل الإمارة**... الحديث». هذا لم يروِه أحدٌ عن ابن عيينة، قالوا: وضعه موسى بن زكريا التستري على الصلت"(١).

من خلال ما تقدّم تبيّن أن الخليلي رحمه الله يطلق الوضع على الكذب المفتعل، كما في الأمثلة: الأوّل والرابع والخامس والسادس، فهي أحاديث مختلفة وكذوبة على من رويت عنهم.

وظهر في المثال الثاني والثالث والسادس أنّه يطلق الوضع على ما وقع فيه الوهم والخطأ.

"ويجدر التنبيه هنا إلى أنّ مصطلح الموضوع قد قصره المتأخرون على الكذب المختلق فحسب، ومن ثَمّ نجدهم يعترضون على النقاد المتقدمين في حكمهم على كثير من الأحاديث بالوضع في كتب العلل لمجرد خطأ فيها، بحجة أنّ الراوي لها ليس كذابا ولا متهما"(٢).

ثانيا: إطلاق لفظ البطلان.

نقل الحافظ الخليلي رحمه الله لفظ البطلان في موضع واحد من الإرشاد عن شيخه الحاكم، عن أبي علي النيسابوري كما تقدّم ذكره، وقد استُعمِل في حقيقة الكذب، ولا شكّ أنّه روى ذلك معتمدا إياه كما سيأتي بيانه، ومثاله الآتي:

قال رحمه الله: "حدّثني محمّد بن عبدالله الحافظ، حدّثنا أبو علي الحسين بن علي الحافظ، حدّثنا أبو نصر أحمد بن محمّد البلخي ببغداد – قدم حاجا – من كتابه، حدّثنا حمّ بن نوح، حدّثنا أبو معاذ خالد بن سليمان، حدّثنا نوح بن أبي مريم أبو عصمة، عن داود بن أبي هند، عن يحيى بن عبيدالله، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنّ الله تعالى أجاركم من**

(١) المصدر السابق: (٢/٥٢٧-٥٢٨).

(٢) الدكتور أبو بكر كافي، منهج الإمام أحمد في التعليل: (ص/٣٣٩).

أن تجتمعوا على ضلالة، وأن يظهر على أهل الحق أهل الباطل». قال لنا الحاكم: قال لي أبو علي الحافظ: هذا باطل من حديث داود، ونوح كذّاب"[(١)].

لم أقف على الحديث بالسند نفسه إلاّ عند الخطيب البغدادي في كتابه الفقيه والمتفقه مع اختلاف يسير في لفظه، فقد ورد فيه أنّ رسول الله ﷺ قال: «**إنّ الله أجاركم أن تجتمعوا على ضلالة كلّكم، أو أن يظهر أهل الباطل على أهل الحقّ**»[(٢)].

فقد أطلق أبو علي النيسابوري البطلان على الحديث في حقيقة الكذب، وهو من رواية نوح ابن أبي مريم، وقد اتهمه به لما عرف عنه الكذب[(٣)]، وقد نقل الحافظ الخليلي في ترجمة نوح هذا عن سفيان الثوري ما يوحي باشتهار الكذب عنه[(٤)].

ولا شكّ أن الحكم على الحديث بالبطلان في هذه الحالة يحمل على التعليل بالظاهر.

---

(١) المصدر السابق: (٣/٩٣٠).

(٢) كتاب الفقيه والمتفقه: (١/٤١١) حديث رقم: [٤٢٥].

وقد أخرج الحديثَ الإمامُ إسحاق بن راهويه في مسنده: (ص/٣٨٩) حديث رقم: [٤٢١]، والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه: (١/٤١٠) حديث رقم: [٤٢٤] عن إسماعيل بن عياش، عن يحيى بن عبيدالله المدني، عن أبيه ، عن أبي هريرة ﷺ، عن رسول الله ﷺ قال: «**إنّ الله أجاركم من ثلاث: أن تجتمعوا كلّكم على الضلالة، وأن يظهر أهل الباطل على أهل الحق، وأن أدعوا دعوة عليكم فيهلككم، وأبدلكم بهنّ الدخان والدجّال ودابّة الأرض**».

وقد اقتصر الخطيب على ذكر قوله: «إنّ الله أجاركم أن تجتمعوا على ضلالة كلّكم».

(٣) قال الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله: "ونوح بن أبي مريم مشهور بالكذب ووضع الحديث". شرح علل الترمذي: (١/٢٣٧). ويراجع التاريخ الأوسط للبخاري: (٢/١٦٥)، والتاريخ الكبير: (٧/٣٩٦)، والجرح والتعديل: (٨/٤٨٤)، وكتاب المجروحين لابن حبان: (٣/٤٨)، والكامل لابن عدي: (٧/٤٠)، والضعفاء لأبي نعيم الأصبهاني: (ص/١٥١)، وتهذيب الكمال: (٣٠/٥٦).

(٤) ينظر الإرشاد: (٣/٩٠٢-٩٠٣). وممّا قال فيه: "أجمعوا على ضعفه... روى في فضائل القرآن سورة سورة، عن رجل، عن عكرمة، عن ابن عباس. فقيل له: من أين لك هذا؟ قال: لأنّ الناس قد اشتغلوا بمغازي ابن إسحاق، وغيره، فحرّضتهم على قراءة القرآن".

المبحث الثالث: التعليل بلفظ "معلول".

المطلب الأوّل: إطلاق الخليلي لفظ العلة.

سبق الحديث عن مفهوم العلة لغة واصطلاحا، وفيما يلي أمثلة ممّا أطلق عليه الحافظ الخليلي رحمه الله لفظ العلة.

المثال الأوّل:

قال رحمه الله: "حديث عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ: «**من كتم علما أُلجم يوم القيامة بلجام من نار**». معلول، لم يتفقوا عليه.

رواه عن عطاء: مالكُ بن دينار، وعمارة، وعلي بن الحكم، وجماعة، والناس يجمعون طرقه، و لم يروه عنه المتفق عليهم من أصحابه، والمحفوظ من حديث أبي هريرة موقوف"(١).

قد تقدّم الكلام على هذا الحديث في الجنس العاشر من العلل عند الحاكم النيسابوري، وأنّ الخليلي أخطأ في إعلال الحديث، والغرض التمثيل لما أطلق عليه معلول بغرض التضعيف، وأودّ التنبيه هنا على أنّ الخليلي خالف شيخه الحاكم، فقد صحح الحديث في المستدرك على شرط الشيخين(٢).

المثال الثاني:

قال رحمه الله: "حدّثنا عبدالله بن محمّد القاضي، حدّثنا الحسن بن محمّد بن عثمان الفارسي بالبصرة، حدّثنا يعقوب بن سفيان الفسوي، حدّثنا يحيى بن صالح، حدّثنا مالك، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه **أنّ النّبيّ ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يمشون أمام الجنازة**.

وهذا منكر من حديث مالك، والمحفوظ من حديث ابن عيينة عن الزهري، وقيل إنّ سفيان أخطأ فيه، وله علة ذكرناها"(٣).

---

(١) الإرشاد: (١/ ٣٢١-٣٢٢).

(٢) (١/١٧٠-١٧١) حديث رقم: [٣٤٤-٣٤٥].

(٣) الصدر السابق: (١/٢٦٧).

تقدّم الكلام عن هذا الحديث أيضا، والعلة التي أشار إليها الخليلي هي أنّ الصحيح وقف الحديث على ابن عمر رضي الله عنهما(١).

المثال الثالث:

قال رحمه الله: "سمعتُ عبدالله بن محمّد بن علي بن زياد السِّمَّذي النيسابوري الثقة الرضا، يقول: سمعتُ محمّد بن يعقوب الأموي، يقول: سمعتُ عبدالله بن أحمد بن حنبل، يقول: قلتُ لأبي: إنّ سفيان بن عيينة حدّث عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «**ما نفعني مالُ أحدٍ ما نفعني مالُ أبي بكر**». فأنكره، وقال: من حدّثك به؟ قلتُ: يحيى بن معين حدّثنا عن سفيان، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة. وقال يحيى: قال رجل لسفيان: من ذكره؟ قال: وائل. قال أبي: نرى وائلا لم يسمع من الزهري، إنّما رواه عن ابنه بكر بن وائل. فأنكره أبي أشدّ الإنكار، وقال: هذا خطأ.

ثمّ حدّثنا أبي، عن عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيّب، قال: قال رسول الله ﷺ... فذكر الحديث(٢).

مثل هذا يُحمل على خطأ الشيوخ؛ إنّ وائلا أخطأ فيه. وقد رُوِيَ هذا عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

وحدّثني جدّي ، حدّثنا علي بن محمّد بن مهرويه، حدّثنا أحمد بن أبي خيثمة، حدّثنا يحيى بن معين، حدّثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة أنّ النّبيّ ﷺ، قال: «**ما نفعني مال، ما نفعني مال أبي بكر**». فأتبعه ابنُ شيبة صديق له، فقال: هذا الحديث سمعتَه من الزهري؟ قال: لا؛ ولكن حدّثني به وائل بن داود.

قال يحيى بن معين: ووائل بن داود لم يسمعه من الزهري، وإنّما سمعه من ابنه بكر بن وائل. وكان بكر قد رأى الزهري، فصار الحديث معلولا"(٣).

---

(١) ينظر المطلب الثاني من مبحث معنى المنكر عند الخليلي، وسيأتي بالتفصيل في المطلب الموالي.

(٢) ينظر العلل ومعرفة الرجال: (٢/٢٤٥).

(٣) الإرشاد: (١/٣٧٠-٣٧١).

فالخليلي رحمه الله يرى أنّ "حديث عائشة هذا ظاهره الصحة، لكن تبيّنت علته لما كشف ابن عيينة عن تدليسه عن الزهري، وأنّه ما رواه إلاّ عن وائل... فلعدم السماع وقعت النكارة في هذه الرواية، وجاءت مخالفة للمحفوظ عن الزهري"(١).

المثال الرابع:

قال رحمه الله عند ترجمة أحمد بن عُمير بن جوصا الدّمشقي: "روى حديثا خولف فيه، وخطّؤوه في روايته ذلك، وهو ممّن لا يسقُط بمثل هذه العلة، أخطأ فيه أو حفظ.

حدّثنا محمّد بن الحسن بن الفتح الصفار، حدّثنا أحمد بن عمير بن جَوْصا بدمشق، حدّثنا أبو تقي هشام بن عبدالملك اليَزني، حدّثنا بقية، حدّثنا ورقاء بن عمر اليشكري وابن ثوبان، عن عمرو بن دينار، عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا أُقيمت الصلاة فلا صلاة إلاّ المكتوبة**».

رواه جماعة عن أبي التَّقي و لم يذكروا ابن ثوبان، وإنّما ذكروا ورقاء وحده، وخطّؤا ابن جوصا في روايته هذا عن ابن ثوبان، وهو عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان"(٢).

هذا الحديث أيضا سبق الكلام حوله، والعلة التي ذكرها الخليلي واضحة، وهي زيادة راوٍ في السند لا تصح.

المطلب الثاني: جمع الخليلي بين العلة والصحة.

مراد الحافظ الخليلي من إطلاق العلة على الأحاديث التي سبقت في المطلب المتقدم هو إعلال الروايات كما هو ظاهر، وقد أطلق رحمه الله لفظ العلة مضافا إلى الصحة، وهو أحد أقسام الحديث عنده، حيث قال رحمه الله: "اعلموا رحمكم الله أنّ الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ على أقسام كثيرة: صحيح متفق عليه، وصحيح معلول، وصحيح مختلف فيه، وشواذ، وأفراد، وما أخطأ فيه إمام، وما أخطأ فيه سيء الحفظ يُضَعَّف من أجله، وموضوع وضعه من لا دِينَ له"(٣).

فما مقصود الخليلي بهذا اللفظ المركب؟

---

(١) الدكتور بشير علي عمر، منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث: (٦١٧/٢).

(٢) المصدر السابق: (٤٦٥/٢).

(٣) المصدر نفسه: (١٥٧/١).

بين رحمه الله مراده من هذا اللفظ المركب بمثال قائلا: "فأمّا الصحيح المعلول: فالعلّة تقع للأحاديث من أنحاء شتّى لا يمكن حصرها، فمنها: أن يروي الثقات حديثا مرسلا، وينفرد به ثقة مسندا، فالمسند صحيح وحجة، ولا تضرّه علة الإرسال، ومثاله:

حديث رواه أصحاب مالك في الموطأ، عن مالك، قال: بلغنا عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ قال: «**للمملوك طعامه وشرابه، ولا يُكلَّفُ من العمل ما لا يطيق**».

ورواه إبراهيمُ بنُ طهمان الخراساني، والنعمانُ بنُ عبدالسلام الأصبهاني، عن مالك، عن محمّد بن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ. حدّثناه الحسينُ بنُ حَلْبَس، حدّثنا عبدالله بن محمّد بن زياد النيسابوري ببغداد – قال الخليلي: وهو ثقة حافظ فقيه، أخذ العلم عن إسماعيل بن يحيى المزني وغيره من أصحاب الشافعي، وكان الدارقطني يفتخر به – حدّثنا أحمد ابن حفص، حدّثنا أبي، حدّثنا إبراهيم بن طهمان، حدّثنا مالك، عن محمّد بن عجلان.

وحدّثناه محمّد بن علي بن عمر، والقاسم بن علقمة، قالا: حدّثنا عبدالرحمن بن أبي حاتم، حدّثنا محمّد بن عامر بن إبراهيم، حدّثنا أبي، حدّثنا النعمان بن عبدالسلام، حدّثنا مالك، عن محمّد بن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ... الحديث.

فقد صار الحديث بتبيين الإسناد صحيحا يُعتمد عليه، وهذا من الصحيح المبيّن بحجة ظهرت.

وكان مالك رحمه الله يرسل أحاديث لا يبيّن إسنادها، وإذا استقصى عليه من يتجاسر أن يسأله، ربما أجابه إلى الإسناد"(١).

فالذي ظهر لي أنّ مراد الحافظ الخليلي من هذا اللفظ المركب (صحيح معلول): هو تصحيح الحديث من وجه آخر، وعدم تأثير الرواية المعلولة، لدلالة القرائن والواقع الحديثي على صحة الرواية الثانية، والمثال الذي ذكره يدل على هذا التفسير، ذلك أنّ الحديث روي مرسلا ومسندا، فلم يعتبر الإرسال علة بالحجة الصحيحة عنده على الأقل.النتيجة من هذا التفسير أنّ يقال: الحديث صحيح من وجه، معلول من آخر.

(١) المصدر السابق: (١/١٦٠-١٦٥).

فهذه هي حجة الخليلي، وهي قائمة على منهج علمي، وسواء وافقناه أم خالفناه، فما ذهب إليه ليس مبنيا على قبول ما زاد الثقة مطلقا من دون النّظر في القرائن المحتفة بالرواية، وقد سبق تقرير ذلك عند الكلام على منهجه في تعارض الوصل والإرسال، والله أعلم.

وممّا أطلق عليه رحمه الله هذا اللفظ المركب، ومقصده ما بينته آنفا، الأمثلة الآتية:

١/ قال رحمه الله: "قال ابنُ عُليَّة: لمّا حدّثني ابنُ جريج، عن سليمان بن موسى، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، عن النّبيّ ﷺ: «**أيُّما امرأة نُكحت بغير وليّ، فنكاحها باطل**...» الحديث. قال ابن جريج: فلقيتُ الزهري بعد ذلك، فسألتُه، فلم يحفظه. قال ابن جريج: وأنا ممّن لا يتّهم سليمان.

وفي هذا الحديث اختلاف كثير من حديث عروة، فقد رواه زَمعة بن صالح، وصدقة، وغيرهما، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، و لم يتابعهم الأئمة من أصحاب هشام. ورواه حجّاج بن أرطاة، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة.

ويقال إنّ الحجّاج لم يسمع من الزهري. والحجّاج يدّلس... وهذا الحديث من حديث عائشة من الصحيح المعلول"[(١)].

حاصل كلام الخليلي أنّ الحديث صحيح معلول، ومراده -كما سبق- أنّ الحديث صحيح من وجه آخر، ولا يقدح فيه ما أُعلّ به بالحجة والبرهان.

فالحديث حديث سليمان بن موسى، تفرد به عنه ابن جريج، وقد اختلف في سنده ومتنه، وسأقتصر على الكلام حول السند لعدم تعرض الخليلي للمتن.

فقد رواه جمع من الرواة عن ابن جريج، عن سليمان بن موسى بهذا السند، منهم: يحيى بن سعيد الأنصاري، وسفيان الثوري، وعيسى بن يونس، وسليمان بن عمر بن خالد، وعبدالرحمن ابن يونس، وغيرهم[(٢)].

---

(١) الإرشاد: (١/٣٤٩-٣٥١).

(٢) ينظر رواياتهم علل الدارقطني: (١٥/١١-١٢).

وقد ذكر الخليلي بعض الطرق التي أعلها الأئمة، منها حديث زمعة بن صالح[١]، وصدقة بن عبدالله السمين[٢]، وحجّاج بن أرطاة[٣].

وقد أعلّ البخاري حديث سليمان بن موسى، قال الترمذي رحمه الله: "قال محمّد: وسليمان ابن موسى منكر الحديث، أنا لا أروي عنه شيئا، روى سليمان بن موسى أحاديث عامتها منكرة، وذكر منها:... وروى عن الزهري، عن عروة، عن عائشة: أنّ رسول الله ﷺ قال: «**أيّما امرأة نكحت بغير إذن وليّها، فنكاحها باطل**»"[٤].

وسليمان بن موسى وثقه ودحيم، وابن سعد، والدارقطني، وأثنى عليه عطاء بن أبي رباح، والزهري، وأحمد بن حنبل، وقال الدارمي: "قلت – يعني ليحيى بن معين –: فما حال سليمان ابن موسى في الزهري؟ فقال: ثقة"[٥].

وقال ابن عدي بعدما روى لسليمان جملة من الأحاديث: "ولسليمان بن موسى غير ما ذكرتُ من الحديث، وهو فقيه راو، حدّث عنه الثقات من الناس، وهو أحد علماء أهل الشام، وقد روى أحاديث ينفرد بها لا يرويها غيره، وهو عندي ثبت صدوق"[٦].

---

(١) روى الترمذي بسنده عن زمعة بن صالح، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، أنّ النّبيّ ﷺ قال: «**أيّما امرأة نُكِحت بغير إذن وليّها، فنكاحها باطل**»، ثمّ قال رحمه الله: "سألتُ محمّدا عن هذا الحديث؟ فضعّف زمعة بن صالح، وقال: هو منكر الحديث، كثير الغلط... وقال محمّد: لا أروي عنه شيئا، وما أراه يكذب، ولكنّه كثير الغلط". العلل الكبير: (ص/١٥٨).

(٢) ذكره ابن عدي في الكامل من منكرات صدقة، ثمّ قال رحمه الله: "وأحاديث صدقة منها ما توبع عليه، وأكثره ما لا يتابع عليه، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق". الكامل: (٤/٧٥-٧٦). وينظر غيرها من الأسانيد الواهية عند الدارقطني في العلل: (١٢-١٤).

(٣) قال الإمام الدارقطني رحمه الله: "فأمّا الحجّاج بن أرطاة، فاختلف عنه: فرواه عمر بن حفص بن غياث، عن أبيه، عن حجاج، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة. وتابعه هشام بن يونس الكوفي، عن أبي مالك الجنبي، عن حجّاج، عن هشام، عن أبيه. والصحيح عن حجّاج: عن الزهري، عن عروة، عن عائشة". العلل: (١٥/١٣).

(٤) العلل الكبير: (ص/٢٥٧). وينظر التاريخ الكبير: (٤/٣٨)، والتاريخ الأوسط: (١/٣٤٠)، والضعفاء الصغير: (ص/٥٥-٥٦) للبخاري، وقال النسائي: "ليس بالقوي في الحديث". كتاب الضعفاء والمتروكين: (ص/١٢٢).

(٥) (ص/٤٦)، وينظر: (ص/١١٧). ويراجع: طبقات ابن سعد: (٩/٤٦٠)، والعلل ومعرفة الرجال: (٢/٥٦٤)، والجرح والتعديل: (٤/١٤١)، وعلل الدارقطني: (١٥/١٤)، وتهذيب الكمال: (١٢/٩٢).

(٦) الكامل: (٣/٢٧٠).

و لم أقف على ترجمة لسليمان بن موسى عند الخليلي، والظاهر أنّه يوثقه؛ يُفهم هذا من قول ابن جريج الذي نقله: "وأنا ممّن لا يتهم سليمان".

وقد صحح حديث سليمان هذا يحيى بنُ معين، قال الدوري رحمه الله: "قيل ليحيى في حديث عائشة: «**لا نكاح إلاّ بوليّ**»؟ فقال يحيى: ليس يصحّ في هذا شيء إلاّ حديث سليمان ابن موسى"(١).

وقال الإمام أحمد رحمه الله: "أحاديث: «**أفطر الحاجم**»، و«**لا نكاح إلاّ بوليّ**»، أحاديث يشدّ بعضها بعضا، وأنا أذهب إليها"(٢).

وقال ابن عدي رحمه الله: "وهذا حديث جليل في هذا الباب في باب لا نكاح إلاّ بوليّ، وعلى هذا الاعتماد في إبطال نكاح بغير وليّ، وقد رواه عن ابن جريج الكبار من النّاس، منهم:

يحيى بن سعيد الأنصاري، ورواه عن يحيى بن سعيد زهيرُ بنُ معاوية، ورواه عن يحيى يعلى بنُ عبيد، وأبو بدر شجاع بن الوليد، وأبو حمزة السكري. ورواه عن ابن جريج الليثُ بن سعد عن ابن وهب، عن ابن جريج، ورواه الليث عن يحيى بن أيّوب، عن ابن جريج. ورواه الثوري عن ابن جريج"(٣).

٢/ قال رحمه الله: "حدّثني جدّي، حدّثنا أحمد بن الحسين بن الجنيد، حدّثنا حُميد بن الربيع، حدّثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، قال: **رأيتُ النّبيّ ﷺ وأبا بكر وعمرَ يمشون أمام الجنازة.**

فقيل لسفيان: إنّ معمرا وأصحاب الزهري يخالفونك فيه، فقال: الزهري حدّثنيه سمعته من فيه، يعيدُه ويبديه مرارا، ألستُ أحصيه عن سالم عن أبيه؟

---

(١) تاريخ الدوري: (٢٣٢/٣). وقد ضعف أبو حاتم الرازي قصة ابن علية، ممّا يدل على تصحيحه الحديث، وكذا الدارقطني، وصحح الحديث ابن حبان، والبيهقي. ينظر: العلل لابن أبي حاتم: (٢٦/٤-٢٧)، وصحيح ابن حبان: (٣٨٥/٩)، والسنن الكبرى للبيهقي: (١٠٥/٧)، وعلل الدارقطني: (١٣/١٥-١٤).

(٢) ينظر الكامل في ضعفاء الرجال: (٢٦٦/٣).

(٣) المصدر نفسه. لا شكّ أنّ الأئمة اختلفوا في تصحيح حديث سليمان بن موسى، ولست بصدد الترجيح بين مذاهبهم، وإنّما الغرض بيان موقف الخليلي ومراده من قوله: صحيح معلول.

يقال: أخطأ ابن عيينة في هذا الحديث حيث رفعه، وأصحاب الزهري وقفوه عن ابن عمر: أنّه رأى أبا بكر وعمرَ يمشيان أمام الجنازة.

وروى ابن جريج عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، قال: رأيتُ النّبيّ وأبا بكر وعمر مسندا. وقيل: لا يصح سماع ابن جريج هذا الحديث من الزهري، إنّما أخذه عن ابن عيينة.

ورواه عمرو بن عاصم الكلابي، عن همّام، عن بكر بن وائل، وَسفيان، وَمنصور، وَمعمر مسندا عن الزهري. ويقال: إنّه أخطأ فيه حيث جمع بينهم مرفوعا.

ورواه عن ابن جريج حجّاجُ بنُ محمّد، وهو أحد الثقات، وهو من الصحاح المعلولات"[1].

وقال رحمه الله في موضع آخر: "حدّثني أحمد بن محمّد الزاهد، حدّثنا أبو حامد الشرقي، حدّثنا علي بن الحسن بن أبي عيسى، حدّثنا عبد الله بن يزيد المقرئ، حدّثنا همّام، حدّثنا سفيان وَمنصور، وزياد بن سعد، وَبكر بن وائل، كلّهم يذكر أنّه سمعه من الزهري يُحدِّثُ، أنّ سالما أخبره، أنّ أباه أخبره **أنّه رأى النّبيّ ﷺ وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنازة.**

غير أنّ بكرا وحده لم يذكر عثمان، وذكر الآخرون عثمان. قال أبو حامد: لم يكن هذا عند محمّد بن يحيى الذهلي، ولا يعرف عثمان إلاّ هاهنا.

وفي هذا الحديث كلام كثير، لأنّ هذا يتفرّد به سفيان بن عيينة عن النّبيّ ﷺ، والحفاظ استقصوا على سفيان في هذا، حتّى إنّ حُميد بن الربيع قال: حضرتُ ابنَ عيينة، وقيل له: إنّ معمرا، وَابن جريج يُخالفانك فيه، ولا يسنداه؟ فقال: الزهري حدّثنيه، سمعته من فيه، يعيده ويبديه مرارا، ألستُ أحصيه عن سالم، عن أبيه؟

ورواه حجاج بن محمّد، عن ابن جريج، عن الزهري. كذلك قال أحمد بن حنبل: إنّما أجده من حديث ابن عيينة، و لم يسمع ابن جريج هذا من الزهري. وهذا همّام أقدم من ابن عيينة يجمع بين هؤلاء عن الزهري، وعند الحفاظ أنّ كلّ من رواه مسندا دلّس به.

---

(١) الإرشاد: (١/٣٥١).

ومن حديث بكر بن وائل لا يعرف إلاّ من حديث همّام عنه، وقد رواه بعض الضعفاء عن سفيان، عن زياد بن سعد، وذلك خطأ فاحش، وإنّما رواه عن همّام عمرو بنُ عاصم الكلابي البصري، ومن حديث عبد الله بن يزيد المقرئ، عن همام ضعيف جدا"(١).

هذا الحديث هو حديث الزهري، وقد روي من طرق عنه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وقد أورد الخليلي بعضا منها، وتكلم بما يشعر أنّها معلولة، وهي كالآتي:

الرواية الأولى: سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، قال: **رأيتُ النّبيّ ﷺ وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنازة**.

وقد أشار الخليلي إلى أنّ ابن عيينة خالف معمرا وأصحاب الزهري، فقال رحمه الله: "يقال: أخطأ ابن عيينة في هذا الحديث حيث رفعه، وأصحاب الزهري وقفوه عن ابن عمر".

وهذا الذي ذكره الخليلي عن معمر هو الصحيح، قال الإمام الدارقطني رحمه الله: "ورواه معمر بن راشد، واختلف عنه:

فرواه وهيب بن خالد، وإسماعيل بن زكريا، ويحيى بن يمان، وعبد الحميد بن جعفر جميعا، عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه: **أنّ النّبيّ ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يمشون أمام الجنازة**.

وكذلك قال أحمد بن يحيى الصوفي، عن جعفر بن عون، عن ابن جريج، عن معمر، عن الزهري. ولم يتابع عليه.

وخالفهم يزيد بن زريع، فرواه عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه: **أنّه كان يمشي أمامها**. ولم يرفعه.

ورواه عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري: **أنّ رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يمشون أمامها**.

ورواه عبد الأعلى، عن معمر، عن الزهري: **أنّ النّبيّ ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يمشون أمامها**"(٢).

---

(١) المصدر السابق: (٢/٨١٧-٨١٨).

(٢) علل الدارقطني: (١٢/٢٨٤-٢٨٥).

الرواية الثانية: ابن جريج، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه قال: رأيت النّبيّ ﷺ وأبا بكر وعمر.

وهذه الرواية قال عنها الخليلي رحمه الله: "وقيل: لا يصحّ سماع ابن جريج هذا الحديث من الزهري، إنّما أخذه عن ابن عيينة". وقال: "قال أحمد بن حنبل: إنّما أجده من حديث ابن عيينة، ولم يسمع ابن جريج هذا من الزهري"، كما تقدم.

وقال ابن المبارك رحمه الله: "أرى ابنَ جريج أخذه عن ابن عيينة"(١).

وإذا كان ابن جريج إنّما أخذه من ابن عيينة، فقد علم أنّ رواية سفيان معلولة أصلا، لا يصح فيها الرفع، والعلة نفسها تنطبق على رواية حجّاج بن محمّد، عن ابن جريج كما أشار إلى ذلك الخليلي رحمه الله.

وقال الدارقطني رحمه الله: "رواه حجاج بن محمّد، واختلف عنه:

فروى جعفر بن محمّد بن مخلد الخفاف بأنطاكية وَأحمد بن صالح جميعا، عن حجاج، عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه: **رأيتُ النّبيّ ﷺ وأبا بكر وعمر**.

ويقال: إنّ الحجاج إنّما حدّث بهذا من حفظه كذلك، وحدّث به من كتابه خلاف ذلك. فرواه أحمد بن حنبل وَيوسف بن سعد بن مسلم، عن حجاج بهذا الإسناد عن ابن عمر: **أنّه كان يمشي بين يدي الجنازة، وقد كان رسول الله ﷺ وَأبو بكر وَعمر وَعثمان يمسون أمامها**. فدلّ على أنّ المسندَ من كلام الزهري"(٢).

الرواية الثالثة: عمرو بن عاصم الكلابي، عن همّام، عن بكر بن وائل، وَسفيان وَمنصور، ومعمرا، عن الزهري مرفوعا.

وقد علق الحافظ الخليلي رحمه الله على هذه الرواية بقوله: "يقال: إنّه أخطأ فيه حيث جمع بينهم مرفوعا".

---

(١) ينظر سنن الترمذي: (٢/٣٢١).

(٢) علل الدارقطني: (١٢/٢٨٢).

وقد أشار الإمام الترمذي أيضا إلى ذلك بقوله: "وروى همّام بن يحيى هذا الحديث، عن زياد – وهو ابن سعد – وَمنصور وَبكر وَسفيان، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه. وإنّما هو سفيان ابن عيينة روى عنه همّام"(١).

هذا بالنسبة لخطأ ابن عاصم، فصارت الرواية: همّام بن يحيى، عن سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه مرفوعا.

وهمام بن يحيى هو أبو عبد الله البصري ثقة في حفظه شيء، وهذه أقوال بعض الأئمة:

قال يزيد بن زريع رحمه الله: "همّام حفظه رديءٌ، وكتابه صالح"(٢).

وقال ابن سعد رحمه الله: "كان ثقة وربّما غلط في الحديث"(٣).

وقال ابن أبي حاتم الرازي رحمه الله: "ثقة صدوق في حفظه شيء"(٤).

ولعل هذه الرواية المرفوعة من أخطاء همّام، فقد أعلّها الإمام النسائي بما يفهم منه أنّ همّام الْتَبَسَ عليه الحديث لما علم من حفظه، فقال رحمه الله بعدما روى الحديث من طريقه: "وهذا أيضا خطأ، والصواب مرسل، وإنّما أتى هذا عندي – والله أعلم – لأنّ هذا الحديث رواه الزهري، عن سالم، عن أبيه: **أنّه كان يمشي أمام الجنازة. قال: وكان النّبيّ ﷺ وَأبو بكر وَعمر يمشون أمام الجنازة**... كان النّبيّ ﷺ إنّما هو من قول الزهري"(٥).

وقال الخليلي أيضا: "وهذا همّام أقدم من ابن عيينة يجمع بين هؤلاء عن الزهري، وعند الحفاظ أنّ كلّ من رواه مسندا دلّس به.

ومن حديث بكر بن وائل لا يعرف إلاّ من حديث همّام عنه.

وقد رواه بعض الضعفاء عن سفيان، عن زياد بن سعد، وذلك خطأ فاحش، وإنّما رواه عن همّام عمرو بنُ عاصم الكلابي البصري، ومن حديث عبدالله بن يزيد المقرئ، عن همّام، ضعيف جدا"(٦).

---

(١) سنن الترمذي: (٣٢١/٢).

(٢) الجرح والتعديل لا بن أبي حاتم: (١٠٨/٩). وينظر تهذيب الكمال: (٣٠٨/٣٠).

(٣) الطبقات الكبرى: (٢٨١/٩). وينظر تهذيب الكمال: (٣٠٩/٣٠).

(٤) الجرح والتعديل لا بن أبي حاتم: (١٠٩/٩).

(٥) السنن الكبرى: كتاب الجنائز، باب: مكان الماشي من الجنازة: (٤٢٩/٢-٤٣٠) حديث رقم: [٢٠٨٣].

(٦) يراجع تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي: (٦٤٣/٢).

هذا بالنسبة لرواية ابن عيينة، وقد أشار الحافظ الخليلي أنّ أصحاب الزهري يخالفون ابن عيينة في رفع الحديث، ولم يذكر هنا غير معمر، وروى في موضع آخر من الإرشاد حديث الإمام مالك، فقال رحمه الله: "حدّثنا عبد الله بن محمّد القاضي، حدّثنا الحسن بن محمّد بن عثمان الفارسي بالبصرة، حدّثنا يعقوب بن سفيان الفسوي، حدّثنا يحيى بن صالح، حدّثنا مالك، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه: **أنّ النّبيّ ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يمشون أمام الجنازة**. هذا منكر من حديث مالك، والمحفوظ من حديث ابن عيينة، عن الزهري. وقيل: إنّ سفيان أخطأ فيه"(١).

فقد استنكر الخليلي رواية الحديث عن مالك مرفوعا؛ لأن الثابت عنه غير ذلك، وقد أخرج الإمام مالك الحديث في الموطأ عن ابن شهاب الزهري: **أنّ رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يمشون أمام الجنازة، والخلفاء هلمّ جرّا وعبد الله بن عمر**(٢).

قال حافظ المغرب الإمام ابن عبد البر رحمه الله: "هكذا هذا الحديث في الموطأ مرسل عند الرواة عن مالك للموطأ، وقد وصله عن مالك قوم، منهم: يحيى بن صالح الوحاظي، وعبدالله ابن عوف الخراز، وحاتم بن سالم القزاز... الصحيح فيه عن مالك الإرسال"(٣).

وقال الإمام الترمذي رحمه الله: "حديث ابن جريج هكذا رواه ابن جريج، وزياد بن سعد، وغير واحد، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه نحو حديث ابن عيينة، وروى معمر، ويونس بن يزيد، ومالك، وغيرهم من الحفاظ عن الزهري: **أنّ النّبيّ ﷺ كان يمشي أمام الجنازة**. وأهل الحديث كلّهم يرون أنّ الحديث المرسل في ذلك أصحّ"(٤).

---

(١) الإرشاد: (٢٦٧/١).

(٢) كتاب الجنائز، باب: المشي أمام الجنازة: (٣١٥/٢) حديث رقم: [٧٦٣ أعظمي].

(٣) التمهيد: (٨٣/١٢-٨٥). ثم قال رحمه الله: "ولكنّه وصله جماعة ثقات من أصحاب ابن شهاب، منهم: ابن عيينة، ومعمر، ويحيى بن سعيد، وموسى بن عقبة، وابن أخي ابن شهاب، وزياد بن سعد، وعباس بن الحسن الجزري على اختلاف في بعضهم". وقد سبق بيان وهم من أسنده من رواية ابن عيينة. وللوقوف على الروايات التي ذكرها ابن عبد البر يراجع الكامل لابن عدي: (٥/٥)، و(٢٧٣/٦)، وعلل الدارقطني: (٢٨١/١٢-٢٨٦).

(٤) السنن: (٣٢١/٢ بشار). ويراجع العلل الكبير: (ص/١٤٤). وقال الإمام ابن الجوزي رحمه الله بعدما روى حديث ابن عيينة عن الزهري مسندا: "هذا إسناد صحيح، فإن قالوا: قال الترمذي: قد رواه جماعة من الحفاظ عن ⇦

ورواية يحيى بن صالح الوحاظي قد أعلّها الخليلي كما سبق، وقال عن يحيى بن صالح: "ثقة يروي عنه الأئمة، روى حديثا عن مالك لا يتابع عليه"(١).

رغم هذا النّقد الذي وجهه الخليلي لبعض طرق الحديث ورواياته، فإنّه من الصحيح المعلول عنده، ولم يبيّن وجه الصحة هنا كما بيّنه في حديث: «**للملوك طعامه وشرابه**» المتقدم، والذي ظهر لي أنّ صحة الحديث عند الخليلي ليس مبناها على قاعدة قبول زيادة الثقة مطلقا، وإنّما مبناها على أمرين:

الأوّل: أنّ حديث الزهري مرسلا أصح كما ذُكر الترمذي آنفا، ولا يمنع من تصحيح الرفع.

الثاني: أنّه اعتبر إصرار ابن عيينة على وصل الحديث – وقد روجع فيه – دليلا على ضبطه، ولعل هذا ما أشار إليه البيهقي رحمه الله بقوله: "هذا حديث أرسله جماعة عن الزهري... ومنهم من قال: عن الزهري، عن سالم، ثمّ أرسله، فذكروا فعل النّبيّ ﷺ وأصحابه من قول سالم، ومنهم من وصله.

وممّن وصله وروجع فيه فاستقرّ عليه: سفيان بن عيينة. قال له علي بن المديني: يا أبا محمد! خالفك النّاس. قال: من؟ قال: ابن جريج، ومعمر، ويونس. فقال له ابن عيينة: استقر، الزهري حدّثنيه مرارا لست أحصيه؟! سمعته من فيه يعيده ويبديه، عن سالم، عن أبيه"(٢).

الزهري، عن النّبيّ ﷺ، والمرسل أصحّ. قلنا لهم: الراوي قد يسند الحديث وقد يرسله، ومن رواه مرفوعا فقد أتى بزيادة على من أسل، فيجب تقديم قوله". التحقيق في مسائل الخلاف: (٢٥٣/٤). وهذا الكلام لا يتوافق مع المقرر عند الأئمة النقاد، ينظر ردّ الإمام ابن عبد الهادي على ابن الجوزي في كتابه تنقيح التحقيق: (٦٤٣/٢).

(١) الإرشاد: (٢٦٧/١).

(٢) معرفة السنن والآثار: (٢٧٠/٥). وقد روى الإمام ابن حبان في صحيحه بسنده إلى ابن عيينة، قال: حدّثنا الزهري غير مرّة أشهد لك بذلك، قال: أخبرني سالمُ بنُ عبدالله، عن أبيه، قال: رأيتُ رسولَ الله ﷺ وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنازة. فقيل لسفيان: فيه عثمان؟ قال: لا أحفظه. قيل له: فإنّ بعض النّاس لا يقوله عن سالم؟ فقال: حدّثناه الزهري غير مرة أشهد لك عليه. وقيل له: فإنّ ابن جريج يقول كما تقول، ويزيد فيه عثمان؟ فقال سفيان: لم أسمعه". كتاب الجنائز، ذكر الخبر المدحِض قول من زعم أنّ سفيان لم يسمع هذا الخبر من الزهري، حديث رقم: [٣٠٤٧].

فظهر بذلك أنّ الخليلي صحح الحديث بناء على تيقن ابن عيينة من سماع الحديث مسندا من الزهري، ولا شك أنّ التصحيح في هذه الحالة مبني على صحة الروية عنده، وليس من باب زيادة الثقة من دون اعتبار القرائن(١).

٣/ قال رحمه الله: "حديث ابن عيينة، عن عبدالملك بن عمير، عن ربعي، عن حذيفة، عن النّبيّ ﷺ: «**اقتدوا باللذين من بعدي...**». رواه عنه الأئمة: الشافعي وغيره.

يقال: سمعه من زائدة، عن عبدالملك، والحديث صحيح معلول؛ لأنّ في بعض الروايات عن عبدالملك، عن مولى لربعي، عن ربعي. وقد رواه مِسْعَرٌ، والثوري، وغيرهما عن عبدالملك"(٢).

تقدّم أن الخليلي يعل رواية ابن عيينة لعدم سماعه الحديث من عبدالملك بن عمير، وإنّما سمعه من زائدة، عن عبدالملك(٣)، والغرض من ذكر الحديث هنا هو للتّأكيد على تفسير قوله: (صحيح معلول) بالمعنى الذي ذكرته آنفا، وهو ثبوت الرواية من وجه آخر معتبر عنده، فإن كان الخليلي قد أعلّ رواية ابن عيينة، فقد صحح رواية الثوري وغيره ممّن رواه عن عبدالملك، عن مولى ربعي – واسمه هلال –، عن ربعي، عن حذيفة، عن النّبيّ ﷺ.

قال الإمام الترمذي رحمه الله: "كان سفيان بن عيينة يروي هذا الحديث ولا يذكر فيه (عن زائدة) في كل وقت، وقال الثوري: عن عبدالملك، عن مولى لربعي، عن ربعي، عن حذيفة، عن النّبيّ ﷺ، وهو الصحيح"(٤).

وقد روى الإمام العقيلي الحديث من حديث الإمام مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النّبيّ ﷺ، ثمّ قال رحمه الله: "حديث منكر، لا أصل له من حديث مالك، وهذا يُروى عن حذيفة، عن النّبيّ ﷺ بإسناد جيّد ثابت"(٥).

---

(١) وذلك بغض النظر عن موافقته رحمه الله على ذلك أو مخالفته، والمقصود أنه صحح الحديث لقيام الدلائل والمرجحات فيكون هذا الوجه معتبرا عنده.

(٢) الإرشاد: (١/ ٣٧٨).

(٣) ينظر المثال الرابع عند الخليلي على الجنس الخامس من العلل عند الحاكم.

(٤) العلل الكبير: (ص/٣٧١).

(٥) الضعفاء الكبير: (٤/١٢٥١-١٢٥٢).

فهذه جملة من الروايات وقفت عليها عند الحافظ الخليلي، وقد أطلق عليها وصف الصحة مقرونا بالعلة، وقد دلّ صنيعه أنّه صحح تلك الأحاديث من وجوه مغايرة، لدلالة القرائن عنده على صحة الحديث، وليس من منهجه التصحيح بظاهر السند، فقد قال رحمه الله: "إذا أُسند لك الحديثُ عن الزهري، أو عن غيره من الأئمة، فلا تحكم بصحته بمجرد الإسناد، فقد يخطئ الثقة"(١).

وممّا يستأنس به على تقرير المعنى المذكور آنفا في قول الحافظ الخليلي (صحيح معلول): قوله رحمه الله: حدّثنا عمر بن إبراهيم المقرئ ببغداد، حدّثنا أحمد بن إسحاق بن بهلول القاضي، حدّثنا محمّد بن زنبور، حدّثنا عبدالعزيز بن أبي حازم، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبدالله ابن عمرو، قال: قال النّبيّ ﷺ: «**إنّ الله لا يقبض العلم**...».

هذا حديث من الأصول المتفق عليها، أخرجه البخاري عن ابن أبي أُويس، عن مالك، عن هشام بن عروة.

والحفّاظ يَجمعون من رواه عن هشام قريبا من ستمائة نفس، وقد رواه الزهري، ويحيى بن أبي كثير، وأبو الزناد، عن عروة، عن عبدالله بن عمرو.

ورواه موسى بن عقبة، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة.

وقد سألني عنه الحاكم أبو عبدالله؟ فقلتُ: كلاهما محفوظان، عائشة وعبدالله بن عمرو. فقال: ما العلة فيه؟ فقلتُ: ما حدّثناه علب بن عمر الفقيه وغيره، قالا: حدّثنا محمّد بن حمدويه ابن سهل المروزي، حدّثنا محمود بن آدم، حدّثنا سفيان بن عيينة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة: أنّ النّبيّ ﷺ قال: «**إنّ الله لا يقبض العلم**...». قال عروة: فقلتُ لعائشة: سمعتيه من النّبيّ ﷺ؟ فقالت: يا بُنَيَّ! حدّثني عبدالله بن عمرو، عن النّبيّ ﷺ. قال عروة: فلقيتُ عبدالله بن عمرو في الطواف بعد سنة، فسألتُه عنه، فحدّثني أنّه سمع رسول الله ﷺ ذلك، فاستجاد الحاكم واستحسن"(٢).

---

(١) الإرشاد: (٢٠٢/١).

(٢) المصدر نفسه: (٣٠٣/١-٣٠٤).

فقد اعتبر الخليلي إرسال أم المؤمنين رضي الله عنها علة غير قادحة، لاتفاق الأئمة على عدالة الصحابة جميعا، فلا يضر إرسالهم الحديث(١).

ومن خلال الأمثلة المدروسة تبيّن أنّ مراد الحافظ الخليلي من مصطلح: (صحيح معلول): أنّ الحديث صحيح من وجه، معلول من وجه آخر، ولا تقدح الرواية المعلولة في صحة الرواية الثابتة، فهو اختصار لمصطلح صحيح وملول بعد حذف العطف منه.

المبحث الرابع: التعليل بلفظ التضعيف وما دلّ عليه.

لقد استعمل الحافظ الخليلي رحمه الله جملة من الألفاظ ضعّف من خلالها مجموعة من الروايات، وقبل بيان ذلك يحسن بنا بيان أمر في غاية الأهميّة، وهو:

علاقة الحديث الضعيف بالحديث المعلول:

إنّ الحديث الضعيف – أو السقيم كما يسميه الخليلي – يتغاير مع الحديث المعلول من جانب، ويتداخل معه من جانب آخر.

فبالنظر إلى حقيقة المصطلحين فهما متغايران من هذه الجهة(٢)، ومن جهة الحكم عليهما بعدم الصحة والثبوت عن مصدريهما، فهما متداخلان، ومن هنا يتسع مفهوم الضعيف ليشمل أنواع المعلول، كالمنكر والشاذ، والمعلل يتسع أيضا ليشمل كل ما لا يصح، ولا شكّ أنّ من أجل هذا وجدت مرويات ضعيفة بالمعنى الاصطلاحي للضعيف عند المتأخرين في الكتب المصنفة في علل الحديث(٣).

---

(١) ينظر سنن الترمذي: (٣١/٥)، وفتح الباري: (٢٨٥/١٣).

(٢) تقدّم في الباب الثاني: أنّ الحديث المعلول هو ما أخطأ فيه راويه، وأمّا الحديث الضعيف فقد عرفه طائفة من الأئمة بأنّه: "كلّ حديث لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح، ولا صفات الحديث الحسن"، بينما اقتصرت طائفة على ذكر صفات الحسن؛ لأنّ الحديث إذا انحط عن درجة الحسن، فهو عن درجة الصحيح أحط وأقصر، ولو كان التعريف بقولنا: "الحديث الضعيف هو كل حديث فقد شرطا من شروط القبول" لكان أولى، ولذلك قال الحافظ رحمه الله: "ولو عبّر – يعني ابن الصلاح – بقوله: كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول لكان أسلم من الاعتراض وأخصر". ينظر: النكت: (٣٢١/١)، والمنهل الروي لابن جماعة: (ص/٣٨)، واختصار علوم الحديث لابن كثير: (ص/٤٢)، وفتح المغيث للسخاوي: (١١١/١)، وتدريب الراوي: (١٩٥/١)، وظفر الأماني للكنوي: (ص/٢٢١).

(٣) ينظر منهج الإمام أحمد في التعليل: (ص/٣٧٢-٣٧٣).

المطلب الأوّل: نماذج من إطلاق الخليلي لألفاظ التضعيف.

مع قلة استعمال الحافظ الخليلي رحمه الله لألفاظ التضعيف، فإنّ أغلبها جاء بصيغة نفي الصحة، أو نفي أن يكون للحديث أصلا، و لم يستعمل كلمة (ضعيف) إلاّ في موضع واحد، وهو قوله: "بإسناد ضعيف" وهو كالآتي:

قال رحمه الله: "أخبرني عبدالرحمن بن محمّد بن إدريس الإدريسي الحافظ في كتابه إليّ، أخبرني علي بن أحمد بن عبدالعزيز الجرجاني بنيسابور، قال: حدّثنا أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم المعدّل، حدّثني عبدالرحيم بن حازم أبو محمّد البلخي، حدّثنا نوفل بن سليمان البلخي، حدّثنا عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**عمر بن الخطاب سراج أهل الجنة**». منكر بهذا الإسناد، لا يُعرف من حديث عبيدالله إلاّ من هذه الرواية، وإنّما روى هذا الحديث الغفاريُّ، عن عبدالرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر. ورُوِيَ عن مالك بإسناد ضعيف من حديث المصريين"[(١)].

واضح استنكار الخليلي للحديث بسبب تفرد نوفل بن سليمان بروايته عن عبيدالله بن عمر، ونوفل هذا ضعيف الحديث[(٢)].

وأمّا من رواية الإمام مالك التي ضعّف إسنادها، فقد رواها الخليلي في كتاب الفوائد، والمقصود ما رواه من طريق الواقدي، عن مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة رضي الله عنه، ثمّ قال رحمه الله: "لم نكتبه من حديث مالك إلاّ بهذا الإسناد، والمحفوظ من هذا حديث الغفاري، عن عبدالرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن ابن عمر"[(٣)].

---

(١) الإرشاد: (٣/٩٥٠-٩٥١).

(٢) ينظر الجريح والتعديل: (٨/٤٨٨)، والعلل لابن أبي حاتم: (٥/١١٩) مسألة رقم: [١٨٥٢]، والكامل لابن عدي: (٧/٦١)، وكتاب الضعفاء والمتروكين للدارقطني: (ص/٣٨٣) ترجمة رقم: [٥٥٣].

(٣) الفوائد: (ص/٦٣) حديث رقم: [٢٦]. حديث الغفاري رواه ابن عدي مع جملة من الأحاديث، ثمّ قال: "ولعبدالله بن إبراهيم غير ما ذكرنا من الحديث عن من يرويه عنه، وعامة ما يريه لا يتابعه الثقات عليه". الكامل: (٤/١٩٢). ورواه الحافظ أبو نعيم بسند الخليلي، وقال رحمه الله: "غريب من حديث مالك، تفرد به عنه الواقدي". الحلية: (٦/٣٣٣). ويراجع أطراف الغرائب والأفراد للمقدسي: (٢/٢٧٥)، معرفة الصحابة: (١/٥٢)، وفضائل الخلفاء الأربعة: (ص/٧٠) كلاهما لأبي نعيم.

⇦

وأمّا الألفاظ الدالة على تضعيف الخبر فهي كالآتي:

- لفظ "لا يصح":

المثال الأوّل:

قال رحمه الله: "حدّثنا عبدالله بن محمّد الحافظ، وَأحمد بن علي الفقيه، وَعبيدالله بن محمّد، قالوا: حدّثنا أحمد بن يحيى الأدمي، حدّثنا محمّد بن أبي العوام الرِّياحي، حدّثنا عبدالعزيز بن أبان، حدّثنا سفيان الثوري، عن أيوب، عن محمّد بن سيرين، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «**من مسّ فرجه فليتوضأ**».

هذا منكر بهذا الإسناد، لا يصحّ من حديث أيّوب، ولا من حديث سفيان، والحمل فيه على عبدالعزيز بن أبان الكوفي، فإنّهم ضعفوه"(١).

تقدّم الكلام على هذا الحديث(٢)، ونفيُ الصحة عن هذا الحديث بسبب كونه لا يعرف من حديث أيوب، ولا من حديث سفيان، كما هو واضح من كلام الخليلي.

وهذا الوهم هو من قبل عبدالعزيز بن أبان الكوفي كما ذكر الخليلي، وهو أبو خالد القرشي، أسقطوا حديثه، وتركه أحمد، وشدّد القول فيه يحيى بن معين، فقال: "كذّاب خبيث يضع الحديث"(٣)، وقال أيضا: "وضع أحاديث عن سفيان الثوري"(٤)، وسئل من أين يأتيه الضعف، فقال: "كان يأخذ أحاديث الناس فيرويها"(٥).

وينظر أمثلة أخرى في الإرشاد: (١/٢٦٧-٣١١-٣١٩-٣٣٧-٤٥٧)، (٢/٤٩٠-٦٢٦)، (٣/٨٨٣-٩٠٢-٩٢٦-٩٣٠-٩٧٢).

(١) الإرشاد: (٢/٤٨٥).

(٢) ينظر المطلب الأوّل من مبحث أجناس العلل الظاهرة، والنوع الثاني من إطلاقات الخليلي للنكارة.

(٣) سؤالات ابن الجنيد: (ص/٢٩٣).

(٤) ينظر الجرح والتعديل: (٥/٣٧٧). ويراجع: العلل ومعرفة الرجال: (٢/٥٠)، و(٣/٢٩٨)، والتاريخ الكبير: (٦/٣٠)، والضعفاء الصغير للبخاري: (ص/٧٨)، والضعفاء للنسائي: (ص/١٦٨)، والضعفاء الكبير: (٣/٧٧٩)، والكامل لابن عدي: (٥/٢٨٨)، وكتاب المجروحين لابن حبان: (٢/١٤٠)، وتهذيب الكمال: (١٨/١٠٧).

(٥) تاريخ الدوري: (١/١٦١).

والحديث بهذا السند رواه أيضا الخطيب البغدادي في تاريخه[١]، و لم أجده عند غيرهما، وقد أشار الدارقطني إلى أنّ الصحيح من رواية عبدالعزيز بن أبان الوقف، قال رحمه الله: "وروي عن ابن سيرين، عن ابن عمر من قوله. وروي عن أيّوب، عن ابن سيرين، عن ابن عمر، عن النّبيّ ﷺ. قاله ابن أبي العوام، عن أبي خالد الأموي، عن الثوري، والصحيح الموقوف"[٢].

فيكون الحافظ الخليلي رحمه الله ضعّف الحديث لعدم ثبوته مرفوعا من هذا الوجه.

المثال الثاني:

قال رحمه الله: "حديث مِسْعَر، عن محمّد بن زياد، عن أبي هريرة: يتفرّد به أبو الزِّنباع روح ابن الفَرَج، عن زيد بن حبّان، عن مسعر. ولا يصحّ ذلك، ولا يتابعه أحد"[٣].

مقصود الخليلي ما رواه الإمام العقيلي، قال رحمه الله: "ومن حديثه: ما حدّثناه روح بن الفرح أبو الزّنباع، قال حدّثنا يوسف بن عدي، قال: حدّثنا معمر بن سليمان، عن زيد بن حبّان، عن مسعر، عن محمّد بن زياد، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**أما يخشى أحدُكم إذا رفع رأسه قبل الإمام أن يُحوّل الله رأسه رأس حمار؟**»[٤].

تقدّم أنّ الحافظ الخليلي روى الحديث من طريق محمّد بن عمرو، عن مُليح بن عبدالله، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وقال: "هذا خطأ... والصحيح من هذا الحديث: حديث محمّد زياد، عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ[٥].

ومراده أنّ الحديث صحيح من حديث محمّد بن زياد، عن أبي هريرة رضي الله عنه من غير رواية مسعر ابن كدام، وقد ذكر أنّ ممّن رواه على وجهه الصحيح: شعبة، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد، ثمّ قال رحمه الله: "والناس يجمعون من رواه عن ابن زياد، وهو مخرّج في الصحيحين"[٦].

---

(١) (٥/٥٠٨-٥٠٩).

(٢) العلل: (١٢/٣٥٦). وأبو خالد الأموي هو عبدالعزيز بن أبان.

(٣) الإرشاد: (٢/٥٦٤).

(٤) الضعفاء الكبير: (٢/٤٢٨). وأخرجه أيضا الطبراني في الأوسط: (٤/٥٢) حديث رقم: [٣٥٨٥]، وابن عدي في الكامل: (٣/٢٠٤)، وأبو نعيم في الحلية: (٧/٢٢٥-٢٢٦).

(٥) ينظر المثال الثاني عند الخليلي على الجنس السابع من العلل عند الحاكم النيسابوري.

(٦) المصدر السابق: (١/٣٤٣). وينظر أيضا: (٣/٩٢٣) فقد أعله من رواية عبدالعزيز بن أبي رواد، عن محمّد بن زياد.

فالحديث حديث محمّد بن زياد رواه عنه الأئمة إلاّ مسعر بن كدام، وهو أبو سلمة الهلالي الكوفي، كان إماما ثبتا من معادن الصدق(١).

والظاهر أنّ الخليلي يتّهم زيد بن حبّان الرقي، فقد كان "ممّن يُخطئ كثيرا حتّى خرج عن حدّ الاحتجاج به إذا انفرد"(٢).

وهذا الحديث ممّا تفرد به مسعر عن زيد، قال الإمام الطبراني رحمه الله: "لم يرو هذا الحديث عن مسعر إلاّ زيد بن حبان، ولا عن زيد بن حبان إلاّ معمر بن سليمان، تفرد به يوسف بن عدي"(٣).

ولا شكّ أنّ يوسف بن عدي تفرد به عن معمر، لكنّ المتهم به هو زيد بن حبّان، وقد ذكره الإمام العقيلي من منكراته، ثمّ قال رحمه الله: "لا يتابع عليه، وليس له أصل من حديث مسعر، وهو معروف من حديث غير مسعر، عن محمّد بن زياد، رواه شعبة، وحماد بن سلمة، وجماعة"(٤).

المثال الثالث:

قال رحمه الله عند ترجمة محمّد بن ميمون السكّري: "ثقة مخرج في الصحيحين... يزيد في هذا الحديث: حديث الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ: «**الإمام ضامن، والمؤذن مؤتمن، اللهمّ أرشدِ الأئمةَ، واغفِر للمؤذنين**». قلنا: يا رسول الله! تركتنا نتنافس في الأذان. قال: «**يكون في آخر الزمان مؤذّنون سَفَلَتُهم**».

هذه اللفظة لا تُروى إلاّ من رواية أبي حمزة، وربّما هذا من قول بعض الرواة، ولا يصحّ عن النّبيّ ﷺ"(٥).

---

(١) ينظر ترجمته: التاريخ الكبير: (١٣/٨)، والجرح والتعديل: (٣٦٨/٨)، والسير: (١٦٣/٧)، وشرح علل الترمذي: (١٧١/١).

(٢) الإمام ابن حبان، كتاب المجروحين: (٣١١/١).

(٣) المعجم الأوسط: (٥٢/٤).

(٤) الضعفاء الكبير: (٤٢٨/٢). وعده أيضا من منكرات زيد بنِ حبان ابنُ عدي، ينظر الكامل: (٢٠٤/٣).

(٥) الإرشاد: (٨٨٤/٣-٨٨٥).

سبق الكلام على هذا الحديث[١]، والغرض من ذكره في هذا الموضع هو للتمثيل على إطلاق الخليلي ألفاظ التضعيف، وكلامه ظاهر الدلالة على هذا المعنى، وقد في أيضا دليل واضح على عدم تصحيح الخليلي زيادة الثقة مطلقا، كما هو مذهب الأئمة النقاد.

هذا ما وقفت عليه من ألفاظ التضعيف عند الخليلي، وقد نقل عن يحيى بن معين في حديث من رواية أبي مَعْشَر نَجيح المدني قوله: "ليس حديثه بشيء"، وهو الحديث الآتي:

قال رحمه الله: "حدّثني محمّد بن سليمان، حدّثني أبي، حدّثنا محمّد بن صالح الأشج، حدّثنا الحارث بن عبدالله الخازن، حدّثنا أبو معشر، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «**ما بين المشرق والمغرب قبلة**». لم يروه عن هشام إلاّ أبو معشر، وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء"[٢].

لم أقف على الحديث بهذا السند، وإنّما ذكره الأئمة من حديث أبي معشر، عن محمّد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ، وضعّفوه[٣].

وممّا تقدّم تبيّن أنّ الحافظ الخليلي استعمل عبارات مختلفة في التعليل، منها عبارات التضعيف ونفي الصحة، والوضع والبطلان، ونفي أن يكون للحديث أصلا، إضافة إلى ما تقدم.

المطلب الثاني: موقف الخليلي من رواية الضعفاء.

أوّلا: إطلاق الخليلي الضعف على جملة من الرواة.

قبل الكلام على موقف الحافظ الخليلي من رواية الضعفاء، أودّ التنبيه على أنّه رحمه الله أطلق الضعف على جملة من الرواة، يمكن تصنيفهم ضمن المجموعات الآتية:

---

(١) ينظر المطلب الأوّل من مبحث: ما كانت علته زيادة في المتن.

(٢) المصدر السابق: (١/٣٠٠-٣٠١).

(٣) سيأتي تفصيل ذلك عند ذكر المثال الثالث من المجموعة الثانية من إطلاق ألفاظ التفرد والغرابة عند الخليلي.

المجموعة الأولى:

جماعة من الرواة وصفهم الخليلي بالضعف، ومن هؤلاء:

١/ عبدالكريم بن أبي المُخارق:

قال عنه الخليلي: "يُكنى أبا أميّة، من أهل البصرة، ضعيف"(١).

وضعف ابن أبي المخارق يرجع إلى كثرة الوهم والخطأ، يقول ابن حبان رحمه الله: "كان كثير الوهم، فاحش الخطأ فيما يروي، فلمّا كثُر ذلك في روايته بطل الاحتجاج بأخباره"(٢).

والظاهر أنّ عبدالكريم بن أبي المخارق لم يصل إلى درجة الترك عند الحافظ الخليلي خلافا لمن تركه من الأئمة، كعبدالرحمن بن مهدي، والنسائي، والدارقطني، ولعل ذلك من أجل أنّ الإمام البخاري أخرج له في صحيحه تعليقا، ومسلم في المتابعات، كما أشار إلى ذلك الحافظ الذهبي(٣).

٢/ محمّد بن الحسن بن زبالة المخزومي المدني:

قال عنه الخليلي رحمه الله: "روى عن مالك مناكير، وهو ضعيف"(٤).

وقد أخرج له حديث (افتتاح المدينة بالقرآن) المتقدّم، ثمّ قال رحمه الله: "لم يروه عن مالك إلاّ محمّد بن الحسن بن زبالة، وليس بالقوي، لكن أئمة الحديث قد رووا عنه هذا الحديث"(٥).

وابن زبالة هذا تركه جماعة من الأئمة، وكذبه يحيى بن معين، وقال رحمه الله: "كان يسرق الحديث"(٦).

---

(١) المصدر السابق: (٢١٤/١). ويراجع: العلل ومعرفة الرجال: (٤١٣/١)، وتاريخ ابن معين برواية الدارمي: (ص/١٨٧)، والجرح والتعديل: (٥٩/٦)، والكامل لابن عدي: (٣٣٨/٥)، وكتاب المجروحين: (١٤٤/٢)، وميزان الاعتدال: (٦٤٦/٢)، وتهذيب الكمال: (٢٥٩/١٨).

(٢) كتاب المجروحين: (١٤٤/٢).

(٣) ينظر ميزان الاعتدال: (٦٤٦/٢)، ويراجع التمهيد لابن عبدالبر: (٦٥/٢٠).

(٤) المصدر السابق: (٢٢٩/١).

(٥) المصدر نفسه: (١٧٠/١).

(٦) ينظر: سؤالات ابن الجنيد: (ص/٣٩٠)، والجرح والتعديل: (٢٢٨/٧)، والكامل لابن عدي: (١٧١/٦).

وقال أحمد بن صالح المصري رحمه الله: "كتبتُ عنه مائة ألف حديث، ثمّ تبيّن لي أنّه كان يضع الحديث، فتركت حديثه"(١).

وقال الإمام أبو داود رحمه الله: "كذّابا المدينة: محمّد بن الحسن بن زبالة، ووهب بن وهب البَخْتَري"(٢).

وقال الإمام النسائي رحمه الله: "متروك الحديث"(٣).

والظاهر أنّ الحافظ الخليلي قد خفّف الوطأة على محمّد بن الحسن بن زبالة، فلم يطرح حديثه كما تقدّم، وقد سبقه إلى ذلك أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان رحمهما الله(٤).

٣/ عبدالله بن محمّد بن ربيعة القدّامي المصيصي:

قال عنه الخليلي رحمه الله: "يروي عن مالك وهو ضعيف، يأتي بالمناكير، وما لا يتابع عليه"(٥).

قال الإمام ابن عدي رحمه الله: "عامة حديثه غير محفوظة، وهو ضعيف على ما تبيّن لي من رواياته واضطرابه فيها، و لم أرَ للمتقدّمين فيه كلاما فأذكره"(٦).

وضعف المصيصي هذا راجع إلى قبوله الأخبار المقلوبة، يقول ابن حبان رحمه الله: "كان تُقلب له الأخبار فيجيب فيها، كان آفته ابنه... ولعلّه أقلب له على مالك أكثر من مائة وخمسين حديثا فحدّث بها كلّها، وعن إبراهيم بن سعد الشيء الكثير"(٧).

---

(١) ينظر تهذيب الكمال: (٦٥/٢٥). وقال الإمام الآجري رحمه الله: "سمعتُ أبا داود يقول: كتب أحمد بن صالح عن سلامة بن رَوح، وكان لا يحدّث عنه، وكتب عن الحسن بن زبالة خمسين ألف حديث، وكان لا يحدّث عنه". سؤالات الآجري لأبي داود: (١٦٨/٢).

(٢) سؤالات الآجري: (٣١٠/٢-٣١١) ترجمة رقم: [١٩٥٨].

(٣) كتاب الضعفاء والمتروكين: (ص/٢١٨) ترجمة رقم: [٥٦١].

(٤) قال أبو حاتم رحمه الله: "ما أشبه حديثه بحديث عمر بن أبي بكر المؤملي، والواقدي، ويعقوب الزهري، والعباس ابن أبي شملة، وعبدالعزيز بن عمران الزهري، وهم ضعفاء مشايخ". وقال أيضا: "واهي الحديث، ضعيف الحديث، ذاهب الحديث، منكر الحديث، عنده مناكير وليس بمتروك الحديث". وقال أبو زرعة رحمه الله: "واهي الحديث". الجرح والتعديل: (٢٢٨/٧).

(٥) الإرشاد: (٢٨١/١).

(٦) الكامل: (٢٥٨/٤). ويراجع كتاب الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي : (١٣٨/٢).

(٧) كتاب المجروحين: (٣٩/٢). وقال ابن عبدالبر رحمه الله: "القدامي ضعيف منكر الحديث". التمهيد: (٣٧/٧). وينظر التراجم الآتية: [٣٠-١١٣-١٨٨-٢١٢-٢٧٩-٧٠٧-٧٤٤-٧٤٧-٨٥٢-٨٧٥-٩٠١].

المجموعة الثانية:

حوت هذه المجموعة على عدد من الرواة تُركوا، ومنهم:

١/ أحمد بن إسماعيل السّهمي المدني أبو حذافة:

قال عنه الخليلي رحمه الله: "متروك الحديث ضعيف، آخر مّن روى عن مالك، لم يروِ عنه من الثقات إلاّ نفر ذوو عدد، كأبي عبدالله المحاملي القاضي وغيره، وليموا عليه"(١).

ولعلّ سبب تركه: ما نُقل عن الإمام الدارقطني أنّه قال: "أحمد بن إسماعيل السّهمي أبو حذافة ضعيف الحديث، كان مغفلا، روى الموطأ عن مالك مستقيما، فأدخلت عليه أحاديث عن مالك في غير الموطأ فقبلها، لا يحتج به"(٢).

وهذا ما أشار إليه الإمام ابن خزيمة رحمه الله، فقد روى الخطيب البغدادي بسنده إلى أبي أحمد الحسين بن علي، أنّه قال: "كتبتُ من الأصل لأبي بكر محمّد بن إسحاق – يعني ابن خزيمة – أحاديث لأبي حذافة أحمد بن إسماعيل، عن مالك، وإبراهيم بن سعد، فامتنع عليَّ في قراءتها، فقلتُ: قد حدّثتَ عنه؟ قال: قد كنتُ أحدّثُ عنه بأحاديث لمالك إلى أن عرض عليَّ من روايته عن مالك ما أنكره قلبي، فتركتُ الرواية عنه"(٣).

---

(١) المصدر السابق: (٢٣٠/١). وقد تركه أيضا الحاكم أبو أحمد. ينظر تهذيب الكمال: (٢٦٦/١).

(٢) ينظر تاريخ بغداد: (٤١/٥). ويراجع: تهذيب الكمال: (٢٦٦/١-٢٦٧). وقد سأل الخطيب البغدادي البرقاني عن أبي حذافة السهمي، فقال: "كان الدارقطني حسن الرأي فيه، وأمرني أن أخرج حديثه في الصحيح". وهذا القول مناقض للقول الأوّل، ولم أجد من أهل العلم من وفّق بين القولين، إلاّ أنّي أستأنس بما ورد عن الخليلي نفسه في الموضع السابق، فقد قال رحمه الله: "سمعتُ الحاكم يقول: سمعتُ علي بن الحسين الجراحي ببغداد يقول: سمعتُ المحاملي يقول: سمعتُ أبي يقول: سألتُ بعضَ أصحاب مالك عن أبي حذافة؟ فقال: كان يحضر معنا العرض على مالك. قال الحاكم: وهذا غير محتمل؛ لأنّ أبا حذافة متروك، لا يختلف فيه أحد". فما نقله البرقاني عن الدارقطني غير محتمل؛ لما اتُفق عليه من ضعف أبي حذافة السهمي، والخطيب البغدادي صحح سماع السهمي للموطأ، لكنّه اعترف بدخول السهو في حديثه، قال رحمه الله: "كان أبو حذافة قد أُدخل عليه عن مالك أحاديث ليست من حديثه، ولحقه السهو في ذلك، ولم يكن ممّن يتعمّد الباطل، ولا يُدفع عن صحة السماع من مالك". تاريخ بغداد: (٤١/٥). وقد يقال: إنّ مقصود الدارقطني في قول البرقاني قبول ما رواه السهمي عن مالك من أحاديث الموطأ، والله أعلم.

(٣) ينظر المصدر نفسه: (٤٠/٥-٤١). وقال الحافظ الذهبي رحمه الله: "وأمّا ابن خزيمة، فحدّث عنه ثمّ تركه". ميزان الاعتدال: (٨٣/١).

٢/ إبراهيم بن محمّد بن أبي يحيى المدني:

قال عنه الخليلي رحمه الله: "لا يروي عن إبراهيم من يزكّيه إلاّ الشافعي، فإنّه يقول: الثقة في حديثه، المتّهم في دينه. وإنّما يرى القدر[١]، وكان مالك ينهى عن الأخذ عنه.

وقد روى عنه ابن جريج حديثا – مع جلالته – ودلّس فيه، فقال: إبراهيم بن أبي عطاء، عن موسى بن وردان، عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ قال: «**من مات مريضا مات شهيدا**»، وهو متروك"[٢].

وإبراهيم هذا أكثر الأئمة على ترك حديثه وتكذيبه، قال عنه الإمام أحمد رحمه الله: "لا يُكتب حديثه، ترك الناس حديثه، كان يروي أحاديث منكرة لا أصل لها، وكان يأخذ أحاديث الناس يضعها في كتبه"[٣].

٣/ عثمان بن عطاء الخراساني:

قال الخليلي رحمه الله: "روى بعض الكذّابين عن سفيان، عن محمّد بن المنكدر، عن جابر: أنّ النّبيّ ﷺ قال: «**دَفنُ البناتِ من المُكرمات**». وهذا لا أصل له من حديث سفيان وغيره، إنّما يُروى عن ابن عطاء الخراساني، عن أبيه، عن النّبيّ ﷺ مرسلا، وابن عطاء متروك"[٤].

ابن عطاء هذا غير متفق عليه كما ذكر الخليلي[٥]، فقد "ضعفه مسلم بن الحجاج، ويحيى بن معين، والدارقطني. وقال الجوزجاني: ليس بالقوي، وقال ابن خزيمة: لا أحتج به. وقال دُحيم:

---

(١) قال يحيى بن سعيد القطان رحمه الله: "لم يُترك إبراهيم بن أبي يحيى للقدر، إنّما تُرك للكذب". ينظر كتاب المجروحين لابن حبان: (١/١٠٥).

(٢) الإرشاد: (١/٣٠٨). هنا سقط قوله: "متروك الحديث"، كما في طبعة عامر أحمد: (ص/٦١)، ووليد متولي: (ص/٩٦). وقد ذكر الخطيب البغدادي رحمه الله أنّ إبراهيم بن أبي يحيى سبعة، منهم صاحب الترجمة. ينظر: المتفق والمفترق: (١/٢٥٠-٢٥٩).

(٣) تهذيب الكمال: (٢/١٨٦). وينظر أيضا: طبقات ابن سعد: (٧/٦٠٣)، والتاريخ الكبير: (١/٣٢٣)، والضعفاء الصغير للبخاري: (ص/١٧)، والجرح والتعديل: (٢/١٢٥)، وكتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي: (ص/٤٠)، والضعفاء والمتروكون للدارقطني: (ص/١٠٣).

(٤) المصدر السابق: (١/٣١٨).

(٥) وقد ترجم له باسم: عطاء بن ميسرة، وقال: "وهو غير متفق عليه". الإرشاد: (١/٢٢١).

لا بأس به، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه" [ولا يحتج به][(١)]، وقال البخاري: "ليس بذلك"[(٢)]، وتركه الفلاس، وابن الجنيد[(٣)].

ولعل الخليلي ترجّح لديه ترك ابن عطاء لما قال ابن حبان رحمه الله: "أكثر رواياته عن أبيه، وأبوه لا يجوز الاحتجاج بروايته لما فيها من المقلوبات التي وهم فيها، فلستُ أدري البلية في تلك الأخبار منه أو من ناحية أبيه؟ وهذا شيء يُشتبه، إذا روى رجل ليس بمشهور بالعدالة عن شيخ ضعيف أشياء لا يرويها عن غيره، لا يتهيأ إلزاق القدح بهذا المجهول دونه، بل يجب التنكّب عمّا رويا جميعا، حتّى يحتاط المرء فيه، لأنّ الدّين لم يكلف اللهُ عبادَه أخذه عن كل من ليس بعدل مرضي"[(٤)].

٤/ محمّد بن عبد بن عامر السمرقندي:

قال عنه الخليلي رحمه الله: "من أهل صُغْد، ينسب إلى سمرقند لقربها منه، روى عن شيوخ ثقات مناكير لا يتابع عليها. روى عن عصام البلخي، وقتيبة، وقال الحفاظ: لم يدرك عصاما... وروى عنه جماعة من العلماء الكبار، لا أدري كيف ذلك؟!... وأطبق الحفّاظُ على أنّ حديثه متروك"[(٥)].

محمّد بن عبد هذا حدّث عن جماعة من الأئمة الكبار، أمثال: يحيى بن يحيى النيسابوري، وقتيبة بن سعيد، وإسحاق بن راهويه، وغيرهم أحاديث منكرة وباطلة[(٦)]، حتى قال عنه الدارقطني رحمه الله: "يكذب ويضع"[(٧)].

---

(١) النص المنقول من كلام الإمام الذهبي في الميزان: (٤٨/٣)، وتتمة قول أبي حاتم من الجرح والتعديل: (١٦٢/٦)،

(٢) التاريخ الكبير: (٢٤٤/٦). ونقل الترمذي في العلل الكبير: (ص/٣٩٥) فقرة رقم: [١٤٥] عن البخاري أنّه قال: "عثمان بن عطاء: لا شيء".

(٣) ينظر: الكنى للإمام مسلم: (٧٧٩/٢) ترجمة رقم: [٣١٧٥]، وسؤالات ابن الجنيد: (ص/٣٩٣)، والضعفاء الكبير للعقيلي: (٩٤٣/٣)، والكامل لابن عدي: (١٧٠/٥)، والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي: (١٧٠/٢)، وتهذيب الكمال: (٤٤٣/١٩).

(٤) كتاب المجروحين: (١٠٠/٢).

(٥) المصدر السابق: (٩٨٣/٣-٩٨٤). وقال أيضا: "الضعيف... لا يعبأ به... إنّما يكتب حديثه للاعتبار". (٩٥٧/٣).

(٦) ينظر تاريخ بغداد: (٦٧١/٣-٦٧٢).

(٧) كتاب الضعفاء والمتروكين: (ص/٣٥١) ترجمة رقم: [٤٨٥]. ومن طرائف موضوعاته ما رواه السهمي، قال رحمه الله: "سمعتُ أبا الحسين يعقوب بن موسى الفقيه ببغداد، يقول: لقيتُ جماعة يحدّثون عن محمّد بن عبد السمرقندي أحاديث ⇦

المجموعة الثالثة:

حوت هذه المجموعة على عدد من الرواة أطلق عليهم الخليلي الضعف الشديد، فقال في الواحد منهم: "ضعيف جدا"، وقد تبيّن لي من خلال تتبع تراجمهم أنّهم إمّا متروكون عند بعض الأئمة، أو ممّن كذبه بعضهم، وقد صرح الخليلي بذلك عند ترجمة البعض منهم كما سيأتي بيانه، ومن هذا الصنف الرواة الآتية أسماؤهم:

١/ محمّد بن معاوية بن أعين النيسابوري أبو علي:

قال عنه الحافظ الخليلي رحمه الله: "يروي عن مالك، وهو ضعيف جدا"[(١)].

محمّد بن معاوية هذا كان صالحا عابدا، إلاّ أنّ الأئمة أجمعوا على ضعفه[(٢)] وبالغوا في تجريحه، فتركه مسلم بن الحاج[(٣)]، وأبو زرعة الرازي[(٤)]، والنسائي[(٥)]، وكذّبه يحيى بن معين[(٦)]، وأحمد[(٧)]، وقال أحمد: "رأيت أحاديثه أحاديث موضوعة"[(٨)].

موضوعة، قد حدّث بها في بلدان شتّى، وسألتُ جعفر بن الحجاج المعروف ببكارة الموصلي بها عنه؟ فقال: قدم علينا الموصل وحدّث بأحاديث مناكير، فاجتمع جماعة من الشيوخ، وصرنا إليه لننكر عليه، فإذا هو جالس في مسجد يعرف بمسجد النّبيّ ﷺ وله مجلس، وعنده خلق من كتبة الحديث ومن العامة. قال: فلمّا بصر بنا من بعيد، علم أنّا قد اجتمعنا للإنكار عليه، فقال قبل أن نصل إليه: حدّثنا قتيبة بن سعيد، عن ابن لهيعة، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبدالله: أنّ رسول الله ﷺ قال: «القرآن كلام الله غير مخلوق». قال: فوقفنا، و لم نجسر أن نقدم إليه خوفا من العامة. قال: فرجعنا و لم نجسر أن نكلمه". سؤالات حمزة السهمي للدارقطني: (ص/٨٤-٨٥) ترجمة رقم: [٣٢].

(١) المصدر السابق: (١/٢٣٤).

(٢) إلاّ ما نقل عن عمرو بن علي الفلاس الصيرفي أنّه قال: "محمّد بن معاوية النيسابوري فيه ضعف، وهو صدوق، وقد روى عنه الناس". تاريخ بغداد: (٤/٤٤٢-٤٤٣).

(٣) في الكنى والأسماء: (١/٥٥٨) ترجمة رقم: [٢٢٥٨]. دراسة وتحقيق عبدالرحيم محمّد أحمد القشقري، مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

(٤) ينظر الجرح والتعديل: (٨/١٠٤).

(٥) في كتاب الضعفاء والمتروكين: (ص/٢١٩) ترجمة رقم: [٥٦٦].

(٦) ينظر: سؤالات ابن الجنيد: (ص/٤٠٧). وقد بيّن ابن الجنيد مراد ابن معين، فقال رحمه الله: "يعني يكذب من غير تعمّد، وكان رجلا صالحا، وجاور وما زال بمكة حتى مات".

(٧) ينظر الضعفاء الكبير للعقيلي: (٤/١٢٩٧).

(٨) ينظر الجرح والتعديل: (٨/١٠٣-١٠٤).

وسبب مبالغة هؤلاء الأئمة في جرح محمّد بن معاوية النيسابوري قبوله للتلقين، يقول الإمام أبو زرعة الرازي رحمه الله: "كان شيخا صالحا، إلاّ أنّه كلّما لُقّن يلقّن، وكلّما قيل: إنّ هذا من حديثك حدَّث به، يجيئه الرجل فيقول: هذا من حديث معلى الرازي، وكنت أنت معه، فيحدّث بها على التوهم"(١).

٢/ ياسين بن معاذ الزيات أبو خلف:

قال الحافظ الخليلي رحمه الله: "روى ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النّبيّ ﷺ: «**ليس على المنتهب، ولا على المختلس، ولا عل الخائن قطع**». ويقال: إنّ هذا لم يسمعه من أبي الزبير، لكنّه أخذه عن ياسين الزيات - وهو ضعيف جدا -، عن أبي الزبير"(٢).

أجمع الأئمة على ضعف ياسين هذا، وقد بالغ النسائي وابن الجنيد فتركاه(٣)، وقال ابن معين: "ياسين الزيات ليس بشيء، ولا يكتب حديثه"(٤)، وقال أبو زرعة الرازي: "ياسين الزيات، وعباد بن كير، وجويبر — يعني رحمه الله ابن سعيد الأزدي - لا يحتج بحديثهم"(٥).

وسبب إسقاط هؤلاء الأئمة حديث الزيات جمعه لكلّ بلية، قال ابن حبان رحمه الله: "كان ممّن يروي الموضوعات عن الثقات، ويتفرد بالمعضلات عن الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به بحال، وكل ما وقع في نسخة ابن جريج عن أبي الزبير من المناكير، كان ذلك ممّا سمعه ابن جريج عن الزيات، عن أبي الزبير، فدلّس عنه"(٦).

---

(١) ينظر المصدر السابق: (١٠٤/٨). وقال ابن حبان رحمه الله: "كان ممّن ينفرد بالمناكير عن المشاهير، ويأتي عن الثقات بما لا يتابع عليه، فاستحقّ الترك إلاّ عند الاعتبار فيما وافق الثقات، لأنّه كان صاحب حفظ وإتقان قبل أن يظهر منه ما ظهر، كان يحيى بن معين يرميه بالكذب". كتاب المجروحين: (٢٩٨/٢). ولعلّ من أجل هذا بالغ الخليلي في تضعيفه و لم يترك حديثه، والله أعلم.

(٢) الإرشاد: (٣٥٢/١-٣٥٣).

(٣) ينظر كتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي: (ص/٢٥٦) ترجمة رقم: [٦٨٣]، وميزان الاعتدال: (٣٥٨/٤).

(٤) ينظر الكامل لابن عدي: (١٨٣/٧). وقال ابن عدي رحمه الله: "ولياسين الزيات غير ما ذكرتُ عن الزهري وعن غيره، وكلّ رواياته أو عامتها غير محفوظة". (١٨٤/٧).

(٥) سؤالات البرذعي: (٧٢٨/٢).

(٦) كتاب المجروحين: (١٤٢/٣). وممّن أطلق عليه الخليلي هذا اللفظ المركب إسحاق بن بشر البخاري: (٩٥٤/٣) كما سيأتي بيانه. وينظر (٨٤٠/٣) من الإرشاد، فقد قال في أبي حامد أحمد بن علي بن الحسن المقرئ: ⇦

ولعل ما يؤكد على أنّ الخليلي يطلق هذا اللفظ المركب: (ضعيف جدا) على من كذبه بعض الأئمة، أو تركوه فسقط التراجمُ الآتية:

٣/ إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة المدني أبو سليمان:

قال عنه الخليلي رحمه الله: "ضعّفوه جدا، تكلّم فيه مالك والشافعي، وتركاه. قال له الزهري يوما: يا إسحاق! تجيء بأحاديث ليس لها أزمّة ولا خطام؟! إذا حدّثتَ فأسند"(١).

واضح من كلام الحافظ الخليلي إطلاق هذا اللفظ المركب على من تركه الإمامان: مالك والشافعي رحمهما الله تعالى.

وقد ترك إسحاق هذا غير مالك والشافعي من الأئمة، بل أكثرهم على تركه(٢)، منهم: عمرو بن علي الفلاس(٣)، وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيان(٤)، والنسائي(٥)، والدارقطني(٦)، وقال الإمام أحمد: "لا تحلّ الرواية عندي عن إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة"(٧).

وسبب ترك الأئمة حديث إسحاق بن أبي فروة هو قلبه للأسانيد، ورفعه للمراسيل(٨)، وقال الإمام ابن عدي رحمه الله: "وإسحاق بن أبي فروة هذا، ما ذكرتُ هاهنا من أخباره بالأسانيد التي

"ضعيف جدا لا يعوّل عليه". وأبو حامد هذا ذكر الدارقطني أنّه كذاب. ينظر سؤالات حمزة السهمي للدارقطني: (ص/١٥٠)، ويراجع ميزان الاعتدال: (١/١٢١).

(١) الإرشاد: (١/١٩٤). روى الإمام ابن حبان بسنده إلى عتبة بن أبي حكيم أنّه كان عند إسحاق بن أبي فروة وعنده الزهري، قال: فجعل ابن أبي فروة، يقول: قال رسول الله ﷺ، فقال له الزهري: قاتلك الله يا ابن أبي فروة، ما أجرأك على الله عزّ وجلّ، ألا تسند حديثك؟ ألا تسند حديثك؟ تحدّثنا بأحاديث ليس لها خُطُم ولا أزمة". كتاب المجروحين: (١/١٣١)، ويراجع الكامل: (١/٣٢٧)، وتهذيب الكمال: (٢/٤٤٩).

(٢) قال الإمام البخاري رحمه الله: "تركوه... نهى ابن حنبل عن حديثه". التاريخ الكبير: (١/٣٩٦). وينظر الضعفاء الصغير له: (ص/٢١).

(٣) ينظر: الجرح والتعديل: (٢/٢٢٨)، والكامل: (١/٣٢٧).

(٤) ينظر الجرح والتعديل الموضع السابق.

(٥) ينظر كتاب الضعفاء والمتروكين له: (ص/٥٤) ترجمة رقم: [٥٢].

(٦) ينظر سؤالات السلمي: (ص/١٢٩) ترجمة رقم: [٦٨].

(٧) ينظر الجرح والتعديل: (٢/٢٢٧)، والكامل لابن عدي: (١/٣٢٦). وروى ابن أبي حاتم عن ابن معين أنّه قال: "إسحاق بن أبي فروة لا شيء كذاب". (٢/٢٢٨).

(٨) يراجع كتاب المجروحين: (١/١٣١).

ذكرتُ، فلا يتابعه أحد على أسانيده، ولا على متونه، وسائر حديثه ممّا لم أذكره تشبه هذه الأخبار التي ذكرتُها، وهو بيّن الأمر في الضعفاء، على أنّ الليث بن سعد قد روى عنه نسخة طويلة"(١).

٤/ محمّد بن عبدالعزيز بن المبارك الدينوري:

قال عنه الخليلي رحمه الله: "ارتحل إلى البصرة والكوفة، وسمع أبا نعيم، والقعنبي، وأقرانهما... وكتب عنه إسحاق الكيساني وأقرانه، ضعّفوه جدا فسقط"(٢).

وقال الرافعي رحمه الله: "ذكر الخليل الحافظ في التاريخ أنّه سمع شيوخ العراق، كأبي نعيم في الكوفة، والقعنبي بالبصرة... وأنّه لم يكن بذاك القويّ"(٣).

ولعل سقوط محمّد بن عبدالعزيز راجع لما يأتي به من بلايا كما ذكر الحافظ الذهبي(٤)، وقد أشار الحافظ الخليلي إلى فعل شنيع من أفعاله، قد يكون من أسباب ضعفه الشديد عنده، قال رحمه الله: "روى أيضا عن عمر بن حفص بن غياث، عن أبيه، عن مسعر، الأحاديث التي تفرّد بها أبو حاتم الرازي. قيل: إنّه سمعها من أبي حاتم، ثمّ ادّعى عن عمر ورواها"(٥).

وهذا في ميزان النقد يعتبر كذبا، ولهذا قال الحافظ الذهبي في محمّد بن عبدالعزيز هذا: "ومن موضوعاته: عن قتادة، عن أنس: **كان نقش خاتم النّبيّ ﷺ: صدق الله**"(٦).

فظهر من خلال الأمثلة المتقدمة أنّ الخليلي يطلق هذا اللفظ المركب: (ضعيف جدا) على من كان متروكا من الرواة، أو من جرح جرحا شديدا كالكذب، والله أعلم.

---

(١) الكامل: (٣٢٩/١).

(٢) الإرشاد: (٦٢٥/٢-٦٢٦).

(٣) التدوين في أخبار قزوين: (٢٢٢/١). وينظر لسان الميزان: (٣٠٧/٧).

(٤) يراجع ميزان الاعتدال: (٦٢٩/٣).

(٥) المصدر السابق: (٦٢٦/٢). قال ابن أبي حاتم: "كتب عن أبي أحاديث عن عمر بن حفص بن غياث، عن أبيه، عن مسعر، ثمّ روى بعد ذلك حديثين من تلك الأحاديث عن عمر بن حفص نفسه". الجرح والتعديل: (٨/٨).

(٦) ميزان الاعتدال: (٦٢٩/٣).

ثانيا: موقف الخليلي من أحاديث الضعفاء.

قال رحمه الله عند ترجمة بشّار بن موسى الخفّاف: "ضعّفه الحفّاظ كلهم، وقد كتبوا عنه، وآخر من روى عنه البغوي"(١).

فمن الواضح أنّ الخليلي يميل إلى تضعيف بشار بن موسى هذا، وهو ينقل عن الأئمة أنّهم كتبوا عنه، والظاهر أنّه يتبنى ما ذكره عنهم، فيكون بذلك موقف الخليلي جواز الكتابة عن الضعيف أيضا.

وليس حال بشار بن موسى كما ذكر الخليلي، فلم تتفق كلمة الحفاظ والأئمة في الرجل، قال الحافظ الذهبي رحمه الله: "اختُلِفَ في توثيقه:

ضعفه أبو زرعة(٢)، وقال أحمد: يكتب حديثه، وكان حسن الرأي فيه(٣)، وقال ابن معين والنسائي: ليس بثقة(٤)، وقال أبو داود: أنا لا أجدّث عنه(٥).... وقال البخاري: تركته(٦)، وقال ابن المديني: ما كان ببغداد أصلب في السنة منه(٧)، وقال ابن الغلابي: قال ابن معين: دجّال(٨). وعن بشار قال: نِعم الموعد، غدا نلتقي أنا وابن معين"(٩).

---

(١) المصدر السابق: (٢/٥٩٥).

(٢) ينظر الجرح والتعديل: ٢/٤١٧). وقال أبو حاتم الرازي رحمه الله في الموضع نفسه: "شيخ". وممّن ضعفه أيضا من الأئمة: عمرو بن علي الفلاس. ينظر تاريخ بغداد: (٧/٦٢١).

(٣) ينظر: الكامل لابن عدي: (٢/٢٤)، وميزان الاعتدال: (١/٣١١).

(٤) ينظر: تاريخ الدارمي: (ص/٨١)، وكتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي: (ص/٦٣).

(٥) روى الخطيب البغدادي بسنده إلى الإمام أبي داود رحمه الله أنّه قال: "ضعيف، كان أحمد يكتب عنه، وكان فيه حسن الرأي، وأنا لا أحدّث عن بشار الخفاف". تاريخ بغداد: (٧/٦٢١).

(٦) نقل الحافظ أبو الحجاج المزي رحمه الله عن البخاري أنّه قال: "منكر الحديث، قد رأيته وكتبتُ عنه، وتركتُ حديثه". تهذيب الكمال: (٤/٨٥). والذي في التاريخ الكبير: (٢/١٣٠) قوله: "بشار الخفاف، منكر الحديث، كان ببغداد". وقال ابن عدي: "حدثنا الجنيدي، حدّثنا البخاري، قال: بشار الخفاف كان ببغداد، منكر الحديث". الكامل" (٢/٢٤). فما نقله المزي عن البخاري يحتاج إلى تحرير، وإلاّ قول البخاري نفسه في التاريخ مقدّم وليس فيه ترك الرواية عن بشار، وهذا ما يدعمه رواية ابن عدي، والله أعلم.

(٧) ذكر الدارمي أنّه بلغه عن ابن المديني أنّه كان يحسن القول في بشار الخفاف. ينظر التاريخ: (ص/٨٢)، والكامل لا بن عدي: (٢/٢٤). وقد أخطأ الحافظ الذهبي فنسب ذلك لابن عدي، قال رحمه الله: "قال ابن عدي: بلغني أنّ ابن المديني كان يحسن القول فيه". ميزان الاعتدال: (١/٣١١).

(٨) ينظر: تاريخ بغداد: (٧/٦٢٠)، وتهذيب الكمال: (٤/٨٥).

(٩) سير أعلام النبلاء: (١٠/٥٨١-٥٨٢).

وقال الإمام ابن عدي رحمه الله: "وبشار بن موسى رجل مشهور بالحديث، ويروي عن قوم ثقات، وأرجو أن لا بأس به، وأنّه قد كتب الحديث الكثير، وقد حدّث عنه النـــاس، و لم أرَ في حديثه شيئا منكرا، وقول من وثقه أقرب إلى الصواب ممّن ضعفه"(١).

والذي يعنينا هنا أنّ الخليلي يرى الكتابة عن الضعيف، ولا شكّ أنّ المقصود بالضعيف مـــن قد يُحتاج إليهم، وفي ذلك يقول الإمام أحمد رحمه الله: "الحديث عن الضعفاء قد يحتاج إليه في وقت، والمنكر أبدا منكر"(٢).

وقد تقدّم أنّ الخليلي ذكر مجموعة من الرواة أسقط الأئمة حـــديثهم، لـــشدة ضـــعفهم، ورواياتهم المنكرات، والموضوعات.

كما نصّ الحافظ الخليلي على أنّ من الضعفاء مَن يُكتب حديثه ولا يحتجّ به، وأنّ منهم مَن يكتب حديثه للاعتبار.

فممّن نص على أنّه يُكتب حديثه ولا يحتج به:

١/ درّاج بن سمعان:

قال رحمه الله عند ترجمة عمرو بن الحارث المدني: "وحديث عمرو بن الحارث إذا كان عن درّاج، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد: يُكتب ولا يحتج به"(٣).

ودرّاج هذا "يقال: اسمه عبدالرحمن، ودرّاج لقب، أبو السمح القرشي السهمي المصري"(٤)، وثقه ابن معين(٥)، وضعفه أكثر الأئمة، وتركه الدارقطني(٦).

---

(١) الكامل: (٢٤/٢).

(٢) العلل برواية المروذي: (ص/١٦٣) فقرة رقم: [٢٨٧].

(٣) الإرشاد: (٤٠٥/١).

(٤) من كلام الحافظ أبي الحجاج المزي. تهذيب الكمال: (٤٧٧/٨).

(٥) ذُكِرَ لِفَضْلَك – أبو بكر الفضل بن العباس الصائغ – الرازي توثيق ابن معين لدرّاج هذا، فقال: "ما هو بثقـــة، ولا كرامة". الكامل: (١١٣/٣). وقال ابن عدي رحمه الله: "وسائر أخبار درّاج – غير مـــا ذكـــرت مـــن هـــذه الأحاديث – يتابعه الناس عليها، وأرجو إذا أخرجت درّاج وبرّأته من هذه الأحاديث التي أنكرت عليه، أنّ ســـائر أحاديثه لا بأس بها، ويقرب صورته ما قال فيه يحيى بن معين". (١١٥/٣).

(٦) ينظر: الجرح والتعديل: (٤٤١/٣-٤٤٢)، والكامل لابن عدي: (١١٢/٣)، والـــضعفاء والمتروكـــون لابـــن الجوزي: (٢٦٩/١)، والكاشف للذهبي: (٣٨٣/١).

وعمرو بن الحارث هو ابن الحارث بن يعقوب أبو أميّة الفقيه المقرئ المدني المصري، كان إماما ثقة من أحفظ الناس في زمانه[١]، وقد وثقه الخليلي أيضا، إلاّ أنّه ردّ حديثه عن درّاج.

قال الإمام أحمد رحمه الله: "أحاديث درّاج عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد فيها ضعف"[٢]، وقال أبو حاتم الرازي: "درّاج حديثه منكر"[٣].

٢/ عبد الوهاب بن عطاء الخفّاف:

قال عنه الخليلي رحمه الله: "أصله من البصرة نزيل بغداد، أكثر عن مالك، وعن القدماء: محمّد بن علقمة وغيره، يُكتب حديثه، ولا يُحتج به"[٤].

وقال أيضا: "أبو نصر عبدالوهاب بن عطاء الخفّاف: من أهل البصرة، سمع منه أحمد، ويحيى. سمع شعبة، ومالكا. قال يحيى: ليس به بأس[٥]. ولم يتفقوا على الاحتجاج به"[٦].

٣/ سيف بن المبارك الدينوري:

قال عنه الخليلي: "روى عن محمّد بن فضيل بالكوفة، وعباد بن صُهيب بالبصرة وغيرهما، غير قوي ولا متفق عليه، يُكتب حديثه ولا يحتج به"[٧].

وإذا كان الأئمة رحمهم الله قد نصوا على جواز الكتابة عن الضعفاء، فإنّ لهم "في ذلك غرض ظاهر، وهو أن يعرفوا الحديث من أين مخرجه، والمنفرد به عدل أو مجروح"[٨].

---

(١) ينظر: الطبقات الكبرى: (٥٢٢/٩)، ومعرفة الثقات للعجلي: (١٧٣/٢)، والجرح والتعديل: (٢٢٥/٦-٢٢٦)، وتذكرة الحفاظ: (١٨٣/١-١٨٤)، وتهذيب الكمال: (٥٧٠/٢١).

(٢) ينظر الكامل: (١١٢/٣).

(٣) الجرح والتعديل: (٤٤٢/٣). وهذا قول النسائي كما في الكامل: (١١٢/١). وقال أبو داود رحمه الله: "حديثه مستقيم إلاّ ما كان عن أبي الهيثم". ينظر الكاشف للذهبي: (٣٨٣/١).

(٤) الإرشاد: (٢٥٢/١).

(٥) ينظر تاريخ الدارمي: (ص/١٥٠). وهذا قول ابن نمير أيضا، كما في الجرح والتعديل: (٧٢/٦).

(٦) المصدر السابق: (٥٩٠/٢).

(٧) المصدر نفسه: (٦٢٥/٢).

(٨) من كلام الحاكم النيسابوري رحمه الله في كتاب المدخل إلى كتاب الإكليل: (ص/٣١).

وممّن نصّ الحافظ الخليلي على كتابة حديثه للاعتبار:

١/ أحمد بن موسى المعروف بابن أبي عمران:

قال عنه رحمه الله: "روى في الأبواب: قبضَ العلم، وغسل الجمعة أحاديث مقلوبة من فعله... وهو من الضعفاء الكذّابين، والحفاظ كتبوا عنه اعتبارا"(١).

ابن أبي عمران هذا "ذكره الحاكم، فقال: كان يضع الحديث، ويركب الأسانيد على المتون"(٢)، وقال السهمي رحمه الله: "روى أحاديث مناكير غرائب عن شيوخ مجاهيل لم يتابعه عليها أحد، فأنكروا عليه وكذّبوه"(٣).

٢/ إسحاق بن بشر بن محمّد أبو حذيفة البخاري:

قال عنه الخليلي رحمه الله: "ضعيف جدا، يُتّهم بوضع الحديث(٤)، روى عن الثوري، ومحمّد ابن إسحاق وغيرهما، ويروي عن ابن إسحاق (**كتاب المبتدأ**) من جَمعه، يخالف روايات غيره، فيه مناكير، يُكتب حديثه للاعتبار"(٥).

٣/ قال الخليلي رحمه الله عند ترجمة محمّد بن سلام البيكندي: "آخر من روى عنه: محمّد بن عبد ابن عامر السمرقندي الضعيف... وابن عبد لا يُعبأُ به، قد اشتهر كذبه، وسكت عنه الكبار، وروى عنه جماعة من العلماء من صناعتهم هذا الشأن، وإنّما يُكتب حديثه للاعتبار"(٦).

وقد أشار الخليلي إلى غرض الأئمة من الكتابة عن الضعفاء، فقال رحمه الله في معرض كلامه على جماعة منهم ومن الكذابين(٧): "هذا وأمثاله لا يدخله الحفّاظ في كتبهم، وإنّما يكتبون

(١) المصدر السابق: (٢/٧٩٧).

(٢) ابن الجوزي، كتاب الضعفاء والمتروكين: (١/٩٠)، وينظر: ميزان الاعتدال: (١/١٥٩).

(٣) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني: (ص/١٣٤) ترجمة رقم: [١١٣]. وينظر: تاريخ جرجان: (ص/٦٢-٦٣)، وتذكرة الحفاظ: (٣/٩٨٥)، وميزان الاعتدال: (١/١٥٩).

(٤) وفي هذا دليل على إطلاقه (ضعيف جدا) على من تُرك أو اتهم بالوضع، كما تقدم بيانه.

(٥) المصدر السابق: (٣/٩٥٤-٩٥٥).

(٦) المصدر نفسه: (٣/٩٥٧).

(٧) أمثال: إبراهيم بن هُدْبة أبو هدبة الفارسي، ودينار بن عبدالله الحبشي أبو مَكْيَس، وموسى بن عبدالله الطويل، وخُرّاش بن عبدالله.

اعتبارا ليميّزوه عن الصحيح. قال أحمد بن حنبل ليحيى بن معين – وهما بصنعاء ويحيى يكتب عن عبدالرزاق، عن معمر، عن أبان بن أبي عياش –: تكتبُ نسخة أبان بن أبي عياش، وتعلم أنّه كذّاب يضع الحديث؟! فقال: يرحمك الله يا أبا عبدالله، أكتبه حتّى لو جاء كذّاب يرويه عن معمر، عن ثابت، عن أنس، أقول له: كذبتَ، ليس هذا من حديث ثابت، إنّما هو من حديث أبان"(١).

وممّن نص الحافظ الخليلي رحمه الله على عدم الاحتجاج بحديثه أيضا:

– عبدالحميد بن سليمان الخزاعي أبو عمر: قال رحمه الله عنه: "ضعيف لا يحتجّ به"(٢).

فمن الواضح أنّ الحافظ الخليلي قد بالغ في جرح عبدالحميد هذا، ولعلّ ذلك راجع لكثرة خطئه وقلبه للأخبار؛ فقد قال الإمام ابن حبّان رحمه الله: "كان ممّن يخطئ ويقلّب الأسانيد، فلمّا كَثُرَ ذلك فيما روى بطل الاحتجاج بما حدّث صحيحا، لغلبة ما ذكرنا على روايته"(٣).

– عمر بن قيس المكي أبو جعفر المعروف بسَنْدَل ويقال سندول:

قال عنه الخليلي رحمه الله: "عمر بن قيس أخو حُميد بن قيس [المدني](٤)، عن عمرو بن دينار، لا يحتجّ به؛ لأنّهم ضعّفوه. قال علي بن المديني: ذكر مالك بن أنس حُميدَ الأعرج فوثّقه، ثمّ قال: أخوه أخوه، وضعّفه"(٥).

---

(١) المصدر السابق: (١/١٧٨-١٧٩).

(٢) المصدر نفسه: (١/٢٩٩).

(٣) كتاب المجروحين: (٢/١٤١). وقال عنه :"لا شيء". كتاب الثقات: (٥/٥٠٠). وممّن أغلظ القول في عبدالحميد بن سليمان: الإمامُ ابن معين، فقد روى عنه الخطيب البغدادي أنّه قال: "عبدالحميد بن سليمان لا يكتب حديثه". تاريخ بغداد: (١٢/٣٣٦).

وقد سئل الإمام أحمد عن حديث عبدالحميد، فقال رحمه الله: "ما أردي، إلاّ أنّه ما أرى به بأسا". تاريخ بغداد: (١٢/٣٣٧). وقال الإمام البخاري رحمه الله: "عبدالحميد بن سليمان صدوق، إلاّ أنّه ربّما يهم في الشيء". العلل الكبير للترمذي: (ص/١٥٤). وقال الإمام ابن عدي رحمه الله: "وهو ممّن يكتب حديثه". الكامل: (٥/٣١٩).

ويراجع: تاريخ الدوري: (٢/٣٤٢)، والجرح والتعديل: (٦/١٤)، والضعفاء والمتروكون للنسائي: (ص/١٦٩)، وتهذيب الكمال: (١٦/٤٣٤).

(٤) قال الدكتور محمّد سعيد بن عمر إدريس عند هذا الموضع من الإرشاد: "كذا في الأصل، ولعلّه خطأ من الناسخ". وقد يكون من أوهام الخليلي التي أشار إليها الحافظ الذهبي.

(٥) المصدر السابق: (١/٣٣١-٣٣٢).

أجمع أهل الحديث على ضعف سندل هذا، قال ابن عدي رحمه الله: "عمر ضعيف بالإجماع، لا يشكّ أحد فيه"(١).

وقد تركه أحمد، وعمرو بن علي الفلاس، وأبو حاتم الرازي، والنسائي، والدارقطني(٢)، وعدم احتجاج الخليلي بحديثه دليل على أنّه متروك عنده.

ولعل سبب ترك الأئمة حديث عمر بن قيس ما ذكره ابن حبان، فقد قال رحمه الله: "وكان فيه دعابة، يقلّب الأسانيد، ويروي عن الأثبات ما لا يشبه حديث الأثبات"(٣).

والخليلي رحمه الله يفرّق بين الكتابة عن الضعفاء المتروكين وبين الرواية عنهم، فقد تقدّم عند ترجمة محمّد بن عبد بن عامر قوله: "روى عنه جماعة من العلماء الكبار، لا أدري كيف ذلك؟!"، بينما يقرر جواز الكتابة عنه للاعتبار، فقال رحمه الله: "وابن عبد لا يعبأُ به، قد اشتهر كذبه... وروى عنه جماعة من العلماء من صناعتهم هذا الشأن، وإنّما يُكتب حديثه للاعتبار"(٤).

وتقدّم أيضا قوله في أبي حذافة السهمي: "متروك الحديث، ضعيف... لم يرو عنه من الثقات إلاّ نفرٌ ذوو عدد، كأبي عبدالله المحاملي وغيره، وليموا عليه"(٥).

وأمّا من كان سيء الحفظ، وليس من أهل الإتقان، فإنّ الخليلي نصّ على أنّ الأئمة رووا عنهم، وإن لم يرضوا حفظهم، ومن هؤلاء:

---

(١) الكامل: (٩/٥).

(٢) وقال ابن سعد رحمه الله: "كان فيه بذاء وتسرّع إلى الناس، فأمسكوا عن حديثه وألقوه، وهو ضعيف في حديثه، ليس بشيء". الطبقات الكبرى: (٤٨/٨). وينظر: العلل ومعرفة الرجال: (٥٦٤/١)، والتاريخ الكبير: (١٨٧/٦)، وسؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين: (ص/٤٨١)، والجرح والتعديل: (١٢٩/٦-١٣٠)، وأجوبة أبي زرعة على أسئلة البرذعي: (٣٥٩/٢)، وميزان الاعتدال: (٢١٨/٣)، وتهذيب الكمال: (٤٨٧/٢١).

(٣) كتاب المجروحين: (٨٥/٢). وقال ابن عدي رحمه الله: "وعمر بن قيس سندل هذا له حديث كثير، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه". الكامل: (٨/٥). ومن هذا الصنف من الرواة عند الخليلي إخوة ابن عيينة، قال رحمه الله: "لسفيان بن عيينة إخوة رواة: محمّد بن عيينة، وإبراهيم بن عيينة، وعمران بن عيينة، محلهم في العلم على قدر، لا يحتج بحديثهم". الإرشاد: (٣٨٠/١-٣٨١). وقال أيضا عند ترجمة سعيد بن داود بن زنبر: "يكثر عن مالك... ولا يحتج به". (٢٤٤/١)

(٤) الإرشاد: (٩٥٧/٣).

(٥) المصدر نفسه: (٢٣٠/١).

١/ محمّد بن الحسن بن زبالة: قال عنه: "روى عن مالك مناكير، وهو ضعيف"[١].

وروى له عن مالك حديث عائشة رضي الله عنها: «**افتتحت البلاد بالسيف...**» ، ثمّ قال رحمه الله: "لم يروه عن مالك إلاّ محمّد بن الحسن بن زبالة، وليس بالقويّ ، ولكن أئمة الحديث قد رووا عنه هذا، وقالوا هذا من كلام مالك بن أنس نفسه... ومثل هذا قد يقع لمن لا معرفة له بهذا الشأن ولا إتقان"[٢].

٢/ أيوب بن سويد الحميري الرملي:

قال عنه الخليلي رحمه الله: "سمع مالكا، والثوري، وغيرهما، صالح الحديث... روى له الكبار، لم يرضوا حفظه، غير متفق عليه"[٣].

أيوب بن سويد هذا هو: أبو مسعود الرملي، وقد "ضعفه أحمد وغيره، وقال النسائي: ليس بثقة. وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال ابن المبارك: ارم به، وقال البخاري: يتكلمون فيه"[٤].

قال الحافظ ابن عدي رحمه الله: "ولأيّوب بن سويد حديث صالح عن شيوخ معروفين... ويقع في حديثه ما يوافقه الثقات عليه، ويقع فيه ما لا يوافقوه عليه، ويكتب حديثه في جملة الضعفاء"[٥].

وقال الإمام ابن حبان رحمه الله: "كان رديء الحفظ، يُتَّقى حديثُه من رواية ابنه محمّد بن أيّوب عنه، لأنّ أخباره إذا سيرت من غير رواية ابنه عنه، وجد أكثرها مستقيمة"[٦].

---

(١) المصدر نفسه: (٢٢٩/١).

(٢) المصدر السابق: (١٧٠/١). وقد تقدّم أن بعض الأئمة كذب ابن زبالة هذا. ينظر المطلب الثاني من مبحث التعليل بلفظ التضعيف وما دلّ عليه.

(٣) المصدر نفسه: (٤١٨/١-٤١٩).

(٤) من كلام الإمام الذهبي. ميزان الاعتدال: (٢٨٧/١)، ويراجع: التاريخ الكبير: (٤١٧/١)، وتاريخ الدوري: (٤٥١/٤)، والجرح والتعديل: (٢٤٩/٢)، والضعفاء الكبير: (١٢٩/١)، والضعفاء والمتروكون للنسائي: (ص/٤٧)، وتهذيب الكمال: (٤٧٤/٣).

(٥) الكامل: (٣٦٣/١).

(٦) الثقات: (١٢٥/٨). وقال الإمام الذهبي معقبا على كلام ابن حبان: "والعجب من ابن حبان، ذكره في الثقات، فلم يصنع جيدا". ميزان الاعتدال: (٢٨٧/١).

⇦

وما تقدّم عن الحافظ الخليلي رحمه الله مقرر عند أئمة الحديث أيضا، يقول الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله: "فرقٌ بين كتابة حديث الضعيف وبين روايته، فإنّ الأئمة كتبوا أحاديث الضعفاء لمعرفتها ولم يرووها، كما قال يحيى: سجرنا بها التنّور، وكذلك أحمد حرّق حديث خلق ممّن كتب حديثهم، ولم يحدّث به، وأسقط من المسند حديث خلق من المتروكين لم يخرّجه فيه، مثل فائد أبي الورقاء، وكثير بن عبدالله المزني، وأبان بن أبي عياش، وغيرهم، وكان يحدّث عمّن دونهم في الضعف"(١).

هذا... ومن خلال ما تقدّم، تبيّن أنّ الضعفاء عند الخليلي ليسوا على درجة واحدة، فمنهم من يروى حديثه ليعرف فيُحذر، ومنهم من يروى حديثه ليعتبر به، منهم من يكتب حديثه ولا يحتج به، ومنهم من يُترك حديثه(٢).

المبحث الخامس: ألفاظ غير ما تقدّم دالة على العلة.

أطلق الخليلي رحمه الله ألفاظا أراد من خلالها بيان العلة، خرجت مخرج نفي الخبر عمّن نسب إليه، وقد ذكرتها ضمن مطلبين:

وللوقوف على مزيد من التراجم، ينظر الإرشاد: (٢٣٤/١) رقم: [٦٥]، (٢٥٠/١) رقم: [٨٩]، (٣٠٠/١) [١٤٣]، (٣١٠/١) رقم: [١٥٢]، (٨٧٢/٣) رقم: [٧٨٨]، (٨٩٥/٣) رقم: [٨١٢]، (٩١١/٣) رقم: [٨٣٨]، (٩٢٦/٣) رقم: [٨٥١]، (٩٢٨/٣) رقم: [٨٥٢]. مع العلم أنّ بعض من نصّ على تضعيفهم تركهم الأئمة، مثل مقاتل بن سليمان صاحب التفسير.

(١) شرح علل الترمذي: (٣٨٤/١-٣٨٥ همام). وقال رحمه الله: "والذي يتبيّن من عمل الإمام أحمد وكلامه، أنّه يترك الرواية عن المتّهمين بالكذب، والذين كثر خطؤهم للغفلة وسوء الحفظ، ويحدّث عمّن دونهم في الضعف، مثل مَن في حفظه شيء، ويختلف الناس في تضعيفه وتوثيقه، وكذلك كان أبو زرعة الرازي يفعل. وأمّا الذين كتبوا حديث الكذّابين من أهل المعرفة والحفظ، فإنّما كتبوه لمعرفته... وقد سبق عن ابن أبي حاتم: أنّه يجوّز رواية حديث من كثرت غفلته في غير الأحكام، وأمّا رواية أهل التهمة بالكذب، قلا يجوز إلاّ مع بيان حاله، وهذا هو الصحيح". (٣٨٦/١-٣٨٧).

(٢) يقول سفيان الثوري رحمه الله: "إنّي أحبُّ أن أكتبَ الحديث على ثلاثة أوجه: حديث أكتبه أريد أن أتّخذه دينا، وحديث رجل أكتبه فأوقفه لا أطرحه ولا أدين به، وحديث رجل ضعيف أحبّ أن أعرفه ولا أعبأ به". ينظر جامع بيان العلم وفضله للحافظ ابن عبدالبر: (٣٣٠/١) فقرة رقم: [٤٣٤].

المطلب الأوّل: قوله: (لا أصل له):

من خلال الأمثلة التي سوف أعرضها تبيّن أنّ الخليلي رحمه الله يطلق هذا اللفظ – وقد يقرنه بالنكارة – للتعبير على نفي صحة نسبة الخبر لمن نسب إليه، وأمثلة هذا اللفظ الآتي:

المثال الأوّل:

قال رحمه الله: "حديث حدّثناه محمّد بن عبدالله الحاكم، حدّثنا أحمد بن علي المقرئ، حدّثنا أزهر بن زفر المصري، حدّثنا عبد المنعم بن بشير، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر أنّ النّبيّ ﷺ قال: «**اللهمّ بارك لأمّتي في بكورها**». هذا وضعه عبد المنعم، وهو وضّاع على الأئمة... وهذا الخبر بهذا الإسناد لا أصل له عن مالك، ولا عن نافع، وإنّما رواه صخر الغامدي، عن النّبيّ ﷺ، وهو من الأفراد"(١).

المثال الثاني:

قال رحمه الله: "روى بعض الكذّابين عن سفيان، عن محمّد بن المنكدر، عن جابر: أنّ النّبيّ ﷺ قال: «**دَفنُ البناتِ من المُكرمات**».

وهذا لا أصل له من حديث سفيان وغيره، إنّما يُروى عن ابن عطاء الخراساني، عن أبيه، عن النّبيّ ﷺ مرسلا، وابن عطاء متروك"(٢).

المثال الثالث:

قال رحمه الله: "حدّث بعد الثلاثمائة جماعةٌ وضعوا بأسانيد مفتعلة أحاديث موضوعة على الأئمة، منها حديث نسبوه إلى ذي النون المصري، عن مالك بن أنس، عن الزهري، عن أنس أنّ النّبيّ ﷺ قال: «**علامة حبِّ الله حبُّ ذكرِ الله، وعلامة بغضِ الله بغضُ ذكرِ الله**».

---

(١) الإرشاد: (١/١٥٨-١٥٩). وقد تقدم الكلام على هذا الحديث، ينظر المثال الأول من المطلب الرابع من مبحث أجناس العلل الظاهرة.

(٢) المصدر نفسه: (١/٣١٨). وقد تقدّم الكلام على الحديث، ينظر المثال الثالث من المطلب الثاني من مبحث أجناس العلل الظاهرة.

وهذا منكر، لا أصل له من حديث مالك، ولا من حديث الزهري، وذو النون لا يصحّ لقاؤه مالكا"[١].

المطلب الثاني: قوله: (ليس من حديث فلان).

استعمل الحافظ الخليلي رحمه الله هذا اللفظ للدلالة على عدم صحة الخبر عمّن نسب له أيضا، ومن أمثلة ذلك الآتي:

المثال الأوّل:

قال رحمه الله: "حدّثنا محمّد بن عبدالرحمن السبّاك ببغداد، حدّثنا يحي بن صاعد، حدّثنا محمّد بن إسماعيل البخاري، حدّثنا عبدالله بن عثمان عبدان، أخبرني أبي، عن شعبة، عن المغيرة، قال: سمعتُ ابن عمر، يقول: قال رسول الله ﷺ: «**كلّ مسكر حرام**». ليس هذا بالبصرة من حديث شعبة"[٢].

هذا الحديث بهذا السند لم أجده عند غير الخليلي رغم طول بحث وتفتيش، وهو واضح الدلالة على تعليل الخبر وعدم ثبوته من حديث شعبة عنده، والمغيرة هو: مغيرة بن مقسم الضبي الإمام الثبت[٣]، قال عنه الذهبي رحمه الله: "يُلحق بصغار التابعين، لكنّي لم أعلم له شيئا عن أحد من الصحابة"[٤].

---

(١) المصدر السابق: (٤٠٩/١).

(٢) المصدر نفسه: (٨٩٠/٣).

(٣) أجمع الأئمة على إمامته، إلاّ ما قاله الإمام أحمد في حديثه عن إبراهيم النخعي خاصة. قال عبدالله بن أحمد: "وسمعته وذكر مغيرة بن مقسم الضبي، فقال: كان صاحب سنّة، ذكيّا، حافظا، وعامة حديثه عن إبراهيم مدخول، عامة ما روى عن إبراهيم إنّما سمعه من حمّاد، ومن يزيد بن الوليد". العلل ومعرفة الرجال: (٢٠٧/١). وقال الذهبي رحمه الله: "إمام ثقة، لكن ليّن أحمد بن حنبل روايته عن إبراهيم فقط، مع أنّها في الصحيحين". ميزان الاعتدال: (١٦٥/٤). ويراجع التاريخ الكبير: (٣٢٢/٧)، والجرح والتعديل: (١٥٣/١)، ومعرفة الثقات للعجلي: (٢٩٣/٢)، والثقات لابن حبان: (٤٦٤/٧).

(٤) سير أعلام النبلاء: (١١/٦). روى الإمام ابن عدي حديث شعبة من وجه آخر واستغربه، فقال رحمه الله: "ثنا عبدان، حدّثنا محمّد بن مالك العتري، ثنا الحكم بن عبدالله، ثنا شعبة، عن أيّوب، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال ⇦

المثال الثاني:

قال رحمه الله: "حدّثنا أحمد بن علي الفقيه، حدّثنا حامد بن أحمد بن محمّد المروزي، حدّثنا أبو العبّاس محمّد بن نصر بن شيبة الفزاري، حدّثنا أبو مالك سعيد بن هُبيرة العامري، حدّثنا همام، عن قتادة، عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنّ الله تعالى يقول: أنا العزيز، فمن أراد عزَّ الدّارين فليُطِع العزيز**». هذا ليس إلاّ بهذا الإسناد، ليس عند أهل البصرة من حديث همام، لاسيما عن قتادة، ولا يُعرف له إسناد غيره"(١).

هذا الحديث رواه الحافظ الخليلي عند ترجمته لأبي مالك سعيد بن هُبيرة العامري، فقال: "روى عنه شيوخ مرو، وله غرائب يُسأل عنها"(٢).

والحديث لا يعرفه أهل البصرة، ولهذا أنكره الخليلي هنا، فقال رحمه الله: "ليس عند أهل البصرة من حديث همام، لاسيما عن قتادة"، وقد سأل ابن أبي حاتم الرازي أباه عن ابن هبيرة، فقال رحمه الله: "ليس بالقويّ، روى أحاديث أنكرها أهل العلم"(٣).

المثال الثالث:

قال رحمه الله: "حدّثني يحيى بن محمّد الشاشي بقزوين، حدّثنا محمّد بن محمّد بن حمدان البلخي، حدّثنا عبدالله بن محمّد بن علي الحافظ، حدّثنا محمّد بن عقيل البلخي، حدّثنا مسلم بن عبدالرحمن، حدّثنا قُحطبة بن هارون، حدّثنا حفص بن عبدالرحمن، عن الحجاج بن أرطاة، عن

رسول الله: «**كلّ مسكر خمر، وكلّ خمر حرام**»، أو: «**كلّ مسكر حرام**»... وهذا حديث عن شعبة غريب المتن والإسناد". الكامل: (٢/٢١٥).

(١) الإرشاد: (٣/٩٢١).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) الجرح والتعديل: (٤/٧١). وقال الإمام ابن حبان رحمه الله: "كان ممّن رحل وكتب، ولكن كثيرا ما يحدّث بالموضوعات عن الثقات كأنّه كان يضعها، أو توضع له فيجيب فيها، لا يحلّ الاحتجاج به بحال". كتاب المجروحين: (١/٣٢٧). ويراجع سؤالات البرذعي لأبي زرعة: (٢/٤٥٧-٤٥٨)، وميزان الاعتدال: (٢/١٦٢)، ولسان الميزان: (٤/٨٣-٨٤).

عطاء، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا دخلت الهدية من الباب، طارت الأمانة من الكوة**». لم نكتبه إلاّ من هذا الطريق، ولا يُعرف بالعراق من حديث الحجاج"[١].

هذا الحديث رواه الخليلي عند ترجمة حفص بن عبدالرحمن البلخي واتّهمه به، ولم أعثر عليه بهذا السند عند غير الخليلي[٢]، والشاهد من ذكره هو بيان تعبيره بهذا اللفظ: (لا يعرف من حديث فلان) على وجود العلة، فقد عدّه من منكرات حفص هذا، فقد قال عنه: "من أهل بلخ، وكان على قضاء نيسابور، مشهور روى عنه شيوخ نيسابور وبلخ، سمع الحجاج بن أرطاة، وابن عون، وسفيان، تعرف وتنكر"[٣]،ومعنى قول الخليلي: (تعرف وتنكر)، أي: "يأتي مرّة بالمناكير، ومرّة بالمشاهير"[٤]، فقد قال عند ترجمة خالد بن سليمان البلخي: "في روايته تعرف وتنكر، حدّثونا بأحاديث من حديثه مستقيمة، ومنها ما لا يتابع عليه"[٥]، ولا شكّ أنّ حديث الهدية من منكرات حفص البلخي هذا[٦].

فهذه العبارات استعملها الخليلي رحمه الله في تعليل الأخبار تُلحق بما سبقها من الألفاظ، وبما سيأتي من الفاظ الغرابة والتفرد في الفصل الآتي.

---

(١) المصدر السابق: (٣/٩٤٥).

(٢) روى أبو نعيم هذا النص في الحلية: (٤/٦٤) من قول وهب. ورواه ابن عساكر في تاريخ دمشق: (٢٣/٣٧) من قول شريح.

(٣) المصدر السابق.

(٤) الإمام السيوطي. تدريب الراوي: (١/٥٨٣).

(٥) المصدر السابق: (٣/٩٣٠).

(٦) أطلق الخليلي رحمه الله لفظ: (تعرف وتنكر) في أربعة مواضع من الإرشاد، منها ما تقدّم، والموضع الثالث عند ترجمة حم بن نوح: (٣/٩٤٧)، والموضع الرابع عند ترجمة إسحاق بن وهب البخاري: (٣/٩٥٤).

الفصل الثالث: ألفاظ الغرابة والتفرد

ويتضمن مبحثين:

المبحث الأول: ألفاظ الغرابة والتفرد عند الحافظ الخليلي.

ويشتمل على:

المطلب الأوّل: الغرابة.

المطلب الثاني: التفرد.

المطلب الثالث: الاستحسان.

المبحث الثاني: ألفاظ الغرابة والتفرد عند الأئمة النقاد.

ويشتمل على:

المطلب الأوّل: الغرابة.

المطلب الثاني: التفرد.

المطلب الثالث: الاستحسان.

المطلب الرابع: الشاذ.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأول: ألفاظ الغرابة والتفرد عند الحافظ الخليلي:

المطلب الأوّل: الغرابة.

أوّلا: تعريف الغرابة لغة.

يقول الإمام ابن منظور الإفريقي رحمه الله: "غرب: أي بَعُدَ، ويقال: اغرُب عنّي: أي تباعد، ومنه الحديث: **أنّه أمر بتغريب الزاني**(١)... يقال: أغربته وغرّبته، إذا نحّيته وأبعدته... والغريب: الغامض من الكلام، وكلمة غريبة، وقد غَرُبَتْ، وهو من ذلك... وأغرب الرجل: جاء بشيء غريب"(٢).

وقال الفيروزآبادي رحمه الله: "النّوى والبُعد كالغربة، وقد تغرّب. وبالضمّ: النّزوح عن الوطن، كالغربة والاغتراب والتَغَرُّب... وغَرَبَ: غاب وبَعُدَ"(٣).

وقال الفيّومي رحمه الله: "غَرُبَ الشخصُ – بالضمّ – غَرَابة: بَعُد عن وطنه، فهو غريب فعيل بمعنى فاعل، وجمعه غرباء... وأغرب: جاء بشيء غريب، وكلام غريب: بعيد من الفهم"(٤).

فمعنى الغريب في اللغة يدور على البعد والنأي والانفراد. فالغريب يستعمل في اللغة لما كان بعيدا عن أصله، ولما كان خارجا عن المألوف، ولما كان مغايرا لما حوله.

ثانيا: معنى الغريب اصطلاحا.

لقد اشتهر في الأوساط العلمية أنّ الحديث الغريب هو ما يتفرد به راويه، بحيث لا يشاركه فيه غيره.

قال الخطيب البغدادي رحمه الله في وصفه: "الحديث الذي ينفرد به بعض الرواة بمعنى فيه لا يذكره غيره، إمّا في سنده، أو في متنه"(٥).

---

(١) هو ما أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب الشهادات، باب: شهادة القاذف والسارق والزاني، حديث رقم: [٢٦٤٩].

(٢) لسان العرب: (ص/٣٢٢٥-٣٢٢٦).

(٣) القاموس المحيط: (ص/١٥٣-١٥٤).

(٤) المصباح المنير: (٢/٦٠٧-٦٠٨).

(٥) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: (١٧٨/٢) فقرة رقم: [١٤١٦].

وقال الحافظ ابن الصلاح رحمه الله: "الحديث الذي يتفرد به بعض الرواة يوصف بالغريب، وكذلك الحديث الذي يتفرد فيه بعضهم بأمر لا يذكره فيه غيره، إمّا في متنه وإمّا في سنده"(١).

ثالثا: مناسبة معنى الحديث الغريب في الاصطلاح لمعناه في اللغة.

قال الحافظ السخاوي رحمه الله بعدما ذكر جملة من تعريفات الغريب: "إذا عُلِمَ هذا، فقد قال بعضُهم: الغريبُ من الحديث على وِزَانِ الغريب من الناس، فكما أنّ غربةَ الإنسان في بلد تكون حقيقية بحيث لا يعرفه فيها أحد بالكليّة، وتكون إضافية بأن يعرفه البعض دون البعض، ثمّ قد تتفاوت معرفة الأقلّ منهم تارة، والأكثر أخرى، وقد يستويان، فكذا الحديث"(٢).

وقال زكريا الأنصاري رحمه الله: "سُمِّيَ به لانفراد راويه عن غيره، كالغريب الذي شأنه الانفراد عن وطنه"(٣).

رابعا: إطلاقات الخليلي للغرابة.

لقد أكثر الحافظ الخليلي رحمه الله من إطلاق لفظ الغرابة في كتابه الإرشاد، فكان منها ما أطلقه على الروايات، فيقول: (حديث غريب)، أو (غريب من حديث فلان)، وذلك في (١٧) موضعا، ومنها ما أطلقه عند ترجمة بعض الرواة، فيقول: (صاحب غرائب) – وهذا اللفظ هو

---

(١) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح: (ص/٢٣٠).

وقد خصّ طائفة من أهل العلم الغريب بما ينفرد به من يجمع حديثه من المشهورين كابن شهاب الزهري، وقتادة، وغيرهما. وممّن حدّه بذلك: النووي، وابن جماعة، وغيرهما. ينظر تدريب الراوي: (١/١٧٥)، والمنهل الروي: (ص/١٥٣-١٥٤). ولعل من حدّه بتفرد المشهورين اعتمد على ما نقله الإمام الحافظ أبو الفضل محمّد بن طاهر ابن علي المقدسي المعروف بابن القيسراني، عن الإمام محمّد بن إسحاق بن منده أنّه قال: "وأمّا الغريب من الحديث: كحديث الزهري وقتادة وأشباههما من الأئمة ممّن يُجمع حديثهم، إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يُسمّى غريبا، وإذا روى عنهم رجلان وثلاثة واشتركوا في حديث سُمّي عزيزا، وإذا روى الجماعة حديثا سُمي مشهورا". أطراف الغرائب والأفراد: (١/٢٩). وقد نقله أيضا الحافظ ابن الصلاح في علوم الحديث: (ص/٢٧٠).

والظاهر أنّ الإمام ابن منده رحمه الله لم يرد تقييد الغريب بتفردات المشهورين ممّن يجمع حديثهم؛ إذ الأمثلة على إطلاق أئمة الحديث الغرابة على تفرد غير المشهورين كثيرة جدا، كما سيأتي بيانه في حديث أبي العُشراء قريبا.

(٢) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: (٣/٣٨٥).

(٣) فتح الباقي بشرح ألفية العراقي: (٢/١٥٥).

الأكثر استعمالا عنده -، أو: (له غرائب)، أو: (يقع في حديثه غرائب)، أو: (من غرائب حديثه كذا)، أو: (تقع في أحاديثه غرائب)، أو: (له في الأبواب غرائب)، أو: (يروي عن فلان غرائب)، أو: (يروي الغرائب).

وهو في غالب أمره يكتفي بوصف روايات الراوي بالغرابة، وقليلا ما يذكر مثالا على ذلك، كما سيأتي بيانه عند ذكر الأمثلة(١).

وجدير بالذكر أنّ من الأحاديث ما أطلق عليها الخليلي وصف الغرابة، وهي مع ذلك صحيحة عنده، وذلك أنّ وصف الحديث بالغرابة هو مجرد استغراب ووصف لطريق بعينه من حيث عدد من رواه، وأمّا صحة الخبر أو ضعفه فمردّه إلى القرائن(٢).

وفيما يلي سرد للأحاديث التي أطلق عليها الحافظ الخليلي الغرابة، للوقوف على مراده من ذلك، وقد قسمتها إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: أمثلة على الأحاديث الغريبة الصحيحة عنده.

الحديث الأول:

قال رحمه الله عند ترجمة عبدالله بن إدريس الأَوْدي(٣): "من تلامذة مالك، ولم يرو مالك عن أحد من الكوفيين غيره، روى عنه حديثا واحدا، تفرّد به معنٌ وهو غريب(٤).

(١) كما استعمل الخليلي الفعل الدال على الغرابة بصيغة المضارع في موضع واحد فقط، فأردت التنبيه على ذلك بالهامش لأنّه خرج مخرج التعليق منه فحسب. قال رحمه الله: "سمعتُ أحمد بن عبدالرحمن الشّيرازي الحافظ، يقول: سألتُ عبدالله بن عدي الجرجاني عن إبراهيم بن يحيى بن منده الأصبهاني، فقال: كُنّا بالبصرة عند زكريّا بن يحيى السّاجي فقرأ عليهم إبراهيم حديثين، عن أحمد بن عبدالرحمن بن أخي ابن وهب، عن عمّه، عن مالك، عن الزهري. فأصغيتُ إليه، فقلتُ: هذان الحديثان من حديث ابن وهب، عن يونس، عن الزهري، لا عن مالك، فأخذ السّاجي كتابَه، فتأمّل وقال لي: هذا كما قلتَ، وقال لإبراهيم: ممّن أخذتَ؟ فأحال على بعض أهل البصرة، فقال السّاجي: عَليَّ بصاحب الشرطة حتّى أسوّد وجه هذا، فكلّموه، وتشفّعوا حتّى عفا عنه، ثمّ مزّق الكتاب". ثمّ قال الخليلي رحمه الله معلقا على هذه الحادثة: "إنّما أراد إبراهيم في هذا الافتعال أنّ يغرب على غيره". الإرشاد: (٤٠٨/١)، ويراجع سير أعلام النبلاء: (١٩٩/١٤).

(٢) نعم إنّ واقع كتب العلل يدل على أنّ أغلب الغرائب ضعيفة، إلاّ أنّ كون حديث ما فيه غرابة لا يقتضي ضعفه. ينظر للأهمية إعلال الحديث الغريب بالحديث المشهور للدكتور سعيد بن محمّد المرّي: (ص/٥٣-٦٧).

(٣) كان إماما ثقة مرضيا صاحب سنة. ينظر ترجمته: تاريخ ابن معين برواية الدوري: (٢٩٥/٢)، والتاريخ الكبير: (٤٧/٥)، والجرح والتعديل: (٨/٥)، وثقات العجلي: (٢١/٢)، وسير أعلام النبلاء: (٤٢/٩).

(٤) في طبعة عامر أحمد: (ص/٢٧)، وطبعة وليد متولي: (ص/٥٣) "تفرد به عنه، غريب جدا".

أخبرنيه محمّد بن إبراهيم العاصمي في كتابه إليَّ، حدّثنا أبو صخرة عبدالرحمن بن محمّد بن هلال الكاتبُ ببغداد، حدّثنا إسحاق بن موسى الأنصاري، حدّثنا مَعْنُ بن عيسى، حدّثنا مالك ابن أنس، حدّثني عبدالله بن إدريس، عن شعبة بن الحجاج، عن سعد بن إبراهيم، عن أبيه: **أنّ عمر بن الخطاب حَبَسَ جماعةً منهم أبو هريرة، وقال: أقلّوا الرواية عن رسول الله ﷺ، وكانوا في حبسه إلى أن مات**"(١).

الظاهر أنّ الخليلي استغرب سند الحديث دون متنه؛ فإنّ الحاكم صححه على شرط الشيخين، و لم أقف على من أعله من الأئمة، بل أوردوه محتجين به، كالطحاوي، وابن حبان، وابن عدي.

قال الخطيب البغدادي رحمه الله: "تفرّد بروايته معن بن عيسى عن مالك، و لم يروه فيما يعلم غير إسحاق بن موسى، عن معن"(٢).

الحديث الثاني:

قال رحمه الله: "حديث عمرو بن دينار في الرقية: روى عنه أقرانه والكبار من حديث أسماء ابنت أبي بكر، قالت: قلتُ يا رسول الله! إنّ بني جعفر تُصيبُهم العين، فأسترقي لهم؟ فقال: «**نعم**». وهذا ممّا تفرّد به عمرو، وهو صحيح غريب"(٣).

---

(١) الإرشاد: (٢١٣/١-٢١٤). وقال الإمام ابن عدي رحمه الله: "وهذا الحديث لا يرويه عن مالك إلاّ معنٌ، ومالك لم يرو عن أحد من الكوفيين إلاّ عن عبدالله بن إدريس، وهو كوفي، وهو على مذهبه". الكامل: (٤/١). وقال الخطيب البغدادي: "كان على مذهبه في تحريم النبيذ". شرف أصحاب الحديث: (ص/١٦٠).
والحديث أخرجه أيضا الطحاوي في شرح مشكل الآثار: (٣١٢/١٥)، وابن حبان في كتاب المجروحين: (٣٥/١)، والطبراني في الأوسط: (٣٧٨/٣) حديث رقم: [٣٤٤٩]، والحاكم في المستدرك: (١٨١/١) حديث رقم: [٣٧٥] وصححه على شرط الشيخين، وغيرهم، وليس فيه ذكر لأبي هريرة ﷺ. قال أبو عبدالله ابن البري: "يعني حبسهم: منعهم الحديث؛ و لم يكن لعمر حبس". ينظر المحدّث الفاصل: (ص/٥٥٣)، والإلماع: (ص/٢١٧).

(٢) ينظر تاريخ دمشق: (١٤٢/٤٧). لم لأقف على هذا النص في كتب الخطيب، وقد قال في شرف أصحاب الحديث (ص/١٦٠): "لم يرو مالك عن عبدالله بن إدريس غير هذا الحديث، و لم يحدّث عن الكوفيين إلاّ عنه، لأنّه كان على مذهبه في تحريم النّبيذ، وليس في موطأ معن". وقد رواه عن معن أيضا عبدالله بن جعفر البرمكي، كما عند الحاكم في المستدرك.

(٣) المصدر السابق: (٣٢٩/١).

هذا الحديث أخرجه الأئمة من حديث عمرو بن دينار، عن عروة بن عامر، عن عبيد بن رِفاعة الزُّرَقِيّ أنّ أسماء بنت عُميس قالت: يا رسول الله! إنّ ولد جعفر تسرع إليهم العين، أفأسترقي لهم؟ قال: «**نعم، فإنّ لو كان شيءٌ سابقَ القدر لسبقته العين**»(١).

وواضح أنّ الخليلي يصحح الحديث مع غرابته وتفرد عمرو بن دينار بروايته على هذا الوجه، ولهذا قال الإمام الترمذي رحمه الله: "هذا حديث حسن صحيح"(٢).

الحديث الثالث:

قال رحمه الله: "حدّثني أبي وغيره، قالوا: حدّثنا علي بن إبراهيم القطّان، حدّثنا أبو حاتم الرازي، حدّثنا محمّد بن يزيد بن خُنَيْس بمكة، حدّثنا الحسن بن محمّد بن عبيدالله بن أبي يزيد، قال: قال لي ابنُ جريج: يا حسن! حدّثني جدُّك عبيدالله بن أبي يزيد، عن ابن عبّاس، قال: جاء رجل إلى النّبيّ ﷺ، فقال: يا رسول الله! رأيتُ كأنّي نائم إلى جنب شجرة، وأنا أقرأ سورة (ص)، فلمّا بلغتُ إلى قوله تعالى: ﴿وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾ [ص:٢٤] سجدتُ، فرأيتُ الشجرةَ سجدتْ، وقالت: يا ربِّ أعظِم بها أجري، واجعلها لي عندك ذُخْرا، وتقبَّلها منّي كما تقبلْتَ من عبدك داود. قال ابن عبّاس: **رأيتُ النّبيّ ﷺ سجد، وقال في سجوده ما قال ذلك الرجل حاكيا عن تلك الشجرة.**

---

(١) أخرجه الترمذي في السنن، كتاب الطب، باب: ما جاء في الرقية من العين، حديث رقم: [٢٠٥٩] واللفظ له، وابن ماجة في الطب، باب: من استرقى من العين، حديث رقم: [٣٥١٠]، والنسائي في الكبرى كتاب الطب، باب: رقية العين، حديث رقم: [٧٤٩٥]، وأحمد في المسند: (٤٦٢/٤٥) حديث رقم: [٢٧٤٧٠]، والبيهقي في الكبرى: (٣٤٨/٩)، وغيرهم من حديث أسماء بن عميس رضي الله عنها زوجة جعفر بن أبي طالب ﷺ، لا من حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما، ولعلّ هذا من أوهام الخليلي التي أشار إليها الحافظ الذهبي رحم الله الجميع.

(٢) وقد أشار إلى صحته الإمام الدارقطني في العلل: (٣٠٤/١٥). وللحديث شاهد عند مسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب: استحباب الرقية من العين والنّملة والحُمّة والنظرة، حديث رقم: [٢١٩٨] من حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما، قال: رخّص النّبيّ ﷺ لآل حزم في رقية الحيّة، وقال لأسماء بنت عميس: «ما لي أرى أجسام بني أخي ضارعة، تصيبهم الحاجة؟» قالت: لا، ولكن العين تُسرع إليهم. قال: «ارقيهم». قالت: فعرضتُ عليه. قال: «ارقيهم».

وقد روي حديث عمرو بن دينار من طريق غير محفوظة عند ابن عدي في الكامل: (٢٦٣/٤)، ويراجع ذخيرة الحفّاظ المخرّج على الحروف والألفاظ لابن طاهر المقدسي: (١٦٩٣/٢).

هذا غريب صحيح من حديث ابن جريج، قصد أحمدُ بن حنبل إلى محمّد بن يزيد وسأله عنه، ويتفرّد به الحسن بن محمّد المكّي، عن ابن جريج، وهو ثقة"(١).

قال الدارقطني رحمه الله: "غريب من حديث ابن عباس، وغريب من حديث ابن جريج عنه، تفرّد به الحسن بن محمّد بن عبيدالله بن أبي يزيد، عن ابن جريج، عنه"(٢).

وواضح أيضا أنّ الخليلي صحح الحديث مع كونه غريبا، وهو مثال آخر عنده على أنّ التفردّ ليس مطعنا بذاته.

والحديث أخرجه ابن حبان في صحيحه(٣)، وصححه الحاكم على شرط الشيخين بحجة أنّ رواته لم يذكروا بجرح، والظاهر أنّ تصحيح الخليلي مبني على ذلك أيضا؛ يدل عليه قوله: "يتفرد به الحسن بن محمّد المكي عن ابن جريج، وهو ثقة".

وهذا الذي ذهب إليه الخليلي وقبله شيخه الحاكم فيه نظر؛ فإنّ المتفردَ بهذا الحديث: الحسن ابن محمّد مجهول، لم يروِ عنه إلاّ محمّد بن يزيد بن خُنَيْس المكي، ولهذا قال الإمام العقيلي عن الحسن هذا وحديثه : "لا يتابع على حديثه، ولا يعرف إلاّ به، وليس هو بمشهور بالنّقل... لهذا الحديث طرق أسانيدها ليّنة، كلّها فيها لين"(٤).

---

(١) الإرشاد: (٣٥٣/١-٣٥٤). وأخرجه بهذا السند: الترمذي في سننه، في كتاب الجمعة، باب: ما يقول في سجود القرآن، حديث رقم: [٥٧٩]، وفي كتاب الدعوات، باب: ما يقول في سجود القرآن، حديث رقم: [٣٤٢٤]، وابن ماجة في سننه، كتاب إقامة الصلاة، باب: سجود القرآن، حديث رقم: [١٠٥٣]، والطبراني في الكبير: (١٢٩/١١) حديث رقم: [١١٢٦٢]، والحاكم في المستدرك: (٣٢٩/١) كتاب الصلاة، حديث رقم: [٨٠٢].

(٢) ينظر أطراف الغرائب والأفراد: (٤٥٢/١) حديث رقم: [٢٤٧٣].

(٣) (٤٧٣/٦) كتاب الصلاة، باب: ذكر ما يدعو المرء به في سجود التلاوة في صلاته، حديث رقم: [٢٧٦٨].

(٤) الضعفاء الكبير: (٢٦٢/١-٢٦٣). وقال الإمام الترمذي عند حديث رقم: [٥٧٩]: "هذا حديث غريب من حديث من حديث ابن عباس، لا نعرفه إلاّ من هذا الوجه". ويراجع البدر المنير لابن الملقن فإنّه مهم: (٢٦٧/٤).

وينظر ترجمة الحسن بن محمّد الجرح والتعديل: (٣٦/٣)، والكاشف: (٣٢٩/١)، والمغني في الضعفاء كلاهما للذهبي: (٢٤٧/١)، وتهذيب الكمال: (٣١٣/٦). هذا وقد أورد الدكتور بشار عواد عند تحقيق تهذيب الكمال ثقاتَ ابن حبان ضمن مصادر ترجمة الحسن بن محمّد، و لم أجده رغم طول بحث، وإنّما ترجم ابن حبان لجدّه عبيدالله بن أبي يزيد: (٧٣/٥)، ولأبيه محمّد بن عبيدالله: (٤٠٨/٧)، ولأجل هذا لم يذكر المزي وغيره توثيق ابن حبان للحسن بن محمّد، والله علم.

المثال الرابع:

روى رحمه الله من طرق عن أبي زهير عبدالرحمن بن مَغْرا، قال: حدّثنا الأعمش، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبدالله، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لَيَوَدُّ أهل العافية في الدنيا يوم القيامة أنّ جلودَهم قُرضت بالمقاريض في الدنيا، لما يرون من ثواب أهل البلاء**». غريب من حديث الأعمش، لم يروه عنه إلاّ أبو زهير، وهو ثقة"(١).

هذا الحديث يعدّه الخليلي من غرائب الثقة عنده، فقد تفرد به عبدالرحمن بن مغراء عن الأعمش، ولا يبعد أنّ يكون الحديث من قبيل الغريب المقبول عنده أيضا(٢).

المثال الخامس:

قال رحمه الله: "حدّثني يحيى بن محمّد الشاشي، حدّثنا ميمون بن محمّد البلخي بها، حدّثنا محمّد بن علي بن الحسين الشباخاني، حدّثنا أبي، حدّثنا محمّد بن يعقوب، حدّثنا عبدالرحمن بن خالد بن زياد بن جرّو، عن أبي حنيفة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة، قال: سُئل رسولُ الله ﷺ عن الصلاة في الثوب الواحد؟ فقال رسول الله ﷺ: «**ليس كلّكم يجد ثوبين**». غريب من حديث أبي حنيفة عن الزهري، لم يروه غير عبدالرحمن"(٣).

---

(١) المصدر السابق: (٢/٦٦٦-٦٦٧).

(٢) يقول الدارقطني رحمه الله – وقد سئل عن الحديث –: "يرويه الأعمش، واختلف عنه: فرواه عبدالرحمن بن مغراء، عن الأعمش، عن أبي الزبير، عن جابر. وخالفه أبو عبيدة بن معن، فرواه عن الأعمش، قال: سمعتهم يذكرون عن جابر مرسلا. ولا يدفع قول ابن مغراء أن يكون حفظه عن الأعمش". العلل: (١٣/٣٤٧-٣٤٨). ولعلّ من أجل هذا لم يجزم الخليلي بصحة ما تفرّد به ابن مغراء.

وعبدالرحمن بن مغراء وثقه أيضا أبو خالد الأحمر، وقال أبو زرعة: "صدوق"، وذكره ابن حبان في الثقات: (٧/٩٢). وقال علي بن المديني: "عبدالرحمن أبو زهير ليس بشيء، كان يروي عن الأعمش ستمائة حديث، تركناه لم يكن بذاك". وقد عدّ ابن عدي أحاديث ابن مغراء عن الأعمش من المنكرات، فقد قال رحمه الله معلقا على كلام ابن المديني المتقدم: "وهذا الذي قاله علي بن المديني هو كما قال، إنّما أنكرت على أبي زهير هذا أحاديث يرويها عن الأعمش لا يتابعه الثقات عليها، وله عن غير الأعمش غرائب، وهو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم". الكامل: (٤/٢٨٩). ويراجع الكلام حول الحديث: سنن الترمذي: كتاب الزهد، حديث رقم: [٢٤٠٢]، وعلل الدارقطني: (١٣/٢٨٩)، والموضوعات لابن الجوزي: (٣/٢٠٢).

(٣) المصدر السابق: (٣/٩٤٨).

الذي ظهر لي أنّ الخليلي استغرب سند الحديث من طريق أبي حنيفة و لم يضعفه، فإنّ مراده بالغرابة مجرد التفرد المستغرب فقط، وممّا يؤكد هذا أنّ الدارقطني ذكر أنّ الحديث رواه سليمان ابن كثير، ومعمر، وابن جريج، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ. وخالفهم ابن عيينة، وعبيدالله بن عمر، والأوزاعي، وغيرهم، فرووه عن الزهري، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة ﷺ، ثمّ قال: "واختلف عن أبي حنيفة، فرواه أبو قرّة، وعبدالعزيز بن خالد بن زياد ابن جرو الترمذي، عن أبي حنيفة، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة. ورواه يحيى بن نصر ابن حاجب، عن أبي حنيفة، عن أبي العطوف، عن الزهري، عن سعيد بن المسيّب مرسلا". ثم ذكر طرقا أخرى عن الزهري، ثمّ قال رحمه الله: "وكلّها محفوظة عن الزهري، إلاّ قول روح: عن زمعة، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، فإنّه غير محفوظ"(١).

المجموعة الثانية: أمثلة على الأحاديث الغريبة المستنكرة عنده.

الحديث الأول:

قال رحمه الله: "تفرّد يوسف بن أسباط، عن الثوري، عن محمّد بن المنكدر بحديث: حدّثناه محمّد بن الحسن بن الفتح الصفّار، حدّثنا عبدالله بن أبي داود السجستاني، حدّثنا المسيِّب بن واضح، حدّثنا يوسف بن أسباط، حدّثنا سفيان الثوري، عن محمّد بن المنكدر، عن جابر بن عبدالله، قال: قال رسول الله ﷺ: «**مداراة النّاس صدقة**». غريب، تفرّد به يوسف، وهو زاهد، إلاّ أنّه لم يُرضَ حفظُه"(٢).

مراد الخليلي هنا استغراب الحديث لنكارته، وعدم تحمّل حالة يوسف بن أسباط التفرّد بهذا الحديث، فإنّه "كان من العابدين، دفن كتبه فحدّث بعدُ من حفظه بأحاديث، منها ما لا أصل له، ومنها ما يخطئ فيه"(٣).

ولهذا قال الإمام أبو حاتم الرازي رحمه الله: "هذا حديث باطل لا أصل له"(٤).

---

(١) العلل: (٩/٣٧١-٣٧٤). وللفائدة ينظر مسند أبي حنيفة لأبي نعيم الأصبهاني: (ص/٣٤-٣٥).

(٢) المصدر السابق: (١/٣١١-٣١٢).

(٣) العقيلي، الضعفاء الكبير: (٤/١٥٥٦).

(٤) علل ابن أبي حاتم: (٦/١٠٣) مسألة رقم: [٢٣٥٩].

وقال الإمام ابن عدي رحمه الله: "وهذا يعرف بالمسيّب بن واضح، عن يوسف، عن سفيان بهذا الإسناد... ولا يرويه غير يوسف عن الثوري"(١).

الحديث الثاني:

قال رحمه الله: "حدّثنا عثمان بن إسماعيل بن إبراهيم بن خزيمة الإستراباذي بقزوين، حدّثنا عبدالملك بن عدي الجرجاني، حدّثنا إسحاق بن إبراهيم الجرجاني، حدّثنا عفّان بن سيار الجرجاني، حدّثنا العلاء بن الحارث، عن مكحول، عن واثلة، قال: **كنّا مع رسول الله ﷺ، فإذا نودي للصلاة قمنا إلى قِسِّينا وسيوفنا، فصلينا فيها بمنزلة النداء**. غريب لم يروه غيرُ مكحول"(٢).

لا شكّ أنّ الحافظ الخليلي استغرب الحديث لتفرد مكحول بروايته عن واثلة بن الأسقع رضي الله عنه، وقد روى الحديث أيضا أحمدُ بن منيع بسنده إلى العلاء، عن مكحول، عن واثلة بن الأسقع رضي الله عنه، **قال: كنّا إذا كنّا مع رسول الله ﷺ في المعسكر، فأقيمت الصلاة وثبنا إلى قِسينا وسيوفنا، فصلينا فيها بمنزلة الرداء**(٣).

وراوي الحديث عن مكحول – كما في رواية الخليلي، وربما كان هو أيضا في رواية ابن منيع – هو العلاء بن الحارث بن عبدالوارث الحضرمي، وقد وثقه علي بن المديني، وأبو حاتم الرازي، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وغيرهم(٤).

وقد يكون العلاء هو ابن كثير الدمشقي، فقد روى أيضا عن مكحول، وهو مجمع على ضعفه، وهذا يعني أنّ الخليلي ربّما يكون وهم في اسم الراوي عن مكحول، وهذا الحديث لم

---

(١) الكامل: (١٥٧/٧).

(٢) الإرشاد: (٤٦٦/٢). وقوله: "بمنزلة النداء" خطأ، والصحيح: "الرداء" كما سيظهر من رواية ابن منيع.

(٣) أورده الحافظ ابن حجر في المطالب العالية: (٥٩٠/٣) حديث رقم: [٣٨٠]، وإتحاف الخيرة المهرة: (٢٤٩/٢) حديث رقم: [١٤٤٠]. والقسي جمع قوس، وتجمع على أقواس وأَقوس وأقياس وقِسي وقُسي، وهي ما يرمى به السهام. ينظر: لسان العرب: (١٨٥/٦)، وتاج العروس: (٤٠٧/١٦). وقوله: (فصلينا فيها بمنزلة الرداء) دليل على خطأ ما ورد في رواية الخليلي كما تقدّم. وقال الإمام ابن الأثير رحمه الله: "سُمّي السيف رداء لأنّ من تقلّده فكأنّه قد تردّى به". النهاية في غريب الحديث: (٢١٧/٢).

(٤) ينظر ترجمته: تاريخ الدوري: (٤٢٤/٢)، والتاريخ الكبير: (٥١٣/٦)، والجرح والتعديل: (٣٥٣/٦)، والثقات لابن حبان: (٢٦٤/٧)، وتهذيب الكمال: (٤٧٨/٢٢).

يروه أصحاب الصحيح، ولا أصحاب السنن، ممّا يوقع في القلب ريبة، وبخاصة أنّ "للعلاء بن كثير، عن مكحول، عن الصحابة، عن النّبيّ ﷺ نسخ كلّها غير محفوظة، وهو منكر الحديث"(١).

وعلى فرض أنّ العلاء هو ابن الحارث الحضرمي، فلا شكّ أنّ الخليلي يكون قد استغرب الحديث لنكارته، وإلاّ لوجد هذا الحديث في أحد الكتب الستة، والله أعلم(٢).

المثال الثالث:

قال رحمه الله: "حدّثنا أحمد بن محمّد بن الحسين الحافظ، حدّثنا محمّد بن قازِن، حدّثنا محمّد ابن عبّاد(٣)، حدّثنا الحسن بن محمّد الأشْيب، حدّثنا زافر بن سليمان، حدّثنا شعبة، عن أبي التَّيَّاح، عن أنس: **أنّ النّبيّ ﷺ صلّى على بساط**. غريب من حديث شعبة، يتفرّد به زافر عن شعبة، والحديث يُعرف من حديث حمّاد بن سلمة عن ثابت"(٤).

من الواضح أنّ الحافظ الخليلي رحمه الله يستغرب سند الحديث، ويعله من طريق زافر بن سليمان، عن شعبة، عن أبي التياح، فمع تفرّده بالحديث من هذا الوجه، فقد وقعت منه مخالفة لما هو معروف من حديث أنس، فقد رواه حمّاد بن سلمة، عن ثابت البُناني، عن أنس رضي الله عنه: **أنّ رسول الله ﷺ صلّى في بيت أمّ حرام على بساط**(٥).

---

(١) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: (٥/٢١٩). ولا يستبعد أن يكون هذا الحديث من النسخة التي تكلّم عنها ابن عدي رحمه الله. ويراجع التاريخ الكبير: (٦/٥١٤).

(٢) يقول الإمام ابن حبان رحمه الله عند ترجمة العلاء بن كثير: "من أهل الشام، يروي عن مكحول... وكان ممّن يروي الموضوعات عن الأثبات، لا يحلّ الاحتجاج بما روى وإن وافق فيها الأثبات، ومن أصحابنا من زعم أنّه العلاء ابن الحارث وليس كذلك، لأنّ العلاء بن الحارث حضرمي من اليمن، وهذا من موالي بني أميّة، وذاك صدوق، وهذا ليس بشيء في الحديث". كتاب المجروحين: (٢/١٨١-١٨٢). فقد يكون العلاء بن الحارث والعلاء بن كثير عند الخليلي واحدا أيضا.

(٣) في طبعة عامر أحمد: (ص/١٤٠)، ووليد متولي: (ص/١٨٢) "محمّد بن عمار".

(٤) الإرشاد: (٢/٤٩٤-٤٩٥).

(٥) أخرجه بهذا اللفظ أحمد في المسند: (٢٠/٢٥٨) حديث رقم: [١٢٩١٤].

لا شكّ أنّ الحديث تفرّد به زافر بن سليمان عن شعبة، وكما يظهر أنّ الخليلي أعله برواية حمّاد عن ثابت، فظهرت المخالفة في السند فقط، وقد عدّ الإمام ابن عدي هذا الحديث من منكرات زافر بن سليمان، وذكر أنّ الحديث معلول سندا ومتن، فقال رحمه الله: "وهذا يُروى عن شعبة، عن ثابت، عن أنس: أنّ النبيّ ﷺ صلّى على حصير.

⇦

المثال الرابع:

قال رحمه الله عند ترجمة أبي الضحاك المُنسجر بن الصَّلت القزويني: "تقع في أحاديثه غرائب يتفرّد بها... حدّثنا الحسين بن علي بن محمّد المُذَكّرُ، وعبدالله بن محمّد الحافظ، وغيرهما، قالوا: حدّثنا علي بن إبراهيم القطّان، حدّثنا المنسجر بن الصّلت، حدّثنا عبدالكريم بن رَوح، حدّثنا سفيان الثوري، عن سليمان التيمي، عن بكر بن عبدالله المزي، عن[1] المغيرة بن شعبة، عن أبيه: **أنّ النّبيّ ﷺ أَتى سُباطةَ قوم فبال قائما، ثمّ توضأ ومسح على خُفيه.**

حديث صحيح مشهور، سليمان التيمي رواه عنه جماعة[2]، غريب من حديث الثوري عنه، لم يروه عنه غيرُ عبدالكريم، واختلف على سليمان، منهم من رواه عنه عن بكر مرسلا عن المغيرة، ومنهم من جوّده فرواه عن المغيرة عنه"[3].

وقال زافر: عن شعبة، عن أبي التياح، عن أنس: أنّ النّبيّ ﷺ صلّى على بساط. فخالف في الإسناد والمتن". الكامل: (٢٣٣/٣). ولعل رواية شعبة عن ثابت لم يعتبرها الخليلي لما فيها من تفرد أيضا؛ فقد رواها البزار في مسنده: (٢٨٣/١٣) حديث رقم: [٦٨٥٢]، ثمّ قال رحمه الله: "وهذا الحديث لم يُتابع أبو عامر على روايته عن شعبة، إنّما يُروى عن شعبة، عن أنس بن سيرين، عن أنس، عن النّبيّ ﷺ، وقد رواه حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس". ومن جانب آخر، فإنّ الخليلي ذكر حديث حماد لأنّ لفظه قريب من لفظ ما تفرد به شعبة عن أبي التياح، وأمّا حديث شعبة عن ثابت، فجاء فيه: (على حصير)، والله أعلم. وينظر ذخيرة الحفاظ: (٧٥٩/٢).

وأنبّه هنا إلى أمرين: الأوّل: أنّ الإمام الترمذي قد روى في سننه: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في الصلاة على البُسط، حديث رقم: [٣٢٣] بسنده إلى شعبة، عن أبي التياح الضُّبَعِيّ، قال: سمعتُ أنس بن مالك، يقول: كان رسول الله ﷺ يخالطنا، حتّى كان يقول لأخٍ لي صغير: «يا أبا عمير! ما فعل النُّغَيْر؟» قال: ونُضِحَ بساطٌ لنا فصلّى عليه. وأخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب: الانبساط إلى الناس، حديث رقم: [٦١٢٩] من دون ذكر الصلاة على البساط. الأمر الثاني: أنّ الأئمة اختلفوا في زافر بن سليمان، فمنهم من وثقه كابن معين، ومنهم من ضعفه، ولقد ترجم له الخليلي وذكر له حديثا آخر تفرد به، ولم يبيّن موقفه منه من حديث الجرح والتعديل، ومهما يكن الأمر، فإنّ حديث شعبة المتقدّم ممّا أخطأ فيه زافر عند الخليلي. ينظر العلل ومعرفة الرجال: (١٣٠/٣)، وسؤالات ابن الجنيد: (ص/٤١٣)، وتاريخ الدوري: (٣٥٤/٤-٣٥٨-٣٦٤)، والتاريخ الكبير: (٤٥١/٣)، والضعفاء الصغير للبخاري: (ص/٥١)، والجرح والتعديل: (٦٢٤/٣)، والضعفاء الصغير للنسائي: (ص/١١٠)، وتهذيب الكمال: (٢٦٧/٩).

(١) سقط هنا عن ابن المغيرة، كما في طبعة عامر أحمد: (ص/٢٤٥)، ووليد متولي: (ص/٣٠٣).

(٢) وهنا وقع تصحيف، ففي طبعة عامر أحمد: (ص/٢٤٥)، ووليد متولي: (ص/٣٠٣) "صحيح مشهور بسليمان التيمي".

(٣) الإرشاد: (٧١٢/٢-٧١٣).

لم أقف على هذه الرواية عند غير الخليلي[١]، لكنّ الظاهر أنّ مقصوده استغراب رواية الثوري لنكارتها؛ وذلك لقرينتين ظهرتا في كلامه:

القرينة الأول: أنّ رواية الثوري عن التيمي غير معروفة، وهذا في قوله: "صحيح مشهور، سليمان التيمي رواه عنه جماعة، غريب من حديث الثوري عنه"[٢].

القرينة الثانية: تفرد عبدالكريم بن روح برواية الحديث عن الثوري، وحاله لا تتحمل منه هذا التفرد، فقد ذكر أبو حاتم الرازي رحمه الله أنّه مجهول، وبعضهم ترك حديثه، وقد ذكره الإمام ابن حبان في ثقاته، إلاّ أنّه ذكر أيضا أنّه يخطئ ويخالف[٣].

المثال الخامس:

قال رحمه الله: "حدّثنا أبو الغيث محمّد بن الحسن بن المغيرة الجرجاني – قدم علينا الري –، والحسين بن جعفر الجرجاني، قالا: حدّثنا إسحاق بن إبراهيم البحري الحافظ[٤]، حدّثنا هلال ابن العلاء، حدّثنا محمّد بن عبدالأعلى الصنعاني، حدّثنا المغيرة بن سليمان، عن عبيدالله بن عمر، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: **كانت قريش ومَن يقابلهم يقولون: نحن**

---

(١) وقد سئل الإمام الدارقطني عن حديث رواه حمزة بن المغيرة، عن أبيه، عن النّبيّ في المسح على الخفين والعمامة، فقال رحمه الله: "... وقال الثوري: عن التيمي، عن بكر، عن الحسن، عن ابن المغيرة، عن أبيه. قال ذلك عبدالكريم ابن روح، عن الثوري"، ثمّ ضعّف هذه الرواية وغيرها. العلل: (١٠٤/٧).

وقد روى الخطيب البغدادي الحديث من طريق المنسجر بن الصلت، قال: حدّثنا عبدالكريم بن روح، قال: حدّثنا شعبة، قال: أخبرنا منصور وسيَّار، عن أبي وائل، عن حذيفة: أنّ رسول الله ﷺ أتى سباطة قوم، فبال ثمّ توضأ ومسح على خفيه". تاريخ بغداد: (٢٠٤/١٣). والحديث صحيح كما ذكر الخليلي ولكن من وجه آخر، فقد أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الوضوء، باب: البول قائما وقاعدا، حديث رقم: [٢٢٤]، ومسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب: المسح على الخفين، حديث رقم: [٢٧٣] من حديث حذيفة ﷺ.

(٢) حديث المغيرة بن شعبة ﷺ انتقده الأئمة أصلا، وصححوا حديث حذيفة ﷺ. ينظر منهج الإمام أحمد في التعليل: (ص/١٦٩).

(٣) ينظر الجرح والتعديل: (٦١/٦)، والثقات: (٤٢٣/٨)، ويراجع: الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي: (١١٤/٢)، والكاشف للذهبي: (٦٦١/١)، وتهذيب الكمال: (٢٤٩/١٨).

(٤) وقع في المطبوع: "حدّثنا إسحاق بن إبراهيم الحربي". وهذا خطأ، فقد روى الحديث تحت ترجمة إسحاق بن إبراهيم البحري.

قُطَّان البيت، لا نُفيضُ إلاّ من منىً، فأنزل الله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [البقرة:١٩٩].

غريب من حديث عبيدالله، عن هشام، لم يروه غير إسحاق عن هلال، ورواه أبو داود الطيالسي(١) عن هشام"(٢).

لم أقف على الحديث بهذا السند عند غير الخليلي(٣)، والظاهر أنّه استغرب الحديث لنكارته من هذا الوجه، يعني من طريق عبيدالله عن هشام، وإلاّ لما ذكر رواية أبي داود الطيالسي، التي رواها بسنده عن هشام بن عروة نفسه(٤).

وممّا تقدّم ظهر أنّ الخليلي يطلق الغرابة على ما صح من الروايات وعلى ما لم يصح، والغالب في صنيعه – حسب تتبعي – إطلاق الغرابة على خطأ تفرد به الراوي ممّا أوقع الخلل في روايته، ومن أهم نتائج هذا المبحث إعلال الخليلي الغريب بالمشهور، وهذا من قرائن التعليل عنده كما سيأتي بيانه في موضعه.

المطلب الثاني: التفرد.

لقد أطلق الحافظ الخليلي رحمه الله عبارات صريحة في الدلالة على التفرّد وأكثر منها في مواضع مختلفة من كتاب الإرشاد، فمنها قوله: "تفرد به فلان" وقد أطلق هذا اللفظ في (١٩) موضعا، وقوله: "لم يروه عن فلان إلا فلان"، وقد أطلق هذا اللفظ وما في معناه في (٤٩)

---

(١) هنا سقط: عن الثوري، عن هشام، كما في طبعة عامر أحمد: (ص/٢٩٠)، ووليد متولي: (ص/٣٥٩).

(٢) الإرشاد: (٢/٧٩٢-٧٩٣).

(٣) وجدته عند أبي عوانة في المسند: (٢/٣٧٢) حديث رقم: [٣٤٧٣] من رواية عبيدالله بن موسى، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: كانت قريش ومن دان دينها والحمس يقفون بالمزدلفة، ويقف الناس بعرفة، فأنزل الله: ﴿ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ ﴾.

(٤) ينظر مسند الطيالسي: (٣/٧٩) حديث رقم: [١٥٧٤]. والحديث رواه البخاري: [١٦٦٥-٤٥٢٠]، ومسلم: [١٢١٩]، وأبو داود: [١٩١٠]، والترمذي: [٨٨٤]، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها.

موضعا، وقوله: "لا يتابع عليه"، وهذا اللفظ استعمله في تعليل الروايات، وأكثر من استعماله في وصف روايات الضعفاء، وذلك في (٢٥) موضعا.

وقبل بيان ذلك يحسن بنا الوقوف على المعنى اللغوي والاصطلاحي للتفرد:

أولا: التفرد لغة:

التفرد في اللغة يأتي للدلالة على عدم المثل أو الشبيه أو القرين أو النظير، وهو كل ما يدل على الوحدة.

يقول الإمام ابن فارس رحمه الله: "الفاء والراء والدال أصل صحيح يدلّ على وُحْدة، من ذلك: الفردُ هو الوتر، والفارد والفرد: الثور المنفرد. وظبية فارد: انقطعت عن القطيع، وكذلك السِّدر الفاردة: انفردت عن سائر السِّدر"(١).

وقال الإمام ابن منظور رحمه الله: "الفرد أيضا: الذي لا نظير له، والجمع أفراد، ويقال: شيء فَرْدٌ وفَرَدٌ وفَرِدٌ وفُرُدٌ وفارِدٌ... ويقال: استفردتُ الشيء إذا أخذتُه فردا لا ثاني له ولا مثل... وتَفَرَّدْتُ بكذا واسْتَفْرَدْتُهُ إذا انفردت به"(٢).

ثانيا: التفرد في الاصطلاح:

وأمّا التفرد بمعناه الاصطلاحي، فإنّه "مشابه بشكل كبير لمعناه اللغوي، وهذا شأن كثير من المصطلحات والمفاهيم التي وضعها واستعملها الأئمة المتقدمون، حيث كانت مدلولاتها العرفية مرتبطة أشد الارتباط بمدلولاتها اللغوية"(٣).

ولّما كان معنى التفرد في اللغة يعود على ما يدل على الوحدة كما تقدّم، فإنّ حقيقة التفرد في الاصطلاح، هو: "أن يروي شخص من الرواة حديثا دون أن يشاركه الآخرون"(٤).

---

(١) معجم مقاييس اللغة: (٤/٥٠٠).

(٢) لسان العرب: (٣/٣٣١-٣٣٣). وينظر: الصحاح للجوهري: (٢/٥١٨).

(٣) عبدالجواد حمام، التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله أو ردّه: (ص/٨٣).

(٤) الدكتور حمزة عبدالله المليباري. الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها: (ص/٧١).

وسواء كان التفرد "بأصل الحديث أو بجزء منه[١]، مع المخالفة أو دونها، بزيادة فيه أو بدون زيادة، في المتن أو في السند، ثقة ضابطا كان الراوي أو دون ذلك"[٢].

والتفرد لا يكون دائما علة في الحديث، وإنّما يوقع في قلب الناقد ريبة تدعوه إلى النظر في واقع هذا التفرد، وأمّا القبول والردّ فمردّه إلى القرائن[٣].

وفيما يأتي أمثلة على إطلاقات الخليلي لعبارات التفرد، وقد جعلتها ضمن ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: قوله: "تفرد به فلان عن فلان".

المثال الأوّل:

روى رحمه الله بسنده من طريقين إلى مالك بن سيف المصري، قال: "حدّثنا إسحاق بن بكر ابن مضر، حدّثني أبي، عن يزيد بن عبدالله بن الهاد، عن مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا يَحلبَنَّ أحدُكم ماشية أخيه إلاّ بإذنه، أيُحبُّ أحدُكم أن تؤتى خزانته، فيُكسَرُ بابُه، ويُنتشَلُ ما في؟ إنّما ضروع مواشي أحدِكم خِزانتُه**». تفرّد به إسحاق ابن بكر عن أبيه، وهما ثقتان، وابن الهاد أستاذُ مالك، كبير من التابعين"[٤].

هذا الحديث أخرجه الإمام مالك في الموطأ، والأئمة من طرق عنه، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النّبيّ ﷺ بألفاظ متقاربة[٥].

---

(١) أي التفرد المطلق والتفرد النسبي.

(٢) عبدالجواد حمام، المرجع السابق: (ص/٩٠). ويراجع الموازنة للمليباري: (ص/٧٤-٧٥).

(٣) ينظر للأهمية الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين للمليباري: (ص/٧٨-٧٩).

(٤) الإرشاد: (١/٢٢٣).

(٥) ينظر: الموطأ كتاب الجامع، باب: ما جاء في أمر الغنم، حديث رقم: [٢٧٨٢]. وقد رواه عن الإمام مالك: أبو مصعب الزهري كما في موطئه حديث رقم: [٢٠٤٤]، وعبدالله بن مسلمة القعنبي كما عند أبي داود في السنن، حديث رقم: [٢٦٢٣]، وعبدالله بن يوسف التنيسي كما عند البخاري في صحيحه، حديث رقم: [٢٤٣٥]، ويحيى ابن يحيى التميمي عند مسلم في صحيحه، حديث رقم: [١٧٢٦]، وغيرهم.

ومراد الخليلي رحمه الله أنّ ابن الهاد، وهو من شيوخ مالك شارك الأئمة في رواية الحديث عن تلميذه مالك، وقد تفرّد بروايته عن ابن الهاد بكرُ بن مضر، وتفرّد أيضا إسحاق ابن بكر بروايته عن أبيه، وهذا تفرّد نسبي(١).

والظاهر أنّ الخليلي يصحح هذه الرواية، فقد تقدّم قوله: "وأمّا الأفراد: فما يتفرّد به حافظ مشهور، ثقة أو إمام، عن الحفّاظ والأئمة، فهو صحيح متفق عليه"، ثمّ ذكر حديثا فردا وصححه، ثمّ قال: "فهذا وأشباهه من الأسانيد متفق عليها"(٢).

ولا شكّ أنّ حديث ابن الهاد تحقق فيه هذا الذي ذكره الخليلي، فإسحاق وأبوه ثقات، وقد تفردا برواية الحديث عن ابن الهاد، وابن الهاد شارك الأئمة في رواية الحديث عن الإمام مالك، وعليه فإنّ هذا الحديث بهذا السند صحيح عند الخليلي، لما احتف به من قرائن، والله أعلم(٣).

المثال الثاني:

قال رحمه الله: "تفرّد الحكم بن أبان العدني عن عكرمة بأحاديث، ويُسند عنه ما يقفه غيره، وهو صالح ليس بمتروك، منها: حديث التسبيح.

حدّثنا أحمد بن محمّد بن عمر الزاهد النيسابوري، حدّثنا أبو حامد أحمد بن محمّد بن الحسن الشرقي الحافظ، حدّثنا عبدالرحمن بن بِشر بن الحكم، حدّثنا موسى بن عبدالعزيز القِنْباوي (بلدةٌ من عدن)، عن الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النّبيّ ﷺ حديث التسبيح:

---

(١) وكأنّ الحافظ الخليلي ذكر هذا السند للتنبيه على هذه النكتة العلمية، أي رواية ابن الهاد عن تلميذه مالك. ورواية ابن الهاد أخرجها أيضا: أبو عوانة في مسنده: (١٨٢/٤) حديث رقم: [٦٤٤٥]، والطحاوي في شرح معاني الآثار: (٢٤١/٤) حديث رقم: [٦٦٢٩]، وابن عبدالبر في التمهيد: (٢١٤/١٤-٢١٥).

(٢) المصدر السابق: (١٦٧/١-١٦٩).

(٣) وقد أخرج الحديثَ الإمامُ الطبراني من طريق عبدالله بن يحيى البُرُلُّسي، عن حَيْوة بن شُرَيْح، عن ابن الهاد، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النّبيّ ﷺ، ثمّ قال رحمه الله: "لم يرو هذا الحديث عن يزيد بن عبدالله ابن الهاد إلاّ حيوة بن شريح وبكر بن مضر، تفرّد به عن حيوة عبدُالله بن يحيى، وعن بكر بن مضر ابنُه إسحاق بن بكر". المعجم الأوسط: (٢٥٥/٢-٢٥٦) حديث رقم: [١٩٠٩]. ولعلّ رواية حيوة بن شريح لم يطلّع عليها الخليلي، أو لم تثبت عنده، فإنّ بعض الأئمة قد يصفون الحديث بالتفرّد مع وجود متابع له، لأنّ الطريق الثاني لا يخلو من مقال. ينظر أمثلة على ذلك: التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله أو ردّه: (٩٤-١٠٣).

أنّ النّبيّ ﷺ قال للعبّاس بن عبدالمطّلب: «**يا عبّاس! ألا أحْبُوك، ألا أصلك، ألا أدلّك على خصلة إذا أنت عملتها كان خيرا لك من الدنيا وما فيها؟**». يعني: ويغفر ذنوبك أوّلها وآخرها، صغيرها وكبيرها؟ قلت: بلى. قال: «**يا عمّ! تصلي أربع ركعات، تقرأ في كلّ واحدة منهنّ بفاتحة الكتاب وسورة، ثمّ تقول: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلاّ الله، والله أكبر خمسة عشرة مرّة، ثمّ تركع**». وذكر الحديث بطوله.

قال أبو حامد بن الشرقي: سمعتُ مسلم بن الحجّاج – وكتب معي هذا الحديث عن عبدالرحمن – يقول: لا يُروى في هذا الحديث إسنادٌ أحسنُ من هذا"(١).

واضح من كلام الخليلي أنّ حديث ابن عباس هذا تفرد بروايته عن عكرمة الحكمُ بن أبان، وهو عنده ممّن لا تحتمل حاله مثل هذا التفرد، فإنّ أبان عرف بالصلاح والعبادة وكان صاحب سنة، لكن عنده ضعف في الرواية، ولهذا قال الخليلي: "صالح ليس بمتروك"(٢).

ثمّ هو مع هذا يخالف غيره ممّن روى الحديث مرسلا، وهذا ما عبّر عنه الخليلي بقوله: "يسند ما يقفه غيره"، والظاهر أنّه يعلّ الرواية المرفوعة بالمرسلة، ولهذا لّما أخرج الإمام ابن خزيمة حديث الحكم في صحيحه بالسند نفسه كما عند الخليلي، قال رحمه الله: "إنّ صحّ الخبر، فإنّ في القلب من هذا الإسناد شيء... ورواه إبراهيم بن الحكم بن أبان، عن أبيه، عن عكرمة مرسلا، لم يقل فيه: عن ابن عبّاس"(٣).

---

(١) المصدر السابق: (١/٣٢٥-٣٢٧). وقد أخرج الحديث بهذا السند: أبو داود في السنن، كتاب التطوّع، باب: صلاة التسبيح، حديث رقم: [١٢٩٧]، وابن ماجة في السنن، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في صلاة التسبيح، حديث رقم: [١٣٨٧]، والحاكم في المستدرك: صلاة التطوع، حديث رقم: [١١٩٣]، وغيرهم.

(٢) وقد أحسن الحافظ ابن حجر حينما قال ملخصا حال الحكم بن أبان: "صدوق عابد ولـه أوهام". تقريب التهذيب: (ص/١٨٤). وقد ضعفه أيضا ابن المبارك، والعقيلي، وابن عدي وقال: "فيه لين"، ووثقه يحي بن معين، والنسائي، والعجلي، وغيرهم. والذي ظهر لي أنّ الذين وثقوا الحكم بن أبان فمن جانب الديانة؛ فإنّ غالب من وثقه يبرر التوثيق بصلاحه وعبادته، والله أعلم. ينظر: تاريخ الدوري: (٢/١٢٣)، والعلل ومعرفة الرجال: (٣/١٠)، والتاريخ الكبير: (٢/٣٣٧)، والجرح والتعديل: (٣/١١٣)، والضعفاء الكبير: (١/٢٧٤)، والكامل: (٢/٣٨٦)، والثقات: (٦/١٨٥)، وتهذيب الكمال: (٧/٨٨)، وغيرها.

(٣) صحيح ابن خزيمة: (٢/٢٢٣) حديث رقم: [١٢١٦].

وقد روى الإمام البيهقي الحديثَ في شعب الإيمان من طريق محمّد بن رافع، عن إبراهيم بن الحكم بن أبان، عن أبيه، عن عكرمة، عن النّبيّ ﷺ، ثمّ قال رحمه الله: "هكذا رواه محمّد بن رافع مرسلا، ورواه إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، عن إبراهيم بن الحكم، عن أبيه، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النّبيّ ﷺ... وقد رويناه من حديث عبدالرحمن بن بشر، عن موسى بن عبدالعزيز القنباري، عن الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النّبيّ ﷺ... وقد ذكرناه في السنن وفي الدعوات، وقد رأيتُ حديث إسحاق بن إبراهيم في موضع آخر مرسلا، والمرسل أصحّ"(١).

ورواه في السنن من حديث عبدالرحمن بن بشر كما عند الخليلي، ثمّ أعقبه برواية محمّد بن رافع المرسلة، ثم قال رحمه الله: "فذكره بمعناه مرسلا، وكذلك رواه جماعة من المشهورين عن محمّد بن رافع"(٢).

وأمّا ما نقله الخليلي عن الإمام مسلم أنّه قال: "لا يُروى في هذا الحديث إسنادٌ أحسن من هذا". فالذي ظهر أنّ لي أنّ هذا ليس فيه تقوية لحديث ابن عباس، وإنّما استحسنه الإمام مسلم لما فيه من تفرد وغرابة، وقد أورده الخليلي للتأكيد على تفرد الحكم بن أبان به عن عكرمة، وهذا ما يثبته الواقع، فلم تأتي رواية متابعة للحكم في روايته عن عكرمة، وسيأتي بيان أنّ مِن الأئمة النقاد مَن أطلق الحسن على الغريب من الحديث وما تفرد به الرواة(٣).

فإذا تبيّن أنّ الحكم بن أبان قد تفرّد بهذا الحديث عن ابن عباس، وأنّ ما روي عن غيره من الصحب الكرام ﷺ لا يصح من ذلك شيء(٤)، دلّ ذلك على ضعف هذا الحديث، وأنّ الحكم

---

(١) الجامع لشعب الإيمان: (٤/٤٦٣-٤٦٤). وينظر السنن الكبرى له: (٣/٥١).

(٢) السنن الكبرى: (٣/٥١-٥٢).

(٣) لم أقف على كلام للإمام مسلم في الحكم بن أبان، ولم أجد له رواية في صحيحه. وقد قال المزي رحمه الله: "روى له البخاري في (القراءة خلف الإمام)، وفي (الأدب)، والباقون، سوى مسلم". تهذيب الكمال: (٧/٨٨).

(٤) قال الإمام الترمذي رحمه الله: "قد روي عن النّبيّ ﷺ غير حديث في صلاة التسبيح، ولا يصح منه كبير شيء". السنن، أبواب الصلاة، باب: ما جاء في صلاة التسبيح، حديث رقم: [٤٨١]. وقال الإمام العقيلي رحمه الله: "ليس في صلاة التسبيح حديث يثبت". الضعفاء الكبير: (١/١٤١). وعلى كلّ ففي ثبوت هذه الصلاة خلاف بين الأئمة، يراجع في ذلك منهج الإمام أحمد في التعليل: (ص/٣٧٦-٣٨٢).

ابن أبان قد تفرّد بما لا أصل له، وبذلك يظهر أنّ الخليلي أعلّ الحديث لتفرّد من لا تتحمل حاله هذا التفرد، ثمّ لمخالفته الأكثر ممّن رواه مرسلا، وهو بهذا يخالف شيخه الحاكم، والله أعلم(١).

المثال الثالث:

قال رحمه الله عند ترجمة يحيى بن سُليم الطائفي: "أخطأ في أحاديث، منها:... وقد تفرّد يحيى بحديث آخر، حدّثناه أحمد بن محمّد الزاهد بنيسابور، حدّثنا عبدالملك بن عدي الفقيه، حدّثنا الحسن بن محمّد بن الصباح الزعفراني، حدّثنا محمّد بن إدريس الشافعي، حدّثنا يحيى بن سليم، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر: **أنّ النّبيّ ﷺ صلّى بهم صلاة الخسوف ركعتين، كلّ ركعة بركوعين وسجدتين**.

تفرّد به الشافعي، عن يحيى بهذا الإسناد، وسمعه أحمد بن حنبل، عن رجل، عن الشافعي"(٢).

واضح من كلام الخليلي رحمه الله تخطئة يحيى بن سليم في هذا الحديث، فقد تفرّد به عن عبيدالله بن عمر، والظاهر أنّ الخليلي ممّن يرى أنّ يحيى بن سليم يروي عن عبيدالله بن عمر المناكير؛ فقد أعلّ قبل هذا الحديث حديثين من رواية يحيى بن سليم عن عبيدالله بن عمر، فقال: "أخطأ في أحاديث منها"، ثم ذكر الحديثين، وهما حديث: «**من مرّ بحائط فليأكل منه**»، وحديث: «**نهى عن بيع الولاء**»(٣).

وممّن نصّ على أنّ يحيى بن سليم يروي المناكير عن عبيدالله بن عمر الأمامُ أحمد بن حنبل، فقد قال الإمام أبو داود رحمه الله: "سمعتُ أحمد يقول: يحيى بن سليم مضطرب الحديث، روى عن عبيدالله المناكير"(٤).

---

(١) ينظر المستدرك على الصحيحين: (١/٤٥٥-٤٥٦).

(٢) الإرشاد: (١/٣٨٧).

(٣) تقدّم الكلام حول حديث النهي عن بيع الولاء عند المثال الأوّل عند الخليلي على الجنس السادس من العلل عند الحاكم، وينظر تفصيل الكلام حول حديث المرور بالحائط: المثال الأول في اعتماد الخليلي على قرينة المخالفة في التعليل.

(٤) سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل: (ص/٢٣٦-٢٣٧) فقرة رقم: [٢٣٨]. وحديث ابن عمر ثابت من وجه آخر، من رواية عبدالرحمن بن القاسم، عن أبيه القاسم بن محمّد بن أبي بكر الصدّيق ﷺ، عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما. أخرجه البخاري في صحيحه: في صلاة الكسوف حديث رقم: [١٠٤٢]، ومسلم كتاب الصلاة ⇦

المثال الرابع:

قال رحمه الله: "حدّثني محمّد بن الحسن بن فتح الصوفي، حدّثنا عبدالله بن سليمان ابن الأشعث، حدّثنا يعقوب بن سفيان الفسوي، حدّثنا أبو صالح كاتب الليث، حدّثنا عبدالله بن وهب، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر: أنّ النّبيّ ﷺ قال: «**إنّ الله جعل الحقّ على لسان عمر وقلبه يقول به**». تفرّد به أبو صالح، عن ابن وهب من حديث مالك، وعنه يعقوب، وهو إمام ثقة.

قال أبو حاتم والبخاري: إنّ أبا صالح أخطأ على ابن وهب بقوله: مالك، وإنّما هو من حديث ابن وهب، عن نافع القارئ، عن نافع"(١).

هذا المثال واضح في إعلال الخليلي الحديث من أجل تفرد أبي صالح بروايته من هذا الوجه(٢)، وقد ذكر الخليلي أنّ الأئمة اختلفوا في أبي صالح لما روى من أحاديث خالف فيها وهذا منها؛ فقد خالف المعروف عن ابن وهب كما نقل عن أبي حاتم والبخاري(٣).

المثال الخامس:

قال رحمه الله: "حدّثني جدّي وعلي بن عمر الفقيه والقاسم بن علقمة، قالوا: حدّثنا ابن أبي حاتم، حدّثنا محمّد بن عوف الحمصي، حدّثنا إسحاق الحُنَيْني، حدّثنا مالك، عن يحيى بن

حديث رقم: [٢٠٨٦]، والنسائي في الصغرى في كسوف، باب: الأمر بالصلاة عند كسوف الشمس، حديث رقم: [١٤٦٠]، وفي السنن الكبرى حديث رقم: [١٨٥٧]، وأحمد في المسند: (١٠/١٢٢) حديث رقم: [٥٨٨٣]، وغيرهم.

وقد ذكر الخليلي أنّ الشافعي تفرّد برواية الحديث عن يحيى بن سليم، إلاّ أنّ الإمام البيهقي عدّ ذلك من الأخطاء على الشافعي. قال رحمه الله: "هذا حديث يُعدّ من أفراد الشافعي عن يحيى بن سليم، وليس كذلك فقد رواه غير الشافعي عن يحيى". بيان خطأ من أخطأ على الشافعي: (ص/١٩٢). وهذا الاعتراض من البيهقي ليس له كبير فائدة، ذلك أنّ الحديث من منكرات يحيى بن سليم، وإن رواه عنه غير الشافعي، ومن أجل ذلك أعلّه الخليلي.

(١) الإرشاد: (١/٤١٤-٤١٥).

(٢) قال الإمام ابن عدي رحمه الله: "ولا أعلم روى بهذا الإسناد عن ابن وهب غير أبي صالح". الكامل: (٤/٢٠٧).

(٣) ينظر كلام الخليلي في أبي صالح كاتب الليث الإرشاد: (١/٤٠٠-٤٠١). ويراجع علل ابن أبي حاتم: (٦/٤٤٣-٤٤٤) مسألة رقم: [٢٦٥٤]، والمعجم الأوسط للطبراني: (٣/٣٣٨) حديث رقم: [٣٣٣٠].

طَحْلاء، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب، قال: قال رسول الله ﷺ: «**خيرُ بيوتكم بيتٌ فيه يتيمٌ مُكرمٌ**». تفرّد به الحنيني عن مالك، والحديث صحيح"(١).

هذا الحديث – كما هو واضح – يرى الحافظ الخليلي أنّه من الأفراد الصحيحة، ولا شكّ أنّ الحديث تفرّد به الحنيني عن الإمام مالك كما قال الخليلي(٢)، إلاّ أنّ تصحيح الحديث فيه نظر، ولا أدري كيف صحح الخليلي هذا الحديث، فإنّ إسحاق بن إبراهيم الحنيني مجمع على ضعفه(٣)، والقاعدة أنّ من تفرد بحديث وكان ضعيفا أو سيء الحفظ لا يحتمل منه هذا التفرد، وفي هذا يقول الإمام الترمذي رحمه الله: "فكلّ من رُوي عنه حديثٌ ممّن يُتّهم أو يُضعّف لغفلة أو لكثرة خطئه، ولا يعرفُ ذلك الحديث إلاّ من حديثه، فلا يحتجّ به"(٤).

وعليه فإنّ هذا الحديث وهمٌ من الحنيني لا شكّ في ذلك، يقول ابن رجب الحنبلي رحمه الله: "فأمّا إن كان المنفرد عن الحفاظ سيءَ الحفظ، فإنّه لا يُعبأُ بانفراده، ويُحكمُ عليه بالوهم"(٥).

ولهذا قال الإمام أبو حاتم الرازي رحمه الله: "هذا حديث منكر"(٦)، وقال الإمام العقيلي رحمه الله: "أمّا حديث مالك فلا أصل له"(٧).

---

(١) المصدر السابق: (١/٤٣٤-٤٣٥). والحديث أخرجه بهذا السند العقيلي في الضعفاء الكبير: (١/١١٣)، والطبراني في الكبير: (١٢/٣٨٨) إلاّ أنّه قال: "يحيى بن محمّد بن طلحة"، ورواه أبو نعيم في الحلية: (٦/٣٣٧) عن الحنيني، عن مالك، عن محمّد بن عجلان، عن أبيه، عن عمر، ثمّ قال رحمه الله: "تفرد به الحنيني عن مالك، وقال: عن عمر".

(٢) ينظر الضعفاء الكبير: (١/١١٣)، والكامل في الضعفاء: (١/٣٤١).

(٣) ينظر: التاريخ الكبير: (١/٣٧٩)، والجرح والتعديل: (٢/٢٠٨)، والضعفاء والمتروكون للنسائي: (ص/٥٢)، والكامل: (١/٣٤١)، وتهذيب الكمال: (٢/٣٩٦)، وذكره ابن حبان في ثقاته: (٨/١١٥)، وقال رحمه الله: "كان ممّن يخطىء".

(٤) العلل الصغير مع شرح ابن رجب الحنبلي: (١/٧٢ عتر).

(٥) المصدر نفسه: (٢/٧٢٣).

(٦) العلل لابنه: (٥/٣٣٤) فقرة رقم: [٢٠٢١].

(٧) الضعفاء الكبير: (١/١١٣).

المثال السادس:

قال رحمه الله: "حدّثنا جدّي، حدثنا محمّد بن الربيع بن سليمان الجِيزي بمكّة، حدّثنا خُشَيْشُ ابن أصرم، حدّثنا عبدالرزّاق، حدّثنا سفيان، عن عاصم الأحول، عن الشعبي، عن ابن عبّاس: **أنّ النّبيّ ﷺ شرِب من ماء زمزم وهو قائم**. تفرّد به الشعبي عن ابن عبّاس"(١).

مراد الخليلي بيان أنّ هذا الحديث ممّا تفرّد به الشعبي عن ابن عبّاس رضي الله عنهما، وهو الواقع الذي تشهد به الروايات، فالحديث صحيح، أخرجه الشيخان وأصحاب السنن، وهو معروف عن عاصم الأحول، عن الشعبي، عن ابن عبّاس رضي الله عنهما، عن النّبيّ ﷺ(٢).

فالخليلي في هذا المثال أراد بيان التفرد الواقع في هذه الرواية فقط، دون التعرض لدرجة الحديث كما يظهر.

فظهر من هذه الأمثلة أنّ الخليلي رحمه الله يستعمل هذه الجملة في الغالب من أجل الطعن في الروايات، إلاّ في مواضع يسيرة، وهذا يعني بأنّها عبارة تعليل عنده إلاّ أن يبيّن عكس ذلك.

المجموعة الثانية: قوله: لم يروه عن فلان إلاّ فلان".

المثال الأوّل:

قال رحمه الله: "حدّثنا جدّي وعلي بن عمر وابن علقمة وغيرهم، قالوا: حدّثنا عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، حدّثنا الربيع بن سليمان، قال: قال الشافعي: حدّثنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال النّبيّ ﷺ: «**ألا لا يبيع حاضر لباد**». لم يروه عن مالك إلاّ الشافعي، وكان يسأله عنه الأئمة"(٣).

---

(١) الإرشاد: (٢/٥٥٥).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الحج، باب: ما جاء في ماء زمزم، حديث رقم: [١٦٣٧]، وفي الأشربة، باب: الشرب قائما، حديث رقم: [٥٦١٧]، ومسلم في الأشربة، باب: في الشرب من زمزم قائما، حديث رقم: [٢٠٢٧]، والترمذي في السنن، كتاب الأشربة، باب: ما جاء في الرخصة في الشرب قائما، حديث رقم: [١٨٨٢]، والنسائي في السنن الصغرى، كتاب المناسك، باب: الشرب من زمزم، حديث رقم: [٢٩٦٤]، وفي باب: الشرب من ماء زمزم قائما، حديث رقم: [٢٩٦٥]، وابن ماجة في السنن، كتاب الأشربة، باب: الشرب قائما، حديث رقم: [٣٤٢٢]، وأحمد: [١٨٣٨-٢٢٤٤-٢٦٠٨-٣١٨٦-٣٤٩٧-٣٥٢٩]، وغيرهم.

(٣) المصدر السابق: (١/٢٣١-٢٣٢).

تقدّم قول الحافظ الخليلي في الأفراد: "وأمّا الأفراد: فما يتفرّد به حافظ مشهور ثقة، أو إمام عن الحفّاظ والأئمة، فهو صحيح متفق عليه"، ثمّ ذكر حديثا أخرجه الشيخان، ثمّ قال رحمه الله: "فهذا وأشباهه من الأسانيد متفق عليها"(١).

وهذا الحديث قد تفرّد به الشافعي عن مالك، وقد أورده الحاكم النيسابوري في قسم غرائب الشيوخ، وقال رحمه الله: "هذا حديث غريب لمالك بن أنس عن نافع، وهو إمام يجمع حديثه، تفرّد به عنه الشافعي، وهو إمام مقدّم، لا نعلم أحدا حدّث به عنه غير الربيع بن سليمان، وهو ثقة مأمون"(٢).

ولا شكّ أنّ هذا السند مسلسل بالأئمة والثقات، إلاّ أنّ الذي ظهر لي أنّ مراد الخليلي بيان غرابة الحديث من هذا الوجه واستنكاره؛ لأنّ الحديث بهذا السند ليس متفقا عليه من جهة، ومن جهة أخرى لم يرو أصحاب مالك هذا الحديث، ولم يروه أيضا أحدٌ من أصحاب الربيع، وبخاصة أنّ الإمام مالك ممّن يَعتني أهل الحديث بجمع حديثه كما ذكر الحاكم النيسابوري، وقد تقدّم أنّ الخليلي يعلّ الأخبار لمثل هذه القرائن(٣).

يقول البيهقي رحمه الله: "هكذا رواه الربيع بن سليمان عن الشافعي... وخالفه المزني فرواه عن الشافعي، عن مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة: أنّ رسول الله ﷺ قال: «**لا يبيع حاضر لباد**»... وهكذا رواه الحسن بن محمّد الزعفراني عن الشافعي... وكذلك رواه أصحاب الموطأ عن مالك... فأمّا رواية الربيع عن الشافعي، عن مالك، عن نافع، فإنّها من أفراد الربيع، فمن الحفّاظ من زعم أنّه أخطأ فيها، ومنهم من زعم أنّ لمالك بن أنس مسانيد لم

(١) المصدر السابق: (١/١٦٧-١٦٩).

(٢) معرفة علوم الحديث: (١/٣١٣-٣١٢٤).

(٣) هنا أيضا خالف الخليلي شيخه الحاكم، فالظاهر ممّا تقدّم من كلامه أنّ الحديث من الغرائب الصحيحة. ولعل من أجل أنّ الحديث ليس معروفا عن الإمام مالك لم يخرّجه البخاري في صحيحه، بل أخرجه من حديث عبدالله بن دينار عن ابن عمر، حديث رقم: [٢١٥٩]. وروى عن عبدالله بن يوسف، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، أنّ رسول الله ﷺ قال: «لا يبيع بعضكم على بيع بعض، ولا تَلَقَّوا السّلع حتّى يُهبط بها إلى السوق». حديث رقم: [٢١٦٥].

يودعها الموطأ، تفرّد بروايتها عنه الأكابر من أصحابه، وهذا من جملتها... ولابن عمر في هـذا الأصل من غير هذا الوجه، فقد رواه عبدالرحمن بن عبدالله بن دينار، عن أبيه، عن ابن عمر"(١).

لم أطّلع على من خطّأ الربيع بن سليمان في هذا الحديث، إلاّ أنّ هذا التعليل أقرب إلى منهج الأئمة النقاد، فإنّ التعليل عندهم مبني على قرائن، وقد ظهرت هنا في مخالفة الربيع للمزني وأصحاب مالك، والله أعلم(٢).

المثال الثاني:

روى الحافظ الخليلي من طريقين إلى محمّد بن الوليد البُسري، قال: حدّثنا محمّد بن جعفر غندر، حدّثنا شعبة، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال عمر لرسول الله ﷺ: إنّي نذرتُ في الجاهلية أن أعتكف في المسجد الحرام؟ فقال له النّبيّ: «**أَوْفِ بنذرك**». ثمّ قال رحمه الله: "لم يروه غير غندر عن شعبة"(٣).

هذا الحديث معروف بعبيدالله بن عمر، رواه عنه الأئمة الكبار أمثال يحيى بن سعيد القطّان، وعبدالوهاب الثقفي، وحفص بن غياث، وشعبة بن الحجاج، وقد تفرد غندر بروايته عن شعبة، والحديث صحيح عنه أخرجه بهذا السند الإمام مسلم في صحيحه، وغيره(٤).

فيكون بذلك مراد الخليلي هنا بيان تفرد محمّد بن جعفر برواية الحديث عن شعبة فقط، دون التعرض لدرجة الحديث.

---

(١) بيان خطأ من أخطأ على الشافعي: (ص/٢٣٧-٢٤١). والظاهر أنّ البيهقي رحمه الله يصحح حديث مالك، فقد روى متابعةَ عبدالله بن مسلمة القعنبي للشافعي، كما في السنن الكبرى حديث رقم: [١٠٩٠٧]، ومعرفة السنن والآثار: (١٦٤/٨) حديث رقم: [١١٥٠٢]، وبيان خطأ من أخطأ على الشافعي: (ص/٢٤٠).
فلعلّ الخليلي لم يعتبر رواية القعنبي التي رواها البيهقي لعدم صحتها عنده، ولهذا جزم بتفرد الشافعي برواية الحديث عن مالك.

(٢) يراجع التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدّثين في قبوله أو ردّه: (ص/٢٦٨-٢٦٩).

(٣) الإرشاد: (٢٩٤/١).

(٤) ينظر صحيح مسلم كتاب الأيمان، باب: نذر الكافر وما يفعل فيه إذا أسلم، حديث رقم: [١٦٥٦]. ويراجع صحيح البخاري، الأحاديث الآتية: [٢٠٣٢- ٢٠٤٢-٢٠٤٣- ٣١٤٤- ٤٣٢٠-٦٦٩٧]. ويراجع للفائدة شرح مشكل الآثار: (٣٤٠/١٠-٣٤٤).

المثال الثالث:

قال رحمه الله: "حدّثني محمّد بن سليمان، حدّثني أبي، حدّثنا محمّد بن صالح الأشج، حدّثنا الحارث بن عبدالله الخازن، حدّثنا أبو معشر، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «**ما بين المشرق والمغرب قبلة**». لم يروه عن هشام إلاّ أبو معشر، وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء"(١).

ذكر الخليلي أن أبا معشر هذا اسمه نجيح، وأنّ الأئمة ضعّفوه في الحديث، وهذا الحديث تفرد بروايته عن هشام بن عروة، ومثله لا يُتحمّل تفرّده، إلاّ أنّني لم أقف على هذا السند عند غير الخليلي، وإنّما ذكر النسائي أنّ أبا معشر مع ضعفه كان قد اختلط، فروى المناكير، منها: محمّد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ، قال: «**ما بين المشرق والمغرب قبلة**»، ومنها: هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن النّبيّ ﷺ: «**لا تقطعوا اللحم بالسّكّين، ولكن انهسوه نهسا**»(٢).

فالخليلي رحمه الله جعل السند عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنهما، ولعلّ هذا من أوهامه التي أشار إليها الحافظ الذهبي(٣)، وبخاصة أنّ الترمذي روى الحديث عن أبي مشعر، عن محمّد بن عمرو، ثم قال رحمه الله: "حديث أبي هريرة قد روي عنه من غير هذا الوجه، وقد تكلّم بعض أهل العلم في أبي معشر من قبل حفظه، واسمه نَجِيح، مولى بني هاشم. قال محمّد: لا أروي عنه شيئا، وقد روى عنه الناس. قال محمّد: وحديث عبدالله بن جعفر المَخرَميّ، عن عثمان بن محمّد الأخنَسِيِّ، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة أقوى من حديث أبي معشر وأصح"(٤).

---

(١) المصدر السابق: (١/٣٠٠-٣٠١). ورواه من وجه آخر عن الحسن بن عبدالرزاق القزويني، عن سليمان بن يزيد الفامي، عن محمّد بن عمران الهمذاني، عن الحارث بن عبدالله الخازن بالسند نفسه. ينظر الإرشاد: (٢/٦٣٤).

(٢) ينظر السنن الكبرى: (٣/١٤٠). ويراجع الكامل لابن عدي: (٥/١٨٨). وقد أشار محقق السنن أنّ في بعض النسخ: «**انهشوه نهشا**». قال ابن الأثير رحمه الله: "والنهس: أخذ اللحم بأطراف الأسنان، والنهش: الأخذ بجميعها". النهاية في غريب الحديث والأثر: (٥/١٣٦).

(٣) وقد يكون الوهم من أبي طاهر السلفي عند عملية الانتقاء.

(٤) السنن، أبواب الصلاة، باب: ما جاء أنّ ما بين المشرق والمغرب قبلة، حديث رقم: [٣٤٢]. وحديث الأخنسي أخرجه الترمذي أيضا برقم: [٣٤٤]، وقال: "حديث حسن صحيح".

وعلى كل حال، فإنّ حديث أبي معشر – عند الخليلي – مع ضعفه لم يتابع عليه، ولهذا لم يقبله واستنكره، والله أعلم.

المثال الرابع:

قال رحمه الله: "حدّثني عيسى بن أحمد بن زيد بالدّينور، حدّثني أحمد بن محمّد الشافعي، حدّثني أحمد بن عثمان النسائي بمصر، حدّثني عبدالملك بن شعيب بن الليث بن سعد، حدّثني أبي، عن جدّي، عن يحيى بن أيّوب، عن مالك بن أنس، عن عبدالله بن الفضل، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن ابن عبّاس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**الأيِّمُ أحقّ بنفسها من وليّها، والبكر تُستأمر، وإذنها صِماتها**». لم يروه عن الليث إلاّ شعيب وأبو صالح، ويحيى بن أيّوب مات قبل الليث بسنتين"(١).

هذا الحديث رواه الأئمةُ عن مالك، عن عبدالله بن الفضل، منهم: الشافعي، وابن وهب، وسعيد بن منصور، والقعنبي، وقتيبة بن سعيد، وشعبة، والثوري، وغيرهم(٢).

و لم أجد من رواه بالسند الذي ذكره الخليلي، وواضح من كلامه أنّ الحديث بهذا السند معلول عنده؛ فقد رواه تحت ترجمة أبي صالح كاتب الليث، وقد قال عنه: "لم يتفقوا عليه، لأحاديث رواها يُخالف فيها".

فالحديث عند الخليلي معلول لتفرد شعيب بن الليث وأبي صالح كاتب الليث بروايته عن الليث من هذا الوجه، وهذا مخالف لما رواه الأئمة عن مالك، والله أعلم.

المثال الخامس:

قال رحمه الله: "حدّثني الحُسين بن علي الحنبلي بالريّ، حدّثنا سليمان بن أحمد بن أيّوب الحافظ بأصبهان، حدّثنا علي بن سعيد عَلِيَّك، حدّثنا محمّد بن عمرو، حدّثنا سلمة بن الفضل، حدّثنا سفيان الثوري، عن زُبَيْد، عن مجاهد، عن عبدالله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ:

---

(١) المصدر السابق: (١/٤٠١).

(٢) ينظر تحفة الأشراف: (٦/٢٥٨)، حديث رقم: [٦٥١٧]، وقد تابع الإمامَ مالك زيادُ بن سعد عند مسلم وغيرِه، وصالحُ بن كيسان. ينظر إرواء الغليل: (٦/٢٣١-٢٣٢).

«**ليس الواصل بالمكافئ، ولكن الواصل من إذا قُطعت رحمُه وصلها**». لم يروه من حديث سفيان عن زبيد إلاّ سلمة، ورواه أصحاب سفيان عنه، عن الحسن بن عمرو الفُقَيْمي، وفطر بن خليفة، عن مجاهد"(١).

هذا الحديث رواه عن سفيان الثوري جمع من الأئمة، منهم: محمّد بن كثير العبدي، وعبدالرزاق، والحميدي(٢)، ولم يذكر أحد منهم رواية الثوري عن زبيد، وإنّما تفّرد سلمة بن الفضل بذلك، وهو أبو عبدالله الأبرش قاضي الريّ، ضعّفه إسحاق بن راهويه، وقال البخاري: "عنده مناكير، وفيه نظر"، وقال أبو حاتم الرازي: "محلّه الصدق، في حديثه إنكار... يُكتب حديثه ولا يحتجّ به"(٣).

ولا شكّ أنّ رواية غيره من الأثبات مقدّمة، وقد أشار الخليلي إلى ذلك بقوله: "لم يروه من حديث سفيان عن زبيد إلاّ سلمة، ورواه أصحاب سفيان عنه، عن الحسن بن عمرو الفُقَيْمي، وفطر بن خليفة، عن مجاهد".

المثال السادس: قال رحمه الله: "حدّثنا محمّد بن الحسن بن الفتح الصوفي، حدّثنا محمّد بن خُريم الدمشقي بدمشق، حدّثنا هشام بن عمار، حدّثنا عبدالحميد بن حبيب بن أبي العشرين،

---

(١) المصدر السابق: (٤٣٧/١-٤٣٨). لم أجد الحديث بهذا السند، وإنّما ذكر الحافظ أبو نعيم في الحلية: (٣٠٢/٣) أنّ الثوري رواه عن زيد، عن مجاهد، عن عبدالله بن عمر، ولم يتبيّن لي من يقصد، فقد روى الثوري عن زيد بن أسلم، وعن زيد بن جُبير، وعن زيد العَميَ. ينظر تهذيب الكمال: (١٥٧/١١). وزبيد هو ابن الحارث اليامي كان ثقة ثبتا حجة فيه تشيّع يسير. ينظر: الجرح والتعديل: (١٤٢/١)، ومعرفة الثقات للعجلي: (٣٦٧/١)، وتهذب الكمال: (٢٨٩/٩).

(٢) ينظر تحفة الأشراف: (٣٧٦/٦) حديث رقم: [٨٩١٥].

(٣) وقد وثقه يحيى بن معين، وذكره ابن حبان في ثقاته: (٢٨٧/٨)، وذكره أيضا في كتاب المجروحين: (٣٣٧/١)، وقال في الثقات: "يخالف ويخطئ". والظاهر أنّ توثيق ابن معين خاص في ابن إسحاق، فقد قال يحيى: "سمعت جريرا يقول: ليس من لدن بغداد إلى أن تبلغ خراسان أثبت في ابن إسحاق من سلمة بن الفضل". وقال أيضا: "ثقة كتبنا عنه، كان كيّسا مغازيه أتمّ، ليس في الكتب أتمّ من كتابه". تهذيب الكمال: (٣٠٧/١١). وينظر: التاريخ الكبير: (٨٤/٤)، والضعفاء الصغير للبخاري: (ص/٥٧)، وأجوبة أبي زرعة على سؤالات البرذعي: (٣٦٢/٢)، والجرح والتعديل: (١٦٨/٤)، والضعفاء الكبير للعقيلي: (٥١٨/٢)، والكامل لابن عدي: (٣٤٠/٣)، والمغني في الضعفاء: (٢٧٥/١).

حدّثنا الأوزاعي، عن قرّة بن عبدالرحمن بن حَيْوئيل، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**كل أمر ذي بال لم يُبدأ فيه بالحمد فهو أقطع**».

هذا حديثٌ لم يروه عن الزهري إلاّ قرّة، وهذا ليس عند عُقيل، ولا غيره من المكثرين من أصحاب الزهري"(١).

الظاهر أنّ الخليلي يعلّ الحديث بتفرد قرة بن عبدالرحمن، والظاهر أيضا أنّ قرة عنده ضعيف، فقد قال رحمه الله عند ترجمته: "يروي عن الزهري، قديم لم يتفقوا عليه، روى عنه الأوزاعي أحاديث"(٢). وقرة هذا ضعفه ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، وقال الإمام أحمد: "منكر الحديث جدا"، وقال أبو زرعة الرازي: "الأحاديث التي يرويها مناكير"(٣).

وهذا التفرد عند الخليلي لا يحتمل، وبخاصة أنّ المكثرين من تلاميذ الزهري لم يروه عنه، ولهذا قال الإمام البزار رحمه الله: "وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن النّبيّ ﷺ إلاّ من هذا الوجه بهذا السند"(٤).

---

(١) الإرشاد: (٤٤٨/١).

(٢) المصدر نفسه: (٢٠٠/١).

(٣) ينظر: التاريخ الكبير: (١٨٣/٧)، والجرح والتعديل: (١٣١/٧).

(٤) المسند: (٢٩١/١٤) حديث رقم: [٧٨٩٨]. ولعل مقصود الخليلي بتفرد قرة برواية الحديث عن الزهري أي مسندا، وإلاّ فقد رواه غيره عن الزهري مرسلا. يقول الإمام الدارقطني رحمه الله: "تفرد به قرة عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وأرسله غيره عن الزهري، عن النّبيّ ﷺ، وقرّة ليس بالقويّ في الحديث، ورواه صدقة، عن محمّد بن سعيد، عن الزهري، عن عبدالرحمن بن كعب بن مالك، عن أبيه، عن النّبيّ ﷺ، ولا يصحّ الحديث، وصدقة ومحمّد بن سعيد ضعيفان، والمرسل هو الصواب". السنن: (٤٢٧/١) كتاب الصلاة، حديث رقم: [٨٨٣]، وينظر العلل: (٢٩/٨-٣٠). وقال الإمام البيهقي رحمه الله في السنن الكبرى: (٢٠٩/٣): "أسنده قرّة، ورواه يونس بن يزيد، وعُقيل ابن خالد، وشعيب بن أبي حمزة، وسعيد بن عبدالعزيز، عن الزهري، عن النّبيّ ﷺ مرسلا". وقد روى الخليلي الحديث من طريق إسماعيل بن أبي زياد الشامي، عن يونس بن يزيد، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ، ثمّ قال رحمه الله: "وحديث الأوزاعي عن قرّة مشهور، رواه الكبار عن الأوزاعي: الوليد بن مسلم، وأبو المغيرة، وعبيدالله بن موسى، وابن المبارك عن الأوزاعي، والمعوّل عليه، ولا يُعتمد على رواية إسماعيل، عن يونس". الإرشاد: (٤٤٩/١).

⇦

المثال السابع:

قال رحمه الله: "حدّثنا محمّد بن الحسن بن الفتح الصوفي، وعمر بن إبراهيم الكتّاني، قالا: حدّثنا عبدالله بن محمّد بن عبدالعزيز المنيعي، حدّثنا حاجب بن الوليد الأعور، حدّثنا الوليد بن محمّد الموقّري الحمصي، عن الزهري، عن أنس بن مالك: أنّ النّبيّ ﷺ قال: «**مثل المؤمن المريض إذا صحَّ من مرضٍ كمثل البَرَدة تقع في صفائها ولونها**». لم يروه غير الوليد عن الزهري"(١).

هذا الحديث تفرد به عن الزهري الوليد بن محمّد الشامي الموقري، وقد قال عنه الحافظ الخليلي رحمه الله: "يروي عن الزهري، قالوا: ليس بالقوي، ويتفرّد بأحاديث أنكروها".

وقد أجمع الأئمة على ضعف الموقري هذا، وقد روى عن الزهري "مناكير لا يتابع عليها، ولا تعرف إلاّ به"(٢)، ومنها هذا الحديث.

قال الإمام ابن حبان رحمه الله: "وهو الذي روى عن الزهري، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «**مثل المريض إذا برئ وصحّ من مرضه، مثل البَرَدَة تقع من السماء في صفائها ولونها**»"(٣).

فمقصود الخليلي هو استنكار حديث تفرد به ضعيف أو متروك عن الإمام الزهري(٤).

ورواه أيضا من طريق عيسى بن موسى غنجار، عن خارجة بن مصعب، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النّبيّ ﷺ، ثم قال رحمه الله: "هذا لم يسمعه الأوزاعي عن الزهري، وإنّما سمعه من قرة ابن عبدالرحمن بن حيوئيل، هكذا رواه عن الأوزاعي: ابن المبارك، وأبو المغيرة، وابن أبي العشرين، وعبيدالله بن موسى، ولم يروه عن خارجة إلاّ غنجار، وخارجة فيه لين". الإرشاد: (٣/٩٦٦-٩٦٧).

(١) المصدر السابق: (١/٤٥٥-٤٥٦).

(٢) الإمام العقيلي، الضعفاء الكبير: (٤/١٤٤٢) ترجمة رقم: [١٩٢٣]. وينظر ترجمته: سؤالات محمّد بن عثمان ابن أبي شيبة لابن المديني: (ص/١٢٣)، والتاريخ الكبير: (٨/١٥٥)، والتاريخ الأوسط للبخاري: (٢/١٧٨)، وسؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين: (ص/٣٨٥)، والجرح والتعديل: (٩/١٥)، وتهذيب الكمال: (٣١/٧٦).

(٣) كتاب المجروحين: (٣/٧٧). وينظر الكامل لابن عدي: (٧/٧٢).

(٤) تركه النسائي رحمه الله، ينظر الضعفاء والمتروكون، ترجمة رقم: [٦٠٣].

المثال الثامن:

ذكر رحمه الله عند ترجمة محمّد بن يوسف الفريابي الإمام، أنّ آخر من روى عنه بالشام: عبدالله ابن محمّد بن سعيد بن أبي مريم، ثمّ قال: "ويتفرّد عنه ابن أبي مريم بحديث، وهو ما حدّثناه جدّي، حدّثنا سليمان بن أحمد بن أيّوب الطبراني، حدّثنا عبدالله بن محمّد بن سعيد بن أبي مريم، حدّثنا الفريابي، حدّثنا سفيان الثوري، عن شعبة، عن يعلى بن عطاء بن السائب، عن عُمارة بن حديد، عن صخر الغامدي، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تسبّوا الأموات، فتُؤذُوا الأحياء**». لم يروه عن الفريابي إلاّ ابن أبي مريم هذا، وإنّما المحفوظ بهذا السند: «**بورك لأمّتي في بكورها**»"(١).

من الواضح أنّ الخليلي رحمه الله أنكر حديث ابن مريم، فإنّه يروي أحاديث غير محفوظة يتفرد بها، وهذا منها، ولهذا قال الإمام ابن عدي رحمه الله: :"عبدالله بن محمّد ين سعيد بن أبي مريم هذا إمّا أن يكون مغفلا، لا يدري ما يخرج من رأسه أو يتعمّد الكذب، فإنّي رأيت له غير حديث... غير محفوظ"(٢).

فالخليلي أعلّ الحديث لتفرد من لا يُتحمّل تفرده بروايته من هذا الوجه، وفي قوله: "إنّما المحفوظ بهذا السند..." إشارة إلى أنّ ابن أبي مريم دخل له حديث في حديث، وقد صرّح ابن عدي بذلك، فقال رحمه الله: "ويروي شعبة هذا الحديث، عن الأعمش، عن مجاهد، عن عائشة، عن النّبيّ ﷺ. فأحسن ظنّنا بابن أبي مريم أنّه دخل له حديث في حديث إن لم يكن تعمّد، وإنّما بهذا الإسناد: «**بارك لأمّتي في بكورها**»"(٣).

---

(١) المصدر السابق: (٤٧٣/٢). وحديث: «لا تسبوا الأحياء» رواه بهذا السند ابن عدي في الكامل: (٢٥٥/٤-٢٥٦)، وأبو نعيم الأصبهاني في كتاب ذكر من اسمه شعبة: (ص/٤٥) حديث رقم: [١٣]، والطبراني في الكبير: (٢٩/٨) حديث رقم: [٧٢٧٨]، وقال في الصغير: (٣٥٣/١ الروض الداني): "لم يروه عن سفيان إلاّ الفريابي، تفرد به ابن أبي مريم".

(٢) الكامل: (٢٥٦/٤).

(٣) الصدر نفسه. وحديث عائشة رضي الله عنها رواه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب: ما يُنهى من سبّ الأموات، حديث رقم: [١٣٩٣]، وفي كتاب الرقاق، باب: سكرات الموت، حديث رقم: [٦٥١٦]، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب الجنائز، باب: النّهي عن سبّ الأموات، حديث رقم: [٢٠٧٤]، وأحمد في المسند: (٢٩٦/٤٢) حديث رقم: [٢٥٤٧٠]، وغيرهم بلفظ: «**لا تسبّوا الأموات؛ فإنّهم قد أفضوا إلى ما قدّموا**».

المثال التاسع:

قال رحمه الله: "حدّثنا جدّي، حدّثنا القاسم بن إسماعيل، حدّثنا خلاّد بن أسلم، حدّثنا النّضر ابن شُمَيْل، حدّثنا شعبة، عن قتادة، عن أنس بن مالك، قال: أتينا خيبر صباحا، فقال النّبيّ ﷺ: «**خَرِبَتْ خيبرُ، إنّا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباحُ المنذرين**». لم يروه عن شعبة، عن قتادة غيرُ النّضر، ورواه غيره عن شعبة، عن حميد وغيرِه، عن أنس"(١).

حديث النّضر بن شُميل أخرجه الإمام مسلم في صحيحه بهذا السند(٢)، وقد تفرّد النضر بروايته عن شعبة من هذا الوجه، والنّضر كان ثقة ثبتا إماما في العربية والحديث، قال عنه الخليلي: "كبير عالم معروف محلّه عند جميع العلماء والحفّاظ"(٣).

ولا شكّ أنّ هذا الحديث عند الخليلي من التفردات المقبولة، فيكون قوله: "لم يروه عن شعبة، عن قتادة غير النّضر" لبيان التفرد فقط دون الطعن في الرواية.

المثال العاشر:

قال رحمه الله: "حدّثني أبو علي حمد بن عبدالله المُعدِّل، حدّثنا محمّد بن حمدويه المروزي – قدم علينا –، حدّثنا أبو الفضل محمّد بن إبراهيم الناقلة بالشاش، حدّثنا إسحاق بن محمّد بن إسماعيل بن عبدالله بن أبي فروة المدني أبو يعقوب، حدّثنا مالك بن أنس، عن يحيى بن سعيد وَعبيدالله بن عمر، عن ابن شهاب، أخبرني عروة بن الزبير وَسعيد بن المسيّب وَعلقمة بن وقاص وَعبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود، عن عائشة زوج النّبيّ ﷺ: **حين قال لها أهل الإفك ما قالوا، فبرأها الله عزّ وجلّ**... الحديث بطوله. لم يروه عن مالك إلاّ إسحاق الفروي"(٤).

---

(١) الإرشاد: (٨٩٤/٣).

(٢) صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب: غزوة خيبر، حديث رقم: [١٣٦٥]، ورواه أيضا أبو عوانة في مسنده: (٣٥٤/٤) حديث رقم: [٦٩٤٩].

(٣) المصدر السابق: (٨٩٣/٣). وينظر: الطبقات الكبرى لابن سعد: (٣٧٧/٩)، والتاريخ الكبير للبخاري: (٩٠/٨)، وتاريخ ابن معين رواية الدارمي: (ص/٢١٩)، والجرح والتعديل: (٤٧٧/٨)، وسير أعلام النبلاء: (٣٢٨/٩)، وتهذيب الكمال: (٣٧٩/٢٩).

(٤) المصدر السابق: (٩٨٤/٣-٩٨٥).

هذا الحديث تفرّد بروايته من هذا الوجه من حديث مالك إسحاقُ بنُ محمّد الفروي، وهو أبو يعقوب المدني مولى أمير المؤمنين عثمان بن عفان ﷺ، لم يترجم له الخليلي، "وهو صدوق في الجملة، صاحب حديث، قال أبو حاتم: صدوق، ذهب بصره، فربما لُقّن، وكتبه صحيحة، وقال مرة: مضطرب... وقال النّسائي: ليس بثقة. وقال الدارقطني: لا يترك، وقال أيضا: ضعيف. قد روى عنه البخاري، ويوبِّخونه على هذا، وكذا ذكره أبو داود ووهّاه جدا"(١).

وفي المقابل ذكره الإمام ابن حبان الفروي في ثقاته، إلاّ أنّه قال رحمه الله: "يغرب ويتفرد"(٢). فالرجل – إذن – لا تتحمل حاله مثل هذا التفرد، وبخاصة أنّ أصحاب مالك المكثرين الثقات لم يذكروا هذا الحديث عن مالك، فيكون قول الخليلي: "لم يروه عن مالك إلاّ إسحاق الفري" استنكارا للحديث عن مالك.

قال الإمام الآجرّي رحمه الله: "سألتُ عنه – أي عن الفروي –، فوهّاه جدا، وقال: لو جاء بذاك الحديث عن مالكٍ يحيى بنُ سعيد لم يُحتمل له، ما هو من حديث عبدالله بن عمر، ولا من حديث يحيى بن سعيد، ولا من حديث مالك. قال الآجرّي: يعني حدث الإفك، الذي حدّث به الفروي عن مالك وعبيدالله، عن الزهري"(٣).

وقال الإمام العقيلي رحمه الله: "إسحاق بن محمّد الفروي جاء عن مالك بأحاديث كثيرة لا يتابع عليها"(٤).

---

(١) الإمام الذهبي، ميزان الاعتدال: (١٩٩/١). ويراجع: الجرح والتعديل: (٢٣٣/٢)، والضعفاء والمتروكون للنسائي: (ص/٥٤)، وتهذيب الكمال: (٤٧١/٢)، وتهذيب التهيب: (١٢٧/١). وقد روى الإمام أبو الوليد الباجي بسنده إلى أبي عبدالله محمّد بن عاصم المعافري المصري، أنّه قال: "قدمتُ المدينة ومالك بن أنس حيٌّ، فلم أرَ أهل المدينة يشكون من أنّ إسحاق بن أبي فروة متّهم على الدّين". ثمّ علّق الباجي على هذا بقوله: "فيُحتمل عندي أنّه يُتّهم لكثرة خطاياه بقلّة التحرّز، والله أعلم". التجريح والتعديل: (٣٥٧/١).

(٢) الثقات: (١١٥/٨).

(٣) أورده الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب: (١٢٧/١)، و لم أجده في سؤالات الآجري لأبي داود.

(٤) الضعفاء الكبير: (١٢٢/١).

فظهر من هذه الأمثلة أيضا أنّ الخليلي يستعمل هذه الجملة في الغالب من أجل التعليل، إلاّ في مواضع يسيرة، وهذا يوحي بأنّها عبارة تعليل عنده إلاّ ما دلّت القرائن على عكسها(١).

المجموعة الثالثة: قوله: "لا يتابع عليه".

لقد استعمل الحافظ الخليلي رحمه الله لفظة: "لا يتابع عليه" للتعبير على التفرد بما لا أصل له، وقد أكثر من استعمال هذه اللفظة عند ترجمة الرواة المتكلّم فيهم في الغالب، وعند كلامه على بعض الروايات، وسأذكر بعض التراجم في ذلك، ثمّ أذكر الروايات التي أعلّها بإطلاق هذه اللفظة.

الترجمة الأولى:

قال رحمه الله: "النّضر بن طاهر الموصلي، دخل بغداد، كتبوا عنه، قد يروي ما لا يتابع عليه"(٢).

الترجمة الثانية:

قال رحمه الله: "عبدالله بن محمّد بن ربيعة القُدَامي المصِّيصي، يروي عن مالك، وهو ضعيف، يأتي بالمناكير وما لا يتابع عليه"(٣).

وقال في موضع آخر: "عبدالله بن محمّد بن ربيعة القُدَامي، روى بمصر عن مالك أحاديث لا يتابع عليها، أخذ أحاديث الضعفاء من أصحاب الزهري، فرواها عن مالك، عن الزهري"(٤).

---

(١) وللمزيد ينظر المواضع التالية من الإرشاد: (١/١٧٠-١٧٣-٣٢١-٤٠٦-٤٥٢)، (٢/٤٧٦-٤٧٩-٤٨٧-٥٢٨-٦٣٨-٦٤٦-٦٥٤-٦٦٣-٦٧٢-٧١٣-٧٥٢-٧٨٩-٨٠٧-٨١٥)،(٣/٨٢٩-٨٣٣-٨٩٩-٩٢٣-٩٣٣-٩٤٨-٩٥٦-٩٧٠).

(٢) الإرشاد: (١/٢٥٢). وقال ابن عدي: "ضعيف جدّا، يسرق الحديث، ويحدّث عمّن لم يرهم، ولا يحمل سنُّه أن يراهم". الكامل: (٧/٢٧). وينظر الضعفاء لابن الجوزي: (٣/١٦١)، وميزان الاعتدال: (٤/٢٥٨).

(٣) المصدر نفسه: (١/٢٨٠-٢٨١).

(٤) المصدر نفسه: (١/٤٢٢). وقال ابن عدي رحمه الله: "عامة حديثه غير محفوظة، وهو ضعيف على ما تبيّن لي من رواياته واضطرابه فيها، ولم أرَ للمتقدّمين فيه كلاما فأذكره". الكامل: (٤/٢٥٨). وقال ابن حبان رحمه الله: "كان تُقلب له الأخبار فيجيبُ فيها، كان آفته ابنه، لا يحلّ ذكره في الكتب إلاّ على سبيل الاعتبار، ولعلّه أقلبَ لهُ على مالك أكثر من مائة وخمسين حديثا، فحدّث بها كلّها". كتاب المجروحين: (٢/٣٩).

الترجمة الثالثة:

قال رحمه الله: "وإسماعيل بن أبي زياد ليس بالمشهور... ويشحن هذا التفسير – أي تفسير القرآن الكريم عن جويبر، عن الضحاك، عن ابن عباس – بأحاديث مسندة يرويها عن شيوخه، عن ثور بن يزيد، وعن يونس الأيلي، أحاديث لا يتابع عليها"(١).

الترجمة الرابعة:

قال رحمه الله تعالى: "أبو محمّد عبدالله بن محمّد بن خالد الرازي... صاحب غرائب وأفراد، ومنهم من يتكلّم فيه، وكان فقيها على مذهب الكوفيين... يأتي بأحاديث لا يتابع عليها"(٢).

الترجمة الخامسة:

قال رحمه الله: "محمّد بن عبد بن عامر... روى عن شيوخ ثقات مناكير لا يتابع عليها. روى عن عصام البلخي وقتيبة، وقال الحفّاظ: لم يُدرك عصاما... وروى الموضوعات عن الثقات، سكتوا عنه... وأطبق الحفّاظ على أنّ حديثه متروك"(٣).

---

(١) المصدر السابق: (٣٩٠/١). وقال الخليلي عند كلامه على حديث: «**كل أمر لا يبدأ فيه بحمد الله**» من رواية إسماعيل بن أبي زياد: "ولا يعتمد على رواية إسماعيل بن أبي زياد، عن يونس". الإرشاد: (٤٤٩/١).
وإسماعيل بن أبي زياد هو الشامي، قال عنه أبو زرعة الرازي: "يروي أحاديث مفتعلة"، وقال الدارقطني: "هو إسماعيل بن مسلم السكوني، متروك يضع الحديث". ينظر أجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي: (ص/٣٧٣/٢)، وسؤالات البرقاني للدارقطني: (ص/١٣). ويراجع الكامل لابن عدي: (٣١٤/١)، وكتاب الضعفاء والمتروكين للدارقطني: (ص/١٣٩).

(٢) المصدر نفسه: (٧٦٣/٢-٧٦٤). وقد روى الخليلي عن شيخه محمّد بن سليمان بن يزيد الفامي، عن عبدالله هذا حديث: «**لا تطرحوا الدرّ في أفواه الخنازير**...». الإرشاد: (٤٩٢/٢). وعبدالله بن محمّد بن خالد يعرف بالحبّال، ذكره ابن ماكولا وكناه أبو بكر، وذكره المزي فيمن روى عن ابن أبي الدنيا، وكناه أيضا بأبي بكر. ينظر: الإكمال: (٣٧٩/٢)، وتهذيب الكمال: (٧٦/١٦). ولعل هذا من أوهام الخليلي التي أشار إليها الحافظ الذهبي رحمه الله.

(٣) المصدر نفسه: (٩٨٣/٣-٩٨٤). وقال رحمه الله عند ترجمة محمّد بن سلام البيكندي: "آخر من روى عنه محمّد ابن عبد بن عامر السمرقندي الضعيف". (٩٥٧/٣). وقال الدارقطني رحمه الله: "طوّاف في البلدان، يكذب ويضع"، وقال الخطيب البغدادي رحمه الله: "قدم بغداد، وحدّث بها وبغيرها عن يحيى بن يحيى النيسابوري، وعبدالله بن عبدالرحمن الدارمي، وقتيبة بن سعيد، وعصام وإبراهيم بني يوسف البلخيين، ومحمّد بن سلام البيكندي، وحِبّان بن موسى المروزي، ⇦

وأمّا الأحاديث فمن أمثلتها الآتي:

المثال الأوّل:

قال رحمه الله: "العلاء بن عبدالرحمن بن يعقوب مولى الحُرقة: مدنيٌّ مختلف فيه، لأنّه يتفرد بأحاديث لا يتابع عليها، كحديثٍ عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ: «**إذا كان النصف من شعبان، فلا صوم حتّى رمضان**». وقد أخرج مسلم في الصحيح المشاهير من حديثه، دون هذا والشواذ"(١).

هذا الحديث أخرجه بعض الأئمة في كتبهم من طرق عن العلاء بألفاظ مختلفة، وقد اختلفوا في تصحيحه والاحتجاج به(٢).

وقد تفرّد العلاء بهذا الحديث كما ذكر الخليلي، قال أبو داود رحمه الله عقب إخراجه الحديث: "لم يجيء به غير العلاء عن أبيه"(٣).

وقال الترمذي رحمه الله: "لا نعرفه إلاّ من هذا الوجه على هذا اللفظ"(٤).

وقال الإمام النسائي رحمه الله: "لا نعلم أحدا روى هذا الحديث غير العلاء بن عبدالرحمن"(٥).

وإسحاق بن راهويه، أحاديث منكرة وباطلة". ينظر كتاب الضعفاء والمتروكين للدارقطني: (ص/٣٥١)، وتاريخ بغداد: (٦٧١/٣-٦٧٢). ويراجع ميزان الاعتدال: (٦٣٣/٣)، والمغني في الضعفاء للذهبي: (٢٣٦/٢).

(١) الإرشاد: (٢١٨/١-٢١٩).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصوم حديث رقم: [٢٣٣٧]، والترمذي في سننه، كتاب الصوم، باب: ما جاء في كراهية الصوم في النّصف الثاني من شعبان لحال رمضان، حديث رقم: [٧٣٨]، وابن ماجة، كتاب الصيام، باب: ما جاء في النّهي أن يتقدّم رمضان بصوم إلاّ من صام يوما فوافقه، حديث رقم: [١٦٥١]، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب الصيام، باب: صيام شعبان، حديث رقم: [٢٩٢٣]، وغيرهم.

(٣) ينظر موضع التخريج.

(٤) ينظر موضع التخريج.

(٥) ينظر موضع التخريج.

وقد اكتفى الخليلي بالإشارة إلى خلاف الأئمة في العلاء بن عبدالرحمن[١]، فقد وثّقه ابن سعد، وأحمد، والعجلي، وابن حبّان[٢].

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة: "سمعتُ يحيى بن معين يقول: العلاء بن عبدالرحمن ليس بذاك، لم يزل النّاس يتّقون حديثه"[٣].

وقال أبو حاتم الرازي رحمه الله: "روى عنه الثقات، وأنا أنكر من حديثه أشياء"[٤].

وقال أبو زرعة الرازي رحمه الله: "ليس هو بأقوى ما يكون"[٥].

وقد لخّص الحافظ ابن حجر حال العلاء تلخيصا جيّدا، فقال رحمه الله: "صدوق ربّما وهم، من الخامسة"[٦].

ولا شكّ أنّ حال العلاء لا تتحمل مثل هذا التفرّد، فيبعد أن لا يشارك أصحابُ أبي هريرة العلاءَ في رواية هذا الحديث، وبخاصة "أنّه أمر تعمّ به البلوى، ويتصل به العمل"[٧]، ومن أجل ذلك أعل الخليلي حديثه في صيام شعبان، وأشار بما ذكر عن الإمام مسلم أنّ حديثه محتج به إذا وافق غيره.

---

(١) وقال في موضع آخر من الإرشاد: "من قبيلة العرب، روى عنه مالك". (٢١٢/١).

(٢) ينظر الطبقات الكبرى: (٥١٤/٧)، والعلل ومعرفة الرجال: (٤٨٣/٢)، ومعرفة الثقات: (١٥٠/٢)، وكتاب الثقات: (٢٤٧/٥).

(٣) ينظر الجرح والتعديل: (٣٥٧/٦)، وذكر ابن أبي حاتم أيضا في الموضع نفسه عن عباس الدوري أنّ ابن معين قال: "العلاء بن عبدالرحمن ليس حديثه بحجة". إلاّ أنّ الدارمي رحمه الله قال: "وسألته – أي ابن معين – عن العلاء ابن عبدالرحمن عن أبيه، فكيف حديثهما؟ فقال: ليس به بأس". تاريخ ابن معين برواية الدارمي: (ص/١٧٣).

(٤) الجرح والتعديل: (٣٥٧/٦).

(٥) المصدر نفسه. وينظر الضعفاء الكبير للعقيلي: (١٠٤٩/٣).

(٦) تقريب التهذيب: (ص/٤٣٥) ترجمة رقم: [٥٢٤٧]. وقريب منه قول ابن عدي رحمه الله: "وللعلاء بن عبدالرحمن نسخ عن أبيه، عن أبي هريرة، يرويها عن العلاء الثقات، وما أرى بحديثه بأسا". الكامل: (٢١٨/٥). وهذا يفيد أن العلاء مقبول.

(٧) من كلام ابن الحافظ ابن القيّم رحمه الله. ينظر شرحه على أبي داود مع عون المعبود: (٣٣٠/٦).

وقد أنكر حديث العلاء جمع من الأئمة، منهم: الإمام أحمد، وقد تقدّم ذكر كلامه(١)، وقال الإمام البرذعي رحمه الله: "شهدتُ أبا زرعة ينكر حديث العلاء بن عبدالرحمن: «**إذا انتصف شعبان**»، وزعم أنّه منكر"(٢).

المثال الثاني:

قال رحمه الله: "أبو الحسين أحمد بن محمّد الأزهر السجزي: صاحب غرائب، يأتي في الأبواب التي تُجمع بزيادات لا يتابع عليها. سألتُ عنه الحاكم أبا عبدالله؟ فحرَّك رأسه وتبسّم، وقال: ظاهره صالح، لكنّه يأتي بما تعلم...

حدّثني أبو مسلم غالب بن علي، وَمحمّد بن أحمد بن عُروة الأصبهاني، قالا: حدّثنا الحسن بن أحمد، حدّثنا أحمد بن محمّد الأزهر السجزي، حدّثنا علي بن حجر، حدّثنا شريك، عن سماك، وَداود بن أبي هند، عن الحسن، عن عبدالرحمن بن سمرة: أنّ النّبيّ ﷺ قال: «**لا تسأل الإمارة**» الحديث. لا يتابعه في داود أحدٌ ممّن روى عن ابن حجر"(٣).

هذا الحديث أخرجه الأئمة من طرق عن الحسن البصري، عن عبدالرحمن بن سمرة ﷺ، عن النّبيّ ﷺ(٤).

---

(١) ينظر المثال الأول ممّا أنكره الإمام أحمد على الثقات.

(٢) أجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي: (٣٨٨/٢). وقد تقدّم قول الحافظ ابن رجب رحمه الله: "اختلف العلماء في صحة هذا الحديث، ثمّ في العمل به. فأمّا تصحيحه فقد صححه غير واحد، منهم: الترمذي، وابن حبان، والحاكم، والطحاوي، وابن عبدالبر، وتكلّم فيه مَن هو أكبر من هؤلاء وأعلم، وقالوا: هو حديث منكر، منهم: عبدالرحمن بن مهدي، والإمام أحمد، وأبو زرعة الرازي، والأثرم. وقال الإمام أحمد: لم يروِ العلاءُ حديثا أنكر منه، وردّه بحديث: «لا تقدّموا رمضان بصوم يوم أو يومين»، فإنّ مفهومه جواز التقدّم بأكثر من يومين. وقال الأثرم: الأحاديث كلّها تخالفه؛ يشير إلى أحاديث صيام النّبيّ ﷺ شعبان كلّه ووصله برمضان، ونهيه عن التقدّم على رمضان بيومين، فصار الحديث شاذا مخالفا للأحاديث الصحيحة". لطائف المعارف: (ص/٢٦٠).

(٣) الإرشاد: (٨٤٥/٣).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الأيمان والنذور، باب: قول الله تعالى: ﴿لا يُؤَاخِذُكُمْ اللهُ بِاللَّغْوِ﴾، حديث رقم: [٦٦٢٢]، وفي كتاب كفّارات الأيمان، باب: الكفارة قبل الحنث وبعده، حديث رقم: [٦٧٢٢]، وفي كتاب الأحكام، باب: من لم يسأل الإمارة أعانه الله عليها، حديث رقم: [٧١٤٦]، وفي باب: من سأل الإمارة وُكل إليها، حديث رقم: [٧١٤٧]، ومسلم في صحيحه، كتاب الأيمان، باب: ندب من حلف يمينا فرأى غيرها خيرا ⇦

والحديث بهذا السند لم أجده عند غير الخليلي، وقد ذكر ابن حبان كلاما شبيها بكلام الخليلي، يفيد أنّ ابن الأزهر تفرد بروايته من حديث ابن أبي هند، فقال رحمه الله: "لا يكاد يُذكر له بابٌ إلاّ وأغرب فيه عن الثقات، ويأتي فيه عن الأثبات بما لا يتابع عليه، ذاكرته بأشياء كثيرة فأغرب عليّ فيها في أحاديث الثقات، فطالبته على الانبساط، فأخرج إليّ أصول أحاديث، منها: حديث داود بن أبي هند، عن الحسن، عن عبدالرحمن بن سمرة: «**لا تسأل الإمارة**». أخبرناه عن علي بن حجر، عن هشيم، عن داود، وليس هذا في كتاب علي بن حجر، إنّما في كتابه الذي صنّف في أحكام القرآن: هشيم، عن منصور ويونس.

أخبرناه محمّد بن أحمد بن أبي عون، قال: حدّثنا علي بن حجر، قال: حدّثنا هشيم، عن منصور ويونس، عن الحسن، عن عبدالرحمن بن سمرة.

فقلت للأزهري: يا أبا العبّاس! أحبّ أن تريني أصلك، فأخرج إليّ كتابه بخطّ عتيق، فيه: هشيم، عن منصور ويونس"(١).

هذا فيما يخص تفرد ابن الأزهر برواية الحديث من طريق ابن أبي هند، وقد ذكر الحافظ الخليلي أنّ الحديث مروي عن سماك وحده، والظاهر أنّ مقصوده حديث سماك بن حرب، قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "وأمّا حديث سماك بن حرب، فقال الطبراني في المعجم الكبير: حدّثنا علي بن عبدالعزيز، ثنا ابن الأصبهاني، ثنا شريك، عن سماك بن حرب، عن الحسن، عن عبدالرحمن بن سمرة..." (٢).

منها... حديث رقم: [١٦٥٢]، وأبو داود في سننه، كتاب الخراج والإمارة والفيء، ، باب: ما جاء في طلب الإمارة، حديث رقم: [٢٩٢٩]، والترمذي في السنن كتاب النّذور والأيمان، باب: ما جاء فيمن حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها، حديث رقم: [١٥٢٩]، وغيرهم. وينظر تحفة الأشراف: (١٩٧/٧-١٩٨).

(١) كتاب المجروحين: (١٦٣/١-١٦٤).

(٢) تغليق التعليق على صحيح البخاري: (٢٠٩/٥). و لم أجد الحديث بهذا السند عند الطبراني، وقد رواه الشجري في أماليه من طريق ابن الأصبهاني كما ذكر ابن حجر عن الطبراني. ينظر الأمالي الحديثية للشجري: (٢٢٩/٢). وقد رواه الأئمة من حديث سماك بن عطية وغيره عن الحسن البصري. ينظر تخريج الحديث.

وأحمد بن محمّد بن الأزهر هو أبو العبّاس وليس أبو الحسين كما ذكر الخليلي، ولعلّ هذا من أوهامه التي أشار إليها الذهبي رحمه الله، وقد أجمع الأئمة على جرحه لتحديثه بالمناكير(١).

ولا شكّ أن الحافظ الخليلي استنكر حديثه لعدم تحمل حاله مثل هذا التفرد، ولمخالفته المروي عن شريك(٢).

المثال الثالث والرابع:

ترجم الخليلي لنوفل بن سليمان الهُنائي، وممّا قال عنه: "يروي عن عبيدالله بن عمر أحاديث لا يتابع عليها... وأحاديثه تدلّ على ضعفه".

ثمّ ساق له حديثين عن عبيدالله بن عمر، وهما:

الحديث الأوّل:

قال رحمه الله: "حدّثنا أبي وجماعة، قالوا: حدّثنا علي بن إبراهيم القطان، حدّثنا محمّد بن أحمد بن محمّد بن أميّة الساوي بقزوين، حدّثني أبي، حدّثنا محمّد بن أميّة، حدّثنا نوفل بن سليمان، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «**في بعض ما أنزل الله على أنبيائه: ابن آدم أخلقك وأرزقك وتعبد غيري، ابن آدم أدعوك وتفرّ منّي، ابن آدم أذكرك وتنساني، اتق الله، ونم حيث شئت**»"(٣).

أجمع الأئمة على ضعف نوفل هذا، وهذا واضح من كلام الخليلي أيضا(٤)، والحديث لم أجده عند غير الخليلي، ولا شكّ أنّ حاله لا تحتمل تفردات بما ليس عند غيره(٥).

---

(١) ينظر الكامل لابن عدي: (٢٠٢/١)، وسؤالات السلمي للدارقطني: (ص/١٢٨)، وكتاب الضعفاء والمتروكين للدارقطني أيضا: (ص/١٢٦)، وكتاب الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي: (٨٤/١)، وميزان الاعتدال: (٢٧٥/١)، ولسان الميزان: (٥٨٨/١).

(٢) ولا يعني ذلك صحة حديث سماك بن حرب، فكثيرا ما يذكر الأئمة الوجه الراجح للدالة القرائن على ترجيحه، دون أن يكون قصدهم تصحيح الحديث. ومراد الخليلي بيان خطأ ابن الأزهر في روايته الحديث عن ابن أبي هند.

(٣) الإرشاد: (٩٥٠/٣).

(٤) ينظر: العلل: (١١٩/٥)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٤٨٨/٨)، والكامل لابن عدي: (٦١/٧)، وكتاب الضعفاء والمتروكين للدارقطني: (ص/٣٨٣)، وميزان الاعتدال: (٢٨١/٤)، ولسان الميزان: (٣٠٠/٨).

(٥) وقد ذكر الحافظ ابن حجر كلام الخليلي في نوفل بن سليمان والحديثين أيضا. ينظر لسان الميزان: (٣٠٠/٨-٣٠١).

وقد روى الإمام ابن عدي بسنده حديثا من رواية محمّد بن أميّة عن نوفل بن سليمان، ثمّ قال رحمه الله: "ونوفل هذا يحدّث عنه محمّد بن أميّة القرشي هذا، وهو من أهل سامرة، يحدّث عن محمّد ابنُه أحمد وغيرُه، ويحدّث عن محمّد عن نوفل هذا بأحاديث غير محفوظة، يشبه أن يكون ضعيفا"(١).

فالحديث الذي رواه الخليلي غير محفوظ، ومراده استنكار الحديث لتفرد بروايته من لا تتحمل حاله مثل هذا التفرد(٢).

الحديث الثاني:

قال رحمه الله: "أخبرني عبدالرحمن بن محمّد بن إدريس الإدريسي الحافظ في كتابه إليّ، أخبرني علي بن أحمد بن عبدالعزيز الجرجاني بنيسابور، قال: حدّثنا أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم المعدّل، حدّثني عبدالرحيم بن حازم أبو محمّد البلخي، حدّثنا نوفل بن سليمان البلخي، حدّثنا عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**عمر بن الخطاب سراج أهل الجنة**». منكر بهذا الإسناد، لا يُعرف من حديث عبيدالله إلاّ من هذه الرواية(٣)، وإنّما روى هذا الحديث الغفاريُّ، عن عبدالرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر. ورُويَ عن مالك بإسناد ضعيف من حديث المصريين"(٤).

تقدّم بيان استنكار الحافظ الخليلي الحديث لتفرد نوفل الضعيف بروايته عن عبيدالله بن عمر، والظاهر أنّ الحديث ثابت عنده من رواية عبدالله بن إبراهيم الغفاري، عن عبدالرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر، كما تقدّم بيانه ذلك أيضا(٥).

---

(١) الكامل: (٦١/٧).

(٢) ينظر مثالا آخر على تفرد نوفل بن سلمان عن عبيدالله بن عمر العلل لابن أبي حاتم: (١١٩/٥).

(٣) هذه العبارة أطلقها الخليلي أيضا للتعبير على التفرد، ومنها: "لا يعرف من حديث فلان إلاّ من هذا الوجه"، و"لا يعرف من حديث فلان إلاّ من هذه الرواية". والملحوظ أنّ هذه العبارات أطلقها لتعليل الروايات. ينظر الإرشاد للوقوف على أمثلة على ذلك: (٤٧١/٢-٤٩٣-٦٢٦-٨١٨)، (٨٢٧/٣-٩٧١).

(٤) الإرشاد: (٩٥٠/٣-٩٥١).

(٥) يراجع ذلك كلّه في المطلب الأوّل من مبحث التعليل بألفاظ التضعيف وما دلّ عليه.

المطلب الثالث: الاستحسان.

لقد تتبعت كتاب الإرشاد، فوجدته أطلق الحُسنَ على أربع روايات، ومراده بذلك وصف الحديث بالغرابة، وفيما يأتي بيان لتلك الأمثلة:

المثال الأوّل:

قال رحمه الله: "حدّثنا محمّد بن إسحاق الكيساني، حدّثنا الحسن بن علي بن نصر الطوسي، حدّثنا محمّد بن إسحاق الصغاني، حدّثنا عبدالله بن يوسف التّنيسي، حدّثنا سلمة بن العيّار، حدّثنا مالك، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «**إنّ الله يحبّ الرفق في الأمر كلّه**»(١).

هذا حديث متفق عليه من حديث الزهري، أخرجه البخاري، عن أبي اليمان، عن شعيب، عن الزهري(٢).

فأمّا من حديث مالك عن الأوزاعي، فهو حسن جوّده سلمة، وحماد بن خالد الخياط، وحفص بن عمر العدني، ومَعن، وابن وهب.

ورواه رواه عبدالله بن يوسف التنيسي، وأبو مسهر، عن مالك ، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن النّبيّ ﷺ مرسلا، فلذلك سمع التنيسي من سلمة مجودا، وقال في موضع آخر: وكان عند عبدالله، عن مالك، عن الزهري، عن عائشة، فجوّده سلمة، يعني: فلهذا سمع منه"(٣).

مراد الخليلي رحمه الله أنّ هذا الحديث من رواية الإمام مالك، عن الأوزاعي ممّا تفرد به سلمة ابن العيار عنه، وقد عبّر الخليلي عن هذه الغرابة في السند بالحُسن، ولهذا قال أبو نعيم رحمه الله بعدما رواه في الحلية(٤): "غريب من حديث سلمة عن مالك".

---

(١) أخرجه من حديث مالك: ابن حبان في صحيحه: (٣٠٧/٢) كتاب البر والإحسان، باب الرفق، حديث رقم: [٥٤٧]، والطبراني في الصغير حديث رقم: [٤٢٩]، والقضاعي في مسند الشهاب: (١٤٢/٢) حديث رقم: [١٠٦٣ و١٠٦٤].

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الاستئذان، باب: كيف الردّ على أهل الذمّة بالسّلام، حديث رقم: [٦٢٥٦]، وينظر أيضا: [٦٠٢٤-٦٣٩٥-٦٩٢٧]، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب: النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسّلام، وكيف يردّ عليهم، حديث رقم: [٢١٦٥].

(٣) المصدر السابق: (٢٦١/١).

(٤) (٣٥٠/٦).

وقد تفرد به أيضا عبدالله بن يوسف التنيسي عن سلمة بن العيار، قال الإمام الطبراني رحمه الله: "لم يرو هذا الحديث عن سلمة إلاّ عبدالله بن يوسف"(١).

ثمّ إنّ الحافظ الخليلي ذكر الخلاف في رواية هذا الحديث عن مالك، فقد رواه مسندا من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: سلمةُ بن العيار، وحماد بن خالد الخياط، وحفص بن عمر العدني، ومَعن، وابن وهب.

ورواه مرسلا عن الزهري عن النّبيّ ﷺ عبدالله بن يوسف التنيسي، وأبو مسهر.

والشاهد من هذا المثال هو إطلاق الحافظ الخليلي الحُسن على حديث مالك، ومراده الغرابة كما تمّ بيانه.

المثال الثاني: قال رحمه الله: "حدّثني محمّد بن أحمد بن عبدوس المزكّي إملاءً بنيسابور، حدّثنا أبو بكر محمّد بن حمدون بن خالد بن يزيد، حدّثنا الحسن بن مسعود العسقلاني، حدّثنا آدم بن أبي إياس، حدّثنا محمّد بن كثير المصيصي، حدّثنا ابن المبارك، عن شعبة، عن محمّد بن المنكدر، قال: سمعتُ جابر بن عبدالله يقول: **دخل عليَّ النّبيّ ﷺ وأنا مريض بوَضُوء، فتوَضَّأ ثمّ نضح عليَّ من وَضُوءه فأفقتُ، فقلتُ: أنا لي من أخوات، فنزلت آية الفرائض.**

غريب حسنٌ جدا من حديث الأقران: آدم عن محمّد، وهما قرينان، ومحمّد يوافق ابن المبارك في شيوخ الشام، بل أدرك من لم يدركه ابنُ المبارك، لم يروه إلاّ الحسن وهو ثقة"(٢).

لم أقف على هذه الرواية عند غير الخليلي، والظاهر من كلامه أنّه استحسنها لغرابتها من هذا الوجه، ويؤكد ذلك قوله: "لم يروه إلاّ الحسن"، يعني ابن مسعود العسقلاني، والله أعلم(٣).

المثال الثالث:

قال رحمه الله: "حدّثنا علي بن أحمد بن صالح المقرئ، ومحمّد بن إسحاق الكيساني، ومحمّد ابن سليمان الفامي، قالوا: حدّثنا محمّد بن صالح الطبري، حدّثنا محمّد بن منصور الطوسي،

(١) المعجم الأوسط: (٣١/٤) حديث رقم: [٣٥٣٥].

(٢) الإرشاد: (٨٣٥/٣).

(٣) ينظر التاريخ الكبير: (٨٤/٤).

حدّثنا يونس بن محمّد، حدّثنا حمّاد بن زيد، حدّثنا سفيان الثوري، عن زيد بن أسلم، عن عبدالرحمن بن وعلة، عن ابن عباس: أنّ النّبيّ ﷺ قال: «**أيُّما إهاب دبغ فقد طَهُر**». لم يروه عن حمّاد غير يونس، وهو ثقة من كبار شيوخ بغداد، وهو حسنٌ من المدبج"(١).

هذا النص أيضا واضح الدلالة على مراد الخليلي، فإنّ قصده بيان غرابة هذه الرواية، فإنّ هذا الحديث تفرد به يونس بن محمّد عن حمّاد، فقد قال الإمام الطبراني بعد روايته لهذا الطريق: "لم يروه عن حمّاد إلاّ يونس بن محمّد، تفرّد به محمّد بن منصور"(٢).

وقال الحافظ أبو الفضل ابن طاهر المقدسي رحمه الله: "غريب من حديث حماد بن زيد، عن الثوري، تفرّد به يونس المؤدب [يعني يونس بن محمّد]، وعنه محمّد بن منصور الطوسي"(٣).

المثال الرابع:

قال رحمه الله: "حدّثني محمّد بن عبدالله الحافظ – وأنا سألته –، حدّثنا علي بن محمّد بن عبدالله المروزي، حدّثنا محمّد بن موسى الباشاني، حدّثنا الفضل بن خالد أبو معاذ، حدّثنا أبو عصمة نوح بن أبي مريم، عن داود بن أبي هند، عن النّعمان بن سالم، عن يعقوب بن عاصم، عن عبدالله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ: «**يخرج الدّجال في آخر الزّمان، فيلبثُ أربعين**». لا أدري قال ليلة أو شهرا أو سنة؟ «**ويبعثُ الله المسيحَ عيسى بن مريم فيقتله، ويبقى في أمّتي سبعين سنة...**» وذكر الحديث.

---

(١) المصدر السابق: (٣/٨٦٥).

(٢) ينظر الروض الداني إلى المعجم الصغير للطبراني: (١/٣٩٩-٤٠٠) حديث رقم: [٦٦٨].

(٣) أطراف الغرائب والأفراد: (١/٤٤٩) حديث رقم: [٢٤٥٧]. وأود التنبيع على أنّ الإمام الدارقطني أطلق الحسن على الغرابة في طريق آخر لهذا الحديث، فقد أخرج في سننه: (١/٤٨) حديث محمّد بن عقيل بن خويلد، عن حفص بن عبدالله، عن إبراهيم بن طهمان، عن أيّوب، عن ابن عمر مرفوعا: «**أيّما إهاب دبغ فقد طهر**»، ثمّ قال رحمه الله: "إسناد حسن". قال الشيخ أبو معاذ طارق عوض الله حفظه الله: "أي غريب؛ بدليل أنّ هذا الحديث – مع أحاديث أخرى – ممّا استنكروه على ابن خويلد هذا، وهو وإن كان من جملة الثقات، إلاّ أنّه أخطأ في إسناد هذا الحديث. قال أبو أحمد الحاكم: حدّث عن حفص بن عبدالله بحديثين، لم يتابع عليهما، ويقال: دخل له حديث في حديث، وكان أحد الثقات النبلاء". الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات: (ص/١٤٧).

لم يروه عن داود إلاّ نوح – وإن كان ضعيفا –، والحديث غريب جدا حسنٌ، لم يروه غير الباشاني"[(١)].

لا شكّ أن هذا النص أيضا واضح الدلالة على مراد الخليلي رحمه الله، فإنّ استحسانه لهذه الرواية لغرابتها، فقد تفرد بروايتها على هذا الوجه محمّد بن موسى الباشاني، وقد قال الخليلي في ترجمته: "صاحب غرائب"[(٢)]، وهذا الحديث منها[(٣)].

في ختام هذا الفصل نخلص إلى أنّ الحافظ الخليلي قد نوّع في إطلاق ألفاظ الغرابة والتفرد، لتشمل ما يدل على الاستغراب، والتفرد، والاستحسان، متابعا في ذلك صنيع الأئمة النقاد[(٤)].

المبحث الثاني: ألفاظ الغرابة والتفرد عند الأئمة النقاد.

المطلب الأوّل: الغرابة.

من المناسب أن أقتصر على ذكر كلام الإمام الناقد أبي عيسى الترمذي عند تناوله للحديث الغريب في علله الصغير، وسبب اقتصاري على ذلك أنّ الترمذي لم يجعله اصطلاحا خاصا به كما في الحديث الحسن، بل ذكر مفهوم الغريب عند أئمة الحديث وأمثلة على ذلك.

قال الإمام الترمذي رحمه الله: "ما ذكرنا في هذا الكتاب: حديثٌ غريب؛ فإنّ أهل الحديث يستغربون الحديث لمعان:

رُبّ حديث يكون غريبا لا يروى إلاّ من وجه واحد، مثل: ما حدّث حمّاد بن سلمة، عن أبي العُشراء، عن أبيه، قال: قلتُ: يا رسول الله! أما تكون الذكاة إلاّ في الحلق واللبّة؟ فقال: «**لو طعنتَ في فخذها أجزأ عنك**». فهذا حديث تفرّد به حمّاد بن سلمة عن أبي العُشراء، ولا يُعرف

---

(١) الإرشاد: (٣/٩١٢-٩١٣).

(٢) المصدر نفسه: (٣/٩١٢). وفي طبعة عامر أحمد: (ص/٣٥٢)، ووليد متولي: (ص/٤٣٠) "حافظ صاحب غرائب".

(٣) ينظر الإرشادات لأبي معاذ طارق عوض الله: (ص/١٤٤).

(٤) بقي الكلام على لفظ أطلق للتعبير على الغرابة والتفرد، وهو لفظ الشاذ، وقد رأيت من المناسب أن أُأخِر الحديث حوله عند تناول ألفاظ الغرابة والتفرد عند من تقدّم الخليلي من الأئمة وممّن عاصره، لكي يجتمع شتات الموضوع، ويحرر من خلال رؤية واحدة مكتملة.

لأبي العشراء عن أبيه إلاّ هذا الحديث، وإن كان هذا الحديث مشهورا عند أهل العلم فإنّما اشتُهر من حديث حمّاد بن سلمة، ولا نعرفه إلاّ من حديثه(١).

ورُبّ رجلٍ من الأئمة يُحدثُ بالحديث لا يُعرفُ إلاّ من حديثه، فيشتهرُ الحديثُ لكثرة من رُويَ عنه، مثل: ما روى عبدالله دينار، عن ابن عمر: أنّ رسول الله ﷺ نهى عن بيع الولاء وهبته. لا يُعرف إلاّ من حديث عبدالله بن دينار، رواه عنه عبيدالله بن عمر، وشعبة، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس، وابن عيينة، وغير واحد من الأئمة.

وروى يحيى بن سُليم هذا الحديث عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، فوهم فيه يحيى ابن سليم، والصحيح هو: عم عبيدالله بن عمر، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، هكذا روى عبدالوهّاب الثقفي وعبدالله بن نُمَيْر، عن عبيدالله بن عمر، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر(٢)...

ورُبّ حديثٍ إنّما يُستغرب لزيادة تكون في الحديث، وإنّما تصح إذا كانت الزيادة ممّن يُعتمد على حفظه، مثل: ما روى مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر، قال: **فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان على كلّ حُرّ أو عبدٍ ذكر أو أنثى من المسلمين، صاعا من تمر أو صاعا من شعير**. فزاد مالك في هذا الحديث: **من المسلمين**.

وروى أيّوب السَّختياني، وعبيدالله بن عمر، وغير واحد من الأئمة هذا الحديث عن نافع، عن ابن عمر، و لم يذكروا فيه: من المسلمين...

---

(١) فهذا نوع أوّل من الغريب ومثاله، وقد أخرجه الترمذي في السنن: [١٤٨١]، ورواه أيضا أحمد: (٣٤/٤)، وأبو داود: [٢٨٢٥]، وابن ماجة: [٣١٨٤]، وغيرهم من طرق عن حماد بن سلمة، عن أبي العشراء، عن أبيه. وهذا الحديث أعلّه الأئمة، وهو أوّل حديث مثّل به الإمام الترمذي على الحديث الغريب، وقد تفرّد به حماد عن أبي العشراء، وهو ليس ممّن يُجمع حديثه، ولهذا قال الترمذي رحمه الله بعدما أخرج الحديث: "هذا حديث غريب، لا نعرفه إلاّ من حديث حمّاد بن سلمة، ولا نعرف لأبي العشراء عن أبيه غير هذا الحديث". وينظر شرح علل الترمذي: (٤١٤/١).

(٢) وهذا نوع ثان من الغريب ومثاله. وقد تقدم قريبا. وقد قال الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله في شرح كلام الترمذي: "النوع الثاني: أن يكون الإسناد مشهورا يروى به أحاديث كثيرة، لكن هذا المتن لم تصح روايته إلاّ بهذا السند". شرح علل الترمذي: (٤١٥/١). ولهذا قال الإمام مسلم بن الحجاج رحمه الله: "النّاس كلّهم عيار على عبدالله بن دينار في هذا الحديث". صحيح مسلم، كتاب: العتق، باب: النهي عن بيه الولاء وهبته، حديث رقم: [١٥٠٦].

وقد أخذ غير واحد من الأئمة بحديث مالك واحتجوا به، منهم: الشافعي وأحمد بن حبل، قالا: إذا كان للرجل عَبِيدٌ غيرُ مسلمين لم يُؤدِّ عنهم صدقة الفطر، واحتجّا بحديث مالك، فإذا زاد حافظ ممّن يعتمد على حفظه قُبل ذلك منه(١).

ورُبّ حديثٍ يُروى من أوجه كثيرة، وإنّما يُستغرب لحال السند. حدّثنا أبو كريب وأبو هشام الرفاعي وأبو السائب والحسين بن الأسود، قالوا: حدّثنا أبو أسامة، عن بُريد بن عبدالله ابن أبي بُردة، عن جدّه أبي بردة، عن أبي موسى، عن النّبيّ ﷺ قال: «**الكافر يأكل في سبعة أمعاء، والمؤمن يأكل في معًى واحد**». هذا حديث غريب من هذا الوجه من قِبَل إسناده، وقد رُوي من غير وجه عن النّبيّ ﷺ، وإنّما يُستغرب من حديث أبي موسى. سألتُ محمود بن غيلان عن هذا الحديث؟ فقال: هذا حديث أبي كريب عن أبي أسامة.

وسألتُ محمّد بن إسماعيل عن هذا الحديث؟ فقال: هذا حديث أبي كريب عن أبي أسامة، لم نعرفه إلاّ من حديث أبي كريب عن أبي أسامة. فقلتُ له: حدّثنا غير واحد عن أبي أسامة بهذا، فجعل يتعجّب وقال: ما علمتُ أنّ أحدا حدّث بهذا غير أبي كريب.

قال محمّد: وكنّا نرى أنّ أبا كريب أخذ هذا الحديث عن أبي أسامة في المذاكرة"(٢).

---

(١) هذا نوع ثالث، قال ابن رجب رحمه الله: "هذا أيضا نوع من الغريب، وهو أن يكون الحديث في نفسه مشهورا، لكن يزيد بعض الرواة في متنه زيادة تستغرب".شرح علل الترمذي: (٤١٩/١). ولا يعني أن الشافعي وأحمد يأخذان بالزائد مطلقا، وإنّما الأمر يدور على القرائن، والإمام أحمد إنّما قبل زيادة الإمام مالك من أجل متابعة عبدالله وعبيدالله العمريين له، فقد قال رحمه الله: "كنتُ أهيّب حديث مالك (من المسلمين) حتى وجدته من حديث العمريين". فقيل له: أفمحفوظ هو عندك من المسلمين؟ قال: نعم. قال ابن رجب رحمه الله: "وهذه الرواية تدل على توقفه في زيادة واحد من الثقات، ولو كان مثل مالك حتّى يتابع على تلك الزيادة، وتدل على أنّ متابعة مثل العمري لمالك ممّا يقوي رواية مالك، ويزيل عن حديثه الشذوذ والإنكار". شرح علل الترمذي: (٤٢٠/١). ويراجع التمهيد لابن عبدالبر: (٣١٢/١٤)، وشرح السنة للبغوي: (٧٢/٦)، وفتح الباري لابن حجر: (٣٦٩/٣).

(٢) العلل الصغير المطبوع مع السنن في آخره: (٢٥١/٦-٢٥٦). وهذا الأخير نوع رابع من الغريب، "وهو أن يكون الحديث يروى عن النّبيّ ﷺ من طرق معروفة، ويُروى عن بعض الصحابة من وجه يُستغرب عنه، بحيث لا يُعرف حديثه إلاّ من ذلك الوجه". شرح علل الترمذي: (٤٤٠/١).

ثمّ ذكر الإمام الترمذي رحمه الله أمثلة أخرى على نوع آخر من الحديث الغريب، قال الحافظ ابن رجب رحمه الله: "هذا نوع آخر من الغريب، وهو أن يكون الحديث عن النّبيّ ﷺ معروفا من رواية صحابي عنه من طريق أو من ⇦

المطلب الثاني: التفرد.

من الألفاظ التي يطلقها جمع من أئمة النقد على الحديث الغريب: التفرد، فيقولون: تفرّد به أو انفرد به أو من تفرّدات أو من مفاريد أو من إفرادات فلان، وربما عبّروا على الغرابة والتفرد بقولهم: لا نعرفه إلاّ من حديث فلان، أو لم يروه عن فلان إلاّ فلان، كما تقدّم عند الحافظ الخليلي رحمه الله، وإن كان التعبير على ذلك بالتفرد أكثر استعمالا عندهم(١).

ولمّا كان التفرد كسابقه - أعني الغريب – منه ما هو مقبول ومنه ما هو مردود، سأذكر مثالا على التفرد المردود، ومثالا على الفرد المقبول.

أوّلا: مثال على التفرد المردود.

حديث قتيبة بن سعيد المشهور في الجمع بين الصلاة، الذي رواه عن الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل عامل بن واثلة، عن معاذ بن جبل: **أنّ النّبيّ ﷺ كان في**

طرق، ثمّ يُروى عن ذلك الصحابي من وجه آخر يُستغرب من ذلك الوجه خاصة عنه، مثل: ما ذكره الترمذي... من حديث يحيى بن أبي كثير، عن أبي سعيد المَهري، عن حمزة بن سفينة، عن السائب، عن عائشة، عن النّبيّ ﷺ، وهذا الحديث إنّما يعرف من رواية عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي الحافظ، الذي خرّجه الترمذي هاهنا عنه... وهذا الحديث مروي من وجوه متعددة عن عائشة أنّها صدّقت أبا هريرة بما حدّث به عن النّبيّ من هذا الحديث، وأمّا من حديث السائب بن يزيد فلا يعرف إلاّ ن هذا الوجه". شرح العلل: (١/٤٤٥-٤٤٦).

وإطلاق الغرابة على الأحاديث لا يعني دائما الطعن في صحتها، فقد تصح الغرائب وإن كان أغلبها يكون معلولا. ينظر مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح للعراقي: (ص/٢٣١).

(١) يقول الدكتور أبو بكر كافي وفقه الله في الفرق بين الفرد والغريب: "إلاّ أنّ أكثر أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته، والفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي، هذا من حيث إطلاق الاسمية عليهما، وأمّا من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون، فيقولون في المطلق والنسبي تفرد به فلان، أو أغرب به فلان". منهج الإمام أحمد في التعليل: (ص/٣٤٢). ويراجع شرح موقظة الذهبي للدكتور الشريف حاتم العوني: (ص/٩٧-٩٨).

والفرد المطلق هو: "ما ينفرد به واحد عن كلّ أحد"، والفرد النسبي هو: "ما هو فرد بالنسبة، فمثل ما ينفرد به ثقة عن كل ثقة... ومثل ما يقال فيه: هذا حديث تفرد به أهل مكة، أو تفرد به أهل الشام، أو أهل الكوفة، أو أهل خراسان عن غيرهم، أو لم يروه عن فلان غير فلان وإن كان مرويا من وجوه عن غير فلان، أو تفرّد به البصريون عن المدنيين، أو الخراسانيون عن المكيين، وما أشبه ذلك". علوم الحديث لابن الصلاح: (ص/٨٨-٨٩ عتر).

وجدير بالذكر أنّ الأئمة قد يطلقون التفرد على حديث الراوي، ومقصدهم تفرده بسياق الحديث لا بأصله، وقد أخرج الحافظ البزار رحمه الله جملة من هذا القيل في مسنده. ينظر النكت للحافظ ابن حجر: (٢/٧٠٨).

غزوة تبوك إذا ارتحل قبل زيغ الشمس أخّر الظهر إلى أن يجمعها إلى العصر فيصليهما جميعا، وإذا ارتحل بعد زيغ الشمس عجّل العصر إلى الظهر، وصلّى الظهر والعصر جميعا ثمّ سار، وكان إذا ارتحل قبل المغرب أخّر المغرب حتّى يصليها مع العشاء، وإذا ارتحل بعد المغرب عجّل العشاء فصلاّها مع المغرب(١).

هذا الحديث تفرّد به قتيبة بن سعيد عن الليث بن سعد، لم يشاركه فيه عنه أحد من الرواة، وممّن نصّ على ذلك من الأئمة:

- الإمام أبو حاتم الرازي، حيث قال رحمه الله: "لا أعرفه من حديث يزيد – يعني: ابن أبي حبيب –، والذي عندي أنّه – أي: قتيبة بن سعيد – دخل له حديث في حديث، حدّثنا أبو صالح – يعني: عبدالله بن صالح كاتب الليث –، حدّثنا الليث، عن هشام بن سعد، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ بن جبل، عن النّبيّ ﷺ بهذا الحديث"(٢).

- وقال الإمام البخاري رحمه الله: "قلتُ لقتيبة بن سعيد: مع مَن كتبتَ عن الليث بن سعد حديثَ يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل؟ فقال: كتبتُه مع خالد المدائني... وكان خالد المدائني يدخل الأحاديث على الشيوخ"(٣).

- وقال أبو داود السجستاني رحمه الله: "لم يرو هذا الحديث إلاّ قتيبة وحده"(٤).

- وقال الإمام الترمذي رحمه الله: "حديث معاذ حديث حسن غريب، تفرّد به قتيبة، لا نعرف أحداً رواه عن الليث غيره، وحديث الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل، عن معاذ حديث غريب"(٥).

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند: (٤١٣/٣٦) حديث رقم: [٢٢٠٩٤]، وأبو داود في سننه، كتاب صلاة السفر، باب: الجمع بين الصلاتين، حديث رقم: [١٢٢٠]، والترمذي في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في الجمع بين الصلاتين، حديث رقم: [٥٥٣]، وغيرهم.

(٢) العلل: (١٠٤/٢) فقرة رقم: [٢٤٥].

(٣) ينظر معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري: (٣٧٩/١) فقرة رقم: [٢٩٥].

(٤) ينظر الموضع السابق من السنن.

(٥) ينظر الموضع السابق من سننه.

– وقال الخطيب البغدادي رحمه الله: "لم يرو حديث يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل، عن الليث غير قتيبة، وهو منكر جدا من حديثه، ويرون أنّ خالدا المدائني أدخله على الليث، وسمعه قتيبة منه"(١).

ثانيا: مثال على التفرد المقبول.

ما رواه الأئمة رحمهم الله من حديث همّام بن يحيى بن دينار، عن ثابت البُناني، عن أنس بن مالك ﷺ، حدّثني أبو بكر ﷺ، قال: كنتُ مع النّبيّ ﷺ في الغار، فرأيتُ آثار المشركين، قلتُ: يا رسول الله! لو أنّ أحدَهم رفع قدمه رآنا، قال: «**ما ظنّك باثنين الله ثالثهما**»(٢).

هذا الحديث اتفق البخاري ومسلم على صحته مع أنّه حديث فرد، ولهذا قال الإمام الترمذي رحمه الله: "هذا حديث حسن صحيح غريب، إنّما يُعرف من حديث همّام تفرّد به"(٣).

وقال الإمام البزار رحمه الله بعدما أخرج الحديث من رواية همام عن ثابت: "هذا الحديث لا نعلمه يُروى عن أبي بكر إلاّ من هذا الوجه، وهمام ثقة، والإسناد إسناد صحيح"(٤).

---

(١) تاريخ بغداد: (١٤/٤٨٣-٤٨٤). وهذا التعليل الذي ذكره الخطيب في نكارة الحديث ردّه الحافظ الذهبي، حيث قال رحمه الله: "هذا التقرير يؤدي إلى أنّ الليث كان يقبل التلقين، ويروي ما لم يسمع، وما كان كذلك، بل كان حجة متثبتا، وإنّما الغفلة وقعت فيه من قتيبة، وكان شيخ صدق". السير: (١١/٢٤). ويراجع: سنن البيهقي: (٣/١٦٢)، وفتح الباري لابن حجر: (٢/٥٨٣)، والموازنة للمليباري: (ص/١٣٥-١٤٣).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب: قوله: ﴿ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة:٤٠]، حديث رقم: [٤٦٦٣]، ومسلم في فضائل الصحابة، باب (١) من فضائل أبي بكر الصدّيق ﷺ حديث رقم: [٢٣٨١]، والترمذي في السنن، كتاب التفسير، سورة التوبة، حديث رقم: [٣٠٩٦]، واللفظ للبخاري.

(٣) ينظر الموضع السابق من سننه في التخريج.

(٤) المسند: (١/٩٧) حديث رقم: [٣٦]. وجدير بالذكر أنّ الحافظ ابن حجر قد اعترض على إطلاق الترمذي والبزار التفردَ على الحديث، فقال رحمه الله: "اشتهر أنّ حديث الباب تفرّد به همّام عن ثابت، وممّن صرّح بذلك الترمذي والبزار، وقد أخرجه ابن شاهين في (الأفراد) من طريق جعفر بن سليمان، عن ثابت بمتابعة همّام، وقد قدمتُ له شاهدا من حديث حبشي بن جنادة، ووجدتُ له آخر عن ابن عباس، أخرجه الحاكم في الإكليل". فتح الباري: (٧/١١-١٢). وقد أشار ابن حبان إلى متابعة جعفر بن سليمان، فقال رحمه الله بعدما روى الحديث من ⇦

وأوّد التنبيه هنا على أنّ جمعا من الأئمة الحفّاظ انتخبوا طائفة من الأحاديث الغريبة والأفراد، وجمعوها في مصنفات وأجزاء وسمّوها بالفوائد، ومن ذلك: (فوائد الليث بن سعد الفهمي)، رواية يحيى بن عبدالله بن بُكير عنه، وقد طبع بدار عالم الكتب بالرياض، بتحقيق محمّد بن رزق الطرهوني، و(فوائد يحيى بن معين)، وقد طبع بمكتبة الرشد بالرياض، بتحقيق خالد السبت، والفوائد للإمام أحمد، ذكره الخطيب البغدادي في تاريخه: (١٣٦/٥)، والفوائد للبخاري، ذكره الترمذي في سننه: (٦٤٥/٥)، وكان منهم الحافظ الخليلي رحمه الله، فقد ألف كتاب الفوائد، وقد طبع لأوّل مرة سنة (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م) بتحقيق طلعت بن فؤاد الحلواني بدار ماجد عسيري بجدّة.

ومن مقاصد كتب الفوائد جمع غرائب أحاديث الشيوخ وتفرداتهم، ومنها ما جمع غرائب الأحاديث العامة، وقد اشتملت على الصحيح والضعيف وهو الأغلب. وقد أشار العلاّمة المعلّمي رحمه الله إلى هذا المعنى- أعني أنّ موضوع الفوائد ذكر الأحاديث المفاريد - فقد قال رحمه الله معلقا على أثر ذكره الشوكاني في الفوائد المجموعة رواه إسماعيل بن الفضل في فوائده: "وإخراجه هذا الخبر في فوائده معناه: أنّه كان يرى أنّه لا يوجد عند غيره، فإنّ هذا هو معنى الفوائد في اصطلاحهم"(١).

وقد روى الخليلي في فوائده حديثا أطلق عليه لفظ الحسن ومراده وصفه بالغرابة، وهو الحديث الآتي:

قال رحمه الله: "حدّثنا أبو القاسم بكر بن أحمد بن عمر بن البغدادي سنة سبع وسبعين وثلثمائة، ثنا أبو بكر محمّد بن الحسن بن أبي عمارة القزويني، ثنا هارون بن هزاري القزويني، ثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن الزهري، عن مالك بن أوس بن الجدعان، سمع عمر بن الخطّاب ﷺ يقول: قال رسول الله ﷺ: «**إنّا لا نورث، ما تركناه صدقة**».

رواية يونس، عن الزهري، عن أنس: "ما حدّث الزهري بشيء من هذا قط، ولا يونس، إنّما هو حديث ثابت عن أنس فقط، و لم يروه عن ثابت إلاّ همام وجعفر بن سليمان الضبعي". كتاب المجروحين: (١٤٠/١).

(١) الفوائد المجموعة في الأحاديث الضعيفة والموضوعة: (ص/٤٨٢).

صحيح مخرج، رواه الخلق عن الزهري، وهو حسن من حديث عمرو بن دينار عنه، وعمرو أكبر من الزهري، سمع ابن عمر، وابن عباس، ومات قبله بسنة"(١).

المطلب الثالث: الاستحسان.

من الألفاظ التي أطلقها الأئمة ومرادهم التعبير على غرابة الحديث: الحُسن، وربما أطلقوا الحسن على الحديث المستنكر أيضا.

قال الإمام القاضي الحسن بن عبدالرحمن الرامهرمزي رحمه الله: "باب: من كره أن يروي أحسن ما عنده"، ثم روى بسنده إلى إبراهيم النخعي قوله: "كانوا يكرهون إذا اجتمعوا أن يُخرج الرجل أحسن حديثه، أو أحسن ما عنده"(٢).

وقد علّق الخطيب البغدادي رحمه الله على قول إبراهيم النخعي بقوله: "عنى إبراهيم بالأحسن: الغريب، لأنّ الغريب غير المألوف يُستحسن أكثر من المشهور المعروف، وأصحاب الحديث يعبّرون عن المناكير بهذه العبارة، ولهذا قال شعبة بن الحجاج فيما أخبرني أبو الحسن محمّد بن عبدالواحد بن محمّد بن جعفر، أنا إبراهيم بن أحمد بن بشران الصَّيرفي، نا عبدالله بن سليمان، نا محمّد بن عثمان بن أبي صفوان الثقفي، نا أمية بن خالد، قال: قيل لشعبة: مَالَكَ لا تروي عن عبدالملك بن أبي سليمان وهو حسن الحديث؟ فقال: من حسنها فررتُ"(٣).

"وممّا يؤكّد صحّة تفسير الخطيب البغدادي لِلَفظِ (الحسن) في كلمة النّخعي هذه بالغريب والمنكر؛ أمران:

---

(١) الفوائد: (ص/٤٣) حديث رقم: [٧].

(٢) المحدّث الفاصل بين الراوي والواعي: (ص/٥٦١). وروى عنه أيضا أنّه قال: "لا تحدّث الناس بأحسن ما عندك، فيرفضوك". (ص/٥٦٢).

(٣) الجامع لأخلاق الراوي: (١٣٨/٢). وينظر أدب الإملاء والاستملاء لابن السمعاني: (ص/٥٩).
قال الإمام الترمذي رحمه الله: "وقد كان شعبة حدّث عن عبدالملك بن أبي سليمان ثمّ تركه، ويقال إنّما تركه لمّا تفرد بالحديث الذي روى عن عطاء بن أبي رباح، عن جابر بن عبدالله، عن النّبيّ ﷺ، قال: «الرَّجل أحقّ بشُفعته يُنتظر به وإن كان غائبا إذا كان طريقهما واحدا»". العلل الصغير الملحق بآخر السنن: (٧٥٦/٥).

الأوّل: أنّ الإمام أبا داود ذكر كلمة النّخعي هذه في رسالته إلى أهل مكة، بلفظ: (كانوا يكرهون الغريب من الحديث)[١]...

الثاني: أنّ الرّامهرمزي ذكرها في (المحدّث الفاصل) في باب: من كره أن يَروي أحسن ما عنده، مع نصوص أخرى عن أهل العلم في ذمّ الغرائب والمناكير"[٢].

أوّلا: أمثلة من إطلاق الحسن على الغريب عند من تقدم الخليلي من النقاد.

١/ الإمام عبدالله بن المبارك رحمه الله (ت ١٨١هـ)

قال الإمام ابن أبي حاتم الرازي رحمه الله: "نا محمّد بن سعيد المقرئ، نا عبدالرحمن بن الحكم ابن بشير، عن نوفل – يعني ابن المطهر – قال: كان بالكوفة رجل يقال له حبيب المالكي، وكان رجلا له فضل وصحبة، فذكرناه لابن المبارك فأثنينا عليه، قلتُ: عنده حديث غريب، قال: ما هو؟ قلتُ: الأعمش، عن زيد بن وهب، قال: سألتُ حذيفة عن الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر، فقال: إنّ الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر لحسن، ولكن ليس من السنة أن تخرج على المسلمين بالسيف، فقال: هذا حديث ليس بشيء، قلتُ: إنّه وإنّه، فأبى، فلمّا أكثرتُ عليه في ثنائي عليه، فقال: عافاه الله في كلّ شيء إلاّ في هذا الحديث، هذا حديث كنّا نستحسنه من حديث سفيان، عن حبيب، عن أبي البختري، عن حذيفة"[٣].

يقول الدكتور خالد الدريس حفظه الله: "ومقصد ابن المبارك رحمه الله بقوله: كنا نستحسنه، أي لغرابته وتفرد سفيان الثوري به، ولو كان طريق الأعمش محفوظا وصحيحا لما كان لحديث سفيان ميزة الغرابة، لاسيما وأنّ سند الأعمش – لو كان محفوظا – أشهر وأصح ممّا يجعل رغبة سفيان وغيره من الحفاظ فيه أكثر، وأبو البختري سعيد بن فيروز لم يسمع من حذيفة بن اليمان"[٤].

---

(١) ينظر: (ص/٢٩). ورواه الخطيب في شرف أصحاب الحديث (ص/٢٠٩) فقرة رقم: [٢٥٩]، بلفظ: "كانوا يكرهون غريب الكلام، وغريب الحديث".

(٢) طارق عوض الله، الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات: (ص/١٣٦-١٣٧).

(٣) الجرح والتعديل: (١/٢٧٠). وينظر مثالا آخر: ضعفاء العقيلي: (٤/٨٤)، وتهذيب الكمال: (٢٥/٣٦١).

(٤) الحديث الحسن لذاته ولغيره: (١/٦٤).

٢/ الإمام عبدالله بن داود الخُريبي رحمه الله (ت ٢١٣هـ).

قال الرامهرمزي: "حدّثنا أبو عمر ابن سهيل، ثنا زيد بن أخرم، ثنا عبدالله بن داود، قال: قلت لسفيان: يا أبا عبدالله! حديث مجوس هجر؟ قال: فنظر إليّ ثمّ أعرض، فقلتُ: يا أبا عبدالله! حديث مجوس هجر؟ قال: فنظر إليّ ثمّ أعرض عنّي، ثمّ سألتُه، فقال له رجل إلى جنبه، فحدّثني به، وكان إذا كان الحديث حسنا لم يكد يحدّث به"(١).

يقول الدكتور الدريس أيضا: "والحُسن هنا – فيما يظهر – يعني الغرابة والتفرد بحديث مع عدم المشارك والمتابع، وسفيان هو الثوري...وهذا الحديث بهذا السند والمتن تفرد به سفيان الثوري رحمه الله، ولم أجده بعد البحث إلاّ من طريقه"(٢).

٣/ الإمام علي بن المديني رحمه الله (ت ٢٣٤هـ).

ذكر رحمه الله حديث أمير المؤمنين عمر بن الخطّاب ﷺ: أنّ النّبيّ ﷺ، قال: «**إنّي ممسك بحُجَزِكُم عن النّار**».

وهذا الحديث من رواية يعقوب بن عبدالله القُمّي، عن حفص بن حُمَيْد، عن عكرمة، عن ابن عبّاس رضي الله عنهما، عن عمر بن الخطاب ﷺ(٣).

ثمّ قال علي بن المديني رحمه الله: "هذا حديث حسن الإسناد، وحفص بن حميد مجهول، لا أعلم أحدا روى عنه إلاّ يعقوب القمّي، ولم نجد هذا الحديث عن عمر إلاّ من هذا الطريق، وإنّما يرويه أهل الحجاز من حديث أبي هريرة"(٤).

---

(١) المحدّث الفاصل: (ص/٥٦٣-٥٦٤).

(٢) المرجع السابق: (١/٧٣). ويراجع الإرشادات لطارق عوض الله: (ص/١٣٧-١٣٨). والحديث أخرجه أبو عبيد في الأموال: (١/٧٨) حديث رقم: [٧٩]، وعبدالرزاق في المصنّف: (٦/٧٠) حديث رقم: [١٠٠٢٨]، و(١٠/٣٢٦) حديث رقم: [١٩٢٥٦]، والبيهقي في السنن الكبرى: (٩/١٩٢)، وغيرهم من طرق عن الثوري، عن قيس بن مسلم، عن الحسن بن محمّد بن علي، قال: "كتب رسول الله ﷺ إلى مجوس هجر يدعوهم إلى الإسلام، فمن أسلم قبل منه، ومن لا ضُربت عليه الجزية، على أن لا تؤكل له ذبيحة، ولا تنكح له امرأة".

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنّف: (١٦/٤٢٦) حديث رقم: [٣٢٣٣٦]، والبزار في مسنده: (١/٣١٤) حديث رقم: [٢٠٤]، والقضاعي في مسند الشهاب: (١/١٧٥) حديث رقم: [١١٣٠].

(٤) العلل: (ص/٩٤-٩٥) فقرة رقم: [١٥٩].

"ومقتضى هذا أنّ الحديث منكر عنده من هذا الوجه، وبهذا يظهر معنى قوله: حسن الإسناد"(١).

وممّا يؤكد أنّ الإمام علي بن المديني لم يقصد المعنى الاصطلاحي للحسن، قولُ الإمامِ البـــزار رحمه الله: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عمر إلاّ من هذا الوجه بهذا الإسناد، وحفص بن حُميد لا نعلم روى عنه إلاّ يعقوب القمّي"(٢).

٤/ الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله.

قال الخلال رحمه الله: "أخبرنا المروذي، قال: ذكرتُ لأبي عبدالله حديث محمّد بن ســـلمة الحرّاني، عن أبي عبدالرحيم، حدّثني زيد بن أبي أنيسة، عن المنهال، عن أبي عبيدة، عن مسروق، ثنا عبدالله بن مسعود، عن النّبيّ ﷺ، قال: «**يقول الله تعالى: ﴿فِي ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾** [البقرة:٢١٠] **من العرش إلى الكرسي**». قال أبو عبدالله: هذا حديث غريب، لم يقع إلينا عن محمّد بن ســـلمة، واستحسنه، وقال: قد رواه الأعمش موقوفا، ورواه أبو يزيد الدالاني مرفوعا.

وأخبرني زكريا بن يحيى، ثنا أبو طالب أنّه سأل أبا عبدالله عن هذا الحديث، فجعلتُ أقـــرأه عليه، فقال: ما أحسنه! إنّما سمعناه عن أبي عوانة عن الأعمش مرسلا"(٣).

فالظاهر أنّ الإمام أحمد رحمه الله "إنّما استحسن حديث محمّد بن سلمة الحراني لغرابته عنده، كما يدل عليه قوله: (هذا حديث غريب لم يقع إلينا عن محمّد بن سلمة)، ففهم المروذي مـــن هذا أنّه استحسنه"(٤).

---

(١) طارق عوض الله، الإرشادات: (ص/١٤٠).

(٢) ينظر الموضع السابق من مسنده.

(٣) المنتخب من العلل: (ص/٢٦٣) فقرة رقم: [١٦٦]. وقد ذكر الحافظ ابن كثير رحمه الله أنّ هذا الحديث فيه غرابـــة، ينظر التفسير: (٢/٢٧٥). وينظر أمثلة أخرى: العلل ومعرفة الرجال: (١/٤٤٠-٤٧٠)، وتاريخ بغداد: (١٠/٧٩-٨٠).

(٤) خالد الدريس، الحديث الحسن: (١/٣١٩-٣٢٠). وقال حفظه الله أيضا: "ويُحتمل أنّ الإمام أحمد بالإضـــافة إلى ما سبق استحسن هذا الحديث، لأنّ فيه متابعة لحديث أبي خالد الدالاني – هكذا ذكر الدكتور وفي المطبوع أبو يزيد – المتصل المرفوع، يوضح ذلك بأنّه لم يكن لديه إلاّ حديث الأعمش عن المنهال، وهو حديث فيـــه انقطـــاع وموقوف، وحديث أبي خالد الدالاني وهو مرفوع متصل؛ فلمّا سمع بحديث محمّد بن سلمة الحراني الذي فيه متابعـــة ⇦

٥/ الإمام أبو زرعة الرازي رحمه الله.

قال ابن أبي حاتم الرازي رحمه الله: "سئل أبو زرعة عن مسلمة بن علقمة، فقال: لا بأس به، يحدّث عن داود بن أبي هند أحاديث حسانا"(١).

مقصود الإمام أبي زرعة أنّ مسلمة بن علقة يحدّث عن داود بن أبي هند بأحاديث غرائب، ممّا لم يشاركه أحد فيها، ولهذا قال الإمام ابن عدي رحمه الله بعدما روى جملة من أحديثه ممّا تفرد بها عنه: "ولمسلمة هذا عن داود غير ما ذكرتُ ممّا لا يتابع عليه"(٢).

ومن أجل هذه الغرائب التي لا تعرف إلاّ عند مسلمة عن داود، قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله عن مسلمة: "مسلمة بن علقمة شيخ ضعيف الحديث، حدّث عن داود بن أبي هند أحاديث مناكير فأسند عنه"(٣).

٦/ الإمام أبو حاتم الرازي رحمه الله.

قال ابن أبي حاتم رحمه الله في كتاب العلل: "سألتُ أبي عن حديث رواه عبدالله بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن ابن عمر، عن النّبيّ ﷺ قال: «**احْثُوا في وجوه المدّاحين التراب**»؟

قال أبي: فجعلتُ أستحسنه، حتّى رأيت ما رواه حفص بن ميسرة، عن زيد بن أسلم، عن جامع بن أبي راشد: أنّ النّبيّ ﷺ قال:...، فعلمتُ أنّ ذلك الصواب؛ وذلك أنّ أهل الكوفة يروون هذا الحديث عن المقداد بن الأسود، عن عبدالله بن عمرو، فعلمتُ أنّ هذا الحديث ليس من رواية أهل الحجاز، إنّما رواه أهل العراق، وجامعٌ من أهل العراق، فرجع الحديث إلى العراق، وهذا عندي الصحيح"(٤).

تامة لرواية الدالاني استحسن ذلك، لأنّه لم يكن عنده من قبل، ولأنّه يقوي الظن أيضا بأنّ الراجح في الحديث هو الاتصال والرفع، كما ذهب إلى ذلك الدارقطني". (٣٢٠/١). ويراجع علل الدارقطني: (٢٤٤/٥).

(١) الجرح والتعديل: (٢٦٨/٨). وللوقوف على مثال آخر ينظر: الكامل لابن عدي: (٣٦١/٢-٣٦٨).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال: (٣١٨/٦).

(٣) العلل ومعرفة الرجال برواية عبدالله: (٥٢٣/٢-٥٢٤). وينظر الحديث الحسن للدكتور خالد الدريس: (٧٥٧/٢).

(٤) (٦٠٠/٥-٦٠٢) فقرة رقم: [٢٢٠٥]. وقد ذكر فريق التحقيق أنّ الحديث رواه جمع من الأئمة من حديث المقداد بلا واسطة، فليراجع. وللوقوف على مثال آخر ينظر: الجرح والتعديل: (٣٨٧/٥-٣٨٨).

يقول الدكتور خالد الدريس حفظه الله: "فاستحسان أبي حاتم لرواية عبدالله بن زيد كان لظنّه أن الحديث غريب، إذ لا يعرف هذا الحديث عن ابن عمر إلاّ من طريقه، ثمّ ظهر له أنّ عبدالله قد خولف، حيث وجد حفص بن ميسرة يروي الحديث عن زيد بن أسلم بخلاف ما رواه ابنه عبدالله عنه، فقد جعله عن جامع بن أبي راشد مرسلا، وعبدالله يرويه عن أبيه، عن ابن عمر متصلا بإسناد مدني"(١).

٧/ الإمام النسائي رحمه الله.

ومثاله ما رواه في سننه عن زكريا بن يحيى، قال: حدّثنا أبو بكر بن خلاّد، قال: حدّثنا محمّد ابن فُضَيْل، قال: حدّثنا يحيى بن سعيد، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**تسحّروا فإنّ في السَّحُور بركة**»(٢).

ثمّ قال النّسائي رحمه الله: "حديث يحيى بن سعيد هذا إسناده حسن، وهو منكر، وأخاف أن يكون الغلط من محمّد بن فضيل".

ولا شكّ أنّ مراد الإمام النسائي من قوله إسناد حسن استغراب الحديث؛ فمن المقرر أنّ النكارة تنافي الحسن الاصطلاحي، وكذا وصف الراوي بالغلط.

"ولا يقال: لعلّ الإمام النسائي إنّما يصف الإسناد بالحسن والمتن بالنكارة، وأنّ الضمير في قوله: (هو) عائد إلى المتن، وكما هو معلوم لا تلازم بين الحكم الإسناد والحكم على المتن.

لا يقال ذلك؛ لأنّ هذه الأوصافَ الثلاثَ (الحسن، والمنكر، والغَلَط)، إنّما أطلقها النّسائي على إسناد هذا الحديث دون متنه؛ فإنّ هذا المتن صحيح ثابت، وقد أخرجه البخاري ومسلم من غير هذا الوجه عن رسول الله ﷺ(٣)، وكذلك أخرجه النسائي في أوّل الباب من هذا الوجه الصحيح(٤)؛ ويُستبعد عن مثل الإمام النسائي أن يخفى عليه صحةُ هذا المتن؛ لاسيما مع قوله:

---

(١) الحديث الحسن: (٢/٧٩٨).

(٢) السنن، كتاب الصيام، باب: ذكر الخلاف على عبدالملك بن أبي سليمان، حديث رقم: [٢١٥١].

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الصوم، باب: بركة السحور من غير إيجاب، حديث رقم: [١٩٢٣]، ومسلم في كتاب الصيام، باب: فضل السحور وتأكيد استحبابه، حديث رقم: [١٠٩٥]، كلاهما من حديث أنس رضي الله عنه.

(٤) وهو الحديث رقم: [٢١٤٦].

(أخاف أن يكون الغلط من محمّد بن فضيل)؛ فإنّ ابن فضيل لم يتفرد بالمتن، وإنّما تفرد بهذا الإسناد فقط؛ فالإمام النسائي إنّما ينكر رواية هذا المتن بهذا الإسناد، ويرى أنّ ابنَ فضيل أخطأ في إسناده، دخل عليه إسناد حديث في إسناد حديث آخر"[١].

ثانيا: أمثلة على إطلاق الحسن على الغريب عند بعض معاصري الخليلي:

تلك جملة من أقوال بعض الأئمة التي تقدموا الحافظ الخليلي ممّن أطلق الحسن على الغريب، ومن المناسب أن أذكر أقوال غيرهم من الأئمة التي عاصرهم الخليلي، أو قارب عصره عصرهم، ممّن أطلق الحسن على الغريب أيضا، وقد رأيت أن أمثل بإمامين عظيمين ممّن برع في علم العلل، وهما الإمام ابن عدي صاحب الكامل في ضعفاء الرجال، والإمام الناقد الدارقطني رحمهما الله تعالى.

١/ الإمام ابن عدي رحمه الله.

قال رحمه الله عند ترجمة سلام بن سليمان بن سوار المدائني الضرير: "ويقال له الدمشقي يكنى أبا المنذر، وإنّما قيل له الدمشقي لمقامه بدمشق،، حدّث عنه أهل دمشق وهو عندي منكر الحديث". ثمّ روى لسلام هذا جملة من الأحاديث ممّا تفرد بها، ومنها:

ما أخرجه بسنده عنه، عن شعبة، عن محمّد بن جحادة، عن أبي حازم، عن أبي هريرة ﷺ، قال: **نهى رسول الله ﷺ عن كري الأرض**. ثمّ قال رحمه الله في ختام الترجمة: "وسلام غير ما ذكرتُ، وعامة ما يرويه حسان، إلاّ أنّه لا يتابع عليها"[٢].

وقد أخرج أيضا جملة من الأحاديث تفرد بها الضحاك بن حُمرة الواسطي الشامي[٣]، ثم قال رحمه الله: "وللضحّاك بن حُمرة غير ما ذكرتُ من الحديث، وليس بالكثير، وأحاديثه حسان غرائب"[٤].

---

(١) طارق عوض الله، الإرشادات: (ص/١٤٢-١٤٣).

(٢) الكامل: (٣/٢٠٩-٢١٣). وممّا يؤكد هذا الفهم أنّ الإمام ابن حبان رحمه الله ذكر أن سلام بن سليمان هذا يروي عن أبي عمرو بن العلاء أشياء لا يتابع عليها، وأنّه لا يوافق حديثه حديث الأثبات، بل يخالفها ويباينها. ينظر كتاب المجروحين: (١/٣٤٢).

(٣) أكثر الأئمة على ضعفه. ينظر: تاريخ ابن معين برواية الدوري: (٤/٣٧٩)، والجرح والتعديل: (٤/٤٦٢)، والضعفاء والمتروكون للنسائي: (ص/١٤١) ترجمة رقم: [٣٢٨]، وكتاب الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي: (٢/٥٩) ترجمة رقم: [١٧١١].

(٤) المصدر السابق: (٤/٩٩).

٢/ الإمام الدارقطني رحمه الله.

روى بسنده إلى الوليد بن مسلم، قال: أخبرني ابن لهيعة، أخبرني جعفر بن ربيعة، عن يعقوب بن الأشجّ: أنّ عون بن عبدالله بن عتبة كتب لي في التشهّد عن ابن عباس – وأخذ بيدي –، وزعم أنّ عمر بن الخطّاب ﷺ أخذ بيده فعلّمه، وزعم أنّ رسول الله ﷺ أخذ بيده فعلّمه التشهّد: «**التّحيّات لله، الصلوات الطيّبات المباركات لله**».

ثمّ قال رحمه الله: "هذا إسناد حسن، وابن لهيعة ليس بالقويّ"(١).

وقد أخرج الحديث بالسند نفسه في كتاب الغرائب والأفراد، ثم قال رحمه الله: "غريب من حديث عمر عن النّبيّ ﷺ، ومن حديث ابن عبّاس عنه، تفرّد به عون بن عبدالله بن عتبة عنه، ولم يروه عنه غير جعفر بن ربيعة، عن يعقوب بن الأشجّ، ولا نعلم أحدا رواه غير الوليد بن مسلم، عن ابن لهيعة، وتابعه عبدالله بن يوسف التنيسي"(٢).

فظهر من هذين النّصّين أنّ مراد الإمام الدارقطني رحمه الله من قوله: "هذا إسناد حسن" أي: غريب أو منكر(٣).

المطلب الرابع: الشاذ.

من المصطلحات التي أطلقها الأئمة ولها علاقة بمسالة التفرد والغرابة مصطلح الشاذ؛ ذلك أنّ الشاذ عندهم هو الحديث الفرد الذي لم يثبت ما يشهد له ويدعّمه، إلاّ أنّهم يطلقونه "ويريدون

(١) السنن، كتاب الصلاة، باب: صفة التشهّد ووجوبه واختلاف الروايات فيه، حديث رقم: [١٣٣١].

(٢) ينظر أطراف الغرائب والأفراد لابن طاهر المقدسي: (٥٥/١) حديث رقم: [١١٦]. ومقصود الدارقطني أنّ التنيسي تابع الوليد في رواية الحديث عن ابن لهيعة. وقد قال الدارقطني في العلل: (٨٢/٢-٨٣): "أسنده الوليد بن مسلم، وعبدالله ابن يوسف التنيسي عن ابن لهيعة، ولا نعلم رفعه عن عمر، عن النّبيّ ﷺ غيره، والمحفوظ: ما رواه عروة، عن عبدالرحمن بن عبد القاري: أنّ عمر كان يعلّ النّاس التشهّد، من قوله غير مرفوع".

(٣) وما ذكره رحمه الله في العلل من قوله: والمحفوظ..." يدل أن رواية ابن لهيعة شاذة منكرة عنده. يراجع الإرشادات لأبي معاذ طارق عوض الله: (ص/١٤٥). وينظر أمثلة أخرى عن إطلاق الدارقطني الحسن على الغريب السننَ: [٩٦-١٢١-١٢٧٤].

به معنى أخص من مجرد التفرد، ولكن تفردا خاصا يثير في نفس الناقد ريبة"[١]، كما سيأتي بيانه من قول الخليلي وغيره من الأئمة.

أوّلا: الشاذ في اللغة.

الشاذ في اللغة أصل يدل على الانفراد والندرة والمفارقة، وقد اتفق علماء اللغة على هذه المعاني.

يقول الإمام ابن فارس رحمه الله: "الشين والذال أصل يدلّ على الانفراد والمفارقة. شذّ الشيء يَشُذُّ شذوذا"[٢].

ويقول الخليل بن أحمد الفراهيدي رحمه الله: "شذَّ الرجلُ من أصحابه، أي: انفرد عنهم. وكلّ شيء منفرد فهو شاذ، وكلمة شاذّةٌ. وشُذّاذ الناس: متفرِّقوهم"[٣].

وقال الجوهريُّ رحمه الله: "شذَّ عنه يَشِذُّ ويَشُذُّ شذوذا: انفرد عن الجمهور، فهو شاذٌّ، وأشَذَّهُ غيره. وشذّاذُ الناس: الذين يكونون في القوم وليسوا من قبائلهم. وشُذَّانُ الحصى – بالفتح والنّون –: المتفرق منه"[٤].

وقال الإمام ابن منظور رحمه الله: "سمَّى أهل النّحو ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًّا، حملا لهذا الموضع على حكم غيره، وجاؤوا شُذَّاذًا أي: قِلالاً"[٥].

فالشاذُّ في اللغة إذن ما تفرّد عن نظائره، أو فارقهم بأمر ما.

ثانيا: الشاذ في اصطلاح المحدّثين.

قبل ذكر المعنى الاصطلاحي للشاذّ، أودّ التنبيه إلى أمرين:

الأمر الأوّل: لم يستعمل الأئمة النقاد هذا المصطلح (الشاذ) في نقد الروايات كثيرا، بل إنّ المتتبع لكتب العلل والتواريخ والسؤالات يلاحظ أنّ مصطلح الشاذ بمختلف تصريفاته اللغوية يندر وجوده

(١) الدكتور أبو بكر كافي، منهج الإمام أحمد في التعليل: (ص/٣٤٤).

(٢) معجم مقاييس اللغة: (٣/١٨٠).

(٣) كتاب العين: (٦/٢١٥).

(٤) الصحاح: (٢/٥٦٥).

(٥) لسان العرب: (٣/٤٩٤).

فيها، وإنّما أكثروا من استعمال مصطلحات أخرى شاعت بينهم، كقولهم: غير محفوظ، ووَهْمٌ، ومنكر، وخطأ، ولا يتابع عليه، وغيرها من الألفاظ الدالة على تفرد الراوي وشذوذه.

يقول الدكتور حمزة المليباري حفظه الله: "لفظة (الشاذ) لم يقع إطلاقها في مصادر العلل على مدلولها الاصطلاحي في حدود تتبعي لها، والذي كثر إطلاقه عليه هو لفظ (الوهم) و(الخطأ) و(غير محفوظ) وأحيانا (منكر)"[(١)].

الأمر الثاني: مع قلة استعمال الأئمة النقاد لمصطلح الشاذ، فإنّ أغلب ذلك كان تنفيرا من الشذوذ والمنكرات والاحتجاج بها، ومن ذلك الآتي:

قال إياس بن معاوية بن قرّة رحمه الله (ت ١٢٢هـ) : "إيّاك والشاذّ من العلم، فإنّ أقلّ ما يصيبُ صاحبَه الذِّلّةُ"[(٢)].

وقال إبراهيم بن أبي عَبلة رحمه الله (ت ١٥٢هـ): "من حمل شاذّ العلماء حمل شرًّا كثيرا"[(٣)].

---

(١) الحديث المعلول قواعد وضوابط: (ص/٥٢). ويراجع منهج الإمام أحمد في التعليل للدكتور أبي بكر كافي: (ص/٣٤٥)، وقرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ وفي زيادة الثقة عند الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري لنادر ابن السنوسي العمراني: (١/٢٥)، والتفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله أو ردّه لعبدالجواد حمام: (ص/٣٣٠).

(٢) رواه الأثرم في سؤالاته لأحمد برواية علي بن أبي طاهر الصباح: (ص/٤٧) فقرة رقم: [٦٨]، وابن عساكر في تاريخ دمشق: (١٩/١٠). وقد أورد الحافظ ابن رجب الحنبلي في شرح علل الترمذي: (١/٤١٠) الفقرة الأولى من هذا النص، وهو قوله: "إيّاك والشاذّ من العلم"، ونسبه إلى معاوية بن قرة والد إياس. ولعل الحافظ ابن رجب أخطأ في نسبة هذا القول لمعاوية بن قرّة.

وإياس بن معاوية هو أبو واثلة المزني البصري القاضي. كان عاقلا فقيها عفيفا ثقة، ينظر ترجمته: الطبقات الكبرى: (٢٣٢/٩)، وتاريخ ابن معين برواية الدوري: (١٨٥/١)، والتاريخ الكبير: (٤٤٢/١)، والجرح والتعديل: (٢٨٢/٢)، وثقات العجلي: (٢٤٠/١)، والثقات لابن حبان: (٣٥/٤)، وتهذيب الكمال: (٤٠٧/٣).

(٣) رواه ابن عساكر بسنده في تاريخ دمشق: (٤٣٨/٦)، وذكره ابن رجب في شرح علل الترمذي: (١/٤١٠). وذكر المزّي والذهبي بلفظ: "من حمل شاذّ العلم". ينظر السير: (٣٢٤/٦)، وتهذيب الكمال: (١٤٤/٢).

وإبراهيم بن أبي عبلة هو أبو إسماعيل إبراهيم بن شِمر بن يقظان الرملي وقيل الشامي وثقه الأئمة. ينظر ترجمته: سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني: (ص/١٥١) ترجمة رقم: [٢٠٧]، وتاريخ الدوري: (٤٣٥/٤)، وسؤالات أبي داود للإمام أحمد: (ص/٢٤٨) ترجمة رقم: [٢٦٢]، والتاريخ الكبير: (٣١٠/١)، و وسؤالات السجزي للحاكم النيسابوري: (ص/٢٠٢) ترجمة رقم: [٢٥٥]، وتهذيب الكمال: (١٤٠/٢).

وقال شعبة بن الحجّاج رحمه الله: "لا يجيء الحديث الشاذُّ إلاّ من الرجل الشاذِّ"(١)

وقال ابن مهدي رحمه الله: "لا يكون إماما في العلم من يُحدّث بكل ما سمع، ولا يكون إماما في العلم من يُحدّث عن كلّ أحد، ولا يكون إماما في العلم من يحدّث بالشاذّ من العلم"(٢).

فالملاحظ أنّ عبارة شعبة واضحة في التنفير والتحذير من رواية الحديث الشاذّ، وأمّا باقي النصوص فإنّها خرجت مخرج الذمّ لغرائب العلماء وشواذّ العلم، ولا شكّ أنّ كلامهم يشمل مجالات العلم كلّها، بما في ذلك التنفير من رواية الشاذّ من الأحاديث.

وأمّا الشاذّ في الاصطلاح: فسأذكر هنا ما وقفتُ عليه من نصوص لأهل العلم، التي خرجت مخرج التعريف أو التنظير أو التوضيح والتفسير لمصطلح الشاذ، ثمّ أقوم بتحليل كلامهم للوقوف على مرادهم من هذا المصطلح(٣).

أوّلا: الإمام محمّد بن إدريس الشافعي رحمه الله.

قال رحمه الله: "ليس الشاذّ من الحديث أن يرويَ الثقةُ حديثا لم يرويه غيره، إنّما الشاذّ من الحديث: أن يَرويَ الثقات حديثا، فيشِذُّ عنهم واحد فيخالفهم"(٤).

---

(١) رواه ابن عدي في الكامل: (٦٨/١)، والخطيب في الكفاية: (٤٢٠/١) فقرة رقم: [٣٩٥].

(٢) رواه بهذا اللفظ أبو نعيم في الحلية: (٤/٩). ورواه بلفظ قريب منه الرامهرمزي في المحدّث الفاصل: (ص/٢٠٦)، وابن شاهين في تاريخ أسماء الضعفاء والكذّابين: (ص/٤٢).

(٣) وقفت على أربعة نصوص خرجت مخرج البيان المباشر لمعنى الشاذ، أحدها للإمام الشافعي، والثاني لصالح جزرة، والثالث للحاكم، والرابع للخليلي. وأمّا غيرهم من الأئمة فلم أقف لهم على أقوال مباشرة في بيان الشاذ، وإنّما يمكن استنتاج مفهوم الشاذ عندهم من خلال تتبع تصرفاتهم في حكمهم على الروايات.

(٤) وفي لفظ: "إنّما الشاذّ أن يرويَ الثقات حديثا على نص، ثمّ يرويه ثقة خلافا لروايتهم، فهذا الذي يقال: شَذّ عنهم" رواهما بهذين اللفظين ابن أبي حاتم الرازي في آداب الشافعي: (ص/١٧٨-١٧٩). بعناية العلاّمة عبدالغني عبدالخالق، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م). ورواه بلفظ مقارب الحاكم في معرفة علوم الحديث: (٣٧٧/١) وهو النصّ المشهور، والخطيب البغدادي في الكفاية: (٤١٩/١)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار: (١٤٣/١-١٤٤). وهذا الاختلاف في نص الشافعي دليل على أنّه رحمه الله قاله مشافهة، فنقله يونس بن عبدالأعلى، ثمّ رواه عنه الناس، وإلاّ كيف لم يروى في كتب الشافعي؟

والملاحظ أنّ النص الثاني الذي رواه ابن أبي حاتم أوضح في وقوع المخالفة في نصّ الحديث، أي: في متنه.

⇦

الملاحظ على كلام الشافعي رحمه الله الآتي:

- تقييد الحديث الشاذّ بالمخالفة[١].

- الظاهر من نصّ الشافعي رحمه الله تقييد الشاذّ بمخالفة الراوي الثقة[٢].

وهذا الظاهر هو مستند الأئمة المتأخرين في حصر الشاذّ في رواية الثقة، قال الحافظ برهان الدّين البقاعي رحمه الله عند كلامه على شروط الشاذّ عند الشافعي: "فالشرط: مخالفة الثقةِ لمن هو أعلى منه صفة، كأن يخالف واحدا هو أوثق منه، أو عددا، كأنْ يخالف اثنين مُساويين له في الثقة فأكثر"[٣].

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله في معرض بيان الفرق بين الشاذ والمنكر: "وعُرِفَ بهذا أنّ بين الشاذ والمنكر عموما وخصوصا من وجه؛ لأن بينهما اجتماعا في اشتراط المخالفة، وافتراقا في أن الشاذ راويه ثقة أو صدوق، والمنكر راويه ضعيف"[٤].

ولكن الذي يظهر أنّ هذا ليس تعريفا عاما للشاذ؛ إذ أنّ من معاني الشاذ عنده التفرد كذلك، حيث قال رحمه الله: "فعليك من الحديث بما تعرف العامة، وإيّاك والشاذ منه"[٥].

وقد لخص الخليلي قول الشافعي فذكر معناه، فقال رحمه الله: "قال الشافعي وجماعة من أهل الحجاز: الشاذّ عندنا ما يرويه الثقات على لفظ واحد، ويرويه ثقةٌ خلافه زائدا أو ناقصا". الإرشاد: (١/١٧٦). وسيأتي.

(١) وهذه المخالفة قد تكون بزيادة أو نقصان، كأن يصل من أرسله غيره، أو يسقط راويا من السند وقد أثبته غيره. وجدير بالذّكر هنا أنّه لا ينبغي أن يُفهم من كلام الشافعي أنّ كل مخالفة من الثقة لغيره من الثقات هو من باب الشاذّ المردود، وإنّما مراده ما دلّت القرائن والمرجحات على أنّه خطأ. ينظر الحديث المعلول للمليباري: (ص/٥٥).

(٢) جاء في رواية الحاكم: "يخالف فيه الناس"، وكذا رواية البيهقي: "يخالف ما روى النّاس". والمقصود: يخالف الثقات من المحدثين، وهذا ما يؤكده رواية الخطيب فقد جاء فيها: "إنّما الشاذّ من الحديث أن يروي الثقات حديثا فيشذّ عنهم واحد فيخالفهم".

(٣) النكت الوفية بما في شرح الألفية: (١/٤٥٥).

(٤) نزهة النظر: (ص/٧٠). ويراجع: المنهل الروي لابن جماعة: (ص/٥٠)، وفتح المغيث للسخاوي: (٢/٥)، وتوضيح الأفكار للصنعاني: (١/٣٧٧)، وظفر الأماني للكنوي: (ص/٣٥٦)، وقواعد التحديث للقاسمي: (ص/١٣٠).

(٥) الأم: (٧/٣٠٧).

يقول الدكتور حمزة المليباري حفظه الله معلقا على هذا المعنى الذي ذكره الإمام الشافعي: "وعلى هذا القول، فما لا تعرفه عامة الحفّاظ من الحديث يَعُدُّه الشافعي شاذّا مردودا، سواء تفرد الراوي به أم خالفهم فيه، ويبدو لي أنّ هذا القول لا يتناقض مع قوله السابق(١) حول المقصود بالشاذ، فإنّه لم يذكر ذلك كتعريف عام لمصطلح الشاذ، وليس ذلك من شأنه ولا من شأن علماء تلك العصور، وإنّما ذلك في مناسبة علمية لها صلة بدفاعه عن موقف أهل السنة والجماعة، وإنكاره على أهل البدع الذين اشترطوا تعدد الرواة ليحتج بالحديث"(٢).

فلم يُرِد – إذاً – الإمام الشافعي بذلك تقييد راوي الشاذ بالثقة، ولا أراد وضع قاعدة كلية يندرج تحتها الحديث الشاذ، وإنّما أراد دفع تلك الشبهة التي أشار إليها الدكتور المليباري وفقه الله.

فإذا تبّين هذا، فليس في كلام الإمام الشافعي رحمه الله ما يخرج الراوي الضعيف من مسمى الشاذ، "لأنّ الإمام الشافعي حين يتكلم عن الثقة، وأنّه إنّما يُحكم بشذوذ أحاديثه بالشرط المذكور، وهو: أن يخالف فيما روى الناس، فمن باب أولى أن يكون الراوي الضعيف كذلك، ولا يمتنع الشافعي من إطلاق الشاذ على أحاديث الضعفاء حيث يتبين خطؤهم فيما رووا، إمّا بتفردهم بما لا يحتمل، أو بمخالفتهم لأهل الثقة أو أهل الصدق"(٣).

---

(١) وهو كلامه في ذكر شروط الخبر التي تقوم به الحجة، حيث قال رحمه الله: "بريا من أن يكون مدلسا يحدّث عمّن لقي ما لم يسمع منه، ويحدث – يعني بريا من أن يكون يحدث ... – عن النّبيّ ﷺ بما يحدّث الثقات خلافه". الرسالة: (ص/٣٧٢). وقال ابن رجب الحنبلي رحمه الله معقبا على قوله: "وهذا الذي ذكره معنى قول كثير من الأئمة الحفّاظ في الجرح في كثير من الرواة: يحدث بما يخالف الثقات. أو: يحدث بما لا يتابعه الثقات عليه. لكن الشافعي اعتبر أن لا يخالفه الثقات، ولهذا قال بعد هذا الكلام: بريا أن يحدث عن النّبيّ ﷺ بما يحدث الثقات خلافه. وقد فسر الشافعي الشاذ من الحديث بهذا، قال يونس بن عبد الأعلى: سمعت الشافعي يقول: ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة حديثا لم يروه غيره، إنّما الشاذ من الحديث أن يروي الثقات حديثا فيشذّ عنهم واحد فيخالفهم". شرح علل الترمذي: (١/٣٥٢).

(٢) نظرات جديدة في علوم الحديث: (ص/١٨٤).

(٣) طارق عوض الله، شرح لغة المحدث: (ص/٤٢٢–٤٢٣). ويقول الدكتور الشريف حاتم: "إنّ لمعنى عبارة الشافعي معنًى صحيحا؛ حيث لم يقصد الشافعي أن يبيّن معنى مصطلح عنده، وإنّما ذكر هذا الكلام في سياق الردّ على الحنفية على رأيٍ لهم ردّوا به حديث الجمع بين الصلاتين بقولهم عن هذا الحديث: (إنّه شاذّ)، فردّوا الحديث بوصفهم له بالشذوذ، فالشافعي يقول لهم: لا يحقّ لكم أن تردّوا هذا الحديث لمجرّد أنّه انفرد به راوٍ واحد؛ لأنّ انفراد ⇦

"وعلى هذا يكون الشاذّ عند الشافعي هو: الحديث الذي خالف فيه راويه مَن هو أحفظ منه أو أكثر، دون اعتبار لثقة المخالف أو ضعفه"(١).

ثانيا: الإمام أبو علي صالح بن محمّد جَزَرة البغدادي رحمه الله (ت ٢٩٤هـ).

نقل الحاكم النيسابوري بسنده عنه أنّه رحمه الله قال: "الحديث الشاذ: الحديث المنكر الذي لا يُعرف"(٢).

معنى كلام صاح جزرة أنّ الشاذّ: هو الحديث الذي تفرّد به راويه، وليس له متابع، وظاهر من كلامه أنّ هذا التفرد مردود، "فالتفرد من قوله: (الذي لا يعرف) ، والردّ من قوله: (المنكر)" (٣).

كما أنّ الظاهر من كلامه عدم التفريق بين المنكر والشاذّ، فلعلّ مراده: "أنّ جوهر المنكر والشاذّ واحد، وهو كلّ حديث لا يعرفه الحفاظ، ولا يحفظ من حديثهم على سعة علمهم وضبطهم للروايات والرواة، وإحصائهم للأسانيد والمتون. فالحديث الذي لا يحفظه أئمة هذا الشأن، ولا يعرفون مخرجه ولا سياقه لا شكّ أنّه مطعون فيه، إذ هم العمدة في قبول الأحاديث وردّها"(٤).

الراوي لا يقتضي الردّ إذا كان ثقة عدلا ضابطا يحتمل ضبطه ما تفرّد به، وإنّما يحقّ لكم الردّ فيما لو خالف هذا الراوي الثقة غيره من الثقات". شرح موقظة الذهبي: (ص/٨٩).

(١) نادر بن السنوسي العمراني، قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذّ: (٢٩/١). ومن معانيه عنده التفرد كما سبق.

(٢) الكفاية: (٤٢٠/١). وهذا المعنى هو ما ذكره الخليلي عن الحفاظ، ينظر الحديث المعلول قواعد وضوابط للمليباري: (ص/٦٠).

(٣) الشريف حاتم العوني، المنهج المقترح لفهم المصطلح: (ص/٢٧٤). وقال أيضا: "وليس مع معنى ذلك أنّ هذا وحده هو الشاذّ عند صالح جزرة، لأنّ العبارة خرجت منه غير موزونة بما تقتضيه صناعة الحدود المنطقية من الجمع والمنع، لكن معنى عبارته بما تقتضيه أساليب العرب: أنّ الشاذّ حقّا، أو الشذوذ المحض لغة – عند صالح جزرة –: هو الحديث المنكر الذي لبا يعرف. فهو إمّا أنّه أراد الالتفات إلى دلالة المعنى اللغوي لـ (الشاذّ)... أو أنّه أراد التنبيه إلى أخطر أنواع (الشاذّ) وأحقّها بالاهتمام". (ص/٢٧٤-٢٧٥).

(٤) عبدالجواد حمام، التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدّثين في قبوله أو ردّه: (ص/٤٢٣). ويقول الدكتور الشريف حاتم: "كما أنّ العبارة لا يلزم منها أنّها تعني بأنّ (الشاذّ) هو (المنكر)، وأنّهما مصطلحان متطابقا المعنى... إذ مقتضى ذلك... أنّ (الشاذّ) المردود، هو الذي يقال له (المنكر)، دون غيره من (الشذوذ)، الذي هو تفرد الثقة الحافظ المُحتَمِل لذلك التفرّد". المنهج المقترح: (ص/٢٧٥).

ثالثا: الحاكم النيسابوري رحمه الله.

قال رحمه الله عند ذكر النّوع الثامن والعشرين من علوم الحديث: "معرفة الشاذّ من الروايات، وهو غير المعلول، فإنّ المعلول ما يوقف على علّته أنّه دخل حديثٌ في حديث، أو وَهِمَ فيه راوٍ، أو أرسله واحد فوصله واهمٌ.

فأمّا الشاذّ: فإنّه حديثٌ يتفرد به ثقة من الثقات، وليس للحديث أصل بمتابع لذلك الثقة"(١).

ظاهر كلام الحاكم رحمه الله فيه الاقتصار على اشتراط تفرد الثقة بما لم يتابع عليه فحسب، وهذا ما فهمه طائفة من الأئمة، ولذلك اعترضوا على الحاكم بالأحاديث الغريبة الصحيحة(٢).

وهذا الاعتراض لا معنى له لوجوه:

الأوّل: تصريح الحاكم نظريا في المستدرك بأنّ منهجه في الكتاب إخراج أفراد الثقات الصحيحة إن صحّت.

ومن ذلك قوله رحمه الله: "شرط من شرطنا في هذا الكتاب أنا نخرج أفراد الثقات إذا لم نجد لها علة"(٣).

الثاني: تصحيح الحاكم في المستدرك ما تفرد به راويه الثقة.

ومن ذلك أنّه أخرج بسنده إلى أبي عاصم النبيل، عن سفيان الثوري، عن عبدالله بن أبي بكر بن محمّد بن عمرو بن حزم، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي سعيد الخدري،

---

(١) معرفة علوم الحديث: (١/٣٧٥). وبهذا فسر الشذوذ عند كلامه على بهز بن حكيم، قال رحمه الله: "بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة القشيري: من ثقات البصريين، ممّن يُجمع حديثه، وإنّما أُسقط من الصحيح روايته عن أبيه، عن جدّه؛ لأنّها شاذّةٌ لا متابع لها". سؤالات السجزي: (ص/١٤٧-١٤٨) فقرة رقم: [١٥٠]. وكلام الحاكم هنا فيه نظر؛ لأنّ عدم إخراج هذا السند، أعني: (بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جدّه) في الصحيح ليس من أجل الشذوذ، وإنّما لأنّه ليس من شرط الصحيح. ينظر النكت على كتاب ابن الصلاح للزركشي: (١/٢٥٢).

(٢) سيأتي نقل كلام ابن الصلاح وغيره عند الكلام على الشاذّ عند الخليلي قريبا.

(٣) المستدرك على الصحيحين: (١/٨٠) عند كلامه على الحديث رقم: [٩٤] من كتاب الإيمان. وينظر أيضا: (١/٨٣) حديث رقم: [١٠٠]، و(٣/١٣٩) حديث رقم: [٤٧٠٣] من كتاب معرفة الصحابة ﷺ.

قال: قال رسول الله ﷺ: «**ألا أدلّكم على ما يكفّر الله به الخطايا ويزيد في الحسنات**...» الحديث[١]. ثم قال رحمه الله: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وهو غريب من حديث الثوري، فإنّي سمعتُ أبا علي الحافظ، يقول: تفرّد به أبو عاصم النبيل عن الثوري"[٢].

الثالث: قال الحاكم رحمه الله في معرفة علوم الحديث: "ذكر النوع الرابع والعشرين من علوم الحديث... هذا النوع منه معرفة الغريب من الحديث... فإنّه يشتمل على أنواع شتّى لابد من شرحها في هذا الموضع، فنوع منه غرائب الصحيح"، ثمّ مثّل بحديث جابر رضي الله عنه في حفر الخندق يوم الأحزاب، ثم قال: "رواه البخاري في الصحيح عن خلاّد بن يحيى المكي، عن عبدالواحد بن أيمن. فهذا حديث صحيح، وقد تفرد به عبدالواحد بن أيمن عن أبيه، وهو من غرائب الصحيح"[٣].

الرابع: وقال أيضا في كتاب المدخل إلى كتاب الإكليل: "القسم الرابع من الصحيح المتفق عليها: هذه الأحاديث الأفراد الغرائب، التي يرويها الثقات العدول، تفرد بها ثقة من الثقات، وليس لها طرق مخرجة في الكتب"[٤].

فظهر بذلك أنّ مراد الحاكم بالشاذّ ليس كلّ حديث تفرّد به ثقة من الثقات ولم يتابع عليه، أي: ليس مراده تفرّد الثقة مطلقا، وإنّما "**الشاذّ عند الحاكم هو التفرد بأصل؛ وقد يكون هذا التفرد مقبولا، وقد يكون مردودا**. فالشذوذ بهذا المعنى لا يعارض الوصف بالصحّة؛ فقد يكون الراوي قد تفرد بأصل وحديثه مقبول، إذا كان في ضبط الراوي وإتقانه ما يجبر تفرده، وقد يكون الراوي تفرد بأصل وحديثه مردود، إذا لم يكن في ضبطه وإتقانه ما يجبر تفرده.

---

(١) وتمامه: قالوا: بلى يا رسول الله. قال: «**إسباغ الوضوء في المكاره، وانتظار الصلاة بعد الصلاة، ما منكم من رجل يخرج من بيته فيصلي مع الإمام، ثمّ يجلس ينتظر الصلاة الأخرى إلاّ والملائكة تقول: اللهم اغفر له، اللهم ارحمه**».

(٢) المستدرك على الصحيحين: (٢٩٢/١) حديث رقم: [٦٩٢] من كتاب الصلاة. وينظر أيضا حديث رقم: [٦٤٨] من كتاب الطهارة، وحديث رقم: [٨٧٩] من كتاب الصلاة.

(٣) معرفة علوم الحديث: (٣١١/١-٣١٢). والحديث أخرجه البخاري برقم: [٤١٠٢].

(٤) المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل: (ص/٩٤).

فالشاذّ عند الحاكم قسمان:

القسم الأوّل: شاذّ مقبول.

القسم الثاني: شاذّ مردود"[(١)].

---

(١) الشريف حاتم العوني، شرح موقظة الذهبي: (ص/٩٠). ويراجع قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ لنادر العمراني: (١/٤١-٥٠).

والدليل على أنّ الشاذّ عند الحاكم على قسمين: مقبول ومردود، ما ذكره من أمثلة على الشاذّ في كتابه معرفة علوم الحديث. فالمثال الأوّل: حديث قتيبة بن سعيد في جمع الصلاة في السفر، وقد حكم عليه الحاكم بالشذوذ وردّه. والمثال الثاني: حديث جابر ﷺ أنّه رأى النّبيّ ﷺ يصلي الظهر، يرفع يديه إذا كبّر، وإذا ركع، وإذا رفع من الركوع. وقد وصفه الحاكم بالشذوذ وردّه أيضا. وأمّا المثال الثالث: فحديث أنس بن مالك ﷺ، أنّه قال: كان قيس بن سعد من النّبيّ ﷺ بمنزلة صاحب الشُّرَطِ من الأمير. وهذا المثال الأخير وصفه الحاكم بالشذوذ وقبله، فقد أخرجه البخاري في صحيحه بالسند نفسه، حديث رقم: [٧١٥٥].

ومن الأدلة أيضا أنّه كثيرا ما يجمع في حكمه على الأحاديث في كتابه المستدرك على الصحيحين بين الصحة ووصف الحديث بالشذوذ، ومن ذلك قوله عند حديث رقم: [٣٦٥] "هذا حديث صحيح الإسناد على شرطهما، وهو غريب شاذّ". وينظر أيضا أرقام الأحاديث الآتية: [٦٤٥-١٠٢١-١٠٢٩].

وأريد أن أعقّب هنا على ما ذكره فضيلة الدكتور نور الدّين عتر في مراد الحاكم بالشاذّ، فقد قال رحمه الله: "وثمّة تحقيق جديد في مراد الحاكم بالشاذّ؛ هو أنّه نوع دقيق من المعلل، قد أعلّ بأمر دقيق من التفرد، هو أعمق من ظاهر معنى التفرد، فهو نوع من المعلل ينقدح في نفس الناقد تعليله، وقد تقصر عبارته عن الإفصاح به، لكون علته ليست من نوع العلل المعروفة، كوصل حديث مرسل، أو وهم راو، أو دخول حديث في حديث. وهذا ما تفيده عبارة الحاكم، وتدلّ عليه الأمثلة التي ذكرها للشاذّ، وهو أنّ الشاذّ نوع من الحديث الفرد، يقع رجاله في السند على نسق فريد لم يعرف في سياق الأحاديث غير سياق الحديث المحكوم عليه بالشذوذ، وكذلك المتن، وذلك يشعر بوقوع خلل في الحديث، وإن كنّا لا نستطيع بيان هذا الخلل وتعيينه ما هو". شرح علل الترمذي: (١/٤٥٩-٤٦٠) هامش رقم: (٣). وهذا الذي ذكره الدكتور ليس تحقيقا جديدا، بل هو مذهب قديم لجمع من الأئمة، قالوا به احترازا من غرائب الصحيح، منهم: البُلقيني وابن حجر العسقلاني، والسّخاوي.

قال الإمام السّخاوي رحمه الله مفسرا كلام الحاكم في الشاذّ: "فاقتصر على قيد الثقة وحده، وبيّن ما يؤخذ منه أنّه يغاير المعلّل، من حيث إنّ ذاك وُقِفَ على علّته الدالة على وجهةِ الوهم فيه من إدخال حديث في حديث، أو وصل مرسل، أو نحو ذلك... والشاذّ لم يوقف له على علة، أي: معينة. وهذا يُشعر باشتراك هذا مع ذاك في كونه ينقدح في نفس الناقد أنّه غلط، وقد تقتصر عبارته عن إقامة الحجةِ على دعواه". فتح المغيث: (٢/٧-٨). وينظر: محاسن الاصطلاح للبُلقيني: (ص/٢٣٨)، والنكت الوفية للبقاعي: (١/٤٥٦-٤٥٨). ولا شكّ أنّ ما وصفه الحاكم بالشذوذ وهو مخرج في الصحيح – كما تقدّم المثال في معرفة علوم الحديث – ليس ممّا انتُقد، ولو كان مقصوده بالشاذّ ما انقدح في نفس الناقد خطؤه لما ⇦

رابعا: الحافظ الخليلي رحمه الله.

قال رحمه الله: "وأمّا الشواذ: فقد قال الشافعي وجماعة من أهل الحجاز: الشاذّ عندنا ما يرويه الثقات على لفظ واحد، ويرويه ثقةٌ خلافه زائدا أو ناقصا.

والذي عليه حفّاظُ الحديث: الشاذّ: ما ليس له إلاّ إسنادٌ واحدٌ يَشذُّ بذلك شيخٌ، ثقة كان أو غير ثقة. فما كان عن غير ثقة، فمتروك لا يُقبل، وما كان عن ثقة يتوقّف فيه ولا يحتجّ به"(١).

نصّ الحافظ الخليلي هذا، أعني قوله: "والذي عليه حفّاظُ الحديث: الشاذّ: ما ليس له إلاّ إسنادٌ واحدٌ يَشذُّ بذلك شيخٌ، ثقة كان أو غير ثقة. فما كان عن غير ثقة، فمتروك لا يُقبل، وما كان عن ثقة يتوقّف فيه ولا يحتجّ به"، حمله بعض الأئمة المتأخرين على غير مراد الخليلي، فتعقبوا عليه بتفردات العدول الحفاظ الضابطين، كحديث: «**إنّما الأعمال بالنيّات**»، فقد تفرّد به عمر بن الخطّاب ﷺ عن النّبيّ ﷺ، وتفرّد به عن عمر علقمةُ بن وقّاص الليثي، وتفرّد به عن علقمة محمّدُ بنُ إبراهيم التيميّ، وتفرّد به عن التيميّ يحيى بن سعيد الأنصاريّ.

قال الحافظ ابن الصلاح رحمه الله بعدما ذكر كلام الشافعي والحاكم والخليلي: "أمّا ما حكم الشافعي عليه بالشذوذ، فلا إشكال في أنّه شاذّ غير مقبول، وأمّا ما حكيناه عن غيره فيشكل بما ينفرد به العدل الحافظ الضابط، كحديث: «**إنّما الأعمال بالنيات**»، فإنّه حديث فرد... وفي غرائب الصحيح أشباه لذلك غير قليلة... فهذا الذي ذكرناه وغيره من مذاهب أئمة الحديث يبيّن لك أنّه ليس الأمر في ذلك على الإطلاق الذي أتى به الخليلي والحاكم"(٢).

وقد بيّن الحافظ ابن رجب مراد الخليلي بالثقة وتفرده في كلامه المتقدّم، فقال رحمه الله: "ولكن كلام الخليلي في الشيوخ، والشيوخ في اصطلاح أهل هذا العلم عبارةٌ عمّن دون الأئمة والحفّاظ، وقد يكون فيهم الثقة وغيره.

صحح جملة من الأحاديث وقد وصفها بالشذوذ، ولهذا قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "وهذا الحديث – يعني حديث قيس بن سعد المتقدم – أخرجه البخاري في صحيحه من هذا الوجه، والحاكم موافق على صحّته إلاّ أنّه يسمّيه شاذًّا، ولا مشاحة في التسمية". النكت على كتاب ابن الصلاح: (٢/٦٧٠-٦٧١). ويراجع قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذّ: (١/٤٣-٤٥)، ولفة المحدّث لطارق عوض الله: (ص/٤١٧-٤١٨).

(١) الإرشاد: (١/١٧٤-١٧٧).

(٢) علوم الحديث: (ص/٧٧-٧٨). وينظر التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير للنووي: (ص/٤٠).

فأمّا ما انفرد به الأئمة والحُفّاظ فقد سمّاه الخليلي فردا، وذكر أنّ أفراد الحُفّاظ المشهورين الثقات، أو أفراد إمام عن الحفّاظ والأئمة صحيح متفق عليه... فرّق الخليلي بين ما ينفرد به شيخ من الشيوخ الثقات، وبين ما ينفرد به إمام أو حافظ، فما انفرد به إمام أو حافظ قُبل واحتُجَّ به، بخلاف ما تفرّد به شيخ من الشيوخ، وحكى ذلك عن حفّاظ الحديث"(١).

فظهر بذلك أنّ ما اعتُرِض به على الخليلي غير وجيه، لأنّ في كلامه قيد مهمّ لا ينبغي إغفاله، وقد بيّن الحافظ ابن رجب أنّه يتوقف في قبول ما تفرّد به الشيخ، الذي هو أدنى ألفاظ التعديل(٢).

وممّا يعضد هذا الفهم: أنّ الخليلي ذكر الأفراد في كتاب الإرشاد قبل الشواذ، وقد قسّم الأفراد إلى أربعة أقسام:

القسم الأوّل: هو: "ما يتفرد به حافظ مشهور ثقة إمام، عن الحفّاظ والأئمة، فهو صحيح متفقه عليه"(٣).

ومثاله عنده: ما رواه بسنده إلى الإمام مالك، عن الزهري، عن أنس بن مالك ﷺ: أنّ النّبيّ ﷺ دخل مكة يوم الفتح وعليه المِغفر، فقيل: هذا ابنُ خَطَل متعلّق بأستار الكعبة. فقال: «**اقتلوه**»(٤).

---

(١) شرح علل الترمذي: (١/٤٦١-٤٦٢).

(٢) يقول الإمام ابن أبي حاتم الرازي رحمه الله في مراتب الرواة: "وجدتُ الألفاظ في الجرح والعديل على مراتب شتّى، وإذا قيل للواحد إنّه ثقة أو متقن ثبت، فهو ممّن يُحتج بحديثه، وإذا قيل له صدوق أو محلّه الصدق أو لا بأس به، فهو ممّن يكتب حديثه وينظر فيه، وهي المترلة الثانية، وإذا قيل: (شيخٌ)، فهو بالمترلة الثالثة، يُكتبُ حديثُه وينظر فيه، إلاّ أنةّ دون الثانية". الجرح والتعديل: (٢/٣٧). والغريب أنّ الحافظ ابن الصلاح ذكر كلام ابن أبي حاتم هذا، ممّا يؤكد أنّه لا معنى للاعتراض على الخليلي. ينظر علوم الحديث لابن الصلاح: (ص/١٢٤ عتر).

(٣) ينظر الأقسام الأربعة الإرشاد: (١/١٦٧-١٧٣).

(٤) وقال رحمه الله: "هذا ينفرد به مالك عن ابن شهاب، عن أنس، رواه عنه من مات قبله، كابن جريج، والأوزاعي، وأبي حنيفة، وغيرهم ممّن بعدهم، كالشافعي وغيره. ورواه البخاري في الصحيح عن أربعة، عن مالك، وكذلك مسلمٌ عن نفر". الإرشاد: (١/١٦٧-١٦٩). وينظر التمهيد لابن عبدالبر: (٦/١٥٩-١٦٠)، ومقدمة ابن الصلاح بتحقيق عبداللطيف الهميم: (ص/١٦٥-١٦٦)، فقد جزما بتفرد الإمام مالك بالحديث.

القسم الثاني: هو ما "يتفرّد به ضعيف وضعه على الأئمة والحفّاظ".

ومثاله عنده: ما رواه من حديث محمّد بن عبدالرحمن بن غزوان، عن الإمام مالك، وإبراهيم ابن سعد، عن الزهري، عن أنس بن مالك ﷺ، قال: قال النّبيّ ﷺ: «**أهل القرآن أهل الله وخاصّته**»(١).

القسم الثالث: هو ما "تفرّد به غير حافظ يُضعَّف مِن أجله وإن لم يُتَّهم بالكذب".

ومثاله عنده: ما رواه من حديث محمّد بن الحسن بن زَبَالة المخزومي المدني، عن الإمام مالك أيضا، عن هشام بن عروة، عن أبيه عروة، عن أمّ المؤمنين الصدِّيقة عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: «**افتتحت البلاد بالسّيف، وافتتحت المدينة بالقرآن**»(٢).

القسم الرابع: هو ما "لا يُحْكَمُ بصحته ولا بضعفه، ويتفرّد به شيخ لا يُعرفُ ضعفه ولا توثيقه".

ومثّله بما رواه من حديث أبي زكير بن محمّد بن قيس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أمّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: «**كلوا البلح بالتمر، فإنّ الشيطان إذا رأى ذلك غاظه، ويقول: عاش ابن آدم حتّى أكل الجديد بالخَلِق**»(٣).

هذا القسم الأخير وصفه الخليلي بالشذوذ من بين الأقسام الأخرى، لأنّه تفردٌ من راوٍ قال عنه: شيخٌ، ثمّ ذكر بعد ذلك مباشرة من غير فاصل مراد الشافعي وجماعة من محدثي الحجاز بالشاذّ، ثمّ قال: "الشاذّ: ما ليس له إلاّ إسنادٌ واحدٌ يشذّ بذلك شيخ، ثقة كان أو غير ثقة. فما كان عن غير ثقة، فمتروك لا يُقبل، وما كان عن ثقة، يُتوقف فيه ولا يُحتجُ به".

---

(١) ينظر الإرشاد: (١/١٦٩-٤٠٦)، وقد تقدم الكلام حول الحديث، ينظر النوع الأول والرابع من إطلاق الخليلي للمنكر، والمطلب الثالث من مبحث معنى المنكر عنده أيضا.

(٢) ينظر المثال الأوّل من المبحث الأول من أجناس العلل الخفية في المتون.

(٣) أشار الإمام ابن حبان أنّ أبا زكير تفرد برواية هذا الحديث عن هشام بن عروة، ثمّ قال رحمه الله: "وهذا كلام لا أصل له من حديث النّبيّ عليه الصلاة والسلام". كتاب المجروحين: (٣/١٢٠). قال الإمام ابن عدي رحمه الله: "وهذا يُعرف بيحيى بن محمّد بن قيس، المعروف بأبي زكير، ولا أعلم رواه عن هشام بن عروة غيره". الكامل في ضعفاء الرجال: (٧/٢٤٣).

فكأنّما الخليلي لّما ذكر القسم الرابع من الأفراد، وخصه بتفرد مرتبة من الرواة، وهو الشيخ، وسمّاه شاذا لأوّل مرة في كتابه، احتاج أنّ يبيّن مراده من إطلاق الشاذّ، وبخاصة أنّه قد شاع ما نقله عن الشافعي وغيره من أهل الحجاز، فأراد أنّ يبيّن أنّ الشاذّ أيضا ما ذكره عن حفّاظ الحديث، وعليه فإنّ كلامه لم يخرج مخرج الاعتراض على ما ذكره الشافعي وغيره.

وهنا أخلص إلى نتيجة وحقيقة علمية، وهي أنّ الشاذ بالمعنى الذي ذكره الخليلي، أي: تفرد الشيخ ممّا يثير في قلب الناقد ريبة حول ضبطه، "لا يختلف الإمام الشافعي مع غيره من الحفّاظ في عدم الاحتجاج به، كما أنّ الحفّاظ الذين نقل عنهم الخليلي معنى الشاذّ لا يختلفون مع الإمام الشافعي في عدم الاحتجاج بالحديث الشاذّ، الذي فيه مخالفة لما هو أرجح، لأنّه إذا كان الحديث الغريب الذي ليس له أصل غير مقبول عندهم، فإنّ الذي خالف الواقع يكون من باب أولى أن لا يقبلوا ذلك الحديث لظهور خطأ فيه"(١).

وممّا يؤكد أنّ ما ذكرته من عدم اعتراض الخليلي على مراد الشافعي بالشاذّ، أنّه سمّى ما تفرّد به الثقة مخالفا غيره من الثقات شاذًّا كما ورد عن الإمام الشافعي، ومثاله عنده الآتي:

قال رحمه الله: "حدّثنا عبدالله بن محمّد الحافظ، حدّثنا عبدالباقي بن قانع، حدّثنا إسماعيل بن الفضل البلخي، حدّثنا المعافى بن سليمان الجزري، حدّثنا زُهَيْرٌ، عن محمّد بن جُحادة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة: أنّ النّبيّ ﷺ خرج من الخلاء، فأُتِيَ بطعام، فأتيتُه بماء فردّني، وقال: «**لا أريد الصلاة**»(٢). تفرّد به زهير، وهو ثقة مخرّج، لكن هذا من الشواذّ"(٣).

فظاهر من كلامه أنّه سمّى ما تفرد به زهير شاذّا، وزهير هو ابن معاوية بن حُديج بن الرُّحَيل أبو خيثمة الكوفي، "كان من أوعية العلم، صاحب حفظ وإتقان"(٤).

---

(١) الدكتور حمزة المليباري. نظرات جديدة في علوم الحديث: (ص/١٩٣).

(٢) أخرجه بهذا السند: ابن ماجة في سننه، كتاب الأطعمة، باب: الوضوء عند الطعام، حديث رقم: [٣٢٦١]، والبزار في مسنده: (٢٦٧/١٥) حديث رقم: [٨٧٤٣]، والدارقطني كما في أطراف الغرائب والأفراد: (٣٠٨/٢) حديث رقم: [٥٣٢٩].

(٣) الإرشاد: (٣٣٢/١).

(٤) الحافظ الذهبي، سير أعلام النبلاء: (١٨١/٨). وكان معاذ بن معاذ يقدمه على سفيان، وكان شعيب بن حرب يقدمه أيضا في الحفظ على عشرين من مثل شعبة، وقد وثقه ابن سعد، ويحيى بن معين، وأبو زرعة الرازي، ⇦

وسبب وصف الخليلي الحديث بالشذوذ، راجع إلى أنّ زهير بن معاوية تفرد بروايته من هذا الوجه، مخالفا الأثبات من أصحاب عمرو بن دينار(١).

قال أبو حاتم الرازي رحمه الله: "هذا خطأ؛ إنّما هو: عمرو بن دينار، عن سعيد بن الحويرث، عن ابن عبّاس، عن النّبيّ ﷺ"(٢).

وقال الإمام ابن عدي رحمه الله: "وقد روى هذا الحديث أصحابُ عمرو بن دينار الأثبات، مثل: حمّاد بن زيد، وابن عيينة، وغيرهما، عن عمرو بن دينار، عن سعيد بن الحويرث، عن ابن العباس، وهو الصواب"(٣).

وبعد هذه النظرة في ما ورد من معاني للشاذّ عند هؤلاء الأئمة، فيمكن أن يُقال: الشاذّ عند الأئمة ما دلّ على تفردّ الراوي بما لا يتابع عليه، ثقة كان أم ضعيفا، وهو ما يعبّرون عنه بالخطأ أو الوهم، أو يقولون: غير محفوظ، أو منكر، ونحو ذلك من العبارات التي تدل على وقوع الخلل في الرواية(٤).

والنسائي، وغيرهم، إلاّ أنّهم ليّنوه في أبي إسحاق السبيعي، فقد سمع منه بأخرة بعد الاختلاط. ينظر: الطبقات الكبرى لابن سعد: (٤٩٧/٨)، والتاريخ الكبير: (٤٢٧/٣)، ومعرفة الثقات للعجلي: (٣٧٢/١)، والجرح والتعديل: (٥٨٨/٣)، والثقات لابن حبان: (٣٣٧/٦)، وتهذيب الكمال: (٤٢٠/٩).

(١) وقد اتهمّ الإمام أبو حاتم الرازي ابنَ جحادة بهذا الحديث، قال ابنه رحمه الله: "قلتُ لأبي: الوهم من زهير؟ قال: لا، هو من ابن جحادة". العلل: (٤٤٧/١) مسألة رقم: [٣٣]. وكذا هو رأي الإمام البزار، فقد قال رحمه الله بعدما أخرج الحديث: "وهذا الحديث أحسب أنّ محمّد بن جحادة أخطأ في إسناده". وأمّا ابن عدي فالخطأ عنده محتمل من كليهما ومعهما زياد البكائي، فقد رواه في الكامل من طريقه، عن ابن جحادة، عن عمرو بن دينار، ثمّ قال رحمه الله: "هكذا حدّث به زياد، عن ابن جحادة، عن عمرو، عن عطاء، عن أبي هريرة، وتابعه على ذلك زهير ابن معاوية، وعندي أنّهما أخطآ على ابن جحادة، أو الخطأ من ابن جحادة عن عمرو بن دينار، فإنّ هذا الحديث لا يرويه عن ابن جحادة غيرهما". الكامل: (١٩٢/٣).

الظاهر أنّ الحافظ الخليلي لم يقف على هذه الرواية – أعني رواية زياد المتابعة لرواية زهير –، وقد ذكرها أيضا الدارقطني في العلل: (٩٥/٨) فقرة رقم: [١٥٨٣]، ومهما يكن، فإنّ الغرض بيان أنّ الخليلي سمّى ما ظنّه تفردا من الثقة مخالفا غيره من الثقات شاذًّا.

(٢) العلل لابنه: (٤٤٧/١).

(٣) الكامل: (١٩٢/٣). وحديث ابن عباس أخرجه مسلم في صحيحه من رواية حماد بن زيد، وسفيان بن عيينة، ومحمّد بن مسلم الطائفي، كتاب: الحيض، باب: جواز أكل المُحدِث الطعام... حديث رقم: [٣٧٤].

(٤) أقول هذا مع ضرورة اعتبار تقسيم الحاكم للشاذّ كما تقدّم.

وقبل ختام هذا الباب، أذكر جملة من الأحاديث الذي وصفها بعض الأئمة النقاد بالشذوذ، وهي تفرّدات بما لا متابع له، ومن ذلك الأمثلة الآتية:

المثال الأوّل: ما حكم عليه الإمام علي بن المديني بالشذوذ.

أخرج الشيخان وغيرهما حديثا تفرّد به يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف، عن عطاء بن يسار، عن زيد بن خالد الجُهني: أنّه سأل عثمان بن عفان ﷺ، فقال: أرأيتَ إذا جامع فلم يُمنِ؟ قال عثمان ﷺ: **يتوضأ كما يتوضأ للصّلاة، ويغسل ذكره. قال عثمان ﷺ: سمعتُه من رسول الله ﷺ**. قال زيد: فسألتُ عن ذلك عليا، والزبير، وطلحة، وأُبيّ ابن كعب ﷺ، فأمروه بذلك(١).

فهذا الحديث صححه البخاري ومسلم، وهو ممّا تفرد به يحيى بن أبي كثير الإمام الثقة، إلاّ أنّ الإمام علي بن المديني حكم عليه بالشذوذ؛ لمخالفته المعروف عن هؤلاء الصحب الكرام ﷺ أجمعين.

قال ابن المديني رحمه الله: "إسناد حسنٌ، ولكنّه حديث شاذّ غير معروف، وقد رُوِيَ عن عثمان، وعلي، وأُبي بن كعب بأسانيد جيادٍ أنّهم أفتوا بخلافه"(٢).

وقد وافق الإمامُ أحمدُ ابنَ المديني على تعليل هذا الحديث بمخالفة المعروف عن أولئك الصحابة ﷺ، فقد قال أبو بكر الأثرم: "قلتُ لأحمد بن حنبل: حديثُ حسين المعلّم، عن يحيى ابن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن عطاء بن يسار، عن زيد بن خالد... أفيه علّة تدفعه بها؟ قال: نعم، ما يُروى من خلافه عنهم. قلتُ: عن علي، وعثمان، وأُبي بن كعب؟ قال: نعم"(٣).

---

(١) أخرجه البخاري – واللفظ له – في كتاب الوضوء، باب: من لم يرَ الوضوء إلا من المخرجين: من القبل والدّبر، حديث رقم: [١٧٩]، وفي كتاب الغسل، باب: غسل ما يصيب من فرج المرأة، حديث رقم: [٢٩٢]، ومسلم في كتاب الحيض، باب: إنّما الماء من الماء، حديث رقم: [٣٤٧].

(٢) ذكره ابن عبدالبر في الاستذكار: (٨٣/٣).

(٣) ذكره ابن عبدالبر أيضا في المصدر نفسه. وقال أيضا: "انفرد به يحيى بن أبي كثير، ولم يتابع عليه، وهو ثقة إلاّ أنّه جاء بما شذّ فيه وأُنكر عليه، ونكارته أنّه محال أن يكون عثمان سمع من رسول الله ﷺ ما يُسقط الغسل من التقاء الختانين، ثمّ يُفتي بإيجاب الغسل منه". (٨١/٣).

والشاهد من هذا المثال بيان حكم ابن المديني عليه بالشذوذ، وإلاّ فقد قال الحافظ رحمه الله: "وقد حكى الأثرم عن أحمد أنّ حديث زيد بن خالد المذكور في هذا الباب معلول، لأنّه ثبت عن هؤلاء الخمسة الفتوى بخلاف ما في هذا ⇦

المثال الثاني: ما حكم عليه الإمام أحمد بن حنبل بالشذوذ.

قال رحمه الله: "حدّثنا يزيد، قال: أخبرنا محمّد بن طلحة، قال: حدّثنا الحَكَم بن عتبة، عن عبدالله بن شدّاد، عن أسماء بنت عُمَيْس رضي الله عنها، قالت: دخل عليَّ رسول الله ﷺ اليومَ الثالثِ من قتل جعفرٍ، فقال: «**لا تَحِدّي بعدَ يومِكِ هذا**»[(١)].

هذا الحديث ذكره الحافظ ابن رجب الحنبلي مثالا على الأحاديث التي شذّ متنها وصحّت الأحاديث بخلافها، أو ما أجمع علماء الأمة على القول بغيرها، ثمّ نقل عن الإمام أحمد أنّه قال: "إنّه من الشاذّ المُطَّرَح"[(٢)].

وقد سأل ابنُ أبي حاتم الرازي أباه عن هذا الحديث، فقال أبوه رحمه الله: "فسّروه على معنيين: أحدهما: أنّ الحديث ليس هو عن أسماء، وغَلِطَ محمّد بن طلحة؛ وإنّما كانت امرأة سواها.

وقال آخرون: هذا قبل أن يترلَ العِدَدُ.

أشبهُ عندي – والله أعلم –: أنّ هذه كانت امرأةٌ سوى أسماء، وكانت من جعفر بسبيل قرابة، ولم تكن امرأته؛ لأنّ النّبيّ ﷺ قال: «**لا تُحِدُّ امرأةٌ على أحد فوق ثلاثٍ، إلاّ على زوج**»"[(٣)].

فظهر بذلك أنّ حكم الإمام أحمد على الحديث بالشذوذ مبني على أنّه جاء مخالفا لما صح عن النّبيّ ﷺ من وجوب إحداد المرأة طوال مدّة العدة، ولذلك لمّا نقل الحافظ ابن حجر عن الإمام

الحديث، وقد حكى يعقوب بن شيبة عن علي بن المديني أنّه شاذّ. والجواب عن ذلك: أنّ الحديث ثابت من جهة اتصال إسناده وحفظ رواته، وقد روى ابنُ عيينة أيضا، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار نحو رواية أبي سلمة عن عطاء، أخرجه ابنُ أبي شيبة وغيره، فليس هو فردا، وأمّا كونهم أفتوا بخلافه فلا يقدح ذلك في صحته، لاحتمال أنّه ثبت عندهم ناسخه فذهبوا إليه، وكم من حديث منسوخ وهو صحيح من حيث الصناعة الحديثية، وقد ذهب الجمهور إلى أنّ ما دلّ عليه حديث الباب من الاكتفاء بالوضوء إذا لم يترل منسوخ". فتح الباري: (١/٣٩٧)

(١) المسند: (٤٥/٢٠) حديث رقم: [٢٧٠٨٣]. وأخرجه أيضا بر قم: [٢٧٤٦٨].

(٢) ينظر شرح علل الترمذي: (١/٤١٠).

(٣) العلل: (٤/١٤١) مسألة رقم: [١٣١٨]. والحديث الذي ذكره أبو حاتم أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب: حدِّ المرأة على غير زوجها، حديث رقم: [١٢٨٠]، ومسلم في صحيحه، كتاب الطلاق، باب: وجوب الإحداد في عدّة الوفاة وتحريمه في غير ذلك إلاّ ثلاثة أيام، حديث رقم: [١٤٨٦] من حديث أمّ حبيبة رضي الله عنها.

أحمد قوله: "إنّه مخالف للأحاديث الصحيحة في الإحداد"، علّق عليه فقال: وهو مصير منه إلى أنّه يعلّه بالشذوذ"[١].

المثال الثالث: ما حكم عليه الإمام محمّد بن يحيى الذُّهلي رحمه الله بالشذوذ.

لقد حكم الإمام محمّد بن يحيى الذهلي على حديث تفرّد به حماد بن سلمة الإمام الثقة بالشذوذ، لمخالفته المشهور والمعروف.

والحديث هو ما أخرجه الإمام أبو داود بسنده إلى حمّاد بن سلمة، عن أيّوب، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما: **أنّ بلالا أذّن قبل طلوع الفجر، فأمره النّبيّ ﷺ أن يرجع فينادي: ألا إنّ العبد قد نام**: ثمّ قال أبو داود رحمه الله: وهذا الحديث لم يروه عن أيّوب إلاّ حماد بن سلمة[٢].

وقد روى الإمام البيهقي بسنده إلى الإمام محمّد بن يحيى الذهلي أنّه قال: "حديث حمّاد بن سلمة، عن أيّوب، عن نافع، عن ابن عمر: أنّ بلالا أذّن قبل طلوع الفجر شاذٌّ غيرُ واقع على القلب، وهو خلاف ما رواه النّاس عن ابن عمر"[٣].

وقال الإمام الترمذي رحمه الله: "هذا حديث غير محفوظ، والصحيح: ما روى عبيدالله بن عمر وغيره، عن نافع، عن ابن عمر: أنّ النّبيّ ﷺ قال: «**إنّ بلالا يؤذن بليل، فكلوا واشربوا حتّى يؤذن ابن أمّ مكتوم**»"[٤].

---

(١) فتح الباري: (٤٨٧/٩). وينظر منهج الإمام أحمد في التعليل: (ص/٣٦٣-٣٦٦) للوقوف على حديث آخر أعل الإمام أحمد بالشذوذ.

(٢) السنن، كتاب: الصلاة، باب: في الأذان قبل دخول الوقت، حديث رقم: [٥٣٢].

(٣) السنن الكبرى: (٣٨٣/١).

(٤) السنن أبواب الصلاة، باب: ما جاء في الأذان بالليل، عند كلامه على حديث رقم: [٢٠٣]. وحديث عبيدالله أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، حديث رقم: [٦٢٢]. وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "أخرجه أبو داود وغيره من طريق حمّاد بن سلمة ، عن أيّوب، عن نافع، عن ابن عمر موصولا مرفوعا، ورجاله ثقات حفّاظ، لكن اتّفق أئمة الحديث: علي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، والذهلي، وأبو حاتم، وأبو داود، والترمذي، والأثرم، والدارقطني على أنّ حمّادا أخطأ في رفعه، وأنّ الصواب وقفه على عمر بن الخطّاب، وأنّه هو الذي وقع له ذلك مع مؤذنه، وأنّ حمّادا انفرد برفعه". فتح الباري: (١٠٣/٢). وقد تقدّم ذكر أمثلة على ما حكم عليها الحاكم والخليلي بالشذوذ.

وبعد... فقد ظهر من خلال ما تقدّم أنّ الأئمة استعملوا مصطلحات مختلفة في وصف الروايات بالغرابة والتفرد، وأنّ الخليلي رحمه الله سار على نهجهم، فاستعملها كما استعملها الأئمة من قبله، فمنها ما دل على التفرد كالغرابة والشذوذ والاستحسان، ومنها ما كان صريحا في التفرد، كما تقدّم.

كما ظهر أنّ تلك العبارات أغلبها خرجت مخرج التعليل، إلا ما دلّ الدليل على أنّ المراد مجرد وصف الرواية بالتفرد، وأمّا قوله: "لا يتابع عليه"، فإنّ المقصود دوما التعليل.

ومن الواجب أن لا نهمل تلك المصطلحات عند كلامنا على التفرد، فممّا لا شك فيه أنّ تلك المصطلحات تشكل وحدة موضوعية، ومن الخطأ أن نجزئها ولا نؤلف بينها.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الباب الرابع

قرائن التعليل والترجيح عند الخليلي

وقد جعلته في مدخل أذكر فيه بعض المقدمات النظرية، وفصلين:

الفصل الأوّل: قرائن التعليل عند الخليلي.

الفصل الثاني: المتابعات والقرائن وأثرها في الترجيح عند الخليلي.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مدخل:

إنّ هذا الفصل هو من أهمّ فصول الأطروحة، ذلك أنّ معرفة القرائن التي اعتمدها الأئمة في بيان خطأ الرواة، وفقهها – أي فقه القرائن –، من مباحث العلل الدقيقة، بل هي من أدق الدقائق في علم العلل، ومن صميمه.

وإنّ كشف العلة لا يكون إلاّ بالعلم، والفهم، والمعرفة، وقد أشار الحافظ الخليلي إلى هذا بقوله: "يُحتاج في هذا الأمر إلى الديانة، والإتقان، والحفظ، ومعرفة الرجال، ومعرفة الترتيب[١]، ويكتب ما له وما عليه، ثمّ يتأمّل في الرجال، فيميّز بين الصحيح والسقيم، ثمّ يعرف التواريخ، وعمر العلماء، حتّى يعرف من أدرك ممّن لم يدرك، ويعرف التدليس للشيوخ"[٢].

ويقول الحاكم النيسابوري رحمه الله في النوع السابع والعشرين من علوم الحديث: "هذا النوع منه معرفة علل الحديث... الحجة فيه عندنا: الحفظ، والفهم، والمعرفة لا غير"[٣].

فإذا تقرر أنّ الكشف عن العلل مبناه على العلم والفهم والمعرفة لا غير كما عبّر الحاكم النيسابوري، فما معنى ما رواه ابن أبي حاتم الرازي بسنده عن عبدالله بن نمير، أنّه قال: "قال عبدالرحمن بن مهدي: معرفة الحديث إلهام. قال ابن نمير: وصدق! لو قلت له: من أين قلتَ؟ لم يكن له جواب"[٤].

---

(١) المقصود مراتب الرواة.

(٢) الإرشاد: (٤٠٨/١).

(٣) معرفة علوم الحديث: (ص/٣٥٩-٣٦٠). ويقول فضيلة الدكتور أبو بكر كافي حفظه الله معلّقا على قول الحاكم: "أي لا قاعدة هناك ولا ضابط، بل المشاركة أوّلا، ثمّ الخبرة والذكاء بعد ذلك". منهج الإمام أحمد في التعليل: (ص/٤٤٥). وقال حفظه الله قبل ذلك: "ليس هناك من سبيل مُمَهَّد، ولا قاعدة ثابتة مطّردة للكشف عن مواطن العلل في الأسانيد، والمعتمد فقط على الاجتهاد الشخصي، والتتبع المضني لطرق الحديث، والجمع المستوعب لروايته، والبحث عن طبيعة الرواة، وظروف تحمّلهم وأدائهم، ثمّ فحص ذلك ومقارنته، والتعمّق فيه لاستخراج ما به من وهم أو خطأ، أو تعمّد تحريف أو تزوير".

(٤) كتاب العلل: (٣٨٨/١). ومثله أيضا ما رواه الحاكم بسنده إلى محمّد بن صالح الكيليني، قال: سمعتُ أبا زرعة – وقال له رجل: ما الحجة في تعليلكم الحديث؟ –، قال: الحجة أن تسألني عن حديث له علة، فأذكر علّته، ثمّ تقصد محمّد بن مسلم بن واره، فتسأله عنه، ولا تخبره بأنّك قد سألتني، فيذكر علّته، ثمّ تقصد أبا حاتم، فيعلله ثمّ تميّز ⇦

لقد لفت انتباهي قولُ الحافظِ السخاوي رحمه الله وهو يوجّه كلام ابن مهدي هذا وغيره في التعليل: "أمر يهجم على قلوبهم لا يمكنهم ردّه، وهيئة نفسانية لا معدلَ لهم عنها، ولهذا ترى الجامع بين الفقه والحديث، كابن خزيمة، والإسماعيلي، والبيهقي، وابن عبدالبر لا ينكر عليهم، بل يشاركهم ويحذو حذوهم، وربما يطالبهم الفقيه والأصولي العاري عن الحديث بالأدلة، هذا مع اتفاق الفقهاء على الرجوع إليهم في التعديل والتجريح، كما اتّفقوا على الرجوع في كلّ فنّ إلى أهله، ومن تعاطى تحرير فنٍّ غير فنّه، فهو متعنّي"(١).

ولقد فهم الدكتور همّام عبدالرحيم سعيد من كلام الحافظ السخاوي هذا، أنّ التعليل عند النقاد أمر يهجم على قلب الواحد منهم لا يمكنه ردّه، أو هيئة نفسانية لا يمكن دفعها، حيث قال حفظه الله: "وأرى أنّ كلام السخاوي هذا في جعل معرفة العلة هيئة نفسانية، وخواطر وجدانية، لا يستفاد من مجموع كلام النقاد، ولا يشهد له هذا العلم، بل يشهد عليه، وهو مرفوض بمنطق مئات الأمثلة والشواهد"(٢)، ثم وجّه فضيلة الدكتور كلام ابن مهدي وغيره بقوله: "أمّا كلام النقّاد – كابن مهدي وأبي زرعة – فإنّه يُحمل على أنّ من يجهل هذا العلم، لا يمكنه الإحاطة بطرائقه ومعارفه وعناصره؛ وعرض الدليل والبرهان يلزم منه وجود مَن يدركهما، لأنّهما ثمرة هذه المعارف المتنوعة الشاملة، وغير ذوي الاختصاص يكفيهم الحكم المتضمن صحة أو ضعفا أو بطلانا، فإن حرصوا على المزيد، فعليهم أن يسلكوا مسلك النقاد في إعداد الرصيد الكافي... هذا الذي يحمل عليه كلام النقاد عندما يمتنعون عن الاحتجاج لقولهم... ولقد عبّر ابن مهدي عن هذا المعنى تعبيرا دقيقا عندما قال: **إنكارنا الحديث عند الجهّال كهانة**"(٣).

لا شكّ أنّ حمل كلام الأئمة النقاد على ما ذكره فضيلة الدكتور هو المتعيّن، إلاّ أنّ اعتراضه على الحافظ السخاوي في غير محلّه؛ فإنّه يقرر هذا الأمر من دون شك أيضا، فقد أكّد رحمه الله

كلامنا على ذلك الحديث، فإن وجدتَ بيننا خلاف في علته، فاعلم أنّ كلاّ منّا تكلّم على مراده، وإن وجدت الكلمة متفقه، فاعلم حقيقة هذا العلم. قال: ففعل الرجل ذلك، فاتّفقت كلمتهم عليه، فقال: أشهد أن هذا العلم إلهام. معرفة علوم الحديث: (ص/٣٦١). ويراجع مقدمة الجرح والتعديل: (١/٣٤٩-٣٥١).

(١) فتح المغيث: (٢/٦٨).

(٢) مقدمة تحقيق شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي: (١/١٢٣).

(٣) المرجع نفسه: (١/١٢٣-١٢٤).

على أنّ الأئمة ما تكلموا في العلل إلاّ بخبرة للواقع الحديثي، وفهم ثاقب لما يحيط الخبر من ملابسات، حيث قال رحمه الله: "هذا النوع من أغمض الأنواع وأدقّها، ولذا لم يتكلّم فيه... إلاّ الجهابذة: أهل الحفظ، والخبرة، والفهم الثاقب، مثل: ابن المديني، وأحمد، والبخاري، ويعقوب بن شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطني"(١).

كما أنّ الحافظ السخاوي رحمه الله يؤكد على أنّ الأئمة النقاد كشفوا علل الأخبار بالتفرغ والبحث عن غوامض عللها. قال رحمه الله: "فالله تعالى بلطيف عنايته أقام لعلم الحديث رجالا نقادا تفرغوا له، وأفنوا أعمارهم في تحصيله والبحث عن غوامضه وعلله ورجاله، ومعرفة مراتبهم في القوّة واللين"(٢).

وعليه... يكون مراد الحافظ السخاوي رحمه الله من قوله المتقدّم: أنّ ذلك الإحساس الذي يجده الناقد – والذي يظنّه الجاهل كهانة – ليس مبعثه من الخواطر الوجدانية الفارغة، وإنّما صدر كلامهم في تعليل الأخبار "معتمدين على الحاسة التي يكتسبها المعلّلُ – بالكسر – من كثرة الممارسة للأحاديث والألفاظ النبوية، وطول التعامل مع الأسانيد، والخبرة بالرجال وتصرفاتهم"(٣).

هذا... وقبل الكلام على قرائن العلة ودلائلها عند الخليلي رحمه الله، أذكر تعريفا وجيزا لمعنى القرينة لغة واصطلاحا، وأهمية القرائن في مجال التعليل والترجيح.

أوّلا: القرينة في اللغة.

القرينة في اللغة مؤنث قرين، وتُجمع على قرائن على وزن فَعَائِل، وأمّا ثلاثي الكلمة فهو قَرَنَ على وزن فَعَلَ.

---

(١) المصدر السابق: (٢/٦٧).

(٢) المصدر نفسه: (٢/٦٨).

(٣) من كلام فضيلة الدكتور أبي بكر كافي، ينظر منهج الإمام أحمد في التعليل: (ص/٤٤٥). ومن الجدير بالتنبيه هنا على قول الحافظ الجوال أبي عبدالله محمّد بن يحيى بن منده، حيث قال رحمه الله: "إنّما خصّ الله بمعرفة هذه الأخبار نفرا يسيرا من كثير ممّن يدّعي علم الحديث، فأمّا سائر الناس مَن يدّعي كثرة كتابة الحديث، أو متفقه في علم الشافعي وأبي حنيفة، أو متّبع لكلام الحارث المحاسبي، والجُنَيْد، وذي النون، وأهل الخواطر، فليس لهم أن يتكلموا في شيء من علم الحديث، إلاّ من أخذه عن أهله وأهل المعرفة به، فحينئذ يتكلم بمعرفته". ينظر شرح علل الترمذي: (١/٣٣٩-٣٤٠ همام).

إنّ المتتبع لمادة (ق ر ن) من خلال المعاجم يجدّها تدل علة معانٍ عدّة، منها الآتي:

– **الملازمة والمصاحبة والمقاربة**: يقال قارن الشيءُ الشيءَ مقارنةً وقرانا: اقترن به وصاحبه، ومنه قول الله تعالى: ﴿وَقَالَ قَرِينُهُۥ هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾ [ق:٢٣]، وقوله جلّ جلاله: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ﴾ [الزُّخرُف:٣٦][(١)].

ومنه أيضا قول رسول الله ﷺ: «**ما منكم من أحد إلاّ وقد وُكّلَ به قرينه**»، أي: مصاحبه من الملائكة والشياطين[(٢)].

والقرينة أيضا: نفس الإنسان، كأنّهما قد تقارنا[(٣)]، وقرينة الرجل: امرأته لمقارنته إيّاها[(٤)]، والقرينة: الناقة تُشدّ إلى أخرى، والقَرَنُ والقرين: البعير المقرون بآخر[(٥)].

– **الضمّ والجمع والشدّ**: ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ مُّقَرَّنِينَ فِي ٱلْأَصْفَادِ﴾ [إبراهيم:٤٩]، فقوله تعالى: ﴿مُّقَرَّنِينَ﴾، أي: مشدودين مكتفين مصفدين بعضهم إلى بعض[(٦)].

ومن ذلك أيضا القِران، وهو الجمع بين الحجّ والعمرة[(٧)]، والقِران أيضا: أن تجمع بين تمرتين للأكل، كما ورد في الحديث عن رسول الله ﷺ: **أنّه نهى عن القِران**[(٨)]، والمقرّنة: الجبال الصغار يدنو بعضها من بعض، سُميّت بذلك لتقاربها[(٩)].

---

(١) وقال الإمام القرطبي رحمه الله: "أي: ملازم ومصاحب". الجامع لأحكام القرآن: (٤٧/١٩). ويراجع: المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، مادة قرن: (٣٦١/٦-٣٦٨)، ولسان العرب: (٣٣٦/١٣).

(٢) ينظر: لسان العرب: (٣٣٦/١٣).

(٣) معجم مقاييس اللغة: (٧٧/٥)، ولسان العرب: (٣٣٩/١٣).

(٤) لسان العرب: (٣٣٩/١٣).

(٥) المصدر نفسه: (٣٣٧/١٣).

(٦) وقيل: قُرِن كلّ واحد منهم إلى شيطانه. ينظر: معجم مقاييس اللغة: (٧٦/٥-٧٧)، ولسان العرب: (٣٣٦/١٣).

(٧) ينظر تهذيب اللغة للجوهري: (٩٣/٩)، ولسان العرب: (٣٣٦/١٣).

(٨) ينظر لسان العرب: (٣٣٨/١٣).

(٩) ينظر تهذيب اللغة: (٩٤/٩).

- النتوء بقوة وشدة:

قال ابن فارس رحمه الله: "القاف والراء والنون أصلان صحيحان، أحدهما يدل على جمع الشيء إلى الشيء، والآخر: شيء ينتأُ بقوة وشدة"(١). وعبّر الجوهري بقوله: "الطرف الشاخص من كلّ شيء"(٢).

ومن الأصل الثاني: القرن للشاة، والجمع قرون، وموضعه من رأس الإنسان يسمّى قرنا، وقرن الرجل: حدّ رأسه وجانبه، والقرن: الذؤابة، وقرنُ الأكمة: رأسها، وقرن الجبل: أعلاه(٣).

- أوّل الشيء:

ومن هذا المعنى: قرن الشمس، وهو أوّل ما يبدو منها عند الطلوع(٤)، وقيل: أوّل شعاعها(٥)، ويقال: فلان قرن بني فلان، إذا كان سيّدهم والمدافع عنهم(٦).

وبعد... فمن خلال ما تقدّم من المعاني نجدها تتحد في معنى مشترك، وهو معنى **الملازمة والمصاحبة والمقاربة**، وهذا جلي في المعنى الثاني، وهو الجمع والضم والشد، وأمّا المعنى الثالث، وهو النتوء بقوة أو الطرف الشاخص من الشيء، فإنّ معنى المصاحبة والملازمة يتحقق

(١) معجم مقاييس اللغة: (٧٦/٥).

(٢) الصحاح: (٢١٨١/٦).

(٣) ينظر لسان العرب: (٣٣١/١٣)، والقاموس المحيط: (٣٦٤/٤-٣٦٥).

(٤) ينظر الصحاح: (٢١٨٠/٦).

(٥) ينظر لسان العرب: (٣٣٢/١٣).

(٦) ينظر جمهرة اللغة لابن دريد: (٧٩٣/٢)، ولسان العرب: (٣٣٣/١٣). ولا شكّ أنّ السيّد هو أوّل القوم.

بالضرورة، فلابد للناتئ من اتصال لما نتأ منه، وأمّا المعنى الأخير، وهو أول الشيء، فيتحقق فيه معنى الملازمة والمصاحبة بشيء من التأويل، فأوّل الشيء يكون مصاحبا لما بعده بالتأكيد[١].

ثانيا: القرينة في الاصطلاح.

هناك اصطلاح عام لمعنى القرينة ذكره الشريف الجرجاني، فقال رحمه الله: "القرينة في اللغة: فعيلة بمعنى الفاعلة، مأخوذ من المقارنة، وفي الاصطلاح: أمر يشير إلى المطلوب"[٢].

وأريد أن أذكر هنا أنّني لم أبحث عن تعريف القرينة اصطلاحا عند الأئمة النقاد، وذلك لما تقرر من أنّ الأئمة لم يكن من اهتماماتهم الحدود والتعريفات، وهذا ما أكدّته دراسة أخي الدكتور بلخير حدبي في أطروحته للدكتوراه، والموسومة بـ (**فقه التعامل مع القرائن وأهميته في نقد الحديث**)، والتي نوقشت بجامعتنا العامرة، جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية.

كما أنّ المتتبع لكتب الأئمة المتأخرين في علوم الحديث ومصطلحه، يجدها عارية من التعريف الاصطلاحي للقرينة، وإنّما ذكروا أهمية القرائن في مجال التعليل.

وقد عرّفها من المعاصرين فضيلة الدكتور أحمد معبد عبدالكريم، فقال حفظه الله: "المقصود بالقرائن: ما يدلّ على المراد دون تصريح به، وذلك ممّا يكون له تعلّق مباشر أو غير مباشر، من الألفاظ أو الإشارات التي تؤثر في توجيه دلالة اللفظ أو العبارة المستعملة في بيان درجة حديث الراوي، أو بيان حاله جرحا وتعديلا"[٣].

ومن خلال مطالعتي للكتب التي عنيت بالدراسات النقدية، حاولت أن أضع تعريفا للقرائن من ناحية الاصطلاحية، لعلّه يكون مساهمة منّي في إثراء هذا الجانب، والتعريف هو كالآتي:

---

(١) استفدت هذه العلاقة بين مختلف المعاني من كتاب القرائن عند الأصوليين للدكتور محمّد بن عبدالعزيز المبارك، ينظر: (٣٤/١).

(٢) التعريفات: (ص/١٧٥).

(٣) ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الإفراد والتكرير والتركيب ودلالة كلّ منها على حال الراوي والمروي: (ص/٢٣). واستفدت هذا التعريف من خلال مطالعتي لأطروحة الدكتور بلخير حدبي المشار إليها آنفا.

القرائن هي: "معانٍ في السند أو المتن[١] تدعو الناقد إلى إنكار الحديث، والحكم عليه بعدم الاستقامة رغم اتصال سنده، أو معانٍ في السند دلّت على حفظ الراوي وإتقانه، تدعو الناقد إلى تصحيح الحديث، والحكم عليه بالاستقامة وحفظ الراوي له"[٢].

ثالثا: أهمية القرائن في مجال التعليل والترجيح.

إنّ أهمية القرائن في مجال التعليل والترجيح ترجع إلى ما لها – أي القرائن – من أثر بالغ في فهم سبب تعليل الحديث من قبل الناقد، وتبرز لنا وجه الخلل في الرواية، وتوقفنا على مدخل الغلط والوهم فيها، لكونها متعلقة أساسا بحيثيات رواية الحديث، وصفة نقله، وأدائه، وأخذه، وتحمله، ومجالس سماعه وإسماعه، وكل ملابساته.

وترجع أهمية القرائن أيضا إلى أنّها قد تدل على حفظ الراوي وإصابته، فإنّ "موجبات الطعن في الرواية أحد أمرين: (التفرد) أو (الاختلاف)، مصحوب معهما القرينة الدالة على الخطأ، فإذا وقع التفرد غير مصحوب بقرينة الخطأ، لا يُعد ذلك علة، وإذا وقع الاختلاف غير مصحوب بقرينة الخطأ، فهذا أيضا لا يعدّ علةً.

هذا؛ فضلا عن التفرد المصحوب بالقرينة الدالة على الحفظ والإصابة، فإنّه يكون أدعى لقبول الحديث وصحته، وكذلك الاختلاف المصحوب بالقرينة الدالة على صحة كل وجه من هذه الأوجه المختلفة، فإنّ هذا يكون دليلا على كون الرواية صوابا وليست خطأً"[٣].

---

(١) من المهم ذكر هذه الإضافة لأنّ نقد الأئمة لا يقتصر على السند فحسب كما تقدّم بيانه، وإنما تعدى إلى فحص متون الأحاديث. ينظر منهج الإمام أحمد في التعليل: (ص/٥٠٦).

(٢) سقتُ عبارات هذا التعريف انطلاقا من كلام جميل للشيخ أبي معاذ طارق عوض الله، ينظر الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات: (ص/٥٤).

(٣) طارق عوض الله، شرح لغة المحدّث: (ص/٣٦٣-٣٦٤). يقول فضيلة الدكتور أحمد معبد عبدالكريم حفظه الله تعالى: "أهمية القرائن ترجع إلى ما يكون لكلّ منها من تأثير في توضيح مقصود الناقد بمقولته في الراوي وإن خالفه غيره، وبالتالي فهي ترشدنا إلى استخلاص حال الراوي ودرجة حديثه عند صاحب المقولة، على ضوء القواعد النقدية، ومراتب ألفاظها وعباراتها، وتطبيق النقاد لها من غير تكلّف ولا شطط". ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل: (ص/٢٣). لا شكّ أنّ كلام فضيلة الدكتور يناول كلام الأئمة في الرجال، وما لأهمية القرائن وتأثير في فهم كلام الناقد في الراوي، ولا شكّ أيضا ما لأهميّة القرائن في معرفة وجه التعليل أو الترجيح من قبل الناقد.

وممّا يجدر التنبيه عليه هنا: أنّ إهمال القرائن التي اعتمدها الأئمة النقاد في التعليل أو الترجيح، يدعو إلى الاعتراض عليهم فيما أعلّوه، أو فيما حكموا عليه بالصحة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الأول: قرائن التعليل عند الخليلي

ويتضمن مبحثين:

المبحث الأول: دلائل العلة.

ويشتمل على:

المطلب الأوّل: التفرد وأثره في التعليل.

المطلب الثاني: المخالفة وأثرها في التعليل.

المبحث الثاني: قرائن التعليل عند الحافظ الخليلي.

ويشتمل على:

المطلب الأوّل: قرينة سلوك الجادة وأمثلتها.

المطلب الثاني: قرينة الاختلاط وأمثلتها.

المطلب الثالث: قرينة تفرد الراوي بالحديث أو بروايته على صفة تخالف غيره ممّا يشعر بوقوع الخطأ.

المطلب الرابع: قرائن التعليل المتنية عند الخليلي.

المبحث الأول: دلائل العلة.

يقول الحافظ ابن الصلاح رحمه الله: "ويستعان على إدراكها **بتفرد الراوي ومخالفة غيره له**، مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبّه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك، بحيث يغلب على ظنّه ذلك فيحكم به أو يتردد فيوقف فيه"(١).

ويقول الحافظ السخاوي رحمه الله: "تُدرك... بعد جمع طرق الحديث والفحص عنها: **بالخلاف من راوي الحديث لغيره**، ممّن هو أحفظ، وأضبط، وأكثر عددا، أو علية، **وبالتفرّد بذلك**، وعدم المتابعة عليه، مع قرائن قد يقصر التعبير عنها تُضم لذلك"(٢).

نخلص من كلام ابن الصلاح والسخاوي إلى أنّ دلائل العلة هما: **التفرد والمخالفة**، مع انضمام قرائن لكليهما، ذلك أنّ التفرد والمخالفة – في الغالب – مظنّة الوهم والخطأ، "ومن هنا تبرز أهميّة المعرفة بكل منهما لدى نقاد الحديث، إذ لا يستطيعون الحكم على الأحاديث – تصحيحا وتعليلا – إلاّ بعدهما"(٣)، ولهذه الأهمية عقدت هذا الفصل لبيان موقف الحافظ الخليلي رحمه الله من التفرد، ومن صور المخالفة.

المطلب الأول: التفرد وأثره في التعليل.

تقدّم التنبيه على أنّ التفرد ليس علة بنفسه، "وإنّما هو حالة توَحُّدٍ في الرواية، تقترن في كثير من الأحيان بأخطاء الرواة وأوهامهم، لكن ذلك ليس لازما، فكم من تفرد صح، واتّفق الحفاظ على قبوله، وكم من تفرد سَلِم من العلل والأوهام"(٤).

يقول الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله: "وأمّا أكثر الحفاظ المتقدمين، فإنّهم يقولون في الحديث إذا انفرد به واحد وإن لم يرو الثقات خلافه: إنّه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه،

---

(١) علوم الحديث: (ص/٩٠ عتر).

(٢) فتح المغيث: (٢/٤٩).

(٣) الدكتور حمزة المليباري، الحديث المعلول قواعد وضوابط: (ص/٢٣).

(٤) عبد الجواد حمام، التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله وردّه: (ص/٥٧٤).

اللهمّ إلاّ أن يكون ممّن كثر حفظه، واشتهرت عدالته وحديثه، كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات بعض الثقات الكبار أيضا، ولهم في كلّ حديث نقض خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه"(١).

فالتفرد هو تنبيه للناقد يدعوه إلى أخذ الحيطة والحذر في التعامل مع الحديث المتفرد به، وبخاصة إذا كان المتفرد عنه ممّن يجمع حديثه، وكثرت تلاميذه، كما سأبينه من خلال الأمثلة التي أوردها الحافظ الخليلي رحمه الله(٢)، وقبل ذلك أودّ التنبيه على أمر مهم وهو:

إذا كان التفرد يوقع في قلب الناقد ريبة وشكوكا، فإنّ ذلك غالبا ما يكون في الطبقات المتأخرة، وهذا من دون شك "يرسم علامة استفهام كبيرة، ويُلمِّحُ إلى علة في الرواية، لأنّه من المستبعد أن تمرّ هذه الرواية المُتَفَرَّدُ بها بطبقة التابعين، ثمّ أتباع التابعين، وفيهم كبار الأئمة وحفاظهم، ولا تعرف هذه الرواية بينهم، بل يستمر التفرد إلى من بعدهم بطبقة أو أكثر، فأين شعبة، والثوري، ومالك، وابن المبارك، ووكيع، وابن عيينة، وابن مهدي، وابن المديني، والإمام أحمد؟"(٣).

هذا؛ ولقد أكثر الحافظ الخليلي رحمه الله من التعليل بالتفرد، وأغلب تعليلاته فيها تصريح بذلك، وتارة يقول: "تفرد به فلان"، وتارة يقول: "منكر من حديث فلان، لم يروه عنه إلاّ فلان"، وتارة أخرى يقول: "لا يتابع عليه"، وغير ذلك من الألفاظ التي سأعرضها من خلال الأمثلة الآتية، وقد جعلتها ضمن مجموعات:

المجموعة الأولى: ما كان سبب تعليله تفرد رواة ثقات، ومن ذلك الأمثلة الآتية.

المثال الأوّل:

قال رحمه الله: "حدّثنا علي بن محمّد بن يعقوب، حدّثنا أحمد بن محمّد بن يزيد، حدّثنا العباس بن محمّد، حدّثنا عثمان بن عمر بن فارس، حدّثنا سفيان بن سعيد، عن عمرو بن دينار،

(١) شرح علل الترمذي: (١/٣٥٢-٣٥٣عتر).

(٢) وقد تقدم ذكر أمثلة على ذلك أيضا عند الكلام على ألفاظ التعليل.

(٣) عبد الجواد حمام، التفرد في رواية الحديث (ص/٥٨٦).

عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: **أنّ النّبيّ ﷺ جمع بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء في غزوة تبوك**. هذا أخطأ فيه عثمان بن عمر في قوله: عمرو بن دينار، وعثمان ثقة، والمحفوظ من حديث سفيان، عن أبي الزبير، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس"(١).

هذا الحديث تفرد عثمان بن عمر بن فارس بروايته من حديث سفيان الثوري عن عمرو بن دينار، وعثمان هذا ثقة كما ذكر الخليلي، وقد وثقه ابن سعد، وأحمد، وابن معين، والعجلي، وقال أبو حاتم الرازي رحمه الله: "صدوق، وكان يحيى بن سعيد لا يرضاه"(٢).

فهذا الحديث وَهم فيه عثمان بن عمر فرواه من حديث سفيان عن عمرو بن دينار، وقد وَهِمَ أيضا الخليلي رحمه الله فرواه من حديثه عن سفيان، عن عمرو بن دينار، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما، ووهم أيضا في ذكر الرواية المحفوظة بقوله: "والمحفوظ من حديث سفيان، عن أبي الزبير، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس"، وإنّما الذي أخطأ فيه عثمان ابن عمر هو من حديث سفيان، عن عمرو بن دينار – كما ذكر الخليلي –، عن أبي الطفيل، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ، وصوابه كما رواه الخلق عن سفيان: عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه، عن النبيّ ﷺ.

فالذي ذكره الأئمة – إذن – أنّ عثمان بن عمر تفرد برواية هذا الحديث عن سفيان، عن عمرو بن دينار، عن أبي الطفيل، وغيره رواه عن سفيان، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل.

قال الإمام البيهقي رحمه الله بعدما أخرج الحديث من رواية عثمان بن عمر، عن سفيان، عن عمرو بن دينار، عن أبي الطفيل، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه: "تفرّد به عثمان بن عمر هكذا، ورواه غيره عن الثوري، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل"(٣).

---

(١) الإرشاد: (٣٢٨/١-٣٢٩).

(٢) الجرح والتعديل: (١٥٩/٦)، وينظر: طبقات ابن سعد: (٢٩٨/٩)، والتاريخ الكبير: (٢٤٠/٦)، ومعرفة الثقات للعجلي: (١٣٠/٢)، وثقات ابن حبان: (٤٥١/٨)، وتذكرة الحفاظ: (٣٧٨/١)، وتهذيب الكمال: (٤٦١/١٩).

(٣) السنن الكبرى: (١٦٢/٣). وينظر حلية الأولياء: (٨٩/٧). وجاء فيه: عثمان بن عمرو.

وقال رحمه الله في موضع آخر: "مخرج في الصحيح من حديث أبي الزبير، عن أبي الطفيل، وهو من حديث عمرو بن دينار غريب، تفرد به عثمان بن عمر"(١).

وممّن رواه من حديث سفيان عن أبي الزبير: زهير أبو خيثمة(٢)، والحسين بن حفص(٣)، ووكيع(٤)، وقرة بن خالد(٥)، ومالك بن أنس(٦).

ولعل الحديث التبس على الخليلي رحمه الله، فإنّ الحديث محفوظ من وجه آخر من رواية قرّة بن خالد، عن أبي الزبير، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما: **أنّ رسول الله ﷺ جمع بين الصلاة في سفرة سافرها في غزوة تبوك، فجمع بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء**(٧).

المثال الثاني:

قال رحمه الله: "حدّثنا محمّد بن الحسن بن الفتح الصفار، حدّثنا أحمد بن عُمير بن جوصا، حدّثنا أبو عمير بن النحاس، حدّثنا ضمرة، عن سفيان الثوري، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، قال:

---

(١) المصدر السابق: (٣٨٧/١). والحديث من رواية سفيان بهذا السند أخرجه أحمد: [٢٢٠١٢-٢٢٠٦٢]، وابن ماجة: [١٠٧٠]، وأخرجه مسلم برقم: [٧٠٦] من حديث زهير، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ ﷺ، ومن حديث قرة بن خالد، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ ﷺ.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الصلاة، باب: الجمع بين الصلاتين في الحضر، حديث رقم: [٧٠٦]، وأبو نعيم في المستخرج على مسلم: (٢٩٦/٢) برقم: [١٥٨٩].

(٣) أخرجه البيهقي في الكبرى: (١٦٢/٣).

(٤) أخرجه ابن ماجة في السنن، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: الجمع بين الصلاتين في السفر، حديث رقم: [١٠٧٠]، وأحمد في المسند: (٣٨٣/٣٦) برقم: [٢٢٠٦٢]، وابن أبي شيبة في المصنف: [٨٣١٤-٣٧٢٦٢].

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر، برقم: [٧٠٦]، ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق في أحاديث الخلاف: (٤٧٩/١) حديث رقم: [٧٧٨].

(٦) أخرجه في الموطأ كتاب الصلاة، باب: الجمع بين الصلاتين في الحضر والسفر، حديث رقم: [٤٧٨ أعظمي]، ومسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب: في معجزات النّبيّ ﷺ، حديث رقم: [٢٢٨١]، وأبو داود في السنن، كتاب صلاة السفر، باب: الجمع بين الصلاتين، حديث رقم: [١٢٠٦]، وينظر إرواء الغليل: (٣٠/٣-٣١).

(٧) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب: الجمع بين الصلاتين في الحضر، حديث رقم: [٧٠٥].

قال ﷺ: «**من مَلَكَ ذات مَحرم أُعتِقَ منه وهو حُرٌّ**». لم يروه أحدٌ عن سفيان، غيرُ ضمرة بن ربيعة، وهو من أهل الرملة، يتفرّد بأحاديث... ولا يُروى عن ابن دينار إلاّ بهذا السند"(١).

هذا الحديث تفرد بروايته عن شعبة ضمرةُ بن ربيعة كما ذكر الخليلي، وضمرة بن ربيعة هو أبو عبدالله الرملي الفلسطيني، كان من الثقات المأمونين، وقد وثقه ابن سعد، وأحمد، ويحيى بن معين، والعجلي، والنسائي، وغيرهم، وقال أبو حاتم الرازي رحمه الله: "صالح"(٢).

ومع أنّ الأئمة قد وثقوا ضمرة إلاّ أنّهم أخذوا عليه بعض الوهم، وقد أشار إلى ذلك الحافظ الذهبي رحمه الله بقوله: "مشهور ما فيه من مغمز"(٣).

وهذا الحديث ممّا نُقِمَ على ضمرة بن ربيعة، وهذه أقوال بعض الأئمة:

قال أبو زرعة الدمشقي رحمه الله: "قلتُ لأحمد: فإنّ ضمرة يحدّث عن الثوري، عن عبدالله ابن دينار، عن ابن عمر: (**من ملك ذا رحم فهو حر**)؟ فأنكره، وردّه ردّا شديدا"(٤).

وقال الإمام أبو داود السجستاني رحمه الله: "سمعتُ أحمدَ ذُكر له حديثُ ضمرة عن سفيان، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، عن النّبيّ ﷺ: «**من ملك ذا رحم محرم فهو حـــر**»؟ فقـــال أحمدُ: ليس من ذا شيء، وَهِمَ ضمرة"(٥).

وقد روى الإمام الترمذي رحمه الله الحديث عن سمرة بن جندب ﷺ وأعلّه، ثم قال: "وقـــد رُوِيَ عن ابن عمر، عن النّبيّ ﷺ، قال: «**من ملك ذا رَحِمٍ مَحرمٍ فهو حرّ**». رواه ضمرة بـــن ربيعة، عن الثوري، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، عن النّبيّ ﷺ، ولم يُتابع ضمرة على هذا الحديث، وهو حديث خطأ عند أهل الحديث"(٦).

---

(١) الإرشاد: (٢/٤٧٦-٤٧٧).

(٢) الجرح والتعديل: (٤/٤٦٧)، وينظر: العلل ومعرفة الرجال: (٢/٣٦٦-٥٤٩)، وســؤالات أبي داود للإمـــام أحمد: (ص/٢٤٩)، والتاريخ الكبير: (٤/٣٣٧)، ومعرفة الثقات: (١/٤٧٣)، والثقات لابـــن حبـــان: (٨/٣٢٤)، وتهذيب الكمال: (١٣/٣١٦).

(٣) ميزان الاعتدال: (٢/٣٣٠).

(٤) تاريخ أبي زرعة الدمشقي: (ص/٢١٧) فقرة رقم: [١١٦٨].

(٥) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود: (ص/٤٣٣) فقرة رقم: [١٩٩٩].

(٦) السنن: أبواب الأحكام عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء فيمن ملك ذا رحم محرم، حديث رقم: [١٣٦٥].

وقال الإمام أبو عبدالرحمن النسائي رحمه الله: "لا نعلم أنّ أحدا روى هذا الحديث عن سفيان غير ضمرة، وهو حديث منكر"(١).

فسبب إنكار الأئمة لحديث ضمرة بن ربيعة الثقة، مبني على أساس متين، وهو أنّ سفيان الثوري من الأئمة الذين أخذ عنهم الناس، واشتهر حديثه في الآفاق، و لم يرو عنه هذا الحديث من لازمه، وتفرد به عنه ضمرة بن ربيعة، وهو فلسطيني لم تطل ملازمته لسفيان، ولا كثر حديثه عنه(٢).

وقد بيّن الإمام البيهقي وجه الوهم، وذكر أنّ ضمرة بن ربيعة دخل عليه إسناد هذا الحديث في إسناد النهي عن بيع الولاء، فقال رحمه الله: "وهم فيه راويه، والمحفوظ بهذا الإسناد حديث: «**نهى عن بيع الولاء وعن هبته**»، وقد رواه أبو عمير، عن ضمرة، عن الثوري مع الحديث الأوّل"(٣).

وقال رحمه الله: "وأمّا الذي رواه أبو عمير النحاس، عن ضمرة بن ربيعة، عن الثوري، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، عن النّبيّ ﷺ، قال: «**من ملك ذا رحم فهو عتيق**»، فهذا وهم فاحش، والمحفوظ بهذا الإسناد حديث النّهي عن بيع الولاء وعن هبته، وضمرة بن ربيعة لم يحتج به صاحبا الصحيح"(٤).

فتفرد ضمرة بن ربيعة بهذا الحديث عن الثوري دون غيره ممّن لازمه وطالت مدّة صحبته قرينة قوية على وجود خلل في رواية ضمرة، و لم يعتمد الأئمة على كون ضمرة من الثقات المأمونين ليمرروا حديثه ويقبلوه بدعوى أنّ تفرد الثقة مقبول، وظهر من كلام الخليلي أنّه مشى مع الأئمة النقاد في تعليل الحديث(٥).

---

(١) السنن الكبرى، كتاب العتق، باب: من ملك ذا رحم محرم، حديث رقم: [٤٨٧٧].

(٢) ينظر الحديث الحسن للدكتور خالد الدريس: (٢٠٢١/٤)، والإرشادات لأبي معاذ طارق عوض الله: (ص/٣٤٤-٣٤٦).

(٣) السنن الكبرى: (٢٨٩/١٠-٢٩٠).

(٤) معرفة السنن والآثار: (٤٠٧/١٤).

(٥) وقد خالف في هذا الحديث ما قرره الأئمة النقاد جمع من الأئمة المتأخرين والمعاصرين، منهم الإمام ابن حزم في المحلى: (٢٠٢/٩)، والحافظان عبدالحق الإشبيلي وابن القطان الفاسي في بيان الوهم والإيهام: (٤٣٧/٥)، والعلاّمة الألباني في إرواء الغليل: (١٧٠/٦)، وفضيلة الشيخ أبو إسحاق الحويني في غوث المكدود: (٢٣٧/٣-٢٣٨).

المثال الثالث:

قال رحمه الله عند ترجمة أبي عامر قبيصة بن عقبة: "ثقة إلاّ في حديث سفيان، فإنّه سمع وهو صغير، مع أنّ الأئمة رووا عته حديث سفيان، ويُكثر البخاري عنه عن سفيان.

وتفرّد عنه أبو حاتم الرازي بحديث عن سفيان، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر: **أنّ النّبيّ ﷺ نهى عن بيع الولاء وعن هبته**. وهذا ممّا نُقِمَ على أبي حاتم، فليس هذا من حديث نافع، عن ابن عمر، وإنّما هو عند سفيان، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر. ورواه عبيدالله بن عمر، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، ونافع هاهنا خطأ.

حدّثنا جدّي محمّد بن علي بن عمر، حدّثنا عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، حدّثنا أبي، حدّثنا قبيصة، حدّثنا سفيان، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر: **أنّ النّبيّ ﷺ نهى عن بيع الولاء وعن هبته**.

قال جدّي: وحدّثنا علي بن إبراهيم القطان، حدّثنا أبو حاتم.

ورواه شيخ ضعيف عن سفيان من أهل الكوفة، وهو نصر بن مزاحم، ضعّفه الحفاظ جدا.

وقد حدّث به غير أبي حاتم، عن قبيصة، عن سفيان، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر على الصواب"(١).

أخرج الحديث بهذا السند ابن مقرئ في معجمه، فقال رحمه الله: "حدّثنا أبو عبدالله محمّد بن حامد الحناط الرازي، ثنا أبو حاتم، ثنا سفيان، عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر: **أنّ النّبيّ ﷺ نهى عن بيع الولاء وعن هبته**"(٢).

وقد وهم من رواه من حديث عبيدالله بن عمر، عن نافع، لأنّ هذا الحديث لا يعرف إلاّ من حديث عبدالله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما، يقول الإمام البخاري رحمه الله: "إنّما هو عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، وعبدالله بن دينار تفرّد بهذا الحديث"(٣).

---

(١) الإرشاد: (٢/٥٧٢-٥٧٣).

(٢) المعجم: (ص/١٢٢) حديث رقم: [٣٤٠]. وأخرجه أيضا الخطيب البغدادي في الفصل للوصل: (١/٥٦٩).

(٣) ذكره البيهقي في السنن الكبرى: (١٠/٢٩٣) عن الترمذي عن البخاري، قال: "قال أبو عيسى فيما بلغني عنه: سألتُ عنه البخاري، فقال".

ويقول الإمام مسلم بن الحجاج رحمه الله: "الناس كلّهم عيال على عبدالله بن دينار في هـذا الحديث"(١).

ويقول الإمام الترمذي رحمه الله: "هذا حديث حسن صحيح، لا نعرفه إلاّ من حديث عبدالله ابن دينار، عن ابن عمر"(٢).

وقال رحمه الله في كتاب العلل الصغير: "ورُبّ رجل من الأئمة يُحدّث بالحديث لا يُعرف إلاّ من حديثه، ويشتهر الحديث لكثرة من روى عنه، مثل: ما روى عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، عن النّبيّ ﷺ: «**نهى عن بيع الولاء وعن هبته**». لا نعرفه إلاّ من حديث عبدالله بن دينار، روى عنه: عبيدالله بن عمر، وشعبة، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس، وابن عيينة، وغير واحد من الأئمة"(٣).

وهذا أيضا ما قرره الخليلي، فقال رحمه الله هنا: "فليس هذا من حديث نافع، عن ابن عمر، إنّما هو عند سفيان، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر. ورواه عبيدالله بن عمر، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر".

وقال رحمه الله في موضع آخر عند ترجمة يحيى بن سليم: "وروى يحيى أيضا عن عبيدالله، وإسماعيل بن أمية، عن نافع، عن ابن عمر: **أنّ النّبيّ ﷺ نهى عن بيع الولاء وهبته**، وأخطأ فيه؛ لأنّ هذا رواه عبيدالله وغيره، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، وليس هذا من حديث نافع"(٤).

فالحديث- إذن - رواه الأئمة من حديث عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، وسفيان الثوري أيضا رواه على الوجه المحفوظ، هكذا رواه عنه أصحابه الملازمون له، منهم: عبدالرحمن بن مهدي، ويحيى بن عبيد الطنافسي، وأبو حذيفة موسى بن مسعود النهدي، وعبدالرزاق بن همّام، وزهير بن معاوية وهو من أقرانه(٥).

---

(١) صحيح مسلم، كتاب العتق، باب: النهي عن بيع الولاء وهبته، حديث رقم: [١٥٠٦].

(٢) السنن، كتاب البيوع، باب: ما جاء في كراهية بيع الولاء وهبته، حديث رقم: [١٢٣٦].

(٣) ينظر شرح علل الترمذي: (٣٤١/١ عتر).

(٤) الإرشاد: (٣٨٦/٢-٣٨٧). وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "وقد اعتنى أبو نعيم الأصبهاني بجمع طرقه عن عبدالله بن دينار، فأورده عن خمسة وثلاثين نفسا ممّن حدّث به عن عبدالله بن دينار". فتح الباري: (٤٤/١٢).

(٥) يراجع رواياتهم علل الدارقطني: (٦٢/١٣)، والفصل للوصل للخطيب البغدادي: (٥٧٠-٥٧١).

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في حديث سفيان عن عبدالله بن دينار: "هكذا قال الحفاظ من أصحاب سفيان الثوري عنه، منهم: عبدالرحمن بن مهدي، ووكيع، وعبدالله بن نمير، وغيرهم"(١).

وأمّا رواية قبيصة بن عقبة، عن سفيان الثوري، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن عبدالله ابن عمر، فهي وهم حمّله الخليليُّ الإمامَ أبا حاتم الرازي، وهذا ظاهر من كلامه: "تفرّد عنه أبو حاتم الرازي بحديث عن سفيان، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر... وهذا ممّا نُقم على أبي حاتم... وقد حدّث به غيرُ أبي حاتم، عن قبيصة، عن سفيان، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر على الصواب".

والواقع أنّ أبا حاتم الرازي لم يتفرد بروايته عن قبيصة، وإنّما رواه عنه أيضا أحمد بن سعيد الجمّال البغدادي(٢)، ذكره ابن حبان في ثقاته(٣)، ووثقه الخطيب البغدادي(٤)، وقال الذهبي: "بغدادي صدوق"(٥).

فليس الوهم من أبي حاتم، وإنّما الحديث وهم فيه قبيصة بن قتيبة، فرواه عن سفيان، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما.

وقبيصة هذا ليس بالقوي في حديث سفيان، وقد تقدّم قول الخليلي فيه: "ثقة إلاّ حديث سفيان، فإنّه سمع وهو صغير"، وهذا منقول عن يحيى بن معين رحمه الله(٦).

وقال صالح بن محمّد جزرة: "كان رجلا صالحا، إلاّ أنّهم تكلموا في سماعه من سفيان"(٧).

ولا شكّ أنّ حديث الأثبت في سفيان مقدم، يقول الخطيب البغدادي رحمه الله: "وكذلك رواه قبيصة بن عقبة، ونصر بن مزاحم(٨)، عن سفيان الثوري، عن عبيدالله، عن نافع، وأمّا

(١) فتح الباري: (٤٣/١٢).
(٢) رواه الخطيب البغدادي في الفصل للوصل: (٥٦٩/١). وينظر سؤالات الحاكم للدارقطني: (ص/١٦٤).
(٣) (٤٧/٨).
(٤) في تاريخ بغداد: (٢٧٧/٥). وقال: "كان ثقة حسن الحديث".
(٥) ميزان الاعتدال: (١٠٠/١).
(٦) ينظر الجرح والتعديل: (١٢٦/٧)، وتاريخ بغداد: (٤٩٤/١٤)، وتهذيب الكمال: (٤٨٥/٢٣).
(٧) ينظر تاريخ بغداد: (٤٩٥/١٤).
(٨) وقد أشار الخليلي إلى ضعف هذه الرواية بقوله: "ورواه شيخ ضعيف عن سفيان من أهل الكوفة، وهو نصر بن مزاحم، ضعّفه الحفاظ جدا".

كافة أصحاب الثوري فإنّهم رووه عنه، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، وهو القول الصحيح"[١].

ويقول الحافظ ابن حجر رحمه الله: "وقد وهم فيه قبيصة، فقد خرجه الشيخان في الصحيحين من حديث الثوري، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما على المحفوظ"[٢].

ومهما يكن الأمر، فإنّ مراد الخليلي تعليل حديث قبيصة؛ لأنّ المشهور من حديث سفيان: عن عبدالله بن دينار، وأمّا من حديث نافع فقد خالف فيه قبيصة، ولا يتابع عليه، وهذه من أعظم القرائن التي يعلل بها الأئمة النقاد الأخبار.

فهذه أمثلة أعل فيها الحافظ الخليلي أحاديث تفرد بها رواة ثقات، وكانت القرينة على خطئهم التفرد برواية الحديث على غيره الوجه المحفوظ[٣].

المجموعة الثانية: ما كان سبب تعليله تفرد رواة ضعفاء، ومن ذلك الأمثلة الآتية.

المثال الأوّل:

قال رحمه الله عند ترجمة هشام بن سعد المدني: "قالوا: إنّه واهي الحديث؛ يروي عن الزهري، عن أبي سلمة[٤]: **في قصة المُواقع في رمضان**. وهذا أنكره الحفاظ قاطبة من حديث الزهري، عن أبي سلمة، لأنّ أصحاب الزهري كلّهم اتفقوا عن الزهري، عن حُميد بن عبدالرحمن بن عوف أخي أبي سلمة، وليس هو من حديث أبي سلمة.

---

(١) الفصل للوصل: (٥٦٦/١-٥٦٧).

(٢) النكت: (٦٧١/٢-٦٧٢). ثمّ قال رحمه الله: "وعلى تقدير أن يكون محفوظا، فقد سقط منه عبدالله بن دينار بين نافع وابن عمر رضي الله تعالى عنهما". وهذا ما أشار إليه الخليلي بقوله: "ورواه عبيدالله بن عمر، عن عبدالله ابن دينار، عن ابن عمر"، بعدما ذكره من حديث عبيدالله بن عمر، عن نافع.

(٣) ينظر الإرشاد للوقوف على أمثلة أخرى: (٣٤٣/١) حديث رقم: [٧٤]، (٣٤٦/١) حديث رقم: [٧٥]، (٣٨٦/١) حديث رقم: [٩٣]، (٣٨٧/١) حديث رقم: [٩٤]، (٤١٤/١) حديث رقم: [١٠٣]، (٤٧٦/٢) حديث رقم: [١٣٢]، (٤٨٦/٢) حديث رقم: [١٣٧]، (٥٦٤/٢) حديث رقم: [١٧٢]، (٦٦٦/٢) حديث رقم: [١٩٠]، (٨٤٨/٣) حديث رقم: [٢١٣]، (٨٨٤/٣) حديث رقم: [٢٢٢]، (٨٩٨/٣) حديث رقم: [٢٢٨]، (٩٣٩/٣) حديث رقم: [٢٤٠]، وغيرها.

(٤) هنا سقط قوله: "عن أبي هريرة" كما في طبعة عامر أحمد: (ص/٧٧)، ووليد متولي: (ص/١١١).

ومنهم من رواه عن هشام، عن الزهري مقطوعا عن أبي هريرة، رواه هكذا وكيع. قال أبو زرعة الرازي: أراد وكيع رحمه الله السترَ على هشام، فأسقط أبا سلمة"(١).

مراد الخليلي رحمه الله ما أخرجه الدارقطني(٢) وغيره من طرق عن هشام بن سعد، عن ابن شهاب الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ، أنّ رجلا أتى النّبيّ، فحدّثه أنّه وقع بأهله في رمضان، فقال له: «**أعتق رقبة**»، قال: لا أجدها يا رسول الله، قال: «**فصم شهرين متتابعين**»، قال: ما أستطيع، قال: «**فأطعم ستين مسكينا**»، قال: ما أجد ذلك، قال: فأُتي النّبيُّ ﷺ بمكتل فيه تمر قدر خمسة عشرة صاعا، فقال: «**خذْ هذا فتصدّق به**»، فقال: على أحوج منّي وأهلِ بيتي؟ فما أجد أحوج منّي وأهل بيتي، قال: «**كلْهُ أنت وأهلُ بيتك، وصُمْ يوما واستغفر الله**»(٣).

والحديث من هذا الوجه تفرّد به هشام بن سعد، وهو أبو عباد أو أبو سعيد المدني القرشي مولاهم، أكثر الأئمة على ضعفه:

سئل أحمد عنه فقال: "كذا وكذا، وكان يحيى لا يروي عنه"(٤).

ونقل الدوري عن ابن معين قوله: "هشام بن سعد فيه ضعف، وداود أحبّ إليّ منه"(٥).

---

(١) الإرشاد: (١/٣٤٤-٣٤٦).

(٢) قدمت رواية الإمام الدارقطني لأنّها تامة، وإلاّ فقد أخرجه قبله أبو داود وابن خزيمة – كما هو مبيّن في تخريج الحديث – بلفظ مختصر.

(٣) كتاب الصوم، باب: كفارة من أتى أهله في رمضان، حديث رقم: [٢٤٠٢]. وأخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصوم، باب: كفارة من أتى أهله في رمضان، حديث رقم: [٢٣٩٣]، وابن خزيمة في صحيحه حديث رقم: [١٩٥٤]، والبيهقي في الكبرى: (٤/٢٢٦)، وغيرهم.

(٤) العلل ومعرفة الرجال: (٢/٥٠٧). وقال أبو حاتم الرازي: "سمعتُ أحمد بن حنبل يقول: لم يكن هشام بن سعد بالحافظ". وقال حرب بن إسماعيل الكرماني: "سمعتُ أحمد بن حنبل وذكر له هشام بن سعد فلم يرضه". الجرح والتعديل: (٩/٦١). وقال أبو طالب أحمد بن حميد: "سألتُ أحمد بن حنبل عن هشام بن سعد، فقال: ليس هو محكم الحديث". الكامل لابن عدي: (٧/١٠٩). وينظر سؤالات أبي داود لأحمد: (٢٢٠).

(٥) التاريخ: (٢/٦١٧). كذا نقله أيضا ابن أبي حاتم عن الدوري في الجرح والتعديل: (٩/٦١). وقال أبو الحاج المزي رحمه الله: "وقال عباس الدوري عن يحيى بن معين: هشام بن سعد ضعيف، وداود بن قيس أحبّ إليّ منه". تهذيب الكمال: (٣٠/٢٠٧). وقال أبو بكر بن أبي خيثمة رحمه الله: "سمعتُ يحيى بن معين يقول: هشام بن سعد هو صالح ليس بمتروك الحديث". الجرح والتعديل: (٩/٦١).

وقال الإمام النسائي رحمه الله: "هشام بن سعد: ضعيف"(١).

وقد بالغ ابن حبان في جرحه، فقال رحمه الله: "كان ممّن يقلب الأسانيد، وهو لا يفهم، ويسند الموقوفات من حيث لا يعلم، فلمّا كثر مخالفته الأثبات فيما يروي عن الثقات بطل الاحتجاج به، وإن اعتبر بما وافق الثقات من حديث فلا ضير"(٢).

وقال العجلي رحمه الله: "هشام بن سعد جائز الحديث، وهو حسن الحديث"(٣).

وقال أبو عبيد الآجري عن أبي داود: "هشام بن سعد أثبت الناس في زيد بن أسلم"(٤).

ولا شكّ أنّ ما ذكره الخليلي عن الأئمة ظاهر في تضعيفه لهشام بن سعد أيضا، وحديثه هذا أنكره الأئمة جميعا كما ذكر الخليلي؛ ذلك أنّ المتقنين من أصحاب الزهري رووه عنه، عن حميد بن عبدالرحمن بن عوف، عن أبي هريرة ﷺ، عن النّبيّ ﷺ(٥)، منهم: مالك بن أنس(٦)، ومعمر بن راشد(٧).....

(١) الضعفاء والمتروكون: (ص/٢٤٢) ترجمة رقم: [٦٤٠].

(٢) كتاب المجروحين: (٨٩/٣).

(٣) معرفة الثقات: (٣٢٩/٢).

(٤) نقله الحافظ المزي في تهذيب الكمال: (٢٠٨/٣٠). ولم أقف على هذا النصي في سؤالاته لأبي داود.

(٥) أخرجه: أخرجه البخاري: [١٩٣٦-١٩٣٧-٢٦٠٠ وغيرها]، ومسلم: [١١١١]، وأبو داود: [٢٣٩٠-٢٣٩٢]، والترمذي: [٧٢٤]، والنسائي في الكبرى: [٣١٠١-٣١٠٣-٣١٠٤ وغيرها]، وابن ماجة: [١٦٧١]، ومالك في الموطأ: [١٠٤٣ أعظمي]، وأحمد في المسند: [٧٢٩٠-٧٦٩٢-٧٧٨٥-١٠٦٨٧-١٠٦٨٨]، وغيرهم.

(٦) أخرجه مالك في الموطأ برواية يحيى بن يحيى الليثي، كتاب الصيام، باب: كفارة من أفطر في رمضان، حديث رقم: [١٠٤٣أعظمي]، ورواية أبي مصعب الزهري، كتاب الصيام، باب: كفارة من أفطر في رمضان، برقم: [٨٠٢]، ومسلم في صحيحه، كتاب الصيام، باب: تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان، برقم: [١١١١]، وأبو داود في سننه، كتاب الصوم، باب: كفارة من أتى أهله في رمضان برقم: [٢٣٩٢].

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الهبة، باب: إذا وهب هبة فقبضها الآخر ولم يقل قبلت، حديث رقم: [٢٦٠٠]، وفي كتاب كفارات الأيمان، باب: من أعان المعسر على الكفارة، برقم: [٦٧١٠]، ومسلم في الصحيح، كتاب الصيام، باب: تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان، حديث رقم: [١١١١]، وأبو داود في السنن، كتاب الصوم، باب: كفارة من أتى أهله في رمضان، برقم: [٢٣٩١].

وسفيان بن عيينة[١]، وابن جريج[٢]، وشعيب بن أبي حمزة[٣]، وإبراهيم بن سعد[٤]، ومنصور ابن المعتمر[٥]، والأوزاعي[٦]، والليث بن سعد[٧]، ويحيى بن سعيد الأنصاري[٨]، وعِراك بن مالك[٩]، وغيرهم.

قال البرذعي رحمه الله: "سمعتُ أبا زرعة يقول: هشام بن سعد واهي الحديث. أتقنتُ ذلك عن أبي زرعة، وهشام عند غير أبي زرعة أجل من هذا الوزن، فتفكرتُ فيما قال أبو زرعة، فوجدتُ في حديثه وهما كبيرا، من ذلك: أنّه حدّث عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة **في قصة الواقع في رمضان**. وقد روى أصحاب الزهري قاطبة عن الزهري، عن حميد بن عبدالرحمن، وليس من حديث أبي سلمة، وقد حدّث به وكيع، عن هشام، عن الزهري، عن أبي هريرة، كأنّه أراد الستر على هشام في قوله: عن أبي سلمة"[١٠].

---

(١) أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب كفارات الأيمان، باب: متى تجب الكفارة على الغني والفقير، حديث رقم: [٦٧٠٩]، وفي كتاب كفارات الأيمان، باب: يُعطي في الكفارة عشرة مساكين، برقم: [٦٧١١]، ومسلم في صحيحه برقم: [١١١١]، وأبو داود برقم: [٢٣٩٠].

(٢) أخرجه مسلم في الموضع نفسه، وأبو داود برقم: [٢٣٩٢].

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصوم، باب: إذا جامع في رمضان، حديث رقم: [١٩٣٦]، و

(٤) أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب النفقات، باب: نفقة المعسر على أهله، حديث رقم: [٥٣٦٨]، وفي كتاب الأدب، باب: التبسم والضحك، حديث رقم: [٦٠٨٧].

(٥) أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الصوم، باب: المجامع في رمضان هل يطعم؟ حديث رقم: [١٩٣٧]، ومسلم برقم: [١١١١]، والبيهقي في كبرى (٢٢٢/٤) كتاب الصيام، باب: كفارة من أتى أهله في نهار رمضان وهو صائم، وفي الصغرى، باب: من جامع وهو صائم في رمضان، برقم: [١٣٤٧].

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب: ما جاء في قول الرجل: ويلك، حديث رقم: [٦١٦٤]، والبيهقي في الكبرى: (٢٢٤/٤)، و(١٨٥/٥)، وابن حبان في صحيحه برقم: [٣٥٢٦-٣٥٢٧].

(٧) أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الحدود، باب: من أصاب ذنبا دون الحدّ فأخبر الإمام، حديث رقم: [٦٨٢١]، ومسلم برقم: [١١١١]، وينظر سنن أبي داود حديث رقم: [٢٣٩١].

(٨) أخرجه النسائي في الكبرى، كتاب الصيام، حديث رقم: [٣١٠١].

(٩) أخرجه ابن حبان في صحيحه، حديث رقم: [٣٥٢٥].

(١٠) سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي: (٣٩٢/٢-٣٩٣).

فتضعيف الخليلي – ومن قبله الأئمة النقاد – لحديث هشام بن سعد قائم على معرفة بالواقع الحديثي، فالحديث لا يصح لابن شهاب إلاّ عن حميد بن عبد الرحمن، وحال هشام لا تحتمل هذا التفرد، يقول الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله: "فأمّا إن كان المنفرد عن الحفاظ سيء الحفظ، فإنّه لا يُعبأ بانفراده، ويُحكم عليه بالوهم، مثال ذلك: أنّ أصحاب الزهري رووا عن الزهري، عن حميد بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ قصة المجامع في رمضان. ورواه هشام بن سعد، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، فحكم الأئمة بأنّه"[(١)].

المثال الثاني:

قال رحمه الله عند ترجمة عمرو بن حَكَّام: "ضعّفوه لحديث يتفرد به عن شعبة، عن علي بن زيد، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد: **أنّ النّبيّ ﷺ أُهدِيَ له جرّة من الزنجبيل فأعطى أصحابه من ذلك، وأعطاني منه قطعة**. لم يتابعه عليه أحد، وسئل يحيى بن معين عنه؟ فقال: الزنجبيلي! الزنجبيلي! كأنّه يضعفه، وهو معروف"[(٢)].

هذا الحديث رواه العقيلي، عن جدّه، عن عمرو بن حكّام، عن شعبة، عن علي بن زيد بن جُذعان، عن أبي المتوكل الناجي – وهو علي بن داود –، عن أبي سعيد الخدري ﷺ، قال: أهدى ملك الروم إلى رسول الله ﷺ هدايا، فكان فيما أهدى إليه جرّة زنجبيل، فأطعم كلّ إنسان قطعة، وأطعمني قطعة[(٣)].

---

(١) شرح علل الترمذي: (٢/٧٢٤-٧٢٥عتر). وقال ابن خزيمة رحمه الله: "هذا الإسناد وهم، الخبر عن ابن شهاب، عن حميد بن عبدالرحمن، هو الصحيح لا عن أبي سلمة". الصحيح: (٢/٩٤٢). وينظر الكامل لابن عدي: (٧/١١٠)، وفتح الباري لابن حجر: (٤/١٦٣).

(٢) الإرشاد: (٢/٤٩٠).

(٣) الضعفاء الكبير: (٣/٩٨٦). وأخرجه أيضا ابن الأعرابي في المعجم: (١/١٨١) حديث رقم: [٣٠٠]، والطبري في تهذيب الآثار مسند علي بن أبي طالب ﷺ (١/٢١٢) حديث رقم: [٣٤٦]، والطبراني في الأوسط: (٣/٤٣) حديث رقم: [٢٤١٦]، والحاكم في المستدرك: (٤/٢٤١) حديث رقم: [٧٢٧٠]، وفيه أنّ الذي أهدى جرة الزنجبيل إلى رسول الله ﷺ هو مالك الهند. وجاء في الجرح والتعديل: (٦/٢٢٨) أنّ الذي أهدى جرّة الزنجبيل هو النّجاشي مالك الحبشة.

والحديث لا يعرف إلاّ بعمرو بن حكّام، وهو أبو عثمان البصري، أجمع الأئمة على ضعفه، ومنهم من ترك حديثه، وقد نصّ على ذلك أحمد(١)، والنسائي(٢)، وقال البخاري: "ضعفه علي والناس"(٣)، وقال أبو حاتم الرازي: "هو شيخ ليس بالقوي، لين يكتب حديثه"(٤).

ولا شكّ أنّ شعبة بن الحجاج روى عنه الخلق من جميع الأقطار والبلاد الإسلامية، ولم يعرف عن أحد منه أنّه روى هذا الحديث عنه، ولهذا أنكر الأئمة حديثه عن الزنجبيل، وقد عبّر الخليلي عن هذا المعنى بقوله: "لم يتابعه عليه أحد".

قال أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان: "وأمّا حديث عمرو بن حكّام: فإنّه حديث منكر؛ لا نعلمه أنّه رواه أحدٌ سوى عمرو بن حكام"(٥).

فعمرو بن حكّام اشتهر بهذا الحديث وتفرّد به، ولم يروه من لازم شعبة من الثقات أو غيرهم، فلا يحتج بحديثه لأجل هذه القرائن، ولحاله التي تحتمل مثل هذا التفرد(٦).

---

(١) العلل ومعرفة الرجال: (١٠١/٣) ترجمة رقم: [٤٣٨٦].

(٢) في الضعفاء والمتروكون: (ص/١٨٤) ترجمة رقم: [٤٧٢].

(٣) الضعفاء الصغير: (ص/٨٧) ترجمة رقم: [٢٥٨]. وينظر التاريخ الكبير: (٣٢٤/٦).

(٤) الجرح والتعديل: (٢٢٨/٦).

(٥) العلل لابن أبي حاتم: (٣٢٨/٣) مسألة رقم: [٩٠٦]. ويقول الحافظ محمّد بن طاهر المقدسي رحمه الله: "وهذا الحديث بجميع ألفاظه لا يرويه عن شعبة غير عمرو بن حكّام". ذخيرة الحفاظ: (١٠٣٦/٢). ويقول الحافظ الذهبي رحمه الله: "هذا منكر من وجوه: أحدهما: أنّه لا يعرف أنّ ملك الروم أهدى شيئا إلى النّبيّ ﷺ، وثانيهما: أنّ هدية الزنجبيل من الروم إلى الحجاز ينكره العقل؛ فهو نظير هدية التمر من الروم إلى المدينة النبوية". ميزان الاعتدال: (٢٥٤/٣). وفي كلام الذهبي دليل آخر على اهتمام النقاد بالمتن والسند جميعا.

وقد تابع النضرُ بن محمّد عمرَو بنَ حكّام على هذا الحديث ولا يثبت. قال العقيلي رحمه الله: "حدّثنا محمّد بن إسماعيل، قال: حدّثنا أحمد بن عمر الوادي، قال: حدّثنا النّضر بن محمّد الجرشي، قال: حدّثنا شعبة، عن علي بن يزيد، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد، عن النّبيّ ﷺ. قال الصائغ – يعني شيخه محمّد بن إسماعيل الذي روى عنه الحديث –: هذا حديث عمرو بن حكّام، وكان عند أحمد بن عمر، عن عمرو بن حكّام، وعن النّضر بن محمّد، فانهدمت داره وتقطعت الكتب، فاختلط عليه حديث عمرو بن حكّام في حديث النّضر، ولا يعرف إلاّ بعمرو، وهذا لأنّهما جميعا يحدثان عن شعبة، فحدّث بها عن النضر بن محمّد". الضعفاء الكبير: (٩٨٦/٣).

(٦) يقول الإمام ابن حبان رحمه الله في عمرو بن حكّام: "كان ممّن ينفرد عن الثقات ممّا لا يشبه حديث الأثبات، لا يحتج بحديثه إذا انفرد". كتاب المجروحين: (٨٠/٢). وينظر الكامل لابن عدي: (١٣٨/٥).

المثال الثالث:

قال رحمه الله عند ترجمة سلم بن سالم البلخي: "أجمعوا على ضعفه... روى من حديث ثابت، عن أنس، عن النّبيّ ﷺ **في الرؤية**، وهو من حديث ثابت، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن صهيب"(١).

مراد الخليلي رحمه الله ما أخرجه ابن عدي في الكامل(٢)، قال: "ثنا عمر بن عيسى السذابي، ثنا الحسن بن عرفة، ثنا سلم بن سالم البلخي، عن نوح بن أبي مريم، عن ثابت البناني، عن أنس، قال: سئل النّبيّ ﷺ عن هذه الآية: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾[يونس:٢٦]؟ قال: «**للذين أحسنوا العمل في الدنيا الحسنى، وهي الجنة**». قال: «**والزيادة النظر إلى وجه الله الكريم**»".

هذا الحديث انفرد بروايته من هذا الوجه سلم بن سالم، وهو مجمع على ضعفه كما ذكر الخليلي، وقال الحافظ الذهبي رحمه الله: "هو ضعيف باتّفاق"(٣).

والحديث لا يعرف عن ثابت البناني من هذا الوجه، وإنّما رواه الأثبات من أصحابه عنه، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن صهيب رضي الله عنه، وقد عدّه الحافظ الخليلي من منكرات سلم بن سالم.

وممّن رواه عن ثابت، عن ابن أبي ليلى: حماد بن سلمة وأسنده(٤)، ورواه سليمان بن المغيرة(٥)، وحماد بن زيد(٦).....

(١) الإرشاد: (٣/٩٣١-٩٣٢).

(٢) الكامل: (٣/٣٢٦). وأخرجه أيضا: الدارقطني في كتاب الرؤية: (ص/١٧١) حديث رقم: [٥٧]، والخطيب في تاريخ بغداد: (١٠/٢٠٢)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: (١/٥٠٥) حديث رقم: [٧٧٩].

(٣) تاريخ الإسلام: (٤٤/٣٩٤). وينظر أيضا: الطبقات الكبرى: (٩/٣٧٨)، العلل ومعرفة الرجال: (٣/٣٢٢)، والجرح والتعديل: (٤/٢٦٦)، والضعفاء والمتروكون للنسائي: (ص/١١٧)، والضعفاء الكبير للعقيلي: (٢/٥٣٧)، والكامل لابن عدي: (٣/٣٢٦)، والضعفاء والمتروكون للدارقطني: (ص/٢٣٢)، وتاريخ بغداد: (١٠/٢٠٢)، وميزان الاعتدال: (٢/١٨٥).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: إثبات رؤية المؤمنين ربّهم في الآخرة، حديث رقم: [١٨١]، والترمذي في كتاب صفة الجنة، باب: ما جاء في رؤية الربّ تبارك وتعالى، حديث رقم: [٢٥٥٢]، وفي كتاب تفسير القرآن، باب: من سورة يونس، برقم: [٣١٠٥]، و وابن ماجة في مقدمة السنن، حديث رقم: [١٨٧].

(٥) أخرجه الطبري في التفسير: (١٥/٦٦) من سورة يونس، حديث رقم: [١٧٦٢٠ و١٧٦٢١].

(٦) أخرجه الطبري في الموضع نفسه، حديث رقم: [١٧٦١٩] و[١٧٦٢٢].

ومعمر[١]، ثلاثتهم عن ثابت، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى قوله[٢].

يقول الخطيب البغدادي رحمه الله: "هكذا رواه سلم، عن نوح بن أبي مريم، عن ثابت البُناني، عن أنس، وهو خطأ، والصواب: عن ثابت، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن صهيب، عن النّبيّ ﷺ. كذلك رواه حماد بن سلمة، وكان أثبت الناس في ثابت"[٣].

وقال الحافظ الذهبي رحمه الله: "هذا حديث منكر؛ انفرد به سلم بن سالم البلخي، وهو ضعيف باتفاق، عن نوح الجامع شيخ مرو، وليس بثقة بل تركوه"[٤].

فالأئمة أنكروا حديث سَلم لمخالفته الأثبات في رواية الحديث، ولأنّ حاله لا تتحمل مثل هذا التفرد، وبخاصة أنّه كان ممّن يقلب الأحاديث، يقول الإمام ابن حبان رحمه الله: "منكر الحديث، يقلب الأخبار قلبا، وكان مرجئا شديد الإرجاء داعيا إليها"[٥].

ولا شكّ أنّ الخليلي اعتبر هذه القرائن في كلامه على حديث سلم، وقد أشار إلى قرينة أخرى، وهي كون سلم هذا ليس من صنعته الحديث[٦].

---

(١) أخرجه الطبري في الموضع نفسه، حديث رقم: [١٧٦٢١]، و[١٧٦٢٣].

(٢) قال الترمذي رحمه الله في الموضع الثاني من التخريج: "حديث حماد بن سلمة هكذا روى غير واحد عن حماد بن سلمة مرفوعا، وروى سليمان بن المغيرة هذا الحديث عن ثابت، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى قوله، ولم يذكر فيه: عن صهيب، عن النّبيّ ﷺ". وواضح أنّ الحافظ الخليلي رحمه الله يرجح الرواية المرفوعة.

(٣) تاريخ بغداد: (١٠/٢٠٢-٢٠٣).

(٤) تاريخ الإسلام: (٤٤/٣٩٤).

(٥) كتاب المجروحين: (١/٣٦٠).

(٦) ولا يبعد أن يكون نوح بن أبي مريم هو المتهم بهذا الحديث، يقول الإمام ابن عدي رحمه الله بعدما روى لسلم ابن سالم عن نوح الجامع حديثين – وهذا منها –: "وهذان الحديثان لعلّ البلاء فيهما من نوح بن أبي مريم، وهو أبو عصمة المروزي قاضيها، فإنّه أضعف من سلم بن سالم". الكامل: (٣/٣٢٧).

ويمكن مراجعة الإرشاد للوقوف على مزيد من الأمثلة على هذا النوع من التعليل: (١/١٦٩) حديث رقم: [٨]، (١/١٧٠) حديث رقم: [١٠]، (١/٣١١) حديث رقم: [٤٩]، (١/٣٤٢) حديث رقم: [٧٣]، (٢/٤٧٣) حديث رقم: [١٣٠]، (٢/٤٩٠) حديث رقم: [١٣٩]، (٢/٦٢٦) حديث رقم: [١٨٠]، (٢/٨١٥) حديث رقم: [٢٠٦]، (٣/٩٢١) حديث رقم: [٢٣٤]، (٣/٩٦٩) حديث رقم: [٢٥٠]، (٣/٩٨٥) حديث رقم: [٢٥٧]، وغيرها.

المجموعة الثالثة: ما كان سبب تعليله تفرد رواة مجهولين، ومن ذلك الأمثلة الآتية.

المثال الأوّل:

قال رحمه الله: "حدّثنا علي بن أحمد بن إبراهيم بن ثابت الحافظ، حدّثنا إبراهيم بن عبدالرزاق الأنطاكي، حدّثنا عبدالله بن محمّد القَلْزُمي، حدّثنا عبدالله بن محمّد بن يوسف بن أبي عبيد الطائفي، حدّثنا سفيان الثوري، عن عمرو بن دينار، عن أنس بن مالك: أنّ النّبيّ ﷺ قال: «**من قاد أعمى أربعين خطوةً فله الجنّة**». عبدالله بن محمّد الطائفي مجهول، والحديث منكر بهذا الإسناد غريب"(١).

ذكر الخليلي أنّ عبدالله بن محمّد بن يوسف بن أبي عبيد الطائفي مجهول، ولا شكّ أنّ الإمام سفيان الثوري له أصحاب معروفون، منهم: وكيع بن الجراح، وعبدالله بن المبارك، وعبدالرحمن ابن مهدي، وأبو نعيم الفضل بن دُكين، وغيرهم من الكبار، ولم يرو أحد منهم هذا الحديث عن الثوري، وتفرد الطائفي هذا بالحديث عن سفيان دليل على نكارته، فلو كان محفوظا لنقله بعضهم على الأقل.

هذا التعليل من حيث الأصل لا غبار عليه، إلاّ أنّ الحافظ الخليلي وهم في هذا الحديث من جهتين: في اسم الراوي المجهول عن سفيان الثوري، وفي اسم الصحابي راوي الحديث، وقد تقدّم بيان ذلك(٢).

المثال الثاني:

روى الحافظ الخليلي بسنده عن روّاد بن الجراح، عن سفيان الثوري، عن منصور، عن ربعي، عن حذيفة بن اليمان قال: قال رسول الله ﷺ: «**خيركم بعد المائتين كلّ خفيف الحاذ**» وأعلّه(٣)، ثمّ قال رحمه الله: "ورواه إبراهيم بن الهيثم البلدي عن شيخ مجهول، يقال له: الحسن ابن حماد الخراساني، عن سفيان بإسناده مثله، وزاد فيه: «**لَأَن يُربّي أحدُكم بعد المائتين جرو كلبٍ خير له من أن يربيَ ولدا من صلبه**». وهذا منكر جدا"(٤).

(١) الإرشاد: (١/٣٣٨-٣٣٧).

(٢) ينظر المثال الثاني من المطلب الثالث من مبحث أجناس العلل الظاهرة.

(٣) ينظر النوع الثاني من إطلاق الخليلي للفظ المنكر.

(٤) المصدر السابق: (٢/٤٧١).

وما قيل في الحديث السابق يقال هنا، فإنّ سفيان الثوري إمام مشهور له تلاميذ لازموه وأكثروا من الرواية عنه، و لم يرو أحد منهم هذا الحديث، سواء بهذا اللفظ التي تفرد به هذا المجهول الذي ذكره الخليلي، أو ما تفرد به عنه روّاد بن الجراح كما تقدّم.

ومن الجدير بالذكر أنّ حديث إبراهيم بن الهيثم البلدي أخرجه ابن عدي عن شيخ اسمه: الحسن بن عبدالله الخراساني، وقال عنه: شيخ مجهول(١).

وهذا يوحي بأنّ الحافظ الخليلي رحمه الله ربما وهم في اسم الراوي عن سفيان هنا أيضا(٢)، ومهما يكن اسم الراوي عن الثوري، فإنّ وجه تعليل الحديث واضح، وهو تفرد مجهول بحديث عن إمام من أئمة الصنعة المشهورين، الذي كثرت الرواة عنه، وهذا دليل على عدم صحته(٣).

المثال الثالث:

قال رحمه الله: "حدّثنا جدّي وَالقاسم بن علقمة، قالا: حدّثنا عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، حدّثنا حُميد بن الربيع اللخمي، حدّثنا هُشَيْم، حدّثنا أبو الجهم، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله: «**امرؤ القيس قائد لواء الشعراء إلى النّار يوم القيامة**».

أبو الجهم لا يُعرف ولا يُسمّى، و لم يروِ عنه غير هشيم. وهذا الحديث رواه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين عن هشيم"(٤).

سئل الإمام أحمد عن هذا الحديث، فأجاب رحمه الله: "ما تصنع بأبي جهم؟ أبو جهم مجهول"(٥).

---

(١) ينظر الكامل: (١٧٦/٣).

(٢) وقد ترجم الحافظ الذهبي للحسن بن حماد الخراساني في موضعين، الأول في الميزان: (٤٨٦/١)، والثاني في المغني في الضعفاء: (٢٣٦/١)، حيث قال في الموضعين: "لا يكاد يُعرف"، وزاد في الميزان: "فإن كان المروزي العطار الذي روى عن أبي حمزة السكري وابن المبارك فيُحتمل، وفيه بُعدٌ؛ لا، بل ذا آخر تأخّر".

(٣) ينظر كشف الخفاء للعجلوني: (٤٣٧/١-٤٣٨).

(٤) المصدر السابق: (٥٨٢/٢).

(٥) الجرح والتعديل: (٣٥٤/٩-٣٥٥). وقال الأزدي رحمه الله أيضا: "ضعيف مجهول". ينظر كتاب الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي: (٢٢٩/٣)

وقال ابن عدي رحمه الله عند ترجمة أبي جهم هذا: "صبيح بن عبدالله، وقيل: صبيح بن القاسم أبو الجهم الأيادي: حدّث عنه هُشيم، شيخ مجهول، ويقال: لا يُعرف له اسم". ثمّ روى الحديث بسنده من طريق أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، ثمّ قال: "وهذا منكر بهذا الإسناد، ولا يرويه غير أبي الجهم هذا، ولا يروي عن أبي الجهم غير هُشيم، ولا أعرف لأبي الجهم عن الزهري وغيره غير هذا الحديث... والأصحّ في ذكر أبي الجهم هذا أنّه لا يعرف له اسم، وهو مجهول لم يحدّث عنه غير هُشيم، وليس له إلاّ الحديث الواحد، وقد ذكرته في آخر هذا الكتاب في أسامي من يُعرف بالكنية، لأنّ الأشهر من أمره أنّه يُعرف بالكنية، ولا يعرف له اسم"[(١)].

ويقول الإمام ابن حبان رحمه الله: "أبو الجهم: شيخ من واسط، يروي عن الزهري ما ليس من حديثه، روى عنه هُشيم بن بشير، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد"[(٢)].

فتعليل الحافظ الخليلي رحمه الله مبنيّ على أنّ تفردَ هذا المجهول عن مثل الإمام الزهري في كثرة أصحابه، واشتهار حديثه في الآفاق، دليلٌ على عدم صحة الحديث[(٣)].

المجموعة الرابعة: ما كان سبب تعليله تفرد رواة متروكين ومتهمين، ومن ذلك الأمثلة الآتية.

المثال الأوّل:

قال رحمه الله: "أخبرنا نصرُ بن أحمد بن الخليل الموصلي في كتابه إليّ، حدّثنا عمران بن فضالة، حدّثنا إسحاق بن وهب الطُّهُرْمُسِي، حدّثنا ابنُ وهب، عن مالك، عن نافع، عن ابن

---

(١) الكامل: (٤/٨٥-٨٦). وينظر: (٧/٣٠٠) منه. وأودّ التنبيه هنا على أمر مهم، وهو أنّ البرذعي رحمه الله ذكر عن أبي زرعة الرازي كما في سؤالاته: (٢/٥٢٧) أنّه سئل عن أبي الجهم الذي روى عنه هُشيم، فقال: واهي الحديث. وهذا يوحي بأنّ الرجل معروف عند أبي زرعة، بحيث تتبع أحاديثه وحكم عليها، والذي ظهر لي أنّ كلام أبي زرعة إنّما هو على أبي الجهم آخر سماه يحيى بن معين: صُبَيْح، قال عباس الدوري رحمه الله: "سمعتُ يحيى يقول: قد روى هُشيم عن صُبيح وهو أبو الجهم، وليس هو أبو الجهم الذي يروي عنه حديث الزهري: حديث امرئ القيس". التاريخ: (٤/٤٠٩). وممّا يؤكد هذا الأمر، أنّ ابن عدي ذكر أنّ الصحيح عدم معرفة اسمٍ لأبي جهم هذا، ولعل ما نقله ابن عدي ممّا قيل من أسماء لأبي الجهم - راوي حديث امرئ القيس - من تخليط بعض الرواة، وبهذا يُعلم أنّ من نقل عن أبي زرعة كلامه السابق في أبي الجهم المجهول خطأ، والله أعلم.

(٢) كتاب المجروحين: (٣/١٥٠). وينظر العلل المتناهية: (١/١٣٨).

(٣) ينظر الإرشاد للوقوف على مزيد من الأمثلة: (١/٣٢٢-٣٢٣)، (١/٥٠٥) حديث رقم: [١٤٧].

عمر، قال: قال النّبيّ ﷺ: «**لردّ دانق من الحرام أفضل عند الله من سبعين حجة مبرورة**». منكر من حديث مالك وابن وهب، وإنّما الحمل فيه على الطهرمسي"(١).

إسحاق بن وهب الطُّهُرمسي مجمع على ضعفه، قال عنه الدارقطني رحمه الله: "كذّاب متروك، يحدّث بالأباطيل عن عبدالله بن وهب وغيره"(٢)، وإلى كذبه أشار الإمام ابن عدي بقوله: "روى عن ابن وهب بأحاديث مناكير، وما أظنّه رآه"(٣).

وقال الإمام ابن حبان رحمه الله: "يروي عن ابن وهب... يضع الحديث صُراحا، لا يحلّ ذكره في الكتب إلاّ على سبيل القدح فيه"(٤).

ولا شكّ أن تفرد الطُّهُرْمُسي هذا بالحديث عن ابن وهب لا يُتحمّل، وبخاصة أنّ ابن وهب معروف بكثرة أصحابه الذي لازموه ورووا عنه، أمثال: الليث بن سعد – وهو من شيوخه –، وعبدالرحمن بن مهدي، والربيع بن سليمان، ويونس بن عبدالأعلى، وغيرهم.

وقد روى ابن عدي هذا الحديث، ثمّ قال رحمه الله: "وهذا الحديث مع حديثين آخرين، حدّث بهم إسحاق بن وهب، عن ابن وهب، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، وهذه الأحاديث بواطيل"(٥).

فظهر أنّ تعليل الحافظ الخليلي رحمه الله مبني على أنّ تفرد هذا المتروك عن مثل عبدالله بن وهب في كثرة أصحابه، واشتهار حديثه، دليل على عدم صحة حديثه.

المثال الثاني:

قال رحمه الله: "حديث مالك، عن الزهري، عن أنس: «**لولا المنابر لاحترق أهل القرى**». رواه سليمان بن سلمة الخبايري الحمصي، عن سعيد بن موسى الحمصي، عن مالك، عن

---

(١) الإرشاد: (١/٤١٥-٤١٦).

(٢) الضعفاء والمتروكون: (ص/١٤٧) ترجمة رقم: [١٠١].

(٣) الكامل: (١/٣٤٤).

(٤) المصدر السابق: (١/١٣٩). ويراجع الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي: (١/١٠٥).

(٥) المصدر السابق. وقد عدّ ابن حبان هذا الحديث من منكرات الطهرمسي، ينظر كتاب المجروحين: (١/١٣٩).

الزهري، عن أنس، عن النّبيّ ﷺ. وهذا فرد لم يرضه الحفّاظ، وقالوا: لا يقبل مثل هذا مسندا"[١].

هذا الحديث أخرجه ابن حبان في كتاب المجروحين، وابن عساكر في تاريخ دمشق، وابن الجوزي في كتاب الموضوعات بهذا السند[٢]، وقد تفرد بروايته عن الإمامِ مالكِ بن أنس سعيدُ ابن موسى الأزدي الحمصي، وتفرد بروايته عنه سليمان بن سلمة الخبايري.

وقد نصّ الخليلي رحمه الله أنّ الأئمة لم يقبلوا هذا الحديث لما فيه من تفرد لا يحتمل؛ فإنّ الإمام مالك من الأئمة الكبار الذي طارت أحاديثه في الآفات، وكثر الرواة عنه من مختلف البلاد الإسلامية، ومن المستحيل أن يتفرد سعيد بن موسى الحمصي برواية هذا الحديث عنه، وبخاصة أنّ ابن حبان اتّهمه بوضع الحديث[٣]، والراوي عنه سليمان بن سلمة الخبايري الحمصي كذّاب متروك أيضا[٤].

والملحوظ أنّ الحافظ الخليلي لم يحدد المتهم بهذا الحديث، إلاّ أنّ من المؤكد عنده أنّ الحديث لا يثبت عن رسول الله ﷺ[٥].

---

(١) الإرشاد: (٤٥١/١).

(٢) ينظر كتاب المجروحين: (٣٢٦/١)، وتاريخ دمشق: (٢٤٦/٥٤)، وكتاب الموضوعات: (١٠٥/١).

(٣) ينظر المصدر نفسه. ويراجع الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي: (٣٢٦/١)، وميزان الاعتدال: (١٥٩/٢-١٦٠)، والمغني في الضعفاء: (٣٨٣/١)، ولسان الميزان: (٧٧/٤).

(٤) ينظر ترجمته: الجرح والتعديل: (١٢١/٤-١٢٢)، والضعفاء والمتروكون للنسائي: (ص/١٢٢)، والكامل لابن عدي: (٢٩٣/٣)، وميزان الاعتدال: (٢١٠/٢).

(٥) يقول الإمام ابن حبان رحمه الله: "فلستُ أدري وضعه سعيد بن موسى أو سليمان بن سلمة، لأنّ الخبر في نفسه موضوع، ليس من حديث رسول الله ﷺ، ولا من حديث ابن عمر، ولا من حديث نافع، ولا من حديث مالك، وسليمان بن سلمة ليس بشيء، فليس يخلو الخبر من أن يكون ممّا عمله أحدهما". كتاب المجروحين: (٢٣٦/١). ويراجع: كتاب الموضوعات: (١٠٥/٢)، وتلخيص كتاب الموضوعات للذهبي: (ص/١٧٨) فقد جزم بأنّ الحديث من وضع سعيد بن موسى الحمصي.

وهنا أيضا أسجل وهما وقع فيه الحافظ الخليلي رحمه الله، فإنّ الحديث رواه سليمان بن سلمة، عن سعيد بن موسى، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما[١]، وليس عن الزهري، عن أنس بن مالك ﷺ كما ذكر، ولا شكّ أنّ الشاهد من هذا المثال إعلال الخليلي الحديث بتفرد راو متهم.

المثال الثالث:

قال رحمه الله: "حدّثني أحمد بن محمّد بن عمر الزاهد بنيسابور، حدّثنا أبو حامد الشرقي، حدّثنا محمّد بن الصديق خشنام، حدّثنا خالد بن عبدالرحمن المخزومي، حدّثنا مِسعر بن كِدام، عن محارب بن دثار، عن جابر بن عبدالله، قال: قال رسول الله ﷺ: «**من مات لا يُشرك بالله شيئا دخل الجنّة، ومن مات يُشرك بالله دخل النّار**». غريب من حديث مِسعر عن محارب، لم يروه عنه غيرُ خالد، والمعروف من حديث أبي الزبير عن جابر"[٢].

هذا الحديث عن مسعر بن كدام لا يرويه إلاّ خالد بن عبدالرحمن المخزومي، وخالد هذا هو ابن عبدالرحمن بن خالد بن سلمة المخزومي المكي، "قال البخاري وأبو حاتم: ذاهب الحديث، وزاد أبو حاتم: تركوا حديثه"[٣].

---

(١) كما في مصادر التخريج المتقدمة. ولعل سند الحديث اشتبه على الخليلي، فقد ذكر بعد حديث المنابر حديثا آخر رواه سليمان بن سلمة، عن بقية، عن مالك، عن الزهري، عن أنس بن مالك ﷺ، عن النّبيّ ﷺ: «انتظار الفرج عبادة». ينظر الإرشاد: (١/٤٥١-٤٥٢).

(٢) المصدر السابق: (٣/٨٢٣).

(٣) المزي، تهذيب الكمال: (٨/١٢٤). وينظر: الجرح والتعديل: (٣/٣٤٢)، والضعفاء الكبير للعقيلي: (٢/٣٥٤)، والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي: (١/٢٤٧)، والمغني في الضعفاء للذهبي: (١/٢٩٨). وهناك خالد ابن عبدالرحمن بن عبدالرحمن الخراساني أبو الهيثم أثنى عليه ابن معين، وجعله ابن عدي هو والذي قبله واحدا، ولعل هذا وهم من ابن عدي؛ فإنّ الخراساني لم يرو عنه خشنام، ولهذا قال ذكر الحافظ المزي خالد بن عبدالرحمن أبا الهيثم، ثم ذكر بعده خالد بن عبدالرحمن المخزومي، ثم قال رحمه الله: "ذكرناهما للتمييز بينهما، وقد جعل ابن عدي الخراساني والمخزومي واحدا، وفرّق بينهما العقيلي وغيره، وهو الصحيح والله أعلم". تهذيب الكمال: (٨/١٢٠-١٢٥). ومع هذا فقد عدّ الحافظ ابن عدي الحديث الذي رواه الخليلي من منكرات خالد بن عبدالرحمن الخراساني. ينظر الكامل: (٣/٣٨)، ويراجع حلية الأولياء: (٧/٣٦٣).

فالخليلي رحمه الله استغرب هذا الحديث لنكارته، لأنّ حال خالد بن عبدالرحمن لا تتحمل مثل هذا التفرد، ثمّ لمخالفته المشهور والمعروف من حديث جابر، فقد رواه عنه أبو الزبير وليس محارب بن دثار[١].

فممّن رواه من حديث أبي الزبير، عن جابر بن عبدالله رضي الله عنهما: قرة بن خالد[٢]، وهشام الدستوائي[٣]، وابن أبي ليلى محمّد بن عبدالرمن[٤]، وغيرهم.

هذه نماذج ذكرتها للتمثيل على ما أعله الحافظ الخليلي رحمه الله بالتفرد، وكان أكثرها ممّا تفرد به رواة ضعفاء ومن دونهم، وما أعله بسبب تفرد الثقات فإنّما هو ناتج عن وهم فيستنكر، وقد تقدّم أنّ من تفردات الثقات ما هو من قبيل الغريب الصحيح، على عكس تفردات الضعفاء، فإنّها مردودة مطلقا[٥].

وممّا تقدم أيضا، تبيّن أنّ الحافظ الخليلي رحمه الله على طريقة الأئمة النقاد في التعامل مع تفردات الرواة، فمرد القبول عنده على القرائن والمرجحات، فمتى دلت القرائن على صحة التفرد قبله، ومتى دلت على وقوع الوهم والخطأ، ردّ التفرد ولو كان من الثقات والمقبولين، كما تقدّم عن أبي عاصم النبيل في حديث الشفعة، وعن العلاء بن عبدالرحمن في صيام شعبان،

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة، ومن مات مشركا دخل النار، حديث رقم:[٩٣]، وأحمد في المسند: (٣٧٢/٢٢) حديث رقم: [١٤٤٨٨]، و(٢٦١/٢٣) برقم: [١٥٠١٦]، وغيرهما بلفظ: «من لقي الله لا يشرك به شيئا دخل الجنّة، ومن لقيه يشرك به دخل النّار».
وللمزيد من الأمثلة، ينظر الإرشاد: (٢٣٠/١) حديث رقم: [٥٩]، (٣١٨/١) حديث رقم: [٥٣]، (٣٢٠/١) حديث رقم: [٦٢]، (٤٠٩/١) حديث رقم: [١٠١]، (٤٣٨/١) حديث رقم: [١١٣]، (٤٥١/١) حديث رقم: [١٢١]، (٩٠٢/٣) حديث رقم: [٢٣١]، (٩٣٠/٣) حديث رقم: [٢٣٧].

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة...، حديث رقم: [٩٣]، والبيهقي في شعب الإيمان، حديث رقم: [٣٦٥].

(٣) أخرجه مسلم في الموضع المتقدم، بالرقم نفسه، وأحمد في المسند: (٣٧٢/٢٢) حديث رقم: [١٤٤٨٨]، وفي (٢٦١/٢٣) برقم: [١٥٠١٦].

(٤) أخرجه أحمد في المسند: (٣٨١/٢٣) حديث رقم: [١٥٢١٠]، وعبد بن حميد في مسنده: (ص/٣٢٢) حديث رقم: [١٠٦٠ المنتخب].

(٥) ينظر مبحث الغريب.

وكذا عن الإمام الشافعي في حديث بيع الحاضر للباد، وفي هذا دليل على أنّ الخليلي لا يقول بقبول تفرد الثقة مطلقا، ولا أنّ زيادته لا تضر.

المطلب الثاني: المخالفة وأثرها في التعليل.

قبل ذكر الأمثلة على اعتبار الحافظ الخليلي المخالفة قرينة للتعليل، أذكر بعض المقدمات النظرية، وهي كالآتي:

أوّلا: تعريف المخالفة في اللغة.

من معاني الخلاف في اللغة: المضادة وضد الاتفاق. يقول الإمام ابن فارس رحمه الله: "الخاء واللام والفاء أصول ثلاثة: أحدها أن يجيء شيء بعد شيء يقوم مقامه، والثاني خِلاف قُدَّام، والثالث التغيُّر... وأمّا قولهم: اختلف الناس في كذا، والناس خِلْفَةٌ أي مختلفون، فمن الباب الأوّل؛ لأنّ كلّ واحد منهم يُنّحِّي قولَ صاحبه، ويقيم نفسه مقام الذي نحّاه"(١).

ثانيا: تعريف المخالفة في الاصطلاح.

إنّ المتتبع لكتب العلل والرجال يلحظ بأنّ الأئمة النقاد كثيرا ما يقولون: فلان خالف فلانا، أو: فلان خالف الناس، أو غير ذلك من التعبيرات، التي تحكي عن واقع معيّن، وهو اشتراك جمع من الرواة في رواية حديثٍ عن مصدر واحد، وهو ما يعرف بمدار الإسناد، إلاّ أنّ أحد هؤلاء الرواة أو بعضهم يروي غير ما رواه سائر الرواة عن ذلك المصدر.

وانطلاقا من هذا الواقع، يمكن أن نعرف المخالفة بالآتي: "هي الاختلاف بما فيه تعارض بين الرواة حول حديث ما سندا أو متنا أو هما معا مع اتحاد مدار الحديث"(٢).

---

(١) معجم مقاييس اللغة: (٢/٢١٠-٢١٣). ويراجع لسان العرب: (٩/٩٠)، والمصباح المنير: (ص/١٥٢).

(٢) يمكن استنباط هذا التعريف من قول الإمام مسلم، حيث قال رحمه الله: "فاعلم أرشدك الله أنّ الذي يدور به معرفة الخطأ في رواية ناقل الحديث – إذا هم اختلفوا فيه – من جهتين: أحدهما: أن ينقل الناقل خبرا بإسناد، فينسب رجلا مشهورا بنسب في إسناد خبره خلاف نسبته التي هي نسبته، أو يسميه باسم سوى اسمه، فيكون خطأ ذلك غير خفي على أهل العلم حين يرد عليهم، كمعمر بن راشد حيث حدّث عن الزهري، فقال: عن أبي الطفيل عمرو بن واثلة، ومعلوم عند عوام أهل العلم أنّ اسم أبي الطفيل: عامر لا عمرو... والجهة الأخرى: أن يروي نفرٌ من حفّاظ الناس حديثا عن مثل الزهري أو غيره من الأئمة بإسناد واحد ومتن واحد، مجتمعون على روايته في ⇦

ثالثا: ما ينبغي معرفته نظريا حول المخالفة.

- أسباب المخالفة: لا شكّ أن التغاير الواقع بين الرواة له أسباب، ولعلّ السبب الرئيس هو الخطأ، فلم يسلم منه حتى الرواة الثقات، وفي هذا يقول الإمام مسلم بن الحجاج رحمه الله: "فليس من ناقل خبر وحامل أثر من السلف الماضين إلى زماننا – وإن كان من أحفظ الناس، وأشدّهم توقيا وإتقانا لما يحفظ وينقل – إلاّ الغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله"(١).

ويقول الإمام الترمذي رحمه الله: "وإنّما تفاضل أهل العلم بالحفظ والإتقان والتثبت عند السماع، مع أنّه لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحدٍ من الأئمة مع حفظهم"(٢).

فإذا كان الخطأ هو رأس أسباب الاختلاف بين الرواة، فإنّه ينتج عن أحوال يرجع بعضها إلى مستوى الحفظ والإتقان والتثبت كما ورد في كلام مسلم والترمذي، ومنه ما يرجع إلى أحوال وظروف تطرأ على الراوي، كالاختلاط: فهو سبب للوهم، ممّا يؤدي إلى التغاير وحدوث المخالفة في الحديث سندا ومتنا بين الرواة، وله أسباب متعددة، يقول الحافظ السخاوي رحمه الله: "وحقيقته فساد العقل، وعدم انتظام الأقوال والأفعال: إمّا بخرف، أو ضرر، أو مرض، أو عرض من موت ابن وسرقة مال كالمسعودي، أو ذهاب كتب كابن لهيعة، أو احتراقها كابن الملقن"(٣).

الإسناد والمتن، لا يختلفون فيه في معنى، فيرويه آخر سواهم عمّن حدّث به النفر الذين وصفناهم بعينه، فيخالفهم في الإسناد، أو يقلب المتن فيجعله بخلاف ما حكى من وصفنا من الحفّاظ، فيُعلم حينئذ أنّ الصحيح من الروايتين ما حدّث الجماعة من الحفّاظ، دون الواحد المنفرد وإن كان حافظا. على هذا المذهب رأينا أهل العلم بالحديث يحكمون في الحديث، مثل: شعبة، وسفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد، وعبدالرحمن بن مهدي، وغيرهم من أئمة العلم". التمييز: (ص/٤٧-٥٠).

وقد عرّف فضيلة الدكتور المشرف أبو بكر كافي حفظه الله المخالفة بقوله: "هي التغاير الواقع بين الرواة عن شيخهم في سياق حديث ما أو متنه". منهج الإمام أحمد في التعليل: (ص/٤٦٧). وللفائدة ينظر معرفة مدار الإسناد وبيان مكانته في علم علل الحديث لمحمّد مجير الخطيب الحسني: (٢/٢٧١).

(١) التمييز: (ص/٤٦). ولا شكّ أنّ الخطأ يتفاوت بين الرواة أيضا.

(٢) السنن: (٥/٧٤٧-٧٤٨ شاكر)، وينظر شرح علل الترمذي: (١/١٥٣ عتر).

(٣) فتح المغيث: (٤/٤٥٨-٤٥٩). ومن أسباب الاختلاط ذهاب البصر، كما حدث لعبدالرزاق بن همام الصنعاني، قال الحافظ رحمه الله: "ثقة حافظ مصنّف شهير، عمي في آخر عمره فتغيّر، وكان يتشيّع". تقريب التهذيب: (ص/٣٥٤) ترجمة رقم: [٤٠٦٤]. وينظر: الكواكب النيّرات لابن الكيال: (ص/٢٦٦). وهناك أسباب أخرى تؤدي إلى المخالفة والتغاير بين ⇦

– ولكي يكون التغاير معتبرا لابد من اتحاد مخرج الحديث، وإلاّ اعتبرنا الوجوه المختلفة طرقا مستقلة[١].

– وأمّا صور المخالفة فكثيرة لا يمكن حصرها، ومنها ما يؤثر في قبول الحديث، ومنها ما لا تأثير له، ومن هذا النوع الأخير: اختلاف الرواة في الألفاظ والعبارات بما لا يغيّر المعنى المراد، ومنه أيضا: التقديم والتأخير، وصيغ التلقي[٢]، وأمّا النوع الأوّل – أعني المؤثر – فيقع في السند والمتن، "فالذي في السند يتنوّع أنواعا: تعارض الوصل والإرسال، وتعارض الوقف والرفع، وتعارض الاتصال والانقطاع، وتعارض في شيخ الراوي، مثلا: أن يروي الحديثَ قومٌ – مثلا – عن رجل، عن تابعي، عن صحابي، ويرويه غيرهم عن ذلك الرجل، عن تابعي آخر، عن الصحابي بعينه. وتعارض في زيادة رجل في أحد الإسنادين، وتعارض في اسم الراوي ونسبه إذا كان مترددا بين ثقة وضعيف، وتعارض في الجمع والإفراد في الرواية، مثلا: أن يروي الحديث قومٌ – مثلا – عن رجل، عن فلان وفلان، ويرويه غيرهم عن ذلك الرجل، عن فلان منفردا[٣].

وأمّا الاختلاف في المتن فيتنوع أيضا أنواعا، منها: تعارض الإطلاق والتقييد، وتعارض العموم والخصوص، وتعارض الزيادة والنقض"[٤].

– تلك هي بعض صور المخالفة التي تقع بين رواة الحديث، وأمّا حكمها فدائر مع القرائن، فتارة يحكم للمرسل، وأخرى للوصل، وتارة يحكم للمرفوع، وأخرى للموقوف، وهكذا باقي صور الاختلاف، فما ترجحه القرائن والواقع الحديثي هو الحكم الصحيح العلمي في الاختلاف الذي يقع بين الرواة، وهذا ما درج عليه أئمة الحديث ونقاده.

الرواة يطول المقام بذكرها مفصلة، كالانشغال عن الحديث ببعض المناصب، أو الاشتغال عنه بالفقه والعبادة. ينظر أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء للدكتور ماهر ياسين الفحل: (ص/٤٢-٤٨).

(١) ينظر الحديث المعلول للمليباري: (ص/٣٠).

(٢) ينظر المرجع السابق: (ص/٢٨). وقال الدكتور المليباري حفظه الله في الموضع نفسه: "وجدير بالذكر أنّ الاختلاف في صيغ التلقي يؤثر أحيانا في الصحة والقبول، كالاختلاف في التصريح بالسماع بالنسبة إلى رواية من وصف بالتدليس والإرسال".

(٣) وقد تقدّم ذكر أمثلة على هذه الأنواع عند الكلام على أجناس العلل، فلتراجع هناك.

(٤) الدكتور حمزة المليباري، الحديث المعلول: (ص/٢٩).

يقول الحافظ العلائي رحمه الله: "كلام الأئمة المتقدمين في هذا الفن، كعبدالرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وأمثالهم يقتضي أنّهم لا يحكمون في هذه المسألة بحكم كلي، بل عملهم في ذلك دائر مع الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند أحدهم في كل حديث"(١).

– إنّ التغاير الواقع بين الرواة مع اتحاد مخرج الحديث دليل على وجود الخطأ والوهم، ولا يمكن كشف العلة إلاّ بدراسة معمقة عبّر عنها الخطيب البغدادي رحمه الله بقوله: "والسبيل إلى معرفة علة الحديث: أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم في الحفظ، ومترلتهم في الإتقان والضبط"(٢).

وقد أشار الحافظ الخليلي رحمه الله إلى هذا المعنى، فقال بعدما ذكر حديثا رواه كذّاب عن الليث، عن الزهري: "فمن نظر إليه ممّن لا معرفة له، حكم بصحته لأنّه عن الزهري، ويعرف ذلك من رزقه الله حظا في هذا الشأن، بمعرفة كلّ رجل بعينه إلى أن يبلغوا إلى الإمام الذي يكون عليه مدار الحديث، ويبحث عن أصل كلّ حديث، ومن أين مخرجه، فيميّز بين الخطأ والصواب"(٣).

ومن هنا يظهر أثر المخالفة في تعليل الأخبار من أهمّ الدلائل على العلة كما تقدّم بيانه، وسوف نقف – من خلال ما يأتي – على أمثلة اعتمد فيها الخليلي على قرينة المخالفة في تعليل جملة من الأحاديث، ومن ذلك الآتي.

---

(١) نقله الصنعاني في توضيح الأفكار: (١/٣٤٤). ويقول الإمام ابن دقيق العيد رحمه الله: "من حكى عن أهل الحديث أو أكثرهم أنّه إذا تعارض رواية مرسل ومسند، أو رافع وواقف، أو ناقص وزائد، أنّ الحكم للزائد لم يصب في هذا الإطلاق، فإنّ ذلك ليس قانونا مطردا، وبمراجعة أحكامهم الجزئية يعرف صواب ما نقول". نقله الصنعاني أيضا في المصدر نفسه: (١/٣٤٣). وصدق ابن دقيق العيد رحمه الله، فإنّ المتتبع لكتب العلل والرجال لا يمكنه إلاّ الاعتراف بهذه الحقيقة العلمية.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: (٢/٤٥٠).

(٣) الإرشاد: (١/٢٠٥).

رابعا: أمثلة على اعتماد الخليلي على قرينة المخالفة في التعليل.

المثال الأوّل:

قال رحمه الله عند ترجمة يحيى بن سُليم، المعروف بالطائفي: "أخطأ في أحاديث منها: ما حدّثني حدّي، حدّثنا عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، حدّثنا أيّوب بن حسّان الواسطي، حدّثنا يحيى بن سليم، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر: أنّ النّبيّ ﷺ قال: «**من مرَّ بحائط فليأكل منه، ولا يتخذ خبنةً**»[(١)].

لم يُسنده عن النّبيّ ﷺ غيرُ يحيى، والباقون رووه عن ابن عمر، عن عمر قوله"[(٢)].

فالخليلي بيّن أنّ يحيى بن سُليم أخطأ في هذا الحديث، حيث رفعه إلى النّبيّ ﷺ، وهنا أيضا استدل على الخطأ بالمخالفة[(٣)].

قال الترمذي رحمه الله: "سألتُ محمّدا عن هذا الحديث، فقال: يحيى بن سُليم يروي أحاديث عن عبيدالله يَهِمُ فيها"[(٤)].

وقال ابن أبي حاتم الرازي رحمه الله: "سئل أبو زرعة عن حديث رواه يحيى بن سليم الطائفي، عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر: أنّ النّبيّ ﷺ قال: «**من دخل حائطا فليأكل منه، ولا يتّخذ منه خبنة**»؟ قال أبو زرعة: هذا حديث منكر"[(٥)].

المثال الثاني: قال رحمه الله: "إذا أُسندّ لك الحديثُ عن الزهري، أو عن غيره من الأئمة، فلا تحكم بصحته بمجرّد الإسناد، فقد يُخطِئُ الثقةُ، ومثاله:

حديث مالك، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه **أنّ النّبيّ ﷺ كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة، وإذا ركع، وإذا رفع رأسه من الركوع.**

---

(١) الخبنة هي: طرف الثوب. ينظر غريب الحديث للإمام أبي عبيد القاسم بن سلاّم: (٣/٢٦١-٢٦٢).

(٢) المصدر السابق: (١/٣٨٦).

(٣) أودّ التّنبيه هنا إلى أنّ الحاكم رحمه الله وهم في عزو الحديث إلى الشيخين، ينظر المستدرك كتاب الأطعمة، عند كلامه على حديث رقم: [٧٢٦٣].

(٤) العلل الكبير: (ص/١٩٢). وقال يحيى بن معين: "هذا غلط". سنن البيهقي: (٩/٣٥٩).

(٥) العلل: (٦/٢٤٨-٢٤٩).

وهذا صحيح متفق عليه من حديث الزهري، وقد صحّ أيضا عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر مثلَه قولَه. رواه عنه الشافعي وغيره من الأئمة.

وقد أخطأ فيه رزقُ اللهِ بنُ موسى – وهو صالح – من حديث يحيى بن سعيد القطان، عن مالك[١]. حدّثناه محمّد بن إسحاق الكيساني، ومحمّد بن سليمان الفامي، قالا: حدّنا الحسن بن علي الطوسي، حدّثنا رزق الله بن موسى، حدّثنا يحيى بن سعيد، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النّبيّ ﷺ به مجوّدا، وتابعه على خطئه داودُ بن عبدالله...

وقد حدّثنا محمّد بن عبدالله الحاكم، حدّثنا محمّد بن عبدالله الأصبهاني بنيسابور، حدّثنا سهل ابن فرخان الأصبهاني الزاهد، حدّثنا الربيع بن سليمان، حدّثنا الشافعي، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النّبيّ ﷺ مسندا.

فقلتُ للحاكم: ما هذا؟ فقال: أخطأ فيه سهلٌ هذا، وقد أخبرنا أبو العباس الأصمّ، عن الربيع، عن الشافعي، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر.

فهذا ممّا أخطأ فيه هؤلاء، و لم يتعمدوا الكذب"[٢].

ثم قال رحمه الله عند ترجمة داود بن عبدالله – وهو الجعفري – المذكور آنفا: "مقارب الحديث، يُخطئ أحيانا. قال أبو حاتم إنّه صدوق[٣].

وأخطأ في حديث مالك، عن نافع، عن ابن عمر في رفع اليدين. رفعه إلي النّبيّ ﷺ، والمحفوظ من حديث مالك، عن نافع، عن ابن عمر موقوف"[٤].

---

(١) رزق الله بن موس هو أبو بكر ويقال أبو الفضل البصري البغدادي. وثقه الخطيب البغدادي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: صدوق. وقال العقيلي: في حديثه وهم، وذكره ابن أبي حاتم، وقال: سمع منه أبي في الرحلة الثالثة بالبصرة. توفي رحمه الله سنة ستين ومائتين، أو قبلها بقليل، أو بعدها بقليل. ينظر ترجمته: الجرح والتعديل: (٥٢٤/٣)، والثقات: (٢٤٨/٨)، والضعفاء الكبير: (٦٨/٢)، وتاريخ بغداد: (٤٣٨/٩)، وميزان الاعتدال: (٤٨/٢)، وتهذيب الكمال: (١٧٨/٩).

(٢) الإرشاد: (٢٠٢/١-٢٠٤).

(٣) الذي في الجرح والتعديل: (٤١٧/٣): "سئل أبي عن داود الجعفري، وعيسى بن مرحوم؟ فقال: داود أحبّ إليّ، وكان عنده عن حاتم بن إسماعيل مصنفات شريك نحو ثلاثين جزءً، وكان ثقة".

(٤) المصدر السابق: (٣٤٦/١-٣٤٧). وينظر: (٩٧٦/٣).

فالخليلي بيّن أنّ رزق الله قد أخطأ في هذا الحديث، حيث رفع الحديث إلى النّبيّ ﷺ، وإنّما هو موقوف عن ابن عمر، ولا شكّ أنّه اعتمد على مخالفة رزق الله للثابت عن الإمام مالك في الدلالة على الخطأ(١).

وهذا ما أكّده قال الحافظ الدارقطني رحمه الله بقوله: "رواه رزق الله بن موسى، عن يحيى القطان، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النّبيّ ﷺ... ولم يتابع عليه. والمحفوظ عن مالك: ما رواه في الموطأ عن نافع، عن ابن عمر موقوفا(٢)... وروي عن عبدالله بن نافع الصائغ، وعن خالد بن مخلد، وعن إسحاق الجهني، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النّبيّ ﷺ بقول رزق الله بن موسى، عن يحيى القطان، ولا يصح ذلك في حديث مالك... وروى داود بن عبدالله، عن نافع، عن ابن عمر: **أنّ النّبيّ ﷺ كان يرفع في كل رفع ووضع**. وهذا اللفظ وَهْمٌ على مالك في الموضعين: في رفعه، ولفظه"(٣).

المثال الثالث:

قال رحمه الله: "حدّثنا محمّد بن الحسن بن الفتح الصفار، حدّثنا أحمد بن عمير بن جَوْصا بدمشق، حدّثنا أبو تقي هشام بن عبدالملك اليَزني، حدّثنا بقية، حدّثنا ورقاء بن عمر اليشكري، وابن ثوبان، عن عمرو بن دينار، عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا أُقيمت الصلاة فلا صلاة إلاّ المكتوبة**».

رواه جماعة عن أبي التَّقي(٤) ولم يذكروا ابن ثوبان، وإنّما ذكروا ورقاء وحده، وخطّؤا ابن جوصا في روايته هذا عن ابن ثوبان، وهو عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان"(٥).

---

(١) ينظر أيضا الإرشاد: (٩٧٦/٣)، والضعفاء الكبير للعقيلي: (٦٨/٢).

(٢) أخرجه في الموطأ، كتاب الصلاة، باب: افتتاح الصلاة (١٠٤/٢) حديث رقم: [٢٥٠ أعظمي]. عن نافع أنّ عبدالله بن عمر كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه، وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما دون ذلك.

(٣) العلل: (١٤/١٣-١٥). وينظر التمهيد: (٢١٢/٩).

(٤) هو أبو التقي الصغير هشام بن عبدالملك اليزني الحمصي، وهناك أبو التقي آخر كبير اسمه: عبدالحميد بن إبراهيم من أهل حمص أيضا، وكلاهما ثقتان. ينظر: صحيح ابن حبان: (١٦٤/١٥). ويراجع الثقات لابن حبان: (٤٠٠/٨)، و(٢٣٣/٩).

(٥) الإرشاد: (٤٦٥/٢).

فهذا الحديث يرى الحافظ الخليلي رحمه الله أنّ ابن جوصا خالف فيه غيره فقرن بين ورقاء وابن ثوبان(١).

وقد ترجم الخليلي لابن جوصا، فقال رحمه الله: "أحمد بن عُمير بن جوصا الدمشقي الحافظ، مشهور، سمع الموطأ من عيسى بن مثْرود، عن عبدالرحمن بن القاسم. روى حديثا خولف فيه وخطؤوه في روايته ذلك، وهو ممّن لا يسقط بمثل هذه العلّة، أخطأ فيه أو حفظه"(٢).

فكلام الخليلي رحمه الله يوحي بأنّ هذه العلة – أعني الجمع بين ورقاء وثوبان – ربما لم تصدر من ابن جوصا، فقد يكون رواه كما حفظه، وإنّما الخطأ من غيره.

ولعلّه أيضا مراد الإمام الذهبي رحمه الله من قوله: "وابن جوصا إمام حافظ له غلظ كغيره في الإسناد لا في المتن، وما يُضعّفه بمثل ذلك إلاّ متعنّت.

قال جماعة: حدّثنا ابن جوصا، حدّثنا أبو التقي، حدّثنا بقية، حدّثنا ورقاء، وابنُ ثوبان، عن عمرو بن دينار، عن عطاء، عن أبي هريرة رفعه، قال: «**إذا أقيمت الصلاة، فلا صلاة إلاّ المكتوبة**».

أُنْكِرَ على ابن جوصا ذكر ابن ثوبان في الإسناد، والخطب سهل، فلو كان وهما لما ضر، فلعله حفظه"(٣).

فهذا مثال ذكره الخليلي أعلّ فيه هذه الرواية، وقد أخطأ ابن جوصا في إسنادها، مخالفا جماعة من الرواة، فرواه من حديث ورقاء وابن ثوبان جميعا، والصواب أنّه عن ورقاء وحده(٤).

---

(١) حديث ورقاء بن عمر أخرجه مسلم في صحيحه من حديث شعبة عنه، كتاب الصلاة، باب: كراهة الشروع في نافلة بعد شروع المؤذن، حديث رقم: [٧١٠].

(٢) المصدر السابق: (٢/٤٦٤-٤٦٥).

(٣) سير أعلام النبلاء: (١٥/١٨).

(٤) وقد أخرج الإمام الطبراني حديث ابن جوصا في ثلاثة مواضع: الموضع الأول في المعجم الصغير (١/١٦): قال: "حدّثنا أحمد بن عُمير بن جَوصا الدمشقي، حدّثنا أبو تقي هشام بن عبدالملك، حدّثنا بقية، عن روقاء بن عمرو بن ثوبان، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أقيمت الصلاة، فلا صلاة إلاّ المكتوبة». لم يروه عن ابن ثوبان إلاّ بقية، ولا عن بقية إلاّ أبو تقي، تفرّد به ابن جوصا، وكان من ثقات المسلمين وجلّتهم". وقد ورد في كتاب الروض الداني إلى معجم الصغير للطبراني: (١/٣٥) حديث رقم: [٢١] ابن جُوصيّا، ولا شكّ أنّ هذا خطأ. ولم أجد من ذكره بهذا الضبط: جُوصيّا، وإنّما أورده الأئمة في كتب ⇦

التراجم، والمؤتلف والمختلف هكذا: جَوصا. قال الحافظ ابن ناصر الدّين الدمشقي رحمه الله: "جَوْصَا: بفتح الجيم والقصر، وقاله بعضهم بالضمّ، ووجدتُه بخطّ المحدّث المُفيد أبي العباس أحمد بن محمّد بن أمية العبدري: ابن جَوصاء، ممدودا غير مصروف، والمعروف الأول". توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم: (٤٧٣/٣). ويراجع فتح الباب في الكنى والألقاب لأبي عبدالله محمّد بن إسحاق بن منده: (ص/٢٤١) ترجمة رقم: [٢٠٤٤]، والمؤتلف والمختلف للدارقطني: (٩٠٠/٢)، والإكمال لابن ماكولا: (٢٠٠/٣)، والمغني في الضعفاء للذهبي: (٩٣/١) ترجمة رقم: [٣٩٣].

الموضع الثاني في المعجم الأوسط (٣٨٠/٢) برقم: [٢٢٨٥]، قال رحمه الله: "حدّثنا أحمد بن عمير بن جَوْصا الدمشقي، قال: نا أبو تقيّ هشام ابن عبدالملك الحِمصي، قال: نا بقية بن الوليد، عن ورقاء بن عمر وعبدالرحمن بن ثابت ابن ثوبان، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أقيمت الصلاة، فلا صلاة إلاّ المكتوبة». لم يروِ هذا الحديث عن ابن ثوبان إلاّ بقية، تفرّد به أبو تقيّ".

الموضع الثالث في مسند الشاميين (٧٥/١) برقم: [٩٣]، قال رحمه الله: "حدّثنا أحمد بن عمير بن جَوصاء الدمشقي، ثنا أبو تقي هشام ابن عبدالملك الدمشقي، ثنا بقية بن الوليد، عن ورقاء وَعبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان، عن عمرو ابن دينار، عطاء ابن يسار، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أقيمت الصلاة، فلا صلاة إلاّ المكتوبة»".

والملاحظ على هاتين الروايتين الآتي: أوّلا: ورد في المعجم الصغير: "حدّثنا بقيه، عن ورقاء بن عمرو بن ثوبان"، ورواية المعجم الأوسط ومسند الشاميين جاء فيهما: "حدّثنا بقية بن الوليد، عن ورقاء بن عمر وَعبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان"، كما رواه الخليلي رحمه الله، ولا شكّ أن ماء جاء في المعجم الصغير خطأ، فإمّا أن يكون وقع الخطأ أثناء الطبع، وإمّا أن يكون قد وقع خطأ من المحقق أثناء نسخ المخطوط، وإمّا أن تكون النسخة التي أخرجها المحقق وقع فيها الخطأ من ناسخ المخطوط نفسه فنقله المحقق كما هو. ثانيا: ذكر الحافظ الطبراني رحمه الله في الأوسط والصغير أنّ الذي رواه قارنا بين ورقاء وابن ثوبان هو بقية بن الوليد، ولعلّ هذا ما جعل الخليلي – وبعده الذهبي – يشير إلى أن ابن جوصا ربما حفظه وأدّاه كما سمعه، ولم يكن هو صاحب الخطأ في الجمع بين ورقاء وابن ثوبان، والله أعلم.

هذا؛ وقد أخرج الخليلي حديث أبي هريرة هذا من طريق معمر، عن أيوب السختياني، عن عمرو بن دينار، عن عطاء، عن أبي هريرة مرفوعا، ثمّ قال رحمه الله: "هذا الحديث رواه معمر، عن عمرو بن دينار نفسه، عن عطاء ، عن أبي هريرة موقوفا. وكذا رواه الثقات عن حماد بن زيد، وَسفيان بن عيينة، وَأبان بن يزيد، وَسفيان الثوري، عن عمرو بن دينار موقوفا. ومنهم من رواه دون هؤلاء في التوثيق، رووه عن هؤلاء مرفوعا... حدّثنا جدّي وَابن علقمة، قالا: حدّثنا ابن أبي حاتم الرازي، حدّثنا محمّد بن حماد الطهراني، حدّثنا عبدالرزاق، عن معمر، عن عمرو ابن دينار، عن عطاء بن يسار، هن أبي هريرة: إذا أقيمت الصلاة، فلا صلاة إلاّ المكتوبة. وقال معمر: وحدّثنا أيّوب، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ مرفوعا. والصحيح: معمر عن أيوب، عن عمرو بن دينار". الإرشاد: (٣٢٠/١)، وينظر: (٤٩٩/٢). وهو مثال على ترجيح الخليلي للمرفوع بقرائن احتفت بالخبر. وقد رجح رفعه من هذا الوجه الإمام الترمذي وغيره، ورجح أبو زرعة وقفه من جميع الطرق، وقيل أنّ البخاري لم يخرجه من حديث أبي هريرة من أجل هذا الخلاف. يراجع: علل ابن أبي حاتم: (١٨٥/٢) مسألة رقم: [٣٠٣]، والعلل الكبير ⇦

فتبيّن من خلال هذه الأمثلة أنّ الحافظ الخليلي اعتمد على قرينة المخالفة للدلالة على تعليل الأحاديث، والملحوظ أنّ القرينة كانت في الأحاديث الثلاثة هي مخالفة الراوي للجماعة، وقد تبيّن أيضا من خلال الأمثلة السابقة أنّ الخليلي يرد ما خالف فيه الراوي الثقة، لدلالة الواقع الحديثي أنّ مخالفته ناتجة عن وهم وخطأ، وهذا هو منهج الأئمة النقاد، فإنّ التعليل والترجيح عندهم قائم على الأدلة العلمية(١).

المبحث الثاني: قرائن التعليل عند الحافظ الخليلي.

إنّ الأئمة النقاد لكثرة ممارستهم للحديث، واطلاعهم الواسع على الأخبار المروية، ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كلّ راو، وخبرتهم بالواقع الحديثي، كلّ هذا شكّل لديهم خلفية علمية أهّلتهم للإحاطة بما يحف الأخبار من معطيات تمكنهم من الحكم على الحديث تصحيحا أو تضعيفا، وأعني بذلك القرائن التي اعتمدوا عليها أثناء النقد الحديثي، وهي متعددة وحصرها من الصعوبة بمكان، كما أنّ بيان قرينة ما ممّا اعتمدوا عليه يحتاج إلى فهم ونظر، وسأذكر من خلال هذا المبحث ما وقفت عليه من قرائن اعتمد عليها الخليلي رحمه الله في تعليل الأخبار، وقد وجدتها تنقسم إلى قسمين: قرائن تعليل إسنادية، ومقصودي منها: ما يحف إسناد الحديث من أحوال تنبّه الناقد على احتمال وجود الخطأ والوهم، وقرائن تعليل متنية، وهي ما يحف المتن من معطيات تنبه الناقد على وقوع الخطأ والوهم أيضا.

أوّلا: قرائن التعليل الإسنادية.

وجدتُ الحافظ الخليلي رحمه الله اعتمد على جملة من القرائن الإسنادية، وهي: قرينة سلوك الجادة، وقرينة الاختلاط، وقرينة تفرد الراوي بالرواية دون من شاركه في الرواية بما يشعر وقوع الخطأ، وقرينة ما يحدّث به الراوي من حفظه بعيدا عن كتبه، وهذه القرينة الأخيرة استنتجتها من أمثلة القرينة الأولى، وسأنبه عليها في موضعها دون تكرار المثال، تفاديا للإطالة، وفيما يأتي أمثلة على ذلك.

للترمذي: (ص/٨٢) حديث رقم: [١٣٠]، وسننه حديث رقم: [٤٢١]، وعلل الدارقطني: (٨٣/١١)، وفتح الباري لابن رجب: (٥٥/٦)، وفتح الباري لابن حجر: (١٤٩/٢).

(١) ينظر الحديث المعلول لفضيلة الدكتور حمزة عبدالله المليباري حفظه الله: (ص/٣٠).

المطلب الأوّل: قرينة سلوك الجادة وأمثلتها.

لقد سبق ذكر أمثلة أعلّ الخليلي من خلالها جملة من الأحاديث عند الكلام على الجنس التاسع من العلل عند الحاكم النيسابوري رحمه الله، وسأعيد ذكرها في هذا الموضع – مقتصرا على بيان اعتماد الخليلي على قرينة سلوك الجادة في تعليل تلك الأحاديث – مع إضافة مثال آخر، وهو الأوّل من هذا المطلب، والأمثلة هي كالآتي:

المثال الأوّل:

قال رحمه الله عند ترجمة مكي بن إبراهيم أبو السكن البلخي: "ثقة متفق عليه... وأخطأ مكي بالريّ في حديث حدّثنيه القاسم بن علقمة، حدّثنا ابن أبي حاتم، حدّثنا محمّد بن عمّار بن الحارث، حدّثنا مكي **ح** وحدّثني عبدالصمد بن أحمد بن خَنْبَش الخولاني الحمصي، حدّثنا أحمد ابن زكريا المقدسي، حدّثنا محمّد بن حماد الطهراني، حدّثنا مكيّ بن إبراهيم[(١)]، عن نافع، عن ابن عمر: **أنّ النّبيّ ﷺ صلّى على النجاشي، فكبّر عليه أربعا.**

وهذا أخطأ فيه مكيّ من حفظه بالريّ، قاله أبو زرعة الرازي. وصوابه: مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ"[(٢)].

يشير الخليلي رحمه الله إلى أنّ مكي بن إبراهيم قد سلك الجادة، فروى الحديث من الطريق المشهورة المعتادة: مالك، عن نافع، عن ابن عمر، وقد خالف الأثبات من أصحاب مالك، منهم: يحيى بن يحيى الليثي[(٣)]، وأبو مصعب الزهري[(٤)]، والقعنبي[(٥)]، وعبدالله بن وهب[(٦)]،

---

(١) المقصود أنّ مكي رواه عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر؛ فإنّ ابن أبي حاتم قال: "سألتُ أبا زرعة عن رواه مكي بن إبراهيم، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر...". العلل: (٥٦٦/٣) مسألة رقم: [١٠٩١].

(٢) الإرشاد: (٢٧٤/١-٢٧٥).

(٣) ينظر الموطأ بروايته: (٣١١/١) حديث رقم: [٦٠٦ بشار عواد].

(٤) ينظر موطئه: (٣٨٦/١) حديث رقم: [٩٧٨ بشار عواد].

(٥) أخرج روايته أبو داود السجستاني في سننه: كتاب الجنائز، باب: في الصلاة على المسلم يموت في بلاد الشرك، حديث رقم: [٣٢٠٤].

(٦) أخرج روايته الطحاوي في شرح معاني الآثار: (٤٩٥/١) حديث رقم: [٢٨٤١].

ومحمّد بن الحسن الشيباني[١]، الذين رووه عنه، عن ابن شهاب الزهري، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة ﷺ[٢].

قال أبو زرعة الرازي رحمه الله: "هذا خطأ، إنّما هو: مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ، وَهِمَ فيه مكيّ"[٣].

ويقول الحافظ أبو عمر ابن عبدالبر رحمه الله: "وقد روى مكي بن إبراهيم، وحُبَاب بن جَبَلَة في هذا الحديث إسنادا آخر: عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر: **أنّ رسول الله ﷺ كبّر على النجاشي أربعا**. وليس هذا الإسناد في الموطأ لهذا الحديث، ولا أعلم أحدا حدّث به هكذا عن مالك غيرهما"[٤].

وجدير بالذّكر أنّ مكيّا رجع عن رواية الحديث عن نافع لّما تبيّن له أنّه وهم فيه، فقد روى الخطيب البغدادي بسنده عن يحيى بن معين أنّه قال في رواية مكي عن نافع: "هذا باطل وكذب... إنّ مكيّ بن إبراهيم رواه هكذا بالريّ، وهو جاءني من خراسان يريد الحجّ، فلما رجع من حجّه سئل عنه، فأبى أن يحدّث به"[٥].

---

(١) ينظر موطئه: (ص/١٠٦) حديث رقم: [٣١٧].

(٢) ينظر موطأ يحيى بن يحيى الليثي بتحقيق الدكتور بشار عواد: (٣١١/١) للوقوف على من رواه عن الإمام مالك على وجهه الصحيح. وقال ابن عبدالبر رحمه الله: "هكذا هو في جميع الموطآت بهذا السند". التمهيد: (٣٢٤/٦). يعني: عن مالك، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة ﷺ. وذكر الدارقطني في العلل: (٣٢٣/١٢) أنّ هذا هو المعروف عن مالك. وينظر أيضا: (٣٥٣/٩-٣٦٣). وقد رواه خالد بن مخلد القطواني، والقعنبي في رواية عن مالك، عن ابن المسيّب وأبي سلمة، ولا يصح. ينظر علل الدارقطني: (٣٥٤/٩)، والتمهيد: (٣٢٤/٦-٣٢٥).

(٣) علل ابن أبي حاتم: (٥٦٦/٣) مسألة رقم: [١٠٩١].

(٤) التمهيد: (٣٢٥/٦).

(٥) تاريخ بغداد: (١٤٥/١٥). وقال الخطيب رحمه الله: "كذا روى هذا الحديث حباب بن جبلة، وتابعه مكي بن إبراهيم، فرواه عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، ثمّ رجع مكيّ عنه فرواه عن مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة، وهو المحفوظ عن مالك". التاريخ: (٢١٢/٩).

وأريد التنبيه هنا على أنّ رجوع الراوي بعد الإنكار عليه دليل على وقوعه في الخطأ، وهذه من القرائن التي استعملها جمع من الحفاظ، منهم: الدارقطني، والحاكم، والبيهقي، وابن حجر. ينظر قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ لنادر بن السنوسي العمراني: (٥٩٠/٢).

هذا ما يتعلق بقرينة سلوك الجادة، وقد أشار الحافظ الخليلي من خلال كلامه حول هذا الحديث أيضا إلى قرينة أخرى يعتمدها الأئمة في عملية النقد، وهي قرينة تحديث الراوي من حفظه بعيدا عن كتبه، أو ما يحدّث به الراوي خارج بلده لكونه في غير حضور كتبه وأصوله، وهذه القرينة تستنتج من قوله رحمه الله: "وهذا أخطأ فيه مكي من حفظه بالري".

وممّا يؤكد هذا: قول عبدالصمد بن الفضل: "سألنا مكي بن إبراهيم عن حديث مالك، عن نافع، عن ابن عمر: أنّ النّبيّ ﷺ كبّر على النجاشي أربعا؟ فحدّثنا من كتابه: عن مالك، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة، وقال: هكذا في كتابي"(١).

كما أنّ الأئمة يستعملون هذه القرينة لترجيح حديث الراوي في حال على حال، ومن ذلك ما رواه الأثرم عن الإمام أحمد أنّه قال: "حديث عبدالرزاق عن معمر أحبّ إليّ من حديث هؤلاء البصريين، كان يتعاهد كتبَه وينظر – يعني باليمن –، وكان يحدثهم بخطأ بالبصرة"(٢).

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله: "ومنهم الوليد بن مسلم الدمشقي صاحب الأوزاعي، ظاهر كلام الإمام أحمد أنّه إذا حدّث بغير دمشق ففي حديثه شيء. قال أبو داود(٣): سمعتُ أبا عبدالله سئل عن حديث الأوزاعي، عن عطاء، عن أبي هريرة: «**عليكم بالباءة**»؟ قال: هذا من الوليد يخاف أن يكون ليس بمحفوظ عن الأوزاعي، لأنّه حدّث به الوليد بحمص، ليس هو عند أهل دمشق. وتكلّم أحمد أيضا فيما حدّث به الوليد من حفظه بمكة"(٤).

ولا شكّ أنّ هذا الصنف من الرواة في حفظهم بعض الشيء من الخلل في الغالب، ولهذا إذا غابت عنهم الأصول وقع منهم الخطأ والوهم(٥).

---

(١) ينظر تاريخ بغداد الموضع نفسه، وتهذيب الكمال: (٤٨٠/٢٨).

(٢) ينظر شرح علل الترمذي: (٧٦٧/٢ همّام).

(٣) في مسائل الإمام أحمد بروايته: (ص/٤١٣) فقرة رقم: [١٩٣٦].

(٤) شرح علل الترمذي: (٧٧٢/٢ همام).

(٥) ولعلّ من أجل هذا قال النسائي في مكي بن إبراهيم المتقدم، كما في تاريخ بغداد: (١٤٦/١٥): "ليس به بأس"، وقال أبو حاتم الرازي: "محله الصدق". الجرح والتعديل: (٤٤١/٨).

المثال الثاني:

قال رحمه الله عند ترجمة يحيى بن سُلَيْم الطائفي: "روى يحيى أيضا عن عبيدالله، وإسماعيل بن أميّة[١]، عن نافع، عن ابن عمر: **أنّ النّبيّ ﷺ نهى عن بيع الولاء، وعن هبته**. وأخطأ فيه، لأنّ هذا رواه عبيدالله وغيره، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، وليس هذا من حديث نافع"[٢].

فالخليلي رحمه الله بيّن خطأ الطائفي برواية الحديث عن نافع، عن ابن عمر، وهي الطريق المشهورة، بينما الثابت هو رواية عبدالله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

قال الإمام أبو عيسى الترمذي رحمه الله: "والصحيح: عن عبدالله بن دينار، وعبدالله بن دينار قد تفرّد بهذا الحديث عن ابن عمر، ويحيى بن سليم أخطأ في حديثه"[٣].

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله: "روى يحيى بن سليم هذا الحديث عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، فوَهِمَ فيه يحيى بن سليم، والصحيح هو عن عبيدالله بن عمر، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، هكذا روى عبدالوهاب الثقفي، وعبدالله بن نمير، عن عبيدالله ابن عمر، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر"[٤].

وسبب وقوع يحيى بن سليم في هذا الخطأ أنّ هذا الطريق يكثر تداوله ممّا يجعله إسنادا مشهورا فيسبق إلى لسان الراوي لسهولته، وفي المقابل فإنّ الحديث قد اشتهر عن عبدالله بن

---

(١) قال الدارقطني رحمه الله: "ورواه يحيى بن سليم، عن إسماعيل بن أميّة، عن نافع، عن ابن عمر... حدّث به محمّد ابن زياد الزيادي، عن يحيى بن سليم الطائفي كذلك، ووهم في قوله: عن إسماعيل بن أمية، وخالفه يعقوب بن كاسب، فرواه عن يحيى بن سليم، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، وهذا أشبه عن يحيى بن سليم". العلل: (١٣/٦٣-٦٤).

(٢) الإرشاد: (١/ ٣٨٦-٣٨٧).

(٣) العلل الكبير: (ص/١٨٢). وتقدّم ذكر كلامه في السنن، ينظر المثال الأوّل من المطلب الثاني من الجنس السادس من العلل عند الحاكم النيسابوري.

(٤) شرح علل الترمذي: (١/٣٤١-٣٤٢ عتر). حديث عبدالوهاب الثقفي وابن نمير أخرجهما مسلم في صحيحه برقم: [١٥٠٦]، وأخرجه البخاري من حديث الثوري وشعبة برقم: [٢٥٣٥-٦٧٥٦]، وأخرجه مسلم في الموضع نفسه من حديث: سليمان بن بلال، وابن عيينة، وإسماعيل بن جعفر، والضحاك بن عثمان، كلهم عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عتهما.

دينار، وقد تفرّد به عن ابن عمر، حتّى قال الإمام مسلم بن الحجاج رحمه الله: "الناس كلّهم عيال على عبدالله بن دينار في هذا الحديث"(١).

ولعل الحافظ الخليلي يشير هنا أيضا إلى قرينة تحديث الراوي من حفظه بعيدا عن أصوله في تعليل هذا الحديث؛ فإنّ يحيى بن سليم كان في حفظه شيء، وقد لخص القول فيه الحافظ، فقال رحمه الله: "صدوق سيء الحفظ"(٢)، وقال يعقوب بن سفيان: "سُنِّيٌّ، رجلٌ صالح، وكتابه لا بأس به، وإذا حدّث من كتابه فحديثه حسن، وإذا حدّث حفظا فتعرف وتنكر"(٣)، وممّا يؤكد هذا أنّ الإمام أحمد كان لا يحمده، إلاّ أنّه ذكر أنّ يحيى أتقن حديث ابنُ خثيم لما كان في كتابه(٤).

المثال الثالث:

قال رحمه الله: "حدّثني عثمان بن إسماعيل بن خزيمة الإستراباذي بقزوين، حدّثنا أبو نعيم عبدالملك بن محمّد بن عدي، حدّثنا عمّار بن رجاء، حدّثنا أحمد بن أبي طيبة، حدّثنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «**مفاتيح الغيب خمسٌ لا يعلمهنّ إلاّ الله، ثمّ قرأ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾** [لقمان:٣٤]. لم يروه عن مالك، عن نافع غير أحمد. ورواه أصحاب مالك عنه، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر ، وهو المشهور"(٥).

فالخليلي رحمه الله يشير هنا أيضا إلى أنّ أحمد بن أبي طيبة سلك الجادة، فروى الحديث من الطريق السهلة المتداولة المشهورة، وهو: مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، بينما رواه الأثبات من أصحاب مالك عنه، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن

---

(١) صحيح مسلم، حديث رقم: [١٥٠٦]. وقال البيهقي: "قال أبو عيسى فيما بلغني عنه: سألتُ عنه البخاري، فقال: يحيى بن سُليم أخطأ في حديثه، إنّما هو عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر". السنن الكبرى: (٢٩٣/١٠). ويراجع: العلل لابن أبي حاتم: (٥٦٦/٤) مسألة رقم: [١٦٤٥]، علل الدارقطني: (٦١/١٣)، والكامل: (٨/٦-٩)، وفتح الباري لابن حجر: (٤٣/١٢).

(٢) تقريب التهذيب: (ص/٥٩١).

(٣) ينظر تهذيب التهذيب: (٣٦٢/٤).

(٤) ينظر العلل ومعرفة الرجال: (٤٨٠/٢) فقرة رقم: [٣١٥٠].

(٥) المصدر السابق: (٢/ ٧٨٩-٧٩٠).

النّبيّ ﷺ[(١)]، وأحمد بن أبي طيبة وإن كان من الكبار – كما ذكر الخليلي – فإنّه قد خالف الأثبات من أصحاب مالك[(٢)].

المثال الرابع:

قال رحمه الله عند ترجمة عمّار بن عبد الجبّار المروزي: "روى عن شعبة، عن قتادة، عن أنس ابن مالك: **أُمر بلالٌ أن يشفع الأذان، ويوتر الإقامة**. وهو حديثٌ يُعرف بعبدالملك بن إبراهيم الجُدّي، عن شعبة، ويتفرد به، وخطؤوه في ذلك، فتابعه عمّار هذا فأنكروه عليه، حدّثنيه محمّد ابن عبد الله الحافظ، حدّثنا علي بن محمّد الحبيبي، حدّثنا عمّار بن عبدالجبّار، عن شعبة به"[(٣)].

فالخليلي رحمه الله يشير إلى أنّ عبد الملك الجدي سلك في هذا الحديث الجادة، فرواه من الطريق المشهور، وهو: قتادة، عن أنس، وقد تبع عبد الملك على خطئه عمّارُ بن عبدالجبّار، فرواه أيضا على الجادة.

وقد بيّن الخليلي خطأ عبد الملك الجدي في كتاب الفوائد، فقال: "حدّثنا أبو عبدالله الزبير بن محمّد بن أحمد بن عثمان الزبيري، حدّثنا علي بن محمّد بن مهرويه القزويني، حدّثنا أبو هارون موسى بن محمّد بن كثير الجدي بمدينة السرين، حدّثنا عبدالملك بن إبراهيم الجدي، حدّثنا شعبة، عن قتادة، عن أنس ﷺ، قال: **أُمر بلالٌ أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة**.

لم يروه من حديث شعبة، عن قتادة إلاّ الجُدي، وإنّما المحفوظ من حديث شعبة، عن خالد الحذّاء، وأيّوب عن أبي قِلابة، عن أنس.

وقد روي عن عمّار بن عبد الجبار، عن شعبة، عن قتادة من طريق غير معتبر"[(٤)].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب: قوله ﴿ٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تَحۡمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ ٱلۡأَرۡحَامُ﴾ [الرعد:٨]، حديث رقم: [٤٦٩٧]. وينظر التمهيد لابن عبدالبر: (٣٧٩/٢٤).

(٢) قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "قال الدارقطني: ورواه أحمد بن أبي طيبة، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، فوهم فيه إسنادا ومتنا". فتح الباري: (٣٧٥/٨).

(٣) المصدر السابق: (٨٩٧/٣).

(٤) الفوائد: (ص/٥١) حديث رقم: [١٤].

قال ابن أبي حاتم الرازي رحمه الله: "سألتُ أبي عن حديث رواه محمّد بن منصور الحوّاز، عن عبدالملك الجُديِّ، عن شعبة، عن قتادة، عن أنس: **أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة؟** قال: هذا خطأ؛ إنّما هو: شعبة، عن خالد،عن أبي قلابة، عن أنس"(١).

فعبدالملك الجُدي وعمّار بن عبد الجبّار قد سلكا الجادة، بينما الصحيح الثابت من حديث شعبة: عن خالد الحذاء وأيوب السختياني، عن أبي قلابة، عن أنس ﷺ(٢).

فهذه أحاديث أعلها الخليلي رحمه الله لوجود مخالفة وقرينة سلوك الجادة، والملحوظ أنّه لم يستعمل عبارة سلوك الجادة أو ما في معناها صراحة، وإنّما يعبر بالخطأ، أو بما يدل على أنّ الحديث غير محفوظ من الوجه المنتقد.

المطلب الثاني: قرينة الاختلاط وأمثلتها.

سبقت الإشارة إلى أنّ من أخطاء الرواة ما يكون سببه الاختلاط، وله أسباب عديدة، منها ما ذكره الحافظ السخاوي رحمه الله بقوله: "وحقيقته فساد العقل، وعدم انتظام الأقوال والأفعال: إمّا بخرف، أو ضرر، أو مرض، أو عرض من موت ابن وسرقة مال كالمسعودي، أو ذهاب كتب كابن لهيعة، أو احتراقها كابن الملقن"(٣).

وقد وقفتُ على مثال واحد عند الخليلي في الإرشاد نقله عن شيخه الحاكم النيسابوري، وقد رأيتُ التمثيل به على هذه القرينة، لعدم وجود غيره من جهة، ولأنّ الظاهر تبني الخليلي لهذا التعليل من جهة أخرى.

وقبل بيان ذلك أذكر بعض المقدمات النظرية:

---

(١) العلل: (٢/٢٥٨-٢٦٠) مسألة رقم: [٣٥٩]. وينظر علل الدارقطني: (١٢/٢٤٣)، والكامل لابن عدي: (٦/٢٩٢)، وفتح الباري لابن حجر: (٢/٨٢-٨٤).

(٢) أخرج حديث خالد الحذّاء عن أبي قلابة البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب: بدء الأذان، حديث رقم: [٦٠٣]، وفي باب: الأذان مثنى مثنى، حديث رقم: [٦٠٦]، وفي باب: الإقامة واحدة، إلاّ قوله: قد قامت الصلاة، برقم: [٦٠٧]، وفي كتاب أحاديث الأنبياء، باب: ما ذُكر عن بني إسرائيل، برقم: [٣٤٥٧]، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: الأمر بشفع الأذان وإيتار الإقامة، حديث رقم: [٣٧٨]. وأخرجه من حديث أيوب عن أبي قلابة البخاري في الموضع نفسه، باب: الأذان مثنى مثنى، برقم: [٦٠٥]، ومسلم في الموضع السابق.

(٣) الفتح المغيث: (٤/٤٥٨-٤٥٩).

أوّلا: تعريف الاختلاط لغة واصطلاحا.

- فأمّا الاختلاط في اللغة فهو بمعنى الفساد والتغيير:

قال جوهري رحمه الله: "خلط الشيء بغيره خلطا فاختلط، وخالطه مخالطة خِلاطا، واختلط فلانٌ، أي: فسد عقله. والتخليط في الأمر: الإفساد فيه"(١).

وقال ابن منظور رحمه الله: "اختلط فلانٌ، أي: فسد عقله. ورجل خليطٌ بيّن الخَلاطة: أحمق مُخالط العقل... وقد خولط في عقله خِلاطا واختلط، ويقال: خولط الرجل فهو مخالط، واختلط عقله فهو مُختلط إذا تغيّر عقله"(٢).

وقال الزبيديّ رحمه الله: "اختلط فلانٌ: فسد عقله. واختلط عقله، إذا تغيّر، فهو مختلط"(٣).

- وأمّا الاختلاط في الاصطلاح، فقد عرّفه الحافظ السخاوي رحمه الله – كما تقدّم -بقوله: "حقيقته فساد العقل، وعدم انتظام الأقوال والأفعال: إمّا بخرف، أو ضرر، أو مرض، أو عرض من موت ابنٍ وسرقة مال كالمسعودي، أو ذهاب كتب كابن لهيعة، أو احتراقها كابن الملقن"(٤).

وقال الدكتور همّام عبدالرحيم سعيد يحفظه الله: "الاختلاط آفة عقلية تورث فسادا في الإدراك، وتصيب الإنسان في آخر عمره، أو تعرض له بسبب حادث ما، كفقد عزيز، أو ضياع مال، ومن تصيبه هذه الآفة لكبر سنّه يقال فيه: اختلط بأخرة"(٥).

---

(١) الصحاح: (١١٢٤/٣).

(٢) لسان العرب: (٢٩٤/٧-٢٩٥).

(٣) تاج العروس: (٢٦٧/١٩).

(٤) الفتح المغيث: (٤٥٨/٤-٤٥٩). ومن أسباب الاختلاط ذهاب البصر، كما حدث لعبدالرزاق بن همام الصنعاني، قال الحافظ رحمه الله: "ثقة حافظ مصنّف شهير، عمي في آخر عمره فتغيّر، وكان يتشيّع". تقريب التهذيب: (ص/٣٥٤). وينظر: الكواكب النيّرات لابن الكيال: (ص/٢٦٦). وهناك أسباب أخرى تؤدي إلى المخالفة والتغاير بين الرواة يطول المقام بذكرها مفصلة، كالانشغال عن الحديث ببعض المناصب، أو الاشتغال عنه بالفقه والعبادة. ينظر أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء للدكتور ماهر ياسين فحل: (ص/٤٢-٤٨).

(٥) مقدمة تحقيق شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي: (١٠٣/١).

الملحوظ أنّ تعريف الدكتور همّام قريب من تعريف الحافظ السخاوي، وتعريف الاختلاط بفساد العقل، أو بالآفة تلحق العقل، في نظري غير دقيق؛ ذلك أنّ من الرواة من اختلط وتغّير تغيّرا يسيرا ولم يفسد عقله، وإنّما ينطبق ذلك على من اختلط اختلاطا كبيرا، أمثال: أصبغ مولى عمرو بن حُريث المخزومي القرشي الكوفي، فقد قال عنه الإمام ابن حبان رحمه الله: "تغيّر بأخرة حتّى كبّل بالحديد"(١).

والذي أراه أنّ التعريف المختار للاختلاط من جهة الاصطلاح هو: "تغيّر يطرأ على حفظ الراوي أو ضبطه". وبهذا يكون التعريف يشمل ما تغيّر بسبب فساد العقل أو غيره، مع التنبيه على أنّ ما ذُكر من خرف أو مرض أو ذهاب كتب وغيرها، إنّما هذه أسباب للاختلاط، وهي كالآتي.

ثانيا: أسباب الاختلاط:

وأمّا أسباب الاختلاط فهي متنوعة، وتفاديا للإطالة يمكن مراجعة ما كتبه به بعض الأساتذة الأفاضل في هذا(٢)، وسأقتصر هنا على ذكر سبب واحد قد أشار الحافظ الخليلي إليه، وهو ذهاب الكذب لسبب من الأسباب، حيث قال الخليلي في ترجمة القاسم بن أبي صالح الهمذاني: "ثقة لكنّه ذهبت كتبه في أيّام المحنة بهمذان. سمعتُ شعيب بن علي القاضي الهمذاني يقول: سمعنا منه قبل أن امتحن بكتبه، فبعد المحنة روى من كتب غيره، فلا يعتمد على ما رواه بعد ذلك، وصار مكفوفا"(٣).

---

(١) كتاب المجروحين: (١/١٧٣). وممّن ذكر تغيره البخاري في التاريخ الكبير: (٢/٣٥)، والنسائي في الضعفاء والمتروكين: (ص/٥٨).

(٢) ينظر على سبيل المثال: منهج الإمام أحمد في التعليل للدكتور أبي بكر كافي: (ص/٤٩٣-٤٩٤)، ومنهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث للدكتور بشير علي عمر: (١/٤٠١-٤٨٥)، والإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال لإكرام الله إمداد الحق: (ص/٤١٣-٤١٧)، وأثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء لماهر ياسين فحل: (ص/١١٥-١١٩).

(٣) الإرشاد: (٢/٦٥٧). وقد نصّ محقق الإرشاد على أنّه لم يقف على ترجمة القاسم بن أبي صالح عند غير الخليلي، ووجدت له ترجمة عند الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء: (١٥/٣٨٨) وفي تاريخ الإسلام: (٢٥/١٦٦)، وعند ابن حجر في لسان الميزان: (٦/٣٧١). قال تلميذه صالح بن أحمد الحافظ: "كان صدوقا، متقنا لحديثه، وكتبه صحاح بخطّه، فلمّا وقعت الفتنة ذهبت عنه كتبه، فكان يقرأ من كتب الناس، وكُفَّ بصره، وسماع المتقدّمين منه ⇦

ثالثا: وفيما يأتي ذكر المثال في الاختلاط من الإرشاد:

قال الخليلي رحمه الله عند ترجمة محمّد بن يعقوب الأصمّ: "سمعتُ الحاكم يذكر فضله وزكّاه... وكان يُقرأُ عليه بعد الثلاثمائة إلى أن مات، روى عنه مثل: أبي علي الحافظ، وأبي أحمد الكرابيسي، وأقرانهما، وأدخله الحاكم في الصحيح.

سمعتُ الحاكم أبا عبدالله يقول: قرأتُ عليه حديث عبدالله بن عمرو الذي يقول: **ابنُ آدم يقاسم نصف عذاب أهل النار قسمة صحاحا**، موقوفا عن عبدالله بن عمرو سنة نيف وثلاثين، ثمّ رأيتُ بعد ذلك بسنين يقرأُ من كتاب رُفع إليه مسندا عن النّبيّ ﷺ، فسألتُ: من رفع إليه، من أين كذب هذا؟ فذكر أنّه أخذه أبي أحمد بن الفضل الورّاق، وأنّ أبا أحمد قال: دفع إليَّ أبو عبدالله ابن منده الأصبهاني، وذكر أبو عبدالله أنّه رآه في أصل أبي العباس مسندا، فقلتُ للحاكم: أتسنده لي؟ قال: لا، أنا على ما قرأتُ عليه موقوفا. وقال الحاكم لأبي أحمد بن الفضل: لا تَعُد إلى مثل هذا، لا تدفع إليه إلاّ أصلَه. قال الحاكم: ولا أنقم عليه، وإنّما وقع هذا لكبر سنّه"(١).

المقصود ما أخرجه الإمام الطحاوي وغيره عن همام بن يحيى، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبدالله بن عمرو ﷺ، قال: «**إنّ ابنَ آدم الذي قتل أخاه يقاسم أهل النار نصف عذاب جهنم قِسمة صحاحا**»(٢).

هذا الحديث لم أجده إلا موقوفا، وقد نصّ على ذلك البيهقي وابن عساكر، ولذلك أعلّ الحاكم رحمه الله الرواية التي قرأها أبو العباس الأصم من كتاب غيره مرفوعة، والأصم إمام ثقة، إلاّ أنّ الحاكم أشار إلى أن رفعه للحديث وهما منه بسبب تغير حاله لكبر سنّه، ولعلّ ما يؤكد

أصحّ". كلامه هذا نقله الذهبي وابن حجر، وقوله في آخر الكلام: "سماع المتقدمين منه أصح" ذكره ابنُ حجر دون الذهبي، ولعله يكون من كلام الحافظ رحمه الله.

(١) المصدر السابق: (٣/٨٥٦-٨٥٧).

(٢) أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار: (٤/٢٠٧)، والبيهقي في شعب الإيمان: (٧/٢٤٢) برقم: [٤٩٣٩]، وابن عساكر في تاريخ دمشق: (٤٩/٤٥-٤٦). وأخرجه الإمام ابن جرير الطبري في التفسير: (١٠/٢١٨) برقم: [١١٧٣٧] من حديث ابن جريج، عن مجاهد، عن عبدالله بن عمرو ﷺ بلفظ: «وإنا لنجد ابن آدم القاتل يقاسم أهل النار قسمةً صحيحةً العذاب، عليه شطر عذابهم». وينظر الدر المنثور للسيوطي: (٥/٢٧٣).

ذلك أنّ الحاكم نفسه ذكر أنّ أبا العباس الأصم خرج عليهم، فلمّا رأى كثرة الطلبة، قال: "كأنّي بهذه السكة ولا يدخلها أحد منكم، فإنّي لا أسمع، وقد ضعف البصر، وحان الرحيل، وانقضى الأجل"، ثمّ قال الحاكم رحمه الله: "فما كان بعد شهر - أو أقل – حتّى كُفّ بصرُه، وانقطعت الرحلة، ورجع أمره إلى أنه كان يُنَاوَلُ قلما، فإذا أخذه بيده علم أنّهم يطلبون الرواية، فيقول: **ثنا** الربيع بن سليمان، ويسرد أحاديث يحفظها – وهي أربعة عشر حديثا - وسبع حكايات، وصار بأسوأ حال"[(١)].

ولا شك أنّ الخليلي نقل كلام الحاكم في أبي العباس الأصم مستدلا به على ما وهم فيه بسبب كبر سنه، ولذلك اعتبرت هذا المثال نموذجا على اعتماد الخليلي على قرينة تغير الراوي في تعليل حديثه[(٢)].

المطلب الثالث: قرينة تفرد الراوي بالحديث أو بروايته على صفة تخالف غيره ممّا يشعر بوقوع الخطأ.

يقول الإمام مسلم رحمه الله في معرض كلامه على ما دلائل الوهم والخطأ: "والجهة الأخرى: أن يروي نفرٌ من حفّاظ الناس حديثا عن مثل الزهري أو غيره من الأئمة بإسناد واحد ومتن واحد، مجتمعون على روايته في الإسناد والمتن، لا يختلفون فيه في معنى، فيرويه آخر سواهم عمّن حدّث به النفر الذين وصفناهم بعينه، فيخالفهم في الإسناد، أو يقلب المتن فيجعله بخلاف ما حكى من وصفنا من الحفّاظ، فيُعلم حينئذ أنّ الصحيح من الروايتين ما حدّث الجماعة من الحفّاظ، دون الواحد المنفرد وإن كان حافظا. على هذا المذهب رأينا أهل العلم بالحديث

(١) ينظر تاريخ الإسلام للذهبي: (٣٦٥/٢٥)، وتذكرة الحفاظ له: (٨٦٣/٣).

(٢) صحيح أنّ هذا الحديث ليس من رواية أبي العباس الأصم، والمقصود من ذكر هذا المثال هو بيان اعتماد الخليلي – تبعا للحاكم – على قرينة تغير الحال للطعن في حديث وهم في رفعه أبو العباس الأصم قراءة من كتاب غيره، والله أعلم. وهناك قرائن إسنادية أخرى اعتمد عليها أئمة الحديث ونقاده في تعليل الأخبار، يمكن الوقوف عليها من خلال مراجعة منهج الإمام أحمد في التعليل لفضيلة الدكتور أبي بكر كافي وفقه الله: (ص/٥٠٦-٥٣٠).

يحكمون في الحديث، مثل: شعبة، وسفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد، وعبدالرحمن بن مهدي، وغيرهم من أئمة العلم"[١].

ويمكننا أن نستنتج من بعض الأحاديث اعتماد الخليلي على هذه القرينة، ومن ذلك الآتي:

المثال الأوّل:

قال رحمه الله: "حدّثنا القاسم بن علقمة، حدّثنا ابن أبي حاتم، حدّثنا المنذر بن شاذان، حدّثنا يعلى بن عبيد، حدّثنا سفيان الثوري، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، عن النّبيّ ﷺ: «**البيعان بالخيار، وكلّ بيعين لا بيع بينهما حتّى يتفرقا إلاّ بيع الخيار**».

وهذا خطأ وقع على يعلى بن عبيد، وهو ثقة متفق عليه، والصواب فيه: عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، هكذا رواه الأئمة من سفيان، عنه، عن عبدالله بن دينار"[٢].

هذا المثال واضح في اعتماد الخليلي على تفرد الراوي دون سائر رفقته في التعليل، فالحديث يرويه سفيان الثوري وغيره، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النّبيّ ﷺ. هكذا رواه جماعة من أصحاب سفيان الثوري عنه، منهم: أحمد بن حنبل[٣]، والفضل بن دكين[٤]، وقتيبة بن سعيد[٥]، والشافعي[٦]، ومخلد بن يزيد[٧].

---

(١) التمييز: (ص/٤٧-٥٠). وقد استعمل هذه القرينة من الأئمة: الشافعي، وأبو داود، والنسائي، والإسماعيلي، والدارقطني، والخطيب البغدادي. ينظر قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ: (ص/٧٠٣-٧٠٤).

(٢) الإرشاد: (٣٤١/١).

(٣) أخرجه في المسند: (١٧٣/٨) حديث رقم: [٤٥٦٦].

(٤) أخرجه ابن عبدالبر في التمهيد: (٢٢/١٤).

(٥) أخرجه النسائي في السن الكبرى، كتاب البيوع، حديث رقم: [٦٠٢٨].

(٦) أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار: (٢٦٩/١٣) برقم: [٥٢٥٨]، والبيهقي في معرفة السنن والآثار: (١٥/٨) برقم: [١٠٩٦٣].

(٧) أخرجه النسائي في الكبرى، كتاب البيوع برقم: [٦٠٢٥].

وخالفهم يعلى بن عبيد الطنافسي، فرواه عن الثوري، عن عمرو بن دينار، فجعل عمرو دينار مكان عبدالله بن دينار، ومع كون يعلى ثقة إلاّ أنّ الخليلي أعلّ روايته، لأنّ من تقدّم ذكرهم من أصحاب سفيان رووه على صورة واحدة، لا يختلفون في إسناده، ورواه يعلى عن سفيان فخالفهم، فانفراد يعلى بن عبيد دون سائر تلاميذ الثوري برواية الحديث عن عبدالله بن دينار، مشعر بوقوع الوهم والخطأ(١).

المثال الثاني:

قال رحمه الله: "حدّثنا جدّي، حدّثنا ابن أبي حاتم الرازي، حدّثنا إبراهيم بن مرزوق البصري، حدّثنا وهب بن جرير، حدّثنا شعبة، عن إسماعيل بن أبي خالد، وَأبي إسحاق الشيباني، عن الشعبي، عن ابن عباس: **أنّ النّبيّ ﷺ صلّى على قبر بعد ما دفن.**

مشهور بأبي إسحاق، عن الشعبي، عن ابن عباس. ورواه الحفّاظ من أصحاب شعبة عنه، عن الشيباني وحده، فأمّا من حديث ابن أبي خالد فلم يروه إلاّ وهب بن جرير عنه وهو ثقة. وأخرجه البخاري عن مسلم بن إبراهيم وغيره، عن شعبة، عن الشيباني"(٢).

من الواضح أيضا في هذا المثال اعتماد الحافظ الخليلي على تفرد الراوي دون رفقته للدلالة على الخطأ والوهم، فقد روى هذا الحديث جماعة من أصحاب شعبة بن الحجاج عنه، عن أبي إسحاق سليمان بن أبي سليمان الشيباني، عن الشعبي، عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعا، فقد أخرج البخاري حديث محمّد بن جعفر غندر(٣)، وسليمان بن حرب(٤)، وحجّاج بن المنهال(٥)، ومسلم

(١) وسيأتي التمثيل بهذا الحديث أيضا على ترجيح الخليلي بكثرة العدد.

(٢) الإرشاد: (٢/٥٥٤).

(٣) أخرج روايته في كتاب الأذان، باب: وضوء الصبيان، حديث رقم: [٨٥٧].

(٤) أخرج روايته في كتاب الجنائز، باب: سنة الصلاة على الجنائز، حديث رقم: [١٣٢٢].

(٥) أخرج روايته في كتاب الجنائز، باب: الصلاة على القبر بعد ما دفن، حديث رقم: [١٣٣٦].

ابن إبراهيم[١]، وأخرج مسلم حديث عبد الله بن إدريس الأودي، وهشيم بن بشير السلمي، وجرير ابن عبدالحميد الضبيّ، ومعاذ بن معاذ العنبري، كلّهم عن الشيباني وحده[٢].

وخالف وهب بن جرير هؤلاء الرواة، فقرن في حديثه بين الشيباني وإسماعيل بن أبي خالد، ووهب ثقة عند الخليلي[٣]، إلاّ أنّ تفرده بزيادة ابن أبي خالد في سند الحديث دون سائر من شاركه في سماعه من شعبة مشعر بخطئه ووهمه، فلو كان صحيحا لشاركه فيه من رواه عن شعبة[٤].

المطلب الرابع: قرائن التعليل المتنية عند الخليلي.

وقفتُ على مثال واحد، ظهر لي أنّ الخليلي رحمه الله اعتمد في إبطاله على ما عرف خلافه لمن نُسب له، وهو كالآتي:

قال رحمه الله: "يُروى عن عبدالرحمن بن القاسم العتقي، عن مالك بن أنس (كتاب السر) لمالك، والحفاظ قالوا: لا يصحّ عن عبدالرحمن أنّه روى ذلك؛ لأنّ فيه أشياء يُنَزَّهُ مالك عنها"[٥].

والمقصود بكتاب السر ما نسب إلى الإمام مالك بن أنس رحمه الله القول فيه بجواز إتيان النساء في أدبارهن، وقد حكى ذلك عن مالك أبو عبدالله محمّد بن أحمد بن عبدالعزيز العُتبي الأندلسي المالكي[٦]، في كتاب له المسمّى بالعتبية[٧].

---

(١) أخرج روايته في الجنائز، باب: الصفوف على الجنازة، حديث رقم: [١٣١٩].

(٢) صحيح مسلم: كتاب الجنائز، باب: الصلاة على القبر، حديث رقم: [٩٥٤].

(٣) وقد وثقه ابن سعد، وابن معين، والعجلي، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: "كان يخطئ". وقال أبو حاتم الرازي: "صدوق"، وقدمه على روح بن عبادة وعثمان بن عمر. وتكلم عبدالرحمن بن مهدي وغيره في حديثه عن شعبة، ولهذا قال الذهبي رحمه الله في كتاب: الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردّهم (ص/١٨٨): "ثقة حافظ، حديثه في الكتب، ضعف في شعبة، نعم ما هو كغندر". ينظر: الطبقات الكبرى: (٢٩٩/٩)، والعلل ومعرفة الرجال: (٣١٢/٢)، والتاريخ الكبير: (١٦٩/٨)، والجرح والتعديل: (٢٨/٩)، ومعرفة الثقات: (٣٤٤/٢)، وكتاب الثقات: (٢٢٨/٩)، والسير: (٤٤٢/٩).

(٤) وسيأتي التمثيل بهذا الحديث على ترجيح الخليلي بكثرة العدد أيضا بشيء من التفصيل.

(٥) الإرشاد: (٤٠٥/١-٤٠٦).

(٦) ينظر ترجمته: سير أعلام النبلاء: (٣٣٦/١٢)، والديباج المذهب: (٤٦٩/١).

(٧) ينظر المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم لأبي العباس القرطبي: (١٥٧/٤)، والجامع لأحكام القرآن لأبي عبدالله القرطبي: (٨/٤).

وقد أبطل الخليلي نسبة كتاب السر هذا إلى الإمام مالك، لأنّ القول بجواز إتيان المرأة في دبرها أمر مستقبح يتزّه عنه مالك من جهة، ومن جهة أخرى لا يعرف هذا عنه رحمه الله، بل نصَّ هو نفسه على تكذيب من نسب إليه هذا القول الشنيع، فقد روى يونس بن عبدالأعلى، عن عبدالله بن وهب أنّه سأل مالكا عن ذلك، فقال: "سألتُ مالك بن أنس، فقلتُ: إنّهم قد حكوا عنك أنّك ترى إتيان النساء في أدبارهنّ؟ فقال: معاذ الله، أليس أنتم قوما عربا؟! فقلتُ: بلى، قال: قال الله جلّ ذكره: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة:٢٢٣]، وهل يكون الحرث إلاّ في موضع الزرع، أو موضع المنبت؟!"[(١)].

يقول الإمام أبو العباس القرطبي رحمه الله: "وقد تواردت روايات أصحاب مالك عنه بإنكار ذلك القول، وتكذيبه لمن نقل ذلك عنه"[(٢)].

وقال الإمام أبو عبدالله القرطبي رحمه الله: "وحذّاق أصحاب مالك ومشايخهم يُنكرون ذلك الكتاب، ومالك أجل من أن يكون له كتاب سرٍّ"[(٣)].

لا شكّ أنّ في هذا النقد دليل على اهتمام الخليلي بما وراء السند، وفي هذا ردّ على من زعم أنّ اهتمام المحدثين كان بالسند دون المتن، وبهذا المطلب أكون قد أنهيت الكلام حول قرائن التعليل عند الخليلي، ليأتي الكلام حول قرائن الترجيح.

وفي ختام هذا الفصل نخلص إلى النتائج الآتية:

اعتماد الحافظ الخليلي على جملة من القرائن الإسنادية في الحكم على الروايات، كسلوك الجادة، والاختلاط، وتفرد الراوي بسياقة الحديث سندا أو متنا بما يخالف فيه غيره، ورواية المحدث في غير بلده بعيدا عن كتبه، وهذا كفيل بأنّ يضمن للناقد صحة النتيجة، لأنّ الحكم على الأحاديث تصحيحا أو تضعيفا بعيدا عن القرائن، وإهمالا لواقع الروايات، ممّا يؤدي إلى مصادمة لنهج الأئمة النقاد من جانب، ومن جانب آخر فإنّ عدم اعتبار القرائن يجر إلى تصحيح ما يردّه الواقع العلمي ويضعفه، والعكس أيضا وارد.

---

(١) ينظر عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة لابن شاس: (٢/٨٣-٨٤).

(٢) المفهم: (٤/١٥٧).

(٣) الجامع لأحكام القرآن: (٤/٨).

الفصل الثاني: المتابعات والقرائن وأثرها في الترجيح

وقد جعلته في مبحثين:

المبحث الأول: المتابعات وأثرها في الترجيح.

ويشتمل على:

المطلب الأوّل: أهمية المتابعات في الترجيح.

المطلب الثاني: استعمال الخليلي للمتابعات في الترجيح.

المبحث الثاني: القرائن وأثرها في الترجيح عند الخليلي.

ويشتمل على:

المطلب الأوّل: الترجيح بكثرة العدد.

المطلب الثاني: الترجيح بموافقة كتاب الشيخ.

المطلب الثالث: ترجيح رواية الأثبت في الشيخ.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأول: المتابعات وأثرها في الترجيح.

ممّا لا شكّ فيه أنّ المتابعات لها أهمية كبيرة في تقوية الروايات، أو ترجيح بعضها على بعض، أو دفع توهم التفرد، وسأقوم من خلال هذا المبحث بتعريف المتابعة، وذكرِ ما وقفت عليه من أمثلة على ذلك عند الحافظ الخليلي رحمه الله ضمن مطلبين، وهما كالآتي:

المطلب الأول: أهمية المتابعات في الترجيح.

"المتابعات: جمع متابَعة، وهي موافقة الراوي لغيره في رواية الحديث المعيّن، بشرط أن تقع لغير الصحابي الذي يروي الحديث عن النّبيّ ﷺ، كأن تقع للراوي عنه أو من قبله، وصورتها: أن يروي الحديثَ عن ابنِ عمر نافعٌ مولاه، ويوافقه في روايته سالم بن عبدالله، يرويه كذلك عن أبيه، فيقال: تابع سالمٌ نافعا، وكلّ منهما مُتابِعٌ ومُتابَعٌ"[(١)].

والمتابعة إن حصلت للراوي نفسه تُسمّى: متابعة تامة، وإن حصلت لشيخه أو من فوقه تُسمّى: متابعة قاصرة[(٢)].

والمتابعة "من شأنها أن تزيل الشبهات والمخاوف حول مدى حفظ كلّ واحد منهم لما رواه من الحديث، بخلاف التفرد، والمخالفة، فإنّهما تثيران ريبة حول حفظ ما تفرّد به، أو خالف فيه غيره"[(٣)]، فالمتابعة تدفع التفرد المتوهم من الراوي، ومن هنا تكمن أهميتها.

ومن الجدير بالذكر أنّ من المتابعات ما يصلح لأَنْ يعتدّ بها في الترجيح وتقوية الأحاديث، أو لأَنْ يدفع بها التفرد المتوهم، وهذه المتابعات هي المقصودة بالدراسة في هذا المبحث، ومنها ما

---

(١) يوسف الجديع، تحرير علوم الحديث: (٥٣/١).

(٢) ينظر: تحقيق الرغبة في توضيح النخبة للدكتور عبدالكريم الخضير: (ص/٧٣)، وعلوم الحديث للمليباري: (ص/١٩٠). وهناك مصطلح (الشاهد)، وهو: "متابعة صحابيٍّ لصحابيٍّ آخر في متن الحديث لفظا ومعنى". تحرير علوم الحديث: (٥٤/١). وقد أطلق طائفة من العلماء هذا المصطلحان – أعني التابع والشاهد – أحدهما على الآخر. يقول الحافظ ابن الصلاح رحمه الله بعدما مثّل للمتابعة: "ويجوز أن يسمّى ذلك بالشاهد أيضا". علوم الحديث: (ص/٨٣ عتر). وهو اختيار النووي، وابن حجر، والسيوطي. ينظر: نزهة النظر: (ص/١٠٢)، وتدريب الراوي: (٣٩٠/١-٣٩١).

(٣) الدكتور حمزة المليباري، علوم الحديث في ضوء تطبيقات النقاد: (ص/١٩١).

تكون منكرة ودليلا على خطأ الراوي الذي جاء بها، وبالتالي عدم الاعتداد بها في التـــرجيح أو التقوية أو دفع التفرد المتوهم(١)، وفيما يلي ذكر الأمثلة على المتابعات عند الخليلي.

المطلب الثاني: استعمال الخليلي للمتابعات في الترجيح.

المثال الأول:

قال رحمه الله عند ترجمة شعيب بن أبي حمزة: "ونسخة شعيب عن الزهري رواها أبو اليمان الحكم بن نافع البَهْراني الحمصي... غير أنّ أحمد بن حنبل، قال: إنّ أبا اليمان يقول فيه: حدّثنا، وقيل لي: إنّ شعيبا دفع إليه عرضا، فما أدري ما العلة فيه؟ فنُقل هذا الخبر إلى الـــشام، فقيـــل لأحمد: إنّ أهل الشام يقولون: أخذ أبو اليمان عرضا وقراءة.

وجملتُه: أنّ الأئمة كلّهم رووها عن أبي اليمان في الصحاح... وتابع أبا اليمان عليٌّ بن عياش الحمصي، وهو ثقة أخرجه البخاري"(٢).

يشير الحافظ الخليلي رحمه الله إلى الخلاف الواقع حول كيفية تحمّل أبي اليمان عن شـــيخه شعيب بن أبي حمزة، فقد تكلّم بعض الأئمة في ذلك، منهم الإمام أحمد بن حنبل، وقد ذكـــر الخليلي طرفا ممّا نقل عنه(٣)، ثمّ أثبت صحة تحمّله بما نقل عن أهل الشام، ومن أجل مـــا أثـــير

---

(١) ينظر شروط الاعتداد بالمتابعات وأمثلة على ذلك: (لغةَ المحدث) لأبي معاذ طارق عوض الله: (ص/٣١٢-٣٢٠).

(٢) الإرشاد: (١/٤٥٣-٤٥٤). وينظر أيضا: (١/١٩٨-١٩٩).

(٣) الواقع أنّ الإمام أحمد رحمه الله نُقل عنه ثلاث روايات في طريقة تحمّل أبي اليمان عن شعيب بـــن أبي حمـــزة، الرواية الأولى نقلها المروذي في العلل ومعرفة الرجال بروايته: (ص/١٣٢ فقرة رقم: ٢٣٣)، حيث قال رحمـــه الله: "وقال – أي الإمام أحمد –: شُعيب بن أبي حمزة كان لا يكاد يحدّث، فلمّا حضرته الوفاة قال: اجمعـــوا لي فلانـــا وفلانا، فاجتمع بقية – يعني ابن الوليد –، ويقولون أبو اليمان، وقد ذكروا علي بن عياش، فلا أدري كـــان أم لا؟ فقال: هذه كتبي اروووها عنّي، فكان أبو اليمان يقول: حدّثني شعيب، ولا أدري كان معهم أم لا؟". وهذه الروايـــة عن الإمام أحمد تفيد عدم تأكده من وجود أبي اليمان حينما أجاز شعيب بن أبي حمزة للجماعة الحاضرين.

الرواية الثانية رواها أبو بكر الأثرم، قال رحمه الله: "سمعتُ أبا عبدالله – يعني أحمد بن حنبل –، وســـئل عـــن أبي اليمان؟ – وكان الذي سأله عنه قد سمع منه –، فقال له: أي شيء تنبش على نفسك؟ ثمّ قال أبو عبدالله: كان أمر شعيب في الحديث عسرا، وكان علي بن عياش سمع منه، وذكر قصة لأهل حمص أراها أنّهم سألوه أن يأذن لهـــم أن يرووا عنه، فقال لهم: لا تروووا هذه الأحاديث عنّي، قال أبو عبدالله: ثمّ كلّموه وحضر ذلك أبو اليمان، فقال لهـــم: ⇦

حول كيفية تحمل أبي اليمان الحديث عن شعيب بن أبي حمزة، ذكر الخليلي له – أي لأبي اليمان – متابعا يرفع الريب عن حديثه ويثبت صحته، وهو عليّ بن عياش الحمصي ووثقه، وقد أثبت الإمام البخاري سماع ابن عياش من شعيب بن أبي حمزة(١)، بل قال الإمام أحمد نفسه: "كان علي بن عياش سمع منه"(٢).

اروا تلك الأحاديث عنّي، قلتُ لأبي عبدالله: مناولة؟ قال: لو كان مناولة كان لم يعطهم كتبا ولا شيئا، إنّما سمع هذا فقط، فكان ابن شعيب يقول: إنّ أبا اليمان جاءني فأخذ كتبَ شعيب منّي بعدُ، وهو يقول: أخبرنا، فكأنّه استحلّ ذلك بأن سمع شعيبا يقول لقوم: اروا عنّي". تاريخ دمشق: (١٥/٧٧-٧٨). واضح من هذه الرواية أن أهل حمص استأذنوا شعيبا في رواية كتبه مرتين، فلم يأذن لهم إلاّ في المرة الثانية، حيث حضر أبو اليمان وشهد الإذن بذلك ولم يكن حضر في المرة الأولى، وهذا يعني أنّ أبا اليمان أجيز في غير معيّن، ولهذا أخذها من بشر بن شعيب فرواها بالإجازة، وهذا وجه إنكار أحمد على أبي اليمان بقوله: "استحل ذلك..." كما أشار إلى ذلك ابن رجب الحنبلي في شرح العلل: (١/٥٢٤ عتر).

الرواية الثالثة رواها الخطيب البغدادي رحمه الله في الكفاية: (٢/٣١٢-٣١٣) بسنده إلى إبراهيم بن الحسين المعروف بابن ديزيل، قال: "سمعتُ أبا اليمان الحكم بن نافع، يقول: قال لي أحمد بن حنبل: كيف سمعتَ الكتب من شعيب بن أبي حمزة؟ قلتُ: قرأتُ عليه بعضه، وبعضه قرأه عليّ، وبعضه أجازه لي، وبعضه مناولة، فقال: قل في كلّه: أخبرنا شعيب". وفي رواية: "حدّثنا شعيب".

تلك هي الأقوال المنقولة عن الإمام أحمد في كيفية تحمّل أبي اليمان، وقد تكلّم غيرُ أحمد في ذلك أيضا، قال أبو زرعة الرازي رحمه الله: "لم يسمع أبو اليمان من شعيب بن أبي حمزة إلاّ حديثا واحدا، والباقي إجازة". سؤالات البرذعي: (٢/٤٦٥-٤٦٦). وقال أبو جعفر محمّد بن عوف الطائي: "لم يسمع أبو اليمان من شعيب بن أبي حمزة إلاّ كلمة". ميزان الاعتدال: (١/٥٨٢)، إلاّ أنّ كلّ هذا فيه نظر؛ فقد نص البخاري في التاريخ الكبير: (٢/٣٤٤)، ومسلم في الكنى: (٢/٩٢٤) وغيرهما على سماع أبي اليمان من شعيب، وقد تقدّم تصريح أبي اليمان نفسه بالسماع منه كما في الرواية الثالثة عن الإمام أحمد، ولا شكّ أنّ هذه الرواية قاضية على غيرها، وهو ثقة ثبت لم يجرب عليه الكذب، وبذلك يزول إنكار الإمام أحمد على أبي اليمان. ولتفصيل هذه المسألة ينظر: شرح علل الترمذي: (١/٥٢٣-٥٢٥)، ومنهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث للدكتور بشير علي عمر: (١/٤٩٤-٤٩٨)، والثقات الذي ضُعّفوا في بعض شيوخهم للدكتور صالح الرفاعي: (ص/١٣٠-١٣٥). وقد رجّح فضيلة الدكتور المشرف أنّ أخذ أبي اليمان الحديث عن شعيب بن أبي حمزة كان عن طريق الإجازة في معيّن، ولذلك خلص إلى أنّ البخاري يصحح الرواية بها لأنّها في حكم المناولة. ينظر منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها: (ص/١٨٥).

(١) كما في التاريخ الكبير: (٦/٢٩٠).

(٢) هذه رواية ابن هانئ كما في تاريخ دمشق: (٤٣/١١٨)، وفيه أيضا: (١٥/٧٧) رواية أبي بكر الأثرم: "كان أمر شعيب في الحديث عسرا، وكان علي بن عياش سمع منه". ونظر تهذيب الكمال: (٧/١٤٩).

المثال الثاني:

قال رحمه الله: "أخبرني محمّد بن إبراهيم بن المقرئ في كتابه، حدّثنا أبو يعلى الموصلي، حدّثنا إبراهيم بن محمّد بن عَرْعَرة، حدّثنا حرمي بن عمارة، حدّثنا شعبة، عن واقد بن محمّد بن زيد، عن أبيه، عن جدّه عبدالله بن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «**أمرتُ أن أقاتل الناس حتّى يشهدوا أن لا إله إلاّ الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا قالوا عصموا منّي دماءهم وأموالهم إلاّ بحقّها، وحسابهم على الله**». أخرجه البخاري عن عبدالله بن محمّد المسندي عن حرمي، وتابع حرميَّ بنَ عمارة على روايته عن شعبة بهذا السياق عبدُالملك بنُ الصباح، وعثمانُ ابنُ جَبَلَة بن أبي روّاد المروزي.

فأمّا حديث عبدالملك: حدّثنا القاسم بن علقمة الأبْهري، حدّثنا عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، حدّثنا مسلم بن الحجاج النيسابوري، حدّثنا أبو غسّان المسمعي بالبصرة، حدّثنا عبدالملك بن الصباح، حدّثنا شعبة بإسناده مثله.

وأمّا حديث عثمان: حدّثني عبدالله بن محمّد بن زياد السِّمَّذِيُّ، حدّثنا أبو حامد الشرقي، حدّثنا أحمد بن علي الإسفراييني، حدّثنا عبدان بن عثمان، حدّثني أبي، عن شعبة بإسناده مثله"(١).

حديث حرمي بن عمارة أخرجه البخاري(٢)، وابن حبان في صحيحه(٣)، والدارقطني في سننه(٤)، والبيهقي(٥)، والبغوي في شرح السنة(٦)، كلّهم عنه، عن شعبة، عن واقد بن محمّد بن زيد، عن أبيه، عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما.

---

(١) الإرشاد: (٢/٥١٥-٥١٦).

(٢) أخرجه عن المُسْنَدي عن حرمي كما ذكر الخليلي في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: ﴿**فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ**﴾ [التوبة:٥]، حديث رقم: [٢٥]، وفي التاريخ الكبير: (١/٨٤).

(٣) أخرجه من حديث إبراهيم بن محمّد بن عرعرة، عن حرمي، كما في رواية الحافظ الخليلي: (١/٤٠١) حديث رقم: [١٧٥].

(٤) (١/٤٣٤) حديث رقم: [٨٩٨] عن ابن عرعرة أيضا.

(٥) في الكبرى: (٣/٣٦٧) عن المسندي عنه.

(٦) (١/٦٧) حديث رقم: [٣٣].

وقد ذكر الحافظ الخليلي متابِعين لحرمي في رواية هذا الحديث عن شعبة بهذا السياق، فأمّا المتابع الأول فهو عبدالملك بن الصبَّاح أبو محمّد(١)، وروايته أخرجها الإمام مسلم(٢)، وأبو نعيم في المستخرج(٣)، والبيهقي في الكبرى(٤)، وأمّا التابع الثاني فهو عثمان بن جبلة بن أبي رواد المروزي(٥)، وقد روى الخليلي متابعته من طريق ابنه عبدان بن عثمان(٦)، عن أبيه، عن شعبة بالسند نفسه. وهذه المتابعة الأخيرة لم أقف عليها، ولم أجد من نص عليها من أهل العلم(٧)، وعليه، فسأتكلم على متابعة عبدالملك بن الصباح فقط.

---

(١) قال يحيى بن معين: "ثقة صدوق"، وقال أبو حاتم الرازي: "صالح"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ: "صدوق". ينظر: سؤالات ابن الجنيد: (ص/٣٧٩)، والجرح والتعديل: (٣٥٤/٥)، والثقات: (٣٨٥/٨)، وتهذيب الكمال: (٣٣١/١٨)، وتقريب التهذيب: (ص/٣٦٣ عوامة). وأمّا الخليلي، فقد ترجم لعبدالملك، فقال رحمه الله: "عبدالملك بن الصّبّاح الصنعاني: روى عن مالك، ويُتّهم بسرقة الأحاديث". الإرشاد: (٢٧٩/١-٢٨٠). وقد ذكر الحافظ الذهبي في الميزان: (٦٥٦/٢) أنّ هذا قول الخليلي وحده، وعدّه والمسمعي واحدا. وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "ولم أرَ في الرواة عن مالك للخطيب، ولا للدارقطني أحدا يقال له عبدالملك بن الصبّاح، فإن كان محفوظا فهو غير المسمعي". تهذيب التهذيب: (٦١٥/٢).

(٢) في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلاّ الله محمّد رسول الله، حديث رقم: [٢٢] عن أبي غسان مالك بن عبدالواحد عنه.

(٣) المستخرج على صحيح مسلم: (١١٧/١) حديث رقم: [١٢٠-١٢١].

(٤) (٩٢/٣) عن أبي غسان أيضا كما عند مسلم.

(٥) قال أبو حاتم الرازي: "ثقة صدوق"، وذكره ابن حبان في ثقاته. ينظر الجرح والتعديل: (١٤٦/٦)، والثقات: (٢٠٤/٧)، وتهذيب الكمال: (٣٤٤/١٩). وأمّا الخليلي فترجمه في الإرشاد: (٢٧٣/١) بقوله: "قديم، روى عن مالك، ويتفرد عن شعبة وغيره بأحاديث".

(٦) هو عبدالله بن عثمان، وعبدان لقبه، وقد حكى أبو الفضل محمّد بن طاهر المقدسي رحمه الله أنّ عبدالله لُقّب بعبدان لأنّ اسمه عبدالله وكنيته أبو عبدالرحمن، فاجمع في اسمه وكنيته العبدان، فلقّب به. ينظر: التحبير في المعجم الكبير لأبي سعد عبدالكريم بن محمّد السمعاني التميمي: (٢٤٨/٢-٢٤٩)، وسير أعلام النبلاء: (٢٧٢/١٠). وعبدان هذا قال عنه الخليلي: (٢٧٣/١): "إمام حافظ، أثنى عليه البخاري"، ويراجع: التاريخ الكبير: (١٤٧/٥)، والجرح والتعديل: (١١٣/٥)، والثقات لابن حبان: (٣٥٢/٨)، وتهذيب الكمال: (٢٧٦/١٥).

(٧) قد يكون هذا من أوهام الخليلي، وقد يكون من الأحاديث التي خصّ شعبةُ بها عثمان بن جبلة، فقد قيل لعثمان: من أين لك هذه الأحاديث الغرائب عن شعبة؟ قال: كنتُ شريكا لشعبة، وكان يخصّني بها. ينظر: التعديل والتجريح: (٩٣٦/٢)، وتهذيب الكمال: (٣٤٥/١٩).

هذا الحديث كما تقدّم رواه حرمي بن عمارة، عن شعبة، عن واقد بن محمّد بن زيد، عن أبيه محمّد بن زيد، عن ابن عمر رضي الله عنهما، وفيه نكتة إسنادية وهي: أنّ واقد بن محمّد روى الحديث عن أبيه، عن جدّ أبيه عبدالله بن عمر رضي الله عنهما، وهذا قليل جدا في الأسانيد، بخلاف رواية الأبناء عن الآباء فهو كثير، أو رواية الأبناء عن الآباء عن الأجداد، وإن كانت رواية الأبناء عن الآباء أكثر في الأسانيد(١).

ولا شكّ أنّ هذا الإسناد – وما فيه من لطيفة – قد يوقع الواقف عليه في ريبة، فأراد الحافظ الخليلي أن يزيل هذا الريب بما ذكر من متابعة لحرمي في روايته الحديث بهذا السند المميّز النادر، ولعل الإشارة إلى هذا المعنى نجدها في كلام الخليلي رحمه الله: "تابع حرمي بن عمارة على روايته عن شعبة بهذا السياق"، وكأنّ في قوله: "بهذا السياق" ما يشعر بالمعنى الذي ذكرتُه آنفا.

هذا ما وجدته من أمثلة على متابعات تبين أهميتها في تقوية الروايات كما في المثال الأوّل، حيث ذكر الخليلي متابعة تشهد لحديث أبي اليمان عن شعيب بن أبي حمزة، أو تدفع التفرد الموهوم كما في المثال الثاني.

ومن هنا تظهر أهمية المتابعات في العملية النقدية، ومدى احتفاء النقاد – ومنهم الحافظ الخليلي – بذلك.

المبحث الثاني: القرائن وأثرها في الترجيح عند الخليلي.

إنّ المتتبع لصنيع الأئمة في الترجيح بين الروايات يجدهم اعتمدوا على جملة من المرجحات لا يمكن حصرها، ومن ذلك ترجيحهم ما وافق كتاب الشيخ، أو ترجيحهم رواية الأحفظ لحديث الشيخ، أو الترجيح بكثرة العدد، أو ترجيحهم رواية بلدي الراوي، أو ترجيحهم صاحب

(١) ينظر فتح الباري للحافظ ابن حجر: (٧٥/١)، وعمدة القاري للعلاّمة العيني: (٢٨٦/١). وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله في الموضع نفسه: "وهذا الحديث غريب الإسناد، تفرد بروايته شعبة عن واقد... وهو عن شعبة عزيز، تفرّد بروايته عنه حرمي هذا، وعبدالملك بن الصباح، وهو عزيز عن حرمي، تفرد به عنه المسندي وإبراهيم بن محمّد ابن عرعرة... وهو غريب عن عبدالملك، تفرد به عنه أبو غسان مالك بن عبدالواحد شيخ مسلم، فاتفق الشيخان على الحكم بصحته مع غرابته". ويراجع فتح المغيث للسخاوي: (٣٨٦/٣). وفي قول الحافظ ما يفيد أنه لم يقف على متابعة عثمان بن جبلة الذي أوردها الخليلي رحمه الله.

القصة، أو ترجيحهم الرواية الموافقة للأصول، أو غير ذلك من الترجيحات[١]، وسأذكر في هذا المبحث ما وقفتُ عليه من قرائن اعتمد عليها الحافظ الخليلي رحمه الله في الترجيح، وذلك ضمن مطالب ثلاثة، وهي كالآتي.

المطلب الأول: الترجيح بكثرة العدد.

قال الحافظ أبو بكر الحازمي رحمه الله وهو يذكر مرجحات المحدثين: "كثرة العدد في أحد الجانبين، وهي مؤثرة في باب الرواية، لأنّها تقرب ممّا يوجب العلم وهو التواتر"[٢].

ويقول الحافظ العلائي رحمه الله معددا فوائد حديث ذي اليدين في سهو النّبيّ ﷺ: "ويؤخذ من هذا الحديث أيضا: أنّ الجماعة إذا اختلفوا في إسناد حديث، كان القولُ فيهم للأكثر عددا أو للأحفظ والأتقن، لأنّ ذا اليدين لمّا انفرد رجع النّبيّ ﷺ إلى بقية القوم، وفيهم مثل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما حتّى وافقوا ذا اليدين رضي الله عنه. ويترجّح هذا من جهة المعنى، بأنّ مدار قبول خبر الواحد على غلبة الظن، وعند الاختلاف فيما هو مُقتضٍ لصحة الحديث أو لتعليله، يُرجع إلى قول الأكثر عددا لبُعدهم عن الغلط والسهو، وذلك عند التساوي في الحفظ والإتقان"[٣].

فالاعتماد على كثرة العدد في الترجيح ممّا تقرر عند أئمة الحديث ونقاده، فهي تضمن عدم الوقوع في الخطأ، ومن أمثلة ذلك عند الحافظ الخليلي الآتي.

المثال الأوّل:

قال رحمه الله: "حدّثنا محمّد بن سليمان بن يزيد، حدّثني أبي، حدّثنا علي بن عبدالعزيز، حدّثنا حجّاج بن المنهال الأنماطي، حدّثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن

---

(١) ينظر: الاعتبار في الناسخ والمنسوخ للحافظ أبي بكر الحازمي: (١/١٣١-١٦٠) فقد ذكر رحمه الله خمسين وجها من وجوه ترجيح المحدثين، وكتاب قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ لنادر بن السنوسي العمراني، فقد جمع فيه جملة كبيرة من المرجحات أيضا.

(٢) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ في الحديث: (١/١٣١).

(٣) نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليدين من الفوائد: (ص/٢٠١). ثمّ قال رحمه الله: "فإن تفارقوا واستوى العدد، فإلى قول الأحفظ والأكثر إتقانا، وهذه قاعدة متفق على العمل بها عند أهل الحديث". وقد اهتديت إلى نص العلائي والحازمي قبله من خلال قراءتي في كتاب الأستاذ نادر بن السنوسي وفقه الله.

يسار، عن أبي هريرة، قال: قال النّبيّ ﷺ: «**لا تسبّوا الدهر؛ فإنّ الله هو الدهر**»(١). هذا مشهور بابن عيينة، أسنده حجّاج بن منهال – وهو أحد الكبار –، وأكثر أصحاب ابن عيينة وقفوه على أبي هريرة.

حدّثنا عبدالله بن محمّد بن كثير المقرئ، حدّثنا عبدالرحمن بن أبي حاتم، حدّثنا محمّد بن عبدالله بن يزيد المقرئ، حدّثنا سفيان، عن عمرو، عن عطاء، عن أبي هريرة موقوفا. وكذا رواه محمود بن آدم وغيره، وتابعه زكريا بن إسحاق، عن عمرو بن دينار"(٢).

هذا الحديث تفرد سفيان بن عيينة بروايته عن عمرو بن دينار(٣)، وقد ذكر الخليلي أنّ أكثر أصحاب ابن عيينة رووه عنه موقوفا عن أبي هريرة ﷺ، ولم أعثر – رغم طول بحث – عن هذه الرواية الموقوفة، إلاّ أنني وجدت العقيلي يشير إليها في معرض تعليله لحديث روي عن سفيان، عن عمرو بن دينار، وابن جريج، عن عطاء، عن أبي هريرة مرفوعا: «**لا تمتلئ جهنّم حتى يكون كذا وكذا، فيتروي بعضها على بعض، وتقول: قط قط، تقول: حسبي حسبي**». قال رحمه الله: "ليس لهذا أصل في حديث ابن عيينة، عن عمرو، ولا عن ابن جريج، إنّما عند ابن عيينة، عن عمرو، عن عطاء حديثين: «**لا تسبوا الدهر...**»، و«**عُذّبت امرأة في هرّة...**» جميعا موقوفين"(٤).

والمقصود من ذكر هذا الحديث هو للتمثيل به على اعتماد الخليلي على كثرة العدد في الترجيح، وبخاصة أنّه ذكر ما يؤيد الرواية المرفوعة، بقوله: "حدّثنا عبدالله بن محمّد بن كثير

---

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط عن إبراهيم ين محمّد الشافعي، عن سفيان به: (٥/٣٦٠) حديث رقم: [٥٥٥٢]، وابن المقرئ في معجمه عن سعيد بن عبدالرحمن المخزومي، عن سفيان: (ص/٢٤٧) برقم: ١٣٢٤]، وقال الحافظ الطبراني رحمه الله: "لم يرو هذا الحديث عن عمرو بن دينار إلاّ سفيان بن عيينة، ولا رواه عن سفيان إلاّ إبراهيم بن محمّد الشافعي وأسد بن موسى". وقد علمنا أنّ الحديث من هذا الوجه رواه أيضا الحجاج بن المنهال، كما عند الخليلي، ورواه أيضا أبو نعيم في أخبار أصبهان: (١/٣٣٧)، وتابعهما سعيد بن عبدالرحمن المخزومي كما عند ابن المقرئ، وأبي نعيم في أخبار أصبهان أيضا: (١/٣٣٧). وينظر تنبيه الهاجد لفضيلة الشيخ أبي إسحاق الحويني حفظه الله: (١/١٤٥).

(٢) الإرشاد: (١/٣٣٣).

(٣) ينظر أطراف الغرائب والأفراد لابن طاهر المقدسي: (٢/٣١٠) حديث رقم: [٥٣٤٤].

(٤) الضعفاء الكبير: (١/٥٩).

المقرئ، حدّثنا عبدالرحمن بن أبي حاتم، حدّثنا محمّد بن عبدالله بن يزيد المقرئ، حدّثنا سفيان، عن عمرو، عن عطاء، عن أبي هريرة موقوفا. وكذا رواه محمود بن آدم وغيره، وتابعه زكريا ابن إسحاق، عن عمرو بن دينار"(١).

المثال الثاني:

قال رحمه الله: "حدّثنا القاسم بن علقمة، حدّثنا ابن أبي حاتم، حدّثنا المنذر بن شاذان، حدّثنا يعلى بن عبيد، حدّثنا سفيان الثوري، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، عن النّبيّ ﷺ: «**البيعان بالخيار، وكلّ بيعين لا بيع بينهما حتّى يتفرقا إلاّ بيع الخيار**»(٢).

وهذا خطأ وقع على يعلى بن عبيد، وهو ثقة متفق عليه، والصواب فيه: عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان، عنه، عن عبدالله بن دينار"(٣).

تقدم الكلام على هذا الحديث(٤)، والمراد من ذكره هنا هو لبيان اعتماد الخليلي في الترجيح على كثرة العدد، فهذا الحديث يرويه سفيان الثوري وغيره، عن عبدالله بن دينار، عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما، عن رسول الله ﷺ. هكذا رواه جماعة من أصحاب سفيان الثوري عنه، منهم:

١- أحمد بن حنبل رحمه الله(٥).

٢- أبو نعيم الفضل بن دكين رحمه الله(٦).

---

(١) الحديث ثابت في المرفوع من حديث سفيان، عن الزهري، عن ابن المسيّب، عن أبي هريرة ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «يؤذيني ابن آدم يسبّ الدّهر وأنا الدهر، بيدي الأمر أقلب الليل والنهار». أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللهِ﴾، حديث رقم: [٧٤٩١]، ومسلم في صحيحه، كتاب الألفاظ من الأدب، باب: النهي عن سب الدّهر، حديث رقم: [٢٢٤٦]. ورواه مسلم: [٢٢٤٦] وغيره من حديث ابن سيرين، عن أبي هريرة ﷺ بلفظ: «لا تسبوا الدهر، فإنّ الله هو الدهر». ويراجع مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية للوقوف على معنى الحديث: (٢/٢٧٠) من الطبعة الجديدة.

(٢) أخرج حديث يعلى الطبراني في الكبير برقم: [١٣٦٢٩].

(٣) المصدر السابق: (١/٣٤١).

(٤) ينظر المطلب الأوّل من المبحث الثالث من فصل أجناس العلل الخفية في الأسانيد وأمثلتها عند الخليلي، والمثال الأوّل من المطلب الثالث من مبحث قرائن التعليل عنده.

(٥) أخرجه في المسند: (٨/١٧٣) حديث رقم: [٤٥٦٦].

(٦) أخرجه ابن عبدالبر في التمهيد: (١٤/٢٢).

٣- قتيبة بن سعيد رحمه الله[١].

٤- محمّد بن إدريس الشافعي رحمه الله[٢].

٥- مخلد بن يزيد رحمه الله[٣].

وخالفهم يعلى بن عبيد الطنافسي، فرواه عن الثوري، عن عمرو بن دينار، فجعل عمرو دينار مكان عبدالله بن دينار.

قال الإمام الدارقطني رحمه الله: "يرويه الثوري وشعبة، واختلف عنهما:

فروي عن أبي عبد الرحمن المقرئ، عن أبيه، عن شعبة، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر.

وكذلك رواه يعلى بن عبيد، عن الثوري، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، وكلاهما وهم، والصحيح: عن الثوري، وعن شعبة، عن عبدالله بن دينار"[٤].

وهنا يلاحظ أن مع كون يعلى بن عبيد الطنافسي من الثقات، إلاّ أن الحافظ الخليلي أعلّ حديثه، ورجح رواية الجماعة، لأنها من دون شكّ أسلم من الخطأ، ولا شكّ أيضا أنّ هذا هو منهج الأئمة النقاد، فالترجيح عندهم مبني على القرائن[٥].

المثال الثالث:

قال رحمه الله: "حدّثنا جدّي، حدّثنا ابن أبي حاتم الرازي، حدّثنا إبراهيم بن مرزوق البصري، حدّثنا وهب بن جرير، حدّثنا شعبة، عن إسماعيل بن أبي خالد، وَأبي إسحاق الشيباني، عن الشعبي، عن ابن عباس: **أنّ النّبيّ ﷺ صلّى على قبر بعد ما دفن.**

---

(١) أخرجه النسائي في السن الكبرى، كتاب البيوع، حديث رقم: [٦٠٢٨].

(٢) أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار: (٢٦٩/١٣) برقم: [٥٢٥٨]، والبيهقي في معرفة السنن والآثار: (١٥/٨) برقم: [١٠٩٦٣].

(٣) أخرجه النسائي في الكبرى، كتاب البيوع برقم: [٦٠٢٥].

(٤) العلل: (١٦٨/١٣). وينظر الإرشادات: (ص/١٨٤).

(٥) بالإضافة إلى اعتماد الخليلي على كثرة العدد في الترجيح، فإنّ في كلامه ما يشعر باعتماده على ثقة أولئك الرواة وإمامتهم وحفظهم أيضا، كما نبّه على ذلك فضيلة الدكتور المشرف حفظه الله تعالى.

مشهور بأبي إسحاق، عن الشعبي، عن ابن عباس. ورواه الحفّاظ من أصحاب شعبة عنه، عن الشيباني وحده، فأمّا من حديث ابن أبي خالد فلم يروه إلاّ وهب بن جرير عنه وهو ثقة. وأخرجه البخاري عن مسلم بن إبراهيم وغيره، عن شعبة، عن الشيباني"(١).

تقدّم الكلام على هذا الحديث قريبا، وذكره مجددا هنا بيّن، وهو لبيان اعتماد الخليلي أيضا على كثرة العدد في الترجيح، فقد روى هذا الحديث جماعة من أصحاب شعبة بن الحجاج عنه، عن أبي إسحاق سليمان بن أبي سليمان الشيباني، عن الشعبي، عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعا، ومن ذلك ما أخرجه البخاري في صحيحه من حديث أبي عبدالله محمّد بن جعفر البصري غندر(٢)، وأبي أيوب سليمان بن حرب(٣)، وحجّاج بن المنهال الأنماطي(٤)، ومسلم بن إبراهيم(٥).

وأخرج مسلم أيضا رواية مجموعة من الثقات، منهم: عبد الله بن إدريس الأودي(٦)، وهشيم ابن بشير السلمي(٧)، وجرير بن عبدالحميد الضبيّ(٨)، ومعاذ بن معاذ العنبري(٩)، كلّهم رواه عن الشيباني وحده(١٠).

وخالف أبو العباس وهب بن جرير بن حازم الجماعة، فقرن في رواية الحديث بين الشيباني وإسماعيل بن أبي خالد، ورواية الجماعة من دون ذكر ابن أبي خالد هي المحفوظة عن شعبة.

قال الإمام ابن عدي رحمه الله: "وكلّ من روى هذا الحديث عن شعبة، فقال: حدّثنا شعبة، عن الشيباني، عن الشعبي، عن ابن عباس، وهو مشهور عن شعبة هكذا"(١١).

---

(١) المصدر السابق: (٢/٥٥٤).

(٢) أخرجه في كتاب الأذان، باب: وضوء الصبيان، حديث رقم: [٨٥٧].

(٣) أخرجه في كتاب الجنائز، باب: سنة الصلاة على الجنائز، حديث رقم: [١٣٢٢].

(٤) أخرجه في كتاب الجنائز، باب: الصلاة على القبر بعد ما دفن، حديث رقم: [١٣٣٦].

(٥) أخرجه أيضا في الجنائز، باب: الصفوف على الجنازة، حديث رقم: [١٣١٩].

(٦) ترجم له الخليلي في موضعين من الإرشاد: (١/٢١٣)، وقال: (١/٢٣٤): "ثقة متفق عليه".

(٧) قال عنه الخليلي: "حافظ متقن". الإرشاد: (١/١٩٦).

(٨) قال عنه الخليلي: "ثقة متفق عليه مخرج في الصحيحين". الإرشاد: (٢/٥٦٨).

(٩) قال عنه الخليلي: "متفق عليه، كتب عنه الكبار". الإرشاد: (٢/٤٨٩).

(١٠) صحيح مسلم: كتاب الجنائز، باب: الصلاة على القبر، حديث رقم: [٩٥٤].

(١١) الكامل في ضعفاء الرجال: (٢/١٥٤). وقال الذهبي رحمه الله: "وهب بن جرير بن حازم ثقة محتج، وقد ضعّف في شعبة". من تكلم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث: (ص/٥٣٥).

فبالرغم من كون وهب بن جرير ثقة عند الخليلي[١]، إلاّ أنّه قدّم رواية الجماعة لما فيها من حصانة من الوهم والخطأ[٢].

فهذه الأمثلة تؤكد على اعتماد الحافظ الخليلي رحمه الله على هذه قرينة كثرة العدد في الترجيح، وقد سبقه على ذلك جمع من الأئمة[٣].

المطلب الثاني: الترجيح بموافقة كتاب الشيخ.

يعتمد أئمة الحديث ونقاده عند الاختلاف على حديث راوٍ في الترجيح على ما في كتابه، أو على ما في كتاب شيخه، فإن وافق حديثه ما في كتابه أو ما في كتاب شيخه دل على ضبطه وحفظه، وقد وجدتُ بعض تصرفات الحافظ الخليلي رحمه الله تشير إلى اعتماده على هذه القرينة أيضا، ومن ذلك الأمثلة الآتية:

المثال الأوّل:

قال رحمه الله: "حدّثني جدّي، وعلي بن عمر، والقاسم بن علقمة، قالوا: حدّثنا ابن أبي حاتم، حدّثنا محمّد بن عبدالله بن ميمون الإسكندراني، حدّثنا الوليد بن مسلم، حدّثنا مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر: **أنّ النّبيّ ﷺ رأى في بعض مغازيه امرأةً مقتولة، فأنكر ذلك، ونهى عن قتل النّساء والصبيان.** تابع الوليدَ إسحاقُ بنُ سليمان الرازي، وفي الموطأ عن مالك، عن نافع، عن النّبيّ ﷺ مرسلا"[٤].

---

(١) ينظر الإرشاد: (٢/٥٥٤).

(٢) وبالإضافة إلى كثرة عدد المخالفين لوهب بن جرير، فقد نبّه فضيلة المشرف على أنّهم أئمة حفاظ، وفرق كبير بين الثقة والحافظ، ممّا يوحي أيضا باعتماده على مرتبتهم. وينظر أيضا الأمثلة الآتية: (١/٢٦٥) حديث رقم: [٣٤]، (١/٣٣٣) رقم: [٦٥]، (١/٣٧٣) رقم: [٨٤]، (١/٣٨٦) رقم: [٩٢]، (١/٤٣٣) رقم: [١١٠]، (٢/٤٦٥) رقم: [١٢٥]، (٢/٥٣٧) رقم: [١٥٧]، (٢/٥٧٤) رقم: [١٧٤]، (٢/٦١٧) رقم: [١٧٩].

(٣) منهم على سبيل المثال: يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ومسلم، والترمذي، وأبو حاتم الرازي، والنسائي، وابن أبي حاتم الرازي، والدارقطني، وشيخه الحاكم النيسابوري. ينظر قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ: (ص/١٨٠).

(٤) الإرشاد: (١/٤٤٢).

اختُلف في رفع هذا الحديث وإرساله من رواية الإمام مالك بن أنس، فرواه عنه مرفوعا جمع من الرواة، منهم:

١- أبو العباس الوليد بن مسلم الدمشقي، كما عند الخليلي وغيره(١).

٢- عبدالرحمن بن مهدي(٢).

٣- عبدالله بن المبارك(٣).

٤- محمّد بن الحسن الشيباني(٤).

٥- إسحاق بن سليمان الرازي(٥).

٦- إبراهيم بن حمّاد بن أبي حازم الزهري المدني الضرير(٦).

٧- عثمان بن عمر بن فارس العبدي(٧).

ورواه نفرٌ آخرون عن مالك، عن نافع، عن النّبيّ ﷺ مرسلا، وممّن رواه على هذا الوجه:

١- يحيى بن يحيى الليثي(٨).

---

(١) أخرج روايته أيضا: الطحاوي في شرح معاني الآثار: (٢٢١/٣) حديث رقم: [٥١٥٩]، وأبو عوانة في مسنده: (٢٢١/٤) حديث رقم: [٦٥٨٦] من رواية الإسكندراني كما عند الخليلي، وابن المظفر في غرائب حديث مالك: (ص/٢١٦) حديث رقم: [١٥٥]، وابن عبدالبر في التمهيد: (١٣٦/١٦-١٣٧).

(٢) أخرج حديثه ابن عبدالبر في التمهيد: (١٣٦/١٦).

(٣) أخرج روايته أحمد في المسند: (٣٦٨/٨) حديث رقم: [٤٧٤٦].

(٤) في الموطأ بروايته: (ص/٢٨٢) حديث رقم: [٨٦٨].

(٥) أخرج روايته الإمام أحمد في المسند: (٣٣١/٩) برقم: [٥٤٥٨]. وقد أشار الخليلي إلى روايته.

(٦) أخرج حديثه ابن عبدالبر أيضا في الموضع نفسه. وإبراهيم بن حماد ضعفه الدارقطني، ينظر: الضعفاء والمتروكون: (ص/١١٠) ترجمة رقم: [٢٨]، وميزان الاعتدال: (٢٨/١).

(٧) أخرج حديثه الإمام ابن ماجة في السنن، كتاب الجهاد، باب: الغارة والبيات وقتل النساء والصبيان، حديث رقم: [٢٨٤١]. وعثمان بن عمر وثقه أحمد، وابن معين، والعجلي، وابن حبان، وقال أبو حاتم الرازي رحمه الله: "صدوق، وكان يحيى بن سعيد لا يرضاه". الجرح والتعديل: (١٥٩/٦). وينظر: تهذيب الكمال: (٤٦٣/١٩).

(٨) في الموطأ بروايته: (٦٣٥/٣) حديث رقم: [١٦٢٦].

٢- أبو مصعب الزهري[١].

٣- عبدالله بن وهب المصري[٢].

٤- أبو عامر عبدالملك بن عمرو العقدي[٣].

فالذي ظهر لي أنّ الحافظ الخليلي رحمه الله يشير أنّ ما في الموطأ يرفع الخلاف، وأنّ الرواية المرسلة أصح لما فيها من دلالة قوية على ضبط من رواه مرسلا، ولعل ما يؤكد هذا: قوله في موضع آخر من الإرشاد: "لم يسنده عن ابن عمر من حديث مالك إلاّ الوليد بن مسلم، وإسحاق بن سليمان الرازي، والناقلون رووه في الموطأ عن مالك، عن نافع، عن النّبيّ ﷺ مرسلا"[٤]، والله أعلم.

المثال الثاني:

قال رحمه الله: "حدثني محمّد بن سليمان بن يزيد الفامي، حدثنا محمّد بن صالح بن عبدالله الطبري، حدثنا ابنُ الجَهْضَمي، قال: قالوا لأبي عاصم في حديثه عن مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيّب وأبي سلمة، عن أبي هريرة **أنّ النّبيّ ﷺ قضى بالشفعة فيما لم يقسم**: إنّ

---

(١) في المصدر نفسه: (٣٥٨/١) حديث رقم: [٩٢٠]. ورواه البغوي في شرح السنة: (٤٧/١١) حديث رقم: [٢٦٩٤] من طريق أبي مصعب الزهري، عن مالك مرفوعا، ولا شكّ أنّ ما في كتابه أولى بالتقديم أيضا.

(٢) أخرج روايته ابن المظفر البزار في غرائب حديث مالك: (ص/٢١٨) حديث رقم: [١٥٦].

(٣) روايته عند الطحاوي في شرح معاني الآثار: (٢٢٠/٣) برقم: [٥١٥٧]. وأبو عامر العقدي وثقه ابن معين والنسائي، وقال أبو حاتم الرازي: "صدوق". ينظر: التاريخ الكبير: (٤٢٥/٥)، والجرح والتعديل: (٣٥٩/٥)، وثقات العجلي: (١٠٣/٢)، والثقات لابن حبان: (٣٨٨/٨)، وتذكرة الحفاظ: (٣٤٧/١)، وتهذيب الكمال: (٣٦٤/١٨).

(٤) الإرشاد: (٢٦٥/١). وقد رواه أيضا مرفوعا من ذُكرت أسماؤهم غير الوليد وسليمان الرازي.

وقد ذكر هذا الاختلاف الحافظ ابن ناصر الدّين الدمشقي، فقال رحمه الله: "اختلف الرواة عن مالك فيه، فرواه متصلا... عدة من أصحاب مالك، منهم: ابن المبارك، والوليد بن مسلم، وعبدالرحمن بن مهدي، ومحمّد بن الحسن. ورواه مرسلا عن مالك، عن نافع - لم يذكر ابن عمر - جماعةٌ، منهم: معن بن عيسى في إحدى الروايتين عنه، وعبدالله بن وهب، وأبو عامر العقدي، ويحيى بن يحيى الليثي". إتحاف السالك برواة الموطأ عن الإمام مالك: (ص/٤١٧-٤١٨). وينظر التمهيد: (١٣٥/١٦)، والاستذكار: (٥٨/١٤).

الناس يخالفونك عن مالك لا يقولون: عن أبي هريرة؟ فقال: سمعته من مالك حين قدم علينا مكة، فسألوا أبا جعفر المنصور أن يسأل مالكا يُحدِّثهم، فأمره أن يحدّثنا، هاتوا من سمع معي في ذلك الوقت. **هذا في الموطأ مرسل، وأسنده أبو عاصم**"[(١)].

هذا الحديث مرسل عند الخليلي كما تقدّم بيانه[(٢)]، وقد اختلف الرواة في روايته عن الإمام مالك بن أنس، فرواه بعضهم موصولا، ورواه آخرون مرسلا.

فممّن رواه من حديث أبي هريرة ﷺ متصلا:

١- أبو عاصم النبيل[(٣)].

٢- عبدالملك بن عبدالعزيز الماجشون[(٤)].

٣- يحيى بن أبي قُتَيْلة[(٥)].

٤- عبدالله بن محمّد بن ربيعة القُدَّامي[(٦)].

---

(١) المصدر السابق: (٢/٥٢١-٥٢٢). وينظر التمهيد لابن عبدالبر: (٧/٤٠).

(٢) ينظر المثال الأوّل عند الخليلي على الجنس الثاني من العلل عند الحاكم النيسابوري.

(٣) أخرج حديثه ابن ماجة في السنن، كتاب الشفعة، باب: إذا وقعت الحدود فلا شفعة، حديث رقم: [٢٤٩٧]، والطحاوي في شرح معتمي الآثار: (٤/١٣١) حديث رقم: [٥٩٨٧]، والبزار في المسند: (١٤/١٥٥) برقم: [٧٦٨٧]، والدارقطني في العلل: (٩/٣٤٢)، وابن عبدالبر في التمهيد: (٧/٤٠-٤١) عن ابن المسيب وأبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ. وأخرجه الطحاوي برقم: [٥٩٨٨] عن أبي سلمة وحده. وأخرجه ابن عبدالبر في التمهيد: (٧/٤٢) عن ابن المسيّب وحده عن أبي هريرة ﷺ.

(٤) أخرج روايته النسائي في السنن الكبرى، كتاب البيوع، باب: ذِكرُ الشُّفَعِ وأحكامها، حديث رقم: [٦٢٦١]، والطحاوي في شرح معاني الآثار: (٤/١٢١) برقم: [٥٩٩٠]، والبزار في مسنده: (١٤/١٥٥) برقم: [٧٦٨٦]، والدارقطني في العلل: (٩/٣٤٢)، وابن عبدالبر في التمهيد: (٧/٣٧-٣٨-٣٩) عن ابن المسيّب وأبي سلمة.

(٥) أخرج حديثه الطحاوي في شرح معاني الآثار: (١٤/١٢١) برقم: [٥٩٨٩]، والدارقطني في العلل: (٩/٣٤٢)، وابن عبدالبر في التمهيد: (٧/٤٢-٤٣) عن سعيد وأبي سلمة.

(٦) أخرج روايته الخطيب البغدادي في المتفق والمفترق: (٣/١٤٣٤) حديث رقم: [٨٢١] عن سعيد بن المسيب وحده، عن أبي هريرة ﷺ. قال ابن عبدالبر رحمه الله: "ورواه عبدالله بن محمّد بن ربيعة القدامي، عن مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد، عن أبي هريرة، ولم يذكر أبا سلمة، والقدامي ضعيف منكر الحديث". التمهيد: (٧/٣٧). وقال الخليلي رحمه الله في القدامي هذا: "يروي عن مالك وهو ضعيف، يأتي بالمناكير وما لا يتابع عليه". الإرشاد: ⇦

وخالفهم جماعةٌ فرووه مرسلا، منهم:

١- محمّد بن الحسن الشيباني(١).

٢- يحيى بن يحيى الليثي(٢).

٣- عبدالله بن وهب(٣).

٤- عبدالله بن مسلمة القعنبي(٤).

٥- أبو عامر العقدي(٥).

٦- وكيع بن الجرّاح(٦).

والذي ظهر لي هنا أيضا أنّ الحافظ الخليلي رحمه الله يشير إلى ترجيح الرواية المرسلة لموافقتها رواية الموطأ، ويمكن اعتبار هذا مثالا على اعتماده الخليلي في الترجيح على قرينة موافقة كتاب الشيخ، والله أعلم(٧).

المثال الثالث:

قال رحمه الله عند ترجمة إبراهيم بن يوسف البلخي: "دخل على مالك يسمع منه وقتيبة – يعني: ابن سعيد البلخي – حاضر... لم يسمع من مالك إلاّ حديثا واحدا. قال: سئل عن المسكر، فقال: حدّثنا نافع، عن ابن عمر: **كلّ مسكر خمر، وكلّ خمر حرام**.

(٢٨١/١)، وقال أيضا: (٤٢٢/١): "روى بمصر عن مالك أحاديث لا يتابع عليها، أخذ أحاديث الضعفاء من أصحاب الزهري، فرواها عن مالك، عن الزهري".

(١) في موطئه: (ص/٢٧٨) حديث رقم: [٨٥٥]، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن وحده.

(٢) في موطئه: (١٠٣١/٤) برقم: [٢٦٣٣ أعظمي] عن ابن المسيّب وأبي سلمة جميعا.

(٣) أخرج روايته الطحاوي في شرح معاني الآثار: (١٢١/٤) حديث رقم: [٥٩٩٢] عن ابن المسيّب وأبي سلمة. قال الحافظ ابن عبدالبر رحمه الله: "واختلف فيه عن ابن وهب، عن مالك، فرُوي عنه مرسلا كما في الموطأ، ورُوي عنه مسندا". التمهيد: (٣٦/٧).

(٤) روايته عند الطحاوي أيضا في المصدر نفسه برقم: [٥٩٩١] عن ابن المسيب وحده.

(٥) روايته في المصدر نفسه عن ابن المسيّب وحده أيضا.

(٦) أخرج روايته ابن أبي شيبة في المصنّف: (٥٤٢/١١) حديث رقم: [٢٣١٩٠] عن ابن المسيب وأبي سلمة.

(٧) ينظر علل الدارقطني: (٣٣٧/٩-٣٤٠).

روى هذا عن إبراهيم جماعةٌ، منهم من يوقفه، ومنهم من يُسنده، والصحيح الموقوف من حديث مالك"[١].

سبق الكلام على هذا الحديث أيضا[٢]، وأذكر هنا ما ظهر لي أنّها إشارة من الحافظ الخليلي رحمه الله باعتماده في الترجيح بين خلاف تلاميذ إبراهيم البلخي في رواية الحديث عن مالك على ما في كتاب مالك (الموطأ)، فأقول:

ذكر الخليلي رحمه الله أنّ إبراهيم البلخي لم يرو عن مالك إلاّ هذا الحديث، فقد قال في موضع آخر ترجم فيه لإبراهيم: "ويروي عن مالك حديثا واحدا، قال: سئل مالك عن الطلاء؟ فقال: حدّثنا نافع، عن ابن عمر: **كلّ مسكر خمر، وكلّ مسكر حرام**"[٣].

وهنا أشار إلى الخلاف الواقع بين تلاميذ إبراهيم البلخي في رفع الحديث ووقفه، ثم رجّح الرواية الموقوفة[٤].

فممّن رواه مرفوعا أيضا عن إبراهيم بن يوسف البلخي: محمّدُ بنُ أحمد بن عمر الكشي أبو أحمد، كما عند الحافظ أبي نعيم في الحلية[٥].

---

(١) الإرشاد: (٩٣٧/٣).

(٢) ينظر المثال الخامس عند الخليلي على الجنس السابع من العلل عند الحاكم.

(٣) المصدر نفسه: (٢٧٧/١).

(٤) وقد ذكر هذا الخلاف الإمامُ الدارقطني بشيء من التفصيل، فقال رحمه الله: "روى هذا الحديث مالك بن أنس، واختلف في رفعه...: فرفعه ابن الصباح الدولابي، عن روح، عن مالك، وتابعه أبو قلابة، عن بشر بن عمر. وتابعه أبو الأسود المروزي – وهو محمّد بن عبدالله بن منصور –، عن إبراهيم بن يوسف البلخي كلّهم، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعا: كلّ مسكر حرام، وكلّ مسكر خمر. ووقفه أصحاب الموطأ وغيرهم عن مالك". العلل: (٨٦/١٣-٨٧).

(٥) (٣٥٢/٦-٣٥٣). ولم أعثر على من رواه موقوفا عن إبراهيم البلخي.

ورواه مرفوعا عن مالك أيضا: ١/ عبدُالملك بن عبدالعزيز بن الماجشون، كما عند الحافظ الجوهري في مسند الموطأ: (ص/٥٣٢) حديث رقم: [٦٩٦]، وقال رحمه الله: "هذا في الموطأ موقوف، غير معن، فإنّه أسنده دون غيره". وينظر التمهيد لابن عبدالبر: (٢٩٥/١٥). ٢/ وروحُ بن عبادة، كما عند البيهقي في معرفة السنن والآثار: (٢٠/١٣) حديث رقم: [١٧٣٢٤]، وقال رحمه الله: "رواه مالك موقوفا في أكثر الروايات عنه". ٣/ وخالدُ بن مخلد القطواني كما عند ابن عدي في الكامل: (٣٥/٣)، وقال رحمه الله: "وهذا قد رفعه عن خالد، عن مالك عبدالملك الماجشون، ⇦

وخالفهم جمعٌ فرووه عن مالك، عن نافع ، عن ابن عمر رضي الله عنهما موقوفا، وممّن وقفتُ على روايتهم:

١- الإمام محمّد بن إدريس الشافعي(١).

٢- وعبدالرزاق الصنعاني(٢).

٣- وأبو مصعب الزهري في موطئه(٣).

ولعل من أسباب ترجيح الخليلي الرواية الموقوفة، وجودها في الموطأ، فهي قرينة قوية تدل على ضبط من روى الحديث موقوفا عن إبراهيم البلخي من تلاميذه(٤).

المطلب الثالث: ترجيح رواية الأثبت في الشيخ.

إنّ أسباب الخلاف بين الرواة كثيرة، ومن ذلك تفاوتهم في ضبط حديث شيخهم، وهذا مردّه لمدة الملازمة للشيخ غالبا، ومن أجل ذلك اعتنى الأئمة بمعرفة تلاميذ كل شيخ، ومدى

وعصام بن يوسف، وغيرهما، وهو في الموطأ موقوف". كذا قال، ولعلّ الصواب: وهذا رفعه غير خالد عن مالك عبدُالملك إلى آخر كلامه.

(١) أخرج حديثه البيهقي في السنن الكبرى: (٨/٢٩٣-٢٩٤)، وفي معرفة السنن والآثار: (١٣/١٩-٢٠) برقم: [١٧٣٢٢]. وقال في السنن: "كذا رواه سائر أصحاب مالك عن مالك موقوفا".

(٢) في المصنف: (٩/٢٢١) حديث رقم: [١٧٠٠٤]. رواه عن مالك، وعبدالله بن عمر العمري، عن نافع، عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما.

(٣) (٢/٥٢) برقم: [١٨٤٤].

(٤) من الجدير أن أذكر هنا بعض الأمور: أولا: أنّ حديث مالك - بروايتيه الموقوفة والمرفوعة - غير موجود في الموطأ برواية يحيى بن يحيى الليثي، وقد فات الحافظ ابن عبدالبر رحمه الله التنبيه على ذلك في التمهيد. ثانيا: من رواه عن مالك مرفوعا يكون قد سلك الجادة. ثالثا: ذكر الخليلي رحمه الله قصة اعتُمِد فيها على ما في نسخة الراوي لبيان الخطأ، أذكرها هنا للاستئناس، وهي كالآتي: قال رحمه الله: "سمعتُ أحمد بن عبدالرحمن الشيرازي الحافظ، يقول: سألتُ عبدالرحمن بن عدي الجرجاني الحافظ عن إبراهيم بن محمّد يحيى بن منده الأصبهاني؟ فقال: كنا بالبصرة عند زكريا بن يحيى الساجي، فقرأ عليهم إبراهيم حديثين عن أحمد بن عبدالرحمن ابن أخي ابن وهب، عن عمّه، عن مالك، عن الزهري، فأصغيتُ إليه، فقلتُ: هذان الحديثان من حديث ابن وهب، عن يونس، عن الزهري، لا عن مالك، فأخذ الساجي كتابه، فتأمل، وقال لي: هذا كما قلت، وقال لإبراهيم: ممّن أخذتَ هذا؟ فأحال على بعض أهل البصرة، فقال الساجي: عَلَيَّ بصاحب الشرطة حتّى أسود وجه هذا، فكلّموه وتشفّعوا حتّى عفا عنه، ثمّ مزّق الكتاب. قال الخليل الحافظ: إنّما أراد إبراهيم في هذا الافتعال أن يغرب على غيره". الإرشاد: (١/٤٠٨).

ملازمتهم للشيخ، والاعتناء بحديثه وممارسته، ومعرفة مستوى ضبطهم وإتقانهم له، ليتمكنوا من الترجيح بينهم في حال وقوع الخلاف بين رواياتهم عن الشيخ(١)، ولهذا نجدهم يقولون: فلان من الرواة أحب إليّ في فلان من الشيوخ، ومثال ذلك أصحاب الزهري، فقد ذكر الحافظ ابن رجب رحمه الله أنّهم على خمس طبقات، (الأولى): قوم حفاظ متقنون، قد طالت صحبتهم للزهري، حتى ضبطوا حديثه وخبروه، كمالك، وسفيان بن عيينة، ومعمر بن راشد، ويونس بن يزيد الأيلي، وغيرهم، ثمّ (الطبقة الثانية) أهل حفظ وإتقان في أنفسهم، إلاّ أنّهم لم يمارسوا حديث الزهري لعدم طول صحبتهم له مثل الطبقة الأولى، فكان حديثهم عن الزهري أقل إتقانا، مثل الإمام الأوزاعي، والليث بن سعد المصري، وغيرهما، ثمّ (الطبقة الثالثة) قوم ممّن لازم الزهري وروى عنه وفي حفظهم شيء، كزمعة بن صالح، وسفيان بن حسين الواسطي، وصالح ابن أبي الخضر اليمامي، وغيرهم، ثمّ (الطبقة الرابعة) رووا عن الزهري ولم يلازموه، ولم تطل صحبتهم له، وقد تكلم فيهم أيضا، منهم: معاوية بن يحيى الصدفي، وإسحاق بن أبي فروة، والمثنى بن الصبح، وغيرهم، ثمّ (الطبقة الخامسة) رواة متروكون ومجاهيل، كأمثال: عبدالقدّوس ابن حبيب الشامي، ومحمّد بن سعيد المصلوب، وبحر بن كنيز الباهلي(٢).

وعليه، فإنّ تقديم رواية الأتقن والأثبت في حديث الشيخ، واعتبار طبقاتهم، من أعظم القرائن التي يعتمدها أئمة النقد في الترجيح، وقد استعملها الحافظ الخليلي في مواضع من كتابه الإرشاد، ومن ذلك الأمثلة الآتية:

---

(١) يقول الإمام البيهقي رحمه الله معلقا على صنيع الأئمة في تصنيف تلاميذ الشيوخ: "دلّ على شدّة جَهدهم في معرفة الرواة، ومعرفة مدارجهم في العدالة، والمعرفة، والحفظ، والإتقان في الرواية، حتّى يمكن ترجيح رواية أحفظ الراويين وأتقنهما على رواية من دونه في الحفظ والإتقان". المدخل إلى السنن الكبرى: (١/٣٢-٣٣).

(٢) ينظر شرح علل الترمذي: (٢/٦١٣-٦١٥)، و(٢/٦٧١-٦٧٦)، وشروط الأئمة الخمسة للحازمي: (ص/٥٧-٥٨). وينظر المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي: (١/٢٦-٣٢) للوقوف على قول يحيى بن معين في مراتب أصحاب الزهري وغيره من الأئمة.

المثال الأول:

قال رحمه الله: "حدّثني عبدالله بن محمّد القاضي، ومحمّد بن عبدالله الحاكم، قالا: حدّثنا أحمد ابن كامل، حدّثنا أحمد بن محمّد بن غالب، حدّثنا قرّة بن حبيب، حدّثنا شعبة، عن ابن عون، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال النّبيّ ﷺ: «**من أتى الجمعة فليغتسل**».

غريب من حديث شعبة، عن ابن عون، لم يروه غيرُ قرّة[(١)]، ورواه الأئمة من أصحاب شعبة عنه، عن أيّوب السختياني.

حدّثنا أحمد بن محمّد الزاهد بنيسابور، حدّثنا عبدالملك بن عدي الجرجاني، حدّثنا عمر بن شَبَّة، حدّثنا محمّد بن جعفر غُنْدَر، حدّثنا شعبة، عن أيّوب، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال النّبيّ ﷺ: «**من أتى الجمعة فليغتسل**»"[(٢)].

هذا الحديث يرى الحافظ الخليلي أنّ قرّة بن حبيب تفرّد به عن شعبة من هذا الوجه، وقد خالف غيره من أصحاب شعبة؛ فقد رووه عن أيّوب، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

والدليل على أنّ الخليلي اعتبر رواية الأثبت في الشيخ كقرينة للترجيح، أنّه ذكر رواية غندر في مقابل رواية قرة بن حبيب، وغندر قيل أنّه من أثبت الناس في شعبة[(٣)].

وقال الإمام عبدالله بن المبارك رحمه الله: "إذا اختلف الناس في حديث شعبة، فكتاب غندر حكما فيما بينهم"[(٤)].

وقال الفلاس رحمه الله: "كان يحي، وعبدالرحمن، ومعاذ، وخالد، وأصحابنا إذا اختلفوا في حديث شعبة رجعوا إلى كتاب غندر، فحكم عليهم"[(٥)].

---

(١) هنا سقط قوله: "لم يرو عنه". كما في طبعة عامر أحمد: (ص/١٤٤)، ووليد متولي: (ص/١٨٧).

(٢) الإرشاد: (٢/٥٠٣-٥٠٤).

(٣) ينظر: معرفة الثقات للعجلي: (٢/٢٣٤) فقرة رقم: [١٥٨٢]. ورواية غندر أخرجها الإمام البزار في مسنده: (١٢/١١١) برقم: [٥٦٢٣].

(٤) ينظر الجرح والتعديل: (٧/٢٢١).

(٥) ينظر شرح علل الترمذي: (٢/٧٠٣ همّام).

قال الإمام ابن عدي رحمه الله بعدما روى الحديث عن عبيدالله بن سفيان الغداني، عن ابن عون، عن نافع: "وحديث غسل الجمعة قد رواه عن عبيدالله بن سفيان أبو عاصم النّبيل، رواه عن أبي عاصم من الثقات الرمادي، ومحمّد بن يحيى روى عن شعبة، عن ابن عون أيضا، وليس بمحفوظ عن شعبة"(١).

المثال الثاني:

قال رحمه الله: "حدّثنا محمّد بن إسحاق الكيساني، حدّثنا الحسن بن علي الطوسي، حدّثنا يعقوب بن كعب، حدّثنا أشعث بن سعيد، عن حنش بن الحارث، عن أبيه، عن علي، قال: قال رسول الله ﷺ: «**انطلق ثلاثة إلى حاجة، فآواهم الليل إلى جبل فانطبق الجبل...**» وذكر حديث الغار.

حدّثنا جدّي، حدّثنا علي بن مهرويه، حدّثنا ابن أبي خيثمة، حدّثنا أبو نُعيم، حدّثنا حنش ابن الحارث، عن أبيه، عن علي، قال: **انطلق قومٌ إلى حاجة، فأوَوْا إلى كهف، فسقط عليهم الكهف، فقالوا: يا هؤلاء! ادعوا ربّكم بأحسن أعمالكم له ليفرّج عنكم، فإنّه نزل بكم أمر عظيم**. وذكر بطوله.

أوقفه أبو نعيم عن علي، وتابعه عبدُ الصمد بن النعمان عن حنش، ويُسنده أشعث، وليس هذا الحديث عن علي إلاّ بهذا السند"(٢).

الظاهر من كلام الحافظ الخليلي رحمه الله أنّه يرجح رواية أبي نعيم الموقوفة، ولعلّ ترجيحه مبني على أمرين:

الأمر الأول: أنّ أبا نعيم الفضل بن دكين أثبت في حنش بن الحارث، فقد سأل عبدالرحمن ابن أبي حاتم أباه عن حديث أشعث بالسند المرفوع؟ فأجاب رحمه الله: "حدّثنا أبو نعيم، عن حنش، عن أبيه، عن علي موقوف(٣). قلتُ لأبي: فأيّهما أصحّ؟ قال: أبو نعيم أثبت"(٤).

(١) الكامل: (٣٣٢/٤). بالإضافة إلى هذه القرينة، فقد نبّه فضيلة المشرف على أنّ في الحديث إشارة على مخالفة الأكثر والأحفظ.

(٢) الإرشاد: (٥٥٢/٢-٥٥٣).

(٣) هذا على لغة ربيعة كما تقدّم بيانه، ينظر الهامش رقم: (٣) من المطلب الثاني من مبحث الجنس الرابع من العلل عند الحاكم النيسابوري.

(٤) العلل: (٥٦٧/٥-٥٦٨).

وبالتالي قد يكون الحافظ الخليلي رحمه الله اعتمد على هذه القرينة، وهي كون أبو نعيم أثبت في حنش من أشعث.

الأمر الثاني: ذِكْرُ الخليلي لمتابعة عبدالصمد بن النعمان لأبي نعيم ممّا يرجح الرواية الموقوفة.

هذا ما ظهر لي من صنيع الحافظ الخليلي، إلاّ أنّني أريد التعليق على جزئيتين:

الأولى: ورد في الرواية المرفوعة: عن أشعث بن سعيد، وهذا خطأ[١]؛ فإنّ ابن سعيد هذا لم يرو عن حنش، والحديث مروي عن أشعث بن شعبة المصيصي أبو أحمد الراوي عن حنش، كما تقدّم عن ابن أبي حاتم الرازي[٢].

الثانية: قول الخليلي أنّ عبدالصمد بن النعمان تابع أبا نعيم الفضل بن دكين خطأ أيضا؛ فإنّ ابن النعمان تابع أشعث بن شعبة في رواية الحديث مرفوعا[٣]، وعبدالصمد بن النعمان هو البغدادي البزاز، "وثقه ابن معين، وغيره، وقال الدارقطني: ليس بالقوي، وكذا قال النسائي... وذكره ابن حبان في الثقات. وقال إبراهيم بن الجنيد: سألتُ ابن معين عنه، فقلتُ: كيف حديثه؟ فقال: لا أراه كان ممّن يكذب. وقال العجلي: ثقة"[٤]، وقال أبو حاتم الرازي: "صالح الحديث صدوق"[٥]، وإنّما قال البخاري في التاريخ[٦]: "ولم يرفعه بعضهم عن أبي أسامة"،

(١) وقد نبه أيضا على هذا الخطأ فريق تحقيق علل ابن أبي حاتم، فجزاهم الله خيرا.

(٢) أخرجه من حديث أشعث بن شعبة أبو عوانة في المسند: (٤٢٨/٣) حديث رقم: [٥٥٨١]، والطبراني في الدعاء: (ص/٨٦٣) حديث رقم: [١٨٧]. وأمّا أشعث بن سعيد فهو أبو الربيع السمان البصري، روى عنه أبو نعيم الفضل بن دكين وغيره، وقد أجمع الأئمة على ضعفه، وكذبه بعضهم، وتركه الفلاس والدارقطني. ينظر ترجمته: العلل ومعرفة الرجال: (٥١٦/٢)، والتاريخ الكبير: (٤٣٠/١)، والضعفاء الصغير للبخاري: (ص/٢٣)، والجرح والتعديل: (٢٧٢/٢)، وسؤالات الآجري لأبي داود: (٤٢٣/١)، والضعفاء والمتروكون للنسائي: (ص/٥٦)، والكامل لابن عدي: (٣٧٦/١)، وكتاب المجروحين: (١٧٢/١).

(٣) أخرج رواية عبدالصمد بن النعمان: البخاري تعليقا في التاريخ الكبير: (٢٨٠/٢)، والبزار في المسند: (١١٩/٣) حديث رقم: [٩٠٦]، وأبو عوانة في مسنده: (٤٢٩/٣) حديث رقم: [٥٥٨٢].

(٤) الحافظ ابن حجر، لسان الميزان: (١٩٠/٥) ترجمة رقم: [٤٧٩٢]. وينظر: تاريخ ابن معين برواية الدوري: (٣٦٤/٢)، وسؤالات ابن الجنيد: (ص/٤٣٤) ترجمة رقم: [٦٦٨]، ومعرفة الثقات: (٩٥/٢)، والثقات: (٤١٥/٨)، والكاشف: (٣٧/٢).

(٥) الجرح والتعديل: (٥١/٦).

(٦) (٢٨٠/٢).

وهذا يعني أنّ الحديث روي موقوفا أيضا من حديث أبي أسامة، وهو حماد بن أسامة الكوفي الإمام الثبت[١]، كما ذكر الحافظ ابن حجر أنّ مخلد بن يزيد الحرّاني رواة موقوفا[٢]، وعليه فإنّ المتابعة لحديث أبي نعيم، إنّما هي من حديث أبي أسامة ومخلد.

المثال الثالث:

قال رحمه الله: "في حديث الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ: «**لا تسبّوا أصحابي**» اختلاف:

قد رواه شريكٌ، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن رجل من أصحاب النّبيّ ﷺ.

ورواه أبو الأحوص، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد، عن النّبيّ ﷺ، وكذلك جريرُ بن عبدالحميد، ويقدمان على شريك، والحديث حديثهما. والذي رواه عن أبي هريرة فهو خطأ"[٣].

ذكر الحافظ الخليلي رحمه الله الخلاف الواقع في رواية هذا الحديث عن الأعمش، فقد رواه عنه أبو الأحوص سلاّم بن سليم، وجرير بن عبدالحميد، عن أبي صالح، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وخالفهما القاضي شريك بن عبدالله النخعي، فرواه عن أبي صالح ذكوان السمّان، عن

---

(١) تقدمت ترجمته عند المثال الأوّل من مفهوم المنكر عند الإمام البخاري رحمه الله.

(٢) ينظر إتحاف المهرة: (٣٢٧/١١). وقد عزاه لأبي عوانة، ولم أجده في المطبوع. ينظر تعليق فريق التحقيق على علل ابن أبي حاتم: (٥٦٨/٥) هامش: (٢). ومخلد بن يزيد وثقه ابن معين، وأبو داود، ويعقوب بن سفيان، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال ابن معين أيضا: "ليس به بأس"، وزاد أحمد: "وكان يهم". وقال أبو حاتم الرازي: "صدوق". ينظر: التاريخ الكبير: (٤٣٧/٧)، وتاريخ ابن معين برواية الدارمي: (ص/٢٠٥-٢٠٦)، وبرواية الدوري: (٤٤٠/٤)، والجرح والتعديل: (٣٤٧/٨)، والثقات: (١٨٦/٩)، وتهذيب الكمال: (٣٤٣/٢٧).
وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله أيضا: "لم يخرج الشيخان هذا الحديث إلاّ من رواية ابن عمر، وجاء بإسناد صحيح عند الطبراني في الدعاء من وجه آخر حسن، وبإسناد حسن عن أبي هريرة، وهو في صحيح ابن حبان، وأخرجه الطبراني من وجه آخر عن أبي هريرة، وعن النعمان بن بشير من ثلاثة أوجه حسان، أحدها عند أحمد والبزار، وكلّها عند الطبراني، وعن علي، وعقبة بن عامر، وعبدالله بن عمرو بن العاص، وابن أبي أوفى بأسانيد ضعيفة، وقد استوعب طرقه أبو عوانة في صحيحه، والطبراني في الدعاء". فتح الباري: (٥١٠/٦-٥١١).

(٣) الإرشاد: (٥٦٢/٢).

رجل من الصحابة ﷺ دون تعيينه، ورجّح الخليلي رواية أبي الأحوص وجرير، وحجته أنّهما مقدمان في الأعمش، وقد قال عن جرير بن عبدالحميد: "ثقة متفق عليه مخرّج في الصحيحين، كان يقال: من فاته شعبة والثوري، يستدرك بجرير"(١)، وأما أبو الأحوص فلم يترجم له، وإنّما ذكره في شيوخ قتيبة بن سعيد(٢)، وهو ثقة متقن إمام، قال عنه عبدالرحمن بن مهدي: "أبو الأحوص أثبت من شريك"(٣)، وأمّا شريك فهو "صدوق يخطئ كثيرا، تغيّر حفظه منذ وليّ القضاء بالكوفة، وكان عادلا فاضلا عابدا شديدا على أهل البدع"(٤)، وقال عنه الإمام الدارقطني رحمه الله: "ليس بالقوي فيما يتفرد به"(٥)، وقال الذهبي رحمه الله: "أحد الأعلام، على لينٍ ما في حديثه توقف بعضُ الأئمة عن الاحتجاج بمفاريده"(٦).

هذا؛ وممّا يشهد لما ذكره الخليلي في حديث الأعمش، ما رواه ابن أبي حاتم الرازي عن أبي زرعة، فقال رحمه الله: "وسمعتُ أبا زرعة وذكر حديثا رواه شريك، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن رجل من أصحاب النّبيّ ﷺ، عن النّبيّ ﷺ، قال: «**لا تسبُّوا أصحابي؛ فلو أنّ أحدكم أنفق مثل أحدٍ ذهبا، ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نصيفه**». رواه أبو الأحوص، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد الخدري، عن النّبيّ ﷺ. قال أبو زرعة: كذا يرويه شريك! وإنّما الصحيح: ما يرويه أبو الأحوص"(٧).

---

(١) المصدر السابق: (٥٦٨/٢).

(٢) ينظر المصدر نفسه: (٩٣٦/٣).

(٣) ينظر التاريخ الكبير: (١٣٥/٤)، والكامل لابن عدي: (٧/٤). ويراجع: معرفة الثقات للعجلي: (٤٤٤/١)، والجرح والتعديل: (٢٥٩/٤)، والثقات لابن حبان: (٤١٧/٦)، وتهذيب الكمال: (٢٨٢/١٢)، وتقريب التهذيب: (ص/٢٦١). قال العجلي رحمه الله: "كان صاحب سنة واتّباع، وكان إذا ملئت داره من أصحاب الحديث، قال لابنه أحوص: يا بني! قم، فمن رأيت في داري يشتم أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ فأخرجه، ما يجئ بكم إلينا؟".

(٤) الحافظ ابن حجر، تقريب التهذيب: (ص/٢٦٦) ترجمة رقم: [٢٧٨٧].

(٥) السنن، كتاب الصلاة، باب: ما جاء في صفة الركوع والسجود، حديث رقم: [١٣٠٧].

(٦) سير أعلام النبلاء: (٢٠٠/٨).

(٧) العلل: (٣٥٤/٦-٣٥٥) مسألة رقم: [٢٥٨٥]. هذا اختيار الخليلي، وقد نقل الدارمي عن يحيى بن معين تقديم شريك على أبي الأحوص، وفي المقابل نقل معاوية بن صالح عن يحيى بن معين قوله: "شريك صدوق ثقة، إلاّ أنّه إذا خالف، فغيره أحب إلينا منه". ينظر الكامل: (٨/٤)، وتهذيب الكمال: (٤٦٩/١٢).

فمما تقدّم، يظهر أنّ أبا الأحوص وجرير أثبت عند الخليلي في الأعمش، فيكون بذلك هذا المثال نموذجا على اعتبار الخليلي الأثبت في الشيخ قرينة لترجيح حديثه، ودليل على عدم ضبط القاضي شريك للحديث، والله أعلم.

فهذه بعض الأمثلة، ظهر لي أنّ الحافظ الخليلي رحمه الله اعتمد فيها على قرينة الأثبت في رواية الشيخ للترجيح بين الروايات المختلفة(١)، وهناك قرائن أخرى اعتمدها أئمة النقد في الترجيح كما تقدم ذكره(٢).

وفي ختام هذا الفصل نخلص إلى أنّ الخليلي سلك مسلك الأئمة النقاد في هذا الباب، ولا شك أنّ منهجهم في ذلك مبني على دقة الملاحظة، ذلك أنّ قرائن التعليل تتداخل مع قرائن الترجيح، كالترجيح بكثرة العدد، والأثبت في الشيخ، والأحفظ، والتفريق بينهما يحتاج إلى عمق في فهم وتتبع لصنيع الأئمة من خلال كلامهم على الروايات.

(١) وينظر أيضا الإرشاد: (٣٢٠/١) حديث رقم: [٥٥]، (٣٢٢/١) حديث رقم: [٥٧]، (٤٤٦/١) حديث رقم: [١١٧]، (٤٧٤/٢) حديث رقم: [١٣١].

(٢) ينظر ما سطره فضيلة الدكتور أبو بكر كافي في كتابه منهج الإمام أحمد في التعليل، وكذا الأستاذ نادر السنوسي العمراني في كتابه: قرائن الترجيح.

الخاتمة والتوصيات

وفي ختام هذا البحث نخلص إلى تدوين أهم النتائج المتوصل إليها، وهي كالآتي:

أوّلا: أبرز البحث شخصية الحافظ الخليلي العلمية المتفننة، مما يبوئه مقام من يعتمد على قوله في النقد الحديثي.

ثانيا: أهمية كتاب الإرشاد وكونه مصدرا مهما من مصادر الرجال والعلل، اعتمده الأئمة والحفاظ، ولم يعكر صفوه تلك الأوهام اليسيرة الموجودة في الكتاب، فإنّه لم يسلم من الخطأ إمام من الأئمة، والعبرة بكثرة الصواب وتحري الحق.

ثالثا: استفادة الحافظ الخليلي من جهود من سبقه، وتتميمه لها في كتابه الإرشاد.

رابعا: استيعاب الحافظ الخليلي جل أجناس العلل التي ذكرها الحاكم، واشتمال كتاب الإرشاد على أجناس أخرى لم يذكرها الحاكم.

خامسا: سير الحافظ الخليلي في أحكامه النقدية على منهج الأئمة النقاد المتقدمين، وأنّ الكلام على كل حديث إنّما هو انطلاقا من الواقع الحديثي.

سادسا: اهتمام الحافظ الخليلي كغيره من الأئمة النقاد بنقد متون الأحاديث، فإنّ فحصهم ودراساتهم شاملة للسند والمتن جميعا، وأنّ صنيع الحافظ الخليلي رحمه الله يؤكد على التزامه بمنهجهم، الذي لا يفرق بين السند والمتن في النقد، كما يروجه من لا دراية له بمنهج النقد عند الأئمة النقاد.

سابعا: إعلال الحافظ الخليلي الأحاديث بالعلل الظاهرة، ككذب الراوي وتهمته به، والضعف الشديد، ونحوها، ليس لمجرد كون رواتها كذلك فحسب، بل لتفردهم وكونهم ممن لا يحتمل تفردهم بالرواية، وهذا مما يجعل التعليل بالظاهر ليس أمرا مقصورا على ظاهر السند، بل لأمر خفي مرده إلى واقع الرواية من حيث التفرد والمشاركة.

ثامنا: إطلاق لفظ النكارة عند الحافظ الخليلي شمل الرواة الضعفاء والرواة الثقات على السواء، كما أطلق لفظ النكارة على ما تفرد به راويه من دون مخالفة، وعلى ما تفرد به راويه مع المخالفة، وهو موافق بذلك لصنيع من تقدّمه من النقاد.

تاسعا: استعمال الحافظ الخليلي للفظ الخطأ وتصريفاته اللغوية، للدلالة على تعليل الحديث، وهذا ما يؤكد أنّ الحديث المعلول: هو الحديث الذي وقع فيه الخطأ من راويه، ثقة كان أو ضعيفا، في سنده أو في متنه، منفردا كان أو مخالفا.

عاشرا: استعمال الخليلي لفظ الوضع على الكذب المفتعل تارة، كما يطلقه على ما وقع فيه الوهم والخطأ دون قصد وتعمّد، خلافا لقصر المتأخرين له على الكذب المختلق فحسب.

الحادي عشر: بيّن البحث أنّ مراد الحافظ الخليلي من مصطلح: (صحيح معلول): أنّ الحديث صحيح من وجه، معلول من وجه آخر، ولا تقدح الرواية المعلولة في صحة الرواية الثابتة.

الثاني عشر: إطلاق الحافظ الخليلي مصطلح الغرابة على ما صح من الروايات وعلى ما لم يصح، والغالب في صنيعه إطلاق الغرابة على خطأ تفرد به الراوي ممّا أوقع الخلل في روايته.

الثالث عشر: استعمال الحافظ الخليلي ألفاظا متنوعة للدلالة على الغرابة والتفرّد، لتشمل ما يدل على الاستغراب، والتفرد، والاستحسان، متابعا في ذلك صنيع الأئمة النقاد.

الرابع عشر: خلص البحث إلى أنّ تعريف الشاذ على ما حرره الحافظ الخليلي لا يتعارض في حقيقة الأمر مع ما ذكره الشافعي ومن تبعه من علماء الحجاز، وصنيعه وتطبيقاته في الإرشاد.

الخامس عشر: تعدّد وتنوّع عبارات التعليل عند الحافظ الخليلي، كعبارات التضعيف ونفي الصحة، والوضع والبطلان، والمعلول، وغيرها.

السادس عشر: اعتماد الحافظ الخليلي على جملة من القرائن الإسنادية في الحكم على الروايات، كسلوك الجادة، والاختلاط، وتفرد الراوي بسياقة الحديث سندا أو متنا بما يخالف فيه غيره، ورواية المحدث في غير بلده بعيدا عن كتبه.

السابع عشر: أهمية المتابعات في العملية النقدية، ومدى احتفاء النقاد، ومنهم الحافظ الخليلي بذلك.

الثامن عشر: سلوك الحافظ الخليلي مسلك الأئمة النقاد في نقدهم للمرويات، المبني على دقة الملاحظة والاستعانة بالقرائن التعليل وقرائن الترجيح، كالترجيح بكثرة العـــدد، والأثبـــت في الشيخ، والأحفظ.

هذا وممّا يوصي به الآتي:

أوّلا: الاستمرار في دارسة مناهج الأئمة في النقد الحديثي، لما في ذلك من أهميـــة في بيـــان قواعدهم في التعامل مع الرواة والمرويات.

ثانيا: الاستمرار في تتبع كتاب الإرشاد، لاستخراج منهجه في نقد الرجال، لاحتوائه علـــى مادة هامة في ذلك، تحتاج لأن تفرد بدراسة مستقلة.

ثالثا: لفت أنظار الطلبة المهتمين بشر المخطوطات إلى البحث عن أصل كتـــاب الإرشـــاد، وتحقيقه تحقيقا علميا.

رابعا: العناية بتدريس المقدمة العلمية في علوم الحديث التي افتتح بها الخليلي كتابه الإرشـــاد، باعتبارها مما ألف في مصطلح الحديث في القرون المتقدمة.

الفهارس العلمية

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث النبوية والآثار المروية

فهرس الأعلام المترجم لهم

فهارس المصادر والمراجع

فهرس المحتويات

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الآيات القرآنية

الآية	السورة/ رقم الآية	الصفحة
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ﴾	البقرة/ ١٥٩	٢٢١
﴿ثُمَّ أَفِيضُوا۟ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ وَٱسْتَغْفِرُوا۟ ٱللَّهَ﴾	البقرة/ ١٩٩	٣٦٦
﴿فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾	البقرة/ ٢١٠	٤٠٧
﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾	البقرة/ ٢٢٣	٤٨٧
﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾	البقرة/ ٢٦٠	٤٩
﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ﴾	المائدة/ ٤٤	أ
﴿ يَعْمَلُونَ﴾	الأعراف/ ١١٨	٣٠٥
﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾	التوبة/ ١٠٠	٥٠
﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾	يونس/ ٢٦	٤٥٥
﴿فَلَمَّا رَأَىٰٓ أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ﴾	هود/ ٧٠	٢١٦
﴿وَجَآءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ﴾	يوسف/ ٥٨	٢١٦
﴿وَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ مُّقَرَّنِينَ فِى ٱلْأَصْفَادِ﴾	إبراهيم/ ٤٩	٤٣٤
﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾	الحجر/ ٩	أ
﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾	النحل/ ٤٤	أ
﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ أَخْطَأْتُم بِهِۦ﴾	الأحزاب/ ٥	٢٩٧
﴿وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾	ص/ ٢٤	٣٥٨
﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ﴾	الزُّخرُف/ ٣٦	٤٣٤
﴿وَقَالَ قَرِينُهُۥ هَٰذَا مَا لَدَىَّ عَتِيدٌ﴾	ق/ ٢٣	٤٣٤

﴿إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَقَالُوا۟ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾	الذاريات/ ٢٥	٢١٧
﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾	النجم/ ٣-٤	ب
﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ﴾	الحديد/ ٢٢	٥٣
﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾	الحشر/ ٧	أ
﴿يَوْمَ لَا يُخْزِى ٱللَّهُ ٱلنَّبِىَّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ﴾	التحريم/ ٨	٥٣
﴿فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ﴾	المزّمل/ ٢٠	١٩٧

جامعة عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الأحاديث النبوية والآثار المروية

الحديث والأثر	الراوي	الصفحة
ابنُ آدم يقاسم نصف عذاب أهل النار قسمة صحاحا	عبدالله بن عمرو	٤٨٣
أَتَرِعُون عن ذكر الفاجر؟	معاوية بن حيدة	٢٤٩
احْثُوا في وجوه المدّاحين التراب	عبدالله بن عمر	٤٠٨
إذا اسْتَأْذَنَ أحدكم ثَلاَثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ، فَلْيَرْجِعْ	أبو سعيد الخدري	٥٠
إذا أُقيمت الصلاة فلا صلاة إلاّ المكتوبة	أبو هريرة	٣١٣-٤٦٩-٤٧٠
إذا أكل أحدُكم، فليأكل بيمينه	أبو هريرة	٢٤٦
إذا باع أحدكم أرضا، فليستأذن شريكه	جابر بن عبدالله	٣٠١
إذا توضأتم، فأشربوا أعينَكم من الماء	أبو هريرة	٢٧٠
إذا دخل أحدكم المسجد، فلا يجلس حتى يصلي	جابر بن عبدالله	٨٠
إذا دخلت الهدية من الباب، طارت الأمانة من الكوة	أبو هريرة	٣٥٢
إذا عطس أحدُكم، فليقل: الحمد لله على كلّ حال	علي بن أبي طالب	١٠٦
إذا كان نصف شعبان، فلا صوم	أبو هريرة	٢٦٠-٢٦١
إذا وقعت الحدود فلا شفعة	جابر بن عبدالله	١٠٦
أرحم أمتي أبو بكر، وأشدّهم في دين الله عمر	أنس بن مالك	١٠٢
الأرواح جنود مجندة، فمال تعارف منها ائتلف	أبو هريرة	١٥٠
أسرع الأرضين خرابا يُمناها ثمّ يسراها	جرير بن عبدالله	١٣٦
أعتق رقبة	أبو هريرة	٤٤٩
اعتكف وصم	عبدالله بن عمر	٢٨٢
الأعمال بالنيّة	عمر ين الخطاب	١٥٤
افتتحت البلادُ بالسّيف، وافتتحت المدينة بالقرآن	عائشة	١٧٦-١٨٨-٢٢٧-٤٢٣
أفطر عندكم الصائمون، وأكل طعامَكم الأبرارُ	أنس بن مالك	١٢٢

اقتدوا باللذين من بعدي	حذيفة بن اليمان	١٢٦-٣٢٤
أقلّوا الرواية عن رسول الله ﷺ	عمر [أثر]	٣٥٧
أكثروا عليّ من الصلاة يوم الجمعة	أوس بن أوس	٢٦٣
أكرموا أصحابي، ثمّ الذين يلونهم، ثمّ الذين يلونهم	عمر بن الخطاب	١٥٥
ألا أدلّكم على ما يكفّر الله به الخطايا	أبو سعيد الخدري	٤١٩
ألا لا يبيع حاضر لباد	عبدالله بن عمر	٣٧٥
أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الإمام أن يحوِّل الله رأسه	أبو هريرة	١٣٤-٢٩٩ ٣٢٩
الإمام ضامن، والمؤذن مؤتمن، اللهمّ أرشدِ الأئمةَ	أبو هريرة	١٨٠-٣٣٠
أُمر بلالٌ أن يشفع الأذان، ويوتر الإقامة	أنس بن مالك	١٣٠-١٣١ ٤٧٩
امرؤ القيس قائد لواء الشعراء إلى النّار يوم القيامة	أبو هريرة	٢٠٠-٤٥٨
أمرتُ أن أقاتل الناس حتّى يشهدوا أن لا إله إلاّ الله	عبدالله بن عمر	٤٩٣
إنّ ابنَ آدم الذي قتل أخاه يقاسم أهل النار	عبدالله بن عمرو	٤٨٣
إنّ الإسلام بدأ غريبا وسيعود غريبا كما بدأ	عبدالله بن مسعود	٢٦٢
إنّ الذي يرفع رأسه قبل الإمام ويخفضه، فإنّما ناصيته بيد شيطان	أبو هريرة [أثر]	٢٩٩
إنّ الله تعالى أجاركم من أن تجتمعوا على ضلالة	أبو هريرة	٣٠٩
إنّ الله تعالى يغار لعبده المؤمن	عبدالله بن مسعود	٨٣
إنّ الله تعالى يقول: أنا العزيز	أنس بن مالك	٣٥١
إنّ الله جعل الحقّ على لسان عمر وقلبه يقول به	عبدالله بن عمر	٣٧٣
إنّ الله لا يقبض العلم	عبدالله بن عمرو	٢٠٢-٣٢٥- ٣٢٦
إنّ الله يحب الرفق في الأمر كلّه	عائشة	٣٩٤
إنّ الله لا يقبض العلم	عائشة	٣٢٥
إنّ الله لا يقبض العلم	عبدالله بن عمرو	٢٠٢-٣٢٥
إنّ الله يزيد الكافر عذابا ببكاء أهله عليه	عائشة	٥٢

إنّ الميّت ليُعَذَّبُ ببكاء أهله عليه	عبدالله بن عمر	٥١
أنّ النّبيّ ﷺ اتّخذ خاتما من وَرِق، ثمّ ألقاه	أنس بن مالك	٢٧٤
أنّ النّبيّ ﷺ أتى سُباطةَ قوم فبال قائما	المغيرة بن شعبة	٣٦٤
أنّ النّبيّ ﷺ أُهديَ إليه سفرجلات من الطائف	عبدالله بن عمر	٤٥٣
أنّ النّبيّ ﷺ أُهديَ له جرّة من الزنجبيل فأعطى أصحابه من ذلك	أبو سعيد الخدري	٤٥٣
أنّ النّبيّ ﷺ جمع بين الصلاة في سفرة سافرها في غزوة تبوك	عبدالله بن عباس	٤٤٣
أنّ النّبيّ ﷺ جمع بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء	عبدالله بن عباس	٤٤٢
أنّ النّبيّ ﷺ دخل مكة يوم الفتح وعليه المِغفر	أنس بن مالك	٤٢٢
أنّ النّبيّ ﷺ رأى في بعض مغازيه امرأةً مقتولة	عدالله بن عمر	١١٢-٥٠١
أنّ النّبيّ ﷺ شرِب من ماء زمزم وهو قائم	عبدالله بن عباس	٣٧٥
أنّ النّبيّ ﷺ صلّى بهم صلاة الخسوف ركعتين	عبدالله بن عمر	٣٧٢
أنّ النّبيّ ﷺ صلّى على النجاشي، فكبّر عليه أربعا	عبدالله بن عمر	١١٨-٤٧٤
أنّ النّبيّ ﷺ صلّى على بساط	أنس بن مالك	٣٦٣
أنّ النّبيّ ﷺ صلّى على قبر بعد ما دفن	عبدالله بن عباس	٤٨٦-٤٩٩
أنّ النّبيّ ﷺ كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل زيغ الشمس	معاذ بن جبل	٤٠٠
أنّ النّبيّ ﷺ قضى بالشفعة	أبو هريرة	١٠٣-١٠٥-٥٠٣
أنّ النّبيّ ﷺ كان يرفع في كل رفع ووضع	عبدالله بن عمر	٤٧٠
أنّ النّبيّ ﷺ كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة، وإذا ركع	عبدالله بن عمر	٣٠١-٤٦٧
أنّ النّبيّ ﷺ كان يقرأ في صلاة الفجر ما بين الستين إلى المائة	أنس بن مالك	١٦٢
أنّ النّبيّ ﷺ كان يقصر في السفر ويُتمّ	عائشة	٢٤٣
أنّ رسول الله ﷺ كبّر على النجاشي أربعا	عبدالله بن عمر	٤٧٥
أنّ النّبيّ ﷺ مرّ به رجلٌ فسلّم عليه، فتيمّم ثمّ ردّ عليه	عبدالله بن عمر	١٩٠-٢٣٥
أنّ النّبيّ ﷺ نهى عن نبيذ الجر	عبدالله بن عمر	٥٩
أنّ النّبيّ ﷺ نهى عن بيه الولاء	عبدالله بن عمر	١٢٩-٣٠٠-٤٤٥-٤٧٦

أنّ النّبيّ ﷺ عن اشتمال الصماء في الصلاة	جابر بن عبدالله	٩٩
أنّ النّبيّ ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يمشون أمام الجنازة	عبدالله بن عمر	٢٢٣-٢٣١-٢٣٨-٣١١-٣١٧
إنّ الأمر بالمعروف بالمعروف والنهي عن المنكر لحسن	حذيفة	٤٠٥
أنّ بلالا أذّن قبل طلوع الفجر	عبدالله بن عمر	٤٢٨
إنّا لا نورّث، ما تركناه صدقة	عمر بن الخطاب	٤٠٣
إنّ بلالا يؤذن بليل فكرلوا واشربوا	عبدالله بن عمر	٤٢٨
إنّ بني جعفر تُصيبهم العين	أسماء بنت أبي بكر	٣٥٧
أنّ رجلا نادى النّبيّ ﷺ، فقال: لبيك	عبدالله بن عمر	٢٥٢
أنّ رسول الله ﷺ صلّى في بيت أمّ حرام على بساط	أنس بن مالك	٣٦٣
أنّ رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاة قال: سبحانك اللهم	عبدالله بن عمر	١٢٨
أنّ رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاة قال: سبحانك اللهم	علي بن أبي طالب	١٢٨
إنّ للصلاة أولا وآخرا	أبو هريرة	٢٩٠
إنّ لله ﷻ أهلين من الناس، هم أهل القرآن	أنس بن مالك	٢٣٣
إنّ من البيان سحرا، وإنّ من العلم جهلا	بريدة الأسلمي	١٨٢
إنّ من الشعر حكمةً، وإنّ من البيان لسحرا	بريدة الأسلمي	١٨٢
إنّ هذا الدّين الذي ارتضيته لنفسي	جابر بن عبدالله	٢١٩
أن يقوم أربعين خيرٌ له من أن يمرّ بين يديه	أبو جهيم	١٦٤
أنت أبو الورد	أبو الورد	٢٥٢
أنت سيد في الدنيا، سيَد في الآخرة	عبدالله بن عباس	٢١٨
انطلق ثلاثة إلى حاجة، فآواهم الليل إلى جبل فانطبق الجبل	علي بن أبي الطالب	٥١٠
انطلق قومٌ إلى حاجة، فأوَوْا إلى كهف	علي بن أبي طالب	٥١٠
إنّما الأعمال بالنيّة	أبو سعيد الحدري	١٤٨-١٤٩
إنّما الطيرة في المرأة والدابة والدار	أبو هريرة	٥٩

إنّه لم يمنعني أن أردّ عليك السلام	عبدالله بن عمر	٢٣٦
إنّه لموفَّقٌ، أو رشيد الأمر	طلحة	٢٥٨
إنّه ليُغانُ على قلبي، فأستغفر الله في اليوم مائة مرّة	الأغر المزني	١١٧
إنّي لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم مائة مرّة	أبو موسى الأشعري	١١٧
إنّي ممسك بحُجَزِكُم عن النّار	عمر بن الخطاب	٤٠٦
أنّهم كانوا مع رسول ﷺ الله ذات ليلة فرُمي بنجم	رجل من الأنصار	١٢١
أهل القرآن أهل الله وخاصته	أنس بن مالك	٢٢١-٢٣٢-٣٠٧-٤٢٣
أوصيكم بتقوى الله، والسمع والطاعة	العرباض بن سارية	ب
أَوْفِ بنذرك	عبدالله بن عمر	٣٧٧
الأيِّمُ أحقّ بنفسها من وليّها، والبكر تُستأمر	عبدالله بن عباس	٣٧٩
أيُّما امرأة قامت نفسها على ثلاث بنات لها إلاّ كانت معي في الجنة	أنس بن مالك	٢٥٩
أيّما امرأة نُكِحت بغير وليّ، فنِكاحها باطل	عائشة	٩٥-٣١٥
أيُّما إهاب دبغ فقد طَهُر	عبدالله بن عباس	٣٩٦
أيُّما رجل مسلم دخل على أخيه المسلم، فرفعه من الأرض	عمر بن الخطاب	١٨٤
بجلوا المشايخ، فإنّ تبجيل المشايخ من تبجيل الله	أنس بن مالك	٢٠٩
بارك لأمتي في بكورها	عبدالله بن عباس	٢٦٦
بورك لأمتي في بكورها	صخر الغامدي	١٢١-١٦١-٣٨٣
البيعان بالخيار	عبدالله بن عمر	١٦٣-٢٩٨-٤٨٥-٤٩٨
تحت كلّ شعرة جنابة	أبو هريرة	٢٦٩
تسحّروا فإنّ في السَّحُور بركة	أبو هريرة	٤٠٩
التّحيّات لله، الصلوات الطيّبات المباركات لله	عمر بن الخطاب	٤١١
التفسير عن ابن عباس	عبدالله بن عباس	٩٧
تلقاني بها في الجنة	عبدالله بن عمر	٢٢١

الجمعة على من آواه الليل إلى أهله	أبو هريرة	١٨٤
حديث الإفك	عائشة	٣٨٤
حديث تزويج فاطمة	أنس بن مالك	١٦٧
حديث رؤية الله تعالى	أنس بن مالك	٤٥٥
حديث السقيفة	ابن شهاب الزهري	٨٣
حديث الطير	أنس بن مالك	٢٠٧
حديث مجوس هجر	الحسن بن محمّد بن علي	٤٠٦
حديث المواقيت	أبو هريرة	٢٨٩
الحمد لله، دفن البنات من المكرمات	عبدالله بن عباس	١٩٦
خَرِبَتْ خيبرُ، إنّا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباحُ المنذرين	أنس بن مالك	٣٨٤
خمس صلوات افترضهن الله على عباده	عبادة بن الصامت	٦٠
خير بيوتكم بيت فيه يتيم	عمر بن الخطّاب	٣٧٤
خيركم بعد المائتين كلّ خفيف الحاذ	حذيفة بن اليمان	٢٢٠-٣٠٣-٤٥٧
خيركم من تعلّم القرآن وعلّمه	عثمان بن عفان	١٤٤-١٧٥
دخل عليَّ النّبيّ ﷺ وأنا مريض بوَضُوء	جابر بن عبدالله	٣٩٥
دع ما يريبك إلى ما لا يريبك	عبدالله بن عمر	١٣٥
دَفنُ البناتِ من المُكرمات	جابر بن عبدالله	١٩٥-٣٣٥-٣٤٩
ذكاة الجنين ذكاة أمّه	جابر بن عبدالله	١٥١
رأيتُ النّبيّ ﷺ سجد، وقال في سجوده	عبدالله بن عباسي	٣٥٨
رِضى اللهِ تعالى في رضى الوالد	عبدالله بن عمرو	١٣٩
سافروا تصحّوا – أو تغنموا-	عبدالله بن عمر	٢٨٤
سبُّ المسلمِ فسقٌ، وقتاله كفر	عبدالله بن مسعود	١٣٨
ستكون بعدي بعوث كثيرة، فكونوا في بَعث خراسان	بريدة	٢٥٧
سُنُّوا بهم سُنَّةَ أهلِ الكتابِ	عبدالرحمن بن عوف	١٧٠

السخي قريب من الله، قريب من الجنة	أبو هريرة	٢٥٦
الشفعة فيما لم يقسّم	جابر بن عبدالله	٣٠١
شيء في السخاء	عائشة	٢٥٥
الشيخ في أهله، كالنّبيّ في قومه	أنس بن مالك	٢٠٨
صنفان ليس لهما في الإسلام نصيب: المرجئة، والقدرية	عبدالله بن عمر	٢٤٢
طلاق الأَمَة اثنتان	عبدالله بن عمر	٢٨١
العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه	جابر بن عبدالله	١٢٠
علامة حبِّ الله حبُّ ذكرِ الله	أنس بن مالك	٢٠٥-٢٢٥-٣٠٨
عليكم بالباءة	أبو هريرة	٤٧٦
عليكم بالوجوه الملاح والحَدَق السود	أنس بن مالك	٢٠١
عمر بن الخطاب سراج أهل الجنة	عبدالله بن عمر	٢٢٤-٣٢٧-٣٩٣
فتحت المدينة بالقرآن، وفتحت المدائن بالسيف	عائشة	١٧٦
فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان	عبدالله بن عمر	٣٩٨
في الرجل تمرّ به الجنازة، قال: يتيمم ويصلي	ابن عباس [أثر]	٢٤٣
في بعض ما أنزل الله على أنبيائه: ابن آدم أخلقك وأرزقك	عبدالله بن عمر	٣٩٢
قال الله ﷻ: إنّ عبدا أصححتُه، ووسعتُ عليه	أبو هريرة	٢٦٥
قصة المواقع في رمضان	أبو سلمة	٢١٨-٤٤٨
قضى النّبيّ ﷺ بالشفعة فيما لم يقسم	أبو هريرة	١٠٣
قل: اللهمّ غارت النجوم، وهدأت العيون	زيد بن ثابت	٢٨٦
الكافر يأكل في سبعة أمعاء	أبو موسى	٣٩٩
كان النّبيّ ﷺ إذا دخل الخلاء وضع خاتمه	أنس بن مالك	٢٧٤
كان أهل الجاهلية يقولون: الطيرة في المرأة	أبو هريرة	٥٢
كان نقش خاتم رسول الله ﷺ: صدق الله	أنس بن مالك	٢٢٢-٣٤٠
كانت قريش ومَن يقابلهم يقولون: نحن قُطَّان البيت	عائشة [أثر]	٣٦٥

كتاب السر	الإمام مالك	٤٨٧
كفارة المجلس واللغو إذا قام العبد أن يقول	أبو هريرة	٩٢
كلّ البلاد فتحت بالسيف والرمح	عائشة	١٧٨
كل أمر ذي بال لم يُبدأ فيه بالحمد فهو أقطع	أبو هريرة	٣٧١
كلّ بني آدم خطّاء، وخير الخطّائين التوّابون	أنس بن مالك	٢٥٤
كلّ كلام لا يُبدأُ فيه بحمد الله فهو أقطع	أبو هريرة	١٢٧
كلّ مسكر خمر، وكلّ خمر حرام	عبدالله بن عمر	١٣٧-٣٥٠-٥٠٦
كلّ معروف صدقة	حذيفة	١٥٧
كلوا البلح بالتمر	عائشة	٤٢٣
كنّا إذا كنّا مع رسول الله ﷺ في المعسكر، فأقيمت الصلاة	واثلة بن الأسقع	٣٦٢
كنّا مع رسول الله ﷺ، فإذا نودي للصلاة قمنا إلى قسيّنا	واثلة بن الأسقع	٣٦٢
لا أريد الصلاة	أبو هريرة	٤٢٤
لا تُحِدُّ امرأةٌ على أحد فوق ثلاث، إلاّ على زوج	أمّ حبيبة	٤٢٧
لا تَحِدِّي بعدَ يومِكِ هذا	أسماء بنت عميس	٤٢٧
لا تحلّ الصدقة لمن كان عنده خمسون درهما	عبدالله بن مسعود	٢٤٠
لا تسبّوا أصحابي	أبو هريرة	١١٩-٥١٢-٥١٣
لا تسبّوا الأموات، فتُؤذوا الأحياء	صخر الغامدي	١٦١-٣٨٣
لا تسبّوا الدهر؛ فإنّ الله هو الدهر	أبو هريرة	٤٩٧
لا تصحبُ الملائكةُ رُفقةً فيها جرس	عبدالله بن عمر	١١٨
لا تطرحوا الدر في أفواه الخنازير	أنس بن مالك	١٥٣-١٩٠-٢٢٣
لا تطرحوا الدر في أفواه الكلاب	أنس بن مالك	١٥٣-١٩٠-٢٢٤
لا تقدّموا رمضان بصوم يوم أو يومين	أبو هريرة	٢٦١

لا تقطعوا اللحم بالسّكّين	عائشة	٣٧٨
لا تكون الضنيعة إلاّ عند ذي حسب ودين	عائشة	٢٨٥
لا تلقوا الدر في أفواه الكلاب	أنس بن مالك	١٥٤
لا تمتلئ جهنّم حتى يكون كذا وكذا	أبو هريرة	٤٩٧
لا طلاق ولا عتق فيما لا يملك	عبدالله بن عمر	١٥٩
لا نكاح إلاّ بوليّ	أبو موسى الأشعري	١١٣
لا نكاح إلاّ بوليّ	عائشة	٣١٧
لا يبيع حاضر لباد	أبو هريرة	٣٧٦
لا يَحلِبَنَّ أحدُكم ماشية أخيه إلاّ بإذنه	عبدالله بن عمر	٣٦٨
لا يصلى في سبع مواطن	عبدالله بن عمر	٢٨٩
لَأَن يُربّي أحدُكم بعد المائتين جرو كلبٍ	حذيفة	٤٥٧
لئن بقيت لنصارى بني تغلب لأقتلنّ المقاتلة	علي [أثر]	٢٧٧
لردّ دانق من الحرام	عبدالله بن عمر	٢١٧-٤٦٠
للملوك طعامه وشرابه	أبو هريرة	١٠٩-١١١-٣١٤
اللهمّ اغفر للمحلّقين	جابر بن عبدالله	١٠٠
اللهمّ بارك لأمتي في بكورها	عمارة بن حديد	١٢١-٢٠٤-٣٠٧
اللهمّ بارك لأمتي في بكورها يوم خميسها	عبدالله بن عباس	٢٦٧
لم ير للمتحابين مثل النكاح	عبدالله بن عباس	١٠٧
لو طعنتَ في فخذها أجزأ عنك	مالك بن قحطم	٣٧٩
لولا المنابر لاحترق أهل القرى	أنس بن مالك	٤٦٠
ليتَّقه الصائم	معبد بن هوذة	٢٤٤
ليس المؤمن بالطعّان، ولا اللعّان	عبدالله بن مسعود	٢٤٧
ليس الواصل بالمكافئ	عبدالله بن عمرو	٣٨٠
ليس بكاذب من أصلح بين الناس	أم كلثوم بنت عقبة	٢٨١

ليس على مختلس ولا خائن ولا منتهب قطع	جابر بن عبدالله	١٢٤
ليس على المنتهب، ولا على المختلس	جابر بن عبدالله	١٢٤-٣٣٨
ليس كلّكم يجد ثوبين	أبو هريرة	٣٦٠
لِيَنْهَكَنَّ أحدُكم أصابعَه قبل أن تَنْهَكُه النار	عبدالله بن مسعود	٢٧٣
لَيَوَدُّ أهل العافية في الدنيا يوم القيامة	جابر بن عبدالله	٣٦٠
مائة آية	ابن عباس [أثر]	١٩٧
ما بين المشرق والمغرب قبلة	عائشة	٣٣١-٣٧٨
ما رأيتُ أحدا قط أشدّ تعجيلا لصلاة	عائشة [أثر]	٢٦١
ما سدّ جَوْعَتَك، ووارى عورتك	ثوبان	٢٨٥
ما ظنّك باثنين الله ثالثهما	أبو بكر الصديق	٤٠٢
ما نفعني مالُ أحدٍ ما نفعني مالُ أبي بكر	عائشة	١٢٥-٣١٢
مثل المؤمن المريض إذا صحَّ من مرضٍ	أنس بن مالك	١٨٨-٣٨٢
مثل المريض إذا برئ وصحّ من مرضه	أنس بن مالك	٣٨٢
مداراة النّاس صدقة	جابر بن عبدالله	١٥٧-٣٦١
مفاتيح الغيب خمسٌ لا يعلمهنّ إلاّ الله	عبدالله بن عمر	١٣٠-٤٧٨
من أتى الجمعة فليغتسل	عبدالله بن عمر	٥٠٩
من بنى مسجدا ولو كَمَفْحَصِ قَطَاةٍ	أبو بكر الصدّيق	٢٧١
من جلس مجلسا كَثُرَ لَغَطُهُ	أبو هريرة	٩١
من صلّى ثنتي عشرة ركعة	عائشة	٢٤٣
من صلّى خلف الإمام، فقراءة الإمام له قراءة	جابر بن عبدالله	٢٨٠
من ضحِك في صلاته يعيد الصلاة، ولا يعيد الوضوء	جابر بن عبدالله	١٣٢
من العرش إلى الكرسي	عبدالله بن مسعود	٤٠٧
من قاد أعمى أربعين خطوةً فله الجنّة	أنس بن مالك	١٩٨-٢٢٥-٤٥٧
من قاد مكفوفا أربعين ذراعا	عبدالله بن عباس	١٩٩

من قرأ القرآن فليسأل الله به	عمران بن حصين	٢٤٥
من كان له مال فليُرَ عليه	أبو حازم	٢٥٠
من كان مصليّا بعد الجمعة	أبو هريرة	١٠١-٣٠٠
من كتم علما أُلجم يوم القيامة بلجام من نار	أبو هريرة	١٣٣-٣١١
من كَثُرت صلاتُه بالليل، حسُنَ وجهُه بالنهار	جابر بن عبدالله	١٧٩-٢٥١
من كذب عليّ متعمدا، فليتبوأ مقعده من النار	أنس بن مالك	٤٩
من كرامة المؤمن على الله تعالى أن يغفر لِمُشَيِّعيه	أبو هريرة	٢٨٣
من مات لا يُشرك بالله شيئا دخل الجنّة	جابر بن عبدالله	٤٦٢
من مات مرابطا	أبو هريرة	١٩٥
من مات مريضا مات شهيدا	أبو هريرة	١٩٤-٣٣٥
من مرَّ بحائط فليأكل منه	عبدالله بن عمر	٤٦٨
من مسّ فرجه فليتوضأ	عبدالله بن عمر	١٨٩-٢٢٢-٣٢٨
من مَلَكَ ذا رحم فهو حر	عبدالله بن عمر	٤٤٤
من مَلَكَ ذا رحم فهو عتق	عبدالله بن عمر	٤٤٥
من مَلَكَ ذات محرم أعتق منه وهو حر	عبدالله بن عمر	٤٤٤
من العرش إلى الكرسي	عبدالله بن مسعود	٤٠٧
موت الغريب شهادة	عبدالله بن عباس	٢٤٤
نضَّر الله عبدا	جبير بن مطعم	١٢٣-١٧٢
نِعم الإدام الخل	جابر بن عبدالله	٢٥٦
نعم إن لم تزده خيرا، لم تزده شرا	عبدالله بن عباس	٢٩١
نعم، فإنّ لو كان شيءٌ سابقَ القدر لسبقته العين	أسماء بنت عميس	٣٥٨
نهى رسول الله ﷺ عن المواقعة قبل الملاعبة	جابر بن عبدالله	١٨٥
نهى رسول الله ﷺ عن كري الأرض	أبو هريرة	٤١٠
هل لك من مال	أبو حازم	٢٥٠

وَددْتُ أنّ عندي خبزةً بيضاء من بُرّة سمراءَ	عبدالله بن عمر	٢٧٨
ويلٌ للعرب من شرٍّ قد اقترب	زينب بنت جحش	١٤٢
يا إخواني تناصحوا في العلم، ولا يكتم بعضكم بعضا	عبدالله بن عباس	٢٦٨
يا عبّاس! ألا أحْبُوك، ألا أصلك	عبدالله بن عباس	٣٧٠
يا عبدالرحمن! لا تسأل الإمارة	عبدالرحمن بن سمرة	٣٠٩-٣٩٠
يا علي! أنت سيّد في الدنيا سيّد في الآخرة	عبدالله بن عباس	٢٨٨
يا معشر النساء! أما لكنّ في الفضة تحلينه	أخت حذيفة	٢٩٢
يتوضأ كما يتوضأ للصلاة، ويغسل ذكره	عثمان بن عفان	٤٢٦
يخرج الدّجال في آخر الزّمان	عبدالله بن عمرو	٣٩٦

فهرس الأعلام المترجم لهم[1]

اسم العلم	الصفحة
إبراهيم ابن إسماعيل العنبري الطوسي	٢٣
إبراهيم بن أبي عبلة = إبراهيم بن شِمر بن يقظان الرملي وقيل الشامي	٤١٣
إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم الخليلي (عمّ الخليلي)	٢٥
إبراهيم بن البراء	٢٠٢
إبراهيم بن الخليل أبو إسحاق (جدّ الخليلي)	٢٤
إبراهيم بن حمّاد الزهري الضرير	٥٠١
إبراهيم بن صِرْمَةَ	١٨٦
إبراهيم بن طهمان الخراساني الهروي	١١٠
إبراهيم بن عيينة	٢٥٧
إبراهيم بن محمّد بن أبي يحيى	١٩٤
إبراهيم بن محمّد بن أبي يحيى المدني	٣٣٥
إبراهيم بن محمّد بن أبي يحيى سمعان الأسلمي المدني	١٨٦
إبراهيم بن محمد بن الحارث الفزاري	٢٣
إبراهيم بن محمّد بن عبيد الدمشقي	١٧
إبراهيم بن محمود بن حمزة القطان المالكي	١٤
إبراهيم بن هدبة	٢٠٣
ابن سينا أبو علي	١٩
أبو الأحوص	٥١٢
أبو الجهم	٤٥٧
أبو الجهم الأيادي	٢٠١

(١) لم أعتبر الألف واللام في إعداد الفهارس.

أبو حمزة السكري	١٨١
أحمد بن إبراهيم بن الخليل	٢٤
أحمد بن أبي طاهر محمد بن أحمد	١٩
أحمد بن إسحاق = القادر بالله أبو العباس	١٠
أحمد بن إسحاق بن أيوب بن يزيد النيسابوري = الصبغي	١٤
أحمد بن إسماعيل السّهميّ	١٩٢
أحمد بن إسماعيل السّهمي المدني أبو حذافة	٣٣٤
أحمد بن الحسن أبو جعفر البغدادي = ابن خراش	٢٣
أحمد بن الحسن بن يوسف الهاشمي البغدادي = الناصر لدين الله	١٥
أحمد بن بويه بن فناخسرو الديلمي الفارسي = معز الدولة	٦
أحمد بن عبدالله بن خالد الهروي الجوباري	٢١٠
أحمد بن علي بن أحمد بن محمّد بن الفرج بن لال الهمذاني	٣٣
أحمد بن عُمير بن جوصا الدمشقي	٤٧٠
أحمد بن محمد بن أحمد البغدادي القدوري	١٨
أحمد بن محمد بن أحمد الخوارزمي	١٧
أحمد بن محمّد بن الأزهر	٣٩٢
أحمد بن محمد بن الحسين البخاري الكلاباذي	١٦
أحمد بن محمّد بن عمر النيسابوري الخفّاف القنطري	٢٧
أحمد بن موسى = ابن أبي عمران	٣٤٤
أسباط بن محمّد الكوفي	١٤٩
إسحاق إبراهيم بن سعيد الجوهري	١٥٤
إسحاق بن إبراهيم الحنيني	٣٧٤
إسحاق بن بشر بن محمّد البخاري	٣٤٤
إسحاق بن سليمان الكوفي الرازي	١١٢

إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة المدني	٣٣٩
إسحاق بن وهب الطُّهُرمسي	٢٢٨- ٤٥٩
إسحاق بن يحيى بن طلحة	٢٥٨
إسحاق بن يوسف الأزرق الواسطي	٢٦٢
أسد بن موسى البصري المصري	٨٢
إسماعيل بن أبي زياد الشامي	٣٨٧
إسماعيل بن سلمان الكوفي الأزرق	٢٠٧
إسماعيل بن عبد الجبّار بن محمّد بن ماك الماكي	٣٤
إسماعيل بن عبدالله بن أحمد الخليلي (أخ الخليلي)	٢٥
أشعث بن سعيد السمان البصري	٥١٠
الأغرِّ المزني	١١٧
أوس بن عبدالله بن بريدة = ابن الحُصيب الأسلمي المروزي	٢٥٨
إياس بن معاوية المزني البصري	٤١٣
أيوب بن خُوطٍ البصري	٢٧٨
أيوب بن سويد الحميري الرملي	٣٤٧
البختري بن عبيد	٢٧١
بختيار بن أحمد بن بويه بن فناخسرو الديلمي	٧
بشّار بن موسى الخفّاف	٣٤١
بقية بن الوليد الحمصي	٢٢٩
الجارود بن يزيد	٢٤٩
جُبارة بن مُغَلّس الحِمَّاني الكوفي المالكي	٢٥٢
جعفر بن عبدالواحد الهاشمي	٢٢٧
جعفر بن فلاح الكُتَامي	٧
جعفر بن محمّد بن الربيع المعافري الأندلسي	٣٧

جعفر بن محمد بن المعتز المستغفري النسفي	١٧
الحارثُ بنُ وجيه البصري	٢٧٠
الحجاج بن أرطاة	٩٦
الحسن بن بشر بن سلم	١٥٢
الحسن بن عبدالرزّاق بن محمّد بن علي بن خسروماه الشاهد	٢٦
الحسن بن علي الطوسي = نظام الملك	١٣
حسين الجُعفي	٢٦٤
الحسين بن علي بن جعفر بن عبدالله الحنبلي الأصبهاني	٢٨
الحكم بن أبان	٣٧٠
الحَكَم بن يعلى بن عطاء	٢٧٢
حكيم بن جبير	٢٤١
حماد بن أسامة بن زيد القرشي الكوفي	٢٦٤
حمّاد بن شعيب الحماني التميمي	١٥٢
حمزة بن محمّد بن حمزة بن محمّد بن أحمد بن جعفر بن محمد بن زيد بن علي ابن الحسين بن علي بن أبي طالب ﷺ القزويني	٢٧
خالد بن عبدالرحمن المخزومي	٤٦١
خُرَّاش بن عبدالله	٢٠٣
خيثمة ابن أبي خيثمة	٢٤٥
درّاج بن سمعان	٣٤٢
دينار بن عبدالله الحَبَشي	٢٠٣
ذو النون المصري	٢٠٥
رزق الله بن موس البصري البغدادي	٤٦٨
روّاد بن الجرّاح العسقلاني	٢٢٠
زكريا بن يحيى بن إياس السجزي	٨٢

زهير بن معاوية بن حُديج بن الرُّحَيل الكوفي	٤٢٤
زياد بن ميمون	١٨٧
زيد بن أبي الزرقاء التغلبي الموصلي	٢٧٣
زيد بن جبيرة الأنصاري الأوسي المدني	٢٨٩
زيد بن حبّان الرقي	٣٣٠
سابور بن أردشير بن فيروزبه الجوزي = بهاء الدولة	١٥
سعيد بن عبدالعزيز التنّوخي الدمشقي	٢٧٦
سعيد بن محمّد الورّاق	٢٥٥
سعيد بن موسى الحمصي	٤٦٠
سعيد بن هُبيرة العامري	٣٥١
سُلجوق بنِ دُقاق	٨
سلم بن سالم البلخي	٤٥٤
سلمة بن الفضل الأبرش	٣٨٠
سليمان بن أرقم	١٨٧
سليمان بن سلمة الخبايري الحمصي	٤٦٠
سليمان بن عيسى السجزي	١٨٧
سليمان بن موسى	٣١٦
سيف بن المبارك الدينوري	٣٤٣
شعيب بن محمّد بن شعيب بن محمّد بن إبراهيم العجلي البيهقي	٢٨
صخر بن محمّد الحاجبي	٢٠٧
صدقة بن يزيد	٢٦٦
الضحاك بن مزاحم	٩٧
ضمرةُ بن ربيعة	٤٤٣
طغرل بك بن ميكائيل بن سلجوق	٨

عبد السلام بن محمد بن يوسف القزويني	١٥
عبد العزيز بن أحمد بن محمّد بن عبد العزيز بن ماك	٢٢
عبد القدّوس بن حبيب الشامي	٢٦٨
عبد الكريم بن المطيع لله = الطائع لله أبو بكر	١٠
عبد الله بن عمر بن غانم القاضي	٢٠٩
عبد الوهاب بن عطاء الخفّاف	٣٤٣
عبدالحميد بن سليمان الخزاعي	٣٤٥
عبدالرحمن بن قيس	٢٨٣
عبدالرحمن بن محمد بن خيران الشيباني المقرئ الهمذاني	٣٠
عبدالرحمن بن محمد بن محمد بن عبدالله الإستراباذي = الإدريسي	٣١
عبدالرحمن بن مغراء	٣٦٠
عبدالرحمن بن هانئ النخعي	٢٧٧
عبدالصمد بن أحمد بن خنبش الخولاني الحمصي	٢٩
عبدالصمد بن النعمان	٥١٠
عبدالصمد بن حسان الخراساني	١٠٨
عبدالعزيز بن أبان الكوفي	١٨٩- ٣٢٨
عبدالغنيّ بن سعيد بن علي الأزدي المصري	١٧
عبدالقاهر البغدادي	١٩
عبدالكريم بن أبي المُخارق	٣٣٢
عبدالكريم بن روح	٣٦٥
عبدالله المستكفي بالله	٥
عبدالله بن أحمد بن إبراهيم الخليلي (والد الخليلي)	٢٤
عبدالله بن إدريس الأَوْدي	٣٥٦
عبدالله بن القادر بالله أحمد بن إسحاق = القائم بأمر الله أبو جعفر	١٠

عبدالله بن عثمان = عبدان	٤٩٣
عبدالله بن محمّد بن خالد = الحبّال	٣٨٧
عبدالله بن محمّد بن ربيعة القُدَّامي	٥٠٣
عبدالله بن محمّد بن ربيعة القدّامي المصيصي	٣٣٣
عبدالله بن محمّد بن رُوزْبَة الفارسي الكسروي	٣٠
عبدالله بن يوسف القلزمي	١٩٩
عبدالملك بن الصبَّاح	٤٩٣
عبدالملك بن عمرو العقدي	٥٠٢
عبدالملك بن محمّد بن إسماعيل النيسابوري الثعالبي	١٩
عبدالمنعم بنَ بشير المصري	٢٠٤
عبدالوهاب بن رُفَيْع المدني	٢٨٢
عبيد الله بن محمد بن أحمد البغدادي الفرضي المقرئ	١٨
عبيد بن سلمان الشامي	٢٧١
عبيدالله بن سعيد بن حاتم الوائلي البكري	١٧
عُبيس بن ميمون العطار التميمي البصري	٢٥٩
عثمان بن عطاء الخراساني	٣٣٥
عثمان بن عمر بن فارس العبدي	٤٤١-٥٠١
العلاء بن عبدالرحمن بن يعقوب المدني مولى الحُرَقَة	٢٦٠-٣٨٨
عليّ بن أحمد بن صالح بن حمّاد القزويني = ببياع الحديد	٢٦
علي بن أحمد بن عمر بن الحمامي البغدادي	١٨
علي بن سعيد بن شهريار الرقي	١٥٥
علي بن عمر بن أحمد البغدادي المالكي = ابن القصار	١٨
علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني	٣٢
علي بن قرين	٤٧

علي بن محمّد بن يعقوب المرزي	٢٩
علي بن مسعدة الباهلي البصري	٢٥٤
عمر بن إبراهيم بن كثير البغدادي المقرئ = الكتّاني	٣٠
عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين	٣٢
عمر بن قيس المكي = سَنْدَل = سندول	٣٤٥
عمر بن قيس المكي	١٨٧
عمر بن مساور العتكي المنقري	٢٦٧
عمرو بن حكّام البصري	٤٥٣
القاسم بن أبي صالح الهمذاني	٤٨١
قبيصة بن قتيبة	٤٤٧
قرّة بن عبدالرحمن بن حَيْوئيل	٣٨١
مؤمّل بن إسماعيل	١٠٨
مالك إسحاقُ بنُ محمّد الفروي	٣٨٥
مالك بن سليمان الهروي	١١٣
محمّد بن إبراهيم الطيالسي	١٥١
محمّد بن أحمد أبو ريحان البيروني	١٩
محمّد بن أحمد بن إبراهيم الخليلي (عمّ الخليلي)	٢٥
محمّد بن أحمد بن تميم المغربي = أبو العرب	٨٣
محمّد بن أحمد بن عبدالأعلى بن القاسم الأندلسي القزويني = الورشي	٢٧
محمد بن أحمد بن عبدوس بن أحمد النيسابوري	٢٨
محمّد بن أحمد بن محمّد بن موسى بن جعفر البخاري = الملاحي	٢٩
محمّد بن الحارث	١٠٠
محمّد بن الحسن بن زبالة المخزومي المدني	٣٣٢
محمّد بن الحسين المروزي = الحدّادي	٣٣

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

محمّد بن الصباح الجرجائي	٢٤٢
محمّد بن بندار السباك الجرجاني	٤٧
محمّد بن ثابت البُناني	٢٨٧
محمّد بن ثابت العبدي	١٩١
محمّد بن خلاّد بن كثير الباهلي البصري	٤٧
محمّد بن سابق الفارسي الكوفي	٢٤٨
محمّد بن سالم الأفطس	٢٠٢
محمّد بن سليمان بن يزيد الفامي القزويني	٢٦
محمّد بن عبد الرحمن بن العباس البغدادي = ابن الذهبي	١٦
محمّد بن عبد بن عامر السمرقندي	٣٣٦
محمّد بن عبدالرحمن العبدي القرشي	٢٧٢
محمّد بن عبدالرحمن بن العبّاس بن زكريّا البغدادي الذهبي	٣١
محمّد بن عبدالعزيز بن المبارك الدينوري	٣٤٠
محمّد بن عبدالله بن عُلاثة الشامي	٢٨٥
محمّد بن عبدالله بن محمّد بن حمدويه = الحاكم النيسابوري	٢٨
محمّد بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه = ابن الحنفية	١٧٠
محمد بن علي بن عبد الله الشامي الساحلي الصوري	١٧
محمّد بن علي بن عمر (جدّ الخليلي من أمّه)	٢٥
محمّد بن عمر بن خزر بن الفضل بن الموفَّق الهمذاني	٢٩
محمّد بن فضيل الضَّبّيُّ	٢٩٠
محمّد بن معاوية بن أعين النيسابوري	٣٣٧
محمّد بن يحيى بن علي بن عبدالحميد الكناني المدني	١٧٧
مخلد بن يزيد الحرّاني	٥١١
معاوية بن عبد الكريم البصري = الضال	١٣٣
معد بن إسماعيل محمّد بن عبيدالله = المعز لدين الله العلوي	٧

المغيرة بن زياد	٢٤٣
مغيرة بن مقسم الضبي	٣٥٠
موسى بن عبدالله الطويل الفارسي	٢٠٣
ناصر بن محمّد الصوفي المروزي البغدادي	٣١
نصر بن أحمد بن الخليل الموصلي = المَرجي	٣٣
النّضر بن شُميل	٣٨٤
النعمان بن راشد الجزري	٢٤٦
النعمان بن عبدالسلام بن حبيب الأصبهاني	١١٠
نوفل بن سليمان الهُنائي	٣٢٧-٣٩٢
الهذيل بن الحكم الأزدي	٢٤٤
هشام بن سعد المدني	٤٤٩
هشام بن عبدالملك اليزني الحمصي = أبو التقى الصغير	٤٦٩
الهيثم بن عدي المنبجي الكوفي	٢٨٤
واقد بن الخليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم الخليلي	٣٤
الوليد بن محمّد الشامي الموقري	٣٨٢
الوليد بن مسلم	١١٢
وهب بن جرير	٤٨٦
ياسين بن معاذ الزيات	٣٣٨
يحيى بن أبي بردة	٢٥١
يحيى بن آدم بن سليمان أبو زكريا	٢٤١
يحيى بن سليم	٤٧٧
يحيى بن شعيب الكوفي = أبو اليسع	١٦٦
يحيى بن صالح الحمصي الوحاظي	٢٣٠
يحيى بن عقبة الكوفي	١٩٠

يحيى بن هاشم السّمسار الغساني البغدادي	٢٨٥
يعيش بن الجهم	٢٢١
يعيش بن هشام القرقساني	٢٢١
يوسف بن أسباط	١٥٧

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهارس المصادر والمراجع

١- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للإمام الحافظ شهاب الدّين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، تحقيق دار المشكاة للبحث العلمي، دار الوطن للنشر، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).

٢- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن محمّد بن حجر العسقلاني، تحقيق زهير بن ناصر الناصر، صدر بالتعاون بين مجمع الملك فهد للطباعة المصحف الشريف بالمدينة، ومركز خدمة المجتمع والسيرة النبوية بالمدينة النبوية، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ-١٩٩٤م).

٣- أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء، للدكتور ماهر ياسين فحل، دار عمّار للنّشر والتوزيع، عَمّان الأردن، الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م).

٤- أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، للدكتور ماهر ياسين فحل، دار عمّار للنّشر والتوزيع، عمّان الأردن، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م).

٥- أحاديث معلة ظاهرها الصحة، للشيخ مقبل بن هادي الوادعي، دار الآثار للنّشر والتوزيع، صنعاء اليمن، الطبعة الثانية (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).

٦- أحوال الرجال للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني.، دراسة وتحقيق الدكتور عبدالعليم عبدالعظيم البستوي، دار الطحاوي الرياض، وحديث أكادمي فيصل أباد باكستان، الطبعة الأولى (١٤١١هـ-١٩٩٠م).

٧- اختصار علوم الحديث لابن كثير مع الباعث الحثيث، تحقيق علي حسن عبدالحميد، مكتبة المعارف الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ-١٩٩٦م).

٨- أداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب، لأبي الخطاب عمر بن حسن الأندلسي، الشهير بابن دحية الكلبي، تحقيق محمّد زهير الشاويش، وتخريج العلاّمة محمّد ناصر الدّين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).

٩- آداب الشافعي لابن أبي حاتم الرازي، بعناية العلاّمة عبدالغني عبدالخالق، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

١٠- أدب الإملاء والاستملاء للإمام أبي سعد عبدالكريم بن محمّد بن منصور السمعاني، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى (١٤٠١هـ-١٩٨١م).
١١- إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه، للإمام إسماعيل بن كثير الدمشقي، تحقيق بهجة يوسف حمد أبو الطيب، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ-١٩٩٦م).
١٢- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للحافظ أبي يعلى الخليل بن أحمد الخليلي، دراسة وتحقيق الدكتور محمّد سعيد بن عمر إدريس، مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ-١٩٨٩م).
١٣- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للحافظ الخليل بن أحمد الخليلي، تحقيق عامر أحمد حيدر، دار الفكر بيروت لبنان، طبعة (١٤١٤هـ-١٩٩٣م).
١٤- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للحافظ الخليل بن أحمد الخليلي، تحقيق وليد متولي محمّد، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى (١٤٣١هـ-٢٠١٠م).
١٥- الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات، تأليف طارق بن عوض الله بن محمّد، مكتبة ابن تيمية القاهرة، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ-١٩٩٨م).
١٦- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، للعلاّمة محمّد ناصر الدّين الألباني، المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).
١٧- أساس البلاغة، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق محمّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).
١٨- أسباب اختلاف المحدثين، للدكتور خلدون الأحدب، الدار السعودية للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).
١٩- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار لما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار، للإمام أبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمّد بن عبدالبر النمري الأندلسي، بعناية الدكتور عبدالمعطي أمين قلعجي، دار قتيبة للطباعة والنشر دمشق، ودار الوعي حلب- القاهرة.
٢٠- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، للإمام أبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمّد بن عبدالبر النمري الأندلسي، بعناية عادل مرشد، دار الأعلام، الأردن عمان، الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م).

٢١- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لعزّ الدّين ابن الأثير أبي الحسن علي بن محمّد الجـــزري، تحقيق وتعليق علي محمّد معوّض، عادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
٢٢- الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، المعروف بالموضوعات الكبرى، للعلاّمـــة نـــور الدّين علي بن محمّد بن سلطان، المشهور بالملا علي القاري، بعناية محمّد بن لطفي الصبّاغ، المكتب الإسلامي، بيروت لبنان، الطبعة الثانية (١٤٠٦هـــ-١٩٨٦م).
٢٣- الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي، بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، الطبعة الأولى القاهرة (١٤٢٩هـــ-٢٠٠٨م).
٢٤- أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني، للحافظ أبي الفضل محمّد بن طـــاهر بـــن علـــي المقدسي، بعناية جابر بن عبدالله السريع، الطبعة الأولى (١٤٢٨).
٢٥- الاعتبار في الناسخ والمنسوخ للحافظ أبي بكر محمّد بن موسى بن عثمـــان الحـــازمي، دراسة وتحقيق أحمد طنطاوي جوهري مسدد، المكتبة المكية بمكة المكرمة، ودار ابن حـــزم بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـــ-٢٠٠١م).
٢٦- أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، للإمام أبي سليمان حمد بن محمّد الخطّـــابي، تحقيق ودراسة الدكتور محمّد بن سعد بن عبدالرحمن آل سعود، من مطبوعات جامعـــة أم القرى بمكة المكرمة، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـــ-١٩٨٨م).
٢٧- الأعلام لخير الدّين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، الطبعة الخامسة عـــشرة (مايو٢٠٠٢م).
٢٨- الإعلان بالتوبيخ لمن ذمّ التاريخ، للحافظ شمس الدّين محمّد بن عبدالرحمن الـــسخاوي، حققه وعلق عليه بالإنجليزية فرانز روزنثال، ترجمة الدكتور صالح أحمد العلي، دار الكتـــب العليمة، بيروت لبنان،
٢٩- الاقتراح في بيان الاصطلاح، للحافظ ابن دقيق العيد، دراسة وتحقيق الـــدكتور عـــامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٧هـــ-١٩٩٦م).

٣٠- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، للأمير الحافظ علي بن هبة الله بن أبي نصر بن ماكولا، نشر دار الكتاب الإسلامي، طباعة الفاروق الحديثة للطباعة والنشر القاهرة.

٣١- الإلزامات والتتبع، للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، بعناية الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الثانية (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

٣٢- ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الإفراد والتكرير والتركيب ودلالة كلّ منها على حال الراوي، للدكتور أحمد معبد، أضواء السلف، الرياض المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).

٣٣- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق السيد أحمد صقر، دار التراث القاهرة، والمكتبة العتيقة تونس، الطبعة الأولى (١٣٧٩هـ-١٩٧٠م).

٣٤- الإمام الجويني، للدكتور محمّد الزحيلي، دار القلم دمشق، الطبعة الثانية (١٤١٢هـ-١٩٩٢م).

٣٥- الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال، لإكرام الله إمداد الحق، دار البشائر الإسلامية.

٣٦- الأنساب للإمام أبي سعد عبدالكريم بن محمّد بن منصور التميمي السمعاني، تقديم وتعليق عبدالله عمر البارودي، دار الجنان، بيروت لبنان، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).

٣٧- الأوسط لابن المنذر، تحقيق الدكتور أبو حماد صغير أحمد بن محمّد حنيف، دار طيبة الرياض، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ١٩٨٥م).

٣٨- أيعيد التاريخ نفسه؟ لمحمّد العبدة، صادر عن المنتدى الإسلامي بالمملكة المتحدة، الطبعة الثالثة، (١٤١٩هـ-١٩٩٩م).

٣٩- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، شرح العلاّمة أحمد محمّد شاكر، تعليق العلاّمة محمّد ناصر الدّين الألباني، بعناية علي حسن عبدالحميد، مكتبة المعارف الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ-١٩٩٦م).

٤٠- البحر الزخار، المعروف بمسند البزار، للحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبدالخالق البزار، تحقيق الدكتور محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن بيروت، ومكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ-١٩٨٨م).

٤١- بحوث في تاريخ السنة المشرفة، للدكتور أكرم ضياء العمري، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م).

٤٢- البداية والنهاية، للإمام أبي الفداء إسماعيل بن كثير، اعتنى به مجموعة من الأساتذة، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الثالثة (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).

٤٣- البداية والنهاية، للحافظ عماد الدّين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تحقيق الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

٤٤- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، للإمام سراج الدّين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد، المعروف بابن الملقن، تحقيق مجموعة من الأساتذة، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).

٤٥- بذل المجهود في حل سنن أبي داود، للعلاّمة خليل أحمد السّهارنفوري، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

٤٦- بغية الرائد في تحقيق مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ نور الدّين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق عبدالله محمّد الدرويش، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، (١٤١٤هـ-١٩٩٤م).

٤٧- بيان الوهم الإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، للحافظ أبي الحسن علي بن محمّد بن القطان الفاسي، دراسة وتحقيق الدكتور الحسين آيت سعيد، دار طيبة الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).

٤٨- بيان خطأ من أخطأ على الشافعي للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق وتقديم الدكتور الشريف نايف الدعيس، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، الطبعة الثانية (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

٤٩- تاج العروس من جواهر القاموس، للسيّد محمّد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق عبدالعليم الطحاوي، دار الهداية (١٣٨٥هـ-١٩٦٥م).
٥٠- تاريخ ابن معين برواية عباس الدوري، بعناية الدكتور أحمد محمّد نور سيف، من مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة المكرمة، الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).
٥١- تاريخ أبي زرعة الدمشقي، للحافظ عبدالرحمن بن عمرو بن عبدالله بن صفوان النصري، وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ-١٩٩٦م).
٥٢- تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، للدكتور حسن إبراهيم حسن، دار الجيل بيروت، ومكتبة النهضة المصرية القاهرة، الطبعة الرابعة عشرة (١٤١٦هـ-١٩٩٦م).
٥٣- تاريخ الإسلام، للحافظ شمس الدّين محمّد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق الدكتور عمر عبدالسلام تَدمري، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ-١٩٩١م).
٥٤- التاريخ الأوسط للإمام أبي عبدالله محمّد بن إسماعيل البخاري، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة بيروت لبنان، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).
٥٥- تاريخ الدولتين الأموية والعباسية وظهور فكر الخوارج، للدكتور علي الصلابي، دار البيارق الأردن، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ-١٩٩٨م).
٥٦- التاريخ الصغير، للإمام أبي عبدالله محمّد بن إسماعيل البخاري، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت لبنان، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).
٥٧- التاريخ الكبير، للإمام أبي عبدالله محمّد بن إسماعيل البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
٥٨- تاريخ جرجان أو كتاب معرفة علماء أهل جرجان، لأبي القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي، من منشورات دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة الأولى (١٣٦٩هـ-١٩٥٠م).
٥٩- تاريخ مدينة السلام، وأخبار محدّثيها، وذكر قطّانها العلماء من غير أهلها وواريدها، المعروف بتاريخ بغداد، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، بعناية

الدكتور بشّار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).

٦٠- تاريخ مدينة دمشق، وذكر فضلها، وتسمية من حلّها من الأماثل، أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها، للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بابن عساكر، دراسة وتحقيق عمر بن غرامة العمري، دار الفكر، بيروت لبنان، (١٤١٥هـ-١٩٩٥م).

٦١- تاريخ نيسابور، للإمام أبي عبدالله الحاكم النيسابوري، تحقيق مازن بن عبدالرحمن البيروتي، دار البشائر الإسلامية بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ).

٦٢- تاريخ يحيى بن معين برواية عثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق الدكتور أحمد محمّد نور سيف، من منشورات كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة المكرمة، جامعة الملك عبدالعزيز، طبع دار المأمون للتراث دمشق.

٦٣- تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة، تحقيق محمّد محي الدّين الأصفر، المكتب الإسلامي بيروت، ومؤسسة الإشراق الدوحة، الطبعة الثانية (١٤١٩هـ-١٩٩٩م).

٦٤- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق محمّد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت لبنان.

٦٥- تحرير علوم الحديث، لعبدالله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

٦٦- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للحافظ أبي الحجاج يوسف بن عبدالرحمن بن يوسف المزي، ومعه النكت الظراف لابن حجر، تحقيق عبدالصمد شرف الدّين، بإشراف زهير الشاويش، المكتب الإسلامي بيروت لبنان، والدار القيمة بمباي الهند، الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).

٦٧- تحقيق الرغبة في توضيح النخبة، للدكتور عبدالكريم بن عبدالله الخضير، مكتبة دار المنهاج الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٦هـ).

٦٨- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للحافظ أبي الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدّين السيوطي، تحقيق أبي معاذ طارق بن عوض الله، دار العاصمة للنشر والتوزيع الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

٦٩- التدوين في أخبار قزوين للرافعي
٧٠- تذكرة الحفاظ، للحافظ شمس الدّين الذهبي، دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الهند، الطبعة الثانية (١٣٣٣هـ).
٧١- التراث والمعاصرة، للدكتور أكرم ضياء العمري، من مطبوعات رئاسة المحاكم الشرعية بدولة قطر، الطبعة الأولى.
٧٢- ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة، لطاهر أحمد الزاوي، الدار العربية للكتاب، الطبعة الثالثة (١٩٨٠م).
٧٣- التعريفات، لعلي بن محمّد بن علي الجرجاني، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ).
٧٤- تغليق التعليق على صحيح البخاري،للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دراسة وتحقيق سعيد عبدالرحمن موسى القزقي، المكتب الإسلامي، ودار عمّار الأردن، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).
٧٥- التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله أو ردّه، لعبدالجواد حمام، دار النوادر دمشق سوريا، الطبعة الأولى (١٤٢٩هـ٢٠٠٨م).
٧٦- تفسير القرآن العظيم مسندا عن رسول الله ﷺ والصحابة والتابعين، للإمام عبدالرحمن ابن محمّد بن إدريس الرازي، تحقيق أسعد محمّد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز مكة المكرمة، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ-١٩٩٧م).
٧٧- تفسير القرآن العظيم، للإمام أبي الفداء إسماعيل بن كثير، بعناية مجموعة من الأساتذة، مؤسسة قرطبة الجيرة مصر، ومكتبة أولاد الشيخ للتراث الجيزة، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).
٧٨- تقريب التهذيب، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، بعناية محمّد عوّامة، نشر دار الرشيد حلب سوريا، طبع دار القلم دمشق، الطبعة الثالثة (١٤١١هـ-١٩٩١م).
٧٩- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، للإمام محي الدّين بن شرف النووي، تحقيق محمّد عثمان الخشب، دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

٨٠- التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد، لأبي بكر محمّد بن عبدالغني، الشهير بابن نقطة، من مطبوعات دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).

٨١- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، للافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، وضع حواشيه محمّد عبد الله شاهين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).

٨٢- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، للحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمّد بن عبدالبر، تحقيق مجموعة من الأساتذة، من مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية.

٨٣- التمييز للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، حققه وعلّق عليه الدكتور عبدالقادر مصطفى المحمّدي، دار ابن الجوزي، الدمام المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى (١٤٣٠هـ).

٨٤- تنبيه الهاجد إلى ما وقع من النظر في كتب الأماجد، للشيخ أبي إسحاق الحويني، دار المحجة، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ).

٨٥- تنقيح الأنظار مع شرحه توضيح الأفكار للصنعاني، تحقيق محمّد محي الدّين عبدالحميد، منشورات المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.

٨٦- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، للحافظ أبي عبدالله محمّد بن أحمد بن عبدالهادي المقدسي، تحقيق سامي بن محمّد بن جادالله، وعبدالعزيز بن ناصر الخباني، دار أضواء السلف، الرياض المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م).

٨٧- تهذيب الآثار، للإمام أبي جعفر محمّد بن جرير الطبري، تحقيق محمود شاكر، مطبعة المدني مصر، الطبعة الثانية.

٨٨- تهذيب التهذيب، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، باعتناء إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة.

٨٩- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ أبي الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن المزي، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).

٩٠- توجيه النظر إلى أصول الأثر، للشيخ طاهر الجزائري الدمشقي، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبي غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية حلب، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ- ١٩٩٥م).

٩١- توضيح مشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، للحافظ محمّد بن عبدالله بن محمّد القيسي، المعروف بابن ناصر الدين الدمشقي، حققه وعلّق عليه محمّد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة بيروت.

٩٢- تيسير مصطلح الحديث، للدكتور محمود الطحان، مركز الهدى للدراسات بالإسكندرية، الطبعة السابعة (١٤١٥هـ).

٩٣- الثقات الذي ضُعّفوا في بعض شيوخهم، للدكتور صالح بن حامد الرفاعي، دار الخُضَيري للنشر والتوزيع بالمدينة النبوية، الطبعة الثانية (١٤١٨هـ).

٩٤- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، للحافظ أبي سعيد بن خليل بن كيكلدي العلائي، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م).

٩٥- الجامع الصحيح البخاري، للإمام أبي عبدالله محمّد بن إسماعيل البخاري، بعناية أبي صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية للنشر، الرياض المملكة العربية السعودية، طبعة (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).

٩٦- الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمنّه من السنة وآي الفرقان، للإمام أبي عبدالله محمّد ابن أحمد بن أبي بكر القرطبي، تحقيق الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م).

٩٧- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي، بعناية الدكتور محمّد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ-١٩٩١م).

٩٨- الجامع لشعب الإيمان، للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ).

٩٩- جذوة المقتبس للحميدي في تاريخ علماء الأندلس، لأبي عبدالله محمّد بن أبي نصر فتوح ابن عبدالله الأزدي الحميدي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، طبعة (١٩٦٦م).
١٠٠- الجرح والتعديل، للإمام أبي محمّد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي، دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة الأولى (١٢٧١هـ-١٩٥٢م).
١٠١- الجزء (٢٥) من موجز دائرة المعارف الإسلامية، تحرير م.ت هوتسما، ت.و أرنولد، ر. باسيت، ر. هارتمان، إشراف وترجمة نخبة من الأساتذة، طبع برعاية الشيخ الدكتور سلطان ابن محمّد القاسمي حاكم الشارقة، نشر مركز الشارقة للإبداع الفكري.
١٠٢- جزء فيه بيان أحاديث أودعها البخاري كتابه الصحيح وبيّن عللها الحافظ الدارقطني، تحقيق سعد بن عبدالله آل حميد، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م).
١٠٣- جمهرة اللغة، لأبي بكر محمّد الحسن بن دريد، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين بيروت، الطبعة الأولى (١٩٨٨م).
١٠٤- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لمحيي الدين أبي محمّد عبدالقادر بن محمّد بن أبي الوفاء القرشي، تحقيق الدكتور عبدالفتاح محمّد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع الجيزة مصر، الطبعة الثانية (١٤١٣هـ-١٩٩٣م).
١٠٥- حاشية ابن القيم على أبي داود مع هامش عون المعبود للعلاّمة أبي الطيّب محمّد شمس الحق العظيم آبادي، ضبط وتحقيق عبدالرحمن محمّد عثمان، نشر محمّد عبدالمحسن، صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية (١٣٨٨هـ-١٩٦٨م).
١٠٦- الحديث الحسن لذاته ولغيره، للدكتور خالد بن منصور الدريس، دار أضواء السلف الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م).
١٠٧- الحديث المعلول قواعد وضوابط، للدكتور حمزة عبدالله المليباري، المكتبة المكية مكة المكرمة، ودار ابن حزم بيروت لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ-١٩٩٦م).
١٠٨- الحديث المنكر عند الإمام أبي حاتم الرازي لقاسم محمد غانم وأحمد عبدالله أحمد، ضمن مجلة الجامعة الإسلامية بغزة، العدد الأول سنة (٢٠٠٢).

١٠٩- الحديث المنكر عند نقاد الحديث، لعبد الرحمن السلمي، مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م).

١١٠- الحديث والمحدثون، أو عناية الأمة الإسلامية بالسنة النبوية، للشيخ محمّد محمّد أبو زهو، طبع ونشر الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالرياض (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).

١١١- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ-١٩٨٨م).

١١٢- الخبر الثابت، ليوسف بن هاشم بن عابد اللحياني، قدّم له الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن السعد، دار الوطن للنشر الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م).

١١٣- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، للحافظ جلال الدّين السيوطي، تحقيق الدكتور عبدالله ابن عبدالمحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية مصر، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

١١٤- الدراية في تخريج أحاديث الهداية للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، صححه وعلّق عليه السيّد عبدالله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة بيروت لبنان.

١١٥- دولة السلاجقة وبروز مشروع إسلامي لمقاومة التغلغل الباطني والغزو الصليبي، للدكتور علي محمّد محمّد الصلابي، مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع القاهرة، الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م).

١١٦- الدولة الفاطمية، للدكتور علي الصلابي، مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع القاهرة، الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م).

١١٧- الديباج المذهّب في معرفة أعيان علماء المذهب، للقاضي إبراهيم بن نور الدّين المعروف بابن فرحون المالكي تحقيق الدكتور علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية القاهرة، الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م).

١١٨- ذخيرة الحفّاظ المخرّج على الحروف والألفاظ، للحافظ محمّد بن طاهر المقدسي، بعناية الدكتور عبدالرحمن بن عبدالجبار الفريوائي، دار الدعوة الهند ودار السلف الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ-١٩٩٦م).

١١٩- ذكر أخبار أصبهان، للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، مكتبة الثقافة الدينية، جمهورية مصر العربية.

١٢٠- ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث، للحافظ شمس الدّين الذهبي، تحقيق ودراسة عبدالله بن ضيف الله الرحيلي، الطبعة الأولى (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م).

١٢١- ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي، طبع ضمن مجموع أربع رسائل في علوم الحديث بعناية الشيخ عبد الفتاح أبي غدة رحمه الله تعالى، بمكتب المطبوعات الإسلامية ببيروت، الطبعة الخامسة سنة ١٤١٠ هـ-١٩٩٠م.

١٢٢- الرد على ابن القطان في كتابه بيان الوهم والإيهام، للحافظ شمس الدّين محمّد بن أحمد ابن عثمان الذهبي، تحقيق خالد بن محمّد بن عثمان المصري، الفاروق الحديث القاهرة، الطبعة الأولى (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م).

١٢٣- رسالة أبي داود لأهل مكة، تحقيق وتعليق وتقديم الدكتور محمّد لطفي الصبّاغ، المكتب الإسلامي بيروت لبنان، الطبعة الثالثة (١٤٠٥هـ).

١٢٤- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة، للعلاّمة محمد بن جعفر الكتاني، تحقيق محمد المنتصر، محمد الزمزمي الكتاني، دار البشائر الإسلامية بيروت، الطبعة الرابعة، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

١٢٥- الرسالة، للإمام أبي عبد الله محمّد بن إدريس الشافعي، تحقيق العلاّمة أحمد محمّد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

١٢٦- الروض الداني إلى المعجم الصغير للطبراني، تحقيق محمّد شكور محمود الحاج أمير، المكتب الإسلامي بيروت لبنان، الطبعة الأولى (١٤٠٥م-١٩٨٥م).

١٢٧- زيادة الثقة في كتب مصطلح الحديث، ومعه الأصالة والتجديد في دراسة علوم الحديث، للدكتور حمزة عبدالله المليباري، من مطبوعات ملتقى أهل الحديث، الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ).

١٢٨- سؤالات ابن الجنيد أبي إسحاق إبراهيم بن عبد الله الختلي ليحيى بن معين، طبع بمكتبة الدار بالمدينة المنورة بتحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف.

١٢٩- سؤالات ابن الجنيد لابن معين، تحقيق الدكتور أحمد محمّد نور سيف، مكتبة الدار بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).
١٣٠- سؤالات أبي بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم لأحمد بن حنبل، طبع بمطبعة الفاروق الحديثة بالقاهرة بتحقيق أبي عمر محمد بن علي الأزهري.
١٣١- سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني، تحقيق وتعليق مجدي السيّد إبراهيم، مكتبة الفرقان القاهرة.
١٣٢- سؤالات أبي داود للإمام أحمد، دراسة وتحقيق الدكتور زياد محمّد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ-١٩٩٤م).
١٣٣- سؤالات أبي عبدالرحمن السلمي للدارقطني في الجرح والتعديل، تحقيق وتعليق مجدي فتحي السيّد، دار الصحابة للتراث بطنطا، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ-١٩٩٢م).
١٣٤- سؤالات أبي عبيد لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم، دراسة وتحقيق الدكتور عبدالعليم عبدالعظيم البستوي، مكتبة دار الاستقامة مكة المكرمة، ومؤسسة الريان بيروت لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).
١٣٥- سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي، دراسة وتحقيق الدكتور سعدي الهاشمي، الوفاء للطباعة والنشر مصر المنصورة، ومكتبة ابن القيم للنشر والتوزيع بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية (١٤٠٩هـ-١٩٨٩م).
١٣٦- سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، دراسة وتحقيق مُوفق بن عبدالله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف الرياض، الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).
١٣٧- سؤالات محمّد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، تحقيق موفق عبدالله عبدالقادر، مكتبة المعارف الرياض، طبعة سنة (١٤٠٤هـ).
١٣٨- سؤالات مسعود بن علي السجزي للحاكم النيسابوري، دراسة وتحقيق الدكتور موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).
١٣٩- السلاجقة تاريخهم السياسي والعسكري، للدكتور محمّد عبد العظيم أبي النصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى (٢٠٠١م).

١٤٠- سلسلة الأحاديث الضعيفة الموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، للشيخ محمّد ناصر الدّين الألباني، مكتبة المعارف الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ-١٩٩٢م).
١٤١- سنن أبي داود بأحكام الألباني، اعتنى به مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع الرياض، الطبعة الثانية (١٤١٧هـ).
١٤٢- السَّنَن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن، للحافظ أبي عبدالله محمد ابن عمر بن محمد بن رشيد الفهري، تحقيق صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية المدينة المنورة، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ).
١٤٣- سنن الدارمي، للإمام أبي محمّد عبدالله بن عبدالرحمن بن الفضل الدارمي، تحقيق حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).
١٤٤- السنن الكبرى للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، ومعه الجوهر النقي لابن التركماني، من مطبوعات دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة الأولى (١٣٤٤هـ).
١٤٥- السنن الكبرى، للإمام أبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النّسائي، حققه وخرّج أحاديثه حسن عبدالمنعم شلبي، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ-٢٠٠١م).
١٤٦- السنن، للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، بعناية فريق بيت الأفكار الدولية، الرياض المملكة العربية السعودية.
١٤٧- السنن، للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النّسائي، ومعه شرح الإمامين السيوطي والسندي، تحقيق الدكتور السيّد محمّد سيّد والأستاذ علي محمّد علي والأستاذ سيّد عمران، ضبط أصوله الدكتور مصطفى محمّد حسين الذهبي، دار الحديث القاهرة، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).
١٤٨- السنن، للإمام أبي عبدالله محمّد بن يزيد بن ماجة القزويني، بعناية الدكتور بشار عواد معروف، دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ-١٩٩٨م).
١٤٩- السنن، للإمام أبي عيسى محمّد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق وشرح الشيخ أحمد محمّد شاكر، مطبعة مصطفي البابي الحلبي، الطبعة الثانية (١٣٩٨هـ-١٩٧٨م).

١٥٠- السنن، للإمام علي بن عمر بن مهدي الدارقطني، وبذيله التعليق المغني على الدارقطني للعلاّمة أبي الطيّب العظيم آبادي، بعناية الشيخ شعيب الأرنؤوط وجماعة، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م).

١٥١- سير أعلام النبلاء، للحافظ شمس الدّين محمّد بن أحمد الذهبي، تحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط وغيره، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثالثة (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

١٥٢- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، للعلاّمة محمّد بن محمّد مخلوف، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان.

١٥٣- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد، حققه محمود الأرناؤوط، وإشراف الشيخ عبدالقادر الأرناؤوط، دار ابن كثير دمشق، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).

١٥٤- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبدالحي ابن العماد الحنبلي، دار إحياء التراث العربي بيروت.

١٥٥- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للحافظ أبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي، تحقيق الدكتور أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة للنشر والتوزيع الرياض، الطبعة الرابعة (١٤١٦هـ-١٩٩٥م).

١٥٦- شرح التبصرة والتذكرة، للحافظ زين الدّين أبي الفضل عبدالرحيم بن الحسين للعراقي، بعناية الدكتور عبداللطيف الهميم، والدكتور ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م).

١٥٧- شرح السنة، للإمام الحسين بن مسعود البغوي، بعناية الشيخ شعيب الأرناؤوط، ومحمّد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).

١٥٨- شرح العقيدة الطحاوية، للقاضي علي بن علي بن محمّد بن أبي العزّ الدمشقي، بعناية الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي، والشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، الطبعة الثانية (١٤١٣هـ-١٩٩٣م).

١٥٩- شرح علل ابن أبي حاتم، للحافظ أبي عبدالله محمّد بن أحمد بن عبدالهادي، بعناية: مصطفى أبو الغيط، وإبراهيم فهمي، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر القاهرة، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م).

١٦٠- شرح علل الترمذي، للحافظ عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق الدكتور نور الدّين عتر، دار الملاح للطباعة والنشر، الطبعة الأولى (١٣٩٨هـ-١٩٧٨م).
١٦١- شرح علل الترمذي، للحافظ عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق ودراسة الدكتور همام عبدالرحيم سعيد، مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الرابعة (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م).
١٦٢- شرح لغة المحدث، لأبي معاذ طارق عوض الله، مكتبة ابن تيمية مصر، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م).
١٦٣- شرح مشكل الآثار، للحافظ أبي جعفر أحمد بن محمّد بن سلامة الطحاوي، بعناية الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ-١٩٩٤م).
١٦٤- شرح معاني الآثار، للحافظ أبي جعفر أحمد بن محمّد بن سلامة الطحاوي، بعناية محمّد زهري النجار، ومحمّد سيّد جاد الحق، عالم الكتب بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ- ١٩٩٤م).
١٦٥- شرح موقظة الذهبي، دار ابن الجوزي الدمام المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى (ربيع الأوّل: ١٤٢٧هـ).
١٦٦- شرف أصحاب الحديث، ومعه نصيحة أهل الحديث، للحافظ أحمد بن علي بن ثابت، المعروف بالخطيب البغدادي، بعناية عمرو عبدالمنعم سليم، مكتبة ابن تيمية القاهرة، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ-١٩٩٦م).
١٦٧- الصحاح، لإسماعيل ين حمّاد الجوهري، تحقيق أحمد عبدالغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، الطبعة الثالثة (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).
١٦٨- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، للأمير علاء الدّين علي بن بلبان الفارسي، بعناية الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، الطبعة الثانية (١٤١٤هـ-١٩٩٣م).
١٦٩- صحيح ابن خزيمة، لإمام الأئمة أبي بكر محمّد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري، بعناية الدكتور محمّد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، طبعة (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).
١٧٠- صحيح سنن أبي داود، للعلاّمة محمّد ناصر الدّين الألباني، مكتبة المعرف للنشر والتوزيع الرياض، الطبعة الأولى للطبعة الجديدة (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).

١٧١- الصلة، للحافظ أبي القاسم خلف بن عبدالملك بن مسعود بن بشكوال الخزرجي الأنصاري، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري القاهرة، ودار الكتاب اللبناني بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ-١٩٨٩م).

١٧٢- الضعفاء الكبير، للحافظ أبي جعفر محمّد بن عمرو بن موسى العقيلي، تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م).

١٧٣- الضعفاء والمتروكون، للإمام جمال الدّين أبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمّد بن الجوزي، تحقيق أبي الفداء عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

١٧٤- الضعفاء والمتروكون، للحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، دراسة وتحقيق موفق ابن عبدالله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف الرياض، الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).

١٧٥- طبقات الحنابلة، للقاضي أبي الحُسين محمّد بن أبي يعلى الفرّاء البغدادي الحنبلي، بعناية الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، طبع الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية، (١٤١٩هـ-١٩٩٩م).

١٧٦- طبقات الشافعية الكبرى، للإمام تاج الدّين أبي نصر عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي السبكي، تحقيق محمود محمّد الطناحي، وعبدالفتّاح محمّد الحلو، دار إحياء الكتب العربية.

١٧٧- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، للحافظ أبي محمّد عبدالله بن محمّد بن جعفر ابن حيّان، المعروف بأبي الشيخ الأنصاري، دراسة وتحقيق عبدالغفور عبدالحق حسين البلوشي، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).

١٧٨- طبقات المدلسين، أو تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، للحافظ أحمد ابن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق الدكتور عاصم بن عبدالله القريوتي، مكتبة المنار الزرقاء الأردن، الطبعة الأولى.

١٧٩- طبقات المفسرين، لأحمد بن محمد الأدنروي، تحقيق سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة، الطبعة الأولى (١٩٩٧م).

١٨٠- طرح التثريب في شرح التقريب، للحافظ رين الدّين أبي الفضل عبدالرحيم بن الحسن العراقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان.

١٨١- الطيوريات، للحافظ أبي طاهر أحمد بن محمّد بن أحمد السلفي الأصبهاني، دراسة وتحقيق دسمان يحيى معالي، وعبّاس صخر الحسن، مكتبة أضواء السلف الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).

١٨٢- ظفر الأماني في مختصر الجرجاني، للعلاّمة أبي الحسنات محمّد عبد الحيّ اللكنوي، بعناية الدكتور تقي الدّين الندوي، من مطبوعات الجامعة الإسلامية بأعظم كده الهند، توزيع دار ابن حرم بيروت، الطبعة الثانية (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).

١٨٣- العبر في خبر من غبر، للحافظ شمس الدّين الذهبي، تحقيق أبي هاجر محمّد زغلول، دار الكتب العلمية بيروت.

١٨٤- عبقرية الإمام مسلم في ترتيب أحاديث مسنده الصحيح، للدكتور حمزة المليباري، دار ابن حزم بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).

١٨٥- عصر الدولتين الأموية والعباسية وظهور فكر الخوارج، للدكتور علي محمّد محمّد الصلابي، دار البيارق الأردن، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

١٨٦- عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، للعلاّمة جلال الدّين عبدالله بن نجم بن شاس، تحقيق الدكتور محمّد أبو الأجفان والأستاذ عبدالحفيظ منصور، بإشراف الدكتور محمّد الحبيب بن الخوجة، والدكتور بكر بن عبدالله أبو زيد، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ١٩٩٥م).

١٨٧- علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ، للإمام أبي الحسن علي بن المديني، بتحقيق الدكتور مازن بن محمّد السرساوي، دار ابن الجوزي الدمام، الطبعة الأولى (١٤٢٦هـ).

١٨٨- العلل الصغير الملحق بالسنن، للإمام أبي عيسى محمّد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق وشرح الشيخ أحمد محمّد شاكر، مطبعة مصطفي البابي الحلبي، الطبعة الثانية (١٣٩٨هـ-١٩٧٨م).

١٨٩- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، للإمام جمال الدّين أبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمّد بن الجوزي، تقديم وضبط الشيخ خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).

١٩٠- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للحافظ أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني، تحقيق الدكتور محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة الرياض، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

١٩١- العلل في الحديث، للدكتور همام عبد الرحيم سعي، دار العدوي بالأردن، الطبعة الأولى (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).

١٩٢- العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد بن حنبل، رواية أبي بكر المروذي وغيره، تحقيق الدكتور وصي الله بن محمّد عبّاس، الدار السلفية بومباي الهند، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).

١٩٣- العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل برواية ابنه عبدالله، تحقيق الدكتور وصي الله ابن محمّد عبّاس، دار الخاني الرياض، الطبعة الثانية (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).

١٩٤- علم الرجال نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع، للدكتور محمّد بن مطر الزهراني، دار الخضيري، طبعة (١٤١٤هـ).

١٩٥- علم الرجال وأهميته للمعلّمي. حققه وعلق عليه علي حسن الحلبي، دار الراية للنشر والتوزيع الرياض، الطبعة الأولى (١٣١٧هـ).

١٩٦- علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد، للدكتور حمزة عبدالله المليباري، دار ابن حزم بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م).

١٩٧- علوم الحديث، للحافظ أبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري، تحقيق وشرح الدكتور نور الدين عتر، دار الفكر بيروت، ودار الفكر دمشق، طبعة (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

١٩٨- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعلاّمة بدر الدّين أبي محمّد محمود بن أحمد العيني، ضبط وتصحيح عبدالله محمود محمّد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ-٢٠٠١م).

١٩٩- غاية النهاية في طبقات القراء للإمام شمس الدّين أبي الخير محمّد بن محمّد بن محمّد بن علي ابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م).

٢٠٠- غرائب حديث الإمام مالك، للحافظ أبي الحسين محمّد بن المظفر البزّار، تحقيق أبي عبدالباري رضا بن خالد الجزائري، دار السلف الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م).

٢٠١- غريب الحديث للخطابي، تحقيق عبدالكريم إبراهيم العزباوي، من مطبوعات جامعة أم القرى بمكة المكرمة، الطبعة الثانية (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).
٢٠٢- غوث المكدود بتخريج منتقى ابن الجارود، للشيخ أبي إسحاق الحويني، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).
٢٠٣- فتح الباب في الكنى والألقاب، للحافظ أبي عبدالله محمّد بن إسحاق بن منده الأصبهاني، حققه أبو قتيبة نظر محمّد الفاريابي، مكتبة الكوثر الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ-١٩٩٦م).
٢٠٤- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، بعناية الشيخ عبدالعزيز بن باز، وترقيم فؤاد عبدالباقي، وطباعة تحت إشراف محب الدّين الخطيب، دار المعرفة بيروت لبنان.
٢٠٥- فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ أبي الفرج ابن رجب الحنبلي، تحقيق مجموعة من الباحثين، مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة النبوية، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ-١٩٩٦م).
٢٠٦- فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، لأبي يحيى زكريا محمّد الأنصاري حقق نصوصه وخرّج أحاديثه وعلق عليه الدكتور عبداللطيف الهميم والدكتور ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م).
٢٠٧- فتح البيان في مقاصد القرآن، للعلاّمة صديق حسن خان القنّوجي، قدّم له وراجعه عَبدالله بن إبراهيم الأنصَاري، المَكتبة العصريَّة للطبَاعة والنّشْر، صَيدَا بَيروت، (١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م).
٢٠٨- الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير، للحافظ جلال الدين السيوطي، مزج وترتيب الشيخ يوسف النبهاني، دار الكتاب العربي بيروت.
٢٠٩- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي، دراسة وتحقيق الدكتور عبدالكريم الخضير والدكتور محمّد بن عبدالله آل فهيد، مكتبة دار المنهاج للنّشر والتوزيع، الرياض المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى (١٤٢٦هـ).

٢١٠- الفصل للوصل المدرج في النقل، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، دراسة وتحقيق عبدالسميع محمّد الأنيس، دار ابن الجوزي الدمام، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).

٢١١- فضائل الخلفاء الأربعة وغيرهم، للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، تحقيق صالح ابن محمّد العقيل، دار البخاري للنشر والتوزيع، المدينة النبوية، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ-١٩٩٧م).

٢١٢- فضائل الصحابة للإمام أحمد بن حنبل الشيباني، حققه وخرّج أحاديثة وصي الله بن محمّد عبّاس، دار ابن الجوزي المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).

٢١٣- الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي، تحقيق عادل بن يوسف العزازي، دار ابن الجوزي، الدمام المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ-١٩٩٦م).

٢١٤- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، للعلاّمة محمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة الثالثة (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).

٢١٥- الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب، المعروف بالمهروانيات، لأبي القاسم يوسف بن محمّد المهرواني، تحقيق خليل بن محمّد العربي، دار الراية للنشر والتوزيع الرياض، طبعة (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).

٢١٦- الفوائد، للحافظ أبي يعلى الخليل بن عبدالله بن أحمد الخليلي، دراسة وتحقيق طلعت بن فؤاد الحلواني، دار ماجد عسيري بجدة، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).

٢١٧- القاموس المحيط، للعلاّمة مجد الدّين محمّد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠٧هـ١٩٨٧م).

٢١٨- قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذّ، لنادر بن السنوسي العمراني: (٢٩/١). مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الأولى (١٤٣١هـ٢٠١٠م).

٢١٩- القرائن عند الأصوليين للدكتور محمّد بن عبدالعزيز المبارك، من مطبوعات جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م).

٢٢٠- القرآن الكريم وبهامشه تفسير الجلالين، لجلال الدّين محمّد بن أحمد بن محمّد المحلي، وجلال الدّين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، مذيلا بكتاب لباب النقول في أسباب النزول للسيوطي، قدّم له الشيخ عبدالقادر الأرنؤوط، دار ابن كثير دمشق، طبعة (١٤٠٧هـ).

٢٢١- قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، لأبي محمّد الطيّب بن عبدالله بن أحمد الهجراني الحضرمي، بعناية بوجمعة مكري، وخالد زواري، دار المنهاج للنشر والتوزيع بجدة، الطبعة الأولى (١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م).

٢٢٢- قواعد التحديث، للعلاّمة جمال الدّين القاسمي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).

٢٢٣- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للحافظ شمس الدّين محمّد بن أحمد الذهبي، تحقيق محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية جدة، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ١٩٩٢م).

٢٢٤- الكامل في التاريخ لابن الأثير، راجعه وصححه الدكتور يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).

٢٢٥- الكامل في ضعفاء الرجال، للإمام أبي أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني، تحقيق يحيى مختار غزاوي، دار الفكر بيروت، الطبعة الثالثة (١٤٠٩هـ-١٩٨٨م).

٢٢٦- كتاب الأم، للإمام محمّد بن إدريس الشافعي، تحقيق وتخريج الدكتور رِفعت فوزي عبدالمطلب، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة مصر، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).

٢٢٧- كتاب الأموال للحافظ أبي عبيد القاسم بن سلام، حققه وعلق عليه أبو أنس سيد بن رجب، تقديم الشيخ أبي إسحاق الحويني، دار الهدي النبوي مصر، ودار الفضيلة السعودية، الطبعة الأولى (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م).

٢٢٨- كتاب الثقات، للإمام محمّد بن حبان بن أحمد بن أبي حاتم التميمي البستي، من مطبوعات دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن الهند، الطبعة الأولى (١٣٩٣هـ-١٩٧٣م).

٢٢٩- كتاب الدعاء للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، بعناية الدكتور محمّد سعيد ابن محمّد حسن البخاري، دار البشائر الإسلامية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).

٢٣٠- كتاب الضعفاء والمتروكين، للإمام أبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي، بوران الضناوي، وكمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

٢٣١- كتاب الضعفاء، للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد الأصبهاني، تحقيق فاروق حمادة، دار الثقافة بالدار البيضاء، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ-١٩٨٤م).

٢٣٢- كتاب الطبقات الكبرى، للإمام محمّد بن سعد بن منيع الزهري، تحقيق الدكتور علي محمّد عمر، طبع الشركة الدولية للطباعة مصر، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ-٢٠٠١م).

٢٣٣- كتاب العلل، للحافظ أبي محمّد عبدالرحمن بن أبي حاتم محمّد بن إدريس الرازي، تحقيق فريق من الباحثين، بإشراف وعناية الدكتور سعد الحميد والدكتور خالد الجريسي، الطبعة الأولى (محرم ١٤٢٧هـ-فبراير ٢٠٠٦م).

٢٣٤- كتاب العين، لأبي عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

٢٣٥- كتاب الفيصل في علم الحديث، أو الفيصل في مشتبه النّسبة، للحافظ أبي بكر محمّد بن موسى بن عثمان الحازمي، تحقيق ودراسة سعود بن عبدالله المطيري، مكتبة الرشد ناشرون الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م).

٢٣٦- كتاب الكنى، للإمام محمّد بن إسماعيل البخاري، مطبوع آخر التاريخ الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

٢٣٧- كتاب المتفق والمفترق، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، دراسة وتحقيق الدكتور صادق آيدن الحامدي، دار القادري دمشق، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ-١٩٩٧م).

٢٣٨- كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، للإمام أبي حاتم محمّد بن حبان البستي، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة بيروت لبنان، طبعة (١٤١٢هـ-١٩٩٢م).
٢٣٩- كتاب المراسيل، لإمام أبي محمّد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، بعناية شكر الله بن نعمة الله قوجابي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية (١٤١٨هـ-١٩٩٨م).
٢٤٠- كتاب الموضوعات، للإمام أبي الفرج عبدالرحمن بن علي ابن الجوزي، تحقيق عبدالرحمن محمّد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى (١٣٨٦هـ-١٩٦٦م).
٢٤١- كتاب تاريخ أسماء الضعفاء والكذّابين، للإمام أبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين، دراسة وتحقيق الدكتور عبدالرحيم محمّد أحمد القشقري، من دون دار الطبع، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ-١٩٨٩م).
٢٤٢- الكتاب في الحضارة الإسلامية، للدكتور يحيى وهيب الجبوري، دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى (١٩٩٨م).
٢٤٣- كتاب معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، للإمام أبي الحسن أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي، بترتيب الهيثمي والسبكي، مع زيادات الحافظ ابن حجر، دراسة وتحقيق عبدالعليم عبدالعظيم البستوي، مكتبة الدار بالمدينة النبوية، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).
٢٤٤- كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة، للحافظ نور الدّين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق الدكتور حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).
٢٤٥- الكشف الحثيث في من رمي بوضع الحديث، لبرهان الدّين الحلبي، حققه وعلّق عليه صبحي السامرائي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العصرية، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).
٢٤٦- كشف الظنون، لحاجي خليفة، مؤسسة التاريخ العربي بيروت.
٢٤٧- الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، تحقيق أبي إسحاق إبراهيم بن مصطفى آل بحبح الدمياطي، دار الهدى بمصر، الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م).

٢٤٨- كتر العمال في سنن الأقوال والأفعال، للعلاّمة علاء الدّين علي بن حسام الدّين الهندي، بعناية بكري الحياني وصفوة السقا، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، الطبعة الخامسة (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

٢٤٩- الكنى والأسماء، للإمام مسلم بن الحجاج، دراسة وتحقيق عبدالرحيم محمّد أحمد القشقري، مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٢٥٠- الكواكب النيّرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، لأبي البركات محمّد بن أحمد، المعروف بابن الكيّال، تحقيق ودراسة عبدالقيّوم عبد رب النّبيّ، المكتبة الإمدادية بمكة المكرمة، الطبعة الثانية (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).

٢٥١- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث المصنوعة، للحافظ جلال الدّين عبدالرحمن السيوطي، دار المعرفة بيروت لبنان.

٢٥٢- اللباب في تهذيب الأنساب، للعلاّمة عزّ الدّين ابن الأثير الجزري، مكتبة المثنى بغداد.

٢٥٣- لسان العرب، للعلاّمة أبي الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، دار صادر بيروت، الطبعة الثالثة (١٤١٤هـ-١٩٩٤م).

٢٥٤- لسان الميزان، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، بعناية الشيخ عبدالفتاح أبي غدة، نشر مكتبة المطبوعات الإسلامية، طبع مكتبة البشائر الإسلامية بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م).

٢٥٥- لطائف المعارف فيما للمواسم من وظائف، لابن رجب، حققه ياسين محمّد السوّاس، دار ابن كثير دمشق- بيروت، الطبعة الخامسة، (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).

٢٥٦- المؤتلف والمختلف، للحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، دراسة وتحقيق، الدكتور موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

٢٥٧- ما هكذا تورد يا سعد الإبل، للدكتور حمزة عبدالله المليباري، دار ابن حزم بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).

٢٥٨- مجموع الفتاوى، لشيخ الإسلام تقي الدّين أحمد بن عبدالسلام بن تيمية الحرّاني، اعتنى بها وخرّج أحاديثها عامر الجزّار، وأنور الباز، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة مصر، الطبعة الثالثة (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م).

٢٥٩- محاسن الاصطلاح، لإمام السراج البلقيني. المطبوع مع مقدمة الحافظ ابن الصلاح، تحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، دار المعرفة القاهرة.

٢٦٠- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للقاضي الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، تحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب، دار الفكر بيروت، الطبعة الثالثة (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).

٢٦١- المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيّده المرسي، المعروف بابن سيّده، تحقيق الدكتور عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).

٢٦٢- المحلى بالآثار، لإمام أبي محمّد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، تحقيق محمّد منير الدمشقي، المطابع المنيرية بمصر، الطبعة الأولى (١٣٥٢هـ).

٢٦٣- المختصر المحتاج إليه من تاريخ الحافظ أبي عبدالله محمّد بن سعيد بن محمّد ابن الدبيثي، انتقاء الحافظ الذهبي، تحقيق الدكتور مصطفى جواد، مطبعة المعارف بغداد، طبعة (١٣٧١هـ-١٩٥١م).

٢٦٤- المخل إلى السنن الكبرى للبيهقي، دراسة وتحقيق الدكتور محمّد ضياء الرحمن الأعظمي، مكتبة أضواء السلف الرياض، الطبعة الثانية عام (١٤٢٠هـ).

٢٦٥- المخلصيات، لأبي طاهر محمّد بن عبدالرحمن بن العبّاس المخلص، تحقيق نبيل سعدالدّين حزار، دار النوادر سورية، الطبعة الثانية (١٤٣٢هـ-٢٠١١م).

٢٦٦- المدخل إلى كتاب الإكليل، للإمام أبي عبدالله الحاكم النيسابوري، تحقيق أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم بيروت، طبعة (٢٠٠٣م).

٢٦٧- المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم، لأبي عبدالله الحاكم النيسابوري، تحقيق وتعليق الدكتور إبراهيم بن علي آل كليب، مكتبة العبيكان السعودية الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م).

٢٦٨- المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل، لأبي عبدالله الحاكم النيسابوري، شرح وتحقيق أحمد ابن فارس السّلوم، دار ابن حزم بيروت لبنان، الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م).

٢٦٩- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يُعتبر من حوادث الزمان، للإمام أبي محمّد عبدالله بن أسعد بن علي اليافعي، وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ-١٩٩٧م).

٢٧٠- مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود، تحقيق أبي معاذ طارق بن عوض الله، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).

٢٧١- المستخرج على صحيح مسلم، للحافظ أبي نعيم الأصبهاني، تحقيق محمّد حسن محمّد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

٢٧٢- المستدرك على الصحيحين، للحافظ أبي عبدالله الحاكم النيسابوري، وبذيله أوهام الحاكم التي سكت عليها الذهبي، للشيخ مقبل الوادعي، دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ-١٩٩٧م).

٢٧٣- مسند أبي حنيفة، للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، تحقيق وتعليق نظر محمّد الفاريابي، مكتبة الكوثر الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ-١٩٩٤م).

٢٧٤- مسند إسحاق بن راهويه، للإمام إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي، تحقيق وتخريج ودراسة الدكتور عبدالغفور عبدالحق حسين البلوشي، مكتبة الإيمان المدينة المنورة، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ-١٩٩١م).

٢٧٥- مسند الشاميين، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيّوب الطبراني، حققه وخرّج أحاديثه حمدي عبدالمجيد السلفي، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ-١٩٨٩م).

٢٧٦- مسند الشهاب، للقاضي أبي عبدالله محمّد ين سلامة القضاعي، حققه وخرّج أحاديثه حمدي عبدالمجيد السلفي، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

٢٧٧- المسند الصحيح، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، إخراج وتنفيذ فريق بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع الرياض، طبعة (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).

٢٧٨- المسند، للإمام أبي داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي، تحقيق الدكتور محمّد بن عبدالمحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ-١٩٩٩م).

٢٧٩- المسند، للإمام أبي عبدالله أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط وجماعة، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).

٢٨٠- المسند، للإمام أبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي، حققه وخرج أحاديثه حسين سليم أحمد، دار المأمون للتراث دمشق، الطبعة الثانية (١٤١٠هـ-١٩٨٩م).

٢٨١- المسند، للحافظ أبي بكر عبدالله بن الزبير القرشي الحميدي، حقق نصوصه وخرّج أحاديثه حسين سليم أحمد، دار السقا داريا دمشق، الطبع الأولى (١٩٩٦م).

٢٨٢- المصباح المنير، للفيومي، طبع من طرف وزارة المعارف العمومية بمصر بالمطبعة الأميرية بالقاهرة، سنة (١٩٢٢م).

٢٨٣- المصنّف، للإمام أبي بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني، بعناية حبيب الرحمن الأعظمي، من منشورات المجلس العلمي بجنوب إفريقيا، طبع المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى (١٣٩٠هـ-١٩٧٠م).

٢٨٤- المصنف، للإمام أبي بكر عبدالله بن محمّد بن إبراهيم بن أبي شيبة، تحقيق حمد عبدالله الجمعة، ومحمّد بن إبراهيم اللحيدان، مكتبة الرشد ناشرون الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).

٢٨٥- مضمار الحقائق وسر الخلائق، لمحمّد تقي الدّين الأيّوبي، تحقيق الدكتور حسن حبسي، عالم الكتب القاهرة.

٢٨٦- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق الدكتور سعد بن ناصر بن عبدالعزيز الشتري، دار العاصمة الرياض، ودار الغيث الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).

٢٨٧- معالم السنن، للإمام أبي سليمان حمد بن محمّد الخطّابي، المطبعة العلمية بحلب، الطبعة الأولى (١٣٥١هـ-١٩٣٢م).

٢٨٨- المعجم الأوسط، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق أبي معاذ طارق ابن عوض الله أبو معاذ، وأبو الفضل عبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، (١٤١٥هـ-١٩٩٥م).

٢٨٩- معجم البلدان، للإمام شهاب الدّين أبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي، دار صادر بيروت، طبعة (١٣٩٨هـ-١٩٧٧م).

٢٩٠- معجم السفر، للحافظ أبي طاهر أحمد بن محمّد السِّلفي، تحقيق عبدالله عمر البارودي، دار الفكر بيروت، طبعة (١٤١٤هـ-١٩٩٣م).

٢٩١- معجم الشعراء، لكامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية بيروت، طبعة (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

٢٩٢- معجم الشيوخ لأبي الحسين محمّد بن أحمد الصيداوي

٢٩٣- معجم الشيوخ، للحافظ أبي القاسم علي بن يحيى بن هبة الله، المعروف بابن عساكر، تحقيق الدكتورة وفاء تقي الدين، دار البشائر دمشق، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).

٢٩٤- معجم الصحابة، لأبي الحسين عبدالباقي بن قانع، ضبط نصه وعلق عليه صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة.

٢٩٥- معجم الصحابة، لأبي القاسم عبدالله بن محمّد بن عبدالعزيز البغوي، دراسة وتحقيق محمّد الأمين بن محمّد محمود أحمد الجكني، مكتبة دار البيان بدولة الكويت، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).

٢٩٦- المعجم الكبير، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية القاهرة، الطبعة الثانية.

٢٩٧- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحّالة، دار إحياء التراث العربي بيروت.

٢٩٨- معجم شيوخ الذهبي، للحافظ شمس الدّين محمّد بن أحمد الذهبي، تحقيق الدكتورة روحية عبد الرحمن السيوفي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ-١٩٩٠م).

٢٩٩- المعجم لابن المقرئ، تحقيق محمّد حسن محمّد حسن إسماعيل، ومسعد عبدالحميد السعدني، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

٣٠٠- معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد، للدكتور محمّد ضياء الرحمن الأعظمي، مكتبة أضواء السلف الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).
٣٠١- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق وضبط عبدالسّلام محمّد هارون، دار الجيل بيروت.
٣٠٢- معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة، لأبي الفضل محمّد بن طاهر المقدسي، المعروف بابن القيسراني، تحقيق عماد الدّين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، طبعة (١٤٠٦هـ-١٩٨٥م).
٣٠٣- معرفة السنن والآثار، للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، بعناية الدكتور عبدالمعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية باكستان، ودار قتيبة دمشق، ودار الوعي حلب، ودار الوفاء المنصورة، الطبعة الأولى بالقاهرة (١٤١٢هـ-١٩٩١م).
٣٠٤- معرفة الصحابة، للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد الأصبهاني، تحقيق عادل يوسف العزازي، دار الوطن للنشر الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).
٣٠٥- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للحافظ شمس الدّين الذهبي، تحقيق بشار عواد معروف، وشعيب الأرناؤوط، وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).
٣٠٦- معرفة أنواع علم الحديث، المعروف بمقدمة ابن الصلاح، للحافظ ابن الصلاح، حقق نصوصه، وخرّج أحاديثه، وعلّق عليه: الدكتور عبداللطيف الهميم، والدكتور ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية لبنان، الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م).
٣٠٧- معرفة علوم الحديث وكمّية أجناسه، للحافظ أبي عبدالله محمّد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، شرح وتعليق أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).
٣٠٨- معرفة مدار الإسناد وبيان مكانته في علم علل الحديث، لمحمّد مجير الخطيب الحسني، دار الميمان للنشر والتوزيع الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م).
٣٠٩- المغني في الضعفاء، للحافظ شمس الدّين الذهبي، بعناية الدكتور نور الدّين عتر، إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر.

٣١٠- المغني، للإمام موفق الدّين أبي محمّد عبدالله بن أحمد بن محمّد بن قدامة المقدسي، تحقيق الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي، والدكتور عبدالفتّاح محمّد الحلو، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع الرياض، الطبعة الثالثة (١٤١٧هـ-١٩٩٧م).

٣١١- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، للإمام أبي العباس أحمد بن عمر القرطبي، حققه مجموعة من الباحثين، دار ابن كثير دمشق، ودار الكلم الطيّب دمشق، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ-١٩٩٦م).

٣١٢- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، للحافظ شمس الدّين أبي الخير محمّد بن عبدالرحمن السخاوي، دار الهجرة بيروت، (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

٣١٣- مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح للعراقي، صححها محمّد راغب الطباخ، المطبعة العلمية بحلب، الطبعة الأولى سنة (١٣٥٠هـ-١٩٣١م).

٣١٤- المنتخب من العلل للخلال، للإمام موفق الدّين عبدالله بن أحمد بن محمّد، الشهير بابن قدامة المقدسي، تحقيق وتعليق أبي معاذ طارق بن عوض الله، دار الراية للنشر والتوزيع الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).

٣١٥- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، للحافظ أبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمّد بن الجوزي، دراسة وتحقيق محمّد عبدالقادر عطا، ومصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ-١٩٩٢م).

٣١٦- منهاج السنة النبوية، لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ).

٣١٧- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، المعروف بصحيح مسلم بشرح النووي، المطبعة المصرية بالأزهر، الطبعة الأولى (١٣٤٧هـ-١٩٢٩م).

٣١٨- منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث، للدكتور بشير علي عمر، من مطبوعات وقف السلام الخيري الرياض، الطبعة الأولى (ذو الحجة ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م).

٣١٩- منهج الإمام أحمد في التعليل وأثره في الجرح والتعديل وأثره في الجرح والتعديل، للدكتور أبي بكر كافي، دار ابن حزم، بيروت لبنان، الطبعة الأولى (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م).

٣٢٠- المنهج المقترح لفهم المصطلح للدكتور الشريف حاتم العوني، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ-١٩٩٦م).
٣٢١- منهج النقد عند المحدثين، للأعظمي، مكتبة الكوثر، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة (١٤١٠هـ-١٩٩٠م).
٣٢٢- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النّبوي، للحافظ محمّد بن إبراهيم بن جماعة، تحقيق الدكتور محيي الدّين عبدالرحمن رمضان، دار الفكر دمشق، الطبعة الثانية (١٤٠٦هـ).
٣٢٣- موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد للدكتور أكرم ضياء العمري، دار طيبة الرياض، الطبعة الثانية (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).
٣٢٤- الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها، للدكتور حمزة عبدالله المليباري، دار ابن حزم بيروت، الطبعة الثانية (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).
٣٢٥- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، المعروف بالخطط المقريزية، للتقي الدّين أحمد ابن علي المقريزي، دار صادر بيروت.
٣٢٦- موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله، جمع وترتيب مجموعة من الباحثين، عالم الكتب بيروت لبنان، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).
٣٢٧- موطأ الإمام أبي عبدالله مالك بن أنس الأصبحي، رواية يحيى بن يحيى الليثي، تحقيق محمّد مصطفى الأعظمي، ومن منشورات مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، أبو ظبي دولة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).
٣٢٨- موطأ الإمام مالك بن أنس، برواية محمّد بن الحسن الشيباني، تعليق وتحقيق عبدالوهّاب عبداللطيف، من مطبوعات وزارة الأوقاف بمصر، الطبعة الثالثة (١٤١٤هـ-١٩٩٤م).
٣٢٩- موطأ الإمام مالك بن أنس، رواية أبي مصعب الزهري المدني، حققه وعلّق عليه الدكتور بشّار عوّاد معروف، ومحمود محمّد خليل، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثالثة (١٤١٨هـ-١٩٩٨م).
٣٣٠- موطأ الإمام مالك بن أنس، رواية يحيى بن يحيى الليثي، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الثانية (١٤١٧هـ١٩٩٧م).

٣٣١- الموقظة للذهبي، شرح وتعليق الشيخ عمرو عبدالمنعم سليم، دار أحد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ-١٩٩٤م).

٣٣٢- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للحافظ شمس الدّين الذهبي، تحقيق علي محمّد البجاوي، دار المعرفة بيروت لبنان.

٣٣٣- النجوم الزاهرة في أخبار ملوك مصر والقاهرة، لجمال الدّين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، نشر وزارة الثقافة والإرشاد القومي، والمؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر.

٣٣٤- نزهة النظر لابن حجر، طبع بعناية الدكتور نور الدين عتر، مطبعة الضباح دمشق، الطبعة الثالثة (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).

٣٣٥- نصب الراية لأحاديث الهداية، للحافظ جمال الدّين أبي محمّد عبدالله بن يوسف الزيلعي، بعناية محمّد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية بجدة، ومؤسسة الريان، والمكتبة المكية بمكة المكرمة، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).

٣٣٦- نظرات جديدة في علوم الحديث، للدكتور حمزة المليباري، دار ابن حزم بيروت، الطبعة الثانية (١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م).

٣٣٧- نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليدين من الفوائد، حققه وعلّق عليه: بدر بن عبدالله البدر، دار ابن الجوزي الدمام المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى (ربيع الثاني ١٤١٦هـ١٩٩٥م).

٣٣٨- النكت الوفية بما في شرح الألفية، للحافظ برهان الدّين إبراهيم بن عمر البقاعي، بعناية الدكتور ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م).

٣٣٩- النكت على مقدمة ابن الصلاح، للإمام بدر الدّين أبي عبدالله محمّد بن عبدالله بن بهادر الزركشي، تحقيق الدكتور زين العابدين بن محمّد بلافريج، مكتبة أضواء السلف الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).

٣٤٠- النكت على مقدمة ابن الصلاح، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق ربيع بن هادي المدخلي، دار الراية الرياض، الطبعة الرابعة (١٤١٧هـ).

٣٤١- النهاية في غريب الحديث والأثر، للإمام مجد الدّين أبي السعادات المبارك بن محمّد الجزري، المعروف بابن الأثير، تحقيق محمود محمّد الطناحي، وطاهر أحمد الزاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان.

٣٤٢- هدي الساري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق وتعليق الشيخ عبدالقادر شيبة الحمد، طبعة على نفقه الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ-٢٠٠١م).

٣٤٣- الوافي بالوفيات، لصلاح الدّين خليل بن أيبك الصفدي، باعتناء هالموت ريتر، دار النشر فرانز شتايز بفيسبادن (١٣٨١هـ-١٩٦٢م).

٣٤٤- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، للإمام أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر بيروت.

فهرس الموضوعات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	
شكر وتقدير	
المقدمة	أ
عنوان البحث	ت
أهمية الموضوع	ت
الدراسات السابقة	ث
أسباب اختيار الموضوع	ث
إشكالية البحث	ث
أهداف البحث	ج
منهجية البحث	ج
الخطة الإجمالية للبحث	ح
الباب الأول: عصر الحافظ الخليلي والتعريف به وبكتابه الإرشاد	١
الفصل الأول: عصر الحافظ الخليلي	٢
المبحث الأول: الحالة السياسية والاجتماعية في عصره	٣
المطلب الأول: الدولة البويهية	٤
المطلب الثاني: الدولة السلجوقية	٨
المطلب الثالث: الوضع الاجتماعي	١٠
المبحث الثاني: الحالة العلمية في عصره	١٢
المطلب الأول: تشجيع بعض الأمراء وأعيان الدولة العلم والعلماء	١٢
المطلب الثاني: بناء المدارس والمكتبات	١٣
أولا: المدارس	١٣
ثانيا: المكتبات العامة	١٤
المطلب الثالث: وجود العلماء	١٦
أوّلا: علماء الحديث	١٦

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ثانيا: علماء القراءات ١٨
ثالثا: علماء الفقه والأصول ١٨
رابعا: علماء في علوم مختلفة ١٩
الفصل الثاني: ترجمة الحافظ الخليلي ٢١
المبحث الأول: اسمه ونسبه ومولده ٢٢
المطلب الأول: اسمه ونسبه ٢٢
المطلب الثاني: مولده ٢٢
المبحث الثاني: أسرته ٢٤
المبحث الثالث: شيوخه ٢٥
المطلب الأول: شيوخه في قزوين ٢٦
المطلب الثاني: شيوخه أثناء الرحلة العلمية ٢٧
أوّلا: من روى عنهم بنيسابور ٢٧
ثانيا: من روى عنهم بالريّ ٢٨
ثالثا: من روى عنهم بهمذان ٢٩
من روى عنهم ببغداد ٣٠
المطلب الثالث: شيوخه الذين روى عنهم بالإجازة ٣١
المبحث الرابع: تلاميذه ٣٣
المبحث الخامس: عقيدته ومذهبه الفقهي ٣٥
المطلب الأول: عقيدته ٣٥
المطلب الثاني: مذهبه الفقهي ٣٧
المبحث السادس: مؤلفاته ٣٨
المبحث السابع: رحلاته العلمية ٤٠
المبحث الثامن: وفاته وثناء العلماء عليه ٤١
المطلب الأول: وفاته ٤١
المطلب الثاني: ثناء العلماء عليه ٤٢
الفصل الثالث: نشأة النقد الحديثي ومتبه إلى عصر الحافظ الخليلي ٤٤
المبحث الأول: تعريف النقد لغة واصطلاحا ٤٥

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الأول: تعريف النقد لغة ٤٥
المطلب الثاني: تعريف النقد اصطلاحا ٤٥
المبحث الثاني: وظيفة الناقد ومقصده من النقد ٤٥
المطلب الأول: وظيفة الناقد ٤٥
المطلب الثاني: مقصد الناقد من النقد ٤٦
المبحث الثالث: نشأة النقد وتطوره حتى عصر الخليلي ٤٨
المطلب الأول: نشأة النقد وتطوره في عصر الصحابة ﷺ ٤٩
أوّلا: النقد بين الصحابة أنفسهم ٤٩
ثانيا: نقد الصحابة لغيرهم ٥٤
المطلب الثاني:النقد في عصر التابعين وتابعيهم ٥٦
أولا: النقد في عصر التابعين ٥٦
ثانيا: النقد في عصر أتباع التابعين ٥٨
ثالثا: مؤلفات النقد الحديثي في هذا العصر ٥٩
المطلب الثالث: النقد بعصر أتباع التابعين إلى عصر الحافظ الخليلي ٦١
أولا: كتب الرجال ٦٣
ثالثا: كتب العلل ٦٥
الفصل الرابع: التعريف بكتاب الإرشاد ٧١
المبحث الأول: عنوان الكتاب ٧٢
المبحث الثاني: أهمية الكتاب ٧٣
المبحث الثالث: مضامين الكتاب ٧٣
المبحث الرابع: مصادر الكتاب ٧٤
المبحث الخامس: استفادة العلماء من كتاب الإرشاد ٧٦
المبحث السادس: أوهام الخليلي في الإرشاد ٧٨
المطلب الأول: أوهام الخليلي في تاريخ ولادة الرواة ووفياتهم ٧٩
المطلب الثاني: أوهام الخليلي في عزو الأحاديث للصحيحين ٧٩
المطلب الثالث: أوهام الخليلي في احتجاج الشيخين ببعض الرواة ٨٠
المطلب الرابع: ما وهوم فيه الخليلي من نفي احتجاج مسلم بأحد الرواة ٨١

جامعة الإمام عبد الرحمن للعلوم الإسلامية

المطلب الخامس: ما كان من وهم في أسماء رجال السند ٨٢
المطلب السادس: ما كان وهما في جرح راوٍ ٨٢
المطلب السابع: ما كان من وهم في قلب الأسانيد ٨٣
الباب الثاني: أجناس العلل عند الخليلي في كتاب الإرشاد ٨٥
مقدمة تمهيدية ٨٦
أولا: تعريف العلة لغة ٨٦
ثانيا: تعريف العلة اصطلاحا ٨٦
الفصل الأول: أجناس العلل التي ذكرها الحاكم وأمثلتها عند الخليلي ٩٠
المبحث الأول: الجنس الأول أن يكون ظاهر السند الصحة وفيه من لا يعرف بالسماع ممّن روى عنه ٩١
المطلب الأول: مثاله عند الحاكم النيسابوري ٩١
المطلب الثاني: أمثلة هذا الجنس من العلل عند الخليلي ٩٥
المبحث الثاني: أن يكون الحديث مرسلا من وجه رواه الثقات الحفاظ ويسند من وجه آخر ظاهره الصحة وله علة تمنع صحة السند ١٠٢
المطلب الأول: مثاله عند الحاكم النيسابوري ١٠٢
المطلب الثاني: أمثلة هذا الجنس من العلل عند الخليلي ١٠٢
المبحث الثالث: الجنس الثالث أن يكون الحديث محفوظا عن صحابي فيُروى عن غيره لاختلاف بلاد رواته ١١٧
المطلب الأول: مثاله عند الحاكم النيسابوري ١١٧
المطلب الثاني: أمثلة هذا الجنس من العلل عند الخليلي ١١٨
المبحث الرابع: الجنس الرابع أن يكون الحديث رُوي بالعنعنة وقد سقط منه رجل كشفَ عنه طريق آخر محفوظ ١٢١
المطلب الأول: مثاله عند الحاكم النيسابوري ١٢١
المطلب الثاني: مثال هذا الجنس من العلل عند الخليلي ١٢١
المبحث الخامس: أن يكون الراوي عن شخص أدركه وسمع منه لكن لم يسمع منه أحاديث معينة فإذا رواها عنه من غير ذكر الواسطة ظهرت علتها وهي عدم سماعها ١٢٢
المطلب الأول: مثاله عند الحاكم النيسابوري ١٢٢

المطلب الثاني: أمثلة هذا الجنس من العلل عند الخليلي ١٢٣
المبحث السادس: أن يكون ثَمّ طريق معروفة ويَروي أحد رجالها حديثا من غير تلك الطريق فيقع الراوي عنه في الوهم فيرويه من الطريق المعروفه (سلوك الجادة) ١٢٨
المطلب الأول: مثاله عند الحاكم النيسابوري ١٢٨
المطلب الثاني: أمثلة هذا الجنس من العلل عند الخليلي ١٢٩
المبحث السابع: أن يُروى الحديث مرفوعا من وجه وموقوفا من وجه آخر ١٣٢
المطلب الأول: مثاله عند الحاكم النيسابوري ١٣٢
المطلب الثاني: أمثلة هذا الجنس من العلل عند الخليلي ١٣٣
الفصل الثاني: أجناس العلل الخفية في الأسانيد وأمثلتها عند الحافظ الخليلي ١٤١
المبحث الأول: زيادة راوٍ في الإسناد أو حذفه ١٤٢
المطلب الأول: المثال الأول ١٤٢
المطلب الثاني: المثال الثاني ١٤٤
المبحث الثاني: أن يكون المتن مشهورا عن رسول الله ﷺ بإسناد معيّن فيخطئ بعض الرواة فيرويه بإسناد آخر ١٤٧
المطلب الأول: النوع الأول من هذا الجنس من العلل وأمثلته عند الخليلي ١٤٧
المطلب الثاني: النوع الثاني من هذا الجنس من العلل وأمثلته عند الخليلي ١٥٦
المبحث الثالث: الخطأ في أسماء الرواة أو كناهم أو أنسابهم بالتقديم أو التأخير أو التصحيف ونحو ذلك ١٦٢
المطلب الأول: المثال الأول ١٦٣
المطلب الثاني: المثال الثاني ١٦٤
المطلب الثالث: المثال الثالث ١٦٥
المطلب الرابع: مثال رابع على ما له صلة بهذا الجنس (المؤتلف والمختلف) ١٦٦
المبحث الرابع: جمع الشيوخ في سند واحد وجعل المتن واحدا ١٦٧
المبحث الخامس: إبطال السماع المتوهم بالعنعنة ١٦٩
المطلب الأول: اتصال السند ١٦٩
المطلب الثاني: مثال على هذا الجنس من العلل عند الخليلي ١٧٠
المبحث السادس: اضطراب الراوي في الحديث ١٧١

الفصل الثالث: أجناس العلل الخفية في المتون والعلل الظاهرة وأمثلتها عند ١٧٤
المبحث الأول: ما كانت علته إدراج كلام آخر في الحديث ١٧٥
المطلب الأول: المثال الأول ١٧٥
المطلب الثاني: المثال الثاني ١٧٨
المبحث الثاني: ما كانت علته زيادة في متن الحديث ١٨٠
المطلب الأول: ذكر مثال على هذا الجنس من العلل عند الخليلي ١٨٠
المطلب الثاني: ذكر مثال آخر على زيادة في المتن لم يتبيّن موقف الخليلي منها ١٨٢
المبحث الثالث: ما كانت علته رواية متون لا تعرف ١٨٣
المطلب الأول: كلام بعض الأئمة في ذلك ١٨٣
المطلب الثاني: مثال على هذا الجنس من العلل عند الخليلي ١٨٥
المبحث الرابع: أجناس العلل الظاهرة ١٨٦
المطلب الأول: ما كانت علته تفرد الراوي الضعيف ١٨٨
المطلب الثاني: ما كانت علته الراوي المتروك ١٩٢
المطلب الثالث: ما كانت علته الراوي المجهول ١٩٦
المطلب الرابع: ما كان علته الراوي الكذاب أو المتهم بالكذب ٢٠٣
الباب الثالث: ألفاظ التعليل ومدلولاتها عند الخليلي ٢١٢
الفصل الأول: لفظ النكارة ٢١٣
المبحث الأول: إطلاقات الخليلي للفظ النكارة ٢١٤
المطلب الأول: الإطلاق المجرد وأمثلة على ذلك ٢١٧
النوع الأول: الوصف بالنكارة فقط وامثلة على ذلك ٢١٧
النوع الثاني: المبالغة في الوصف بالنكارة وأمثلة على ذلك ٢٢٠
المطلب الثاني: إطلاق لفظ النكارة مقرونا بما يفسره ٢٢٠
النوع الأول: أن يقرن لفظ النكارة بما يدل على أنّه لا أصل له لمن نسب ٢٢١
إليه أو على أنه لا يعرف من حديث مَن نسب إليه
النوع الثاني: أن يقرن لفظ النكارة بما يدل على نفي صحة الرواية ٢٢٢
النوع الثالث: أن يقرن لفظ النكارة ببيان الوجه الصحيح ٢٢٣
النوع الرابع: أن يقرن لفظ النكارة بما يدل على وصفه بالوضع ٢٢٤

النوع الخامس: أن يقرن لفظ النكارة بما يدل على الغرابة ٢٢٥
النوع السادس: أن يقرن لفظ النكارة بما يدل على عدم المتابعة ٢٢٦
المبحث الثاني: معنى المنكر عند الحافظ الخليلي ٢٢٦
المطلب الأول: نماذج من رواة ضعفاء أطلق الخليلي النكارة على رواياتهم ٢٢٦
المطلب الثاني: نماذج من رواة ثقات أطلق الحافظ الخليلي النكارة على بعض ما رووه ٢٢٩
المطلب الثالث: حكم الحافظ الخليلي على جملة من الروايات بالنكارة ٢٣٢
أولا: مثال على ما أنكر من أجل تفرد الراوي الضعيف ٢٣٢
ثانيا: مثال على ما أنكر من أجل تفرد الراوي الضعيف ومخالفته ٢٣٥
ثالثا: مثال على ما أنكر من أجل تفرد ومخالفة الراوي الصدوق ٢٣٥
رابعا: مثال على ما أنكر من أجل تفرد الثقة بما لا يتابع عليه ٢٣٨
المبحث الثالث: مفهوم المنكر عند أئمة النقد، وبعض معاصري الخليلي، وما استقر عند الأئمة المتأخرين ٢٣٩
المطلب الأول: مفهوم المنكر عند نقاد الحديث ٢٤٠
أولا: مفهوم المنكر عند الإمام يحيى بن معين ٢٤٠
ثانيا: مفهوم المنكر عند الإمام علي بن المديني ٢٤٥
ثالثا: مفهوم المنكر عند الإمام محمّد بن عبدالله بن نُمير ٢٥١
رابعا: مفهوم المنكر عند الإمام أحمد بن حنبل ٢٥٣
خامسا: مفهوم المنكر عند الإمام البخاري ٢٦٣
سادسا: مفهوم المنكر عند الإمام أبي حاتم الرازي ٢٦٩
سابعا: مفهوم المنكر عند الإمام أبي داود السجستاني ٢٧٤
المطلب الثاني: مفهوم المنكر عند بعض الأئمة المعاصرين للخليلي ٢٧٩
أولا: مفهوم المنكر عند الدارقطني ٢٨٠
ثانيا: مفهوم المنكر عند الحاكم النيسابوري ٢٨٣
ثالثا: مفهوم المنكر عند ابن عبدالبر ٢٨٨
المطلب الثالث: مفهوم المنكر عند الأئمة المتأخرين ٢٩٣
الفصل الثاني: التعليل بألفاظ الخطأ والوضع والمعلول والتضعيف وما دلّ عليه ٢٩٦
المبحث الأول: التعليل بلفظ "الخطأ" ٢٩٧
المطلب الأول: تعريف الخطأ لغة ٢٩٧
المطلب الثاني: إطلاقات الخليلي لَلفظ الخطأ ٢٩٨

المبحث الثاني: التعليل بلفظ "الوضع" ٣٠٣
المطلب الأول: تعريف الوضع والبطلان لغة واصطلاحا ٣٠٤
أولا: تعريف الوضع في اللغة ٣٠٤
ثانيا: تعريف الوضع في الاصطلاح ٣٠٤
ثالثا: تعريف البطلان في اللغة ٣٠٥
رابعا: الباطل في الاصطلاح ٣٠٦
المطلب الثاني: إطلاق الخليلي لهذه الألفاظ ٣٠٦
أولا: إطلاق ألفاظ الوضع والكذب ٣٠٦
ثانيا: إطلاق لفظ البطلان ٣٠٩
المبحث الثالث: التعليل بلفظ "معلول" ٣١١
المطلب الأول: إطلاق الخليلي لفظ العلة ٣١١
المطلب الثاني: جمع الخليلي بين العلة والصحة ٣١٣
المبحث الرابع: التعليل بلفظ التضعيف وما دلّ عليه ٣٢٦
تمهيد يذكر فيه علاقة الحديث الضعيف بالحديث المعلول ٣٢٦
المطلب الأول: نماذج من إطلاق الخليلي لألفاظ التضعيف ٣٢٧
المطلب الثاني: موقف الخليلي من رواية الضعفاء ٣٣١
أولا: إطلاق الخليلي الضعف على جملة من الرواة ٣٣١
ثانيا: موقف الخليلي من أحاديث الضعفاء ٣٤١
المبحث الخامس: ألفاظ غير ما تقدّم دالة على العلة ٣٤٨
المطلب الأول: قوله: لا أصل له ٣٤٩
المطلب الثاني: قوله: ليس من حديث فلان ٣٥٠
الفصل الثالث: ألفاظ الغرابة والتفرد ٣٥٣
المبحث الأول: ألفاظ الغرابة والتفرد عند الحافظ الخليلي ٣٥٤
المطلب الأول: الغرابة ٣٥٤
أولا: تعريف الغرابة لغة ٣٥٤
ثانيا: معنى الغريب اصطلاحا ٣٥٤
ثالثا: مناسبة معنى الحديث الغريب في الاصطلاح لمعناه في اللغة ٣٥٥
رابعا: إطلاقات الخليلي للغرابة ٣٥٥
المطلب الثاني: التفرد ٣٦٦

أولا: التفرد لغة ٣٦٧
ثانيا: التفرد في الاصطلاح ٣٦٧
ثالثا: إطلاقات الخليلي لعبارات التفرد ٣٦٨
المجموعة الأولى: قوله: تفرد به فلان عن فلان ٣٦٨
المجموعة الثانية: قوله: لم يروه عن فلان إلاّ فلان ٣٧٥
المجموعة الثالثة: قوله: لا يتابع عليه ٣٨٦
المطلب الثالث: الاستحسان ٣٩٤
المبحث الثاني: ألفاظ الغرابة والتفرد عند الأئمة النقاد ٣٩٧
المطلب الأول: الغرابة ٣٩٧
المطلب الثاني: التفرد ٤٠٠
أولا: مثال على التفرد المردود ٤٠٠
ثانيا: مثال على التفرد المقبول ٤٠٢
المطلب الثالث: الاستحسان ٤٠٤
أولا: أمثلة على إطلاق الحسن على الغريب عند من تقدَّم الخليلي من ٤٠٥
ثانيا: أمثلة على إطلاق الحسن على الغريب عند بعض معاصري الخليلي ٤١٠
المطلب الرابع: الشاذ ٤١١
أولا: الشاذ لغة ٤١٢
ثانيا: الشاذ في اصطلاح المحدثين ٤١٢
الباب الرابع: قرائن التعليل والترجيح عند الخليلي ٤٣٠
مدخل فيه بعض المقدمات النظرية ٤٣١
الفصل الأول: قرائن التعليل عند الخليلي ٤٣٩
المبحث الأول: دلائل العلة ٤٤٠
المطلب الأول: التفرد وأثره في التعليل ٤٤٠
المجموعة الأولى: ما كان سبب تعليله تفرد رواة ثقات ٤٤١
المجموعة الثانية: ما كان سبب تعليله تفرد رواة ضعفاء ٤٤٩
المجموعة الثالثة: ما كان سبب تعليله تفرد رواة مجهولين ٤٥٧
المجموع الرابعة: ما كان يبب تعليله تفرد رواة متروكين ومتهمين ٤٥٩
المطلب الثاني: المخالفة وأثرها في التعليل ٤٦٤
أولا: تعريف المخالفة في اللغة ٤٦٤

ثانيا: تعريف المخالفة في الاصطلاح ٤٦٤
ثالثا: ما ينبغي معرفته نظريا حول المخالفة ٤٦٥
رابعا: أمثلة على اعتماد الخليلي على قرينة المخالفة في التعليل ٤٦٨
المبحث الثاني: قرائن التعليل عند الحافظ الخليلي ٤٧٣
أولا: قرائن التعليل الإسنادية ٤٧٣
المطلب الأول: قرينة سلوك الجادة وأمثلتها ٤٧٤
المطلب الثاني: قرينة الاختلاط وأمثلتها ٤٨٠
أولا: تعريف الاختلاط لغة واصطلاحا ٤٨١
ثانيا: أسباب الاختلاط ٤٨٢
ثالثا: مثال على التعليل بالاختلاط في الإرشاد ٤٨٣
المطلب الثالث: قرينة تفرد الراوي بالحديث أو بروايته على صفة تخالف غيره ممّا يشعر بوقوع الخطأ ٤٨٤
المطلب الرابع: قرائن التعليل المتنية عند الخليلي ٤٨٧
الفصل الثاني: المتابعات والقرائن وأثرها في الترجيح ٤٨٩
المبحث الأول: المتابعات وأثرها في الترجيح ٤٩٠
المطلب الأول: أهمية المتابعات في الترجيح ٤٩٠
المطلب الثاني: استعمال الخليلي للمتابعات في الترجيح ٤٩١
المبحث الثاني: القرائن وأثرها في الترجيح عند الخليلي ٤٩٥
المطلب الأول: الترجيح بكثرة العدد ٤٩٦
المطلب الثاني: الترجيح بموافقة كتاب الشيخ ٥٠١
المطلب الثالث: ترجيح رواية الأثبت في الشيخ ٥٠٧
الخاتمة والتوصيات ٥١٥
الفهارس العلمية ٥١٨
فهرس الآيات القرآنية ٥١٩
فهرس الأحاديث النبوية والآثار المروية ٥٢١
فهرس الأعلام المترجم لهم ٥٣٣
فهرس المصادر والمراجع ٥٤٤
فهرس المحتويات ٥٧٩

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملخص البحث

تضمنت هذه الأطروحة بيان منهج النقد الحديثي للحافظ الخليلي القزويني رحمه الله، من خلال كتابه الإرشاد في معرفة علماء الحديث، وقد جاءت الأطروحة في أربعة أبواب وخاتمة:

فأمّا الباب الأوّل، فهو عبارة عن باب تمهيدي، وقد جعلته في أربعة فصول:

فأمّا الفصل الأوّل، فقد تحدّثت فيه عن عصر الخليلي، وما كان فيه من أحوال سياسية، واجتماعية، وعلمية، من شأنها أن تؤثر في بناء الشخصية، والاتجاه الفكري والعقدي.

وأمّا الفصل الثاني، فقد تحدّثت فيه عن نسب الحافظ الخليلي ومؤلفاته بشيء من التفصيل، مع ترجمة جملة من مشايخه وتلامذته.

وأمّا الفصل الثالث، فقد تكلمت فيه عن نشأة حركة النقد الحديثي، ومن برز فيه من الأئمة في هذا المجال، وما صدر من مؤلفات في مجال النقد أيضا إلى عصر الحافظ الخليلي.

لأختم هذا الباب **بفصل رابع**، تحدّثتُ فيه عن كتاب الإرشاد، من حيث بيان تسميته، وما تضمن من محاور، مع ذكر جملة من مصادر اعتمد عليها الحافظ الخليلي، وأخيرا الكلام على أوهامه وقد قسمتها إلى سبعة أنواع.

وأمّا الباب الثاني، فقد خصصته للحديث عن أجناس العلل عند الحافظ الخليلي، وقد جعلته في مقدمة تمهيدية في تعريف العلة، وثلاثة فصول:

فأمّا الفصل الأوّل، فتكلمت فيه عن أجناس العلل التي ذكرها الحاكم النيسابوري وأمثلتها عنده، باعتباره أوّل من ذكرها مجتمعة، ثمّ مثّلتُ بما وجدت من العلل نفسها عند الحافظ الخليلي، وقد جاء في سبعة مباحث.

وأمّا الفصل الثاني، فقد خصصته للحديث عن أجناس من العلل الخفية في الأسانيد، التي لم يذكرها الحاكم النيسابوري، وقسمتها إلى ستة مباحث.

وأمّا الفصل الثالث، فقد تكلمت فيه على أجناس العلل الخفية في المتون عند الحافظ الخليلي، وذلك للتأكيد على اهتمام الأئمة النقاد بنقد الأسانيد والمتون جميعا، كما تناولت العلل الظاهرة مبيّنا عدم اعتماد الخليلي على حال الراوي فحسب في التعليل، وإنّما من أجل تفرد الراوي المتكلم فيه.

وأمّا الباب الثالث، فقد خصصته للكلام على ألفاظ التعليل ومدلولاتها عند الحافظ الخليلي رحمه الله، وقد جاء في ثلاثة فصول:

الفصل الأوّل، تحدثتُ فيه عن لفظ النكارة وما ورد من إطلاقات الخليلي لهذا اللفظ، مع بيان معنى المنكر عنده، كما بيّنتُ معنى المنكر عند جمع من الأئمة النقاد المتقدمين، وعدد ممّن عاصر الخليلي من الأئمة، ثمّ معنى المنكر عند الأئمة المتأخرين، لأسجل في ختام هذا الفصل ما وقفت عليه من ملحوظات بالأدلة والبراهين.

وأمّا الفصل الثاني، فقد تحدثت فيه عن ألفاظ الخطأ وإطلاقات الخليلي لها، وألفاظ الوضع والبطلان وإطلاقاتها عنده أيضا، كما تحدثت عن لفظ المعلول، وبيّنت مراد الخليلي من قرن الصحة مع العلة في الحكم على الروايات بالأدلة والبراهين، ثمّ ختمت الفصل بالحديث عن ألفظ التضعيف، وألفاظ أخرى استعملها الخليلي للدلالة على العلة.

وأمّا الفصل الثالث، فقد خصصته للحديث عن ألفاظ الغرابة والتفرد عند الحافظ الخليلي، مقابلا ذلك بما عند الأئمة النقاد، ومن أهم ما تحدثت حوله ضمن هذا الفصل مبحث الشاذ، فقد ذكرت جملة من أقوال الأئمة المتقدمين، وطائفة من أقوال الأئمة الذين عاصروا الخليلي، موجها أقوالهم في ذلك بالأدلة والبراهين.

ثمّ الباب الرابع، وقد تكلمت فيه عن قرائن التعليل والترجيح عند الحافظ الخليلي، وقد جاءت هذه الدراسة في فصلين:

فأمّا الفصل الأوّل، فتناولت فيه قرائن التعليل عند الخليلي، مبينا أهميتها عند أئمة هذا الفن، وكذا دلائل العلة، وهما التفرد والمخالفة وأهميتهما في التعليل، كل ذلك بالأدلة والبراهين، لأختم هذا الفصل بالحديث عن قرائن التعليل الإسنادية والمتنية عند الحافظ الخليلي.

وأمّا الفصل الثاني، فقد خصصته للحديث عن المتابعات والقرائن وأهميتهما وأثرهما في الترجيح، ثمّ تناولت ما استعمله الخليلي من قرائن للترجيح، مؤيدا لما سطرته بالأمثلة.

ثمّ خاتمة البحث، وقد ضمنتها أهم النتائج المتوصل إليها، مع ذكر بعض التوصيات والمقترحات.

ملخص البحث

تضمنت هذه الأطروحة بيان منهج النقد الحديثي للحافظ الخليلي القزويني رحمه الله، من خلال كتابه الإرشاد في معرفة علماء الحديث، وقد جاءت الأطروحة في أربعة أبواب وخاتمة:

فأمّا الباب الأوّل، فهو عبارة عن باب تمهيدي، وقد جعلته في أربعة فصول:

فأمّا الفصل الأوّل، فقد تحدّثت فيه عن عصر الخليلي، وما كان فيه من أحوال سياسية، واجتماعية، وعلمية، من شأنها أن تؤثر في بناء الشخصية، والاتجاه الفكري والعقدي.

وأمّا الفصل الثاني، فقد تحدّثت فيه عن نسب الحافظ الخليلي ومؤلفاته بشيء من التفصيل، مع ترجمة جملة من مشايخه وتلامذته.

وأمّا الفصل الثالث، فقد تكلمت فيه عن نشأة حركة النقد الحديثي، ومن برز فيه من الأئمة في هذا المجال، وما صدر من مؤلفات في مجال النقد أيضا إلى عصر الحافظ الخليلي.

لأختم هذا الباب **بفصل رابع**، تحدّثتُ فيه عن كتاب الإرشاد، من حيث بيان تسميته، وما تضمن من محاور، مع ذكر جملة من مصادر اعتمد عليها الحافظ الخليلي، وأخيرا الكلام على أوهامه وقد قسمتها إلى سبعة أنواع.

وأمّا الباب الثاني، فقد خصصته للحديث عن أجناس العلل عند الحافظ الخليلي، وقد جعلته في مقدمة تمهيدية في تعريف العلة، وثلاثة فصول:

فأمّا الفصل الأوّل، فتكلمت فيه عن أجناس العلل التي ذكرها الحاكم النيسابوري وأمثلتها عنده، باعتباره أوّل من ذكرها مجتمعة، ثمّ مثّلتُ بما وجدت من العلل نفسها عند الحافظ الخليلي، وقد جاء في سبعة مباحث.

وأمّا الفصل الثاني، فقد خصصته للحديث عن أجناس من العلل الخفية في الأسانيد، التي لم يذكرها الحاكم النيسابوري، وقسمتها إلى ستة مباحث.

وأمّا الفصل الثالث، فقد تكلمت فيه على أجناس العلل الخفية في المتون عند الحافظ الخليلي، وذلك للتأكيد على اهتمام الأئمة النقاد بنقد الأسانيد والمتون جميعا، كما تناولت العلل الظاهرة مبيّنا عدم اعتماد الخليلي على حال الراوي فحسب في التعليل، وإنّما من أجل تفرد الراوي المتكلم فيه.

وأمّا الباب الثالث، فقد خصصته للكلام على ألفاظ التعليل ومدلولاتها عند الحافظ الخليلي رحمه الله، وقد جاء في ثلاثة فصول:

الفصل الأوّل، تحدثتُ فيه عن لفظ النكارة وما ورد من إطلاقات الخليلي لهذا اللفظ، مع بيان معنى المنكر عنده، كما بيّنتُ معنى المنكر عند جمع من الأئمة النقاد المتقدمين، وعدد ممّن عاصر الخليلي من الأئمة، ثمّ معنى المنكر عند الأئمة المتأخرين، لأسجل في ختام هذا الفصل ما وقفت عليه من ملحوظات بالأدلة والبراهين.

وأمّا الفصل الثاني، فقد تحدثت فيه عن ألفاظ الخطأ وإطلاقات الخليلي لها، وألفاظ الوضع والبطلان وإطلاقاتها عنده أيضا، كما تحدثت عن لفظ المعلول، وبيّنت مراد الخليلي من قرن الصحة مع العلة في الحكم على الروايات بالأدلة والبراهين، ثمّ ختمت الفصل بالحديث عن ألفظ التضعيف، وألفاظ أخرى استعملها الخليلي للدلالة على العلة.

وأمّا الفصل الثالث، فقد خصصته للحديث عن ألفاظ الغرابة والتفرد عند الحافظ الخليلي، مقابلا ذلك بما عند الأئمة النقاد، ومن أهم ما تحدثت حوله ضمن هذا الفصل مبحث الشاذ، فقد ذكرت جملة من أقوال الأئمة المتقدمين، وطائفة من أقوال الأئمة الذين عاصروا الخليلي، موجها أقوالهم في ذلك بالأدلة والبراهين.

ثمّ الباب الرابع، وقد تكلمت فيه عن قرائن التعليل والترجيح عند الحافظ الخليلي، وقد جاءت هذه الدراسة في فصلين:

فأمّا الفصل الأوّل، فتناولت فيه قرائن التعليل عند الخليلي، مبينا أهميتها عند أئمة هذا الفن، وكذا دلائل العلة، وهما التفرد والمخالفة وأهميتهما في التعليل، كل ذلك بالأدلة والبراهين، لأختم هذا الفصل بالحديث عن قرائن التعليل الإسنادية والمتنية عند الحافظ الخليلي.

وأمّا الفصل الثاني، فقد خصصته للحديث عن المتابعات والقرائن وأهميتهما وأثرهما في الترجيح، ثمّ تناولت ما استعمله الخليلي من قرائن للترجيح، مؤيدا لما سطرته بالأمثلة.

ثمّ خاتمة البحث، وقد ضمنتها أهم النتائج المتوصل إليها، مع ذكر بعض التوصيات والمقترحات.

RESUME

La présente thèse comprend l'énoncé de la critique du Hadith de HAFED EL KHALILI EL KAZOUINI (paix à son âme), D'après son livre « les directives « El Irched » pour connaitre les savants du Hadith ». Cette thèse contient quatre titres et une conclusion :

Le premier titre : contient un chapitre préliminaire, il se constitue de quatre chapitres :

Dans le premier chapitre ; j'ai invoqué l'époque d'El Khalili , les situations politiques, sociales et scientifique y existaient, qui pourraient affecter la personnalité, la vision intellectuelle et religieuse.

Dans Le deuxième chapitre : j'ai abordé la filiation de HAFEDEL KHALILI et ses ouvrages avec plus de détails, ainsi la traduction d'un ensemble de ses Chikhs et élèves.

Dans Le troisième chapitre, j'ai parlé de la création du mouvement de la critique du Hadith, les Imams qui sont émergés dans ce domaine, les ouvrages qui sont délivrés dans le domaine de la critique jusqu'à l'époque du Hafed El Khalili.

Pour conclure ce titre par le quatrième chapitre, j'ai parlé du livre « les directives (El Irched) en terme de sa nomination, les thèmes y inclus, ainsi que citer un ensemble des sources qu'a utilisé HAFED EL KHALILI, finalement invoquer ses illusions que j'ai divisé en sept types.

Le deuxième titre : j'ai spécifié ce titre pour parler des types de motifs chez HAFED EL KHALILI, je l'ai exprimé dans l'introduction préliminaire (la définition du motif), et trois chapitres :

Le premier chapitre, je l'ai spécifié pour parler de quelques types de motifs dissimulés dans les attributions que le gouverneur NISSABAOUI n'a pas mentionné, je l'ai divisé en six études.

Dans le troisième chapitre ; j'ai parlé des types de motifs dissimulés dans les textes (El Moutunes) de HAFED EL KHALILI, afin d'affirmer la concentration des imams critiques sur la critiques de tous les attributions et les textes, j'ai abordé aussi les motifs apparents indiquant que EL KHALILI ne s'est pas référé seulement à la situation du narrateur dans la motivation, mais à la singularité du narrateur.

Dans le troisième titre, je l'ai consacré pour parler des termes de motivation et leurs significations chez HAFED EL KHALILI (paix à son âme), il contient trois chapitres :

Chapitre ١ : j'ai abordé le terme du mal et les sens du khalili pour celui-ci , en indiquant le sens du mal chez lui, j'ai expliqué aussi le sens du mal chez un ensemble des Imams critiques anciens, et un certain nombre des imams modernes qui ont vécu dans la même période avec El Khalili, ensuite le sens du mal chez les imams modernes pour marquer à l'issue de ce chapitre mes observations qui demeurent déduites par des preuves.

Concernant le deuxième chapitre, j'ai abordé les termes erronés et les sens d'El Khalili, les termes de placement et de nullité, et leurs sens, j'ai abordé aussi le terme motivé, j'ai montré le but d'El Khalili concernant sa comparaison entre l'exacte et le motif en jugeant les romans par les preuves, j'ai conclu ce chapitre en parlant des termes de multiplication, et d'autres termes qu'a utilisé EL KHALILI afin d'indiquer le motif.

J'ai consacré le troisième chapitre pour parler des termes étranges et de la singularité de EL KHALILI en comparant ceci à ce que les imams critiques y croient, et un ensemble des dires des imams qui ont vécu dans la période d'EL KHALILI en confirmant leurs dires a travers des preuves.

J'ai parlé dans le quatrième titre des présomptions de motivation et de probabilité chez HAFED EL, cette étude contient deux chapitres :

Le premier chapitre : j'ai abordé les présomptions de motivation chez EL KHALILI, en montrant son importance chez les imams de cet art, aussi les significations du motif savoir : la singularité et la distinction et son importance des présomptions de motivation attributive et textuelle chez HAFED EL KHALILI

J'ai consacré le deuxième chapitre aux suivies et aux présomptions, son importance, son effet sur la probabilité, ensuite j'ai abordé les présomptions de probabilité dont EL KHALILI a utilisé en soutenant les exemples que j'ai souligné

La conclusion, j'ai signalé les résultats les plus importants, ainsi que j'ai cité quelques recommandations et suggestions.

The summary

This thesis includes a statement of criticism of the Hadith of Hafed EL KHALILI KAZOUINI (peace be upon him), According to his book "the instructions" El Irched "to know the scholars of Hadith." This thesis contains four titles and a conclusion:

The first title contains an introductory chapter, it consists of four chapters:

In the first chapter, I invoked the era of El Khalili, the political, social and scientific situation existed there, which could affect personality, intellectual and religious vision.

In the second chapter: I talked about the filiation of HAFEDEL KHALILI and his works in more detail, and the translation of all its students and sheikhs.

In the third chapter, I discussed the creation of the movement of criticism of the Hadith, the Imams who emerged in this area, the works that are issued in the field of criticism until the time of Hafed El Khalili .

To conclude this capacity by the fourth chapter, I mentioned the book "instructions (El Irched) in terms of his appointment, including the themes, and include a set of sources used has Hafed El Khalili finally invoke illusions that I divided into seven types.

The second title: I specified the title to talk about the types of patterns in Hafed El Khalili, I have stated in the preliminary introduction (the definition of the pattern), and three chapters:

In the second chapter: I discussed the filiation of HAFEDEL KHALILI and his works in more detail, and the translation of all its students and sheikhs.

In the third chapter, I discussed the creation of the movement of criticism of the Hadith, the Imams who emerged in this area, the works that are issued in the field of criticism until the time of Hafed El Khalili .

To conclude this title by the fourth chapter, I mentioned the book

"instructions (El Irched) in terms of his appointment, including the themes, and include a group of sources used has Hafed El Khalili finally, invoke illusions that I divided into seven types.
The second title: I specified the title to talk about the types of reasons for El Hafed El Khalili, I have stated in the preliminary introduction (the definition of the reason), and three chapters:
The first chapter, I talk about a few specified types of hidden reasons in the attributions that the governor NISSABAOUI did not mention, I divided it into six studies.
In the third chapter, I talked about the types of hidden reasons in the texts (El Moutunes) of Hafed El Khalili, in order to affirm the critical concentration of the imams on the attribution's critic and texts, I talked also about apparent reasons indicating that EL KHALILI does not refer only to the situation in the narrator's motivation, but the singularity of the narrator.
In the third title, I specified it to talk about terms of motivation and their meanings for Hafed El Khalili (peace be upon him), it contains three chapters:
Chapter ١: I tackled the end of mal and the meaning of Khalili for the latter, indicating the meaning of bad things for him, as I explained the meaning of the bad things for a group of old Imams critics, and some number of modern imams who lived in the same period with El Khalili, then the meaning of the bad things for the modern imams to mark in the end in this chapter that my observations remain deducted by proofs.
Concerning the second chapter, I discussed the terms and wrong sense of El Khalili, the terms placement and nullity, and their meaning, I also discussed the term motivated, I showed the purpose of El Khalili for his comparison between the exact and the reason judging the novels by the proofs, I concluded this chapter by talking about the terms of multiplication (el Tadiif), and other terms used EL's KHALILI in order to indicate the reason.

جدول الأخطاء والتصويبات

الصفحة	الخطأ	الصواب
ث	للطالة مها بنت سعدون	للطالبة مها بنت سعدون
ث	دراسة أكاديمية يبيّن	دراسة أكاديمية تبيّن
ث	ما حظي به الإمام أبي يعلى الخليلي	ما حظي به الإمام أبو يعلى الخليلي
ج	عند بعض من الباحثين	عند بعض الباحثين
٧	هامش (٣) ثمّ أرسه جوهر إلى فلسطين	ثمّ أرسله جوهر إلى فلسطين
١١	وجاهدوا بأخذ الأموال	وجاهروا بأخذ الأموال
١١	هامش (٢) حدث ببغداد والموصل وباءً شديدا	حدث ببغداد والموصل وباءٌ شديدٌ
١٣	قام رحمه الله ببناء مدارسة في بغداد	قام رحمه الله ببناء مدارس في بغداد
١٧	هامش (٤) وروى الخلق الكثير	وروى عنه الخلق الكثير
١٨	(ت٣٩٧ هـ) أو بعد بسنة	(ت٣٩٧ هـ) أو بعدها بسنة
١٨	هامش (٣) سمع جمع من الأئمة	سمع جمعا من الأئمة
٢٥	وقد كان للحافظ الخليلي عمّان	وكان للحافظ الخليلي عمّان
٣٠	قرأ القرآن على بن مجاهد	قرأ القرآن على ابن مجاهد
٣١	هامش (١) ينظر ترجمته في تاريخ بغداد (٣٢٢/٢)	ينظر ترجمته في تاريخ بغداد (٥٥٨/٣) ترجمة رقم: [١٠٨٤].
٣٧	نجدها عارية من ذكر مذهبه الفقهي	نجدها عارية عن ذكر مذهبه الفقهي
٣٧	هامش (١) كما بحث عن ترجمته	كما بحثتُ عن ترجمته
٤١	وقد بلغ ثمانين سنة أو أزيد قليلا	وقد بلغ ثمانين سنة
٤٢	كان بقية كبار في عصر الشيوخ	كان بقية بيت كبار في عصر الشيوخ
٤٢	وينقض الغبار عن وجه الآثار	وينفض الغبار عن وجه الآثار
٤٧	فقد سئل الإمام علي بن المديني سئل	فقد سئل الإمام علي بن المديني
٥٥	هامش (٦) نزل به الخوارج الذي	نزل به الخوارج الذين
٥٦	ومن جهة أخرى يعتبر دليلا آخر	ومن جهة أخرى يعتبر دليلا آخرا
٦١	هامش (١) وقد عدّ إكرام الله إمداد الكتاب	وقد عدّ إكرام الله إمداد الحق الكتاب
٦٣	هامش (٥) للدكتور محمّد ابن مطر	للدكتور محمّد بن مطر

٦٩	هامش (٢) مع العلم أيضا أنّني لن أذكر	مع العلم أيضا أنّني لم أذكر
٧٢	والظاهر فإنّ هذه العناوين من وضع	والظاهر أنّ هذه العناوين من وضع
٧٤	هامش (٢) قال ابن خزيمة: "لولا بخلة العلم لنا احتجتُ..."	قال ابن خزيمة: "لولا بخلة العلم لما احتجتُ..."
٧٦	كتاب الأمر للإمام الشافعي	كتاب الأم للإمام الشافعي
٧٧	تراجع الفقرة الثانية بسطر	ــ
٨٠	لأنّ الشيخان أخرجا حديث حماد	لأنّ الشيخين أخرجا حديث حماد
٨٠	الذي عزاه إليها الخليلي	الذي عزاه إليهما الخليلي
٨١	بعد الهامش (٦) انتقلت الهوامش (١) (٢) (٣) إلى الصفحة الموالية	ــ
٨٢	أي لأهل السنة والجماعة	أي لأهل السنة والجماعة
١١٣	هامش (٢) وأمّا مالك ابن سليمان، فهو الهروي القاضي	وأمّا مالك بن سليمان، فهو الهروي القاضي
١١٣	هامش (٢) وقد طنّ الحافظ ابن حجر رحمه الله مالك بن سليمان هو النّهشلي فأخطأ	وقد ظنّ الحافظ ابن حجر رحمه الله مالك بن سليمان هو النّهشلي فأخطأ
١١٤	وقال الدارقطني رحمه الله: "حدّثنا سعيد بن نصر	وقال ابن عبدالبر رحمه الله: "حدّثنا سعيد بن نصر
١٢٠	وهو أيضا ما ذهب إليه أبو حاتم...	وهذا أيضا ما ذهب إليه أبو حاتم...
١٢٢	تكملة هامش: ولا تعلم له حديث	ولا نعلم له حديث
١٢٢	تكملة هامش: والملاحظ أن الإمام أبو حاتم	والملاحظ أن الإمام أبا حاتم
١٢٧	هامش (٣) الإرشاد : (٩٦٦/٣)	المصدر نفسه : (٩٦٦/٣)
١٤٤	والدليل على ذلك عنده: بصنيع الإمام البخاري	والدليل على ذلك عنده صنيع الإمام البخاري
١٤٥	يختلف مع نص التتبع جزء العلل المتقدم	يختلف مع نص التتبع وجزء العلل المتقدم
١٥٥	هامش (١) الرواة الثقات الذين المتكلم فيهم	الرواة الثقات المتكلم فيهم
١٦٠	كذا رواه الأئمة في كتبهم الأئمة بألفاظ	كذا رواه الأئمة في كتبهم بألفاظ...
١٦٧	هم في الهجاء واحد، وفي المعنى نختلف	هم في الهجاء واحد، وفي المعنى مختلف
١٦٧	هامش (٢) ثمّ ابن الجوزي رحمه الله	ثمّ قال ابن الجوزي رحمه الله
١٦٩	هامش (١) يُعدّ أقدم تعريف مدون	يُعدّ أقدم تعريف مدونا

١٧٦	وهذا الخطأ ناتج عن ضعفه	وهذا الخطأ ناتج عن ضعف فيه
١٨٢	ذكر الحافظ الخليلي حديثا آخر زيد في متنه	ذكر الحافظ الخليلي حديثا آخرا زيد في متنه
١٨٢	لم يتبيّن لي موقفه من الزيادة	لم يبيِّن موقفه من الزيادة
١٩٨	هامش (٥) بالرغم من أنّ الحافظ أشـــار إلى التصحيف وقع	بالرغم من أنّ الحافظ أشار إلى تصحيف وقع
١٩٩	قال عدي رحمه الله	قال ابن عدي رحمه الله
٢٠٥	وأصل هذا رواه كذّاب يقال زياد	وأصل هذا رواه كذّاب يقال له زياد
٢٠٥	هامش (٣) عن أنس ابن مالك	عن أنس بن مالك
٢١٠	ومنها ما يرجع التعليل إلى المتروك	ومنها ما يرجع التعليل إلى وجود الراوي المتروك
٢١١	وهذا ممّا يجعل التعليل بالظاهر...	وهذا ما يجعل التعليل بالظاهر...
٢١٤	وسأحاول من خلال هذا الباب	وسأحاول من خلال هذا الباب وفصوله
٢١٧	والثاني المبالغة في الوصف الرواية بذلك	والثاني المبالغة في وصف الرواية بذلك
٢١٩	تكملة هامش: والعجيب أنّ الحكيم...	والعجيب أنّ الحاكم...
٢٢١	كنت عند أنس بن مالك...	كنت عند مالك بن أنس...
٢٢٥	كما أطلق الحافظ الخليلي ىعلى حديث	كما أطلق الحافظ الخليلي على حديث
٢٢٦	هامش (١) ينظر: (٣/٩٠٦-٩٥٢٩٨٣)	ينظر: (٣/٩٠٦-٩٥٢-٩٨٣)
٢٢٧	هامش (٣) المصدر السابق	المصدر نفسه
٢٢٨	**هامش (٢) وفي تصليحه لحديث محمّد ابن ثابت**	وفي تصليحه لحديث محمّد بن ثابت
٢٤١	واعتبارها وهمٌ وخطأ من يحيى...	واعتبارها وهما وخطأ من يحيى...
٢٤٢	فعلى هذا يكون الإمام يحيى ابن معين قد أنكر حديثا رواه صدوقا	فعلى هذا يكون الإمام يحيى بن معين قـــد أنكـــر حديثا رواه صدوق
٢٤٥	هامش (١) وسماه حثمة ابن أبي حثمة	وسماه حثمة بن أبي حثمة
٢٤٦	هامش (٣) باب: آداب الطعام والطعام آدابها	باب: آداب الطعام والشراب آدابها
٢٤٦	هامش (٣) وعند مالك: عن الزهري عن أبي بكر بم عبدالله	وعند مالك: عن الزهري عن أبي بكر بن عبدالله
٢٤٨	وقد أنكره ابن المديني هذا الحديث	وقد أنكر ابن المديني هذا الحديث
٢٥٠	قال العقيلي: "ليس له من حديث بهر أصل	قال العقيلي: "ليس له من حديث بهز أصل
٢٥٦	ولجاهل سخي أحبّ إلى الله من ﷻ من عابد	ولجاهل سخي أحبّ إلى الله ﷻ من عابد

٢٥٧	هامش (٢) وقد أعلّ الخليلي أعلّ حـــديث إبراهيم بن عيينة	وقد أعلّ الخليلي حديث إبراهيم بن عيينة
٢٦٣	هامش (٢) إلاّ أنّ ما رواه أبو بكر الأثر	إلاّ أنّ ما رواه أبو بكر الأثرم
٢٦٤	هامش (٢) قال رحمه الله: "عبدالرحمن ابـــن يزيد عن جابر	قال رحمه الله: "عبدالرحمن بن يزيد عن جابر
٢٦٤	هامش (٤) يعدّ من حكما أصحاب الحديث	يعدّ من حكماء أصحاب الحديث
٢٧٥	تكملة هامش ... فإنّ أبا داود أنكر الحديث لتفرد همام ابن يحيى من جهة...	... فإنّ أبا داود أنكر الحديث لتفرد همام بن يحيى من جهة...
٢٧٤	بعد هامش (٤) يأتي هامش (١) يتبع الصفحة الموالية	ــ
٢٧٥	هامش (١) ... الصحيح المحفوظ عـــن ابـــن جريج: ما رواه عن زياد ابن سعد...	... الصحيح المحفوظ عن ابن جريج: ما رواه عن زياد بن سعد...
٢٧٨	فقال: «في شيء كان هذا»؟	فقال: «في أي شيء كان هذا»؟
٢٧٩	هامش (١) وعلى هذا الاعتبار يكون حديثه هذا مثالا آخر على ما أنكر على الثقة...	وعلى هذا الاعتبار يكون حديثه هذا مثالا آخـــرا على ما أنكر على الثقة...
٢٨٤	وحاله لا تحتمل من هذا التفرد...	وحاله لا تحتمل مثل هذا التفرد...
٢٨٥	هامش (٦) وأحسبه وقعت إليـــه روايـــات لعمرو ابن الحصين عن ابن عُلاثة...	وأحسبه وقعت إليه روايات لعمرو بن الحـــصين عن ابن عُلاثة...
٢٩٦	المطلب الثاني: جمع الخليلي الخليلي بين العلـــة والصحة...	المطلب الثاني: جمع الخليلي بين العلة والصحة...
٣٠١	وهذا صحيح متفق عليه متفـــق عليـــه مـــن حديث الزهري	وهذا صحيح متفق عليه من حديث الزهري
٣١٤	النتيجة من هذا التفسير أن يقال...	والنتيجة من هذا التفسير أن يقال...
٣١٦	وسليمان بن موسى وثقه ودحيم...	وسليمان بن موسى وثقه دحيم...
٣٢٠	وقد كان رسول الله ﷺ وأبو بكـــر وعمـــر وعثمان يمسون أمامها...	وقد كان رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر وعثمان يمشون أمامها...
٣٢٥	فقال: ما العلة؟ فقلتُ: ما حدّثناه علب بـــن عمر الفقيه...	فقال: ما العلة؟ فقلتُ: ما حدّثناه علي بن عمـــر الفقيه...

٣٢٦	فهو اختصار لمصطلح صحيح وملول	فهو اختصار لمصطلح صحيح ومعلول
٣٢٩	والصحيح من هذا الحديث: حديث محمّد زياد	والصحيح من هذا الحديث: حديث محمّد بن زياد
٣٤١	وقال أبو داود: أنا لا أجدّث عنه...	وقال أبو داود: أنا لا أحدّث عنه...
٣٥٢	وبما سيأتي من الفاظ الغرابة...	وبما سيأتي من ألفاظ الغرابة...
٣٥٥	هامش (١) ... ما نقله الإمام الحافظ أبو الفضل محمّد بن طاهر ابن علي المقدسي...	ما نقله الإمام الحافظ أبو الفضل محمّد بن طاهر بن علي المقدسي...
٣٥٧	هامش (٢) لم لأقف على هذا النص...	لم أقف على هذا النص...
٣٥٩	هامش (٤) هذا حديث غريب من حديث من حديث ابن عباس...	هذا حديث غريب من حديث ابن عباس...
٣٦٣	هامش (٥) ... وذكر أنّ الحديث معلول سندا ومتن...	... وذكر أنّ الحديث معلول سندا ومتنا...
٣٦٤	تكملة هامش: ...ولم يبيّن موقفه منه من حديث الجرح والتعديل...	...ولم يبيّن موقفه منه من حيث الجرح والتعديل...
٣٦٨	أيحبّ أحدكم أن تؤتى خزانته، فيُكسر بابه، ويُنتشل ما في؟...	أيحبّ أحدكم أن تؤتى خزانته، فيُكسر بابه، ويُنتشل ما فيه؟...
٣٦٩	وتفرّد أيضا إسحاق ابن بكر بروايته...	وتفرّد أيضا إسحاق بن بكر بروايته...
٣٦٩	هامش (٣) لم يرو هذا الحديث عن يزيد بن عبدالله ابن الهاد إلاّ...	لم يرو هذا الحديث عن يزيد بن عبدالله بن الهاد إلاّ...
٣٧٣	تكملة هامش:... والنسائي في الصغرى في كسوف...	:... والنسائي في الصغرى في باب الكسوف...
٣٧٣	حدّثنا عبدالله بن سليمان ابن الأشعث	حدّثنا عبدالله بن سليمان بن الأشعث
٣٨١	هامش (٤) أسنده قرة، ورواه يونس ابن يزيد، وعقيل ابن خالد...	أسنده قرة، ورواه يونس بن يزيد، وعقيل بن خالد...
٣٨٢	تكملة هامش: وإنّما سمعه من قرة ابن عبدالرحمن بن حيوئيل	وإنّما سمعه من قرة بن عبدالرحمن بن حيوئيل
٣٨٣	هامش (١) وحديث: «لا تسبوا الأحياء»...	وحديث: «لا تسبوا الأموات»...
٣٨٥	وفي المقابل ذكره الإمام ابن حبان الفروي في ثقاته...	وفي المقابل ذكر الإمام ابن حبان الفروي في ثقاته...

٣٨٥	قال الآجرّي: يعني حدث الإفك...	قال الآجرّي: يعني حديث الإفك...
٣٨٧	هامش (٣) آخر من روى عنه محمّد ابن عبد ابن عامر السمرقندي الضعيف	آخر من روى عنه محمّد بن عبد بن عامر السمرقندي الضعيف
٣٨٩	هامش (٧) من كلام ابن الحافظ ابن القيم	من كلام الحافظ ابن القيم
٣٩٤	ورواه رواه عبدالله بن يوسف التنيسي	ورواه عبدالله بن يوسف التنيسي
٣٩٦	هامش (٣) وأوّد التنبيع أنّ الإمام الدارقطني أطلق	وأوّد التنبيه أنّ الإمام الدارقطني أطلق...
٣٩٨	... والصحيح هو: عم عبيدالله بن عمر...	... والصحيح هو: عن عبيدالله بن عمر...
٣٩٨	هامش (٢) ولهذا قال الإمام مسلم بن الحجاج رحمه الله: "الناس كلّهم عيار...	ولهذا قال الإمام مسلم بن الحجاج رحمه الله: "الناس كلّهم عيال...
٤٠٠	عن أبي الطفيل عامل بن واثلة...	عن أبي الطفيل عامر بن واثلة...
٤٠٤	هامش (٣) عن النّبيّ ﷺ، قال: «الرجل أحقّ بشُفعته يُنظر به وإن كان غائبا...	عن النّبيّ ﷺ، قال: «الرجل أحقّ بشُفعته يُنظر به وإن كان غائبا...
٤٠٥	هامش (٣) ينظر مثالا آخر...	ينظر مثالا آخرا...
٤١٠	ومن المناسب أن أذكر أقوال غيرهم من الأئمة التي عاصرهم الخليلي	ومن المناسب أن أذكر أقوال غيرهم من الأئمة الذين عاصرهم الخليلي
٤١٠	وسلام غير ما ذكرت...	ولسلام غير ما ذكرت...
٤١٠	هامش (٢) الكامل: (٣/٢٠٩-٢١٣)	الكامل: (٣/٣٠٩-٣١٣)
٤١١	هامش (٢) أسنده الوليد بن مسلم، وعبدالله ابن يوسف التنيسي...	أسنده الوليد بن مسلم، وعبدالله بن يوسف التنيسي...
٤١١	هامش (٢) ... أنّ عمر كان يعلّ الناس التشهد	... أنّ عمر كان يعلّم الناس التشهد...
٤١٢	أودّ التنبيه إلى أمرين...	أودّ التنبيه على أمرين...
٤١٧	هامش (٣) وليس مع معنى ذلك...	وليس معنى ذلك...
٤١٧	هامش (٣) ... أو الشذوذ المحض لغة – عند صالح جزرة – هو الحديث المنكر الذي لب يعرف...	... أو الشذوذ المحض لغة – عند صالح جزرة – هو الحديث المنكر الذي لا يعرف...
٤٢٢	هامش (٢) "وجدتُ الألفاظ في الحرج والعديل على مراتب شتّى...	"وجدتُ الألفاظ في الحرج والتعديل على مراتب شتّى...
ص ٤٢٥	هامش (١) وتابعه على ذلك زهير ابن معاوية	وتابعه على ذلك زهير بن معاوية
٤٣٦	يجدها عارية من التعريف الاصطلاحي	يجدها عارية عن التعريف الاصطلاحي

٤٤١	وربما يستنكرون بعض تفردات بعض الثقات الكبار أيضا...	وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضا...
٤٥٣	ورواه هشام بن سعد، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، فحكم الأئمة بأنّه".	ورواه هشام بن سعد، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، فحكم الأئمة بأنّه وهمَ في ذلك".
٤٥٤	... ولحاله التي تحتمل مثل هذا التفرد...	... ولحاله التي لا تحتمل مثل هذا التفرد...
٤٦٢	هامش (٣) وهناك خالد ابن عبدالرحمن ابن عبدالرحمن الخراساني...	وهناك خالد بن عبدالرحمن الخراساني...
٤٧٠	وهذا ما أكدّه قال الحافظ الدارقطني...	وهذا ما أكدّه الحافظ الدارقطني...
٤٧٢	قال أبو تقيّ هشام ابن عبدالملك الحمصي...	قال أبو تقيّ هشام بن عبدالملك الحمصي...
٤٧٤	هامش (١) ... سألتُ أبا زرعة عن رواه مكي بن إبراهيم...	... سألتُ أبا زرعة عن حديث رواه مكي بن إبراهيم...
٤٧٧	هامش (٤) عن ابن عمر رضي الله عتهما...	... عن ابن عمر رضي الله عنهما...
٤٨٣	... فسألتُه: من أين كذب هذا؟ فذكر أنّه أخذه أبي أحمد...	... فسألتُه: من أين كتب هذا؟ فذكر أنّه أخذه من أبي أحمد...
٤٨٤	يقول الإمام مسلم رحمه الله في معرض كلامه على ما دلائل الوهم...	يقول الإمام مسلم رحمه الله في معرض كلامه على دلائل الوهم...
٤٨٦	فجعل عمرو دينار مكان عبدالله بن دينار...	فجعل عمرو بن دينار مكان عبدالله بن دينار...
٥٠١	... وقد سبقه على ذلك...	... وقد سبقه في ذلك...
٥٠٣	هامش (١) في المصدر نفسه	في الموطأ بروايته
٥٠٤	هامش (٣) والطحاوي في شرح معتمي الآثار	... والطحاوي في شرح معاني الآثار...
٥١٢	كما ذكر الحافظ ابن حجر أنّ مخلد بن يزيد الحراني رواة موقوفا...	كما ذكر الحافظ ابن حجر أنّ مخلد بن يزيد الحراني رواه موقوفا...
٥١٤	... ودليل على عدم ضبط...	... ودليلا على عدم ضبط...
٥١٧	... المبني على دقة الملاحظة والاستعانة بالقرائن التعليل...	... المبني على دقة الملاحظة والاستعانة بقرائن التعليل...
٥١٧	ثالثا: لفظ أنظار الطلبة المهتمين بشر المخطوطات...	ثالثا: لفظ أنظار الطلبة المهتمين بنشر المخطوطات...